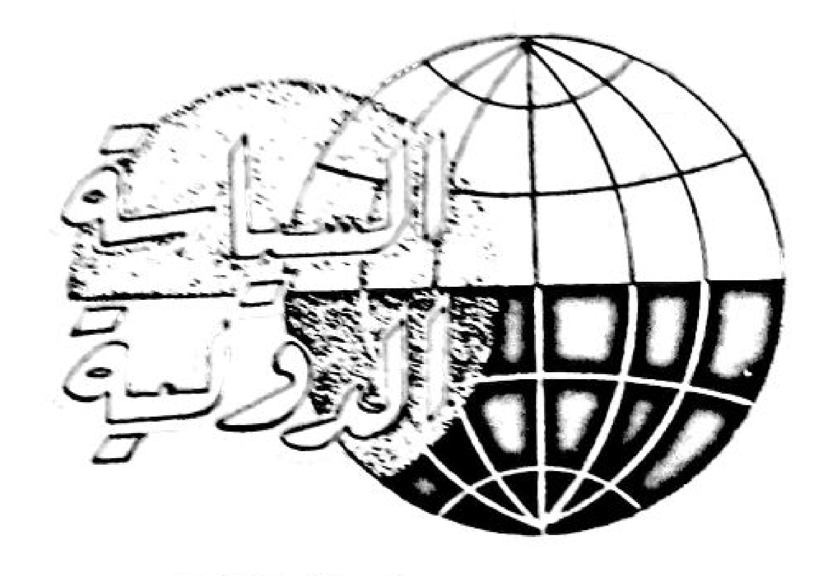


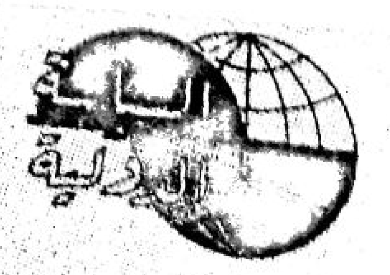


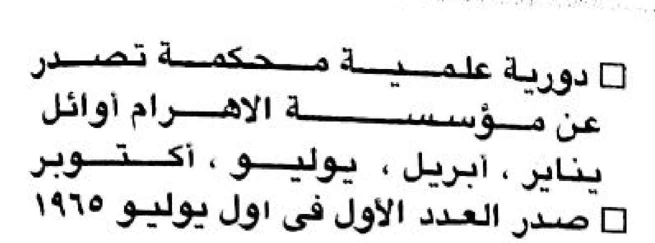
السنة الثالثة والثلاثون
العدد (١٢٧)
يناير ١٩٩٧



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع





السياسة الدولية

☐ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر
☐ صدر العدد الأول فى اول يوليو ١٩٦٥

☐ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الاصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

☐ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة- مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

☐ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٠ درهما، البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالا ، دبى ٢٥ درهما ، أبو ظبى ٢٥ درهما ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

☐ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والأفريقى ٤٠ دولارا امريكيا. فى باقى دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

☐ الاعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تم تسجيل أعداد السياسة الدولية على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات

وتتاح الآن المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة. كما تتاح للنسخ الورقية بسعر خمسون جنيهاً للسنة الواحدة . وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم أيضاً بإعداد نظام للاسترجاع الموضوعي من أعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة . وذلك نظير أجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيراً على الدارسين والباحثين - ولاشك أن مثل هذا العمل سوف يوفر كثيراً من جهد ووقت القراء

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ الدكتور أحمد السعيد مدير عام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم - شارع الجلاء القاهرة - ت : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ تلكس U.N ٩٣٣٤٦ / ٩٢٠٠٢

المحتويات

☐ فى الإقتصاد الدولى والبيئة :

☐ فى الاستراتيجية العسكرية :

لحظات حاسمة فى عملية السلام

يمثل هذا العدد من "السياسة الدولية" للطبع ونحن على أعتاب عام ميلادى جديد (عام ١٩٩٧) ، ونحن أيضا وسط لحظات حاسمة يشهدها مسار السلام العربى الإسرائيلى .

فلأول مرة ، منذ عشرين عاما تقريبا تتعرض عملية السلام لتحد خطير وتقف عند مفترق طرق حاسم ، فإما أن تستكمل ، وإما أن يتعرض البناء كله للإنهيار . لقد جاءت عملية السلام كحل وسط تاريخى ، بين العرب وإسرائيل ، وكان جوهر هذا الحل الوسط التاريخى منذ أن قام رئيس مصر الراحل أنور السادات بمبادرته فى نوفمبر ١٩٧٧ هو أن يكف العرب عن معارضتهم لوجود إسرائيل ، وأن يعتبروا وجودها بينهم وجودا شرعيا ، وأن يقبلوا التعامل السلمى والطبيعى معها ، مقابل أن تعيد إسرائيل للعرب حقوقهم التى انتزعتها والتى أيد شرعيتها المجتمع الدولى، أى : إعادة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ والوفاء بالمطالب المشروعة للشعب الفلسطينى وعلى رأسها حقه فى دولة مستقلة .

ومنذ اللحظة الأولى ، لم يكن من السهل على أطراف كثيرة ، على كلا الجانبين ، تقبل هذا المسار الجديد لحل الصراع . ووجد ـ سواء بين العرب ، أو الإسرائيليين – من رفضوا هذا الطريق . وفى حين كان من بين هؤلاء المعارضين من أعلنوا أنهم يقبلون بمبدأ السلام وبفكرة التسوية السلمية للصراع ولكنهم لا يوافقون على الآليات أو الطرق التى تتبع لتحقيق السلام ، فإن آخرين أنكروا مشروعية أو جدوى فكرة السلام أصلا ، مع الطرف الآخر ، واعتبروها وهما محكوما عليه بالفشل لأن الصراع صراع "وجود" وليس صراعا على الأرض أو الحدود !

ومنذ أن بدأت العملية السلمية بزيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ فإن القرار السياسى ، على كلا الجانبين العربى والإسرائيلى ، كان فى أيدى قيادات وقوى سياسية ، سلمت بجوهر الحل الوسط التاريخى الذى انطوت عليه التسوية السلمية منذ بدايتها ، والذى تبلور – مع الوقت – فى صيغة محددة ، هى صيغة الأرض مقابل السلام ، أى أن تعيد إسرائيل للعرب أرضهم المحتلة ، مقابل أن يلتزم العرب بالسلام مع إسرائيل . وهكذا ، وفى مقابل السلام مع مصر ، والأردن ومنظمة التحرير ، سلم قادة إسرائيليون – من الليكود ، ومن العمل – بإعادة أرض سيناء ، وسلموا بسيطرة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة – أيا كانت التحفظات والقيود .

إن وجود هؤلاء القادة ، واقتناعهم بالسلام ، هو الذى مكن – فى التحليل الأخير ، وبصرف النظر عن الصعوبات والعقبات – من تحقيق الإنجازات ، ولذلك لم يكن عبثا أن القوى التى عارضت السلام من حيث المبدأ لم تر وسيلة لتعويق هذا الطريق ، سوى القضاء على القيادات نفسها ، فاغتيل أنور السادات فى ١٩٨١ واغتيل اسحق رابين فى ١٩٩٥ . وإذا كان الرئيس حسنى مبارك قد أعلن منذ اليوم الأول لولايته استمرار المسيرة السلمية التى بدأها سلفه الراحل ، ونجح فى أن يحافظ على التزام مصر بالسلام جنبا الى جنب مع الوفاء بالتزامات وأعباء ريادتها العربية ، فإن الأمر قد اختلف فى إسرائيل .

فالتعثر الذى تواجهه عملية السلام اليوم يرتبط أساسا بهوية القيادات الموجودة حاليا على رأس الدولة الإسرائيلية . وعلى الرغم من التأكيد الشفوى اليومى الذى يصدر من بنيامين نيتانياهو بالتزامه بالسلام ، ووفائه بمتطلباته ، إلا أن أفكاره الأصلية ، وخطابه السياسى فى أثناء الحملة الإنتخابية وما بعدها ، وممارساته الفعلية منذ توليه السلطة وحتى الآن تقطع بأن المشكلة أعمق بكثير من أن تكون خلافات حول تفاصيل تحقيق السلام ، إنها فى الحقيقة حول مبدأ السلام . وحتى إذا حاول نيتانياهو – الذى يعرف بصفاته البراجماتية الواضحة – أن يتجاوز بعض أفكاره ، أو أن يدور حول بعض شعاراته ، إلا أن القوى التى أوصلته للسلطة ، وتشكل سنده الأساسى ، تضع حدودا صارمة على قدرته على الخروج عن الخط المتعجرف ، المتشدد ، الذى ينتهجه .

ومن حسن الحظ (ولربما لسوء حظ نيتانياهو) أن أفكاره السياسية واضحة ومحددة بلا أى لبس خاصة فى كتابه "مكان بين الأمم : إسرائيل والعالم" ، المنشور عام ١٩٩٣ ، والذى ينطوى على معتقدات وتوجهات تهدم عملية السلام العربى الإسرائيلى الراهنة من أساسها . إن أحد الأفكار الأساسية الواردة فى هذا الكتاب هى التفرقة بين نوعين من السلام ، أولهما ما يسميه "سلام الديمقراطيات" (أى السلام بين الدول الديمقراطية) المعروف فى الغرب والذى يتضمن الحدود المفتوحة ، والتبادل التجارى والسياحى والعلاقات المتبادلة فى ميادين العلم والتعليم والثقافة والبيئة ، وتقليص الدعاية المعادية ، وغياب الجيوش المتحفزة ، والاستعدادات العسكرية ، وقبل كل شىء : التأكد المطلق من انعدام أى طموح للصراع المسلح . هذا السلام تحميه الكوابح "الداخلية" والإرادة الشعبية الداخلية السائدة فى النظم الديمقراطية . أما النوع الآخر من السلام – الذى يتم مع البلاد

اللاديمقراطية -فهو سلام الردع ، الذى يقوم على "كوابح خارجية" للميول العدوانية أى "السلام من خلال القوة" والوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا السلام وهى تقوية الطرف الديمقراطى وإضعاف الأطراف الديكتاتورية" .

وينطلق نيتانياهو من مقدماته تلك ليخلص الى أن المشكلة الرئيسية فى الشرق الأوسط ، هى أنه فيما عدا إسرائيل ، لا توجد ديمقراطيات فى المنطقة . وبناء على ذلك ، فإن السلام الملائم للعرب ، هو فقط سلام الردع . وتكون السياسة الإسرائيلية الوحيدة الممكنة هى : تقوية إسرائيل ، وإضعاف البلاد العربية ، وعدم تقديم أية تنازلات على الإطلاق لتلك النظم "الديكتاتورية".

والفكرة المحورية الثانية ، لدى نيتانياهو ، والتى تمثل امتدادا منطقيا لفكرته الأولى هى الأمن مع السلام ، وليس الأرض مقابل السلام . جوهر هذه الفكرة هو أن السلام الذى حققته إسرائيل لم يمنع من وقوع أعمال إرهابية ضدها (يقصد العمليات التى تمت فى ظل بيريز قبيل الانتخابات) ووقوع عشرات الضحايا الإسرائيليين ، ولذلك فإن المهم ليس هو "معاهدات" السلام ، وإنما المهم هو توفير الأمن لإسرائيل ، لأنه لا معنى للسلام بدون "أمن" . وبناء عليه ، فإن النتيجة التى يصل اليها نيتانياهو هى عدم القبول بقيام دولة فلسطينية فى الضفة وغزة باسم السلام (لأن تلك الدولة سوف تكون مصدرا لتهديد أمن إسرائيل) وعدم القبول بانسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان فى إطار إتفاقية للسلام (لأن سيطرة سوريا على الجولان سوف يهدد أمن إسرائيل) .

ذلك هو جوهر أفكار نيتانياهو فيما يتعلق بعملية السلام العربى الإسرائيلى ، والتى يتكامل معها موقفه من فكرة التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط . ففى حين تشكل هذه الفكرة ، حجر الزاوية فى أفكار شمعون بيريز حول مستقبل الشرق الأوسط الجديد ، لا نجد أى صدى لها فى أفكار أو كتابات نيتانياهو على الإطلاق . أما إشاراته الى التعاون العربى مع إسرائيل فى المجالات السابق الإشارة اليها ، فهى مرهونة بنوعية "السلام" الذى يتوهمه ، أى السلام القائم على هيمنة إسرائيل ، وابتلاعها للأرض العربية والحقوق الفلسطينية!

إن نيتانياهو لم يدخر وسعا فى أن يضع أفكاره موضع التطبيق منذ اليوم الأول لولايته ، فأعلن رفض الإنسحاب من الجولان واعتبر مطالبة سوريا بذلك نوعا من فرض الشروط المسبقة ! وامتنع عن تنفيذ الاتفاق على إعادة الإنتشار فى الخليل ، ومناطق أخرى بالضفة ، وإعادة بناء المستوطنات منهيا أربع سنوات من تجميد تلك العمليات ، وأعلن إصراره على رفض إقامة الدولة الفلسطينية ، وتعهد أمام الكونجرس الأمريكى بأن تكون القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل ، ومضى قدما فى عمليات تهويدها ، بما فى ذلك مصادرة الأراضى الفلسطينية ... الخ.

لقد أدركت مصر مبكرا هذا الخطر الداهم الذى يهدد السلام ، وأطلق الرئيس مبارك تحذيرات واضحة متكررة لا لبس فيها حول عواقب مواقف وسياسات الحكومة الإسرائيلية . ولم يكن غريبا أن سرى الشعور بالخطر لكافة الأطراف المحلية ، والإقليمية والدولية . وتدخلت الولايات المتحدة (ربما بحرية أكبر بعد انتهاء انتخابات الرئاسة الأمريكية) للعمل على وقف تدهور مسيرة السلام .

وليس خافيا الآن ، أن المخرج الذى توافقت عليه الأطراف المعنية فى مواجهة ذلك الخطر هو التركيز على جزئية محددة فى عملية السلام ، لعل تحقيق انجاز فيها يكون بداية لتحرك يحيى الأمل فى انقاذ السلام ، وهى تنفيذ اتفاق إعادة الإنتشار فى الخليل . وعند مثول هذا العدد للطبع فإن الأنباء تتوالى عن قرب التوصل الى اتفاق حول تفاصيل إعادة الإنتشار بعد محادثات مكثفة ومضنية ، بسبب التعنت الإسرائيلى .

وفى جوهر الأمر ، فإن الخلافات حول التفاصيل التى تبدو جزئية أو بسيطة للغاية إنما تعكس خلافا حول مفاهيم ومبادىء مستترة وراءها . فاصرار حكومة نيتانياهو مثلا على ما تسميه (المطاردة الساخنة) داخل الخليل أو على تدابير معينة لحماية المستوطنات اليهودية القليلة فيها لا يتعلق بالدعاوى المعلنة حول ضمان الحماية والأمن للإسرائيليين من عمليات العنف بقدر ما هو فعل رمزى لحرمان السلطة الفلسطينية من السيادة الحقيقية على أرضها التى هى جوهر أى مطالب تالية بإنشاء الدولة الفلسطينية ، تماما مثل إصرار نيتانياهو السابق على فتح النفق قرب المسجد الأقصى ، باعتباره تعبيرا عن سيادة إسرائيل "وحدها" على المدينة وهكذا .

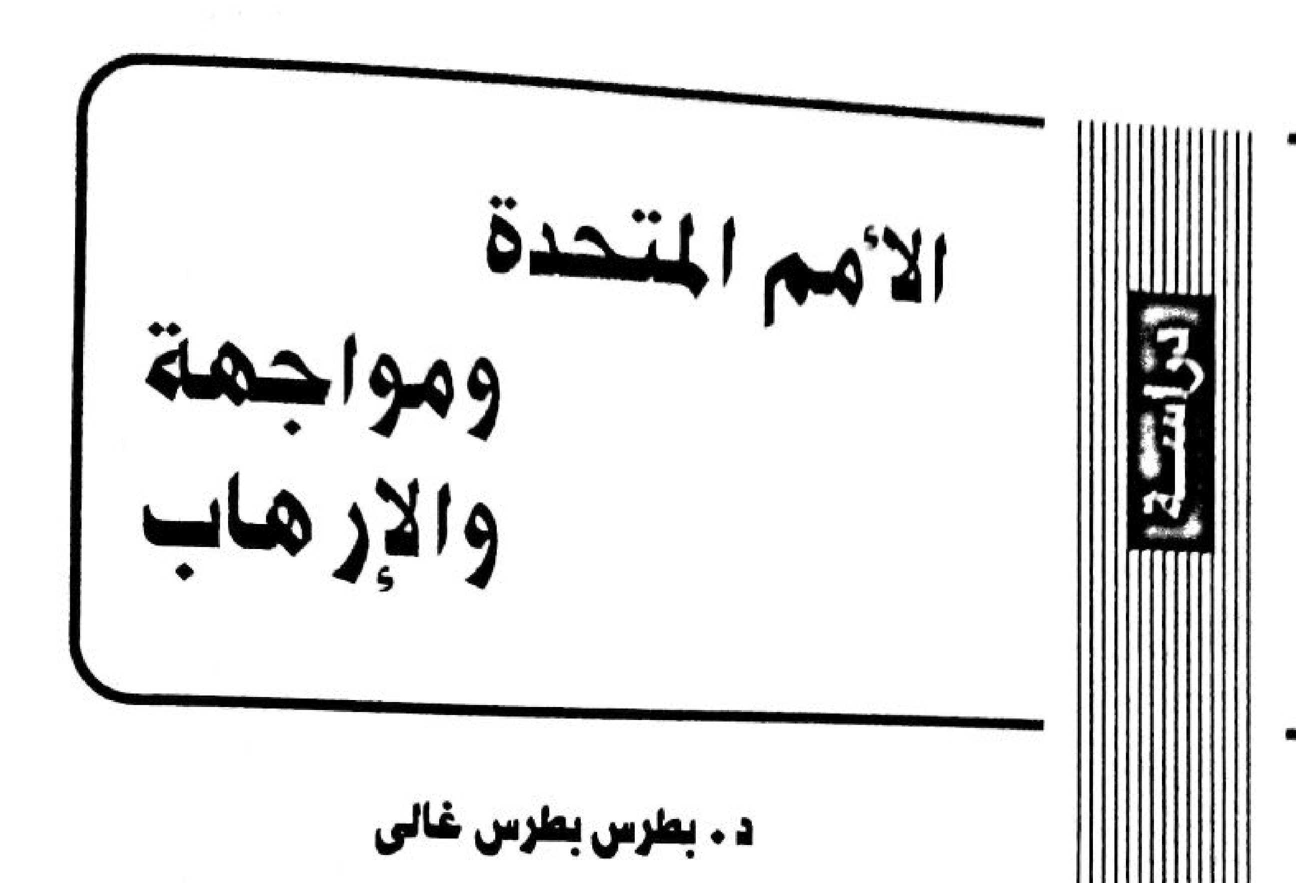
فى ضوء ذلك ، فإن المطلوب من إسرائيل اليوم يتعدى بكثير مجرد الاتفاق على جزئية هنا أو جزئية هناك ، وإنما هو حسم التوجه نحو السلام ، أى السلام الحقيقى والشامل الذى يحقق الأمن لجميع الأطراف ويراعى طموحات وكبرياء كل الشعوب . ولا يعنى هذا سوى خيار واحد ، أى : الأرض مقابل السلام ، وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وعلى رأسها حقه فى إقامة دولة ذات سيادة .

وما لم يتم الإقرار بهذه المبادىء ، فإن الخطر لن يكون هو عدم استكمال مسيرة السلام ، أو ايقافها عند مرحلتها الراهنة فقط ، وإنما هو أيضا هدم ما تحقق منها بالفعل طوال العشرين سنة الماضية . وهناك دلائل على التآكل الذى أخذ يصيب بالفعل ما تحقق من سلام ، مع مصر ، والأردن ، والعرب الآخرين !

فهل يدرك الإسرائيليون فى الوقت المناسب هذا الخطر ، وهل تفلح الضغوط والتحذيرات فى تنبيه السيد نيتانياهو وحكومته الى حجم الخطر القادم ، أم أنهم ينتظرون موجة أخرى من العنف والدماء ليدركوا تلك الحقائق ؟

ذلك هو السؤال الحاسم المطروح ونحن على أعتاب عام ١٩٩٧ .

د . أسامة الغزالى حرب



الأمم المتحدة ومواجهة والإرهاب

د . بطرس بطرس غالى

بالإضافة إلى اهتمامي الخاص كأمين عام للأمم المتحدة بموضوع مكافحة الإرهاب فإن لدى دافع شخصي يعطي لهذا الاهتمام أبعادا خاصة . فلقد عانيت شخصيا من الإرهاب وأحسست بوقعه الرهيب عندما اغتالت يده الآثمة الرئيس أنور السادات وعندما روعت أساليبه الغادرة كل مصرية ومصرى إبان محاولة الاغتيال التى تعرض لها الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥ هذا كله بالإضافة الى أن إسمى كان ضيفا دائما على قائمة المستهدفين من بؤر الإرهاب .

وفى السنوات الأخيرة أخذ الإرهاب أبعادا دولية وأصبحت يده تضرب فى مختلف أنحاء العالم ولم يعد يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعوب بعينها ... وتعرضت مصرنا العزيزة وشعبها المسالم الآمن لغدر الإرهاب وضرباته الغاشمة ترويعا للمواطنين وتهديدا لأمنهم وإهدادا لحياتهم فضلا عن استهداف الجماعات الإرهابية لاقتصاد مصر وتدمير أحد أهم مصادر دخلها القومى وهو السياحة .

وبرغم أن الإرهاب ليس أمرا جديدا وأعمال الإرهاب قديمة قدم التاريخ نفسه فإن الإرهاب فى عصرنا قد اتسع نطاقه وتحول من إرهاب محلى أو وطنى الى إرهاب دولى بل الى إرهاب عالمى . والإرهاب فى سراييفو هو الذى أشعل نار الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ . وفى السبعينيات أصبح التوسع فى السفر الجوى الدولى هدفا للإرهاب عن طريق اختطاف الطائرات المدنية واحتجاز المسافرين كرهائن وإزهاق أرواحهم إذا لم تتم الإستجابة إلى مطالبه .

وإذا عدنا الى سنوات الحرب الباردة لوجدنا أن الأيديولوجية كانت المحرك الأساسى للإرهابيين وكان الإرهابيون يمارسون الإرهاب ليدعوا أنهم حققوا شيئا ما وليكسبوا اهتماما بقضيتهم أو ليفرضوها على الرأى العام . وأما اليوم فإن الإرهابيين الذين يحركهم التطرف الدينى قد يكونون فى بعض الأحيان غير مهتمين بالدعاية فنجدهم يلتزمون الصمت فلا يعلنون مسئولية منظماتهم المختلفة مما يجعل تحديد مواقعهم أمرا بالغ الصعوبة. وعصرنا هو عصر العالمية المتزايدة ، ولكنه ايضا عصر التفتت المتزايد . وهاتان القوتان تساعدان على انتشار الإرهاب . فالتفتت يعصف بالتضامن الاجتماعى ويدفع



الجماعات المتطرفة الى تعميق معارضتها المدنية ، كما أن العالمية تؤثر فى قدرة الحكومات على حفظ النظام . واتساع نطاق ثورة الاتصالات، والتطور التكنولوجى المذهل وخصخصة الاقتصاد العالمى ، وزوال الحدود بين الدول للقيام بأعمال إرهابية . كل هذه التطورات ساهمت فى توفير المناخ المواتى للقيام بأعمال إرهابية .

ونتيجة لذلك كله أصبح الإرهاب خطرا عالميا ، فالإرهابيون يزيد نشاطهم فى ظروف الدولية المفتوحة إلا أن ذلك لايعنى أن القيود الدولية تحد من الأنشطة الإرهابية . وليس هناك أية منطقة أو أية دولة أو أى شعب أو أى شخص فى . مأمن من الإرهاب لأن النشاط الإرهابى قد انتشر على المستوى الدولى . فالإرهابيون لهم شبكات تحالفاتهم واتصالاتهم وتمويلهم الدولية ، وهم يتلقون التدريب والتعليمات والأسلحة من الخارج . كذلك فإن الإرهابيين يلجأون إلى الخارج بعد أن يرتكبوا جريمتهم ، بالاضافة إلى أنهم اكتسبوا مهارات فى الهروب من خلال الثغرات الموجودة فى النظام الدولى ، وقد تصاعدت الأنشطة الإرهابية لأن الإرهاب قد توأم بنجاح مع العالمية ، فى حين أن الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب لاتزال جهودا إقليمية ووطنية ولم تتبلور بعد بالشكل الكافى على المستوى الدولى .

واتخاذ إجراءات فردية بل وثنائية ، لا يكفى لمواجهة التهديد الذى يواجه العالم كله . فالتعاون والتنسيق الدوليان لهما أهمية بالغة بل وجوهرية . ويجب أن يكبح جماح الإرهاب على المستوى الدولى ، كما أن هناك حاجة إلى اتباع نهج عالمى فى هذا الشأن .

ونتيجة للأحداث الأخيرة فإن الدول قد أصبحت تدرك أهمية اتباع نهج عالمى فى سعيها الى التغلب على الإرهاب.

ولعلى أذكر القارئ فى هذا الصدد بمؤتمر قمة صانعى السلام الذى عقد فى شرم الشيخ بمصر فى ١٣ مارس ، حيث أكد زعماء العالم أهمية التعاون الثنائى والإقليمى والدولى وكذلك أهمية تعزيز التنسيق ، من أجل وقف أعمال الإرهاب . وبعد شهور قليلة جرى الإعراب فى الإعلان المتعلق بالإرهاب ، وهو الاعلان الذى صدر عن مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية السبعة الذى عقد فى ليون بفرنسا فى ٢٨ يونيو ، عن أن الدول الأطراف فى المجموعة تعتزم "تعزيز قدرة المجتمع الدولى بالنسبة للقضاء على الإرهاب" .

ومؤخرا فإن الرئيس كلينتون أكد فى افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة طلبا إلى الأمم المجتمعة أن تلزم نفسها بألا تتيح للإرهاب أى مجال للتسامح مهما صغر . ودعا الرئيس كلينتون أيضا الدول جميعها الى أن تصدق على الاتفاقيات الدولية الإحدى عشرة المناهضة للإرهاب جميعها.

إن كل هذه التطورات هى تطورات مبشرة بالخير .ولأن الدعم والتنسيق على المستوى الدولى هما الأساس لأى نهج عالمى فإن هذه المبادرات لاتبين فحسب التزام المجتمع الدولى باتخاذ إجراء بل إنها تبين أيضا التزامه بأن يكون اتخاذ ذلك الإجراء عالميا فى مستواه .

إنجازات الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الإرهاب :

وتحقيقا لهذا الهدف فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اضطلعت بدور رائد فى مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمى باعتمادها فى ٩ ديسمبر ١٩٩٤ الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي ، وهو الإعلان الذى أكدته الجمعية العامة من جديد فى السنة الماضية فى القرار ٥٠/٥٣ . والتزام الجمعية العامة بالقضاء على الإرهاب جرى تأكيده من جديد فى الإعلان الصادر بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٥ ، وهو الإعلان الذى أكد على أهمية التعاون الدولى فى القضاء على الإرهاب.

ومن أجل تعزيز هذا التقدم فإننى قدمت الى الدورة الخمسين للجمعية العامة تقريرا يتضمن مقترحات بشأن وسائل تنفيذ المهام التى عهد بها الي بموجب الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولى . وقد تضمن ذلك التقرير أيضا معلومات عن الموقف من الاتفاقيات المتعددة الإطراف والمتعلقة بموضوع الإرهاب من حيث توقيع أو انضمام أو تصديق الدول عليها وكذلك أخر المعلومات التى قدمتها الدول الأعضاء عن التقدم فى الجهود التى تبذلها لمكافحة الإرهاب .

ومن ناحية أخرى ، وفى إطار المتابعة لمؤتمر قمة صانعى السلام فى شرم الشيخ فقد أوفدت كبار معاوني للاشتراك فى اجتماع الفريق العامل للمشاركين فى مؤتمر قمة شرم الشيخ والذى عقد فى نهاية شهر مارس الماضى فى واشنطن . وقد أعد المشاركون فى ذلك الاجتماع توصيات بشأن أفضل الطرق لتنفيذ قرارت المؤتمر .

ويتضح من كل هذه التطورات أن هناك وعي دولى متنامي بأهمية مكافحة الإرهاب وأهمية القيام بذلك من خلال اتخاذ اجراءات مشتركة وفعالة فى إطار من التعاون والتنسيق الدولى.

والواقع أننا إذا مابحثنا فيما قامت به الأمم المتحدة على مدى العقود الأخيرة فى هذا المجال فسوف نجد أن هناك أساسا صلبا يمكن البناء عليه يتمثل فى مجموعة من الصكوك القانونية الدولية التى توفر فى مجموعها ، أساسا قويا وخطوة هامة على طريق مكافحة الإرهاب . وقد تطورت تلك الصكوك لتصبح عنصرا هاما فى المعركة الدائرة ضد الإرهاب .

وحتى الآن ، يبلغ عدد الاتفاقيات الدولية التى تتعلق بالجرائم المرتبطة بالإرهاب ، والتى أودعت فى الأمم المتحدة إحدى عشر اتفاقية . وتتناول كل اتفاقية من تلك الاتفاقيات جانبا محددا من جوانب الجهود الرامية الى القضاء على الإرهاب كما يلى :

- اتفاقية دولية للقضاء على الإرهاب الموجه ضد السفارات وضد الدبلوماسيين وضد الأشخاص الدوليين الآخرين المشمولين بالحماية . وهذه الاتفاقية دخلت حيز النفاذ ويلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٩١ دولة (انظر البند ١ من التذييل).

- اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن . وهذه الاتفاقية دخلت حيز النفاذ ويلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٧٧ دولة (البند ٢) .

- الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفى الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لم تدخل بعد حيز النفاذ ، إذ أن عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت اليها لم يزد عن ٩ دول فى حين أن دخولها حيز النفاذ يحتاج الى ٢٢ تصديقا أو انضماما (البند ٣) .

- الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة (البند ٤) .

- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة (البند ٥) .

- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدنى دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة (البند ٦).

- الاتفاقية المتعلقة بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها ٦٠ دولة (البند ٧).

- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها أو انضمت اليها ٥٥ دولة (البند ٨) .

- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها ٣٣ دولة (البند ٩).

- الاتفاقية المتعلقة بحماية منصات الحفر والبحث البحرية دخلت حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها ٣١ دولة (البند ١٠) .

- الاتفاقية المتعلقة بالكشف عن المتفجرات البلاستيكية لم تدخل بعد حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التي صدقت عليها أو انضمت اليها ٢٣ دولة في حين يحتاج دخولها حيز النفاذ الى ٣٥ تصديقا أو انضماما (البند ١١) .

إن كل هذه الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها وإبرامها في إطار الأمم المتحدة لتعد أرضية أساسية متاحة لدينا لتستند إليها الجهود الى مكافحة الإرهاب . فالمجتمع الدولي لن يبدأ من الصفر بل رصيدا يدعمه في هذه المعركة الضارية ويحدد معالم طريق مواجهة هذه الظاهرة العالمية التي أصبحت تهدد الجميع بلا استثناء .

وبالإضافة إلى هذا الجهد الدولي فقد جرى اعتماد اتفاقيات إقليمية هامة من جانب منظمة الدول الأمريكية ، ومن جانب أوروبا وجنوبي آسيا . وهي اتفاقات يمكن أن تكون لها أهمية خاصة في مواجهة أعمال الإرهاب التي تحركها دوافع إيديولوجية وعرقية وأعمال الإرهاب التي لها صلة بالمخدرات . وهذه الاتفاقيات الإقليمية نافذة المفعول (البنود من ١٢ إلى ١٤) .

لقد قدمت إلى الدورة الحالية للجمعية العامة استعراضا شاملا لحالة الاتفاقيات الدولية التي لها صلة بالإرهاب ، وكذلك خطة عمل لتشجيع الدول الأعضاء جميعها على التوقيع على الاتفاقيات ، أو التصديق عليها ، بالإضافة الى توصيات بشأن الآليات الحكومية الدولية اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات وكفالة الالتزام بها .

الجهود المستقبلية لمكافحة الإرهاب :

طرحت فيما سبق عرضا للجهود السابقة والحالية في مجال مكافحة الإرهاب . وأود ان أتعرض الآن الى الجهود المستقبلية لهذه القضية والتي أرى أنها تتخلص في ثلاثة جوانب . وفي المستقبل ستكون لهذه المهمة ثلاثة جوانب . فأولا ، يجب علينا أن نستند إلى الأساس العرفي الذي توفره هذه الصكوك الدولية كقاعدة لاتخاذ إجراء دولي فوري لمواجهة الإرهاب . وثانيا ، يجب علينا أن نعبئ الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على الصعوبات التي تعترض التعاون والتنسيق الدوليين . وثالثا يجب علينا أن نعمل من أجل توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية الملزمة قانونا كي تعالج الموضوعات التي لها صلة بمكافحة الإرهاب والتي لاتشملها هذه الصكوك ، على سبيل المثال إلقاء القنابل ، وكيفية جمع والحصول على الأموال ، والاتجار بالأسلحة، والتعاون الفني في التدريب في مجال مكافحة الإرهاب ، وتبادل المعلومات المتعلقة بالمشتبه فيهم ،ومنع استخدام أسلحة الدمار الشامل .

ومما لاشك فيه أن الأمم المتحدة توفر الإطار المناسب والملائم بل والأوحد لدفع الجهود الدولية بالنسبة لهذه الجوانب الثلاثة حيث انها المحفل الوحيد الذي يمثل شعوب العالم أجمع وهي المنبر الأمثل للتوصل الى اتفاق وتوافق دولي في مواجهة ظاهرة دولية تتفق جميعا على انه ليس بمقدور دولة بمفردها أو حتى مجموعة من الدول مواجهتها والقضاء عليها .

آليات مكافحة الإرهاب الدولي :

على الرغم مما تم إنجازه في إطار الاتفاقيات الدولية التي سبق الإشارة إليها وبالرغم من الأهمية التي تمثلها هذه الأرضية القانونية خاصة فيما يتعلق بتعامل الدول بعضها مع البعض في مجال مكافحة الإرهاب فإنه مالم يتم ايجاد آليات جديدة لرصد ، وضمان ، التنفيذ سيظل أثر أي صك قانوني أثرا هامشيا . ونحن ، مع تطلعنا إلى الأمام ، فإنه من الواجب لفت الانتباه الى وجود عدة صعوبات رئيسية ينبغي التغلب عليها .

أولا : هناك بعض الحكومات التي تبدي مقاومة ، أو ترددا في التعاون في مواجهة الإرهاب الدولي وذلك لأسباب تتعلق بالأمن القومي . فهذه الحكومات لخشيتها من أن تصبح هي نفسها هدفا للإرهاب ، تعقد دون أن تعلن عن ذلك ترتيبات ضمنية تترك بموجبها الإرهابيين وشأنهم مقابل أن يتركها الإرهابيون وشأنها .

ثانيا : فى بعض الأحيان ، يمكن أن تكون إجراءات مكافحة الإرهاب انتهاكا لحقوق الانسان بالنسبة لأشخاص أبرياء . وفى بعض الأحيان كذلك قد تحرم السلطات الحكومية المواطنين من حق أو أكثر من حقوق الإنسان تحت ستار الادعاء بضرورة اتخاذ احتياطات مضادة للإرهاب .

ثالثا : فإن التعاون فى مكافحة الإرهاب تعترضه عقبات فنية . فاختلاف القوانين فى الدول المختلفة يمكن أن يؤدى مثلا الى حصول الإرهابيين على وضع اللاجئ أو على ملجأ آمن فى بعض الدول . وقد تجعل بعض القوانين تسليم الإرهابيين أمرا صعبا . بل حتى مستحيلا ، عندما يسمح بلد ما بعقوبة الإعدام ولايسمح بها بلد آخر كذلك من الممكن أن تمنع تلك القوانين تبادل المعلومات المتعلقة بالمخابرات لأسباب تتعلق بالأمن القومى أو السيادة .

رابعا : فإننا بحاجة إلى أن نكون واضحين إزاء الفرق بين مكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب . واكتساب التعاون فى مكافحة الجريمة أمر أكثر سهولة لأن المسائل المتعلقة بسيادة الدولة أو استمرارية النظام نادرا ماتكون لها علاقة بذلك . وطرق القضاء على الجرائم العابرة الحدود لا تكون فى حالات كثيرة مماثلة لطرق القضاء على الإرهاب . ومع ذلك فإن من الحقائق الثابتة أن الإرهابيين الذين يسعون إلى اكتساب سلطة سياسية أو تحقيق أهداف دينية ، وليس إلى الحصول على المال ، سيتعاونون ، ويتآمرون ، مع من يمارسون الجريمة المنظمة من أجل تمويل عملياتهم الإرهابية . والواقع أن هذه العلاقة المعقدة بين الإرهاب والجرائم العابرة للحدود والجريمة المنظمة ، بالرغم من الفرق فى وسائل مكافحة كل منها ، تؤدى الى زيادة تعقيد مهمة المجتمع الدولى كما يؤدى فى أحيان كثيرة إلى الخلط بين هذه القضايا مما ينعكس بالطبع على وسائل وطرق المكافحة وهذا فى رأيى سبب أدعى للاهتمام بإنشاء الآليات اللازمة للرصد ودعمها بالوسائل الأساسية لتنفيذ الهدف منها.

وهذا مايجب علينا جميعا العمل على تحقيقه ، فقد آن الأوان لأن يقوم المجتمع الدولى بعمل جماعى من أجل إبرام اتفاقية دولية ملزمة للجميع من أجل مكافحة الإرهاب والقضاء عليه .

فنظرا لعدم وجود اتفاق دولى بشأن الإطار القانونى لمكافحة الإرهاب الدولى فإن النهج المتبع حتى الآن هو نهج قطاعى وجزئى ، والاتفاقات القائمة تستهدف أعمالا إرهابية محددة تستخدم فيها وسائل نقل معينة وترتكب ضد فئات محددة من الأشخاص وبمواد ، أو وسائل ، معينة وبالتالى فإنها مع أهميتها تعتبر قاصرة عن تحقيق الهدف الأساسى وهو القضاء على ظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله .

غير أنه فى الوقت الحالى ، وفى ضوء إعلان الجمعية العامة المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولى وإعلان باريس ، أصبح من الممكن بحث مسألة الإرهاب الدولى بجميع أشكاله ومظاهره وبكافة خصائصه بغض النظر عن الأسباب التى تساق تبريرا له.

وانطلاقا مما سبق فإننى أوجه اليوم نداء الى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لإبرام اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب وهذا النداء إنما هو فى الواقع دعوة لوضع إطار قانونى شامل لمكافحة الإرهاب الدولى بجميع جوانبه .

وكما سبق أن أوضحت فإن الأمم المتحدة تمثل مركزا لا غنى عنه لتنسيق وضع النهج العالمى موضع التنفيذ ، وكما أظهرت مبادرات مكافحة الإرهاب فى السنوات الأخيرة فإن الأمم المتحدة لها الولاية الدولية وعدد الدول الأعضاء فيها والذى يبلغ ١٨٥ دولة يعطيها صلاحية فريدة ويوفر لها الغطاء العالمى لتسهيل تحقيق توافق دولى فى الآراء وتعبئة الجهد العالمى لمكافحة الإرهاب وذلك مثلما عبأنا توافقا عالميا فى الآراء ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية .

والواقع أن مناقشة السياسات فى الأمم المتحدة واعتماد القرارات الجماعية فى الجمعية العامة إنما يتيح للدول الأدوات الضرورية لمكافحة الإرهاب باعتباره خطرا عالميا . كذلك فإن اعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولى لعام ١٩٩٤ أظهر بجلاء أن الأمم المتحدة هى المحفل الوحيد الذى عملت الدول معا فى إطاره لمكافحة الإرهاب الدولى .

الخلاصة :

الأمم المتحدة هى أداة فريدة توفر محفلا لا غنى عنه لكافة شعوب العالم وحكوماته للنقاش والتشاور والتفاوض والتوافق والاتفاق على النهج العالمى اللازم للقضاء على الإرهاب الدولى.

والأمم المتحدة باعتبارها مركز التعاون الدولى فى تعزيز وحماية حقوق الانسان هى التى تستطيع تحقيق ضمان

ألا أن يكون السعى لمواجهة الأعمال الإرهابية على حساب حقوق الإنسان وهذه المعادلة الصعبة تنطوى على مشكلة أساسية تستحق اهتمامنا الكامل لأنها تشكل أحد أكبر التحديات التى تواجه المجتمع الدولى فى جهوده لمكافحة الإرهاب .

لقد وفر لنا الماضى أساسا قانونيا ، وأكد لنا الحاضر الحاجة الى استخدام هذا الأساس والاعتماد عليه . أما المستقبل فإنه يدعونا الى اتباع نهج عالمى مشترك من أجل تعزيز هذا الأساس وتوسيع نطاقه وضمان فاعليته.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب فإن الأمم المتحدة كانت رائدة فى الماضى ... وهى دافعة ومؤيدة فى الحاضر ... كما أنها على استعداد لأن تقود وتقدم كل إمكاناتها لتعزيز هذه الجهود فى المستقبل .





اليونسكو وقضايا التعددية الثقافية والحضارية

[رؤية عربية]

د . حسن نافعة

استاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

لا تقتصر العلاقات بين الدول والشعوب على النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقط وإنما تمتد لتشمل النواحى الثقافية ، بما تنطوى عليه من أبعاد فكرية وحضارية . بل وربما تكون التفاعلات الثقافية بين الدول والشعوب هى الحاكمة والمتحكمة فى تحديد أنماط التفاعلات الدولية الأخرى فإذا كانت معضلة الحرب والسلام هى أخطر ما يتعين على الجنس البشرى أن يتصدى لحله ومواجهته ، فإن "الحرب تولد فى عقول البشر .. وفى عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام". وفقا للتعبير الوارد فى ديباجة الميثاق التأسيسى لليونسكو .

وتتجه التفاعلات الثقافية والحضارية بين الدول والشعوب ، شأنها فى ذلك شأن كافة أنماط التفاعلات الدولية الأخرى ، نحو التعاون أو نحو الصراع . وقد نجح المجتمع البشرى ، بعد سلسلة طويلة من الحروب والكوارث وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، فى أن يقيم منظمات دولية تتولى تحديد وصياغة القواعد والأسس المنظمة للعلاقات الدولية على كافة أصعدتها ، وضبط التفاعلات الدولية بطريقة تحول دون تعريض الجنس البشرى الى المزيد من الكوارث والمعاناة . وتعتبر الأمم المتحدة هى النواة الأساسية للتنظيم العالمى الشامل والمسئول حاليا عن صياغة الأسس والمبادىء العامة للتعاون الدولى ، وتدور فى فلكها مجموعة من الوكالات المتخصصة تتولى ، كل فى نطاق تخصصها ، وضع القواعد والبرامج التنفيذية لإدارة العلاقات الدولية وتوجيهها نحو المزيد من التعاون وتقليل الصراعات الى أدنى حد ممكن . واليونسكو هى إحدى الوكالات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة والمنوط بها صياغة وتحديد قواعد التعامل بين الثقافات والحضارات المختلفة فى العالم.

وفى سياق الصراع الفكرى والعقائدى الذى اتسم به النظام الدولى ثنائى القطبية ، حاولت دول العالم الثالث ، بما توافر لها من أغلبية عددية داخل اليونسكو ، الحيلولة دون تمكين أحد القطبين المتصارعين من فرض نظامه القيمى والحضارى على العالم أو استخدام اليونسكو كأداة لتحقيق هذا الطموح نحو الهيمنة . واستطاعت بالفعل ، وعلى مدى أربعة عقود متصلة أن ترسخ القبول بالتعددية الثقافية والحضارية فى العالم وبأهمية الحوار الحر والخلاق بين هذه الثقافات والحضارات المختلفة ، باعتباره السبيل الوحيد لتمكين اليونسكو من القيام بدور فعال فى خدمة قضايا السلام والحرية والرفاهية للجنس البشرى ككل . ولذلك ركزت اليونسكو طوال هذه الفترة جهدها لتهيئة وتوفير ظروف وشروط الحوار المتكافىء بين الثقافات والحضارات .

غير أن الصعوبات التى واجهت اليونسكو على هذا الطريق كانت جمة ومعقدة . ولم يكن انسحاب الولايات المتحدة عام ١٩٨٣، ثم بريطانيا بعد ذلك بعامين ، سوى تعبير عن وصول



أزمة اليونسكو الى منعطف خطير . ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية ، وما تبعه من انهيار الأطروحات الفكرية والعقائدية التى تبنتها ، ليفسح الطريق أمام إحكام الولايات المتحدة سيطرتها سياسيا واستراتيجيا على النظام العالمى . وفى هذا السياق العالمى الجديد لاشك أن الفرصة أمام منظومة القيم الغربية للتطلع نحو السيطرة فكريا ، على النظام العالمى تبدو كبيرة بدورها . ومن شأن هذا الوضع أن يلقى بظلال كثيفة على مصير التعددية الثقافية ويعقد من فرص الحوار الحر والمتكافىء بين الحضارات المختلفة ، ويثير مخاوف حقيقية أمام احتمالات الهيمنة الفكرية ، ويطرح تساؤلات عديدة حول شكل وأسلوب إدارة الصراعات الثقافية والحضارية فى المرحلة القادمة .

وقبل أن نعرض لمسار وجذور وأزمة التعددية ، سنتعرض باختصار شديد ، فى مبحث تمهيدى ، الى الإطار التنظيمى لإدارة الصراعات الثقافية أو بمعنى آخر ، الى عملية صنع السياسات الثقافية العالمية على المسرح الدولى .

اولا :الإطار التنظيمى لإدارة الصراعات الثقافية : عملية صنع السياسة داخل اليونسكو:

قبل أن نعرض لمفهوم التعددية الثقافية وكيف تبلور هذا المفهوم وتطور داخل اليونسكو ، يحسن بنا أن نتعرف أولا على طبيعة اليونسكو كمنظمة دولية معنية بأمور الثقافة والفكر فى العالم وكيف تتم صناعة القرار بها حتى تتضح لنا الصورة الحقيقية والدقيقة للسياق السياسى العالمى الذى تدور التفاعلات الثقافية والحضارية فى إطاره .

ويجدر بنا باديء ذى بدء أن نحدد موقفنا من تلك المقولة التى تحاول الإيحاء بأن اليونسكو ، شأنها فى ذلك شأن المنظمات المتخصصة الأخرى ، هى منظمة فنية ، ومن ثم فإنه يتعين عليها أن تنأى بنفسها بعيدا عن القضايا والمشكلات السياسية المباشرة . وكان من بين الإنتقادات التى وجهتها الولايات المتحدة الى اليونسكو واستندت عليها لتبرير انسحابها منها ، غلبة الطابع "السياسى" على أنشطتها وبرامجها أو "التسييس" المتزايد لهذه الأنشطة والبرامج . وهذه كلمة حق يراد بها باطل . فمن الطبيعى أن تمتنع اليونسكو عن التعامل المباشر مع القضايا السياسية، لأن هناك منظمات دولية أخرى ، وعلى رأسها " الأمم المتحدة" تختص بالنظر فى هذه القضايا ، لكن من الصعب فى الوقت نفسه مطالبة اليونسكو بعدم بحث ومناقشة الأبعاد الثقافية للصراعات الدولية واتخاذ ما تراه بشأنها ، بحجة أن اليونسكو منظمة فنية لا يتعين عليها أن تتدخل فى السياسة . وعلى سبيل المثال لا يمكن تصور أن تتخذ اليونسكو قرارا يطالب اسرائيل بالإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، ولو فعلت لكان فى ذلك تجاوزا لاختصاصاتها ، ولكنها حين تدين السياسات التعليمية

لإسرائيل فى الأراضى المحتلة ، بسبب محاولاتها طمس الشخصية والذاتية الثقافية الفلسطينية ، أو تدين الحفريات الإسرائيلية فى مدينة القدس ، فإنها لا تكون بحال قد تجاوزت حدود اختصاصاتها ، بل أن امتناعها عن اتخاذ موقف واضح من هذه المسائل يعد تخليا عن أداء دورها ورسالتها .

فى هذا السياق يجدر بنا أن نسلم منذ البداية أن اليونسكو تقع عمليا داخل بؤرة الصراع السياسى لسببين : الأول بحكم أن قضايا الفكر والثقافة تدخل فى صلب اختصاص اليونسكو وهى قضايا وثيقة الصلة بالصراعات الأيديولوجية فى العالم والصراعات الأيديولوجية هى أحد أهم أبعاد الصراعات السياسية كما سبق أن أشرنا . الثانى أن اليونسكو هى منظمة دولية حكومية ، وليست إطارا تنظيميا يضم جماعات المثقفين والمفكرين والعلماء بصفاتهم الشخصية . ومن ثم فإن ما تتخذه اليونسكو من مواقف وما ترسمه من سياسات وما تنفذه من برامج هو فى الواقع محصلة تفاعل "سياسات" الدول الأعضاء فى ميادين التربية والثقافة والعلوم وليس بالضرورة محصلة تفاعل وجهات نظر الأوساط الفكرية والثقافية فى العالم معبرا عنها تعبيرا مجردا ومباشرا .

والواقع أن محاولات إنشاء منظمة دولية تختص بتطوير ودفع التعاون الدولى فى ميادين الثقافة والفكر قد اصطدمت بهذه المعضلة منذ البداية . فقد كان هناك من يرى أنه لكى يصبح التعاون فى هذه الميادين بالتحديد صادقا ومعبرا عن موقف العلماء والمفكرين فإنه يتعين أن يكون حرا وأن يتم دون تدخل من جانب الدول أو الهيئات الرسمية ، بينما كان هناك من يرى أنه لكى يصبح هذا التعاون فعالا ومثمرا فإن الدول ، باعتبارها مراكز لصنع السياسات فى هذه الميادين ، لابد وأن تكون منخرطة انخراطا كاملا فى هذه العملية لأنها هى وحدها القادرة على تحويل توصيات ووجهات نظر العلماء والمفكرين الى سياسات وبرامج فاعلة للتنفيذ وإحداث التأثير المطلوب . وقد بذلت جهود عديدة للعثور على صيغة توفق بين ضرورات الحرية ومقتضيات الفاعلية .

ولم تكن اليونسكو هى أول منظمة عالمية تهتم بتنظيم التعاون الدولى فى ميادين الفكر والثقافة . فقد جرت فى إطار عصبة الأمم محاولة سابقة لعبت فيها فرنسا دورا محوريا بفضل جهود ليون برجوا Leon Bourgeois ، رجل الدولة والفيلسوف الحائز على جائزة نوبل للسلام ، حين نجح فى حمل جمعية العصبة على تبنى قرار يرمى الى إنشاء لجنة لدراسة القضايا الدولية المتعلقة بالتعاون فى ميادين الثقافة والتربية . وفى ٤ يناير ١٩٢٢ شكل مجلس العصبة "لجنة دولية للتعاون الفكرى" لبحث هذا الموضوع . وتوجهت هذه اللجنة بنداء الى "كل هؤلاء المعنيين بالأزمة الحادة التى تواجه الحياة الثقافية فى العالم" لدعم جهود اللجنة ومساندتها . وعلى إثر هذا النداء بادرت الحكومة الفرنسية باقتراح إنشاء "معهد دولى للتعاون الفكرى" وعرضت رصد ميزانية سنوية لدعم أنشطة هذا المعهد مقدارها مليونا فرنك (١).

ولتبديد الفتور الذى قوبل به هذا العرض السخى خشية أن يخفى وراءه محاولة خبيثة من جانب فرنسا لفرض هيمنتها الثقافية ، تعهدت فرنسا فى مذكرة وجهتها إلى اللجنة الدولية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٢٤ بضمان الصفة الدولية للمعهد المزمع إنشاؤه ، واقترحت أن يتولى إدارته مجلس منبثق عن "اللجنة الدولية للتعاون الفكرى" التى تعمل تحت سلطة واشراف عصبة الأمم . وهكذا نشأ "المعهد الدولى للتعاون الفكرى" كأول هيئة دولية تهدف الى تحقيق التعاون فى ميادين الثقافة والفكر وتباشر نشاطها تحت اشراف وسلطة المنظمة العالمية الأم ممثلة فى عصبة الأمم فى ذلك الوقت .

وعلى الرغم من أنه كثيرا ما كان يشار الى المعهد بوصفه "منظمة دولية للتعاون الفكرى" إلا أنه لا يمكن اعتباره حقيقة منظمة حكومية بالمعنى الدقيق . فهذا المعهد لم ينشأ نتيجة لاتفاق تعاقدى واختيارى بين دول مستقلة ، ولكنه نشأ فى البداية بجهود خاصة من جانب دولة واحدة هى فرنسا ، وقبلت عصبة الأمم الإشراف على إدارته والرقابة على نشاطه . وفى غيبة مثل هذه المعاهدة الدولية المنشئة ، وهى أحد أهم الأركان اللازمة لقيام منظمة دولية حكومية بالمعنى الدقيق ، لم تكن هناك قواعد محددة لإكتساب العضوية أو فقدانها ، أو تحديد دقيق للحقوق والإلتزامات المترتبة على "عضوية" الدول التى تقبل أو ترغب المشاركة فى أنشطة المعهد . وباستثناء المعونة السنوية التى التزمت فرنسا بتقديمها للمعهد ، لم تكن هناك ميزانية محددة سلفا أو قواعد لتحديد أنصبة الدول المشاركة فى أنشطته وإنما ترك هذا الأمر تماما لتقدير كل دولة . كذلك لم تكن إدارة المعهد إدارة حكومية بالمعنى المتعارف عليه فى المنظمات الدولية . فاللجنة الدولية للتعاون الفكرى التى تشرف على إدارة المعهد هى لجنة معينة من قبل مجلس عصبة الأمم . وأعضاء هذه اللجنة لا يمثلون حكوماتهم وإنما يختارون بصفتهم الشخصية من بين العلماء والأدباء والفنانين من ذوى السمعة العالمية . ولم يكن مجلس العصبة

١- راجع نص خطاب الحكومة الفرنسية فى ملفات المعهد المحفوظة بأرشيف اليونسكو .

AII (A.T) Statut Organique de l'I.I.C.I. (1924-1925).

يهتم كثيرا ، عند اختياره لأعضاء هذه اللجنة بأهمية التمثيل المتوازن للثقافات والحضارات المختلفة قدر اهتمامه بالتوازن بين فروع المعرفة المختلفة. كذلك يلاحظ أن أجهزة المعهد ذاته لم تكن أجهزة تمثيل حكومي ، إذ يدار المعهد من خلال مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء تختارهم اللجنة الدولية للتعاون الفكري بعد موافقة مجلس العصبة ، ولجنة تنفيذية مكونة من ثمانية أعضاء ، خمسة منهم يختارون من بين أعضاء اللجنة الدولية ذاتها وثلاثة من خارجها . أما بالنسبة لعلاقة الدول التي تقبل المشاركة في أنشطة المعهد فكانت تتم من خلال قناتين : الأولى ، هي قيام الدول بتعيين مندوبين دائمين لها لدى هذا المعهد لمتابعة نشاطه ، وتشكيل "لجنة وطنية للتعاون الفكري" تضم أبرز قيادات العمل الثقافي بالإضافة الى المسئولين عن السياسات التربوية والتعليمية والثقافية فيها . ولم تحدد لوائح المعهد والقواعد المنظمة للعمل فيه أسلوبا معينا لتشكيل هذه اللجان ، وإنما ترك هذا الأمر برمته لتقدير الدول ذاتها .

وقد اهتم المعهد بألوان متعددة من الأنشطة الثقافية والفكرية والتربوية . منها ما يطرح قضايا فلسفية وثقافية وإنسانية كبرى لها انعكاسات سياسية مثل : مناهج ومحتوى الكتب المدرسية، وبالذات كتب التاريخ ، وكيف تقوم الأمم المختلفة بتلقين تاريخها وتاريخ الشعوب الأخرى ، وإمكانية استخدام وسائل الإعلام الحديثة لخدمة قضايا السلام العالمي ... الخ ، ومنها ما يعالج مسائل فنية بحتة تتصل بأسلوب نقل الخبرات والمعارف في ميادين التعليم والثقافة وما يتصل بهما بشكل مباشر أو غير مباشر . وقد مارس المعهد نشاطه هذا باعتباره مركزا للإتصال والتنسيق بين مفكري وعلماء العالم ، تدعمه حكومات الدول المهتمة بأساليب ووسائل شتى ، ولكن دون أن يتحول الى منظمة دولية حكومية بالمعنى الدقيق وذلك حتى عام ١٩٣٨(٢) .

لكن الخبرة العملية لهذه الهيئة الدولية ذات الطبيعة الخاصة ، والتي حاولت ترجيح كفة الحرية والاستقلال الفكري على كفة الفعالية ، أثبتت من خلال ممارستها للنشاط ورؤيتها لطبيعة المشكلات الدولية التي يتعين حلها في ميادين الثقافة والفكر ، أن الحاجة ماسة لتعاون أكبر من جانب الدول في هذه الميادين ، وخلصت الى ضرورة أن يتحول المعهد الدولي الى منظمة حكومية بالمعنى الدقيق .

وفي هذا السياق تم التحضير لمؤتمر دبلوماسي عقد في باريس في الفترة من ٣٠ نوفمبر - ٣ ديسمبر ١٩٣٨ حضره ممثلو حكومات أربعين دولة وأسفر عن إبرام ميثاق دولي للتعاون الفكري تحول المعهد بمقتضاه الى "المنظمة الدولية للتعاون الفكري" . ودخل الميثاق حيز التنفيذ بالفعل لكن أعاصير الحرب العالمية الثانية عصفت بهذه المنظمة الوليدة كما عصفت بالمنظمة الأم نفسها ممثلة في عصبة الأمم(٣) .

وعندما سكتت مدافع الحرب العالمية الثانية ، وشرع المجتمع الدولي في إعادة بناء هياكل التنظيم الدولي التي انهارت مع اندلاع الحرب ، حسم الأمر فيما يتعلق بقضية التعاون الدولي في ميادين الثقافة والفكر ، على أساس ضرورة قيام منظمة دولية حكومية تقتصر العضوية فيها على الدول ممثلة في حكوماتها . وهذه هي الصيغة التي تبناها مؤتمر لندن الذي انعقد خلال الفترة من ١-١٦ نوفمبر ١٩٤٥ وحضره ممثلوا ٤٥ دولة وأسفر عن قيام "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)" . ومع ذلك فقد حاولت هذه المنظمة الحكومية الطابع أن تفسح المجال قدر الإمكان لكي تلعب القيادات الفكرية والعلمية دورا هاما ومؤثرا في أنشطتها المختلفة(٤) .

ويتكون الهيكل التنظيمي لليونسكو من ثلاثة اجهزة رئيسية هي :

١- المؤتمر العام :

ويتكون من ممثلي كافة الدول الأعضاء ويختص بتحديد السياسات العامة للمنظمة ويقر مشروع البرنامج والميزانية الذي تعده الأمانة العامة للمنظمة ويتخذ القرارات والتوصيات التي يراها ضرورية لتمكين المنظمة من الاضطلاع بالدور الذي خوله لها دستورها . ويقر مشروعات الإتفاقيات والمعاهدات كما يدرس تقارير الدول الأعضاء الخاصة بالتدابير التي تم اتخاذها لتنفيذ توصيات وقرارات المنظمة . بالإضافة الي ذلك فإن المؤتمر العام هو الذي يبت في طلبات الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة والراغبة في الإنضمام الى المنظمة ، وينتخب أعضاء المجلس التنفيذي وله صلاحية إنشاء ما يراه ضروريا من الفروع الثانوية أو اللجان أو الهيئات اللازمة لتنفيذ برامج وسياسات المنظمة .

٢- لمزيد من التفاصيل حول المعهد الدولي للتعاون الفكري

راجع : حسن نافعة ، العرب واليونسكو ، عالم المعرفة (١٣٥) ، مارس ١٩٨٩ ، ص ١٣-١٨ .

٣- المصدر نفسه ، ص ١٨ .

وراجع أيضا :

L'I.I.C.I. (1925-1946), UNESCO, Paris, 1950.

4- UNESCO: On the Eve of its Fortieth Anniversary, UNESCO, Paris, 1985, p. 45.

وتشارك الدول الأعضاء في المؤتمر العام ، والذي يعقد كل عامين ، بوفد لا يتجاوز خمسة مندوبين ، ولكن لكل منها الحق في أن يضم وفدها أي عدد تراه من المستشارين والفنيين . ولذلك تختلف أحجام وفود الدول اختلافا كبيرا . لكن أيا كانت أحجام وفود الدول فلكل دولة صوت واحد تستوي في ذلك الدول الكبرى أو الصغرى . ويصدر المؤتمر العام قراراته وتوصياته بالأغلبية البسيطة في معظم الأحيان ، ولكن هناك بعض الحالات التي تتطلب أغلبية الثلثين . ومع ذلك فإن الاتجاه السائد الآن هو محاولة الوصول الى صياغات ، داخل اللجان ، يمكن أن تحظى بالإتفاق العام دون الحاجة الى إجراء تصويت(٥) .

٢ - المجلس التنفيذي :

ويختص بإعداد جدول أعمال المؤتمر العام ويتولى دراسة مشروع البرنامج والميزانية الذي تعده الأمانة العامة ، ثم يقوم بعرضه على المؤتمر العام مشفوعا بملاحظاته وتوصياته . ويتولى فيما بين دورات انعقاد المؤتمر العام الإشراف على تنفيذ البرنامج المعتمد . وفي هذا الإطار يمارس المجلس التنفيذي صلاحياته كمجلس إدارة للمنظمة . ويجتمع مرتين على الأقل كل عام .

وكان المجلس التنفيذي يتكون عند نشأة المنظمة من ثمانية عشر عضوا يتم انتخابهم من جانب المؤتمر العام من بين المندوبين الذين ترشحهم الدول على أساس ما يتحلون به من صفات شخصية وما يتمتعون به من كفاءة في ميادين اختصاص اليونسكو مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل . حتى يصبح المجلس ممثلا لكافة التجمعات والكتل السياسية والإقليمية الدولية وأيضا لكافة الثقافات والحضارات في العالم . ومع إزدياد العضوية في اليونسكو اتسعت عضوية المجلس التنفيذي لتصبح حاليا ٥٤ مقعدا . ولم يكن عضو المجلس التنفيذي بعد ، حتى عام ١٩٥٤ ، ممثلا لحكومته . وعندما أثار ممثل الولايات المتحدة عددا من المشكلات السياسية والقانونية التي يمكن أن تترتب على هذا الوضع ، أدخلت بعض التعديلات اللاحقة على دستور اليونسكو ، وأصبح المجلس التنفيذي بمقتضاه مجلسا ذا طابع حكومي خالص(٦) .

٣ - الأمانة العامة :

وتتكون من الموظفين الإداريين والفنيين اللازمين للقيام بالأعمال الإدارية والفنية التي تتطلبها المهام الملقاة على عاتق المنظمة . ويرأس هذا الجهاز الإداري مدير عام يرشحه المجلس التنفيذي ويعينه المؤتمر العام . ويعتبر المدير العام هو وحده المسئول عن أداء وفاعلية الجهاز الإداري الذي يقوده أمام الجهازين السياديين للمنظمة وهما المجلس التنفيذي والمؤتمر العام . وهو الذي يعين باقي الموظفين مسترشدا في ذلك بمعياري الكفاءة الشخصية والتوزيع الجغرافي العادل . ولوضع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل موضع التطبيق أقر المؤتمر العام نظاما للحصص ، ربط فيه بين حصة الدولة في ميزانية المنظمة وحصتها في وظائف الأمانة العامة ، يتعين على المدير العام الإسترشاد به(٧) .

وقد تولى قيادة الجهاز الإداري لليونسكو منذ إنشائها حتى الآن ثماني شخصيات هم على التوالي : البريطاني جوليان هكسلي (١٩٤٦-١٩٤٨) ، والمكسيكي جيمس توريز بوديه (١٩٤٨-١٩٥٢) ، والأمريكي جون تايلور (١٩٥٢-١٩٥٣) ثم الأمريكي أيضا لوثر إيفانز (١٩٥٣-١٩٥٨) ، والإيطالي فيتوريو فيرونيز (١٩٥٨-١٩٦١) والفرنسي رينيه ماهيو (١٩٦١-١٩٧٤) ، ثم السنغالي أحمد مختار أمبو (١٩٧٤-١٩٨٧) ، وأخيرا الأسباني فديريكو مايور (١٩٨٧ - حتى الآن) .

ومن الناحية الدستورية تنحصر مهمات المدير العام في إعداد برنامج عمل وميزانية المنظمة ويشارك بالحضور والمنافسة في جميع اجتماعات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي وكافة فروع المنظمة ولجانها ، لكن دون أن يكون له حق التصويت . وعلى الرغم من أنه يعد من الناحية الرسمية مجرد منفذ لسياسة لا يقررها بل ويخضع عند تنفيذها لرقابة صارمة من جانب المجلس التنفيذي ، إلا أنه نظرا لطبيعة اليونسكو كمنظمة فكرية وثقافية واتساع ميادين نشاطها ، فإن المدير العام والجهاز الذي يقوده يلعبان دورا أساسيا في توجيه سياسة المنظمة من الناحية الفعلية . وعندما يتمتع المدير العام بشخصية قوية وثقل فكري وقدرات خاصة في التفاوض والمناورة الدبلوماسية فإنه يصبح شديد التأثير على كافة أجهزة صنع القرار ويمكن له حينئذ أن يضع بصماته الشخصية على المنظمة ويوجه دفة الأمور الى حيث يريد .

وبالإضافة الى هذه الأجهزة الرئيسية الثلاثة يتعين الإشارة الى أن اليونسكو حاولت ربط الأوساط الثقافية والفكرية والعلمية والتربوية والإعلامية ربطا وثيقا بأنشطتها وتعبئتها لتحقيق أهدافها من خلال قناتين رئيسيتين :

٥- استحدث المدير العام لليونسكو ، أحمد مختار أمبو ، منذ الدورة التاسعة عشر للمؤتمر العام (نيروبي ١٩٧٦) لجنة منبثقة عن المؤتمر العام تسمى "فريق التفاوض والصياغة" مهمتها البحث عن حلول وسط وصياغات تحظى بالقبول العام دون حاجة الى التصويت .

٦- مرجع المجلس التنفيذي ، اليونسكو ، طبعة ١٩٨٦ ، ص ١٠ .

٧- أنظر لائحة الموظفين التي اعتمدها المؤتمر العام عام ١٩٤٦ ، ص ص ٢٥٧-٢٦١.

الأولى : هى اللجان الوطنية لليونسكو : إذ تلتزم الدول الأعضاء وفقا لأحكام الميثاق باتخاذ الترتيبات الملائمة لإشراك هيئاتها الوطنية الرئيسية التى تعنى بشئون التربية والعلوم والثقافة فى أعمال المنظمة (المادة السابعة فقرة ١) . وتجد هذه الفكرة جذورها فى تجربة المعهد الدولى للتعاون الفكرى كما سبقت الإشارة . وقد انقسمت الآراء حول الوضع القانونى لهذه اللجان وطريقة تشكيلها . فطالب البعض بأن تكون مستقلة تماما عن الحكومات ، بينما رأى البعض الآخر أن تكون هذه اللجان حكومية لكى تتسق مع طبيعة اليونسكو نفسها كمنظمة حكومية . وانتهى هذا الجدل بالإتفاق على حل وسط وهو ألا يحدد الميثاق طريقة جامدة لتشكيلها نظرا لإختلاف طبيعة النظم السياسية وعلاقتها بالأوساط الثقافية والفكرية ، وأن يترك تشكيلها لحكومات الدول الأعضاء(٨) .

والثانية : هى المنظمات الدولية غير الحكومية : فقد نصت الفقرة ٤ من المادة ١١ على أنه "يجوز للمنظمة أن تتخذ من الترتيبات ما تراه لتسهيل التشاور وتأمين التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية التى تعنى بأمور تقع ضمن دائرة اختصاصاتها ..." . وتهدف اليونسكو من تعاونها مع هذه المنظمات الدولية غير الحكومية ، والتى تعبر عن قطاعات واسعة من الرأى العام ، ضمان تعاون وحشد أكبر قدر من الطاقات الفكرية والإبداعية وتعاون أوسع قطاعات ممكنة فى عملية إعداد وتنفيذ برنامج اليونسكو والإستفادة من مشورة هذه المنظمات من الناحية الفنية . ويبلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التى دخلت اليونسكو فى علاقات متنوعة معها أكثر من ٥٠٠ منظمة(٩) .

ويتضح من هذا الإستعراض ، الشديد الإيجاز ، للهيكل التنظيمى لليونسكو ، وسبل ترتيب علاقاتها بحكومات الدول الأعضاء أو بالأوساط الثقافية والفكرية فى العالم أن شبكة التفاعلات داخل اليونسكو واسعة ومعقدة . وتدل الدراسات الحديثة لعملية صنع القرار داخل المنظمات الدولية الى أنه لا يتعين علينا أن ننظر الى مخرجات هذه المنظمات وما يصدر عنها من قرارات وتوصيات وبرامج على أنها نتاج عملية مناقشة تنتهى بالتصويت من جانب وحدات متساوية فى السيادة وفقا لقاعدة أن لكل دولة صوتا واحدا ، وإنما على أنها عملية تفاعل أكثر تعقيدا بكثير تشارك فيها أطراف متعددة ذات ثقل وأوزان شديدة الإختلاف والتباين . فرغم المساواة القانونية بين الدول عند إجراء التصويت إلا أن مساهمتها فى ميزانية اليونسكو ، وحجم وكفاءة وفودها فى المؤتمر العام وتمثيلها فى المجلس التنفيذى ، والحصة المخصصة لرعاياها فى الأمانة العامة ... الخ ، تختلف اختلافا بينا من دولة الى أخرى . فإذا أضفنا الى ذلك كله شبكة التفاعلات التى يتم من خلالها مشاركة اللجان الوطنية لليونسكو والمنظمات الدولية غير الحكومية والخبراء والباحثين الذين يشاركون فى بلورة برامج اليونسكو وأنشطتها المختلفة ، بالإضافة الى دور المدير العام وجهازه الإدارى ، لاتضح لنا بشكل جلى أن النظرة القانونية الشكلية الى عملية صنع القرار داخل اليونسكو لا تعبر بدقة عن حقيقة ما يجرى على أرض الواقع(١٠) .

ثانيا : أطروحة التعددية الثقافية والحضارية داخل اليونسكو: الجذور والمسار:

طرحت الأفكار الخاصة بالتعددية الثقافية والحضارية على ساحة اليونسكو وتبلورت تدريجيا من خلال المحاولات الدؤوبة ، التى تتعثر حينا وتزدهر حينا وتتعرج أحيانا ، للبحث عن نسق فكرى وفلسفى عام تندرج فى إطاره مجموعة أنشطة وبرامج اليونسكو الهادفة إجمالا الى توجيه سياسات الدول الأعضاء ، فى ميادين التربية والعلوم والثقافة والإعلام ، الى خدمة الهدف الأعلى للإنسانية جمعاء وهو تحقيق السلام والرقى للمجتمع البشرى وليس لمجموعة من الدول على حساب مجموعة أخرى .

عندما انعقد المؤتمر التأسيسى لليونسكو فى لندن فى نهاية عام ١٩٤٥ كان العالم مايزال واقعا تحت تأثير صدمة الحرب العالمية الثانية . وكانت الأوساط الثقافية والفكرية فى الغرب تطرح تساؤلات شتى حول الأسباب العميقة التى أدت الى انتشار الأفكار الفاشية والنازية والتى اعتبرها العقل الغربى مسئولة عن إشعال الحرب وعن الدمار الذى أصاب العالم بسببها . وحيث أن مستوى التعليم والثقافة والإبداع الفنى والفكرى لم يكن متخلفا فى ألمانيا النازية أو ايطاليا الفاشية أو اليابان ذات النزعة التسلطية والإمبريالية ، عن المستوى السائد فى الدول "الليبرالية" ، فقد ساد الاعتقاد بأن جوهر المشكلة لا يكمن فى مستوى التقدم العلمى

وانظر : وثائق المؤتمر العام ٣٢/٢١٠ فى ١٠ اكتوبر ١٩٥٨ ، ١٤م/٥٢ فى ٣٠ اغسطس ١٩٦٦ . ووثائق المجلس التنفيذى ٤٩ت/٣٢ فى ٣١ اكتوبر ١٩٥٧ ، ٧٢ م ت/٢٢ فى ١٣ أبريل ١٩٦٦ .

٨- Jean Thomas, L'UNESCO, Paris, Gallimard, 1962, p. 69.

٩- راجع وثائق اليونسكو : PEX/ACE/22 . A,B,C

وأنظر قائمة المنظمات الدولية غير الحكومية التى تتعامل معها اليونسكو والتى تنشر سنويا .

١٠- راجع فى هذه النقطة سواء على صعيد الطرح المنهجى العام لإشكالية صنع القرار داخل المنظمات الدولية أو على صعيد عملية صنع القرار داخل اليونسكو :

والتكنولوجي وإنما في غائية هذا التقدم وأهدافه النهائية وما يفرزه من قيم . ولذلك بلور الغرب جوهر الرسالة التي يتعين على اليونسكو حملها ، من وجهة نظره ، في توجيه السياسات التربوية والثقافية والعلمية والإعلامية للدول الأعضاء للدفاع عن المثل العليا للديمقراطية وفقا لمفهومه الليبرالي(١١) .

وقد عكس الميثاق التأسيسي لليونسكو هذا المفهوم بشكل واضح تماما . فمن ناحية أكد على أن "الحروب تتولد في عقول البشر ، وفي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام" . واعتبر أن جهل الشعوب بعضها لبعض ولد الريبة والشك وأدى تحول الخلافات بينها الى حروب دموية . وقرر أن الحرب العالمية الثانية قد نشبت "بسبب التنكر للمثل العليا للديمقراطية التي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الإنسانية ، وبسبب العزم على إحلال مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا عن طريق استغلال الجهل والإنحياز" . وترتيبا على ذلك أعلنت الدول الموقعة على الميثاق التأسيسي لليونسكو عزمها على "تأمين فرص التعليم تأمينا كاملا متكافئا لجميع الناس ، وضمان حرية الإنصراف الى الحقيقة الموضوعية والتبادل الحر للأفكار والمعارف" . وعلى هذا الأساس حددت اليونسكو أهدافها في : "تسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة ، وتنشيط التربية الشعبية ونشر الثقافة، واقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم أجمع للاضطلاع بمسئوليات الإنسان الحر ، وصون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العلمية ، وتشجيع التعاون بين الأمم في جميع فروع النشاط الفكري وتبادل المشتغلين في مجالات التربية والعلم والثقافة على النطاق الدولي وتبادل المطبوعات والأعمال الفنية والمواد العلمية وسائر المواد الإعلامية"(١٢) .

وعلى الرغم من أنه لم يكن بوسع أحد من الدول التي حضرت المؤتمر التأسيسي لليونسكو أن يعترض على هذه المبادىء العامة السامية والأهداف النبيلة ، إلا أنه يمكن القول أن المتطلبات الفلسفية التي ارتكز عليها الميثاق التأسيسي لليونسكو وكذلك الهموم التي عبر عنها وأثارت حماس الدول الليبرالية قوبلت بتحفظات أو فتور من جانب مجموعتين من الدول : مجموعة الدول الشيوعية ، ومجموعة الدول الجديدة التي عرفت فيما بعد باسم دول "العالم الثالث" . وبالنسبة للدول الشيوعية تجدر الإشارة الى أن الاتحاد السوفيتي كان يرتاب بشدة في دوافع المنظمة الوليدة . وفي توجهاتها الليبرالية ولم ينضم اليها أصلا إلا بعد مرور تسع سنوات على إنشائها أي في عام ١٩٥٤ . أما وجهة النظر الماركسية فقد عبر عنها المندوب اليوغوسلافي في المؤتمر العام الأول لليونسكو حين شكك في صحة الإفتراض القائل بأن "الحرب تولد في عقول البشر" . وهو الإفتراض الذي قام عليه صرح البناء الفلسفي العام للميثاق التأسيسي والأعمال التالية للجنة التحضيرية لليونسكو . فهذا الإفتراض لا يتسق مع التحليل المادي للتاريخ الذي تتبناه الماركسية وبناء عليه تصبح خطة عمل اليونسكو الرامية الى "تنشيط التربية الشعبية" للقضاء على النزعة العدوانية في عقول البشر ، لا تستند من وجهة النظر الماركسية الى أي أساس موضوعي . ويقول مندوب يوغوسلافيا : "لا يتعين البحث عن مثيري الحروب في تلك الأوساط الشعبية ، وإنما يتعين البحث عنها لدى فئات اجتماعية محددة تمارس تأثيرا ضخما في دول معينة (يقصد الدول الرأسمالية بالطبع) من خلال تملكها لوسائل وأدوات الدعاية الحديثة والتي تستخدمها لتحقيق أهدافها التوسعية والعدوانية ... الخ"(١٣) . أما دول العالم الثالث ، والتي كان من أبرز ممثليها في المؤتمر التأسيسي لليونسكو مصر والهند ، فقد كانت تنظر الى المشكلات الدولية في ذلك الوقت من منظور مخالف لمنظور الدول الغربية . ذلك أن هذه الدول قاست كثيرا من ويلات الاستعمار الفرنسي والبريطاني بالذات ، والذي ارتكب ضدها أبشع أنواع الجرائم وانتهك فيها كل حقوق الإنسان والشعوب . ولذلك فلم تكن الشعارات الديمقراطية الليبرالية التي رفعتها هذه الدول في المؤتمر التأسيسي لليونسكو والتي تتحدث عن "الكرامة واحترام الذات الإنسانية والمساواة بين الأجناس" سوى كلمات جوفاء إذا نظر اليها من خلال الممارسة أثناء الحقبة الاستعمارية . من ناحية أخرى كانت تجربة بعض هذه الدول مع "المعهد الفكري للتعاون الدولي" تؤكد حرص الدول الأوروبية على تأكيد هيمنتها الثقافية والفكرية والاهتمام بالقضايا الأوروبية في ميادين التربية والثقافة والعلوم أكثر من اهتمامها بشؤون الدول الأخرى . ولذلك فلم تكن احتمالات "إعادة انتاج الأفكار النازية أو الفاشية" تمثل بالنسبة لدول العالم

١١- راجع في هذه النقطة محاضر جلسات المؤتمر التأسيسي لليونسكو ، لندن، ١٩٤٥ وخاصة مداخلات رؤساء وفود فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة .

١٢- الاقتباسات من الميثاق التأسيسي لليونسكو . مرجع المؤتمر العام ، طبعة ١٩٨٦ ، ص ص ٧-٨ .

١٣- راجع Jean Thomas ، م.س.ذ. ص ١٨٨ ، وحسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

R. Cox and H. Jacobson, The Anatomy of Influence: Decision Making in International Organizations, Yale University Press, 1973.

الثالث الخطر الوحيد المحدق بمستقبل البشرية ، ولكن كانت هناك ، ومن وجهة نظرها ، مشاكل أخرى كثيرة : الاستعمار بكافة صوره وأشكاله (ومن بينها الاستعمار الثقافى" ، والسيطرة بكافة صورها وألوانها (بما فيها السيطرة الثقافية والإعلامية) ، والتخلف بكافة صوره وألوانه (بما فيها التخلف فى ميادين العلم والتكنولوجيا)(١٤) .

وعلى أى حال فحين شرعت اليونسكو فور قيامها فى ترجمة المبادىء والأهداف العامة المنصوص عليها فى ميثاقها التأسيسى ، الى برامج عمل محددة ، تصور "جوليان هكسلى" ، العالم البريطانى الذى اختير سكرتيرا تنفيذيا للجنة التحضيرية لليونسكو ، أنه من الضرورى وضع بناء فكرى وفلسفى أكثر شمولا للإسترشاد به عند رسم سياسات وبرامج اليونسكو ، وقدم الى اللجنة التحضيرية تصوره الخاص فى كتيب يحمل عنوان "اليونسكو : أهدافها وفلسفتها" أنتهى فيه الى أن المهمة الرئيسية التى تقع على عاتق اليونسكو هى "أن تساعد على خلق ثقافة عالمية موحدة تنبثق من رؤية فلسفية خاصة وخلفية معينة من الأفكار وخطط طموحة" . وقد هدف هكسلى من طرحه هذا تجاوز الصراع الأيديولوجى بين المعسكرين الشرقى والغربى والذى يصوغ كل منهما رؤية فلسفية للعالم تتناقض مع الأخرى وتنفيها . وتصور أنه قد عثر على حل توفيقى عندما بلور نظرية بديلة أطلق عليها نظرية "الإنسانية الإرتقائية" والمستوحاة من الأفكار الداروينية . غير أن هذه النظرية قوبلت بهجوم شديد من جانب كافة الاتجاهات العلمانية ، سواء الليبرالية أو الماركسية ، وأيضا من جانب الفلسفات الأخرى التى اشتمت فيها رائحة إلحادية تتناقض مع معتقداتها الدينية أو الروحية(١٥) .

والواقع أن العديد من الدول نظرت بقدر كبير من الريبة الى محاولات اليونسكو الأولى الرامية الى بلورة "ثقافة عالمية واحدة" واعتبرتها ، فى أحسن الأحوال ، حلما طوباويا لا يستقيم مع حقائق الوضع بصرف النظر عن امكانية الإتفاق على مضمون هذه الثقافة ومن شأنها خلق مزيد من الصراعات دون أن تفضى بالضرورة الى العثور على "أرضية فكرية مشتركة" . وعندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" بالإجماع عام ١٩٤٨ وجدت فيه اليونسكو إطارا فكريا كافيا لإلهام سياسات وبرامج اليونسكو ، خصوصا وأن الجهد الذى تواصل على هذا الطريق تضمن الى جانب الحقوق السياسية والمدنية ، التأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الشعوب .. الخ ، ووجدت فيه مختلف التيارات الفلسفية والأوساط الفكرية شيئا يستقيم مع أطروحاتها ومعتقداتها الخاصة أو ، على الأقل ، لا يتناقض معها بالضرورة(١٦) .

فى هذا السياق اتخذت مبادرة "جوليان هكسلى" منحى آخر . وبدلا من أن تشغل اليونسكو نفسها ببلورة ثقافة عالمية موحدة جديدة طرح هكسلى فكرة أن تسهم اليونسكو فى "كتابة تاريخ تطور العقل الإنسانى وانجازاته الثقافية" . واعتمد المؤتمر العام فى دورته الثانية التى انعقدت فى مدينة مكسيكو عام ١٩٤٧ قرارا يوصى بإعداد "تاريخ للتطور العلمى والثقافى للإنسانية" . وشرعت اليونسكو بالفعل فى إعداد هذا المصنف الضخم اعتبارا من عام ١٩٥٢ وشكلت لجنة دولية للإشراف على تنفيذه وفرغت منه عام ١٩٦٨ ونشرته فى ستة مجلدات . وأثناء تلك الفترة أصدرت اللجنة مجلة فصلية : كراسات التاريخ العالمى ، من أجل تزويد القائمين على تحرير المصنف بمواد التأمل والتوثيق ، وإتاحة إطار ملائم للباحثين من كافة الأقطار لعرض ومقارنة أفكارهم المختلفة . وكان المقصود من كتابة هذا المصنف إثبات أن التطور العلمى والثقافى للبشرية هو نتاج العقل الإنسانى كله ومحصلة لتفاعل ثقافات وحضارات عديدة ولا يعد حكرا على ثقافة أو حضارة بعينها(١٧) . وسوف نعود لمناقشة هذا المصنف فيما بعد والذى وجهت اليه انتقادات عديدة بسبب انحيازاته الفكرية ونزعته المركزية الأوروبية الغالبة .

غير أن فكرة تعدد الثقافات والحضارات التى يتعين أن تتفاعل مع بعضها فى ذات الوقت ، وفى إطار حوار خلاق يقوم على أساس أن لدى كل منها ما تعطية للأخرى بقدر ما تحتاج لأن تأخذ منها ، كانت تحتاج الى نوع من التأصيل الفكرى حتى لا يظل شعارا أجوف ويتحول الى قناعة مستندة الى أسس علمية . وتمثلت أولى المحاولات التى نبعت من داخل اليونسكو ثم تطورت على هذا الدرب فى الجهد الفكرى الذى وجه لتقويض بنية الإدعاءات العنصرية. ففى عام ١٩٥١ كلفت اليونسكو الفيلسوف الفرنسى "ليفى

١٤- راجع مثلا مداخلات رئيس وفد مصر فى المؤتمر التأسيسى لليونسكو ، محاضر جلسات المؤتمر ، ١٩٤٥ ، ص ٤٥ وما بعدها .

١٥- Julien Huxley, l'UNESCO: Ses Buts et sa Philosophie, Commission Preparatoire, 1946, p. 70

١٦- جين توماس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ وما بعدها .

١٧- إعداد تاريخ للتطور العلمى والثقافى لليونسكو ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٨٥ ، ص ٧

شتراوس" يبحث عن "العنصر والتاريخ" أصبح حجة في كشف زيف الإدعاءات العنصرية التي حاولت تصنيف البشر وتحديد مراتبهم وفقا لأجناسهم وصفاتهم البيولوجية والوراثية وتأكيد عدم استناد هذه الإدعاءات الى أي أسس علمية ، مؤكدا على أن الاختلافات القائمة بين الجماعات الإنسانية "تعود الى ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية" وليس الى قدرات خاصة مرتبطة بالتكوين البيولوجي أو الفسيولوجي لأصحاب البشرة السوداء أو البيضاء أو الصفراء(١٨) . وإنطلاقا من هذا الأساس النظري قام "ليفي شتراوس" برفض أي محاولة لترتيب القيم الثقافية والحضارية ترتيبا هرميا مؤكدا على أن تصنيف الجماعات البشرية حضاريا على سلم هرمي للقيم هو إدعاء تعوزه نفس الأسس العلمية التي تعوز تصنيف الجنس البشري الى أنظمة فسيولوجية وبيولوجية مغلقة ، ولا يقل عنها خطرا من الناحية الأخلاقية والمعنوية . ثم دفع "ليفي شتراوس" بمنطقه التحليلي هذا الى نهايته مستخلصا أن البشرية ليست وحدة واحدة متماثلة ، ولكنها ليست في الوقت نفسه مجزأة في مجموعات لكل منها سمات وراثية خاصة ومغلقة ، فهناك تنوع وتعدد ولكن هذا التنوع والتعدد لا يقوم على أساس عنصري . وهناك حضارة لكنها ليست واحدة لأن الثقافات تتعدد . والثقافات عند "ليفي شتراوس" تعني "أنماط الحياة الخاصة وغير القابلة للنقل أو التحويل ، والتي يمكن إدراكها من خلال انتاج ملموس (في صورة تقنيات ، وعادات وتقاليد ، ومؤسسات وعقائد ، وليس في صورة قدرات ضمنية أو افتراضية) وتشكل قيما قابلة للملاحظة وليست حقائق(١٩) . وفي هذا السياق نجح "ليفي شتراوس" في تحطيم كافة ادعاءات التفوق أو الاستعلاء أيا كان مصدرهما ، سواء استند الى نظريات عنصرية أو ادعاءات بتفوق نمط ثقافي أو حضاري معين على ما عداه ، وأدان بشدة "هذا الرفض الأعمى للآخر" وكان لهذا التأصيل الفكري والذي شاركت في بلورته نخبة كبيرة من علماء التاريخ والاجتماع والأنثربولوجيا دور كبير في الهام مختلف الدول والتيارات الثقافية والفكرية داخل اليونسكو التي تبنت ودافعت بشدة عن التعددية الثقافية .

وهكذا ركزت اليونسكو جهدها في اتجاه بلورة برامج تستهدف نشر الثقافات والحضارات المختلفة والتعريف بها . فلكي تصبح اليونسكو ملتقى حوار حقيقي بين الثقافات والحضارات لابد من العمل على إزالة كافة العقبات التي يمكن أن تعرقل هذا الحوار وتحول دونه . وتعني فكرة الحوار التسليم أولا برفض أي إدعاءات بالتفوق الحضاري أو الثقافي واعتبار أن لدى كل ثقافة أو حضارة - مهما كانت مغمورة - ما تعطيه للثقافات والحضارات الأخرى ، كما أن هناك ما تحتاج لأن تأخذه من غيرها . ويعتبر هذا التفاعل الحر هو الشرط الضروري لبلورة حضارة انسانية عالمية تسهم فيها كل الشعوب بقدر ما تسمح به ملكات الخلق والإبداع الجماعي لدى كل منها . وقد انبثقت من هذه الفكرة المركزية أفكار فرعية عديدة وشديدة الثراء . فمن ناحية طالبت دول العالم الثالث أن تتخذ اليونسكو موقفا فكريا واضحا وأن تتبنى برامج وسياسات محددة لرفض كل أشكال العنصرية والاستعمار وخصوصا في المجالات التربوية والثقافية ، ومن ناحية أخرى طالبت هذه الدول نفسها اليونسكو بالتصدي لكافة أشكال الهيمنة أو السيطرة أو الغزو الثقافي .

ولكي يصبح الحوار حقيقة قائمة كان مطلوبا من اليونسكو أن تبذل جهدا واضحا للتعريف بالثقافات والحضارات غير الأوروبية وبما أبدعته من روائع في شتى ألوان العلوم والفنون والآداب . ومن هنا جاء برنامج اليونسكو الخاص "بالفهم المتبادل للقيم الثقافية بين الشرق والغرب" والذي استمر على مدى عشر سنوات تطبيقا للقرار الذي اتخذه المؤتمر العام في دورته التاسعة التي انعقدت في نيودلهي عام ١٩٥٦ . وقد انبثق عن هذا البرنامج ، إنشاء مراكز إقليمية عديدة لهذا الغرض من بينها في القاهرة سمي "بمركز تبادل القيم الثقافية بين الشرق والغرب" عام ١٩٦٣ وساهمت اليونسكو في تمويل أنشطته لفترة عشر سنوات أيضا ، وتضمن برنامج نشاطه ترجمة عدد من المؤلفات التي تبرز دور الثقافة العربية والإسلامية" أو تعكس موقفها من بعض القضايا الهامة ، الى بعض اللغات الأوروبية وخاصة الإنجليزية والفرنسية(٢٠) .

وقد تلقت قضية التعددية الثقافية دفعة قوية داخل اليونسكو بعدما تولى قيادة جهازها الإداري "أحمد مختار أمبو" وهو أفريقي مسلم من السنغال . فقد تولى القيادة في فترة كان العالم الثالث قد بدأ يدخل مرحلة النضج الدولي ويطرح نفسه على المسرح العالمي كقوة مؤثرة . وحتى عام ١٩٧٤ ، كان منصب مدير عام اليونسكو يكاد يكون حكرا على الشخصيات الأوروبية والأمريكية ، ولم يتول هذا المنصب قط أي شخصية تنتمي الى العالم الثالث كله باستثناء فترة قصيرة (٤ سنوات) تولى خلالها المكسيكي

---

18 –Levi-Strauss, Race et Culture, in, Le Regard Eloigné, Plon, 1983.

19- Levi Strauss, Le Regard Eloigné, plon, 1983, p. 15.

٢٠- راجع في هذا : حسن نافعة ، مصر واليونسكو ، رسالة دكتوراه غير منشورة (باللغة الفرنسية) ، جامعة السوربون (باريس ١) ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

"توريز بوديه" القيادة . وكانت حساسية "أحمد مختار أمبو" كبيرة تجاه قضايا العالم الثالث بصفة عامة والعالم الإسلامى بصفة خاصة ، على الرغم من أنه لم يتخل قط عن دوره كموظف دولى يمارس مهامه لحساب المجتمع الدولى كله ، باحثا بتفان عن حلول للمشكلات الثقافية والفكرية داخل منظمة يتمتع فيها العالم الثالث بأغلبية واضحة . وبنفس الحماس والهمة التى طالب بها العالم الثالث بإقامة نظام اقتصادى عالمى مستغلا الظروف المواتية التى ترتبت على رفع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، طالب بنظام ثقافى وإعلامى جديد .

وهكذا بدأت قضية التعددية الثقافية تطرح فى سياق أوسع وأرحب وهو سياق البحث عن نظام عالمى جديد يعالج أوجه الخلل والقصور وأيضا مظاهر السيطرة والتحكم فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ... وكان من أبرز محاولات اليونسكو فى هذا الصدد ما قامت به من نشاط فى مجالى الإعلام والثقافة على وجه التحديد .

وفيما يتعلق بالإعلام قامت اليونسكو ، ضمن ما قامت به فى هذا الصدد ، بتشكيل لجنة دولية مكونة من ستة عشر خبيرا دوليا بارزا ينتمون الى أقاليم جغرافية وثقافية مختلفة لدراسة مشكلات الإعلام . ورأس اللجنة العالم الأيرلندى "ماكبرايد" الحاصل على جائزة نوبل ونشرت اليونسكو تقرير هذه اللجنة بخمس عشرة لغة تحت عنوان : "أصوات متعددة وعالم واحد" . وقد بحث هذا التقرير بشكل مستفيض العلاقة بين عملية الاتصال والمجتمع ببعديها التاريخى والمعاصر وكذلك فى إطارها الدولى ، كما بحث وضع عملية الاتصال فى عالم اليوم من حيث سماتها والإشكاليات التى تطرحها وهموم مهنة الإعلام وإطارها المؤسسى والحرفى .. الخ . وقد ناقش هذا التقرير ، ضمن هذه القضايا العديدة ، قضية احتكار بعض وكالات الأنباء العالمية للرسالة الإعلامية وما تمارسه من سيطرة إعلامية تحمل فى طياتها خطر غزو ثقافى من نوع جديد ، أو تشويها لمضمون الرسالة الإعلامية ذاتها وسريانها فى اتجاه واحد قد لا يعبر عن الحقائق الموضوعية بالضرورة . كما حدد هذا التقرير الأسس والقواعد التى يتعين أن يقوم عليها نظام اعلامى جديد أكثر عدلا وقدرة على خدمة السلام والتنمية البشرية والتقدم فى العالم ، ومن أهمها:

- استئصال أوجه الخلل وعدم التوازن أو التكافؤ التى يتميز بها الوضع القائم فى ذلك الوقت .
- القضاء على الآثار السلبية للاحتكارات العامة والخاصة والتركز الزائد فى وسائل الإعلام .
- ضمان تعدد مصادر وقنوات الإعلام ، وحرمة الإعلاميين ... الخ .
- احترام الذاتية الثقافية وحق كل أمة فى اعلام الرأى العام العالمى بوجهة نظرها وبمصالحها وطموحاتها وقيمها الاجتماعية والثقافية .
- احترام حق كل الشعوب فى المشاركة فى التبادل الإعلامى الدولى على أساس من التوازن والتكافؤ والمصلحة المتبادلة .
- حق الجمهور والفئات الاجتماعية والإثنية فى الوصول الى مصادر المعلومات والمساهمة النشطة فى عملية الاتصال(٢١) .

وقد أثار هذا التقرير عند مناقشته فى كل من المجلس التنفيذى والمؤتمر العام لليونسكو جدلا صاخبا ، وخصوصا عندما حاولت دول العالم الثالث أن تترجمه الى برامج وسياسات تضطلع بها اليونسكو أو قواعد واجبة الاحترام من جانب الاحتكارات العالمية . ورأت فيه بعض الدول ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكذلك معظم وكالات الأنباء العالمية محاولة لتقويض حرية الإعلام والإعلاميين . لكن أيا كان الأمر فإن ما يهمنا فى هذا الصدد هو التأكيد على أن الخصوصيات والذاتيات الثقافية والحضارية أصبحت فى صلب المسألة الإعلامية أيضا .

أما بالنسبة للمبادىء التى يتعين أن تسترشد بها الدول الأعضاء عند رسم سياساتها الثقافية وعلاقتها بقضية تعدد الثقافات واحترام الخصوصيات الثقافية فقد جاء الإعلان العالمى الصادر عن المؤتمر العالمى بشأن السياسات الثقافية ، والذى عقد تحت رعاية اليونسكو فى مكسيكو فى الفترة من ٢٦ يوليو - ٦ أغسطس ١٩٨٢ ، بمثابة أشمل وثيقة فكرية صادرة عن اليونسكو فى هذا الشأن ، وتوضح بدقة مسار هذه القضية داخل أروقة اليونسكو والطريق الذى قطعته . يقول هذا الإعلان :

"إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر اليها اليوم على أنها جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التى تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها ، وهى تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات" . ومن هذا التعريف الواسع للثقافة ، والذى لا يربطها بنظام قيمى أو سلوكى معين ، ينطلق اعلان مكسيكو ليتحدث عن الذاتية

٢١- أنظر نص التقرير فى :

أصوات متعددة : عالم واحد ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٧٦ .

الثقافية معتبرا إياها "النواة الحية للشخصية الفردية والجماعية والمبدأ الرئيسي الملهم لكل أنواع القرارات والسلوك والأفعال التى تدرك على أنها أصيلة أو صادقة". وفى هذا السياق نفسه يتحدث الإعلان عن البعد الثقافى للتنمية ، والثقافة والديمقراطية ، والتراث الثقافى ، والإبداع الفنى والتربية الفنية والعلاقة بين الثقافة وبين التربية والعلوم والاتصال وتخطيط الأنشطة الثقافية وإدارتها وتمويلها والتعاون الثقافى الدولى ودور اليونسكو فى ذلك(٢٢) .

فى هذا السياق لم يكن غريبا إذن أن يدرج اليونسكو فى مشروع البرنامج والميزانية عن الفترة ٨٤-١٩٨٥ برنامجا رئيسيا عن "الثقافة والمستقبل" متضمنا برنامجا فرعيا عن "الذاتية الثقافية والعلاقة بين الثقافات" هدفه "تشجيع معرفة الثقافات وتعزيز الوعى بالذاتيات الثقافية والتعبير عنها ، ولاسيما عن طريق الشروع فى تنقيح "تاريخ التطور العلمى والثقافى للإنسانية" بمساعدة اللجنة الدولية المعينة لهذه الغاية ، وحفز الدراسات والبحوث التاريخية بشأن الثقافات ، ورسم وتنفيذ سياسات للنهوض باللغات الوطنية أو المحلية أو الإقليمية ، وتنمية المبادلات الثقافية والفنية الإقليمية" (٢٣).

وهكذا أصبحت قضية احترام الذاتيات والخصوصيات الثقافية مسألة مسلما بها داخل اليونسكو وأحد الركائز التى توجه سياساتها وبرامجها وأهدافها . وربما يكون موقف اليونسكو من إعادة كتابة "تاريخ التطور العلمى والثقافى للإنسانية" هو أصدق تعبير عن مدى تغير المناخ السائد فى اليونسكو بشأن الخصوصيات الثقافية وضرورة احترامها ، خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ، عن المناخ الذى سادها خلال الخمسينات والستينات . وكانت اليونسكو قد شكلت عام ١٩٥٢ لجنة دولية لكتابة هذا التاريخ وفرغت منه عام ١٩٦٨ وأصدرته فى ستة مجلدات كما سبق أن أشرنا . لكن هذا الكتاب صدر مليئا بالمغالطات والأخطاء فى حق العديد من الثقافات والحضارات غير الأوروبية . وكان الدكتور "عبد العزيز كامل" قد كشف فى مقال له بصحيفة الأهرام عام ١٩٧٥ عن احتواء المجلد الثالث من هذا المصنف على مغالطات عن الإسلام وعلى فقرات كثيرة تصدم مشاعر أى مسلم يعتز بإسلامه(٢٤) . ثم توالت سلسلة من ردود الأفعال العنيفة فى مصر والعالم العربى وبعض الدول الإسلامية تطالب بمنع هذا المجلد من التداول . لكن أوجه النقد التى وجهت الى هذا المصنف لم تقتصر فقط على العالمين العربى والإسلامى وإنما صدرت عن تجمعات أخرى عديدة(٢٥) . وأمام هذه الانتقادات اتخذ المؤتمر العام فى دورته العشرين (١٩٧٨) قرارا (٤.١.٢.٦) يقضى "بتنقيح" هذا التاريخ ويرخص للمدير العام بتشكيل لجنة دولية لهذا الغرض . لكن الملاحظات النقدية التى كتبها ٦١ عالما من جميع مناطق العالم ، بناء على طلب رئيس اللجنة ، أقنعت المدير العام "أحمد مختار أمبو" بضرورة إعادة كتابة هذا المصنف وليس مجرد تنقيحه فقط ، وتقديم تاريخ جديد للتطور العلمى والثقافى للإنسانية .

ويلفت النظر أن التقرير الذى وضعته اللجنة عن المصنف القديم تضمن ما يلى :

"هناك تحريف خطير للحقائق فيما يتعلق بإعداد المصنف وتقييم مادته ، فلا يسعنا مثلا ألا نندهش إزاء ما يجب تسميته برؤية لتاريخ البشرية تمركز حول أوروبا فى المقام الأول . فسواء على صعيد مشاركة الإخصائيين فى إعداد المجلدات ، أو المكان المخصص لمختلف الثقافات فى إطار المصنف يلاحظ أن العديد من مناطق العالم لم تمثل تمثيلا كافيا أو لم تقدر حق قدرها . وبالطبع ، فإن بعض البلاد التى طلب منها المشاركة فى المشروع ، لم تستطع حينذاك تقديم مساعدة فعلية بسبب نقص الخبراء ، وصحيح كذلك أن بعض الحضارات أصبحت معروفة اليوم بشكل أفضل مما كانت عليه قبل ثلاثين عاما بما فى ذلك المؤرخون الوطنيون . ومع ذلك فالقسم المخصص لأوروبا فى المجلدات الستة هو القسم الراجح . وتاريخ الإنسانية فى شكله الراهن إنما يعطى صورة مشوهة حقا عن حضارات العالم".

ويضيف التقرير :

"ولنورد بعض الأرقام على سبيل المثال : ٥ر١٪ من صفحات المصنف مخصصة لأفريقيا و ٥ر٣٪ لأمريكا اللاتينية . والشرق الأقصى مهمل بشكل واضح فى بعض المجلدات ، إذ خصصت فى المجلد الثانى ٢٧ صفحة للصين ، وزهاء ٣٠ صفحة للهند ، فى حين خصصت ١٧ صفحة لبلاد البحر المتوسط.

٢٢- عبد العزيز كامل ، عاصفة على اليونسكو : زمان الشعوب بين الضغوط والآمال ، العربى ، يونيو ١٩٨٤ .

٢٣- أنظر الوثيقة ٢٢م/٥ : المؤتمر العام لليونسكو ، الدورة الثانية والعشرون ، مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٨٤-٨٥ ، باريس ١٩٨٣ ، ص ص ٣٢١-٣٢٢ .

٢٤- عبد العزيز كامل ، مغالطات عن الإسلام فى أهم مؤلفات اليونسكو ، الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٧٥ .

٢٥- أنظر فى التفاصيل: حسن نافعة ، مصر واليونسكو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١٧-٢٣٠ .

ويستطرد التقرير :

"أن تناول الثقافات غير الأوروبية قد تم من خلال مناهج ومفاهيم يغلب عليها الطابع الغربي المحض ، ويصدق ذلك على معظم الأجزاء المخصصة للإسلام في المجلد الثالث ، والتي لم ترض الإخصائيين أو عامة الجمهور في البلاد الإسلامية . وكذلك فإن ما أورد عن تاريخ البلاد العربية بعد القرن الثالث عشر ، يحتاج الى معالجة أكثر تعمقا حتى يتسنى القاء مزيد من الضوء على المشكلات التي تواجهها تلك البلاد في أيامنا هذه مما يساعد على التعرف عليها بصورة أفضل"(٢٦) .

وفي هذا السياق يبدو واضحا تماما أن المركزية الأوروبية ورؤية تاريخ الشعوب وثقافاتها وحضاراتها من خلال مناهج ومفاهيم غربية أصبحت محل اعتراض أساسي من جانب ممثلي الثقافات والحضارات غير الأوروبية وأصبحت اليونسكو مطالبة بأن تساهم في وعي الشعوب بتاريخها الثقافي والحضاري مما يسهم في تحقيق السلام والتعاون الدولي بعيدا عن طموحات ونزعات السيطرة . ويبدو أن ذلك تحديدا كان في صلب الأزمة التي كادت تعصف باليونسكو مع بداية الثمانينات .

ثالثا : أزمة اليونسكو .. ومستقبل التعددية الثقافية في ظل النظام العالمي "الجديد":

لم تكن محاولة اليونسكو إيجاد قدر من التناغم بين السياسات الثقافية للدول المختلفة مسألة سهلة ولا كان طريقها مفروشا بالورود . وقد اتضح لنا مما سبق كيف ارتبطت الصراعات الثقافية داخل اليونسكو ارتباطا وثيقا بالصراعات السياسية والأيديولوجية . لذلك كان من الطبيعي أن تواجه اليونسكو منذ انسحاب الولايات المتحدة منها ، والذي أصبح سارى المفعول ، اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ ، أخطر أزمة في تاريخها ، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو لم يكن يشكل سابقة . فقد احتدمت سياسات وبرامج اليونسكو ، بعد مراحل زمنية مختلفة ، بالتوجهات الفكرية والسياسية لدول أو مجموعات معينة من الدول لم تستطع أن توفق أوضاعها مع هذه السياسات واعتبرتها خطرا عليها وعلى مصالحها .

وكانت أزمة اليونسكو الأولى مع الدول الشيوعية . فلم يشارك الاتحاد السوفيتي في المؤتمر التأسيسي لليونسكو عام ١٩٤٥ . أما بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا والتي شاركت في هذا المؤتمر التأسيسي فلم تكن أوضاعها السياسية قد حسمت بعد لصالح النظم الشيوعية . وتعللت هذه الدول الثلاث بقبول اليونسكو لعضوية كل من ألمانيا الغربية واليابان ورفض عضوية الصين الشعبية وكذلك رفض إقامة علاقة مع "الحركة العالمية لأنصار السلام" على نمط العلاقات التي تقيمها اليونسكو مع المنظمات الدولية غير الحكومية ، لكي تعلن انسحابها من اليونسكو متهمة إياها بأنها قد "أصبحت أداة طيبعية للحرب الباردة" تستخدمها الدول الغربية . والحقيقة أن الدول الشيوعية كانت تنظر الى اليونسكو كمنظمة تعبر عن فكر ليبرالي "برجوازي" وكأداة في يد الغرب لفرض هيمنته الثقافية والفكرية . لكن موقف الاتحاد السوفيتي من اليونسكو تغير عندما بدأ يدرك أن انضمام الدول الجديدة الى اليونسكو من شأنه أن يضفي عليها حيوية جديدة وأن من مصلحته أن يشارك في الصراع الفكري الدائر فوق ساحتها بدلا من أن يعزل نفسه عنها . وهكذا قرر الاتحاد السوفيتي الانضمام الى اليونسكو عام ١٩٥٤ . وبعد ذلك عادت كل من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا لإستئناف نشاطها في اليونسكو وعدلت عن الإنسحاب ، وانتهت بذلك أزمة اليونسكو مع دول الكتلة الشرقية(٢٧) .

أما أزمة جنوب أفريقيا مع اليونسكو فلم يكن لها حل . فقد بدأت اليونسكو منذ اللحظة الأولى توجه سهامها الفكرية ضد التفرقة العنصرية وسياسة الأبارتيد التي كانت تمارسهما حكومة جنوب أفريقيا العنصرية وتقوض دعائم النظريات العنصرية من أساسها كما سبق أن أشرنا . ولذلك لم تجد حكومة جنوب أفريقيا من سبيل آخر سوى إخطار المدير العام لليونسكو ، في ٥ أبريل ١٩٥٥ ، عن عزمها على الانسحاب ، لأن مطبوعات اليونسكو تشكل تدخلا في المشكلات العنصرية لجنوب أفريقيا ، وأصبح انسحابها سارى المفعول اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ وانتهت صلتها باليونسكو تماما منذ ذلك التاريخ وحتى انهيار النظام العنصري فيها . وفي هذا الإطار نفسه يمكن إدراج عملية إنسحاب البرتغال من اليونسكو عام ١٩٧١ بسبب الانتقادات التي وجهتها الى سياساتها التربوية والثقافية في مستعمراتها الأفريقية والتي اعتبرتها البرتغال "قرارات سياسية" ، وهو أمر محظور على اليونسكو وخارج نطاق اختصاصاتها" . لكن البرتغال عادت على الفور لإستئناف نشاطها في اليونسكو فور اندلاع الثورة والإطاحة بحكم سالازار(٢٨) .

٢٦- الاقتباسات من :

إعداد تاريخ للتطور العلمي والثقافي للإنسانية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨-٩ .

٢٧- راجع الوثيقة ٣٣ م ت/٢٠ وملحقاتها (أي الوثيقة رقم ٢٠ من وثائق المجلس التنفيذي في دورته رقم ٣٣ .

٢٨- في سوابق الانسحاب من اليونسكو راجع أيضا الوثيقة :

٤ د أ/م ت/٢ ، من وثائق المجلس التنفيذي في دورته الإستثنائية الرابعة ، يناير ١٩٨٥ .

وإذا كانت سوابق الإنسحاب من اليونسكو كثيرة ، فإن أزمات من نوع آخر واجهت اليونسكو في فترات تاريخية مختلفة وأدت الى استقالة رؤساء الجهاز الإداري بها . ومن الجدير بالذكر هنا أنه حتى عام ١٩٦١ ، وهو التاريخ الذي تولى فيه الفرنسي "رينيه ماهيو" منصب مدير عام اليونسكو ، لم يتمكن أي من الذين سبقوه في هذا المنصب من استكمال فترة ولايتهم واستقالوا جميعا قبل أن يكمل أي منهم فترة ولايته كاملة (٦ سنوات) .

لكن الأزمة التي واجهت اليونسكو بانسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا وسنغافورة كانت من طبيعة مختلفة ذات تأثيرات أبعد وأعمق خطرا . فحين تصبح الدول الممثلة للتيار الأنجلو - ساكسوني في التربية والثقافة والعلوم رسميا خارج المنظمة العالمية المختصة بهذه الميادين ، فلاشك ، أن هذا الوضع يؤثر على مكانة اليونسكو ويضعف من وزنها العالمي . ومن الناحية العملية فقد ترتب على هذا الانسحاب حرمان اليونسكو من حوالي ثلث ميزانيتها العادية مما أثر بشدة على برامجها وأنشطتها .

والواقع أنه يتعين علينا أن نفرق بين الأسباب الظاهرة أو المعلنة لهذا الإنسحاب وبين الأسباب الخفية أو العميقة . أما الأسباب المعلنة فقد وردت بخطاب وزير الخارجية الأمريكي "جورج شولتز" والذي وجهه الى المدير العام لليونسكو في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٣ يعلن فيه اعتزام الولايات المتحدة الإنسحاب ، وفي تصريحات رسمية أو صحفية أدلت بها السيدة "جين جيرارد" المندوبة الدائمة للولايات المتحدة لدى اليونسكو في ذلك الوقت ، أو في بعض الإنتقادات التي كانت توجه لليونسكو بين الحين والآخر من جانب ممثلي الولايات المتحدة في المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي لليونسكو . ويمكن اجمال هذه الأسباب في : غلبة الطابع السياسي بشكل متزايد على أعمال اليونسكو ، وهو ما أدى ، من وجهة نظر الولايات المتحدة ، الى انحراف اليونسكو عن "الأهداف والمثل العليا التي وردت في ميثاقها التأسيسي وتحولها الى مركز لصناعة وترويج أفكار وأيديولوجيات تضر بمصالح الولايات المتحدة في العالم وتتناقض مع الدعائم والأسس الفكرية التي يقوم عليها المجتمع الأمريكي ، وفي سوء ادارة اليونسكو وعدم كفاءة جهازها الفني وتفشي التسيب المالي ... الخ . ولا يتسع المقام هنا لتحليل أوجه الصواب والخطأ أو تفنيد هذه الإدعاءات وهو ما سبق وأن قمنا به في دراسات أخرى عديدة(٢٩) . لكن الأمر الذي يسترعي الإنتباه هنا هو أن الولايات المتحدة لم تكف عن توجيه مثل هذه الانتقادات الى اليونسكو منذ السبعينيات !(٣٠) لكن الولايات المتحدة فضلت وقتها الاستمرار والبقاء في اليونسكو والمواجهة من الداخل . إذن فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا قررت الولايات المتحدة أن تنسحب من اليونسكو في هذا الوقت بالذات ، وهو سؤال يستدعي البحث ومن ثم عن الأسباب الحقيقية أو الخفية .

إن الإجابة على هذا السؤال تستدعي البحث عن حقيقة التغير الذي طرأ على المجتمع الأمريكي من الداخل . فقد تواكبت أزمة انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو زمنيا مع تولي ادارة الرئيس ريجان لمقاليد السلطة في الولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٨٠ ولم يبدأ التفكير جديا فيه إلا بعد ذلك التاريخ . فلم يأت انتخاب "ريجان" في إطار عملية تناوب تقليدي للسلطة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي رجحت فيه بعض العوامل الثانوية والعارضة كفة الحزب الجمهوري على حساب كفة الحزب الديمقراطي هذه المرة ، وإنما كشفت انتخابات ١٩٨٠ عن تغير جوهري في موازين القوة السياسية داخل الولايات المتحدة لصالح أكثر قوى اليمين تطرفا .

وكان لليمين الأمريكي المتطرف ، بروافده المتعددة ، موقف عدائي من اليونسكو وبرامجها وأنشطتها منذ البداية . وقد أفرزت ظاهرة المكارثية في بداية الخمسينيات واحدة من أقوى موجات حملات العداء ضد اليونسكو . وعلى الرغم من انكسار حدة الحملة ضد اليونسكو مع انحسار موجة المكارثية ، إلا أن "المكارثيين" لم يختفوا من الحياة الفكرية والسياسية في الولايات المتحدة ، واستمر ادراك تيارات متعددة داخل أوساط اليمين الأمريكي لليونسكو على أنها تعمل لترويج الأفكار "العالمية" واحتقار كل ما هو أمريكي .. الخ. ومع منتصف السبعينات بدأت الحملة تشتد من جديد ضد اليونسكو ، بسبب موقفها من بعض القضايا وخصوصا تلك المتعلقة ببعض جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي ، واستغلها اليمين الأمريكي المحيط للترويج لأفكاره التقليدية التي تعتبر كل ما هو غير أمريكي أو غير غربي ، شيوعيا وملحدا أو بدائيا ومتخلفا . وشارك رونالد

٢٩- أنظر على سبيل المثال :

أ- سلسلة المقالات التي نشرها المؤلف في صحيفة الخليج تحت عنوان : الحرب المعلنة على اليونسكو والحرب الخفية على العالم الثالث ، ابتداء من ٣ يناير ١٩٨٦ والأعداد التالية .

ب - العرب واليونسكو ، م.س.ذ ، الفصل الثالث ، ص ص ١٩٧-٢٢٨ .

٣٠- راجع مثلا مداخلة ممثل الولايات المتحدة في :

محاضر جلسات المؤتمر العام ، الدورة ١٧ (١٩٧٢) ، ص ٥٠٩ .

ريجان بنفسه فى هذه الحملة حين كتب مقالا فى بداية عام ١٩٧٨ وهو مايزال حاكما لكاليفورنيا يحث فيه كارتر على القاء نظرة على ما يجرى داخل اليونسكو والتى تحولت فى اعتقاده "الى وكر للجواسيس من عملاء السوفييت ، وموقع معاد للفكر الغربى وللنظم الديمقراطية فى العالم" . والواقع أن الهجوم لم يقتصر على اليونسكو وحدها وإنما شمل منظومة الأمم المتحدة كلها(٣١) .

غير أننا نعتقد أنه إذا كانت المنطلقات الأيديولوجية المعروفة لليمين الأمريكى المتطرف قد صبغت رؤية الادارة الإمريكية لمنظومة الأمم المتحدة كلها بصبغة أيديولوجية لا تتفق مع الحقائق الموضوعية ، فسوف يكون من السذاجة الاعتقاد بأن الادارة الأمريكية اتخذت قرارها بالانسحاب من اليونسكو فى ذلك الوقت لأسباب أيديولوجية بحتة . ذلك أن هذا القرار جاء فى سياق تصور شامل للسياسة الخارجية الأمريكية بأن سياسة التعايش السلمى أفادت الاتحاد السوفيتى أكثر مما أفادت الولايات المتحدة . وقررت من ثم تصعيد سباق التسلح فى مواجهة الاتحاد السوفيتى لتحطيمه اقتصاديا واجباره على الإنسحاب من مناطق النفوذ الجديدة التى اكتسبها ، وفى الوقت نفسه مواجهة نفوذ الاتحاد السوفيتى على كافة الساحات التى كان قد تغلغل فيها بأكثر مما تؤهله له امكانياته الحقيقية وفى مقدمتها ساحة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

والواقع أن الادارة الأمريكية الجديدة كانت تفرق فى نظرتها الى منظومة الأمم المتحدة بين مجموعتين من المنظمات : المجموعة الأولى : هى تلك التى تأخذ بنظام التصويت الترجيحى وتمتلك فيها الدول حصة من الأصوات تتناسب مع حجم حصتها فى "رأسمال" أو "ميزانية" هذه المنظمات ، ومن ثم يمكن للدول الكبرى السيطرة على عملية صنع القرار فيها (مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) ، والمجموعة الثانية : هى تلك التى تسود فيها قواعد التصويت على أساس ديمقراطى وفقا لقاعدة صوت واحد لكل دولة (مثل بقية الوكالات المتخصصة الأخرى وعلى رأسها اليونسكو) . وكان احساس الادارة الأمريكية أن الولايات المتحدة قد تحولت الى مجرد ممول لهذا النوع الثانى من المنظمات دون أن تتمكن من توجيه سياساته بسبب الأغلبية العددية التى تتمتع بها دول العالم الثالث وتحالفه مع دول الكتلة الشرقية فى كثير من القضايا . ولهذا قررت ادارة ريجان أن تنهى هذا الوضع وأن توجه ضربتها الى اليونسكو لكى تصبح بمثابة رأس الذئب الطائر بالنسبة لبقية المنظمات الأخرى .

فى هذا السياق يمكن تصور أن الهدف الأمريكى الحقيقى من وراء تصعيد الهجوم على الأمم المتحدة ووكالاتها الديمقراطية تمثل فى العمل الاستراتيجى الطويل المدى لإعادة إدخال هذه المنظمات فى حظيرة النفوذ الغربى مثلما كان عليه الوضع بعد الحرب مباشرة ، باستخدام أكثر الوسائل عنفا فى هذا المجال وهو الانسحاب . بعبارة أخرى لم يكن هدف الولايات المتحدة هو اصلاح منظمة انحرفت عن مسارها ولكن تغيير قواعد التعامل الدولى ذاتها لكى تضمن أن من يدفع أكثر يجب أن يشارك بالقدر نفسه فى الاشراف على كيفية انفاق ما يدفعه أى على عملية صنع القرار . وهذا لا ينطبق بالطبع على اليونسكو وحدها وإنما على كل المنظمات المشابهة الأخرى(٣٢) .

ويبدو أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التى بدأت مع "ثورة ريجان" قد حققت ما فاق أكثر خيالات اليمين الأمريكى جنوحا . إذ أنها لم تنجح فقط فى محاصرة النفوذ السوفيتى داخل المواقع التى كان قد اكتسبها أو إجباره على التراجع ولكنها أدت الى انهيار الكتلة الشرقية ثم الاتحاد السوفيتى نفسه . وتدل الطريقة التى تتعامل بها الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة منذ أزمة الخليج على أن منظومة الأمم المتحدة ، ومن ثم وكالاتها المتخصصة ، تمر حاليا بعملية تحول هيكلى لتتواءم مع مقتضيات النظام الدولى "الجديد" .

لقد كان من الممكن ادراك عملية انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونسكو على أنها مجرد عملية ضغط من جانب هاتين الدولتين الكبيرتين لحمل منظمة دولية على تحجيم اندفاعها فى اتجاه تصورتا أنه يلحق الضرر بمصالحهما الاستراتيجية بعيدة المدى . وكان يكفى حينئذ أن تصمد المنظمة ، إذا استمر تماسك القوى التى كانت تدفع بها فى هذا الاتجاه . وتنتظر حدوث تغير فى شكل الأغلبية الحاكمة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بما يسمح بتوفير مناخ لحلول وسط تقوم على تقديم تنازلات بسيطة متبادلة تكفى لإقناعهما بالعدول عن الإنسحاب واستئناف المنظمة الدولية لمسيرتها من أجل توفير الشروط اللازمة لحوار عالمى حقيقى بين الثقافات والحضارات يقوم على التعددية واحترام الخصوصيات والذاتيات الثقافية

31- T.R. Forstenzer, The Anti-internationalist Tradition Behind Heritage How the League to Irangate .

دراسة غير منشورة ، باريس ، اليونسكو ، يونيو ١٩٨٧ .

٣٢- راجع محاضر استماع الكونجرس الأمريكى ، الدورة ٩٨ ، الجلسة الثانية ، ٢٦ يوليو - ١٣ ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١٥٠ .

والحضارية . لكن الإنهيار المفاجيء لدول الكتلة الشرقية ثم للاتحاد السوفيتى وبما يفسح المجال أمام الولايات المتحدة الامريكية لإحكام سيطرتها ، ولو مؤقتا ، على النظام العالمى، يعيد طرح قضية التعددية الثقافية والحضارية فى سياق جديد ومختلف تماما .

إن المتأمل لمسار هذه القضية على ساحة اليونسكو ، وعلى النحو الذى سبق توضيحه ، يمكن أن يدرك تمام الإدراك أن هذا المسار ارتبط ارتباطا عضويا بمحاولات الدول الجديدة ، والتى ظلت لقرون طويلة مستبعدة تماما من المشاركة فى وضع قواعد العلاقات والتفاعلات الدولية ، وتدعيم استقلالها السياسى . ومن الطبيعى أن يصبح بحث هذه الدول الجديدة عن ذاتيتها الثقافية والعمل على احترام هذه الذاتية من جانب المجتمع الدولى هو أحد مظاهر تأكيد ودعم استقلالها السياسى . ولاشك أن دول العالم الثالث قد استفادت كثيرا من أغلبيتها العددية ، من ناحية ، ومن وجود كتلة دولية شرقية مناوئة للتكتل الغربى ، من ناحية أخرى . لكن الانهيار المفاجيء لهذا التكتل غير تماما من السياق السياسى الذى تدور فيه التفاعلات الثقافية الدولية وذلك على أكثر من صعيد :

– فمن ناحية تحولت دول المعسكر الاشتراكى سابقا الى الدوران ، سياسيا، فى فلك منظومة الدول الغربية . وبذلك فقد تجمع العالم الثالث داخل المنظمات الدولية أصوات هذه الكتلة والتى كانت تتفق معه حول الكثير من القضايا . يرتبط بهذه الحقيقة أن الاتحاد السوفيتى السابق تفتت الى خمس عشرة دولة مستقلة ، ويوغوسلافيا تفتت الى ثلاث أو أربع دول على الأقل حتى الآن ، وتشيكوسلوفاكيا تفتتت الى دولتين . أى أن أوروبا سوف تتحول فى القريب العاجل الى مجموعة لها ثقل تصويتى داخل المنظمات الدولية لن يقل عن أفريقيا مثلا .

– ومن ناحية أخرى أصبحت دول العالم الثالث نفسها أكثر عرضة للاختراق وفقدت الكثير منها أهميتها الاستراتيجية أو السياسية ، والتى كانت تستمد قدرا كبيرا منها من صراع الكتلتين المتنافستين على مناطق النفوذ ، كما أصبحت أكثر ضعفا أمام الضغوط أو الإغراءات السياسية أو الاقتصادية وفقدت قدرا كبيرا من قدرتها على المناورة .

فى هذا السياق يبدو واضحا أن الأغلبية التى تمتع بها العالم الثالث على ساحة المنظمات الدولية "الديمقراطية" تتعرض للتآكل من جميع الجوانب وأن مفهوم "العالم الثالث" نفسه يتعرض لتحولات عميقة . وإذا كان هذا المفهوم قد جسدته، سياسيا ، حركة عدم الانحياز فى إطار الصراع بين الشرق والغرب ، واقتصاديا ، مجموع الـ "٧٧" فى إطار الحوار "أو الصراع" بين الشمال والجنوب ، فقد افتقر ثقافيا وحضاريا الى حركة تجسده نظرا لانتمائه الى منابع ثقافية وحضارية شتى .

وقد لا يكون من قبيل المصادفة البحتة أن يتواكب انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونسكو مع مقدمة هبوب رياح التغيير التى أطاحت فى النهاية بالمعسكر الاشتراكى ثم بالاتحاد السوفيتى نفسه ، وأدت فى النهاية الى تقزيم ومحاصرة "العالم الثالث" . فقد كانت الحملة العاتية ضد اليونسكو ، والتى واكبت عملية الانسحاب ، فى جوهرها رفضا لرسالة اليونسكو حول "حوار الحضارات" . ففى الوقت الذى كانت دول العالم الثالث ، بمعونة المعسكر الاشتراكى وبدعم من القوى الليبرالية فى العالم ، قد استطاعت أن تصوغ رسالة اليونسكو العالمية فى تهيئة الشروط الضرورية لتفاعل حر وخلاق بين الثقافات والحضارات المختلفة على أساس المساواة والفهم والاحترام المتبادل ، كان التيار اليمينى المحافظ فى الولايات المتحدة يرفض تماما ، وخصوصا بعد أن وصل الى السلطة مع رونالد ريجان ، هذا المنطق برمته . وكان من الطبيعى أن تؤدى التحولات التى طرأت على النظام الدولى بعد ذلك أن تدعم أطروحات هذا التيار ، وأن تحاصر رسالة اليونسكو حول "حوار الحضارات" كما تبلورت على مدى نصف القرن الماضى .

وقد ظهر فى الآونة الأخيرة سيل من الكتابات حول أثر التحولات الجارية فى النظام الدولى حاليا على شكل التفاعلات الثقافية والحضارية فى العالم فى المرحلة المقبلة . ويمكن ، إجمالا ، تصنيف هذه الكتابات الى مجموعتين تعبر كل منهما عن مدرسة متميزة فى التفكير :

الأولى : ترى أن هذه التحولات تدفع فى اتجاه بلورة ثقافة عالمية موحدة ونموذج حضارى نمطى يفرض نفسه ، بقوة الأمر الواقع ، على العالم . وتعتبر هذه المدرسة امتدادا ، ولكن فى ثوب آخر ، لكتابات كانت قد بدأت توجه سهامها لليونسكو ، وخاصة منذ منتصف الثمانينات ، وترفض فكرة "التعددية الثقافية" من أساسها ، وترى فى التأكيد على الخصوصيات الثقافية خطرا على البشرية لأنه يؤدى الى تغذية المشاعر المتطرفة والتعصب والعنصرية ويقطع الطريق أمام بلورة فكر إنسانى عالمى يستجيب لحاجات الإنسان بوصفه كذلك أيا كانت جنسيته أو لغته أو دينه. غير أن الغالبية العظمى من هذه الكتابات كانت تصب كلها فى اتجاه واحد ، وهو اعتبار أن الحضارة الغربية هى التجسيد

الوحيد لهذا الفكر الإنساني العالمي في أرقى صوره(٣٣) .

ويعتبر ميشيل فوكوياما هو أشهر ، وليس بالضرورة أعمق ، من عبرت كتاباتهم عن هذا الاتجاه وربما أكثرهم تطرفا . ففي كتابه الشهير "نهاية التاريخ والرجل الأخير" يخلص فوكوياما أن الصراع الأيديولوجي على مستوى النظام العالمي ، وكمحرك للسياسات الخارجية ، قد انتهى والى الأبد ، وأن الليبرالية بجناحيها السياسي - الإجتماعي والاقتصادي قد حققت انتصارا نهائيا ليس فقط في مواجهة الفكر الماركسي ، ولكن أيضا في مواجهة أي فكر شمولي . وبالتالي أصبحت العبرة بفاعلية الأداء والإنجاز في نظام دولي يتجه حتما نحو العولمة أو الكونية Global-isation في ظل ثورة الاتصال والمعلومات التي تفتح عصرا جديدا وغير مسبوق في تاريخ البشرية(٣٤).

والواقع أن معظم أنصار "العولمة" يرحبون بالتأثيرات الإيجابية لثورة الاتصالات والمعلومات من زاوية أنها سوف تؤدي بالتدريج الى اختفاء ، أو على الأقل تخفيف حدة ، الخصوصيات الثقافية والقومية والإسهام في نشر ثقافة وحضارة نمطية عالمية موحدة . لكن لا يستطيع أحد أن ينكر أن هذه "الثقافة العالمية الموحدة" لن تكون في الواقع ثمرة حوار ومشاركة متكافئة من جانب جميع الثقافات والحضارات العالمية ، ولكنها سوف تكون أقرب ما يكون للنموذج الغربي والذي سوف تحاول الاحتكارات الاقتصادية والاعلامية فرضه على العالم .

الثانية : ترى أن هذه التحولات تدفع ، على العكس ، في اتجاه مزيد من الوعي بالخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب ، وليس في اتجاه خلق ثقافة عالمية موحدة . كما أن سقوط الاتحاد السوفيتي لا يضمن بالضرورة انتصار الليبرالية على الطريقة الغربية ، وأن نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي لا يعني بالضرورة اختفاء الصراع الأيديولوجي في العالم ، وأن هذا الصراع سوف يأخذ شكل الصراع بين الحضارات في المستقبل .

ويعتبر صامويل هنتنجتون هو رائد هذه المدرسة . نظرا لمكانته الخاصة كأستاذ للسياسة الدولية بجامعة هارفارد وكرئيس معهد التخطيط الاستراتيجي . فقد أثارت أفكاره ، والتي طرحها في مقال شهير تحت عنوان "صراع الحضارات" نشر بمجلة "فورين أفيرز" عام ١٩٩٣ ، جدلا واسعا مازال أصداؤه تتردد حتى الآن(٣٥) . وتعبر الفقرة التالية المأخوذة من هذا المقال عن جوهر أطروحة هنتنجتون عن "صراع الحضارات" :

"لا أدعي في هذا المقال أن الهويات الحضارية ستحل محل الهويات الأخرى ، وأن الدول/الأمم سوف تختفي ، وأن كل حضارة ستصبح كيانا سياسيا متماسكا موجودا ، وأن المجموعات داخل حضارة ما لن تتنازع بل لن تحارب بعضها البعض . إن هذه الورقة تطرح فروضا عن أن الخلافات بين الحضارات حقيقية وهامة ، وأن الوعي بالحضارة آخذ في التزايد ، وأن النزاع بين الحضارات سيحل محل الأشكال الأيديولوجية وغيرها للنزاع باعتباره الشكل العالمي المهيمن للنزاع ، وأن العلاقات الدولية ، التي كانت تاريخيا مباراة يتم لعبها داخل الحضارة الغربية ، سيتم نزع طابعها الغربي بصورة متزايدة وتغدو مباراة تكون فيها الحضارات غير الغربية قوى فاعلة وليست مجرد مفعول به ، وأن المؤسسات الاقتصادية والأمنية والسياسية الدولية الناجحة يزداد احتمال تطورها داخل الحضارات ، وليس عبر الحضارات ، وأن المنازعات بين المجموعات في الحضارات المختلفة ستكون أكثر تواترا ، وأكثر استدامة وأكثر عنفا من المنازعات بين المجموعات في الحضارة نفسها ، وأن النزاعات العنيفة بين المجموعات في الحضارات المختلفة هي أرجح وأخطر مصدر للتصاعد قد يؤدي لحروب عالمية ، وأن المحور البارز للسياسات العالمية سيتمثل في العلاقات بين "الغرب وغيره" ، وأن النخب في بعض البلدان غير الغربية الممزقة ستحاول جعل بلدانها جزءا من الغرب ، لكنها ستواجه في معظم الأحوال عقبات في سبيل تحقيق ذلك ، وأن البؤرة المركزية للنزاع في المستقبل المباشر ستكون بين الغرب وعدة دول اسلامية وكونفوشيوسية"(٣٦).

٣٣- أنظر على سبيل المثال :

Alain Finkielkraut, La Defaite de la Pensee, Gallimard, Paris, 1987.

ويحتوى نقدا مريرا لسياسات اليونسكو في مجال التعددية الثقافية ولمواقفها من الخصوصيات الثقافية تحديدا .

راجع الجزء الثالث من الكتاب ص ص ١٠٩-١٦٩ .

34-Francis Fukuyama - The End of History and the Last Man, Free Press, 1992.

35- Samuel Huntington - The Clash of Civilizations? Foreign Affairs, Vol. 72 (Summer 1993), pp. 22-49.

٣٦- الترجمة نقلا عن : منى ياسين (تقديم وتحليل) ، الغرب والإسلام ، دار جهاد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

فى سياق هذا "الصراع بين الحضارات" والذى يتنبأ به هنتنجتون ، يتضح إذن أن التحولات الجارية حاليا فى النظام لا يمكن ، من وجهة نظره ، أن تساعد على خلق ثقافة موحدة . وقد فصل هذا الموضوع بشكل أفضل فى مقالة أخرى حول الحضارة الغربية نشرها أيضا فى مجلة "فورين أفيرز" تحت عنوان "الغرب : متفرد وليس عالميا "The West: Unique, Not Universal . وفى هذا المقال يفرق هنتنجتون بين "التحديث -Modern ization" وبين "التغريب "Westernization . فالتحولات الجارية فى النظام العالمى حاليا قد تسرع بمعدلات التحديث فى العالم وتؤدى الى أن قطاعات أعرض وأوسع من شعوب العالم سوف تشرب الكوكاكولا ، وتلبس الجينز ، وتأكل البيتزا ، وتشاهد الأفلام الأمريكية ، وتستمع الى الموسيقى الغربية ، لكن ذلك كله لن يضمن أبدا أنها ستمارس الديمقراطية وأنها ستعيش فى ظل سيادة القانون أو ستحكمها مؤسسات على الطريقة الغربية . بعبارة أخرى فإن "العولمة" قد تؤدى الى استهلاك المزيد من السلع الغربية ، لكنها لن تؤدى بالضرورة الى تبنى الثقافة الغربية ، والأرجح أن يؤدى التحديث الى مزيد من الانطلاق الاقتصادى ، وفى الوقت نفسه الى مزيد من الوعى بالخصوصية الثقافية أو الحضارية ، وهو ما يطرح ، من وجهة نظر هنتنجتون تحديات جديدة أمام الغرب تفرض عليه ضرورة ضم الصفوف والاستعداد للمواجهة الحضارية القادمة مع "الآخر"(٣٧).

ولا يعنينا هنا كثيرا مناقشة هذه الأفكار أو تفنيد الحجج والدعاوى التى تستند اليها(٣٨). ولكن ما يهمنا أن نؤكد عليه هنا هو أن كلتا المدرستين السائدتين الآن فى الغرب تتجهان وجهة معاكسة تماما لفكرة التعددية والخصوصيات الثقافية وحوار الحضارات التى عملت اليونسكو طوال نصف القرن الماضى على إرسالها . فالمدرسة الأولى تتنبأ (أو تبشر) بالثقافة العالمية الموحدة تحت غطاء العولمة أو الكونية ، وهى التعبير المعاصر والبديل للهيمنة ، والمدرسة الثانية تتنبأ (أو تبشر) بحلول الصراعات بين الثقافات والحضارات المختلفة محل الصراعات التقليدية السياسية أو الاقتصادية أو الأيديولوجية(٣٩) .

وإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا ، فإن معناه ببساطة أن منظمة اليونسكو وصلت الآن الى مفترق طرق ، وأن دعوتها لحوار حقيقى بين الثقافات والحضارات سوف تتجه حتما الى طريق مسدود ، ما لم تتمكن من ابتكار وسائل وآليات جديدة لضمان توظيف ثورة المعلومات والاتصالات الحالية للحيلولة دون أن تؤدى الكونية ، التى لا مفر من الولوج اليها ، الى هيمنة الحضارة الغربية وقمع الخصوصيات الحضارية الأخرى ، وأيضا لنزع فتيل الحروب القادمة بين الحضارات والتى يتنبأ بها هنتنجتون .

خلاصة وملاحظات ختامية :

شهدت ساحة اليونسكو منذ إنشائها حتى الآن محاولات دؤوبة لإيجاد صيغة لإدارة التفاعلات الثقافية والحضارية بين الدول والشعوب تسمح بتحقيق التفاهم والسلام والإزدهار للبشرية جمعاء . وعلى طريق هذه المحاولات اقتضت الواقعية السياسية أن تقوم اليونسكو بتحجيم طموحاتها الأولية والرامية الى بلورة "ثقافة عالمية موحدة" والعمل ، بدلا من ذلك على تحقيق الشروط الكفيلة بإزدهار حوار خلاق بين ثقافات الشعوب وحضاراتها المختلفة يقوم على التخلى عن طموحات السيطرة أو الهيمنة الثقافية واحترام خصوصية الثقافات الأخرى على أساس من المساواة والتكافؤ . ورغم كل الصعاب التى واجهت اليونسكو فقد قطعت شوطا هائلا على هذا الطريق وصاغت ونفذت برامج عديدة ساعدت من خلالها دول العالم المختلفة ، وخاصة دول العالم الثالث ، على الإرتقاء بمؤسساتها التربوية والثقافية والعلمية والحفاظ على تراثها الثقافى والحضارى وتنمية الوعى بذاتيتها وخصوصيتها الثقافية والحضارية غير أن الصراعات الفكرية والأيديولوجية بين الشرق والغرب ، واعتقاد الولايات المتحدة أن اليونسكو تحولت الى معمل للأفكار المناهضة للقيم والحضارة الغربية ، أدى الى إقدام الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس ريجان ، وتحت ضغط المحافل الفكرية لليمين الأمريكى المتطرف ، الى الإنسحاب من اليونسكو . من ناحية أخرى أدى الإنهيار الاقتصادى والأيديولوجى ثم السياسى للمعسكر الاشتراكى الى تحول هائل فى طبيعة النظام الدولى وموازين القوة فيه . وهو ما من شأنه طرح التفاعلات الثقافية والحضارية بين

---

37 - Samuel Huntington, The West: Unique, Not Universal - Foreign Affairs, Vol. 75, No. 6, Nov./Dec. 1996, pp. 28-46.

٣٨- للتعرف على بعض هذه الانتقادات راجع :

السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤ ، ص ص ٣١٩-٣٢٦.

٣٩- حول مزيد من الأفكار والمدارس الأخرى التى درست علاقة الثقافة بالتحولات الجارية الآن فى النظام الدولى ، انظر عرضا موجزا وحيدا لهذه الأفكار فى مجلة الإيكونومست ، عدد ٩ نوفمبر ١٩٩٦ تحت عنوان :

Cultural Explanations: The Man in the Baghdad Cafe, pp. 25-32.

الشعوب فى سياق سياسى مختلف تماما عن السياق الذى تمت فيه على ساحة اليونسكو منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .

وتدل الصراعات القومية الجارية على ساحة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، وهى صراعات ذات أبعاد ثقافية وحضارية ولغوية واضحة ، وكذلك الصحوة الإسلامية وتنامى التيارات الأصولية والدينية فى العالم كله ، على أن الصراعات الحضارية والثقافية سوف تلعب دورا متزايد الأهمية فى المرحلة القادمة ولكن فى ظل نظام دولى مختلف تماما من الناحيتين السياسية والاقتصادية عن النظام الذى ساد حتى الآن .

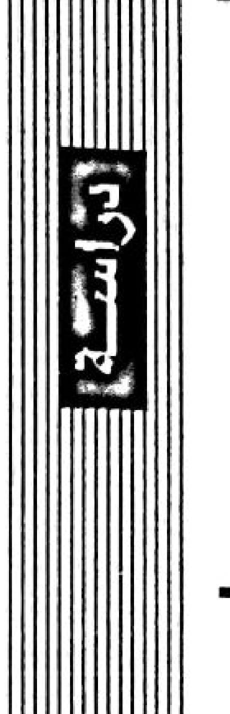
وقد كانت الدول العربية والإسلامية فى مقدمة الدول التى طرحت فكرة الخصوصية والذاتية الثقافية على ساحة اليونسكو ودافعت عنها باصرار . لكن الخلافات والصراعات السياسية ، والتى وصلت الى حد الحرب والاقتتال فيما بينها ، حالت دون أن تتمكن هذه الدول من حشد امكاناتها وطاقاتها لتتبوأ مكانتها الحضارية اللائقة بها . ففى الوقت الذى نجحت فيه هذه الدول مجتمعة ، رغم ما فيها من خلافات ، فى تأكيد انتمائها الى نمط أو هوية ثقافية وحضارية فى مواجهة الآخرين ، فإنها فشلت فى أن تترجم هذه الهوية الى مشروع حضارى للنهضة فى الداخل تلتف حوله نخبها الثقافية بروافدها الفكرية المختلفة . ولذلك فإن الوحدة الثقافية والحضارية للأمة العربية والإسلامية فى مواجهة الآخرين كانت واجهة تخفى وراءها صراعا مريرا حول الهوية بين النخب الفكرية والسياسية داخل الدول الإسلامية والعربية . وفى ظل التحديات التى تواجه العالمين العربى والإسلامى على الصعيد الحضارى فى ظل النظام العالمى "الجديد"، فإن الأمر يتطلب بالفعل ، كما يقترح سيد يسين ، خطة قومية للحوار مع الثقافات الأخرى .

هذه الخطة تتطلب "القيام بدور نقدى مزدوج: لإستيعاب فكر الآخر ، من ناحية ، والنقد الذاتى للأنا ، من ناحية أخرى ، كمقدمة لبلورة مبادرة عربية انسانية شاملة يشارك بها العرب أبناء الحضارات الأخرى فى العملية التاريخية الكبرى التى تتعلق بإنشاء المجتمع العالمى الجديد ، والتى لا ينبغى أن تنفرد بها قوة عالمية واحدة ، هى الولايات المتحدة"(٤٠) .

وفى تقديرنا أن ثورة الاتصال والمعلومات سوف تؤدى حتما الى مزيد من الكونية ، ولكنها قد لا تؤدى بالضرورة الى نجاح الغرب ، والذى يحتكر الآن وسائل الاتصال والمعلومات ، فى فرض هيمنته الثقافية ونموذجه الحضارى . فسوف تتعدد مراكز القوة الاقتصادية ، ومن ثم السياسية والثقافية لتضم مناطق كثيرة لا تنتمى للحضارة الغربية . وكما أن "صراع الحضارات" وارد ، فإن "الحوار بين الحضارات" وارد أيضا . وسوف تظل اليونسكو هى المنظمة الحكومية الرئيسية فى العالم والتى يمكن أن تسهم بدور فعال فى تهيئة أفضل الشروط لمثل هذا الحوار .

من هنا ، فإنه يتعين على العالم العربى ، بالإضافة الى ما سبقت الإشارة اليه من أهمية وضع خطة قومية للحوار مع الثقافات الأخرى ، أن يكف عن النظر الى اليونسكو على أنها مجرد جهاز بيروقراطى لتقديم بعض المعونات التافهة ، ومن ثم تتم جسور التفاعل والاتصال بينه وبين اليونسكو من خلال المثقفين والمفكرين من ذوى الرؤية الشاملة وليس من خلال التكنوقراط أو البيروقراطيين .

٤٠- السيد يسين ، التغيرات العالمية وحوار الحضارات فى عالم متغير ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، كراسات استراتيجية (١٤) ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٢٧ .





الأمن القومى والعلاقات الدولية

د. ممدوح شوقى

سفير بوزارة الخارجية المصرية

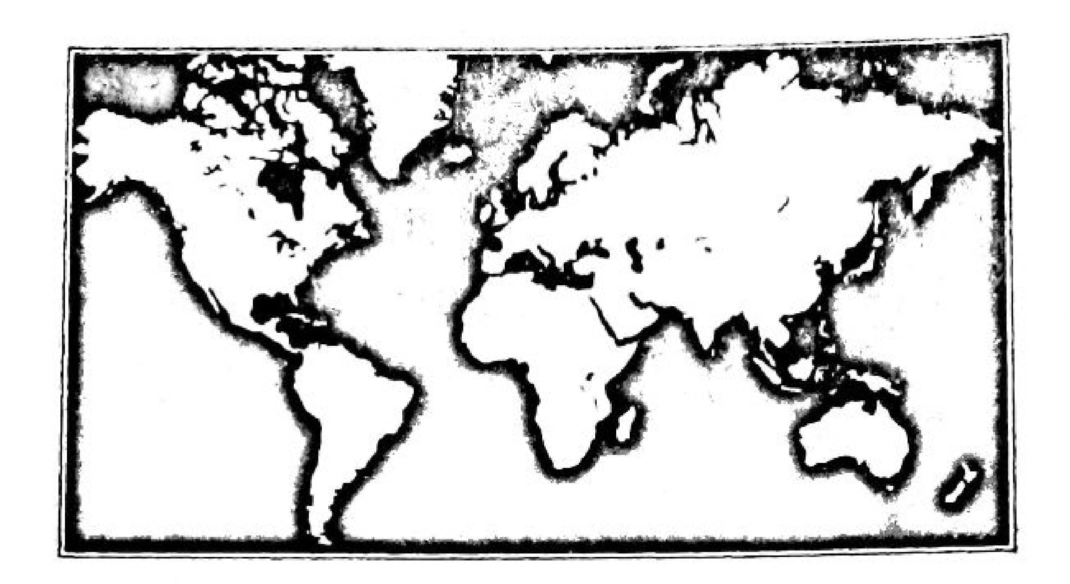
د نعنى لاعادة بحث موضوع الأمن القومى والعلاقات الدولية، الذى سبق أن عالجته منذ عدة سنوات عدة اعتبارات، تجيئ فى مقدمتها ما يشهده العالم اليوم من تطورات وتغيرات سياسية، سريعة فى إيقاعها، عميقة فى تأثيرها، وهى تغيرات بدأت كلها فى وقت واحد بعد انهيار سور برلين، وانهيار النظم الشيوعية فى أوروبا، وتفكك الاتحاد السوفيتى، وظهور النزاعات العرقية فى دول شرق أوروبا. وهو ما دعا البعض إلى القول ببداية ظهور نظام دولى جديد، وفوضى دولية جديدة عند البعض الآخر.

وثانى هذه الاعتبارات أن عالم اليوم واقع تحت تأثير عنصرين متضادين، – وإن كانا يمثلان وجهى عملة واحدة – الأول الاتجاه الداعى إلى إنشاء التكتلات الكبيرة العملاقة، خاصة فى المجال الإقتصادى وهو ما تسعى الجماعة الأوروبية إلى تحقيقه.. والثانى الاتجاه إلى التفكك وتكوين كيانات صغيرة، وهو ماحدث فى الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا – على الرغم من إختلاف أسلوب تحقيقه فى كل حالة على حدة – وما يحدث فى الصومال وليبيريا ورواندا وبوروندى، ودول أفريقية أخرى.

وثالث هذه الاعتبارات ما نتج عن إتساع ظاهرة كثافة التفاعلات والاتصالات الدولية الناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية، من أضعاف عناصر الترابط فى النظم الاقليمية التى تقوم فى أحد جوانبها على عامل الامتداد الجغرافى والحدود المشتركة. وظهور تجمعات أخرى لا تقوم على التواصل الجغرافى أو الثقافى والقومى، ولكن على أساس مصالح مشتركة كالنظام الدولى للطاقة أو النفط أو النظام النقدى الدولى، وغير ذلك من تجمعات إقتصادية إقليمية تزيد من تدويل الحياة الإقتصادية.

الأمن القومى والعلاقات الدولية :

إن من المسلم به أن الدول تستوى جميعا فى خضوعها للقانون الدولى، وهى متساوية من الناحية القانونية. إلا أن اختلاف الدول من حيث قوتها قد جرد هذه المساواة القانونية من معناها، وجرى تقسيم الدول إلى كبرى وصغرى، واتخذ من القوة معيارا للتقسيم.. ويبدو الخلاف بين الدول الكبرى والدول الصغرى من حيث تأثيرها على مجريات الأمور فى الحياة الدولية، فالدول الكبرى تتجه فى سياستها نحو التوسع واكتساب المزيد من الوزن والنفوذ، مدعية لنفسها الحق فى الهيمنة على شئون المجتمع الدولى ككل، بل وفى التدخل فى أية مسألة دولية ذات شأن، ولو لم تمس مصالحها بصورة مباشرة، وتسعى إلى إضفاء الصفة الدولية على أمور تعد من الأمور الداخلية للدول. ولذلك تعتمد عادة على سياسة الاحلاف العسكرية، وتنوع مصادر القوة، وتقوم سياستها على مفهوم الردع.. وتعمل الدول الكبرى عادة فى سياستها الخارجية على المحافظة على وضعها كدولة كبرى، وما يرتبط بهذا الوضع من



إمتيازات لا يستهان بها . ولذلك فهى تحرص على تحقيق أمرين:

١- العمل على منع غيرها من الدول من التفوق عليها، خشية أن يؤدى تفوق إحدى هذه الدول بالسيطرة على الجماعة الدولية، الأمر الذى يفقدها هى وضع الزعامة، أن يؤدى تفوق غيرها إلى هبوطها إلى مستوى الدول المتوسطة.

٢- العمل على منع أية دولة صغيرة من اكتساب قدر من القوة يؤهلها للانضمام إلى دائرة الدول الكبرى، إذ أن من شأن زيادة عدد الدولة الكبرى الانتقاص من نفوذ كل منها ومن وزنها فى ميدان العلاقات الدولية(١).

أما الدول الصغرى فتتجه بصفة عامة فى سياستها الخارجية إلى المحافظة على كيانها وحماية استقلالها، دون مطامع توسعية، أو التطلع إلى التدخل فى شئون غيرها من الدول، أو الاهتمام بما لا يمس أمنها القومى مباشرة.

وعلى هذا الأساس فإنه عند صياغة التصور العام للأمن القومى يبدو الخلاف الجذرى بين تصوره لدى الدول الكبرى بالمقارنة بالدول الصغرى.. فهو يصطبغ لدى بعض الدول الكبرى بالصفة التوسعية، ويكون عادة ذا طبيعة هجومية، يسعى لتحقيق التوسع فى مختلف النواحى.. فى حين أن تصوره لدى الدول الصغرى غالبا ما يكون فى سياسة استقلالية تسعى الدولة لتحقيقها، كما يتميز بطبيعة الدفاعية. غير أن هذا لا يمنع من أن بعض الدول الصغرى تصوغ تصورها للأمن القومى بصورة تشابه - إن لم تزد عن - تصوره لدى الدول الكبرى . فهناك دول صغرى ذات أطماع توسعية وتنظر إلى أمنها القومى بأنه يعنى التوسع فى مفهوم الأخطار، وممارسة السياسات العدوانية ولو على حساب غيرها من الدول.

الأمن القومى بين الدول الكبرى والدول الصغرى:

من الطبيعى أن يكون لقوة الدولة تأثير على مكانتها بين الدول(٢). وأن ينعكس ذلك على تصورها لأمنها القومى بما

---

١ - دكتور محمد سامى عبدالحميد، أصول القانون الدولى العام - ١٩٧٩.

٢- تعنى القوة، القوة بمختلف نواحيها المادية والمعنوية، ومجموعة أخرى من العوامل المترابطة من جغرافية وطبيعية وسكانية، ومن مقدرة صناعية وإقتصادية ومن تقدم علمى وتكنولوجى ومن مقدرة على التسليح وإستخدام الأسلحة، وفى أستقرار أنظمة الحكم، وفى علاقات الانتاج وأثرها على قوة الدولة، علاوة على التضامن الوثيق بين شعب الدولة ومدى ما يتوفر له من قيادة سياسية حكيمة، تعمل على تدعيم قوة الدولة.. وإذا كانت القوة لازمة لتحقيق أهداف الدولة، فهى لازمة فى بعض الأحيان لتحقيق أهداف المجتمع الدولى.. فالأمم المتحدة إستخدمت =

يحقق لها مكانة متميزة في المجتمع الدولي، تتيح لها القيام بدور إيجابي في مجال العلاقات الدولية. أما الدول التي لا تتمتع بقدر من القوة فإنها تفضل عادة أن تتخذ موقفا سلبيا في هذا المجال، بهدف المحافظة على الكيان الذاتي فحسب.

ويتضح لنا من إستقرار تطور العلاقات الدولية، أنه يكاد يكون من المستحيل على الدول الصغرى أن تنجح أكيدا في المحافظة على استقلالها، أو الابقاء على كيانها، مالم يتوافر واحد على الأقل من الشروط الخمسة الآتية:

١- تأييد الجماعة الدولية في مجموعها لبقاء الدولة الصغيرة مستقله ذات سيادة، حيث يترتب على استقلالها تحقيق لبعض المصالح الخاصة لكل الدول الكبرى أو معظمها. والمثل القائم حاليا لدولة صغيرة تعتمد أساسا في المحافظة على استقلالها على تأييد الجماعة الدولية في مجموعها لبقائها كدولة مستقلة، هو الفاتيكان.. فهي لا تعتمد في المحافظة على استقلالها على القوة العسكرية، أو على دولة كبرى معينة، وإنما على تأييد جماعة الدول التي تؤمن أغلبيتها بالدين المسيحي.

٢- تأييد الدول الكبرى في مجموعها لبقاء الدولة الصغيرة متمتعه بالاستقلال حيث يترتب على سيطرة إحداها عليها تهديد لمصالح الدول الكبرى، ومن ثم تفضل هذه الدول الابقاء على استقلال الدولة الصغيرة، حتى لا يقوم صراع فيما بينها حول السيطرة عليها. ففي مثل هذا الوضع يكون على الدول الكبرى الخيار بين أمور ثلاثة:

(أ) أما التسليم بتفوق الدولة الكبرى التي تضع يدها على الدولة الصغيرة.

(ب) أو الدخول في حروب ومنازعات لا نهاية لها.

(جـ) أو ضمان استقلال الدولة الصغيرة وتخلي الدول الكبرى عن محاولة السيطرة مقابل يقينها من أنها لن تخضع لسيطرة أي من الدول المنافسة.

وعادة ما تختار الدول الكبرى أحد الحلين الثاني أو الثالث. أما الأمر الأول فلا يتصور وقوعه، اذ أن من شأنه أن يؤثر على وضع الدول الكبرى وأمنها القومي.. ومن الواضح أن اختيار الدول للحل الثالث يوفر للدولة الصغيرة ضمانا لاستقلالها، لا فضل لها فيه(٢)

٣- اهتمام واحدة على الأقل من الدول الكبرى ببقاء الدولة الصغيرة مستقله لما يحققه هذا الاستقلال من مصالح خاصة لها.. والملاحظ ان ضمان الدولة الكبرى لاستقلال الدول الصغيرة لا يكون إلا بمقابل إذ ينتج عن اعتماد الدولة الصغيرة في المحافظة على استقلالها اعتمادا كليا على الدولة الكبيرة نوع من الخضوع الواقعي لتوجهاتها، ومن ثم يصبح أمن الدولة الصغيرة في وضع التابع للدولة الكبيرة الضامنة واقعيا لاستقلالها.

٤- احتفاظ الدولة الصغيرة بجيش لا تستطيع أي من الدول الكبرى قهره بسهوله، ولا يعني هذا أن تكون الدولة الصغيرة في نفس المستوى العسكري للدول الكبرى، إذ لو توصلت إلى ذلك المستوى لأصبحت بدورها دولة كبرى.. ولكن المقصود أن يكون جيش الدولة الصغيرة من القوة بحيث لا تعجز أي من الدول الكبرى على تحطيمه لو صممت على ذلك، ولكن مقابل تضحيات من جانبها يجعلها تفكر أكثر من مرة قبل الإقدام على ذلك.

٥- اعتماد الدولة الصغيرة على منظمة عالمية كالأمم المتحدة، أو منظمة إقليمية أو السعي إلى الدخول في تحالفات عسكرية، لها من الإمكانيات ما يمكنها من حماية الدول الصغيرة المشتركة في عضويتها اذا ما تعرضت لعدوان أو تهديدات خارجية.

سياسة الأمن القومي:

تتحصر وظائف الدولة عامة في ثلاث وظائف رئيسية: حماية الاستقلال وتأكيد سيادة الدولة. وحفظ الأمن الداخلي بمفهومة الواسع. بما يتضمنه ذلك من وجود سلطات

= القوة لردع العدوان ضد كوريا الجنوبية، واستخدامها لمنع انفصال أقليم "كاتنجا" عن الكونغو، وهنا يكون للقوة دور "وظيفي" يسهم في تحقيق بعض الأهداف.

(٢) تعد سويسرا في مقدمة الدول التي تدين باستقلالها لاتفاق الدول الكبرى، إذ يترتب على سيطرة أية دولة أوروبية عليها اكتساب السيطرة على أوروبا كلها. ومن الأمثلة الحديثة أيضا، النمسا.. إذ أن لها وضعا إستراتيجيا هاما، من شأن سيطرة دولة عليها أن تكتسب ميزة لا يستهان بها في الصراع مع الدول الكبرى، وقد أدى هذا الوضع إلى أن تتفق الدول الكبرى في عام ١٩٥٥ على الاعتراف باستقلالها وحيادها، مفضلة ذلك الوضع على قيام صراع بينها، وترجع أهمية كل من سويسرا والنمسا لأوروبا في الموقع الجغرافي الذي تتميز به كل منهما. إذ يدخل الموقع الجغرافي كعامل هام في حسابات الأمن القومي للدول الكبرى.. وتستمد أهميته كعامل هام في حسابات الأمن القومي للدول الكبرى استنادا للنظرية الجغرافيا السياسية Geopolitics التي ترجع بجذورها تاريخيا إلى أفكار Alfred Mohani Fredrled Rateel عام ١٨٩٩ ولكنها ارتبطت أساسا بالمفكر الانجليزي Sir: Halford Mackender (١٩٠٤ – ١٩٢٤) بسبب الظروف التي صاغ فيها نظريته، حيث كان هناك صراع بين ألمانيا كقوة برية Land Power وبين أوروبا الوسطى وأنجلترا بصفة خاصة كقوة بحرية Sea Power وتربط النظرية بين موقع الدولة وسياستها الخارجية.. ومن التطبيقات الحديثة لنظرية الجيوبوليتكس التي تقوم على الاهتمام بالعنصر الأرضي Heart Land وهو السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق، المستمدة من أفكار ماكيندر، حيث ترى أنه إذا تمكن الاتحاد السوفيتي من إتخاذ مواقع إستراتيجية ثم تمكنت بعد ذلك بناء قوة بحرية تكتمل لها مقومات السيطرة العالمية، وإذا كان من الملاحظ إتجاه السياسة السوفيتية إلى التوسع تجاه البحار الدافئة والاحتفاظ بالاماكن التي تم السيطرة عليها.

شرعية، تعمل على تحقيق الحياة الأفضل، أو تحقيق الرفاهيه وإشباع رغبات الأفراد في كافة المجالات Welfare State.. وتسعى الدولة لتحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الخطط تتعلق كل منها بتحقيق أحد هذه الأهداف، وتحاول أيضا إحداث التوازن والتكامل بين هذه الأهداف من خلال إستراتيجية واحدة تضمها في محاولة لأن يكون هناك تناسق بين هذه الأهداف وبين متطلبات تحقيقها على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي. هذه السياسة الواحدة هي سياسة الأمن القومي التي تهدف جملة إلى دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الدول بما يمكنها من المحافظة على كيانها القومي ووحدة أراضيها.

ولا تختلف الدول مهما تباعدت مصالحها في فهم وتطبيق الوظيفتين الأولى والثانيه، ولكن عندما نأتي إلى الوظيفة الثالثه - أي تحقيق الحياة الأفضل - تبدو لنا الخلافات الناتجه عن تباين الأنظمة والمصالح.. وكان هذا الخلاف أكثر وضوحا بين الدول التي تأخذ بالافكار الرأسمالية، وتلك التي كانت تأخذ بالافكار الأشتراكية أو الشيوعية، قبل إنهيار الاتحاد السوفيتي.

وتحاول الدولة - من خلال سياسة الأمن القومي - الدفاع عن كيانها اعتمادا على قدراتها الذاتية في مواجهة ما قد يتهددها من أخطار، فتخصص من الموارد والامكانيات ما يتناسب مع حجم وطبيعة هذه الأخطار، واضعة نصب أعينها عجز الأمم المتحدة عن القيام بمسئولياتها كاملة وتأثير الدول الكبرى على كل تحرك تقوم به الأمم المتحدة ولذلك تحاول الدولة أن تقدر بطريقة موضوعية المخاطر التي تواجهها في الداخل أو من الخارج، آخذة في اعتبارها ما لديها من مقدرة عسكرية وإقتصادية وسياسية، وكيف يمكن استخدام هذه القدرات استخداما سليما حينما يتطلب الأمر استخدامها.. وبعبارة أخرى كيف توازن الدولة بين مواردها والغايات التي ترجوها..؟

وسياسة الأمن القومي تتضمن كافة الاجراءات التي تراها الدولة كفيلة لحماية كيانها، وتحقيق أمنها في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية، وعادة تتولى هيئات متخصصة داخل الدولة وضع هذه السياسة التي تشمل عادة ثلاثة مجالات رئيسية:

١- المجال السياسي: ينقسم المجال السياسي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية والنشاط والدبلوماسي للدولة.

(أ) السياسة الخارجية: أدى تشابك المصالح بين الدول بفعل التقدم في مجالات النقل والاتصال إلى الغاء الحدود والمسافات بين الدول، وأصبح لكل دولة مجموعة من العلاقات المختلفة مع العديد من الدول بمختلف اتجاهاتها.. وقد تتراوح السياسة الخارجية للدولة مع غيرها من الدول بين التعاون الكامل الذي يصل احيانا إلى الوحدة أو الاتحاد بمختلف اشكاله، وبين الصراع واستخدام القوة المسلحة، أو اللجوء إلى الحرب الباردة، ومحاولة فرض النفوذ والسيطرة.

(ب) السياسة الداخلية: هي كل ما يتعلق بسياسة الدولة الداخلية كنظام الحكم كما تحدده دساتيرها وقوانينها وتشريعاتها المختلفة.. ويدخل في ذلك الإطار خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والعمل على توفير الأمن والنظام داخل الدولة.

(جـ) النشاط الدبلوماسي: تتصل الدولة بغيرها من الدول بالطرق الدبلوماسية، وتعمل على تدعيم أجهزة هذا الاتصال ووسائله، حتى تتجنب الصدام المباشر مع الدول الأخرى عن طريق اللجوء إلى المفاوضات وإلى الإقناع، أو إبرام الاتفاقيات والدخول في تحالفات. كما تعمل على الاستفادة من نظام الأمن الجماعي، في إطار الأمم المتحدة، لتحقيق أهدافها.. وتهدف سياسة الأمن القومي في هذه الحالة إلى تأكيد مكانة الدولة في المجتمع الدولي، ومحاولة التأثير وممارسة النفوذ على غيرها من الدول.

٢- المجال الإقتصادي: يعد الجانب الإقتصادي لسياسة الأمن القومي من الأهمية بمكان، لارتباطه أساسا بتوفير احتياجات الدولة الإقتصادية أو بقدرتها تجاه الدول الأخرى.. وكما تحس الدول باحتياجاتها الإقتصادية من الدول الأخرى، فهي تشعر أيضا بأهمية ما تملكه من إمكانيات إقتصادية تستطيع استخدامها كورقة لتحقيق أمنها.. وقد تتمثل هذه الامكانيات فيما تملكه الدولة من رؤوس أموال، أو خبرة، أو منتجات مصنعة، أو مواد أولية، أو أسواق لامتصاص التجارة ورؤوس الأموال، ولذا تسعى الدولة لزيادة قدرتها الصناعية وتعمل على توفير المواد الخام أو المواد الغذائية اللازمة، ورفع كفاية العاملين في المجالات الصناعية، بالاضافة إلى دعم قدرتها المالية للوفاء بالتزاماتها المالية دون مساس باحتياجات الدولة الأساسية.

ويشمل الجانب الإقتصادي في هذا النطاق مجالا واسعا يتجاوز امكانيات الدولة الفعلية ومجموع نشاط الأفراد ليشمل العلاقات الداخلية والخارجية، بما في ذلك تطوير امكانيات التطور العلمي لوسائل الانتاج وغيرها، وذلك عن طريق استغلال العوامل الإقتصادية لمباشرة النفوذ في ميدان العلاقات الدولية، من خلال أساليب معينة وفقا لما تمليه عليه سياستها.

ونتيجة لأهمية تأثير الجانب الإقتصادي على سياسة الأمن القومي أصبح للمعلومات الإقتصادية أهمية قصوى جعلها تماثل أهمية المعلومات العسكرية والدبلوماسية، فهي تشمل كل ما يتعلق بمصالح الدولة الإقتصادية من مختلف جوانبها، سواء المتعلقه بمصالحها الذاتية أو بمصالحها مع مختلف دول العالم، أيا كانت درجة علاقتها بها.. لذلك فإن

المجال الإقتصادى يمثل جانبا هاما لما له من تأثير على الأمن القومي للدولة.

٣- المجال العسكرى: يهدف الجانب العسكرى لسياسة الأمن القومى إلى حماية استقلال الدولة، وسلامة أراضيها ضد أى عدوان قد يقع عليها، لذلك فهى تعمل على تدريبها وتسليحها بالاسلحة الحديثة، والاهتمام بخطط الدفاع سواء فى أوقات النزاع، أو فى وقت السلم، وتقوم باعداد الخطط الدفاعية، والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة أو المتوقعة، كما تقوم الدولة فى ذات الوقت بالارتباط بمجموعة من مواثيق الدفاع القادرة على ردع أى عدوان قد تتعرض له.

وعادة ما يكون الجانب العسكرى فى سياسة الأمن القومى للدول الصغرى مقتصرا على دعم قدرة الدولة دفاعا عن النفس فى مواجهة ما يمكن أن تتعرض له من عدوان.. أما الدول ذات السياسات التوسعية فتستغل قدراتها العسكرية لتهديد الدول الأخرى أو العدوان عليها، لذلك تسعى إلى زيادة نفوذها من خلال مجموعة من مواثيق الدفاع أو التحالفات العسكرية مع غيرها من الدول التى يكون الهدف المعلن عنها عادة هو الدفاع عن النفس.

وتجدر الاشارة إلى أن أثر القدرة العسكرية للدولة لا يقتصر على المسائل المرتبطة بالدفاع عن الدولة فحسب، فمن الواضح أنه لا يمكن إنكار أهمية ما تملكه الدولة من قوة عسكرية حتى فى مجال المفاوضات السياسية، حيث تكون الدولة ذات القوة العسكرية فى مركز القوة فى مواجهة الدولة الأضعف تسلحا.

وعند وضع سياسة للأمن القومى يميز عادة بين نوعين من الأهداف.. الأهداف التى ترتبط بوجود الدولة ذاتها وهى أهداف تتسم بالدوام النسبى. والأهداف المؤقتة التى تنشأ كنتيجة لبعض الظروف السياسية داخل الدولة.. ويجب أن تأخذ سياسة الأمن القومى بعين الاعتبار النوع الأول من الأهداف وأن تتجنب تحقيق المكاسب السياسية المؤقتة، فالدولة قد تتعرض للخطر، إذا هى انساقت وراء بعض الظروف أو النزعات الداخلية، وأغفلت أهدافها القومية.. ومن الملاحظ أن هناك ميلا لدى الدول التى تأخذ بالنظم الديمقراطية إلى تغليب الاعتبارات السياسية الداخلية على حساب بعض الأهداف الأخرى.

وتختلف سياسة الأمن القومى أيضا، بين الدول التى تأخذ بنظريات مذهبية متكاملة.. وبين تلك التى لا تقوم سياستها على أفكار مذهبية متكاملة، ويبدو ذلك أكثر وضوحا فى المجتمعات التى تبلغ المذهبيات فيها حد التقديس.

ولهذا السبب لا يسمح أى مجتمع بأن توضع موضع الجدل، الافتراضات الفلسفية أو العقلية أو الادبية التى يقوم هو عليها، لانه يعتبر ذلك تشكيكا فى قيمة المجتمع نفسه، بل وحقه وذاته فى أن يعيش، ونجد لهذه الحقيقة الهامة أكثر من تفسير لها فى المجتمعات المختلفة. فالمجتمع الدينى أو الثيوقراطى لا يسمح بحرية البحث العلمى فى معتقداته الدينية، كما كانت المجتمعات التى تعتنق الفلسفة الماركسية لا تتسامح مع بحث علمى يناقش المادية الجدلية، ولا تجيز المجتمعات الرأسمالية تشكيكا فى مشروعية حق الملكية الخاصة والحرية الفردية وباعث الربح الذى يقوم عليه نظامها. وهكذا الحال أيضا فى المجتمعات التى يبلغ نظام الحكم فيها مبلغ التقديس.

وتبدو أهمية المذهبية فى الدول التى تأخذ فى نظم حكمها بنظريات مذهبية متكاملة تستمد منها نظرتها لأمنها القومى، كما هو الحال فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بصفة عامة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية يقوم النظام على مذهب الحرية الفردية والحرية الإقتصادية، ويعتبر نجاح الفرد أساسا لنجاح المجتمع باعتبار أن المجتمع نتاج لمجموع أفراده، وعلى ذلك فالأمن القومى الأمريكى، من هذه الناحية، يهدف فى المقام الأول إلى حماية الحرية الفردية لا داخل الولايات المتحدة فحسب، بل وفى العالم كله، باعتبار أن الانسان لا يستطيع أن يكون حرا اذا كانت هناك مجتمعات تغلق أبوابها أمام النشاط الحر.. والأمن القومى الأمريكى لا يقتصر على حماية النظام الإقتصادى فى الولايات المتحدة والعالم الغربى فحسب، بل يسعى جاهدا باستخدام كافة الوسائل لنقل هذا النظام ونشره فى العالم أجمع.. وفى المقابل كانت النظرة السوفيتية للنظام الشيوعى تقوم، قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، على الغاء كافة أشكال الملكية الفردية لوسائل الانتاج وسيادة الطبقة العاملة، وقوى الانتاج على الدولة من خلال الحزب الشيوعى باعتباره قائدا لنضال هذه الطبقة.. وعلى ذلك كان الاتحاد السوفيتى كدولة – وأن كانت له متطلبات أمن قومى خاصة – إلا أنه محكوم بالرؤية التاريخية وحتمية العمل والسعى لتغليب طبقة البروليتاريا فى العالم والتصدى للمحاولات التى تعوق تحقيق المجتمع الشيوعى العالمى.

وتختلف سياسة الأمن القومى أيضا، بين الدول الكبرى والدول الصغرى.. فهى لدى الدول الصغرى عادة ما تكون متغيرة وترتبط بظروف الأوضاع القائمة. فمن الملاحظ أن هناك ميلا شديدا فى الدول الصغرى إلى الدمج بين السلطات، وأن إستمرار هذا الدمج بين السلطات على قمة الدولة يميز هذه الدول بما يمكن أن يسمى "حكومة الإدارة" وذلك بقدر يجعل من جهاز الإدارة هو المؤسسة الوحيدة فى الدولة، وبقدر ما أنيط به من صلاحيات رسم السياسة وتقريرها، فضلا عن وظيفة الجهاز الأساسية فى التنفيذ.. بل أن العمل السياسى لا يجد بصفة أساسية فى الكثرة

الغالبية من بلاد العالم الثالث، أسلوبا لتنفيذه إلا الأسلوب الإدارى.. والعمل الإدارى يرقى بدوره فى الكثير من المجالات إلى مرتبة القرارات السياسية، ويمتزج أمن الإدارة بأمن الدولة ونموها وتقدمها(٤).

أما سياسة الدول الكبرى فى مجال الأمن فإنها تتميز عادة بالاستمرار والدوام، فمن الأخطاء الشائعة القول بأن سياستها يمكن أن تنقلب بذهاب رئيس أو مجئ رئيس، بل على العكس من ذلك، إذ أن هناك درجة من الاستمرارية فى سياستها، وهى تتغير طبعا، ولكن بناء على تغير فى الظروف الموضوعية وليس بناء على تغير فى القيادات.

وهناك بعض الاعتبارات التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند صياغة سياسة الأمن القومى.

الإعتبار الأول - وهو تحديد حجم المصادر المادية والمعنوية المتاحة للدولة والمطلوبة لتحقيق أهدافها، وذلك لإيجاد توازن بين المصادر المتاحة والأهداف المطلوب تحقيقها.. فانعدام التوازن بين مصادر الدولة وأهدافها يؤثر تأثيرا مباشرا على أمنها القومى. فقد تكون الأهداف المطلوب تحقيقها غير ممكنه فى ظل الأمكانيات المتاحة للدولة. وعلى العكس فقد يتوافر للدولة من الامكانيات ما يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوه بل وأهداف أخرى. فاذا كانت الأهداف أكبر من حدود الامكانيات وموارد الدولة، فسيؤدى ذلك إلى فشل فى سياسة الأمن القومى وتصبح الدولة عاجزة عن تحقيق أهدافها، وتزداد خطورة هذا الوضع وتتعدى آثاره الدولة الواحدة، إذا كانت هذه الأهداف تتضمن فيما بينها أهدافا توسعية.

واذا كانت الدولة تتمتع بموارد ومصادر كثيرة ومتنوعه، ولم تقم باستغلالها، يترتب على ذلك عدم تحقيق أهداف كان من الممكن تحقيقها فى ظل مواردها المتاحة. وبالتالى تفقد الدولة جانبا من طاقاتها وقدراتها، كان من الممكن استخدامه، لو أحسن توجيهه فى أطار سياسة متكاملة، والوصول إلى أهداف أكبر.

الاعتبار الثانى - وهو اقامة التوازن بين مختلف المصادر المتاحة والأهداف المطلوب تحقيقها.. بمعنى آخر.. تقدير الموارد الإقتصادية والمالية المتاحة للدولة مع الأخذ فى الاعتبار بالقدر اللازم من هذه الموارد لدعم قدرة الدولة العسكرية، والحد الأدنى الواجب الحفاظ عليه من أجل مواطنى الدولة، ومدى قدرة البناء الإقتصادى للدولة على تحمل الأعباء الإقتصادية الناجمة عن تحقيق سياستها.

وترجع أهمية ذلك إلى أن سوء تقدير الدولة لقدراتها قد يحرمها من بعض الموارد المتاحة، أو توجيهها فى غير وجهتها الصحيحة، وبالتالى يعرض أمنها القومى للخطر، أو على أقل تقدير سيحرم أجهزة الدولة من تحقيق أقصى قدر لأمنها القومى كان من الممكن تحقيقه.. كما أن إغفال جانب من جوانب الأمن القومى سيؤثر على كافة الأنشطة الأخرى.

ويلاحظ أخيرا أنه مهما اختلفت العوامل التى تشكل سياسة الأمن القومى الداخلية أو الخارجية أو الأسلوب الذى تمارس به، فهى تنبع أساسا من التصرفات البشرية والرغبات الجماعية والفردية التى تمارس فى نطاق الدولة، فتتشكل بخصائص شعب هذه الدولة ومدى ثقافته، وبشكل حكومته، وبالأحوال الإقتصادية والإجتماعية السائدة، والزعامات التى توجد فيه فى وقت معين. وكذلك بالنظريات والأفكار التى يتبناها الرأى العام داخل الدولة، وبعبارة أخرى فإن القوة البشرية التى تمتلكها الدولة ومدى ما يمكن أن تقدمه من تضحيات من أجل سلامة الدولة. والتنظيم الإجتماعى السائد الذى ينظم الأوضاع الداخلية، ومصادر الثروة التى تمتلكها الجماعة، ومدى قوتها العسكرية وقدرتها على استخدامها، هى الفيصل فى إنجاح سياسة الأمن القومى.

اهمية المعلومات فى مجال الأمن القومى :

لا يكفى أن تتمتع الدولة بنظام داخلى يحفظ لها تيسير علاقاتها الخارجية، بل يجب حتى تمارس الدولة علاقاتها بنجاح، أن يكون لديها الإمكانيات التى تيسر لها العلم بما يدور فى أرجاء العالم المختلفه، والقدرة على تحليل المواقف والأشخاص، والزعامات القادرة على حسن التوجيه حتى تصل إلى تحقيق أهدافها القومية.

وليس للمعلومات فى ذاتها أهمية للدولة، مالم تحسن استغلالها، ولذلك يتطلب الأمر وجود ثلاثة أنواع من الأجهزة. الأول ويناط به جمع المعلومات وتوخى الدقة الكاملة قدر المستطاع. الثانى، يتولى تفسير هذه المعلومات، وعادة ما تقوم به أجهزة فنية متخصصة تقوم بتحليل المعلومات وتصنيفها بحسب أهميتها ودلالاتها. الثالث يقوم بمراجعة هذه التحليلات وإتخاذ القرارات النهائية بشأن المشاكل التى تواجه الدولة.

وقد أصبح من المتعارف عليه قيام الدول بجمع المعلومات اللازمة لها فى مختلف المجالات، على الرغم من عدم وجود سند قانونى يبيح لها هذا العمل. ولم يأت القانون الدولى التقليدى صراحة بالتزامات، ولم ينص على منح الدول حقوقا فى مجال الحصول على المعلومات، أو تقديمها لغيرها من الدول، إلا إذا اعتبرنا أن حق الدولة فى أرسال البعثات الدبلوماسية والتزامها باستقبالها هو أساس هذا الحق فى

---

٤ - دكتور بطرس بطرس غالى، حقوق الانسان فى ٣٠ عاما، مجلة السياسة الدولية - يناير ١٩٧٩.

ضوء ما هو معروف من أن المراقبة بهدف الحصول على المعلومات فى نطاق القيود التى يفرضها القانون الدولى، والممارسة الفعلية لهذا الحق، هى إحدى الوظائف الرئيسية للبعثات الدبلوماسية. ونتيجة لذلك يثير العمل الذى تقوم به البعثات الدبلوماسية كثيرا من الخلاف، خاصة وأن التفرقة بين العمل الدبلوماسي البحت والعمل الدبلوماسي الذى يقوم أساسا، أو ينطوى على جمع للمعلومات، هو من الأمور الدقيقة التى يصعب وضع الحدود بينها(٥). ومن ثم كان من أوجه النقد الجدية التى توجه إلى الحصانات أنها قد تكون غطاء للعمل غير الدبلوماسي.

فالحصانات الدبلوماسية تتطلب المواءمة بين اعتبارين:. الاعتبار الأول هو سلامة الدولة المستقبلة. والاعتبار الثاني هو دواعي الأمن التى يتطلبها العمل الدبلوماسي من حصانات دبلوماسية للبعثات الدبلوماسية أو العاملين فيها، كتسهيلات المواصلات، والاعفاء من الرقابة على البريد والبرقيات والمكالمات الهاتفية وحرية الانتقال.

وتحديد ما يعتبر من المعلومات التى تدخل فى إطار السرية، وتلك التى لا تدخل فى هذا الأطار، مسألة معقدة والحد الفاصل بين النوعين يكاد يكون متداخلا. وتتزايد هذه المشكلة تعقيدا فى عالم اليوم الذى يشهد ثورة معلوماتية أصبح الحصول فيه على المعلومات أمرا هينا بفعل التقدم العلمي المستمر فى مجال تجميع ونقل المعلومات عبر الدول. وهذا ما يدعو إلى التساؤل حول المعلومات التى يسرى عليها هذا القيد، فتدخل فى إطار الاسرار التى تهدد أمن الدولة ، وتلك التى تخرج عن دائراة السرية.

مفهوم السرية :

يثير قيام الدولة بجمع المعلومات اللازمة لها عن غيرها من الدول قضية هامة، هى أن المعلومات التى قد تحصل عليها دولة، من دولة أخرى تؤثر على أمنها القومي، خاصة إذا تعلق الأمر بمعلومات تراها الدولة المعنية مرتبطة بأمنها وسلامتها. ومن ثم فإنه من الضرورى التفرقه بين المعلومات التى يترتب على الحصول عليها مساس بأمن الدولة وسلامتها وتلك التى لا ينطبق عليها هذا الوصف.

ونظرا لأهمية المعلومات المتعلقه بأمن الدولة وسلامتها، جرت العادة على استبعاد مجموعة منها من نطاق المعاملات المباشرة، سواء فى داخل الدولة أو خارجها، وتفرض عليها نطاقا من السرية والكتمان، معتبرة أن محاولة الحصول عليها، أو الحصول عليها يدخل فى دائرة التجريم وفقا لتشريعاتها العقابية.. وتتعدد هذه المعلومات بتعدد المصالح المرتبطة بها، وهى تنحصر عادة فى الأسرار السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية التى هى بالنظر إلى طبيعتها يجب أن تبقى فى طى الكتمان حرصا على سلامة الدولة، أو التى يتقصر العلم بها على أشخاص محددين بذواتهم، أو التى يترتب على كشفها تقييم المقدرة الدفاعية للدولة فى جوانبها السلبية أو الايجابية.

وتختلف الدول فيما بينها من حيث طبيعة هذه المعلومات أو الصفة التى تلحق بها، نظرا لارتباط هذا الموضوع بموضوعات أخرى كالحريات العامة داخل الدولة نفسها أو علاقتها بغيرها من الدول. وتجد الدولة نفسها أمام مشكلة تحقيق التوازن بين مقتضيات أمنها وبين ما ينشده الفرد من حماية لحقوقه وحرياته، فمن الأهمية بمكان إحداث التوازن التوافق بين حق الدولة فى الأمن وحقوق الأفراد فى المعرفة، دون أن يطغى أحدهما على الآخر.

وذهبت تشريعات بعض الدول إلى تحديد طبيعة المعلومات التى تدخل فى دائرة السرية. فقد تكون هذه المعلومات متعلقة بحماية إقليم الدولة وتأمينها (بلجيكا ولوكسمبرج) وقد تكون معلومات تتعلق بحقوق الدولة تجاه الدول الأخرى (ايسلندا) أو الأمور التى يفترض أنها تهم الدولة أمنها (هولندا). أو تلك التى تتعلق بمصالح الدفاع القومي. أو المتعلقة بالاسرار العسكرية والإقتصادية والسياسية (سويسرا وفرنسا).

ولا تتناول تشريعات دول أخرى (بلجيكا - لوكسمبرج - هولندا - سويسرا - ويوغسلافيا) وضع تعريف محدد للأسرار المتعلقة بأمنها والدفاع عنها باعتبارها فكرة واسعة تختلف وتتنوع إلي صور كثيرة، مما لا يجوز معه تقييدها بتعريف ضيق محدد. ويؤدى هذا الاتجاه إلى تخويل القضاء سلطة واسعة فى تفسير النصوص.

وتحاول دول أخرى التصدى لمحاولة وضع تعريف لأسرار الدفاع وتعدادها فى صيغ عامة، ومثال ذلك.. التفرقة التى أقرها القانون الفرنسي والقانون الإيطالى بين

٥- من الأمثلة على هذا الخلاف، ما شهدته الولايات المتحدة من انقسام فى الرأى حول نشاط أجهزة الأمن السوفيتية التى تعمل داخل الولايات المتحدة نفسها، فالمسئولون فى وزارة الخارجية يشكون الإجراءات الشديدة التى تتخذها وزارة العدل ضدهم والتى لا تتفق مع "القواعد العرفيه غير المكتوبة" بين الدولتين فى مجال الأمن خاصة إذا تعلق الأمر بمن يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية.

- ومن الأمثلة الحديثة أيضا ما أعلن فى مايو ١٩٩٦ عن قيام مجموعة من الدبلوماسيين البريطانيين العاملين فى موسكو بالتجسس بقيامهم بالتحقيق من شراء عملاء للجيش الجمهورى الايرلندى IRA أسلحة ومواد نووية من عصابات المافيا الروسية، وهو ما دعى روسيا إلى طرد أربعة دبلوماسيين بريطانيين من روسيا بتهمة التجسس، بعدما تردد من جهاز المخابرات البريطانية M16. وقيام بريطانيا باتخاذ إجراء مماثل.

الأسرار بطبيعتها (٦) وبين الأسرار الحكيمة (٧). وذلك تبعا لكون السرية منبثقة من طبيعة الشئ ذاته أو بناء على أمر من السلطة المختصة. ويلاحظ هنا أن المشرع الفرنسي لم يقصر الحماية على الأسرار المتعلقة بالدفاع القومي عن فرنسا وحدها فحسب، بل امتدت وفقا للمرسوم الصادر في ١١ يوليو ١٩٥٢ لتشمل أسرار الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلنطي.

وقد أقر المشرع المصري المنهج الثاني فنص على مجموعة من الأسرار المرتبطة بالدفاع عن البلاد بحكم طبيعتها، فنص في الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين من قانون العقوبات على أنه.. "يعتبر من أسرار الدفاع عن البلاد المعلومات الحربية والسياسية والإقتصادية والصناعية التي بحكم صفتها لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك، ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرا على من عدا هؤلاء من الأشخاص(٨). وتضمنت المادة المذكورة في فقراتها التالية.. مجموعة من الأسرار الحكيمة وذلك على النحو التالي :

٢- الأشياء والمكاتبات والمحررات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها ألا من يناط بهم حفظها أو استعمالها، والتي يجب أن تبقى سرا على من عداهم خشية أن تؤدى إلى إفشاء معلومات مما أشير اليه في الفقرة السابقة.

٣- الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركها وعتادها وتموينها وأفرادها وبصفة عامة كل ماله مساس بالشئون العسكرية والإستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته.

٤- الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب، أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها.. ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تأذن باذاعة ما تراه من مجرياتها.

وعلى ذلك فالسرية ليست صفة لصيقة بالمعلومات، ولكنها صفة تخلعها عليها رؤية الدولة من زاوية معينة، فهي طبيعة اعتبارية للمعلومات، وهي مسألة نسبية.. فما يعتبر سرا في فترة معينة لا يعتبر سرا بعد مرور فترة من الزمان.. فالسرية صفة تلحق بالمعلومات في لحظة معينة تمليها سلامة الدولة في تلك اللحظة.

ويقال أنه لا يشترط لتوافر السر أن تسبغ عليه الدولة صفة السرية.. بحيث يتعين بقاؤه محجوبا عن غير من كلف بحفظه أو استعماله، مالم تقرر إباحة اذاعته علنا.. ويتحقق أرادة الدولة في اضفاء السرية إما صراحة بالتنبيه بعدم

٦- (م/٧٨/١/٢ من قانون العقوبات الفرنسي، م/٢٥٧ من قانون العقوبات الإيطالي).

٧- (م/٢٥٨ من قانون العقوبات الإيطالي والفرنسي).

٨ - وعلى ذلك يعتبر من الأسرار بطبيعتها والى تتعلق بالدفاع عن البلاد وسلامة مايلي:

- المعلومات الحربية: الحقائق التي تتعلق باستعداد البلاد العسكري وكفايتها الحربية، ووسائل الدفاع عنها، وعملياتها الحربية في البر والبحر والجو سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب.. مثال ذلك المعلومات المتعلقة بسلاح سرى أو طرق الوقاية منه والخطط العسكرية وتاريخ ومكان إجراء التجارب العسكرية، والتعليمات الصادرة من القيادات العسكرية لضباطها وجنودها.

- المعلومات السياسية: وهي تتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية المتبعة أو التي تنوى الدولة السير عليها، متى كانت ترتبط بشئون الدفاع عن البلاد ولو بطريق غير مباشر.. فلا عبرة بالمعلومات التي تتعلق بسياسة الحكومة في الماضي.

- المعلومات الدبلوماسية: الحقائق المتعلقة بعلاقة الدولة دبلوماسيا مع غيرها من الدول، مثال ذلك اعتزام الدولة قطع علاقاتها السياسية بدولة معينه، أو الاعتراف بهيئة ثورية تناهض الحكومة والاتصالات الدبلوماسية بين الدولة ودولة أخرى أجنبية للتوسط في حل نزاع دولي يمس أمن دولة.

- المعلومات الإقتصادية: وهي ليست إلا نوعا من المعلومات الإقتصادية التي ترتبط بالمجهود الصناعي للدولة ولا يقتصر الأمر على الانتاج الصناعي للدولة بل يمتد إلى الشركات الخاصة التي تفيد الدولة في إنتاجها في الدفاع عن البلاد، مثال ذلك ما توريده إحدى الشركات من إنتاج للقوات المسلحة لاستعمالها الخاص في العتاد الحربي.

ولا ينبغي أن يفهم أن جميع المعلومات الحربية أو السياسية أو الدبلوماسية أو الإقتصادية تعد متعلقة بأسرار الدفاع عن البلاد، بل يجب توافر شرطين:

الأول: أن تكون المعلومات متعلقة بالدفع عن البلاد، أي تتعلق بسلامة الدولة وسيادتها ووسائل الدفاع عنها وعن كيانها في شتى الميادين في زمن السلم وفي زمن الحرب.

الثاني: أن تكون هذه المعلومات بطبيعتها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك، ومن ثم لا يقتصر معنى الدفع عن البلاد على المدلول العسكري وحده، بل يتسع لكل ما يتعلق بأمن الدولة الخارجي من النواحي العسكرية والسياسية والدبلوماسية والإقتصادية في زمن السلم أو في الحرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

اذاعته، وإما ضمنا بالنظر إلى طبيعة الواقعة أو الشئ موضوع السر فى ظروف معينة.. فليس بشرط أذن لتوافر السر أن تأمر الدولة بعدم اذاعته، متى كانت طبيعة الشئ تنطق بالسرية.

والعبرة هنا بارادة الدولة الوطنية فى إضفاء السرية على أمر ما، فلا تقع الجريمة على ما يعتبر سرا فى نظر دولة أخرى، إلا إذا كان الأمر يعتبر سرا وطنيا فى الوقت ذاته، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتفاقيات العسكرية وصفقات السلاح مع دولة أجنبية.. ولا تزول الطبيعة السرية عن الأمر إلا بارادة الدولة صاحبة الشأن، فلا تزول هذه الطبيعة بمجرد ترامية إلى طائفة من الناس بإفشائه إلى بعض منهم، بل يظل الالتزام باقيا على الرغم من انتهاكه على هذا النحو طالما أن هذا الافشاء لم يؤد إلى ذيوع السر بين الكافة.

وهناك طائفة أخرى من المشكلات التى ترتبط بقيام دولة ما بالحصول على المعلومات عن غيرها من الدول - بغير الطرق المشروعة أو العلنية - وهى مشكلة نتجت عن التقدم العلمى فى مجال المعلومات ونقلها، فالصورة التقليدية للحصول على المعلومات عبارة عن علاقة مباشرة بين دولة وأحد الأفراد الذين ينتمون اليها، أو من رعايا دولة أخرى، يقوم بنقل المعلومات اليها، أو قيام مواطن دولة محايدة بالتجسس لصالح أحدى الدول.. ولكن هذه الصورة التقليدية تغيرت وأصبحت العلاقة مباشرة بين دولتين دون طرف آخر يتوسط عملية نقل المعلومات، وذلك نتيجة لحصول الدولة على المعلومات اللازمة لها بصورة مباشرة عن طريق الاقمار الصناعية أو طائرات التجسس.. فكان الهدف أو الغاية - فيما مضى - هى التى تحدد طبيعة الفعل، ثم حدث تطور بظهور العنصر العام للدولة فى هذه العلاقة فأصبحت الوسيلة هى التى تحدد طبيعة الفعل.

ويرتبط بذلك أيضا، مشكلة أخرى يثيرها الحصول على المعلومات عن طريق الاقمار الصناعية أو طائرات التجسس أو الاستشعار عن بعد بواسطة دولة، ولا تكون الدولة صاحبة الشأن على علم بذلك.. وهو ما يطرح بدوره تساؤلا عن مدى التزام على الدولة التى حصلت على هذه المعلومات باطلاع الدولة صاحبة الشأن عليها، أم أن لها أن تبقيها كورقة رابحة تستخدمها فى مجال الضغوط السياسية! وما مدى مسئولية الدولة التى حصلت على هذه المعلومات.. إذا قامت بتزويد دولة ثالثة بما حصلت عليه من معلومات؟

حاولت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٠ من خلال اللجان المتخصصة ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجى البحث عن إطار قانونى يحدد هذه العلاقة، بالاضافة إلى تنظيم اكتشاف ثروات الأرض عن طريق الاستشعار عن بعد، والمشكلات الأخرى المترتبة على الثورة فى مجال نقل المعلومات أو ما يمكن أن يطلق عليه النظام الدولى الجديد للاتصالات والمعلومات.. New World. Information and Communication Order واحتمالات تأثير هذا المجال الجديد على سيادة الدولة، وأمنها القومى، وقدرتها الإقتصادية والصناعية وغيرها.

واعادت الأمم المتحدة محاولة التصدى للمشكلات الناتجة عن الحصول على المعلومات بواسطة الأقمار الصناعية فى أعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١.. ولكن جهود اللجان الفرعية ومجموعات العمل الفنية باءت بالفشل بسبب الخلاف على المصالح القومية للدول وعلى وجه التحديد بين الدول المتقدمة فى هذا المجال وتلك التى لم تنل حظها بعد، وبمعنى آخر خلاف بين الدول التى تستطيع الحصول على المعلومات Space Power وتلك التى تتلقى المعلومات فقط، وهو صراع بين حرية نقل المعلومات والتمسك بالسيادة القومية بما فى ذلك مصادر الثروة الطبيعية وأية معلومات عنها.

فالدول المتقدمة ترى أن المادة التاسعة عشر من إتفاقية الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنيه قد نصت على مبدأ حرية نقل المعلومات. فى الوقت الذى تمسكت فيه الدول الأخرى بالفقرة الثالثة ب من نفس المادة التى قيدت هذا الحق بمقتضيات الأمن القومى والنظام العام والصحة العامة والاخلاقيات.

ومن ثم تبلور الخلاف بين فريقين الأول يضم الدول الصناعية المتقدمة والثانى يضم الدول التى تدافع عن النظام الإقتصادى الدولى الجديد - قرار من الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ - وبمعنى آخر هو خلاف بين الشمال والجنوب.

وقد توصلت المناقشات التى تمت بين أعضاء اللجان الفرعية الفنية إلى ضرورة أن يكون هناك تنسيق بين الدول فى حالات الكوارث الطبيعية، وبضرورة إبلاغ الدول المعنية بأية معلومات قد تتوافر فى هذا الشأن. أما بالنسبة للمعلومات الأخرى التى يتم الحصول عليها بواسطة الأقمار الصناعية فكان هناك نوع من الاتفاق على بعض الموضوعات الخلافية ومنها:

- أن تمتنع الدولة التى تقوم بالاستشعار عن بعد - دون موافقة الدول التى يتم تصوير أراضيها.

- عن تقديم المعلومات لدولة أخرى أو منظمة دولية أو المؤسسات العامة أو الخاصة.. وقد أيدت غالبية الدول النامية هذه الاتجاه فى حين عارضته الدول المتقدمة.

- أن يكون الاستشعار عن بعد بما يتفق مع حق الدولة المعنية فى التصرف فى مصادرها الطبيعية بما فى ذلك المعلومات المتاحه عنها.

ومن ثم وفى ظل قواعد قانونية غير واضحة لا يزال المجتمع الدولى بعيدا عن وضع قواعد لتنظيم نقل المعلومات

والحصول عليها عن طريق الأقمار الصناعية، مما يدعو إلى وضع بعض القواعد العامة التي يمكن أن يسترشد بها في هذا المجال، وأولها تقييد حرية الفضاء الخارجي باعتبارات الأمن للدولة صاحبة الشأن. وثانيها، حق جميع الدول في الحصول على المعلومات التي تتعلق بأراضيها وثرواتها وثالثها ضرورة التعاون الدولي من أجل مساعدة جميع الدول على الحصول والاستفادة من المعلومات التي يتوصل اليها هذا مع الابقاء على حق الدولة المعنيه في اثارة المسئولية الدولية ضد الدولة التي تحصل على معلومات عنها، وأن تطالبها بتقديم هذه المعلومات مع إعتبار أن ما قامت به يشكل عملا غير مشروع.

تحقيق الأمن القومي:

عرفت الدول الصراع وممارسة الضغوط المختلفه على غيرها من الدول اسلوبا لتحقيق الأمن، حين كانت الحرب تعتبر - في ظل قواعد القانون الدولي التقليدي - أداة لحسم ما ينشب بين الدول من نزاعات لا يمكن التوصل إلى حلول لها بالطرق والوسائل السلمية. وجرى النظر إلى حق الدولة في شن الحروب بوصفه مترتبا ولصيقا إلى أبعد حدود بمبدأ السيادة. وكانت وظيفة الحرب في ظل هذه الظروف كوظيفة المحكمة في العلاقات بين الأفراد نتيجة لفقدان السلطة العليا في المجتمع الأولي.

وعرفت الدول أيضا التعاون المشترك كأسلوب لتحقيق الأمن، حين أدركت مخاطر الصراع على أمنها، وأن الصراع لا يتفق مع أسلوب التنظيم الدولي الذي أرتضته أسلوبا للعيش مع غيرها، حيث بات التعاون مبدأ من المبادئ المتعلقة بجوهر التنظيم الدولي. ولقد كان للصراع والتعاون أثر محدود في الماضي حين كانت النزاعات محدودة الأثر تقتصر عادة على أطرافها فحسب. أما في عالم اليوم، الذي تزايدت فيه العلاقات الدولية وتشابكت بفعل العديد من العوامل، فأن الأمر يختلف، فنتائج الصراع أو التعاون لم تعد تقتصر على أطرافها، بل أمتدت دائرتها واتسعت آفاقها، إذ أن هناك كثير من المجالات التي تتطلب تكاتفا وتعاونا من كافة الدول.

وأنعكست الأفكار السابقة على أراء الفقهاء حول الاسلوب الأمثل لتحقيق الأمن القومي. فانقسمت إلى نظريتين رئيسيتين: الأولى، ترى أن مصالح الدول تختلف فيما بينها وتتعارض، ويؤدي هذا التعارض إلى الصراع فيما بينها. ومن ثم كان على الدولة أن تعمل على زيادة قوتها لمواجهة أي صراع محتمل مع غيرها. فتحقيق الأمن القومي لا يتم إلا من خلال الصراع المستمر مع غيرها من الدول.

أما النظرية الثانية، فلا ترى حتمية للصراع أو الخلاف في المصالح بين الدول، فقد تكون هناك خلافات في المصالح يمكن التغلب عليها، أو التوصل إلى حلول تتناسب مع رغبات كل طرف في الأمن وذلك بالطرق السلميـة.. ولذلك فـأن الاسلوب الأمثل هو التعاون المشترك لحل المشكلات المتعلقة بالأمن فالصراع لن يحقق الأمن المرغوب فيه، بل يزيد من احتمالات نشوب نزاعات قد تتحول إلى صدام مسلح بين الدول.

ويعطي انصار الفريق الأول أهمية خاصة لظاهرة صراع القوى في ميدان العلاقات الدولية، باعتبار أن القوة، والقوة وحدها هي الضامن لبقاء الدولة. وأنه بقدر ما لديها من قوة يتحدد وضعها في المجتمع الدولي. ولهذا ينقسم العالم إلى دول كبرى وأخرى صغرى، وتسيطر الدول الكبرى على مجريات الأمور في المجتمع الدولي. وتتخذ من المصالح العالمية سبيلا للوصول إلى أكبر قدر من القوة اقتناعا منها بأن الصراع مع غيرها من الدول هو أمر حتمي يفرضه واقع الحياة الدولية.

أما انصار الفريق الثاني فيرفضون تلك الأفكار مستندين في ذلك إلى أن الصراع ليس أمرا حتميا بين الدول، بل هو اختلال وظيفي في المجتمع الدولي، حيث تتجه طاقات الدول وإمكانياتها إلى أهداف أخرى خلاف المرجو تحقيقها. واذا كان أسلوب الصراع يتفق مع ظروف المجتمع الدولي فيما مضى، فانه يتعارض مع ما وصلت اليه الجماعة الدولية من تقدم وترابط. فالدول لم تعد قادرة الآن على الانفصال عن المجتمع الدولي، بل أصبحت مدفوعة بعوامل متعددة إلى التعاون مع غيرها من الدول. ولم يعد بمقدورها أن تقف أمام ظاهرة التقدم العلمي والفني التي نقلت الأفكار عبر الحدود وكسرت حاجز الزمان والمكان. لذلك فهم يرون أن الأسلوب الأمثل لتحقيق الأمن القومي يكون من خلال التعاون وتبادل الأمن بين الدول.

١- الأمن القومي والصراع الدولي:

قد يبدو للوهلة الأولى أن الصراع بين الدول ظاهرة ينفرد بها المجتمع الدولي وحده، ولكن حقيقة الأمر أن الصراع هو ظاهرة ملازمة للمجتمعات السياسية بصفة عامة حيث تتنافس الفئات المختلفة للوصول إلى مراكز القوة أو الحصول على النفوذ والسلطات. وهذا ما دعا إلى القول بأن الصراع يعتبر حقيقة واقعة فرضها واقع المجتمع الدولي الذي يتكون من مجموعة من الوحدات السياسية المتباينه افكارا ومصالح.. غير أن ما يلفت النظر أن الصراع بين البشر وصولا للسلطة أو النفوذ يكون عادة محدود الاثر، بعكس واقع الحال في الصراع بين الدول إذ يكون أشد عنفا وأوضح أثرا، ولا يقتصر بنتائجه على أطراف العلاقة فحسب، بل يمتد ليشمل دولا أخرى.

ويذهب المنادون بتغليب فكرة الصراع على مبدأ التعاون - دفاعا عن فكرتهم، وتوضيحا - لها إلى القول، أن الدولة تدخل بحكم عضويتها في المجتمع الدولي في علاقات مع غيرها من الدول التي قد تتفق أو تختلف معها في المصالح

ويترتب على قيام هذه العلاقات تفاعل فى المصالح قد يكون ايجابيا حين تتلاقى المصالح فتنشأ علاقات ودية بينها، وأما أن يكون سلبيا عندما تختلف المصالح وتسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، أو الانحياز إلى أحد أطراف النزاع، دون أن تأخذ فى اعتبارها مصالح الدول الأخرى. وعلى ذلك فان العلاقات الدولية تتشكل إما وفقا للاستجابة لحاجات المتبادلة الناشئة عن الاتفاق فى المصالح بين الدول، وأما استجابة لاستخدام القوة حين تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح غيرها.

تعارض المصالح بين الدول :

لعل أبرز ما يميز التجمعات البشرية أن الخلاف فى المصالح هو سمة من سماتها، بل هو صفة ملازمة لهذه التجمعات. وقد عرفته البشرية بأشكاله المختلفة منذ القدم، فالتشاحن والتنابذ بين التجمعات البشرية ليس إلا نتاجا للخلاف فى المصالح التى تؤثر على مقتضيات الأمن.

وتختلف أسباب الصراع وصوره، فتارة يكون نتيجة للاختلاف فى المصالح الأساسية لمجموعة من الدول، وتارة يكون نتيجة لقيام دولة بعمل ما من شأنه تحقيق مصالحها دون النظر إلى مصالح غيرها من الدول. وقد يكون الخلاف بين الدول بسبب الأفكار أو العقائد السائدة والتى تختلف فى جوهرها وأساسها. أو يكون للخلافات الإقتصادية أو الرغبة فى السيطرة على موارد المواد الخام، أو البحث عن أسواق لتصريف المنتجات. وأخيرا قد يكون لاسباب تتعلق بالرغبة فى السيطرة أو مد النفوذ، أو لاختلاف رغبات وميول العنصر البشرى الذى تتكون منه الدولة.

والواقع أنه يمكن إجمال هذه الأسباب بأنها نتيجة للاختلاف فى الأهداف والمصالح القومية للدول ومهما تعددت الأسباب وأيا كانت درجة الاختلاف فى المصالح فالنتائج واحدة هى الصراع الذى قد يكون محدود الاثر فيقتصر على اطرافه، وقد يتسع ليشمل دولا أخرى، بحسب تأثير هذا الصراع على مصالحها.

ومن أمثلة الصراع الناشئ عن الخلافات المذهبية، أو الرغبة فى السيطرة على مجريات الأمور فى المجتمع الدولى، ذلك الصراع الذى بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، حيث كان كل طرف يحمل لواء الدعوة إلى أفكاره، ويعمل على اكتساب مزيد من القوة فى المجتمع الدولى ولو على حساب الطرف الأخر أو الدول الدائرة فى فلكه. ومن هذه الأمثلة أيضا الخلاف الذى كان بين الاتحاد السوفيتى السابق والصين. فبالرغم من أنهما يأخذان بمذهبية واحدة تستمد أصولها الفكرية من النظرية الماركسية اللينينية، إلا أن هناك خلافا جذريا بينهما فى فهم وتطبيق الأفكار المستمدة من النظرية من ناحية، ورغبة كل منهما فى تولى مقاليد الأمور والريادة فى المجتمع الاشتراكى من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من الخلاف فى المصالح بين الدول، وتأثير ذلك على الأمن القومى لكل منهما، فأنه من المتصور وجود مجموعة من المصالح لا يؤدى السعى إلى تحقيقها من جانب الدولة إلى الحاق الضرر بمصالح الدول الأخرى مباشرة، فهناك على سبيل المثال ذلك الجانب المتعلق بمصالح الدولة الداخلية، كشكل نظام الحكم، أو سير وتنظيم المرافق العامة بها. هذا الجانب لا يشكل تأثيرا مباشرا على مصالح الدول الأخرى، وتستطيع الدولة أن تحققه على النحوالذى تبتغيه وبما يتفق ورغبات مواطنيها، دون أن يكون لغيرها الحق فى التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، باعتبار أن هذه الأمور تعد من صميم الشئون الداخلية للدول.

وعلى من ذلك فأن المجتمع الدولى يشهد اليوم تزايدا فى اهتمامات الدول الكبرى بأمور كانت تعد فى الماضى من الشئون الداخلية، وأبرز هذه الأمثلة التدخل الانسانى والتدخل لمنع انتهاكات حقوق الانسان والديمقراطية، وهى مفاهيم جديدة ادخلت فى العلاقات الدولية لاتفاقها مع مصالح الدول الكبرى إذ تتيح لها مثل هذه الأفكار التحايل على قاعدة عدم التدخل فى الشئون الداخلية بزعم أن هذه الأفكار الجديدة أصبحت عالمية المضمون.

ولا يقتصر الاتفاق فى المصالح بين الدول على أنفراد كل منها بأمورها الداخلية فحسب، بل من المتصور أيضا وجود اتفاق فى المصالح الخارجية لمجموعة من الدول اذا وجدت كل منها أنه يمكن أن تحقق مصالحها دون تعارض مع غيرها.

مثال ذلك اتفاق مجموعة من الدول على انشاء منظمة إقليمية، أو حلف عسكرى للدفاع عن مصالحها المشتركة، أو تنظيم الأمور ذات الاهتمام المشترك. ويطلق على هذه المصالح "المصالح الجماعية للدول".

وعلى الرغم من تصور وجود مصالح جماعية لبعض الدول، إلا أن هناك خلافا آخر ينشأ فيما بينها حول أسلوب تحقيق هذه المصالح. فعلى سبيل المثال قد توقع دولتان أو أكثر إتفاقية للدفاع المشترك ضد أى عدوان يوجه إلى إحداهما فاذا ما وقع عدوان على طرف، قد يرى الطرف الأخر أن من مصلحته عدم التورط فى النزاع بالدفاع عن الدولة المعتدى عليها، مفضلا تغليب مصالحه الخاصة على الالتزامات الواردة فى الاتفاقية، ويتخذ من الأعذار ما يبرر له التنصل من الالتزامات التى تفرضها عليه الاتفاقية.

ويبدو تأثير أفكار حتمية الصراع للخلاف فى المصالح بين الدول واضحا عند معالجة مشكلات الصراع الدولى، إذ تختلف الحلول وتتنوع من حيث أهدافها، فقد تكون لتحقيق أكبر قدر من المصالح الأمنية لأطراف النزاع، أو لطرف على

حساب الآخر، أو قد يؤخذ فى الاعتبار تحقيق مصالح أطراف النزاع. وفى بعض الاحيان قد يكون من المصلحة الابقاء على الاوضاع على حالتها، لمنع تدهورها وحتى لا تغلب مصلحة طرف على آخر. وفى بعض الاحيان يكون الحل بتغليب مصلحة طرف على آخر استنادا إلى أمر واقع، حتى ولو كان فى ذلك مخالفة للقواعد الدولية. وقد ينتهى الصراع بأن يغلب الطرف الأقوى مصلحته على مصلحة الطرف الأقل قوة، وقد يكون الحل فى المواءمة بين مصالح أطراف النزاع كأن تتفق مجموعة من الدول على حل وسط يرتضيه أطراف النزاع.

الصراع الدولى كأسلوب لتحقيق الأمن القومى :

عكست الدراسات التى أجريت حول أثر الصراع على الأمن القومى - خلال فترة الحرب الباردة - ذلك الاتجاه الذى يرى أن تحقيق الأمن القوى يعتمد فى المقام الأول على زيادة قوة الدولة فى مجالات الصراع المختلفة مع الدول الأخرى. وبعبارة أخرى فأن الدولة حين تدخل فى علاقات مع غيرها من الدول، يجب أن تأخذ فى اعتبارها أن تحقيق أمنها القومى يكون من خلال زيادة قوتها. فأمن الدولة يقبع فى قوتها، من خلال تطوير علاقات القوى فى المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية مع غيرها من الدول.

وظهر فى هذا المجال ما يعرف باسم نظرية الأمن المطلق Absolute Security التى لا تعتمد فيها الدولة على تحقيق أمنها على النوايا الطيبة للدول الأخرى، بل تعتمد أساسا على قوتها الذاتية فى صراعها مع غيرها من الدول، وأن على الدولة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار وإلا كانت مقصرة فى القيام بوظائفها، وفى التزاماتها لتحقيق الأمن تجاه مواطنيها.

وظهرت أيضا نظرية الأمن القائم على القوة Security based on power التى ترى أن تحقيق أمن الدولة يعتمد فى المرتبة الأولى على مقدار ما تحوزه من قوة.

وترتب على سيادة نظرية الصراع الدولى ظهور أفكار جديدة لتحقيق الأمن القومى، كنظرية الحرب الكلية Total War، ونظرية الحرب الشاملة All-out War وهى نظريات وليدة التطور فى أسلحة الدمار الشامل التى لا تقتصر آثارها على النواحى العسكرية أو المقاتلين وحدهم، بل تتعدى ذلك لتشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة.

ولما كان إستخدام أسلحة الدمار الشامل فى أى صراع من جانب أحد الأطراف لن يمكنه من جنى ثماره، لذلك كان تحقيق الأمن من خلال الحرب الكلية أو الشاملة أمرا مستحيلا فكان من الطبيعى البحث عن نظريات وأفكار أخرى لتحقيق الأمن، فظهر فى هذا المجال ما يعرف بنظرية الحرب المحدودة Limited War والتى كانت تعتبر متنفسا للصراع بين الدول الكبرى فى فترة الحرب الباردة.

وتعنى الحرب المحدودة مواجهة بين الدولتين العظميين وأن تنتقل ساحة الصراع واقعيا إلى دول العالم الثالث - التى لم ترسم فيها الحدود بين الطرفين كما رسمت فى أوروبا - ولكن نظرية الحرب المحدودة لم تستطيع أن توفر الحلول لبعض المشاكل الدولية التى قد يترتب على معالجتها بهذا الاسلوب أن تتحول إلى مواجهة بين الدولتين العظميين، فتطورت هذه النظريات لتنتج نظرية أخرى هى نظرية التوتر المحكوم Controlled tension وتقوم هذه النظرية على أساس تقسيم المشاكل الدولية إلى ثلاثة أنواع الأول، المشاكل التى يمكن حلها أو القابلة للحل، لذا وجب العمل على حلها قبل أن تتفاقم وتزداد حدتها، والثانى، المشاكل التى يمكن حلها تدريجيا. والثالث المشاكل المستعصية الحل، وهى التى يتم التعامل معها بصورة تحاول الحفاظ عليها من الانفجار مع الاعتراف بوجود هذا التوتر لما فيه من مصالح للدول الكبرى.

ويؤخذ على النظريات السابقة أن تحقيق الأمن المطلق لدولة ما فى مجتمع يضم دولا مستقلة ذات سيادة يعنى التهديد المطلق لغيرها من الدول، وانعدام الأمن لغيرها. كما أن الأمن القائم على القوة يتطلب من الدولة بصفة مستمرة الدخول فى دائرة الصراع مع غيرها من أجل زيادة قوتها. لذلك يرى البعض ضرورة تحقيق التوازن بين رغبة الدولة فى تحقيق أمنها المطلق، وبين التزامها بالقواعد الدولية فى علاقتها مع غيرها من الدول. فهناك ثلاثة عوامل مرتبطة ومتكاملة لتحقيق هذا التوازن هى: حاجة الدولة للأمن - التزام الدولة بقواعد القانون الدولى = عامل الاستقرار الدولى. ويجب العمل على إيجاد توازن بين هذه العوامل وعدم غلبة عامل بعينه على غيره من العوامل، إذ أن من شأن عدم التوازن بينها يكون التأثير على أمن الدولة وعلى العلاقات الدولية ذاتها.

الأمن القومى والتعاون الدولى :

على الجانب الآخر أظهرت الدراسات التى أجريت على العلاقة بين الأمن القومى والتعاون الدولى أوجه القصور التى شابت نظرية الصراع الدولى، خاصة وأنها غير ملائمة لعالم اليوم الذى تحوز فيه بعض الدول الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، تكفى لتدمير البشرية جميعها، وأن الدخول فى صراعات يؤدى إلى تشتيت الجهود الدولية التى يمكن أن توجه إلى ما فيه صالح المجتمع الدولى. وأنه فى ظل الثورة الجديدة والتقدم التكنولوجى فى مجالات النقل والاتصالات التى عملت على تقريب المسافات بين اجزاء العالم المختلفة. فإن العالم يبدو أكثر ترابطا، مما أكد على تحقيق الأمن لا يتم من خلال الصراع بين الدول، وانتقدوا الأفكار التى تنادى بنظرية القوة لتحقيق الأمن، إذ أن التمسك بها

سيدخل الدولة فى منازعات لا نهاية لها مما يؤثر على أمنها وأمن المجتمع الدولى ككل.. واهتم أنصار هذا الفريق بأهمية التعاون الدولى كسبيل لتحقيق الأمن القومى، فبدون تضافر الجهود لن تحقق أى منها الأمن الذى ترغب فيه.

اهمية التعاون الدولى :

لا يمكن أن تحيا الدول طويلا، وتظل حياتها مستمرة وهى فى عزلة عن بعضها البعض، لأن الطبيعة الانسانية والتضامن فى المصالح والأشتراك فى النهوض بالحضارة يدعوها جميعا، بل يدفعها إلى أنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، والى إنماء روابط التكامل الانسانى التى تربط بينها، كما يدفعها إلى تكوين رابطة جماعية تضمها جميعها.

ورغم غيرة الدول وحرصها على سيادتها، فانها لا تستطيع أن تتجاهل وجود الدول الأخرى التى يكون لما تقوم به أثر كبير على مستقبلها لهذا فرضت الحياة المشتركة فى المجتمع الدولى ضرورة التعاون بين أجزاء هذا المجتمع فى الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية لارساء دعائم السلم الدولى، والقضاء على الصور المختلفة لاستخدام القوة التى عانت منها البشرية الكثير. وترتب على تزايد الحاجات بين أعضاء المجتمع الدولى، أن وجد لدى الدول احساس مشترك بالتضامن، لتلاقى ما قد يلحق بالمجتمع الدولى من أخطار تهدد أمنه فأصبح عنصر التضامن أساسا حقيقيا للقانون الدولى.

ولم تبلغ حاجة الدول إلى التعاون فى شتى المجالات مبلغها اليوم من الجلاء والالحاح فهناك الآن – وبغض النظر عن التحديات السياسية والتحديات المتصلة بالأمن – سلسلة كاملة التنوع من المشاكل العالمية التى لا يمكن معالجتها بصورة فعالة إلا من خلال التعاون بين الدول. فهناك على سبيل المثال التعاون فى مجال الفضاء الخارجي واستكشاف واستغلال ثروات البحار وحماية البيئة ومنع إنتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل إلى غير ذلك من المجالات التى جعلت من التعاون سمة من سمات العصر ومطلبا من متطلباته الحيوية.

ومن أكثر المجالات التى تبدو فيها الآثار الهامة للتعاون الدولى، المجال الإقتصادى فمن الثابت أن فكرة التنظيم الدولى للتعاون الإقتصادى سبقت المنظمات السياسية فى الظهور، حيث دركت الدول أنه لا سبيل إلى تحقيق السلم الدائم فى عالم تباعد الحواجز الإقتصادية بين أجزائه، وتقوم كل دولة بوضع سياستها الإقتصادية فى الداخل وفى الخارج دون اعتداد بمصالح الدول الأخرى. بل وأدى غياب التعاون الدولى فى هذا المجال إلى ظهور إختلالات واسعة فى ميدان العلاقات الإقتصادية الدولية، ومن بينها التنافس والصراع بين الدول من أجل الحصول على المواد الأولية، وبصفة خاصة النادرة منها، والحصول على الأسواق لتصريف فائض انتاجها. وتنافست الدول فى مجال تحقيق استثمارات خارجية تعود على رؤوس أموالها بأكبر قدر من الربح.

وكشفت الأزمات الإقتصادية التى يتعرض لها العالم، خاصة الدول النامية والآخذة فى النمو، عن أهمية التعاون الدولى باعتباره ضرورة حتمية، فإتجهت إلى الاتحاد فى هيئات قانونية لتنظيم المصالح المشتركة، ولذلك دخلت معا فى هيئات تنظيمية فنية تكفل لها تحقيق المصالح الإقتصادية والفنية المختلفة وأصبحت هذه الهيئات من أهم أدوات التعاون فعالية حين يتجسد هذا التعاون فى أجهزة مستقلة عن الدول لتحقيق الأهداف المشتركة.

ولم يقتصر أثر التعاون الدولى على المجالات الإقتصادية فحسب بل تعدى ذلك إلى آفاق جديدة وانعكست آثاره على كافة مظاهر الحياة فى المجتمع الدولى. فالأمم المتحدة تقوم بإنجاز المهام المنوطة بها على الوجه الأكمل حينما يكون هناك اتفاق بين الدول خاصة الكبرى منها. فنجاح الأمم المتحدة مرتبط برغبة الدول الأعضاء فى التعاون معها ومع غيرها من الدول، وهى بذلك مرآة تعكس واقع الحياة الدولية التى نعيشها، فهى لن تستطيع القيام بدورها فى مجتمع يفقد التعاون والترابط بين أعضائه.

التعاون الدولى كاسلوب لتحقيق الأمن القومى :

مما لاشك فيه أن الصراع بين الدول يؤدى إلى توتر فى العلاقات الدولية، وينجم عنه عدم الاستقرار، واشاعة الفوضى، وانقلاب التنافس السلمى فى المجتمع الدولى إلى اشتباكات مسلحة. ومما يضاعف من خطورة الموقف أن المجتمع الدولى يقوم على أساس تمتع الدول بسيادتها الكاملة، وأن القانون الدولى لا يزال متخلفا عن ملاحقة التطورات الحديثة، وأنه لا يتدخل كقاعدة عامة فى الشئون الداخلية للدول.

ولا ريب فى أن تخلى الدول عن سياسة القوة، والتزامها بمبادئ القانون الدولى وقواعده، بروح من التضامن والاخاء، لن يؤتى ثماره بتحقيق الأمن لدولة بعينها فحسب، بل سوف يحقق الأمن لكافة الدول، ويجنب البشرية ويلات الحروب المدمرة، التى ضاعف من خطورتها التطور التكنولوجى فى ميدان صناعة السلاح وإنتاجه.

لهذا أكدت الدراسات التى أجريت حول العلاقة بين الأمن القومى والتعاون الدولى وجهة النظر التى ترفض تحقيق الدول لأمنها القومى اعتمادا على زيادة قوتها، والدخول فى صراع مع غيرها، وتؤكد على أهمية التعاون الدولى وأثره فى تحقيق الأمن المتبادل بين الدول. ومن ثم فان العلاقة بين أمن الدولة المنفردة وأمن جماعة الدول تتحدد من خلال التعاون، فأمن الدولة المنفردة يزيد بزيادة

أمن الدول جميعا. فتحقيق الأمن القومي يعتمد على تشجيع التعاون بين الدول لأن الدولة تعتمد في تحقيق أمنها على توفر الأمن لغيرها من الدول، وهناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والأمن الدولي، فالتهديد الذي يوجه للأمن القومي - خاصة إذا كان فيه مساس بسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدولة - يؤثر حتما على الأمن الدولي.

وأوضح جانب من هذه الدراسات عن أهمية التعاون الدولي في مواجهة الآثار الناجمة عن المخاطر الإقتصادية داخل الدولة، وأن على الدول أن تسعى إلى توفير الغذاء ورفع المستوى الثقافي والإقتصادي لمواطنيها، وأن تعيد البناء الإجتماعي في داخل الدولة، بما يحقق تنمية حقيقية، بدلا من أضاعة الجهود في الصراع من أجل القوة مع غيرها.

وانتقدت هذه الدراسات فكرة الصراع بين الدول كأسلوب لتحقيق الأمن القومي، لانه يستند على المفهوم العسكري للأمن فقط وهو مفهوم خاطئ يفترض أن التهديد الأساسي الذي يواجه الدولة يكون من غيرها من الدول فحسب، متناسيا حقيقة هامة وهي أن هناك مصادر أخرى تهدد أمن الدولة أشد خطرا من التهديدات العسكرية، كالكوارث الطبيعية، أو انعدام التوازن الطبيعي في البيئة، وهي أخطار لن تؤثر على دولة معينة بل يمكن أن تحدث آثاراً ضارة بأمن المجتمع الدولي كله. فالاختلالات التي تحدث في التوازن البيئي لن يؤثر على إقتصاد دولة بعينها، بل تؤثر في الإقتصاد الدولي ككل وتتعدى آثارها حدود الدولة الواحدة. لذلك تخطئ بعض الدول حين لا تدرك أن توفير الطعام لمواطنيها لا يقل أهمية عن تأمين الدولة عسكريا، وأن تهديد الجانب الإقتصادي للأمن القومي لا يقل خطورة عن تهديد الجوانب العسكرية له.

ومن ناحية أخرى فإن تحقيق الأمن من خلال الصراع سوف يدفع العالم إلى أن يعيش في ظل أخطار الصراع والصدام المسلح، وسوف يأتي السلاح قبل الطعام دائما، وسوف تقضي الحروب على كل مجالات التقدم. فطالما كانت الدولة توجه الجانب الأكبر من ميزانياتها ومصادرها لشئون الدفاع، وتحشد قواتها وإمكانياتها لتطوير عتادها العسكري، فإن ذلك سيؤثر على الجوانب الأخرى للأمن القومي. لذلك كان تحقيق الأمن القومي - لدى هذا الرأي - يتطلب توفير المناخ السليم داخل الدولة لتوجيه طاقاتها لعلاج المشاكل الدولية، والمساهمة في حلها، ويكفي أن توجه الدولة جانبا من نفقاتها العسكرية إلى جوانب أخرى لحل المشكلات الملحه التي تواجه المجتمع الدولي. ويضيفون بأن الأمن الذي يجئ من حالة السلام، أفضل من السلام القائم على اعتبارات الأمن وحدها.

اهمية التعاون الدولي:

دفع عصر التنظيم الدولي قدما بمبدأ التعاون الدولي من مجرد كونه باعثا أو أصلا من أصول العلاقات الدولية إلى دائرة المبادئ القانونية التي لا يرقى اليها الشك(٩).

وهكذا أصبح التعاون بين الدول أحد الأصول الرئيسية للتنظيم الدولي المعاصر ومبدأ من المبادئ المتعلقة بجوهر التنظيم الدولي، التي تلزم الدول في إطار المجتمع الدولي المنظم بوجوب التعاون فيما بينها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي من خلال الهيئات والمنظمات الدولية بكافة أنواعها.

وأيا كانت درجة الحق في الخلاف بين مؤيدي أفكار الصراع وأفكار التعاون الدولي، فحقيقة الأمر أنه لا يوجد تعارض بين الأمن القومي والأمن الدولي، بل على العكس فهناك ارتباط بينهما. فتحقيق الأمن القومي للدولة في إطار نظام عالمي للأمن أمر ممكن، اذا تغلبت الدول أساسا على المشاكل الإقتصادية. إذ لا يمكن تحقيق الأمن في مجتمع يعاني من مشاكل التخلف، والدول المطمئنة على توفير حاجات مواطنيها هي القادرة على المشاركه الفعالة في نظم الأمن الدولية. لذلك كان الأسلوب الأمثل لتحقيق الأمن القومي هو حل مشاكل الدولة الداخلية وتنمية قدراتها وزيادة تعاونها مع غيرها من الدول.

ولهذا ظهرت الحاجة إلى نظرية تبادل الأمن بين الدول من خلال التعاون الدولي لتحقيق السلام وحل المشكلات المشتركة، والعمل على نزع السلاح، بدلا من تركيز القوة في يد دول بعينها، فمن الأفضل توجيه طاقات الدول نحو الصالح المشترك كالرقابة على انتشار الأسلحة الذرية، وزيادة التعاون في المجالات الإقتصادية والإجتماعية، والعمل على زيادة فعالية دور المنظمات الدولية العاملة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين.

ومما لاشك فيه أن أسلوب التعاون الدولي لتحقيق الأمن القومي يفضل أسلوب الصراع، إذ أن الأسلوب الأخير يتناسى حقيقة هامة، وهي التطور الذي لحق بمفهوم الأمن القومي من مفهوم عسكري بحت. إلى مفهوم شامل، يضم

٩- ونشير في هذا الصدد إلى أن المبدأ قد تصدر مجموعة الأهداف التي أشارت اليها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والفقرة الخامسة من المادة الثانية. بالاضافة إلى العديد من التوصيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، فهناك على سبيل المثال قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، كذلك القرار رقم (٣٢٠١) بشأن أقامة نظام إقتصادي دولي جديد الذي أشارت مادته الرابعة إلى التعاون بين الدول على أوسع نطاق ممكن يقوم على العدالة ويهدف إلى أزالة مظاهر التفاوت وتحقيق الرخاء كأحد المبادئ الرئيسية التي يجب أن يقوم عليها النظام الإقتصادي الدولي الجديد.

في إطاره كافة جوانب أنشطة الدولة. وتحقيق الأمن القومي اعتمادا على القوة العسكرية وحدها فيه إغفال لمصادر التهديد الأخرى، فالأسباب الإقتصادية تجيء في مقدمة مصادر التهديد للأمن. لذلك كان على الدول أن تتعاون فيما بينها لحل مشكلات الأمن المشتركة مع اقتناعها بأن تحقيق الأمن يتم من خلال تبادل الأمن بين الدول فالأمن الناتج من السلام، يسمو ويعلو على السلام الناتج من الأمن.

خاتمة :

يشهد عالم اليوم ظاهرة جديدة، يطلق عليها الظاهرة العالمية الكونية، التي تعني انتقال المعلومات بغير سدود، وانتقال لرأس المال بغير قيود، وانتقال للأفراد بغير حدود. وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا في مجال الاقتصاد والاتصال ونقل المعلومات وأدت هذه الظاهرة الجديدة إلى التداخل بين أمور السياسة والإقتصاد، دون اعتداد بأن المجتمع الدولي يتكون من دول ذات سيادة، تقف على قدم المساواة. وعملت الثورة العلمية، وعالمية الإقتصاد على اجتياح ما يقسم العالم من الحدود السياسية، التي بدت أقل صمودا. ومما ترتب على ذلك من تآكل في سلطات الدول، وفتح الباب أمام صور جديدة للتدخل المباشر وغير المباشر، في أمور كانت تعد من الشئون الداخلية للدول، وأسهم ذلك في تغير مفهوم السيادة التقليدي، الذي كانت الدول تتمسك بها في الماضي لدرء تطلعات الدول ومنعها من التدخل في شئونها الداخلية.

ودفعت هذه التطورات الدول إلى ضرورة أن تعيد تقييمها لمفاهيم كثيرة، بما في ذلك مفهوم الأمن. وأصبح على الدول، خاصة النامية، أن توازن بين اعتبارات أمنها، من ناحية. وبين ضرورة مواكبة التطورات العلمية الحديثة، واللحاق بركب الدول المتقدمة من ناحية أخرى. كما أصبح لزاما عليها أن تتواجد في الساحة الدولية لكي تشارك وتؤثر في العلاقات الإقتصادية المستقبلية بما يحقق مصالحها.

ولعل الأثر المباشر والملموس للثورة العلمية في مجال الاتصالات ونقل المعلومات يبدو واضحا في تأثيره على النظريات التقليدية للسيادة. كما يبدو تأثير ظاهرة كونية الإقتصاد في ظهور مرحلة جديدة من مراحل الصراع والتنافس الإقتصادي.

أولا: التطورات التي لحقت بمفهوم السيادة :

ظلت التفرقة التقليدية بين السيادة كمفهوم قانوني – أي صفة من صفات الدولة، قوامها الاستقلال القانوني في مواجهة غيرها من السيادات الأخرى – وبين السيادة كمفهوم سياسي – وتعني قدرة الدولة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدولي، بحرية كاملة دون امتثال لأي سلطة خارجية. أي القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال والإرادة الحرة في المجال الدولي – سائدة لفترة طويلة. وجرت التفرقة بين دول تتمتع بالسيادة القانونية والسياسية معا. ودول تتمتع بالسيادة القانونية، دون أن تكون سيدا بالمفهوم السياسي.

غير أن الثورة والاكتشافات العلمية في مجال النقل والاتصالات ونقل المعلومات عبر الأقمار الصناعية وقنوات المعلومات، أحدثت تغيرا في مفهوم السيادة، وأصبحت الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة تتحقق بقدر ما تحوزه الدولة أو يتيسر لها من إمكانيات يوفرها التقدم العلمي في شتى المجالات. فأصبحت ممارسة السيادة كاملة لدى بعض الدول، ومحدودة لدى البعض الآخر. وأصبح كمال السيادة ونقصها – من الناحية السياسية – مرتبط بما للدول من إمكانيات علمية وفنية متقدمة، تتيح لها معرفة ما يدور في إقليمها، بل وفي أقاليم غيرها من الدول، وأصبح لبعض الدول معلومات – تزيد في كثير من الأحيان – عما يتوافر من معلومات متوافرة لدى الدولة صاحبة الشأن. ولم تعد الحدود السياسية صعبة الاختراق، بل أصبحت أقل صمودا أمام التقدم التكنولوجي.

فعلى سبيل المثال فان موجات الإذاعة والبث التليفزيوني أصبحت تدخل حدود الدولة دون أذن منها، ولا تستطيع الدولة حيالها شيئا، إلا من خلال سن التشريعات التي تحظر ذلك، أو بث موجات مضادة، أو الدخول في منافسة، تكون غير متكافئة أحيانا.

ثانيا: الصراع والتنافس الإقتصادي :

ترتب على ظاهرة عالمية الإقتصاد إلى ظهور أسلوب جديد من الصراع الدولي، بدأ عقب اختفاء مصادر الأخطار التقليدية، باختفاء الاتحاد السوفيتي. وازدياد أهمية العنصر الإقتصادي وتأثيره في العلاقات الدولية. وأصبحت القوى الأكبر في الحلبة الرئيسية للصراع في الشئون العالمية مشغولة بصراع جديد من أجل النفوذ الإقتصادي والسيادة الصناعية وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الإقتصادية (الجيوايكونوميك – Geoeconomic).

وأصبحت ترسانة الجيوايكونوميك تضم أسلحة قديمة وأخرى جديدة، مثل التعريفة الجمركية، وقرارات الحد من الواردات، والحواجز التجارية، وأقامة مناطق للتجارة الحرة. وتهدف هذه الأسلحة إلى السيطرة الصناعية للمستقبل بتحقيق تفوق تكنولوجي حاسم.

وفي إطار الرؤية الجديدة للتنافس الإقتصادي بين الدول، أصبح تحقيق التفوق أو التقدم الإقتصادي يعادل القوة العسكرية. كما أن التقدم الانتاجي يعادل تطوير الأسلحة. وكذلك فان إقتحام الأسواق الذي تسانده الدولة، لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية في أراضي الدول

الأجنبية، كما يماثل النفوذ الدبلوماسي

وإذا كانت الأهداف في ظل نظرية الجيوبوليتك هي ضمان وتوسيع السيطرة الفعلية على الأرض وإكتساب نفوذ دبلوماسي على الحكومات الأجنبية وتحقيق أعلى مستوى ممكن للمعيشة للسكان. فانها في ظل نظرية الجيواكونوميك لا يقتصر الهدف الإقتصادي الموازي فقط على تحقيق التقدم الإقتصادي، بل يهدف أيضا إلى الاحتفاظ بأدوار للعبها الدولة في الإقتصاد العالمي ومواجهة التحديات القائمة مثل تطوير الجيل القادم من الأسلحة وأجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية والمواد المتقدمة من الانتاج الصناعي. ولمن سيكون السيطرة مستقبلا؟ وأصبح على الدول التي تأخذ بنظرية الجيوايكونوميك أن تنضم إلى الفريق الذي يجني العائد الأكبر من الإقتصاد العالمي. فهي تترك أن الخاسرين سيقومون بالدور الهامشي في خدمة الأسواق العالمية.

لكن ذلك لا يعني أن الدول الكبرى في حلبة الصراع العالمي قد تخلت تماما عن نظرية الجيوبولتيك فمازالت سياستها تحمل محتويات جيوبولتيكية تجاه دول الفناء الخلفي ذات النزاعات العدوانية التي لم تدخل مرحلة التحول إلى ظاهرة الجيوايكونوميك ولم تصل بعد إلى درجة كافية من الاستقرار اللازم لرسوخ التزاماتها الجديدة نحو طريق الجيوايكونوميك(١٠).

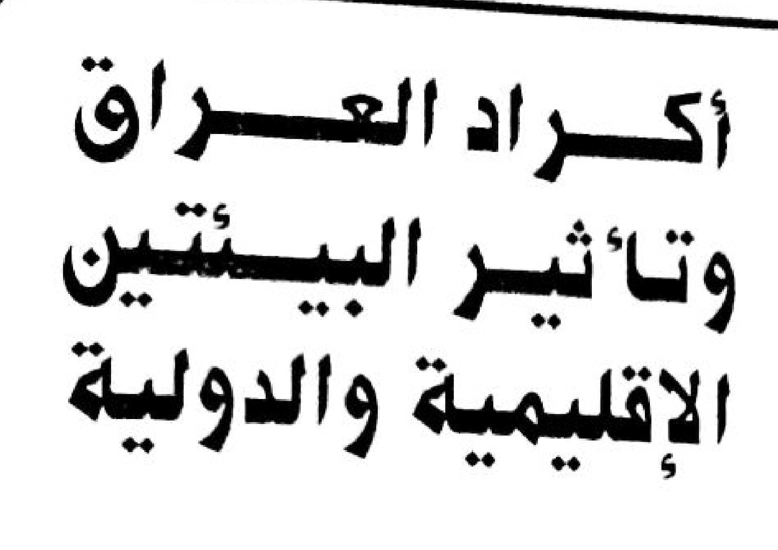


١٠- عاطف الغمري، الأسلحة الجديدة في ترسانة الهجوم الإقتصادي العالمي، الأهرام ٣٠ يناير ١٩٩٦.

أنظر أيضا:

Edward N. Luttwak - The Global Setting of U.S. Milirary Power - Washington - 1996.





أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية

د. وليد عبد الناصر

دبلوماسى مصرى

في ضوء التطورات التى حدثت فى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية ، صار الأكراد أكبر مجموعة عرقية فى الشرقين الأوسط والأدنى بلا وطن . ويقدر عددهم بحوالى ٢٥ مليونا كانوا فى الأصل أهل جبال يعيش ما بين نصفهم وثلثيهم فى تركيا ويلى ذلك أكراد إيران ثم العراق وأخيرا سوريا ، بالإضافة الى أعداد محدودة فى لبنان وبعض الجمهوريات التى خرجت من رحم الإتحاد السوفيتى السابق . ولاشك أن التفاعل فيما بين العوامل الجيوبوليتيكية المحيطة والإنشقاقات والتباينات داخل صفوف الأكراد قد أضر فى الحساب الختامى بمسعاهم لتحقيق شكل ما من الاستقلال أو الحكم الذاتى ، ومعظم الأحزاب الكردية الكبرى فى إيران والعراق وتركيا تكتفى بالدعوة للخيار الثانى فى ظل الإلتزام الإقليمى والدولى القائم بالحفاظ على الوضع الراهن للحدود بالمنطقة ، ويبقى حزب العمال الكردستانى التركى وحده داعيا - فى أغلب الأحوال - الى الإستقلال ، فالنظامان الدولى والإقليمى عمدا الى تجاهل مطالب الأكراد فى معظم المراحل التاريخية السابقة والتضحية بها ، خاصة ما يتصل بإنشاء دولة كردية ذات سيادة ، خاصة فى ضوء وجود علامات استفهام تحيط بأسس الشرعية والاستقرار فى المنطقة والتخوف على مصير الموارد الاقتصادية القائمة بها(١) .

وكان الشيخ عبد السلام بارزانى قد قاد ثورة الأكراد ضد السلطات العثمانية فى مطلع القرن العشرين ، خاصة عام ١٩٠٧ ، واستمرت حتى سلمه أكراد "تائبون" لوالى الموصل العثمانى الذى أعدمه ، ثم قاد الشيخ محمود الحفيد ثورة أخرى عام ١٩١٩ ، وتلا ذلك رفض الشيخ أحمد بارزانى الإنضمام للدولة العراقية . وعقب ثورة ١٩٥٨ قاد مصطفى البارزانى تمردا مر بمراحل متعددة حتى توقفت ثورته عام ١٩٧٥ . وقد جسد أكراد العراق فى كل تلك الإنتفاضات الحلم الكردى القومى ، خاصة منذ القضاء على جمهورية مها باد فى غرب ايران عام ١٩٤٧ ، وذلك رغم أن الحكومة المركزية فى بغداد كانت الأكثر استجابة نسبيا لمطالب الهوية الكردية مقارنة بحكومتى أنقرة وطهران سواء من ناحية أحوال المعيشة أو الإدماج فى القوات المسلحة أو فى القطاعات اللغوية والتعليمية والثقافية . ومنذ عام ١٩٩١ يسيطر أكراد العراق على ٨٠٪ من الأراضى ذات الغالبية الكردية فى العراق - عدا محافظة كركوك - والتى تمثل ٣٦ ألف ميل مربع من نهر دجلة

1- Hilal Khashan, "The Labyrinth of Kurdish Self Determination", International Studies, 32(1), 1995, pp. 29, 30, 31, 34.



غربا حتى الحدود الإيرانية شرقا ، ويوجد بها ١٠٠ ألف مسلح ، بينما يبقى أكثر من ٢٠٪ من أكراد العراق يعيشون خارج المنطقة الآمنة فى شمال العراق(٢) .

وقد حصل أكراد العراق على دعم أمريكى.إيرانى/اسرائيلى خلال انتفاضتهم عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، جاء موقف الولايات المتحدة ردا على توقيع العراق معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفيتى السابق ، بينما نبع موقف اسرائيل من مشاركة العراق فى حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وإضعافا لقدرته على المشاركة فى أى مواجهة عربية/اسرائيلية تالية ، وكان موقف ايران سعيا للحصول على تنازلات من العراق بشأن السيادة على شط العرب وهو ما تحقق من خلال اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام ١٩٧٥ مما أدى الى توقف دعم شاه ايران لإنتفاضة مصطفى البارزانى . وقد دفع اعتماد أكراد العراق على الحماية الغربية - الأمريكية أو الأوروبية - أو الدعم التركى أحيانا - أو الإيرانى أحيانا أخرى ، بهم الى تبنى سياسات تعارضت فى حالات كثيرة لمصالح اخوانهم الأكراد فى بلدان أخرى . ونذكر هنا ما حدث لميليشيات الاتحاد الوطنى الكردستانى فى العراق - أحد الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق ومعه الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى - عام ١٩٧٨ عندما تخلت سوريا عن دعمهم بعد تقاربها مع العراق مما عرض عناصر الاتحاد لوضع أقرب الى المجاعة(٣) .

٢- الحياة ، ٢١ أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٨ .

أنظر أيضا :

-Hilal Khashan and Judith Harik, "The Plight of the Kurds", Bulletin of Peace Proposals, Vol. 23(2), p. 147.

- James M. Prince, "A Kurdish State in Iraq?" Current History, January 1993, Vol. 92, No. 570, p. 17.

أنظر أيضا :

-Khashan, op.cit., p. 26.

3- Graham E. Fuller, "The Fate of the Kurds", Foreign Affairs, Spring 1993.=

وقد شجعت أطراف إقليمية ودولية أكراد العراق على المعارضة للحكومة المركزية واستخدمتهم لخدمة أهدافها ومصالحها فيما لا يؤدى لتهديد السلامة الإقليمية للعراق أو لإقامة كيان كردى ذى سيادة ، وإنما فقط بغرض استنزاف الحكومة المركزية فى بغداد . أما إذا كانت حاجة تلك الأطراف هى للإستقرار الإقليمى ، فقد تركوا أكراد العراق وحدهم أمام الدولة العراقية . ومنذ عام ١٩٩١ ، عاش أكراد العراق وضعا غير مسبوق فى تاريخ الأكراد عموما حيث صاروا مطلقى الأيدى فى شمال العراق حتى أحداث نهاية أغسطس وبداية سبتمبر ١٩٩٦ التى نتعرض لها فى جزء تال من هذه الدراسة . فمنذ صيف ١٩٩١ ، حصل قادة الحركات الكردية العراقية على فرص اللقاء مع مسئولين رفيعين فى عدد من العواصم الإقليمية والدولية . كما أصبح للحزبين الأساسيين فى كردستان العراق (الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطى) ممثلون دائمون فى واشنطن ولندن وباريس وأنقرة وغيرها . وجاء ذلك كنوع من رد الإعتبار لأكراد العراق عقب ما أدت اليه الترددات أو المخاوف الدولية والإقليمية التى شلت أى تحرك لإنقاذهم من سطوة عقاب بغداد لهم عام ١٩٩١ ردا على انتفاضتهم ضد الحكومة المركزية فى أعقاب هزيمة العراق أمام قوات التحالف الدولى لتحرير الكويت فى نهاية فبراير ١٩٩١ . وفى ختام هذه المقدمة يجب علينا أن نذكر أن مسعود بارزانى قد أعلن فى يونيو ١٩٩٣ أن جهود شهرين فى محاولة جمع مساعدات مالية من الولايات المتحدة أو دول أوروبية أو خليجية فى مقدمتها المملكة العربية السعودية قد فشلت وصار أكراد العراق أمام خيارين : إما أن يعودوا لاجئين من جديد فى ايران أو تركيا أو غيرهما ، أو أن "يستسلموا" للرئيس العراقى صدام حسين(٤) ، وهو تحذير كرره بارزانى فيما بعد . واعتبر البعض أنه نفذه باللجوء الى القيادة العراقية فى سبتمبر ١٩٩٦ لدعمه فى مواجهة خصمه الكردى العراقى جلال طالبانى .

وسنتناول فيما يلى البيئتين الإقليمية والدولية المحيطتين بتطور أوضاع أكراد العراق ومدى التفاعل بينهما وبين أنماط تطور هذه الأوضاع :

البيئة الإقليمية :

مكن وجود الأكراد كعنصر فصل بين العرب والفرس والأتراك - خاصة فى ظل حرية تحركهم النسبية على حدود الدول الثلاث - من الحصول فى معظم الأحوال على قدر من المناعة فى مواجهة التأثير والسيطرة التامتين سياسيا وثقافيا للشعوب المجاورة . ورغم أن وجود الأكراد كأقلية فى العراق شكل إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم كمخلب قط للتدخل فى شئون العراق مما يتيح لجيران أو منافسين اقليميين للعراق فرصة ممارسة ضغوط على العراق ، فإن القضية الكردية شكلت مشكلة مزدوجة أيضا لكل من تركيا وايران وسوريا بسبب وجود أقليات كردية ذات ثقل داخل حدودها . وأحيانا سعت تلك الدول الى التعاون مع العراق ، وأحيانا أخرى تعاونت فيما بينها ثنائيا أو ثلاثيا لإحتواء انعكاسات وتداعيات القضية الكردية كما حدث فى حلف سعد آباد عام ١٩٣٧ وحلف بغداد عام ١٩٥٥ . وعلى العموم ، تراوحت سياسات الدول التى تحتوى بداخلها على مواطنين أكراد بين الخطر والتجاهل ، التوظيف أو القمع فى الكثير من الحالات ، خاصة فيما يتصل بمطالب الأكراد السياسية ، وذلك فى ظل دعم - مباشر أو غير مباشر - من قوى دولية - بل ومن بعض شرائح أكراد تلك الدول(٥) .

= انظر أيضا :

- د. وليد عبد الناصر ، "قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية فى الشرق الأوسط" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ٢١٠ .

- Khashan, op.cit., p. 33.

- Robert Olson, "The Kurdish Question and the Kurdish Problem: Some Geopolitic and Geo-strategic Comparisons", Peuples Mediterraneens, Juillet - Decembre 1994, pp. 233-234.

4- Olson, op.cit., p. 230.

انظر أيضا :

-Khashan, op.cit., pp. 32, 33-34.

- د. وليد عبد الناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠.

5 - Khashan, op.cit., p. 32.

انظر أيضا :

-Michael Gunter, "Foreign Influences on the Kurdish Insurgency in Iraq", Orient, March 1993, Vol. 34, No. 1, p. 105.

- Michael M. Gunter, :A de Facto Kurdish State in Northern Iraq", Third World Quarterly, Vol. 14, No. 2, 1993, pp. 312-3.

وعقب حرب الخليج الثانية ، سعت ايران وتركيا وسوريا للتنسيق فيما بينها بهدف الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية ، والحيلولة دون التعاون فيما بين الفئات الكردية الفاعلة - سياسيا أو عسكريا - عبر الحدود القائمة ودون انشاء دولة كردية مستقلة . وقد بدأ هذا التنسيق رسميا مجسدا في اجتماع بين الأطراف الثلاثة في نوفمبر ١٩٩٢ - دعيت اليه أيضا المملكة العربية السعودية ولكنها رفضت الحضور . ولم تدع الدول الثلاث الحكومة العراقية التي عارضت باعتبار الاجتماع تدخلا في شئون العراق الداخلية بشكل صريح ، كما لم تدع الأحزاب الكردية العراقية أو المؤتمر الوطني - الذي شكل حينذاك تجمعا للمعارضة العراقية الكردية وغير الكردية - مما دفع تلك الأطراف للتوجس من أن المؤتمر يهدف لإجهاض تجربة الحكم الذاتي الكردي الوليدة في شمال العراق . ومنذ ذلك التاريخ ، تكررت هذه الاجتماعات الثلاثية على مستوى وزراء الخارجية أو الخبراء ، وأعادت بياناتها الختامية تاكيد التزام الدول الثلاث بوحدة الأراضي العراقية وسيادة العراق وعدم المساس بهما وعدم التدخل في الشئون الداخلية للعراق ، ومع ذلك أقرت الدول الثلاث بأنها تتحادث في تلك الاجتماعات حول الوضع في شمال العراق رفضا للفوضى في هذه المنطقة باعتبارها تمثل تهديدا للأمن والإستقرار الإقليميين . إلا أن هذه الاجتماعات شبه الدورية لم تؤد الى الحديث عن حل اقليمي للمسألة الكردية في شمال العراق بعيدا عن الصيغ الدولية للحل ، حيث أصرت تركيا منذ البداية على استضافة دور أمريكي/بريطاني بصفة خاصة، أو غربي بصفة عامة . وجاء الرد من أكراد العراق على تنسيق الدول الثلاث من خلال دعوتهم الموجهة الى حكومات تلك الدول لحل مشكلات الاكراد بها ، مع تاكيد أكراد العراق على عدم نيتهم التدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة . وبالمقابل ، عاني أكراد العراق عبر السنوات الخمس الماضية حالة غياب اعتراف سياسي رسمي وشبه مقاطعة اقتصادية فعلية من جانب الأطراف الإقليمية المجاورة ، رغم الاعتماد الاقتصادي الكامل لأكراد العراق على تركيا وايران وسوريا حتى رفع الحظر الاقتصادي على شمال العراق من جانب حكومة بغداد في سبتمبر ١٩٩٦ .

ومن الهام أن نشير هنا الى أن الحزبين الكرديين الرئيسيين (الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي) قد تحملا عواقب أنشطة أحزاب كردية ايرانية وتركية من داخل أراضي شمال العراق . كما أن الصراعات فيما بين الأحزاب الكردية العراقية قد اتصلت في العديد من أبعادها بتنافس أطراف اقليمية على النفوذ في شمال العراق ، خاصة ايران وتركيا ، كما سنرى تفصيلا فيما بعد(٦)

ونذكر هنا أيضا أن الأحزاب الإسلامية والقومية العراقية المعارضة المؤيدة من قبل ايران أو سوريا أو السعودية قد عارضت منذ عام ١٩٩١ أية صيغة فيدرالية للحكم في العراق النابع أساسا من أكراد هذا البلد ، باعتبار مثل هذه الصيغة تشكل بلقنة للعراق . واكتفت بالدعوة لاحترام آمال وتطلعات الاكراد . كما مارست الدول الثلاث أشكالا مختلفة من الضغوط على فصائل معارضة عراقية لعدم الإنضمام للمؤتمر الوطني العراقي ، باعتباره واقعا تحت سيطرة الفصائل الكردية العراقية . كما أن كلا من ايران وتركيا تعتبران أن كلا منهما لها الحق في ملاحقة الأكراد المعارضين لحكومتي الدولتين داخل أراضي منطقة الحكم الذاتي للاكراد في شمال العراق(٧) .

وأخيرا ، وقبل الولوج الى مواقف أطراف إقليمية بعينها ، نجد لزاما أن نوضح سبب عدم الإشارة للاتحاد الروسي في هذا الإطار . ويرجع ذلك الى تضاؤل الدور الروسي في التأثير على تطورات المسألة الكردية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وذلك بعد سنوات - بل عقود - من تقديم الدعم السياسي والعسكري والأيديولوجي للعديد من الفصائل الكردية .

اولا : تركيا :

لاشك أن هناك هاجس حكم السياسة التركية تجاه الوضع الكردي في شمال العراق ، خاصة منذ عام ١٩٩١ ، ألا وهو التخوف من تحول المنطقة الى قاعدة لحزب العمال الكردستاني التركي في حربه ضد حكومة أنقرة ، وهو نشاط بدأ بالفعل في صيف ١٩٩١ ، ودفع في عدة مناسبات لعمليات مشتركة بين الجيشين التركي وأكراد العراق - أو على الأقل بعض فصائلهم - ضد معسكرات حزب العمال هناك . إلا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تشكيل وبلورة المواقف التركية تجاه أكراد العراق ، ونذكر منها الرغبة في الظهور بمظهر راعي أكراد العراق في إطار ما أسمته الحكومة التركية منذ عام ١٩٩٤ بـ "التعامل مع الواقع الكردي" بما يمنع تركيا المواقع لممارسة تأثير عليهم وثنيهم عن أي اتجاه للاستقلال أو انشاء دولة منفصلة في شمال العراق حتى لا يشكل مثل هذا الإجراء نموذجا يحتذى به

6- David McDowell, A Modern History of the Kurds (London and New York: I.B. Tauris, 1996). p. 446.

انظر ايضا :

–Middle East Report, July-August, 1994.

7- The Independent, 14 August 1996.

أكراد تركيا ، ولضمان عدم تقديم أكراد العراق أية مطالبات خاصة بالأراضي الى تركيا ، بالإضافة الى حصول تركيا على دعم – أو على الأقل تعاطف – الاتحاد الأوروبي من خلال دعمها لأكراد العراق ، وأخيرا تخوف تركيا من تدفق مئات الآلاف من اللاجئين من أكراد العراق الى أراضيها في حالة وجود حالة عدم استقرار في شمال العراق ، سواء نتج ذلك عن "فراغ سلطة" أو صراع فيما بين أكراد العراق أو عملية إعادة ضم من حكومة بغداد للإقليم . ومن هنا جاء واستمر الدعم التركي لعملية توفير الراحة Provide Comfort Operation لحماية الأكراد في شمال العراق بما يضمن صمت الأطراف الغربية الرئيسية إزاء أوضاع الأكراد في تركيا . وقد أثبتت السنوات الخمس الماضية الى حد كبير أنه طالما لا يدعم أكراد العراق حركات قومية كردية في تركيا أو يسمحوا بقواعد عسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق ، ويغضوا الطرف عن عمليات عسكرية تركية بشكل شبه منتظم ضد عناصر هذا الحزب في كردستان العراق ، فإن الحكومة التركية لا ترى لها صالحا في القيام بعمل مباشر يؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة الآمنة في شمال العراق . ولا يعني ذلك أن الحكومة الكردية لم تضع دائما نصب أعينها – بجانب حماية حدودها بل وربما لهذا الغرض – ضرورة عدم النزول بالعلاقات بين أنقرة وبغداد عن مستوى معين كحد أدنى يجب المحافظة عليه(٨) .

وقد تعاونت الحكومتان العراقية والتركية منذ عقد الثمانينات بما مكن من عمل مشترك بين البلدين لإحتواء حركة الأكراد فيهما ، وذلك حتى جاء التغيير التدريجي في الموقف التركي ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ باتجاه قبول – ثم دعم – الحكم الذاتي لأكراد العراق في الإقليم الشمالي . إلا أنه ومنذ عام ١٩٩٣ بدأ مؤشر العلاقات الرسمية بين تركيا والعراق في التحسن مرة أخرى ، حيث عادت العلاقات الدبلوماسية بينهما في أبريل من ذلك العام ، كما بدأ توافد وتبادل زيارات لمسئولين ورجال أعمال وأحيانا عناصر أمنية

وقد ظهر جليا فيما بعد أن تركيا ليس لديها مشكلة أساسية في سعي حكومة بغداد لإعادة سيطرتها على شمال العراق ، وهو ما عبرت عنه صراحة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر في سبتمبر ١٩٩٦ ، وإن اضطرت بعد ذلك الحكومة التركية الى نفي صحة هذه التصريحات عقب موجة غضب للإدارة الأمريكية ضدها . كما أن أوساطا تركيا شبه رسمية أعربت في منتصف سبتمبر ١٩٩٦ عن قبولها التعامل مع بارزاني باعتباره "السيد الوحيد" لشمال العراق – ولكن فقط كزعيم محلي – مع الإقرار في الوقت ذاته بالإلتزام الرسمي التركي بسلامة الأراضي العراقية ، وفي انتظار "ملء فراغ السلطة في شمال العراق"(٩). وجاء ذلك عقب انتصار بارزاني – بدعم من الحكومة العراقية – على منافسه زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني ، وقبل تغيير الوضع في اتجاه معاكس في أكتوبر ١٩٩٦ بعد دعم ايران لطالباني كما سنرى فيما بعد . كما جاء هذا التطور في الموقف التركي عقب فترة من اطلاق تركيا بالونات اختبار بشأن اقتراحها إقامة "منطقة أمنية" داخل شمال العراق لحماية حدودها من هجمات حزب العمال الكردستاني التركي التي تنبع من المنطقة الآمنة ، ورفض كافة الأطراف الإقليمية والدولية – عدا الولايات المتحدة الأمريكية – لهذا الاقتراح .

ويدفعنا ذلك الآن الى التناول بقدر من التفصيل لموقع مسألة حزب العمال الكردستاني التركي في معادلة العلاقة بين تركيا وأكراد العراق . فقد سعى هذا الحزب – وتحديدا منذ عام ١٩٩٢ – لمقارعة الأحزاب الكردية العراقية في السعي للتواجد المؤثر في شمال العراق. وقد تزامن ذلك مع إدانات مستمرة ولكن متقطعة من جانب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني – معا أو كل على حدة – لحزب العمال ، خاصة عملياته العسكرية . ولكنهما أدانا أيضا التدخلات التركية المسلحة في شمال العراق بشكل مستمر ومتقطع دائما بنفس الحجة والهدف : القضاء المبرم والنهائي على مسلحي حزب العمال

انظر أيضا :

8- Gunter, "Foreign Influences...", op.cit., p. 119.

–Gunter, "A de Facto Kurdish State...", op.cit., pp. 302-30.
- Olson, op.cit., p. 227.
- McDowell, "A Modern History ...", op.cit., p. 388.
- Khashan, op.cit., pp. 34, 35.

انظر أيضا :

9- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., p. 112.

–Khashan, op.cit., p. 38.
- Olson, op.cit., pp. 223, 224.
- Associated Press Report, 18 September 1996.

الكردستانى ، وهو ما شكل إحراجا متكررا ودائما لأكراد العراق وأحزابهم أمام إخوانهم من أكراد تركيا ، خاصة أن هذا الهدف لحكومة أنقرة لم يتحقق أبدا ، وليس من المنتظر أن يتحقق أى حل عسكرى للمسألة الكردية فى تركيا إلا أن سببا آخر توفر للحزب الديمقراطى والاتحاد الوطنى لإدانة حزب العمال ، لذلك فقد اتهما حزب العمال بالتدخل فى الشئون الداخلية لكردستان العراق وعدم احترام الاتفاقات مع الحزبين الرئيسيين هناك ، وأحيانا استخدام العنف ضد عناصرهما أو حتى ضد المدنيين من أكراد العراق ، بالإضافة بالطبع الى اتهامه باستفزاز الجيش التركى بما يدفعه للدخول المتكرر الى شمال العراق . ولاشك أن الحزبين الكرديين الرئيسيين فى شمال العراق قد تعرضا لضغوط تركية دفعت بهما الى حد وصف العمليات العسكرية لحزب العمال بـ "الإرهاب" المعادى للإنسانية والديمقراطية . وعلى الجانب الآخر ، أشارت مصادر كردية الى توظيف نشاط حزب العمال فى شمال العراق من قبل سوريا أحيانا وايران أحيانا أخرى لخدمة مصالحهما الإقليمية فى ضوء الاتصالات القائمة بين الدولتين وحزب العمال . إلا أن أكراد العراق قد هدفوا أيضا من وراء المساعدة فى الحد من تهديد حزب العمال الكردستانى لتركيا انطلاقا من شمال العراق الى اقناع تركيا بقبول فكرة الدولة الفيدرالية فى العراق . ولكننا نستطيع القول بقدر من اليقين أن هذا الهدف لم يتحقق : فقد اعتبرت تركيا الفيدرالية خطوة على طريق الدولة المستقلة لأكراد العراق وهو ما قد يمتد لأكراد تركيا فيما بعد ، بل اتهم اليسار التركى الفيدرالية بأنها مؤامرة أمريكية ووصفها الإسلاميون الأتراك بأنها خطة أمريكية – اسرائيلية لا تتفق مع مصالح تركيا(١٠) .

وفى مرحلة ما ، حاول الاتحاد الوطنى الكردستانى فى العراق التوسط بين حكومة أنقرة وحزب العمال مطالبا الأخير بوقف عملياته العسكرية والدخول فى حوار مع الحكومة المركزية التركية . وقد بدا الأمر لأول وهلة وكأن الوساطة نجحت حيث تحدث عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال عن التخلى عن مطلب الاستقلال وعن ٩٠٠ عام من العيش المشترك مع الأتراك . ولكن سرعان ما أعقب ذلك انشاء حزب العمال فرعا تابعا له فى شمال العراق باسم حزب التحرير الكردى بحلول صيف عام ١٩٩٢ ، ثم دخول حزب العمال فى معارك عسكرية طاحنة مع ميليشيات (بشمركة) الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى ، وذهابه خطوة أبعد بفرض رسم فعلى على نقل السلع بين تركيا وشمال العراق مما انعكس سلبا على السكان المدنيين من أكراد العراق . ودفع ذلك أكراد العراق لإتهام حزب العمال بمحاولة ممارسة السلطة فى شمال العراق وبالتعاون مع حكومات بغداد وطهران ودمشق بهدف اسقاط التجربة الديمقراطية الوليدة فى شمال العراق ، خاصة فى ضوء لجوء مسلحى حزب العمال لإيران أو سوريا كلما تزايدت الضغوط العسكرية عليهم سواء من قبل الحكومة التركية أو الأحزاب الكردية العراقية . إلا أنه رغم الاتفاقات المتعددة بين تركيا وأكراد العراق حول ترتيبات أمنية مشتركة على الحدود ، فإن أكراد العراق رفضوا دائما تسليم مسلحى حزب العمال لحكومة أنقرة واكتفوا بمطالبة حزب العمال بنقل مقاره من مناطق الحدود مع تركيا الى داخل شمال العراق ، وبالاكتفاء بالنشاط السياسى والإعلامى دون العسكرى(١١) . وفى عدة مناسبات ، اتهمت حكومة أنقرة أحزابا كردية عراقية – خاصة الاتحاد الوطنى الكردستانى – بالتواطؤ مع حزب العمال ، وأدت تلك الإتهامات فى الفترة الأخيرة الى فجوة بين الاتحاد وحكومة أنقرة . أما الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى فكان قد دخل فى مفاوضات فى السابق مع حكومة تركيا من جهة والأحزاب الكردية العراقية الأخرى من أجل طرد حزب العمال من الأراضى العراقية . وقد ارتبط ذلك أيضا بكراهية بارزانى الشخصية لعبد الله أوجلان بسبب هجومه الدائم على ما يسميه بالقيادات القبلية والتقليدية فى صفوف الأكراد . إلا أن الأحزاب الكردية العراقية الاشتراكية من جهة والقيادات العشائرية من جهة أخرى قد تحفظت دائما على قتال أكراد تركيا أو ايران(١٢) .

وإذا نظرنا الآن الى العلاقة بين تركيا وأكراد العراق من منظور الطرف الأول نجد أنه عقب تحذير أكراد العراق لتركيا عام ١٩٩١ عدة مرات من أنهم سيحاربون الجيش التركى إذا دخل الأراضى العراقية ، بدأت مفاوضات لأول مرة بين الحكومة التركية وكل من الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى مما اعتبر صفحة جديدة فى العلاقات بين الطرفين بهدف تأمين تعايش مستقر فى شمال العراق بين العرب والأكراد والتركمان . وللعنصر الأخير أهمية بالغة فى العلاقات بين تركيا وأكراد

10- Prince, op.cit., p. 22.

أنظر أيضا :

-Gunter, "A de Facto Kurdish State ...", op.cit., pp. 298, 304, 305, 310.

- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., pp. 113, 114.

11- Gunter, "A de Facto Kurdish State ...", op.cit., pp. 306, 307, 308.

12- Prince, op.cit., p. 21.

العراق كما ظهر مؤخرا فى مفاوضات السلام بين الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطى فى أنقرة برعاية أمريكية - بريطانية - تركية ، أصرت حكومة أنقرة خلالها على دور لتركمان شمال العراق وتأمين حماية لهم . وقد كانت مقاطعة تركمان شمال العراق للإنتخابات الرئاسية والتشريعية الكردية فى مايو ١٩٩٢ انعكاسا للموقف التركى الرسمى حينذاك الذى رفض أى مساس بالسلامة والوحدة الترابية للعراق(١٣) ، واستمر التركمان فيما بعد يعكسون فى مواقفهم التوجهات الرسمية التركية .

وكانت الولايات المتحدة قد توسطت لبدء الحوار عام ١٩٩١ بين تركيا وأكراد العراق واشترطت على الطرف الأخير التعهد بعدم دعم الحركات الإنفصالية الكردية فى تركيا . وقبل الأكراد ذلك باعتبار تركيا هى خط الاتصال مع الغرب وقناة الحصول على الحماية والدعم الدوليين ومنفذ التجارة الرئيسى الى شمال العراق ومنه سواء كان نفطا أو إمدادات سلعية أو غير ذلك . ورغم أن الولايات المتحدة كانت الوسيط فى بدء الحوار بين تركيا وأكراد العراق فإنهم سعوا أيضا لاستخدام تركيا كمدخل إضافى لمزيد من التقارب مع الولايات المتحدة(١٤) .

وفى عام ١٩٩١ فاجأ جلال طالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى فى العراق الجميع بالحديث عن إمكانية دخول أكراد العراق فى ترتيب فيدرالى مع تركيا . إلا أن هذا الاقتراح لم يكن فى أى مرحلة جذابا للأتراك لأنه يعنى فى نهاية الأمر زيادة عدد الأكراد كنسبة من سكان تركيا وجعل ٧٥٪ من مجمل الشعب الكردى ضمن الحدود التركية أى توحيد معظم الأكراد فى إطار دولة واحدة ، وأخيرا امتداد المطلب الفيدرالى الى أكراد تركيا من إخوانهم أكراد العراق . وتلا ذلك رهان طالبانى على تركيا كطرف ثالث يضمن أى اتفاق للحكم الذاتى بين الأكراد وحكومة بغداد ويكون الحكم بشأنه ويوفر الحماية للأكراد ، خاصة عقب اعلان الرئيس التركى الراحل تورجوت أوزال نيته التخلى عن الإرث الكمالى بشأن المسألة الكردية وفى ضوء قوة العلاقات التركية - الغربية مقارنة بسوء حالة العلاقات الإيرانية - الغربية وكون تركيا ممر المساعدات الدولية لأكراد العراق . واتبع مسعود بارزانى نفس منهج طالبانى فى التقرب الى تركيا . وبدأت المزايدات بين الطرفين حول التقرب الى تركيا ووصلت الى حد حديث طالبانى مع سليمان ديميريل عند اللقاء معه عن أحقية تركيا فى اقليم الموصل العراقى ، كما أعرب عن تفضيله لتركيا إذا ما قورنت بالعراق أو ايران بسبب توافر الديمقراطية بها . إلا أن تركيا أدركت حدود دعمها لأكراد العراق لأسباب داخلية سبق ذكرها وأخرى تتصل بتخوفها من ردود فعل عدائية من جانب سوريا وإيران ومن أى تأثيرات سلبية لتوطيد العلاقة بين تركيا وأكراد العراق على العلاقات التركية - الغربية. ومن الناحية الفعلية اكتسب الكيان الكردى العراقى دعما تركيا تمثل بمبلغ ١٣٫٥ مليون دولار بحلول شهر أغسطس ١٩٩٣ ، مع استمرار تركيا فى اعلان حرصها على وحدة الأراضى العراقية ومعارضتها لإعلان الأكراد قيام دولة فيدرالية فى العراق فى أكتوبر ١٩٩٢ وأيضا فرضها قيودا على الإمدادات المتجهة الى أكراد العراق فى حدود معينة . وقد وضح استمرار حساسية تركيا تجاه الكيان الكردى فى شمال العراق عقب سقوط مدينة أربيل الكردية فى يد الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى وحليفه الجيش العراقى فى أوائل سبتمبر ١٩٩٦ ، حيث فرضت السلطات التركية تفتيشا دقيقا على انتقال المعارضين الأكراد العراقيين عبر أراضيها بعد إخلائهم من شمال العراق وفى طريقهم الى الولايات المتحدة الأمريكية . وجاء ذلك التدقيق خوفا من أن يكون قد تم اختراق المارين من أكراد العراق من قبل عناصر حزب العمال الكردستانى التركى الموجودة فى شمال العراق والراغبة فى العودة الى تركيا تحت غطاء شرعى(١٥) .

13- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., pp. 113, 114.

انظر ايضا :

–Gunter, "A de Facto Kurdish State ...", op.cit., p. 298.

14- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., pp. 113, 114, 117, 119.

انظر ايضا :

–Gunter, "Ade Facto Kurdish State ...", op.cit., pp. 301, 30.

15- Prince, op.cit., p. 21.

انظر ايضا :

–Olson, op.cit., p. 229.

- David McDowell, "The Kurdish Question in the 1990s", Peuples Mediterraneens, Juillet-Decembre 1994, p. 253.

- McDowell, A Modern History ..., op.cit., p. 384.

- Associated Press Report, 20 October 1996.

ويمجيء حكومة ائتلافية فى تركيا يقودها زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان ، دعا رئيس الحكومة الجديدة خلال زيارته الأولى لإيران الى عقد لقاء قمة رباعيا لبحث المسألة الكردية فى شمال العراق بمشاركة حكومات العراق وتركيا وإيران وسوريا ، وهو ما جسد التقارب التركى - العراقى ، ولكن أيضا الأطراف الكردية العراقية الرئيسية ، أى الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى . وجاء التقارب التركى - العراقى بهدف ضمان المصالح التركية ممثلة فى خط أنابيب النفط العراقى عبر تركيا والتجارة الحدودية بين الطرفين خاصة فى ظل توقع اقتراب أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٩٨٦ المعروف بصيغة "النفط مقابل الغذاء" الذى سيزيد من حجم الصادرات التركية الى العراق . كما يهدف "الحل الإقليمى" الذى اقترحه أربكان الى تجنيب المؤسسة العسكرية التركية الحاجة المستمرة للدخول الى شمال العراق لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستانى . إلا أن ايران ردت على اقتراح أربكان بالإكتفاء بالدعوة الى إحياء عمل اللجنة الوزارية الثلاثية بين ايران وسوريا وتركيا(١٦) ، وهو الأمر الذى يجسد رغبة ايرانية فى استجابة العراق لكل شروطها الخاصة بالمسائل المتبقية والعالقة منذ الحرب العراقية - الإيرانية من ١٩٨٠ - ١٩٨٨ قبل قبولها بإعادة إدماج العراق فى النظام الإقليمى بالمنطقة . ونستطيع أيضا أن نفسر موقف تركيا المنخفض الصوت نسبيا إزاء الدور الإيرانى المتزايد فى شمال العراق فى صيف وخريف ١٩٩٦ فى ضوء تحسن العلاقات التركية - الإيرانية عقب زيارة أربكان لطهران التى سبق الإشارة اليها .

ونود أن نتعرض أخيرا فى هذا الجزء الخاص بالدور التركى تجاه أكراد العراق الى بعد يجب عدم إغفاله فى هذا المقام ، ونقصد تحديدا موضوع تدفق اللاجئين ، فتركيا تسعى دائما - مدعومة فى ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية ومجمل المعسكر الغربى - الى تجنب حركة واسعة للأكراد العراقيين كلاجئين الى تركيا ، سواء جاء ذلك نتيجة غياب الحماية الغربية لهم أو الأعمال المسلحة فى شمال العراق(١٧) . وربما كان هذا التخوف هو الذى يدفع الحكومة التركية لتجديد عملية "توفير الراحة" الغربية للأكراد رغم التحفظات التركية عليها .

ثانيا : ايران :

عقب انتصار ثورة ١٩٧٩ فى ايران ، استخدمت القيادة الجديدة حركات كردية عراقية كإحدى نقاط المواجهة مع الحكومة العراقية مما كان أحد أسباب نشوب الحرب العراقية - الإيرانية . وخلال الحرب ، استخدم الطرفان العراقى والإيرانى حركات كردية لدى الطرف الآخر ضد حكومته ، إلا أن تركيز الحكم العراقى على الحرب مع ايران أتاح الفرصة أمام أكراد العراق للتحرك بحرية فى مناطقهم ولممارسة حكم ذاتى فعلى . بل إن الإتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى استغل فرصة الحرب والضعف النسبى لموقف حكومة بغداد للتوصل الى اتفاق سلام مع الحكومة المركزية ، إلا أن الأمر لم يدم طويلا . وقد اشتد العداء بين الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى عام ١٩٨٣ عندما بدأ هجوم ايرانى كبير على منطقة حاج عمران ، حيث انحاز الحزب الديمقراطى الى جانب ايران أملا فى دعم عسكرى بينما كان الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى يتوسط بين حكومة بغداد والاتحاد الوطنى الكردستانى بهدف المصالحة بين الطرفين حيث وافقت حكومة العراق على تعميق الحكم الذاتى الممنوح للأكراد وتوسيع مناطقه(١٨) .

وقد اعتبرت ايران دائما أن عدم الاستقرار فى كردستان العراق يشكل تهديدا لأمنها القومى ومصالحها الحيوية، وبالتالى يدفعها الى تفعيل دورها الإقليمى لإعاقة أى تطور يعيق مصالحها . كما أن دعم ايران لفصيل عراقى كردى ضد فصيل آخر يحظى بدعم حكومة بغداد يشكل فى جزء منه ردا على دعم واستضافة الحكومة العراقية لمنظمة

16- The Independent, 14 August 1996.

انظر أيضا :

- الحياة ، ٢٦ أغسطس ١٩٩٦ .

17 - Middle East Report, op.cit.

انظر أيضا : -McDowell, A Modern History ..., op.cit., p. 388.

18- Munir Morad, "The Situation of Kurds in Iraq and Turkey: Current Trends and Prospects", in The Kurds: A Contemporary Overview, edited by: Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl (London and New York: Routledge, 1992), p. 117.

انظر أيضا : -Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., pp. 111, 112.

مجاهدى خلق الإيرانية المعارضة والحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى ، واستكمالا لاستضافة ايران للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق بزعامة السيد محمد باقر الحكيم . وتستمر ايران فى دعم النشاط الكردى المعارض فى العراق رغبة فى توظيفه فى أى صراعات بالوكالة مع العراق ويهدف التأثير على الأوضاع داخل العراق ، خاصة فى ضوء فشل شيعة العراق المدعومين من ايران فى زعزعة استقرار الحكم العراقى أو إحداث تغييرات فى معادلة توازنات القوة داخل العراق . وبالمقابل ، اتهمت الحكومة العراقية فى عدة مناسبات نسبة هامة من أكراد العراق بأنهم من جذور ايرانية كما هو الحال مع الأكراد الفايليين . إلا أن ايران قد حصلت على عدة اقرارات دولية علنية بدورها فى استقبال وإيواء مئات الآلاف من أكراد العراق . وجاء ذلك من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين التى كثيرا ما توسطت لدى حكومة طهران لقبول لجوء عراقيين - بمن فيهم أكرادا كما دعت المجتمع الدولى مرارا لتقديم مساعدات لإيران لمساعدتها على مساعدة هؤلاء اللاجئين ، وكان آخر نداء فى هذا الخصوص فى أكتوبر ١٩٩٦ عقب معارك شمال العراق . كما كانت ايران قد ساعدت أكراد العراق ماليا واقتصاديا بشكل غير مباشر عندما اشترت معدات وأدوات مصانع فككها أكراد العراق خلال وعقب انتفاضة مارس ١٩٩١ فى شمال العراق(١٩) .

وقد تعاونت ايران فى فترات ما مع أنشطة حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق فى وقت عارضت فيه صيغة صلاح الدين التى تبناها المؤتمر الوطنى العراقى خاصة ما جاء فيها بشأن الفيدرالية فى العراق . وفى فترة ما بعد انتخابات مايو ١٩٩٢ لأكراد العراق ، بزغ نجم الحركة الإسلامية لكردستان العراق التى مثلت تجمعا لجماعات اسلامية مختلفة تزعمها الملا عثمان عبد العزيز الذى حصل فى انتخابات الرئاسة فى كردستان العراق عام ١٩٩٢ على ٤٪ من مجمل الأصوات . وتردد القول بحصول الحركة على دعم مالى ومساعدات عسكرية وغذائية ايرانية حيث سافر الملا عبد العزيز - شقيق زعيم الحركة - الى طهران فى يوليو ١٩٩٣ والتقى بالرئيس الإيرانى رفسنجانى . وقد تعاونت الحركة مع الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى فى معاركه ضد الاتحاد الوطنى الكردستانى منذ ديسمبر ١٩٩٣ ، وأيضا فى صيف وخريف ١٩٩٤ . وفى مراحل ما استولت الحركة على مدن حلبجة وبنجوين وغيرهما(٢٠) ، إلا أنه بحلول صيف عام ١٩٩٦ ظهر فتور فى العلاقة بين الحركة الإسلامية وايران بسبب استمرار تعاطف الأولى مع الحزب الديمقراطى - أو على الأقل حيادها - تجاه الصراع المسلح بين الحزب الديمقراطى والاتحاد الوطنى مقابل وقوف ايران خلف الاتحاد الوطنى وهجومها على الحزب الديمقراطى لتحالفه مع حكومة بغداد . ورفضت الحركة حينذاك تسليم الاتحاد عناصر من الحزب الديمقراطى لجأت اليها .

وفى صيف وخريف عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ حدث انتقال نوعى فى الاستراتيجية الإيرانية إزاء الوضع فى شمال العراق حيث قصفت ايران بالطائرات والمدفعية قرى ومدنا داخل العراق سواء فى الشمال أو حتى فى مناطق تسيطر عليها الحكومة المركزية فى بغداد . وكان الهدف المحدد لهذا القصف هو الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى الذى لجأ الكثير من كوادره وأعضائه الى شمال العراق بعد وقوعه تحت سيطرة أكراد العراق . وقد اعتبر بعض المحللين أن هجمات الحزب الديمقراطى الإيرانى ضد ايران انطلاقا من شمال العراق كانت مدفوعة من الولايات المتحدة الأمريكية على أمل زعزعة استقرار الجمهورية الإسلامية ، كما جاءت ردا على لجوء عدد من عناصر الحركة الإسلامية لكردستان العراق الى ايران عقب هجمات الاتحاد الوطنى الكردستانى الناجحة على معاقل الحركة داخل شمال العراق فى بدايات عام ١٩٩٤ . وكانت ايران فى تلك المرحلة معادية للاتحا دالوطنى الكردستانى بشكل خاص بسبب اتهامها إياه بتقديم مساعدات فعالة للحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى . ووصل الأمر بوزير خارجية ايران على أكبر ولاياتى الى حد الحديث فى ربيع عام ١٩٩٤ عن الحاجة لمد حكومة بغداد لسيطرتها على كل شمال العراق وبسطها وصولا الى الحدود العراقية - الإيرانية . إلا أنه منذ نهاية عام ١٩٩٤ زاد نفوذ ايران عموما فى شمال العراق - عقب المعارك التى دارت حينذاك بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى -

---

19- Morad, op.cit., pp. 115, 116, 133.

انظر ايضا :

–Tribune de Geneve, 19-20 Octobre 1996.

- McDowell, A Modern History ..., op.cit., p. 383.

- The Guardian, 26 January 1993.

- د. وليد عبد الناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .

20 - McDowell, A Modern History ..., op.cit., p. 386.

وتحول دعم ايران منذ ذلك الوقت بشكل متواصل حتى اليوم الى الاتحـاد الوطنى الكردسـتـانى(٢١) . وتمثل هذه الاستراتيجية جزءا من السياسة الإيرانية تجاه كردستان العراق التى تتناوب دعم أحد الحزبين الكرديين الرئيسيين هناك فى اطار الحد من نفوذ الولايات المتحدة ودورها فى المنطقة وأيضا تعظيم فرص التأثير الإيرانى فى التركيبة السياسية العراقية عموما، والكردية خصوصا .

وقد حدث تطور جديد فى موقف ايران إزاء شمال العراق فى ١٦ يونيو ١٩٩٤ بعد اتفاقها مع تركيا على الالتزام بالمساعدة فى منع مرور عناصر حزب العمال الكردستانى التركى من شمال العراق الى ايران ، وهو ما شكل - فى رأى البعض - دعما غير مباشر أيضا لجهود العراق لإحتواء اتساع نطاق تأثير المنطقة الآمنة الكردية فى الشمال . وتزامن ذلك مع اعلان الرئيس الإيرانى على أكبر هاشمى رفسنجانى أن إقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات(٢٢) .

ومنذ يوليو ١٩٩٦ ، جاء التصعيد الأخير فيما يتعلق بالدور الإيرانى فى شمال العراق مجسدا فى اتهامات الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى الصريحة لإيران بإرسال قوات تنتمى للحرس الثورى الإيرانى (الباسدادران) وقوات من كتائب بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق والموجودة بايران الى شمال العراق ولمسافة ٥٠ كيلومترا داخل الأراضى العراقية لمهاجمة قواعد للحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى هناك . ولم تتعرض ايران مباشرة بالتعليق على هذه الاتهامات مكتفية بالإقرار بقصفها مواقع داخل شمال العراق ذكرت أنها واقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى الذى كان قد تأسس عام ١٩٤٥ وتعرض أربعة من قادته للاغتيال فى مدينة برلين الالمانية عام ١٩٩٢ ومنهم عبد الرحمن قاسملو زعيم الحزب ، ويقوده الآن عبد الله حسن زادة . وكان قد سبق ذلك فى الشهور الأولى من عام ١٩٩٦ حشود ايرانية على طول الحدود الشمالية الغربية لإيران لمواجهة هجمات الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى التى تنطلق من مقر قيادته فى أربيل أو قواعده فى منطقة كوى سنجق . وقد اتهم الحزب الكردى الإيرانى الاتحاد الوطنى الكردستانى العراقى بتقديم الدعم اللوجستيكى للقوات الإيرانية وبتوفير طرق المرور لها ، وهو ما نفاه الاتحاد . كما قامت ايران بعدة غارات جوية ضد قواعد الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى فى شمال العراق انتقاما لحدوث غارات من جانبه عبر الحدود ضد ايران(٢٣)

وتسارعت الأحداث . ففى أغسطس ١٩٩٦ اتهم الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى بزعامة مسعود بارزانى ايران بتقديم دعم مدفعى للاتحاد الوطنى الكردستانى فى معاركه مع الحزب وباستخدام طائرات الهليكوبتر الإيرانية لإنزال قوات خلف صفوف الحزب . وقد أكدت مصادر كردية عراقية مستقلة أن ايران زودت الاتحاد الوطنى بمدفعية ثقيلة وقاذفات كاتيوشا . وبعد هزيمة الاتحاد الوطنى فى هجوم نهاية أغسطس وأوائل سبتمبر الذى شنه الحزب الديمقراطى بالاشتراك مع القوات العراقية ، لجأ زعيمه جلال طالبانى وقواته الى داخل ايران والمناطق المتاخمة للحدود العراقية - الإيرانية . وعندما تقدمت قوات الحزب الديمقراطى فى هذا الاتجاه واجهتها المدفعية الإيرانية بقصف مكثف . إلا أن ايران - على الجانب الآخر - اتهمت الحزب الديمقراطى والجيش العراقى بقصف مخيمات لاجئين عراقيين أكرادا لديها مما أدى الى مقتل عدد منهم ونفت قصف قواعد للحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى أو قرى بها مدنيون موالون له من أراضيها . وسرعان ما نجح الاتحاد الوطنى الكردستانى بحلول منتصف أكتوبر ١٩٩٦ - وبدعم ايرانى - من استعادة مدينة السليمانية و ٦٠٪ من الأراضى التى كان قد خسرها للحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى خلال معارك سبتمبر . وعلى الرغم من اتهام الحزب الديمقراطى - ثم لاحقا الحكومة العراقية - للقوات الايرانية بالمشاركة بشكل مباشر فى المعارك ، فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها على عدم وجود أدلة تؤكد ذلك مما منح ضوءا أخضر لطالبانى لإعادة قدر من التوازن لشمال العراق ، ومما سمح أيضا لإيران بضمان لعب دور فى التأثير فى أى تسوية مقبلة بشأن كردستان العراق(٢٤)، فى ظل رهانها المستمر منذ عام

21- McDowell, "The Kurdish Question ...", op.cit., p. 253.

أنظر أيضا :

-Olson, op.cit., pp. 232, 237.

- The Independent, 14 August 1996.

22- Olson, op.cit., p. 221.

23- Jordan Times, 29 July 1996, pp. 1-3.

24- Liberation, 14 Octobre 1996.

أنظر أيضا :

-Tribune de Geneve, 19-20 Octobre 1996.=

١٩٩١ على كونها لاعبا اقليميا أساسيا يجب عدم الاستهانة به لأنه بدونها لن يتم التوصل الى حل دائم للمسألة الكردية فى العراق .

ورغم أن مسعود بارزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى قد ذهب الى حد القول بأن القوات الإيرانية هى التى قامت فعليا بالهجوم المضاد لحساب الاتحاد الوطنى الكردستانى فى أكتوبر ١٩٩٦ ، والى حد دعوة كافة دول العالم من معقله في أربيل للتدخل سريعا لوقف ما أسماه بـ "الغزو الإيرانى" . ولكن أحدا لم يحرك ساكنا ، واكتفت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر بالقول بأن هناك تواجدا عسكريا ايرانيا فى شمال العراق ، ودعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة كلا من ايران والحكومة العراقية الى عدم التدخل فى الوضع الموجود فى شمال العراق . وقد قابل طالبانى تلك الاتهامات بالنفى واعتبرها محاولة للتغطية على تحالف بارزانى مع حكومة بغداد . ولم تكتف ايران بالنفى بل أصرت على ما ظلت تروج له فى الشهور الأخيرة بأنها تحتفظ بعلاقات وخطوط اتصال مع الحزب الديمقراطى الكردستانى . ورغم أنه لم يثبت أى تورط ايرانى مباشر فى معارك سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٦ فى شمال العراق ، فإنه من الوارد أن تكون ايران قد قدمت دعما لوجستيكيا وربما أيضا ماليا للإتحاد الوطنى الكردستانى العراقى بالإضافة الى تزويده بمعدات عسكرية وتغطية مدفعية . وقد اعتبر الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى أن تدخل ايران لصالح الاتحاد الوطنى قد جاء لمعاقبة الحزب على رفضه التعاون مع ايران فى مكافحة وجود الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى فى شمال العراق أو تسليم عناصره اليها . وعقب معارك أكتوبر أيضا ، لوحظ تريث القيادة العراقية بعض الوقت وحرصها على عدم الإسراع الى اتهام ايران بالتدخل لصالح الاتحاد الوطنى ، ربما لتجنب استعداء ايران ضدها فى وقت تواجه فيه حكومة بغداد الغضب الأمريكى من عودة النفوذ العراقى – ولو جزئيا – الى شمال العراق . وتزامن اتهام العراق لإيران بالتدخل فى شئونها الداخلية مع ارسال الرئيس العراقى صدام حسين مبعوثا خاصا لتسليم رسالة لنظيره الإيرانى فى منتصف أكتوبر تناولت – ضمن موضوعات أخرى – بحث الوضع فى كردستان العراق(٢٥) .

ويهمنا هنا قبل اختتام هذا الجزء المتعلق بايران ، أن نوضح أن هدف ايران من الأحداث الأخيرة فى شمال العراق هو توجيه رسالة واضحة الى كافة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المعنية – وفى مقدمتها تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية ذاتها – بأنها قوة اقليمية لها وزن وطرف رئيسى معنى بالشمال العراقى . ومن هنا أيضا ، نبع اصرار المسئولين الإيرانيين على تجديد الدعوة لوساطة ايرانية بين الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى ، وتكرار تلك الدعوة فى نفس الوقت الذى تثير فيه الشكوك حول دوافع الوساطة الأمريكية ومدى جدواها فى ضوء غياب مصلحة أمريكية مباشرة معرضة للخطر فى شمال العراق واتهام ايران للولايات المتحدة بأنها السبب أصلا فى إثارة الفتنة فيما بين أكراد العراق(٢٦).

ثالثا : الأطراف العربية – خاصة سوريا :

نظر بعض قادة الحركات الكردية العراقية للخلافات العربية – العربية تاريخيا باعتبارها نعمة للقضية الكردية بما منحه لهم الخلاف بين جناحى حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا والعراق من دعم سورى ، وكذلك ما طرأ فى مراحل تالية لحرب الخليج الثانية من دعم من أطراف خليجية أو عربية أخرى فى الفترات مثل السعودية والكويت ، وإن كانت هذه الأشكال من الدعم تتسم بالطابع التكتيكى المؤقت القابل للتغيير ، كما ظهر جليا فى صيف عام ١٩٩٦ عندما صدرت عدة مواقف سورية رسمية على كافة المستويات تحذر من أى مساس بوحدة العراق وسلامة

=- The Independent, 14 August 1996.
- Associated Press Report, 18 September 1996.

25- The Independent, 14 August 1996.

انظر أيضا :

-Liberation, 14 Octobre 1996.
- Tribune de Geneve, 19-20 Octobre 1996.
- Financial Times, 17 October 1996.
- Le Figaro, 14 Octobre 1996.

26- The Independent, 14 August 1996.

انظر أيضا :

– محمد هادى الخفاجى ، "الوساطة الأمريكية بين الطالبانيين والبارزانيين : استكمال لمخطط الفتنة الأمريكية فى الشمال العراقى" . كيهان العربى ، ٥ نوفمبر ١٩٩٦ ، ص ١٠ .

أراضيه . وخلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بشكل خاص أرسلت الأحزاب الكردية العراقية وفودا الى عدة دول عربية بما فيها سوريا ومصر ودول خليجية في مقدمتها الكويت للحصول على الدعم السياسي والمالي والاقتصادي للمعارضة الكردية في العراق ، ولطمأنة هذه الدول من مخاوفها إزاء تأثير مطالب أكراد العراق على وحدة التراب العراقي(٢٧).

وقد رأت العديد من الأطراف العربية - بما فيها مصر وسوريا والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة - في دخول الجيش العراقي الى شمال العراق في سبتمبر ١٩٩٦ ممارسة لحق طبيعي في ممارسة حكومة بغداد لسيادتها على مجمل الأراضي العراقية ، وبالتالي انتقدت تلك الدول - بشكل مباشر أو غير مباشر - أو على أقل تقدير تحفظت على الهجمات الصاروخية الأمريكية على جنوب العراق ردا على الدخول العسكري العراقي الى الشمال(٢٨).

ولاشك أن سوريا التي ركزت في سياستها الداخلية على أهداف التعريب وتحقيق الإندماج الوطني واستيعاب الأقليات المختلفة دون اقرار رسمي بتعدديتها ، هي التي احتضنت الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي بزعامة جلال طالباني عندما نشأ في دمشق في يونيو ١٩٧٥ في أوج الصراع بين جناحي حزب البعث في بغداد وطهران . وربما جاء التغيير في السياسة السورية إزاء القضية الكردية الذي أشرنا اليه في الفترة الماضية في ضوء إعادة صياغة القيادة السورية لتصور حول الدور والمصالح السورية في المنطقة خلال المرحلة القادمة استوجب الكف حاليا عن استخدام الورقة الكردية ضد حكومة بغداد(٢٩) .

رابعا: اسرائيل :

كما ذكرنا أنفا فقد سعت اسرائيل دائما لاستغلال المشكلة الكردية - خاصة في العراق - في محاولة ضمن طرق عديدة لإنهاك موارد العراق واستنزافها وتوجيه اهتمام العراق تجاه مشكلة داخلية . وقد سبق أن ذكرنا دور اسرائيل في انتفاضة العراق وصلاتها بأحزاب كردية عراقية قبل عام ١٩٧٥ . كما برزت تلك الاتصالات مجددا في أعقاب حرب الخليج الثانية . وأخيرا أشارت عدة مصادر الى استمرار وجود علاقات بين الموساد وجماعات كردية عراقية حاليا ، دونما وجود دليل قاطع على ذلك(٣٠).

البيئة الدولية :

لا جدال في أن الأكراد عموما - وأكراد العراق لا يشكلون هنا أي استثناء - عانوا من تأثيرات سلبية على علاقاتهم مع الغرب نتيجة التاريخ الطويل لمواقفهم الايديولوجية والسياسية المعادية للغرب والمنحازة لليسار وأصولهم الماركسية اللينينية(٣١). وسنتناول هنا الولايات المتحدة ثم فرنسا وبريطانيا ، وأخيرا المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة :

الولايات المتحدة الأمريكية :

منذ عام ١٩٩١ تنافس الحزبان الرئيسيان في كردستان العراق - الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني - على الحصول على الحظوة لدى الولايات المتحدة التي اشترطت بدورها لاستقبالهم في واشنطن حضورهما معا في وفد موحد . وقد تردد مسعود بارزاني بعض الشيء في الانضمام لهذا الوفد في ضوء تخوفه من ارتباط مصير أكراد العراق بمتغيرات و "مزاج" السياسة الأمريكية . وقد أعربت الإدارة الأمريكية عن غضبها في نهاية ١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤ بسبب اندلاع قتال فيما بين الفصائل الكردية العراقية المختلفة - خاصة الاتحاد الوطني والحركة الإسلامية - تركز حول خلاف تعلق بمسألة توزيع المساعدات الغربية على شمال العراق(٣٢).

ورغم اعلان الدول الغربية - وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - حتى قبيل اندلاع حرب الخليج الثانية رفضها التدخل في المسألة الكردية بالعراق باعتبارها مسألة

---

27 - Morad, op.cit., p. 125.

28- Financial Times, 17 October 1996.

29- Olson, op.cit., p. 221.

أنظر أيضا :

-Khashan, op.cit., p. 38.

- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., p. 111.

30- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., pp. 109-110.

31- Morad, op.cit., p. 123.

32- Olson, op.cit., p. 237.

أنظر أيضا :

-Prince, op.cit., p. 20.

- McDowell, A Modern History ..., op.cit., p. 385.

داخلية . إلا أنه عقب الحرب استخدمت الورقة الكردية لممارسة ضغوط سياسية على حكومة بغداد ، وتجسد ذلك بشكل واضح فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ عام ١٩٩١ الذى دعا الى احترام حقوق الإنسان وغيرها من الحقوق للأكراد فى شمال العراق والشيعة فى جنوبه . ولكن الغرب – وفى طليعته الولايات المتحدة الأمريكية – قد التزم منذ البداية برفض دولة مستقلة للأكراد فى العراق باعتبار ذلك يناقض مطلب الاستقرار الإقليمى بسبب عداء كافة جيران العراق – بما فيهم السعودية – لذلك ، بالإضافة الى خطورة تفتيت وتقسيم العراق مما قد يؤدى أيضا الى قيام دولة شيعية فى جنوبه تكون موالية لإيران وتمثل كابوسا للغرب بصفة عامة – والولايات المتحدة بشكل خاص . وقد اشترطت الإدارة الأمريكية عدم بلقنة العراق للتعامل مع القيادات الكردية العراقية ، وفى مرحلة لاحقة دفعت الى تواجد ثمانية آلاف عسكرى غربى فى شمال العراق وعدة آلاف آخرين فى تركيا وشرق المتوسط . وكانت الولايات المتحدة تسعى لاصلاح بعض الآثار السلبية التى نتجت عن حثها الأكراد على الثورة ضد الحكم فى بغداد ثم تركهم وحدهم أمام جيش العراق دونما مساس بمبدأ السلامة الإقليمية لأراضى كل دولة أو بالتوازن بين العراق وايران بما يحدثه من فراغ فى السلطة . وتحرص الولايات المتحدة أيضا على عدد من المعادلات المتشابكة عند تعاملها مع المسألة الكردية فى العراق منها : الحرص على الحليف التركى الحساس تجاه أى تنازلات لصالح استقلالية أوضاع أكراد العراق ، والحرص على سوريا الشريك فى التحالف الدولى لتحرير الكويت وأيضا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط ، مع الرغبة فى عدم قطع شعرة معاوية مع ايران . وأحيانا يضيف البعض عاملا آخرا وهو نظرة قطاع فى الإدارة الأمريكية الى وجود الرئيس صدام حسين كعنصر استقرار فى المنطقة(٣٣).

وقد اعتمد أكراد العراق على وعد الرئيس بوش لشعب العراق بالدعم إذا ثار لإسقاط نظام الحكم المهزوم فى الحرب فى بغداد واعتبروا الأمر فرصة تاريخية للشعب الكردى فى العراق ، رغم خبرتهم الطويلة وتعرضهم للخديعة من قبل من جانب أطراف اقليمية ودولية. وقد نجح أكراد العراق فى مرحلة ما خلال انتفاضة مارس ١٩٩١ فى تحرير كامل أراضى كردستان العراق بما فيها مدن مثل كركوك لم تعترف الحكومة العراقية أبدا بأنها جزء من كردستان العراق . ولكن القوات الأمريكية سمحت للرئيس العراقى باستخدام الطائرات والمدفعية الثقيلة لقلب الوضع فى شمال العراق . فلا الولايات المتحدة وفرت الدعم العسكرى لأكراد العراق ، ولا هى منعت حكومة بغداد من استخدام الطيران ولم تحل بينه وبين استخدام كل قوته ضد الأكراد . وربما تخوفت الولايات المتحدة من أن يؤدى الوضع الى انتفاضات كردية فى تركيا وايران وسوريا أو اسلامية موالية لإيران سواء فى جنوب العراق أو خارجه . وفى المراحل اللاحقة ، كان يمكن للولايات المتحدة السعى لرفع الحظر الدولى فيما يتصل بشمال العراق للتخفيف من آثار العقوبات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية هناك ، خاصة فى ضوء الحظر الداخلى الذى فرضته حكومة بغداد على الشمال العراقى والذى تم رفعه فقط فى سبتمبر ١٩٩٦ . بل أن زعيما كرديا عراقيا مثل مسعود بارزانى قائد الحزب الديمقراطى الكردى العراقى تردد فى بادىء الأمر فى الإنضمام للمؤتمر الوطنى العراقى بسبب تخوفه حينذاك من وجود تصور لدى الولايات المتحدة الأمريكية بدعم ايران للمؤتمر وعدائه للغرب فى ظل مشاركة حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق فى الاجتماع التأسيسى للمؤتمر(٣٤).

وقد منحت العلاقة بين الأكراد والغرب – خاصة الولايات المتحدة – للطرف الأول شرعية دفعت فئات المعارضة العراقية الأخرى للسعى للتحالف معهم لإكتساب هذه الشرعية وتلك الصلة الخاصة مع الولايات المتحدة . كما أنه يجب تذكر أن الرادع العسكرى الأمريكى هو الذى كفل حماية الكيان الكردى فى المنطقة الآمنة فى شمال العراق ، وذلك على الأقل حتى أحداث سبتمبر ١٩٩٦ ، وإن كانت الإدارة الأمريكية سعت فى مفاوضات أنقرة فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٦ الى العودة للوضع السابق وفك الارتباط بين بارزانى وحزبه الديمقراطى الكردستانى وبين الحكومة

33- McDowell, A Modern History ..., op.cit., p. 388.

انظر أيضا :

– د. وليد عبد الناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١١ ،

-Prince, op.cit., p. 20.

- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., pp. 113, 116, 119.

انظر أيضا :

34 - Prince, op.cit., p. 20.

-Middle East Report, op.cit.

- Gunter, "Foreign Influences ...", op.cit., pp. 113, 115.

العراقية . وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة – حتى هذه اللحظة – ببقاء الكيان الكردى فى شمال العراق طالما بقى الحكم القائم حاليا فى العراق . إلا أن الاقتتال فيما بين أكراد العراق ونشاط حزب العمال الكردستانى التركى فى شمال العراق قد يجهض أى رهان أمريكى على العامل الكردى فى ممارسة ضغوط على العراق أو فى السعى لإحتواء النفوذ الإيرانى فى شمال العراق . وعلى الجانب الآخر ، فإنه نتيجة التخوف من درجة الالتزام الغربى – خاصة الأمريكى – ومدى استمراريته تجاه أكراد العراق ، فضل مسعود بارزانى الحصول على درجة من الحكم الذاتى بالاتفاق مع حكومة بغداد مدركا أن أى مطالب أكثر راديكالية من جانب أكراد العراق لن تحظى بأى دعم من جيران العراق ، فى حين بدا طالبانى مفضلا لحل تحت غطاء دولى سواء من جانب الأمم المتحدة أو من طرف الغرب . وجاء تخوف بارزانى ذلك على خلفية الاختراق التركى – وأحيانا الإيرانى – المتكرر لأراضى شمال العراق دونما تحرك دولى أو غربى جدى ضد مثل هذه التحركات بما شمله ذلك من قصف قرى ومناطق مدنية لأكراد العراق ومخيمات لاجئين ونازحين ، وحركات واسعة للنزوح من جانب سكان شمال العراق الى مناطق أخرى داخل الإقليم أو خارجه . ولم يحدث أى تحرك أمريكى فى هذه الحالات فى وقت يحظر فيه على حكومة بغداد استخدام قواتها للدفاع عن حدودها وسلامة أراضيها . وأدت هذه الخبرات ببارزانى وغيره من قادة أكراد العراق الى ادراك أن عليهم عدم الثقة بأى حماية خارجية والتأقلم مع معطيات ومسلمات معينة فى إطار الواقع العراقى ، والسعى فى داخل هذا الإطار للحصول على إقرار بالتعددية واعتراف بخصوصية وضعهم وحقهم فى الحياة الحرة الكريمة فى ظل ضمانات ضرورية(٣٥).

وبعد تطورات الشهور القليلة الماضية فى شمال العراق ، بدا أن الولايات المتحدة قبلت من الناحية الفعلية بما حققه الحزب الديمقراطى الكردستانى من انتصارات بدعم الجيش العراقى ، ثم ما عاد وحققه الاتحاد الوطنى بدعم ايرانى ، مقابل اعلان الطرفين لمساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط روبرت بلليترو تخليهم عن حليفيهم وعودتهما للاعتماد على الدعم والحماية الغربيتين – خاصة الأمريكيتين – لأكراد العراق ، والسعى لإزالة أى شبهات لدى الولايات المتحدة بشأن تبعية قرار كل منهما لبغداد أو طهران وتسعى الإدارة الأمريكية حاليا لرعاية اتفاق سلام – بالإشتراك مع تركيا وبريطانيا – مماثل لما تم فى أغسطس ١٩٩٥ والذى ظل ساريا حتى يوليو ١٩٩٦ ، ولكن أخذا فى الاعتبار ما استجد من متغيرات . وإذا نجحت الولايات المتحدة فى تثبيت وقف اطلاق النار والتحرك منه باتجاه مفاوضات تسوية بين الطرفين الكرديين ، تكون قد حققت نصرا يعيد لها هيبتها فى المنطقة ويؤدى الى تراجع فى النفوذ الإيرانى والعراقى على حد سواء فيما يختص بالمسألة الكردية بالعراق . وبالمقابل ، فإنه من الصعب تصور أن قوة عظمى بحجم وتنوع مصالح الولايات المتحدة وأدوارها الجيوبوليتيكية ستستمر فى دعم وحماية الوضع الراهن لأكراد العراق إذا ما جاء نظام حكم صديق لها فى بغداد ، خاصة فى ظل مصالحها التجارية والنفطية المرتبطة بالدولة العراقية . بل إنه حتى فى ظل وجود الحكم العراقى الحالى ، فإن أى تصعيد حاد فى العداء الأمريكى – الإيرانى قد يدفع بالولايات المتحدة الى اسقاط الرهان على أكراد العراق واستبداله بآخر على حكومة بغداد . وحينئذ قد يكون الغرب – أو على الأقل الولايات المتحدة الأمريكية – على استعداد لإستخدام لواء حقوق الإنسان فى سبيل الحصول من الحكومة العراقية على منح الأكراد قدرا أكبر من الشفافية فى التعبير عن هويتهم الذاتية وأيضا الحقوق السياسية بما يفوق ما تعتبر حكومة العراق مستعدة حاليا لتقديمه ، بما فى ذلك نصيبا أكبر فى ادارة شئونهم واستخدام لغتهم فى اطار دولة عراقية تقر بتعددية عرقية – مذهبية بها ، خاصة وأن تحقق استقلال أكراد العراق قد يجعلهم يسيطرون على موارد نفطية واقتصادية ومائية تحولهم الى قوة إقليمية لا يستهان بها وقد لا تضطر للإعتماد على الغرب طلبا للعون(٣٦).

ثانيا : فرنسا :

كانت فرنسا قد استضافت القيادة الكردية العراقية

35- Jordan Times, 1-2 August 1996, p. 6.

أنظر أيضا :

- الحياة ، ٢٦ أغسطس ١٩٩٦ .

–Gunter, "A de Facto Kurdish State ...", op.cit., pp. 297, 311, 313.

36- Fuller, op.cit.

أنظر أيضا :

–Liberation, 14 Octobre 1996.

- Financial Times, 17 October 1996.

- Olson, op.cit., p. 217.

- Morad, op.cit., p. 124.

عقب انتفاضة مارس ١٩٩١ مباشرة ، كما قامت بوساطة في يونيو ١٩٩٤ لإنهاء قتال بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق كان قد استمر لمدة شهرين ، وتم التوصل لاتفاق في باريس لم يتم متابعته ولم يصمد طويلا . وخلال اندلاع المعارك في الفترة الأخيرة في شمال العراق ، استقبلت باريس مسئولين رسميين عراقيين ناقشوا مع نظرائهم الفرنسيين الوضع هناك . وقد اعتبر البعض أن غياب الرئيس الراحل ميتران عن السلطة في فرنسا أدى الى تقارب بينها وبين العراق على حساب علاقاتها السابقة مع القيادات الكردية العراقية والتي يفسر هؤلاء تميزها حينذاك بموقف السيدة الفرنسية الأولى دانييل ميتران المتعاطف مع الأكراد(٣٧).

ثالثا: بريطانيا:

نتيجة للإرث الاستعماري وللدور الذي لعبته بريطانيا في رسم خريطة وحدود الشرق الأوسط وتركيا ، فإنه مازال هناك ضمن الساسة الأكراد - خاصة التقليديين - من يصر ويراهن على الدور البريطاني ، ويأمل في دعم دبلوماسي بريطاني ، خاصة في ضوء وصفهم للموقف البريطاني بأنه متسق مع ذاته ولا يعاني من أي تناقضات داخلية ، وهو ما يفسر جزئيا اشتراك بريطانيا مع الولايات المتحدة وتركيا في عملية "توفير الراحة" للأكراد في شمال العراق ، وفي رعاية محادثات السلام خلال العامين الأخيرين بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني . إلا أن الموقف البريطاني يعاني بدوره من مشكلات مزمنة مع الحكم العراقي لا تتصل في العديد من جوانبها بالمسألة الكردية في العراق(٣٨).

رابعا: المجتمع الدولي:

لاشك أن هناك تقصيرا من جانب المجتمع الدولي في توفير المساعدات الإنسانية اللازمة لمجمل العراق ، ولأكراده بشكل خاص بما لم يوفر حدا أدنى من المعيشة الإنسانية ، فلم تتوفر مثلا موارد زراعية كالبذور والأسمدة ولا المواشي أو المعدات الزراعية ، طبقا لخطة كان وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP . وكان من المفترض أن تقدم حكومة العراق جزءا من تمويل هذه الخطة في اطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن أرقام ٧٠٦ ، ٧١٤ ، ٩٨٦ الخاصة بالرفع الجزئي للحظر النفطي المفروض على العراق لأسباب إنسانية ، وهي جميعا لم تطبق حتى هذه اللحظة . كما أن الحكومة العراقية وإن وقعت عدة مذكرات تفاهم مع ادارة الشئون الإنسانية بالأمم المتحدة لتكييف تواجد عناصرها بشمال العراق ولتمرير المساعدات الإنسانية التي يحتاجها سكان تلك المنطقة ، فإن تجديد هذه المذكرات جاء دائما متأخرا ، وعقب ضغوط دولية متنوعة . وبالمقابل ، فإن المؤسسات الدولية ذاتها قد تخطت المؤسسات الكردية المحلية في الشمال عند التعامل مع تنفيذ برنامج إعادة تأهيل وتعمير كردستان العراق ، مع غياب الإدارة المدنية العراقية التي سحبتها حكومة بغداد من قبل . ويمكننا القول بأن المجتمع الدولي يتحمل جزءا من المسئولية عن تردي أوضاع أكراد العراق والإقتتال فيما بينهم حول موارد مالية والإعتماد على قوى خارجية ، نظرا لمحدودية الدعم المقدم لهم وعددهم يفوق الأربعة ملايين شخص ولإستمرار الحظر والعقوبات المفروضة على العراق ككل وعدم استثناء الشمال - الواقع فعليا حتى سبتمبر ١٩٩٦ خارج سيطرة الحكومة المركزية - من تلك العقوبات(٣٩) .

الخاتمة :

إذا كانت الحكومة العراقية قد دأبت خلال السنوات الماضية على دعوة الأطراف العراقية الكردية الى عدم الإعتماد على أطراف خارجية والى حل خلافاتها مع الحكومة المركزية ، وأخيرا وبعد الأحداث الأخيرة في شمال العراق الى حل خلافاتها فيما بينها بالحوار الذي يتم في بغداد وتحت مظلة الدولة العراقية الواحدة دونما منح فرص لتدخلات خارجية ، فإن تجربة أكراد العراق الذاتية أثبتت أن الاعتماد على، أو اللجوء الى أطراف خارجية -اقليمية أو دولية - خاصة عندما يتم بشكل كامل ومطلق ، قد زاد عددا من مشكلاتهم تعقيدا ، سواء من جهة تعريضهم للإتهام بالخيانة من قبل حكومتهم والصاق تهم العمالة والتآمر ضد السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية للأراضي العراقية ، أو من جهة اضطرارهم أحيانا للتضحية بأكراد إخوة لهم في دول مجاورة رغبة في الحصول على مكاسب

37- Olson, op.cit., p. 237.

انظر ايضا :

-Associated Press Report, 18 September 1996.

- Prince, op.cit., p. 20.

38- Morad, op.cit., p. 124.

39- Liberation, 14 Octobre 1996.

انظر أيضا :

-McDowell, A Modern History ..., op.cit., p. 382

خاصة بأكراد العراق قد تكون أحيانا قصيرة المدى .

وقد أثبت أكراد العراق – خاصة الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطي – براجماتية ومرونة فى المواقف ، اتهمها البعض أحيانا باللامبدئية . إلا أن ايجاد حل لقضيتهم يستوجب أيضا إدراكهم أن الأكراد يعيشون داخل حدود دول متعددة ويجب بالتالى أن تكون حكومات هذه الدول راغبة فى بحث موضوع أكراد العراق بشكل خاص ومعها القوى الدولية التى لا تبدو حتى هذه اللحظة راغبة فى فتح ملف الحدود الراهنة فى المنطقة ، على أن تظهر هذه الأطراف الإقليمية والدولية – بما فيها بل وفى مقدمتها الحكومة العراقية مرونة تتوافق مع ما تتطلبه قضية على هذا القدر من الحساسية والأهمية فى حسابات التاريخ.

ويصر قطاع هام من أكراد العراق على الحصول على ضمانات دولية وإقليمية لأى اتفاق مستقبلى مع حكومة بغداد ، على أن تشكل تلك الأطراف الدولية والإقليمية نوعا من الحكم أو المرجعية فى حالة نشوب خلاف حول تنفيذ ما اتفق عليه . وتثير مسألة الضمانات الدولية مخاوف لدى كل من تركيا وإيران وسوريا باعتبار حدوثها بشكل سابقة ذات دلالات خطيرة حيث أنها قد تسرى على أوضاع الأقليات الكردية – بل وغير الكردية أيضا – داخل حدود هذه الدول فى المستقبل .

ويرتبط مستقبل المسألة الكردية فى العراق بمجمل الترتيبات الإقليمية التى ستتحقق على الساحة الإقليمية خلال السنوات القليلة القادمة ، خاصة على مستوى التعاون فى مجالى الاقتصاد والموارد المائية وانطلاقا من صيغة تشكل قبولا متبادلا وتعايشا بين شعوب متباينة عرقيا أو مذهبيا . ولكن تحقيق ذلك يتطلب أيضا حريات سياسية وتعددية ثقافية مسموح لها بالتعبير عن نفسها ، بالإضافة الى معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديث السياسي بما سينعكس ايجابا على الأوضاع القومية والمعيشية للأكراد ، وفى مقدمتهم أكراد العراق .

وقد أدى لجوء حوالى مليون ونصف مليون عراقى كردى الى ايران وتركيا عقب معارك مارس ١٩٩١ والتجربة الخاصة بشمال العراق فى مجالى الحكم الذاتى وممارسة الديمقراطية الى زيادة الشعور القومى والإحساس بالهوية الذاتية المتميزة لدى أكراد تركيا وايران فى وقت سعت فيه حكومتا الدولتين للحفاظ على نفوذ وتأثير فى شمال العراق . كما أظهرت الحكومتان فى فترات مختلفة امكانية قبولهما فى نهاية الأمر بعودة قدر من نفوذ الحكومة المركزية لشمال العراق إذا كان البديل حالة من الفوضى الشاملة أو "فراغ السلطة" فى المنطقة .

وإذا كانت إحدى المقولات المتكررة بشأن أكراد العراق هى حاجتهم الدائمة الى حليف خارجى قوى ، فقد أثبت التاريخ المعاصر أنهم دائما ما وجدوا هذا الحليف عندما كانوا فى حاجة اليه فى إطار مواجهاتهم مع السلطات المركزية .

ويبقى فى الختام القول بأن الفرصة الوحيدة – من الناحية الإفتراضية – التى قد تتيح لأكراد المنطقة امكانية اقامة الدولة الكردية والمستقلة – التى لا يرغب فيها أصلا بعض فصائلهم – ستكون حدوث صراعات واسعة النطاق فى الإقليم الجيوبوليتيكى الذى يقيمون فيه تؤدى بدورها الى تعديلات فى الأراضى والحدود .

ورغم اتجاه بعض المحللين الى اعتبار تطور الأوضاع الدولية والإقليمية يتم دائما على حساب الأكراد ، فإننا نرى الأمر من زاوية أخرى ، فالتحولات الإقليمية والدولية فى السنوات الأخيرة تصب فى اتجاه هام وهو أنه فيما يتصل بأكراد العراق على أقل تقدير لن يتم السماح دوليا أو إقليميا بإعادة أوضاعهم الى ما قبل حرب الخليج الثانية فى ضوء أنماط ومعطيات البيئتين الإقليمية والدولية الراهنة أو فى المستقبل المنظور .



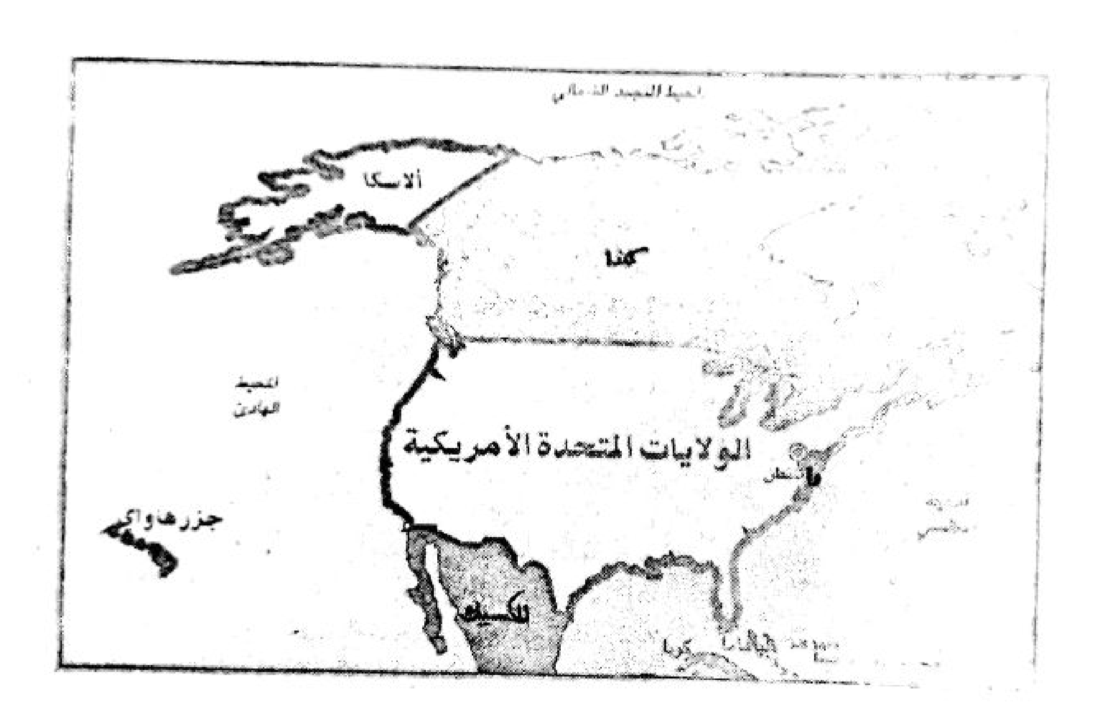


آفــاق السياســة الخارجيــة الأمريكيــة

إشراف: د. اسامة الغزالى حرب

١ 

ملامح الاستراتيجية الأمريكية فى القرن القادم



كريم حجاج

عندما تحدث وزير الخارجية الأمريكى السابق دين اتشيسون لشرح أبعاد الاستراتيجية الأمريكية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ عام ١٩٥٠ ذكر "انه حتى لو لم يكن هناك اتحاد سوفيتى ، حتى لو لم يكن هناك شيوعية فكنا سنواجه صعوبات بالغة فى البقاء ودعم تلك المناطق من العالم الحر التى دمرتها الحرب العالمية الثانية "(١) .ولعل ما ذكره وزير الخارجية اتشيسون آنذاك يمثل نقطة الانطلاق الأمثل فى محاولة كشف أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ، فقد ألمح أتشيسون أن حماية المصالح الأمريكية تتعدى الصراع العسكرى والأيديولوجى مع الاتحاد السوفيتى ، وذلك حتى فى ذروة التنافس بين القوتين العظميين ، مما يلقى الضوء على الجذور التاريخية للاعتبارات التى تحكم التخطيط الأمنى للولايات المتحدة ، إذ أن الافتراض الذى تحدث عنه اتشيسون عام ١٩٥٠ أصبح يمثل واقع البيئة الأمنية التى ستتبلور فى اطارها الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ومعها حركة الشيوعية الدولية .

والواقع أن هذا التحليل يبرز عنصر الاستمرارية فى رسم الاستراتيجية الأمريكية رغم تغيير الظروف الأمنية التى حكمت تطورها ، فبينما ينصب تركيز أغلب الكتابات الأكاديمية على محاولة كشف السياسة الأمنية "الجديدة" التى ستتبناها الولايات المتحدة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة ، تغفل هذه التحليلات أن المنظور الأمنى الذى ترسخ فى الذاكرة المؤسسية لأجهزة الأمن القومى الأمريكى كان يهدف فى المقام الأول

لإقامة نظام دولى يؤازر الهيمنة الأمريكية وان سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي سياسيا وعسكريا وعقائديا كان يندرج فى هذا الإطار، بمعنى انه كان يمثل مكونا واحدا فقط ضمن استراتيجية شاملة لم يكن الغرض منها تحجيم النفوذ السوفيتى فى حد ذاته – رغم أن هذا الهدف استحوذ على الجزء الأكبر من الموارد واهتمام مخططى الاستراتيجية الأمريكية – وإنما كان الهدف منه الحفاظ على نظام دولى معين تمثلت ركيزته الأساسية فى ضمان بقاء مراكز القوى الصناعية – وبصفة خاصة ألمانيا واليابان – داخل دائرة النفوذ الأمريكي، وذلك للحيلولة دون ظهور قوة مستقلة تنافس الولايات المتحدة فى ريادتها العالمية سواء منفردة أو بالتحالف مع مراكز القوى الدولية الأخرى ، وهو الهدف نفسه الذى سيتمحور حوله التخطيط الاستراتيجى الأمريكى بعد الحرب الباردة .

غير أن ملامح الاستراتيجية الأمريكية لن تتحدد وفقا لاتجاهات التخطيط الأمنى فقط بل ستتأثر بعوامل نابعة من خارج الاعتبارات الجيوبوليتيكية التى حكمت السياسة الأمنية الأمريكية . فإذا كانت الاستراتيجية هى – فى جوهرها – محاولة للتوفيق بين الموارد والأهداف ، فانه يجب التسليم بان نتاج هذا الجهد سيشهد تغييرا جذريا مع التحول فى طبيعة الموارد المتاحة ، ونقصد هنا التحول فى عناصر القوة نتيجة تطور الثورة التكنولوجية وخاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات .وعلى الرغم من أن أبعاد الثورة التكنولوجية الحالية لم تتضح بعد ، وخاصة بالنسبة لتأثيرها على طبيعة العلاقات الدولية ، إلا أنه بات واضحا مدى تأثيرها على السياسة الأمنية الأمريكية وبالذات فى مجال التخطيط العسكرى ، إذ أن مؤسسة الأمن القومى التى طالما احتلت موقع الريادة فى استيعاب التقنية المتقدمة بدأت تدرك الطبيعة الثورية لهذه التكنولوجيا، وهو ما بدأ يقودها الآن نحو عملية إعادة تقييم لهياكلها التنظيمية لم تشهد مثيله منذ البدايات الأولى للحرب الباردة .والواقع أن ما يميز عملية اعادة الهيكلة هذه ليس العامل التكنولوجى فى حد ذاته بل التحول الفكرى والتنظيمى الذى واكب إعادة رسم الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، فهو ينبع من إدراك عميق بأن مجرد دمج التكنولوجيا الحديثة فى الاطار الفكرى والتنظيمى التقليدى الذى حكم عمل المؤسسة الأمنية فى السابق لن يكفى للحفاظ على الريادة الأمريكية، بل إن ذلك سيتطلب استحداث هياكل تنظيمية جديدة تتمكن من مضاعفة فاعليتها فى الاشراف على تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية .

إذن فإن عملية بلورة الاستراتيجية الأمريكية ستعتمد على كيفية توظيف الثورة التكنولوجية – أو بمعنى أصح ، العقائد العسكرية والتنظيمية التى أفرزتها – لخدمة صيانة المنظومة الجيوبوليتيكية التى ورثتها مؤسسة الأمن القومى من حقبة الحرب الباردة .ولكن ثمة عامل آخر – ولعله الأهم فى هذا التحليل – سيترك تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل يصعب تحديده الآن ، وهو التغير العميق الذى يشهده المجتمع الأمريكى من حيث تكوينه الطبقى وتطوره القيمى . والواقع أن هذا العامل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الثورة التكنولوجية نفسها، إذ أن قوة تأثيرها تتعدى بكثير ما تفرزه من تطبيقات تقنية ، أو حتى فكرية فى المجال الأمنى – العسكرى ، بل تنطوى فى الحقيقة على بروز حضارة جديدة يطلق عليها البعض حضارة "ما بعد الصناعية Post-Industrial Civilization " أو "مجتمع المعلومات Information Society" ، بدأت تظهر علاماتها الأولى فى الولايات المتحدة والقارة الأوروبية ويصاحبها تحول جذرى لمعالم الحضارة الصناعية التى تطورت خلال القرن العشرين من منظومات فكرية وأنماط الانتاج والاستهلاك ، والتركيبة الاجتماعية التى تتبلور فيها هذه التغيرات، لا يتسع المجال لشرحها فى سياق هذا البحث (٢).

وهنا يكمن أهمية هذا التحول فى تحليل السياسة الأمنية الأمريكية بحكم أن عملية صياغة الاستراتيجية العليا لأى دولة لا تتم فى فراغ بمعزل عن الاطار الاجتماعى الذى يحدد شكل وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع .ولعل هذا التحليل ينطبق على المجتمع الأمريكى أكثر من غيره نظراً لحداثة الدولة وضخامة دورها الأمنى على الساحة الدولية ، فضلا عن عنصر الثقافة السياسية الأمريكية التى تتسم بالميل نحو استبعاد دور الدولة فى المجتمع وبالتالى تشكك فى شرعية قيامها بفرض الأعباء الاقتصادية والسياسية اللازمة للحفاظ على دورها الدولى .من هنا يتضح أهمية التحول الاجتماعى الذى واكب الثورة التكنولوجية إذ أنه بدأ يقوض تدريجياً ركائز البنية الاجتماعية التى طالما اعتمدت عليها مؤسسة الأمن القومى لمؤازرة دورها وبالتالى سيقيد من قدرتها على صيانة المنظومة الأمنية الدولية التى تمثل ركيزة الاستراتيجية الأمريكية .

تحديد ملامح الاستراتيجية الأمريكية إذن ، سيعتمد على كشف طبيعة التفاعل المركب بين ثلاثة عوامل تتمثل أولاً فى سعى مؤسسة الأمن القومى للحفاظ على المنظومة الأمنية التى ورثتها الولايات المتحدة من حقبة الحرب الباردة ، والتى ستضمن استمرار الهيمنة الأمريكية خلال القرن القادم إذا نجحت فى عزل هذا النظام الأمنى عن الفوضى الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتى ، مستعينة فى ذلك بالعقائد العسكرية والتنظيمية الجديدة الناتجة عن تأثير الثورة التكنولوجية على المجال العسكرى – وهو ما يمثل العامل الثانى فى معادلة السياسة الأمنية الأمريكية .وأخيراً هناك العامل الثالث الذى يتمثل فى تفكك البنيان الاجتماعى والقيمى الذى يشهده المجتمع الأمريكى نتيجة انتقاله من الحقبة الصناعية الى عصر المعلومات وتأثير ذلك على منظور الأمن القومى الأمريكى ومدى استعداد المجتمع الأمريكى للاستمرار فى تحمل الأعباء التى يفرضها الدور الأمنى لمؤسسة الأمن

القومى .

استراتيجية الاحتواء وصياغة المنظومة الأمنية الأمريكية :

طوال فترة ما يقرب من نصف قرن شكلت سياسة الاحتواء ركيزة استراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة تمحور حولها التخطيط الأمنى الأمريكى بكل أبعاده الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية (٣). إلا أن محاولة كشف أبعاد هذه السياسة يستلزم النظر اليها ليس من منظور التنافس الأمريكى السوفيتى ولكن فى اطار أوسع يتعدى صراع القوتين العظميين الذى هيمن على العلاقات الدولية طوال النصف الثانى من القرن العشرين، إذ أن جوهر استراتيجية الاحتواء تبلور فى اطار تخطيطى تمثل هدفه الأساسى فى تشييد ثم صيانة منظومة سياسية أمنية تؤازر الهيمنة الأمريكية ارتكزت على دمج مراكز القوة الصناعية فى قارتى أوروبا وآسيا داخل دائرة النفوذ الأمريكى .

هذا الطابع الشمولى لاستراتيجية الاحتواء يتضح عند تحليل النشأة التاريخية للمنظومة الأمنية الأمريكية والاعتبارات التى حكمت صياغة السياسة الأمنية داخل مؤسسة الأمن القومى . ترجع الجذور التاريخية لاستراتيجية الاحتواء الى المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأ المخططون الأمريكيون التفكير فى استحداث نظام أمنى جديد يحمى المصالح الأمريكية بعد هزيمة قوات المحور وكان هناك شبه اجماع داخل دوائر التخطيط الأمنى حول الخطوط العريضة للسياسة الأمنية المطلوب اتباعها لمواجهة التحديات الأمنية للولايات المتحدة ، تبلورت فى أوضح صورها فى الفكر الاستراتيجى للسفير George Kennan الذى يرجع له الفضل فى ابتداع مصطلح "الاحتواءContainment " وفلسفتها الأمنية أثناء فترة تعيينه كأول مدير لقسم التخطيط السياسى بالخارجية الأمريكية حيث أشرف على التخطيط الاستراتيجى الأمريكى فى الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩(٤) .

تبلورت رؤية كينان الاستراتيجية من واقع الظروف الجيوبوليتيكية التى طفت على التخطيط الأمنى الأمريكى ابتداءا من ١٩٤٤ .فقد أدرك كينان ان التهديد الأكبر للمصالح الأمريكية يكمن فى احتمال ظهور قوه مهيمنة تستطيع فرض سيطرتها على مراكز القوى فى قارتى أوروبا وآسيا تمكنها من تحويل هذه الموارد الى قوة صناعية – عسكرية يمكن عندئذ توجيهها ضد القارة الأمريكية ، أو على الأقل توظيفها لتنظيم عزلة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا من خلال حرمانها من أى منفذ على المحيط الحيوى الشرقى .من هنا نظر مسئولو الأمن القومى الأمريكى للاتحاد السوفيتى على أنه القوة الوحيدة التى تستطيع تهديد المصالح الحيوية الأمريكية من واقع قدرتها على جذب المراكز الصناعية ودمجها داخل المنظومة السوفيتية مما يؤدى الى اختلال معادلة القوة لصالح موسكو .

ومما عمق من هذه المخاطر هو الفراغ الأمنى الواسع فى كل من أوروبا وآسيا نتيجة هزيمة قوات المحور .فقد ايقن كينان ان مصدر انكشاف المصالح الامريكية لاينبع من القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى وانما من انهيار الانظمه الاقتصادية والاجتماعية فى اليابان واوروبا الغربية ، الامر الذى قد يتيح الفرصة لموسكو لخلق أوضاع تشجع تنامى التيارات الشيوعية أو قوى اليمين المتطرف وتدفع هذه الدول لتبنى توجهات سياسية وأمنية موالية لها .إذن لم يكن التهديد للمصالح الامريكية ذا طابع عسكرى وانما تمحور حول الاختلالات التى افرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية (٥) .

إلا أن كينان لم ير أن الحل لمواجهة هذه الاختلالات الأمنية يكمن فى قيام الولايات المتحدة بمد نفوذها لملء فراغ القوى الناشئ على طرفى القارة الأورو/آسيوية ، بل ارتكز تصوره للنظام الأمنى الجديد على إحياء تلك القوى التى طالما نافست النفوذ الروسى – السوفيتى فى قارتى أوروبا وآسيا .ووفقا لهذا التصور فإن ما اقترحه كينان هو قيام ما أسماه ب "القوة الثالثة "تفصل بين دوائر النفوذ الأمريكية والسوفيتية بهدف ضبط الميزان الأمنى فى المحيط الحيوى الشرقى وذلك من خلال إحياء القوة الاقتصادية والعسكرية لليابان للحيلولة دون مد النفوذ الشيوعى فى شرق آسيا ، وإعادة بناء القوة الصناعية لألمانيا لتكون النواة لتشكيل مجموعة اقتصادية-عسكرية أوروبية تستطيع مواجهة القوة السوفيتية فى القارة الأوروبية(٦) . ما اقترحه كينان إذن هو إعادة بناء ميزان القوى التقليدى فى المحيط الحيوى الشرقى تضطلع فيه ألمانيا واليابان بالدور الرئيسى فى احتواء النفوذ السوفيتى بمساعدة الولايات المتحدة ولكن بدون تدخل عسكرى أمريكى مباشر . من هنا جاءت معارضة كينان لاقامة أى تحالف دفاعى أوروبى أمريكى تقوم الولايات المتحدة بموجبه بمد المظلة الأمنية الأمريكية لحماية الشطر الغربى من القارة الأوروبية ، أو الابقاء على الوجود العسكرى الأمريكى فى الجزر اليابانية على المدى البعيد – أى أن الصيغة الأمنية التى بلورها لم تكن تهدف فرض الهيمنة الأمريكية وإنما حماية المصالح الأمنية للولايات المتحدة من خلال اصلاح النظام الأمنى القديم الذى دمرته الحرب العالمية الثانية .

والواقع أن الاعتبارات التى بنى عليها كينان تصوره للاستراتيجية الأمريكية نبعت من نظرته الثاقبة لطبيعة العلاقات الدولية ، والأهم من ذلك طبيعة المجتمع الأمريكى نفسه . فقد أدرك كينان أن الدخول فى تحالفات عسكرية سيغلق الباب أمام أى حل سياسى لانسحاب قوات الجيش الأحمر من أوروبا ، وبالتالى سيؤدى الى ترسيخ حالة الانقسام فى القارة نتيجة قيام كل من واشنطن وموسكو بتحصين المعسكر الأمنى التابع له وبالتالى تثبيت النفوذ السوفيتى فى شرق أوروبا وهو عكس الهدف الذى كانت تسعى اليه الاستراتيجية الأمريكية .كما أدرك كينان أن مثل هذا الوضع لن يدوم على المدى الطويل ، وبالتالى لن ينجح فى

ضمان الاستقرار فى القارة الأوروآسيوية إذ أن فكرة هيمنة قوتين عظميين تقومان بتشطير العالم بينهما تتناقض – طبقاً لفكر كينان – مع خصوصية العلاقات فى كل من أوروبا وآسيا تستحيل على الولايات المتحدة طمسها فى منظومة أمنية تفرض من قبل قوة خارجية لا تنتمى الى أى من هاتين القارتين .فبمجرد قيام الولايات المتحدة باستيعاب المراكز الصناعية فى كل من ألمانيا واليابان داخل دائرة النفوذ الأمريكى ستضطر لتحمل مجموعة من الأعباء لضمان بقائهما داخل هذه المنظومة، تتمثل فى مد المظلة الأمنية الأمريكية لحمايتهما ، والتدخل الواسع فى العالم الثالث لضمان امدادهما بالمواد الخام وخاصة النفط ، وفتح الأسواق الأمريكية أمام منتجاتهما وإيجاد أسواق أخرى فى محيطهما المباشر فى أوروبا وآسيا، وتشييد نظام اقتصادى دولى يعتمد فى بدايته على قوة الاقتصاد الأمريكى ، كل ذلك فى نظر كينان يفوق الامكانيات المتاحة للولايات المتحدة مما سيؤدى الى إنهاك اقتصادها على المدى البعيد وبالتالى تقويض النظام الأمنى الذى تسعى لتشييده(٧) .

غير أن الاعتبار الرئيسى وراء معارضة كينان لتبنى مثل هذه الاستراتيجية يرجع الى نظرته لطبيعة المجتمع الأمريكى ، فقد غلب على فكره ادراك عميق بأن الثقافة الأمريكية بميلها الواضح للاستهلاك وما يصاحبه من منظور فكرى يتسم بالتبسيط الشديد للأمور ، تفتقر الى النضج السياسى اللازم للتعامل مع التعقيدات الفكرية والسياسية التى سوف تترتب على قيام الولايات المتحدة بدور الهيمنة .إضافة لذلك كان كينان مدركاً أن التجزئة التنظيمية القائمة فى مؤسسة الأمن القومى – والتى تعتبر انعكاساً للتعددية السياسية فى المجتمع الأمريكى – تفقدها المرونة اللازمة لادارة سياسة أمنية طموحة ، فضلاً عن الارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية والاعتبارات الضيقة للسياسة الداخلية من خلال التدخل المباشر للكونجرس فى عملية رسم السياسة الأمنية . إذن فإن معارضة كينان لخيار الهيمنة الأمريكية لم ينبع من رفضه لفكرة الهيمنة فى حد ذاتها – إذ أن كينان كان ينتمى الى المدرسة التقليدية فى العلاقات الدولية التى كانت تنظر الى علاقات القوة كأمر طبيعى فى التعامل الدولى – بل من قناعته بأن الولايات المتحدة ستعجز عن القيام بمثل هذا الدور (٨) .
ولعل أغرب ما فى هذا الرأى هو توقيت طرحه فى النصف الأول من الأربعينات عندما كانت الولايات المتحدة تتمتع باحتكار نووى مطلق واقتصادها ينتج أكثر من نصف اجمالى الناتج العالمى ، وهو ما يدل على رؤية كينان الثاقبة، فبعد مرور نصف قرن من انطلاق عهد الهيمنة الأمريكية يجد مخططو السياسة الأمنية للولايات المتحدة أن نجاح الاستراتيجية الأمريكية فى حقبة ما بعد الحرب الباردة سيعتمد على كيفية التعامل مع تلك الحقائق التى طرحها كينان عندما بدأت السياسة الأمريكية تجنح بعيداً عن التصور الاستراتيجى الذى بلوره لحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة .

فابتداء من منتصف عام ١٩٤٨ تعالت أصوات فريق من المخططين من داخل مؤسسة الأمن القومى نادى بضرورة صياغة سياسة شمولية يكمن هدفها الرئيسى فى تعزيز النفوذ الأمريكى فى المجال الحيوى الشرقى من خلال هندسة منظومة سياسية – أمنية تضمن بقاء المناطق الصناعية الرئيسية فى قارتى أوروبا وآسيا فى دائرة النفوذ للولايات المتحدة ، وهى سياسة تعارضت فى توجهاتها مع التصور الذى طرحه كينان مما يفسر تراجع نفوذه فى صنع السياسة الأمريكية منذ منتصف عام ١٩٤٨ عندما بدأت المفاوضات لاقامة حلف شمال الأطلنطى وقد وضحت ملامح هذه الاستراتيجية فى أهم وأشهر وثيقة لمجلس الأمن القومى NSC-68 التى صدرت فى ١٤ ابريل ١٩٥٠ وحفظ سريتها لمدة ٢٥ عاما وقد قام بصياغة الجزء الأكبر من هذه الوثيقة Paul Nitze الذى خلف كينان فى تولى رئاسة ادارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية وكان له دور بارز فى بلورة الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة خلال الخمسينات والستينات . وتدور الفكرة الرئيسية للتصور المطروح فى NSC-68 حول ضرورة قيام الولايات المتحدة "بتولى مركز القيادة فى بناء نظام سياسى واقتصادى للعالم الحر إذ أن غياب النظام بين الدول أصبح أمرا غير مقبول(٩) " . ومن ثم فان الهدف الأساسى للاستراتيجية الأمريكية لم يكن "احتواء "الاتحاد السوفيتى فقط وانما احتواء كل ما يهدد فاعلية هذا النظام على سبيل المثال قوى التحرر الوطنى فى العالم الثالث التى رفضت الاندماج فى النظام الاقتصادى الدولة، سباقات التسلح التى تهدد الاستقرار فى بقع العالم المختلفة، الخلافات التجارية بين واشنطن وحلفائها، والاختلالات فى ميزان القوى العالمى التى قد تهدد بانفلات المراكز الصناعية فى القارة الأوروآسيوية من دائرة النفوذ الأمريكى .

ولكن سرعان ما طغت الاعتبارات التى تنبأ بها كينان على فاعلية مؤسسة الأمن القومى فى صيانة هذه المنظومة حيث ظهرت البوادر الأولى للعجز فى الميزان التجارى بين الولايات المتحدة وحلفائها فى بداية الستينات ، أضيف اليه العبء المتمثل فى الزيادة المضطردة فى الانفاق العسكرى منذ منتصف هذا العقد نتيجة حرب فيتنام (التى كانت فى جوهرها محاولة لتأمين المحيط الحيوى للاقتصاد اليابانى (والذى انتهى باضطرار ادارة نيكسون الى اتخاذ قرارها الشهير بوقف قابلية تحويل الدولار للذهب مما أدى الى بداية تقويض نظام بريتون وودز الذى شكل احدى أهم ركائز المنظومة الأمريكية.

هذه التطورات تشير الى تحول تدريجى فى أسلوب إدارة النظام الأمنى الأمريكى ، فمع تراجع قدرة الولايات المتحدة على صيانة الركائز الاقتصادية لهذا النظام – مما نتج عنه بروز نظام اقتصادى بديل قائم على مجموعة من التجمعات الاقتصادية تتمحور حول القوة الانتاجية لاقتصاد ألمانيا

واليابان ينافس النظام الاقتصادى الدولى الذى نجحت الولايات المتحدة فى تشييده - ازداد اعتماد الولايات المتحدة على الشق العسكرى الذى أصبح يمثل الأداة الوحيدة لضمان بقاء النفوذ السياسى الأمريكى فى المحيط الحيوى الشرقى، وهو ما يفسر اصرار واشنطن على الحفاظ على الأطر الأمنية التى ضمنت الوجود الأمريكى فى أوروبا وآسيا والمتمثلة أساساً فى حلف شمال الأطلنطى ومعاهدة الدفاع المشترك مع اليابان للحيلولة دون ظهور أطر أمنية بديلة تضطلع فيها أوروبا واليابان بدور دفاعى بارز ينافس الدور الأمريكى الرائد فى النظام الأمنى للتحالف الغربى (١٠) .

هذا الاتجاه نحو الاعتماد على البعد العسكرى فى صيانة النظام الأمريكى أدى الى نوع من تقسيم الأدوار الضمنى داخل التحالف الغربى يوكل الى الولايات المتحدة المهام الدفاعية الرئيسية بينما يقوم شركائها بتحمل الأعباء الاقتصادية لصيانة هذا النظام، سواء كانت فى شكل تمويل برامج المساعدات الاقتصادية فى دول العالم الثالث أو تحمل الجزء الأكبر من تمويل العمليات العسكرية الأمريكية أو - ولعل هذا هو العامل الأهم - الابقاء على تدفق حجم الاستثمارات، وخاصة من قبل اليابان الى الولايات المتحدة حتى تتمكن من الحفاظ على مستويات الانفاق العسكرى التى تمكنها من الاستمرار فى أداء مهامها الأمنية (١١) . فعلى عكس التحليلات التى أشارت الى تدنى المنفعة الناتجة عن امتلاك القوة العسكرية ، نرى أن الولايات المتحدة توظف دورها الأمنى لجنى مكاسب اقتصادية لتدعيم مركزها الاقتصادى الذى شهد تراجعا مستمرا منذ منتصف السبعينات .

هذه إذن ملامح المنظومة الأمنية التى ورثتها مؤسسة الأمن القومى من حقبة الحرب الباردة ، تقوم بصيانتها من خلال الحفاظ على الريادة الأمريكية فى ترتيبات الدفاع للتحالف الغربى وذلك لمنع قيام القوى الصناعية الأخرى بتحويل قوتها الاقتصادية الى قوة عسكرية تضاهى القوة العسكرية الأمريكية والتى كما ذكرنا تمثل الأداة الرئيسية لضمان النفوذ الأمريكى فى المحيط الحيوى الشرقى .

والحقيقة ان هذا الاتجاه نحو اعتماد الولايات المتحدة على العنصر الامنى يعنى ان نجاحها فى حماية المنظمة الامنية الامريكية سيتوقف على كفاءة الآلة العسكرية الامريكية فى عزل هذه المنظومة عن الاضطراب الناجم عن انهيار نظام القطبية الثنائية ، مما يستوجب القاء بعض الضوء على التغييرات الجذرية التى تمر بها المؤسسة العسكرية ، إذ أن العقيدة الحربية التى يرتكز عليها التخطيط العسكرى الأمريكى لحماية دائرة النفوذ للولايات المتحدة ابان الحرب الباردة يختلف جوهريا عن المذهب العسكرى الذى يتبلور الآن داخل مؤسسة الامن القومى الامريكى.

الثورة العسكرية وإعادة هيكلة مؤسسة الأمن القومى :

طوال حقبة الحرب الباردة هيمن على فكر وعقيدة المؤسسة العسكرية الأمريكية مذهب حربى ورثته الولايات المتحدة من تجربتها أثناء الحرب العالمية الثانية ظل يحكم اعتبارات التخطيط العسكرى الأمريكى حتى أواخر الثمانينات . ارتكز هذا المذهب على اعتماد المؤسسة العسكرية على القوة الصناعية الهائلة للاقتصاد الأمريكى لضمان تفوق القوات الأمريكية من حيث الكم والكيف سواء فى مسرح العمليات بهدف توظيف هذا التفوق لإلحاق الهزيمة بقوات العدو ، أو على المستوى الإستراتيجى بهدف احداث استنزاف منظم لبنيته الاقتصادية . وقد تبلورت الخطوط العريضة لهذا المذهب فى ذروة الصراع مع قوات المحور ، فابتداء من أواخر الثلاثينات أشرفت المؤسسات العسكرية على أكبر عملية تعبئة صناعية فى التاريخ خصص حوالى ١٥٪ من إجمالى الناتج القومى لتغذية آلة الحرب الأمريكية، فضلاً عن صناعات التغذية التى لم تدخل بشكل مباشر فى الإنتاج العسكرى وإنما وفرت القاعدة الإنتاجية التى قامت عليها الصناعات الحربية الأساسية (١٢) .هذه التجربة الفريدة أثرت بقوة على العقيدة الحربية للولايات المتحدة بالإضافة إلى التكوين التنظيمى للمؤسسة العسكرية نفسها أنعكس فيما بعد على أسلوب التخطيط العسكرى أبان الحرب الباردة ، فقد تمحور التخطيط العسكرى الأمريكى وخاصة فى مواجهة قوات حلف وارسو فى وسط أوروبا، حول خطة حربية أساسية لم تتغير ملامحها رغم التحديثات المتلاحقة التى طرأت عليها ودخول الأسلحة النووية فى معادلة القوة بين قوات الأطلنطى وحلف وارسو ، ارتكزت على اقامة خط عسكرى دفاعى على امتداد الستار الحديدى لصد القوات السوفيتية بهدف كسب الوقت لكى تقوم الولايات المتحدة بإرسال التعزيزات العسكرية اللازمة من القارة الأمريكية وحشد الطاقة الصناعية الأمريكية لتسريع معدلات الإنتاج العسكرى حتى تستطيع سحق الهجوم السوفيتى من خلال تفوقها المطلق فى العتاد الحربى(١٣) .

ولم يقتصر تطبيق هذا المنهج على مستوى التخطيط العسكرى إذ أن سياسة إدارة الرئيس ريجان وضعته فى محور السياسة الإستراتيجية تجاه الاتحاد السوفيتى خلال الثمانينات والتى قامت على افتراض بأنه إذا نجحت واشنطن فى جر موسكو إلى الدخول فى سباق تسلح محموم فلن يتحمل الاقتصاد الروسى عبء المنافسة مع القوة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكى الأمر الذى سيؤدى إلى تعميق الاختلالات داخل البنية الاجتماعية السوفيتية قد تتسع لتؤثر على تماسك الكتلة الشرقية ذاتها (١٤) .

ومثلما أثر هذا المنهج على المذهب الفكرى الذى هيمن على التخطيط العسكرى الأمريكى فقد انعكس أيضاً على التطور التنظيمى للمؤسسة العسكرية الأمريكية بشكل خاص، ومؤسسة الأمن القومى بشكل عام . فمن واقع إشرافها على قطاع واسع من الاقتصاد الأمريكى يخصص لأغراض الدفاع ، بالإضافة إلى ادارتها لميزانية الدفاع الضخمة وبرامج

الإنتاج العسكرى اكتسبت المؤسسة العسكرية الأمريكية تلك السمات التى ميزت الشركات الصناعية الكبرى التى ازدهرت فى الخمسينات والستينات من حيث هيكلها التنظيمى الهرمى والمركزية فى التخطيط واتخاذ القرار والتجزئة الشديدة فى عملياتها التنظيمية ، الأمر الذى دفع بعض المحللين إلى وصف المؤسسة العسكرية الأمريكية بأنها مؤسسة صناعية فى الدرجة الأولى (١٥) . هذا النموذج التنظيمى لم يقتصر فقط على الإطار المؤسسى لأجهزة الدفاع والأفرع المختلفة للقوات المسلحة ، بل انعكس أيضاً على الهياكل التنظيمية للقوات الميدانية وخاصة بالنسبة للجيش الأمريكى إذ أن هياكل القيادة شابهت إلى حد كبير الهياكل الهرمية التى سادت فى قطاعات التصنيع وهو ما تلائم مع العقيدة الحربية للقوات الأمريكية التى ارتكزت على استنزاف قوات العدو من خلال التدمير المنظم لصفوفه على غرار هياكل إدارة المصانع الكبرى التى تدير عمليات الإنتاج وفقاً لجدول منتظم تحت اشراف هيكل تنظيمى مركزى (١٦) .

إذن فإن المذهب الفكرى الذى حكم تطور العقيدة الإستراتيجية لمؤسسة الأمن القومى نبع من واقع كون الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الرائدة فى العالم، أى أن المنهج التنظيمى والمؤسسى والفكرى الذى ترسخ فى عمليات التصنيع فى الولايات المتحدة استعانت به مؤسسات الدفاع لرسم الخطوط العريضة للتخطيط العسكرى الأمريكى . وظل هذا المذهب يهيمن على عقيدة المؤسسة العسكرية حتى عندما بدا واضحاً أن التكنولوجيا الحديثة بدأت تقوض ركائز النموذج الصناعى التى طالما اعتمدت عليه فى إدارة عملياتها (١٧) ولكن فى أواخر الثمانينات ظهرت البوادر الأولى لتغير الإطار الفكرى للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية كشفت عن بداية تحول جذرى فى الفكر العسكرى الأمريكى نبع من إدراك عميق بأن تطور الثورة التكنولوجية وخاصة فى مجال المعلومات سيواكبه تغيرات سياسية واقتصادية وفكرية تستلزم إعادة النظر فى المذهب العسكرى الأمريكى.

وقد ظهرت المؤشرات الأولى لهذا التحول عندما نشرت الدراسات الأولى عقب حرب الخليج مباشرة التى تنبأت بقدوم ما أصبح يعرف الآن بـ "ثورة القضايا العسكرية Revolution In Military Affairs - RMA " (١٨) . والواقع أن هذا الطرح ترجع جذوره إلى مفهوم سابق ظهر لأول مرة فى الكتابات العسكرية السوفيتية وأطلق عليه "ثورة التقنية العسكرية - Military Technical Revolution MTR " وعكس قلق المؤسسة العسكرية السوفيتية من التقدم المضطرد فى مجال التكنولوجيا العسكرية وخاصة فيما يتعلق بنظم الكمبيوتر والمعلومات والتى تتمتع الولايات المتحدة بتفوق واضح فى تصنيعها، مما قد يخل بالميزان العسكرى بين القوتين العظميين على المدى البعيد. ارتكز المفهوم السوفيتى لظاهرة الثورة العسكرية على تحليل مفاده أن استمرار تطور تكنولوجيا المعلومات بمعدلاتها الحالية ، سواء من حيث تدنى التكلفة أو زيادة القوة الحاسبية للكمبيوتر ، من شأنه أن يحدث ثورة تقنية فى نظم السلاح التقليدى بحيث يسمح بدمجها فيما أطلق عليه المحللون السوفيت "منظومات استطلاع ضاربة Reconnaissance Strike Complex " تجمع بين نظم الصواريخ التقليدية ونظم الرصد والاستطلاع فى منظومات بالغة التعقيد يدار الجزء الأكبر منها آلياً بحيث تستطيع استهداف صفوف العدو بدقة فائقة وسرعة تفوق الوتيرة العادية التى اعتادت عليها القوات التقليدية فى إدارة عملياتها (١٩) .

هذه الكتابات بدأت تؤثر على الفكر العسكرى الأمريكى بعد أن تم ترجمتها وتطويرها من خلال "مكتب التقييم الشامل Office Of Net Assessment " وهو وحدة تختص بالبحث والتحليل تتبع مكتب وزير الدفاع مباشرة . إلا أن التحليل الأمريكى بالنسبة لمدى تأثير الثورة التكنولوجية على المجال العسكرى اختلف جذرياً عن الكتابات السوفيتية، فبينما اقتصر التحليل السوفيتى على رصد المكون التكنولوجى وكيفية دمجه فى نظم السلاح التقليدية ، وهو ما يتفق إلى حد كبير مع المنهج الماركسى الذى يركز على البعد المادى فى تحليل الظواهر ، أدرك المحللون الأمريكان أن قدوم الثورة التكنولوجية يمثل جزءا من ظاهرة أعمق انعكست فى انتقال مجالات العمل الإنسانى من الحقبة الصناعية إلى عصر تعتمد فيه هذه المجالات على تحليل وتوزيع المعلومات داخل أطر تنظيمية بالغة التعقيد ، وبالتالى فإن تأثير ثورة المعلومات على العلوم العسكرية يتعدى بكثير مجرد توظيف التكنولوجيا الحديثة لرفع الكفاءة القتالية لنظم السلاح التقليدية، فهى تنطوى فى الواقع على تحول فكرى وتنظيمى يواكب طبيعة التغيرات التى أفرزتها الثورة المعلوماتية ، وهو ما يفسر الاختلاف بين المصطلح السوفيتى لتوصيف هذه الظاهرة الذى ارتكز على البعد التقنى MTR ، والمسمى الأمريكى الذى أخذ فى الاعتبار شمولية التغيير فى المجال العسكرى ككل RMA وخاصة أبعاده الفكرية والتنظيمية (٢٠).

وتتضح ملامح هذا التحول الفكرى عند تحليل الرؤية الأمريكية لطبيعة الـ RMA فالتحليل السائد فى الأوساط العسكرية يحصر مكونات الثورة العسكرية فى أربع مجالات متشابكة :

١ - الدقة المتناهية فى التصويب : وهو نتاج ثلاثة عقود من البحث والتطوير فى نظم التوجيه الدقيقة ، وبالتالى لا يعتبر مجالاً عسكرياً جديداً تماماً نظراً لخبرة المؤسسة العسكرية الطويلة فى دمج مثل هذه النظم فى الترسانات العسكرية لأفرع القوات المسلحة المختلفة . غير أن الأثر التراكمى لهذه النظم بدأ يولد اقتناع بأن استمرار معدلات التقدم فى تطوير أنظمة التوجيه من شأنه أن يغير طبيعة الحرب ذاتها ، فعلى سبيل المثال كان إجمالى الأهداف العسكرية التى كان

بمقدور سلاح الجو الثامن أن يستهدفها عام ١٩٤٣ لا يتعدى الخمسين هدفاً على مدار العام كله ، بينما فى حرب الخليج تمكنت القوات الجوية لدول التحالف من استهداف ١٥٠ هدفاً فى الساعات الأربع والعشرين الأولى من عملية عاصفة الصحراء - أى زيادة فى الكفاءة بمقدار الألف مقارنةً بالإمكانيات السائدة فى عام ١٩٤٣ ، الأمر الذى يستوجب بلا شك إعادة النظر فى مسلمات المذهب العسكرى والهياكل التنظيمية للقوات المسلحة (٢١) .

٢ - حرب المعلومات : ويتمثل أساساً فى التطور الفكرى للمذهب العسكرى الأمريكى يرتكز على رؤية العدو كمنظومة معقدة تعتمد عملياتها على كفاءة الهيكل التنظيمى فى تحليل وتوزيع كم هائل من المعلومات . ويشكل هذا التحليل الأساس النظرى لتغيير محور التركيز فى تخطيط العمليات العسكرية، فبينما اعتمدت هذه العمليات فى السابق على التدمير المادى لصفوف العدو ، تقوم حرب المعلومات على تدمير انسياب المعلومات داخل هيكله التنظيمى سواء من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتخريب نظم المعلومات وتعطيل نظم القيادة والسيطرة، أو بتسريع وتيرة العمليات العسكرية الموجهة ضد العدو بحيث يعجز عن تكوين صورة واضحة لسير المعركة .وأياً كانت الوسيلة التى يتم بها شن مثل هذه الحرب فإن الهدف الرئيسى هو إصابة العدو بالشلل التام مما سيؤدى إلى إرباك العمليات التنظيمية داخل هيكله القيادى(٢٢) .

٣ - التفوق فى مجال المناورة Dominating Ma-neuver ويعتمد أساساً على دمج نظم المعلومات الحديثة فى هياكل القيادة لرفع كفاءة نظم القيادة والسيطرة فى إدارة الحملة العسكرية .ولكن كما ذكرنا فإن جوهر الثورة العسكرية لا يكمن فى مجرد رفع كفاءة النظم التقليدية القائمة بواسطة التكنولوجيا الحديثة ، فالأهم من ذلك بالنسبة لمجال المناورة هو توظيف هذا التفوق لاستهداف مراكز الثقل فى البنية التنظيمية للعدو من خلال توجيه أرصدة عسكرية متنوعة ومن مواقع متفرقة نحو تلك النقاط التى إذا تم استهدافها بنجاح يمكن أن تؤدى إلى انهيار شامل فى هيكله الإستراتيجى . إذاً فإن الجديد الذى يقدمه هذا المفهوم يكمن فى عنصرين أولهما يتمثل فى توظيف المناورة لتنفيذ خطة عسكرية ترتكز على الدقة فى توجيه القوة العسكرية ضد مراكز ثقل العدو ويعتمد نجاحها على المهارة فى الأداء أكثر من مجرد امتلاك التكنولوجيا ذاتها، وثانيهما يكمن فى تغيير الأبعاد الزمنية والمكانية التى تحكم التخطيط العسكرى ، إذ أن الميزة الحقيقية التى يوفرها التفوق فى مجال المناورة تكمن فى إمكانية تنسيق تحركات القوات الأمريكية بغض النظر عن بعد مواقع تمركزها خارج مسرح العمليات، وفى هامش زمنى ضيق بحيث تستطيع إقتحام المجال الإستراتيجى للعدو من مواقع متباعدة وبسرعة فائقة تفوق قدرته على بلورة خطة محكمة للتعامل مع هذا الوضع المعقد (٢٣) .

٤ - التفوق فى قراءة "فضاء المعركة Dominant Bat-tlespace Awareness " وهو مفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة حرب المعلومات إذ يرتكز على افتراض بأن تدمير انسياب المعلومات للعدو يتطلب تطوير البنية المعلوماتية داخل الهيكل التنظيمى للطرف الآخر .ويعتمد تحقيق هذا التفوق - أو ما يطلق عليه البعض "التفوق المعلوماتى Information Dominance " - على تجميع وتحليل معلومات من مصادر متنوعة وأساساً من منظومة أجهزة الاستشعار والاستطلاع وقواعد المعلومات التى قد لا تتواجد بالضرورة فى مسرح العمليات، ودمجها لبلورة صورة واضحة لسير العملية العسكرية مما يسمح بتعديل الخطة العسكرية بسرعة فائقة اذا اقتضى الأمر ذلك .والمهم هنا ليس التجميع الكمى للمعلومات وإنما توظيفها للتوصل إلى تحليل دقيق للمعركة وبلورة خطط متلاحقة للتعامل معها تواكب سرعة التغيير فى بيئة العمليات (٢٤) .

من واقع هذا التحليل للمكونات الأربع التى تشكل الـ RMA يتضح أن جوهر مفهوم الثورة العسكرية لا يكمن فى أثر التكنولوجيا على هذه المكونات فرادى بل يقوم فى الأساس على دمجها فى منظومة عسكرية بالغة التعقيد أطلق عليها رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق الأدميرال William Owens " منظومة النظم System of Systems " للتأكيد على الدرجة العالية من الاندماج فى الهياكل التنظيمية لتحقيق الاستفادة القصوى من استيعاب هذه التكنولوجيا (٢٥) والواقع أن هذا المفهوم يبرز البعد التنظيمى كأحد أهم أركان الثورة العسكرية إذ أن الوصول الى هذه الدرجة من الاندماج يعتمد فى المقام الأول على الانسياب المطلق للمعلومات داخل الهيكل التنظيمى للقوات الميدانية الأمر الذى يستوجب اعادة النظر فى الابقاء على الهيكل الهرمى الذى طالما اعتمدت عليه نظم القيادة فى ادارة المعركة والذى ينظم حركة المعلومات وفقا لضوابط وقنوات محددة تعرقل تدفقها الحر داخل المنظومة العسكرية .

هذا الادراك بأهمية البعد التنظيمى للثورة العسكرية يشكل الآن الأساس لعملية اعادة هيكلة واسعة فى أفرع القوات المسلحة لم تشهد المؤسسة العسكرية مثيلها منذ الحرب العالمية الثانية ، استمدت اطارها الفكرى من المنهج التنظيمى الذى حكم اعادة هيكلة شركات الأعمال الأمريكية منذ منتصف الثمانينات وعرف باسم Business Process Re-engineering . يرتكز هذا المفهوم على تحويل الهياكل الهرمية التى شكلت النموذج التنظيمى لنظم القيادة والهياكل الادارية لأجهزة الدفاع الى هياكل " مسطحة "تزيل الفوارق بين المستويات التنظيمية المختلفة لتسريع انسياب المعلومات بحيث تتمكن جميع الوحدات المختلفة من بلورة "ادراك مشترك Common Situational Awareness "يحل محل

التجزئة القائمة فى المنظمات الهرمية، بحيث تتمكن المنظمة من تحقيق أقصى درجات المرونة فى مواجهة التقلبات فى بيئتها الخارجية (٢٦) .

والواقع أن تأثير هذه الفلسفة التنظيمية لم يقتصر فقط على المؤسسة العسكرية بل بدأت تؤثر على أجهزة الحكومة الفيدرالية الأخرى المعنية بالأمن القومى وخاصة أجهزة الاستخبارات والخارجية .فقد ساد الاعتقاد فى أوساط مؤسسة الأمن القومى أن الثورة المعلوماتية سيصاحبها تغير جوهرى فى بيئة القرار التى اعتادت عليها إبان حقبة الحرب الباردة مما يستوجب تغيير أسلوب جمع وتحليل المعلومات وإعادة هيكلة عملية اتخاذ القرار ، رغم أن نطاق هذا التغيير لا يماثل شمولية الفكر السائد فى مؤسسة الدفاع(٢٧) .

غير أن أهمية هذه التحولات لا تكمن فى البرامج التنظيمية المختلفة لاعادة هيكلة أجهزة الأمن القومى فحسب وإنما تتمثل فى ما بدأت تحدثه هذه التغيرات فى طبيعة مؤسسة الأمن القومى ذاتها، مما سيكون له أثر بالغ على طريقة تنفيذ السياسة الأمنية للولايات المتحدة على المدى البعيد .وترجع جذور هذا التحول الى الفلسفة التنظيمية التى يقوم عليها مفهوم الـ Reengineering والتى تعد احدى المؤشرات الرئيسية فى تعامل المنظمات المعقدة مع ثورة المعلومات .فمع سعى هذه المنظمات لهدم الحواجز التنظيمية والاجرائية التى تحول دون الانسياب الحر للمعلومة ، وقيامها فى نفس الوقت بتنسيق الجزء الأكبر من عملياتها من خلال شبكات المعلومات الالكترونية ، تمر هذه المنظمات بتحولات عميقة تتمثل فى فقدانها للأساس المادى والهيكلى لوجودها بحيث ينوب اطارها الهيكلى فى بحر من المعلومات الالكترونية، الأمر الذى يجعل من الصعب تحديد الحدود التى تفصل بين المنظمة نفسها والعالم الخارجى .هذا لا يعنى فقدان المنظمة لشخصيتها وإنما طمس طابعها الهيكلى الذى طالما حدد الاطار الهرمى للكيان التنظيمى، وهو ما يطلق عليه "المنظمة الافتراضية" Virtual Organization نظرا لأن وجودها لا يعتمد على أساس مادى أو هيكلى – بمعنى الاجراءات والوحدات الادارية التى تجسد كيان المنظمة – وإنما على مجموعة من العمليات التنظيمية يصعب تحديد ملامحها أو مسار عملها الا فى الواقع الافتراضى لشبكات المعلومات (٢٨) .

تأثير هذا التحول على الطابع التنظيمى لمؤسسة الأمن القومى يصعب رصده الآن نظراً لأن الأجهزة التى تشرف على السياسة الأمنية لازالت فى المراحل الأولى من عملية اعادة هيكلة أطرها التنظيمية .الا أنه بات واضحاً أن الاتجاه السائد فى أوساط المعنيين بالأمن القومى هو نحو اعتماد المفهوم الذى تم تطبيقه بالفعل لاعادة تنظيم شركات الأعمال الأمريكية لرفع قدرتها التنافسية ، ويدل على ذلك ترسيخ هذا المفهوم التنظيمى فى المذهب العسكرى الأمريكى وهو ما يشير الى البدايات الأولى لانتقال العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة من النمط الصناعى الذى هيمن على التخطيط الأمنى والاطار التنظيمى للاستراتيجية الأمريكية ، الى نمط معلوماتى يختلف جذريا من حيث التخطيط وأسلوب الادارة والاطار الفكرى .

ويمكن رصد ملامح هذا التحول فى الكتابات المذهبية التى حاولت استشراف أثر الثورة المعلوماتية على السياسة الأمنية الأمريكية، اذ يلاحظ أن القاسم المشترك بين هذه الكتابات يركز على عاملين أساسيين يحددان الملامح العامة للعمليات الأمنية خلال القرن القادم ، سواء العسكرية منها أو السياسية أو الاثنين معاً .تتمثل أولى هذه العوامل فى التعقيد البالغ الذى سيغلب على هذه العمليات ، إذ أنها ستتطلب التعامل مع أوضاع أمنية مركبة تختلط فيها العوامل السياسية والعسكرية والأمنية لا يمكن لأجهزة الأمن القومى أن تتعامل معها فى اطارها التنظيمى التقليدى الذى اتسم بالتجزئة التنظيمية والمركزية فى التخطيط واتخاذ القرار . من هنا جاء تركيز الفكر الاستراتيجى الأمريكى على ضرورة تحقيق درجة عالية من الاندماج بين أجهزة الأمن القومى ، تتعدى مجرد التنسيق القائم بينها، بل تقوم فى الأساس على إزالة الحدود التنظيمية والبيروقراطية بين عملياتها .وطبقا لهذا التصور فإن نجاح مثل هذه العمليات سيعتمد على استحداث منظومات أمنية "افتراضية "تتسم بالمرونة الفائقة بحيث تستطيع تجميع الخبرات المتنوعة من مختلف أجهزة الأمن القومى فى إطار تنظيمى مؤقت يتسم بالمرونة البالغة فى عملياته – طبقاً لخصوصية الحالة التى تواجهها – يتمحور حول قاعدة مشتركة من المعلومات يتم من خلالها تنسيق عمليات الوحدات المشاركة تحت اشراف قيادة موحدة تدمج القيادات المختلفة لهذه الأجهزة فى هيكل يعتمد على اللامركزية الشديدة فى نمط اتخاذ القرار (٢٩).

أما العامل الثانى فيتمثل فى تقليص البعد الزمنى للعملية نفسها ، فكما سبق الاشارة اليه فى معرض تحليلنا لملامح الـ RMA فإن احدى الركائز التى سيقوم عليها المذهب العسكرى الأمريكى هو تسريع وتيرة العملية العسكرية بحيث تفوق قدرة العدو على الاستجابة لها . والواقع أن عامل السرعة هذا سيمثل السمة الغالبة على الشق السياسى والدبلوماسى للعملية العسكرية – أى أنها ستحدد ملامح العملية الأمنية بشكل عام . ويرتكز الهدف الأساسى لمثل هذه العمليات على استهداف المنظومة الاستراتيجية للعدو على المستويات التكتيكى والسياسى والاستراتيجى فى شكل متزامن بهدف إحداث الشلل فى هيكل قيادته ومنعه من تفادى التفوق العسكرى الأمريكى على المستوى التكتيكى لتحقيق نجاح على المستويين السياسى أو الاستراتيجى .ويتطلب تحقيق هذا الهدف تخطيط العملية العسكرية بالتوازى مع بلورة الاطار السياسى والدبلوماسى الذى يحكم العملية ككل بسرعة فائقة تفوق سرعة اتخاذ القرار داخل منظومة العدو ،

الأمر الذى سيؤدى الى انهيار قدرته على الاستجابة للعمليات المتلاحقة التى يواجه بها (٣٠) .

الخلاصة إذن أن مؤسسة الأمن القومى الأمريكى على أعتاب مرحلة تحول جذرية يصعب تحليل أبعادها الحقيقية الا فى اطار انتقال الولايات المتحدة من الحقبة الصناعية الى عصر المعلومات وما يصاحبها من تحولات فكرية وتنظيمية ستؤثر بلا شك على مجالات التخطيط الأمنى وتتضح الأهمية الحقيقية لهذه الظاهرة فى مدى ارتباطها بالاستراتيجية العامة للولايات المتحدة التى تعرضنا لها فى الجزء الأول من هذا التقديم - أى حماية المنظومة الأمنية الأمريكية .فالتحول الذى نشهده الآن فى الهيكل التنظيمى والمنهج الفكرى لمؤسسة الدفاع ينبع من إدراك عميق بتغير طبيعة التهديدات التى تواجه المنظومة الأمنية الأمريكية .فبينما ارتكزت المهمة الرئيسية للسياسة الأمنية الأمريكية على ردع القوة العسكرية السوفيتية لضمان تماسك التحالف الغربى ، تجد مؤسسة الأمن القومى أن التهديد القائم الآن يتمثل فى الفوضى النابعة من الفراغ الأمنى والسياسى الذى تركه انهيار الاتحاد السوفيتى ، وهو ما لا يقل خطورة على المصالح الأمريكية بسبب احتمال قيام أعضاء التحالف الغربى بمواجهة هذه التهديدات بمعزل عن الدور الأمنى الأمريكى ، مما سيفقد الولايات المتحدة وظيفتها الأمنية التى ضمنت بها بقاء مراكز القوى الدولية داخل دائرة النفوذ الأمريكى . من هنا يتضح المغزى من التغيير الجارى فى هياكل مؤسسة الأمن القومى إذ أن هذا التحول فى البيئة الأمنية للمصالح الأمريكية هو الذى يدفع الاتجاه نحو اعادة هيكلة أجهزة السياسة الأمنية لتتلائم مع تعقيدات هذا الوضع الجديد(٣١)

ولكن ثمة عامل آخر يدفع الاتجاه نحو تحول العقيدة الاستراتيجية الأمريكية يرتبط بدوره بالآثار السياسية والاجتماعية لثورة المعلومات والجدير أن أغلب الكتابات التى تناولت ظاهرة الـ RMA أبرزت فى تحليلها أن الآثار التى تحدثها الثورة المعلوماتية فى المجال الأمنى لن تكون قاصرة على البعد العسكرى فقط، بل يصاحبها تحول عميق فى الاطار السياسى الذى يحكم صياغة الاستراتيجية الأمنية ذاتها، والذى يمثل العنصر الثالث فى تحليل الاستراتيجية الأمريكية .

زوال الوفاق الوطنى الأمريكى

على الرغم من أن موضوع تأثير البعد الداخلى على السياسة الخارجية الأمريكية حظى باهتمام واسع فى الكتابات الأكاديمية ، الا انه يلاحظ غياب التحليلات التى توضح العلاقة بين السياسة الأمنية والتركيبة الاجتماعية الداخلية فى الولايات المتحدة ، باستثناء بعض الكتابات الماركسية التى تناولت الموضوع من منظور عقائدى أكثر منه تحليلى .غير أن العلاقة المركبة بين إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة والتطور السياسى للمجتمع الأمريكى ، والتى بدأت تستأثر باهتمام متزايد من قبل المؤرخين والمنظرين السياسيين، تعتبر من أبرز العوامل التى تسلط الضوء على عمليه صنع الاستراتيجية الأمريكية

فمنذ بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ارتبطت الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة ارتباطا وثيقا بعملية تطور الدولة الفيدرالية نفسها نظرا للدور المتعاظم الذى بدأت تضطلع به لحماية المصالح الأمريكية المتنامية فى فترة ما بين الحربين وقد بلغ هذا الدور ذروته أثناء الحرب العالمية الثانية التى شهدت توسع مذهل فى الهيكل الإدارى للدولة للإشراف على عملية التعبئة الصناعية الهائلة لدعم الجهود الحربية ضد قوات المحور .هذا التوسع للدور الاقتصادى لأجهزة الدولة ، والذى تحقق فى عهد إدارة ترومان كان فى الواقع امتدادا لمحاولات الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، وخاصة إدارة الرئيس روزيفلت ، لدعم الدور الحكومى فى ضمان الرعاية الاجتماعية ليس فقط من خلال برامج الرعاية التى أشرفت عليها ولكن أيضا عن طريق ضبط حركة الاقتصاد القومى بهدف تخفيض معدلات البطالة الى اقل حد ممكن وذلك للحيلولة دون حدوث ركود اقتصادى شبيه بالذى أصاب الاقتصاد الأمريكى خلال النصف الأول من الثلاثينات .غير أن المعارضة الشديدة التى واجهتها إدارة روزيفلت من قبل قطاع الأعمال ، فضلا عن أن اضطلاع الدولة بدور بارز فى مجالات الحياة الاجتماعية أمر يتنافى مع ميل الثقافة السياسية الأمريكية لتحجيم مثل هذا الدور ، حال دون استكمال مشروع الرعاية الاجتماعية التى كانت تهدف إليه الحكومة(٣٢) .

ولكن سرعان ما تراجعت هذه المعارضة عشية دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية وذلك لسببين رئيسيين أولهما تمثل فى برامج الإنفاق العسكرى الضخمة التى كان المستفيد الأكبر منها الشركات الصناعية الكبرى، والسبب الثانى هو التأييد السياسى الذى حظيت به الحكومة فى تعبئة الاقتصاد الأمريكى تحت شعار الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة فضلا عن انخفاض معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة مما دعم من شرعية الدور الاقتصادى للدولة - أى أن توسيع الدور الاقتصادى للدولة لم يكن ممكنا إلا تحت شعار حماية المصالح الأمنية الأمريكية (٣٣) .

من هنا يتضح مدى الارتباط بين مجال السياسة الأمنية ودور الحكومة فى المجتمع الأمريكى وهو ارتباط توثق إبان حقبة الحرب الباردة التى شهدت بروز شبكة مترامية من المصالح بين مؤسسة الأمن القومى وقطاع الأعمال الصناعى من خلال المجمع الصناعى العسكرى الذى ترسخ دوره فى الاقتصاد القومى بعد أن قامت الدولة بتدعيم نشأته الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية (٣٤) .

هذا التوسع فى الدور الاقتصادى للدولة بالتوازى مع تعاظم شأن مؤسسة الأمن القومى ساهم بدوره فى تدعيم الركائز السياسية والاجتماعية التى آزرت استمرار قيام الحكومة بلعب

هذا الدور . فابتداء من أواخر الأربعينات شهدت الساحة السياسية الأمريكية ترجيح ميزان القوى بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لصالح مؤسسة الرئاسة التي نجحت في توسيع نطاق صلاحياتها تحت شعار حماية المصالح الحيوية الأمريكية من خطر الشيوعية . هذا التطور أدى بدوره إلى قيام مؤسسة الرئاسة باستخدام سلطاتها في تثبيت الدور الاقتصادي للحكومة وخاصة من خلال الإنفاق العسكري والميزانية المخصصة لأغراض البحث والتطوير، فبرغم احتفاظ السلطة التشريعية بصلاحية تحديد الميزانية ، إلا أن النفوذ السياسي لمؤسسة الرئاسة وتعاظم دورها تحت شعار حماية الأمن القومي جعل من الصعب رفض تخصيص الأموال المطلوبة ليس فقط لتمويل مؤسسة الأمن القومي ولكن أيضاً لدعم قطاع واسع من الصناعات الحيوية التي اعتمد عليها المجمع الصناعي العسكري للتصنيع الحربي(٣٥) . والواقع أن هذه الصيغة السياسية وشبكة المصالح العسكرية والاقتصادية التي اعتمدت عليها شكلت إحدى أقوى الدعائم لقيام مشروع الرعاية الاجتماعية ، إذ أن معدلات الإنفاق الحكومي التي عجزت الدولة عن تمريرها في صورة برامج الرعاية الاجتماعية خلال الثلاثينات، أنفقت ضمن ميزانية الدفاع الضخمة وبرامج البحث والتطوير التي استفادت منها الشركات الكبرى ، الأمر الذي ضمن تحجيم معدلات البطالة في حدود معقولة ، والأهم من ذلك أدى إلى تدعيم قاعدة الطبقة المتوسطة واسعة اعتمدت على الوظائف الإدارية في الشركات الكبرى ، بالإضافة إلى امتلاك الجزء الأكبر من الصناعات الوسيطية التي استفادت من توسيع القاعدة الصناعية نتيجة لزيادة الإنفاق العسكري ، مما وصفه بعض المحللين بالصيغة العسكرية لمنهج الاقتصادي الشهير كينز Military Keynesyism نسبة لمفهومه الذي دعا إلى استخدام الإنفاق الحكومي كأداة لضبط حركة الاقتصاد وتخفيض معدلات البطالة (٣٦). إذاً فإن تاريخ الحرب الباردة ارتبط في الواقع باستكمال عملية بناء الدولة الأمريكية بقدر ما ارتبط بصراع القوتين العظميين على الساحة الدولية ومن واقع هذا الارتباط الوثيق بين وضع الدولة ودورها الأمني الدولي يتضح مدى اعتماد مؤسسة الأمن القومي على متانة صيغة الوفاق الاجتماعي التي نجحت في تشييدها لمؤازرة دورها داخلياً وخارجياً .

غير أن الركائز الاجتماعية والاقتصادية التي قامت عليها هذه الصيغة بدأت تتآكل تدريجياً والسبب وراء ذلك لا يعود فقط إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ، وإنما يكمن في التحول الجذري الذي يشهده المجتمع الأمريكي نتيجة انتقاله إلى عصر المعلومات . ويرجع هذا التحول إلى حد كبير إلى تأثير الثورة المعلوماتية على المجال الاقتصادي ، وبصفة خاصة بروز القطاع الخدمي في توجيه عمليات الانتاج ومصادر الثروة مما نتج عنه تحول تدريجي في مركز ثقل الاقتصاد الأمريكي من عمليات التصنيع الشامل إلى نمط اقتصادي يعتمد في الأساس على تبادل وتحليل المعلومات . هذا التحول في مصادر إنتاج الثروة أدى بدوره إلى صعود طبقة مهنية - اجتماعية جديدة أطلق عليها وزير العمالة الأمريكي Robert Reich مسمى "محللو الرموز Symbols Analysts" تستمد مكانتها الاقتصادية ليس من امتلاكها لعوامل الإنتاج على غرار الطبقة الصناعية القديمة وإنما من تحكمها في عملية تحليل وتسيير حركة المعلومات التي أصبح يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي ، مما أدى إلى استئثارها بنصيب متزايد من اجمالي الناتج القومي (٣٧) . وتشير التحليلات التي تعرضت لهذه الظاهرة إلى أن استمرار هذا الاتجاه في تحول الاقتصاد من نمط صناعي إلى نمط معلوماتي من شأنه أن يؤدي الى استقطاب خطير في المجتمع الأمريكي ، فمن ناحية هناك الطبقة الصاعدة التي يتمتع أفرادها بالمهارات والتعليم العالي التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في اقتصاد المعلومات البازغ ، وبين القاعدة العامة التي لا يتاح لها الفرصة لكسب المهارات اللازمة للاستفادة من هذا الوضع مما يؤدي إلى تهميش دورهم الاقتصادي . ويكمن الأثر الأهم لهذه الظاهرة في الانكماش التدريجي لقاعدة الطبقة المتوسطة إذ تعد هي الأكثر تأثرا بهذا الاستقطاب تحت ضغوط المنافسة الشديدة على الوظائف ، فإما أن يكتسب أفرادها المهارات اللازمة للارتقاء إلى الطبقة الصاعدة، أو ينضم إلى القاعدة المهمشة العاجزة عن الاستفادة من الفرص المتاحة في الاقتصاد الجديد (٣٨) .

ولا شك أن تطور هذه الظاهرة سيكون له أثر بالغ على الأمن القومي الأمريكي يصعب رصد ملامحه بالكامل نظراً لتعقيد الظاهرة نفسها . ولكن التأثير المباشر لهذا التحول في البنيان الاجتماعي الأمريكي يكمن في التحول القيمي الذي واكب ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، إذ أن تقويض الركائز الاقتصادية التي اعتمدت عليها الطبقة المتوسطة من شأنه أن يعمق من الاتجاه نحو تآكل القاعدة الاجتماعية التي تشكل الدعامة الرئيسية للدولة القومية. ولأن هذه الطبقة هي التي كانت الأكثر انتماء للشعور القومي باعتبار أنها كانت المستفيد الرئيسي من مشروع الرعاية الاجتماعية التي أشرفت عليه الدولة، فقد أدى تقليص قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية الى ظهور ولاءات بديلة اما عبر قومية تنتمي الى الحضارة العالمية البازغة التي ظهرت بالتوازي مع عولمة الاقتصاد الدولي، أو ولاءات أثنية تتحدد على أسس قبلي أو عشائري والتي أصبحت تميز القطاع الواسع من الفئات المهمشة في اقتصاد المعلومات الجديد (٣٩) .

هذه الظاهرة اذا تواجه الدولة القومية بضغوط مزدوجة، فمن ناحية تجد أن الجزء الأكبر من اقتصادها الوطني يدار دوليا من قبل فئة خاصة تتميز بضعف الانتماء السياسي للدولة، بل تعتمد على ثقافة عالمية يبدو أن السمة الغالبة عليها تتمثل في طمس المكون السياسي للهوية الفردية، وهو ما

يختلف عن الثقافة السياسية للطبقة الصناعية التي اعتمد ازدهارها، وخاصة في الولايات المتحدة، على الدعم الحكومي للاقتصاد القومي وبالتالي تميزت الى حد كبير بتسييس عناصرها بحكم انتمائهم لشبكة المصالح المرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري وهو ما انعكس في الكثير من الاحيان في تولي أقطاب هذه الطبقة مناصب قيادية في الدولة وبشكل خاص في السياسة الخارجية والتخطيط الاستراتيجي. ومن ناحية أخرى أدى تراجع قدرة الحكومة على تدعيم ركائز نظام الرعاية الاجتماعية الى استبدال الانتماء القومي للطبقة المتوسطة والطبقة العاملة بولاءات دون قومية تتخذ أشكالا مختلفة، فاما تظهر في صورة تنامي النزعة الدينية اليمينية أو في صورة ابراز الانتماء العرقي على حساب الانتماء القومي (٤٠).

محصلة هذه التحولات اذا تتمثل في تغيير قيمي بعيدا عن الانتماء القومي نتيجة لبروز ولاءات جديدة تنازع الدولة على تحديد هوية الفئات الاجتماعية المختلفة، تتمثل آثاره على الأمن القومي الأمريكي في تقويض الركائز الاجتماعية التي اعتمدت عليها مؤسسة الأمن القومي لمؤازرة دورها سواء خارجيا للابقاء على دورها الأمني ، أو داخليا لضمان التأييد السياسي لاستمرارها في القيام بهذا الدور.

جدير بالذكر في هذا السياق أن الكتابات الاستراتيجية التي تناولت ظاهـــرة الـ RMA تعرضت أيضا لتأثير هذه التحولات على السياسة الأمنية للولايات المتحدة، مما يشير الى وجود ادراك عميق لدى المعنيين بالأمن القومي بأن قوة الثورة التكنولوجية التي تسعى مؤسسة الأمن القومي لتسخيرها في المجال الاستراتيجي يصاحبها في نفس الوقت تغيير جذري في الاطار السياسي الذي اعتمدت عليه لضمان التأييد الداخلي لاستمرار دورها الأمني خارجيا(٤١) وتظهر ملامح هذا التحول في عدة مؤشرات يتمثل أهمها في الهجمة السياسية من قبل السلطة التشريعية على ميزانية الدفاع والخارجية بالتوازي مع الاتجاه نحو تقليص حجم وعدد الأجهزة البيروقراطية التي تتبعهما، وتعالي نبرة الانتقاد تجاه سلسلة الفضائح التي رجت مؤسسة الأمن القومي بدءا بأزمة الثقة التي خلفتها قضية قبول الشواذ في القوات المسلحة، ومرورا بكشف حوادث الاختراق في وكالة المخابرات المركزية، وانتهاءً بحوادث التحرشات الجنسية داخل الجيش، وكلها تشير الى بوادر اعادة تقييم لوضع مؤسسة الأمن القومي - وبصفة خاصة المؤسسة العسكرية - داخل المجتمع الأمريكي .

غير أن الأثر الحقيقي على الاستراتيجية الأمريكية يتمثل في الحساسية السياسية الشديدة التي تحيط بأي عمل عسكري تقوم به الولايات المتحدة .ولعل ذلك يمثل العائق الأكبر الذي يجب على المؤسسة العسكرية التغلب عليه للاستمرار في دورها .ومما ضاعف من هذا التأثير التطور المذهل في قدرة وسائل الاعلام على تغطية أحداث الحرب الأمر الذي من شأنه أن يجعل المسار الاستراتيجي للعملية العسكرية بأكملها رهينة المشاهد المؤثرة التي يتم بثها عبر شبكات الاعلام الدولي(٤٢) فعلى سبيل المثال أدى المشهد الذي بثته وكالة الـ CNN الذي صور قيام مجموعة من الصوماليين المسلحين بجر جثة جندي أمريكي من قوات المارينز في شوارع مقديشيو أثناء عملية "اعادة الأمل" الى انحراف العملية عن الهدف الاستراتيجي الذي كان مخطط لها .

ولعل هذا العامل يفسر - ولو جزئيا - المغزى الحقيقي من تطور المذهب العسكري الأمريكي، وسعيه لتحقيق الحسم السريع لأية عملية عسكرية تشارك فيها القوات الأمريكية. فالحقيقة أن أحد أهم الاعتبارات التي حكمت تعامل المؤسسة الأمنية مع ظاهرة الثورة العسكرية يتمثل في اقتناع راسخ هيمن على أذهان القائمين على التخطيط الأمني بأن أية عملية عسكرية مستقبلية سيتعين تنفيذها في هامش زمني ضيق للغاية، الأمر الذي يفرض على المؤسسة العسكرية الدخول في سباق محموم مع الزمن لحسمها قبل أن يؤدي عامل الوقت - يقدر بعض المحللين أنه سيكون ما بين ثلاثة أسابيع وشهرين - الى تآكل الدعم السياسي للعملية أو اعطاء الفرصة لوسائل الاعلام لتغيير المسار الاستراتيجي للسياسة الأمريكية .من هنا يتضح تركيز المذهب العسكري الأمريكي على عنصر السرعة وتخطيط العملية العسكرية بحيث تؤدي الى اصابة العدو بالشلل التام بدلا من خوض معركة استنزاف ترتكز على التدمير المادي لهيكله الاستراتيجي .(٤٣) .

فكرة الملف :

لعله من المفارقات الغريبة ان الاعتبارات التي طرحها جورج كينان في بداية حقبة الحرب الباردة والتي استند اليها في معارضته لقيام الولايات المتحدة بالاضطلاع بدور الهيمنة ، تطفى الآن بقوة على مستقبل الاستراتيجية الامريكية بعد مرور مجرد خمسين عاما على عهد الهيمنة الامريكية .

هذه الاعتبارات مجتمعة - تراجع القوة النسبية للاقتصاد الامريكي ، التحولات الجوهرية التي يشهدها المجتمع الامريكي والتي تحول دون نجاح القيادة السياسية في تعبئة التأييد السياسي اللازم لاستمرار الدور الدولي للولايات المتحدة، والصعوبات التي تواجهها مؤسسة الأمن القومي في التعامل مع التعقيدات الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز تناقضات داخل التحالف الغربي في الوقت الذي تحاول فيه التغلب على التجزئة التنظيمية التي تعاني منها - بدأت تقوض الركائز الاساسية للمنظومة الامريكية مما نتج عنه بوادر ظهور لعالم النظام الأمني البديل الذي حاولت الولايات المتحدة " احتواؤه - "والذي تنبأ كينان انها ستعجز عن القيام بذلك على المدى البعيد - يتمحور حول مراكز القوى الصناعية على طرفي القارة الأورو/أسيوية المتمركزة في المانيا والجزر اليابانية .

ولعل هذا التحليل يمثل الاطار الامثل لكشف ملامح

الاستراتيجية الامريكية فى القرن القادم ، إذ ان جوهر السياسة الامنية للولايات المتحدة سيرتكز على محاولة مؤسسة الامن القومى لاحتواء تلك العوامل التى من شأنها ان تضعف النفوذ الأمريكى على النظام الامنى البازغ الذى يتشكل الآن فى أوروبا وشرق القارة الآسيوية .

كيفية تعامل الاستراتيجية الامريكية مع هذه العوامل هو موضوع هذا الملف الذى يرجع الفضل فى طرح فكرته الاساسية للزميل عمرو الجويلى وحرصه على التنبيه بأهمية هذا الموضوع .فالبحث المقدم من الدكتور محمد سعد ابو عامود عن السياسة الامريكية تجاه آسيا ، وكذلك البحث المقدم من نجلاء محمد نجيب الذى يتناول مستقبل العلاقات الامريكية – الاوروبية يطرحان تحليلا يتناول بالتفصيل ما جاء فى الجزء الاول من هذا التقديم .ويحلل الدكتور ابو عامود السياسة الامريكية تجاه آسيا من واقع اعطاء الأولوية لمنع بروز قوة معادية للولايات المتحدة تنافس النفوذ الامريكى فى القارة الاسيوية. والجدير بالذكر أن البحث يتعرض ايضا لاهمية العامل الداخلى فى مستقبل السياسة الامريكية تجاه آسيا ، حيث يشير لعجز الادارة الامريكية عن حشد التأييد السياسى للدور الامريكى ، كما يتعرض للصعوبات التى تواجهها مؤسسة السياسة الخارجية فى تنسيق سياساتها الاسيوية نتيجة للتجزئة التنظيمية التى ادت الى الفصل بين المفاوضات التجارية التى تتولاها وزارتى التجارة والخزانة ، وبين السياسة الامنية التى تقع تحت اختصاص وزارة الخارجية. كما تقدم نجلاء محمد نجيب تحليلا مماثلا للسياسة الامريكية تجاه أوروبا حيث توضح أن الاعتبار الرئيسى الذى يحكم العلاقة الأمريكية الأوروبية يتمثل فى اصرار الولايات المتحدة على الحفاظ على الاطار الاطلنطى الذى يضمن لها موقع الريادة فى ترتيبات الدفاع للقارة الأوروبية .الا ان البحث يوضح ان استمرار هذه الصيغة سيعتمد على كيفية معالجة الخلافات الاقتصادية والتجارية التى تطغى باستمرار على العلاقة الاطلنطية .

واتصالا بهذا التحليل فان البحث المقدم من مالك عونى عن الاستراتيجية العسكرية يشير بوضوح الى محورية البعد العسكرى فى الاستراتيجية الامريكية .ويلاحظ ان البحث تعرض أيضا الى وجود نوع من التناقض الضمنى بين زيادة المهام الأمنية الموكلة الى القوات العسكرية الامريكية – مكافحة الارهاب ، منع انتشار الاسلحة غير التقليدية ، التدخل الانسانى – وبين التحفظ الشديد من قبل الرأى العام تجاه الدخول فى مغامرات عسكرية غير محسوبة العواقب، الامر الذى قد يهدد بمصداقية الدور الأمنى للولايات المتحدة على المدى المتوسط والبعيد .

ولأهمية البعد الداخلى فى كشف أبعاد السياسة الخارجية الامريكية حرص الملف على تضمين أربعة ابحاث تتعرض لجوانب مختلفة عن تأثير الاعتبارات الداخلية على صنع السياسة الخارجية . فيتناول البحث المقدم من نانيس مصطفى خليل ظاهرة تعاظم نفوذ مؤسسة الرئاسة والتى اشرنا اليها بايجاز فى سياق هذا التقديم، ومدى ارتباط هذه الظاهرة بالسياسة الامنية الامريكية وتأثيرها على الصراع القائم بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية .ويكمل هذا التحليل البحث المقدم من أسيا الميهى الذى يتعرض بالتفصيل لدور الرأى العام وجماعات الضغط فى رسم السياسة الخارجية وأساليب اختراق هذه الجماعات لدوائر صنع القرار الأمريكى . اما البحث المقدم من محمد جاد عن دور المعونة الاقتصادية فى السياسة الخارجية الامريكية فيشرح كيف ادت نهاية الحرب الباردة الى زوال الاعتبارات الامنية التى حكمت عملية توجيه المساعدات الاقتصادية الامريكية ، ويخلص الى انه فى ضوء اتجاه الكونجرس لخفض ميزانية المعونة الخارجية فيصعب تخيل استمرار اولوية الاعتبارات الامنية فى اخراج برامج المعونة .واخيرا توضح عبير بسيونى فى بحثها كيف ان مسألة التدخل لحماية حقوق الانسان تنبع من اعتبارات داخلية فى المقام الاول ترتبط بالتكوين الثقافى والقيمى للشعب الامريكى . الا ان الدعوة للتدخل الواسع او لاتخاذ موضوعات حقوق الانسان والديمقراطية كمعيار لتحديد السياسة الخارجية قد تتنافى فى الكثير من الاحيان مع المصالح الامريكية وفقا لمفهوم مدرسة الواقعية للعلاقات الدولية ، مما يفسر تأرجح الادارات الامنية فى مواقفها بالنسبة لهذه المسألة.

ولا يكتمل شرح أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية بدون التحليلات التى تتضمنها الأبحاث المقدمة من الدكتور منصور العادلى وعبد الله صالح وعلاء السيد عبد العزيز وحنان دويدار .فتتناول ورقة الدكتور منصور العادلى اعلاء شأن القانون الدولى فى رسم السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة وذلك لمحاولة ايجاد الاطار القانونى الملائم لاضفاء الشرعية على تدخل الولايات المتحدة الواسع فى مناطق الصراع لحماية مصالحها . أما ورقة عبد الله صالح فتتعرض للخصوصية الفريدة التى ميزت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بحكم الاعتبارات الداخلية المعروفة التى تطغى على سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة . وأخيراً يركز البحثان المقدمان من علاء السيد عبد العزيز وحنان دويدار على البعد الاقتصادى للسياسة الأمريكية، حيث يركز البحث الأول على الأبعاد الاقتصادية لسياسة الولايات المتحدة تجاه المحيط الحيوى الغربى والذى يحتل مكانة خاصة فى المنظور الأمنى الأمريكى بحكم التقارب الجغرافى، بينما يركز التحليل المقدم فى بحث حنان دويدار على سعى الولايات المتحدة لتوظيف المؤسسات الاقتصادية الدولية لخدمة المصالح الأمريكية فى العالم الثالث .

وبذلك نقدم ملف هذا العدد لقراء السياسة الدولية لعله ينجح فى تقديم إطار تحليلى يمكن أن يشكل الأساس لدراسا مستقبلية تتناول هذا الموضوع الحيوى بمزيد من التعمق .

المراجع:

1. Walter Le Feber, "An End to Which Cold War?", in Michael J. Hogan (ed)., ***The End of the Cold War: Its Meanings and Implications***, (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p.14

2. Manuel Castells, ***The Rise of the Network Society*** (Cambridge: Blackwell Publishers, 1996); Wilson P. Dizord, ***The Coming Information Society*** (New York: Longman, 1989); Peter Drucker, Post-Capitalist Society (Oxford: Butterworth-Heinemann, 1994).

3. John Lewis Gaddis, ***Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*** (Oxford: Oxford University Press, 1982).

4. Walter Hixson, ***George F. Kennan: Cold War Iconoclast*** (New York: Columbia University Press, 1989).

5. John Lewis Gaddis, ***The United States and the Origins of the Cold War, 1941-1947*** (New York: Columbia University Press, 1972); Akire Iriye, ***The Cold War in Asia: A Historical Introduction*** (New Jersey: Prentice Hall Inc., 1977).

6. George Kennan, "Containment Then and Now" ***Foreign Affairs*** (Spring 1987): 885-890.; David Meyers, "Containment and the Primacy of Diplomacy: George Kennan's Views", ***International Security*** (Summer 1986): 124-162.

7. Thomas J. McCormick, ***America's Half-Century: United States Foreign Policy in the Cold War*** (London: The Johns Hopkins University Press, 1989); David P. Calleo, ***Beyond American Hegemony: The Future of the Western Alliance*** (New York: Basic Books, 1987); Robert Gilpin, ***The Political Economy of International Relations*** (Princeton: Princeton University Press, 1987).

8. Hixson, 16-25, Mayers.

9. Samuel F. Wells, "Sounding the Tocsin: NSC-68 and the Soviet Threat" ***International Security*** (Fall 1979): 116-158.; Melvyn P. Leffler, ***A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration and the Cold War***, (Stanford: Stanford University Press, 1992), pp. 312-360.

10. McCormick, pp. 158-167., Michael T. Klare, ***Beyond the 'Vietnam Syndrome': US Interventionism in the 1980s*** (Washington D.C.: Institute for Policy Studies, 1981).

11. John Lewis Gaddis, "Towards the Post-Cold War World", in Kegley and Wittkopf (eds.), ***The Future of American Foreign Policy*** (New York: St. Martin's Press, 1992); Kenneth A. Oye, "Beyond Postwar Order and New World Order: American Foreign Policy in Transition", in Kenneth A. Oye, et.al. (eds.), ***Eagle in a New World: American Grand Strategy in the Post-Cold War Era,*** (New York: Harper Collins Publishers Inc., 1992), pp. 3-15.

12. Alan L. Gropman, ***Mobilizing US Industry in World War II***, McNair Paper 50, (Washington D.C.: National Defense University Press, August 1996)

13. Steven E. Miller and Sean M. Lynn-Jones, ***Conventional Forces and American Defense Policy: An International Security Reader*** (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1989).

14. Peter Schweizer, ***Victory: The Reagan Administration's Secret Strategy that Hastened the Collapse of the Soviet Union***, (New York: The Atlantic Monthly Press, 1994).

15 Edward Luttwak, ***The Pentagon and the Art of War***, (New York: Simon & Schuster, 1985); C. Dandecker, "The Bureaucratization of Force" in Lawrence Freedman (ed.), ***War: A Reader***, (Oxford: Oxford University Press, 1994).

16. Martin Van Creveld, ***Command in War***, (Cambridge, Mass.: Harvard University Press. 1985).

17. Sir Michael Howard, John F. Guilmartin Jr., ***Two Historians on Technology and War***, (Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute, July 20, 1994); Martin Van Creveld, ***Technology and War***, (London: Brassey's, 1991), pp. 265-285.

18. Dr. Robert J. Bunker, "Generations, Waves and Epochs: Modes of Warfare and the RPMA", ***Air Power Journal*** (Spring 1996); Michael J. Mazaar, ***The Military Technical Revolution: A Structural Framework***, Final Report of the CSIS Study Group (Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies, March 1993).

19. Eliot A. Cohen, "A Revolution in Warfare", ***Foreign Affairs*** (March-April 1996)

20. Ibid., Colin S. Gray, "The Changing Nature of Warfare?", ***Naval War College Review*** (Spring 1996)

21. Jeffrey McKitrick et.al. "The Revolution in Military Affairs", in Barry R. Schneider and Lawrence E. Grinter (eds.), ***The Battlefield of the Future: 21st Century Warfare Issues*** (Maxwell Air Force Base, Ala.: Air War College Studies in National Security, September, 1995).

22. George Stein, "Information Warfare" ***Air Power Journal*** (Spring 1995); George Stein, "Information War, Cyberwar, Netwar", in Barry R. Schneider and Lawrence E. Grinter (eds.), ***The Battlefield of the Future: 21st Century Warfare Issues***., Martin Libicki, ***The Mesh and the Net: Speculations on Armed Conflict in a Time of Free Silicon*** McNair Paper 28 (Washington D.C.: Institute for National Strategic Studies, National Defense University Press, March 1994).

23. Gordon Sullivan, James Dubik, "War in the Information Age" ***Military Review*** (April 1994), David Jablonsky "US Military Doctrine and the Revolution in Military Affairs", ***Parameters*** (Autumn 1994); Robert J. Bunker, "Advanced Battlespace and Cybermaneuver Concepts: Implications for Force XXI", ***Parameters*** (Autumn 1996).

24. Stuart Johnson and Martin Libicki (eds.), ***Dominant Battlespace Awareness***, (Washington D.C.: National Defense University Press, October 1995); Brian Nichiporuk, Carl H. Builder, ***Information Technologies and the Future of Land Warfare*** (Santa Monica: RAND, 1995); Michael Nifong, "The Key to Information Dominance", ***Military Review*** (May-June 1993).

25. Admiral William J. Owens, "The Emerging US System of Systems" in Stuart Johnson and Martin Libicki (eds.), ***Dominant Battlespace Awareness***; Martin Libicki, "Emerging Military Instruments" in ***Strategic Assessment: Elements of US Power - 1996*** (Washington D.C.: National Defense University Press, 1996).

26. Thomas B. Gilroy, "Commander's Control From Information Chaos", ***Military Review*** (November 1991); ***TRADOC Pamphlet 525-5, Force XXI Operations***, (Fort Monroe, Virginia: Hq. USA Training and Doctrine Command, August 1, 1994); Daniel Kuhl, "Strategic Information Warfare and Comprehensive Situational Awareness" in Alan D. Campen et al (eds.), ***Cyberwar: Security, Strategy and Conflict in the Information Age***, (Fairfax, Virginia: AFCEA Press, 1996).

27. US Department of State, ***State 2000: A New Model for Managing Foreign Affairs***, Report of the US Department of State Management Task Force (Washington D.C., January 1993); Senate Intelligence Commission, ***Preparing for the 21st Century: An Appraisal of US Intelligence*** (March 1, 1996).

28. Steven L. Goldman et.al. ***Agile Competitors and Virtual Organizations***, (New York: Van Nostrand Reingold, 1995); Paul S Myers (ed.), ***Knowledge Management and Organizational Design*** (Oxford: Butterworth-Heinemann, 1996)

29. Philippe Baumard, "From Infowar to Knowledge Warfare: Preparing for the Paradigm Shift" in Alan D. Campen et al (eds.) ***Cyberwar: Security, Strategy and Conflict in the Information Age***. Steven Metz, James Kievit, ***Strategy and the Revolution in Military Affairs: From Theory to Policy*** (Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute, September 1995), William T. Johnsen, ***The Principles of War in the 21st Century*** (Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute, 1995).

30. John A. Warden, "The Enemy as a System", ***Air Power Journal*** (Spring 1995). Richard Szafranski, "Parallel War and Hyperwar: Is Every Want a Weakness?" in Barry R. Schneider and Lawrence E. Grinter (eds.), ***The Battlefield of the Future: 21st Century Warfare Issues***.

31. ***TRADOC Pam 525-5***, "Alternative Futures for 2025: Security Planning to Avoid Surprise" in ***2025 Final Report*** (Air University, 1996).

32. Michael Mastanduno (eds), ***The State and American Foreign Economic Policy*** (Ithaca New York: Cornell University Press, 1988), Thomas Ferguson, "From Normalcy to New Deal Industrial Structure, Party Competition and America Public Policy in the Great Depression," ***International Organization*** (Winter 1984).

33. Thomas J. McCormick, "Drift or Mastery? A Corporate Synthesis for American Diplomatic History", ***Reviews in American History*** (December 1982), Lynn Eden, "The End of US Cold War History?" ***International Security*** (Summer 1993), 174-207.

34. Daniel Yergin, ***Shattered Peace: The Origins of the Cold War*** (New York: Penguin Books, 1990), pp. 395-425, Gregory Hook, ***Forging the Military-Industrial Complex: World War II's Battle of the Potomac***, (Urbana: University of Illinois Press, 1991).

35. Arthur Schlesinger Jr., ***The Imperial Presidency***, (Boston: Houghton Mifflin Company 1989).

36. Lynn Eden, "Capitalist Conflict and the State: The Making of United States Military Policy in 1948", in Charles Bright and Susan Harding (eds.), ***Statemaking and Social Movements: Essays in History and Theory***, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1984), pp. 233-261., Roger Latchin, ***Fortress California, 1910-1961: From Warfare to Welfare***, (New York: Oxford University Press, 1992).

37. Robert Reich, ***The Work of Nations*** (1992).

38. Christopher Lasch, ***The Revolt of the Elites and the Betrayal of Democracy***, (W.W. Norton, 1995).

39. Lash, Scott, John Urry, ***Economies of Signs and Space*** (London: Sage Publications, 1994); Benjamin R. Banaby, ***Jihad Vs. MacWorld: How the Planet is Both Falling Apart and Coming Together and What This Means for Democracy***, (New York: John Wiley and Sons, 1995).

40. McCormick, ***America's Half Century***, pp. 10-36.

41. Bunker, "Generations, Waves, Epochs", Steven Metz et.al., ***The Future of American Landpower: Strategic. Challenges for the 21st Century Army***, (Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute, March 1996).

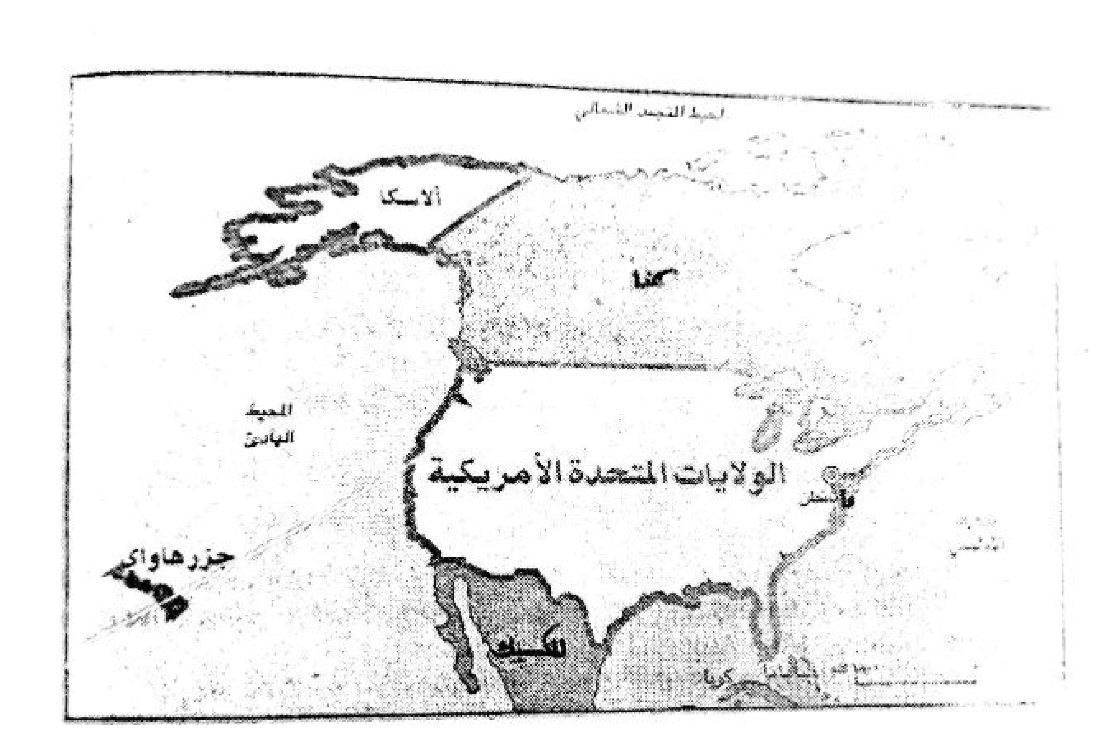
42. Frank J. Stech, "Winning CNN Wars", ***Parameters*** (August 1994).

43. TRADOC Pam 525-5, George Stein, "Information Attack: Information Warfare in 2025" in ***2025 Final Report*** (Air University, 1996).






الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية



نانيس مصطفى خليل

عندما وضع المؤسسون الأوائل الدستور الامريكى ، وخاصة الجزء الخاص بالرئيس أرادوا أن يعطوه ما يكفى من سلطة ولكن، ليس كل السلطة . فمن الناحية الدستورية ، يعتبر الكونجرس أقوى من الرئاسة نسبياً. ولكننا لايجب أن ننسى أن دور أمريكا فى المجتمع الدولى فى ذلك الوقت ، وبالتالى دور الرئاسة فى صنع السياسة الخارجية كان دوراً هامشياً. وقد صيغ الدستور ببعض العبارات الغامضة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية. ومن خلال هذه العبارات اتسع دور الرئاسة وأصبح محورياً فى الشئون الخارجية . وقد وصل هذا التوسع فى السلطة إلى ذروته بعد الحرب العالمية الثانية . التغيرات فى النظام الدولى ووجود الخطر الشيوعى . ولكن هذا التوسع كان ولايزال محل تساؤل وهجوم خاصة بعد حرب فيتنام وفضيحة الووترجيت حيث جرت محاولات عديدة للحد من هذه الزيادة النسبية فى سلطة الرئاسة ، وباءت معظمها بالفشل. والآن ، تواجه الرئاسة تحديات جديدة كنتيجة للتغيرات فى النظام الدولى فهناك صراع على مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى الخلاف على دور الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار .

وإذا أردنا أن نحلل دور الرئاسة الأمريكية وإمكانية الحد من قوتها فعلينا أن نحدد أولاً ما نعنيه بالرئاسة . فالرئاسة كمؤسسة لصنع القرار لاتشتمل فقط على الرئيس وإنما

تشتمل أيضاً على ما تسميه مجازاً البيت الأبيض وتسعة في الأصل المكتب التنفيذي للرئيس. وقد أدى التوسع في هذا المكتب التنفيذي، والتوسع في دور الرئيس، إلى التوسع في الرئاسة ككل مما أدى إلى زيادة سلطة الرئاسة، خاصة في الشئون الخارجية. ووجود عقبات مثل غياب العدو الخارجي، وزيادة التداخل بين الشئون الداخلية والخارجية ستفرض بالتأكيد صعوبات على إدارة شئون السياسة الخارجية ولكن وجود هذه الصعوبات لن يؤدي حتماً إلى تقلص الرئاسة كمؤسسة أو إنخفاض قوتها النسبية ككل.

وعلى المدى القريب فإن التغييرات النسبية في سلطة الرئاسة قد تحدث لضعف الإدارة، كإدارة كلينتون، وليس لضعف الرئاسة كمؤسسة وهذا يعتمد على عدة عوامل، أولها وجود خطر أو عدو خارجي، فوجود عدو خارجي يساعد الإدارة على إقناع الكونجرس والرأي العام بالقرارات والسياسات الصادرة. فإدارة كلينتون، على سبيل المثال تجد صعوبة في الحصول على تصديق الكونجرس على مشاريعها لانقسام الرأي حول القضايا والمصالح، في حين أنه إذا كان هناك عدو خارجي أو خطر محدق، لكان الأمر أكثر سهولة. العامل الثاني، وهو التداخل بين الشئون الخارجية والداخلية. فالشعب الأمريكي لا يهتم كثيراً بالشئون الخارجية، ولكن عندما يكون للأمر أثر مباشر على حياتهم يتكون رأي عام حول السياسة محل التساؤل. وأخيراً، وليس آخراً، فإن القوة النسبية للمؤسسات الأخرى تعتمد على ما تمنحه أو توفره لهم الرئاسة على سبيل المثال، إذا كانت الإدارة غير كفء أو الرئيس ضعيفاً، فهذا يعطي الفرصة للمؤسسات الأخرى والإعلام والرأي العام لإكتساب القوة وفرض بعض الضغوط.

من خلال هذه الرؤية، نستطيع أن نحلل عملية صنع القرار من خلال علاقة الرئاسة بالمؤسسات الأخرى وتفاعلها مع العوامل الداخلية والخارجية.

العوامل الخارجية:

تتأثر الرئاسة بالعوامل الخارجية المحيطة بها، وبالتالي هذا يؤثر على علاقتها بباقي المؤسسات. وهناك عاملان أساسيان يؤثران على دور الرئاسة في عملية صنع القرار وهما النظام الدولي والإطار السياسي. فالنظام الدولي، سواء كان ثنائي القطبية أو أحادي القطبية، يفرض خيارات وتحديات محددة على السياسة الخارجية، كما يطرح رؤية لدور الدولة في المجتمع الدولي والسياسات الممكن إتباعها. وكما يطرح شرعية (أو عدم شرعية) لسلوك الدولة. وهذا بالطبع يؤثر على قدرة الرئاسة على إقناع باقي المؤسسات بقراراتها وسياساتها.

أما الإطار السياسي فهو يوضح كيف أن وجود نظرية مثل نظرية الإحتواء قدمت إطاراً شرعياً لكثير من القرارات السياسية التي يصعب اتخاذها الآن في غياب هذا الإطار الشرعي، علاوة على ذلك، فإن وجود سياسات حربية أو متصادمة قد يقدم إطاراً شرعياً لسياسة خارجية وبالتالي يؤثر هذا على العلاقة بين عوامل صنع القرار.

والآن يجب أن نتعرف على العوامل الخارجية التي تحيط بالمؤسسات خلال عملية صنع القرار، ننتقل إلى العوامل الداخلية في صنع القرار.

الجهاز البيروقراطي:

عند الكلام عن الجهاز البيروقراطي كمؤسسة تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، يجب أن نفرق بين نوعين: الجهاز البيروقراطي التنفيذي الممثل في مصالح والمؤسسات الحكومية، والجهاز البيروقراطي الخاص بمكتب الرئيس والبيت الأبيض.

بالنسبة للنظام البيروقراطي الممثل في المؤسسات والمصالح الحكومية فهو مقسم من الداخل إلى تكتلات من المصالح ويعتبر نظام الفصل بين السلطات أحد الأسباب التي أدت إلى ذلك. وبالتالي، فمصالح بعض هذه التكتلات قد تتعارض مع سياسة الرئيس. ويكون لهذه التكتلات تأثير سياسي عندما تكون المثلث الحديدي، والمثلث الحديدي ما هو إلا إتحاد البيروقراطية مع بعض جماعات الضغط وبعض النواب، ومن خلال هذه العلاقة توضع الرئاسة تحت الضغط من أجل تحقيق مصالح مشتركة. ولكن ما هو موقف الرئاسة من كل هذا؟

الرئيس ملامح يستطيع استخدامها مع الجهاز البيروقراطي:

أولاً - كرئيس للجهاز التنفيذي، يستطيع الرئيس أن يعيد هيكلة بعض المؤسسات، كما أن له حق تعيين بعض من أنصاره فيه.

ثانياً: يتفوق الرئيس على الكونجرس في نقطة محددة، وهي أن الكونجرس ليس له مصالح موحدة لإنقسامه من الداخل، في حين أن الرئيس له مصالحه المحددة الموحدة، لذا نجد أن هناك محاولات دائمة من قبل الرئيس لكسب البيروقراطية لصالحه.

أما عن الجهاز البيروقراطي الخاص بالرئيس، فالعلاقة بينهما علاقة تعاون. وقد بدأ تأسيس وتوسيع هذا الجهاز منذ إدارة الرئيس ترومان، فقد أسس الرؤساء مؤسسات لجمع المعلومات والمساعدة على إتخاذ القرارات مما أعطى الرئاسة كمؤسسة شرعيتها وقوتها بالنسبة للمؤسسات الأخرى ومنها مجلس الأمن القومي الذي تأسس عام ١٩٤٧م، وظهرت فاعليته في عهد كيندي في أول الستينات ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا المجلس أحد أهم أركان السياسة الأمريكية خاصة أثناء الحرب الباردة.

وكان هذا المجلس في بعض الأحيان أداة يطوعها الرئيس

لمصالحه الخاصة ويستخدمها لكسب تأييد المؤسسات الأخرى. ففي عهد نيكسون ، كان المجلس يستخدم لكسب التأييد للعمليات العسكرية السرية وعلى مر الإدارات المختلفة كان لرئيس المجلس سلطات تفوق سلطات وزير الخارجية. فإذا كان وزير الخارجية ذا شخصية قوية أصبح هناك صراع بين المؤسستين . أما إذا كان وزير الخارجية ضعيفاً ، أو رئيس المجلس مفضلا من قبل رئيس الدولة ، أصبح رئيس المجلس صاحب اليد العليا وتكمن أهمية رئيس هذا المجلس أيضاً في وظيفته كمفربل للمعلومات. فرئيس هذا الجهاز يقدم المعلومات المنتقاه لرئيس الدولة للمناقشة ، ومن ثم فهو يستطيع أن يتحكم في ترتيب أولويات الرئيس .

الكونجرس:

يعتبر الدستور الأمريكي دعوة صريحة للصراع بين الرئاسة والكونجرس فطبقا للفقرة الأولى من الدستور ، التى تعالج سلطات ومسئوليات الكونجرس ، توجد نقاط إلتقاء عدة بين المؤسستين . فالكونجرس له سلطة إستشارية وسلطة التصديق فى أمور مثل المعاهدات ، تعيين السفراء ، والحرب . بالإضافة الى ذلك فالكونجرس له سلطة إقرار الميزانية العامة لمالية الدولة ، وهى تعتبر فى معظم الأوقات الورقة الرابحة مما يؤثر بشكل فعال على السياسة الخارجية وإداراتها . فعلى سبيل المثال ، أثناء أزمة نيكاراجوا ، حيث كانت أمريكا تساند المعادين لنظام الحكم الماركسى من خلال تزويدهم بالأسلحة ، تراجع الكونجرس عن تخصيص الأموال اللازمة لهذه العملية لتنافيها مع القانون الدولى . وللكونجرس أيضا السلطة فى إدارة التجارة الداخلية والخارجية ، مما له إنعكاسات على الإقتصاد بشكل خاص والسياسة الخارجية بشكل عام .

أما عن سلطة الرقابة على المؤسسات التنفيذية ، فهى تعتبر إحدى وظائف الكونجرس الرئيسية وكان التحقيق الذى أجراه الكونجرس فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، عن إشتراك أمريكا فى هذه الحرب ، ذا أثر قوى على الرأى العام مما أدى فى النهاية إلى سياسة إنعزالية فى خلال هذه الفترة.

وأخيرا ، للكونجرس سلطات إضافية بعيدا عن النطاق الدستورى . على سبيل المثال ، يستطيع الكونجرس أن يتخذ قرارات ليعرب بها عن رأيه بخصوص الشئون الدبلوماسية ويقوم بعض النواب برحلات تطوعية ، أو ردا على دعوات ، إلى الدول المختلفة لمراقبة الشئون الخارجية وتجميع المعلومات .

وقد أدت التغيرات الخارجية إلى التوسع فى دور الكونجرس .. فبعد أن تغير دور أمريكا فى الساحة الدولية ، وأخذت على عاتقها مسئولية إرساء نظام عالمى تلعب فيه دور المهيمن ، كان على الحكومة توفير نظام إقتصادى يلبى هذه الإحتياجات . خاصة مع بروز سياسة احتواء الخطر الشيوعى ، مما أدى إلى زيادة تدخل الكونجرس . كما يعتبر الإرتباط بين الشئون الداخلية والخارجية أحد العوامل التى أثرت ايضا على دور الكونجرس ، وعلى سبيل المثال ، فإن الإشتراك فى الحرب يتطلب فرض وجمع الضرائب . بالإضافة إلى أن الإنتهاكات التى حدثت أثناء حرب فيتنام دعت الكونجرس لدور أكثر ايجابية بشكل عام . وأخيرا فإن بروز أهمية الرأى العام وتكثف جهود جماعات الضغط أدى إلى غياب الإجماع على المصلحة القومية مما تطلب تدخل الكونجرس فزادت سلطاته .

وقد مر النزاع بين الرئاسة والكونجرس بعدة مراحل يمكن تعقبها خلال القرن العشرين كما يلى :

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، مال ميزان القوى إلى الكونجرس أكثر من الرئاسة . مما أدى إلى سياسة الإنعزالية فى هذه الفترة . ولكن الإنقلاب المضاد فى ميزان القوى بدأ منذ الثلاثينيات ، بعد فترة الكساد العالمى الكبير إذ أبرزت هذه الأزمة أهمية الرئيس كقائد للأمة فى أوقات الشدة.

ثم أتت الحرب العالمية الثانية ، فغيرت فى ميزان القوى على المستوى الدولى والداخلى . فاختيار أمريكا لسياسة دولية نشطة تطلبت بالضرورة وجود رئيس أكثر قوة ومقدرة على قيادة الأمة . ومنذ ذلك الحين ، أصبح دور الرئيس محوريا فى عملية صنع القرار . وفى هذه الفترة الإنتقالية ، هدأ النزاع بين الرئاسة والكونجرس نسبيا ، لأن أمريكا كانت فى أشد الحاجة لتوحيد الصفوف وكان وصول شخصية مثل روزفلت الى موقع الرئاسة فى ذلك الوقت له أثر ليس بضئيل على تغيير مفهوم دور الرئيس فى عملية صنع القرار . فقد كان روزفلت مؤمنا أنه على الرئيس أن يخرج من النطاق الضيق للسلطة التنفيذية ويكون أكثر تجاوبا لمتطلبات شعبه . ومن وجهة نظره فإن من حق الرئيس أن يصل إلى أقصى الحدود طالما أنه لا يخالف الدستور.

هيمنت الرئاسة فى هذه الفترة من التاريخ بلا منافس ، ولكن مع حرب فيتنام وفضيحة الووترجيت فتحت صفحة جديدة من النزاع بين المؤسستين ، لا يزال صداها مسموعا فى التسعينات . هذان الحدثان شككا فى مصداقية الرئيس مما دعا الكونجرس ليدير عجلة القيادة . فأصدر الكونجرس قانون سلطة الحرب سنة ١٩٧٣ . وبالرغم من أهمية هذا القانون فقد تم تجاهله فى عدد من المناسبات مثل ارسال القوات الأمريكية للبنان وكمبوديا .

ولا زال النزاع بين المؤسستين قائما وربما تكون حرب الخليج قد استعادت المصداقية والثقة فى الرئيس . ولكن انهيار الإتحاد السوفيتى كقوة وكعدو جعل من مهمة الرئيس أكثر صعوبة فى إقناع الكونجرس بسياساته الخارجية .

أطلق البعض على الرئاسة إسم "الرئاسة الإمبريالية" بعد حرب فيتنام وفضيحة الووترجيت . واستندت هذه الحجة على أن دور الرئاسة كما حدده المؤسسون الأوائل ، أصغر بكثير مما آل إليه خلال العشرين عاما الماضية وأن الرئاسة

توسعت واكتسبت قوى وسلطات لم تكن فى نية المؤسسين . هذا الجدل دق نواقيس الخطر لدى السلطات التشريعية و القضائية لتحد من التوسع الدائم للرئاسة ، خوفا من أن يكون له تأثير على أهم المبادئ التى بنى عليها الدستور : وهى الفصل بين السلطات ، والرقابة المتبادلة ، والتوازن.

(نقاط القوة والضعف) :

بالنسبة للرئاسة ، فالرئيس الأمريكي يتميز عن الكونجرس فى بعض الجوانب .أولا ، يستطيع الرئيس أن يحصل على معلومات متخصصة وسريعة من خلال أجهزة جمع المعلومات التى تحت إدارة البيت الأبيض. هذا بالطبع يميزه عن الكونجرس ويعطيه القدرة على اتخاذ قرارات صائبة . هذا يمكنه أيضا من استخدام هذه المعلومات بطرق مختلفة ليحصل على موافقة الكونجرس على سياساته . وقد ظهرت أهمية هذه الميزة خلال أحداث حرب فيتنام .ثانيا ، سلطة الرئيس كمشرع تدعم قوته فى مواجهة الكونجرس فمن خلال خطابه السنوى ، يتقدم الرئيس للكونجرس بالميزانية وبرامجه التشريعية ، ويؤثر هذا الخطاب بدرجة كبيرة فى خطة الكونجرس السنوية .ثالثا ، قدرة الرئيس على جذب الرأى العام لصالحه من خلال وسائل الأعلام ، تفوق قدرة الكونجرس وتشكل نوعا من أنواع الضغط للتأثير على قراراته .وبصفاته القيادية ، يستطيع الرئيس أن يوجه جهود الأمة لتحقيق هدف معين . وأخيرا ، دور الرئيس كقائد سياسى للحزب الذى ينتمى له ، يوفر له التأييد من أعضاء الحزب ومن الأفراد الذين تم تعيينهم من قبل الرئيس ، كما يستمد الرئيس العون والتأييد من مستشاريه الذين يعملون فى مكتبه التنفيذى . أما عن نقاط ضعف الرئيس ، فهى تتلخص فى السلطات التى خص بها الدستور الكونجرس وحده مثل سلطة إقرار الميزانية وباقى السلطات التى تم مناقشتها من قبل .

أما عن الكونجرس ، فقوته تنبع من هيمنته على الشئون الداخلية للبلاد . وفيما عدا ذلك ، للكونجرس نقاط ضعف عديدة فى مجال السياسة الخارجية .أولا ، يعانى الكونجرس من تشتت القوى وضعف الولاء الحزبى ، بالاضافة الى ضعف الأحزاب بشكل عام . ثانيا ، ازدياد عدد اللجان واللجان الفرعية يعتبر عقبة فى طريق التوصل لقرارات سريعة .ثالثا ، التداخل بين القضايا الداخلية والخارجية وازدياد المشاركة السياسة أدى إلى صعوبة الإجماع على قضية أو قرار . بالإضافة الى أن رضوخ الكونجرس لجماعات الضغط أدى إلى إضعافه .

وهنا ، السؤال يطرح نفسه .من الذى لديه اليد العليا فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ؟ إجابة هذا السؤال تترتب على ثلاث عوامل ، وهى :الحزب المسيطر فى الكونجرس ، شخصية الرئيس ، والمناخ السياسى العام .

من حيث العامل الأول ، فسيطرة الحزب الذى ينتمى إليه الرئيس على الكونجرس تسهل تصديق الكونجرس على قراراته . ولكن هذا ليس العامل الأساسى فى هذه العملية . فعندما تكون شخصية الرئيس ضعيفة من الناحية السياسية ، يصعب عليه جذب تأييد الكونجرس . على سبيل المثال ، فشل كارتر فى الحصول على تأييد الكونجرس لكثير من قراراته بالرغم من أنه كان ينتمى لنفس حزب الأغلبية .فى حين أن ريجان كان موفقا بالرغم من إنتمائه لحزب الأقلية . وأخيرا ، يلعب المناخ السياسى العالمى دورا هاما فى تشكيل سيكولوجية النواب فى الكونجرس .فعندما يشعر الجميع أن أمريكا تواجه تحديات مصيرية ، يكون للرئيس الكلمة العليا فى حين أنه فى غياب خطر خارجى تحدث إنقسامات حول المصلحة القومية والسياسات المتبعة . وفى هذه الحالة يفقد الرئيس زمام الموقف .

(المؤسسة الرابعة) الجماهير :

تعتبر الجماهير الأمريكية قوة لها كلمة فى شأن صنع القرار وتتمثل الجماهير فى الإعلام ، والرأى العام ، وجماعات الضغط .هذه قوى جماهيرية فعالة وخاصة فى النظام السياسى الأمريكى الذى بنى على الديمقراطية النيابية. فأستمرار الرئيس والنواب فى مناصبهم معتمد على أصوات الناخبين ونجاح أى قرار أو سياسة يعتمد على وجود مساندة جماهيرية كافية . لذلك فالرئيس والنواب يحرصون على إقامة الحوار الدائم مع الجمهور ، من خلال وسائل الإعلام فالإعلام هو الأداة الأساسية للإتصال بالجماهير . من خلاله يرشح الرؤساء أنفسهم ، يلقون خطاباتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية فالإعلام يعكس أولويات المطالب السياسية للحكومة والجمهور، ويثير قضايا أكثر من أخرى ، وبذلك يكون رأياً عاما تجاه سياسة الدولة .

والإعلام لايكون دائماً فى صالح الرئاسة. فهو فى بعض الأحيان إيجابى وفى بعضها سلبى ، كما أن الإعلام بطبيعة الحال يبحث عن الفضائح وبتصيد الأخطاء للرئاسة ، لذلك فالعلاقة بين الاعلام والرئاسة حساسة جداً . وتعتبر فضيحة الووترجيت أفضل مثال على ذلك . بالإضافة إلى أن التقدم فى وسائل الإعلام والسرعة فى نقل وبث المعلومات يزيد الضغط على صانعى القرار لأنه عليهم أن يستجيبوا إلى الأحداث بسرعة أكبر فى وقت أقل مع ذلك ، فالرئاسة والحكومة لايستطيعان الإستغناء عن الإعلام. أما عن الرأى العام ، فهو قوة جماهيرية ذات ثقل وأهمية . ومن خلال استطلاعات الرأى يكون صانعو القرار فكرة عن تقبل الجماهير للسياسات المطروحة ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح الرأى العام أكثر إهتماماً بالشئون الداخلية فضلا عن أن ثقافة الرأى العام الأمريكى فى السياسة الخارجية كانت، ولاتزال محدودة. ويعتبر الرأى العام أحد أسلحة الرئاسة ذات الحدين ، فإذا كانت الإدارة قوية وقيادية استطاعت أن تطوع الرأى العام لصالحها ليكون لها مؤيدا . أما إذا كانت القيادة

ضعيفة فهذا يعرضها للضغط من قبل الرأى العام .

أما عن جماعات الضغط ، فهى أكثر القوى الجماهرية تنظيماً فهى تقوم بالضغط على النواب والبيت الأبيض لحماية مصالحها المختلفة ، ولبعض هذه الجماعات قوة جماهيرية وإقتصادية كبيرة ، من خلالها تؤثر على صانعى القرار ويتوقف نجاحها على مرونة الرئيس فى مراوغتهم وقدرته على قيادتهم

يتضح مما سبق أن عملية صنع القرار تتأثر بالبيئة الخارجية والداخلية ولكن هناك بعداً ثالثاً للعملية يعد محورها الرئيسى ، ويكمن هذا المحور فى شخص الرئيس من حيث اتجاهاته السياسية ، وشخصيته ، تاريخه ، أسلوب إدراكه وفترة توليه المنصب .

فاتجاهات الرئيس السياسية وهويته الحزبية تؤثر على معاييره ومبادئه وأسلوبه . كما أشارت الأبحاث المتخصصة فى دراسة الرئاسة الأمريكية إلى أن شخصية الرئيس هى أحد أهم العوامل المحددة لطريقة تعامله مع صناعة القرار ، وإختياره لمستشاريه . فالرئيس نيكسون ، على سبيل المثال ، كان يفضل تركيز القوة فى شخصه ولا يحب أن يشرك النظام البيروقراطى فى عملية صنع القرار. وفى قراره حول التدخل فى أزمة المجر، استشار الرئيس أيزنهاور أخاه بدلاً من مجلس الأمن القومى . وفى إختياره لوزرائه ، أختار الرئيس نيكسون أصدقاءه . وكان الرئيس جونسون يفضل مشاورة أصدقائه المقربين ومشتشاريه بطريقة غير رسيمة ، فضلاً عن الطرق الرسمية ، وكان فى النهاية ينفذ ما يمليه عليه عقله بصرف النظر عن نصائح الآخرين . وكان يعزل معارضيه فكرياً وسياسياً ، مما كان يمنع الكثيرين من إبداء رأيهم بصراحة فى سياساته .وكان هذا أحد اسباب ما حدث فى حرب فيتنام . وفى عهود كل من كيندى ، جونسون ، ونيكسون كانت السياسة الخارجية مشخصة فى شخص الرئيس .

وقد قام د . جامس باربر "بتحليل شخصيه الرئيس ، ومنه توصل إلى تقسيمات معينه . وتعتمد دراسته على عاملين هما : حب الرئيس لمنصبه السياسى ، والمجهود الذى يستثمرة فى هذا المنصب . فالشخص المحب للعمل و للقوة يعتبر شخصا إيجابيا فى حين أن الشخص الذى لايحب هذا العمل بالرغم من انقياده وراء طموحه يعتبر شخصيه سلبية . أما بالنسبة للعامل الثانى ، فالرئيس الذى يستثمر الكثير من المجهود والطاقة فى منصبه يعتبر نشطا وعلى نقيضه الشخص الخامل .

ومن هنا ، استخرج باربر من هذه الدراسة تقسيمات لشخصيات الرؤساء ، استطاع من خلالها تصنيف الكثير من رؤساء الولايات المتحدة . فباربر يؤمن أن حياة الرؤساء الشخصية ، وخبراتهم ، والنمط السلوكى لهم يمكوننا من تصنيف الرؤساء والتنبؤ بقراراتهم .فقد استطاع باربر أن يتنبأ بسلوك وقرارات الرئيس نيكسون فى فضيحة الووترجيت من خلال تحليله لشخصيته.

وأخيراً ففترة الحكم ، سواء كانت أولى أو ثانية تؤثر كثيراً على عملية صنع القرار فالرئيس يكون أكثر جرأة فى الفترة الثانية أكثر من الأولى . كما أن الرئيس يعمل فى فترته الأولى على محاولة إرضاء معظم الأطراف : جماعات الضغط ، الإعلام ، الرأى العام ، على حساب سياسته ، فى حين أن العكس هو الصحيح فى خلال فترته الثانية .بالإضافة إلى أن الرئيس يكون أقوى ، بالنسبة للمؤسسات الأخرى فى فترة رئاسته الأولى .من خلال هذه الدراسة ، نجد أن الرئيس شخصية محورية تعتمد عليها عوامل أخرى أساسية فى عملية صنع القرار .لذا فإن الكثير من الباحثين اتجهوا إلى دراسة شخصية الرئيس دراسة أكثر تعمقاً .

وتواجه الرئاسة الأمريكية فى الباقى من هذا العقد ، ومع بداية القرن القادم الكثير من التحديات نتيجة للتغيرات الداخلية والخارجية. فمازال الجدل قائماً حول دور أمريكا فى المجتمع الدولى مابين الإنعزالية ،التى يؤيدها الجمهوريون وسياسه التدخل أو العالمية التى يؤيدها الديمقراطيون .

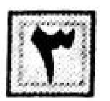
أما عن ثانى هذه التحديات ، فيعتبر إحياء القوى الشعبية والرأى العام من أهمها .فهناك حالة من عدم الرضا على المسرح السياسى بشكل عام . كما أن الضغوط الداخلية ضاعفت من هذا الإحساس مما سيشكل قوة ضغط فى المستقبل القريب على عملية صنع القرار. وبالرغم من أن الناخب الأمريكى لايهتم كثيراً بالشئون الخارجية ، فإنه من المتوقع ظهور رأى عام على القضايا الخارجية التى لها تأثير مباشر على الشئون الداخلية مثل قضايا الهجرة والمعونة ومستقبل حلف الناتو .

وأخيراً ، فإن التغير فى تشكيل الفئة العمرية للنواب فى الكونجرس من المتوقع أن يكون له دور فى تغيير إتجاه السياسة الخارجية الأمريكية ، خاصة فى ظل إدارة كلينتون الحالية . فبعد الإنتخابات السابقة للكونجرس ، أصبحت هناك أغلبية من النواب الجدد ذوى الخبرة العسكرية المحدودة . وينصب إهتمام هؤلاء النواب على الشئون الداخلية أكثر من اهتمامهم بالشئون الخارجية . لذلك فهم من دعاة الانعزالية ، أو السياسة الخارجية المحدودة . مع عدم إحترام هؤلاء النواب له أو لإدارته ، أصبح الأمر غاية فى الصعوبة بالنسبة لكلينتون . وهذا الخلاف بين الكونجرس والرئاسة سيؤدى إلى إرتباك فى صفوف الشعب الأمريكى وغياب سياسة خارجية أمريكية متماسكة .









الرأى العام فى السياسة الخارجية الأمريكية



آسيا الميهى

بعد انتهاء الحرب الباردة التفتت أنظار العالم إلى الولايات المتحدة لكونها القوة المهيمنة سياسياً. فبالرغم من ظهور عدة تكتلات إقتصادية تعتبر نداً لها إلا أن المعالم السياسية لتلك التكتلات وحجم أدوارها فى النظام العالمى الجديد لم يتضح بعد. وهكذا فقد ازداد التركيز على العملية السياسية بالولايات المتحدة، كما عنيت معظم الدول بالتأثير على سياستها الخارجية من أجل ضمان مصالحها. وبما أن الولايات المتحدة تعد واحة الديموقراطية والحرية الفردية فإن دراسة دور الرأى العام وجماعات الضغط فى التأثير على سياستها الخارجية هى أحد أهم معايير الشرعية الفعلية للديموقراطية الأمريكية. على المستوى المحلى أنهار الاجتماع العام حول أهداف السياسة الخارجية بعد زوال الخطر الشيوعى وازداد التنوع فى فكر السياسة الخارجية فيما بين النخبة وبالتالى الشعب الأمريكى ككل. فالنخبة المسيطرة التى تنتمى إلى طبقة إجتماعية إقتصادية راقية لها وعى ونشاط سياسى بارز، كما يمتلك هذا القطاع من الشعب الأمريكى القدرة على التأثير فى القرار السياسى لأنهم يمتلكون الموارد المادية ومصادر المعلومات أكثر من العامة. هذا وبالتالى يؤهلهم لممارسة نفوذ سياسى فعال وتشكيل الرأى العام الأمريكى ككل. خاصة وأن طبيعة جماعة الضغط كمؤسسة يتيح الفرصة أمام الأقلية النشيطة، التى فى العادة تنتمى للنخبة، إلى تحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية. أما بالنسبة للرأى العام فقد استمر دوره غير المباشر فى التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

إن إتخاذ القرار السياسي - تحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية - عادة ما يكون نتيجة جهد تساهم فيه عدة منظمات، تمثل كل منها مركز قوة له رؤيته الخاصة في كيفية إتخاذ القرار كذلك له ترتيبه الخاص بالنسبة للأهداف المقصودة منه. غير أن هذه المنظمات تتفق جميعها على عدة قيم أساسية تضمن: أولاً: بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي، ثانياً: عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي، ثالثاً: عدم ظهور الأمراض الإجتماعية التي تسبب نوعاً من الفوضى في النظام السياسي والإجتماعي. ففي السياسة الخارجية يشترك في إتخاذ القرار عدة هيئات مثل: الكونجرس، وزارة الخارجية، البنتاجون، البيت الأبيض. والأفراد الذين يساهمون في تشكيل السياسة الخارجية يقومون بذلك من خلال تلك المؤسسات بشكل مباشر كعاملين أو بشكل غير مباشر من خلال جماعات الضغط على سبيل المثال. وهكذا تلك الهيئات تعتبر مراكز قوى ملتزمة بالأهداف والمصالح القومية بشكل عام وفي نفس الوقت تسعى لتحقيق أهداف خاصة بها كمنظمات. كما أن الأفراد الذين ينتمون لتلك الهيئات لهم رؤيتهم الشخصية التي تنبع من تجاربهم وخلفيتهم السياسية ولذا فقد يختلفون حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وكيفية تحقيقها. بالإضافة إلى أن مجموعات فرعية داخل مراكز القوى والهيئات المختلفة قد تتكتل سوياً بشكل غير رسمي من أجل التأثير على القرارات السياسية. نظرياً الصراع بين هذه الهيئات أبداً لا يصل إلى مرحلة التأثير بالسلب على النظام السياسي أو إلى الحد الذي يجعل التعاون بينهم في المستقبل مستحيلاً. غير أن طبيعة آلية إتخاذ القرار السياسي بالولايات المتحدة عادة ما تؤدي إلى البطء في إتخاذه. مما يؤثر بالتالي بالسلب على فاعلية العملية السياسية ككل. ويتضح هذا جلياً في مواجهة الحكومة الأمريكية لأزمة الصواريخ الكوبية خلال الحرب الباردة.

أما بالنسبة لتعريف الرأي العام فقد أختلف المتخصصون فالبعض يعرفه بأنه رأي حول أمور عامة بينما يبرز البعض الآخر مدلول لفظ "العام" من حيث القواعد المشتركة والعضوية في مجتمع واحد وبالتالي يعرفون الرأي العام كرأي حول قضية ما يعتنقه مجتمع واحد يؤمن بعدة قواعد مشتركة. أما البعض الثالث فيوضح هذا المفهوم من خلال التركيز على الأدوات التي تشكله مثل التفاعل الإجتماعي ونظم الإتصال وردود الأفعال (Feed Back) بالإضافة إلى طرق تعبئته. أن الآراء السياسية للأفراد والتي تشكل في مجملها الرأي العام، يتم اكتسابها من خلال التنشئة السياسية. هناك عدة عوامل مؤثرة في هذه العملية مثل المستوى الإقتصادي، الأحداث السياسية، الإعلام، الدين، البيئة التعليمية والانجازات الشخصية، الأصل العرقي بالاضافة إلى دور قادة الرأي الذين يؤثرون بشكل رسمي وغير رسمي على آراء الآخرين بفضل مناصبهم وخبراتهم وجاذبيتهم الشخصية.

أن المجتمع الأمريكي بطبيعة تكوينه مجتمع مركب ومتنوع يصل تعداده إلى أكثر من ٣٥٠ مليون شخص، لذا يصعب التعميم عند دراسة الرأي العام في الولايات المتحدة. إلا إننا تجاوزاً يمكننا إعتبار بنية المجتمع الأمريكي بنية هرمية على قمتها قادة الرأي الذين يشكلون أقل من ٢٪ من مجمل تعداد الشعب الأمريكي. قادة الرأي العام على دراية واسعة بأمور السياسة الخارجية ولهم إتصالات واسعة بمتخذي القرار. لذا فهم ينقلون للأفراد غير المتخصصين أراءهم حول الشئون المحلية والعالمية من خلال مناصبهم كرجال أعمال بارزين أو مسئولين بالحكومة. يتبع قادة الرأي في هذا الهيكل الجمهور اليقظ الذين يعدون أكثر عددا وهم يتكونون من الأفراد المثقفين المهتمين بالشئون السياسية ولكنهم ليسوا على صلة بمتخذي القرار وأراؤهم ليست واسعة الانتشار، وأخيراً جمهور العامة الذي يشكل قاعدة الهرم الإجتماعي وهم يشكلون الأغلبية العظمى من الشعب الأمريكي وهذه الفئة لها إهتمام محدود أو معدوم بالشئون السياسية على المستويين القومي والعالمي.

يرجع الاختلاف الواضح في سمات التقسيمات الثلاثة للشعب الأمريكي إلى إختلاف المستويات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعلمية. يلعب قادة الرأي دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام الأمريكي. فالأفكار تصبح ذات مدلول سياسي عند جمهور العامة بعد أن ينقلها لهم قادة الرأي. فالمعلومات تتدفق من المصادر الإعلامية لقادة الرأي، الذين قد يحرفونها، وفي العادة يعطون بعداً تحليلياً لها قبل أن تصل إلى جمهور العامة، لذا يمكن القول أن طبقة النخبة ذات المستوى الإجتماعي والإقتصادي المرتفع تهيمن على المجتمع الأمريكي من خلال تشكيل قيم ومبادئ وآراء العامة من الشعب.

وبطبيعة الأمور وكما هو الحال في شتى النظم الديموقراطية فإن شرعية النظام الحاكم تنبع من قبول ضمني على المستوى الشعبي. لهذا فوجود قنوات ربط بين الشعب الأمريكي والحكومة يعد شرطاً أساسياً لضمان العملية الديموقراطية. والمتخصصون يعرفون عدة قنوات ربط مثلا منها جماعات الضغط، الإعلام، المندوبون أو الممثلون المنتخبون، المصادر المجردة (كاستطلاعات الرأي والمظاهرات والخطابات الموجهة للمسئولين)، بالإضافة إلى النخبة والانتخابات.

أولاً: جماعات الضغط تعد إلى حد ما من أهم وسائل تأثير الرأي العام على الحكومة. فمن خلال تحركات وتكتلات تلك الجماعات المتنافسة يتم التأثير على عملية إتخاذ القرار في النظام الأمريكي.

ثانياً: الإعلام، ويعتبره المسئولون السياسيون مصدراً لقياس الرأي العام، حيث أنه ينقل آراء المفكرين والصحفيين التي هي بالتالي تعكس منظور جمهور النخبة. كما أن وسائل الإعلام عادة تعرض آراء المعارضة وعامة الشعب حول القضايا الشائكة.

ثالثاً: النواب المنتخبون وآراؤهم تعتبر بدورها ذات أهمية خاصة للحكومة لكونها نظرياً تمثل الرأى العام الأمريكى بأكمله مما جعل مسئولاً بوزارة الخارجية يقول "لو أن هناك رأياً يختلف عن وجهة نظر الخارجية ولكنه ليس ممثلاً بالكونجرس فهو لا يؤخذ مأخذ الأهمية". إلا أنه يجب الأخذ بالاعتبار أن آراء أعضاء الكونجرس عادة ما تعكس معتقداتهم الشخصية ووجهة نظر جمهور الناخبين فى دوائرهم الانتخابية، وعلى وجه الخصوص مؤيديهم من الأقلية النشيطة سياسياً. والتجربة على أرض الواقع تشير إلى أن أعضاء الكونجرس غالبا ما لا يمثلون كافة تيارات الرأى العام نظراً لطبيعة النظام السياسى الأمريكى. بالإضافة إلى كون الحملات الانتخابية للكونجرس نادراً ما تتطرق بشكل موضوعى لرموز السياسة الدولية، وبالتالى فاختيار الناخبين لممثليهم بالكونجرس لا يتم على أساس مواقفهم من قضايا خارجية.

رابعاً: المصادر المجردة والتى هى فى العادة غير معبرة بشكل عادل عن الرأى العام الأمريكى بأكمله فجمهور النخبة والأفراد ذوو الوعى السياسى المرتفع يعمدون الأكثر لجوءاً لأساليب مثل المظاهرات والرسائل المبعوثة للمسئولين، من أجل التعبير عن آرائهم السياسية. أما استطلاعات الرأى فتعكس آراء عدة أفراد من شتى الخلفيات السياسية والإجتماعية، وقد تضم آراء بعض الأفراد الذين لا يصوتون فى الانتخابات وليسوا ذوى نشاط سياسى أو أعضاء بإحدى جماعات الضغط. غير أن ٧٥٪ من المسئولين السياسيين، طبقاً لأحد الابحاث يستبعدون استطلاعات الرأى كعنصر فعال فى إتخاذ القرار ولعل السبب يرجع إلى أن الباحث الذى يقوم باستطلاع الرأى عادة ما يكون معنياً بشعبية قضية ما، بينما المسئول السياسى يركز على مدى قوة القضية ورد الفعل المتوقع من أقلية مثل مؤيديه أكثر من الأغلبية الصامتة.

ومن أهم مواطن ضعف استطلاعات الرأى كمصدر لمعرفة قوة الرأى العام هو أن المعلومات المستطلعة غالبا لا تخضع لتعريفات محددة وتتفق عليها. كما أن صياغة الأسئلة المطروحة فى تلك الاستطلاعات كثيراً ما تلعب دوراً مؤثراً فى النتائج.

خامساً: النخبة، وتلعب دوراً هاماً كمصدر للرأى العام. فآراء المحيطين بمتخذى القرار، كالأصدقاء والشلة (Peer groups) فى مجال السياسة الخارجية بالإضافة إلى الشخصيات الأكاديمية ذوى الثقافة السياسية تعتبر عاكسة للرأى العام بأكمله ولها تأثيرها القوى على عملية إتخاذ القرار السياسى.

سادساً: الانتخابات، فبالرغم من أن نسبة التصويت فى الانتخابات الأمريكية انخفضت بشكل ملحوظ على مدى القرن العشرين، فهى لا تزال تعد أكثر أنواع المشاركة السياسية شعبية فى الولايات المتحدة. وهناك - نظرياً - وجهان لتأثير السياسة الانتخابية Electoral Politics على توجه السياسة الخارجية، أولاً: من خلال الانتخابات يتم اختيار الرئيس وأعضاء الكونجرس الذين يعدون ذوى قوة سياسية، لأنهم يؤثرون على عملية إتخاذ القرار بشكل مباشر ولهم حق تعيين الأفراد فى مناصب حساسة بالحكومة. وثانياً: على المدى الطويل، تحديد نتائج الانتخابات عدة عوامل مثل القوة النسبية للأحزاب والاتجاه الأيديولوجى لقادة الأحزاب وجمهور الناخبين، كما تؤثر على القيم السياسية العامة للشعب الأمريكى التى لها فاعلية بشكل غير مباشر على توجه السياسة الخارجية الأمريكية. والانتخابات قد تؤدى أيضاً إلى تغيير القادة مما قد يؤدى إلى تغير فى السياسة الخارجية ولكن هذا ليس بالضرورة انعكاساً لتغيير مماثل فى الرأى العام.

غير أن الواقع يقول أن تأثير الرأى العام على السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال العملية الانتخابية محدود للغاية، نظراً لأن المرشحين نادراً ما يتطرقون للشئون الخارجية خلال حملاتهم الانتخابية. ففى التنافس على منصب الرئاسة تركز الحملات على أمور رمزية كالأمن القومى. بينما فى انتخابات الكونجرس يحاول المرشحون إثبات صلاحيتهم لعضوية الكونجرس من خلال كسب ثقة وتعاطف الناخبين (Oualification, Empathy, and Identification) ولاشك أن التركيز على الأمور الداخلية يتيح للمرشح عدم تقديم وعود فى مجال السياسة الخارجية خاصة وأن الظروف السائدة بالمجتمع الدولى وقت إتخاذ القرار تؤثر فى العادة على نتائجه. أما جمهور الناخبين فهم لا يدلون بأصواتهم على أساس مواقف المرشحين من شئون السياسة الخارجية، بل أن عناصر مثل الانتماء الحزبى، وصورة المرشح عند الجماهير وتكون هى الأكثر تأثيراً. وهذا يرجع لعدة حقائق، منها أن الاحزاب الأمريكية ليست مختلفة أيديولوجيا كما أنها لا تمنح الناخبين اختياراً متمشياً مع مبادئ واضحة وليست مترابطة داخلياً، لذا ففى الحملات الانتخابية نجد الحزبين الرئيسيين عادة ما يأخذوا توجهات متماثلة من القضايا الشائعة وبالتالى فالمنافسة والاختلاف ليس حول الأهداف المقصودة بل حول أى من الحزبين قادرا أكثر على تحقيق نفس الأهداف.

نظرياً يمكن للرأى العام فى أى نظام سياسى إما أن يشكل قيداً على التغيير الجذرى أو التجديد فى مجال السياسة الخارجية أو أن يكون مصدراً له. لهذا غالباً ما يكون الرأى العام هو الأداة التى يستخدمها متخذو القرار فى إضفاء نوع من الشرعية على سياستهم الخارجية. وفى حالة الولايات المتحدة يتفق المحللون فى أن الرأى العام نادراً ما يكون مصدراً لتغيير السياسة الخارجية بل أنه فقط يضع حدوداً للممكن والمقبول سياسياً. بينما يرى البعض أن الرأى العام لا يشكل قيداً فعليا على متخذى القرار نظراً لأنه يتأثر بالتصريحات الرئاسية ويتغير مع توجهات المجتمع الدولى. لذا

فمستشار الرئيس الأمريكى الراحل ترومان قال أن "مهمة الرئيس هى قيادة الرأى العام وليس الاتباع الأعمى له. كما علق ثيودو سورنسن مستشار الرئيس كنيدى على نفس الموضوع قائلاً ليس هناك رئيس ملزم بأوامر الرأى العام بل هو عليه مسئولية قيادة الرأى العم وتكوينه وإطلاعه على الحقائق وكسبه". خاصة وأن مستوى الوعى السياسى والاهتمام بالسياسة الخارجية فى الولايات المتحدة محدود للغاية، فوفقاً لإحدى إحصائيات فى فترة الستينات ٢٨٪ من الشعب الأمريكى يجهلون منظمة الـ NATO و٣٨٪ فقط يدركون أن الاتحاد السوفيتى ليس عضواً بها وطبقاً لأحد الأبحاث فإن الشعب الأمريكى ليس متمكنا من تعريف مواقع الدول جغرافيا ومثلا فإن ٧٥٪ من الشعب الناضج يجهلون موقع منطقة الخليج بينما ١٤٪ منهم غير قادرين على تعريف موقع الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن ٤٦٪ من جمهور الناخبين يعتقدون أن المعونه الخارجية تشكل أحد أكبر البنود بالميزانية الفيدرالية، بينما هى فى الواقع تشكل أقل من ١٪ منها، بالإضافة إلى أن إحدى الدراسات كشفت أن الغالبية العظمى من المجتمع الأمريكى يعطون الأولوية للشئون الداخلية وخاصة الشئون الإقتصادية عند المقارنة بالشئون الخارجية.

وبالرغم من أن الرأى الأمريكى نادراً ما يكون قوياً ومعبأ حول قضية ما مما يحول دون التأثير المباشر على توجه السياسة الخارجية فإن له دوراً غير مباشراً فى تشكيلها، فعندما يقرر المسئولون قراراً ما يكون فى حسابهم أثر ذلك على الرأى العام الذى سيدلى بصوته فى الإنتخابات القادمة، لذا فإن رد فعل الرأى العام يوضع فى الاعتبار أحيانا عند إتخاذ القرار. فضلاً عن ذلك فإن التوجهات السياسة الخارجية السائدة بالمجتمع الأمريكى والثقافة السياسية الأمريكية تؤثر على الرأى العام وتحدد بشكل غير مباشر أفق فكر السياسة لتوجه السياسة الخارجية، وبالتالى عملية إتخاذ القرار. فبعد الحرب الباردة وإنهيار الاتفاق العام فى المجتمع الأمريكى، على أن المبدأ الرئيسى الخارجية هو أن الأمن القومى يساوى المصلحة القومية، ظهرت ثلاثه إتجاهات سياسية بالولايات المتحدة.

أولاً: العالمية المحافظة "Conservative Internationalism" ويتبناه المحافظون وهذا الإتجاه يرى أن الخطر الرئيسى على الأمن القومى والنظام العالمى هو الشيوعية تحت قيادة الاتحاد السوفيتى السابق. كما يعارض هذا الإتجاه عملية الإنفراج فى العلاقات الأمريكية السوفيتية، لذا فهو يدعو لوجود أمريكى قوى على المستوى العالمى. ويختلف المحافظون فيما بينهم حول مدى الخطر الذى يمثله الاتحاد السوفيتى، وبالتالى فإنهم يختلفون على إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية. أما الإتجاه الثانى وهو العالمية الليبرالية "Liberal Internationalism" فيتبناه الليبراليون ويرى العالم بعد الحرب الباردة مكوناً من عدة دول ومنظمات دولية لها إعتماد متبادل على بعضها البعض، لذا فهذه المدرسة تعتبر السبيل إلى الاستقرار العالمى والسلام والرخاء يكون من خلال ترسيخ العلاقات الأمريكية السوفيتيه، وقف سباق التسلح وإرساء سبل إقامه الثقة (Cinfidence Building Mechanisms) علاوة على ذلك فإن هذا الإتجاه يعارض التدخل الفردى للولايات المتحدة Uni-lateral action فى الازمات الدولية. أما التوجه الثالث "Non Internationalism" فهو ليس مرتبطاً بمذهب سياسى محدد ويرى أن الولايات يجب أن تحد من تدخلها ونشاطها السياسى فى المناطق التى لها بها مصالح هامة كأوروبا الغربية واليابان. أما العنصر الثانى الذى يضع إطاراً عاماً للسياسة الخارجية، فهو الثقافة السياسية (أى مفهوم العامة لأنفسهم ووطنهم بالنسبة للعالم). ومن أهم سمات الثقافة السياسية الأمريكية هو "American Innocence" أو البراءة الأمريكية و"American Benevolence" أو العطف الأمريكى. بالإضافة إلى مفهوم التفرد الأمريكى "American Exceptionalism"، حيث يرى الكثيرون أن الأمة الأمريكية مقامة على عدة قيم وتجارب فريدة مما جعلها تعتبر نفسها مختلفة عن شتى أمم العالم القديم. وطبقاً لسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لعام ١٩٨٤، جين كيربتريك، "التفرد الأمريكى يعكس الإعتقاد السائد بأن للولايات المتحدة مهمة أخلاقية تنبع من هويتها ويجب أن يوجه هذا الإعتقاد السياسات الأمريكية فطبيعتنا الفريدة التى كانت تستعمل لتبرير تحالفات وخلافات العالم القديم من قبل، تعتبر الآن أساساً لإصلاح العالم". وهكذا فإن المجتمع الأمريكى يسوده إحساس بالـ Manifest Densily أو الإيمان بتميز الثقافة وأسلوب الحياة الأمريكية والحاجة إلى نقل هذه القيم للعالم بأجمله. ومن أهم عناصر الثقافة السياسية التى إنعكست بشكل واضح فى إعلان الإستقلال هى القيم الليبرالية. فالهدف الأساسى وراء وجود الدولة هو تأمين الحقوق الطبيعية للأفراد فى الحياة، الحرية والملكية الشخصية. هذا الميثاق الإجتماعى التى قام على أساسه مفهوم السلطة الشعبية التى تتبناه الولايات المتحدة، يعكس بشكل مباشر فكر المفكر السياسى جون لوك. وهكذا من القيم السياسية الرئيسية لدى الأمريكيين هو حق تقرير المصير، حكم الأغلبية وحقوق الأقلية، حرية التعبير، المساواة أمام القانون، تكافؤ الفرص للمناصب العامة، وحكم القانون لا الأفراد Legalism. ولعل عبارة ابراهم لينكون "الرئيس الأمريكى الأسبق" معبرة عن الميراث الليبرالى للولايات المتحدة "حكومة الشعب بالشعب ولصالح الشعب". وأخيراً فإن الأسس الرأسمالية الديمقراطية راسخة فى الثقافة الأمريكية مما قد يفسر إعتبار الولايات المتحدة الشيوعية خطراً مع أسلوب الحياة الأمريكى. ونظراً لطبيعة الثقافة السياسية الأمريكية فلقد أصبح للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أخلاقى، فالقادة يقحمون شيئاً من المشاعر الوطنية والمثالية على السياسة الخارجية مما يجعلها أقرب إلى الجهاد الأخلاقى من أجل

جذب أنتباه وتأييد الأغلبية البرجماتية.

تقليدياً تعتبر الأحزاب الوسيط الوحيد القادر على تجميع وتجسيد المصالح العامة فى النظام الأمريكى أما جماعات الضغط فهى تمثل المصالح المحدودة كما تعد مصدراً لإستقطاب المواطنين والمشرعين. لذا نجد البعض ينظر لجماعات الضغط كقوى معرقلة للنشاط الجوهرى للأحزاب لأنها تستحوذ على قدر كبير من الموارد المادية والجهود السياسية للأفراد. غير أننا نستطيع أن نقول أن القوى السياسية للأحزاب وجماعات الضغط تعتبر قوة نسبية. ففى حالة إزدهار قوة الأحزاب تكون جماعات الضغط أقل فاعلية والعكس صحيح. وجماعات الضغط فى الوقت الراهن تتسم بقوة سياسية تفوق قوة الأحزاب نسبياً فلقد تقلص دور الأحزاب كوسيط بين السلطات والرأى العام مع إستاع النشاط الإعلامى بالولايات المتحدة، كما إزدادت الحاجة إلى منظمات أكثر تخصصاً وأكثر تعبيراً عن المصالح الفردية – يرى البعض أيضاً إن إنتشار وإرتفاع مستوى التعليم فى الولايات المتحدة قد تزامن مع تسيس الكثير من أفراد الشعب، مما أدى إلى ظهور حركات سياسية مثل الحركة التقدمية (١٩١٤ – ١٨٩٨)، التى كانت وراء عدد من التشريعات الهادفة إلى القضاء على الفساد فى الحياة السياسية والحد من تبرعات النقابات والأفراد للأحزاب. الأمر الذى أدى إلى تقليص الحوافز التى كانت تدفع لتعاون شتى عناصر الأحزاب سوياً مما كان له أثره السلبى على المدى الطويل.

فقد أصبح لجماعات الضغط دور رئيسى كوسيط سياسى معبر عن الرأى العام خاصة وأن ٦٥٪ تقريباً من الشعب الأمريكى ينتسبون بشكل رسمى لإحدى هذه الجماعات. ففى ظل الضعف النسبى للأحزاب وتفاقم شعور عام بعدم أهليتها بالثقة، تتيح جماعات الضغط فرصة تمثيل مصالح الشرائح المختلفة مما يعوض عن إحدى نقاط ضعف النظام الأمريكى القائم على التمثيل الجغرافى. ففى مجتمع مركب كالمجتمع الأمريكى، مصالح وآراء الأفراد بولاية ما ليست بالضرورة متباينة مما يحتم إيجاد سبل أخرى أكثر فاعلية لتمثيل الأفراد. ويشكل هؤلاء الأفراد جماعات الضغط هذه بناء على مصلحة مشتركة بينهم وسعياً وراء تحقيق أهداف سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية. كما أن الحركات أو النزعات الإجتماعية Social Movements، مثل حركة "الحقوق المدنية" بالخمسينات والستينات، غالباً يتولد عنها عدة جماعات ضغط معبرة عن توجهها العام. جماعات الضغط أيضاً تقدم مميزات مادية كالرابطة الأمريكية للمتقاعدين التى ينتسب إليها ٣٢ مليون شخص وتعد أكبر جماعة ضغط بالولايات المتحدة وهذا النوع من النشاط السياسى يتيح للفرد فرصه للمشاركة الإجتماعية والإختلاط بالآخرين مع تكوين نوع من التماسك والترابط والإنتماء.

دراسة الهيكل التنظيمى لجماعات الضغط تعتبر خطوة أساسية نحو إدراك دورها فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية إذ تتسم جماعات الضغط فى المراحل الأولى من تكوينها بعدم وجود هيكل تنظيمى محدد وإنعدام البيروقراطية، كما أنها تكون فى العادة فى موقف مضاد للسياسات الجارية، وتدريجياً تصبح جماعات الضغط أكثر رسميه من الناحية التنظيمية ولا تسعى لتحقيق الكثير من الأهداف، خاصة وأن مع تحقيق الأهداف الأوليه لها، تصبح جماعات الضغط موالية للأمر الواقع أو الـ Statusquo. بالإضافة إلى ظهور البيروقراطية وانضمام الأعضاء للحصول على المكاسب الإجتماعية والإقتصادية. كذلك يمكن الوعى السياسى والمستوى الإقتصادى المرتفع لقلة مسيطرة، من السيطرة عليها تدريجياً.

والحقيقة أن الصفوة تهيمن على جماعات الضغط وغالباً ما تسعى وراء أهدافها السياسية والإقتصادية الخاصة، أما باقى الأعضاء فهم لا يشاركون فى إتخاذ القرارات ولكنهم فقط يصدقون عليها. بينما الأعضاء المعارضون لتوجه الجماعة أو القلة المسيطرة فليس أمامهم إلا الإنسحاب من الجماعة أو تكوين تيار معارض بداخلها بهدف تغيير قادتها وتوجهها نحو أهداف يرونها هم والى أن يتحقق هذا لهم يتحولون تديجياً إلى أقلية مسيطرة وهكذا دواليك.

يجمع بين جماعات الضغط الأمريكية عدة عناصر من بينها الأعضاء، حيث أن الأفراد عادة ما ينتسبون لعدة جماعات ضغط مما يخلق نوعا من التشابك بينهم. كما ان الأقليات المسيطرة بجماعات الضغط. غالباً ما تنتمى لنفس الطبقة ولذا فإن مصالحها السياسية والإقتصادية تتطابق لحد بعيد.

هذه الحقائق أدت لظهور نظرية الـ "Militay In-dustrial Complex" أو البنية الحربية الصناعية، فكل هيئة مندمجة فى هذا الكيان تسعى لحماية وتحقيق مصالحها مما يعزز بدوره مصالح وأهداف الهيئات الأخرى إن البنية الحربية الصناعية مقامة على شراكة بين: (١) ممتلكى الصناعات ذات الإنتاج الحربى، (٢) المسئولين الحكوميين الذين لهم سلطة أو مصالح فى مجال الإنفاق الحربى، (٣) النواب الممثلين لولايات تستفيد إقتصادياً من الإنفاق الحربى.

أما أساس الشراكة القائمة بين تلك الأطراف فهى ليست المؤامرة ولكنها الائتلاف الطبيعى نظراً لتباين مصالحهم. تسعى البنية الحربية الصناعية إلى الوصول لأهدافها من خلال الـ (Polihcal Assistance Committees) التى توفر مساعدات مادية للمرشحين فى إنتخابات الكونجرس. فمثلاً فى عام ١٩٩٤ قدم عشرة من متعهدى الدفاع أكثر من مليونى دولار للمساعدة فى تمويل الحملات الإنتخابية. كما أن هناك العديد من المؤسسات كمراكز الأبحاث ومكاتب اللوبى والشركات القانونية التى تتخصص فى العقود الحربية وتسعى لتحقيق مصالح البنية الحربية الصناعية وتلقب بالـ

"Beltway Bardik". لقــد وصف الرئيس الأمــريكى ايزنهاور النفوذ السياسى للبنية الحربية الصناعية فى عام ١٩٦١ قائلاً إن التأثير الكامل من الناحية الإقتصادية والسياسية وحتى المعنوية واضح فى كل مدينة وكل State house وكل مكتب للحكومة الفيدرالية". فمن وجهة نظر الرئيس الأمريكى الراحل، فإن البنية الحربية الصناعية تعد خطراً لأن قوتها الهائلة تضعف القوة المضادة لها التى نظرياً تحول دون إساءة استعمال القوة السياسية وتضمن بقاء نظام الـ Checks and balances أو النظام الرقابة وتوازن القوى. فى فترة الحرب الباردة كان الخطر السوفيتى يفسر الميزانية الهائلة للدفاع الأمريكى وإتباع برامج أسلحة متطورة ولكن مع إنتهاء الإجماع العام حول أهداف السياسة الخارجية لم يعد المناخ السياسى الداخلى بالولايات المتحدة داعماً تماماً لمصالح هذه البنية الحربية الصناعية.

بالرغم من ذلك استمرت هيمنة الطبقة الرأسمالية العليا وسيادة أفكارها ومعتقداتها حول السياسة الخارجية الأمريكية وهكذا فقد إرتفع مستوى الإنفاق الحربى من الفترة مابين ١٩٩٤ و١٩٩٥ مع إنتهاك سياسة التدخل على الساحة العالمية (Interventionism)، بالإضافة إلى تأكيد قيم الرأسمالية كالحرية الفردية والديمقراطية وحماية الملكية الخاصة. ونظراً للدور السياسى والإقتصادى الفعال للصفوة الأمريكية والقوة الهائلة للبنية الحربية الصناعية فقد باءت محاولة حكومة الرئيس السابق بوش لمنع شراء الـ ٢٢ Osprey بالفشل فى عام ١٩٩٣، كما صرح الرئيس كلينتون قائلاً "يجب ألا نحد من ميزانية الدفاع" خلال فترة رئاسته الأولى. فضلاً عن استمرار سيطرة نخبة المجتمع الأمريكى التى يجمعها نسيج من العلاقات المركبة فقد أكتسبت البنية الحربية الصناعية قوة دافعة تضمن بقاءها السياسى نظراً للحقائق التالية:

١- واحد من كل ستة عشر عامل أمريكى يعتمدون بشكل مباشر على البنية الحربية الصناعية لكسب قوته (بحث تم فى عام ١٩٩٠).

٢- فى بعض الولايات مثل كاليفورنيا تعد الوظائف المتعلقة بالدفاع (Defense Employmeat) أكبر مصدر للدخل الشخصى.

٣- وزارة الدفاع توظف أكثر من ٢٥٪ من المهندسين والعلماء الأمريكيين.

يصل عدد "جماعات الضغط" - تبعا لأحدث التقديرات إلى ما يزيد عن عشرة آلاف جماعة. والجماعات المعنية بالسياسة الخارجية منها عديدة ومتنوعة، تتراوح أغلبها مابين الجماعات المهتمة بالإقتصاد وجماعات اللوبى غير الأمريكية. والطائفة الأخيرة من الجماعات تعد أحدث جماعات الضغط وأقلها عدداً بينما الجماعات المهتمة بالإقتصاد تعتبر أقدمها وأكثرها عدداً.

وحتى نتلمس خريطة جماعات الضغط فى المجتمع الأمريكى يمكننا تصنيفها كالتالى:

١- جماعات قطاع الأعمال.

٢- اتحاد العمال.

٣- جماعات الزراعيين.

٤- المنظمات الدينية.

٥- الجماعات العرقية.

٦- ما يسمى بجماعة الهدف الواحد Single Issue Group.

٧- الجماعات الأيديولوجية.

٨- جماعات المجندين المتقاعدين.

٩- ما يسمى بـ "اللوبى الأجنبى".

أولاً: جماعات قطاع الأعمال:

ويشمل هذا القطاع العديد من المنظمات الإقتصادية الكبيرة الى تعد منظمات شاملة وتكون أشبه بالجماعة الأكبر التى تدور داخلها عدة اهتمامات لعدة جماعات ضغط صغيرة ولهذا يطلق عليها "الجماعة المظلة" Umberella Organization وتعتبر "الغرفة الأمريكية التجارية" و"لجنة التنمية الإقتصادية" و"الاتحاد الأمريكى القومى" والتى تقدر ميزانيته بـ ٨ ملايين دولار أمريكى نماذج من هذه الجماعات الإقتصادية الكبيرة. ويوجد بجانب هذه المنظمات هيئات عديدة أخرى مثل: "المجلس القومى للقطن"، "الاتحاد القومى للفحم"، "المؤسسة الأمريكية للبترول"، وجميعها تعبر عن المصالح الصناعية والتجارية الخاصة بمجال عملها. ومن ناحية أخرى اتجهت الشركات المساهمة إلى التحرك بقوة ونشاط فى مجال اللوبى هادفة إلى تحقيق مصالحها من خلال اتجاهات السياسة الخارجية.

غير أن ما حدث بعد الحرب الباردة جعل الأمور أكثر تعقيداً لأن الشركات العالمية MNCs وجدت نفسها - دفاعا عن مصالحها - فى حالة عدم توافق مع قرارات أو تقديرات الحكومة أو بمعنى أصح لم تعد الحكومة قادرة على تحقيق القدر من التوافق الذى كان بينها وبين الشركات العالمية من قبل لأن مصالح رجال الأعمال قد تنوعت وتعقدت، وأحيانا تصادمت. فمثلا الشركات التى تعتمد مصالحها الإقتصادية على السوق المحلى أصبحت تتحرك وتمارس الضغط من أجل تطبيق سياسات الحماية للإقتصاد المحلى، بينما رفعت الشركات العالمية شعار التجارة الحرة وحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال.

ثانيا: اتحادات العمال:

ونستطيع أن نقول أن حركة اتحادات العمال هى التى تشكل ما يطلق عليه "الحركة العمالية" -Labour move

ment، تلك الحركة التى تعود بدايتها إلى عام ١٨٨٦، والتى تهدف إلى تقليل حجم الواردات وضمان التأمين المهنى. ومع تبين عدم فاعلية النظام الإقتصادى العالمى القائم على أتفاقيات الـ Bretton Woods، ومع انتهاء الاجماع الأمريكى حول أهداف السياسة الخارجية والسياسة التجارية للولايات المتحدة ازداد النفوذ السياسى لتلك الاتحادات. ومن أهم المنظمات الشاملة أو الـ Umberella Organiza-tion فى هذه الحركة العمالية منظمة (AFLICO) American Federation of labour and in-dustrial Organization و"الاتحاد الأمريكى للعمال" و"كونجرس المنظمات الصناعية" التى ينتمى إليها أكثر من ١٣ مليون عامل. وتتضمن الحركة العمالية أكثر من مائة اتحاد كل منها يضغط من أجل حماية مصالحه مثل محاولة اتحاد عمال الصلب الأمريكيين للحد من استيراد الصلب من اليابان وأوروبا من أجل توفير فرص العمل بهذا المجال. وبالرغم من أن اتحادات العمال معنيه بشكل خاص بالشئون الإقتصادية، فهى أيضا لها مواقفها من القضايا العامة التى تعتبر من شئون السياسة الخارجية مثل الموقف المناهض للشيوعية الذى تبنته الـ AFLCIO.

ثالثا: المنظمات الدينية:

وهى تمثل شتى الاتجاهات الدينية بالولايات المتحدة مثل طائفة "Methodists" وهى طائفة بروتستانتية أسسها جون ويزلى عام ١٧٣٠. وهذه الطائفة تمارس الضغط فى مجال السياسة الخارجية. وعموما تستطيع أن تقول أن الحركات الدينية تقوم بالضغط على مستوى الأعضاء الذين يكتسبون وعيا مرتفعا بالقضايا الخارجية من خلال لجان مختصة كلجان "السلام والعدل" "Peace and Justice Committee" التابعة لمختلف المنظمات. غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة ازداد نشاط الجماعات الدينية مثل جماعة الأغلبية الأخلاقية "Moral matority" بالإضافة إلى أن هناك جماعات أكثر ليبرالية مثل "اللجنة القومية للأسقفيات". ومن أبرز المواقف السياسية للجماعات الدينية معارضتها لسياسة حكومة ريجان فى أمريكا الوسطى.

رابعا: الجماعات الايديولوجية:

ولتلك الجماعات نشاط سياسى ملحوظ على المستويين المحلى والخارجى. ففى مجال السياسة الخارجية تحاول هذه الجماعات إعلان مواقفها من القضايا المثارة وهى تقوم بتصنيف أعضاء الكونجرس بناء على مواقفهم فى أمور متعلقه بالقضايا التى تتبناها تلك الجماعات على مدار العام. وهناك من الجماعات الأيديولوجية جماعات ذات اتجاه محافظ ومن أهمها: جماعة "مجلس الأمن الأمريكى"، التى تهتم بمجال الدفاع وتسعى لدعمه. وفى نفس الوقت هناك جماعات ليبرالية الاتجاه مثل "العصبة العالمية النسائية للسلام والحرية" .. غير أن خريطة الجماعات الأيديولوجية تشير إلى أن الجماعات الليبرالية أقل عددا من نظيراتها المحافظة.

خامسا: الجماعات الزراعية أو التى تعمل فى مجال الزراعة:

تتمتع الجماعات الزراعية بفاعلية سياسية هائلة. فبالرغم من أن المزارعين الأمريكيين يشكلون ٢٪ فقط من الشعب الأمريكى، الا أن تاثيرهم على التشريعات القانونية هائل، فقد حصلوا على سبيل المثال من الحكومة فى عام ١٩٩٢ على أكثر من ٤٠ بليون دولار فى شكل إعانات مباشرة وغير مباشرة. ومن أهم تلك الجماعات جماعة الهيئة الفيدرالية للمزارعين الأمريكيين American Farmers Bureau Federa-tion التى تأسست فى عام ١٩١٩. وهى التى مارست الضغط خلال فترة الركود الإقتصادى بالثلاثينيات من أجل إرساء سياسات حكومية تضمن أرتفاع مستوى دخل المزارعين. ولكن تختلف تلك الجماعات فيما بينها من حيث موقفها من تدخل الحكومة الفيدرالية فى إقتصاديات السوق، فنجد عددا من المزارعين الأثرياء يهيمنون على بعضها من أجل الوقوف فى وجه محاولة تدعيم الأسعار. وهذا فى بساطة لان إنتاجهم قد اتسع، الأمر الذى يوفر لهم القدرة على المنافسة. وبالرغم من أن جماعات الضغط هذه تعمل فى الأساس فى مجال الزراعة، ألا أننا نجدها تدلى بصوتها وتتخذ مواقف فى السياسة الخارجية مثلما فعلت مع قضية "كوبا" وقضية "الأمم المتحدة". والحقيقة أن من يتأمل هذه المواقف سوف يجد أنها تعود بشكل أو بأخر إلى مصالح تخص المزارعين أو الموردين أو المستوردين للمحاصيل الزراعية.

سادسا: جماعات المجندين المتقاعدين:

وجماعات المجندين المتقاعدين لها تاثيرها الملحوظ على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ونجد من بينها جماعات محافظة "كجمعية المتقاعدين الأمريكيين للحرب العالمية الثانية وأخرى ليبرالية كجمعية المتقاعدين الامريكيين للحرب العالمية الثانية وأخرى ليبرالية كجمعية المتقاعدين لحرب فيتنام" التى حاولت الضغط على الحكومة من أجل عدم تدخل الولايات المتحدة فى هذه الحرب، ثم سرعان ما مارست الضغط من أجل ضمان معاملة كريمة للعائدين منها.

سابعا: الجماعات ذات الهدف الواحد:

الجماعات ذات الهدف الواحد هى تلك التى تسعى للتأثير على السياسة الخارجية انطلاقا من تبنيها لموقف محدد حول قضية ما. هذه الجماعات تتميز بالتركيز الشديد على أهدافها Narrow Focus وتسعى لجذب الانتباه لرؤيتها الخاصة حيث أن لها فى العادة أهدافا وقضايا واضحة غير مركبة ولأن أعضاءها يهتمون بشدة بتلك القضايا. من أمثلة تلك الجماعات "رابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة" التى تحاول دعم منظمة الأمم المتحدة و"جمعية أصدقاء الأرض" التى تسعى للحفاظ على البيئة. كما ظهرت بعض جماعات الضغط المؤيدة أو

المناهضة للأسلحة النووية. وعادة ما تستمر تلك الجماعات في ممارسة نشاطها السياسي لمدة محدودة حيث أن اهتمامها بقضايا محددة يجعلها تتفكك سريعا بمجرد الوصول إلى أهدافها الأولى. أي أنها آنية قامت لتحقيق هدف آني.

ثامنا: الجماعات العرقية:

ازداد دور الجماعات العرقية فاعلية في مجال السياسة الخارجية مع انتهاء الحرب الباردة إذ شهد المجتمع الأمريكي تحولا تدريجيا من تبني منظور الانصهار الـ "Melting" الذي يدعو للاندماج في الثقافة البروتستانتية الأنجلو سكسونية إلى منظور التعددية. تلك التعددية التي ترى أن إختلاف الأصل العرقي جزء لا يتجزأ من الحياة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تقلص الضغط على المهاجرين من أجل الاندماج أو الإقلاع عن التمسك بالهوية العرقية واللغة الأصلية. لهذا رأت الصفوة العرقية أن التركيز على القضايا السياسية لموطنهم الأصلي هو السبيل الأمثل إلى تعبئة مجتمعاتهم. والحصول على دور سياسي فعال في مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أكثر الجماعات العرقية نشاطا في مجال السياسة الخارجية الأمريكية "المجتمع اليهودي" والمجتمع "اليوناني". ومن أهم سمات أسلوب الجماعة العرقية الفعالة في مجال السياسة الخارجية هو الاحتماء بالرموز والقيم الأمريكية، كالحرية الفردية وحقوق الإنسان، الاعتماد على أسلوب ضغط قوي وفعال بالاضافة إلى التهديد بتغيير الولاء في فترة الانتخابات من حزب إلى آخر، أو من مرشح إلى آخر بنفس الحزب. تهتم تلك الجماعات بالسياسة الخارجية الأمريكية. تجاه منطقة أو دولة ما بدلا من القضايا العامة ومعظم المجتمعات العرقية بالولايات المتحدة تبنت قضايا مواطنها الأصلية كالصراع من أجل الاستقلال السياسي لبلدانهم، كما هو الحال مع جماعة "المجتمع الأرضي بالولايات المتحدة". وقد تنجح بعض هذه الجماعات العرقيه في تحقيق أهدافها وقد تفشل. فالجمعيات العرقيه التي تعود أصول أعضائها لبلدان الكتلة الشرقية والتي قامت بمناهضة الفكر الشمولي في هذه البلاد نجحت لأنها توافقت مع المنظور الرسمي. بينما بعض الجماعات العرقية التي يعود أصول أعضائها إلى الفلبين فشلت في حملتها ضد شمولية حكم فرديناد ماركوس والسبب هو اختلافها مع المنظور الرسمي أو أهداف الحكومة.

تاسعا: اللوبي الأجنبي:

ويعد اللوبي الأجنبي أحدث أنواع جماعات الضغط ذات التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية ويعتمد هذا اللوبي في تحركه على دراسات ونشاط هيئات أمريكية مهمتها تقديم المعلومات والدراسات لأصحاب القرار. بحيث تتوافق قراراتهم مع طبيعة الخريطة الفعلية لدولاب الحياة السياسية وطبيعة عمل المؤسسات القانونية أو التشريعية القائمة في المجتمع الأمريكي. مما يسهل للحكومة الأجنبية التي يعمل هذا اللوبي لصالحها الوصول إلى توضيح سياستها للرأي العام الأمريكي ولاقناع الكونجرس بتبني سياسة مؤيدة لها وعادة ما يعتمد هذا اللوبي الأجنبي على تأثير الجماعات العرقية التي ترجع أصول أعضائها إلى جنسية البلد الأجنبي. ونظرا لاهتمام الجماعات بالتشريعات الخاصة بالمعونة الخارجية ومبيعات الأسلحة تسعى عادة عدة جماعات لتأمين مساندة الجناح التنفيذي لصالحهم ثم تمارس الضغط على الكونجرس. ومن أبرز تلك الجماعات جماعتا اللوبي "الياباني" و"السعودي". فمثلا قامت المملكة العربية السعودية بنشاط ضاغط مكثف من أجل شراء الطائرات الأمريكية AWAC في عام ١٩٨١، مما اقتضى الحصول على مساندة عدة مؤسسات أمريكية كبرى. أما "اليابان" فقد كان نشاط اللوبي الياباني مكثفاً من أجل حماية المصالح اليابانية خاصة وأن سياسة اليابان التجارية كانت محل انتقاد أمريكي، مما جعل جماعة اللوبي الياباني تعتمد على مراكز الأبحاث والهيئات الأكاديمية من أجل الوصول إلى أهدافها.

وتنقسم طرق تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى قسمين رئيسيين: أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. ومن أمثلة القسم الأول هو ممارسة الضغط من خلال إقامة لقاءات خاصة مع المسئولين بالحكومة وإفادتهم بمعلومات حول القضايا التي تتبناها جماعات الضغط والادلاء بشهاداتهم سواء بالموافقة أو بالرفض أمام لجان الكونجرس أو الوكالات التنفيذية مثل لجنة "المستهلكين لصلاحية الإنتاج". ويعتبر تصنيف المشرعين سنويا بناء على أنماط تصويتهم في القضايا ذات الأهمية لجماعات الضغط بمثابة أسلوب آخر للتأثير المباشر على السياسة الخارجية خاصة أن النواب الاثنى عشر الذين يوضعون في آخر القائمة يتم الإعلان عنهم بصفتهم the "Dirty Dozen" مما يسئ لشعبية ووضع هؤلاء النواب. وأخيرا تساعد بعض الجماعات الضغط في الحملات الانتخابية من خلال توفير متطوعين للدعاية وتوزيع المنشورات بالاضافه إلى حشد الأصوات الانتخابية للمنتسبين لتلك الجماعات، فضلا عن أهم صور المساعدة في الحملات الانتخابية تتمثل فيما يسمى PAC'S أو Polihcal Action Committee وهي الصناديق التي تساهم في تمويل المرشحين بالتبرعات المالية.

فطبقا للقانون الفيدرالي الخاص بالحملات الانتخابية الصادر عام ١٩٧٥ وتعديلاته الصادرة عام ١٩٧٦ أصبح من حق المؤسسات واتحادات العمال وجماعات الضغط إقامة صندوق PAC من أجل توفير الموارد المالية للمرشحين. ففي عام ١٩٧٤ كان هناك (٥٠٠) صندوق PAC وصلوا إلى خمسة آلاف صندوق مع أوائل التسعينيات. وتعتبر جماعات الضغط التمويل من خلال الـ PAC طريقا لتأمين الوصول للمشرعين ذوي النفوذ والمساندين لهم. ومن أبرز هذه الصناديق الصندوق الموالي لإسرائيل الذي ساهم في عام ١٩٨٤ بأكثر من مليون دولار خصيصا لأعضاء اللجان ذات

الصلاحيات بقضايا الشرق الأوسط. كما وجه جزء من هذا التمويل لمناهضة النواب الخمسة الذين أيدوا بيع الطائرات الـ الأواكس للملكة السعودية.

أما الأساليب غير المباشرة التى تستخدمها جماعات الضغط فتتمثل فى إثارة الرأى العام وهو الشئ الذى يتم من خلال الحملات الإعلامية والمظاهرات. كما تقوم تلك الجماعات باستطلاعات للرأى لاقناع متخذى القرار بأن الرأى العام يساند مواقفهم وتقوم أيضا الجماعات بتعبئة عدد كبير من المنتسبين أو الأعضاء البارزين بالجماعة بغرض التأثير على النواب خاصة وأن محترفى الضغط عادة ما يفقدون بمرور الوقت قدرتهم على التأثير الفعلى على النواب، وأخيراً تقوم بعض جماعات الضغط بتأسيس نوع من التحالف مع جماعات ضغط أخرى معنيه بنفس التشريعات والقضايا بهدف مزيد من التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة وأن هذا النوع من التحالف يعطى الإيحاء بتمثيل مصالح الشعب الأمريكى ككل.

ولا يمكن البت بشكل قاطع فى مدى النفوذ السياسى لجماعات الضغط، هذا لأن تأثيرها على السياسة الخارجية غير مباشر ويتم من خلال ممارسة الضغط على مراكز القوى المشتركة فى صنع القرار. هناك عدة نقاط ضعف أساسية فى جماعات الضغط كطبيعة عملية اللوبى ووجود عدة جماعات معنية بنفس القضايا لكنها تختلف فى منظورها مما يعطى متخذى القرار مجالاً للمناورة. وبالرغم من ذلك فإن بعض جماعات الضغط لها نفوذ قوى على السياسة الخارجية الأمريكية بفضل قيادتها وإتصالها ومواردها المادية، خاصة من تكوينها للمثلثات الحديدية Han Tiangus التى هى عبارة عن تحالف بين جماعة الضغط وبعض أعضاء الكونجرس والجناح التنفيذى الذين يجمعهم مصالح مشتركة، كما هو الحال مع البنية الحربية والصناعية.

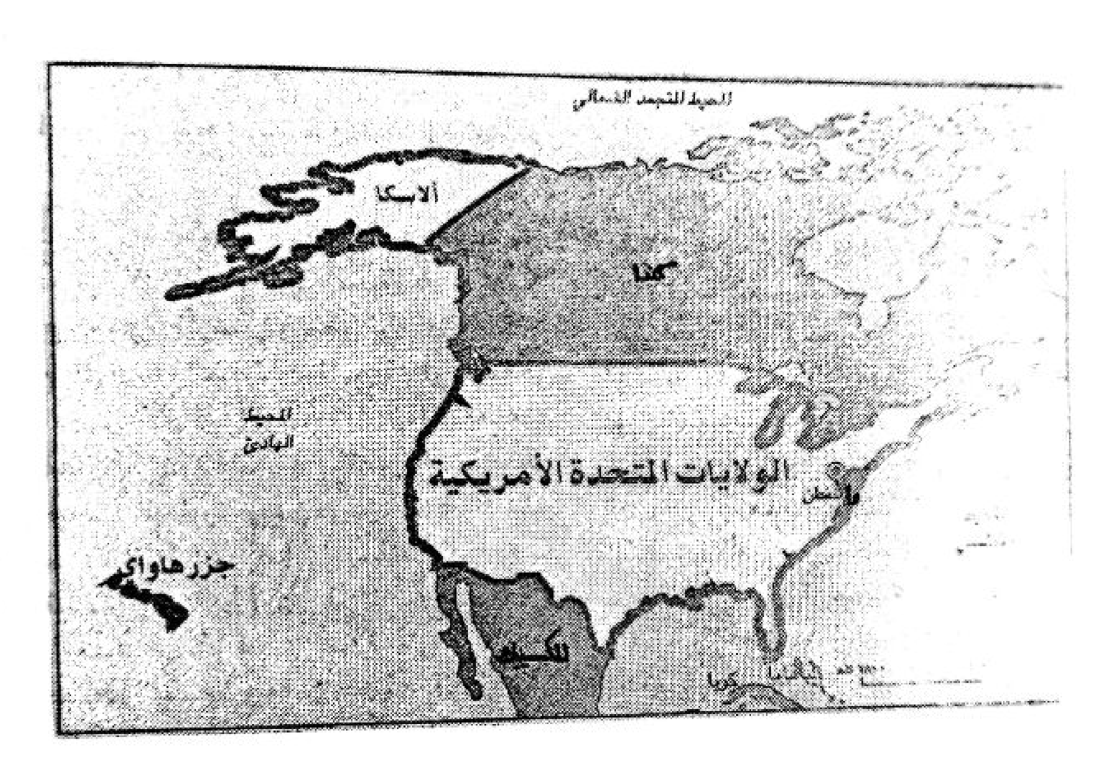
ومن الواضح أن الأوضاع الطبقية بالولايات المتحدة والدور البارز للنخبة فى هذا المجتمع لم يتأثر بإنتهاء الحرب الباردة إلا أن إنتهاء هذه الأخيرة أدى إلى ظهور نوع من الإختلاف فيما بينهم حول أهداف وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية. خاصة وأن النخبة العرقية أصبح لها دور أكبر فى الحياة السياسية الأمريكية بإنتهاء الحرب الباردة وزيادة النفوذ السياسى لجماعات الضغط العرقية. أما بالنسبة إلى إنتشار التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات التى تتيح للفرد الوصول إلى أدق المعلومات فى التو واللحظة، فهى لم تغير شيئا من آليات إتخاذ القرار السياسى وهيمنة النخبة. فمفتاح النفوذ السياسى بالولايات المتحدة المعلومات ولكن الانتماء لحلقة النخبة المسيطرة التى يجمع بينها علاقات متشابكة ومصالح إقتصادية وإلى حد ما سياسية متباينة كما أن القدرة على الوصول للمعلومات ليس بالضرورة يعنى القدرة على تحليلها وإستثمارها من أجل تحقيق أهداف ما وهو الدور الذى يلعبه قادة الرأى ومجتمع النخبة بشكل عام. ونظراً لطبيعة الحياة الإقتصادية بالولايات المتحدة فإن العامة لا يملكون متسعا من الوقت من أجل متابعة المعلومات وشئون السياسة الخارجية ولذا فحتى البعض منهم ذو الوعى السياسى المرتفع نسبيا تنحصر إهتماماته فى الشئون الداخلية وعلى وجه الخصوص الأمور الإقتصادية بها . وهكذا فإن جمهور العامة والرأى العام لا يشكل مصدراً لتغير أو مبدأ قوياً على توجه السياسة الخارجية، بل إن دورهم محدود للغاية وتأثيرهم عليها تأثير غير مباشر وهكذا ففى ظل الدستور الأمريكى والنظام الديموقراطى القائم على أساسه ينعم الأفراد بحرية ممارسة حق الإنسان فى الحياة والحرية والملكية الخاصة. وكذلك فلهم مجموعة من الحقوق السياسية ولكن رغم تمتعهم بهذه الحقوق، إلا أن هذا لايعنى بالضرورة القدرة الفعلية على التأثير فى منهاج السياسة الخارجية الأمريكية.







الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السيـاسـة الخـارجيـة الأمريـكيـة



مالك عونى

تتطلب دراسة موقع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية فى السياسة الخارجية الأمريكية دراسة إدراك الإدارة الأمريكية لبيئة السياسة الخارجية فى أعقاب الحرب الباردة ، والأهداف العمة لتلك السياسة ، ثم موقع الاستراتيجية العسكرية فى إطار تلك السياسة . وهنا ندرس المهام المفترض أن تؤدى فى إطار تلك الاستراتيجية ومعايير اتخاذ القرار فيما يتعلق باستخدام القوات العسكرية . وانعكاس تلك الإدراكات على الممارسة العملية ومناقشة بعض المعضلات التى تطرحها .

بيئة السياسة الخارجية الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة:

يوضح تقرير عن استراتيجية الأمن القومى الأمريكى صادر عن البيت الأبيض ، فبراير ١٩٩٦(١) ، "أن حماية أمن الأمة الأمريكية ، الشعب والأرض ونمط الحياة ، هو فى مقدمة مهام الإدارة الأمريكية وواجباتها الدستورية" . إلا أن التقرير يوضح كذلك وعى الإدارة الأمريكية بأن متطلبات الأمن الأمريكى تغيرت بشكل أساسى ، فلقد اختفى التحدى الأمنى المركزى الذى دام نصف القرن الماضى ، ألا وهو تهديد المد الشيوعى . والأخطار التى تواجهها الولايات المتحدة اليوم أكثر اختلافا ، حيث تنتشر النزاعات الإثنية ، وتطرح الدول العدوانية تهديدا حقيقيا للاستقرار الإقليمى فى أنحاء كثيرة من العالم ، ويمثل انتشار الأسلحة ذات التدمير الهائل تحديا كبيرا للأمن الأمريكى ، كما يهدد التدهور البيئى الواسع النطاق ، والذى يتفاقم بسبب النمو السكانى السريع ،

بتقويض الاستقرار السياسى فى بلدان ومناطق كثيرة ، فضلا عن أن التهديد للمجتمع الأمريكى "الحر والمفتوح" - يتزايد من قبل قوى الإرهاب المنظمة ، والجريمة الدولية ، وتجارة المخدرات ، حيث أن الثورة التكنولوجية ، على الرغم مما تطرحه من آمال ، إلا أنها فى نفس الوقت تمد هذه القوى "المخربة" - بوسائل حديثة لتهديد الأمن . وهذه التهديدات لا تلتزم بحدود ، ووفقا للتقرير تعتقد الإدارة الأمريكية أن الأمن الأمريكى فى القرن الـ ٢١ سيتحدد بنجاح استجابة الولايات المتحدة للقوى التى تعمل داخل ، وأيضا فيما وراء ، حدودها .

إلا أن تلك الإدارة تعتقد ، فى ذات الوقت ، فى وجود فرص غير مسبوقة لجعل الأمة الأمريكية أكثر أمنا وازدهارا . وتنبع تلك الفرص ، وفقا لإدراك الإدارة الأمريكية ، من الإمكانيات الأمريكية ذاتها - قوة عسكرية ليس لها مثيل ، واقتصاد عالمى حقيقى مرتبط بشبكة اتصالات فورية ، يمنح فرصا متزايدة للوظائف والاستثمارات الأمريكية - وكذا فى ازدياد عدد الدول الديمقراطية ، بما يعزز احتمالات الاستقرار السياسى والحل السلمى للمنازعات واحترام حقوق الإنسان . كما بدأ المجتمع الدولى العمل لمواجهة الحاجات البيئية العالمية العاجلة .

وهنا تؤكد الإدارة الأمريكية على أهمية القيادة الأمريكية ، التى لم تكن أبدا مثلها اليوم ، لمواجهة أخطار واستثمار فرص التحولات الدولية الراهنة . وهى ترى أن تلك القيادة يجب أن تنبنى على الإمكانيات الأمريكية المتفردة : القوة العسكرية ، الاقتصاد الديناميكى ، المثل العليا المهيمنة ، وفوق كل ذلك ، الشعب الأمريكى . فى حين يجب أن تصاغ تدخلات الولايات المتحدة بحرص لتخدم مصالحها وأولوياتها .

الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية :

تتمثل الأهداف المركزية لتلك السياسة فى هذا العصر الجديد ، كما يوضحها برنامج إعادة تنظيم العمل لعام ١٩٨٦ فى :

- تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية بالقوات العسكرية المستعدة للقتال والوجود الفعال فى الخارج .

- دعم إنعاش الاقتصاد الأمريكى .

- تشجيع الديمقراطية فى الخارج .

وتنطلق الإدارة الأمريكية فى تحقيق تلك الأهداف من وعى ، كما يوضح التقرير السالف الإشارة اليه ، بأن الحدود بين التهديدات التى تنشأ خارج حدودها والتحديات النابعة من الداخل قد تقلصت ، "فالمشاكل التى يواجهها الآخرون اليوم ، يمكنها بسرعة أن تصبح مشاكلنا غدا" . وبمعنى آخر لا يمكن للولايات المتحدة ، أن تحقق أهدافها ما لم تظل مشاركة بفاعلية فى الشئون العالمية وفقا لمصالحها ولما يترتب عليها من مسئوليات ، أو كما يقول التقرير "تعلمت أمتنا عقب الحرب العالمية الأولى ، أننا لا يمكننا أن نجد الأمن فى الإنعزالية والإزدهار فى الحمائية(٣) . ويحدد التقرير معيارا لقياس مدى نجاح أو فشل الجهود الأمريكية فى الخارج : "هل جعلنا حياة الشعب الأمريكى أكثر أمنا اليوم ، وهل جعلنا الغد أفضل وأكثر أمنا لأطفالنا؟" . وذلك فى إطار هدف راسخ ألا وهو خلق عالم أكثر أمنا حيث الديمقراطية والأسواق الحرة لا تعرف حدودا .

وهنا ، وفيما يتعلق بموضوعنا ، فسوف نناقش مبدئيا الهدف الثالث ، ألا وهو تشجيع الديمقراطية فى الخارج ، من منظور التهديدات الأمنية التى يمكن أن يطرحها بالنسبة للولايات المتحدة واستراتيجيتها العالمية ، وبما أننا سنناقش تفصيلا الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لاحقا .

أصبح من قبيل المسلمات لدى كثير من الباحثين أن الدول الديمقراطية لا تشن حروبا ضد بعضها البعض أبدا ، وهو ما يعبر عنه أحد الباحثين بقوله عن هذه الفكرة : "إنها أقرب ما تكون لطبيعة القانون التجريبى فى مجال القوانين الدولية" . وهذا القانون ، هو ما يستند اليه رجال الدولة الأمريكيون فى تبرير سياسة خارجية أمريكية تشجع تطبيق النظام الديمقراطى فى الخارج . وقد أكد الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" ، فى خطاب الاتحاد لعام ١٩٩٤ ، أنه لم يحدث من قبل أن نشبت حرب بين دولتين ديمقراطيتين ، مفسرا بذلك سبب اعتماده مبدأ تشجيع التحول الديمقراطى خارج الولايات المتحدة كدعامة أساسية لسياسته الخارجية .

وربما كان صحيحا أن عالما وصلت فيه أكثر دوله الى النضج السياسى والاستقرار الديمقراطى سيكون أفضل وأكثر أمانا للولايات المتحدة . ولكن الدول لا تصل الى النضج الديمقراطى بين عشية وضحاها ، فغالبا ما تمر بمرحلة تحول كثيرة الصعاب تختلط فيها السياسة الجماهيرية مع سياسة النخبة المسيطرة بشكل متقلب . وتوضح إحدى الدراسات(٢) ، أن الشواهد الإحصائية خلال القرنين الماضيين تدل على أن الدول أصبحت أثناء تلك الفترة الإنتقالية للتحول الى الديمقراطية ، أكثر عدوانية وأكثر عرضة لخوض الحروب ، وليس العكس ، وأنها خاضت الحرب بالفعل ضد دول ديمقراطية .

والواقع ، كما توضح الدراسة ، أن الدول ذات النظام الاستبدادى السابق ، والتى كانت تشهد صعودا متزايدا لمفهوم المشاركة الديمقراطية ، كانت أقرب لخوض الحروب من غيرها من الدول التى تشهد استقرارا سياسيا ، سواء أكان ديمقراطيا أو أوتوقراطيا . أما الدول التى تشهد النقلة الأكبر من الحكم الشمولى المطلق الى ديمقراطية شعبية شاملة - مثلما هو الحال فى روسيا المعاصرة - فإن احتمال خوضها الحرب يتضاعف مرتين فى الأعوام العشرة التالية لتحولها الديمقراطى قياسا بتلك الدول التى تبقى فى ظل الحكم الأوتوقراطى .

وقد بدأ هذا النموذج التاريخى الذى يمتزج فيه التحول الديمقراطى والقومية العدوانية والحرب فى الظهور اليوم فى بعض الديمقراطيات الجديدة أو الجزئية خاصة فى بعض الدول الشيوعية السابقة . وهناك زوجان من الدول ، على سبيل المثال ، هما كل من جمهوريتى الصرب والكروات ، وأرمينيا وأذربيجان ، وجد كل أثنتين منهما فى حالة حرب بينما كانت كل من تلك الدول تجرب تطبيق الديمقراطية الانتخابية بدرجات متفاوتة .

وفى روسيا ذات التجربة الديمقراطية الجزئية ، صوت ما يقرب من ربع الناخبين لصالح حزب فلاديمير جيرنوفسكى ، الراديكالى القومى . وحتى زعماء التيارات السياسية الرئيسية فى روسيا تبنوا أسلوبا أمبرياليا فى التعامل مع جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق المجاورة ، كما أن القوة العسكرية استخدمت بكل قسوة فى الشيشان .

وهكذا فإن هناك تساؤلات عديدة تطرح حول سياسة إدارة كلينتون فى السعى لتعزيز السلام من خلال تعزيز الديمقراطية . فتوقع أن انتشار الديمقراطية ربما ساهم فى تحقيق السلام على المدى البعيد - ما إن تصل الديمقراطيات الجديدة الى مرحلة النضج - لا تطمئن إليه تلك الأطراف التى ربما واجهت مخاطرة الدخول فى حرب على المدى القصير . ودفع القوى العظمى التى تمتلك السلاح النووى ، مثل روسيا أو الصين ، الى الديمقراطية هو أشبه ما يكون بدوران "عجلة الروليت" بمعنى أن كثيرا مما ينتج عن هذا الدوران يكون غير مرغوب فيه .

وبطبيعة الحال لن تتحقق فى معظم الحالات الخطوات الأولى على طريق التحول الديمقراطى عن طريق أى سياسة مقصورة للولايات المتحدة ، ولقد دارت بالفعل "عجلة الروليت" بالنسبة لروسيا ، وقد تدور قريبا بالنسبة للصين . ولا تحتاج واشنطن ، والمجتمع الدولى ، للتفكير كثيرا فى تشجيع الديمقراطية أو إعاقتها بقدر حاجتها للتفكير فى المساعدة على التمهيد للتحول الديمقراطى بالطرق التى تقلل من مخاطره .

اعتبار آخر يتعلق بدرجة الاعتماد المتبادل ومدى توازنها بين الدول المختلفة ، فمن المتوقع أنه كلما ارتفعت درجة الاعتماد المتبادل واتسمت بقدر أكبر من التوازن فى تحقيق مصالح مختلف الأطراف ، فإن ذلك ينتج انخفاض احتمال دخول الأطراف فى الحرب نظرا للفوائد التى يحققونها من استقرار النظام ، فضلا عن ارتفاع تكلفة الحرب لأى طرف ولكل الأطراف . وهو الوضع الذى يعد نموذجا طيبا له العلاقة بين دول الشمال الغنية - الولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان - وهى التى تشهد نظما ديمقراطية مستقرة ، على حين تتسم هذه العلاقة بين تلك الدول ودول الجنوب التى تشهد موجة واسعة من التحول الديمقراطى بعدم التوازن ، وهو ما يخلق العديد من أسباب التوتر والشك فى السياسات العالمية .

يؤكد التقرير كذلك أن تطبيق سياسة خارجية فعالة يتطلب ضمان الدعم المزدوج من الشعب الأمريكى وممثليه فى الكونجرس ، الأمر الذى يعنى حرص الإدارة الأمريكية على التشاور مع أعضاء الكونجرس "فى كل خطوة أثناء تشكيل وتطبيق السياسة الخارجية الأمريكية" .

الاستراتيجية العسكرية الأمريكية :

يؤكد التقرير ، المذكور آنفا ، أن القوة العسكرية تظل عنصرا لا غنى عنه لقوة الولايات المتحدة الأمريكية . فهى يجب أن تحتفظ بقوات عسكرية كافية "لمنع مختلف التهديدات ، وعند الضرورة للقتال ضد والانتصار على أعدائنا" . فعلى الرغم من وجود عناصر عدة تسهم بشكل أساسى فى أمن الولايات المتحدة ورفاهتها ، إلا أن التقرير يوضح اقتناع الإدارة الأمريكية بأنه لا يوجد عنصر منفرد أكثر أهمية من الرجال والنساء فى القوات العسكرية بما يتميزون به من كفاءة وإخلاص .

ويوضح التقرير أنه متى تهددت مصالح الأمن القومى الأمريكى ، فإن الادارة الأمريكية ، كما اعتادت الولايات المتحدة دائما ، ستلجأ الى استخدام الدبلوماسية عندما تستطيع ، فى حين أنها ستستخدم القوة عندما يجب عليها ذلك ، وسوف تعمل مع الآخرين عندما تستطيع ، إلا أنها ستعمل بشكل منفرد عندما يجب عليها ذلك . وتقر الإدارة الأمريكية أنه فى حين يمكن للقوة أن توقع الهزيمة بالمعتدى ، إلا أنها لا تستطيع حل المشكلات الأساسية . فالديمقراطية والرخاء الإقتصادى لا يمكن أن يترسخا فى مجتمع صراعى إلا من خلال حلول داخلية ينفذها المجتمع ذاته . وعلى ذلك ، فالإدارة الأمريكية تعتقد فى ضرورة استخدام القوة العسكرية بطريقة انتقائية وفقا لمعايير سوف نناقشها لاحقا ، معترفة بأن استخدامها لا يسمح بأكثر من توفير نافذة لإعطاء المجتمع - والدبلوماسية - فرصة للعمل .

وهكذا فإن الولايات المتحدة سترسل قواتها الى الخارج ، فقط ، عندما تكون مصالحها وقيمها مهددة بدرجة كافية ، ووفقا لأهداف واضحة سلفا ، وعندما يكون القتال متوقعا، فيجب أن تمتلك الوسائل لتحقيق تلك الأهداف بحسم .

أهداف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية :

تؤكد الإدارة الأمريكية على المكانة الحاسمة للقوات العسكرية الأمريكية فى نجاح سياستها الخارجية واستراتيجيتها للأمن القومى . فهذه الإدارة مقتنعة بالقدرات الفريدة للعسكرية الأمريكية : فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة القادرة على إدارة عمليات عسكرية واسعة النطاق بفاعلية بعيدا عن حدودها . كذلك فإنها الشريك الأمنى الرئيسى فى العديد من المناطق ، بما يوفر قاعدة للاستقرار الإقليمى من خلال المنافع المتبادلة لعلاقات الشراكة الأمنية . "كذلك تساعد رغبتنا وقدرتنا على لعب دور قيادى فى الدفاع

عن المصالح المشتركة مع شركائنا وأصدقائنا على تأكيد الوجود المؤثر للولايات المتحدة فى الشئون الدولية - السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية - التى تؤثر على رفاهتنا ، وذلك طالما نحتفظ بقوات عسكرية نضمن بواسطتها مصداقية تعهداتنا" .

وهكذا فلحماية وتنمية المصالح الأمريكية فى ظل المخاطر والفرص التى تشكلت حديثا ، يجب أن تمتلك الولايات المتحدة قوات عسكرية مرنة وقوية وقادرة على إنجاز المهام التالية :

- منع وهزيمة العدوان فى الصراعات الإقليمية الكبرى - فيجب أن تمتلك الولايات المتحدة قدرة على التدخل لموازنة القوة العسكرية للدول الإقليمية ذات المصالح المتعارضة مع تلك الخاصة بالولايات المتحدة وحلفائها . والقيام بذلك يجب أن تمتلك القدرة على المنع والهزيمة المضمونة للعدوان ، بسرعة إرسال واستبقاء قوات أمريكية فى أكثر من منطقة واحدة عند الضرورة . وقد كان ذلك واضحا فى التحرك السريع للقوات الأمريكية لمواجهة التهديد العراقى للكويت فى أكتوبر ١٩٩٤ ، وفى التدخل من أجل إعادة الحرية والديمقراطية فى هايتى ، والمساعدة فى دعم مفوضى الأمم المتحدة فى يوغسلافيا السابقة ، وفيما بعد نشر قوات تحت قيادة حلف الناتو للمساعدة فى تطبيق اتفاق السلام فى البوسنة . إلا أن ذلك لا ينفى كذلك أن بعض التدخلات الأمريكية كانت غير ناجحة سواء من حيث تحقيقها لأهدافها أو من حيث الخسائر التى أصابت القوات الأمريكية ، ومن ذلك ، التدخل الأمريكى فى الصومال تحت قيادة قوات الأمم المتحدة .

- توفير وجود فعال خارجيا : تقتضى هذه المهمة ضرورة تمركز قوات الولايات المتحدة فى مناطق رئيسية فى الخارج ، فى وقت السلم ، للحيلولة دون وقوع العدوان وحماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة . يثبت مثل هذا الوجود مصداقية التزامات الولايات المتحدة تجاه أصدقائها وحلفائها ، كما يؤمن الاستقرار الإقليمى ويضمن اعتياد تلك القوات على بيئات العمليات فى الخارج ويوفر لها فى ذات الوقت قدرة مبدئية على الاستجابة للتحديات والتهديدات التى قد تتولد فى أية لحظة .

- مقاومة انتشار الأسلحة ذات التدمير الهائل : تبذل الولايات المتحدة جهودا كبيرة لوقف انتشار الأسلحة ذات التدمير الهائل ووسائل نقلها ، وتحديد انتشار المواد والتكنولوجيا المرتبطة بها . كما تعمل فى ذات الوقت ، على تحسين قدراتها على منع والدفاع ضد والوقاية من استخدام تلك الأسلحة .

إلا أن الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بمنع انتشار تلك الأسلحة يعانى عددا من النواقص (٣) . ذلك أن الفهم الذى تنبنى عليه تلك الاستراتيجية تمتد جذوره بثبات الى الستينيات والسبعينيات . وثمة تركيز شامل تقريبا على الأسلحة النووية .

وأفضل الشواهد على هذه الطريقة فى التفكير هو مذكرة القرار الوطنى حول انتشار الأسلحة والتى أصدرتها إدارة كلينتون عام ١٩٩٣ ، والتى تردد أنها قد حوت مئات الفقرات المتعلقة بالأسلحة النووية ومنع انتشارها فى حين أنها ضمت فقرة أو اثنتين فى شأن جميع أنواع الانتشار الأخرى . وتؤكد تلك المذكرة والسياسات التى نجمت عنها ضرورة منح اهتمام أكبر لمواجهة أى تهديد بانتشار الأسلحة النووية المرتبطة بانهيار الاتحاد السوفيتى .

إلا أن إلقاء نظرة جديدة على مشكلة الانتشار تظهر وجود خاصتين ظاهرتين تميزان حقبة ما بعد الحرب الباردة :

الأولى : انضمام أسلحة أخرى الى الأسلحة النووية و بوصفها قضايا محل اهتمام . وهو ما ينطبق على الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيماوية أيضا ، ولكن على نحو أقل من الأسلحة البيولوجية . وفى مناطق مثل الشرق الأوسط وشرق آسيا ، قد ينظر صناع القرار الى تلك الأسلحة على أنها تمنح نفوذا سياسيا عالى المستوى ، أو ميزة عسكرية مبتكرة فى أوقات النزاعات فضلا عن بعض الأسلحة التقليدية التى تقلب موازين الاستقرار وتزيد على نحو فعال من الإمكانات الاستراتيجية للدول (بين مجموعة الأسلحة عالية المستوى ، الغواصات الروسية الصنع التى يضم الأسطول الإيرانى وحدات منها الآن ، والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز الموجودة الآن فى مناطق كثيرة من العالم) .

الثانية : انتشار إمكانات تصنيع شتى أنواع الأسلحة على نحو أوسع من انتشار الأسلحة ذاتها . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأسلحة التقليدية ، حيث يتسع الآن نطاق القاعدة الصناعية الدفاعية والمرتبطة بانتاج المعدات العسكرية . ففى عام ١٩٤٥ كانت هناك أربع دول فقط بخلاف دول العالم المتقدم قادرة على انتاج معدات عسكرية (الأرجنتين - البرازيل - الهند - جنوب أفريقيا) ، أما الآن هناك نحو أربعين دولة تنتج تلك المعدات ، فضلا عن امتلاك ما يزيد على ربع عدد تلك الدول لبنية صناعية لا يستهان بها تتعلق بشئون الدفاع . وقد ظهرت تلك الدول كأسواق موردة مهمة ضمن نموذج من التعاون العميق بينهم على المستوى التجارى والعسكرى . وهذا ينطبق أيضا على الأسلحة غير التقليدية ، مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وكذلك النووية .

وهكذا فإن ظاهرة انتشار الأسلحة الأخرى ، غير النووية ، تتزايد باستمرار ، ويجب أن يتم دمجها فى صلب المشكلة ، ولكن دونما محاولة دفعها الى مستوى مجموعة الأسلحة النووية نفسها . ومع استحواذ موضوع انتشار الأسلحة التقليدية على الاهتمام الدولى، بات العرف المناهض لانتشار الأسلحة يتعارض بشدة مع عرف الدفاع عن الذات ، وهكذا لم يعد من الممكن النظر الى مشكلة الانتشار باعتباره ظاهرة عالمية ، كما كان الحال فى النموذج القديم لمنع انتشار الأسلحة النووية ، إنما يجب أن يتم النظر الى انتشار الأسلحة

من خلال ثلاثة أبعاد عالمية وإقليمية وقومية وفقا للمدى والكيفية اللذين تستخدم فيهما وبهما ، على التوالى ، تلك الأسلحة .

كذلك تطرح استراتيجية الانتشار المضاد للأسلحة التى ينتهجها الجيش الأمريكى مشكلة أخرى ، ولا تكمن المشكلة فى تلك الاستراتيجية ذاتها والتى جاءت كنتائج لمعتقدات حكيمة تماما مفادها أن التوصل الى تخطيط عسكرى مناسب لعالم تنتشر فيه الأسلحة بات يحتل أولوية لإعادة الطمأنينة الى الأصدقاء والحلفاء فيما وراء البحار ، فى الوقت الذى تردع فيه أعداءها العسكريين المحتملين ، وإنما تكمن المشكلة فى السياق السياسى الذى تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية فى إطاره .

وفى بادىء الأمر قام البعض بتعريف الإنتشار المضاد للأسلحة بأنه بديل لمنع انتشار الأسلحة أو بالسياسة التى ستخلف منع انتشار الأسلحة فى حالة إخفاقها . ويفترض هذا التعريف أن الولايات المتحدة كانت تعمل للتخلى عن مساعى منع انتشار الأسلحة فى أعقاب الاكتشافات التى تدعو للقلق حيال ضعف النظام القائم على حماية المواد النووية . ويعتقد كثيرون فى دول العالم الثانى أن استراتيجية الانتشار المضاد للأسلحة تفترض أن الولايات المتحدة تعتزم شن حروب ضدهم ، ويرجع ذلك الى عدم قبول الولايات المتحدة لامتلاك هذه الدول للأسلحة ، ومن ثم تريد أن تجردها منها . ويعتقدون أن الولايات المتحدة تبغى من تلك الاستراتيجية أن تستغل المرحلة التى تمثل فيها القطب الأوحد للتوصل الى قواعد بوليسية صارمة من صنعها ، وهناك من بين أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة الكثيرون الذين لا يثقون فى استعداد الولايات المتحدة الفعلى وقدرتها على الاضطلاع بمثل هذا الدور فى ضوء تاريخها كقوة عظمى غير واثقة فى مصالحها فيما وراء البحار وغير مستعدة لاستخدام قوتها على نحو متناسق حتى بالنسبة للأهداف المقررة ، كما فى (فيتنام ولبنان) . وقد يصعد الخوف الذى ينتاب الأعداء المحتملين ، من وجود ولايات متحدة مدججة بالأسلحة العدوانية ، من عمليات البحث عن "استراتيجيات غير متماثلة" ، وتسعى مثل هذه الاستراتيجيات الى دفع قوى الضعفاء ضد مواطن الضعف لدى الأقوياء . حيث تهدد هذه الاستراتيجيات بالتسبب فى وقوع خسائر بشرية هائلة فى صفوف القوات الأمريكية والشعب الأمريكى من خلال شن هجوم غير تقليدى باستخدام أسلحة غير تقليدية.

وبناء على ذلك ، فإن خطأ السياسة الأمريكية لم يكمن فى الانتشار المضاد للأسلحة ، وإنما فى الفشل فى التوصل الى إطار سياسى ودبلوماسى يجعل من الترتيبات العسكرية الضرورية دعامة للسياسة الخارجية بصفة عامة . وقد ألقت مبادرة وزارة الدفاع الأمريكية فى هذا المجال الضوء على التفكير القليل الذى توليه الحكومة الأمريكية لجدول الأعمال الأمنى فى حقبة ما بعد الحرب الباردة . وإذا لم تبدأ الولايات المتحدة فى تعريف الأمن على أنه مجرد وسيلة للوصول الى هدف أكبر وليس بوصفه هدفا فى حد ذاته يرمى للمحافظة على سلامة الولايات المتحدة وأمنها ، فإنه من غير المحتمل أن تجد تأييدا واسعا لجدول أعمالها المتعلق بالأمن الدولى من قبل دول غير حلفائها التقليديين .

– المساهمة فى عمليات السلام متعددة الأطراف عندما تتطلبها المصلحة الأمريكية : فيجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة ، كذلك ، للمشاركة فى الجهود متعددة الأطراف كل النزاعات الإقليمية ومساندة الحكومات الديمقراطية الجديدة ، وبالتالى يجب أن تكون قواتها مستعدة للمشاركة فى عمليات حفظ السلام وتدعيم السلام والعمليات الأخرى المرتبطة بدعم هذه الغايات .

– تقوية جهود مقاومة الإرهاب ومحاربة تجارة المخدرات وغايات الأمن القومى الأخرى والتى تتضمن إخلاء الأفراد غير المقاتلين وعمليات الإغاثة الإنسانية من الكوارث ، وهذه العمليات تقوم بها القوات الأمريكية فى إطار الهدف العام وبالمشاركة مع الوحدات المتخصصة .

حتى يمكن مواجهة كل تلك المتطلبات بنجاح ، يجب أن تكون القوات الأمريكية قادرة على الاستجابة السريعة والإدارة الفعالة للعمليات كفريق مشترك . وهذه الضرورة تتطلب وفقا للإدارة الأمريكية : جنودا مرتفعى الكفاءة ومستوى الدافعية ، معدات حديثة وجيدة الصيانة ، تدريبا عمليا ، مرونة استراتيجية ، دعما كافيا ، وقدرات مساندة ، استخبارات ، واستثمارات ضخمة فى العلم والتكنولوجيا .

معايير استخدام قوات الولايات المتحدة الأمريكية :

توجد مطالب عديدة لتدخل قوات الولايات المتحدة فى مناطق عديدة من العالم ، كما أن تلك التدخلات الحاجة الى الاقتصاد فى الموارد المحدودة . وهنا توضح الإدارة الأمريكية أنه فى ضوء السعى لدعم الدبلوماسية الأمريكية فى الخارج للإستجابة للمخاطر الرئيسية التى تواجهها ، فأيضا يجب أن تختار بعناية الحالات التى ستدخل فيها وسائل ومستوى مشاركة القوات الأمريكية فى العمليات العسكرية فى الخارج . وفى هذا الإطار يثور التساؤل حول متى وكيف تستخدم القوات العسكرية الأمريكية .

وللإجابة على هذا التساؤل يجرى تقسيم المصالح القومية التى يمكن أن تستحق تدخل القوات العسكرية الأمريكية لحمايتها الى ثلاث فئات رئيسية(٤) :

الفئة الأولى : تتضمن المصالح الأمريكية الحيوية ، بمعنى المصالح ذات الأهمية المحورية لبقاء وأمن وحيوية الوجود القومى الأمريكى وهذه تشمل : الدفاع عن اقليم الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها وحلفائها وإزدهارها الاقتصادى . وهنا تؤكد الإدارة الأمريكية أنها ستفعل أى شىء تتطلبه حماية تلك المصالح ، بما فى ذلك – عند الضرورة –

الاستخدام المنفرد والحاسم للقوة العسكرية . وقد ظهر ذلك بوضوح في منطقة الخليج الفارسي (العربي) من خلال عمليتي عاصفة الصحراء في ١٩٩١ ، والجندي اليقظ في ١٩٩٤ ، ضد العراق .

الفئة الثانية : تتضمن الحالات حيث تكون مصالح الولايات المتحدة الهامة ، ولكن ليس الحيوية ، مهددة . أي المصالح التي عند تعرضها للخطر لا تهدد بقاء الولايات المتحدة القومي ، ولكنها تؤثر بشكل هام على رفاهها الاقتصادي ، وفي شكل العالم الذي تعيش فيه . في مثل هذه الحالات ، يجب أن تستخدم القوات العسكرية فقط إذا كانت تعزز المصالح الأمريكية ، وكانت تمتلك القدرة الملائمة لإنجاز غاياتها ، وإذا كانت تكاليف ومخاطر استخدامها تتناسب مع المصالح المعرضة للخطر ، وكذا إذا كانت تحت تجربة الوسائل الأخرى وأخفقت في تحقيق غايات الولايات المتحدة . مثل هذه الاستخدامات للقوة ، وفق الإدارة الأمريكية يجب أن تكون انتقائية ومحدودة ، وتعكس السمات النسبية لتلك المصالح المعرضة للخطر ، وتعد هايتي والبوسنة أحدث الأمثلة في هذه الفئة .

الفئة الثالثة : وتتضمن أساسا حاجات إنسانية . وهنا توضح الإدارة الأمريكية أن التركيز يكون على الموارد التي يمكن أن تجلبها للإستخدام القوات العسكرية الأمريكية ، أكثر من التركيز على القوة المقاتلة لتلك القوات . وتدرك الإدارة الأمريكية أن القوات العسكرية ليست هي الأداة الفضلى لمواجهة الاعتبارات الإنسانية . إلا أنه في ظل ظروف معنية ، قد يكون استخدام القوات المسلحة أمرا مطلوبا ، عندما تعوق كارثة إنسانية قدرة وكالات الإغاثة المدنية على الاستجابة ، عندما تكون الحاجة الى الإغاثة عاجلة ، وتكون القوات العسكرية هي فقط القادرة على تجاوز المدى الطويل المطلوب للاستجابة ، عندما تتطلب الاستجابة موارد تنفرد بها القوات العسكرية ، وبالإضافة الى كل ذلك ومعه في ذات الوقت ، عندما تكون المخاطرة بالنسبة للجنود الأمريكيين أقل ما يمكن . وتؤدي القوات الأمريكية أدوارا فريدة وأساسية تتمثل في إعادة الاستقرار للوضع القائم ، وبعد ذلك تغادر بعد تسليم العملية الى جماعة الإغاثة الدولية . وتعد عملية الإغاثة في رواندا نموذجا طيبا لتلك الفئة . وبناء على ذلك تحدد الإدارة الأمريكية معيارين لما إذا كانت ومتى تستخدم القوة العسكرية:

أولا : المصالح القومية المتضمنة . ففي المناطق حيث تكون المصالح الأمريكية الحيوية المرتبطة ببقائها معرضة للخطر ، فسوف يكون استخدام القوة حاسما ، وعند الضرورة ، منفردا . بينما في حالات أخرى تطرح تهديدا أقل مباشرة ، فسوف يوجه المجهود العسكري انتقائيا الى تلك المناطق التي تؤثر أكثر على المصالح الأمريكية القومية ، على سبيل المثال ، المناطق حيث يوجد خطر اقتصادي كبير ، أو التزامات تجاه الحلفاء ، أو حيث تكون هناك امكانية لإفراز موجات ضخمة من اللاجئين الى الولايات المتحدة ذاتها أو الى حلفائها .

ثانيا : في كل الحالات ، يجب أن تقيم التكاليف والمخاطر لموازنتها مع المصالح المعرضة للخطر المتضمنة . وسوف يكون هناك ميل للعمل إذا ما كان هناك سبب للإعتقاد بأن النشاط العسكري سيحدث تغييرا ايجابيا دائما . من ناحية أخرى سيكون التدخل أكثر تقييدا إذا ما كان الفاعلون الآخرون الإقليميون أو المتعددون في وضع أفضل للعمل من القوات الأمريكية . إلا أنه حتى في هذه الحالات ، ستعمل الولايات المتحدة بنشاط وإن على المستوى الدبلوماسي . وفي كل الحالات سوف تراعي مختلف التساؤلات المرتبطة باستخدام القوة العسكرية قبل اللجوء اليها : هل تم الأخذ في الاعتبار الوسائل غير العسكرية التي تعطي فرصة معقولة للنجاح ؟ هل هناك مهمة محددة بوضوح قابلة للإنجاز ؟ ما هي بيئة المخاطرة التي سيتم التدخل فيها ؟ ما هو المطلوب لإنجاز الأهداف المبتغاة ؟ ما هي التكاليف - البشرية والمادية - المحتملة لهذا التدخل ؟ هل يوجد ترجيح معقول للحصول على الدعم من الشعب الأمريكي وممثليهم المنتخبين ؟ هل هناك حدود زمنية ومعايير تكشف عن مدى النجاح أو الفشل ؟ وفي أية حالة ، هل هناك استراتيجية موجودة ؟

والقرار بالنسبة لكيفية استخدام القوة له قواعد موجهة مشابهة في أسسها :

أولا : عند إرسال جنود أمريكيين الى الخارج ، سوف يتم إرسالهم في مهمة واضحة ، وبالنسبة للعمليات التي تحتمل التدخل القتالي ، فإن وسائل انجاز غاياتها بحسم سيتتطلب ضرورة الإجابة على التساؤلات التالية : أي أنواع القدرات العسكرية يجب أن تحشد لإنجازها ، وهل استخدام القوة العسكرية بحرص يتلاءم مع الغايات السياسية للولايات المتحدة ؟

ثانيا : سوف يتم السعي ، بقدر الإمكان ، للحصول على دعم من حلفائها وأصدقائها أو من المؤسسات الدولية ذات الصلة ، وإذا كانت أكثر مصالح الولايات المتحدة القومية أهمية عرضة للخطر ، فهي مستعدة للعمل وحدها . لكن ، وخاصة ، في المسائل التي تمس مباشرة مصالح حلفائها ، فيجب أن يكون هناك التزام متناسب مع ذلك من قبلهم ، ذلك أن العمل معا يزيد من فاعلية نشاط كل دولة ، واقتسام المسئوليات يخفض من القدر الذي تتحمله كل دولة منها .

فهذه هي إذن حسابات الفائدة والتكلفة التي تعلن الإدارة الأمريكية أنها حكمت استخداماتها للقوة العسكرية وستوجهها في هذا المجال في المستقبل .

يتبقى اعتبار واحد أخير ، تؤكد عليه الإدارة الأمريكية ويتعلق بالدور المحوري الذي يلعبه الشعب الأمريكي في تحديد تخفيض استخدام القوات العسكرية في الخارج . فلا تستطيع الولايات المتحدة أن تستمر طويلا في القتال بدون ضمان

الدعم من الشعب الأمريكى ، وتعد المشاورات الوثيقة مع الكونجرس هامة لتحقيق الوصول لهذا الدعم . وهذا الإفتراض ، كما تدركه الإدارة الأمريكية ، صحيح بالنسبة للتدخلات الإنسانية الأخرى غير التقليدية ، كما هو بالنسبة للحرب . كذلك تلعب وسائل الإعلام الحديثة دورا مؤثرا فى ذلك عندما تنقل للمواطن الأمريكى كلا من الصور التى تثير الدافع للتدخل وكذلك تلك التى تطرح التساؤل حول تكاليف ومخاطر عملية التدخل . وهنا تؤكد الإدارة الأمريكية على أن ردود الفعل الداعية الى سحب القوات الأمريكية والمترتبة على عملية إعادة التقييم بعد الكشف عن أبعاد تلك العملية ، والتى تركز فى ذات الوقت على الخسائر ، يمكن أن تغرى الفاعلين المضادين بمهاجمة الجنود الأمريكيين لمحاولة دفع الولايات المتحدة للرحيل من المناطق حيث توجد مصالحها . وعلى هذا تطالب الإدارة الأمريكية بضرورة الوعى بوجود قدر معقول من الخسائر المتوقعة والذى يتناسب مع الفوائد الناتجة عن عمليات التدخل والذى يجب أن تحمله حتى تكتسب تلك العمليات الفاعلية اللازمة .

وتوضح إحدى الدراسات (٥) أن الأمريكيين سيقرون عن طيب خاطر استخدام القوة فى صراعات خارجية ، إذا كان لهذه الصراعات تأثير فى أولويات داخلية كأسعار النفط ، وتهريب المخدرات ، والهجرة غير المشروعة ، لكن تعريفاتهم لمعنى "المصالح الحيوية" تختلف فى حالات أخرى ، اختلافا واسعا . وفى حين تبرز آخر ثلاث معارك اشتركت فيها قوات الولايات المتحدة – حرب الخليج والصومال وهايتى – قاسما مشتركا ، من دون رئيس للجمهورية يقود الشعب من خلال التعبير الواضح عن المبادىء التى تتعرض للخطر وطبيعة المهمة ، فإن الجمهور سيلزم جانب الحذر تجاه القيام بعمل ما . فإن دراسة الرأى العام والتغطية الإعلامية لثلاث أزمات ، أظهر الشعب الأمريكى ، منذ انتهاء الحرب الباردة ، ثلاثة وجوه مختلفة إزاء استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة فيها ، وهى حرب الخليج ، التى شهدت تأييدا كاملا ، والوضع فى الصومال ، الذى شهد تأييدا مؤقتا والبوسنة ، التى شهدت عدم تأييد ، توضح أن الجمهور الأمريكى سيميل بوضوح الى التحرك العسكرى فى موقفين ، إذا شعر أن المصالح الحيوية الأمريكية معرضة للخطر ، وإذا استطاعت القوات العسكرية الأمريكية تقديم مساعدة إنسانية دون أن تنخرط فى صراع يطول أمده . إن دور المحافظة على السلام يثير إجابة غامضة ، لكن الجمهور يرفض بشدة دور صانع السلام .

وأخيرا ، فإن صفة الانتقائية التى تتميز بها الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تطرح معضلة هامة ، فهى وإن كانت تستجيب لاعتبارات التكلفة ، سواء البشرية أو المادية – فإنها فى ذات الوقت تهدد تهديدا صريحا مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية فى ميدان السياسات العالمية من ناحية ، كما أنها تخلق توترات للولايات المتحدة فى مناطق كثيرة من العالم ، سواء من هؤلاء الذين أضيروا من تدخل عسكرى أمريكى ، أو من هؤلاء الذين لم يستفيدوا من مثل هذا التدخل فى مواقف مشابهة وإن كانت لا تتضمن مصالح حيوية مباشرة للولايات المتحدة . وهو ما يهدد بالتالى قدرة الولايات المتحدة على لعب دور القيادة فى إطار تحولات النظام الدولى حاليا ، ويشكك فى امتلاك القيادة الأمريكية لرؤية استراتيجية عامة للتعامل مع تلك التحولات على المدين القصير والطويل معا(٦) . أو ما تصفه إحدى الدراسات "بدبلوماسية إدارة الأزمات" حيث تستجيب لمبادرات أولئك الذين لا يشاطرون الولايات المتحدة مصالحها ، ولا تدرك الى أين ينبغى أن تصل ديناميكية الأمن الدولى خلال عقد أو عقدين من الزمان والمساعدة التى يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة للوصول بتلك الديناميكية الى غايتها(٧) .

المراجع :

1 - The White House. A National Security Strategy of Engagement and Enlargement.

2- Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and War", Foreign Affairs, Volume 74, No. 3, May-June 1995, pp. 79-80.

وأنظر كذلك :

Robert J. Art, "Why Western Europe Needs the United States and Nato", Political Science Quarterly, Volume 111, No. 1, 1996, pp. 1-39.

3- Brad Roberts, "Rising Powers, Weapons Proliferation and New Great Powers" , Washington Quarterly, No. 371.

4- David Jablonsky, "The Persistance of Credibility: Interests, Threats and Planning for the Use of American Military Powers", Strategic Review, Spring 1996, pp. 7-8.

انظر حول هذه المعضلة :

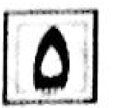
5- Andrio Cohot, "Arms and People", Foreign Affairs, Volume 73, No. 6, Nov.-Dec. 1994, pp.

6 - David Jablonsky, op.cit., pp. 7-16

7- Brad Roberts, op.cit.







المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية



محمد جــاد

بالرغم من أن نشأة برامج المساعدات الإنمائية الرسمية (Official Development Asistance)كإحدى أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية هى ظاهرة حديثة نسبيا لا تتعدى الخمسة عقود وهى فترة قصيرة إذ ما قورنت بنشأة الدّولة القومية وبداية عصر العلاقات الدولية ، إلا أنها سرعان ما أثبتت كفاءتها كأداة فعالة فى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ، خاصة فى مرحلة الحرب الباردة .ولعلنا نكون أكثر دقة بالتفرقة بين المعونة الخارجية الحديثة أى إستخدام الأموال العامة بطرق مدعمة من أجل الإسهام فى تنمية دول أخرى وذلك من خلال مؤسسات قائمة سواء لإدارة هذه المعونة كإحدى وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية أو فى الرقابة على إنفاقها من قبل الدول المستفيدة (١)، وبين ما كان قائما قبل ذلك من تقديم المعونة المالية أو العسكرية لدول أخرى لخدمة أهداف مباشرة قصيرة المدى وأبعد ما تكون عن المؤسسية وهو ما كان نهجا مألوفا داخل النظام الأوروبى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مثل دعم فرنسا للثورة الأمريكية للنيل من إستقرار المستعمرة البريطانية .

جاء تطور المعونة الخارجية وهو المصطلح الشامل الذى يضم ليس فقط المساعدات الإنمائية الرسمية وإنما أيضا المعونة العسكرية والمعونة الإنسانية ، فى عام ١٩٤٢ من خلال برنامج الإعارة والتأجير(Lend-Lease)، الموجه لدعم القدرة العسكرية للدول الحليفة للولايات المتحدة خلال الحرب

العالمية الثانية ومن بعده خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد نهاية الحرب. وقد إستمرت الولايات المتحدة لفترة طويلة تتمتع بكونها المصدر الوحيد للمعونة الخارجية حتى لحق بها الإتحاد السوفيتي عام ١٩٥٣ .

تطور برنامج المعونة الأمريكية:

لعل برنامج المعونة الخارجية الأمريكية يعد من أهم أدوات صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، بالإضافة إلى كون الولايات المتحدة تاريخيا المصدر الرئيسى للمعونة الخارجية حيث أنفقت الولايات المتحدة حتى عام ١٩٩٠ ٣٧٤ مليار دولار على المعونة الخارجية لأكثر من ١٠٠ دولة نامية تضمن ٢٣٣ مليار دولار كمعونة إقتصادية (٢) وأهم ما يميزه أنه على الرغم من إرتباطه بتنمية إقتصادات ومجتمعات دول أخرى وبخاصة النامية منها ، إلا أنه كبرنامج يتم صنعه وإتخاذ القرارات به وكأنه من صلب السياسة الداخلية للولايات المتحدة ، بمعنى آخر ، فبالرغم من أن برامج المعونة الخارجية تتضمن فى الأساس طرفين ، الطرف المانح والطرف المستقبل للمعونة ، إلا أن المدخلات الرئيسية فى صنع البرنامج قاصرة إلى حد كبير على السياسة الداخلية للولايات المتحدة كما يصنعها الفاعلون الرئيسيون المحليون. ولعل الإستثناء البارز لهذه القاعدة كان فى بداية برنامج المعونة الأمريكية خلال خطة مارشال لإعادة بناء غرب أوروبا فور إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فمن خلال هذه الخطة وفرت الولايات المتحدة رأس المال ، بحيث تقوم الدول الأوروبية ، خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية ، بتوفير القدرات التنظيمية لإدارة مشروع إعادة الإعمار. وبالرغم من ذلك يمكن الإشارة إلى عدة تحفظات فيما يتعلق بمدى تأثير الدول المستقبلة لمعونة خطة مارشال فى صنعها ، أولا وضعت الولايات المتحدة عدة خطوط عريضة لتنفيذ البرنامج لعل أهمها هو شرط أن تقوم الدول الأوروبية بتجميع مواردها لإدارة البرنامج أى حثها على التعاون فيما بينها وهو ما يقود إلى التحفظ الثانى وهو أن خطة مارشال بالرغم من شبه الإجماع الذى توصف به على أساس أنها جاءت بمثابة البداية الحقيقية لبرنامج المعونة الأمريكية إلا أنها بالأساس برنامج سياسى أمنى مهد إلى إستراتيجية الإحتواء التى إنتهجتها الولايات المتحدة لدرء الخطر الشيوعى. كما تختلف أسس صنع برنامج للمعونة موجه لدول متقدمة عنه لدول نامية ، من حيث قدرة الدول المتقدمة فى توجيه البرنامج ، ومن ثم الفارق فى التسمية بين خطة مارشال "لإعادة الإعمار" وبرامج "التنمية" للدول النامية .

من ثم يقتصر إلى حد بعيد صنع برنامج المعونة الخارجية الأمريكية ، وبالتالى دراسته ، إلى السياسة الداخلية فى الولايات المتحدة ذاتها وهى الظاهرة التى تنتقد من قبل عديد من الدارسين على أساس أن عملية التنمية التى من المفترض أن يقوم بها هذا البرنامج لا يعقل أن تتم فى صيغة إملاءات من قبل الجهة المانحة بل يجب أن تبنى على أساس الحوار بين الطرفين المانح والمستقبل. ولكن الواقع يختلف حيث يصنع هذا البرنامج من خلال عمل محلى سياسى تقوم به عدة مؤسسات .

كما يمكن إستنباط صفة أخرى لهذا البرنامج وهى عدم وجود قوى شعبية فعالة تؤثر فى إخراج البرنامج ، وبالتالى يكون دور السلطة التنفيذية شديد الأهمية فى صنع البرنامج ، ودور السلطة التشريعية هاما فيما يتعلق بالحد من تكلفته نظرا لعدم شعبيته .

من خلال دراسة تطور برنامج المعونة الخارجية الأمريكية يمكن تتبع أربع مراحل رئيسية له تعتمد أساسا على بعض الخصائص التى تميز بها البرنامج فى كل منها . والمراحل الأربع هى :مرحلة خطة مارشال ، ومرحلة "النقطة الرابعة" من برنامج الرئيس ترومان ، ومرحلة التحالف من أجل التقدم ومرحلة الإتجاهات الجديدة.

مرحلة خطة مارشال:

فور إنتهاء الحرب العالمية الثانية واجهت الولايات المتحدة عدة تحديات رئيسية أمام سعيها الى إقامة نظام دولى جديد ومعالجة الإضطرابات التى أحدثتها الحرب . أول هذه التحديات كان ضرورة السعى نحو إقامة نظام إقتصادى دولى جديد قائم على حرية التجارة لضمان نمو الإقتصاد الأمريكى ولجذب الإقتصاد العالمى نحو إستعادة النمو .التحدى الثانى كان خطر التوسع الشيوعى وما يمثله من تحد مباشر للولايات المتحدة خاصة فى الوقت الذى كانت تعانى منه الدول المتاخمة للإتحاد السوفيتى من أزمات داخلية أفرزتها الحرب ، ويؤدى ذلك إلى التحدى الثالث وهو ضرورة إعادة إعمار أوروبا ليس فقط لمواجهة الخطر الشيوعى وإنما كذلك لإعادة تأهيل الشريك الإقتصادى الرئيسى للولايات المتحدة .

تأتى جذور خطة مارشال إذاً من السعى لمواجهة هذه التحديات حين أعلن وزير الخارجية الأمريكى جورج مارشال عن برنامج الإنعاش الأوروبى فى صيف عام ١٩٤٧ بهدف دعم القوة الإقتصادية والسياسية لأوروبا. وفى مواجهة الكونجرس للحصول على المخصصات المالية والتى بلغت ١٧ مليار دولار لمدة أربعة أعوام ، ركزت الإدارة على نقطتين رئيسيتين ، أولاهما مجابهة الخطر الشيوعى والثانية التى تمت صياغتها للحصول على تأييد قوى قطاع الأعمال الأمريكى هى تجنب الوقوع فى مرحلة كساد فى الإقتصاد العالمى خاصة مع الأخذ فى الإعتبار أهمية الدول الأوروبية كشركاء إقتصاديين للولايات المتحدة. وبالفعل تم الحصول على تأييد الكونجرس الذى أصدر قانون التعاون الإقتصادى ، والذى تم بمقتضاه إنشاء إدارة التعاون الإقتصادى لتنفيذه ، وهو التأييد الذى كان بمثابة قمة دعم السلطة التشريعية لبرنامج المعونة على مدى تاريخه. بنجاحها مثلت خطة مارشال الأداة غير العسكرية

الرئيسية لتنفيذ مبدأ ترومان للإحتواء كما يصفها بعض الدارسين (٣)

مرحلة النقطة الرابعة :

مع النجاح الذى حققته خطة مارشال ، ليس فقط على صعيد النتائج التى تم تحقيقها فى أوروبا من رفع معدلات الإنتاج وحجم التجارة عما كانت عليه قبل بداية الحرب ، بل أيضا النجاح الذى حققته الإدارة الأمريكية فى الحصول على تأييد الكونجرس للبرنامج ، تقدم الرئيس ترومان بفكرة توسيع البرنامج ليشمل مناطق أخرى من العالم خاصة الدول النامية للعمل من أجل تقوية بنيانها الإقتصادى ودعم إستقرارها السياسى .

وبالفعل أعلن الرئيس ترومان عن فكرته فى النقطة الرابعة من خطابه الإفتتاحى لفترة رئاسته الجديدة عام ١٩٤٩ حيث جاءت أهداف البرنامج كما إقترحتها الإدارة على الكونجرس أكثر طموحا من خطة مارشال من حيث سعيها إحداث تنمية فى دول العالم الثالث وهو ما كان يعنى بالضرورة برنامجا طويل المدى وأكثر عمقا من مجرد حقن لرأس المال كما كان الحال بالنسبة لخطة مارشال .ولذلك أخذت الإدارة على عاتقها حشد مختلف القوى ذات المصلحة فى البرنامج عند طرحه على الكونجرس .

عند قيامها بجهود التعبئة هذه ، إكتشفت الإدارة الأمريكية صعوبة تنفيذ البرنامج كما إقترحته ليس فقط بسبب التكاليف الباهظة المتوقعة له بل أساسا بسبب ما كان يعنيه تنفيذه من تدخل الحكومة الأمريكية فى الإدارة الإقتصادية للدول المستقبلة للمعونة وهو ما كان يتناقض مع التوجه العام للكونجرس وقطاعات عديدة من المجتمع الأمريكى (٤) بالرغم من ذلك تم إنقاذ برنامج النقطة الرابعة بسبب إشتعال الحرب الكورية عام ١٩٥٠ والحاجة إلى تقديم الدعم إلى كوريا الجنوبية والدول الأخرى المهددة فى جنوب شرق أسيا ، ولكن جاء هذا الإنقاذ بتعديلاته على البرنامج حيث تم التركيز على الشق الأمنى منه ، وبالفعل وافق الكونجرس على تمرير قانون الأمن المشترك عام ١٩٥١ وهو القانون الذى ربط بين المعونة والسياسة الأمنية الأمريكية من خلال ربط الدول المستفيدة من المعونة الأمريكية بتحالفات أمنية مع الولايات الأمريكية ضمن إستراتيجية الإحتواء .ومن ثم تحول البرنامج الذى كان يترجم رؤية الرئيس ترومان من محاكاة لخطة مارشال التى حققت نجاحا كبيرا فى أوروبا وتطبيقها على الدول النامية للنهوض بها ودعم إستقرارها السياسى ، إلى برنامج يهدف فى الأساس إلى دعم الدول المهددة بالسقوط فى فلك الإتحاد السوفيتى ومن ثم خضوع البرنامج كأداة لتنفيذ إستراتيجية الإحتواء الأمريكية ، وقد رسخ هذا الإتجاه دخول الإتحاد السوفيتى إلى حلبة المنافسة فى تقديم المعونة لدول العالم الثالث .

مرحلة التحالف من أجل التقدم :

بدأت فى النصف الثانى من الخمسينيات الضغوط والإنتقادات تجاه برنامج المعونة الأمريكى وجاءت بدايتها من خارج الولايات المتحدة ، حيث طالبت دول أمريكا اللاتينية الولايات المتحدة بزيادة الإستثمارات الأمريكية والتركيز على الشق الإقتصادى التنموى من المعونة .أما فى داخل الولايات المتحدة فقد توصل القائمون على صنع برامج المعونة بعد تنبيهات من المجتمع الاكاديمى أن النهج القائم للمعونة الأمريكية حيث التركيز على الأهداف الأمنية لم يعد كافيا لضمان إستقرار الدول النامية وأن ما تحتاجه هذه الدول هو التنمية الإقتصادية والتى تمكنها تجنب عدم الإستقرار السياسى والذى كثيرا ما كان يؤدى إلى التوغل الشيوعى . وبالفعل تم إقناع الكونجرس بضرورة إعادة النظر فى برنامج المعونة الأمريكية حيث شكل الأخير لجنة لدراسة البرنامج عام ١٩٥٦ .

وباشتعال الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ ، عادت مرة أخرى الأولويات الأمنية لتضفى نشاطا على مناقشات المعونة الخارجية ، وبتولى الرئيس كنيدى السلطة إستطاع حشد تحالف مكنه من وضع برنامج يركز على التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما يواجه الخطر الشيوعى من خلال مواجهته لبرامج التنمية التى أنشأتها الثورة الكوبية فى أمريكا اللاتينية بدعم من الإتحاد السوفيتى .ولكن الفارق فى البرنامج الذى أنشأه كنيدى عن سابقيه هو تحول التركيز به من الأهداف الأمنية نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعوب المستقبلة للمعونة .وقد ساهم برنامج كنيدى الجديد فى تطوير برنامج المعونة الأمريكية ليس فقط على مستوى الأهداف الإستراتيجية ، بل أيضا فى أليات أو وسائل تحقيق هذه الأهداف الجديدة . أولا تم تمرير قانون من الكونجرس فى عام ١٩٦١ كإطار تشريعى جديد للمعونة وهو قانون المساعدات الخارجية بدلا من قانون الأمن المشترك ، وهو القانون الذى ما زال ينظم برنامج المعونة الأمريكية حتى اليوم .كما أعاد كنيدى تنظيم المؤسسات القائمة على تنفيذ برامج المعونة الإقتصادية الأمريكية تحت مظلة واحدة وهى وكالة التنمية الدولية .كما تضمنت التطويرات إدخال مفاهيم جديدة لعل أهمها هو مفهوم البرامج التنموية على مستوى الدولة والتى جاءت منافسة للأسلوب التقليدى وهو التركيز على المشروعات التنموية ، وهو هذا التنافس الذى ما زال يسيطر إلى حد كبير على سياسات تنفيذ برنامج المعونة الأمريكى ما بين "معونة برامج-Program Aid" و"معونة مشروعات . Project Aid "ولكن أدى إشتعال الحرب فى فيتنام إلى إعادة الأهداف الأمنية مرة أخرى إلى مركز الصدارة فى صنع برنامج المعونة الخارجية ، حيث تم خفض درجة أولوية كافة قضايا السياسة الخارجية الأمريكية لتحتل قضية فيتنام الأولوية المطلقة .

مرحلة الإتجاهات الجديدة :

مع إحتدام الصراع فى فيتنام أصبح التركيز مرة أخرى على الأهداف الأمنية لبرنامج المعونة الخارجية ، بل أصبح ضخ أموال المعونة الخارجية يتم مباشرة لمساندة الجهود العسكرية فى فيتنام .مهد ذلك مع إزدياد إستياء الرأى العام الأمريكى من الحرب فى فيتنام إلى هجوم على برنامج المعونة الخارجية لم تشهد له الإدارة مثيلا قبل ذلك وتم ترجمة هذا الهجوم إلى معارضة الكونجرس لمشروع المعونة المقدم من إدارة جونسون لعام ١٩٧١ ، وهى المرة الأولى التى يقوم فيها الكونجرس بإسقاط برنامج للمعونة الخارجية .وركزت القوى المعارضة على أن إستخدام البرنامج على أساس أمنى صرف كما صار حاله فى السنوات الأخيرة من عقد الستينيات لا يؤدى الغرض المراد منه حيث لا توجه هذه المعونة لمحاربة الفقر فى العالم الثالث ، كما لا يؤدى إلى ضمان ولاء دول العالم الثالث إلى السياسة الخارجية الأمريكية.

فى مواجهة هذه الضغوط الشديدة حشدت الإدارة الأمريكية القوى المؤيدة للمعونة وتقدمت ببرنامج جديد وهو برنامج الإتجاهات الجديدة يركز على مكافحة الفقر من خلال تقديم الدعم المباشر للخدمات الضرورية والأساسية للتنمية فى دول العالم الثالث ، وهو ما أطلق عليه مبدأ الحاجات الإنسانية الأساسية .وقد ساندت هذا البرنامج مختلف القوى ذات المصلحة فى برنامج المعونة الأمريكية سواء الإتجاهات الليبرالية لما تتفق عليه أراؤها مع مكونات البرنامج ، أو الإتجاهات المحافظة من حيث إقتناعها بأن هذا البرنامج المعدل هو الصيغة الوحيدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أهداف أمنية له .

ولكن سرعان ما عاد الإتجاه الأمنى ليطغى مرة أخرى على برنامج المعونة الأمريكية متمثلا فى ثلاثة أوجه رئيسية .
أول هذه الأوجه كان البدء فى تقديم المعونة الإقتصادية والعسكرية لمصر وإسرائيل كحجر زاوية للسياسة الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط وهى معونة سياسية فى المقام الأول لدعم السلام حديث البنيان بينهما ، وإكتسب تقديم المعونة الأمريكية لمصر وإسرائيل ، رغم ما يمثله من حوالى نصف إجمالى المعونة الخارجية الأمريكية ، سمة شبه مستقلة عن باقى برنامج المعونة الخارجية حيث توصلت القوى السياسية داخل الولايات المتحدة والإدارة والكونجرس إلى تفاهم حول الأهمية الإستراتيجية للبرنامج ، ومن ثم يمر خلال مناقشته داخل الكونجرس دون تعديلات جوهرية .أما الوجه الثانى فجاء نتيجة الغزو السوفيتى لأفغانستان وما تلاه من تقديم المعونة لباكستان ودعم للمقاومة الأفغانية .وأخيرا إتسم برنامج المعونة الخارجية خلال رئاسة ريجان بمحاربة النفوذ السوفيتى فى أمريكا الوسطى سواء من خلال معونة عسكرية أو معونة إقتصادية .

برنامج المعونة الخارجية الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة :

يتكون برنامج المعونة الأمريكية من عدة برامج تضم المعونات الإقتصادية والعسكرية والإنسانية ، وتنقسم وسائل تنفيذ هذه البرامج إما من خلال تحويلات نقدية مباشرة دون رقابة من الجهة المانحة ، ولعل هذا النوع من البرامج تتمتع إسرائيل بالحصول على الحصة الأكبر منه وهى فى الحقيقة حالة نادرة الحدوث نظرا للقواعد والضوابط التى تفرض على إنفاق أموال المعونة الأمريكية سواء من خلال الإدارة الأمريكية أو من خلال الكونجرس وهو الأساس فى الرقابة .أما الوسائل الأخرى فتضم برامج عامة مثل برامج مساندة الميزان التجارى للدول المستقبلة للمعونة أو برامج مساندة القطاع الخاص ، وأخيرا هناك وسيلة تقديم المعونة من خلال مشروعات كإنشاء محطات الكهرباء)مثل محطة شبرا الخيمة فى القاهرة (، ولعل هذا النوع أصبح نادر الحدوث نظرا لضخامة إستيعابه من رأس المال وقصر إستفادته على قطاعات معينة من المجتمع – المجتمع الحضرى – وهو ما يتناقض مع أولويات برنامج المعونة الأمريكية حيث الإتجاه منذ بداية الثمانينيات على التنمية الريفية .

تراوحت قيمة المعونة الإقتصادية الأمريكية منذ عام ١٩٧٧ حول ١٠ مليارات دولار فى العام)بأسعار عام ١٩٨٩ .(٥)
وينقسم برنامج المعونة الأمريكية إلى خمسة أنواع رئيسية .
وهى المساعدات الإنمائية الهادفة إلى إحداث التنمية الإقتصادية على المدى البعيد من خلال برامج تساعد الدول المستقبلة للمعونة فى الإستغلال الأكفاء لمواردها .يستهدف هذا البرنامج عدة قطاعات مع التركيز على التنمية الريفية وتنمية القطاع الخاص ، بالإضافة إلى التركيز على الزراعة والغذاء والصحة والتعليم والبيئة والطاقة وقطاعات أخرى .وقد تقدمت الإدارة بطلب إعتماد مبلغ ٢٩٥٢ مليون دولار من ميزانية عام ١٩٩٦ لهذا البرنامج .

والنوع الثانى هو صندوق الدعم الإقتصادى حيث يتم الإنفاق منه طبقا للحالات الإقتصادية والسياسية والأمنية الخاصة من خلال ثلاث وسائل وهى التحويلات النقدية لدعم الميزان التجارى والميزانية للدول التى تعانى من عجز فى العملات الحرة ، وبرامج إستيراد السلع لتمويل إستيراد السلع الأمريكية ، ومساعدات المشروعات لدعم المشروعات التنموية .
وقد طالبت الإدارة بتخصيص مبلغ ٢٤٩٤ مليون دولار من ميزانية عام ١٩٩٦ لهذا البرنامج .ولعل هذا الجزء من المعونة الإقتصادية الأمريكية هو الأكثر تجاوبا مع الأولويات السياسية والأمنية حسبما تحددها الإدارة الأمريكية لما يتسم به من مرونة فى إجراءات الإفراج عنه فى الكونجرس مقارنة بالبرامج الأخرى ، ويتم إستخدامه فى الأساس لدعم إستقرار الدول الرئيسية فى الإستراتيجية الأمريكية .

أما برنامج المعونة الغذائية فيتم بمقتضاه إستغلال فائض

التوزيع الجغرافي للمعونة الإقتصادية الأمريكية في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٩٠ (مليار دولار)

المنطقة	١٩٤٦-١٩٤٨	١٩٤٩-١٩٥٢	١٩٥٣-١٩٦١	١٩٦٢-١٩٨٦	١٩٨٧-١٩٩٠
أفريقيا	•	•	١,١	١٤,٣	٤,٤
شرق أسيا	٢	٣	٧,٦	١٧,٨	٢
أوروبا	٨,٦	١٣,٦	٤,٥	٢,٤	•
أمريكا اللاتينية	•	•	١,٥	١٨,٤	٦,٣
الشرق الأدنى وجنوب أسيا	٠,٦	١,٣	٧,٦	٥٠,٨	١٢,٦
الإجمالي	١٢,٥	١٨,٦	٢٤,١	١٤٦,٣	٣٩,٠

إجمالي المساعدات الإقتصادية الأمريكية	٢٤٠,٥

المصدر: وكالة التنمية الدولية الأمريكية (نقلا من Anne O. Krueger, Economic Policies at Cross Purposes, Washington D.C.: Brookings, 1993: 43.)

•= أقل من ٠,٥ مليار دولار

الإنتاج الغذائي الأمريكي وتحويله إلى الدول النامية ذات النقص في الغذاء سواء من خلال منح أو قروض ميسرة السداد .تحتل مصر المرتبة الأولى ضمن الدول التي تحصل على هذا البرنامج .ويعد هذا البرنامج من ضمن البرامج القليلة في المعونة الأمريكية التي تتمتع بقاعدة تأييد من جانب إحدى شرائح المجتمع الأمريكي بخلاف بقية برامج المعونة نظرا للفائدة التي تعود على المزارعين الأمريكيين من التخلص من فائض إنتاجهم الزراعي حتى لا تتأثر أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية من جراء عدم تصريف هذا الفائض .وقد تقدمت الإدارة للحصول على ٨٤٥ مليون دولار من ميزانية العام الحالي له .

والجزء الرابع هو المعونة العسكرية،حيث يتكون من منح وقروض ميسرة السداد لشراء معدات عسكرية وتقديم التدريب العسكري للدول الصديقة .وتتولى الإشراف على هذا البرنامج وزارة الدفاع بالإشتراك مع وزارة الخارجية في بعض الأوجه . تتراوح قيمة هذا البرنامج ما بين ٣٥ ٪ و ٤٥٪ من إجمالي تكلفة برنامج المعونة الأمريكية ، وبذلك يكون أكبرها حجما . والجزء الأخير هو المعونة متعددة الأطراف (Multilateral Assistance) حيث يمثل حوالي ١٠ ٪ من إجمالي قيمة المعونة الخارجية وهي المعونات التي توجه إلى البنوك الإنمائية متعددة الأطراف كالبنك الدولي ، بالإضافة إلى مساهمات البرامج الإقتصادية والتنموية للمنظمات الدولية .

بالإضافة إلى ما سبق ، يشمل برنامج المعونة الأمريكية عدة برامج فرعية أخرى تم إنشاؤها لأغراض مباشرة قصيرة المدى وأخرى تم إستحداثها مؤخرا خاصة تلك البرامج الموجه لمواكبة تطورات النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة مثل برامج مكافحة المخدرات وبرامج "بناء الديمقراطية" الموجه بصفة أساسية لدعم دول الكتلة الشيوعية سابقا .

على الرغم من التغيرات الهائلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة في العلاقات الدولية وفي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أنه من الملاحظ أنه فيما يتعلق بالمعونة الخارجية الأمريكية إستمرت الأهداف الأمنية على نفس درجة الأهمية التي كانت تحظى بها إبان فترة الحرب الباردة ، وبالرغم من إستمرار الأهداف الأمنية في مركز الصدارة إلا أن التهديدات التي تواجهها إختلفت بطبيعة الحال عن تلك التي كانت قائمة ، حيث تشير وكالة التنمية الدولية الأمريكية إلى أن المعونة الخارجية تعالج التهديدات الأساسية للأمن الأمريكي في فترة ما بعد الحرب الباردة وهي الأخطار التي سببها إنهيار النظام الدولي ونزوح اللاجئين وإخفاق النظم السياسية في بعض الدول مثل الصومال (٦) وينعكس هذا الإهتمام بالشق الأمني

من خلال الزيادة في نسبة المعونة العسكرية وصندوق الدعم الإقتصادي مقارنة بباقي مكونات البرنامج بالرغم من خفض الميزانية الكلية للبرنامج ، إلا أن نسبة المعونة العسكرية قد تمت زيادتها حيث كانت تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي المعونة وقد وصلت إلى نسبة ٤٠٪ في النصف الثاني من الثمانينيات .أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمعونة ، فقد إحتلت منطقة الشرق الأوسط مركز الصدارة حيث تحصل المنطقة بصفة شبه منتظمة على أكثر من نصف إجمالي قيمة المعونة الخارجية الأمريكية ، وبالرغم من حاجة تلك المنطقة للمساعدات الإنمائية إلا أن حصولها على مثل هذه النسبة الكبيرة إنما يعكس أولوية الأهداف الأمنية لما تتمتع به المنطقة من أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة إذا ما قورنت بمناطق أخرى مثل أفريقيا بالرغم من حاجة الأخيرة الملحة للمساعدات الإنمائية .

تتسم كذلك فترة ما بعد الحرب الباردة بخفض حجم المعونة الأمريكية ، وهو المسعى الذي طالما كان الكونجرس الأمريكي يسعى إليه معتمدا على عدم وجود أرضية من المساندة يتمتع بها البرنامج لدى قطاعات الشعب الأمريكي ، غير أن محاولاته هذه بدأت تؤتي ثمارها بعد إنتهاء الحرب الباردة لإختفاء خطر ملموس للأمن الأمريكي مقارنة بفترة الحرب الباردة .كما يتضح هذا الإنخفاض كذلك عند مقارنة ما تقدمه الولايات المتحدة من معونة إقتصادية مقارنة بما تقدمه الدول الأخرى حيث إحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأخيرة ضمن الدول الأعضاء بلجنة المساعدات الإنمائية الخاصة بمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فيما يتعلق بنسبة ما تقدمه من معونة إقتصادية مقارنة بناتجها الإجمالي حيث بلغت القيمة بالنسبة لها ١٥,٠٪ هذا أخذا في الإعتبار أن النسبة خلال فترة خطة مارشال كانت تعادل ٣٪ (٧) وقد كانت الولايات المتحدة تقدم ٦٣ ٪ من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم عام ١٩٥٦ وهي النسبة التي إنخفضت لتصل إلى ١٧ ٪ عام ١٩٩٣ .

مستقبل المعونة الخارجية الامريكية :

يعد برنامج المعونة الخارجية من البرامج الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ، فهو يخدم المصالح الأمريكية من خلال تقديم المعونة العسكرية والإقتصادية لدعم إستقرار الدول الرئيسية في الإستراتيجية الأمريكية كما يعود بفائدة إقتصادية على بعض القطاعات ، خاصة تلك المتعلقة بالإنشاء وبيوت الخبرة الإستشارية التي تضطلع بمسئولية تنفيذ برامج المعونة سواء منفردة أو بالإشتراك مع الخبرات المحلية في الدول المستقبلة للمعونة ، يستفيد كذلك الإقتصاد الأمريكي من برنامج المعونة الغذائية وبرنامج إستيراد السلع .غير أن إستمرار البرنامج كما هو عليه ، حيث الأولوية للأهداف الأمنية يصعب تصوره ، فمن ناحية يستمر الكونجرس الأمريكي في إستقطاع مخصصاته ، ويبحث سبل إعادة هيكلته كانت آخرها عام ١٩٩٥ حينما إقترح الجمهوريون في الكونجرس ضم وكالة التنمية الدولية إلى وزارة الخارجية الأمريكية .

وقد كانت أخر مراجعة منهجية يقوم بها الكونجرس للبرنامج عام ١٩٨٨ حين شكلت لجنة العلاقات الخارجية مجموعة عمل لدراسة المعونة الخارجية برئاسة السناتور لي هاملتون. قدمت مجموعة العمل ضمن تقريرها إقتراحا بصياغة قانون جديد للمعونة الخارجية بديلا لقانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ يأخذ في الإعتبار التغيرات في الساحة الدولية والضغوط التي تواجهها الولايات المتحدة في الميزانية أخذا في الإعتبار ضرورة ضغطها ، ويركز بصفة أساسية على أربعة أهداف تحكم البرنامج الجديد وهي :تشجيع النمو الإقتصادي في الدول النامية على أن يكون نموا متساويا ، الحفاظ على البيئة ، وتخفيف حدة الفقر من خلال التركيز على تنمية القدرات البشرية ، وأخيرا دعم الديمقراطية من خلال تشجيع التعددية السياسية والإجتماعية (٨) كما خلص التقرير إلى ضرورة ضبط المعونة المقدمة من خلال صندوق الدعم الإقتصادي وعلى أن يتم تقليص قدرة الإدارة على الصرف منها ، وهو ما تلجأ إليه لتتجاوز الخوض في تبريرات إستخداماتها أمام الكونجرس ، حتى إغلاقه تدريجيا . أما فيما يتعلق بالمعونة العسكرية ، فقد أوصى تقرير لجنة هاملتون بدمج برامج المساعدات العسكرية (برنامج مبيعات الأسلحة الخارجية وبرنامج المساعدات العسكرية) وهو ما يمكن ترجمته إلى سعي الكونجرس للسيطرة على مخصصاته بصيغة أفضل .وأخيرا إقترحت اللجنة كذلك أن يتم التركيز على معالجة جانب "التعاون العسكري "من برنامج المساعدات العسكرية وألا يقتصر على إحراز أهداف سياسية إستراتيجية.

بناء على ما جاء بتقرير لجنة هاملتون بالإضافة إلى الملاحظات السابقة من أن حجم برنامج المعونة يتقلص بالمقارنة ببرامج الدول الأخرى الأعضاء بلجنة المساعدات الإنمائية ، وسعي الكونجرس إلى تخفيضه وإعادة هيكلته ، يصعب تخيل إستمرار البرنامج كما هو عليه من حيث التركيز على الأهداف الأمنية .أولا يتطلب الإبقاء على التوجه الأمني للبرنامج وجود قدر كبير من التمويل والتمويل المستقر عبر السنوات وهو المسعى الذي يواجهه الكونجرس بحزم . بالإضافة إلى ذلك ، إختلفت طبيعة التهديدات الأمنية التي عالجتها أداة المعونة الخارجية إبان الحرب الباردة عما هي عليه الأن ، من حيث كانت تلك التهديدات تتمثل في وجود خطر ملموس وهو نفوذ الإتحاد السوفيتي وهو ما كان يسهل إحتواءه من خلال دعم "الوصلات الضعيفة "في خط المواجهة بإستخدام أداة المعونة المباشرة من ضمن الأدوات الأخرى . أما التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة فهي متعددة ولعل معالجة جذورها من خلال دعم جهود التنمية تكون أكثر واقعية من محاولة معالجتها عند وقوعها وهو ما نتج عنه على

سبيل المثال إخفاقات السياسة الأمريكية فى القرن الأفريقى . ومن ثم فمن مصلحة الولايات المتحدة تجنب إضطرابات أمنية يكون مصدرها بالأساس قضايا إقتصادية - إجتماعية من خلال دعم الأهداف التنموية لبرنامج المعونة الخارجية .

ولعل بذلك تنتهى الدورة التى ميزت برنامج المعونة الخارجية الأمريكية منذ خطة مارشال حيث تعود الأولوية للأهداف الأمنية بعد محاولات إعادة توجيه البرنامج نحو أهداف تنموية .

المراجع

1- Frank and Baird in Steven J. Hook, National Interest and Foreign Aid, Boulder: Lynne Rienner, (1995): 117-8.

2- ibid, 125

3- George Guess, The Politics of United States Foreign Aid, NY, St. Martins (1987), p. 32.

٤ - تجدر الإشارة إلى أن فى نفس توقيت مناقشة برنامج النقطة الرابعة ، كانت الإدارة الأمريكية تبذل جهودها نحو إقناع الكونجرس على الموافقة على الإنضمام لمنظمة التجارة الدولية (International Trade Organization) والتى رفضها الكونجرس لما كانت تعنيه ، طبقا لرأى غالبية أعضائه ، من تدخل غير مبرر للحكومات فى سير التجارة العالمية .

5- Anne O. Krueger Economic Policies at Cross-Purposes, Wash. D.C.: Brookings (1993), p.47.

٦ - صفحة وكالة التنمية الدولية على شبكة المعلومات الدولية www.usaid.gov

7- ibid

8- Report of the Task Force on Foreign Assistance to the Committee on Foreign Affairs of the U.S. House of Representatives, 101st Congress, First Session. February 1989.



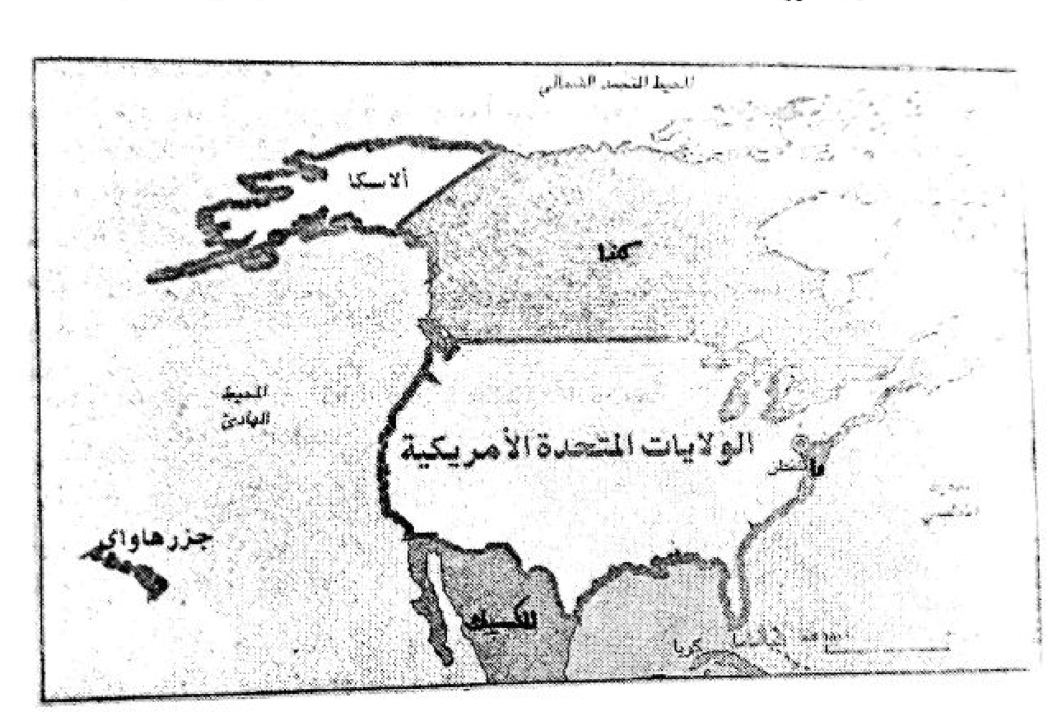








القانون الدولى والسياسة الخارجية للــــولايــــات المتحــــدة الأمريكية



د. منصور العادلى

مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الشرقى وبروز دور القطب الواحد الذى تمثله الولايات المتحدة، كثر الحديث عن نظام عالمى جديد، وهو حديث تعوزه الدقة، حيث لم تتبلور بعد معالم هذا النظام، لاسيما إذا لاحظنا طغيان الاعتبارات السياسية والمصالح الخاصة للولايات المتحدة على الشرعية الدولية، بشكل يجعل لهذه الشرعية معيارا مزدوجا يكيل بمكيالين، تحقيقا لتلك المصالح دون الاعتناء بالتنظيم الدولى القائم إلا بالقدر الذى يحقق تلك المصالح.

وإزاء ما تقدم فى هذه الدراسة سوف نحاول استعراض أهمية الدور الذى يلعبه القانون الدولى فى ظل الظروف الدولية المتغيرة، ثم نستعرض المنظور السياسى الأمريكى لدور القانون الدولى فى الحياة الدولية المعاصرة، ونحاول فيما بعد النظر إلى العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة من منطلق هذا المنظور.

أهمية دور القانون الدولى فى ظل الظروف الدولية المتغيرة:

نظرا لنشأة القاعدة القانونية الدولية فى بيئة العلاقات الدولية وارتباطها ارتباطا وثيقا فى مضمونها بالعلاقات الدولية وعلم السلطة وهو صلب العلوم السياسية، لذلك فإن قواعد القانون الدولى كثيراً ما تعرضت للهجوم والنقد فى محاولة لتغليب الأساس السياسى، بإعتبار أنها ليست قواعد قانونية بالمعنى المتفق عليه فى القانون الداخلى، وأنها ليس لها شئ

من خصائص القانون. وحجة هذا الفريق أن هذا الفرع من أفرع القانون لا تكتمل عناصر بنيانه القانونى بفقدان ركن أساسى من أركان القاعدة القانونية، ألا وهو الجزء المترتب على مخالفة أحكامها. كما أنها لا تصدر من مشرع، علاوة على أن عدد المخاطبين بأحكام هذا الفرع لا يرقى إلى العدد الذى تخاطبه القاعدة القانونية الداخلية، وهذا الاعتراض يعبر عنه عادة بكلمة "لا شريعة مدونة ولا محكمة ولا قوة عمومية".

- ومع تسليمنا بكل هذه الانتقادات السابقة على النظام القانونى الدولى، إلا أن تسليمنا هذا ينصب على الناحية الشكلية فقط. فالنظام القانونى الدولى وأن أختلف من الناحية الشكلية عن النظام القانونى الداخلى، الا أن هذا لا ينفى من الناحية العملية وجود القاعدة القانونية الدولية والاعتراف لها بالوصف القانونى بكل ما يترتب على هذا من نتائج.

- ويوضح لنا الاستاذ الدكتورحامد سلطان هذا المعنى بقوله أن الرأى الذى يذكر عدم وجود القانون الدولى لفقدان خصائص القانون الداخلى رأى يعوزه الأساس السليم فالمسألة فى واقع الأمر لا تخرج عن أن تكون متعلقه بادراك معنى القانون. فمن يتخذ من خصائص القانون الداخلى معيارا ثابتا لاطلاق هذا الوصف على القواعد والأحكام سوف يترتب على هذا الأساس الخاطئ نتيجة خاطئة وهى: أن الأحكام التى تتراضى الدول فيما بينها عليها ليس لها وصف القانون وليس لها صفة الالزام.

- فقواعد القانون الدولى هى تلك الأحكام المستقرة فى العلاقات الدولية والتى يترتب على مخالفتها قيام مسئولية قانونية دولية، سواء كانت تلك الأحكام مستقرة وثابته عن طريق العرف أو المبادئ العامة للقانون، فيكون لها صفة العمومية، أو كانت ثابتة عن طريق المعاهدات الدولية الملزمة لأطرافها فقط.

- وبذلك تختلف القواعد القانونية الدولية عن غيرها من القواعد التى يتعين على الدول مراعاتها فى سلوكها وأن كان لا يترتب على مخالفتها أية مسئولية قانونية، أو ما يستتبع هذه المخالفة من جزاء وهى قواعد المجاملات الدولية ومبادئ الأخلاق الدولية وقواعد القانون الطبيعى.

- وإذا كانت قواعد القانون الدولى ليست وليدة هذا العصر، وإنما هى نتاج قرون عديدة وممارسات على مختلف المستويات الدولية والإقليمية، فإننا نجد أن الحرص الكبير من جانب قوى التوازن الدولى خلال الحرب الباردة كان عائقا لتطوير وتقنين(٢) الكثير من القواعد الدولية لصالح المصالح القومية لتلك القوى، ومع ذلك فإننا نلحظ أن هذه الفترة قد شهدت نوعا من التقنين والتطوير لبعض مجالات القانون الدولى وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الحرجة والهامة مثل الحد من التسلح وحقوق الانسان وقانون البحار.

- ورغم أن فترة الحرب الباردة قد شهدت استمرارا للقضايا محل الخلاف بين المعسكرين، فإن الاحصاءات سجلت تزايد اللجوء للقانون الدولى والأسانيد القانونية لدعم السلوك الذى يتبعه أحد الأطراف فى الحياة الدولية، فضرورات الحياة الدولية وحاجاتها وعلاقات الشعوب ببعضها تظهر باستمرار الحاجة للخضوع لقواعد محددة تنظم علاقاتها من أجل الحفاظ على المجتمع الدولى.

- وقد بدأت الحاجة تظهر أكثر فأكثر لقيام القانون الدولى بدور فعال فى الحياة الدولية وخاصة بعد أنتهاء الحرب الباردة وقيام دول العالم الثالث بجذب الاهتمام نحو أهمية الدور الذى يلعبه القانون الدولى فى العلاقات الدولية، وهو ما أدى إلى إعلان الأمم المتحدة أن الحقبة الحالية ١٩٩٠، هى حقبة القانون الدولى.

- وإذا أضفنا إلى هذا التطور السياسى كلاً من الابعاد البيئية والإقتصادية للحياة الدولية من ناحية، وثورة الاتصالات والمعلومات من ناحية أخرى لظهر لنا مدى الحاجه لوجود قواعد قانونية تحكم هذه العلاقات الدولية المتشابكة، ونظرا لارتباط قواعد القانون الدولى بالمجتمع الدولى، مثلما يرتبط القانون الداخلى بالمجتمع الداخلى، فإن هذا من شأنه تغير وتنوع قواعد القانون الدولى تنوعا ينجم مع ثراء وتشعب العلاقات والمصالح الدولية، ولا ينفى هذا أن القانون الدولى فى مجمله أصول عامة تترسخ بهذا التنوع فى فروعه وموضوعاته.

المنظور السياسى الأمريكى لدور القانون الدولى :

- لم يلتفت صانعو السياسة الخارجية الأمريكية لفترة طويلة لأهمية الدو الذى يلعبه القانون الدولى فى العلاقات الدولية، وربما يكون مرجع ذلك إلى الاعتقاد الذى تولد لديهم عقب إنتهاء الحرب الأهلية الأمريكية بأن فى الدبلوماسية المثالية والتى تطبق القانون تطبيقا سليما ما يؤدى إلى فتح الباب من جديد أمام بعض الولايات فى إشعال نار الحرب الأهلية، وبالاضافه إلى هذا فقد كان هناك فهم سائد لدى الساسة الأمريكيين فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية - بأن فى العزلة القانونية الناتجة عن العزلة الجيوسياسية، ما يحفظ البلاد من الحروب، الا أن خروج الولايات المتحدة من هذه العزلة خلال الحرب العالمية الثانية بعد تدمير الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر وحسم الحرب بأستخدام الرادع النووى أكد لدى صانعى السياسة الأمريكية أهمية مفهوم القوة فى العلاقات الدولية.

- وخلال فترة الحرب الباردة لم تعمل الإدارة الأمريكية لوضع حدود قانونية لسياستها، وسعت للعمل بحرية لمحاربة العدو الإيديولوجى. ويظهر ذلك بشكل واضح بداية من التدخل الأمريكى فى الحرب الفيتناميه، وإنتهاء بالتدخل لدعم الكونترا ضد حكم السندانستا فى نيكاراجوا. ذلك أن الحياة الدولية فى تلك الفترة كان يحكمها توازن القوى بين المعسكرين الغربى والشرقى.

– ومع سقوط الاتحاد السوفييتي وبروز الدور الأمريكي في عالم اليوم بدا واضحا أن أغراض السياسة الخارجية الأمريكية وعوامل السياسة الداخلية هي التي باتت تحاول أن تحكم هذا العالم، لذلك فإن الدور الذي يلعبه القانون الدولي في السياسة الأمريكية يكون من خلال مؤسسات صنع القرار في واشنطن التي تقوم بتفسير قواعد القانون الدولي في ظل العوامل السياسية التي تقف خلفها، وذلك على خلاف القواعد العامة التي تاخذ بأحكام المحاكم وكتابات الفقهاء وقرارات المنظمات الدولية ومبادئ العدل والانصاف كمصادر يستعان بها للاستدلال على وجود القاعدة القانونية ومدى تطبيقها.

– وإذا ما تناولنا أسلوب الإدارة الأمريكية حيال القضايا والمسائل الدولية، نرى أنها تحكمها عدة تساؤلات وأعتبارات وأولويات تدور حول الحقائق الأساسية للقضية المعروضة، والهدف السياسي الرئيسي المراد تحقيقه والأسانيد القانونية المؤيدة لهذا الهدف، وقدر الاستجابة الدخلية من الرأى العام والكونجرس والعائد على المصالح الأمريكية في الوقت القريب، وأخيرا تجئ أهمية العائد على النظام العالمي ككل.

– فيما يتعلق بإقامة الأسانيد القانونية المؤيدة للهدف والمصالح الأمريكية، فإن التنظيم الهيكلي لوزارة الخارجية يقدم لنا بحق نموذجاً، حيث يسمح بعمل رجال السياسة ورجال القانون معا بما يمكن رجال القانون من القيام بدور نشط وخلاق بما يخدم المصالح الأمريكية وإعطاء الرأى والمشورة القانونية التي تتناسب مع الوضع القانوني للدولة في مرحلة مبكرة دون الانتظار لطلب المشورة عندما تكون المشكلة قد بدأت بالفعل.

– فيعتبر المستشار القانوني (٣) أحد مساعدى وزير الخارجية الأمريكي، ويتكون مكتب المستشار القانوني في الخارجية الأمريكية، مما يقرب من مائة مستشار وعدد مشابه من الأطقم المساعدة، ويقسم المكتب إلى خمسة مكاتب فرعية، وفقا لأقاليم العالم المختلفة، ويرأس كل مكتب مساعد للمستشار القانوني، وكل منطقة من أقاليم العالم مقسمة إلى ١٤ مكتب عاملا في مجال الاستشارات الخارجية الإقتصادية والتجارية ورجال الأعمال وحقوق الانسان واللاجئين وتنفيذ القانون والأمن .....الخ.

– وإزاء ما تقدم يمكننا أن نستخلص النقاط التاليه التي تحدد المنظور الأمريكي(٤) وهي:

١– الاهتمام بصفة أولية بالمصالح القومية الأمريكية، وبذلك يجب أن تكون الاتجاهات القانونية أكثر ميلا للدفاع عن تلك المصالح أولا.

٢– الرجوع للقانون الدولي من خلال رؤية صناع القرار في الحكومة الأمريكية وخاصة الكونجرس والإدارة الأمريكية.

٣– الاهتمام بالقانون الدولي كعامل من العوامل التي تدخل في الحسبة السياسية بالنظر إلى المصلحة القومية على المدى القصير، وما يتفق مع الرأى العام ورأى الناخب الأمريكي.

٤– عدم الاهتمام في وضع السياسة الأمريكية بالطريقة التي ترجع النظر إلى العالم ككل له نظامه القانوني.

٥– محاولة التغيير بالقوة (جرانادا – بنما) وإرجاع التدخل باسم (الديمقراطية وحقوق الانسان) وكلا الموقفين استخدمت فيهما الإدارة الأمريكية القوة بأستخدام مبادئ وسياسات مقبولة في الداخل، بينما ووجهت بأنتقادات واضحة في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بأعتبارها انتهاكا للقانون الدولي.

العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة من منطلق هذا المنظور:

– على الرغم من أن مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء يعد مبدأ أساسيا من مبادئ الأمم المتحدة، وفقا للمادة الثانية فقرة واحد من ميثاق المنظمة فإن واضعي الميثاق لم يستطيعوا الحد من مبدأ سيادة الدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص الدول الخمس الكبرى والتي منحت حق الاعتراض في قرارات مجلس الأمن وهو حق الفيتو.

– وتصر الولايات المتحدة على استغلال مجلس الأمن بإعتباره أداة دولية مؤثرة ذات قوة ملزمة تبرر بها قرارات الحصار أو الحظر وتسمح لها بإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية، ذلك رغم أن واجبات مجلس الأمن ومسئولياته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين محددة بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، ولمجلس الأمن في سبيل ذلك أن يحدد ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو اخلال به أو كان ما وقع يعد عملا من أعمال العدوان، ويقدم توصياته التي تتضمن فرض العقوبات الإقتصادية وغيرها من الاجراءات وفقا للمادة ٤١ من الميثاق أو إتخاذ التدابير العسكرية المناسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو لاعادته الى نصابه وفقا للمادة ٤٢ من الميثاق.

– ولم تكتف الإدارة الأمريكية بالنظر إلى الأمم المتحدة على أنها واجهة تمارس من خلالها مصالحها وسياستها الخارجية، بل بالاضافه إلى ذلك جعلتها موضوعا للصراع السياسي الداخلي بين الحزب الجمهوري والديمقراطي أثناء حملة إنتخابات الرئاسة، وهذا ما يظهر بشكل واضح في موقف الإدارة الأمريكية إزاء إعادة انتخاب السكرتير العام وإستخدامها حق الفيتو لمنع إعادة إنتخاب الدكتور بطرس غالي.

– ومن ناحية أخرى نجد أن الولايات المتحدة والتي تمثل قطبا رئيسيا في عالم اليوم، والتي من المفترض أن تساهم بما يقرب من ٢٥٪ من قيمة الإشتراكات السنوية المقررة في ميزانية المنظمة، تمتنع عن الوفاء بكامل التزاماتها المادية، مما يزيد من حدة الأزمة المالية للمنظمة والتي تزداد وطأة بسبب

تتأخر الدول الأعضاء في دفع إشتراكاتها سواء في الميزانية العادية، أو في عمليات حفظ السلام.

- أخيرا وفي تعبير صريح من الولايات المتحدة عن أن فلسفة الحاجة باتت تحكم النظر إلى المنظمة الدولية وليس الرغبة في الانضواء تحت لواء تلك المنظمة تجسيدا للارادة الجماعية، فقد أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة (اليونيدو)، ومن قبل بعدة سنوات انسحابها من منظمة الأمم المتحدة للفنون والثقافة (اليونسكو)، مؤكدة بذلك أنها لم تعد مستعدة للمشاركة في التزاماتها تجاه الدول الفقيرة والتي كانت قد قبلت بها في ظل ظروف مختلفة، وفي ظل تنافس بين المعسكرين في أجواء الحرب الباردة، وفي مرحلة تنامي حركات التحرر السياسي والإقتصادي في الخمسينات والستينات.

المراجع :

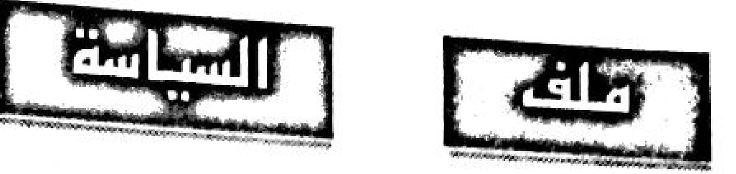
١- أ.د. حامد سلطان بالاشتراك مع أ.د. عائشة راتب، أ.د. صلاح عامر "القانون الدولي العام"، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٨٧.

2 - Cassesse Antonio: International Law in A Divided World New, Oxford University Press, 1986.

3- Cassesse Antonio: the Role of the Legal Advisers in Michigan Journal of Internatonal Law, Vol 14, pp, 139-167.

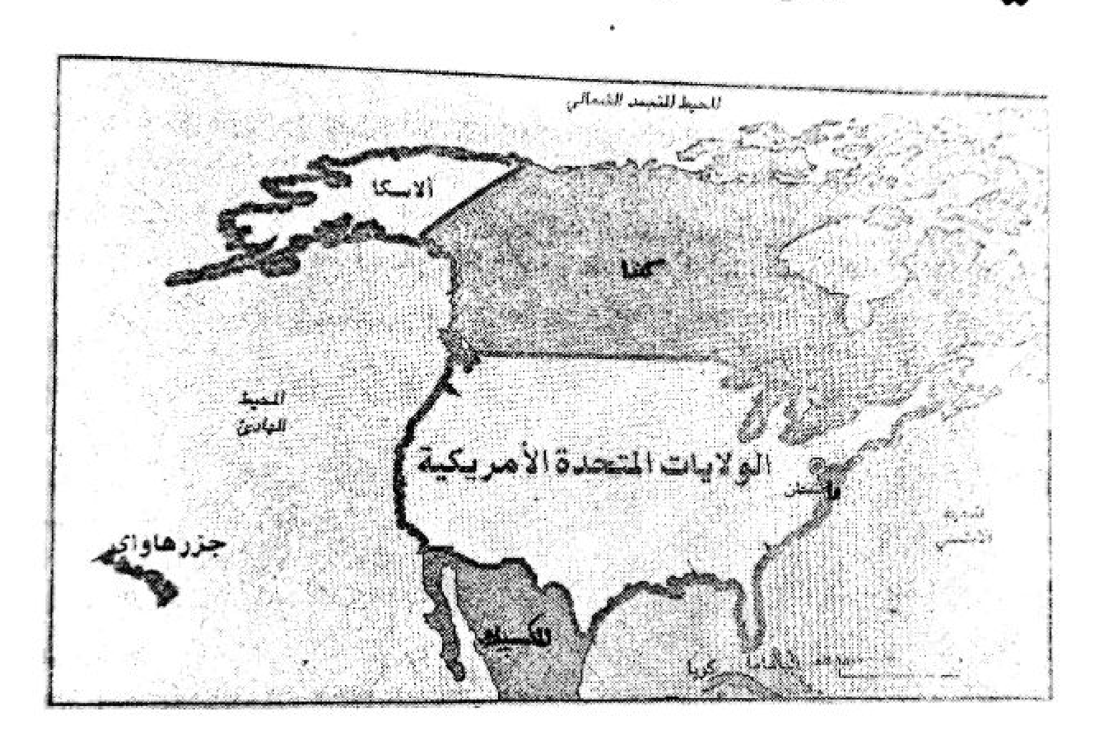
4- David p. Forsythe: The Tolitics of International Law, U. S. Foreign Policy Reconsidered, Lynne Rienner Publishers, 1990, pp. 144-150.



٧

الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية



عبير بسيونى

مع التقارب الذى نشهده فى عصرنا الحالى ومع سرعة انتقال الاخبار والمعلومات عبر الدول، انتشرت الافكار الداعية للاهتمام بحقوق الانسان والدفاع عنها .فلم يعد الفرد فى دولة ما بمعزل عن اخية الانسان فى شرق الارض او غربها . ومع هذا الاهتمام ومع التطورات التى طرأت على النظام العالمى الجديد وبروز دور هام للولايات المتحدة، كان ولابد ان يتزايد الاهتمام بالموقف الامريكى ازاء حقوق الانسان ونشر مبادىء الديمقراطية .

ولتحليل دوافع الولايات المتحدة الخاصة بهذا الشأن يلزم تحليل مدى الترابط بين السياسة الخارجية الأمريكية وحقوق الإنسان ثم السياسات التدخلية للولايات المتحدة .

السياسة الخارجية الامريكية وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية:

يتوافق موقع حقوق الإنسان على حدود السياسة الخارجية الأمريكية مع التقاليد الأمريكية ومع كثرة الحديث عنها كمبدأ أخلاقى يبرر التوسع والاتجاه للعالمية، وفى المقابل توجد الاتجاهات التى تدعو الى العزلة والتى تحذر من الوقوع فى خطر "الوهم الأخلاقى "ومن اشهر من دعا لذلك جورج واشنطن،الا ان الاتجاه الحالى والمتنامى فى السياسة الخارجية الأمريكية يؤكد على دور الأخلاق والحقوق ، وقد سيطر هذا الاتجاه على السياسة الخارجية الأمريكية الحالية مما جعلها تتورط وتتدخل خارجيا لحماية حقوق الإنسان

والقيم الأخلاقية والديمقراطية الى ان يتخذ هذا الدفاع عن الحقوق والأخلاق شكلاً ايجابيا تمثل في أنواع مختلفة من التدخلات الاقتصادية(فرض حظر اقتصادي على جنوب افريقيا مثلاً) والتدخلات العسكرية العديدة (١) .

وإذا نظرنا - نظرة سريعة - على المراحل التى مر بها الاهتمام بحقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الامريكية منذ عام ١٩٤٥ ، نجد أنه منذ ادارة ايزنهاور بدأ الاهتمام بالأخلاق وحقوق الإنسان فى السياسة الخارجية يتدهور فى مواجهة تضخم استراتيجية محاربة الشيوعية ، بالرغم من أن إدارة ترومان حاولت أن تأخذ قضية حقوق الإنسان العالمية كقضية مميزة لأجندة السياسة الخارجية الأمريكية ، الا ان الاتجاهات الماكارثية Mc Carthysin المناهضة للشيوعية فى الكونجرس أجبرت الولايات المتحدة على التخلى عن سياسة الدعم الواسع لحقوق الإنسان لصالح سياسة الدعم المحدود لها، وأصبح الحديث عن حقوق الإنسان مجرد تجميل لسياسة "محاربة الشيوعية "واحتواء القوة السوفيتية، وهكذا أصبح العالم الحر الذى تقوده الولايات المتحدة يتكون ليس فقط من ديمقراطيات صناعية ، بل ومن ديكتاتوريات فى العالم الثالث تمارس مذابح وإجراءات تعذيب ولكنها غير شرعية ومن ثم أصبح الإهتمام بالحقوق الإنسانية يأخذ مرتبة متأخرة عندما تكون الحكومة محل التقييم غير شيوعية(٢)

ويؤكد فورسايت Forsythe أن حرب فيتنام كانت بمثابة ثورة فى السياسة الخارجية الأمريكية على هذا التناقض بسبب الشعور المتزايد بعدم الرضا عنها .

ولقد بدأت هذه الثورة فى السياسة الخارجية خلال إدارة نيكسون إذ لم يعد حصار الشيوعية مقبولا كأساس للسياسة الخارجية الامريكية، مما أتاح لحقوق الإنسان أن تظهر كقضية متميزة فى السياسة الخارجية الأمريكية إذ أثير جدل كبير عن مكانه حقوق الإنسان المعترف بها دوليا فى أجندة السياسة الخارجية الأمريكية ، وأستمر الجدال حتى آخر الثمانينات ولعب الكونجرس فى هذا الجدل دوراً لايمكن تجاهله(٣).

وبمتابعة بيانات وتصريحات المسئولين عن السياسة الخارجية الأمريكية نجد أن هناك ولعاً بالحديث عن الأخلاق والحقوق فى السياسة الخارجية الامريكية وإن قصدت كل إدارة مفهوما مختلفا . فكيسنجر ونيكسون مثلاً يوصف إقترابهما فى مسائل حقوق الإنسان بأنه إقتراب سلبى لم تدعمه سياسات نشيطه لتساعد الإتجاهات الحماسية التى سادت الكونجرس آنذاك .أما كارتر وريجان فكانت لهما سياسات نشيطة إتسمت بانها مخططة فى حالة كارتر وعشوائية فى حالة ريجان مما آثار سؤالا هاما عن مدى العلاقة بين الإهتمام بحقوق الإنسان والإهتمام بالمصالح الأخرى كالأمن والإقتصاد والرخاء؟ (٤) .

فبالنسبة للعلاقة مع الأمن يشير فورسايت إلى أنه فى فترة إدارة كارتر بدا واضحاً أن إحتياجات والمصالح الأمنية يجب أن تراعى وأن تكون متناسقة مع إحترام حقوق الإنسان وفى فترة ريجان ظهر أن والمصالح لاتأخذ فى الإعتبار الإحتياجات الأمنية طويلة الأمد للولايات المتحدة بإنتهاكاتها لإنتهاكات حقوق الإنسان فى الدول الصديقة وأن هذا الأمر شديد التعقيد بحيث أن وجود دولة حكومتها معادية للولايات المتحدة وتحترم حقوق الانسان يهدد أمن الولايات المتحدة والأمر الأكثر تعقيداً هذا أن يوجد صراع بين حكومتين احداهما صديقة والأخرى معادية وكلاهما لاتحترم حقوق الإنسان مع تعقد الجو السياسى المحيط بشكل لايوحى بإحتمال الوصول لحل وسط، وعلى الولايات المتحدة أن تساند احداهما وهنا يبرز مبدأ كيركباتريك Kirkpatrick أو ما يسمى بمبدأ الإرتباط البناء Constructive Engagement والذى يدعو للتحسين التدريجى لأن خدمة أهداف الأمن طويلة المدى تتفق مع إحترام حقوق الإنسان، وعلى هذا يتم معارضة الإنتهاكات السلطوية لحقوق الإنسان، ولكن واقعياً لم تعمل إدارة ريجان بهذا المبدأ ففى الفترة من ٨٥ - ١٩٨٨م واجهت إدارة ريجان حالات عدم إستقرار سياسى فى دول عديدة صديقة وقدمت لها الإدارة الدعم والمساعدات الخارجية بمجرد أن رفعت شعار لايوجد أسوأ من الشيوعية(٥) .

وأما بشأن علاقة حقوق الإنسان بالمصالح الإقتصادية فتميزت إدارة كل من كارتر وريجان بالإتفاق على تقديم المساعدات الإنسانية للشعوب التى يجب الا تعاقب على أخطاء حكوماتها، ويلاحظ أن إدارة كارتر ربطت المساعدات الإقتصادية بسجل الدولة فى حقوق الإنسان ، ويرتبط بهذا الموضوع العقوبات الإقتصادية لأسباب تتعلق بمدى إحترام دولة ما لحقوق الإنسان(٦) .

ويعد عام ١٩٨٦م، عاماً هاماً فى تاريخ العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية وحقوق الإنسان، حيث إستبعدت فيه وزارة الخارجية الأمريكية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من إهتماماتها ومن نشرتها عن حقوق الإنسان فى الدول المختلفة، وأمرت ممثليها الدبلوماسيين والقنصليين فى الخارج بحذف هذا الجزء من تقاريرهم السنوية عن البلاد التى يوجدون فيها وبررت ذلك بأنها تعتبر أن الحقوق الإجتماعية والإقتصادية هى طموحات أكثر منها إلتزامات حالية، ولهذا لايجب أن تدخل فى مفهوم (الحقوق المعترف بها دوليا (Internationally Recognized Human Rights، ويعد موقف الولايات المتحدة هذا موقفا فرديا لاتدعمه القوى الدولية الأخرى (٧) .

أما فى عهد بوش ومع التغيرات الهائلة التى حدثت فى النظام الدولى وما تبعه من تطورات مثل إنهيار الكتلة الشيوعية وتفكك الإتحاد السوفيتى ....إلخ فقد حدث تغير فى السياسة الخارجية الأمريكية، من نقل التركيز على سياسة إحتواء الإتحاد السوفيتى السابق إلى الإهتمام بعناصر أخرى

حددتها وزارة الخارجية الأمريكية فى اطار تحديد ميزانيتها للعامين ٩٢و١٩٩٣م بخمسة تحديات متداخلة هى:

١ – تشجيع ودعم القيم الديمقراطية وإحترام حقوق الانسان.

٢ – تشجيع إقتصاديات السوق ودعم القدرة التنافسية للولايات المتحدة التنافسية.

٣ – دعم السلام من خلال اليات الأمن الجماعى ومن خلال زيادة الرقابة على إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

٤ – الحماية ضد الأخطار والتهديدات الدولية مثل تهديدات تلوث البيئة والإرهاب.

٥ – المسارعة بتلبية الإحتياجات الإنسانية الناتجة عن كوارث طبيعية أو أسباب إنسانية.

ويمكن هنا ملاحظة الإرتباط بين الهدفين الأول والخامس، فكلاهما تأكيد لنفس المعنى ولكن بأساليب مختلفة، ويتضح ثقلهما إذا نظرنا لتوزيع ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية، حيث تنال المساعدات الإقتصادية والإنسانية ومساعدات التنمية النصيب الأكبر٥٢٪ من الميزانية.

أما إدارة كلينتون فأشارت لوجود ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية فى برنامج السياسة الخارجية الأمريكية هى:

١ – قضية التجارة الدولية والتى ترتبط بصفة أساسية بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية واليابان.

٢ – قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات الخارجية، والتى ترتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الكومنولث وأوروبا الشرقية والصين ودول العالم الثالث إذ ان هناك تأكيدا امريكيا على نشر الديموقراطية ورعاية حقوق الإنسان، وربط المساعدات الخارجية بمدى نجاح الدول المتلقية لها فى هذين المجالين.

٣– البعد العسكرى فى السياسة الخارجية الأمريكية أى الدور الأمريكى ودور الحلفاء والأمم المتحدة فى إدارة الصراعات الدولية وتتعلق أهم هذه القضايا بتخفيض الإنفاق العسكرى ونوعية القوة العسكرية التى يهتم بها كلينتون وضرورة مشاركة الحلفاء فى الأعباء العسكرية مع الإحتفاظ بأكبر قوة عسكرية فى العالم (٨)

ومن ثم سيطرت على السياسة الخارجية الأمريكية أربعة مبادىء أساسية أعلنها وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى فى إدارة كلينتون هى:

١ – حماية المصالح والقيم الأمريكية وتأكيد دور الريادة العالمية.

٢ – تقوية المؤسسات التى تشجع السلام والرخاء العالمى مثل الناتو والأمم المتحدة والجات والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتى تساهم فى اعباء الريادة.

٣ – دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كسياسة تعكس المبادىء والمصالح الأمريكية، فتشجيع الديمقراطية يوسع من نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة عالمياً، على أساس مصالح الولايات المتحدة سوف تكون أكثر أمناً فى عالم يحترم الحقوق السياسية وإقتصاديات السوق الحر، وتمثل ذلك عملياً خلال إدارة كلنتون بتشجيع الإصلاحات فى جنوب أفريقيا والمكسيك والديمقراطيات الجديدة فى وسط أوروبا والإتحاد السوفيتى السابق، وتشجيع عقد محكمة جرائم الحرب وتشجيع الإنتخابات فى يوغوسلافيا السابقة.

٤ – بناء علاقات وثيقة بالقوى الكبرى سواء الحلفاء الدائمين من غرب أوروبا واليابان، أو الأعداء السابقين مثل الإتحاد الروسى والصين(٩)

وبالنسبة لحقوق الإنسان يرى نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل Garc A.Smith أن أهم أسباب تشجيع إحترام حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية الأمريكية تكمن فى:

أ– أن الشعوب تنظر للولايات المتحدة كمثال للحرية ولإحترام حرية وكرامة الإنسان وللعدالة ومن ثم فإن تشجيع إحترام حقوق الإنسان هو بمثابة تطبيق لهذه المثل.

ب– الإلتزام تجاه القيم العالمية كمصدر أساسى للنفوذ والمصداقية الأمريكية.

جـ–الالتزام الأخلاقى لتخفيف معاناة أولئك الذين يرزخون تحت حكم قمعى وغير ديمقراطى.

وبالنظر للطرف الثانى الهام فى صياغة السياسة الخارجية الأمريكية (الكونجرس) نجد أنه لعب دورا فى دعم حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية، ففى الكونجرس تتبنى جماعات مصالح كثيرة هذه القضية ويسمى أحياناً بالعمل من أجل إضفاء الطابع الإنسانى على السياسة الخارجية الأمريكية Humonize Foreign Policy وتكون هذه الجماعات بمثابة لوبى يسعى من أجل حقوق الإنسان والتى وصل عددها لأكثر من ٥٠ جماعة منها:

أ– أعضاء "الكونجرس من أجل السلام عن طريق القانون " Corgrees for Peace Throughing Low " وهى منظمة لها أعضاء يمول نشاطهم بواسطة تبرعات ومنح خاصة وهى مجموعة ضغط شبه خاصة مكونة أساساً من موظفين حكوميين.

ب –"اللجنة الخاصة بشأن حقوق الإنسان ومعاهدات منع إبادة الجنس البشرى"، وهى تؤيد خطوات معينة ترى أن الولايات المتحدة يجب أن تتخذها.

جـ– "الإتحاد الأمريكى لتقدم العلوم"، والذى كان مهتماً

بصورة هامشية بإضطهاد علماء أجانب، وفى السبعينيات أنشئت لجنة للحرية العلمية ومؤسسة تعنى بحقوق الإنسان، لها أعضاء متفرغون وهدفها إيجاد برنامج لحقوق الإنسان فى كل إتحاد مهنى من أعضاء الجمعية الامريكية لتقدم العلوم ، ومنها قيام الإتحاد الأمريكي لأطباء الامراض العقلية والنفسية بمهام تحقيق حول إساءة إستخدام الطب العقلى والنفسى فى دول أجنبية .

د- "الإتحاد الامريكي للحريات المدنية "والذى كان يعتبر مجموعة ضغط داخلية ثم بدا يعمل من أجل " حقوق الإنسان والحريات المدنية الفردية فى الخارج "ويطالب الولايات المتحدة بأن تمتنع عن المساعدة أو تمويل عمليات لأية حكومات أجنبية تتضمن إنكاراً للحقوق المدنية لمواطنيها .

هـ- النقابة المندمجة "لعمال قاطعى اللحوم والقصابين" ولها مدير خاص بشئون حقوق الإنسان .

و- مجموعة "باراجواى واتش "وتتكون من مجموعات عالمية للكنائس، ومنظمات لحقوق الإنسان، وأفراد فى الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومن المهتمين بحقوق الإنسان فى باراجواى (١٠) .

وهناك أيضاً الرابطة الدولية لحقوق الإنسان والتى تعد من أكثر المجموعات غير الحكومية نشاطاً فى مجال صنع سياسة حقوق الإنسان فى واشنطن والأمم المتحدة .

ولعل المشكلة الرئيسية فى تحليل تأثير هذه الجماعات أنها نادراً ما يؤدى ضغطها إلى "تحويل "إتجاه رأى أى مسئول عن قضية معينة بصورة تامة، فأغلب جماعات الضغط هذه تحاول العمل مع مسئولين متعاطفين بدلاً من تحويل إتجاه الخصوم بعض إنجازات هذه الجماعات مثل تعديل قانون المساعدات الخارجية الذى وضعت مسودته الأولى فى ١٩٧٥م ثم جاء تعديل هاركين (النائب الديمقراطى آنذاك عن ولاية ايوا) وعدل القسم ١١٦ (أ) بحيث يقيد المساعدة الاقتصادية الأمريكية للنظم التى ترتكب إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، ومثل وقف قروض التصدير والإستيراد الأمريكي لجنوب أفريقيا فى ١٩٧٧ و١٩٧٨ ورفض تقديم مساعدة أمريكية فى عام ١٩٧٦ لنظام بينوشيت فى شيلى لعدم إحترامه لحقوق الإنسان ...إلخ .إلا أنه يجب ملاحظة أن مسئولى وزارة الخارجية أو أعضاء الكونجرس لايتم تحويل إتجاهاتهم فى السياسة الخارجية لمجرد الاستجابة لضغوط جماعات المصالح (١١) .

ويجدر الإشارة هنا لمصادر المعلومات التى تتلقاها جماعات الضغط عن أوضاع حقوق الإنسان وتتمثل أساساً فى التقارير التى تصدرها المنظمات والدول عن حقوق الإنسان. خاصة منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنه حقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان وتقارير الولايات المتحدة عن أوضاع الإنسان فى الدول المختلفة، وتقارير السكرتير العام للأمم المتحدة ،والشكاوى الفردية ولجان تقصى الحقائق وبعثات الأمم المتحدة للتحقيق واللجان القومية لحقوق الإنسان والتى تنشأ فى دول بعينها (مثل تلك الموجودة فى الهند والمكسيك).

وانتهاك حقوق الإنسان يعد من الإتهامات الرئيسية التى توجهها الولايات المتحدة لأعدائها بينما تختار السكوت عنها فى الدول الرأسمالية والصديقة ، وهذا التوجه لم ينته بإنتهاء الحرب الباردة بل إستمر ولا أدل على ذلك من وجود إنتهاكات لحقوق الإنسان لقومية واحدة (هى الاكراد) من دولتين متجاورتين إحداهما (وهى العراق) تواجه حملة كبيرة لإنتهاكاتها لحقوق الاكراد، والأخرى (وهى تركيا) تواصل حملاتها العسكرية حتى خارج حدودها فى مواصلة هذه الإنتهاكات، بل إن حقوق الإنسان يتم إستخدامها كورقة ضغط فى السياسة الخارجية الأمريكية للحصول على تنازلات ، وهى سرعان ما تتوارى إذا ما ظهرت مصلحة إقتصادية هامة وحيوية للولايات المتحدة)حالة الأكراد قبل إثارة أزمة الخليج، وحالة الصين ومذبحة ميدان السلام وإستمرارها فى وضع الدولة الأولى بالرعاية رغم ذلك (وقد يكون التغيير الحقيقى هنا هو فى إستخدام القوة المسلحة على نطاق أوسع - لحماية مصالح إقتصادية وإستراتيجية - بإسم التدخل لحماية حقوق الإنسان أو مايطلق عليه التدخل الإنسانى وهو ما يقودنا للنقطة التالية.

التدخل لحماية حقوق الإنسان فى السياسية الخارجية الامريكية:

يعد السلوك التدخلى للولايات المتحدة سلوكاً قديما منذ الثورة الأمريكية فى ١٧٧٦، والتى تلاها الإمتداد الإمريكى فى قارة أمريكا الشمالية حتى وصلت إلى ماوراء القارة الأمريكية فى بدايات القرن العشرين لتصل لمفهوم العالمية فى التدخل Globaliztion of US intervention (١٢) ويعد مبدأ مونرو فى ١٨٢٣م- الذى يحرم أوروبا من التدخل فى العالم الجديد-هو أول مبدأ يعطى للولايات المتحدة حق التدخل فى العالم الجديد لمنع أى تدخل خارجى، تلا ذلك إعلان الرئيس تيودور روزفلت فى ١٩٠٤م والذى وسع من مبدأ مونرو حتى عينت الولايات المتحدة نفسها بمثابة رجل شرطة له حق التدخل الفردى فى أمريكا اللاتينية . وبالرغم من عدم قانونية هذين المبدأين إلا أن الولايات المتحدة إعتمدت عليهما فى تدخلها فى أمريكا اللاتينية حتى الحرب العالمية الثانية (١٣) ثم توسع مبدأ التدخل عند الولايات المتحدة مع إدارة ترومان الذى أعلن أن سياسة الولايات المتحدة تدعم الشعوب التى تقاوم محاولات السيطرة عليها بقوة مسلحة أو بضغوط خارجية، ومع بدء محاربة الشيوعية حدثت تدخلات كثيرة ضد الأنظمة الماركسية (١٤) إذ بدأ يحكم التدخل الخارجى للولايات المتحدة هدف محاربة الشيوعية، وفى أبريل ١٩٦٥ وعندما أرسلت الولايات المتحدة ٢١ ألف دبابة لإستعادة

النظام العام في جمهورية الدومينكان أعلن جونسون مبدأه "بأن الأساس القانوني لتصرفاته هو الدفاع عن النفس وبالتحديد إعتبارات الأمن القومي والتهديدات المتوقعة إذا ما ظهر نظام شيوعي في الدومينكان".

ولم يعد التدخل قاصراً على دول أمريكا اللاتينية، ففي ١٩٥٨م إمتد إلى لبنان وتوالت التدخلات في فيتنام ودول أخرى، وتعددت أشكالها وظهر مبدأ ريجان الذي أعلن فيه دعمه للمقاتلين الأحرار Freedom Fighter في كل العالم وإستخدم هذا المبدأ لإستعمال القوة لوقف تمدد الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن ثم اتسمت فترة الثمانينات بوجود عمليات التدخل المحدود في العالم الثالث ، واتسمت هذه الفترة عموماً بزيادة العمل العسكري السري ودور كبير للمخابرات الأمريكية CIA .

أما في التسعينات وفي عهد بوش فنجد اهتماماً خاصاً بالتهديدات الناتجة عن صراعات أقليمية في العالم الثالث ، وقد انعكس هذا الاهتمام في التفكير الاستراتيجي لوزارة الدفاع الأمريكية مع اختفاء الخطر السوفيتي . وأصبحت الصراعات الأقليمية أكثر أهمية في التخطيط المستقبلي للبنتاجون وأصبح العالم الثالث هو الهم المسيطر على السياسة العسكرية الأمريكية والتي أكدت على تزايد حدة الصراع في العالم الثالث ، ومن ثم الحاجة الى استجابة سريعة من الولايات المتحدة لتأمين مصالحها ومنها وصول المواد الأولية الهامة التي تحتاجها (١٥) .

ويلاحظ على سياسة التدخل الخارجي الأمريكي في العالم الثالث انها صدرت بقرار فردى من قبل الولايات المتحدة ، وأنها تنفرد وحدها بتفسيرها ، وتنفرد بتفعيلها وقتما تشاء. وأن هذه المبادئ نشأت لأسباب واقعية وليست قانونية (١٦) .

ودول العالم الثالث عموماً لها أهمية خاصة للولايات المتحدة للأسباب التالية:

أ) أن بلاد العالم الثالث تمثل محوراً هاماً في التجارة والاستثمار الأمريكي ، فالتجارة مع هذه الدول تمثل أكثر من ثلث التبادل التجاري للولايات المتحدة مع العالم ، كما تمثل سوقاً واسعاً للإستثمار الخاص الأمريكي.

ب) تحول التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه بلاد العالم الثالث، وتجاه الصراعات منخفضة الحدة ،نظراً لتصاعد الأخطار غير التقليدية وعدم وضوح العدو الجديد للولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وهو الاتجاه الذي بدأ منذ أواخر إدارة ريجان والذي سانده البنتاجون.

ج) الاعتراف الرسمي بوجود مصالح استراتيجية للولايات المتحدة في العالم الثالث يقدم أساساً لتدخل متزايد من الولايات المتحدة خاصة في ظل شبكة المصالح الدولية الواسعة التي كونتها الولايات المتحدة من أحلاف ودول عميلة وقواعد عسكرية(١٧) .

يضاف لهذا وجود اضطرابات شديدة تمر بها دول العالم الثالث وحركاتها القومية وعدم مقدرة الولايات المتحدة على التحكم والسيطرة على هذه الحركات ومن ثم لا يتبقى سوى التدخل المباشر للتحكم فيها ، وبغض النظر عن سبب هذه الاضطرابات فان أهمية العالم الثالث ارتفعت بالنسبة للولايات المتحدة في عهد ادارة بوش حيث اختلفت أهميات الدول التي كانت سابقاً هامة جداً لموقعها في الصراع مع الشيوعية والاتحاد السوفيتي وتلا ذلك إعادة النظر في منهج " دعه يمر Laissez Passer " الذي كانت الولايات المتحدة تتبعه بالنسبة لبعض الصراعات الأقليمية في ضوء مسئولياتها العالمية الجديدة ودور الريادة Leadership الذي تطالب به والنظام العالمي الجديد الذي تنادي به، مما يتطلب سياسة خارجية تدخلية لردع التهديدات المختلفة في العالم الثالث سواء أكانت صراعات أثنية أو تعصبا دينيا اسلاميا أو انتشارا نوويا أو أنتشارا لانتاج الأسلحة الكيمائية أو أنتشارا لكارتلات المخدرات العالمية ...ألخ.

والملاحظ أنه على مدى الإدارتين الأمريكيتين الأخيرتين - بوش وكلينتون - تم معالجة كل قضية معالجة فردية تحقق مصالح الولايات المتحدة مع تنوع في الأساليب وبروز دور العقوبات - خاصة مع سيطرة الولايات المتحدة على آليات العقوبات- وهكذا تبنت الولايات المتحدة العقوبات عن طريق العزل Exclusion بدلا من أسلوبها القديم عن طريق الاحتواء Containmentولقد ظهرت سلبيات في هذا المنهج تمثل في الخسائر -غير المحتملة - مع طول الوقت الذي يتطلبه ، مما يتطلب استخداما مصاحبا للقوة العسكرية ومن أمثلة الدول التي تم فرض عقوبات عليها لتحديها لمصالح عالمية للولايات المتحدة هي العراق ، هايتي ، إيران ، كوريا الشمالية ، جواتيمالا ، ليبيا ، يوغسلافيا ، نيجيريا(١٨) .

ومع تعقد وتشابك الاقتصاد العالمي وحاجة الولايات المتحدة لتفادي حدوث تغيير في الوضع الحالي ، وعودة النظم الديكتاتورية للاتحاد السوفيتي السابق فإن الاستمرار في عمليات التدخل بل وتوسعها اصبح ضرورة ، وفي هذا الاطار يدور جدل واسع بين مؤيدي التدخل ومعارضيه .

والداعون الجدد للتدخل The New Interventionists أو ما يطلق عليهم المتدخلون الجدد يركزون عموماً على الإلتزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي ، خصوصاً الولايات المتحدة ، ويغفل مؤيدو التدخل المأزق والاخطار والتكاليف التي تصاحبه، ولا يأخذون في الإعتبار وما يمثله هذا الاتجاه من معارضة لمبادئ قانونية مثل مبدأ السيادة ومبادئ عدم التدخل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

والمتدخلون الجدد يفترضون بدايه أن الحروب الأهلية أنتشرت هذه الأيام وزدادت عنفاً عما قبل، حتى أصبحت تهدد

السلم والأمن العالمى مما يتطلب تدخلا دوليا إيجابيا لإعادة الاستقرار الذى أصبح أمراً سهلاً مع انتهاء الحرب الباردة حيث أصبح تتبع أسباب العنف الداخلى والقضاء عليها أسهل ، والمتدخلون الجدد هنا يدعون لاقامة نظام إنسانى جديد New Humanitarian Order تضطر الحكومات فيه بالضغط عليها بالقوة - إذا استدعت الضرورة - لاحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات والأعراف والأديان (١٩) .

وهذا الإتجاه الفكرى للتدخل لحماية حقوق الإنسان ترجع جذوره فى السياسة الخارجية الأمريكية إلى عقود طويلة مضت فهو يعد تجميعا لليبرالية الأمريكية بفروعها المختلفة من ليبرالية ويلسون التقليدية - التى تؤكد على دعم المنظمات العالمية وحق تقرير المصير للسكان ، ومثيلاتها من ليبرالية الحرب الباردة ، المضادة للشيوعية ، والجمع بين هاتين الليبراليتين ممكن فى نظر استيدمان Stedman، إذا ما أخذنا بمفهوم لويس هارتس Louis Hartz أن كل الأمريكين ليبراليون ، والاعتقاد بأن مستقبلهم وحريتهم يعتمد على أنتشار الحرية فى أنحاء العالم ، يضاف لذلك تقدير كلا الطرفين لاحترام حقوق الإنسان ولاصلاح التنظيم الدولى ، فإذا كان الليبراليون من اتباع ويلسون قد عارضوا التدخل الأمريكى فى شئون الدول الأخرى على أساس احترام حق الشعوب فى تقرير المصير ودعم حقوق الإنسان الفردية ، فإن الوضع الحالى يتسم بوجود تناقض بين هذين الاتجاهين فى دعم حقوق الإنسان ومنه حق تقرير المصير بما يعنيه من إحترام للسيادة القومية ومبدأ التدخل فى وجه عنف الحكومات تجاه رعاياها حتى لو ظهرت الأدلة على فساد ووحشية هذه النظم ، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تخلى الويلسونيون عن التزامهم بحق تقرير المصير. أما ليبراليو الحرب البادرة فلقد حررهم انتهاؤها من الحاجة لدعم نظم سلطوية .

وبالنظر لمدى واقعية حجج المتدخلين الجدد ، نجد أن الحروب الأهلية فى عصر ما بعد الحرب الباردة ، ليست بأكثر مما كانت عليه كما يدعون ففى عام ١٩٨٥ مثلاً كانت هناك ١٩ حربا أهلية ، وفى عام ١٩٩٢ تم رصد ١٨ حربا أهلية ، يضاف لذلك أن الحروب الأهلية الآن ليست بأكثر وحشية عما سبق ، فالحرب الأهلية الأمريكية وصل ضحاياها لحوالى ٦٠٠ ألف شخص ، والحرب الأهلية الأسبانية فى الثلاثينات وحرب نيكاراجوا الأهلية فى الستينات كان عدد ضحاياهما على نفس المستوى، أما الأفتراض الثانى للمتدخلين الجدد بشأن سهولة تسوية النزاعات حالياً عما سبق فهو أيضاً أفتراض مشكوك فيه فالنزاعات الأهلية من أصعب النزاعات فى التفاوض والتسوية وبالنظر لما تم فى القرن العشرين نجد أن حوالى ١٨٪ من الحروب الأهلية أنتهت بتصفية الطرف الآخر أو الاستسلام غير المشروط من أحد الأطراف ، وكما ان الحرب الباردة لم تحل لون تسوية النزاعات الأهلية ، فنسبةالنزاعات التى تم حلها قبل نهاية الحرب الباردة تماثل نظيرتها بعدها مما يؤكد أن ديناميكيات النزاع الداخلى هى التى تحدد اتجاهات التسوية ، وانتهاء الحرب الباردة وما أثير بعدها مباشرة من احتمال الوصول لتسويات قريبة فى أنجولا والسلفادور إنما يعنى أن أنتهاء الحرب الباردة قلل القدرة على التأثير على الحلفاء المحتملين ، يضاف لهذا أنه لا يتوقع أن ينجح التدخل الخارجى فيما قد تعجز عنه الجيوش المحلية الأكثر دراية بطبيعة المجتمع، والميزة الأساسية لعصر ما بعد الحرب الباردة هو عدم امداد الدول الكبرى للفصائل المتنازعة بالسلاح ، رغم أن هذه الفصائل وجدت سبلا أخرى لتستمر فى التسليح(٢٠) .

يضاف لهذا أن المبدأ الأساسى للإتجاه التدخلى الجديد هو التزام المجتمع الدولى بالتدخل أينما تتواجد دولة أو مجموعة داخل دولة تفشل فى تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبها ، وهذا المبدأ لا يمكن تنفيذه بصورة ملائمة نظراً لأنه يعنى التدخل فى كل حرب أهلية ، وفى كل دولة ذات نظام قمعى ، وهذا يتطلب موارد تفوق المتاح ، ومن ثم فالتدخل يكون انتقائياً بحسب وجود مصالح ، بل وتثار أحياناً مزاعم بعدم التدخل فى الحروب الأهلية حتى لا تطول ومن ثم يزيد الضحايا.

وهكذا نجد ان اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الانسان ليس بالاهتمام الجديد عليها بل هو اهتمام تمت صياغته باساليب مختلفة مرورا بمحاربة الشيوعية وهى المرحلة التى تميزت بها الفترة الماضية، ولكن مع انتهاء الحرب الباردة اصبح الاهتمام بحقوق الانسان يعبر عن مصلحة قومية امريكية تتمثل فى المقام الاول فى نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الانسان فى الفكر الرأسمالى ، باعتبار ان التحرر الفكرى يواكبة تحرر اقتصادى ومن ثم اقتصاد مفتوح، وزيادة الاعتماد الدولى المتبادل مما لا يمكن دولة مستقبلا من الانعزالية ومن ثم حرمان باقى الدول من مواردها او ثرواتها الطبيعية، وفى النهاية فان الاهتمام بحقوق الانسان وبنشر الديمقراطية هو جزء من السياسة الخارجية الامريكية الذى يجب ان يسعى لتحقيق المصلحة القومية .

المراجع :

1- Ibid, P 104.

2-Ibid, P 105.

3-Ibid, P 121.

4-Ibid, P 122 - 123.

5-Ibid, P 124 - 125.

6-Vladimir Kartashkin, U.S. Foreign Policy and Human Rights in Peter Juviler et al (eds), Human Rights for the 21 st century, Foundation for Responsible hopes (AUS. Post Soviet Dialogue) New York : Middle East sharee, 1993 P 213.

7- Fiscal Year 1993, International Affairs Budget : fulflling freedom's Challenge, U.S. Department of State Dispatch Supplement Jan 92, Vol 3, No.1, P.1.

٨ – وبودة بدران ، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد كلينتون ، فى د /هالة سعودى)محرر (الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣ ، الطبعة الأولى ص ص ٥٢ – ، ٥٤

– ٩James B. Steinberg, Director of Policy plannig, Policy & Priniples: The Clinton Adminstration's Approach, US Department of Dispatch Feb.5, 1996 , vol No. 6, P.P. 27-28.

١٠ – دافيد ب فورسايت ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ،)القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية (، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ١٦٤ – ، ١٦٥

– ١١Schraeder, Studing US Intervention into the Third world in Schraeder (ed.), Intervention in. the 1990, US Foreign Policy in The Third world , London Boulder Lynne Rienner Publisher, Second Edition, 1992, P. 17.

12- Christopher, Toyners, International Law, Schraeder (ed.), Intervention in the 1980, US Foreign Policy in the third World, London : Boulder lynne Rienner Publishers, 1989, P. 198.

13- Jeam L. Kirvpatrich and Allan Gerson, The Reagan Doctrine Human Rights and International Law, in John Temple swing (ed), Right V. Might, International law and the Use of Force, (New York Council on Foreign, Relations Press, 1991). P. 26.

14 - Schraeder, Studing US Intervention in the Third World Op. cit, P17.

15 - Michael Klare, The Development of Local Intensity Conflict Doctrine in Schraeder (ed), Intervention into the 1990 s, Op. cit, P. 49.

16 - Christopher, Op. cit,p200.

17 - Schraeder , Concept, Relevance, Themes and Overview in Schraeder (ed), Intervention into the 1980s, Op. cit, P.P. 4 - 5.

18 - Michael Klare, Op. cit, P. 50.

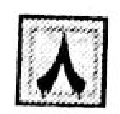
19 - Ibid, P 166.

20 - Ibid, P. P. 4 - 6.

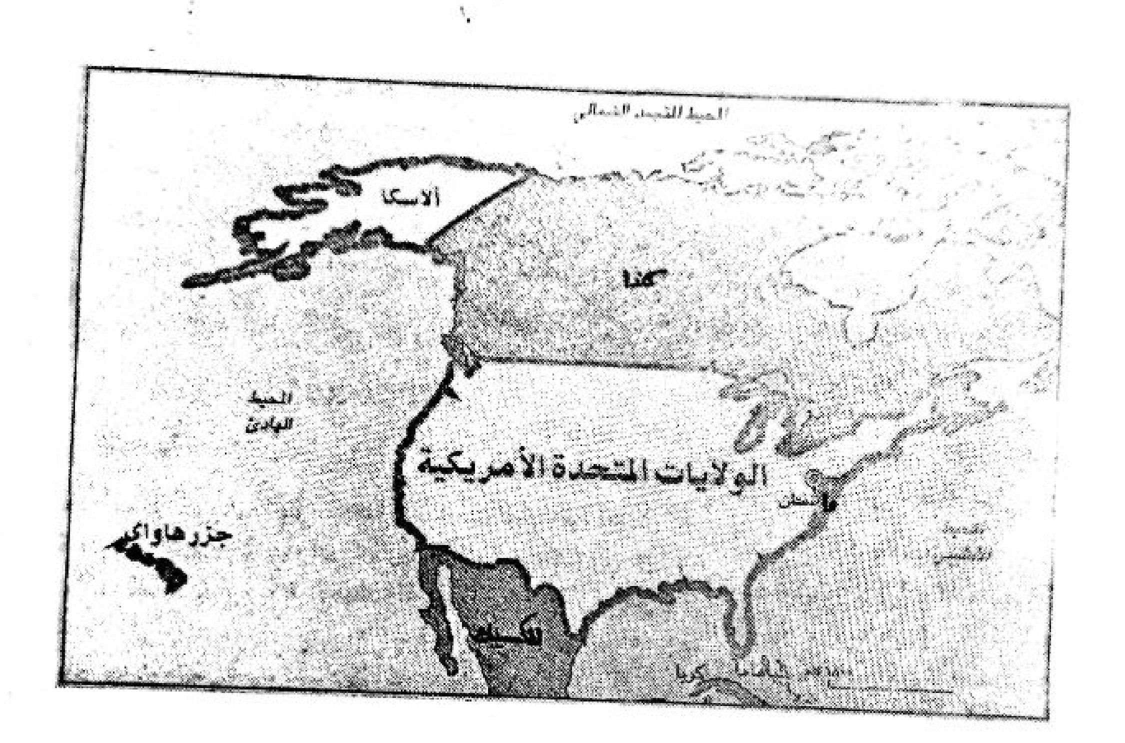








الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية



حنان دويدار

سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمى بعد الحرب العالمية الثانية ويتضح ذلك من الكميات الهائلة التى امتلكها من احتياطى الذهب (حوالى ٦٠٪ من ممتلكات العالم غير الشيوعى)(١) واستطاعت بناء نظام إقتصادى يخدم مصالحها من خلال المؤسسات المالية متعددة الأطراف التى انبثقت عن نظام بريتون وودز(٢)، فقد امتلكت الولايات المتحدة ٣٠٪ من التمويل الخاص بالبنك والصندوق الدوليين .

ورغم تدهور نصيب الولايات المتحدة من أسهم رأسمال البنك والصندوق إلا أنها تمتلك أكبر نصيب فيهما منذ إنشائهما. وحيث أن حصة الولايات المتحدة وحدها تعتبر أكبر الحصص، إذ تصل إلى حوالى ١٨٪ من إجمالى الحصص (نحو ٤١ بليون دولار أمريكى) من رأس مال الصندوق والبنك، ولذا فهى تستطيع السيطرة على سياساتهما ، وتوجيهها لخدمة سياساتها تجاه الدول النامية(٣).

ومازالت الولايات المتحدة تتمتع بأكثر الحقوق الانتخابية كدولة واحدة(٤). فللولايات المتحدة حاليا ١٧,٤٣ من مجموع الأصوات بالبنك الدولى للإنشاء والتعمير، أما اليابان فنسبة أصواتها ٦,١٨ مع كون حصتها بالبنك ثانى أكبر حصة(٥) مما يشير إلى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة.

ونتيجة لكون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مساهم لم يقتصر دورها على الحقوق التصويتية بل تعدى ذلك ليشمل اختيار كل من مدير صندوق النقد ورئيس البنك الدولى والذى

عادة ما يحمل الجنسية الأمريكية.

ومن أمثلة سيطرة الولايات المتحدة على مجلس المديرين التنفيذيين تعيين لويس برتسون Lewis T. Pretson عام ١٩٩١ رئيساً للبنك الدولي. ومن المعلوم أن برتسون كان رئيساً للبنك الدولي. ومن المعلوم أن برتسون كان رئيساً لمجلس إدارة شركة أمريكية خاصة لذلك كان اختياره من جانب الولايات المتحدة لزيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية عن طريق البنك الدولي.

ويمثل وجود كل من المقر الرئيسي للبنك والصندوق في واشنطن عاملا آخر للسيطرة الأمريكية. حيث تتيح هذه الميزة فرصة هائلة للقاءات بين المدير التنفيذي الأمريكي وممثلي الحكومة الأمريكية بصفة منتظمة وهو ما لا يتيح لمديري الدول الأخرى. بل أكثر من ذلك يقوم رؤساء كل من البنك والصندوق بلقاء ممثلي الحكومة الأمريكية عند الضرورة لاتخاذ أي قرار هام(٦).

وقد أدت سيطرة الولايات المتحدة على كل من البنك والصندوق من خلال حقوقها التصويتية وقدرتها على اختيار الرؤساء ووجود المقر بها إلى استطاعتها تعبئة سياسات كل من المؤسستين لخدمة مصالحها الوطنية.

أهمية البنك والصندوق للولايات المتحدة:

أولاً: الأهمية السياسية:

أحد أهم الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تعمل جاهدة على حفظ دورها القيادي بكل من البنك والصندوق هو استخدامهما كأداة لرسم سياسات الدول النامية وبالرغم من أن البنك الدولي والصندوق يجب ألا يستغلا لخدمة أي أهداف سياسية حيث ينص أحد المبادئ المؤسسة Charter Article للبنك على أن "الاعتبارات الإقتصادية هي وحدها التي سوف تكون محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار"، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت في العديد من المواقف بناء قرارات البنك على الاعتبارات السياسية.

ففي الفترة بين ١٩٧١-١٩٧٣ قامت الولايات المتحدة بإصدار تعليمات أمنية تطالب بمنع المعونات عن دولة شيلي بسبب انتهاكها لحقوق الانسان. بل أكثر من ذلك نجحت الولايات المتحدة في منع البنك الدولي من تقديم أي معونات إلى فيتنام عام ١٩٧٩(٧). وكانت العلاقات بين البنك والصندوق وفيتنام مراقبة من الولايات المتحدة ولا تتقدم إلا بموافقتها.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات العريضة للبنك كانت ومازالت تتأثر بالسياسات العريضة للولايات المتحدة. ومن أوضح أمثلة ذلك دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة للنظام الرأسمالي(٨)، فقد اهتم البنك الدولي منذ إنشائه بالرأسمالية وبزيادة دور القطاع الخاص في إقتصاديات الدول النامية.

لذلك فإن كلا من البنك والصندوق يعتبران من أزهر الوسائل المستغلة في التأثير على السياسات الخارجية للدول النامية. وحيث أن أي انقسام صارم بين السياسات الخارجية والسياسات الإقتصادية يفقد مغزاه(٩) يجب تحليل الأهمية الإقتصادية للبنك والصندوق للولايات المتحدة.

ثانياً: الأهمية الإقتصادية:

تهتم الولايات المتحدة بتنمية الدول الفقيرة لكي تخدم مصالحها مثل تأمين الأسواق لاستيعاب صادراتها. ويؤكد أحد السياسيين الأمريكيين ذلك حين يقول "أن من أهم المبادئ التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية هي احتياجها إلى الرخاء الإقتصادي خاصة القدرة على تصدير المنتجات والخدمات الأمريكية لكي تستطيع القيام بواجباتها العالمية". بل أكثر من ذلك فإن نمو التجارة يعتبر من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية حاليا خاصة وأن التدهور الحالي لإقتصادها مقارنة بما كان عليه يملي ضرورة مواكبة تجارتها الدولية لأولويات مصالحها السياسية والإقتصادية.

ولا تقتصر أهمية فتح الأسواق وزيادة الصادرات على تأمين مركز الولايات المتحدة القيادي في الإقتصاد العالمي بل لدورهما في دفع الإقتصاد الأمريكي المحلي. فكما يقول الرئيس كلينتون "إن أفضل الوسائل لتنمية إقتصادياتنا هي زيادة التجارة" وإن "فتح أسواق جديدة للولايات المتحدة أدى إلى إيجاد مليوني فرصة عمل بالولايات المتحدة"(١٠).

وقد حققت الصادرات الأمريكية حوالي ثلث نسبة النمو الإقتصادي بالولايات المتحدة(١١). وهكذا عندما تواجه الدول الفقيرة أي متاعب إقتصادية يكون لذلك آثاره السلبية على الإقتصاد الأمريكي لأنه خلال هذه الفترات تنخفض مقدرة الدول الفقيرة على شراء الصادرات الأمريكية(١٢). وحيث أن التجارة بين الدول النامية والولايات المتحدة تمثل ثلث تجارتهم الكلية، تعد الدول الفقيرة ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة وتزيد هذه الأهمية إذا قمنا باختيار سلع محددة مثل البترول والذي تستورد الولايات المتحدة ٧٣٪ من إحتياجاتها منه من الدول النامية(١٣).

ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ومع بزوغ ثورة المعلومات تزداد أهمية الدول النامية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر هذه الدول أكثر الأسواق إستيعابا للسلع والخدمات الأمريكية، وخاصة مرتفعة القيمة منها مثل المعدات الخاصة بالاستخدام الأمثل للبيئة والطاقة وكذلك الماكينات المتطورة فنيا.

وتتكاثر المكاسب التي تجنيها الولايات المتحدة من الدول النامية بخلاف تنمية التصدير، فكل دولار تقوم الولايات المتحدة بإيداعه بالمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) يعود بنفس قيمته كعقود للشركات الأمريكية(١٤). بل أكثر من ذلك فإن المعونات المقدمة للدول النامية تستخدم في الكثير من الأحيان

للقيام بتقديرات ودراسات جدوى ومشاريع بنية أساسية في الدول النامية مما لا يهدف فقط إلى مساعدة الدول النامية بل تجهيز مناخ جاذب للشركات الأمريكية لكي تستثمر في هذه الإقتصاديات الواعدة(١٥). فكما أشار الرئيس كلينتون "المعونات المقدمة من خلال المؤسسة الدولية للتنمية تخدم قيمنا الأساسية كما تخدم مصالحنا الإقتصادية. فمن طريق خفض حواجز التجارة والاستثمار ومساندة القطاع الخاص تفتح الأسواق للغد وتزيد فرص النجاح"(١٦).

لذلك كانت دول العالم الثالث ذات أهمية عظيمة للولايات المتحدة سواء لخدمة سياستها الخارجية أو إقتصادها المحلى عن طريق البنك الدولي والصندوق.

لماذا العلاقات متعددة الأطراف وليست الثنائية؟

عادة ما تفضل الدول المانحة والدول المتلقية للمعونات أن تكون التعاملات بينها من خلال المؤسسات متعددة الأطراف وذلك لأنها تساعد على إزالة التوترات التي قد تنتج عن المعونات الثنائية Bilateral Aid والتي تؤدي إلى زيادة تأثير الدولة المانحة على سياسات الدولة المتلقية (١٧).

وتعتبر المنح من خلال المؤسسات المالية متعددة الأطراف أكثر جودة من تلك الثنائية التي تستخدم لتحقيق أغراض الدول المانحة أكثر منها لتنمية الدولة الفقيرة ومن أكثر المساوئ إرتباطا بالمنح المباشرة هو أن غالبا ما تضطر الدولة المتلقية إلى شراء كل احتياجات مشروعات التنمية بأسعار باهظة من الدولة المانحة Tying of aid وعادة ما تكون الدول النامية أكثر ترحيبا بتلقى شروط المعونات من المؤسسات المالية عنها من دولة أخرى. ويرجع ذلك إلى كون الدول الفقيرة في أغلب الأحيان عضوا في هذه المؤسسات وبذلك يمكنها التأثير على شروطها. وبالرغم من ضعف دور الدول الفقيرة في هذه المؤسسات إلا إنه أقوى من دورها في العلاقات الثنائية (١٨).

ومع الاتفاق على أن المنح الثنائية تخدم المصالح الأمريكية أكثر كما يقول أحد المسئولين الأمريكيين "تساعد هيئة المعونة الأمريكية على تحقيق أهداف الولايات المتحدة مباشرة وذلك ما لا تستطيع في كثير من الأحيان أن تعكسه المؤسسات التمويلية متعددة الجنسية من خلال مشاريعهم"(١٩). إلا أن المشاكل الإقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة وأهمها عجز الميزانية وميزان المدفوعات تزيد اعتمادها على المؤسسات الدولية. فمنذ بضع سنوات كانت الولايات المتحدة تعبئ مواردها للتأثير على سياسات الدول النامية أما الآن ولتفشى مشاكلها الإقتصادية فلم تعد توجد لديها موازنة كافية لتستخدمها في التأثير المباشر على سياسات الدول النامية(٢٠).

وحيث أن السبب الرئيسي وراء تخفيض الميزانية الأمريكية الموجهة لمعونات الدول النامية يرجع إلى موقف كل من الكونجرس والرأى العام الداخلي، يقوم الجزء التالي بتحليل دور هذه المؤثرات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المؤسسات المالية الدولية.

المؤسسات المحلية تحجم دور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المؤسسات الدولية:

منذ انتهاء الحرب الباردة ضاق الفارق بين كل ما هو دولي ومحلي في صنع السياسات الخارجية. وذلك يعنى أن المؤثرات المحلية سوف تلعب دوراً متعاظما خلال الحقبة الزمنية القادمة. ويلعب الكونجرس الأمريكي دوراً حيوياً ومسيطراً في السياسة الخارجية. وقد قام الكونجرس في العديد من المرات برفض العروض والاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن المساعدات الإقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية(٢١). ويعتبر مطلب الكونجرس الأمريكي الذي يسيطر عليه الجمهوريون بخفض حصة الولايات المتحدة بكل من البنك والصندوق من أهم التحديات التي واجهتها هاتان المؤسستان، مما يوضح الدور الحيوى للكونجرس في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

ويعتبر الرأى العام الأمريكي من أهم أدوات تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، ومع اهتمام الشعب الأمريكي بالموضوعات الدولية إلا أنها لا تمثل إحدى أولوياته. فقد انخفض اهتمام الشعب الأمريكي بالموضوعات الدولية في الآونة الأخيرة حيث أصبحت المشاكل المحلية مثل الحقوق المدنية والرعاية الطبية بؤرة اهتمامه(٢٢). كما تمثل جاذبية الدول النامية كأسواق واعدة إحدى المخاوف الأخرى للشعب الأمريكي حيث تهدد توافر فرص العمل بسبب بدء العديد من الشركات الأمريكية الانتقال لها(٢٣).

كما تبين لنا مما سبق أن كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين يلعبان دوراً كبيراً تجاه الولايات المتحدة، ولكن في الآونة الأخيرة كثرت التساؤلات حول أثر هذه المؤسسات، فالبعض يرون أن البنك والصندوق لم يستطيعا تنفيذ أهدافهما ولذلك يجب أن تجمد أعمالهما. أما البعض الآخر فيرى أن هاتين المؤسستين حيويتان بالنسبة للنظام الإقتصادي العالمي. لذلك فإن هدف الجزء التالي دراسة كل من هذين الرأيين.

أولا: الدور الحيوى للبنك والصندوق:

"يعتبر دور المؤسسات المالية الدولية اليوم أكثر حيوية عن أى فترة أخرى، فهى تقوم بتقديم المساعدات الفنية والمالية لمساندة النمو الإقتصادي والتنمية المستديمة وتشجيع الإصلاحات الإقتصادية التي تساعد على الازدهار، ودعم الديمقراطية والمساهمة في إستقرار المناطق المختلفة وزيادة الفرص التجارية العالمية والاستثمار وإيجاد فرص العمل وكذلك المساعدات الإنسانية"(٢٤). هذا هو رأى الذين يعتقدون في أهمية دور البنك الدولي وصندوق النقد الإيجابي.

إن الدور الذي يلعبه كل من البنك والصندوق في تزايد مستمر ويتضح لنا ذلك من خلال مقارنة حجم المعونات الممنوحة من خلالهما، ففي عام ١٩٧٥ كان حجم هذه المعونات

٣,٨ بليون دولار، أى أقل من حجم المعونات الأمريكية المباشرة التى كانت تقدر بـ ٤,٢ بليون دولار عن نفس العام(٢٥). وفى أواخر الثمانينات اختلف الوضع حيث أصبحت المعونات الأمريكية المباشرة تتراوح بين ٩,٧ بليون دولار والمعونات من خلال المؤسسات المالية الدولية تزيد عن ١١ بليون دولار(٢٦) وتوضح هذه التطورات الأهمية المتزايدة للمؤسسات المالية الدولية.

ويعتبر المسئولون الأمريكيون من أشد المؤيدين لأهمية دور كل من البنك الدولى وصندوق النقد حيث يرون أن البنك الدولى هو أكثر الوسائل تشجيعا للتنمية وأنه سوف يلعب دوراً رئيسياً فى تعزيز التحول إلى التنمية المستديمة(٢٧) ويوضح وزير الخزانة الأمريكى أن الأحداث الأخيرة فى كل من المكسيك والاتحاد السوفيتى تثبت الاحتياج المتزايد إلى المؤسسات المالية لكى تقوم بتكييف الإقتصاديات للتحديات المالية والإقتصادية(٢٨).

ويرى جانب آخر من مؤيدى الدور الحيوى للمؤسسات المالية الدولية أنه فى عالم يتميز بالعولمة تصبح المسائل المحلية ذات طبيعة عالمية ولذلك يجب التعامل معها عن طريق منظمات دولية. فحاليا تعتبر أهداف الدولة - الأمة ثانوية إذا ما قورنت بالسياسات التى تمليها عليها تلك المؤسسات مثل البنك الدولى وصندوق النقد(٢٩).

وتعتبر برامج الإصلاح الهيكلى مثالا لهذه السياسات فإذا رفضت الدولة تبنيها فهى إما تنوب مثلما حدث مع شرق ألمانيا والاتحاد السوفيتى أو تتفكك إجتماعيا وإقتصاديا مثل ما حدث لعديد من دول أمريكا اللاتينية وبعض دول شرق أوروبا(٣٠).

ثانيا: تجميد أنشطة البنك والصندوق:

فى الآونة الأخيرة وجهت العديد من الانتقادات إلى كل من البنك الدولى وصندوق النقد، وتنبع هذه الانتقادات إما من الهيكل الداخلى للمؤسستين أو لتأثيرهما على الدول النامية.

يشير أحد الانتقادات الموجهة إلى البنك الدولى إلى أن عملياته بالدول النامية لا تتماشى مع خطة مركزية، لذلك فإن نتائجها ضئيلة مما لا يجعل مشاريعها مربحة أو مستديمة. بل أكثر من ذلك فإن أغلب معونات البنك تهمل الفقراء ولا تخدمهم(٣١). مما يجعل البنك الدولى يسحب الإقتصاديات النامية إلى الخلف بدلا من دفعها إلى الأمام(٣٢).

كما أنه لم ينجح فى إيجاد حلول لأزمة الديون المنتشرة فى الدول النامية(٣٣)، أو فى التنبؤ بالأزمات المالية وإتخاذ المقاييس الوقائية لإيقافها مثلما حدث فى المكسيك(٣٤). ويجادل رأى آخر بأن الهدف الأساسى لكل من البنك والصندوق تحول من مساندة الدول الفقيرة إلى خدمة المصالح السياسية والإقتصادية للدول المتقدمة(٣٥). بالإضافة إلى ذلك تؤدى أنشطتهم إلى تدخل الأمور السياسية فى إقتصاديات الدول النامية خاصة وأن مساعدتهم توجه إلى الحكومات(٣٦).

وعند النظر إلى الهيكل الداخلى لكل من الصندوق والبنك فإن أكثر الأمور التى تثير نقد العديدين هو نظام الحصص الذى يحدد القوى التصويتية لكل دولة عضو بهما، يكون لها أى صوت فى رسم سياسات المؤسستين. كما يوجه النقد لهما بسبب زيادة أعداد العاملين بهما والتى تصبح بؤرة اهتمامهم زيادة المرتبات والمكافآت مما يجعل مساعدة الدول الفقيرة تأتى فى آخر أولوياتهم.

أخيراً يجادل الرأى الذى ينتقد المؤسستين أنهما تفتقران إلى الآلية التى تضمن تنفيذ توجيهاتهما فى الدول المتقدمة مثلما يتم مع الدول الفقيرة. ويعد طلب صندوق النقد من الولايات المتحدة خفض عجز ميزانيتها والذى لم يتم فيه أى إجراء حتى الآن دليلا على هذا العجز، فى حين أنه إذا لم تقم دولة فقيرة فى أفريقيا مثلا بالعمل لتنفيذ توجيهات الصندوق فإنها تواجه العديد من المشاكل عند تعاملها معه(٣٧). لكل الأسباب السابق ذكرها يطالب المعتقدون بعدم فعالية المؤسسات المالية بتجميد أنشطتهم.

وبعد اختبار كل من الآراء سواء التى تؤيد البنك الدولى وصندوق النقد أو الأخرى التى تنادى بتجميد أنشطتهما، أرى أن هاتين المؤسستين الدوليتين لهما دور هام وفعال فى القرن الحادى والعشرين. ولكن التغيرات والتحولات التى تحدث فى عالمنا اليوم والتى تتصف بعولمة الإقتصاد وتضاعف عدد الدول المستقلة وظهور العديد من العوامل الجديدة التى تؤثر على الإقتصاد العالمى مثل الشركات متعددة الجنسية والتقدم التكنولوجى، كل ذلك يتطلب أن تكون المؤسسات الدولية المالية على استعداد لمواجهة مثل هذه التحديات. فيجب على كل من البنك والصندوق الاعتراف بضرورة القيام ببعض الإصلاحات لنظامهما الداخلى لكى يتمكنا من مواكبة التغيرات الجذرية التى تحدث فى عالمنا اليوم، والاهتمام بإعطاء الدول الفقيرة الفرصة لكى تقوم بأفضل استغلال لإمكانياتها عن طريق الاستثمار فى التعليم والرعاية الصحية. كذلك يجب أن تهتم برامجهما بحماية البيئة والتنمية المستديمة لمواجهة هذه التحديات.

وأحد أهم مظاهر فعالية دور البنك الدولى فى الفترة القادمة تدور حول إدراك إدارة البنك وخاصة رئيسه الجديد جيمس ولفنسون James Wolfensohn لضرورة الانضمام لركب ثورة تكنولوجيا المعلومات. ويتضح هذا الاهتمام من الخطبة التى ألقاها رئيس البنك فى الاجتماعات الأخيرة للبنك والصندوق والتى قال فيها "نحن نحتاج إلى الاستثمار فى النظم الضرورية سواء فى واشنطن أو فى العالم كله لكى يمكن تعزيز قدرتنا على جمع المعلومات والتجارب عن التنمية. نحن نحتاج لأن نصبح بنك المعرفة(٣٨). وفى هذه الخطبة أيضا أوضح رئيس البنك الجهود التى يقوم بها لزيادة فعالية دور مؤسسة التنمية الإقتصادية (إحدى المؤسسات

التابعة للبنك) عن طريق شبكة الانترنت والعديد من الوسائل التكنولوجية الأخرى. بل والأهم من ذلك إدراك البنك لأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى عملية التنمية. ويتضح ذلك من الجهود التى قام بها البنك لإنشاء صندوق التنمية والمعلومات والذى يعمل على مساعدة الفقراء فى إدراك المنافع الكامنة من إستخدام تكنولوجيا المعلومات(٣٩).

خاتمة:

لأن المعرفة تعتبر الآن المصدر الرئيسى للقوة، فإن الدولة التى تمتلك المعرفة هى التى سوف تقود العالم فى القرن الحادى والعشرين. لذلك فإن مفتاح النجاح لأى دولة هو قدرتها على التميز التكنولوجى وقدرة شعبها على الابتكار وإدارة الشركات العالمية. بل إن استمرار دورها القيادى يتطلب إنتاجها المتصل للمنتجات الجديدة وزيادة الاستثمار فى البحث والتنمية من جانب الحكومة والقطاع الخاص على حد السواء.

ونظراً لإمكانيات الولايات المتحدة فى جمع ومعالجة وتوزيع ونشر المعلومات تكون بذلك إحدى المرشحين الأوائل لقيادة العالم فى القرن الحادى والعشرين. ولكن الولايات المتحدة لا تعتمد فقط على ميزتها النسبية فى مجال تكنولوجيا المعلومات بل إنها أدركت أهمية الدول النامية فى رسم مستقبلها كذلك، كما اتضح خلال هذا البحث. ويمثل كل من البنك الدولى وصندوق النقد إحدى أهم الأدوات التى تستخدمها الولايات المتحدة لخدمة مصالحها فى الدول النامية. لذلك تعمل الولايات المتحدة جاهدة على استمرار سيطرتها على كل من البنك الدولى وصندوق النقد.

ومع وجود العديد من التساؤلات حول فعالية البنك الدولى وصندوق النقد فى مساعدة الدول الفقيرة ومع إمكانية صحة بعض الآراء التى تنتقد كل منهما، إلا أننى أرى أن أهمية هاتين المؤسستين لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة سوف تجعل دورهما يتعاظم فى المستقبل. ولكى يستطيع البنك الدولى وصندوق النقد أن يصبح لهما تأثير وفعالية فى القرن الحادى والعشرين يجب أن تستثمر التكنولوجيا أكثر لتعزيز قدرات الأفراد على التنمية المستديمة. فالتحدى الآن هو إستخدام التكنولوجيا فى ربط الأشخاص بعضهم ببعض وإستخدامها بقوة وفعالية لدفع النمو.

المراجع :

1 - David H. Blake and Robert S. Walters. The Politics of Global Economic Relations (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1987), p. 13.

2- Ibid.

3- Anne O. Krueger. Economic Policies at Cross-Purposes; The United States and Developing Countries (Washington D.C.: The Brookings Institution, 1993), p. 68.

4- Ferguson, p. 65.

5- World Bank Annual Report. (Washington D.C.: World Bank Publications, 1996), p. 233.

6- Krueger, p. 70.

7- Robert S. Brown. "Alternatives to the International Monetary Fund", Chapter from Beyond Bretton Woods, 1992.

8- Krasner, pp. 11-13.

9- Blake and Walters, p. 11.

10 - Bill Clinton. Speech at the IMF and World Bank Annual Meeting, October 11th, 1995.

11 - Peter Morici. "Export Our Way to Prosperity", Foreign Policy, Winter 1995-1996, p. 4 (http:www.enews.com.).

12 - Kreuger, pp. 2-3.

13 - Ibid.

14 - The Economist. "The World Bank: Hurting the Poor", October 14th, 1995, p. 111.

15 - Blake and Walters, p. 145.

16 - Clinton, p. 4.

17 - Blake and Walters, pp. 146-147.

18 - Ibid.

19 - Stevens Hook. National Interest and Foreign Aid (London: Lynne Rienner Publishers, 1995), p. 134.

20 - Kreuger, p. 101.

21- I.M. Destler. "Many Constituencies Influence U.S. Foreign Policy-Making", U.S. Foreign Policy Agenda, May 1996, p. 1 (http://www.usia.gov.).

22 - Blake and Walters, p. 142.

23 - Ibid.

24 - Jeffrey Shafer. "International Financial Institutions in Development", Economic Perspectives, USIA Electronic Journals, Vol. 1, No. 11, August, 1996, p. 1.

25 - Kreuger, p. 77.

26 - Ibid.

27 - Timothy E. Wirth. "Sustainable Development: A U.S. Foreign Policy Priority", USIA Electronic Journals, Vol. 1, No. 11, August 1996, p. 3.

28 - White House Press Release. "The President Recommends that the World Bank Board of Directors Elect James D. Wolfensohn as the World Bank President", March 11, 1995, pp. 1-2.

29 - Bjorn Hettne (ed.). International Political Economy: Understanding Global Disorder (London: Zed Books Ltd., 1995), pp. 84-85.

30 - Ibid.

31 - Hettne, p. 73.

32 - Peter Drucker. Post-Capitalist Society (New York: Harper Collins Publishing, 1993), p. 185.

33 - Ken S. Ewert. "The International Monetary Fund", The Freeman, April 1989, p. 7 (http://www.self-gov. org.).

34- Fred C. Bergsten. "Are IMF, World Bank Ready for Reform?", Foreign Service Journal, June 1995, p. 1 (http://www.afsa.org.).

35- Christopher Whalen. "Why We Should Terminate the IMF and World Bank", 1996 (whalenc@mary.iia.org.).

36- James Bovard. "The World's Bank VS. The World Poor", Policy Analysis, No. 92, September 1987, p. 23 (http://www.cato.org.).

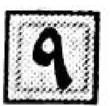
37 - Brown, p. 67.

38 - James Wolfensohn. Speech in the 1996 World Bank/IMF Annual Meetings, p. 6.

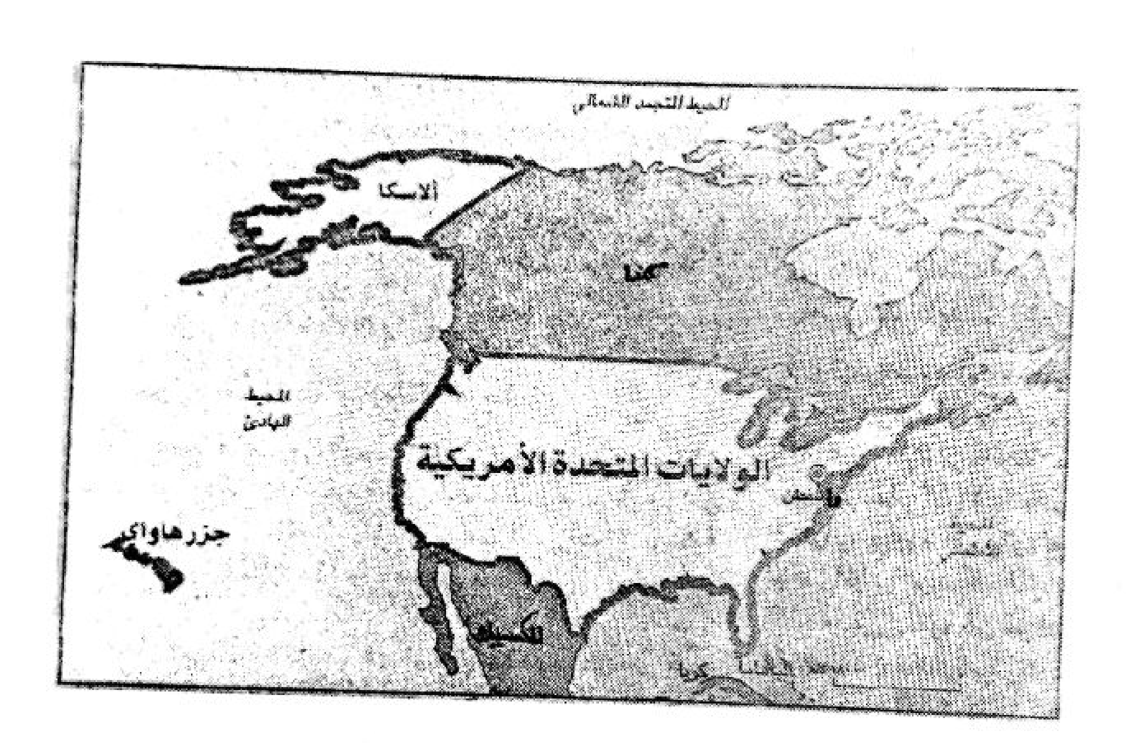
39 - Ibid.







مستقبل السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط



عبدالله صالح

جاءت الانتخابات الأمريكية الأخيرة بنتائجها المتضمنة فوز الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون ، وما تمخضت عنه من تداعيات ، لتعكس قدرا من التحول فى توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء أولويات وقضايا السياسة الخارجية ولاسيما بعد تعيين مادلين أولبرايت كوزيرة للخارجية بما يعكس تراجع منطقة الشرق الأوسط ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التى أصبحت ترتبط أساسا بأوروبا وروسيا ثم العلاقات الأمريكية مع آسيا، يليها التحديات الأمنية الدولية كالإرهاب والدول المنبوذة التى احتل التعامل معها مرتبة أكثر تقدما من عملية السلام فى الشرق الأوسط فى إطار التوجهات المعلنة للإدارة الأمريكية الجديدة .

ورغم صحة القول جزئيا بأن انتهاء الانتخابات الأمريكية بفوز كلينتون لفترة رئاسة ثانية وأخيرة أدى الى تحرره من القيود والضغوط الانتخابية التى حددت بعض مواقفه إزاء الشرق الأوسط ، وأنه سوف يتصرف تماما وفقا لإعتبارات المصالح القومية الأمريكية ولن يدع نيتانياهو وتحالفه يدمران عملية السلام ، إلا أن عدة حقائق ينبغى ألا تغيب عن أذهاننا وفى مقدمتها أن كلينتون وإن كان لن ينتخب ثانية ، فإنه ملتزم بالعمل على حماية انتصارات الحزب الديمقراطى ، وملتزم بتمهيد الطرق لنائبه آل جور ليخلفه فى الرئاسة من بعده ، فضلا عما يشعر به كلينتون من أنه مدين - عن حق أو غير حق - لليهود وإسرائيل بالمساعدة فى إعادة انتخابه ، حيث قام نيتانياهو بتعبئة كل القوى الليكودية - وهى القوى الغالبة

بين النشطين من يهود أمريكا – للعمل على تحقيق الفوز لكلينتون . أضف الى ذلك أن كلينتون كأى رئيس أمريكى – لا يتعرض لضغوط من جانب الأطراف العربية – غير مستعد لأن يفتح معركة مع إسرائيل ومؤيديها فى البنتاجون والجامعات ومراكز البحوث وأجهزة الإعلام ، حتى وإن كان الهدف تحقيق رؤية أمريكية للسلام فى الشرق الأوسط تخدم أمن إسرائيل وتحترم غنائمها فى الأرض والمياه والاقتصاد الإقليمى ، لأنه يدرك تماما أن إسرائيل لن تقبل إلا رؤية إسرائيلية تتبناها الولايات المتحدة ، وتشترك تل أبيب فى تنفيذها . وعلى هذا فإذا كانت الولايات المتحدة ستسعى لإستمرار عملية السلام وفقا لإطار مدريد ضمانا للحد الأدنى من الإستقرار فى منطقة حيوية لأمريكا والعالم ، فإن الإدارة الأمريكية لن تتبنى سياسة الضغط حتى فى تفاصيل خطيرة مثل سياسة الإستيطان – كما لم تفعل سابقا – فكلينتون يدرك أنه لا فائدة من محاولات التأثير فى حكومة يقودها رجل على نسق نيتانياهو ، وبالتالى طالما أن الأولوية هى لعلاقة عضوية استراتيجية بين أمريكا وإسرائيل ، فلا خيار سوى التعايش والتأقلم مع الواقع الإسرائيلى كما يفرضه نيتانياهو ، وما يعزز هذا الاتجاه أن تطلعات كلينتون فى ولايته الثانية تدور فى فلك توسيع رقعة التحالف والشراكة والإعجاب به دوليا .

إستمرارية السياسة الخارجية لأمريكا :

ظلت منطقة الشرق الأوسط تقف كواحدة من أكثر مناطق العالم وصراعاته الإقليمية التى احتفظت بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من جانب الإدارات الأمريكية المختلفة . وربما كان هذا راجعا فى معظمه الى وجود قدر كبير من الاتفاق فى أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف الأمريكية فى المنطقة ، فضلا عن قدر كبير من قبول وتأييد الرأى العام الأمريكى لهذه الأهداف التى تبلورت فى مرحلة الحرب الباردة حول منع هذه المنطقة من أن تقع ضمن النفوذ السوفيتى الأيديولوجى والسياسى على نحو يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وفى مقدمتها مصادر الطاقة وامداداتها وخطوط مواصلاتها . ومع تراجع إطار الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتى ظلت أهداف ضمان المصالح الأمريكية فى المنطقة باقية ، وأضيفت اليها أبعاد جديدة وهى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب والأصولية الإسلامية والدول والقوى التى تمارسها وترمز اليها ، ويرتبط بذلك احتواء وحصار وعزل دول مثل إيران والعراق وليبيا والسودان .

وتتجلى استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بوضوح فى مواقفها من الصراع العربى الإسرائيلى فى مراحله وتطوراته المختلفة ، حيث كان يحكمها من ناحية التزام مطلق بأمن إسرائيل حتى وإن اتخذ صورة عدوانية مثل حرب ١٩٦٧ ، وهو ما دافعت عنه إدارة جونسون الديمقراطية أو انقاذ هذا الأمن فى المواقف الحرجة مثل حرب أكتوبر والذى فتحت له إدارة نيكسون مخازن الجيش الأمريكى ونظمه العسكرية التى لم يستخدمها بعد ، وكذلك الالتزام بضمان التفوق العسكرى النوعى لإسرائيل على كل جيرانها العرب ، وهو الالتزام الذى تؤكده باستمرار وتنفذه كل الإدارات الأمريكية . وفى إطار هذه الالتزامات الثابتة تجاه إسرائيل اشتركت الادارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات مختلفة فى العمل على أن تقدم نفسها كوسيط فى محاولات التوصل الى تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى بصورة متوازية مع التأييد العسكرى والشامل لإسرائيل ، وهو ما وضح جليا فى مواقف ادارة نيكسون أثناء حرب أكتوبر التى اتجهت بفعل هذا التأييد للعمل على التوصل لتسويات ليس فقط لمخلفات الحرب وإنما لإيجاد إطار جديد للعلاقات فى المنطقة . فكان التدخل المباشر واليومى لوزير الخارجية هنرى كيسنجر هو العمل الذى أفضى الى اتفاقيات فض الإشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، وهى الاتفاقيات التى هيأت الفرصة للتطور الكبير الذى تابعته وحققته ادارة كارتر من خلال اتفاقات كامب ديفيد التى كانت فى الواقع الأساس الذى تطورت على أساسه وفى اتجاهه عملية التسوية السياسية فى المنطقة وتفاعلاتها .

وقد واصلت ادارة ريجان الجمهورية جهود التسوية وتحريك الركود الذى ألم بالعملية السياسية بعد كامب ديفيد خاصة فيما يتعلق بالجانب الفلسطينى، حيث أصدرت فى أول سبتمبر عام ١٩٨٢ ما عرف بمبادرة ريجان التى كانت أول اقتراب جاد لقضيتين هامتين هما قضية المستوطنات الإسرائيلية ، حيث طالبت بوقف بنائها ، وقضية الكيان الفلسطينى . غير أن مبادرة ريجان لم تلق الإرادة ولا الثقل المطلوب من الادارة حيث تركت المبعوثين يفتقدون الثقل السياسى ، أما ما يمكن اعتباره اهتماما جادا ومتماسكا فى اتجاه البحث عن تسوية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، فهو ما تبنته ادارة بوش التى تبلورت جهودها فى جمع أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين فى مؤتمر مدريد الذى أرسى مبادىء وقواعد العملية السلمية وفى مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام .

أما تطورات ما بعد مدريد ونقصد بها أساسا اتفاقات أوسلو وملحقاتها بين إسرائيل ومنظمة التحرير والاتفاق الإسرائيلى الأردنى ، فقد حدثت فى عهد ادارة كلينتون التى اعتبرتها ضمن انجازاتها فى السياسة الخارجية ، وأعلنت تأييدها لحماية تطور هذه الاتفاقيات سواء فى صورة دعوتها الحماسية لمؤتمر شرم الشيخ ، أو تفضيلها الواضح لحزب العمل وزعامته وفرصه فى الانتخابات الإسرائيلية ، على اعتبار أن ذلك يقدم فرصا أكبر لتطور العملية السلمية على المسارات المختلفة ، وكشأن الادارات الأمريكية السابقة ، اعتبرت ادارة كلينتون أن تحقيق أى تقدم للعملية السلمية مرتبط بنجاح المفاوضات على المسار السورى ، وهو ما

انعكس فى الاهتمام المكثف بالتقريب بين وجهات النظر السورية والإسرائيلية . غير أن محاولات كلينتون لدفع السلام فى المنطقة تحطمت على صخرة فوز الليكود وبروز زعيمه المتشدد بنيامين نيتانياهو الذى أعلن مواقف مناهضة لأسس عملية السلام، ورغم صدمة الادارة الأمريكية لهذا التطور ، فلم يكن أمامها إلا التعامل مع الواقع الجديد الذى صاغه نيتانياهو ، والمضى قدما فى عملية السلام لإبقائها على قيد الحياة ، ولكن فى إطار الرؤية التى حددتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة التى تناقض أسس ومبادىء مؤتمر مدريد سواء فيما يتعلق بالقدس أو المستوطنات ، أو مبدأ الأرض مقابل السلام ، ويتوازى مع هذا ما يكاد يكون إنكارا لما اتفق عليه فى أوسلو ، وهو التطور الذى أصاب العملية السلمية فى مجملها بالركود وهددها فى أسسها ومستقبلها .

تأييد أمريكي مطلق لإسرائيل :

على الرغم من استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بدرجة كبيرة مع تعاقب وتغير الادارات الأمريكية حيث كان الرؤساء الأمريكيون فى الغالب مؤيدين لإسرائيل ، وإن اختلف ذلك بدرجة ما من رئيس لآخر وفقا لرؤيته الشخصية وطبيعة البيئة السياسية التى حكم أثناءها ، فإن فترة حكم الرئيس كلينتون شهدت تحولا غير مسبوق فى الموقف من إسرائيل حيث أبدى تعاطفا شديدا معها ، وهو ما وضح فى خطبه وزياراته المتكررة لإسرائيل بصورة رمزية حيث كان أول رئيس أمريكي يلقى خطابا أمام مجلس الحرب الإسرائيلى ، ويحرص على ارتداء القلنسوة اليهودية ، فضلا عن تعاطفه البالغ مع مقتل بعض الإسرائيليين الى حد البكاء الشديد ، مما يعكس دلالات رمزية بالغة تشير الى نشوء علاقة عاطفية بينه وبين الإسرائيليين تتجاوز مجرد الدعم والمساندة من خلال السياسة الرسمية ، وهو ما يمثل نقلة نوعية فى إطار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التى تشهد نموا مطردا فى صورة خط بيانى صاعد ، خاصة منذ تولى ريجان الرئاسة فى عام ١٩٨٠ . ومن ثم فإن الأداء الفعلى للادارة الأمريكية حاليا يأتى فى إطار هذا التنامى الذى يزداد رسوخا خاصة فى ظل الظروف الحالية التى تشهد اختلالا غير مسبوق فى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وغيابا ملحوظا لتأثير القوى العربية على صانع القرار الأمريكى إزاء الشرق الأوسط .

ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا أن زيادة مصادر نفوذ اليهود ودعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكى وحرصهم على إنشاء مزيد من لجان العمل السياسية فى إطار اللوبى الصهيونى فى مقابل ضعف الأمريكيين العرب سياسيا ، أسهم فى تفاقم الخلل القائم بين القدرات العربية والإسرائيلية فى التأثير على صانع القرار الأمريكى . ويكفى أن نذكر أن اللوبى الصهيونى أنشأ حتى الآن أكثر من ٧٠ لجنة عمل سياسيا تعمل كل منها بشكل شبه مستقل ، فضلا عن أن أعضاء الكونجرس من اليهود بلغوا ٤٣ عضوا منهم ١٠ فى مجلس الشيوخ و ٣٣ فى مجلس النواب ، الأمر الذى يعنى بالضرورة المشاركة المباشرة فى عملية صنع القرار السياسى ولاسيما المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، هذا بالإضافة الى الدور الخطير الذى يلعبه اللوبى الصهيونى فى التأثير على صنع القرار من خلال الاتصال الدائم بالمسئولين والضغط عليهم بأساليب مختلفة ، ناهيك عن قيام هذا اللوبى بتمويل الحملات الانتخابية لكافة المناصب الفيدرالية ، فنظرا للارتفاع المذهل فى تكلفة الحملات الإنتخابية ، فإن المرشح لأى منصب فيدرالى يسعى دوما الى الحصول على مزيد من الأموال للإنفاق على حملته ، خاصة وأن ضعف التمويل عادة ما يودى بفرص المرشح ، إذ لا يسمح له بالنفاذ الى قطاعات كبيرة من الناخبين .

غير أن كل ما سبق ذكره من مصادر النفوذ رغم أهميته القصوى وفاعليته ، لم يكن من الممكن أن يؤتى ثماره لصالح إسرائيل لولا قدرة اليهود على دعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكى نفسه والروابط الوثيقة التى تربطهم ليس فقط بصناع القرار ، وإنما أيضا بغيرهم من الأمريكيين . وهذا ما دفع أحد الكتاب للقول بأن الأمريكيين عموما لا يؤيدون إسرائيل بسبب قيمتها الأمنية للولايات المتحدة ، ولا بسبب النشاط السياسى للجماعة اليهودية ، وإنما لأنهم يحبون من يعرفون من اليهود فى محيطهم الاجتماعى . وإدراكا منهم لأهمية إسرائيل بالنسبة لهؤلاء اليهود ، فإن أولئك الأمريكيين – من غير اليهود – يتركون لهم القضية برمتها .

كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا تمثل فى ضيق هامش الخلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط ، وهو ما ظهر جليا فى قضية نقل السفارة الأمريكية الى القدس حيث مرر الكونجرس مشروع القانون بأغلبية ساحقة فى المجلسين ، مما اعتبر تغيرا جوهريا فى موقف الجمهوريين تحديدا الذين رفضوا علنا اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وكان أغلبهم يؤيد ترك القدس للمفاوضات ، ورغم أنه كان هناك دائما من الطرفين من يعلن اعتباره القدس عاصمة لإسرائيل ، إلا أن هؤلاء كانوا فى أغلب الأحيان يمثلون الأقلية فى الحزبين ، وتنبع أهمية هذا التطور الأخير باتجاه التقارب بين وجهات نظر الحزبين الكبيرين من ضرورة التوافق بين الرئيس الأمريكى (الديمقراطى) والمؤسسة التشريعية (التى يسيطر عليها الجمهوريون) لتمرير معظم قرارات السياسة الخارجية ويدخل فى إطارها ما يتعلق بالشرق الأوسط ، وهو ما يعنى أن السياسة الأمريكية سوف تستمر فى تأييدها المطلق لإسرائيل على يد كلينتون الذى حطم عددا من الأرقام القياسية ، فكان أول رئيس ديمقراطى يعاد انتخابه منذ أيام روزفلت ، وأول رئيس أمريكى يحظى بعفو شعبى عام عن كل زلاته وأخطائه الأخلاقية وغير الأخلاقية ، رغم أنه الوحيد بين رؤساء أمريكا الذى تعرض لهذا العدد الكبير من القضايا والتحقيقات ، فضلا عن كونه الرئيس الديمقراطى الوحيد الذى تسبب فى حصول الجمهوريين على غالبية المقاعد فى مجلسى الشيوخ

والنواب في دورتين متلاحقتين ، ولهذا فإنه سيحاول خلال الفترة الثانية لرئاسته تحقيق إنجاز سياسي يعيش معه السنوات الطويلة الباقية من عمره بعد خروجه من الرئاسة ، لاسيما أنه سيكون عندئذ أول رئيس أمريكي يخرج صغيرا من هذا المنصب الكبير . ولهذا فإن سلام الشرق الأوسط إذا كان فيه من المخاطر ما يهدد مستقبل آل جور والحزب الديمقراطي ، فإنه سيصبح إنجازا مستحيلا ، إلا إذا جاء السلام الأمريكي على هوى إسرائيل وعلى ما تبقى من أرض عربية .

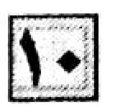
ولكن التساؤل الذي يثار هنا يتعلق بحدود الدعم والمساندة على نحو قد يؤدي لاضطراب الأوضاع في المنطقة بما يهدد المصالح الأمريكية ، مثل هذا المناخ لاشك أنه سيضع السياسة الأمريكية أمام خيارين لا ثالث لهما : إما مواصلة سياسة دعم إسرائيل حتى وإن ترتب على ذلك اضطراب الأوضاع الإقليمية ، أو ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لمواصلة العملية السلمية ولو على المستوى الشكلي ، وبطبيعة الحال وفي ضوء الخبرة التاريخية يبدو أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل البديل الأول ، وقد تأكد بعد انتهاء الحرب الباردة أن الإدارة الأمريكية لا تسمح – لحسابات تتعلق بمصالحها – أن يصل التوتر في المنطقة الى حد يهدد المصالح الحيوية لها ، وبالتالي فإن البديل الآخر سيكون هو المقبول موضوعيا ولكن حتى في إطار هذا البديل هناك خيارات متعددة أمام السياسة الأمريكية .



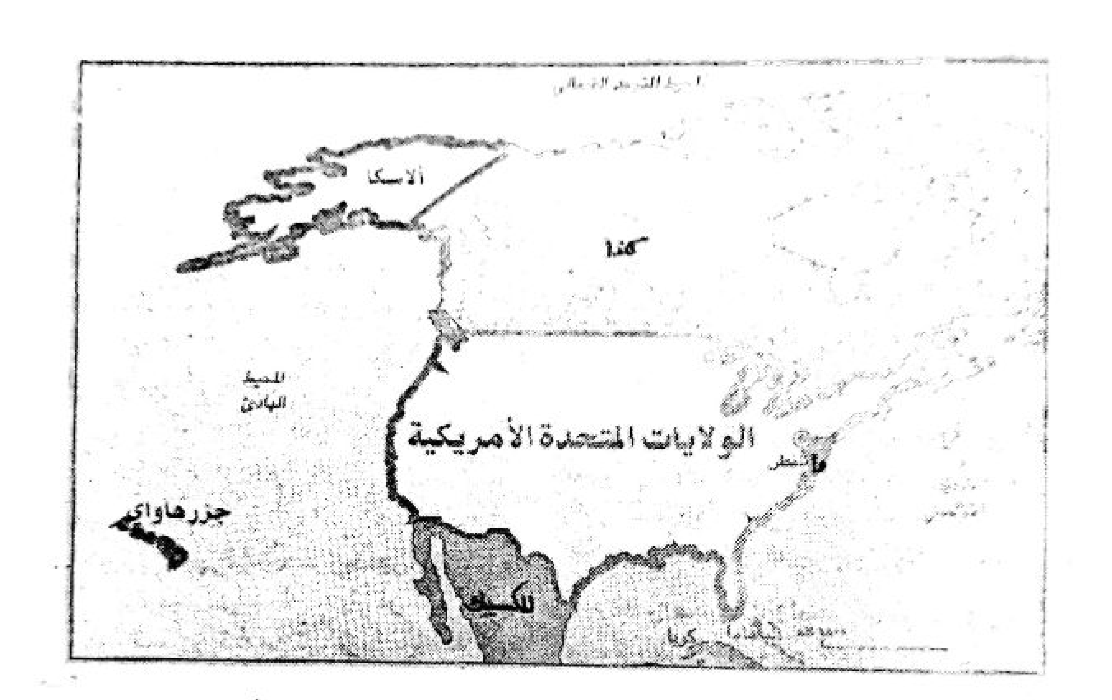








السياسة الأمريكية فى آسيا



د . محمد سعد أبو عامود

بانتهاء الحرب الباردة فى مطلع التسعينيات أثيرت العديد من التساؤلات حول امكانية تغير السياسة الدولية فى آسيا، حيث شهدت المنطقة عدة متغيرات جديدة منها تدهور القدرات الروسية وزوال خطر التهديدات الروسية المباشرة فى آسيا، بروز الصين واليابان كقوى إقتصادية وسياسية يمكن إن تتنافس فيما بينها، الأمر الذى سوف تكون له تداعياته على الأوضاع فى المنطقة. كما أثير إحتمال إن تدخل هذه القوى الصاعدة فى تنافس مع الولايات المتحدة، بالاضافة إلى إمكانية تراجع الاهتمام الأمريكى بالمنطقة مع زوال العدو الشيوعى للولايات المتحدة وهو الاتحاد السوفيتى، وظهور إتجاه لدى الإدارة الأمريكية لاعادة تنظيم أوضاع القوات الأمريكية فى آسيا وتقليل أعدادها، وأثر ذلك على أوضاع التوازنات الاقليمية فى آسيا، والتى لعبت الولايات المتحدة من خلال تواجدها العسكرى المباشر فى المناطق الآسيوية الحساسة دوراً فى الحفاظ على الأمن والاستقرار والتوازن بين الدول الآسيوية.

إلا أن مراجعة الأدبيات السياسية الأمريكية منذ بداية التسعينيات وحتى الآن حول الياسة الأمريكية فى آسيا، توضح أن هناك أهتماما أمريكيا واضحا باستمرار الدور الأمريكى فى المنطقة، وإن اختلفت الأهمية النسبية لأهداف السياسة الأمريكية الآسيوية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة عنها فى مرحلة الحرب الباردة، واختلفت كذلك الوسائل التى ستتبعها السياسة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف، بعبارة

أخرى حدث نوع من أنواع إعادة تحديد الأهداف الأمريكية وأولوياتها فى آسيا، إضافة إلى إعادة تصميم السياسات الأمريكية التى يمكن اتباعها فى القارة الآسيوية لتحقيق هذه الأهداف.

وتستهدف هذه الدراسة التعرف على المصالح الأمريكية فى آسيا فى ظل الواقع العالمى الجديد، وتحديد أهم ملامح السياسة الأمريكية الآسيوية خلال السنوات الخمس الماضية، وتقييم هذه السياسة، ثم تقديم رؤية مستقبلية لسياسة الولايات المتحدة فى آسيا. وتتحدد خطة البحث على النحو التالى:

أولا- المصالح الأمريكية فى آسيا:

من أفضل الكتابات الأمريكية حول رسم السياسة الخارجية الأمريكية ما جاء فى كتاب الرئيس الأمريكى الراحل ريتشارد نيكسون "Seize The Moment" أو انتهزوا الفرصة إذ يقول فى رسم وتصميم سياستنا الخارجية فإن المثالية والواقعية المتنورة يجب أن توجه هذه السياسة. فالعالم لم يتغير إلى الحد الذى نستطيع تجاهل حقائق القوة السياسية، لكنه تغير بما يكفى بحيث نستطيع تخصيص مصادر أكثر واهتماما أكبر بقضايا غير الأمن بالمفهوم الضيق، والمهمة الأولى فى هذا الصدد هى التمييز بين المصالح الحيوية والمصالح الحرجة والمصالح الخارجية، فرسم الإستراتيجية يعنى وضع الخيارات، ووضع الخيارات يعنى وضع مجموعة من الأولويات الواضحة.

والمصلحة الحيوية وفقا لنيكسون هى التى تؤدى خسارتها إلى تعرض الأمن القومى الأمريكى للخطر بصورة مباشرة، ومن ثم فليس للولايات المتحدة من خيار سوى أن ترد بالقوة العسكرية، إذا دعت الضرورة لدفع تهديدات ضد هذه المصالح. والمصلحة الحرجة هى التى تخلق فى حالة فقدها تهديدا مباشرا لإحدى المصالح الأمريكية الحيوية، أما المصلحة الخارجية فهى التى يؤدى فقدانها إلى تهديد من بعد لمصلحة أمريكية حيوية أو حرجة.

ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية قد أخذت بهذا التصنيف للمصالح الأمريكية ففى كلمة ألقاها انتونى ليك مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى بجامعة الدفاع الوطنى بواشنطن فى يونيو الماضى قال: " عندما نستخدم قوتنا العسكرية علينا أن نفعل ذلك دون أى تردد أو إحجام، ولكن يجب ألا نطلب من قواتنا العسكرية أن تفعل مالا تستطيعه أو ما يجب عليها ألا تفعله ... إن بلدنا يستخدم القوة العسكرية لحماية وتعزيز المصالح الأمريكية خاصة إذا ما كان هناك ما يمثل تهديداً مباشراً لأمننا القومى. فى مثل هذه الحالة، فاننا سنقوم بكل ما يلزم للدفاع عن هذه المصالح الحيوية، فالمصالح الحيوية هى سبب وجود قواتنا العسكرية، وستبقى كذلك مادامت هناك دول ومادامت طبيعة البشر لم تتغير"، ثم إشار بعد ذلك إلى ما اطلق عليه، المصالح المهمة التى لا تهدد المصالح الحيوية الأمريكية بالخطر بصورة مباشرة، وإن كانت تؤثر على المصالح الأمريكية وطبيعة العالم القائم الآن كأن يتعرض أمن وإستقرار منطقة لها أهمية حيوية للولايات المتحدة للخطر.

وإذا ما رجعنا إلى الأبحاث والدراسات الأمريكية الإستراتيجية التى عنيت برسم إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة فى العالم فى مرحلة مابعد الحرب الباردة، وتحديد المصالح الأمريكية ونطاق هذه المصالح على مستوى دول العالم، سنجد أن آسيا قد أحتلت مكانا هاما فى هذه الدراسات بوصفها تمثل مجالا واضحا من مجالات تحقيق المصالح الأمريكية.

ففى تقرير صدر عن مجموعة أسبن الأمريكية لتخطيط الإستراتيجيات فى مطلع التسعينيات، وأشرف عليه وليام بيرى وجوزيف ناى فصل خاص حول الإستراتيجية الأمريكية فى آسيا، وقد أشار الباحثون إلى ضرورة أن توجه الولايات المتحدة عناية خاصة بالقارة الآسيوية، خاصة وانها تشهد أسرع معدل للنمو فى العالم، كما أنها تمتلك الأساسيات اللازمة لزيادة قدراتها التنافسية، كمعدلات الادخار والاستثمار المرتفعة والموارد البشرية الوفيرة وسلوكيات العمل الصارمة لمواصلة التقدم الإقتصادى.

وقد قسم التقرير القارة الآسيوية إلى خمسة أقاليم فرعية هى: اليابان، الإقتصاديات الصناعية الجديدة وتشمل تايوان، كوريا الجنوبية، هونج كونج، ثم رابطة جنوب شرق آسيا التى تتكون من سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، واندونيسيا، والفلبين.

فالاوقيانوسيا وتضم استراليا ونيوزيلندا، وقلب القارة ويضم الصين وفيتنام، كوريا الشمالية، لاوس، كمبوديا، وبورما.

وقد أوضح التقرير أن الأقاليم الثلاثة الأولى تدخل فى نطاق المصالح الحيوية للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بضمان أمن اليابان وكوريا الجنوبية، كما أشار إلى حجم المعاملات الإقتصادية الضخمة بين الولايات المتحدة وهذه الاقاليم الفرعية الخمسة، ومدى امكانية ازدياد أهمية المصالح الإقتصادية الأمريكية الحيوية خلال السنوات القادمة، الأمر الذى يعطى الجانب الإقتصادى فى السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة أهمية خاصة.

إلا أن أوضح المحاولات العلمية لتحديد المصالح الأمريكية الحيوية والمهمة فى آسيا، تتمثل فى الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن فى أكتوبر ١٩٩٦، والذى حدد المصالح الحيوية الأمريكية فى آسيا على النحو التالى:

١- منع قيام دولة معادية للولايات المتحدة بالسيطرة على آسيا.

٢- توفير الأمن فى شبه الجزيرة الكورية.

٣- ضمان حرية الوصول التجارى والسياسى والعسكرى من وإلى المنطقة.

٤- احتواء الأسلحة النووية وتكنولوجيا الصواريخ.

٥- منع التهديدات الروسية للحلفاء الآسيويين للولايات المتحدة وللدول الآسيوية الأخرى، فى حالة عودة روسيا كدولة متمردة.

وفيما يتعلق بالمصالح الأمريكية المهمة، أشار التقرير إلى بعض الاقاليم الأسيوية بوصفها مجالا لهذا النوع من المصالح والتى تتمثل فى:

١- مكافحة الجريمة المنظمة وغير المنظمة بما فى ذلك المتاجرة غير المشروعة فى المخدرات خاصة فى باكستان وأفغانستان، والإرهاب.

٢- وقف تدهور عملية التنمية فى جنوب آسيا.

٣- معالجة مشكلات الهجرة.

٤- الترويج لحقوق الانسان خاصة فى الصين.

٥- وقف الانحطاط البيئى فى آسيا، والناتج عن حركة التصنيع الآسيوية الكثيفة.

ومن خلال هذا العرض يمكن أن نشير إلى الملاحظات التالية بصدد المصالح الأمريكية فى القارة الآسيوية والتى تمثل العامل المحرك للسياسة الأمريكية فى آسيا:

أ- إن آسيا تمثل مجالا هاما من مجالات المصالح الأمريكية الحيوية والمهمة، والتى قد تتطلب تدخلا أمريكيا مباشرا لحمايتها والحفاظ عليها.

ب- أزدياد ثقل المصالح الإقتصادية الأمريكية فى آسيا بصفة عامة وفى بعض الأقاليم الآسيوية الفرعية بصفة خاصة، فقد أشارت جوان سبيرو وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية فى بيان ادلت به فى ١٦ مايو ١٩٩٦ فى لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى إلى الأهداف الإقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية والتى تتلخص فى:

١- إستخدام الدبلوماسية الإقتصادية لدعم السلام والديموقراطية.

٢- بناء نظام دولى جديد يكون أكثر توجها نحو الأسواق المفتوحة.

٣- فتح أسواق أجنبية والترويج لصادرات واستثمارات أمريكية فى الخارج وأكدت على إمكانية تسخير الادوات الإقتصادية لتعزيز الأهداف السياسية الأمريكية مشيرة إلى أهمية التركيز على إقامة علاقات إقتصادية جديدة ومتينة من خلال منتدى التعاون الإقتصادى لآسيا والباسيفيك (ابيك).

كما أشار وينستون لورد سكرتير الخارجية الأمريكية المساعد للشئون الآسيوية والباسيفيك بأنه ليست هناك منطقة فى العالم هامة بالنسبة للولايات المتحدة أكثر من منطقة آسيا الباسيفيكية، حيث أن هذه المنطقة أكثر مناطق العالم سكانا وأكثرها أزدهارا من الناحية الإقتصادية، بدليل أن ٤٠٪ من تجارة الولايات المتحدة الخارجية مع هذه المنطقة، كما أن معدلات زيادة النمو التجارى مع هذه المنطقة تتم بمعدلات أسرع من غيرها من مناطق العالم الأخرى.

٤- أن المصالح الأمريكية تتوزع على معظم الأقاليم الآسيوية الفرعية، فإن كانت المصالح الحيوية الأمريكية تتركز فى جنوب شرق آسيا، وشمال شرق آسيا، وشرق آسيا، فإن المصالح الهامة الأخرى توجد فى غرب وجنوب غرب آسيا.

ثانيا: السياسة الامريكية فى آسيا:

فى هذا الجزء من الدراسة سنتعرض للسياسة الخارجية الأمريكية فى آسيا على مستويين، الأول يتضمن أهم الأفكار التى طرحها خبراء السياسة الأمريكية فى هذا الشأن، والمستوى الثانى يشتمل على عرض موجز للتطبيق الفعلى لهذه السياسة تجاه عدد من الدول الآسيوية الرئيسية.

أ: السياسة الأمريكية فى آسيا من خلال أفكار الخبراء:

أقترح معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن فى دراسة سبق الإشارة اليها منظومة من السياسات التى يتعين على الولايات المتحدة أتباعها لتحقيق مصالحها الحيوية والهامة فى آسيا.

ففيما يتعلق بالمصالح الحيوية الأمريكية أوصت الدراسة بتبنى السياسات التالية:

١- البحث عن فرص جديدة لتعزيز الزعامة الأمريكية فى منطقة آسيا - المحيط الهادى.

٢- تعزيز العلاقات السياسية والأمنية مع اليابان.

٣- العمل مع جمهورية الصين الشعبية لإعداد أجندة إيجابية مشتركة وإطار عمل مفيداً للطرفين لدمج الصين فى النظام الإقتصادى والسياسى والأمنى.

٤- إتخاذ خطوات لزيادة الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية بالتعاون مع كوريا الجنوبية.

٥- إعداد إستراتيجية قائمة على دمج جنوب شرق آسيا.

٦- الإعداد لبدء حوار أمنى مع شمال شرق آسيا يشمل الولايات المتحدة، اليابان، الصين، روسيا والكوريتين.

٧- تعزيز العمل القائم حاليا فى المنبر الاقليمى التابع لرابطة جنوب شرق آسيا فى مداولاته الإقليمية الأمنية.

من ناحية أخرى أشار تقرير صادر عن البيت الأبيض حول تحديات السياسة الخارجية الأمريكية نشر على شبكة

الانترنيت فى الخامس من نوفمبر ١٩٩٦ إلى بعض السياسات التى ستتبعها الولايات المتحدة فى آسيا ومنها:

١- السعى لتحقيق مزيد من خفض خطر أسلحة الدمار الشامل.

٢- توسيع حدود التجارة الحرة وإتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق ذلك الهدف فى آسيا بحلول عام ٢٠٢٠.

٣- مواصلة تعزيز الأمن والتحالفات التجارية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وغيرهما ثنائيا، وجماعيا من خلال رابطة جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإقتصادى لآسيا/ المحيط الهادى.

٤- الدخول مع الصين في حوار إستراتيجى حول الأمن الإقليمى وعدم انتشار أسلحة على نحو بناء، وتجنب نزاعات تعود بالكسب على طرف مقابل خسارة الطرف الآخر. وفى بيان لروبين رافيل مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون جنوب آسيا، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى ١١ يونيو ١٩٩٦، إشارة واضحة إلى السياسة الأمريكية فى هذه المنطقة التى تمتد إلى وسط آسيا وأفغانستان، حيث ذكر أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق الإستقرار فى المنطقة، لأن عدم الاستقرار وإستمرار الحرب الأهلية فى أفغانستان، يحول دون قيام الدول الجديدة فى آسيا الوسطى وإنشاء منافذ للتجارة والنفط والغاز فى جنوب المنطقة ويوفر مجالا للتنافس بين الهند والباكستان كما أن هذا الوضع قد أدى إلى جعل أفغانستان ممراً لتجارة المدخرات والجريمة والإرهاب الأمر الذى يقوض أمن باكستان والدول المجاورة فى المنطقة وفى آسيا الوسطى، ويمكن أن يمتد تأثيره إلى روسيا وأوروبا.

وفيما يتعلق بتجارة المخدرات أوضح أن أفغانستان تنتج الآن ٣٢٪ من الأفيون الذى يستخدم فى إنتاج الهيروين، والذى يتم تهريبه إلى باكستان وآسيا الوسطى وروسيا والولايات المتحدة.

هذه هى الصورة العامة لأبعاد السياسة الخارجية الأمريكية فى آسيا من خلال أفكار الخبراء والمختصين والمسئولين عن السياسة الأمريكية الآسيوية.

ب- السياسة الأمريكية فى آسيا من خلال الواقع العملى:

١- قامت السياسة الأمريكية على أساس تدعيم التحالف التقليدى بين اليابان والولايات المتحدة وكانت زيارة الرئيس كلينتون لليابان فى ربيع ١٩٩٦ مناسبة لتأكيد أن هذا التحالف يمثل جوهر السياسة الأمريكية فى آسيا، كما أكد الجانبان على أن تحالفهما يعد عنصرا هاما لتحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة.

وقد نتج عن هذه السياسة التوصل إلى حل لمشكلة القاعدة العسكرية الأمريكية فى اوكيناوا وإعادة إنتشار القوات الأمريكية مع احتفاظها بقدراتها الإستراتيجية الملائمة للقيام بالمهام التى يمكن أن تكلف بها للحفاظ على الأمن ومواجهة أية تهديدات مباشرة للمصالح الأمريكية الحيوية.

كذلك أكدت الولايات المتحدة تشجيعها لليابان على إتخاذ خطوات لتحمل مسئولياتها الدولية، ومساندتها لمطالبة اليابان بمقعد دائم فى مجلس الأمن الدولى، كما تم خلال هذه الزيارة بحث أوجه العمل المشترك بين البلدين فى مجال القضايا الكونية، كالمشكلات البيئية كذلك إتجهت السياسة الأمريكية إلى تدعيم التحالف اليابانى الأمريكى، من خلال التخفيف من حدة التوتر فى العلاقات الإقتصادية والتجارية، حيث تم اجراء مفاوضات تجارية نشطة مع اليابان بهدف تأمين وصول المزيد من السلع الأمريكية للأسواق اليابانية، وقد أسفرت هذه الجهود عن تراجع فى حجم العجز التجارى المسجل لصالح اليابان.

كما تم خلال السنوات الخمس الأخيرة توقيع ٢١ إتفاقية شملت كافة مجالات العلاقات بين الدولتين وهو ما أدى إلى تحسن مستوى التنسيق فى مجال السياسات الإقتصادية الكلية التى تتبعها الدولى وازدياد حجم التفاعلات بين القطاع الخاص، والأجهزة الحكومية الأمريكية واليابانية.

٢- وفى نطاق تقوية التحالفات الأمريكية التقليدية فى آسيا، إزداد حجم التعاون والتشاور المستمر بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، والذى شمل كافة المجالات، كما ازداد حجم التبادل التجارى بين الدولتين ليصل إلى ٥٠ بليون دولار عام ١٩٩٥، ولتحتل السوق الكورية المرتبة الخامسة بين الأسواق المتعاملة مع الولايات المتحدة.

كما تمت معالجة الأزمة مع كوريا الشمالية بصدد نشاطها النووى الذى يمثل تهديدا مباشرا لأمن كوريا الجنوبية، إذ وقعت الولايات المتحدة إتفاقا معها يقضى بحل الخلاف حول مفاعلها النووى الذى ينتج مواد نووية تصلح لانتاج الأسلحة النووية، ويوفر الاتفاق مواد غذائية ومعونات أخرى لكوريا الشمالية كما يوفر لها مفاعلات نووية غربية الصنع تحل محل المفاعلات السوفيتية التصميم والتى تنتج مواد نووية يمكن إستخدامها فى إنتاج الأسلحة النووية.

٣- أما السياسة الأمريكية تجاه الصين فتقدم نموذجا واضحا لتداخل العوامل المؤثرة فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتشابكها، إلا أنها فى ذات الوقت توضح الأولوية التى يتمتع بها العامل الأقتصادى عند وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، فبالرغم من الانتقادات الحادة التى وجهتهاالإدارة الأمريكية للسياسات الصينية فى مجال حقوق الانسان ومبيعات السلاح إلا أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون أيد منح الصين وضع الدولة الأكثر رعاية من الناحية التجارية، كما أن الفترة الأخيرة قد شهدت أشارات واضحة بعثت بها الإدارة الأمريكية إلى بكين تؤكد أهتمام واشنطن بالسوق

الصينية، ورغبتها في تدعيم علاقاتها مع بكين بزيادة فرص التعاون التجاري على أسس من الحرية والرخاء لكلا البلدين، وقد التقى الرئيسان الأمريكي والصيني على هامش إجتماعات ابيك التي عقدت في مانيلا بالفلبين في أخر نوفمبر الماضي - الأمر الذي رآه المراقبون أنه بمثابة إنفراجة في العلاقات بين الدولتين، إلا أن نتائج هذا اللقاء لم تسفر عن حل الخلاف الصيني الأمريكي حول إنضمام الصين بمنظمة التجارة العالمية وتظل بالاضافة إلى هذا الخلاف مجموعة أخرى من المشكلات العالقة بين البلدين سواء فيما يتعلق بسياسات بيع الأسلح الصينية، وسياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان، والمناورات الصينية تجاه السواحل التايوانية، إضافة إلى الخلافات حول حقوق الانسان في الصين، والسياسات التجارية الصينية.

وبالرغم من عدم التوصل إلى حلول لهذه المشكلات التي تعترض العلاقات الأمريكية الصينية إلا أن الاتجاه العام للسياسة الأمريكية تجاه الصين في الأونة الأخيرة بدأ يتسم بالرغبة في تهدئة حدة التوتر الذي شهدته هذه العلاقات خلال السنوات العشر الأخيرة، والسعي إلى خلق الأرضية المشتركة للتعاون.

٤- تقوم السياسة الأمريكية تجاه مناطق النزاعات الساخنة في آسيا على أساس السعي إلى تحقيق الاستقرار وتخفيف حدة التوتر بين الاطراف المتصارعة، وذلك من خلال تشجيع التعاون الإقتصادي الإقليمي في آسيا بين الأطراف الآسيوية المختلفة، إستنادا إلى أن مثل هذا التعاون يوفر الفرصة لحل الخلافات السياسية، كما يقتصر الدور الأمريكي في بعض الحالات على دور المراقب، الذي يمكن أن يقدم المساعدات الانسانية والدبلوماسية لحل هذه الخلافات، وترى الولايات المتحدة أن الحل النهائي لمثل هذه الصراعات هو بيد الآسيويين أنفسهم ويعتمد أساسا على الجهود الآسيوية، والمثال الواضح لهذا الاتجاه الموقف الأمريكي تجاه الحرب الأهلية الأفغانية.

٥- اتجهت السياسة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة إلى إعادة تكوين تحالفات جديدة وإعادة النظر في تحالفات سابقة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه الهند وتجاه باكستان.

٦- تركز السياسة الأمريكية في القارة الآسيوية على تقوية العلاقات الإقتصادية الأمريكية مع الدول الآسيوية، خاصة الدول الناهضة إقتصاديا، ويتم ذلك على مستوى العلاقات الثنائية أو الجماعية، ويبرز النشاط الأمريكي في نطاق منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادى (ابيك)، فقد نجحت الدبلوماسية الأمريكية في إجتماع مانيلا الأخير الذي عقد في الفلبين خلال شهر نوفمبر الماضي (٢٣-١٩٩٦/١١/٢٥) في أقناع قادة الدول المشاركة لتبني الرؤية الأمريكية بصدد عدد من القضايا، وقد تعهد زعماء الدول المشاركة في القمة الأخيرة في البيان الختامي الصادر عنها بتحقيق أهداف المنتدى، وعلى رأسها تحويله إلى أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، كما وافقوا على الضغط على منظمة التجارة العالمية للأخذ بالاقتراح الأمريكي بالغاء التعريفات الجمركية على تكنولوجيا المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠.

٧- في نطاق حل المنازعات الإقليمية الآسيوية، تقوم السياسة الأمريكية كذلك على إمكانية حل هذه المنازعات في الإطار الآسيوي، ومن ثم تبذل جهودا ملحوظة من خلال عضويتها في المنتدى الإقليمي لرابطة إتحاد دول شرق آسيا المعنى بالشئون الأمنية والسياسية في جنوب وشمال شرق وشرق آسيا والمحيط الهادى.

٨- تقوم السياسة الأمريكية في آسيا كذلك على السعي إلى طي الخلافات الأمريكية مع بعض الدول الآسيوية خلال الحرب الباردة، والمثال الواضح في هذا الشأن إتجاه الولايات المتحدة إلى تطبيع العلاقات مع فيتنام، إن كانت لها تحفظاتها على بعض الاوضاع في فيتنام.

ثالثا: تقييم السياسة الأمريكية في آسيا:

لاشك أن المصالح الأمريكية في آسيا هي مصالح حيوية وهامة بالمفهوم الأمريكي للمصالح الحيوية والهامة وقد بذلت الدبلوماسية الأمريكية جهودا مكثفة في آسيا خلال السنوات الست الأخيرة، والملاحظ أن ثمة توافقا واضحا بين التوجهات العامة لهذه السياسة والسلوك السياسي الأمريكي في آسيا. فالدفاع عن أمن الولايات المتحدة الإقتصادي من خلال توسيع حجم التبادل التجاري وفتح الأسواق الآسيوية أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية. وتفعيل المبدأ القائل بأن المجتمعات المنفتحة والأسواق المفتوحة تصب في المصلحة الأمريكية بعبارة بيتر تارنوف وكيل الخارجية الأمريكية كل هذا شكل محورا لحركة السياسة الأمريكية في آسيا، وشجع عليه بعض العوامل النابعة من البيئة الآسيوية ذاتها والمتمثلة في حركة النهوض الإقتصادي والتكنولوجي الكبير الذي شهدته أسيا خلال السنوات العشر الأخيرة، وإنهيار القوة السوفيتية المنافسة للولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، وإتجاه معظم الدول الآسيوية نحو الأهتمام بقضايا البناء الداخلي، وإعطاء أولوية لتحقيق النمو الإقتصادي.

ووفقا لتقييم بيتر تارنوف وكيل الخارجية الأمريكية لهذه السياسة والمنشور في شبكة الانترنت في ٢٠ مايو ١٩٩٦، فإن هذه السياسة قد حققت بعض النجاح سواء في المجال الإقتصادي، حيث زاد حجم التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية ليصل إلى ٥٠ بليون دولار عام ١٩٩٥، وبدأ العجز في الميزان التجاري الأمريكي الياباني في التراجع عن معدلاته السابقة، وإن كان لازال في صالح اليابان، بالاضافة إلى ازدياد حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين خلال هذه

الفترة، كما استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على بعض الازمات، كالأزمة الكمبودية وأزمة المفاعل النووى الكورى، إلا أن هناك الكثير الذى يحتاج إلى الانجاز من خلال المزيد من الجهد والعمل.

هذا التقييم الموضوعى، الذى قدمه تارنوف بعبارات دبلوماسية متحفظة، يحمل الكثير من الدلالات بالنسبة للسياسة الأمريكية فى أسيا، فإن كانت هذه السياسة قد حققت بعض النجاح، إلا أنها لم تكن خالية من الارتباك والتخبط فى كثير من الحالات، وتقدم السياسة الأمريكية تجاه الصين نموذجا واضحا للتخبط والارتباك فالولايات المتحدة التى تدعو إلى حرية التجارة العالمية، تقف أمام دخول الصين كعضو فى منظمة التجارة العالمية، بسبب رغبة الصين فى الانضمام كدولة نامية، فى حين تصر الولايات المتحدة على انضمامها كدولة متقدمة، حتى لا تتمتع بالمزايا الخاصة بالدول النامية، وهو ما أدى إلى عدم دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية حتى الآن، ويأتى هذا فى ظل هدف معلن للسياسة الأمريكية يتلخص بضرورة انضمام الصين إلى النظام الإقتصادى العالمى.

كذلك يمكن القول بإن الولايات المتحدة لم تستطع السيطرة على كثير من النزاعات والصراعات التى قد يؤدى استمرارها إلى المساس بالمصالح الأمريكية فى المسقبل، ويرجع هذا إلى الاستناد إلى العامل الإقتصادى فى تقييم أهمية مثل هذه الصراعات وآثارها المحتملة على المصالح الأمريكية من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، النموذج الأفغانى يعد نموذجا واضحا فى هذا المجال، وتراجع أهمية باكستان بالنسبة للسياسة الأمريكية تقدم نموذجا آخر.

ولا نغالى إذا ما ذكرنا بإن السياسة الأمريكية قد أدت فى بعض الحالات إلى ازدياد حدة بعض النزاعات، كما هو الحال فى النزاع الصينى/ التايوانى، والنزاع الباكستانى الهندى.

ولاشك أن ثمة مجموعة من العوامل المحددة لتحقيق السياسة الأمريكية لأهدافها فى أسيا، يمكن إستخلاصها من خلال متابعة وتحليل هذه السياسة وأهمها مايلى:

١- عجز الإدارة الأمريكية عن حشد التأييد الداخلى اللازم لسياسة خارجية نشطة الأمر الذى أدى إلى ازدياد المطالب الداخلية بتجديد ميزانيات وزارة الخارجية والأجهزة المعاونة لها، وهو ما تم بالفعل، الأمر الذى خلق صعوبات عملية أمام التحرك السياسى الأمريكى الخارجى بصفة عامة.

٢- عامل محدد ينبع من الأداء البيروقراطى الأمريكى الذى قام على أساس الفصل بين مهام المفاوضات التجارية، التى اسندت إلى وزيرى التجارة والخزانة، ومهام تسوية الصراعات والنزاعات الدولية التى أوكلت إلى وزارة الخارجية فى حين أن التداخل فى المعاملات الدولية قد جعل هذا الفصل أمرا غير واقعى، وهو ما أدى إلى حدوث صدامات مع عدد من الدول لا مبرر لها.

٣- ظهور بعض التوجهات نحو الهيمنة فى ظل ظروف لا تقبل بمثل هذا التوجه خاصة فى آسيا، حيث أدت الأبعاد الجديدة لتدويل الإقتصاد العالمى إلى منح المتعاملين فى الأسواق العالمية امكانات ضخمة للضغط والتأثير تفوق امكانات تأثير القوة العظمى الوحيدة.

٤- صعوبة تكوين تحالفات جديدة لمواجهة الأزمات والقضايا الإقتصادية والأمنية فى آسيا.

٥- تغير توجهات لبعض الفاعلين الآسيويين الرئيسيين خاصة الصين، التى بدأت تركز فى سياستها على المستوى الإقليمى الآسيوى كنقطة إنطلاق اساسية لهذه السياسة، الأمر الذى أوجد نوعا من أنواع التنافس بين الصين والولايات المتحدة خاصة فى منطقة الباسيفيك، ولعل ما جاء فى كتاب جيمس بيكر فى هذا الصدد يؤكد هذا حيث ذكر فى كتابه: "The Politics of Diplomacy" أن الولايات المتحدة قد حرصت خلال اتصالاتها مع الصين فى فترة تولية شئون الخارجية الأمريكية على أن تؤكد للصين أنها قوة أطلنطية وقوة باسيفيكية فى ذات الوقت.

رابعا: رؤية مستقبلية للسياسة الأمريكية فى آسيا

من خلال التحليل السابق يمكن القول بان هناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر فى السياسة الأمريكية فى آسيا خلال الفترة القادمة، وأهمها مايلى:

أولا: مدى إستمرارية رؤية الدول الآسيوية لأهمية الدور الأمريكى فى تحقيق التوازن الاقليمى فى آسيا، فالملاحظ أن الدول الآسيوية ترى أن لهذا الدور أهمية فى تحقيق هذا التوازن حتى الآن، وبالتالى يسمح هذا للولايات المتحدة فى الدائرة الآسيوية بقدر ملائم من السهولة، والتساؤل المنطقى، ما الوضع الذى يمكن أن تواجهه السياسة الأمريكية فى آسيا إذا ما تحولت البيئة الآسيوية من بيئة حاضنة نسبيا إلى بيئة رافضة؟!

ثانيا: التحالفات الآسيوية الجديدة والتى بدأت تظهر خلال عام ١٩٩٦، والملاحظ أن محورها الصين، أضافة إلى بعض القوى الآسيوية الكبرى كروسيا والهند والصين، فقد شهدت العلاقات الصينية الروسية خلال ربيع ١٩٩٦ تقاربا واضحا، وقد مثلت زيارة الرئيس الروسى يلتسين للصين فى مايو الماضى وما ترتب عليها من اتفاقات شملت العديد من مجالات التعاون بين البلدين مؤشرا واضحا على هذا التقارب، ويرى د. محمد السيد سليم أن هذا التحول فى العلاقات الروسية الصينية والذى اشتمل على مجموعة من الاتفاقات الإقتصادية المتعلقة بصادرات الفائض من الغاز الطبيعى الروسى للصين وبناء مفاعلات نووية روسية فى الصين وإمداد روسيا للصين بطائرات حربية متطورة يدل على أن الدولتين قد توصلتا إلى

تفاهم إستراتيجي، وهو لن يتحول إلى تحالف إستراتيجي في الأمد القصير، لادراكهما لما يثيره هذا من تعقيدات مع الولايات المتحدة، إلا أن علاقات التفاهم الإستراتيجي التي يؤكدها عمق وشمول الاتفاقات الموقعة بين الدولتين تؤكد أن هذه العلاقات هي علاقات بنيوية عميقة في النظامين الصيني والروسي تعكس ادراك الدولتين للآثار السلبية المترتبة على ابقائهما عند سفح النظام العالمي رغم كل الادعاءات الليبرالية. والجدير بالذكر أن كلا من الصين وروسيا قد اصدرتا بيانات صحفية عقب هذه الزيارة تؤكد أن تطوير العلاقات الروسية الصينية ليس موجها ضد أحد ولاتعني إقامة تحالف بين الدولتين، وذلك لطمأنة الولايات المتحدة، إلا أن هذا الوضع الجديد يحمل في طياته إمكانية حدوث مثل هذا التحالف.

ثم جاءت زيارة الرئيس الصيني للهند في أواخر شهر نوفمبر ١٩٩٦، حيث تم الاتفاق على خفض عدد قوات البلدين على الحدود المشتركة المتنازع عليها والتعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الجريمة وتعزيز النقل البحري والتعاون التجاري المشترك لتضيف بعدا جديدا لثقل التحرك الصيني في آسيا، والرؤية الصينية لاهمية العلاقة مع الهند، فقد قال الرئيس الصيني خلال حفل الاستقبال الذي أقامه له الرئيس الهندي: أن الصداقة بين الشعبين الصيني والهندي اللذين يمثلان ثلث سكان العالم تمثل أهم مفاتيح السلام في الكرة الأرضية.

ثم جاءت زيارة الرئيس الصيني لباكستان والذي صرح بان الصداقة بين الشعبين الصيني والباكستاني لا تتفق فقط مع ميول واهتمامات الشعبين ولكنها تسهم في حفظ السلام والاستقرار في جنوب آسيا بصفة خاصة وفي آسيا بصفة عامة، وتم خلال هذه الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات لدعم التعاون في المجالين الثقافي والإقتصادي بين البلدين، بجانب الاتفاق على استمرار القنصلية الباكستانية في هونج كونج بعد عودتها للصين عام ١٩٩٧، وفتح قنصلية جديدة لها في شنغهاي.

وهكذا يثير التحرك الصيني الجديد في آسيا تساؤلات جديدة حول مستقبل السياسة الأمريكية في آسيا، خاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك الاقتراح الصيني بتسوية النزاع حول جزر سبارتلي من خلال إقامة مشروعات مشتركة لاستثمار الموارد الطبيعية في هذه المنطقة بحيث تستفيد منها كافة الدول المتنازعة حول هذه الجزر.

ولاشك في أن لهذه التحالفات الآسيوية الجديدة آثار خطيرة وهامة على السياسة الأمريكية الآسيوية، ولعل ما أشار إليه الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه السابق الاشارة إليه (انتهزوا الفرصة) يؤكد هذا الرأي، حيث حذر الولايات المتحدة من خطورة حدوث نوع من انواع التحالف الآسيوي بين اليابان وروسيا أو اليابان والصين، ولكن مالم يتصوره نيكسون أن تكون الصين هي محور التحالفات الجديدة المحتملة في آسيا، وهي بنظرنا لاتقل خطورة عما أشار اليه نيكسون بالنسبة لليابان.

ثالثا: المعضلة الصينية والسياسة الأمريكية: تمثل سياسة الصين أحدى المعضلات الرئيسية أمام السياسة الأمريكية في آسيا، فالولايات المتحدة وأن كانت لا ترغب في أن تتحول الصين إلى قوة عظمى، إلا أنها في ذات الوقت لا ترغب في تفتت الصين.

فالسياسة الأمريكية تجاه الصين مقيدة بقيود إستراتيجية عديدة وحاكمة، بعبارة أخرى فإن إطار التحرك الأمريكي لمواجهة الصين إطار محدد ومقيد، ويحمل العديد من العوامل المتناقضة والمتشابكة، الأمر الذي يفسر التخبط والتردد الأمريكي في السياسة الأمريكية تجاه الصين، ويبقى أن تصل السياسة الأمريكية إلى رؤية إستراتيجية ملائمة توجهها في إدارة العلاقات مع الصين، ونجاح الدبلوماسية الأمريكية أو اخفاقها في الوصول إلى هذا يعد أحد العوامل التي ستؤثر بغير شك في مستقبل السياسة الأمريكية في آسيا.







مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكيـــة والاتحــــاد الأوروبـــى



نجلاء محمد نجيب

مثلت الدعوة التى أطلقها ميخائيل جورباتشوف ، آخر زعماء الاتحاد السوفيتى السابق فى أواسط الثمانينيات لإنشاء ما أسماه "بالبيت الأوروبى المشترك" الذى يمتد من شاطىء الأطلنطى غربا حتى جبال الأورال شرقا ، إعلانا مبكرا ذا بعدين : فهى من ناحية أولى كانت إعلانا عن الإدراك السوفيتى المبكر لبداية بروز الخلافات وتناقضات المصالح على جانبى الأطلنطى ، أى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية . وهى من ناحية ثانية ، كانت دليلا معلنا على استمرار النهج السوفيتى التقليدى الداعى الى تصعيد بؤر الخلاف بين هذين الطرفين .

وتحاول هذه الورقة القاء الضوء على البعد الذى أشارت اليه دعوة جورباتشوف ، وهنا نتساءل ، ما مستقبل الخلاف بين الحليفين الأطلسيين - أوروبا الغربية وأمريكا - الذى تصاعد منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات ، فعلى الصعيد الأمنى إزداد الجدل واتسعت شقة الخلاف حول تحديد الطرف المسئول مباشرة عن الأمن الأوروبى ، لاسيما مع سيادة حالة من عدم الاقتناع لدى فصائل فى كلا الطرفين حول جدوى وجود ٣٠٠ر٠٠٠ من القوات الأمريكية فى أوروبا الغربية والاستمرار فى انفاق ١٨٠ مليار دولار سنويا على الأمن الأوروبى فى ظل بيئة دولية اختلفت عن ذى قبل .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، وعلى الرغم من استمرار استئثار أوروبا الغربية بـ ٢١٪ من الصادرات الأمريكية

السلعية و ٣٠٪ من الصادرات الأمريكية الخدمية الى العالم ، إلا أن هذا لم يحل دون مواجهات وصراعات تجارية حادة بين الطرفين ، وأخطر من ذلك بروز التخوفات الأمريكية من فقدان السوق الأوروبي الموحد كملاذ لصادراتها فيما بعد عام ١٩٩٩ .

وعلى الصعيد السياسي، فإن ثمة تطلعات أوروبية ترمي الى زيادة دور الاتحاد الأوروبي في الشئون الدولية ، وهو الأمر الذي لازالت تقف الولايات المتحدة الأمريكية دون تحقيقه.

وسنحاول فيما يلي استكشاف طبيعة وقضايا المواجهات والخلافات الأطلسية على كل صعيد من الأصعدة الثلاثة السابقة ، مع الإشارة الى الاحتمالات المرجحة لتطور هذه المواجهات مستقبلا (مع الوضع في الاعتبار أن الورقة تتناول العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من منظور تحليل السياسة الخارجية للطرف الأول بشكل أخص) .

اولا : البعد الاستراتيجي :

منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية اتباع سياسة استراتيجية محددة تجاه أوروبا الغربية انطلقت من أربع ركائز وأهداف جيوسياسية أساسية هي :

* ضرورة مواجهة الوجود العسكري السوفيتي في قلب أوروبا .

* ضرورة مواجهة الهيمنة السوفيتية على الأنظمة الحاكمة في شرق أوروبا .

* ضرورة ضمان عدم توحيد المانيا تحت الهيمنة السوفيتية .

* ضرورة سد الفراغ الأمني الكائن في أوروبا الغربية والناشيء عن انكشافها العسكري والخلافات السياسية والاقتصادية بين بلدانها .

وقد مثل استحداث "منظمة حلف شمال الأطلنطي" في عام ١٩٤٩ الآلية المثلى التي مكنت الولايات المتحدة من فرض مظلتها الأمنية على غرب أوروبا ، وتحقيق الأهداف الأربعة السالف ذكرها ، وكان من الطبيعي أن تقبل الدول الأوروبية الغربية هذا الوضع نظرا لضعفها العسكري مقارنة بالدب السوفيتي الجار ، وباعتبار أن هذه المظلة قد كفلت للأوروبيين قدرا من التفرغ لأعباء التنمية الاقتصادية والوحدة الإقليمية (بالرغم من أن الأوروبيين شاركوا في تكاليف استمرار ونجاح هذه المظلة) .

وقد استمرت هذه الركائز الأربع السابقة بمثابة المحرك الرئيسي للسياسات الأمريكية تجاه أوروبا الغربية ، حتى مطلع الثمانينيات التي شهدت بروز ظواهر أربع جديدة أدت الى ضرورة تغيير السياسات الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة للتعامل مع بلدان غرب أوروبا ، وتمثلت هذه الظواهر فيما يلي :

١- انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي :

وهو ما أدى بدوره الى وجود فراغ أمني في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق ، كما أدى الى بروز دعاوى عدم جدوى حلف شمال الأطلنطي ومطالب تخفيض القوات الأمريكية في أوروبا بعد زوال خطر العدوان السوفيتي ، الأمر الذي عبر عن نفسه من خلال تخفيض بعض دول التحالف لمساهماتها في ميزانية الحلف .

٢ - عدم استقرار الأوضاع في دول أوروبا الشرقية :

فهذه الدول تعاني من مشكلات اقتصادية حادة نتيجة للتحول غير المنظم وغير المتدرج لاقتصاديات السوق الرأسمالية ، الأمر الذي أدى الى عودة الأحزاب الاشتراكية الى الحكم في بعض هذه الدول عبر صناديق الاقتراع .

٣- الاتجاه الى تنشيط النظام الأمني الأوروبي :

حيث تمثل ذلك في بعث الحيوية في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بداية من صدور ميثاق باريس في نوفمبر ١٩٩٠ بعد سبعة عشر عاما من الوجود الشكلي لهذا المؤتمر ، فضلا عن دعوات تنشيط اتحاد غرب أوروبا ، والتوجه الفرنسي الخاص بإقامة نظام أمني أوروبي مستقل تماما .

٤- المعضلة الألمانية :

وتتمثل هذه المعضلة في تنامي معظم عناصر القوة الألمانية مع استمرار غياب الدور الفعال المستند على مصالح عالمية محددة .

فعلى صعيد القوة ، يمكن الإشارة الى امتلاك المانيا لأكبر كتلة سكانية في أوروبا ، كما أن ناتجها القومي الإجمالي يعادل إجمالي الناتج القومي لكل من فرنسا وبريطانيا ، فضلا عن أن الاقتصاد الألماني للشطر الغربي من الدولة قد أثبت كفاءته من خلال تجاوز مصاعب التوحد الاقتصادي مع الشطر الشرقي دون انتكاسات تذكر .

ومع ذلك يبدو أن ثمة مشاكل حادة تعوق تفعيل الدور الألماني على الساحتين الأوروبية والعالمية ، ربما يأتي في مقدمتها الحذر الأوروبي التقليدي من تنامي القوة والدور الألماني ، فضلا عن الإنشغال الألماني الشديد بمواجهة مصاعب الوحدة وتوفير البيئة الإقليمية والدولية الملائمة لها على حساب أي هدف آخر ، وهو الأمر الذي يفسر ظواهر من قبيل الدور الألماني المتضائل دبلوماسيا وعسكريا في حل أزمة الخليج الثانية والتراجع عن خطط إنشاء الفيلق الألماني الفرنسي .

وفي خضم تطورات هذه الظواهر الأربع تقف السياسة الأمريكية في موقف أقرب الى الحيرة ، فزوال الاتحاد السوفيتي لا يعني أن وريثه روسيا أصبحت "نمرا بلا أنياب" ،

خاصة مع أوضاع عدم الاستقرار التى تعانى منها روسيا منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، وهى أوضاع يحتمل أن تقود البلاد الى نظام سياسى جديد له من التوجهات ما يقلل من درجة الأمن التى تشعر بها الولايات المتحدة حاليا تجاه الترسانة التقليدية وفوق التقليدية الروسية .

وتنشأ عن هذه القناعة الأمريكية وتعضدها قناعة أخرى مفادها أن المصلحة التقليدية الأمريكية التى تقوم على ضرورة الحفاظ على السلام فى أوروبا لازالت قائمة .

وهاتان القناعتان تبرزان الحرص الأمريكى المستمر على ضمان بقاء حلف الناتو رغم اختفاء الحلف المضاد (فضلا عن أن قواعد الحلف فى أوروبا تمثل نقط انطلاق جيواستراتيجية حيوية للتدخلات الأمريكية العسكرية المحتملة فى الشرق الأوسط) .

إلا أن المعضلة الحقيقية لدى السياسة الأمريكية تكمن فى كيفية كفالة الاستمرارية الفعالة للحلف ، وبشكل أكثر تحديدا : هل يعنى استمرار وجود مبررات قوية لبقاء الحلف - من وجهة النظر الأمريكية - أن يظل يعمل بنفس الآليات ومع الحفاظ على نفس درجة النفوذ الأمريكى الطاغية فى اتخاذ قراراته وتنفيذ مشروعاته ؟

أم أن الظواهر المستجدة على الساحتين الأمريكية والأوروبية (وفى مقدمتها البحث الأوروبى عن استقلالية المظلة الأمنية والإرهاق الإقتصادى الذى تعانى منه الولايات المتحدة) تفرض أن تدار العلاقة الأمنية فيما بين شاطىء الأطلنطى بشكل مستحدث قوامه دور أمريكى متضائل الى جانب دور أوروبى متصاعد ، بشرط أن يقف هذا التضاؤل عند الحدود التى لا تمس المصالح الاستراتيجية الأمريكية داخل أوروبا وفى المناطق القريبة منها ؟

والواقع أن حسم هذه المعضلة يتوقف الى حد كبير على إجابة صانعى السياسة الاستراتيجية الأمريكية على سؤال أسبق ألا وهو : هل التراجع النسبى الحادث فى القوة الأمريكية بمعناها الشامل هو بداية رحلة التراجع الأمريكى عن صدارة العالم بمفردها ؟ أم أن ما يحدث هو مجرد كبوة طارئة للاقتصاد الأمريكى لا تستدعى قبول الولايات المتحدة بالتخلى عن أحد أعمدة قيادتها للعالم ؟

فإدراك صانع السياسة الاستراتيجية الأمريكى للضعف النسبى فى القوة الأمريكية باعتباره بداية رحلة كرة الثلج ، يعنى قبوله بدور أوروبى متنام على صعيد حفظ الأمن فى أوروبا الغربية ، وبالمثل فإن ادراكه لهذا الضعف النسبى باعتباره متغيرا مؤقتا يعنى إصرارا أمريكيا مؤكدا على بقاء الوضع على ما كان عليه إبان الحرب الباردة .

والواقع أن المؤشرات لازالت تشير الى ميل السياسة الأمريكية الى استبقاء الأوضاع الأمنية فى أوروبا على ما هى عليه ، تكريسا لسيطرة حلف الناتو، ومن خلال قيادة أمريكية ليست محل نزاع . يبرهن على ذلك حرص الولايات المتحدة من خلال مأسسة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، على تكريس تواجدها على الساحة الأوروبية من ناحية واحتواء ألمانيا متعاظمة القوة من ناحية ثانية .

ويبرهن على ذلك أيضا الرفض الأمريكى التام لفكرة تشكيل الفيلق الألمانى الفرنسى كنواة لقوة أوروبية مستقلة . ويبرهن على ذلك ثالثا الحرص الأمريكى المستمر على تأكيد اعتبار اتحاد غرب أوروبا دعامة أوروبية لحلف الناتو ، وليس تنظيما دفاعيا مستقلا للاتحاد الأوروبى .

ويبرهن على ذلك رابعا حرص الولايات المتحدة على التعامل فى القضايا الأمنية مع بلدان أوروبا الغربية فرادى لا كمجموعة واحدة ، الأمر الذى يتيح لها الاستفادة من تناقضات الرؤى والمصالح بين البلدان الأوروبية ، ولاسيما الخلافات البريطانية الفرنسية ، والبريطانية الألمانية ، وأحيانا الألمانية الفرنسية .

يبدو إذن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدخل القرن الجديد بإصرار على الاستمرار فى موقع القيادة بالنسبة للنظام الأمنى فى أوروبا ، وتتوقف زيادة حدة تعارض المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على مدى الإصرار الذى سيبديه الأوروبيون لبناء نظام أمنى أوروبى مستقل .

ثانيا : البعد الاقتصادى :

من المعروف تاريخيا أن الولايات المتحدة مثلت أهم قوة عالمية مساندة للتنمية الاقتصادية والإندماج الاقتصادى فى أوروبا الغربية ، وقد مثل انشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ثم تدشين وتنفيذ خطة مارشال نموذجين هامين لبداية هذه السياسة التى استمرت بدرجات دعم متفاوتة حتى أواخر عقد السبعينيات .

ومن المعروف كذلك أن هذه السياسة إنما كانت تحقق للولايات المتحدة هدفين أساسيين ، أولهما : أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى أوروبا الغربية ، وتحسين مستوى معيشة مواطنيها ، إنما كان يعنى فرصة أكبر لتصريف المنتجات الأمريكية فى السوق الأوروبى ، ويكمل هذا الأمر بطبيعة الحال أن تسعى الولايات المتحدة الى دفع خطوات الوحدة الأوروبية قدما انتظارا لاستفادة صادراتها من مزايا السوق الكبير ، لاسيما أن الولايات المتحدة صرخت من الحرب العالمية الثانية وهى تساهم بنصف الانتاج العالمى .

أما الهدف الثانى فكان يكمن فى محاولة تحسين المستوى المعيشى لمواطنى أوروبا الغربية لأقصى قدر ممكن ، ويقلل قدر من سوء التوزيع لضمان عدم وقوع تلك الشعوب فريسة للدعاية الشيوعية .

ومن الواضح الآن أن تلك السياسة أثمرت بشكل ايجابى فى صالح طرفى العلاقة ، فلم تسقط بلدان أوروبا الغربية

فريسة للدعاية الإيديولوجية السوفيتية ، كما حافظت الولايات المتحدة على مركزها كشريك تجارى أول لأوروبا الغربية ،الى جانب أنه توفرت لهذه الأخيرة رؤوس الأموال والأسواق والبيئة الاقتصادية الدولية التى سمحت لها بالنمو واستكمال خطوات الوحدة فى آن واحد .

إلا أنه مع مطلع الثمانينيات بدأت مجموعة من الظواهر مجتمعة تهدد تلك العلاقة الوثيقة التى تجمع طرفى الأطلسى بحيث أصبح عنوان المرحلة هو زيادة خطورة منافسة الحليف الأوروبى للحليف الأكبر الأمريكى ، ويمكن إجمال أهم هذه الظواهر فيما يلى :

١- العجز التجارى الأمريكى لصالح أوروبا الغربية :

ففى عام ١٩٨٠ - حققت الولايات المتحدة فائضا فى ميزانها التجارى مع بلدان السوق الأوروبية بلغ ١٩ مليار دولار ، ثم توالت الزيادات فى الواردات الأمريكية من بلاد السوق حتى وصل معدل الزيادة الى ٢ر٨٪ سنويا ، وبحلول عام ١٩٩٦ كان حجم التجارة بين الطرفين يمثل ١٣٠ مليار دولار ، إلا أن الفائض الأمريكى مع السوق كان قد تحول الى عجز قدره ٢ر٢٥ مليار دولار نتيجة لزيادة الواردات الأمريكية من المنتجات الزراعية الأوروبية (المدعومة) وكذلك من طائرات الايرباص الأوروبية

والواقع أن هذه الظاهرة قد هيأت المناخ تماما لمقدم الظاهرة التالية :

٢- الحرب التجارية الأطلسية :

من المثير للإنتباه أن نفس العام الذى شهد تحول الفائض التجارى الأمريكى مع بلدان السوق الأوروبية الى عجز - عام ١٩٨٦ - هو الذى شهد أيضا بداية اجتماعات جولة أوروجواى لتحرير التجارة العالمية فى إطار اتفاقية الجات ، الأمر الذى يبرر تحول اجتماعات الجولة الى ساحات للمواجهة الأمريكية الأوروبية ، لاسيما حول السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة .

بل إن المواجهة اتخذت أبعادا أخرى خارج إطار الجات ، وتمثلت فى لجوء الطرفين خاصة الولايات المتحدة الى ما عرف بالإجراءات الرمادية لتقييد التجارة الدولية (سواء من خلال التقييد الإختيارى للصادرات أو التوسع الإختيارى فى الواردات أو التوسع فى تطبيق الشرط الوقائى للجات) ، بل ولم يخل الأمر كذلك من لجوء الطرفين أحيانا الى القيود التعريفية وغير التعريفية ، والدخول فى نزاعات للحصول على تعويضات عن خسائر تجارية منى بها هذا الطرف أو ذاك من جراء سياسة اتبعها الآخر .

٣- تضارب السياسات المالية والنقدية :

حيث شهد عقد الثمانينات كذلك فشلا متواصلا من القمة السنوية لمجموعة السبعة الكبار فى تنسيق سياساتهم النقدية والمالية ، وكذلك الفشل فى مواجهة ظاهرة الإنحراف السعرى لقيم العملات الكبرى ، مما تسبب فى انهيارات متعددة ومفاجئة فى قيمة العملة الأمريكية ، ولم يقتصر الأمر على عدم تنسيق التعامل مع أسواق الصرف الأجنبى ، بل امتد الأمر لمواجهات حادة أوروبية أمريكية يابانية باستخدام أسعار الفائدة .

والواقع أن السؤال الذى يفرض نفسه عند النظر الى مستقبل العلاقة بين الطرفين هو : الى أى حد ستستمر ظواهر المواجهة فى العلاقات الاقتصادية بين طرفى الأطلنطى ؟ ومن الممكن فى هذا الإطار الإشارة الى ثلاث مرتكزات هى التى ستحدد اتجاه هذه المواجهة إما الى التصاعد أو التهدئة :

أ- مستقبل مسيرة الوحدة الأوروبية :

فمن المعروف أن بلدان الاتحاد الأوروبى تستعد وتترقب لعام ١٩٩٩ ، الذى ستبدأ فيه المرحلة النهائية من مراحل الإندماج الاقتصادى التى حددتها اتفاقية ماستريخت ، وهى المرحلة التى لن تبدأ إلا بتحقيق سبع دول على الأقل من دول الاتحاد لمعدلات التقارب التى حددتها الاتفاقية لكل من معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ونسبة العجز فى الميزانية العامة للدولة بين دول الاتحاد ، وبطبيعة الحال فإن تحقيق هذه المعدلات المتقاربة والصحية وما ستؤدى اليه من إنشاء بنك مركزى أوروبى واحد ، وعملة أوروبية واحدة ، وسياسات اقتصادية أوروبية موحدة . كل هذا من شأنه - حال تحقيقه - أن يزيد من الأثر الإنشائى Trade Creation للتجارة بين دول الاتحاد ويزيد فى نفس الوقت من الأثر التحويلى Trade Diversion للتجارة مع الشركاء التجاريين للاتحاد وعلى رأسهم الولايات المتحدة ، الأمر الذى يعنى أن مزيدا من النجاح فى مسيرةالوحدة الأوروبية يعنى مزيدا من الخسائر الأمريكية فى السوق الأوروبية ، مما يتيح استمرار المواجهة بين الطرفين ، والعكس صحيح بطبيعة الحال.

ب - مدى الالتزام بأحكام اتفاقية الجات :

فإذا كان من المسلم به أن الاتفاقية التى انتهت جولة أوروجواى بالتوقيع عليها ، ثم أنشئت منظمة التجارة العالمية لكفالة تطبيقها تعد نقلة أساسية فى مسيرة تحرير التجارة العالمية ، إلا أن الاتفاقية تكتنفها ثغرتان يمكن أن تفتحا الباب لمزيد من المواجهة بين طرفى الأطلسى أولاهما ، أنها أقرت بوجود نوع من التمييز والأفضلية التجارية بين بلدان مناطق التجارة الحرة ، الأمر الذى أعطى لظاهرتى الأثر الإنشائى والتحويلى للتجارة بعدا دوليا شرعيا ، ويمكن أن يزداد ما لهذه الظاهرة من خطورة فى ضوء سعى الاتحاد الأوروبى الى توسيع دائرة منطقة التجارة الحرة التى تحيط به لتشمل بلدان حوض المتوسط ، مما يعنى مزيدا من استخدام سلاح الأثر التحويلى فى مواجهة الصادرات الأمريكية الى أسواق بلدان الحوض .

والثانية ، أن الاتفاقية أقرت للبلدان قدرا غير قليل من الحرية في تحديد الاشتراطات الصحية ومعايير الجودة المتطلبة في السلع المسموح بدخولها الى السوق المحلي ، وقد ضربت بلدان الاتحاد الأوروبي نموذجا متطرفا في هذا الإطار بإصدارها الدليل الإرشادي لتوحيد قواعد تطبيق علامة التوافق مع اشتراطات الاتحاد الأوروبي المعروف بـ CE Mark ، والمعروف أن الاشتراطات الواردة في هذا الدليل تتجاوز بكثير الاشتراطات العالمية المتضمنة في نظام تأكيد الجودة المعروف بالأيزو ٩٠٠٠ .

والواضح أن من شأن تواكب استغلال الاتحاد الأوروبي لهاتين الثغرتين أن يثير رد فعل أمريكيا حادا يزيد من حدة المواجهة بين الطرفين مستقبلا .

جـ - مدى نجاح الترتيبات التجارية الإقليمية للولايات المتحدة :

فقد مثلت أوروبا الغربية تقليديا سوق الملاذ الأول للصادرات الأمريكية ، واحتلت بذلك مكانة الشريك التجاري الأول لها وحظيت بحوالي ٢٠٪ من تلك الصادرات ، إلا أن تطورات تذبذب العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في الثمانينات والتسعينيات قد دفعت الولايات المتحدة الى البحث عن أسواق أخرى بديلة لتعويض خسائرها على الصعيد الأوروبي ، وبرزت في هذا الإطار عدة محاولات أهمها توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع كندا التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٩ ، ثم توسيع المنطقة لتشمل المكسيك في اطار اتفاقية "نافتا" التي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٩٤ ، ثم المشروع الذي أعلن في نهاية العام نفسه أثناء قمة ميامي لدول الأمريكتين ، والذي يقضي بتحويل القارتين الأمريكيتين الى منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠٠٨ ، وأخيرا كانت هناك الجهود الأمريكية لتنشيط تجمع "أبيك" بإنشاء منطقة تجارة حرة بين دوله بحلول عام ٢٠٠٥ .

إلا أن اللافت للنظر أن أيا من هذه المحاولات لم يؤت ثماره المرجوة حتى الآن ، فالتحسن النسبي الذي طرأ على أرقام العجز في الميزان التجاري الأمريكي في عام ١٩٩٦ لم يكن بسبب زيادة الصادرات الى بلدان نافتا ، كما توقع أنصار الاتفاقية ، بل كان بالأساس نتيجة لإنخفاض معدل نمو الواردات الأمريكية في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ .

كما أن المصاعب التي تواجهها بلدان أمريكا الجنوبية حالت وستحول في الأجل المنظور دون إقدام الولايات المتحدة على الدخول معها في منطقة تجارة حرة ، لاسيما مع الثمن الفادح الذي تحملته الولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لإنتشال المكسيك من أزمتها المالية الحادة التي عانت منها في عام ١٩٩٥ . أما على الصعيد الباسيفيكي ، فإن المعارضة الأسيوية القوية التي قوبل بها الجدول الزمني الأمريكي المقترح لتحرير التجارة بين دول التجمع تشير الى أن التاريخ الذي اقترحته الولايات المتحدة لإنهاء هذا التحرير مفرط في التفاؤل الى حد كبير .

وخلاصة الفشل النسبي الذي منيت به حتى الآن الترتيبات التجارية الإقليمية للولايات المتحدة هو استمرار الأهمية الكبرى لسوق الاتحاد الأوروبي بالنسبة لصادراتها ، الأمر الذي يعني مواصلة الإصرار الأمريكي على النفاذ اليه بأساليب التعاون والتنسيق أو المواجهة والتحكيم .

وربما يمثل تقديم الطرفين لتسهيلات جذب الاستثمارات ، وإقدام مستثمري كل طرف على الاستثمار داخل أراضي الطرف الآخر خطوة أولى للتغلب على الآثار التحويلية للتجارة التي خلقها الاتحاد الأوروبي من ناحية ونافتا من ناحية أخرى.

ومع ذلك ، فإن المحصلة العامة لهذه المرتكزات الثلاث - سالفة الذكر - تشير الى احتمالات قوية لاستمرار المواجهة الاقتصادية عبر الأطلنطي ، ولعل المواجهة الأخيرة بين الطرفين حول قانون "داماتو" الأمريكي الذي قضى بفرض العقوبات على الشركات المتعاملة مع كوبا ، الأمر الذي استثار تهديدات انتقامية من جانب الاتحاد الأوروبي ، لعل هذا المثل يشكل حلقة جديدة في سلسلة المواجهة المتوقع استمرارها .

ثالثا: البعد السياسي :

المعروف أن الولايات المتحدة قد مارست سيطرة محكمة على كل شئون التحالف الغربي في مرحلة الحرب الباردة الأولى التي امتدت منذ أواخر الأربعينيات حتى قرب أواسط الستينيات . ومع مجيء الإنفراج الأول في العلاقة بين الشرق والغرب واستمراره حتى أواخر السبعينيات ، بدت للجماعة الأوروبية ، التي أصبحت أكثر قوة ، بعض الفرص لبلورة مواقف سياسية دولية مستقلة وفاعلة . بيد أن الولايات المتحدة التي كانت تشجع حركة التكامل الأوروبي ، لم تكن على استعداد لأن يتحول التكامل الى قوة دولية مستقلة لأوروبا الغربية ، أي أنها أرادت أوروبا موحدة ولكنها لم تكن لتقبل أوروبا المستقلة عن الإرادة الأمريكية .

وقد استطاعت الولايات المتحدة بالفعل أن تجهض أي فعالية للمواقف الأوروبية الجماعية المستقلة إزاء الشرق الأوسط بعد أكتوبر ١٩٧٣ ، وإزاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاتحاد السوفيتي بعد غزوه لأفغانستان في ١٩٧٩ ، وعلى إيران بعد ثورة ١٩٧٩ الإسلامية . لقد شلت السياسة الأمريكية فعالية الحركة الأوروبية إزاء هذه المسائل ، وانفردت باتخاذ قرارات منفردة حيالها دون التشاور مع شركائها الأوروبيين . وفي مرحلة الحرب الباردة الثانية (١٩٧٩-١٩٨٥) حدث مزيد من الإنفراد الأمريكي بإدارة شئون التحالف الغربي ، ومن ثم مزيد من القيود على استقلالية الحركة الدولية لبلاد غرب أوروبا أعضاء السوق .

ومنذ عام ١٩٨٥ خفتت ، ثم انتهت تقريبا حدة التوتر

الدولي . ومن ثم أصبحت حاجة أوروبا الغربية للمظلة الأمنية الأطلسيـة أقل إلحاحـا ، مما دفعهـا الى السعي من جديد لتنشيط لفعاليتها المستقلة في الشئون الدولية ، سواء من خلال مبادرات الدول الأوروبية فرادى ، أو من خـلال "ترويكا" وزراء الخارجية الأوروبيين .

وبعد مرور اثنى عشر عاما على بداية هذه المرحلة الأخيرة ، فإن المراقب لا يستطيع إلا أن يسجل إخفاق الأوروبيين في تطوير دورهم على السـاحـة الدوليـة . ويمكن في هذا الصـدد الإشارة الى مشكلة البوسنة والهرسك التي مثلت نموذجا فجا للفشل الأوروبي باعتبار أنه كان اخفاقا في حل صراع دموى في قلب القـارة الأوروبيـة ، فـقـد دام الصـراع المحـتـدم بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة قرابة الخمسين شهرا ، ولم تستطع بلدان أوروبا الغربية طوال تلك الفترة إنهاءه لإنقسام بلدانها الرئيسية ما بين مؤيد لهذا الطرف أو ذاك من أطراف الصـراع ، وكذلك بسبب ترددها المزمن في استـخـدام الآلية العسكرية لفرض مبادراتها السلمية التي اقترحتها، فضلا عن الشكوك التي أثيرت حول قدرتها على تحـقـيق هذا الفرض بمفردها دون دعم أطلسي .

والواقع أن هذه الفترة الأخيرة أيضا شهدت استمرارا للنهج الأمـريكي الرافض لزيادة مـسـاحـة الدور الأوروبي في الشئون الدولية ، تارة من خلال استغلال الفشل الأوروبي ذاته ، والنجاح الأمريكي المقابل للتدليل على القدرة الأمريكية على جمع أطراف أى صـراع وتحـقـيق نجـاحـات في سـبيل حله ، وهذا بالضبط ما تم الترويج له بكفاءة بعد نجاح مـبـاحـثـات دايتون لحل مشكلة البوسنة والهرسك ، ثم توالى نجـاحـات الخطوات التطبيقية لهذه الاتفاقية تحت الإشراف الأمريكي .

إلا أن ثمة صراعات دولية أخرى لم يفشل الأوروبيون ولم ينقسموا إزاءها، واستطاعت السياسة الخارجية الأمريكية مع ذلك تحييد الدور الأوروبي فيها من خلال الضغط على أطراف الصـراع لرفض الوسـاطة الأوروبيـة . وتمثل التطورات التي شهدتها مشكلة الشرق الأوسط في السنوات الست الأخيرة (١٩٩١ - ١٩٩٦) نموذجا ناجحا لهذه السياسة الأمريكية ، فمؤتمر مدريد - الذى دشن بداية العملية السلمية الحالية - دعت له ورعته الولايات المتحدة (بجانب رعاية شكلية سوفيتية ثم روسية) ، ولم ينل الأوروبيون أى دور في المؤتمر إلا انعقاده على أراضيهم ، ثم لم تسمح الولايات المتحدة للدور الأوروبي فيما بعد أن يزيد على دور الممول لما تحتاجه العملية السلمية من مـساعدات ومـشـروعـات اقـتـصـادية اقليـمـيـة ، وعلى هذا الأساس اختـيرت أوروبا مضـيـفـا ورئيسـا لاجتماعات لجنة التعاون الاقتصـادى في اطار المسار المتعدد للمفـاوضـات العربية الإسرائيلية . ثم إزداد الدور تقلصا عندما أصبح بحث قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة يتم من خلال مـؤتمرات تخطط الولايات المتحدة بالتنسيق مع اسرائيل خطوطها العامة وتسمح للأوروبيين بتمويل المشروعات الإقليمية التي تقرها هذه المؤتمرات .

والواقع أن أهمـيـة مـشكلة الشرق الأوسط في إطار بحث العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تكمن فـيمـا يلاحظه المراقب من أن بلدان الاتحـاد الأوروبي في العـام الأخير بصفة خاصة - قد اختارت ساحة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط للتعبير عن إصرارها على ممارسة دور أوروبي أكثر فعالية برغم الإرادة الأمريكية المعارضة .

حيث بدأت بلدان الاتحاد الأوروبي هذه السياسة الجديدة من خـلال المواقف التي عـبرت عنهـا في قـمـة مـؤتمر عـمـان الاقتصادى عام ١٩٩٥ حيث رفضت فكرة إنشاء بنك الشرق الأوسط وهي الفكرة التي تحظى بدعم أمريكي اسرائيلي قوى ، ثم تلا ذلك - وعـقب إقـرار مـشـروع إنشـاء البنك - رفض البلدان الأوروبية (خاصة ألمانيا) المساهمة في رأسماله .

ثم كانت الخطوة الثانية متمثلة في الدعوة لمؤتمر برشلونة الذى عقد في نهاية نوفمبر عام ١٩٩٥ وحضره وزراء خارجية الـ ١٥ دولة الأعـضـاء في الاتحـاد الأوروبي ، و الـ ١٢ دولة المطلة على الشاطىء الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط ، لتقدم فيه أوروبا رؤية بديلة للتعاون الإقليمي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، والأمر اللافت للنظر أن الاتحاد الأوروبي أصر على عدم دعوة الولايات المتحدة لحضور هذا المؤتمر ولو بصفة مراقب .

ثم كانت الخطوة الثالثة متمثلة في صدور إعلان بروكسل لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي - ردا على التصريحات غير السلمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب بنيامين نيتانياهو - في يونيـو ١٩٩٦ ، وهو البيـان الذى تضـمن دعـمـا غـيـر مسبوق للحقوق العربية والفلسطينية بشكل مثل معارضة علنية للإنحياز الأمريكي للمطالب الإسرائيلية في هذه المفاوضات .

أما الخطوة الرابعة فتمثلت في قرار مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٨ أكتوبر الماضي بتعيين سفير أسبانيا لدى اسرائيل مبعوثا دائما مقيما للاتحاد الأوروبي لمفاوضات الشرق الأوسط ، متحدين بذلك الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الأمريكي اليهم أثناء اجتماعاتهم يطالبهم فيها بوضـوح بعـدم الإقـدام على هذه الخطوة والإكـتـفـاء بالدور الاقتصادى التمويلي الذى رسمته الولايات المتحدة .

وبالرغم من أن الدور الأمـريكي في الشـرق الأوسط لازال الأقوى والأقدر على دفع المفاوضات السلمية باعتباره يحظى برضـاء كـافـة الأطراف لوساطتـه (وإن كـانت بعض الأطراف تقبله على مضض) ، إلا أن الظاهرة الجديرة بالمتابعة مستقبلا هي : هذا الحرص الأوروبي المتنامي على زيادة فعالية الاتحاد على الساحة الدولية . فلا يكاد يمثل الشرق الأوسط إلا بالونه الاختبار الأولى لهذه الظاهرة ، ومع اصرار الولايات المتحدة على مقاومة هذا الدور فإن مواجهات ما بين طرفي الأطلنطي لابد أن تحدث .

خاتمة :

ثمة دراسات تشير الى أن مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبى سيسير وفق أحد سيناريوهات ثلاثة على وجه التحديد ، أولها أن تتراجع الولايات المتحدة عن مطالبها فى الاستمرار فى لعب الدور الأساسى على مسرح الأمن الأوروبى عبر مظلة الناتو فى مقابل حصولها على ضمانات باستمرار تدفق صادراتها الى السوق الأوروبى دون نقصان .

أما ثانيها ، فيأتى على النقيض من السيناريو الأول تماما ، ومؤداه أن تتنازل الولايات المتحدة عن مصالحها الاقتصادية التصديرية مع الاتحاد الأوروبى فى مقابل استمرار الدور المهيمن للناتو ، وذلك تحسبا لأى تطورات منافية للمصالح الأمريكية فى روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية .

فى حين يشير السناريو الثالث الى احتمال تمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على دورها القائد فى أمن أوروبا ، وكذلك على مصالحها الاقتصادية فى السوق الأوروبى فى آن واحد .

ومن الواضح أن مثل هذه التصورات تكتنفها على الأقل ثلاث مثالب : أولها التبسيط الشديد لطبيعة العلاقة المعقدة والتاريخية بين الجانبين ، وثانيها النظر الى العلاقة بينهما باعتبارها دائما مباراة أو مباريات صفرية متوالية ، وثالثها استبعاد قضايا الصراع السياسى بين الطرفين بحيث لا يبدو لها مكان فى المستقبل .

وربما يكون من الأفضل أن نختتم المحاولات السابقة لاستشراف احتمالات زيادة حدة الخلاف بين طرفى الأطلنطى بالملاحظات الثلاث التالية :

أولا : أنه من الواضح أن ثمة غلبة للعناصر التى ترجح احتمالات تزايد حدة الخلافات السياسية والاقتصادية والأمنية بين طرفى الأطلنطى ، إلا أن ذلك لا يعنى من ناحية أولى انتفاء التعاون بين الطرفين ، باعتبار أن الاختلاف حول بعض القضايا لا ينفى احتمال ، وأحيانا ضرورة التعاون فى غيرها ، كما أنه لا يعنى من ناحية ثانية أن هذا الخلاف أو هذه المواجهة المتوقع زيادة حدتها ستحول العلاقة بين الطرفين الى حالة صراعية ، ذلك أن أخذ المصالح المشتركة للطرفين وتشابكات مجتمعيهما القيمية يشيران الى صعوبة انهيار ما أسماه الرئيس الأمريكى الأسبق ريشتارد نيكسون "بالبيت الأطلنطى المشترك" .

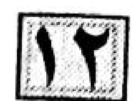
ثانيا : أنه يمكن القول أن كرة مستقبل العلاقات الأطلسية هى فى الأغلب فى الملعب الأوروبى ، وأحيانا فى الأمريكى ، فقد أوضح العرض السابق أن العوامل الحاكمة لتسوية أو تصعيد قضايا الخلاف بين الطرفين هى عوامل فى يد الأوروبيين فى المقام الأول حسمها ، ويمكن الإشارة فى هذا الإطار الى العوامل التالية : مستقبل مسيرة الوحدة الأوروبية ، ومستقبل الإصرار على تطبيق المادة الرابعة من اتفاقية ماستريخت التى تتحدث عن ضرورة صياغة سياسة دفاعية مشتركة تتولاها هيئة أوروبية منفصلة ، ومستقبل الإرتباطات الاقتصادية والسياسية والأمنية الإقليمية للاتحاد الأوروبى لاسيما فى حوض البحر المتوسط ... الخ.

ثالثا : أن الاحتمالات السابقة لتطورات الأوضاع على الأصعدة الثلاثة المشار اليها مرهونة زمنيا بالأجل القريب ، أو على الأقل المتوسط ، ومرهونة موضوعيا باستمرار سير الظواهر الماضية والحاضرة للعلاقات بين الطرفين فى مسار يخلو من الأزمات الحادة والتطورات المفاجئة التى لا يمكن توقعها أو توقع آثارها المحتملة على العلاقات الأطلسية .

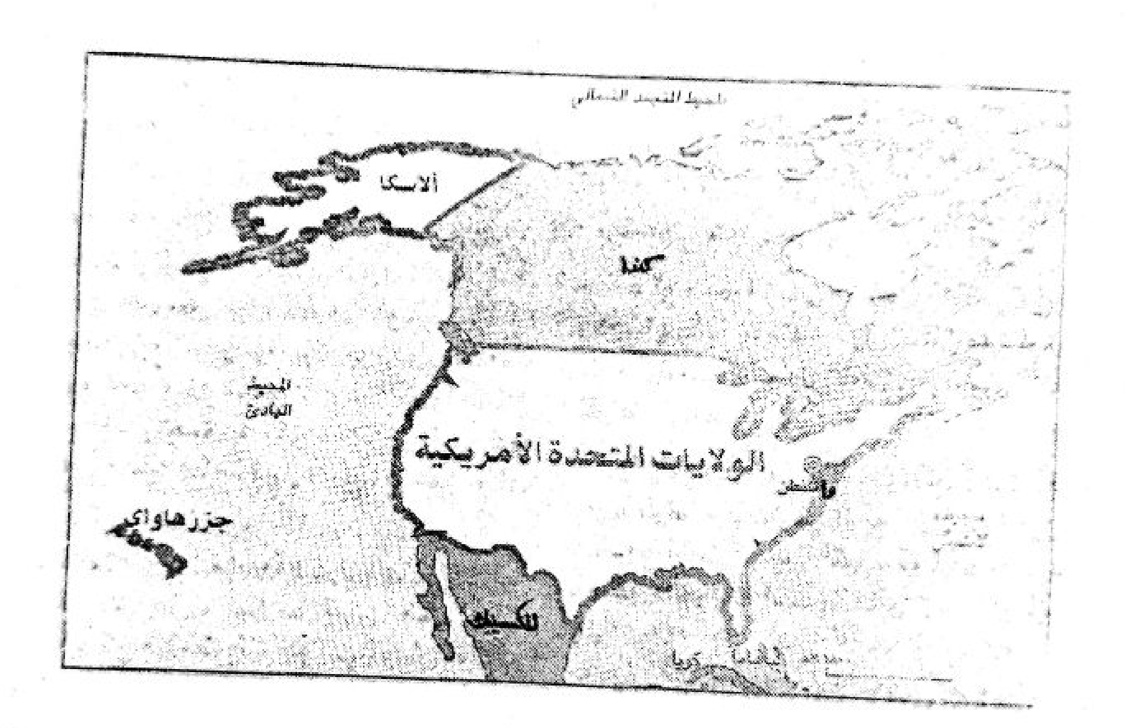








مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الأمريكتين



علاء السيد عبد العزيز

لكل دولة كبرى - بالمعنى الاقليمى الدولى - دائرة اقليمية تتجسد فيها بؤرة مصالحها الوطنية ، ومن بين مايميز هذه الدائرة ان الدولة الكبرى لايمكن ان تسمح بتقلص أو انحسار دورها فيها ، لأن ذلك إنما يعنى قبولها طوعا بتهديد مصالحها الحيوية.

ويمثل هذا المبدأ تفسيرا مقبولا يلاحظه المراقب من درجة عالية من درجات الاستمرارية فى السياسات الخارجية للدول الكبرى فى دوائر اقليمية بعينها لفترات زمنية تمتد لعقود متعددة .

ويمثل النظام الغربى من العالم الذى يشمل القارتين الامريكتين وجزر الكاريبى هذه الدائرة الحيوية الاقليمية بالنسبة للمصالح الدولية للولايات المتحدة الامريكية وهو النطاق الذى دأبت الولايات المتحدة على عدم قبول أى شراكة او تناقص فى سيطرتها عليه ، ومن هنا فعندما حاول الفريد ماهان فى بدايات القرن الحالى رسم الخطة المثلى لحركة السياسة الخارجية الأمريكية خلال القرن العشرين ، فانه أوجزها فى العبارة التالية . " تجاه اوروبا : عدم التدخل ، تجاه أسيا : التعاون ، تجاه النطاق الغربى : الهيمنة" .

ولم يكن ماهان فى هذا إلا معبرا عن استمرارية ذلك النهج الامريكى التقليدى فى التعامل مع النظام الغربى والذى دشن المبدأ الشهير الذى أعلنه الرئيس مونرو امام الكونجرس الامريكى فى ١٣ ديسمبر ١٨٢٣ والقاضى بالمسئولية

الأمريكية الشاملة عن العالم الجديد بما يعني - وفقا لهذا المبدأ - الانعزال عن أوروبا وتركيز النشاط على تعظيم وحماية المصالح الامريكية في سائر أنحاء الرقعة الجغرافية للنطاق الغربي . إلا أن استمرار استهداف السياسة الخارجية الامريكية لهذا المبدأ حتى اللحظة الراهنة لايعني وحدة واستمرارية الآلية التي انتهجتها الولايات المتحدة طيلة قرنين الا الربع لبلوغ هذا المبدأ . وفي الاطار يمكن الاشار الى ثلاث آليات أساسية استخدمتها الولايات المتحدة لتنفيذ مبدأ مونرو طوال تلك الفترة :

الآلية الاولى إمتد استخدامها منذ اعلان المبدأ وحتى سن الحرب العالمية الثانية وكانت ذات طابع أمني وعسكري بالغ الصرامة ، وفي اطارها برز الدور الاستعماري (بالمعنى التقليدي) للولايات المتحدة في غير مناسبة منها . على سبيل المثال احتلال مايقرب من نصف مساحة المكسيك في عام ١٨٤٨ ، ثم معاودة التدخل العسكري فيها عام ١٩١٤ .. الخ

ونظرا لصعوبة تبرير مثل هذا النوع الفج من التدخل ، فقد حاولت كل ادارة امريكية الاجتهاد في تقديم الغطاء الدعائي له ، فتوماس جيفرسون برره بحرص الولايات المتحدة على نشر نمط "الجمهورية الليبرالية" بين ربوع دول النطاق ، بينما برره تيودور روزفلت وودرد ويلسون بأهمية حماية النطاق من الأطماع الألمانية التي تحيق به ، في حين كان المبرر لدى فرانكلين روزفلت هو حماية المنطقة من الأطماع والتهديدات الفاشية .

الآلية الثانية : امتدت منذ مابعد الحرب العالمية الثانية وبشكل أدق منذ بدايات الحرب الباردة الاولى وحتى نهاية الحرب الباردة الثانية في منتصف الثمانينيات . وكان الالتزام بمبدأ مونرو في هذه الفترة مطلوبا بشدة لحماية الفناء الخلفي للولايات المتحدة من محاولات التسلل السوفيتي لاسيما بعد أزمة الصواريخ الكوبية الشهيرة . ومن هنا كان النشاط الامريكي يسير في خطين متوازيين :

* مناهضة عنيفة لأنظمة الحكم المناهضة للهيمنة الامريكية ووثيقة الصلة بالاتحاد السوفيتي (حالة فرض الحصار الشامل على كوبا منذ ١٩٦٢ وتوالي تشريعات تشديدة حتى صدور قانون داماتو ١٩٩٦) .

* دعم مالي وعسكري سخي لأنظمة الحكم والحركات المعارضة الموالية للولايات المتحدة سواء من خلال تشجيع المصارف التجارية الامريكية والدولية الأخرى على إقراض هذه الأنظمة ، أو من خلال تقديم المعونات الحكومية الاقتصادية والعسكرية لهذه الحكومات وتلك الحركات .

وكان السير في كلا الخطين تطبيقا مباشرا لنظرية الدومينو (التدخلات الامريكية في جواتيمالا والسلفادور ونيكاراجوا في أواخر الخمسينيات) (١).

الآلية الثالثة : ودانت فيها السيطرة للمدخل الاقتصادي لتحقيق الهيمنة الامريكية على دول النطاق ، في مرحلة امتدت منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن ، ولكن مع تغير في طبيعة الدور الاقتصادي ، ذلك الذي كان يمارس في المرحلة السابقة ، إذ صار نمط " م ح القروض" إلى نمط " فتح الاسواق " وفي هذا الاطار توالت الخطوات الامريكية:

* فتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٨٩ .

* ثم تم توسيع هذه المنطقة جنوبا بالتوقيع على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٩٤ .

* ثم أعلنت الولايات المتحدة نيتها لضم بعض بلدان النطاق تباعا إلى نافتا إذا ما استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة ، وفي هذا الأطار برز في مقدمة المرشحين ، شيلي ثم البرازيل ، فالارجنتين .

* ثم صدر الاعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الامريكتين (١٩٩٤) متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لاقامة منطقة للتجارة الحرة شمل النطاق الغربي كله بحلول عام ٢٠٠٨ تقريبا .

والواقع انه يكمن وراء تلك الآليات المتعاقبة لتحقيق ذلك المبدأ الراسخ المعلن في الربع الاول من القرن التاسع عشر ، مصالح استراتيجية أكيدة للولايات المتحدة الامريكية في مستهل القرن الواحد والعشرين . يمكن ابراز اهمها فيما يلي:

اولا : ان الولايات المتحدة الامريكية تستهدف علاج العجز المتنامي في ميزانها التجاري ، حيث تصاعد من ٧٤,١ مليار دولار عام ١٩٩١ الى ١٧٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ .

ومن ثم لابد من فتح اسواق بلدان النطاق الغربي للصادرات الامريكية دون أي عوائق ، ومن شأن ذلك تخفيض معدل البطالة في الولايات المتحدة ، وتذهب بعض الدراسات في هذا الاطار الى حد تصور السيناريو التالي :

أ - مساعدة الولايات المتحدة لبلدان النطاق على التطبيق الناجح لسياسات التكيف الهيكلي تحت اشراف المؤسسات المالية الدولية .

ب - إثمار هذه السياسات معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في تلك البلدان واضطراد ذلك النمو بشكل يصل بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الى مستوى يماثل مستوى نظيره الأوروبي الغربي بحلول عام ٢٠١٠ .

ج - زيادة الطلب على المنتجات الامريكية في هذه البلدان (التي ستتمتع باعفاءات تعريفية وغير تعريفية لانظير لها) بشكل سيزيد من قيمة الصادرات الامريكية لهذه البلدان

بمقدار ١ تريليون دولار فى السنوات التالية لعام ٢٠١٠ .

د – ولما كان كل مليار دولار زيادة فى حصيلة الصادرات الامريكية يعنى خلق ٢٥ الف فرصة عمل جديدة ، فان معنى ذلك امكانية خلق ٢٥ مليون فرصة عمل جديدة فى الولايات المتحدة فى السنوات التالية لعام ٢٠١٠ .

وبعيدا عما يحمله هذا السيناريو من تبسيط ، فانه يحمل اشارة الى إحدى المصالح الامريكية الاساسية فى تلك المنطقة.

ثانيا : أن الولايات المتحدة الامريكية تستهدف القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية لمواطنى بلدان النطاق اليها بكل ماتفرزه من تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية، وتقدر بعض المصادر أعداد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بمليون فرد سنويا من المكسيك وحدها .

وتدرك الولايات المتحدة أن وراء تلك الظاهرة وضعا تنمويا مأساويا فى بلدان المنطقة التى يعيش ربع عدد سكانها تحت خط الفقر ويموت منهم قرابة عشرة الاف نسمة يوميا بسبب نقص الرعاية الصحية وشرب المياه الملوثة ، ويقل فيها متوسط العمر المتوقع للفرد عن مثيله الامريكى بمقدار عشرين عاما ، ويبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومى مامقداره ١÷ ٢٥ من مثيله الامريكى ، مع معدل نمو سكانى قوامه ٣٪ فى المتوسط .

لذا فانها – أى الولايات المتحدة – دائمة التلويح لتلك البلدان بالرخاء المتوقع أن يحط على اراضيهم نتيجة الالتزام بسياسات إعادة الهيكل والتحرر التجارى معها ، وفى مقدمة الخيرات يأتى تدفق الاستثمارات الامريكية وفتح السوق الامريكية أمام صادراتهم ، مما سيتيح زيادة معدلات صادرات تلك الدول وتحسين موازين مدفوعاتها وزيادة معدلات نموها وتخفيض معدلات البطالة بها ، والارتفاع بمتوسط نصيب الفرد فيها من الدخل القومى .

ثالثا : ان الولايات المتحدة الامريكية تستهدف الحيلولة دون تشكيل اى بؤر توتر فى المنطقة يمكن ان تهدد نفوذها فى النطاق ، ويعبر الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون عن هذا المعنى بالقول بان الولايات المتحدة اعتادت ان تتصور الخطر على مصالحها كامنا فى النظم السياسية غير الديمقراطية ومن هنا كان دعمها لتحول نحو ١٢ دولة ن بلدان امريكا الجنوبية الى التعددية السياسية فى عقد الثمانينات ولكنه يستدرك فيشير الى ان الأداء الاقتصادى السيئ للغاية للحكومات الديمقراطية فى تلك البلدان (البرازيل وبيرو والأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا على وجه الخصوص) قد حال دون تحقيق النمو المأمول فى الصادرات الامريكية الى هذه البلدان !! على عكس الحالة الشيلية على عهد بنيوشيه (غير الديمقراطى) التى وصل فيها معدل النمو الاقتصادى الى ٧٪ عام ١٩٨٩ ووصل معدل نمو الاستثمارات الأجنبية الى ١١٪ عام ١٩٩٠ ،، ومع ذلك لم تستطع الولايات المتحدة تنمية صادراتها الى هذا البلد ، كذلك نتيجة التهام الفساد– وفقا لنيكسون – لعوائد عملية التنمية فى شيلى (٢) وفيما بين سطور الرئيس الامريكى الاسبق تكاد تبرز وصية مفادها : ان النظام السياسى الذى لايستطيع تأهيل بلاده لزيادة وارداتها من المنتجات الامريكية باطراد يكون حجر عثرة فى طريق المصالح الامريكية ، ديمقراطيا كان أم شموليا .

ولعله بات واضحا مدى غلبة الطابع الاقتصادى على المصالح الامريكية فى النطاق الغربى من العالم وهو امر يتفق مع ماسبق الاشارة اليه من الطبيعة الاقتصادية للآلية الامريكية الراهنة لتحقيق الهيمنة على هذا النطاق ، ويتفق – من ناحية ثانية – مع الواقع الدولى الراهن الذى يخلو من الصراعات الأمنية ويموج بالتكتلات الاقتصادية التى تمارس أثرا تحويليا سلبيا فى مواجهة الصادرات الامريكية الى بلدانها ، ويتفق – من ناحية ثالثة – مع حقيقة ان ١٥٪ من الصادرات الامريكية الاجمالية تحوزها سوق بلدان النطاق وهى نسبة تشكل ثلاثة أرباع اجمالى الصادرات الامريكية الى بلدان الاتحاد الاوروبى (الشريك التجارى الاول لها) وتفوق نسبة الصادرات الأمريكية الى اليابان ذاتها .

والواقع ان بلدان النطاق تبادل الولايات المتحدة اقتصادا باقتصاد بمعنى انها تبدى ترحيبا بالمزيد من إضفاء الطابع الاقتصادى على العلاقات داخل النطاق الغربى ، ولا يعد إندفاع حكومة ساليناس المكسيكية (١٩٨٨– ١٩٩٤) فى التوقيع على "نافتا" المؤشر الوحيد فى هذا الاطار ، إذ يمكن الاشارة كذلك الى اسراع كل من الارجنتين والبرازيل – كل على حدة – الى الاعلان عن تخفيض معدلات تعريفاتهما الجمركية الى متوسط ٩٪ و ١٤,٢٪ على الترتيب كخطوة من جانب واحد للتعبير عن تشجيعهما ودعمهما لاعلان الرئيس الامريكى السابق جورج بوش فى عام ١٩٩٠ عن فكرة إقامة منطقة للتجارة الحرة تشمل كافة بلدان الامريكتين . (٣) وهو مايشير الى تطلع تلك البلدان الى :

– المزيد من تدفق الاستثمارات الامريكية الى بلدانهم .

– زيادة صادراتها الى السوق الامريكى .

مع مايترتب على هاتين الخطوتين من استجلاب للتكنولوجيا الامريكية المتقدمة وزيادة معدلات النمو وتقليل معدلات البطالة وتقليل عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

وهو مايعنى باختصار أن مادفع المكسيك الى التوقيع والالتزام باتفاقية نافتا هو ذاته مايدفع بقية بلدان النطاق للانضمام الى الاتفاقية ، وكذلك فان المبررات التى حدت بالولايات المتحدة الى توسيع اتفاقية التجارة الحرة مع كندا لتشمل المكسيك هى ذاتها المبررات التى حدتها الى تشجيع بقية بلدان النطاق على اللحاق بقطار نافتا .

وهذا هو بالضبط مكمن الأهم الحقيقي في نافتا ، فبقدر ماتستفيد المكسيك من الاتفاقية بقدر ما ستزداد الاجراءات والخطوات من جانب بلدان النطاق للحاق بالاتفاقية والتوقيع عليها ، وبقدر ما ستستفيد الولايات المتحدة من الاتفاقية بقدر ما ستعمل على توسيع عضويتها شيئا فشيئا بضم بلدان النطاق واحدة تلو الاخرى ، وبقدر استفادة الطرفين الامريكي والمكسيكي معا بقدر ماسيقترب النطاق الغربي ككل من انشاء منطقة للتجارة الحرة بين كافة بلدانه وفقا لاعلان قمة ميامي ١٩٩٤.

اى ان معالم الصورة المستقبلية فى النطاق الغربي من العالم سيحددها الى حد كبير مستقبل نافتا من حيث مكاسب وخسائر طرفيها الرئيسيين.

ومن هنا ، فسنحاول فيما يلي استعراض تقييم موجز للثلاث سنوات الاولى من عمر نافتا (١٩٩٤ - ١٩٩٦) من حيث آثارها على طرفيها الرئيسيين وبخاصة على المكسيك مع ملاحظة ان الاستبعاد النسبي لتطور الأوضاع فى كندا - الشريك الثالث فى نافتا - قبل وبعد الاتفاقية مرده الى تسليم نصوص اتفاقية نافتا ذاتها بسريان احكام اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة التى دخلت حيز التنفيذ فى اول يناير ١٩٨٩ ، وتنتهى مراحلها مع نهاية عام ١٩٩٨ ، الأمر الذى يعنى ان تحرير التبادل التجارى فى امريكا الشمالية يتم وفقا للجدول الزمنى والترتيبات الواردة فى اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة بخصوص هاتين الدولتين ، فى حين يسير التحرير وفقا للجدول الزمنى والترتيبات الواردة فى اتفاقية نافتا بخصوص العلاقة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكذلك بخصوص العلاقات التجارية الكندية - المكسيكية . (٤)

أولا : نافتا والاستقرار المالى فى المكسيك :

لايمكن فصم اجراءات التحرير التجارى التى اتخذتها المكسيك قبل وبعد التوقيع على اتفاقية نافتا عن اجراءات التكيف الهيكلى التى طبقتها المكسيك تحت اشراف المؤسسات المالية الدولية بشكل غير منتظم بدءا من عام ١٩٧٦ ، ذلك أن حزمة سياسات التكيف - ومن ضمنها التحرير التجارى - كانت مطلبا لازما لقبول المكسيك عضوا فى نافتا ولازالت متطلبا وهما لاستمرار تلك العضوية .

ومن هنا تبدو أهمية دراسة الأمة المالية التى تعرضت لها المكسيك فى يناير وبدايات فبراير ١٩٩٥ .

ففى الايام الاخيرة من عام ١٩٩٤ قبلت الحكومة المكسيكية مطلبا من صندوق النقد الدولى - بموافقة الولايات المتحدة - ويقضى هذا المطلب باتخاذ اجراءين تجاه العملة المكسيكية (البيسو) أولهما تخفيض قيمتها مقابل الدولار الامريكى بنسبة ١٣٪ وثانيهما تعويم سعر البيسو عقب هذا التخفيض مباشرة .

وكان المبرر من وراء الطلب والموافقة عليه استهداف زيادة الصادرات المكسيكية بما لذلك من آثار ايجابية على معدلات النمو والتشغيل فى المكسيك (على اعتبار ان تخفيض قيمة العملة يقلل من تكلفة الانتاج المحلى مما يزيد من تنافسية الصادرات المكسيكية فى الأسواق الدولية) .

والواقع ان اتخاذ هذا الاجراء من قبل الحكومة المكسيكية قد مثل اهدارا للشروط الأساسية الثلاثة الواجب توافرها مسبقا فى اقتصاد اى دولة ترمى الى تعويم عملتها الوطنية :

فمن ناحية اولى من الواجب الايبدأ التعويم إلا فى حال توافر احتياطات دولارية ضخمة لدى الدولة لمواجهة احتمالات تزايد الطلب المحلي على الدولار، وهو امر لن يتوافر فى الحالة المكسيكية حيث بلغت احتياطياتها الدولارية فى يناير ١٩٩٥ حوالى ٦ مليارات دولار ، وهو رقم لايكفى الا لتغطية الواردات المكسيكية لمدة أربعين يوما فقط .

ومن ناحية ثانية فان معدلات الفائدة الحقيقة على البيسو لم تكن أعلى (كما يشترط) من مثيلتها على الدولار على الاقل فى بداية مرحلة التعويم .

ومن ناحية ثالثة فان البيئة السياسية والاقتصادية المستقرة اللازمة لنجاح خطوات التعويم لم تتوافر لأسباب عدة فى مقدمتها استمرار الصراع بين الحكومة والمعارضة لاسيما فى ولاية تشيباس .

وكنتيجة طبيعية لغياب هذه الشروط كانت نتائج التعويم كما يلى :-

أ - فقدان البيسو المكسيكى نحو ٤٥٪ من قيمته مقابل الدولار الأمريكى ، أى من نحو ٤ر٣بيسو لكل دولار فى ديسمبر ١٩٩٤ ، الى نحو ٦,٢ بيسو لكل دولار فى فبراير ١٩٩٥ .

ب - تآكل ونفاد حصيلة الحكومة المكسيكية والاحتياطات الدولارية نتيجة محاولتها الفاشلة فى استخدام احتياطياتها المحدودة فى مواجهة حجم الطلب الهائل والمتزايد على الدولار الذى أعقب التعويم المفاجئ .

ج - هروب الجانب الاكبر من رؤوس الأموال الاجنبية (وبعض الوطنية ايضا)، الأمر الذى اسفر عن فقدان الأسهم المدرجة فى البورصة المكسيكية لنحو ٢٠٪ من قيمتها مقدرة بالدولار.

د - اضطرار البلاد لاتباع سياسة انكماشية لدعم البيسو وكبح التضخم ، وتمثل ذلك فى رفع الفائدة من ١٥٪ الى ٢٥٪ فى فبراير ١٩٩٥ ، مما تسبب فى تراجع معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى من ٣,٥٪ عام ١٩٩٤ الى ٩,٦٪ عام ١٩٩٥.

هـ - ارتفاع معدل اسعار المستهلكين بشكل حاد من ٧٪ عام ١٩٩٤ الى ٥٣,٨٪ عام ١٩٩٥ .

وهنا كان على الولايات المتحدة ان تتحرك سريعا لانقاذ قطار نافتا من الانهيار وكان التحرك الامريكي على ثلاثة مستويات . فمن ناحية أقر الكونجرس خطة تقضي باقراض المكسيك ٢٠ مليار دولار ، ومن ناحية ثانية دفعت الولايات المتحدة بنك التسويات الدولية لاقراض المكسيك ١٠ مليارات دولار أخرى ، ومن ناحية ثالثة انتزعت الولايات المتحدة موافقة مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على تقديم قرض قيمته ١٧,٨مليار دولار للمكسيك (منها ٧,٨ مليار تدفع فورا والباقي على دفعات تنتهي في اكتوبر ١٩٩٧) ، وهو اكبر قرض قدمه صندوق النقد الدولي لأى دولة عضو فيه منذ تأسيسه ويمثل حجمه إنتهاكا لكل قواعد الاقراض المنصوص عليها في اتفاقية انشاء الصندوق (٥) .

ورغم هذا الدعم المالي غير المسبوق (٤٧,٨ مليار دولار) ، فان الأزمة المالية المكسيكة ألقت ظلالا كثيفة من الشك حول الآمال العراض التي لوح بها البعض وقرنها بسياسات التكيف الهيكلي المقرونة بالتحرير التجاري في اطار نافتا ، بشكل جعل موقف بلدان النطاق من الاتفاقية زقرب الى الترقب والحذر منه الى اللهاث والهرولة.

ثانيا : نافتا والموازين التجارية لبلدانها

- بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية تشير احصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموضحة بالجدول رقم (١) الى ظاهرة تنامي العجز في الميزان التجاري الامريكي طوال عقد التسعينيات وحتى أخر أرقام محققة (١٩٩٥) ، الا ان تقرير المنظمة يتوقع بداية انخفاض هذا العجز في عام ١٩٩٦ ثم توالى التحسن والانخفاض في عام ١٩٩٧ ، ويبرز الجدول رقم (٢) مبررات هذا التفاؤل من قبل المنظمة اذ تشير ارقامه الى استقرار وشبه ثبات معدلات نمو الصادرات الامريكية في الفترة من ٩٤ - ١٩٩٧ ، بينما سجل معدل نمو الواردات الامريكية في نفس الفترة اتجاها هبوطيا ملحوظا (من ١٢٪ الى ٥,٦٪)، أى ان التحسن المتوقع في الميزان التجاري الامريكي ينتظر ان يكون مرجعه تضاؤل الواردات لازيادة الصادرات الامريكية .

والأمر الآخر الجدير بالانتباه في تحليل ارقام الجدولين بخصوص الولايات المتحدة هو ملاحظة ان استقرار معدلات نمو الصادرات الامريكية قد جاء عقب قفزة ملحوظة في هذا المعدل تحققت عقب دخول نافتا حيز التنفيذ (من ٣,٣٪ عام ١٩٩٣ الى ٨,٣٪ عام ١٩٩٤) في حين تبدو الزيادة التي تحققت في معدل نمو الواردات الامريكية بعد الاتفاقية موقته في ضوء تراجع هذا المعدل من ٩,٩٪ عام ١٩٩٣ الى ٨٪ عام ١٩٩٥ مع توقع استمرار انخفاض هذا المعدل .

وبالنسبة لاطراف نافتا فان ماسبق يعني أن الصادرات الامريكية استفادت من نافتا بمقدار ثم مالبثت السوق المكسيكية ان تشبعت بفعل عدم تواصل التنمية فيها ، كما يعني أيضا ان الواردات الامريكية من المكسيك لم تشهد أى نمو مستقر يمكن ان يترك أثرا على معدل نمو الواردات الامريكي .

- اما بالنسبة للمكسيك ، فان الجدول رقم (١) يشير الى انقلاب العجز في ميزانها التجاري الى فائض بلغ ٧,١مليار دولار بداية من عام ١٩٩٥ ، ولكن سرعان مايتوقع خبراء المنظمة اتجاه هذا الفائض للانخفاض الحاد في عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ كنتيجة للأزمة المالية المكسيكية المشار اليها ، والتي حولت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى معدلات سالبة ، وطردت الاستثمار الأجنبي من البلاد ، لذا لايبدو غريبا ان تتوقع المنظمة في الجدول رقم (٢) ان تواصل معدلات نمو الصادرات المكسيكية انخفاضها وان تواصل معدلات نمو وارداتها ارتفاعها خلال العامين القادمين ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

وتشير ارقام نفس الجدول الى ملاحظة أخرى بالغة الدلالة وهي الخاصة بالفارق بين الذي احدثته نافتا في معدل نمو الصادرات (٣,٧٪ عام ١٩٩٣ الى ٧,٣٪ عام ١٩٩٤) وتأثيرها على معدل نمو الواردات (من - ١,٣٪ عام ١٩٩٣ الى ١٢,٩٪ عام ١٩٩٤) فالقفزة التي احدثتها نافتا في الواردات المكيسكية لا يمكن مقارنتها بالزيادة المحدودة نسبيا التي شهدتها الصادرات المكسيكية ، وهو أمر يزيد من ظلال الشكوك حول الجدوى الاقتصادية لاتفاقية نافتا بالنسبة للمكسيك .

ثالثا : نافتا الاستثمار والتوظف وتوزيع الدخل :

أ - عن الاستثمار :

ثمة تقديرات تشير الى ان المكسيك تدفقت عليه استثمارات اجنبية في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٢ تقدر بـ ٣٧,٥ مليار دولار ، اغلبها من خلال شركات متعدية الجنسية ذات منشأ امريكي (٦٢٪ منها على وجه التحديد) (٦) وتوجه الى هذه الاستثمارات انتقادات عدة في مقدمتها انها لم تخلق سوى ٩٦ الف فرصة عمل فقط (٧) للمكسيكيين .

وفي اطار نافتا تضمنت الاتفاقية نصوصا واضحة لضمان الموافقة الفورية على الطلبات الاستثمارية وضمان تحويل أرباحها وضمان عدم التمييز بينها وبين الاستثمار الوطني (٨) ومع ذلك فان متابعة تطور صافي الدخل الاستثماري في بلدان نافتا في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، فضلا عن الارقام المتوقعة لعامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ التر يشير لها الجدول رقم (٣) تشير كلها الى ان المنطقة ككل (امريكا الشمالية) أصبحت طاردة للاستثمار نتيجة لانخفاض العائد على الاستثمار في المنطقة مقارنة بمناطق أخرى من العالم .

ب - عن التوظف :

واحدة من اكبر المناظرات التي دارت حول نافتا قبل

جدول (١) تطور أوضاع الموازين التجارية فى بلدان نافتا قبل وبعد الاتفاقية

بالبليون دولار

الدولة / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(*)	١٩٩٧(*)
الولايات المتحدة	٧٤ر١	٩٦ر١	١٣٢ر٦	١٦٦ر١	١٧٤ر٥	١٥٨ر٦	١٥٠ر٩
كندا	٣ر٩	٥ر٨	٧ر٩	١٢ر٢	٢١ر٩	٣٠	٣٣ر٧
المكسيك	٧ر٣	١٥ر٩	١٣ر٥	١٨ر٥	٧ر١	٥ر٢	١ر٣

المصدر : OECO Economic Outloolk ,Issue 59 , June 1996, P . A50

(*) توقعات المصدر .

جدول (٢) تطور معدلات نمو الصادرات والواردات فى بلدان نافتا قبل وبعد الاتفاقية

الدولة / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(*)	١٩٩٧(*)
الولايات المتحدة							
معدل نمو الصادرات	٦ر٣	٦ر٦	٣ر٣	٨ر٣	٨ر٣	٧ر٧	٨
معدل نمو الواردات	ر٧	٧ر٥	٩ر٩	١٢	٨	٦ر١	٥ر٦
كندا							
معدل نمو الصادرات	١ر٤	٧ر٦	١٠ر٤	١٤ر٢	١١ر٨	٧ر١	٧ر٦
معدل نمو الواردات	٣ر٣	٥ر٦	٨ر٨	١٠ر٥	٩	٤ر٩	٧ر٢
المكسيك							
معدل نمو الصادرات	٤ر٦	١ر٧	٣ر٧	٧ر٣	٢٨ر٤	١٢	٩
معدل نمو الواردات	١٦ر٨	٢٠ر٩	١ر٣	١٢ر٩	٢٧ر٦	١٠	١٢

المصدر : نفس المصدر السابق P.P. AI2 - A13

(*) توقعات المصدر .

جدول (٣) تطور صافى الدخل الاستثمارى فى بلدان نافتا قبل وبعد الاتفاقية

الدولة / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(*)	١٩٩٧(*)
الولايات المتحدة	١٥ر١	١٠ر١	٩	٩ر٣	١١ر٤	١٧ر٥	٢١ر٩
كندا	١٦ر٧	١٦ر٥	٢٠ر٢	٢١ر٢	٢٣ر٩	٢٤ر٩	٢٥ر٦
المكسيك	٨ر٣	٩ر٢	١١	١١ر٧	١٣	١٣ر٨	١٤ر١

المصدر : نفس المصدر السابق P.A52

(*) توقعات المصدر .

جدول رقم (٤) تطور البطالة فى بلدان نافتا قبل وبعد الاتفاقية

الدولة / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦(*)	١٩٩٧(*)
الولايات المتحدة	٦ر٨	٧ر٥	٦ر٩	٦ر١	٥ر٦	٥ر٥	٥ر٦
كندا	١٠ر٤	١١ر٣	١١ر٢	١٠ر٤	٩ر٥	٩ر٣	٩
المكسيك	٢ر٦	٢ر٨	٣ر٤	٣ر٧	٦ر٣	٦	٥ر٥

المصدر : نفس المصدر السابق P.A24

(*) توقعات المصدر .

التوقيع عليها كان حول التأثيرات المتوقعة للاتفاقية على معدلي البطالة في كل من الولايات المتحدة والمكسيك ، وكان الجدل بين وجهة نظر ترى أن هروب رؤوس الاموال الامريكية الى المكسيك سعيا وراء التكلفة الانتاجية الاقل (الرخص تكلفة الايدى العاملة المكسيكية مقارنة بالامريكية والكندية) سيزيد من معدل البطالة في الولايات المتحدة ويقلل من هذا المعدل في المكسيك ، وذهب انصار هذا الرأى الى تقدير عدد فرص العمل التى ستضيع على الامريكيين بسبب نافتا بحوالى ٥٠٠ الف فرصة عمل في السنوات القليلة التالية لدخولها حيز التنفيذ (تحديدا في السنوات الممتدة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨) .

في حين ذهبت وجهة النظر الأخرى الى ان نافتا لن يكون لها اى تاثير يذكر على معدل البطالة في الولايات المتحدة والواقع أن أبرز وأغلب الاقتصاديين الامريكيين تبنوا وجهة النظر هذه وساقوا لها المبررات التالية :

١ - انه من حيث الأصل لايؤثر على معدل البطالة الامريكي الامتوسط أسعار الفائدة ومدى تقدم الفنون الانتاجية في حين ان التحرير التجارى ليس له تاثير يذكر في هذا الاطار . وبالفعل فان الانخفاض في ارقام معدلات البطالة الامريكية الذى يبرزه الجدول رقم (٤) مرده الى سياسات خفض اسعار الفائدة التى اقرتها لجنة الاحتياطى الفيدالى الامريكية ، وهذا فضلا عن أن الاحصاءات تشير الى انه في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ فقد نحو ٩ ملايين امريكى وظائفهم بسبب تقدم الفنون الانتاجية .

أى لا ناقة لنافتا ولا جمل في قضية البطالة الامريكية .

٢ - ان الحجة التقليدية الخاصة بانخفاض تكلفة عنصر العمل في المكسيك بما يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية اليها هى حجة واهية بالمعنى الاقتصادى ، وذلك ان الاصل في حساب تكلفة عنصر العمل هو ربطة بانتاجية العامل ، ومن شأن ادخال عنصر الانتاجية في المعادلة ان يقلبها رأسا على عقب ، كيف ؟

صحيح ان اجر العامل الامريكى ١٥,٦ دولار / ساعة في حين أن أجر العامل المكسيكى ١,٩٥دولار / ساعة ، الا أن القيمة المضافة للعامل الامريكى ٧٢,٧ دولار / ساعة في حين أن هذه القيمة بالنسبة للعامل المكسيكى ٨,٨ دولار / ساعة .

اى ان اجر العامل الامريكى يعادل ٨ أمثال اجر نظيره المكسيكى ، ولكن انتاجية العامل الأمريكى تعادل ايضا ٨ أمثال انتاجية نظيره المكسيكى .

ومن هنا لاتمثل مسألة تكلفة عنصر العمل عنصرا مؤثرا في موضوع انتقال الاستثمارات ومايترتب عليها من تأثيرات على معدلات البطالة لاسيما في ضوء التطور الضعيف في مستوى انتاجية العمل المكسيكى .

٣ - ان الملاحظ وفقا لأرقام الجدول رقم (٤) لايتجه الى الانخفاض كما توقع انصار وجهة النظر الاولى بل إنه ازداد الى حد التضاعف فيما بين عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، كنتيجة لسياسات التحرير التجارى التى ادت الى إغلاق وافلاس العديد من الصناعات الوطنية وتسريح عمالتها بل ان بعض التقديرات تذهب الى ان ٤٠٪ من القوى العاملة المكسيكية ستفقد وظائفها في غضون السنوات القليلة القادمة (٩)

ج - عن توزيع الدخل :

من المعروف ان واحدة من الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلى هى تعميق ظاهرة سوء توزيع الدخل في البلدان التى تطبق هذه السياسات ، ولا تعد المكسيك استثناء من هذه القاعدة ، فيشير تقرير أخير للبنك الدولى الى ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالى في المكسيك كان في عام ١٩٩٢ اقل منه في عام ١٩٨٠ بنسبة ٥٪ ، كما ان القيمة الشرائية لأجر العامل المكسيكى تناقصت خلال نفس الفترة بنسبة تتجاوز ٥٠٪ ، وزاد نصيب اغنى ١٠٪ من السكان ليستأثروا في عام ١٩٩٢ بما مقداره ٣٧,٩٪ من الدخل القومى للبلاد ، في حين تناقص نصيب افقر ٤٠٪ من السكان الى ١١٪ من الدخل القومى للبلاد ، زد على هذا ان نصف سكان البلاد لازالوا يعانون من عدم توافر الكهرباء والماء النقى (١٠) ومن شأن المضى قدما في سياسات التحرير التجارى بتأثيراتها السلبية على الصناعة الوطنية المسيكيكية وتأثيراتها المدمرة على قطاع الزراعة في المكسيك ، ان يزيد من حالة توزيع الدخل في المكسيك سوءا على سوء .

خاتمة :

عندما يستعرض المراقب عناصر التقييم الثلاثة السابقة فان الصورة تكون كما يلى : دولة (المكسيك) طبقت في إطار الاعداد لاتفاقية تحرير تجارى قارية ، ثم في اطار تنفيذ التزاماتها تجاهها سياسات أدت بها الى أزمة مالية طاحنة عصفت بكيانها الاقتصادى ككل ، كما أدت الى تناقص تدريجى في الفائض الهش الذى حققه ميزانها التجارى ، ولن تستطع جذب رؤوس الاموال الاجنبية القادرة على انعاش نموها الاقتصادى ، ومعدلات البطالة فيها في ازدياد ، والفجوة الدخلية في اتساع مطرد ... الخ

فهل يشجع مثل هذا الوضع باقى بلدان النطاق الغربى من العالم على اللحاق بهذا القطار المدمر ، أم انه في الاغلب - ان كانت النظم الحاكمة في تلك الدول تتمتع بالحد الادنى من الرشادة ومراعاة المصلحة الوطنية في اتخاذ القرار - سيدفع هذه الدول الى ان تردد العبارة البليغة التى وصف بها الحاكم المكسيكى في بداية هذا القرن بورفيريو دياز تداعيات الوضع الجغرافى لبلاده قائلا : " يالضيعة المكسيك ، كم هى بعيدة جدا عن الله لما كانت قريبة جدا من الولايات المتحدة الامريكية " . (١١) وهو امر سيكون له أبلغ الأثر على مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة على صعيد النطاق الغربى من العالم .

المراجع :

1 - Lester D. Longley, America and Americas: The United States in the Western Hemisphere, Georgia: The University of Georgia Press, 1993, pp. 261-264.

2- Richard Nixon, Seize the Moment: America's Challenge in a One Superpower World, New York: Simon and Schuster, 1992, pp. 251-267.

3- Delal Baer, North American Free Trade, Foreign Affairs, Fall 1991, p. 146.

4- Gary Clyde Hufbauer and Jeffrey J. Schott, NAFTA: An Assessment, Washington, DC: Insitute for International Economics, 1993, p. 1.

5- David D. Driscoll, What is the International Monetary Fund, Washington, DC: External Relation Department - IMF, 1995, pp. 22-23.

وكذلك التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ – ص ص ٢٣٧–٢٣٩.

6- Gary C. Hufbauer and Jeffery J. Schott, Prescription for Growth, Foreign Policy, No. 93, Winter 1993-1994, p. 108.

وأيضا :

Sidney Weintraub, The Economy on the Eve of Free Trade, Current History, February 1993, p. 71.

7- William A. Orme, Jr., Myths Versus Facts: The Whole Truth about the Half-Truths, Foreign Affairs, Nov.-Dec. 1993, p. 5.

8- United States Government's Trade Policy Review Mechanism, GATT, January 1994, p. 22.

لمزيد من التفاصيل حول هذه المناظرة أنظر :

9 - Paul Krugman, The Uncomfortable Truth about NAFTA, Foreign Affairs, Nov.-Dec. 1993, p. 15.

وأيضا :

–Peter Morici, Grasping the Benefits of NAFTA, Current History, Feb. 1993, p. 52.

- Gary C. Hufbauer and Jeffery J. Schott, Prescription for Growth, op.cit., pp. 106-107.

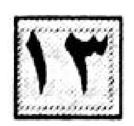
10- Ernest F. Hollings, Reform Mexico First, Foreign Policy, op.cit., p. 97.

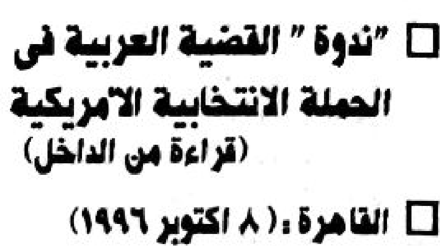
11- Jorge Chabat, Mexico: So Close to the United States, So Far From Latin America, Current History, op.cit., p. 55.

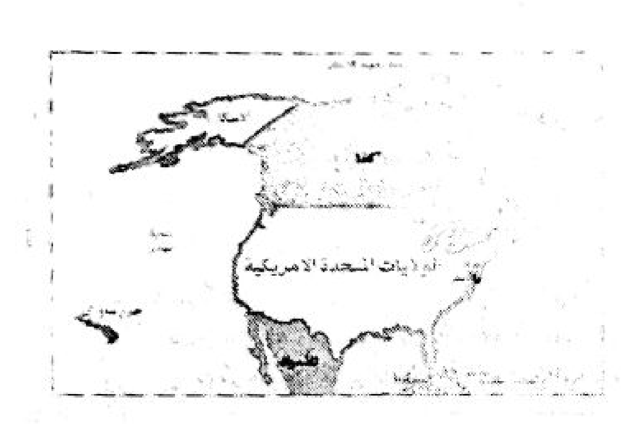












ندوة " القضية العربية فى الحملة الانتخابية الامريكية (قراءة من الداخل)

القاهرة : (٨ اكتوبر ١٩٩٦)

عرض : ريمون ماهر كامل

مما لاشك فيه ان الصراع العربى الاسرائيلى يعتبر من أهم القضايا التى تشغل الرأى العام العربى خاصة اذا جاء طرحها على ساحة الانتخابات الأمريكية ولذا تناول مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية هذا الموضوع من خلال هذه الندوة التى حاضرت فيها أ . منار الشوربجى .

والاقتراب الأساسى الذى استخدمته أ. منار الشوربجى فى العرض يقوم على أن السياسة الامريكية كلها محلية ، بمعنى انه لايمكن متابعة اى قضية من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية ، إلا من خلال متابعة الداخلى أولا ، ولذا بدأت بالداخلى الصرف ، ثم تحليل علاقة هذا الداخلى بالمتغيرات الخارجية .

وبناء على ذلك اختارت ورتبت اربعة محاور رئيسية :

المحور الاول : توازنات القوى الداخلية فى الولايات المتحدة وانعكاساتها على القضية العربية:

ترى أ . منار الشوربجى ان الولايات المتحدة تشهد اليوم تحولات مهمة فى توازنات القوى داخلها تؤثر سلبا على سياستها الخارجية تجاه طرح قضايا العالم الثالث عامة والقضية العربية خاصة . ورغم فوز الديمقراطيين بالحكم فى ١٩٩٢ إلا أن توازنات القوى الداخلية تشير الى رجحان كفة اليمين . فنحن إزاء رئيس ديمقراطى ، ولكنه يتبنى أجندة يمينية ، والسبب فى ذلك يرجع الى أنه فاز على أساس ائتلاف انتخابى ، فالذى حدث فى ١٩٩٢ انه قد تم تهميش تيار اليسار ، أو مايعرف فى الولايات المتحدة باسم التيار الليبرالى ، بما يمثله من جماهير وخاصة الأقليات والطبقة العاملة والفقراء ، والذين يمثلون جزءا أساسيا من الائتلافات الانتخابية للمرشحين الديمقراطيين . لذا حينما رشح كلينتون نفسه فى ١٩٩٢ أعلن منذ اللحظة الأولى انه ديمقراطى من نوع جديد ولم يكن ذلك شعارا انتخابيا ، وانما تجسيد لحقيقة التحول الذى قاده بنفسه داخل الحزب الديمقراطى وكان وراءه – أى التحول – عقل مدبر تمثل فى جمعية سياسية تسمى مجلس الزعامة الديمقراطى نشأت فى عام ١٩٨٥ .

وعندما فشل الديمقراطيون فى ١٩٨٨ للمرة الثالثة على التوالى فى الوصول الى البيت الأبيض ، اعادت الجمعية ترتيب أولوياتها بحيث اصبح هدفها الأول هو تخليص الحزب من هزائمه المتكررة والسعى للوصول الى البيت الأبيض ، ولذلك أنشأت الجمعية معهدا للدراسات فى ١٩٨٩ كانت مهمته الوحيدة بحث أسباب هذا الفشل المتكرر، وانتهت الى أن السبب يرجع الى مجموعة من الاستراتيجيات الخاطئة التى بنيت على أساطير وأنه لايمكن استعادة البيت الأبيض الا بتحطيم هذه الأساطير .

الأسطورة الأولى هى ما أسموها بالأصولية الليبرالية ، وتعنى ان الحزب أصبح اكثر ليبرالية مما ينبغى ، ولذا كانت

التوصية الأولى لمجلس الزعامة الديمقراطى أنه لابد من وضع حد لهيمنة التيار الليبرالى على الحزب الديمقراطى .

الأسطورة الثانية : مرتبطة بالأولى وتعد فى رأى أ . منار الشوربجي اكثر خطورة وهى ماأسموها بأسطورة التعبئة ، بمعنى أن الجماهير الحقيقية للحزب الديمقراطى وهى الأقليات والطبقة العاملة والفقراء مهما زادت نسبة تصويتهم فى الانتخابات ، فان المرشح الديمقراطى سيظل يفشل إذا لم يصوت له الجماهير البيضاء ولأن كلينتون كان واحدا من المؤسسين لهذه الجمعية ، ثم رأسها بنفسه فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢ قبل ان يستقيل ويشرح نفسه للرئاسة فانه عندما رشح نفسه للرئاسة طبق هذه التوصيات حرفيا ، فنأى بنفسه طوال فترة الحملة عن رموز التيار الليبرالى وعمل على تهميشه سواء فى المؤتمر العام أو بعده .

وهذه الصورة الداخلية لها علاقة مباشرة بالقضية العربية - قضية الصراع العربى الاسرائيلى - لأن هذا التيار الليبرالى الذى تم تهميشه كان هو التيار الاكثر ايجابية فى طرح هذه القضية .

ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن ، ازداد تكريس انحسار التيار الليبرالى ، ففى ١٩٩٢ قبل التيار الليبرالى تهميش دوره بهذه الصورة ، ونحى خلافاته مع كلينتون جانبا من أجل هدف واحد هو الوصول الى البيت الأبيض لأنه رئيس ديمقراطى ، وان كان يمينيا هو فى النهاية أفضل بالنسبة لهم من أى رئيس جمهورى ، ثم جاءت انتخابات ١٩٩٤ التشريعية لتحسم المعركة تماما فى غير صالح التيار الليبرالى ، فقد فاز الجمهوريون فى انتخابات الكونجرس ، ولذا أعاد كلينتون ترتيب حساباته فوجد أنه لايمكنه العودة الى البيت الابيض وفقا للمعطيات الجديدة إلا من خلال الاندفاع اكثر ناحية اليمين .

المحور الثانى : البيئة السياسية الداخلية التى تحيط بهذه القضية لحظة الانتخابات :

وهنا تحدثت منار الشوربجى عن أمرين :

١ - انحسار هامش الخلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين :

لم تكن قضية الصراع العربى الاسرائيلى قضية خلاف حزبى داخل الولايات المتحدة . فليس هناك خلاف جوهرى مبدئى أى حقيقى بين الحزبين ، وانما هناك هامش للخلاف . والذى حدث فى السنوات الأربع الاخير هو انحسار هذا الهامش بدرجة غير مسبوقة ، تمثلت فى عدة مواقف منها الموقف من تمرير قانون نقل السفارة الامريكية الى القدس ، والموقف من غزو لبنان من مذبحة قانا ، ومن السلطة الوطنية الفلسطينية .. الخ .. وقد انحسر هذا الهامش لعدة اسباب منها : انحسار التيار الليبرالى ، وبالتالى انكسار الأصوات التى كانت مختلفة مع التيار المؤيد لاسرائيل . وتوزنات القوى الدولية ، ووجود علاقة طردية بين المضى فى عملية السلام وبين انحسار هذا الهامش .

٢ - السقف الجديد الذى خلقه كلينتون فى التعامل مع اسرائيل:

كل الرؤساء الأمريكيون اتخذوا مواقف مؤيدة لاسرائيل بدرجة أو بأخرى تباينت وفقا للخطة التاريخية التى حدثت فيها . الا أن تأييد ادارة كلينتون لاسرائيل جاء بشكل غير مسبوق . ففى خطب وزيارات متكررة لاسرائيل صدرت عن كلينتون الكثير من الايحاءات والمواقف التى لم تكن متوقعة من أى رئيس امريكى بشهادة الاسرائيليين انفسهم ، فلأول مرة يلقى رئيس أمريكى خطابا امام مجلس الوزراء المصغر فى اسرائيل ، او مايعرف بمجلس الحرب ، كما ارتدى كلينتون القنصرة اليهودية اكثر من مرة ، وبكى بكاء حارا عند اغتيال رابين، ودمعت عيناه فى كل مرة كان يسمع فيها عن مقتل مواطن اسرائيلى .

المحور الثالث : المواقف السياسية المتخذة فى هذه الحملة تحديدا:

بدأت منار الشوربجى بآخرها وهو الموقف من مؤتمر قمة واشنطن وخاصة المناظرة التى عقدت يوم ٦ اكتوبر ، فقد اتهم فيها دول الرئيس كلينتون بأنه حول السياسة الخارجية الامريكية الى مناسبات لالتقاط الصور الفوتوغرافية فقط ، فسئل "دول" : هل تعتبر أن هذا ينطبق ايضا على قضية الشرق الأوسط؟ فتراجع وتردد قائلا : " انا لا أختلف مع الرئيس فى معظم قضايا السياسة الخارجية وأنا أعرف جيدا ان قضية الشرق الاوسط قضية صعبة جدا، ولكن من وجهة نظرى كمراقب أنه حين تدعى الأطراف الى واشنطن فينبغى أن نعلم أولا ماذا ستكون عليه النتيجة" ثم اضاف سريعا : " ولكن كان هذا موقفا موفقا من الرئيس كلينتون ، ففى هذه الحالة تحديدا ربما كان جمع الأطراف والجلوس معا للحديث هو الهدف " .

بالنظر الى هذا الموقف نجد انه يشكل تراجعا عن مواقف "دول" التى اتخذها قبل مؤتمر القمة . نستخلص من ذلك أن هامش الخلاف قد ضاق بين المرشحين الى أقصى حد بل ، يكاد يكون هناك تطابق بشأن القضية العربية ، وان اختلفت الصياغات .

المحور الرابع : يحاول الإجابة على سؤال : ما الذى يعنيه انتخاب روبرت دول أو إعادة انتخاب كلينتون بالنسبة للقضية العربية ؟

أولا بالنسبة لروبرت دول :

١ - معروف طوال تاريخه السياسى بأن مواقفه تتسم عموما بالميل نحو الحلول الوسط حتى أنه فى عز انتصار

الجمهوريين فى ١٩٩٤ حينما حدث صدام بين الجمهوريين والرئيس بشأن الميزانية اعلن صراحة أنه لايريد المواجهة وأنه سيسعى للوصل الى حل وسط مع الرئيس سواء فى الميزانية أو غيرها من الأمور .

٢ - أما مواقفه من الصراع العربى نادرا ما كان فى مربع الانحياز الفج لاسرائيل ، وأحيانا أخرى كان يتخذ الكثير من المواقف المؤيدة للمصالح العربية .

٣ - له تاريخ طويل فى العمل القومى ودراية واسعة بكل تعقيدات عمل المؤسسة التشريعية - وهذا لايتوافر لكثير من الرؤساء الامريكيين - وهذا يعنى فى حالة فوزه أنه يستطيع تمرير عدد من التشريعات التى يمكن ان يكون له صلة بالقضية العربية . وفى هذه الحالة لاتكون قرارات رئاسية فقط وانما قرارات من الكونجرس ايضا مثل التشريعات التى تخص المعونات او الارهاب او الهجرة او السلاح لاسرائيل .. الخ

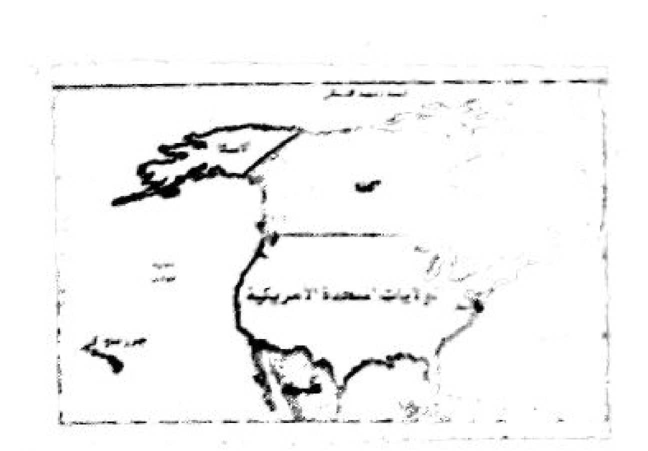
ثانيا بالنسبة لكلينتون :

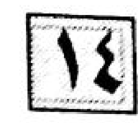
ترى أ . منار الشوربجى انه ربما يحدث تحول ايجابى فى حالة اعادة انتخاب كلينتون وذلك لسببين :

١ - كلينتون أبدى - بما لايدع مجالا للشك - أنه شديد التأييد لاسرائيل ، ومن ثم ربما يعطيه ذلك بعضا من حرية الحركة خاصة اذا وصلت الأمور الى طريق مسدود يستطيع معه أن يقول إنه يضغط على اسرائيل لصالح اسرائيل وليس لصالح العرب .

٢ - هناك سوابق فى التاريخ الامريكى تقول ان الرئيس الاكثر تشددا فى مواقفه فى قضية ما يمكنه ان يتخطى فى هذه القضية مالايمكن لغيره ان يتخطاه . فمثلا نيكسون هو الذى استطاع ان يحدث الانفراجة مع الصين، وريجان صاحب عبارة امبراطورية الشر هو الذى استطاع ان يحدث انفراجة مع السوفيت .. الخ . ولكن هذا لايعنى ان نتوقع عدم ضغط على اسرائيل لأن كلينتون أعلن بنفسه فى ١٩٩٢ فى انتقاده لبوش حول موضوع ضمانات القروض قائلا : " ان ما أقوله للاسرائيليين فى السر لابد ان يختلف عما أقوله لهم فى العلن ".

ولذا لاينبغى ان نتوقع حدوث خلاف علنى بين اسرائيل والادارة الامريكية - إدارة كلينتون - ولكن فى نفس الوقت لايعنى أنه لابد ان يصب فى المصالح العربية ، لأن هذا الضغط على اسرائيل حتى ولو كان فى السر ، سيكون مرتبطا بضغط آخر على الجانب العربى، وبالتالى ان لم يكن هناك وعى عربى بذلك فستكون العواقب وخيمة على المصالح العربية.





الشرق الأوسط والولايات المتحدة : إعادة تحليل تاريخي وسياسي

تأليف : ديفيد - و . ليش ١٩٩٦

عرض : لؤى الشواربى

Trinity Univ. T x, David W. Lesch West-view Press 1996

يدور الكتاب حول ثلاثة محاور رئيسية محددة المعالم ولكنها متداخلة فيما بينها . تلك المحاور هي: أولاً :المحور التاريخي ، فنجد المحرر يتتبع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ نشأتها في أوائل هذا القرن ، لا بل منذ كانت تتبع السياسة الإنعزالية في القرن الماضي . لذا يذكر David Lesch أن أمريكا بدأت تزور الشرق الأوسط وخاصة حوض البحر المتوسط منذ عهد توماس جفرسون Thomas Jefferson على الرغم من إيديولوجية العزلة التي كانت عليها ، الحقيقة أن حضور أمريكا في ذاك الوقت وكسرها الفعلي لفكرة الإنعزالية Iso- lationism التي لم تمس من الناحية النظرية جاء نتيجة لأنها وجدت نفسها ، ليست مكبلة الأيدي ولكنها وحيدة من حيث أنها لم تكن لتتمتع بحماية الأسطول البريطاني بعد أن نالت إستقلالها منها ، وكانت الحاجة في ذاك الوقت هي مقاومة القراصنة التابعين للعثمانيين للملاحة الآمنة في أعالي البحار . وبذلك نجد أن السياسة الخارجية لأمريكا تجاه الشرق الأوسط حتى من قبيل ولادتها كمنهاج في هذا القرن جاءت على نقيض معتنقها الإيديولوجي كدولة وإتخذت صورة رد "الظن" ، وهذه ظاهرة نجدها متواصلة الى عصرنا هذا.

ذاك المحور التاريخي يتدرج ليدخل بنا في هذا القرن ويمر بالحربين العالمية الأولى والثانية ثم الحرب الباردة وفترة ما بعدها .وهذا التسلسل التاريخي الذي يخدم من الناحية البحثية كنقطة رجوع يتضافر مع المحاور الأخرى وهي الإيديولوجي والاستراتيجي لتركيب الصورة بمشمولاتها . فنجد أنه في العقد الأول من هذا القرن ، وجدت الولايات المتحدة أنه لامفر من خلع ثياب العزلة والإنخراط في عالم الأحداث ، وهذا كان واضحا وقت اتخاذ قرار دخول الحرب العالمية الأولى ، فأمريكا بالطبع كانت من أقوى القوى في هذا الوقت كدولة شابة لم تنهك بالحروب الواسعة النطاق من قبل ، وهذا على خلاف نظيراتها الواقعات في القارتين الاوربية والأسيوية مثل بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، وروسيا والدولة العثمانية.

إعلان دخول الحرب قوبل بالإحترام الشديد لما كانت تتمتع به أمريكا من سمعة طيبة حيال أفكارها الليبرالية الديمقراطية المنادية بالحرية ...إلخ هذا كان سببا والآخر أن صحيفتها كانت بيضاء إذا جاز القول في نظر سكان القارات الأخرى حيث أنها لم تمارس أعمالا إستعمارية من قبل ، وهذا بدوره صبغ نيتها بلون من المصداقية كان جديدا من نوعه في هذا الوقت .نستطيع أن نجزم هنا ، بأن التدخل في سبيل الحريات والعدالة كان في نية أمريكا الأولية بلا شك ، ولكن ما فتئت تلك الدولة أن نجحت في الحرب حتى تيقنت من عدة متغيرات لم تكن في حسبانها من قبل ، فهي بادئ ذي بدء تأكدت من الآتي أنه بينما كانت هي تقوى كانت الدول الكبرى تضعف ، كما تأكدت أيضاً إبان الثورة الشيوعية في روسيا عن خطر الفكر الشيوعي وتطبيقاته الماركسية اللينينية على شعوب العالم أجمعين وبالأخص فكرها هي الرأسمالي الليبرالي ، موت رجل أوروبا الضعيف تماماً في هذه الحرب كانت ملاحظة جديدة بالترقب خاصة بخصوص نظم كل تلك الولايات العثمانية المتباعدة الأطراف التي تركها من خلفه. هذه الملاحظة الأخيرة كانت حقاً بداية تمرين أمريكا على دخول الشرق الأوسط ، فنظراً لظروف بريطانيا وفرنسا خاصة في المنطقة والكراهية والشعبية التي كانتا تتمتعان بها دون غيرهما ، وبناء على الشعارات المزعومة التي أخذوا يرددونها ، وأمريكا معهم في هذا ، عن إقامة حريات وديمقراطيات ودول سيادية (لهذا الغرض) في المنطقة فور إنتهاء حربهم مع العثمانيين الأتراك ، وجدت أمريكا التدخل بسياستها الخارجية لجس نبض حدود التعاون مع تلك

الشعوب فكانت بعثة كنج كرين King - Crane Mission لسوريا التى فشلت فى تحقيق هدفها اذ أنها بدلا من أن تحدد شكل الإنتداب الفرنسي على سوريا ويفير قصد قوة من شوكة الإحساس الإنفصالى خاصة وأن المتنورين وفى سابقة جديدة من نوعها وحدوا الشعب بجميع طبقاته لصفهم وإنضموا اليه فى مجهود أوركسترالى لإعلان أن السوريين حضاريون هم الأخرون ويستحقون دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على كل ترابها الوطنى ، وأنه لامجال للمراوغة فى هذا الشأن .هذا كان فى عهد Woodrow Wilson ومنذ ذلك الحين إحتفظت الولايات المتحدة بسلوك متواضع لمواجهة مشاكلها الإقتصادية الداخلية خاصة الكساد الأعظم لسنة ١٩٢٩ .

الوضع إختلف مائة وثمانون درجة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى وجدت الولايات المتحدة أيضاً أنه لامفر من دخولها .فهذه المرة وضح كل شئ أكثر من أى وقت مضى . فالدولة العظمى مثال بريطانيا وفرنسا كانت تحتضر هى الأخرى وكانوا يبحثون فى منتهى الجدية عن وريث معتدل يسهل لهم التعامل معه ، وكان الفكر الشيوعى قد تمكن تماماً من روسيا بل وزحف بالفعل الى جمهوريات أخرى من الإتحاد السوفيتى ، وكان الإعتماد على الوقود قد زاد وموارد أمريكا منه فى بلدها وما تحت حزامها الجنوبى قد قلت بعد أن حملت على عاتقها عبء وتمويل ما يزيد عن نصف الوقود المستخدم فى الحرب للحلفاء ، ودخل عنصر توفير الحماية لإسرائيل التى أعلنت نفسها كدولة فى ١٩٤٨ ، وإضافة اليها زيادة النزعات الإستقلالية والثورية (القومية العربية) كل هذا صب فى بوتقة واحدة وهى تولى الزعامة ، لم يكن سبيلا لرفضها ، بل على العكس فى هذا الوقت نمت شهوة الولايات المتحدة مع تلك القرابين التى كانت مقدمة .فبدأ عهد جديد حاولت الولايات المتحدة أن تمسك فيه بزمام الأمور، فمن هنا كان واجبا عليها تنقيح سياستها الخارجية بشكل ملائم ، وفعلاً لم تتردد الولايات المتحدة فى العمل عن قرب مع بريطانيا وفرنسا الدول المحنكة فى حكم المنطقة. فى هذه الأثناء نحت أمريكا كل مبادئها الديمقراطية والليبرالية أو شوهتها على الأفضل لأنه لم تستطع أى من الإدارات الأمريكية أن تواجه مصوتيها "الحالمين السذجين "بتلك الحقيقة الجديدة وهى أن ميراثها كان استعماراً .وإتباع الأهواء كان واضحا تماماً مع دول المنطقة حيث أن "الديكتاتور "الذى تحكم فى وضع السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن "رجل عقل" ولكن كان الخوف ، لقد تبلورت السياسة الخارجية الأمريكية على أساس ثنائية قطبية ، فالثنائية بالطبع ترمز للولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى والقطبية كان أسلوب تأثيرهما وإستيعابهما للدول الأخرى ، وأصبح الصراع بينهما ما سمى ، بحق ، من وجهة نظرهما ، لعبة محصلتها صفر بمعنى أن ما يأخذه أحدهما (يستقطبه) يستفيد منه من ناحية ويحرم الأخر منه من ناحية أخرى حيث أنه لم يكن هناك مستخدم ثالث .(يجب هنا أن ننوه أننا لا نتحدث عن إستيطان بالقطع).

من الناحية الإستراتيجية نجد الوضع تغير تماماً بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً ، فنجده جاء ليواكب العقلية الجديدة المشار إليها أعلاه لذا حددت أمريكا إيران كعمق إستراتيجي لإحتواء الإتحاد السوفيتى، فلم تتوان فى تنظيم إنقلاب ضد حكم مصدق رئيس وزراء إيران الديمقراطى الفعل قبل القول واستبداله بطاغية من أعوان Pahlavi، وهذا ما يوضحه مارك جاسيروفكس فيمقاله عن سياسة أمريكا الخارجية نحو إيران فى عهد مصدق ، وهذا كان فى عام ١٩٥٣. وتتوالى الأحداث منذ ذلك الحين والولايات المتحدة تتدخل فى لبنان كما جاء فى مقالة Erika Alin فى صف غير الشعبى وغير الديمقراطى شمعون بناء على إتصالات سرية بينهم لتوطد نفوذه وتساعده على إعتلاء كرسى الحكم مرة أخرى بأسلوب غير دستورى ، ولكن الأحداث تغير مجرى الأمور لأن الشعب هاج بلا رجعة فتركب أمريكا الموجة وتخلى بصديقها من أجل تحقيق مصالحها وقواتها التى كانت نزلت بلبنان إبتداء. مرة أمريكا فى ذات الوقت ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر ، بالقومية العربية فركبت مدها ونزلت حين بدأ الجزر ، فلعبت بما تغلب به ، فتضمنت أجندة سياستها الخارجية توحيد العرب أحياناً وتفريقهم أحياناً وقوت حسين الهاشمى وأضعفته كما جاء فى مقالة Parker وسلطت الملك سعود على عبد الناصر ثم رجعت الكرة حين أثبت أنه ليس بالند الموفق وهذا فى رأى ماليك مفتى فى مقالته التى أسماها بالولايات المتحدة والقومية العربية الناصرية.

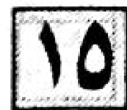
بالنسبة لإسرائيل كشرق أوسطية ، تأتى مقالة Bernard Reich التى نظن أنها غير موفقة حيث أنه عدد مواقع المساعدة الأمريكية التى جعلت إسرائيل ، بحق ، تقف على قدم وساق ولكنه لم يوضح الأسباب خاصة وأنه معترف بأن منذ ما يزيد عن عشرين عاماً ومع قدوم وتطور الصواريخ عابرة القارات لم تصبح إسرائيل تجسد القاعدة التى تريد أمريكا التشبث بها لدواع حربية ، جدير بالذكر هنا أنه فى أثناء حرب الخليج الثانية لم تستخدم أمريكا إسرائيل بأى درجة ، ولم تعتبرها كحسنة بل على العكس كان عبئا كبيراً على أمريكا والتحالف الدولى لحساسية موقفها آنذاك .وإن كانت طبيعة العلاقة الخاصة تتم كما سميت المقالة هى ما تضمنته فى أولها عن Warren Christopher قوله أن "العلاقة التى تربط الولايات المتحدة باسرائيل هى علاقة خاصة لأسباب خاصة إنها مبنية على أهداف مشتركة ، قيم مشتركة، إلتزام مشترك بالديمقراطية ، التعددية وإحترام الفرد "، فقد يكون والله أعلم فى هذا الحال !!!ولذا يجد الكاتب أنه وإن لم يكن هناك إلتزام أتفاقى موثق بين الدولتين على الدفاع التلقائى عن إسرائيل ، ولامساعدتها مادياً إلا أنه يوجد إحساس والتزام أدبى عند الأمريكين وهذا ليس وليد اليوم ولكن منذ عهد Woodron Wilsonحينما صدق الكونجرس على وعد بلفور سنة ١٩٢٢.

هذا ما كان عليه الأمر ولازال لبعض الشئ ، ولكن ونحن فى فترة ما بعد الحرب الباردة نجد المعطى الرئيسى قد تغير تماماً ودخل منعطفاً لم يعرفه من قبل .ففى حرب الخليج الثانية وكما جاء فى مقالة Robert G. Freed إحتوت

الولايات المتحدة الإتحاد السوفيتي المنهار بشكل ما يختلف تماماً عما كان عليه الحال في حرب ١٩٧٣ مثلاً حينما دخلت الدولتان في مفاوضات حرجة وخطيرة أدت الى وضع جيوشهما في حالة طوارئ حول إنقاذ الجيش الثالث المصري من التدمير على يد إسرائيل .في ١٩٩٠-١٩٩١ يأتي الإتحاد السوفيتي بغرض جمع مساعدات مالية لكي يسد بها عودة المنحنى بعد العرب ، يأتي وهو يعلم أن الولايات المتحدة مسيطرة على الموقف ، يهرول الرجل لكي يعايش الغرب ويثقل ويبطئ بالأخرى لكي لا يخسر العراق وإستثماراته فيها .كل هذا أدى الى زوال الهم عن قلب الأمريكيين إذ أصبح لديهم كامل الحرية فيما يفعلوا بلا تحدي مذكور .نجد السياسة الخارجية الأمريكية في هذا الوقت حائرة مبهمة المعالم ! هل يعادون المسلمين كما يذكر حداد في مقاله عن إستيعاب الاسلاميين لسياسة أمريكا في الشرق الأوسط أم هل يدفعون عملية السلام في الشرق الأوسط ، وعلى أي أساس ، ثم يتركونه أم يقبلوا على الإثنين معاً !!؟ أم يعودون الى سياسة العزلة من جديد خاصة أن بعض استطلاعات الرأي تفيد بأن الشعب الأمريكي مرجع لهذا خاصة أن أحوالهم الإقتصادية الداخلية إختلفت وضيقت الخناق عن ذي قبل .ولاداعي هنا لذكر حقيقة أن الأمريكين قد خرجوا ليحاربوا الشيوعية العالمية .فحيث لا شيوعية لاحرب في نظر الأغلب. هناك من يقول أنه بعد زوال الشيوعية على يد المارد الأمريكي يجب عليها أن تنتقل الى مرحلة أعلى وهي تعميم الديمقراطية وتغيير الحكام الفاسدين ووقف الحروب والنزاعات العرقية وهذا كله كي تحيا أمريكا أبداً حرة محررة ، ولهذا النفر نقول هو لك ، أين المصلحة الوطنية من خضم كل هذه الأحلام .

فعنصر المصلحة إذن هو الحكم الفيصل بالنسبة للولايات المتحدة ، وواضح أن المصلحة مازالت قائمة في الشرق الأوسط خاصة في الخليج حيث الموارد الطبيعية الفياضة ، إضافة الى الدور الذي تلعبه بعض هذه البلدان كمراكز تجارية مثل الإمارات ، فهذا هو أولاً .وثانياً أن إسرائيل الدخيلة مازالت في صراع مع جيرانها العرب وعلى أمريكا أن تساندها كعادتها وهذا أمر لاريب فيه من تصريحات الإدارة الأمريكية السابقة والتي أعيد إنتخابها منذ وقت قصير .فكلينتون متمسك بالتسوية التي غالباً ما تتقدم على حساب العرب حيث أن المفاهيم التي يتم التفاوض عليها غامضة ، وأن قوة الترسانة العسكرية الإسرائيلية مساندة لدبلوماسية "سلام الشجعان "المزعومة .على أي حال نريد أن نوضح أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ستظل متمركزة حول هذا الموضوع وإن تركته مؤقتاً سترجع إليه لأن الحلول المطروحة لن تصلح ، بطبيعة حالها ، لن تكون حلولا نهائية .السوق الشرق أوسطية ليست على غرار السوق الأوربية فالطريق طويل أمام السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ولها شوط آخر مع الإسلاميين لم يتبلور بعد ولكنه آت على حد زعم البعض الذين يقولون باحلاله محل الشيوعية ، فإذا صح ذلك ستكون نفس المعادلة القديمة قائمة مع إختلاف معطى واحد ، فالمعادلة هي تأمين البترول + حماية إسرائيل + إحتواء وقتل الشيوعية والمعادلة الجديدة + القضاء على الإرهاب + تنشيط التجارة.







العروة الأوثق : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

- تأليف : كميل منصور
- الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ١٩٩٦
- عرض : الشيماء على عبد العزيز

أول ما توصف به العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أنها علاقات متميزة ، وهى سمة تؤثر على طرفى العلاقة وتمتد ليشمل تأثيرها الجانب العربى . وعلى هذا يبحث الكتاب أسباب هذا التميز من خلال ثلاثة أقسام :

القسم الأول : موقع إسرائيل فى المذهب الاستراتيجى

يعتمد الكاتب على تحليل كتابات عدد من الشخصيات البارزة داخل النخبة الاستراتيجية الأمريكية ، وتعكس هذه الكتابات وجهتى نظر ، إحداها عقلانية ذرائعية تركز على اعتبار إسرائيل رصيدا استراتيجيا للولايات المتحدة ، والأخرى تراها مجرد عبء ، وتحاول الحد من خسائر هذه العلاقة الخاصة على المصالح الأمريكية .

مذهب الرصيد الاستراتيجى :

يمتلك أنصار هذا المذهب تصورا ضمنيا لسلم الخدمات المنسوبة لإسرائيل ، يبدأ من أدناها وصولا لأكثرها أهمية . بدأ من الموقع الجغرافى الذى يخدم الوجود الأمريكى فى المنطقة والبنية التحتية ، والقدرات اللوجستية التى تميز إسرائيل عن مصر ، والقدرة الدفاعية التى تدعم المصالح الأمريكية من خلال حماية استقرار المنطقة ، وامكانيات البحث والتطوير والاستخبارات ، بحيث تقدم إسرائيل فرصة مواتية لإختبار منظومات السلاح الأمريكى بما يوفر ٢٪ من موازنة الدفاع الأمريكى ، هذا الى جانب القدرة على التدخل . فإسرائيل من وجهة نظر أنصار هذا المذهب "شريك مرغوب فيه لأقصى حد وقوة استقرار جبارة" .

ودور إسرائيل وفق هذا المذهب موضع خلاف حيث لم يتم تأكيده بأمثلة فعلية ، حيث فشلت إسرائيل فى القيام بهذا الدور فى أزمة الخليج وحرب العراق ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى. ونتائج هذا التصور لدى أنصار هذا المذهب تدور حول :

١- التأكيد على الطابع الاستثنائى للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية التى تختلف عن روابط أمريكا بباقى دول المنطقة

٢- التأكيد على الشراكة فى القيم والمصالح مع رفض تأسيس العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية على مبدأ الالتزام الأمريكى المعنوى تجاه إسرائيل ، لأن فى ذلك اعترافا بضعف وهشاشة إسرائيل ، ومن ثم تبعيتها لأمريكا وعجزها عن الدفاع عن القيم والمصالح الغربية مع احتمال تعارض المصالح على نحو ما حدث خلال الأزمة اللبنانية ١٩٨٣ .

٣- نفى أى صلة بين النزاع العربى - الإسرائيلى والنفط ، والتأكيد على أن هذا النزاع لا يؤثر على مصالح أمريكا النفطية فى المنطقة وقدرة إسرائيل على القيام بدورها كرصيد ، ونفى كونها عبئا على المصالح الأمريكية ، أما محاولات العرب التظاهر بغير ذلك فهدفها هو ابتزاز أمريكا وتوريطها فى النزاع . ورغم هذا تحاول الولايات المتحدة الإبقاء على تقاربها مع إسرائيل سرا حرصا على المشاعر العربية .

٢- مقترحات الضمانة الأمريكية لإسرائيل :

هذا المنظور لا ينكر أن إسرائيل أقرب لأن تكون عبئا على الولايات المتحدة ، إلا أنه لا يصل لدرجة نفى تميز وخصوصية العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية . فإسرائيل قد تعوق المصالح الأمريكية لعدة أسباب منها ضعفها السياسى ، والنزعة الى المغامرة ، أو لاحتمال فقدانها للتفوق العسكرى على الأمد الطويل .

وهذا المنظور يستند لمجموعة من الحجج السلبية التى لا تشكل مراجعة أو تطويرا لمنظور جديد ، فهو مبدئيا يوافق على تقديم مظلة حماية أمريكية لإسرائيل ، ويقدم مفهوم الضمانة بمقابل ، وهو التسوية أى تسوية النزاع العربى - الإسرائيلى أو التحكم فيه للحد من الخسائر التى قد تسببها الدولة العبرية بوصفها عبئا .

وعلى هذا فالخلاف الذى يثور حول مقترح ضمانة التسوية لا يدور حول وجود هذه الضمانة من عدمها ، وإنما حول تحويل الضمانة من ضمانة أمر واقع مقابل لا شىء ،

الى ضمانة مقننة رسمية بمقابل بحيث تنطوى على قدر من الضبط والرقابة ، وهو لب الخلاف . هذا على الرغم من أن هذا المنظور يركز على الجانب التعويضى - أكثر من آليات الضغط - لترغيب إسرائيل فى إحراز التسوية .

وتتنوع صيغ الضمانة المطروحة فنجد أولا الصيغة الأولى وهى الالتزم العضوى والتى عبر عنها ويلدافسكى وأولمن . ففى حين ركز أولمن على أولوية القيم على المصالح ، فأمريكا ملتزمة أخلاقيا بإسرائيل حتى عندما تتعارض المصالح مع القيم . فقد أعطى ويلدافسكى أولوية للثقافة على أساس أن كل استراتيجية مشتقة منها فإسرائيل تمثل مصلحة قومية لا بالمعنى الاستراتيجى ، ولكن كرصيد أخلاقى ومعنوى . والدعم هنا هو دعم مثالى وليس براجماتيا كما فى حالة الضمانة - التسوية ، أو مذهبى كما فى مذهب الرصيد الاستراتيجى .

أما الصيغة الثانية للضمانة فهى الضمانة الوسيطة والتى تقوم على تطعيم فكرة الضمانة عن طريق التسوية بعناصر مستمدة من مذهب الرصيد الاستراتيجى ، وتطرح هنا ثلاث صيغ للضمانة الوسيطة ، وهى الضمانة الوظيفية ، والضمانة التى تتحقق بانضمام إسرائيل لحلف الناتو ، والضمانة المرتبطة بالتعاون الاستراتيجى .

القسم الثانى : تطور المذهب الأمريكى الرسمى تجاه إسرائيل :

يمكن تقسيم تاريخ العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية على مدار ٤٥ سنة الى ثلاث فترات :

١- الفترة الأولى ١٩٤٨-١٩٧٣ :

وخلال المرحلة الأولى من هذه الفترة (٤٨-١٩٦٧) انبثقت العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين ببطء مع اعلان قيام إسرائيل ، واستعداد الولايات المتحدة للاعتراف بها ، ثم أزمة السويس ١٩٥٦ والتى أسفرت عن إدخال إسرائيل فى إطار الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة من منطلق أن إسرائيل المعتدلة ليست عبئا ، ثم كشفت السنوات التالية للأزمة وحتى حرب ١٩٦٧ عن تواتر التعاون الاستراتيجى بين البلدين ، وصولا للمرحلة الثانية داخل هذه الفترة ٦٧-١٩٧٣ والتى تميزت بصعود سريع فى موقع إسرائيل لعدة اعتبارات ، أهمها إخفاق النظم المعادية للولايات المتحدة داخل المنطقة ، وإخفاق هيبة الإتحاد السوفيتى فى المنطقة ، لاسيما وأن التصور الأمريكى لإسرائيل يراها قادرة على ضرب الطرف العربى الموالى للسوفيت ، بحيث يدرك العرب فى النهاية عبث الحل العسكرى ويقبلون بالحل الدبلوماسى .

ويلاحظ أن السياسة الأمريكية الفعلية قبل ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٣ تجاه إسرائيل لم تختلف كثيرا حيث اتسمت فى الحالتين بروح الجرأة فى الهدف والمحافظة فى الوسائل . إلا أنها خاطرت بمصالحها مضطرة قبل عام ١٩٧٠ ، ثم مختارة بعد هذا التاريخ ومراهنة على إسرائيل وحدها ، حيث عقد اتفاق عام ١٩٧١ لتزويد إسرائيل بالأسلحة بعيدة المدى لأول مرة ، ونص على أن شحنات السلاح الأمريكية لإسرائيل لن تتسم بالطابع الظرفى ، كما ارتفع حجم الاعتمادات العسكرية المخصصة لإسرائيل من ٣٠ مليون دولار ، الى ٥٤٥ مليون دولار . وعلى هذا كان من الطبيعى أن تمثل حرب ١٩٧٣ هزة حقيقية للمذهب الاستراتيجى والسياسة الأمريكية .

٢- الاسترداد العسير للدور الاستراتيجى الإسرائيلى بعد سنة ١٩٧٣ :

"منذ عشية حرب ١٩٧٣ الى غداة معاهدة السلام ١٩٧٩ انتقل وضع إسرائيل فى السياسة الأمريكية من حد أقصى غير معقول الى حد أدنى غير متوقع ، ليعود الصعود تدريجيا دون أن يصل فى نهاية الحقبة لمستواه الأصلى" . حيث أسفرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ عن زعزعة مكانة إسرائيل الاستراتيجية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ وأظهرت تبعيتها لأمريكا ، وهو ما هز أسس الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والقائمة على الحيلولة دون نشوب حرب عربية - إسرائيلية كبرى ، واستقطاب الشرق الأوسط بين القوى العظمى ، أو الربط بين النزاع فى المنطقة والنفط ، كما أكدت الحرب أن مستقبل الدولة الإسرائيلية المستند لقوة السلاح ينذر بالتشائم وعبرت سياسة كيسنجر الخطوة - خطوة عن هذا التصور الجديد لأوضاع المنطقة .

٣- التحالف الاستراتيجى والنظام العالمى الجديد ٨١-١٩٩٢ :

تمثل هذه الفترة إحدى أهم مراحل تطور العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وأكثرها تعقيدا حيث لم تسر على خط واحد . ففى المرحلة الأولى منها ٨١-١٩٨٨ والتى استغرقت فترة رئاسة ريجان شهدت العلاقات عودة مذهب الرصيد الاستراتيجى كما عبرت عنه مذكرة التعاون لسنة ١٩٨١ والذى تعزز على مدار السنوات التالية ٨٣-١٩٨٩ . ورغم ما تخللها من خلافات والتباس وسوء فهم ، فقد استمر التأكيد على اعتبار إسرائيل رصيدا استراتيجيا ، وساعد على ذلك التطورات الإقليمية والدولية وعلى رأسها انهيار حكم الشاه ، وفشل سياسة الإنفراج والغزو السوفيتى لأفغانستان ، وضغوط اللوبى وجماعات المصالح ، وتمزق الصف العربى ، حيث تضافرت هذه العوامل لتحول دون إحداث أزمة فى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية نتيجة غزو الأخيرة للبنان ، وإنما جرى التأكيد على التعاون الاستراتيجى . وفى إطار ذلك صدر القرار التوجيهى ١١١ وتطورت صيغ التعاون ٨٣-١٩٨٩ فى إطار ما وصف بالحرب الباردة الثانية والتقارب السورى السوفيتى .

ورغم تغير السياق العام للعلاقات فى ظل ادارة بوش ٨٨-١٩٩٢ ، بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى وانفجار حرب الخليج واستئناف المفاوضات العربية - الإسرائيلية ، فإن ذلك لم يؤثر فى مجمل الصيغة العامة للعلاقات على الرغم من أنه قد بات واضحا أن إسرائيل تمثل عبئا على المصالح الأمريكية ، وأنها على عكس ما يشاع عنها كعامل ضبط لصراعات المنطقة وصمام أمان لمواجهة خطر الأصولية الإسلامية .

القسم الثالث : العوامل المفسرة :

بعد أن استعرض القسمان السابقان التصور النظرى والتطور الفعلى للسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ، يحاول هذا القسم أن يقدم مجموعة من العوامل المفسرة للإجابة على سؤال محدد وهو "لماذا يبدو أن قضايا إسرائيل تجتاز الحواجز السياسية والايديولوجية ولا تتبعها؟".

١- التفسير الأداتي الذرائعي ، وهو يتفق مع الأسس الفكرية لمذهب الرصيد الاستراتيجي ويستخدم مفهوما كالإمبريالية أو عقلانية صاحب القرار لتفسير تميز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية . وهنا ترد عدة تحفظات ، فبالنسبة لمفهوم الإمبريالية يلاحظ أنه مفهوم متعدد الأبعاد . وقد يتناقض مع العوامل الموضوعية التى ساهمت فى نشأة فكرة إقامة وطن قومى لليهود ، ألا وهى الذاكرة اليهودية ، وتفاقم مسألة اليهود فى أوروبا الشرقية مع نمو الشعور القومى بين الأوروبيين .

أما التفسير بعقلانية صانع القرار ، فهو منظور ضيق يتجاهل حدود عقلانية الفاعل وذاتيته وبواعثه وصعوبة المواءمة بين الأهداف المنشودة والنتائج المتحققة .

إلا أن هذا التفسير فى مجمله يعتمد على استخدام الولايات المتحدة لإسرائيل فى دعم مصالح الأولى ، وهو على هذا لا يفسر لماذا تدعم أمريكا إسرائيل حتى فى تلك الحالات التى تمثل فيها إسرائيل عبئا على مصالح أمريكا . وعلى هذا لا يعد التفسير الأداتي الذرائعي أو الصريح صحيحا .

أما التفسير الأداتي النفعي ، وهو تفسير صحيح فى مجمله إلا أنه غير كاف وهو يفسر السياسة الأمريكية بالنظر الى نتائجها وآثارها ، إلا أنه لا يقدم أسبابها . فهو يفسر الدعم الأمريكى والعلاقات الخاصة بالاستناد الى نتيجة السلوك الأمريكى غير المنظور إجمالا من هذا الدعم ولكنه لا يقدم الأسباب والدوافع التى توجه أمريكا لدعم إسرائيل .

٢- التفسير بالدينامية الداخلية : يستند هذا التفسير للنفوذ الخاص الذى يتمتع به اللوبى الموالى لإسرائيل داخل أمريكا والذى يمتلك قدرة خاصة على التأثير من خلال اتصاله برجال الإدارة والشيوخ والنواب وامتلاكه لقاعدة معلوماتية وامكانيات التأثير على الحملات الإنتخابية من خلال تحولها .

كذلك يملك اللوبى مقدرة خاصة على تنظيم وتوجيه أصوات اليهود خلال الانتخابات حيث يتميز اليهود الأمريكيون بأنهم مسيسون جدا . فأكثر من ٩٠٪ منهم يشاركون فى الانتخابات . فى حين لا يتجاوز تعدادهم ٣٪ من مجموع السكان وفى ذات الوقت فإن نصف الأمريكيين فقط يهتمون بالمشاركة فى العملية الإنتخابية وهو ما يعظم الأهمية النسبية للجماعات اليهودية والتى تتركز بدورها فى مدن ذات ثقل انتخابى هام مثل كاليفورنيا ونيويورك وبنسلفانيا .

ويستند اللوبى فى قيامه بدوره لعدة عوامل أهمها مكانة دولة إسرائيل ودور القوة العظمى التى تقوم بها أمريكا اليوم والمرجعية الأيديولوجية - الثقافية الأمريكية والتى تنعكس فى علاقة المجتمع الأمريكى بالجالية اليهودية القائمة على الإدماج والتبنى وعلاقته الخاصة بالدولة الإسرائيلية .

إلا أنه من الملاحظ أن أعداد اليهود تتناقص باطراد نتيجة تدنى معدلات الولادة والزيجات المختلطة والانصهار فى المجتمع الأمريكى حيث يتجه اليهود للهجرة من الولايات المهمة سياسيا الى مدن ذات كثافة يهودية منخفضة ، إضافة لاحتمال تبعثر أصوات اليهود بين الإنحياز التاريخى للحزب الديمقراطى والمصالح اليهودية المادية مع الحزب الجمهورى .

كما يلاحظ أن نشأة الصهيونية وإقامة إسرائيل كدولة كان مؤشرا للرفض اليهودى الأوروبى للإندماج فى أوروبا ، وهو ما يشير لوجود عوامل أيديولوجية - وثقافية غير مواتية ، إلا أنها عوامل كامنة فى القالب أو مرتبطة بثقافات مهمشة فى بعض الأوقات كالسود الأمريكيين أو العرب الأمريكيين .

إن تفسير طابع التميز ينعكس على مستويين :

١- مستوى دوام العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة .

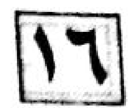
٢- هامش المناورة الذى يملكه الجانب الإسرائيلى العربى .

استمرار هذا الدعم مرتبط بالتوافق بين البعد الأيديولوجى الثقافى والمصلحى النفعى وبالتالى فإن احتمالات التغير التى تطرح هنا مرتبطة بظهور مصلحة عظمى ويقينية تدفع الى التغيير فى الجانب الثقافى للنخب المسيطرة ، أو احتمال تراجع موقع أمريكا كقوة عظمى أو إحداث ثورة فى الاتجاهات والقيم السائدة ، وهى أمور بعيد الوقوع .

ويملك الإسرائيليون على هذا هامش مناورة واسعا نتيجة العلاقة الخاصة مع أمريكا ، إلا أن ثمن ذلك هو التبعية وإضعاف قدرة إسرائيل على الإنخراط فى الوسط الشرق أوسطى وعلى هذا فإن تحقيق سلام عربى - إسرائيلى شامل يعنى وضعا مستقرا وإضعاف تبعية إسرائيل لأمريكا على المدى الطويل بحيث تتطور العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية تدريجيا لكى تقترب من صيغة العلاقات العادية .

أما عن هامش المناورة العربية فيلاحظ أن العرب لا يملكون التأثير فى وضع أمريكا كقوة عظمى ، ولن ينجحوا فى تحقيق التماشى مع الثقافة الأمريكية ، وإن حاولوا ، كما لا يملك العرب التأثير فى هامش المرجعية الأيديولوجية - الثقافية بإبراز أوجه الخلاف وعدم التزام إسرائيل بذات القيم بل أن ما حدث من تعاطف أمريكى خلال الإنتفاضة الفلسطينية عبر الثمانينات كان مرجعه الممارسات القمعية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة التى تتناقض مع ما هو عالمى فى القيم الأمريكية .

وعلى مستوى دوام العلاقات والمرجعية النفعية فإن هناك إمكانية للتأثير والتدخل سواء بما يفعله العرب أو يقصرون عن فعله إلا أنه لن يؤدى لوضع الطابع المتميز موضع تساؤل وإنما زيادة أو نقصان تكلفة أو هامش المناورة المتروك لإسرائيل . فالطابع الخاص للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية يعمل على ضبط النزاع العربى - الإسرائيلى أكثر مما يسهم فى تسويته لمصلحة كافة أطرافه .



الاعمدة المنهارة : سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل والفلسطينيين منذ ١٩٤٥

تأليف : دونالد نيف

عرض : ايمن جمال الدين شافعى

Fallen Pillars: US Policy Towards Israel and Palastine Since 1945

By: Donald Neff

عند قراءتى لكتاب دونالدنف وجدته ينبهنا الى عدة عناصر يجب أن تؤخذ فى الاعتبار بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه كل من إسرائيل وفلسطين . أولا ، تعريف هذه السياسة الأمريكية ، أى الموضوعات التى تتناولها . ثانيا ، معرفة التغيرات التى واجهت تلك السياسة . ثالثا ، تحديد الهيئة الأمريكية التى كان لها الفضل فى إتخاذ الخطوات الأولى بشأن حل أو إثارة الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

وسوف نقدم هنا بعض المقتطفات من الأركان التى يشير اليها "دونالدنف" ، ليعكس لنا الوقائع التى أدت الى موقف الولايات المتحدة الإيجابى نحو تأسيس الدولة الإسرائيلية .

١- الصهيونية : اليهود الامريكيون ووزارة الخارجية الامريكية ١٨٩٧-١٩٤٥:

هدفت الصهيونية الى تأسيس دولة إسرائيلية بفلسطين . بدأت الحركة عام ١٨٩٧ بمساندة تيودور هيرتزل . يقول دونالدنف أن الولايات المتحدة لم تكن ملتزمة فى بداية الأمر بأن تساند المصالح الصهيونية حيث كانت منفصلة تماما عن السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية . لكن مع مرور أحداث الحرب العالمية الأولى ، قبل الرئيس الأمريكى ، ودرو ويلسن ، أن يساند وعلى الفور تحت ضغط من لويس برانديس الذى سبق تعيينه بالمحكمة الدستورية الأمريكية . وكان برانديس يمثل الحلقة الرابطة بين رئيس وزراء بريطانيا - جورج لويد - وويلسن لتأييده الشديد للصهيونية ، ولحرص السلطات البريطانية بأن تجد من يؤثر على الرئيس الأمريكى بشأن اشتراك الولايات المتحدة لوعد بلفور عام ١٩١٧ . ويشير دونالدنف الى أن مساندة الرئيس ويلسون للأهداف الصهيونية لم تكن سياسة أمريكية ، وإنما كانت موقفا شخصيا من ويلسن بالرغم من التحذيرات التى وجهت اليه من وزارة الخارجية الأمريكية ، والتى رفضت منح أى اهتمام للمطالب الصهيونية لعدم الدخول فى خلافات مع الحكومة التركية التى كانت تسيطر على فلسطين فى ذلك الحين . كما أن الخضوع للمطالب الصهيونية سيعارض السياسة الأمريكية غير العنصرية لأن مثل هذه المطالب تنحاز لطائفة واحدة فقط من الشعب الأمريكى ، وهم اليهود .

ولم يكن برانديس الشخص الوحيد الذى استطاع أن يزرع جذور الصهيونية فى وجدان رئيس أمريكى . إنما أوضح "نف" أن بعض الشخصيات نجحوا فى استكمال مسيرة برانديس فى بث أهدافهم الصهيونية داخل البيت الأبيض فى عهد "روزفلت" و "ترومان" حتى اقامة الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨.

٢ - التقسيم الفلسطينى ١٩٤٥-١٩٤٨ :

بدأ الشعب الأمريكى يتعاطف مع اليهود المقيمين بالولايات المتحدة حتى نصحت ادارة البيت الأبيض الرئيس ترومان بأن مساندته لليهود ستساعده فى تأييد الرأى العام الأمريكى له . وأضاف نف أن ترومان بالفعل أرسل برقيات الى الحكومة البريطانية عام ١٩٤٥ ليطلب منها منح التسهيلات اللازمة لهجرة اليهود الأوروبيين الى فلسطين طبقا لوعد بلفور . وفى نفس العام ، عقدت اللجنة الأنجلو - أمريكية اجتماعا بشأن الإتفاق على سياسة موحدة بين الدولتين تجاه فلسطين حتى لا تتعارض مع مصالحهم فى الشرق الأوسط وعلاقتهم الثنائية .

ولم يخطىء "نف" فى قوله بأن التحذيرات التى وجهت الى الرئيس ترومان كانت فى محلها ، حيث إستند على النتائج السلبية للمفاوضات الأنجلو - أمريكية .

٣- اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٧-١٩٦٧ :

تزايدت حدة الموقف بشأن قرار تقسيم فلسطين حتى

اضطر الرئيس الأمريكي ترومان الى أن يطلب من الأمم المتحدة تأجيل هذا القرار المصيري . ومن الغريب أيضا في أقوال نف أنه علل طلب ترومان الذي يخص تأجيل هذا القرار بمصالح الولايات المتحدة التي من الوارد أن تتأثر إذا خسرت العرب ، والبترول العربي بالتحديد . وفي رأينا أن الولايات المتحدة لم تكن مهتمة بأمر العرب بالرغم من هذا الطلب لعدة أسباب :

– أولا ، لأنها أول حكومة تعترف بدولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ .

ثانيا ، لأن هذا الإعتراف سيجعل لها أعينا في الشرق الأوسط – وهي اسرائيل – كي تستكمل حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) .

– ثالثا ، وهو الأهم بالنسبة الى ترومان ، جمع أكبر عدد من أصوات اليهود الأمريكيين من أجل انتخابات تجديد الرئاسة .

وفي عام ١٩٤٩ ، فقد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين الى ٤٨٠,٠٠٠ شخص بسبب تزايد التفرقة والصراع بين الطرفين . وفي الوقت الذى استنكرت فيه اسرائيل حق هؤلاء اللاجئين في العودة ، قام العرب يدا واحدة ليقدموا لهم بعض ما عندهم من إمدادات مالية ، وهي تقدر بحوالي ١١ مليون دولار أمريكي . من المؤسف أن الوضع السياسي والاقتصادى للعرب كان في انحدار شديد منذ خروجهم خاسرين من حرب ١٩٤٨ .

لذلك تسببت هجرة اللاجئين الفلسطينيين الى كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان في كوارث مالية ، الى جانب قلق حكومات هذه الدول بشأن عدم الاستقرار السياسى الذى قد ينتج عن كثرة هذه الهجرات .

وفي عام ١٩٥٥ ، قرر الرئيس الأمريكي إيزنهاور منحة لمساعدة اللاجئين بالرغم من اعتراضات الحكومة الإسرائيلية . وكانت أخر المحاولات الأمريكية في هذا الصدد تتمثل في "خطة جونسون" (Johnson's Plan) والتى قام بعرضها الرئيس كيندى سنة ١٩٦١-١٩٦٢ .

٤- الحدود : توسع إسرائيل وقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٤٧-١٩٦٧:

جاء مشروع تقسيم فلسطين على أيدى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ بمعارضة مستمرة من اليهود والفلسطينيين . عندئذ ، قررت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن تراجعا سياستهما اتجاه هذا التقسيم . وقد يحلل نف أن تراجع تلك السياسة يرجع الى إصرار الحكومة الإسرائيلية على أن تحتفظ بسيادة كاملة على أراضيها والا يشاركها فلسطيني على هذه الأرض .

ووافق الرئيس ترومان على مشروع قرار برنادوتي والخاص بتقسيم فلسطين بين إسرائيل والأردن . وبالرغم من أهمية هذا المشروع الى إسرائيل ، فقد احتج اليهود على التفاصيل بشأن هذا التقسيم بسبب طمعهم في الإستيلاء على نجف والتي كانت تتبع الطرف الآخر في التقسيم ، وهي الأردن . لذلك لجأ اليهود الأمريكيون الى الضغط من جديد على الرئيس ترومان والذى كان يستعد لخوض انتخابات تجديد الرئاسة الأمريكية .

ورفضت إسرائيل هذا القرار وعللت رفضها بأن الحكومتين البريطانية والباكستانية قد سبقتا بتأييد موقف الأردن سنة ١٩٥٠ ، عندما حصلت على الضفة الغربية دون موافقة الحكومة الإسرائيلية على ذلك . لذلك ، فمن حق إسرائيل أن تسترد هذه الأرض من جديد دون الخضوع لأية قرارات من الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية (ص ٨٣-١٠٥) .

٥- الفلسطينيون : "الولايات المتحدة تكتشف شعبا ، ١٩٤٧-١٩٦٥ :

أشار "نف" في كتابته الى وجود شخصية فلسطينية قيادية وهي تتمثل في مفتي القدس ، الحاج أمين الحسيني . كان الحسيني يدعو الى القومية وتوحيد الشعب الفلسطيني ليتخلص من الاستعمار البريطاني ، والذى كان يشجع الهجرات الصهيونية . بدأ نضاله عام ١٩٣٦ ، وكان صراعه ضد الغرب يتمثل في جهوده المستمرة لتوعية الشعب الفلسطيني لكي يتعرف على بعض حقوقه وواجباته تجاه وطنه وأصاب البريطانيون والأمريكيون واليهود بعض القلق بشأن هذا الرجل حتى أصبح خوفهم منه سببا لرفض اللجنة الانجلو-أمريكية إنشاء حكومة فلسطينية منفصلة .

كما أوضح "نف" أن رؤية الشعب الفلسطيني للإحتلال الإسرائيلي قد إزدادت حدة وتوترا في الفترة بين الخمسينات والسبعينات . أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤) هي شعار هؤلاء اللاجئين أمام المجتمع الدولي . وبالفعل ، استجابت الولايات المتحدة لبعض أهداف ومطالب هذه المنظمة .

٦- القدس : ١٩٤٧-١٩٩٥ :

تعد القدس من أهم المشاكل التي واجهتها الولايات المتحدة ضمن سياستها تجاه فلسطين وإسرائيل . فقد حاولت الحكومة الإسرائيلية الإستيلاء على هذه المدينة الدينية منذ تأسيس دولتها عام ١٩٤٨ . وقد علق نف على حرص الفلسطينيين وتمسكهم بالقدس حتى هزيمة العرب عام ١٩٦٧ .

وفي عهد الرئيس نيكسون ، قام ويليام روجرز – وزير الخارجية – بعرض مشروع قرار ينص على تقسيم القدس الى القدس العربية الشرقية وأخرى إسرائيلية غربية . رفض العرب واليهود هذا الحل لتمسك كل منهما بهذه المدينة .

وفي عهد الرئيس "بوش" ، رفضت الحكومة الأمريكية مساندة القوات الإسرائيلية لإنشاء مستوطنات يهودية بالقدس ، وعلل ذلك بان هذه المدينة الدينية تعتبر ضمن الاراضي المحتلة كما أنها خارج الحدود المقررة لإسرائيل لعام ١٩٤٨ ، وما عدا ذلك ، فقد أضاف "نف" أن معظم الرؤساء الأمريكيين كانوا يساندون عملية استيطان اليهود داخل القدس الشريف .

ومع ذلك ، فقد رفضت معظم الحكومات الأمريكية المتتالية أن تعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل بما فيها من حكومة الرئيس "بيل كلينتون" وهو من أهم الرؤساء الأمريكيين مساندة لليهود.

أما التعليق الإيجابي من ناحيتنا فيركز على قدرة "دونالد نف" على تدوين أحداث سياسة متصلة تضم كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين . فقد وصف بعض الأحداث التي تتصل بالصهيونية ، والتقسيم الفلسطيني واللاجئين والحدود والقدس . ومن الواضح أيضا أنه نجح في أسلوب استناده لهذه الوقائع .

ولم يوجه "نف" اللوم الى سياسة الولايات المتحدة تجاه تأسيس إسرائيل ، ولكنه أشار الى أن هذه السياسة كانت مجرد موقف شخصي من الرؤساء الأمريكيين . وهناك إنفصال واضح بين موقفهم الشخصي وسياسة الدولة في ذاك الوقت . حيث كانت وزارة الخارجية الأمريكية أول من تعارض الأهداف الصهيونية . كما نرى أن تناقض البيت الأبيض ووزارة الخارجية يثبت لنا سوء استخدام كل من ويلسن وروزفلت وترومان لمناصبهم .

من ناحية أخرى ، يمكننا الإستدلال مما سبق لنا قراءته أن ذكاء اليهود يكمن في اعتمادهم على نقط ضعف الأشخاص ، وليس على مقدرتهم في اتخاذ السبيل الشرعي للوصول لأهدافهم . ولذلك ، فقد نجح نف أن يعكس لنا العناصر التي سبق وأشرت اليهم في المقدمة ، وهي :

أولا ، تعريف السياسة الأمريكية تجاه فلسطين وإسرائيل : وهي سياسة الرؤساء الأمريكيين تجاه الصهيونية والتقسيم الفلسطيني واللاجئين والحدود والقدس .

ثانيا ، معرفة التغيرات التي واجهت تلك السياسة : وهي أحداث منفصلة تضم كلا من العرب واليهود والأمريكيين ، ويأتي على رأسها انتخابات الرئاسة الأمريكية .

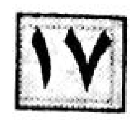
ثالثا ، تحديد الهيئة الأمريكية التي كان لها الفضل في اتخاذ الخطوات الأولى بشأن حل أو إثارة الصراع الفلسطيني : وهي في رأيي الخاص البيت الأبيض بما فيه من مستشاري الرؤساء الأمريكيين .

ونصل الى تعليقنا السلبي حيث نرى أن "دونالد نف" استخدم ما يسمى بالأسلوب القصصي أو الروائي ليرسم لنا صورة مبسطة ، تضم تفاصيل الأحداث التي جرت خلال هذه الفترة ما بين ١٨٩٧ و ١٩٤٩ . لذلك ، فكنت أرجح أن أقرا تحليلا سياسيا لهذه الأحداث بدلا من وقائع تاريخية .

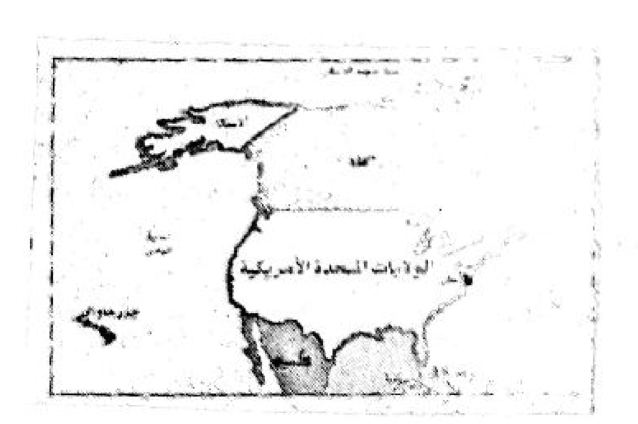
هذا التحليل السياسي الذي أشير اليه قد يتضمن صناعة القرار بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة لكل من فلسطين وإسرائيل . فقد علل "نف" سلبية أو إيجابية هذه السياسة بأنها ترجع الى اتجاهات الرؤساء الأمريكيين . ولكنه لم يوضح لنا كيف استطاع هؤلاء الرؤساء الإنفراد بهذه السياسة حتى أصبحت مرتبطة كل الإرتباط بالإنتخابات الأمريكية . كما تجاهل نف المبررات التي أدت الى هذا الإنفصال بين وزارة الخارجية الأمريكية ، والبيت الأبيض ، والكونجرس الأمريكي .

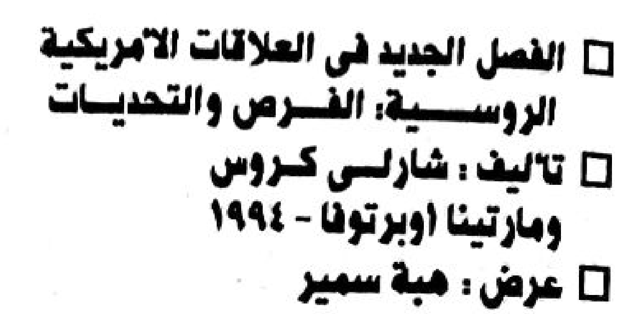
الى جانب ذلك ، فقد سمى كتاب دونالد نف بـ "سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين وإسرائيل منذ عام ١٩٤٥". أرى أن هذا العنوان غير موفق لسببين . أولهما ، أن دونالد نف قد ركز كتابته على الوقائع التاريخية التي حدثت بفلسطين أكثر من وصفه لهذه السياسة الأمريكية . ثانيا ، لأن هذه الأحداث تشمل فترة زمنية وهي ما بين ١٨٩٧ و ١٩٤٩ ، بينما تجاهل تماما أهم الأحداث القريبة والتي تتمثل في اتفاقيات السلام .

لذلك ، أود أن أطرح سؤالا آخر نتيجة لإستفادتي من كتاب دونالد نف ، وهو : متى تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق سياسة عادلة تجاه المشكلة الفلسطينية دون أخذ اليهود في الإعتبار ؟ (بلا جواب) .



١٧





□ الفصل الجديد فى العلاقات الأمريكية الروسـيـة: الفـرص والتحديـات

□ تأليف : شارلـى كـروس ومارتينا اوبرتونا - ١٩٩٤

□ عرض : هبة سمير

Sharyl Cross and Martina A. Oborotova, (eds.), The New Chapter in United States-Russian Relations: Opportunities and Challenges, U.S.A.: Praeger Publisher, 1994.

فى السنوات القليلة الماضـيـة ، تعـرض النظام الدولى لتغيرات جوهرية ، نتيجة لنهاية المواجهة بين القطبين الأعظم : الولايات المتـحـدة والاتحـاد الـسـوفـيـتى السـابق ، ونهـاية الصـراع بين أيديولوجـيـتين مـتناقـضـتين همـا الرأسـمـالية والشيوعية .

ولكن ، هل يمكن إطلاق حوار متبادل بين كلا الطرفين ؟ وهل يمكن تحـويل القـضـايا التى كـانت محـل نزاع وصـراع بينهما من قبل الى قضايا يتعاون كلاهما لتسويتها وحلها ؟

هذا هو التسـاؤل الرئيـسى الذى يطرحـه هذا الكتـاب ، ويحاول الإجابة عليه :

فى البداية ، يتناول الكتاب "الفكر الجديد The New Thinking" الذى طرحه الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف حين دعا للتغيير والاصلاح على كافة المجالات ، مؤكدا أن الأسلحة النووية تجعل تكلفة الحرب غير محـتملة ، ولهذا فإن حفظ السـلام يجب أن يكون الـهدف الرئيـسى لكل الدول .

ويخـتلف فكر جوربـاتشـوف فى الثـمـانينيـات عن فكرة التـعـايش السلمى التى طرحـهـا نيكيـتـا خـورتشـوف فى الثمانينيات ، حيث كان خورتشوف ينادى بتجنب الحرب بين النظامين الرأسـمـالى والشـيـوعى ، ولكن هذا لم يكن يعنى بوجوب إنهـاء الصـراع . بينمـا على الجـانب الآخـر ، رأى جورباتشوف أن العالم بأكمله يمثل كيانا موحدا ومترابطا ، ولذا يجب على كل الدول أن تتعاون لتدعيم الأمن العالمى .

وانطلاقا من هذا الفكر ، تغيـرت السيـاسـة الخـارجيـة السـوفـيـتيـة تغيـرا جذريا وصل الى حد توقيع العديد من اتفاقيات نزع السلاح بين الدولتين ، فى تقدم غير مسبوق لم تشهده العلاقات بينهما . وتحركت موسكو نحو بناء علاقات ودية مع الديمقـراطيـات الغـربيـة ، وسـعـت للدخـول فى نطاق تسـوية الصـراعـات الإقليمـيـة فى العـالم الثـالث . وبعد تولية يلتسين لرئاسة الكومنولث الروسى ، فتح الباب على مصراعية للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية .

وطبقا للرؤية الرسمية ، فإن هدف روسيا فى علاقتها بالولايات المتحدة هو السعى لتدعيم وتقوية العلاقات بينهما ، والاتجـاه نحـو المشاركـة والتـحـالف مـعـهـا بناء على القيم والمصـالح المشـتـركـة . وهذا يمثل إحـدى الأولويات العليـا لروسيا الجديدة .

فبعد انتهاء الحرب الباردة ، أصبح من غير الممكن أن يتبنى أى من الطرفين سياسـة انعزالية تجاه الآخر ، حيث أنها لا تعد حلا واقعيا فى نظام عالمى جديد قائم على تزايد الاعتماد المتبادل .

وعلى الرغم من تعالى الأصوات المطالبة بالتوجه نحو الداخل ، فى كلا البلدين ، إلا أن تقليل العلاقـات بينهـمـا لن يخدم مصالح أى منهما .

على الجانب الآخر ، فإن الولايات المتـحـدة ، بالرغم من قيادتها للعالم بلا منافس ، إلا أنها لا تستطيع أن تتجاهل الوجود الروسى ، الذى مازال ذو قدرة عسكرية نووية عالية ، والوريث الوحيد للاتحاد السوفيتى السابق .

وتشترك كلا الدولتين فى الاهتمام بالعديد من القضايا ، من أبرزها ضرورة الحفاظ على التماسك العضوى داخل كلا منهما ، وذلك فى سبيل الحفاظ على تماسك المجتمع الدولى بأكمله . ووجوب حماية الحريات المدنية ، كحرية الخطابة ، الصحافة ، الدين ، احترام حقوق الإنسان بالنسبة لروسيا

بصفة خاصة وبقية دول العالم بصفة عامة . ولكن مع كل هذه الاهتمامات المشتركة ، والمصالح المتبادلة ، إلا أن هناك تحديات وعقبات تواجههما ، ولابد من تخطيها .

فعدم وضوح مستقبل الاصلاح الاقتصادى الروسى ، والذى مازال فى مراحله الأولى قد يعوق التعاون بينهما ، فضلا عن الاختلاف فى العديد من الجوانب منها التاريخى ، الجغرافى ، الثقافى والاقتصادى ، مما قد يعوق توافق المصالح الأمريكية – الروسية .

أما على الجانب العسكرى فى العلاقات الأمريكية – الروسية ، فقد خصص الكتاب تحليلات مفصلة وعميقة فى هذا المجال . وقد تم القاء الضوء على نقاط رئيسية وهامة فى المجال العسكرى وهى :

١- جهود الدولتين فى تخفيض الأسلحة كوسيلة رئيسية لتحقيق الاستقرار .

٢- التعاون الأمريكى – الروسى فى مجال منع انتشار الأسلحة خاصة النووية .

٣- التحديات التى تواجه كلتا الدولتين فى تحويل استخدام الطاقات والموارد من الجانب العسكرى الى الجانب المدنى .

فمع نهاية الحرب الباردة ، رات روسيا أنه لابد من إجراء تقدم فى مجال نزع السلاح ، وذلك لاستكمال التحول التاريخى فى العلاقات بينهما : من سياسة عدائية قائمة على الردع النووى الى تعاون واسع فى الأمن الدولى .

ويمثل تخفيض التسلح استراتيجية عليا ، لتأسيس مناخ ايجابى جديد . وكان الاقتراح بإنشاء علاقات أمريكية روسية قائمة على الشراكة والصداقة ، قد تبلور فى ميثاق ثنائى وقعه كلا الرئيسين بوش ويلتسين فى واشنطن فى يونية ١٩٩٢ ، ثم الشراكة الأمريكية الروسية التى أعلنت رسميا فى فانكوفر فى أبريل ١٩٩٣ .

وعلى الرغم من أن مبدأ تخفيض وضبط التسلح كان موجودا خلال فترة الحرب الباردة ، إلا أن مفهومه قد تغير بالأساس ، فبعد أن كان يمثل أداة سياسية بدائية لتجنب الحروب وتقوية الأمن الداخلى ، أصبح عامل رئيسى وضرورى للتعاون فى كافة المجالات . وقد أمكن عقد العديد من الاتفاقيات بين كلتا الدولتين فى هذا المجال وإن كان من أبرزها اتفاقية Intermediate Nuclear Force (INF) حول تخفيض الأسلحة النووية متوسطة المدى ومعاهدات START I و START II .

وفى مجال منع الانتشار النووى يلاحظ أنه طوال فترة الحرب الباردة ، وعلى الرغم من الصراع بين كلتا الدولتين ، إلا أنهم اتفقوا على مبدأ هام وهو ضرورة منع دخول أى دولة جديدة فى النادى النووى (الدول التى تمتلك أو تنتج الأسلحة النووية ولها أنشطة فى المجال النووى) وذلك ساعد على وجود مجال للتعاون بينهما فى هذا الجانب .

ومن النتائج السلبية لإنهيار الاتحاد السوفيتى هو التوارث النووى من جانب الجمهوريات الجديدة التى كان معظمها خارج اطار اتفاقيات منع الانتشار .

وقد كانت المحاولات الأمريكية تجاه تلك الدول الجديدة ، تتجه نحو نقل هذه الأسلحة النووية من أراضيها ، وهذا المحاولات اتخذت شكل تعهدات ووعود أمريكية لمنع التسلح النووى .

ومن أصعب المواقف التى واجهتها الإدارة الأمريكية فى هذا المجال : هو محاولة وضع الضمانات الأمنية المختلفة لتقليل خوف أوكرانيا من انضمامها لمعاهدات منع الانتشار النووى . حيث كانت أوكرانيا ترفض الإنضمام لبروتوكول لشبونة ولاتفاقية الـ NPT . ولكن التعاون الأمريكى الروسى فى هذا المجال خلق امكانية بناء آليات لمنع الانتشار النووى .

ولذلك فإن التعاون الأمريكى الروسى تبلور فى مجالين رئيسيين وهما إطار الأمم المتحدة واتفاقيات الحد من الانتشار النووى المتعددة الأطراف ، وإطار الاتفاقيات الثنائية بينهما .

ولكن رغم ذلك ، فلازالت توجد نقاط خلاف بين كلا البلدين ومنها : المعارضة الأمريكية الشديدة لتصدير الأسلحة الروسية لدول مثل ايران والهند والصين ، وكذلك الخلاف حول أفضل الطرق لحفظ المواد النووية مثل البلوتونيوم واليورانيوم النشط لضمان الأمان فى تخزينهما .

وتشعر كلتا الدولتين بالحاجة لإعادة تدريب العمالة العسكرية وتأهيلها للجانب المدنى وحل مشكلة المدن والتجمعات السكنية التى تعتمد على المصانع العسكرية ، وتتفقان على ضرورة أن تلعب الدولة دورا رئيسيا فى توجيه القطاعين العام والخاص فى مجال المشروعات العسكرية ، ولكن الخلاف الرئيسى فى هذا المجال هو أن هذا التحول العسكرى – المدنى يعد أكثر الحاحا بالنسبة لروسيا ، ويجب أن تخطو فيه خطوات أسرع على عكس الجانب الأمريكى .

وعلى الجانب الاقتصادى ، تحولت العلاقات الأمريكية الروسية تحولا جذريا بعد نهاية الحرب الباردة . فقد كانت الولايات المتحدة تفرض سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية على الاتحاد السوفيتى السابق ومنع تبادل أى خبرات تجارية أو تكنولوجية بينهما ، وقد منعت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى من أن تشارك فى أى المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التنمية والتعاون الدولى CSCE والبنك الدولى وصندوق النقد .

ومع تحول الاتحاد السوفيتى ، بدأت الولايات المتحدة تغير من سياستها الحصارية وتلعب دورا ايجابيا لتكوين علاقة متبادلة .

وينظر الأمريكيون لروسيا على أنها أرض الفرص الاقتصادية لمجالات جديدة للإستثمار خاصة فى مجال الموارد المعدنية والنفط . ولهذا يزداد النشاط التجارى والاستثمارى بينهما .

وسعت روسيا لإجتذاب المساعدات الأمريكية والأوروبية ، ومن أبرز الأمثلة مؤتمر فانكوفر ١٩٩٣ فقد قدمت الولايات المتحدة لروسيا حوالى ١ر٦ بليون دولار كمنح وقروض لعملية

الاصلاح الاقتصادى .

ومن أبرز الجهود الأمريكية للمشاركة فى عملية الاصلاح الاقتصادى هى لقاءات القمة بين بوش ويلتسين فى يونية ١٩٩٢ ، وقمة فانكوفر فى أبريل ١٩٩٣ بين كلينتون ويلتسين وتعد هذه من أبرز الجهود والمبادرات الاقتصادية الهامة منذ قمة نيكسون - بريجينيف فى ١٩٧٢ .

وتعتبر المشاركة الأمريكية فى الاصلاح الاقتصادى الروسى حجر الزاوية فى السياسة الخارجية لكلينتون تجاه روسيا ، ولكن التعاون الأمريكى - الروسى فى المجال الاقتصادى يواجه العديد من العقبات منها خوف المستثمرين ورجال البنوك الأمريكيين من عدم الاستقرار الداخلى فى روسيا . وعدم حماية حقوق الملكية وإنتشار الجرائم المتعلقة بالتجارة .

ولمواجهة هذه العقبات فان على الولايات المتحدة أن تكون أكثر صبرا ومثابرة لمواجهة الظروف الداخلية الروسية . وأن تشارك فى وضع الإجراءات اللازمة لمواجهة العقبات التى تعوق التعاون بينهما .

وتعد مسائل حقوق الإنسان من مجالات التعاون الأمريكى - الروسى أثناء الحرب الباردة ، كانت الولايات المتحدة ترى أن الاتحاد السوفيتى يهدد حقوق الانسان . ولكن مع نهاية الحرب الباردة ، بدأ يحدث تقارب بين الدولتين فى هذا المجال . وإن كان بقية خلاف رئيسى وهو حول امكانية تدخل روسيا الى جانب الولايات المتحدة فى بعض مناطق نفوذها مثل حقوق الانسان فى كوبا وفى وسط آسيا .

إن أى جهود أمريكية - روسية لحماية حقوق الانسان فى العالم الثالث يجب أن يكون قائما على تحليل واضح للأوضاع الداخلية . وعلى جانب آخر ، يجب أن تكون الولايات المتحدة على قدر من التفهم لوضع روسيا الحساس تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة والأقليات العرقية فيها ، وأن مصالح وحقوق هذه الأقليات تعد جزءا من المصلحة القومية الروسية .

وينطلق الكتاب الى مجال هام وهو امكانيات وفرص التعاون الأمريكى - الروسى فى منطقة الشرق الأوسط . وفى هذا الاطار يتناول الكتاب نقاطا رئيسية محددة وهى :

١- المصالح المشتركة لكلتا الدولتين : وتتمثل فى تأييد مباحثات السلام ووضع حد للصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك للخوف الأمريكى على مواردها من النفط العربى ، وللخوف الروسى على حدوث عدم استقرار لجيرانها الجنوبيين. والتعاون الأمريكى - الروسى لمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله فى المنطقة وعدم إمداد الإرهابيين بالأسلحة . والسعى الأمريكى - الروسى لمنع الانتشار النووى فى المنطقة وأخيرا التعاون الأمريكى - الروسى وإهتمامهم بمنع وصول أى حركات أصولية اسلامية للحكم فى المنطقة قد يضر بمصالحهم فيها .

٢- المصالح المتعارضة : منها معارضة الولايات المتحدة ببيع الأسلحة الروسية لدول الشرق الأوسط ، بالإضافة لرفض روسيا لفكرة أن تكون ظل لأمريكا فى المنطقة ، وقد ظهر هذا فى العلاقات مع كل من العراق وإيران .

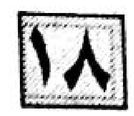
٣- نقاط القوة المشتركة فى المنطقة : والتى تتمثل فى الروابط السياسية التى تملكها كلتا الدولتين مع الدول الفاعلة فى المنطقة ، أيضا إمكانيات كلتا الدولتين وتعاونهما على تطبيق السلام فى المنطقة ووضع نهاية للصراع العربى-الإسرائيلى . وأخيرا الدور الذى يمكن أن تلعبه كلتا الدولتين فى مجلس الأمن والذى قد يؤثر على مستقبل المنطقة

٤- نقاط الضعف المشتركة : أيضا توجد نقاط ضعف تواجه الولايات المتحدة وروسيا فى الشرق الأوسط والتى ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة وستظل موجودة ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، وهى الصعوبات الاقتصادية الداخلية التى تواجهها كلتا الدولتين قد تعوق تعاونهما فى المنطقة وأبرز مثال لذلك تحتاج منظمة التحرير الفلسطينية لبناء كيان فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة الى حوالى ٢ر١١ مليار دولار مساعدات على مدار ١٠ سنوات ، والذى لا تستطيع كلتا الدولتين أن توفى به .

أيضا الأصوات المتعالية فى كل من الولايات المتحدة وروسيا بضرورة الإنعزالية والتوجه نحو الداخل لحل المشكلات الداخلية قد يعوق التعاون الأمريكى - الروسى لحل المشكلات الإقليمية .

بالإضافة الى ذلك أنه على الرغم من نفوذ كلتا الدولتين فى المنطقة إلا أنهما ليسا جزءا منها ، فهما عرقيا وثقافيا مختلفتين عنها . وبذلك ستصبح كلتا الدولتين عرضة للإنتقادات بسبب تدخلهما فى الشئون الداخلية لدول المنطقة .

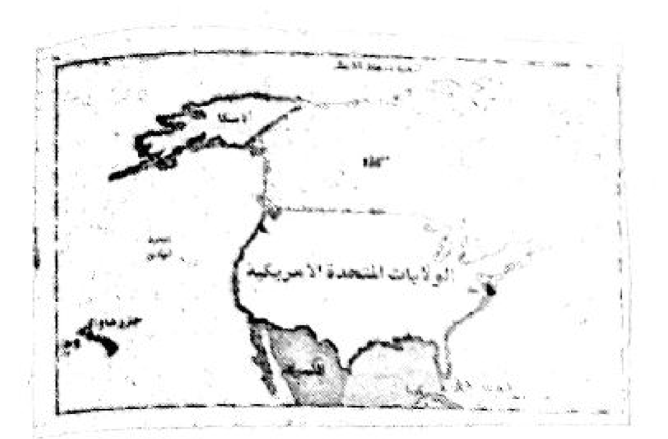
ويخلص الكتاب الى أن التعاون الأمريكى - الروسى على كافة المستويات يمثل حجر الزاوية فى النظام العالمى الجديد الذى يتبلور حاليا ويمتد حتى القرن الحادى والعشرين .



□ برنامج عمل لأمريكا : رؤية الجمهوريين للمستقبل

□ تأليف : هالى هاربور

□ عرض : عبد الله صالح



Haley Barbour

Agenda for America, A Republican Direction for the Future,

Regnery Publishing Inc., Washington, 1996

يناقش هذا الكتاب أهم القضايا المطروحة على أجندة السياسة الأمريكية وكيفية التعامل معها من وجهة نظر الحزب الجمهورى وذلك فى إطار برنامج متكامل للنهوض بالولايات المتحدة والحفاظ على تفوقها السياسى والعسكرى ومكانتها الدولية من جانب وحماية بنائها الاقتصادى والاجتماعى من التدهور من جانب آخر . ولأن القضايا الداخلية أصبحت منذ انهيار الاتحاد السوفيتى هى محور الجدل بين الجماعات السياسية داخل أمريكا ، فقد حظيت هذه القضايا بنصيب الأسد فى صفحات هذاالكتاب وفى مقدمتها المشكلة الاقتصادية متمثلة فى عجز الميزانية والأجور والضرائب ثم قضايا التعليم والبيئة والمخدرات والجريمة .

ولا أحد يجادل فى مدى أهمية القضايا الاقتصادية وكيفية ادارتها بالنسبة للنظام الأمريكى . ففيما يتعلق بعجز الموازنة الفيدرالية يعترض الجمهوريون على سياسة كلينتون فى تمويل العجز عن طريق الاستمرار فى فرض الضرائب ويطرحون البديل وهو الحد من النفقات الحكومية والغاء المعونات الخارجية أو الحد منها بالإضافة الى إعادة النظر فى ميكانزمات وأهداف النظام الضريبى وتطويعه ليصبح أكثر مرونة فى التعامل مع واقع الدخول فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالبطالة وسياسة الأجور فإنهم يرفضون ما يدعيه الديمقراطيون من أن رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة عدد ساعات العمل المحدد بـ ٢٠ ساعة اسبوعيا سيحل المشكلة ، لأن هذه السياسة لم تؤد لتوفير المزيد من فرص العمل ولكنها على العكس رفعت نسبة البطالة.

وعلى هذا فإن تحقيق الرفاهية الاقتصادية وفقا لما يراه الجمهوريون يأتى من خلال خفض النفقات العامة وإعادة النظر فى سياسة المعونات وتخفيض معدلات الضرائب التى وصلت فى عهد كلينتون الى ٣١٫٣٪ من اجمالى الناتج القومى وهى أعلى نسبة ضرائب يدفعها الأمريكيون خلال هذا القرن مما أدى الى سيادة الشعور بالقلق والتوتر لدى المواطنين ويقترح الجمهوريون نظام ضرائبى متوازن يقوم على تدعيم الفقراء وخلق الشعور بالرضا لدى الأمريكيين .

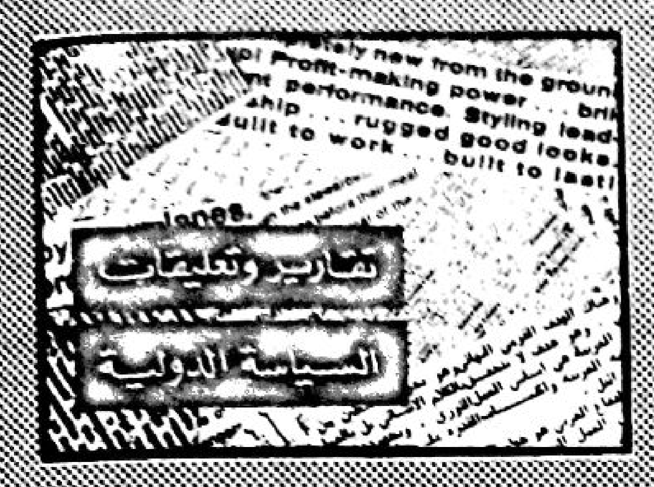
وبالنسبة للقضايا الاجتماعية فيأتى فى مقدمتها قضية اصلاح التعليم من خلال علاج مشكلة تسرب الطلاب من المدارس وتطوير المناهج الدراسية وتشجيع الطلاب على التخطيط المستقبلى لحياتهم ومقاومة النزعة الاستهلاكية وقيم الانتهازية والرغبة فى الربح السريع والتى انتشرت بصورة كبيرة بين طلاب المدارس والجامعات . وتأتى مشكلة انتشار الجرائم فى مرتبة تالية للتعليم حيث يمتلك الأمريكيون ٦٠ مليون مسدس و ١٥٠ بندقية تساهم سنويا فى قتل حوالى ٢٠ ألف فرد ، هذا بخلاف الجرائم الأخرى مثل الاغتصاب والسرقة والتى تزايدت بصورة كبيرة مما يعد مؤشرا على عدم الاستقرار النفسى لدى الأفراد وفشل الآليات القانونية الحالية فى ضبط التوترات الاجتماعية وهو ما يتطلب اعادة النظر فى سياسات مكافحة الجريمة وتعديل التشريعات الجنائية بما يتوام مع المتغيرات الجديدة فى المجتمع الأمريكى .

ويؤكد المؤلف أن العنصر الهام فى برنامج الجمهوريين هو التكامل والترابط بين عناصر هذا البرنامج مشيرا الى أن معظم قضايا ومشكلات المجتمع الأمريكى تتسم بالتعقيد الشديد والتداخل الكبير فيما بينها ويضرب مثالا لذلك بأن

قدرة أمريكا التنافسية فى المجال الدولى معوقة بسبب النظام التعليمى وتدهور المنظومة القيمية لدى الأمريكيين وهو ما يتأثر بدوره بنظام العائلات والتغير الذى طرأ عليها من تفكك أسرى وارتفاع نسبة المواليد غير الشرعيين مما أدى لإرتفاع نسبة الانتحار الى الضعف بين المراهقين وضاعف من مشكلة المخدرات وهو ما أثر بدوره على انهيار البناء الاجتماعى وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وهكذا فإن هناك مجموعة من الحلقات المتصلة والتى تؤثر كل منها بدرجة ما على كفاءة وفعالية أداء الحكومة لدورها ، وهذا ما يتطلب التغيير الذى لا يمكن تفاديه . فعندما تحاول الحكومة أن تحافظ على الوضع الراهن فإنها فى الحقيقة تفشل فى منع التدهور الحادث فى البناء الاجتماعى والاقتصادى وفى نفس الوقت لا تتمكن من الحفاظ على الانجازات والنجاحات التى حققتها واستكمالها ، وذلك لأن طبيعة المجتمع الأمريكى قامت وازدهرت وتكيفت مع التغيير والابتكار الذى يولد النجاح دائما ، فالولايات المتحدة ليست مجرد مجموعة من البشر اتفقت على أن تعيش معا داخل حدود معينة ، فرغم تنوع الثقافات والإثنيات فإن المجتمع الأمريكى يمتلك ثقافة واحدة قائمة على تنوع روافدها وقيمها النابعة من الأديان السماوية وتقاليد الشعوب الوافدة .

أما عن السياسة الخارجية الأمريكية فالجمهوريون يؤكدون على عدة أولويات فى مقدمتها الحد من انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على القدرات العسكرية الأمريكية وتطويرها وفقا للإحتياجات القومية بالإضافة الى دعم ومساندة حلف الناتو وفتح الباب لإنضمام الدول المؤهلة ، ذلك من وسط وشرق أوروبا ، فضلا عن العمل على فتح آفاق جديدة للاستثمارات الأمريكية فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق وفى آسيا وغيرها . وينتقد الجمهوريون السياسة الخارجية لكلينتون مشيرين الى أنها لم تحصد سوى الفشل ، فاتفاق دايتون للسلام فى البوسنة جاء متأخرا علاوة على أن الإدارة الأمريكية واجهت الفشل فى آسيا ولعل فرض العقوبات مؤخرا على الصين يؤكد ذلك ، كما واجهت الفشل فى الشرق الأوسط ولم تنجز سلاما حقيقيا ومستقرا ، هذا فضلا عن الفشل الواضح فى أفريقيا والمثال البارز هنا هو الصومال . فالإدارة الأمريكية غالبا ما تتحرك متأخرا مما يضطرها للجوء الى القوة المسلحة كثيرا خارج الولايات المتحدة مما أدى الى زيادة الإنفاق الدفاعى الى ٢٥٣ مليار دولار سنويا وهو ما يثير قضية العائد الاقتصادى للإنفاق العسكرى أو الثمن الذى يجب على الولايات المتحدة أن تدفعه للحفاظ على مصالحها فى مناطق معينة وهى المسألة التى فشلت ادارة كلينتون فى الحفاظ على قدر من التوازن بشأنها على نحو أدى الى تورط القوات الأمريكية فى كثير من النزاعات والصراعات دون داع .

ويؤكد المؤلف أن برنامج الحزب الجمهورى وإن أمكن تقسيمه نظريا الى عناصر اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية فإنه لا يمكن تجزئته فى الواقع فجميع هذه العناصر تنسجم وترتبط وتؤثر كل منها فى الأخرى وهو ما يتطلب وعى وإدراك شديدين من جانب القائمين على تنفيذ السياسات العامة لطبيعة العلاقة بين الدولة الفيدرالية من جانب وكل من الولايات والمواطنين . فمهام ومسئوليات الحكومة الفيدرالية عديدة ومتشعبة وأكبر من أن تنجزها بنفسها مهما كانت مهارتها . وبعبارة أخرى فإن الجمهوريين يسعون الى خلق مفهوم جديد للمواطنة يقوم على مزيد من التشجيع والدعم من جانب السلطات الفيدرالية والمحلية وتعميق التواصل بين المؤسسات الأهلية والرسمية من أجل تحقيق السياسات والأهداف المشتركة والتى تصب فى النهاية فى بوتقة واحدة هى المصلحة المشتركة للمواطنين الأمريكيين .


Profit-making power
performance. Styling lead
rugged good looks
built to work . . built to last!
تقارير وتحليلات
السياسة الدولية





د. غالى .. أمينا عاما للأمـم المتحـــدة

[١٩٩٢-١٩٩٦]

احمد يوسف القرعى

تولى د. بطرس بطرس غالى ، المصرى العربى الأفريقى ، المفكر السياسى والفقيه القانونى الدولى المعروف ، مسئولية الأمانة العامة للأمم المتحدة (١٩٩٢-١٩٩٦) فى ظل ظروف دولية عصيبة حيث تراكمت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية العديدة والمتنوعة التى اجتاحت العالم منذ بداية التسعينات وأحدثت توازنات دولية جديدة تختلف تماما عن التوازنات التى حكمت المنظمة الدولية طوال سنوات الحرب الباردة . وبالقياس فإن سنوات التسعينات أخطر فى وقائع أحداثها وأصعب فى التنبؤ بتطوراتها حيث يمر العالم بمرحلة انتقالية بين نظام عالمى سقط ونظام عالمى آخر يولد من جديد وإن لم تتضح بعد معالمه .

أدرك هذا د. غالى منذ اللحظة الأولى لتولى مسئوليته فى أول يناير ١٩٩٢ ووضع نصب عينيه أولوية تعزيز المنظمة الدولية وتمكينها من اغتنام الفرصة المتاحة فى أعقاب الحرب الباردة وتحقيق غايات الميثاق وأهداف السلام والتنمية والديمقراطية .

واليوم (أول يناير ١٩٩٧) وقد غادر د. غالى مقر المنظمة الدولية بعد توليه مسئولية الأمانة العامة للمنظمة طيلة خمس سنوات فإنه يترك فراغا هائلا فى مثل هذا المنصب الدولى الرفيع وكان الله فى عون خلفه كوفى عنان الذى لا يملك - فى اعتقادى - إلا أن يستكمل ما بدأه الدكتور غالى حيث أحدث د. غالى هزة إدارية وسياسية واقتصادية غير مسبوقة فى كيان الأمم المتحدة ، ومثل هذه الهزة لا تسمح لأى خلف له أن يبدأ الاصلاح من نقطة الصفر مرة أخرى .

ولعل خبراء وأساتذة التنظيم الدولى يدركون أكثر من غيرهم حجم ونوعية وكم وكيفية التغيير والاصلاح الذى استحدثه د. غالى طوال السنوات الخمس (١٩٩٢-١٩٩٦) وليسمح لى القارىء أن أترك للدكتور بطرس بطرس غالى أن يعبر عن جانب من عملية تحديث وتطوير المنظمة الدولية فى كلمات مختصرة من واقع تقريره السنوى الخاص عن أعمال المنظمة والذى قدمه الى الجمعية العامة فى بداية دور انعقادها الحالى عملا بالمادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة .

بدأت عملية تحول هائل للأمم المتحدة بانتهاء الحرب الباردة فجأة ، عندما انهار ، دون مقدمات ، النظام ذو القطبين - وهو نظام يمكن الى حد ما ، استشراف معالمه - وإن لم يكن متفقا عليه - وترتب الأمم علاقاتها وفقا له . ومع ذلك الانهيار لمعت بوارق أمل جديد فى امكانية تجديد ما بشر به ميثاق الأمم المتحدة بأن من الممكن أخيرا إقامة نظام دولى يستند الى الأمن الجماعى والقيم المشتركة والتعاون فى حل المشكلات . كان هذا هو السياق الذى دعت فيه الدول الأعضاء الأمم المتحدة الى اتخاذ تدابير لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها أو نطاقها .

ولم يكن التحول سلسا ولا ميسورا . فالحقائق والافتراضات التى كانت موجودة قبل ٥٠ سنة لا يمكن ببساطة أن تخلق من جديد ، وليس من الممكن أن تفهم على الفور الأبعاد الكاملة

للتغيرات الحاصلة ولا الآثار المترتبة عليها . والآمال المعلقة على الأمم المتحدة كانت كبيرة للغاية فى بداية عملية لابد من أن تكون طويلة وصعبة ، إذ أنه بعد انتهاء كل نزاع كبير فى التاريخ كان وضع نظام دولى فعال ودائم يستغرق سنين طويلة وأحيانا جيلا أو أكثر . وبعد انتهاء الحرب الباردة مازال التحول الى نظام دولى جديد جاريا ، غير أن الأمم المتحدة ، وهى الأداة التى يستخدمها العالم فى هذه العملية ، تتحرك قطعا الى الأمام ، وهى فى ذلك صادفت صعوبات وآلاما فى بعض الأحيان وحققت نجاحا فى أحيان أخرى . والحقائق السياسية نفسها شهدت تحولات . فقد استدعى الأمر أشكالا جديدة من التعاون الدولى ، ومازالت آخذة فى التشكل . وبدأت تظهر قواعد ومفاهيم وإجراءات جديدة ، حالة بعد حالة . ويجرى الآن تبسيط هياكل الأمم المتحدة وجعلها أكثر انفتاحا وخفضت التكاليف وعززت المساءلة وتحسن الأداء . وفى السنوات الخمس الماضية وحدها كانت المسافة التى قطعت كبيرة . وقد آن الأوان لبحث مدى ارتباط ما تم إنجازه برؤية متصورة للأمم المتحدة فى الفترة المقبلة .

لقد عملت الأمم المتحدة على تحقيق السلام والأمن فى عالم أصبح فيه الآن انتشار النزاعات والمواجهات داخل الدول أكثر من انتشار الحروب بينها . وأول اجتماع قمة عقده مجلس الأمن فى تاريخه (يناير ١٩٩٢) ، والتقرير الذى نتج عنه وقدم للمجلس بشأن "خطة للسلام" ، كانا بداية لحوار دولى حول دور الأمم المتحدة فى صيانة السلم والأمن الدوليين فى ظل هذه الظروف الجديدة وانطويا على عملية مستمرة للمبادأة والاكتشاف والتأمل . وقد حددت الدبلوماسية الوقائية كمسألة لها أولوية ، كما عززت قدرة المنظمة على القيام بها وأذن ، لأول مرة ، بإنشاء أول عملية انتشار وقائى تابعة للمنظمة . وفى حين أن عمليات حفظ السلام التقليدية التى تضطلع بها الأمم المتحدة ظلت تثبت فعاليتها فى حالات النزاع الذى ينشب بين دول تتوافر لديها إرادة حفظ السلام ، عملت الأمم المتحدة على تكييف أداة حفظ السلام التى تستخدمها بحيث يصبح من الممكن استخدامها فى معالجة النزاعات الداخلية من خلال عمليات أكثر تعقدا وذات جوانب متعددة . وهذه العملية تشمل عناصر من حفظ السلام التقليدى ، مع جوانب اجتماعية واقتصادية وإنسانية، وجوانب تتعلق بحقوق الإنسان – وهو نهج ثبت نجاحه فى النزاعات التى تحل من خلال التفاوض وشهد نكسات فى الحالات التى استمرت فيها الحروب . ومن الجوانب الهامة لهذه الجهود ما يتعلق بتعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية فى تحقيق السلام والأمن فى حالات محددة وفقا للفصل الثامن من الميثاق . وكان هناك بعد جديد هام آخر وهو التأكيد على بناء السلام بعد انتهاء النزاع – من خلال ربط السيطرة على النزاع وحله بإجراءات لمعالجة جذور النزاع وتقوية أسس التعمير والتنمية . ومازال نزع السلاح جزءا أساسيا من جهود السلام التى تبذلها الأمم المتحدة ، كما أن القرار التاريخى الذى تم التوصل اليه فى الأمم المتحدة بمد فترة سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى قد أكد من جديد أن عملية نزع السلاح على المستوى الكلى هى عملية قوية وأساسية ، فى حين يجرى اتخاذ خطوات لاستكشاف الفكرة الجديدة المتمثلة بنزع السلاح على المستوى الجزئى بحيث تدمج تلك الفكرة مستقبلا فى السياق الأوسع للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام .

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية ، مازالت الأمم المتحدة عبارة عن محفل عالمى لتحقيق التوافق فى الآراء وآلية للتنسيق فيما بين العديد من المنظمات العاملة فى الميدان . وفى حين أن تخفيف حدة التوترات الأيديولوجية وتسريع عملية تطبيق التحول الديمقراطى قد حققا تقدما على صعيد ما فكثيرا ما كانت النزاعات الجديدة مصحوبة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبحالات إنسانية طارئة ، مما يشكل تحديات جديدة . وفى مواجهة ذلك عملت الأمم المتحدة ، بالقدر الممكن ، على دمج جهودها المتعلقة بحقوق الإنسان وجهودها الإنسانية ضمن المساعى التى تقوم بها لتحقيق السلام ، كما عملت على ربط هذين النوعين من الجهود بالأعمال التى تقوم بها من أجل التعمير والتنمية . وقد عززت الآليات المستخدمة فى المقر لتحقيق هذه الغايات، وذلك من أجل تقوية الدعم الفنى والاستراتيجى لإقامة هذه الروابط وذلك التعاون فى هذا الميدان . وقد سعت المنظمة الى توثيق تعاونها مع شركائها الرئيسيين من الدوائر العاملة فى مجال حقوق الإنسان وفى المجالات الإنسانية ، سواء أكانت هيئات حكومية أو غير حكومية . وبناء على طلب الدول الأعضاء ، أقامت المنظمة لنفسها وجودا ميدانيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى العديد من البلدان . كذلك وسعت المنظمة نطاق خدماتها الاستشارية وتعاونها التقنى لإقامة بنية أساسية وطنية لحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية . وعززت كذلك قدرتها ، وتأكيدها ، على جوانب الإنذار المبكر والتدابير الوقائية .

ومن الممكن أن تكون التنمية والممارسة الديمقراطية أكثر الوسائل فعالية لمنع وقوع النزاعات . ولذلك دأبت الأمم المتحدة الى كفالة ألا تنتقص الجهود العاجلة التى تبذل فى حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية من الجهود طويلة المدى التى تبذل لتحقيق التقدم الإنسانى .

وحين واجهت الأمم المتحدة انخفاضا حادا فى المساعدة الإنمائية الدولية ، عملت على إيجاد اتفاق دولى على منطق جديد وإطار جديد للتعاون الدولى ، وذلك من خلال الحوار الدائر بشأن خطة للتنمية . وكجزء لا يتجزأ من هذه العملية ، أسفرت المؤتمرات العالمية الكثيرة التى عقدت عن التعهد بالتزامات محددة وشكلت جدول الأعمال الشامل والإطار التعاونى اللذين توجد الآن حاجة ماسة اليهما . وقد دفع مساهمة الأمين العام فى هذه العملية التقارير التى قدمت عن خطة للتنمية وكذلك من خلال تشجيع اعتماد نهج متكامل إزاء

إعداد هذه المؤتمرات ، وجهود لم يسبق لها مثيل بذلتها منظومة الأمم المتحدة ككل لإجراء متابعة منسقة لنتائج تلك المؤتمرات تتركز حول موضوعات مشتركة ذات أولوية ، ومنها : العمالة ، والخدمات الاجتماعية ، والبيئة المواتية ، والنهوض بالمرأة ، وتقليل الفقر .

وفي الوقت نفسه واصلت الأمانة العامة العمل على تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في إجراء تحليلات السياسة وتنفيذ الاجراءات العملية، وكذلك في استخدام المساعدة الإنمائية التي تقدمها الدول الأعضاء . ومن خلال العمل لوضع تعريف أفضل لدور المنظمة وتعزيز دورها في المجالات الرئيسية الثلاثة وهي : جمع وتحليل المعلومات ، وتنسيق السياسات ، والتعاون التقني لبناء القدرات . وقد أمكن زيادة إسهام المنظمة وتأثيرها الفعال وكذلك تعزيز الجهود الرامية الى تحقيق تقسيم أكثر فعالية للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة ككل . وقد تم الوصول الى مستويات تعاون جديدة بين الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها مؤسسات "بريتون وودز" - وكان من الجهود الرئيسية المنسقة في هذا الصدد مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا ، وهي المبادرة التي تهدف الى القيام - بتماسك وكفاءة - بحشد دعم دولي لتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الأولوية لأفريقيا .

ويشكل دعم التحول الديمقراطي دفعة جديدة الى الأمام في أعمال الأمم المتحدة . ومازالت مساعدة الأمم المتحدة في إجراء الانتخابات آخذة في التزايد ، في حين يجري توسيع نطاق الدعم الكامل للمجتمعات في إعداد الأساس المؤسسي والثقافي الذي يمكن للديمقراطية أن تتشكل عليه وذلك في العدد المتزايد من الدول الأعضاء التي تطلبه . وفي الوقت ذاته ، تعمل الأمم المتحدة على تشجيع تطبيق الديمقراطية على الصعيد الدولي . ومن السبل المؤدية الى ذلك فتح أبواب محافل الأمم المتحدة لتمكين الأطراف التي ليست دولا ، مثل المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والعاملين في المؤسسات الأكاديمية والمشاريع التجارية ووسائط الإعلام ، من إبداء آرائهم . وهناك عنصر أساسي آخر في جهود الأمم المتحدة ، الرامية الى تشجيع تطبيق الديمقراطية على الصعيد الدولي ، وهو جهودها المستمرة لتشجيع احترام سيادة القانون في العلاقات الدولية ، والتطوير التدريجي للقانون الدولي . ومن بين الخطوات الرئيسية المتخذة في هذا الاتجاه زيادة استخدام الدول الأعضاء لمحكمة العدل الدولية في حل المنازعات وفي تقديم الفتاوى ، وكذلك دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ ، وإنشاء مجلس الأمن للمحكمتين الدوليتين للمحاكمة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا ، وبدء مفاوضات بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة .

هذه الطفرة في النشاط الجديد وفي التغيير المضموني في كل سلسلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تطلبت إجراء إصلاح مؤسسي كبير ومكنت من تحقيق هذا الإصلاح .

وقد أدى تبسيط هياكل الأمانة العامة ، بحيث تعكس مجالات العمل الرئيسية للآلية الحكومية الدولية لا هياكلها ، الى تمهيد الطريق أمام المزيد من إعادة التنظيم على صعيد الأمانة العامة وهو أمر لا يقتصر على الأمانة العامة المركزية فقط ، وإنما يشمل بالضرورة أمانات البرامج والصناديق العديدة التابعة للمنظمة . والهدف من وراء ذلك هو جعل المنظمة أكثر تكاملا - أي جعلها منظمة يمكن فيها للأمانة المركزية وهياكلها الإقليمية ، وكياناتها التشغيلية ، أن تخطط وتعمل ككل متكامل .

وكما هو الحال بالنسبة لمبادرات د. غالي السابقة المتعلقة بإصلاح المنظمة ، فإن هذه المبادرة تهدف الى تفادي العيب الشائع الذي شاب عمليات إعادة تشكيل الهياكل التي جرت في السنوات السابقة وهو إضافة طبقات جديدة من التنسيق لتعلو كيانات متعددة ومتنوعة . وبدلا من ذلك فإن المبدأ الأساسي لمبادرات الأمين العام كان هو التبسيط والدمج اللذان يتم تحقيقهما باتباع نهج يعتمد على "الاتجاه من القاعدة الى القمة" للقضاء على الإزدواجية في خدمات الدعم والتداخل في الأنشطة .

ومن شأن هذه المرحلة الإضافية من إعادة التنظيم أن تجمع كل الكيانات التي هي جزء من المنظمة في عدد صغير من التجمعات التي سيتولى كل منها مجموعة من مسؤوليات الأمانة المركزية ، ويتألف من البرامج والصناديق متصلة بعضها ببعض ، وتسهم في الأهداف والوظائف المشتركة . وهكذا تعمل هذه التجمعات على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ككل ، وهي : السلم والأمن ، وحقوق الإنسان ، والمساعدة الإنسانية ، والتحليل الاقتصادي والاجتماعي ، والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . وفي الوقت نفسه سوف تدمج وظائف دعم الإدارة والخدمات الإدارية وتعزز بدرجة أكبر . وسوف يتألف كل تجمع ليس فقط من البرامج والصناديق التي ستشكل أعمدته الرئيسية ، بل ستشمل أيضا قدرة مستمدة من الإدارات الحالية التابعة للأمانة العامة على تقديم دعم متكامل للهيئة الحكومية الدولية المكلفة بإعطاء التوجيه السياسي العام لأعمال الكيانات التي يتألف منها كل تجمع .

ومن واقع الخبرة التي اكتسبها د. غالي على مدى السنوات الخمس الماضية ، فإن المشاركة الشخصية والمباشرة من جانب الأمين العام ذات أهمية أساسية للإدارة الفعالة ، وخاصة في الأوقات التي يتم فيها إدخال تغييرات كبيرة . ولضمان استمرار هذه المشاركة ، بل وتعزيزها في الواقع ، فإن الحاجة ماسة الى إجراء تخفيض كبير في عدد الكيانات المسؤولة أمام الأمين العام مباشرة - إذ يوجد الآن حوالي ٣٠ كيانا تابعا للأمم المتحدة مسؤولة أمام الأمين العام مباشرة . وسيكون من شأن إعادة التنظيم على غرار ما تم اقتراحه مع المحافظة على

الهوية المتميزة لمختلف البرامج والصناديق ، توسيع مجالات المسؤولية الإدارية وتقليل عدد الكيانات المسؤولة أمام الأمين العام مباشرة بدرجة كبيرة . وسيكون من شأن ذلك أن يساعد الأمين العام على إعطاء توجيهات إدارية عامة للكيانات التي تسهم في تحقيق الأهداف المشتركة وتمثل مجتمعة بعدا أساسيا في عمل المنظمة . ومن شأنه أيضا أن يسهل المهمة الحساسة المتمثلة في تشجيع إقامة روابط فعالة بين الأبعاد الأساسية لعمل الأمم المتحدة مما يؤدى الى المحافظة على الطابع الموحد لمهمتها كما توخاها الميثاق .

على أن تنفيذ تلك المبادرة ، أو تحقيق أى تقدم آخر فى الإصلاح على الصعيدين الإدارى والتنظيمى سيتطلب تأييدا وتقديم مبادرات تكميلية على الصعيد الحكومى الدولى . وسيكون أحد المتطلبات الرئيسية فى هذا الصدد أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز قدرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى على تقديم توجيه عام متماسك للأبعاد الأساسية لعمل المنظمة . وهذا أحد الجوانب الهامة للمسائل الرئيسية المتعلقة بالإصلاح الحكومى الدولى ، وهى مسائل معروضة الآن على خمسة فرق عاملة مفتوحة باب العضوية ، تابعة للجمعية العامة ، ويعنى كل منها بواحدة من المسائل التالية : خطة للسلام ، خطة للتنمية ، الحالة المالية للأمم المتحدة ، إصلاح مجلس الأمن ، تعزيز منظومة الأمم المتحدة .

إن الإصلاح السياسى والمؤسسى يجب أن يكون عملية مستمرة ، فالإصلاح عملية وليس حدثا . ولا توجد نقطة واحدة يمكن للأمم المتحدة عندها أن تعلن أن الإصلاح قد "تم" . غير انه يمكن استكمال المرحلة الحرجة الحالية من مراحل التحول ويجب استكمالها إذا أردنا أن نضع الأمم المتحدة ، بثبات ، على طريق مستقبل يمكن أن يتحقق فيه الأمن الجماعى ، والمساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة وبين الأمم كبيرها وصغيرها وتعزيز التقدم الاجتماعى وتحسين مستويات المعيشة فى جو من الحرية أرحب ، تماما كما أرادها الميثاق .

لقد أنارت جهود الإصلاح فى السنوات الماضية الطريق الى مستقبل المنظمة . وهى فى أساسها رؤية بسيطة - رؤية لأمم متحدة تؤدى الوظائف التى أنشئت لأدائها .

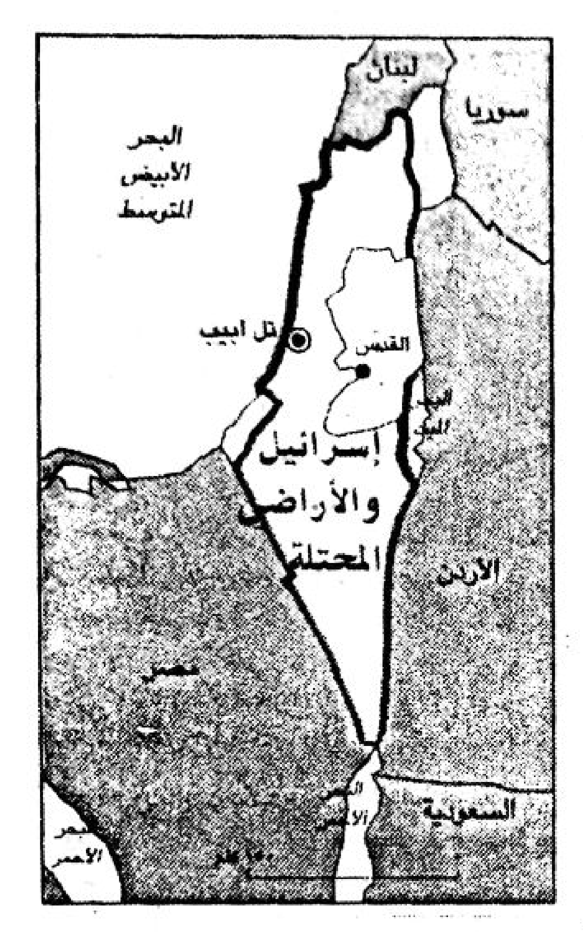
* * *

من العرض الموجز السابق لعملية الإصلاح الإدارى الشامل للأمانة العامة للأمم المتحدة ولفعاليات المنظمة ككل خلال فترة الخمس سنوات التى قضاها د. بطرس بطرس غالى أمينا عاما لها وتصوراته لاستكمال خطوات الإصلاح تتأكد مصداقية الموقف الذى اتخذه د. غالى بطلب فترة جديدة كاملة يستطيع خلالها استكمال ما بدأه ويمعنى أن طلب د. غالى لم يكن تمسكا بكرسى هذا المنصب الدولى الرفيع لمجرد الوجاهة الاجتماعية وإنما مواصلة عملية تحديث وتطوير المنظمة الدولية وفق تصور مدروس من قبل أكثر خبراء العالم تعرفا على كنه الأمم المتحدة منذ الخمسينات .

أيا كان الأمر فإن الكرة الآن - كما يقول المثل الدارج - فى ملعب كوفى عنان ولعل السنوات التى قضاها الى جانب د. غالى تشفع له وينجح فى استكمال ما بدأه رفيقه الأفريقى .



المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين السياسة والاحتراف



د. ممدوح انيس فتحى

فى حديثه لجريدة هاآرتس الإسرائيلية فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٦ تساءل زئيف ماعوز رئيس مركز البحوث الإستراتيجية بجامعة تل أبيب حول إمكانية أن تشهد إسرائيل إنقلابا عسكريا؟. وهذا التساؤل ليس جديداً، فلقد ظهر فى ندوة عقدت فى القدس عن دور المؤسسة العسكرية فى إسرائيل، ومدى إمكانية إقدام العسكر بها - فى ظروف معينة - على قلب الحكومة والاستيلاء على السلطة وقد الندوة أو ذلك ينقصه شرط هام جداً إلا وهو التجانس الإجتماعى والعقائدى لقيادته من الضباط سواء المحترفين أو الاحتياط وذلك فى أبريل عام ١٩٨٩.

إن هذا السؤال الجديد القديم يطرح أزمة المؤسسة العسكرية السياسية والقائمة مع الليكود والتى تشتد كل يوم فى ظل إستمرار رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو فى توجهاته وسياساته الداخلية والخارجية.

أبعاد دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لا تمثل بالنسبة لإسرائيل مجرد آلة مسلحة لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الحيوية. ولكنها فى الحقيقة تقوم بدور البوتقة الضخمة التى يتشكل بداخلها ملامح المجتمع الإسرائيلى، وتنصهر فيها شتى العناصر المتباينة القادمة من جميع إنحاء الأرض لتخرج فى النهاية فى (الشكل) اللازم والقادر على مجاراة مقتضيات الحياة فى إسرائيل.

ومما لاشك فيه أن السياستين الخارجية والداخلية فى إسرائيل تتأثران بالمؤسسة العسكرية، غير أن درجة التأثير وطبيعته وتوقيته ومدى إستمراريته الزمنية تختلف من موقف لآخر. ورغم الصعوبات التى تكتنف تناول أبعاد دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فى النظام الإسرائيلى ذاته، وتحديد ماهيته وهويته .. فهو ليس نظاما ديمقراطيا على الطريقة الغربية، وليس مجتمعا ناميا، وأيضا لا نستطيع أن نطلق عليه نظاما لدولة أوتوقراطية أو دولة علمانية، وربما شكل هذا النظام خليطاً من كل هذه النماذج، ورغم ذلك فإن حجم التفاعلات التى تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذجا متميزاً لدور العسكريين، وهذا الدور ناجم عن خصائص البناء السياسى الإسرائيلى والذى يعتمد على عسكرة الدولة من ناحية، وعن البعد التاريخى للوظيفة العسكرية المصاحبة لنشأة الكيان الأستيطانى الصهيونى من ناحية أخرى.

ولذا نجد أن الأسس الفكرية لدور المؤسسة العسكرية تنحصر فى ثلاثة روافد رئيسية تشمل طبيعة إسرائيل كمجتمع إستيطانى عدوانى، والفكر التوراتى المحرف، والفكر الصهيونى التوسعى. ولذلك يصبح الأمن هو محور الممارسة السياسية للنظام السياسى، ومن هنا يكون الطرح الرئيسى لهذه الدراسة هو فى الأجابة على موقف العسكريين فى إسرائيل من السياسة الإسرائيلية بعد إنتخاب بنيامين نيتانياهو رئيسا للوزراء؟ وما هو موقفهم منه؟ ثم ما هو مستقبل هذا الدور وآثاره على الصراع العربى الإسرائيلى؟

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كقوة ضغط سياسى:

إن هيبة ونفوذ المؤسسة العسكرية فى النظام السياسى الإسرائيلى تنطلق من أن أهم المسائل فى هذه الدولة هى مسائل الحرب والسلام، والعلاقات المتبادلة بينهما وبين القوى الخارجية، ومسائل السياسة الخارجية عموماً، أى أن مدخلات الأهمية السياسية تنبع من أهمية السياسة الدفاعية والأمنية والحفاظ على الكيان فى محيط العداء الذى خلقه وجود الكيان الأستيطانى التوسعى، وإحتلال أراضى الغير وفرض الأمر الواقع بالقوة. ومن هنا نجد أن الوظيفة العسكرية لدولة إسرائيل تسيطر على الوجود السياسى فى إسرائيل فى فترات السلم (نتيجة لتعدد الوظائف التى تقوم بها المؤسسة العسكرية) وفى لحظات الحرب (بسبب ضرورة حماية البقاء الذاتى للبلاد، بل وفرض سطوتها).

وبناءاً على ذلك تصبح المؤسسة العسكرية قوة ضغط سياسى فاعلة، شأنها فى ذلك مثل كل الأحزاب والمنظمة الصهيونية العالمية، فضلا عن تشعب وتداخل علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات الكبرى داخل النظام الإسرائيلى، ولذا فإن هذه الخاصية تجعل العسكريين على تواصل مستمر بالعمل السياسى، ومن ثم يمكن الإقرار للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية بوضعية (القوة الضاغطة) فى النظام السياسى الإسرائيلى دون الحاجة إلى إعتلاء سلم الحكم.

ولكن إلى أى حد يمكن أن يظل هذا الوضع قائما بعد أن تولى بنيامين نيتانياهو رئاسة الوزارة فى إسرائيل؟ وحتى نجد الأجابة الواضحة والمحددة على هذا السؤال يلزم أن نعرض للأزمة الحالية بين رئيس الوزراء الإسرائيلى والمؤسسة العسكرية، والتى تلقى بظلالها على طبيعة الدور الحالى لهذه المؤسسة، أو بمعنى آخر الدور الذى ربما يسعى لتحقيقه أو فرضه رئيس الوزراء على هذه المؤسسة.

العلاقة المتأزمة بين المؤسسة العسكرية ورئيس الوزراء الإسرائيلى:

يعود تدهور وتأزم العلاقات بين المؤسسة العسكرية ورئيس الوزراء الإسرائيلى المنتخب بنيامين نيتانياهو إلى سعيه لوضع إطار جديد لطبيعة الدور الذى تمارسه المؤسسة العسكرية فى النظام السياسى الإسرائيلى، لتصبح هذه المؤسسة أحدى أدوات وآليات القوى الشاملة للدولة فقط، وليس فاعلا رئيسياً فيها، بمعنى أن يصبح الجيش الإسرائيلى "قوة إحتراف" وليس قوة "ضغط سياسى". وكانت أهم مظاهر تقويم العلاقة المتأزمة بين رئيس الوزراء والمؤسسة العسكرية تكمن فى الآتى:

- يعتقد رئيس الوزراء والشخصيات الإسرائيلية المقربة إليه أن كبار مسئولى وزارة الدفاع قد شغلوا مناصبهم الحالية بموجب قرارات الحكومة السابقة، وأنهم عينوا فى مناصبهم هذه لأسباب سياسية يعتبرها مضادة ومناهضة لمواقفه، أى أنه يعتقد أن الجيش مرتبط بموقف سياسى ذى أهداف بعينها تخالف توجهاته وأهدافه هو.

- الأزمة بين نيتانياهو ووزير الدفاع إسحاق موردخاى، لإحساس الأخير بأن مكتب رئيس الوزراء يعترض ويلغى فى بعض الأحيان ما يتم الاتفاق عليه خلال المباحثات التى تجرى بينه وبين القيادة العسكرية.

- إعلان بنيامين نيتانياهو على ضرورة تخفيض ميزانية وزارة الدفاع دون مراعاة لمقترحات أو توصيات وزير الدفاع بزيادة الميزانية لمواجهة أى تطورات فى الموقف.

- قيام بنيامين نيتانياهو بفصل الجنرال أورين شاحور لأنه ألتقى بزعيم حزب العمل شيمون بيريز، مما آثار إستياء معظم قادة الجيش.

- سعى بنيامين نيتانياهو إلى نظام التشاور مع مجموعة موالية له شخصياً، ثم يتخذ كافة القرارات دون أن يكن للمؤسسات المعنية أى دور، مما إعتبره الكثيرون محاولة لأحداث تغيير فى جوهر النظام السياسى الإسرائيلى ليكون أقرب إلى النظام الرئاسى (أى إنشاء بيت أبيض إسرائيلى) وفى إطار هذه الرؤية تجاوز نيتانياهو كافة المؤسسات المعنية بما فيها المؤسسة العسكرية.

- كان إقرار قانون الانتخاب المباشر لشخص رئيس الوزراء، السبب الذى أدى إلى إفتقاد كل طرف للثقة فى الطرف الآخر لشعور المؤسسة العسكرية بعدم فعالية دورها فى الانتخابات بالنظام الجديد من ناحية، ولشعور رئيس الوزراء بأن المؤسسة العسكرية لم تكن ترغب فى توليه السلطة إذا تمت الانتخابات بالصورة القديمة.

- بعد أحداث النفق وما جرى فى إتفاق الخليل إهتزت ثقة الجيش فى قدرة القيادة السياسية على التحليل، بل وفى قدرة هذه القيادة على تكليف الجيش بالمهام السليمة المنوطة به.

- عدم قدرة القيادة العسكرية لأن توضح للقيادة السياسية وفى الوقت المناسب مدى خطورة الوضع الأمنى فى إسرائيل، حتى يقوم رئيس الوزراء باتخاذ الاجراءات المناسبة وفى الوقت المناسب لمواجهتها، ويرجع ذلك إما لأن رئيس الوزراء لم يعط الفرصة للقيادة العسكرية الإسرائيلية لتوضح أو تعرض أبعاد

الموقف الأمنى أو لتقاعس القيادة العسكرية - التى فوجئت بالاجراءات فى الخليل وفى أفتتاح النفق - عن عرض الموقف وفى كلتا الحالتين تظل أزمة الثقة هى الحائل بين الجانبين فى تعاون وفهم كل منهما للآخر.

- قيام بعض ضباط وجنود الوحدات الاحتياط بالجيش الإسرائيلى بإرسال خطاب إلى رئيس الوزراء فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٦ يحمل القلق والتدهور العام نتيجة لتطور وتصعيد الأحداث مع الدول العربية والسلطة الفلسطينية خلال الأربعة شهور الأخيرة ويجعل الأمل فى السلام يتلاشى وربما يزج بإسرائيل إلى حرب جديدة، ولذا فهم يحملون رئيس الوزراء الإسرائيلى المسئولية عن ذلك.

- إظهار بنيامين نيتانياهو لعدم ثقته فى المؤسسة العسكرية ودورها السياسى والتى يجب أن تنفذ فقط ما يصدر إليها من أوامر وتسعى لفرض الأمن وتنفيذ السياسة العسكرية الإسرائيلية.

- إن إتفاق الخليل قد أبرمه الجيش الإسرائيلى فى عهد حكومة شيمون بيريز، والقبول بإدخال تعديلات عليه - طبقا لمطالب الحكومة الحالية - يعنى ضمنيا فشل الجيش فى قضية أمنية، وبلوغ هذه النتيجة يعنى إنتقاصا من قيمة الجيش ومكانته، وهو أمر لا تقبله المؤسسة العسكرية حتى ولو كان من رئيس الوزراء خاصة وأنه أيضا يحمل معنى إنه يفهم أكثر منهم ويهتم أكثر منهم ويرعى الموقف الأمنى ولا يفرط فيه.

- برز عدم إكتراث بنيامين نيتانياهو بآراء جنرالات الجيش الإسرائيلى فى السياسة الدفاعية والأمنية، مما تسبب فى كثير من فقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين.

ولذلك نخلص من المواقف والتداعيات السابقة أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ورئيس الوزراء تمر بأزمة متصاعدة، من أهم خصائصها فقدان الثقة بين الطرفين، ومن بين سماتها الرئيسية سعى رئيس الوزراء لتحجيم دور المؤسسة العسكرية فى النظام السياسى الإسرائيلى وجعل الجيش محترفا وليس له أى دور سياسى.

موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من الصراع العربى الإسرائيلى:

عندما جاء نيتانياهو إلى الحكم كان الجيش الإسرائيلى قد تكيف مع مقتضيات عملية التسوية وفق مبدأ مدريد، حيث أعاد رسم مواقع تمركزه وخطوط الاتصال فى الضفة الغربية وقطاع غزة على نحو يتوافق مع عمليات إعادة الإنتشار ومردود التوافق بين الجيش الإسرائيلى وحزب العمل يعود لفترة سابقة، حيث كان شيمون بيريز قد إستطاع التنسيق مع المؤسسة العسكرية بشأن خطوات الاتفاق الأمنى اللازم تنفيذه فى الضفة وغزة، وأيضا أكدت المؤسسة العسكرية موقفها من الجولان والاجراءات والترتيبات الأمنية اللازم إتخاذها فى حال إضطرار الجيش الإسرائيلى للأنسحاب من مرتفعات الجولان.

ولكن بعد تولى بنيامين نيتانياهو رئاسة الوزارة الإسرائيلية لم يعر أى إهتمام لإستقصاء آراء المؤسسة العسكرية فى إجراء أى إتفاقات أو ترتيبات أمنية، ومردود ذلك عدم التوافق والاتفاق بين ما يريده رئيس الوزراء وبين ما تريده أو تسعى لتنفيذه المؤسسة العسكرية، الأمر الذى جعل العديد من الخبراء - خاصة من الإسرائيليين - يشعرون بالأزمة بين الجانبين ويضعون سيناريو لإنعكاسات ذلك على العسكريين ووضع تصور لتصرفهم، ومنها إمكانية حدوث إنقلاب عسكرى فى إسرائيل.

هل يمكن حقا أن يقوم إنقلاب عسكرى فى إسرائيل؟:

والاجابة على هذا السؤال تأتى سريعة بالنفى، بمعنى صعوبة، بل إستحالة حدوث إنقلاب عسكرى فى إسرائيل على الأقل على المدى المنظور والمتوسط، فحتى يتدخل العسكريون أو تكون لهم أطماعهم فى قيادة دفة الحكم بصورة مباشرة، لابد من توفر عدة محددات تشمل:

- حينما يشعر الجيش أن كافة المؤسسات تعيش فى حالة من الأنهيار وفقد الهيبة وتدهور التماسك والاجماع القومى عليها.

- أن تتدهور الحالة الإقتصادية فى ظل فشل الخطط الإقتصادية بصورة واضحة ومؤثرة.

- أن يصبح الساسة عاجزين عن القيام بأى دور فى ظل غياب الشخصيات الكاريزمية.

- الأحساس العام بأن الساسة لا يعملون وأن المؤسسات والأجهزة التنفيذية لا تقوم بوظائفها.

- حدوث انفجار داخلى يرفض تصرفات ساسة إسرائيل ولا يرضى عن توجهاتهم.

- حروب شاملة إمتدت إلى عمق إسرائيل فقدت خلالها الدولة القدرة على السيطرة أو فرض إرادتها على البلاد.

ومن خلال هذه المحددات سنجد أن الجيش الإسرائيلى سيعمل "كحكومة إنتقالية" وليس فى شكل إنقلاب عسكرى.

نظرة مستقبلية:

رغم أن رئيس الوزراء الإسرائيلى قد سعى لمصالحة المؤسسة العسكرية، فوافق على زيادة الإتفاق العسكرى، وأكد على ضرورة الأهتمام ببناء وتطور جيش الدفاع. إلا إنه من الواضح أن نيتانياهو سيسعى أساسا لجعل الجيش الإسرائيلى والمؤسسة العسكرية تتجه نحو الأحتراف وتترك دورها السياسى، ومن المؤكد إنه سيصر على تحقيق ذلك الهدف، ليس بالنسبة لهذه المؤسسة ولكن ربما لجميع مؤسسات الدولة، حتى يستطيع تحقيق هدفه من بناء (بيت أبيض فى إسرائيل) يقود قوى الدولة الشاملة طبقا لرؤى وتوجهات بنيامين نيتانياهو.

ومن المحتمل أن تتجه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لقبول هذا التوجه إما لفترة محدودة لاستيعاب الموقف ثم العودة بصورة حاسمة لممارسة دورها الأصلى أو تستطيع المؤسسة العسكرية أن تكسب ثقة نيتانياهو وتأخذ دورها الأصلى بصورة مباشرة وأياً كان الموقف فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لن تخرج عن الإطار المرسوم لها سواء على المدى المنظور أو المدى المتوسط.

مركزية القدس بين مشروعات التسوية الاسرائيلية

حسين معلوم

لايمكن فهم قضية القس الا فى إطار تاريخي عام ، يتعدى حدود فلسطين الى اطار المنطقة العربية ككل ، أو بالأحرى الى إطار الوطن العربي الكبير ، الذى شاركت فى صنع أحداثه ، كما كانت جسرا يربط شطرى هذا الوطن ، الأفريقى والأسيوى .

وبالرغم من الموقع "المركزى " الذى تتمتع به القدس ، على مسار الصراع - الذى يتحول الآن ، عن طريق العملية التفاوضية الجارية ، الى علاقات تعاون وانفتاح - إلا أن " إعلان المبادئ" الذى تم توقيعه ، فى ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ ، بين "اسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) ، لم يشر الى وضع القدس ، بل وتم تأجيل الموضوع برمته الى المفاوضات النهائية..

والتساؤل الذى يفرض نفسه ، هنا هو : هل يمكن "لإسرائيل" أن تتنازل عن القدس ، خاصة فى ظل الموقع المتميز والقوى اللذين تتمتع بهما (إسرائيل) راهنا ؟!

القدس .. فى النوايا "الإسرائيلية":

لقد عبر بوضوح عن النوايا "الإسرائيلية" فى القدس ، "دافيد بن جوريون" أول رئيس لوزراء "اسرائيل" أثناء النقاش الصاخب فى مجلس الشعب المؤقت(الكنيست لاحقا) يوم ٢٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٨ فى هذا النقاش لم تكن المسألة إلحاق القدس "بإسرائيل" بل كيفية تحقيق هذا الهدف فى ضوء العقبات والظروف العسكرية والاقتصادية التى تواجه تحقيقه.

قال بن جوريون "إننا نفهم حاجة رفاقنا من القدس للبوح بما فى صدورهم . ولكنه ليس صحيحا ان القدس قد غبنت .أن فى القدس- اذا حكمنا بناء على أقوالهم - لايقدرون أن مسألة القدس ليست مسألة ترتيبات فى أساسها ، ولا حتى مسألة سياسية ، بل فى المقام الأول مسألة قدرة عسكرية.. ورغم إننا لانستطيع حل كل مشاكل القدس بالقوة العسكرية وحدها، لكنها المرحلة الأولى لاحتلال القدس ، تعقبها بعد ذلك عدة مراحل ، تتعلق بالجانب الاقتصادى ، والاجتماعى ، وأيضا الديموغرافى للقدس".

وهكذا .. وضع المؤسس الفعلى لـ " إسرائيل" الأساس الاستراتيجي لكيفية التعامل مع القدس.

وبنشوب حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ، توفرت الفرصة الملائمة "لإسرائيل" لاحتلال المدينة المقدسة كاملة - بل لاحتلال فلسطين كاملة - فبدأت باجتياحها ، ظهر الخامس من يونيو ، حيث كانت خطة الهجوم تقضى بتطويق المدينة وإجبار سكانها على الاستسلام . ولكن بعد ظهور امكانية صدور قرار عن مجلس الامن يقضى بوقف اطلاق النار ، قبل تنفيذ الخطة - خطة الاستيلاء على المدينة - تقرر بعد اتصالات وزارية ، صبيحة السابع من يونيو - بادر إليها مناحم بيجين ، الوزير بلا وزارة فى حكومة الائتلاف التى تشكلت عشية الحرب - اقتحام المدينة (القديمة) حيث تم الاستيلاء عليها بعد ظهر

اليوم نفسه.. ودخل "دايان" الى القدس ليعلن أمام حائط المبكى " .. لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا الى أكثر أماكننا قدسية ، عدنا ولن نبارحها أبدا"..

وبعد ١٨ يوما فقط من احتلال مدينة القدس ، كانت السلطات المحتلة قد وضعت حجر الأساس للسيطرة على المدينة ، بإصدراها(٢٦ يونيو / حزيران ١٩٦٧) قانونا يسرى بموجبه "قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها " على القدس.. وأخر يشرع إلحاقها بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس "اليهودى" وتكرست هذه السيطرة "القانونية" بقرار ضم مدينة القدس ، فى ٣٠ يوليو / تموز ١٩٨٠ ، حين أقر الكنيست قانونا أساسيا يعتبر "القدس الكاملة والموحدة عاصمة لإسرائيل " !!

ومنذ إقرار هذا "القانون" ، بل منذ احتلال القدس ، بدا أن الحكومات"الإسرائيلية" سواء حكومات العمل(المعراخ) أو حكومات الليكود ، تسير فى خطوات متتابعة لبلوغ استهداف محدد، وهو تحويل " القانون" من الصياغة النظرية إلى التطبيق الفعلي على الأرض .. وهو ما يتضح من خلال ملاحظة البرامج الاستراتيجية والتاكتيكية التى وضعت بناء على هذا الاستهداف ، وأهمها – قطعا – البرامج الخاصة بالاستيطان والتهويد.

قد يقول قائل ، أن حالة الصراع لابد وأن تختلف عن حالة التعاون والانفتاح ، وأن الحرب لابد وأن تتناقض مع السلام ، وأن التسوية يمكن أن تفتح آفاقا أكثر ايجابية فيما يتعلق بمشكلة القدس .. أو غيرها.

هنا .. يكون من الضرورى العودة الى الحقيقة التى – ربما – يغفل عنها الكثيرون .. وهى أن الوزارات والوزراء يتغيرون فى "اسرائيل" ولكن تبقى المنظومة الاستراتيجية لها ، كما وضعت من قبل إنشائها . دون تغيير ، وانه على كل "وزارة" أو حكومة بالأصح ، أن تواصل تحقيق أهداف هذه المنظومة طبقا لمراحلها الزمنية الملائمة لها ، حتى وإن اختلفت مناهج وأساليب التنفيذ من حزب لآخر.

نذكر أنفسنا بهذه الحقيقة ، بعد أن عادت استراتيجية " اللاءات الإسرائيلية " للظهور مرة أخرى ، بعودة الليود الى الحكم .. وكان حزب "العمل" يحاول اخفاءها ويسعى الى تحقيق نفس أهدافها من خلال أسلوب "الشرق أوسطية" الذى ابتدعه "بيريز " إحياء لمنهج "الكومنولث العبرى" الذى نادى به الصهيونى المتطرف " جابوتنكسى " فى الثلاثينات.

وتعد استراتيجية "اللاءات" ، تلك ، من ثوابت السياسة الأمنية لـ "إسرائيل" ببعديها الخارجى والدفاع.. وأهم هذه "اللاءات" هى " لا" لمناقشة موضوع القدس .. "لا" لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ... "لا" لإزالة المستوطنات.

مسألة الإستيطان "الإسرائيلى" بصفة عامة وفى القدس على وجه الخصوص، إذن ، من ثوابت الإستراتيجية الحاكمة للإدارات المتعاقبة فى " إسرائيل" .. يوضح ذلك ، بل ويؤكده الإقتراب من هذه المسألة ، والتعرف على السياسات الخاصة بها ، سواء من جهة حزب العمل ، أو من جهة تكتل الليكود .

القدس .. بين العمل والليكود :

منذ عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٦ ، وهى الفترة التى حكم فيها حزب العمل ، والإلتزام فيها بعدم إنشاء مستوطنات جديدة بسبب" تقديمه" لمشروع سلامه لحل الصراع بين " العرب ... وإسرائيل" ، أو "تمسكه" به ... أن العمل كحزب حاكم ، قد سمح – رغم ذلك – بزيادة إجمالى عدد المستوطنين " الإسرائيليين" فى كل من الضفة والقطاع والقدس بنسبة " ٤٠٪" عما كان عليه عددهم قبل انتخابات عام ١٩٩٢ .. بما يعنى أن حزب العمل إلتف حول القرار أو الإتفاق الذى قدمه ، فبدلا من إنشاء مستوطنات جديدة ، أو التوسع فى مساحة المستوطنات الحالية ، وهو ما كان سوف يشكل خرقا صريحا لما اتفق عليه ، لجأ الى زيادة الكثافة السكانية فى المستوطنات ، وبذلك نفذ ما أراد من سياسات ، وفى نفس الوقت بدا وكأنه إلتزم بما وعده به ... المهم أن هذه النسبة(٤٠٪) قد رفعت عدد المستوطنين "الإسرائيليين" فى الضفة والقطاع والقدس ، من حوالى مائة وعشرة آلاف مستوطن الى ما مايزيد على المائة والخمسين ألف مستوطن .

من جهة أخرى عندما جاء الليكود الى الحكم بعد انتخابات عام ١٩٩٦ ، صرح رسميا فى البداية ، بأن مشروعه بالنسبة للمستوطنات هو دعمها اقتصاديا بما يسمح لها باستيعاب خمسين ألف مستوطن جديد .. يعنى ذلك زيادة الكثافة السكانية فى المستوطنات فى الضفة والقطاع والقدس، بما يصل الى أكثر من مائتى ألف مستوطن.

بعد ذلك ، صرح الليكود برفع الحكومة للحظر المعلن ، من قبل حكومة العمل السابقة ، وسمح بالتوسع فى مساحات المستوطنات الحالية ، والبالغ عددها "١٤٥" مستوطنة .. ومن ثم ، لافارق كبيرا بين الليكود والعمل ، حيث يبدو وكأن الليكود لايقيم مستوطنات جديدة ، بل يدعم ويقوى ماهو موجود وقائم.

ولعل الملاحظة هنا ، أن مشروع قيام المستوطنات ، والذى استمر لعقدين زمنيين صمم على أساس قيام هذه "القلاع" وتقويتها كقواعد بشرية ، بل واقتصادية ، تصد وتمنع التلاحم الفلسطينى فى حالة ما طرح احد الحلول بما يعنى ان انشاء المستوطنات على الأرض العربية فى فلسطين كان فكرة ومشروع الدولة الصهيونية ذاتها ، ولم يكن مشروع أحد الحزبين المتصارعين (على الحكم) فى "إسرائيل" فالحزبان يتمسكان بالمضمون ويتصرف كل منهما بالشكل الذى يراه مناسبا ، حسب الظرف السياسى الآنى.

فى هذا السياق تأتى أهمية بل وضرورة الاقتراب من أبعاد مخطط الاستيطان "الإسرائيلى" فى مدينة القدس لإستكمال تهويدها وإزالة ماتبقى بها من هوية " عربية – إسلامية".

لم يعد خافيا أبعاد هذا المخطط إذ أن حكومة الليكود قد كشفت عن أبعاده ، من خلال سعيها لتحقيق الهدف "الأساسي"المتمثل في :" القدس الكبرى الموسعة ، يهودية نقية وكتلة استيطانية ضخمة تمزق مرة والى الأبد الوحدة الجغرافية للضفة الغربية".. وعلى مايبدو فإن هذا المخطط يستهدف في عام ٢٠٠٠ ، أن تكون القدس الكبرى بمثابة "متروبوليتان" تمتد غربا باتجاه تل أبيب ، وجنوبا باتجاه حلحول والخليل ، وشمالا الى ماوراء رام الله، وحتى حدود أريحا شرقا .. وهو مايعنى الضم الكامل للقرى القديمة .

وهذا الهدف يتمثل في ضم حوالى ١٢٥٠ كم ، ثلاثة أرباعها من أراضى الضفة الغربية .

كما يتمثل في أن مساحة القدس الكبرى سوف تبلغ ٢١٪ من مساحة الضفة ، بحيث يبلغ طول المدينة ٤٥ كم وعرضها ٢٥ كم .

وأول ماشرعت فيه حكومة الليكود، هو استكمال مشروع شارون القديم "شارون ٢٦ بوابة حول القدس" .. والذى يهدف في المرتبة الاولى ، الى الدمج التام بين شرق المدينة وغربها وتحويل الأحياء العربية إلى "جيتوات" فقيرة معزولة يتم تفتيتها الى وحدات سكنية صغيرة جدا .. وفي المرتبة الثانية ، إلى إنجاز تطويق القدس بالحزام الاستيطاني واستكمال تهويدها .

وفي إتجاه تحقيق الاستهداف "الإسرائيلي" هذا ، يشتد التضييق على سكان القدس العرب بأشكال مختلفة ، تبدأ بمصادرة الأراضي لأغراض أمنية ، وبشراء الأراضى التى يملكها العرب ، بأى ثمن ، وذلك من خلال شركات أجنبية وهمية في البرازيل وقبرص وأمريكا وتقديم اغراءات مادية لترك المدينة ، ومنع اصدار رخص بناء جديدة أو إصلاح المبانى القديمة ، كذلك فرض ضرائب إضافية على السكان العرب..

أما أخطر أهداف الخطة ، فهو مايتعلق بالمسجد الأقصى ، حيث تستهدف ملامحها العامة تقويضه بزعم اقامة مايسمى بهيكل سليمان على أنقاضه ، ولقد استخدمت "إسرائيل" أساليب مختلفة ، لتحقيق هذا الهدف آخرها أجراء حفريات بطول ٤٠٠ متر ، بزعم البحث عن قواعد الهيكل وإنشاء نفق طولى تحته يصل الى بيت لحم بحذاء السور الجنوبى للمسجد . وأسفرت هذه الحفريات عن كشف الاثار الاموية في الأراضى المحيطة بالمسجد ، وعلى عكس مايتبع في البحث عن الآثار في كل دول العالم، حيث تستخدم أساليب الحفر اليدوى فإن " إسرائيل" استخدمت آليات ضخمة بهدف مشكوف وهو تقويض دعائم المسجد من الأعمدة والأسوار والجدران التى مضى على بنائها مئات السنين، كما تستخدم " إسرائيل" أجهزة متطورة لإحداث موجات اهتزازية عنيفة ، تسرع في تحقيق هذ الهدف .

ومما لاشك فيه ، أن نجاح " الإسرائيليين" في تقسيم الحرم الابراهيمى بين المسلمين واليهود ، وتحويل جزء منه إلى "كينس" (يهودى) يعد سابقة خطيرة لم يشهد التاريخ لها مثيلا وتحديا سافرا لمشاعر المسلمين في العالم ، وإنتهاكا صارخا لكل القرارات الدولية التى تمنع "إسرائيل" من التعدى على المقدسات الاسلامية في فلسطين أو تغيير هويتها أو طمسها.. نقول لقد شجع السكوت على جريمة تقسيم الحرم الابراهيمي " الإسرائيليين" وأعطاهم دافعا قويا ، على محاولة تطبيق هذا المبدأ في المسجد الأقصى وقبة الصخرة .

قولنا الأخير هذا ، ليس مجرد استشراف "نظرى" للمستقبل وليس مجرد مقولة " انطباعية" لبعض الأحداث التى قام ، أو يقوم ، بها متطرفون يهود ، كما يحاول "الإسرائيليون" تبيانها .. بل إنه "حقيقة" تتأكد كل يوم على الأرض .. إنها الحقيقة التى تشير الى مركزية القدس ، ليس فقط في السياسات الاسرائيلية بل أيضا في الفكر السياسى " الإسرائيلى" .

القدس .. في مشروعات التسوية الإسرائيلية :

مركزية القدس ، المشار اليها ، يمكن أن تتبدى بوضوح اذا ماعدنا الى كافة مشروعات التسوية التى طرحت من جانب "الإستراتيجيين الإسرائيليين" (سبعة عشر مشروعا للتسوية) .. لنعرف ، من جهة ، أن مشروع التسوية الراهن لم يكن أول مشروعات التسوية المطروحة من جانب " إسرائيل" ولنتأكد من جهة أخرى من موقع مدينة القدس على خارطة هذ المشروعات

– مشروع بن جوريون (١٩٦٧) . وكان أول مشروع يطرح أفكارا حول منح الكسان الفلسطينيين في الأراضى العربية المحتلة حكما ذاتيا ، يديرون شئون حياتهم في إطاره ، إذ أنه كان قد طرح بعد أن وضعت حرب ١٩٦٧ أوزارها بأسبوعين فقط .. وقد أخرج بن جوريون القدس من المشروع مقترحا ضمها الى حدود "دولة إسرائيل".

– مشروع آلون (١٩٦٧) .. وهو المشروع الذى طرحه آلون (وزير الخارجية "الاسرائيلية") بعد شهر واحد من حرب يونيو / حزيران ١٩٦٧ ، وكان يتعلق بسيناء والجولان . وقد استند فيه الى أفكار بن جوريون ، غير أن مشروع آلون كان أكثر تفصيلا وتحديدا ووضوحا . وقد حظى المشروع بشهرة واسعة رغم أنه لم يناقش في إطار حكومى أو حزبى . وفيما يتعلق بالقدس ، فقد تضمن المشروع بندا ، مؤداه :" العمل على إقامة ضواح بلدية مأهولة بالسكان اليهود في شرق القدس ، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحى اليهودى بالبلدة القديمة من القدس " . وهو الأمر الذى ترجمته "إسرائيل" عمليا ، خلال السنوات التالية ، الى الدرجة التى أصبحت فيها المدينة محاطة تقريبا بالمستوطنات اليهودية.

– مشروع أبا أيبان (١٩٦٨) .. وهو المشروع الذى طرحه إيبان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويتألف المشروع من تسع نقاط ، وقد طرح في ٩ اكتوبر ١٩٦٨ ، من أجل :"تحقيق

سلام في الشرق الأوسط على أساس إنشاء حدود آمنه.. من خلال مؤتمر لدول الشرق الاوسط ، خلال خمس سنوات والاعتراف بسيادة دول المنطقة " . أما البند الخاص بالقدس ، فقد تناوله المشروع على الشكل التالي : "إن اسرائيل مستعدة لمناقشة التوصل الى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم أمر القدس".

– مشروع جولدا مائير(١٩٧١) .. وهو مشروع طرح في الأصل ردا على مقترحات الرئيس المصرى السابق ، أنور السادات ، عبر مقابلة نشرتها صحيفة "التايمز" اللندنية في ١٢ مارس ١٩٧١ رفضت فيه مائير مقترحات الرئيس السادات ، وحددت مطالب "إسرائيل" من أجل تسوية الصراع وتناولت القدس في بند خاص ، جاء فيه : "تبقى القدس موحدة ، وجزءا لايتجزأ من إسرائيل .

– مشروع مبام للسلام (١٩٧٢) .. وهو المشروع الذى طرحه حزب "مبام ونشرت جريدة " عال همشمار(الاسرائيلية) في عدديها الصادرين في ١٠ و ١٧ أغسطس ١٩٧٢ الفقرات الأساسية من المشروع ، الذى أقرته اللجنة التحضيرية لمؤتمر " الحزب" السادس " الذى انعقد لاحقا ، في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢ وقد تضمن المشروع بندا عن القدس ، جاء فيه : " إن القدس الموحدة هى عاصمة دولة إسرائيل.."(!!)

– مشروع بن جوريون (١٩٧٢) .. وقد ذكر من خلاله بن جوريون (في ٨ سبتمبر ١٩٧٢) أن هناك احتمالا نظريا لتوقيع معاهدة سلام بين "إسرائيل" والبلدان العربية ، في غضون خمس سنوات .. وقد اقترح بن جوريون أنه :" من الصواب أن تعيد لهم (للعرب) إسرائيل جميع الأراضى ماعدا القدس والجولان والمناطق التي انشئت فيها مستوطنات ، بما في ذلك المستوطنات في الضفة الغربية" .

مشروع دايان (١٩٧٢) .. وقد طرح من خلال مقابلة صحفية أجرتها مع دايان صحيفة "الفيجارو" (الفرنسية) وقد تضمن طرح دايان أن :" في الإمكان الوصول الى تسوية حول القدس تمنح معه الأماكن المقدسة وضعا خاصا ، ولكن المدينة يجب أن تظل موحدة ، من الناحيتين السياسية والقانونية.."

– وثيقة جاليلى (١٩٧٣) .. وهى الوثيقة التى شكلت أساس برنامج حزب العمل في انتخابات الكنيست التى جرت في ديسمبر ١٩٧٣ . وجاء فيها ، فيما يتعلق بالقدس : " القدس وضواحيها : استمرار الاسكان والتنمية الصناعية في العاصمة وضواحيها ، لتثبيت الأقدام فيما وراء مجالها . ويبذل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف لشراء أراض وتستغل أراضى الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرق القدس وجنوبها".

– مشروع حزب مبام (١٩٧٦) .. وهو المشروع الذى أقره الحزب في ١٢ يونيه ١٩٧٦ . وتضمن خطوطا أساسية للتسوية السلمية مع الدول العربية . وجاء في تلك القرارات عن القدس مايلي:" إن القدس الموحدة هى عاصمة لدولة إسرائيل .. وستضمن اتفاقيات السلام الحقوق الخاصة للأماكن المقدسة للإسلام والمسيحية .. "

– مشروع يعقوب فران (١٩٧٦) وهو المشروع الذى طرحه فران ، أحد الزعماء البارزين في حزب مبام ويتعلق أساسا بالقدس ، وجاء فيه : " تعتبر القدس الموحدة عاصمة إسرائيل .. ويتم سن قانون القدس ، كجزء من القوانين الأساسية لدولة إسرائيل حيث تحدد فيه المكانة الخاصة للقدس .." (!!)

– مشروع رعنان فايتس (١٩٧٦) .. وهو المشروع المطروح من جانب رئيس قسم الاستيطان في الوكالةاليهودية منذ ١٩٦٣ . ونشرته صحيفة "عال همشمار" في ٧ أكتوبر / تشرين ١٩٧٦ ، وجاء فيه : " تتكون الدولة من ثمانية ألوية ، وستكون عاصمتها القدس ، التى سوف تشكل لواء قائما بذاته ومقرا للحكومة المركزية" .

– مشروع بيجين "الحكم الذاتي"(١٩٧٧) .. وطرحه مناحيم بيجين من خلال خطاب ألقاه في الكنيست يوم ٢٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧ وتضمن مشروعا عبارة عن مجموعة من الأسس لتحقيق تسوية سلمية مع العرب ، وتناول المشروع القدس كما يلي :" فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس ، يصدر ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الدينات الى الأماكن المقدسة الخاصة بهم".

– مشروع يعقوبى (١٩٨٨) . وقام بطرحه وزير المواصلات " الاسرائيلى" وأحد زعماء حزب العمل ، الداعين الى تسوية القضية الفلسطينية في منتصف ديسمبر ١٩٨٨ وقد تناول يعقوبى القدس ببند خاص ، جاء فيه : " لن تكون القدس موضوعا للحوار مع الفلسطينيين ، وسيتم بحث أية ترتيبات ممكنة ، تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب في القدس، ولكن في وقت متأخر .. " .

– مشروع شيمون بيريز (١٩٨٩) وهو المشروع الذى طرحه بيريز في خطابه الذى ألقاه أمام "مؤتمر شامير للتضامن اليهودى مع اسرائيل (٢٢مارس١٩٨٩) ونشرت صحيفة " هارتس" البنود الجوهرية للمشروع، والتى تتمحور حول "الحل على نمط بنيلوكس" أى اقامة ثلاثة كيانات مرتبطة بإتحاد أو حلف فيدرالى أو كونفيدرالى بين "إسرائيل" والأردن والفلسطينيين ، وحول موضوع القدس، أكد بيريز في مشروعه على أن :" القدس ستبقى موحدة"وعاصمة لإسرائيل .. أما بالنسبة للمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة ، فستبقى قائمة كما هى ، ولن تحل في حالة التوصل الى تسوية "

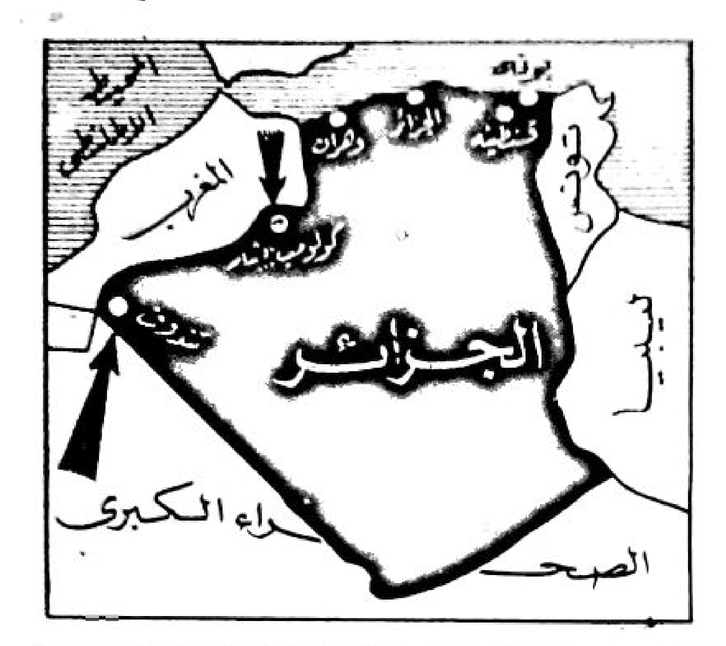
– مشروع شارون (١٩٨٩) .. وهو المشروع المقدم رسميا من شارون وزير الدفاع " الاسرائيلى" الأسبق يوم ٢٩ مارس ١٩٨٩ ، بهدف وقف وتصفية الانتفاضة . وجاء فيه حول القدس :"يجب أن نوضح أن القدس ستبقى موحدة، دون أى مكان للآخرين فيها ، وفى أى تسوية يتم التوصل إليها ، فإن

الأمن سيبقى بأيدى إسرائيل . والجيش الإسرائيلي والشين – بيت سيكون لهما مطلق الحرية فى الحركة والعمل.." (!!)

–مبادرة السلام " الإسرائيلية"(١٩٨٩) .. وهى المبادرة التى أقرتها الحكومة "الإسرائيلية" برئاسة اسحاق شامير فى ١٤ مايو / ايار ١٩٨٩ بخصوص إنها حالة الحرب مع الدول العربية والحل لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة والسلام مع الأردن ، ولكنها لم تتطرق الى القدس نهائيا . ويكفى أن نقتطع من خطاب شامير أمام اللجنة المركزية لليكود ، فى جلسة خصصت لمناقشة المبادرة الفقرة التالية : " .. طرح بعض الأعضاء نقاطا مختلفة ، تتعلق بمبادرة السلام . فقط طرحوا ، مثلا ، موضوع القدس .. إن القدس ليست جزءا من المبادرة ، القدس عاصمة شعبنا الأبدية وعاصمة دولتنا الأبدية .."

وهكذا ، فمن خلال هذه الرحلة السريعة داخل مشروعات التسوية التى طرحت من جانب "الإستراتيجيين الإسرائيليين" .. لا نعتقد أننا فى حاجة إلى الاجابة عن التساؤل المثار فى بداية الحديث ، خاصة فى ظل ماهو معروف ، ليس فقط عن رؤية حزب العمل وشيمون بيريز ، مهندس الملامح العامة لعملية التسوية الجارية راهنا ، ولكن أيضا فى ظل كافة الظروف والملابسات التى نتجت عن وصول بنيامين نتنياهو والقوى اليمينية الى الحكم .





مصاعب الديمقراطية في الجزائر

احمد مهابة

فى التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٩٥ ، توجه الشعب الجزائرى الى صناديق الاقتراع ، فى استفتاء متعدد يجرى لأول مرة فى الجزائر منذ استقلالها ، وذلك لاختيار رئيس شرعى للبلاد ، والذى فاز فيه على منافسيه ، الرئيس (الأمين زروال) ، حيث وصلت نسبة التصويت بين من لهم حق الانتخاب ٧٥٪ من مجموع الأصوات ، الأمر الذى أكسب الرئيس زروال ونظام الحكم فى الجزائر شرعية كان فى أمس الحاجة إليها .

وفى الرابع عشر من أكتوبر الماضى ، دعا الرئيس زروال الناخبين الجزائريين الى التوجه الى صناديق الإقتراف يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ ، للإقتراع على تعديلات دستورية من شأن الموافقة عليها إحداث تغييرات جوهرية على شكل الخريطة السياسية للبلاد فى المستقبل ، خاصة فى الانتخابات التشريعية والمحلية ، التى أعلن أنها ستجرى فى النصف الأول ثم الثانى على التوالى من العام الاقدم ، ويرتكز استفتاء ٢٨ نوفمبر على تعديلات لدستور فبراير ١٩٨٩ ، الذى يحمله الرئيس زروال ومستشاروه وأنصاره كل المسئولية عما عانا الشعب الجزائرى من أهوال منذ عام ١٩٩٢ ، أدت الى وقوع ما يقرب من ستين ألفا من الضحايا من الرجال والنساء والأطفال ، نتيجة العنف المتبادل والتصفيات الجسدية ، التى وصلت الى حد المذابح ، التى وقعت على عائلات بأسرها ، كانوا عزلا من السلاح ، كما عاش الشعب الجزائرى خلال الفترة الماضية فى ظروف اقتصادية سيئة ، أدت الى تراكم الديون الخارجية حتى وصلت الى نحو ٢٦ مليارا من الدولارات ، كما أدت الى نقص فى المساكن وارتفاع فى الأسعار وتضخم فى البطالة ، التى بلغت نحو ٢٨٪ من نسبة الباحثين عن عمل ، الأمر الذى خلق مصاعب لمسيرة الديمقراطية فى الجزائر ، ومعاناة الشعب الجزائرى الذى قاد ثورة ناجحة على نصف مليون جندى فرنسى كانوا يحتلون أراضيه ، وقدم ما يقرب من مليون من الشهداء ، إلا أن مرحلة الاستقلال شهدت تزاحما على اقتسام المغانم وتصفية للحسابات ، وتضاربا فى المصالح واختلافا فى الرؤى ، وتنازعا فى الهويات المتعددة ، قومية ودينية وعرقية ، وكان من شأن كل ذلك أن فقدت الجزائر دورها القيادى الرائد فى أفريقيا العالم الثالث ، فما الذى يجرى اليوم فى الجزائر ؟ والى أين تتجه ؟

التعديلات الستورية :

بعد استقالة أو إقالة الرئيس (الشاذلى بن جديد) ، واغتيال الرئيس (محمد بوضياف) ، قدم الرئيس (زروال) نفسه للشعب الجزائرى على أنه رجل الحوار الحريص على إعادة الاستقرار والأمن للشعب الجزائرى ، وإنهاء حالة الطوارىء التى تعيشها البلاد منذ عام ١٩٩٢ ، فدعا الى (مؤتمر للوفاق الوطنى) ، شاركت فيه يوم ١٤ ، ١٥ سبتمبر الماضيين ثمانية أحزاب وطنية ، تمثل التيار الوطنى والدينى فى البلاد ، وهى (الحزب الوطنى للتضامن والتنمية ، حزب حماس ، حزب النهضة، حزب التجديد، حزب جبهة التحرير الوطنى ، الحزب الليبرالى

الاجتماعي ، حزب التحالف الوطني الجمهوري ، حركة مجد) .

وقد توصلت هذه الأحزاب في حوارها الى ميثاق للوفاق الوطني ، وتم الاتفاق على عدد من التعديلات الدستورية لتكون محطة رئيسية في معالجة مشكلات البلاد لاعتبارهم أن هذه التعديلات تثرى وتعزز السلطة التشريعية ، وتجسد مبدأ (القانون فوق الجميع) ، كما أنها تدعم السلطة التشريعية ومؤسسات الدولة وتحافظ على وحدة الأمة وعدم تكرار ما حدث من أزمات من عام ١٩٩٢ ، وفتح الطريق لبروز خريطة سياسية جديدة تسمح بميلاد قوى فاعلة وقادرة على بعث تيار ديمقراطي وطني ، وتمنع إساءة استعمال عناصر الهوية الوطنية الثلاثة في النشاط السياسي (رضا مالك زعيم التحالف الوطني الجمهوري) .

كما يرى أنصار التعديلات الدستورية أنها بمثابة حتمية سياسية وقانونية لمنع تكرار الهزات ولتكريس مبدأ الديمقراطية التعددية في إطار ثوابت وطنية أصيلة لا تقبل المساومة والتلاعب ، كما أنها تحافظ على استمرارية الدولة وعدم تعطل مؤسساتها (بوعلام بن حمودة الأمين العام الجديد لحزب جبهة التحرير الوطني) .

أما هذه التعديلات الدستورية التي طرحت للإستفتاء فهي على النحو التالي :

التعديل الأول : ويتعلق بالهوية الوطنية من خلال مكوناتها الثلاثة المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية ، التي تتميز بها طائفة البربر .

التعديل الثاني : وهو من أهم التعديلات التي حرص الرئيس زروال ومستشاروه على إجرائها على دستور ١٩٨٩ ، وهو التعديل الذي يتعلق بشروط تأسيس وعمل الأحزاب السياسية، وخاصة الإلتزام بمبدأ عدم اللجوء الى العنف والقوة ، وعدم استخدام الهوية الوطنية لأغراض سياسية .

التعديل الثالث : ويتناول إنشاء مجلس ثان أو غرفة ثانية للبرلمان الجزائري يسمى (مجلس الأمة) ويستهدف هذا النوع من التعديل تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة ، ويعين رئيس الجمهورية ثلث أعضاء هذا المجلس.

التعديل الرابع : وهو ينص على إنشاء مجلس للدولة لتعزيز سلطة القضاء على مؤسات الإدارة ، كما ينص على إنشاء محكمة عليا للدولة ، لها صلاحية محاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، إذا لم يحترم أي منهما القوانين ، أو لم يعد جديرا بالثقة التي وضعها الشعب فيه ، أو ارتكابه الخيانة العظمى ، وأن يتم ذلك وفق الأحكام التي ينص عليها الدستور.

التعديل الخامس : أن يقتصر تجديد ولاية رئيس الدولة لفترة ثانية فقط ، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يرسخ مبدأ التداول على السلطة باعتبار أن ذلك من الأسس الهامة لكل ديمقراطية حقيقية وسليمة .

التعديل السادس : أنه يمكن لرئيس الجمهورية إصدار تشريعات في بعض الأوضاع والحالات الخاصة ، التي سيوضحها الدستور بدقة ، وذلك من خلال أوامر يصدرها رئيس الجمهورية المنتخب وتكون بمثابة تشريعات تعرض بعد ذلك على البرلمان في أول اجتماع له لإقرارها أو الاعتراض عليها ، والهدف من هذا التعديل ، كما يقول أنصار الرئيس زروال ، هو استمرار الدولة وضمان سير مؤسساتها في جميع الأحوال والظروف .

التعديل السابع : ويستهدف هذا التعديل دعم المجالس الاستشارية وهيئات الرقابة من أجل تكييف مهامها مع التطورات السياسية التي وقعت منذ قيام دستور ١٩٨٩ ، وذلك بدعم صلاحيات المجلس الاسلامي الأعلى لجعل الاسلام بمنأى عن المزايدات السياسية والحزبية .

التعديل الثامن : يستهدف هذا التعديل ضمان حياد الإدارة وضمان حق المواطن في الكرامة وعدم انتهاك حرمته ، وضمان مشاركته الفعالة في الحياة السياسية .

التعديل التاسع : وهو تعديل يتناول الاقتصاد والأنشطة المالية لضمان حرية المبادرة في مجال التجارة والصناعة مع تأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يقوم عليه المجتمع الجزائري .

التعديل العاشر : وهو تعديل يتميز بالأهمية البالغة بحيث أنه يمكن أن يعتبر أحد الدوافع الرئيسية لهذه التعديلات لدستور ١٩٨٩ ، إذ أنه يستهدف تنظيم زروال أن معالجة دستور ١٩٨٩ لهذا الموضوع كان هو الذي فجر الأزمة في الجزائر عام ١٩٩٢ وحتى الآن ، وأحال حياة الشعب الجزائري الى جحيم لا يطاق ، ذلك أن حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي حق معترف به دستوريا منذ ٢٣ فبراير ١٩٨٩ ، إلا أنه ، على الرغم من الضوابط التي وضعها دستور ١٩٨٩ المشار اليه ، مستهدفا ألا تؤدي الى الإضرار بالحريات الأساسية والوحدة الوطنية وسيادة الدولة الجزائرية ، لكن الطابع الغامض المهم في هذا البند قد ساهم الى حد بعيد في الإنحرافات والأخطاء التي عرفتها ممارسات النشاط السياسي خلال السنوات التي تلت صدور هذا القانون ، كما أن التساهل وعدم الدقة في تطبيقه ، بالإضافة الى التشجيعات المادية التي كانت غير ملائمة في كثير من الأحوال ، أفضى كل ذلك الى تكاثر الأحزاب السياسية التي لم تخدم التمثيل الشعبي والوطني المطلوبين ، ولم تساعد على ترقية الثقافة الديمقراطية وممارساتها ، بل إن الرئيس زروال وحكومته يريان أن هذه الوضعية قد عرفت محاولات بعض التشكيلات ممارسة اهتمامات سياسية متضاربة ، مما أصبح من الضروري معه تحديد شروط إنشاء الأحزاب السياسية ، ووضع ضوابط لسيرها من أجل تمكينها من المشاركة السليمة للعمل السياسي وترقية الديمقراطية .

ويعتقد الرئيس زروال وحكومته ومستشاروه ، أنه من الأهمية بمكان أن تستثنى عناصر التراث المشترك بين جميع الجزائريين والمكونة للهوية الأساسية بأبعادها الثلاثة للشعب الجزائرى ، أن يستثنى ذلك من المنافسة السياسية والصراعات الحزبية ، ويتم ذلك بوضع ضوابط محددة ودقيقة وصارمة فيمن يرشح نفسه رئيسا للجمهورية ، بحيث تكونتلك الضوابط إمتدادا مكملا لقانون الأحزاب السياسية ، كما يجب أن تستجيب الشروط والمقاييس الواجب توافرها فى الأعضاء المؤسسين للحزب ، للمقاييس والضوابط التى يضعها قانون الأحزاب السياسية .

كذلك يتطلب هذا التعديل أن يسير موضوع تأسيس حزب سياسى مسارا تدريجيا ، فيجب أن يحدد القانون الأساسى للحزب أهداف هذا الحزب وأن يقتصر نشاط الأعضاء المؤسسين له على الأنشطة التنظيمية التى تستهدف التحضير والإعداد لعقد المؤتمر التأسيسى للحزب المطلوب قيامه ، وأن يكون ممثلا للأغلبية المطلقة ، كعدد سكان المناطق الجزائرية الجغرافية الأخرى ، سواء فيما يخص الأعضاء المؤسسين أو الأعضاء الجدد المنخرطين ، بحيث لا يجب أن يقل عددهم عن (٨٠٠) عضو فى كل منطقة جغرافية ، كما أنه لا يعترف بالوجود الفعلى للحزب إلا بعد أن يودع الحزب قانونه الأساسى ، الذى يجب أن يصادق عليه قانون المؤتمر التأسيسى الموجود لدى وزارة الداخلية .

ومن النقاط الجوهرية الهامة التى تستهدفها التعديلات فى قانون الأحزاب أن يكون ملحوظا بشدة عدم قيام علاقات مشبوهة بين الأحزاب السياسية المعترف بها وبين منظمات نقابية أو جمعيات أو عناصر أجنبية ، حيث يجب وضع ضوابط دقيقة لتلك العلاقات ، بل وأكثر من ذلك أن يكون لكل من وزارتى العدل والداخلية حق إتخاذ تدابير معينة لإيقاف حزب من الأحزاب أو حله أو توقيع عقوبات عليه بسبب إخلاله بأحكام القانون ، مع التأكيد على حياد الإدارة .

كما يجب ، طبقا لتعديلات قانون الأحزاب ، أن توضع الشروط لتمويل الأحزاب وقواعد المحاسبات المالية ، بحيث تحول دون عمليات التمويل المالية الخفية والمشبوهة للأحزاب الوطنية ، ويتم ذلك عن طريق تحديد الموارد المالية التى يمكن أن توضع تحت تصرف الأحزاب ، الأمر الذى يجب النص معه بوضوح ، على مبدأ الإعانات التى تقدمها الدولة للأحزاب السياسية ، ووضع شروط دقيقة للحصول على هذه الإعانات .

التعديل الحادى عشر : وهو تعديل يتميز بأهمية خاصة لأنه يتعلق بقوانين الانتخاب بعد أن أثبتت التجربة التى عاشتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، أن النظام الإنتخابى وطريقة الإقتراع على ضوء القانون الخاص بذلك ، والصادر سنة ١٩٨٩ ، لا يستجيب اطلاقا فى نظر الحكومة الجزائرية والرئيس زروال ، للسياق السياسى الجديد للوضع فى الجزائر ، وأنه لضمان مشاركة أوسع لكل القوى السياسية والشرعية ، فإنه يجب اعتماد طريقة (الإقتراع نسبى على أساس القائمة) بحيث يمكن أن تكيف عند الحاجة ، لكى تضمن تمثيلا جيدا ، ليس وفق كثافة السكان فحسب ، بل مع الأخذ فى الحسبان مقاييس أخرى تتعلق بالوضعية الجغرافية للبلاد ، وأن تحدد الدائرة الإنتخابية بحيث توفق بين الطابع الوطنى العام ، وبين الخصوصية المحلية ، مع فتح المجال للمواطنين الجزائريين المقيمين فى الخارج لتمكينهم من انتخاب ممثليهم فى الهيئة التشريعية فى الجزائر

سباق بين الحكومة والمعارضة :

لقد كان من الطبيعى أن يشرع نظام الحكم فى الجزائر كافة الأسلحة التى يستطيع استخدامها لنجاح رهانه على خروج الجزائر من مأزقها الذى تردت فيه منذ عام ١٩٩٢ ، وتحقيق النظام والاستقرار تحت سيادة دولة يجلس على رأسها سلطة شرعية ، وكانت أولى نجاحات نظام الحكم هو استقطابه لجبهة التحرير الوطنى ، التى حدث انقسام داخل صفوفها بعد أن أطيح (بعبد الحميد مهرى) أمينها العام ، والذى كان أحد الأضلاع المهمة فى إصدار وثيقة روما ، حيث حل مكانه (بوعلام بن حمودة) الذى تزعم تيارا يرى أنه من غير الملائم أن تقف جبهة التحرير بعيدا عن المشاركة الإيجابية فى ادارة دفة الأمور فى الجزائر ، كما يرى (بوعلام بن حمودة) أن تؤيد جبهة التحرير التعديلات الدستورية المقترحة باعتبارها حتمية سياسية وقانونية تكرس مبدأ التعددية على النحو السابق بيانه .

كما يحظى نظام الحكم بتأييد عدة نقابات واتحادات وطنية ، خاصة اتحاد قدماء المجاهدين ، الذى يعتبر أكبر تنظيم نقابى فى الجزائر ، كما أوفد الرئيس زروال ورئيس الوزراء العديد من المبعوثين واللجان الى كافة إنحاء الجزائر لحث المواطنين على المشاركة فى الاستفتاء والتصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية المقترحة .

وأهم من ذلك يسيطر نظام الحكم فى الجزائر سيطرة كاملة على كافة وسائل الإعلام من اذاعة وتليفزيون وعدد كبير من الصحافة الوطنية الواسعة الانتشار ، فى مواجهة صحافة المعارضة المحدودة الانتشار ، وقد استخدم النظام أجهزة اعلامه وصحافته فى حملة عنيفة وقوية ضد المعارضة بعد البيان الذى أصدرته فى بروكسل ، تحدد فيه مطالبها ، حيث وصفت مصدرى البيان فى بيان مضاد بتوقيع مستعار ، بالدراويش ، وركزت هجومها على أربعة أشخاص من زعماء المعارضة ، وهم الرئيس الجزائرى السابق (أحمد بن بيلا ، آية أحمد زعيم القبائل ، عبد الحميد حمروش ، وعبد الحميد مهرى) ، حيث اتهمتهم بالإشتراك فى الجريمة الإرهابية بصمتهم ، وبمحاولة حمل الشعب على احتضان القتلة ، كما فعلوا من قبل فى (ندوة روما) ، ودعا بيان الصحيفة الحكومية

المواطنين الجزائريين الى الرد على بيان المعارضة الذى أصدرته فى بروكسل ، وذلك بالإجابة (بنعم) على التعديلات الدستورية المطروحة للاستفتاء .

كما تساءلت صحيفة (الشعب) الحكومية فى افتتاحية لها قائلة (هل بلغ هؤلاء المعارضون ، من الانفصال عن واقع شعبهم الى درجة أنهم يعتقدون أن ممارستهم السياسة (خالف تعرف) ، يمكن أن تستدر عليهم عطف الشعب الجزائرى أو تزيد من عدد أتباعه ومؤيديه ؟

كما اعتبرت صحيفة أخرى محسوبة على رئاسة الجمهورية الجزائرية ، أن نداء المعارضة الجزائرية الصادر فى مدينة بروكسل البلجيكية ، مجرد إحياء للعقد الوطنى الموقع فى مدينة روما الإيطالية فى مطلع عام ١٩٩٥ ، ويعتبر محاولة من موقعيه للعودة من النافذة ، بعد أن طردوا من الباب الواسع .

كما أجرت صحيفة جزائرية أخرى استطلاعا للرأى العام تنبأت فيه ، بأن يحصل مشروع التعديل الدستورى فى الاستفتاء على ٧١٪ من مجموع الأصوات ولن يزيد عدد المصوتين "بلا" عن نسبة ١٧٪ . وصحيفة الوطن هذه ، هى نفس الصحيفة التى سبق أن صحت توقعاتها فى استطلاع الرأى الذى أجرته حول الإستفتاء لاختيار رئيس للدولة فى العام الماضى ، والذى نجح فيه الرئيس (الأمين زروال) .

ما الذى تقوله المعارضة الجزائرية ؟ :

لم تقف المعارضة الجزائرية فى مواجهة تحركات النظام الحاكم ، موقف العاجز الصامت ، وإنما نشطت هى الأخرى ، وكان من أبرز نشاطات المعارضة ، المؤتمر الصحفى الذى عقدته فى (بروكسل) وسبقت الإشارة اليه ، وحضره عدد كبير من الصحفيين الجزائريين والعرب وممثلى الصحافة البلجيكية وبعض الصحف الفرنسية والبريطانية ، بل ولوحظ أن مندوبين عن السفارة الجزائرية (ببروكسل) حضروا المؤتمر دون أن يتدخلوا فيه ، وقد افتتح حسين آية أحمد المؤتمر الصحفى بقراءة بيان وقعه المشاركون وهم : عبد الحميد مهرى عبد الكريم ولد عده ، أحد أعضاء قيادة الإنقاذ فى الخارج ، والذى حضر بدلا من (رابح كبير) رئيس الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ فى الخارج ، والذى منعته أجهزة الأمن البلجيكية من الحضور ، كما حضره (على يحيى عبد النور) و (لويزة جنون) كما وقعه (أحمد بن بيلا) الذى لم يتمكن من حضور المؤتمر الصحفى بسبب وجوده فى اليمن .

ولقد تحدث بيان المعارضة الجزائرية عن الظروف الصعبة التى تعيشها الجزائر ، والتى يجرى معها الاستفتاء على تعديل الدستور فى وقت يستمر فيه العنف الذى تغذيه الجماعات المسلحة .

وانتقد بيان المعارضة الجزائرية الظروف التى ترافق عملية الاستفتاء ، حيث الساحة السياسية مغلقة بصفة كلية ، وحيث أجهزة الإعلام ممنوعة على المعارضة وممنوعة من التعايش حول الرأى والرأى الآخر ، وأكد البيان أنه لا يوجد أى حل للأزمة ، ولا يمكن أن يكون هناك أى تطور سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى دون عودة السلم .

وقد ركز الموقعون على البيان فى تصريحات وفى أحاديث أدلوا بها لصحف غير جزائرية ، أكدوا فيها دعوتهم للسلم ، وأن لقاءهم فى بروكسل عمل مكمل لنداء السلم الذى صدر فى الجزائر ، وأن الجميع سواء أكانوا أحزابا أم شخصيات وطنية يعملون معا من أجل السلم ، وأن مشاورات ستتم بينهم بهدف الوصول الى جبهة عريضة تعمل على إعادة السلم التى أصبحت تشكل الأولوية الأولى لقوى المعارضة ، وأن نداء السلم الذى فرضت عليه السلطة فى الجزائر تعتيما كاملا ، وقعه حتى الآن أكثر من ألف شخصية سياسية وثقافية ، ستعمل على تنوير الرأى العام بالأخطار الناجمة عن التعديل الدستورى ، وأن المعارضة تريد إيقاظ الذاكرة الشعبية والرأى العام بوثيقة العقد الوطنى الذى وقع فى روما والذى لم يمت بعد ، ولاتزال مبادئه صالحة ، وأن قوى المعارضة لن تسكت حتى لا يموت الأمل داخل الشعب الجزائرى .

زروال ينتصر ويكسب الرهان :

مهما أبدت المعارضة الجزائرية من اعتراضات وملاحظات ، فإن النتائج الرسمية التى أعلنت بعد إغلاق صناديق الاقتراع قد حسمت الموقف لصالح الرئيس زروال والحكومة الجزائرية حيث أعلن وزير الداخلية الجزائرى أن نسبة الإقبال على التصويت قد بلغت ٧٩٫٨٪ ، وأن الذين أجابوا بنعم ٧٥٫٨٠٪ ، وهذه النسب أعلى بكثير من نسب المشاركة والفوز فى انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٩٥ ، وقد تسلم المجلس الدستورى فى الجزائر هذه النتائج بعد تصديق قضاة اللجان فى الأقاليم عليها ، وأصدر حكمه النهائى عليها بما أعطاها الشرعية وفقا للمادة ١١٨ من قانون الانتخابات .

ومن الطبيعى ، وهو ما كان منتظرا ومؤكدا ، أن تقوم أحزاب المعارضة المناهضة للتعديلات الدستورية بالتشكيك فى أرقام النتائج التى أعلنت وتجريح مسلك الحكومة خلال المعركة والتى تقول المعارضة أنها شلت حركتها وقلمت أظافرها ، ولكن ذلك التجريح والتشكيك لا يغيران من الواقع شيئا ، وهو أن الرئيس زروال قد حقق نصرا كاسحا ، رغم محاولة الجماعات الإسلامية المتطرفة إثبات وجودها بارتكاب مجازر بشرية بلغ عدد ضحاياها خلال فترة المعركة الإنتخابية نحو ٧٣ ضحية .

ولكن لو نظرنا الى الأمور فى المدى البعيد ، فإن أعمال العنف هذه قد استفزت مشاعر الشعب الجزائرى وأثارت اشمئزازه للطريقة التى تمت بها ، ومع ذلك فإنها لن تترك أثرا يذكر على التطور السياسى العام فى البلاد ، بعد أن فقدت الكثير من بريقها السياسى ، وانقسمت على نفسها ، ونددت

بها قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، التى نأت بنفسها عن أعمال العنف ذلك : العنف المتدنى الذى وقع فى الأسابيع الأخيرة . وهذا يعنى أن المسار السياسى فى الجزائر سيتقرر فى صناديق الاقتراع ، وسيعمل الإصلاح الدستورى على تثبيت هذا المسار الذى لابد وأن يلقى ترحيبا من كل جزائرى يريد للجزائر أن تخرج من نظام الحزب الواحد الى نظام تعددى مفتوح على كافة التيارات السياسية فى الجزائر بحيث تشهد الجزائر مزيدا من الإنفتاح ومزيدا من المشاركة فى السلطة ومزيدا من حرية التعبير والتنظيم .

كما أن المحصلة النهائية الواقعية للرئيس زروال وتذرعه بالصبر مع الإصرار والتحدى قد حقق مكاسب للشعب الجزائرى ستعطى للجزائر وجها جديدا ، وللديمقراطية مذاقا متغيرا ، فلن تعد الهوية الوطنية بشعبها الثلاث محلا للمزايدة ، ولن يكون بوسع أية قوة سياسية إنشاء حزب سياسى يستغله أحد أضلاع الهوية الوطنية ، وستقطع الإصلاحات الدستورية التى وافق عليها الشعب الطريق على الأحزاب السياسية لتحول بينها وبين أى شكل من أشكال التبعية للمصالح والجهات الأجنبية ، ولن يكون الدين أو اللغة مادة للمزايدة والمتاجرة .

كما سيؤدى تعديل قوانين الإنتخاب ، ووضع ضوابط ومعايير لتأسيس الأحزاب وتمثيلها للشعب الجزائرى بجدارة ، سيؤدى الى إختفاء الأحزاب الصغيرة أو الجهوية والتى تصل الى نحو ستين حزبا حيث سيصبح هناك حد أدنى من الأعضاء المؤسسين للحزب أو المنخرطين فيه لضمان الاعتراف القانونى لقيام هذا الحزب أو ذاك ، مما سيحول دون قيام أحزاب صغيرة لا تستند الى قاعدة شعبية ، وحتى بالنسبة للأحزاب التى ستستوفى شروط قيامها ستجد عائقا آخر فى قانون الانتخابات الذى ينص مشروعه على ضرورة حصول أى حزب على نسبة لا تقل عن ٤٪ من إجمالى الأصوات فى التراب الوطنى ، حتى يمكن احتساب نتائجه ، وهى نسبة قد لا يتمكن الكثير من الأحزاب الصغيرة فى تأمينها ما لم تندمج فى بعضها البعض ، مما قد يساعد على ظهور أحزاب قوية قادرة على تعبئة الجماهير لصالح مبادئها .

كما أن هذه التعديلات الدستورية التى وافق الشعب عليها ستساعد على استقرار الدولة الجزائرية واستمراريتها ، فعلى الرغم من تمتع رئيس الدولة بتعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة ، وتمتعه باصدار قرارات جمهورية لها قوة التشريع فيما بين دورتى الإنعقاد ، فإن ما يعادل ذلك ويوازنه عدم انتخاب رئيس الجمهورية إلا لفترتين اثنتين فقط ، وإمكانية محاكمته هو أو رئيس الوزراء إذا لم يصبحا محلا للثقة أو ارتكب أيهما جريمة الخيانة العظمى .

فإذا أضفنا الى ذلك إمكانية كسر شوكة الجماعات الإسلامية المتطرفة باستمرار فعالية قانون العفو العام عمن غرر بهم ، أو انخرطوا فى ممارسة العنف ، فإن ذلك من شأنه سلب الجماعات المسلحة الكثير من رصيدها ، وهو ما حدث بالفعل بعد أن استسلم الآلاف من المسلحين للسلطة للاستفادة من الأحكام المخففة لهذا القانون الذى مازالت الدولة الجزائرية تحرص على التوعية بأحكامه والدعوة الى الاستفادة منه . والمستقبل وحده هو الذى سيحسم المواقف ويحدد من الذى سيكسب الرهان .



التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطى فى المغرب

احمد تهامى عبدالحى

لم يشكك أحد فى نتيجة الإستفتاء الذى جرى حول الإصلاح الدستورى فى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٦ والذى اقترحه ملك المغرب الحسن الثانى كجزء من مجموعة إجراءات أعدها لإستكمال تحديث بنى الدولة . وكان الملك قد وضع هيبته ونفوذه فى حملة نشطة لإقرار الإصلاحات ، وقد دعت كل الأحزاب السياسية تقريبا ، بما فيها منظمات المعارضة الرئيسية الى تصويت واسع بنعم . ومع ذلك فإن المشاركة العالمية التى بلغت حوالى ٨٢٪ ، وعدد المصوتين بالإيجاب الذى تجاوز نسبة ٩٩٪ يفوق معظم التوقعات ، فما هو مضمون تلك التعديلات وما هى البيئة التى جرت فيها وما هى آثارها على المسار الديمقراطى ؟

مضمون التعديلات الدستورية؟

وتشمل تلك التعديلات ما يلى :

أولا : استحداث نظام برلمانى من غرفتين (مجلسين) بعد إضافة غرفة ثانية تسمى "مجلس المستشارين" ويتشكل من ممثلى النقابات المهنية والعمال والجماعات المحلية ، وبينما يتم انتخاب مجلس النواب بالكامل عن طريق الإقتراع العام المباشر ، فسيتم انتخاب مجلس المستشارين بطريق غير مباشر طبقا لنسب معينة بحيث يتكون ثلاثة أخماس هذا المجلس من أعضاء منتخبين من ممثلى المجالس المحلية على مستوى المحافظات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية التابعة للجهة ، وخمس آخر من أعضائه على مستوى الجهة منتخبون من الغرف التجارية والمهنية ، أما الخمس الأخير فيتم انتخابه على مستوى المملكة المغربية بالكامل عن طريق هيئة تتألف من الممثلين المنتخبين فى النقابات العمالية .

ثانيا : العودة الى مخططات التنمية والتى يعدها المجلس الأعلى للإنعاش الوطنى والتخطيط ، وذلك عوضا عن "البرامج الاقتصادية والاجتماعية المندمجة" .

ثالثا : الإرتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات بجعله مؤسسة دستورية مكلفة بتأمين المراقبة العليا لتنفيذ القوانين المالية ، وفى الوقت نفسه استحدثت "مجالس جهوية للحسابات" للقيام بمراقبة صارمة لتدبير الأموال العامة ، وسير حسابات الجماعات المحلية بصورة قانونية .

رابعا : تكريس الجهة (المنطقة) كجماعة محلية الى جانب المحافظات لتصبح الجهة ترسيخا للامركزية ، وينص الدستور على اعتبارها دائرة انتخابية ، وذلك لتصبح الجهة وحدة مؤسساتية رئيسية فى النظام الدستورى المغربى .

خامسا : التأكيد على ضمان حق الملكية وحرية المبادرة .

ولقد أثارت الفقرة المتعلقة بأن مجلس المستشارين يتمتع بسلطة مساءلة رئيس الوزراء وتنظيم تصويت بحجب الثقة من الحكومة بعد إصدار تنبيه لها ، انتقادات عديدة على أساس أن مؤسسة غير منتخبة يجب أن لا تكون قادرة على تغيير حكومة تدعمها مؤسسة منتخبة .

وقد تكون مثل هذه المخاوف بدون أساس فى نهاية المطاف ، فمن غير المحتمل أن يمارس المجلس الثانى تلك السلطة بشكل ينطوى على الاستخفاف والطيش ، فالحكومة المدعومة بقوة من مجلس منتخب ، تتمتع دائما بما يكفى من النفوذ السياسى لإعاقة أية خطوات غير مبررة تتخذ ضدها فى المجلس الثانى ، غير أن السلطة التى يتمتع بها المجلس الثانى قد تثبت أنها نافعة فى ظروف معينة ، إذا ما حاولت الحكومة أن تقود البلاد فى مغامرات مشكوك بنتائجها .

وسيتم انتخاب مجلس النواب لمدة ٥ سنوات بدلا من ٦ سنوات ، بينما مجلس المستشارين يتم انتخابه لمدة ٩ أعوام مع تجديد الدماء فيه كل ٣ أعوام .

البيئة السياسية والإقتصادية التى جرى خلالها الإستفتاء :

هناك عدة عوامل دفعت الملك الحسن الثانى الى توجيه الدعوة الى الشعب بمناسبة ذكرى الملك والشعب فى ٢٠ أغسطس الماضى ، للإستفتاء على تعديل الدستور ، وهى عوامل خارجية وعوامل داخلية .

العوامل الخارجية :

لقد ارتبطت الإصلاحات الدستورية برغبة الرباط فى السعى للحصول على العضوية الكاملة فى الإتحاد الأوروبى فى وقت مبكر من القرن المقبل ، فقد عقدت المملكة المغربية مؤخرا إتفاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبى بهدف تحقيق التكامل الإقتصادى من الناحية العملية بحلول عام ٢٠١٠ ، وهكذا فإن التطورات اللاحقة باتجاه إقامة ديمقراطية تعددية ستساعد المغرب فى تحقيق هدفها الاستراتيجى فى إقامة علاقة راسخة مع الاتحاد الأوروبى .

وكان المغرب قد اتخذ قبل ما يزيد على عقد من الزمن خياره الاستراتيجى بربط اقتصاده بالاقتصاد الأوروبى ، وهو ما تطلب اصلاحات كبيرة كانت بطيئة ومؤلمة . وقد ساعدت التطورات فى الجزائر على التعجيل بعملية الإصلاح ، ومما يلفت الانتباه أن كلا البلدين قد أجريا اصلاحات دستورية كما ينتظر أن تجريا انتخابات عامة فى منتصف ١٩٩٧ ، ومن الطبيعى أن المغرب يتمتع بخبرة أطول فى نظام التعددية الحزبية ، وبسبب كون معظم الأحزاب المغربية أحزابا معتدلة فقد يكون من السهل إقامة حكومة تقودها المعارضة قبل حلول نهاية عام ١٩٩٧ .

العوامل الداخلية :

أ- حالة الركود السياسى بعد فشل عملية تداول السلطة :

لقد عبر الملك عن أمله فى أن تمكن الانتخابات العامة التى جرت فى يونيو ١٩٩٣ أحزاب المعارضة من تشكيل الحكومة ، وقد طلب منها تشكيل الحكومة ، ولكن الخلافات السياسية حالت دون ذلك خاصة فيما يتعلق برفض المعارضة إبقاء مقعد وزارى بيد الملك وهو مقعد وزير الداخلية إدريس البصرى الذى يتولاه منذ ٢٣ عاما .

وكانت أحزاب المعارضة قد قدمت مذكرة دستورية تضمنت لأول مرة - وفى سابقة سياسية - النص على الحد من سلطات الملك الدستورية ، وتأكيد الفصل بين السلطات ، ولكن زعماء المعارضة أعلنوا فى مؤتمر صحفى فى يونيو ١٩٩٦ أن الإصلاحات التى يسعون اليها لا تتضمن أى مساس بالصلاحيات التى يمنحها الدستور للملك ، وحددت أحزاب المعارضة مطالبها بإجراء انتخابات نزيهة وبناء ديمقراطية حقيقية ، وأن يتم انتخاب جميع أعضاء البرلمان فى اقتراع مباشر ، وضرورة حياد الإدارة وعدم تحيزها لمصلحة الأحزاب الموالية . حيث تسعى أحزاب المعارضة الرئيسية (الاتحاد الإشتراكى والاستقلال والتقدم والإشتراكية والعمل الديمقراطى) الى حيازة أغلبية نيابية تؤهلها لتشكيل الحكومة ، وطبقا للدستور غير المكتوب بين المعارضة والملك والذى يقضى بأن يتسامح الملك مقابل أن تعتدل الأحزاب ، فإن الملك قد استجاب لمطلب المعارضة بأن يكون الانتخاب المباشر هو الوسيلة الوحيدة للفوز بعضوية مجلس النواب بدلا من مجلس كان ثلثه بالإنتخاب غير المباشر، والذى ترى المعارضة أنه كان يشكل أغلبية موالية للحكومة . ولذلك وافقت المعارضة على المشاركة فى الاستفتاء ، وتوجيه ناخبيها الى التصويت بنعم على التعديلات .

ب - الحركات الأصولية :

على الرغم من أن المغرب يعد نموذجا للاستقرار فى منطقة الشمال الأفريقى إلا أن الواقع السياسى يكشف عن أن هناك أصولية اسلامية مغربية برزت فى شكل حركات وجماعات اسلامية دخلت عالم السياسة والعمل الجماهيرى بقوة . وقد عبر الملك الحسن الثانى عن أن المغرب ليس محصنا تماما ضد موجة العنف السياسى فى المنطقة مطالبا بالتمسك بالأسرة ، وقد حدث فى الفترة الأخيرة - ومع تنامى التيار الأصولى - إندماج بين بعض الأحزاب والحركات الاسلامية ، كما تم رفع الإيقاف عن الشيخ "عبد السلام ياسين" مؤسس حركة العدل والإحسان ، وكان القرار الأخير قد حدد إقامة الشيخ ياسين داخل منزله فمن حقه أن يفعل ما يشاء ودون رقابة على ما يكتبه لكن من داخل منزله فقط . وقد امتنعت كل من جماعتى "العدل والإحسان" و "التوحيد والإصلاح" عن تحديد موقف واضح من التعديلات ، وكذلك تم السماح

للتنظيمات الماركسية المتطرفة بالإعلان عن وجودها من خلال مؤتمر علني رسمي .

جـ - الاقتصاد المغربي :

لقد جاءت الإصلاحات الدستورية في ظل ظروف اقتصادية معقدة تتجلى في حجم الديون الخارجية التي بلغت ٢٥ مليار دولار ووقوع ١٤ مليون مغربي من أصل ٢٦ مليونا تحت خط الفقر ، وكانت سنتا ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ كارثة حقيقية للاقتصاد المغربي حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الى الحد الذي جعل الملك يوجه نداء وطنيا من أجل تعبئة الجهود وتقديم المساعدات لعائلات الفلاحين المتضررة .

غير أن معدل النمو الاقتصادي لعام ١٩٩٦ يقدر بما يتراوح بين ١٠٪ الى ١١٪ ، وهو واحد من أسرع المعدلات في العالم ، ويرتبط ذلك بإنتهاء فترة الجفاف التي استمرت أربع سنوات في شمال أفريقيا ، كما عانى قطاع السياحة من المشاكل في الجزائر المجاورة ، ولكنه شهد تحسنا في هذا العام عما قبله بإرتفاع أعداد السياح . كما يعاني المغرب من الإجراءات المشددة التي فرضتها معظم البلدان الأوروبية على الهجرة ، حيث تمثل التحويلات النقدية التي يحولها العمال المغاربة أكبر مصدر للعملة الأجنبية . ومايزال الإستثمار الأجنبي بالرغم من زيادته بعشرة أضعاف منذ عام ١٩٨٧ متواضعا حتى وفقا لمعايير "البلدان النامية" بل أن الاستثمارات الفرنسية وهي الأكبر تقليديا شهدت هبوطا خلال العامين الماضيين .

توافق وطني مغربي ، والمعارضة تستعد لتشكيل الحكومة :

لقد كشف قرار المعارضة المشاركة في التصويت حول التعديلات الدستورية عن وجود خلافات داخل أحزاب المعارضة الأربعة وهي "الإستقلال ، والإتحاد الاشتراكي ، والتقدم والإشتراكية ، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي" ، خاصة الأخيرة والتي إنشقت على نفسها في شأن تلك التعديلات حيث خرج منها الجناح المعتدل الذي وافق على التصويت بنعم .

ولكن المعارضة قد نجحت – رغم الخلافات الداخلية – في اقناع تنظيماتها بجدوى المشاركة في الاستفتاء الأخير بعد سنوات طويلة من المقاطعة وقد أكد العاهل المغربي في إفتتاحه للدورة الخريفية والأخيرة للبرلمان أنه سيضع ثقله الشخصي وصلاحياته الدستورية لتجرى الإنتخابات المقبلة في منتصف العام ١٩٩٧ في ظروف شفافة ونزيهة ، وفي إشارة الى احتمال اضطلاع أحزاب المعارضة بمسؤولية تشكيل الحكومة المقبلة ، قال "إن التناوب ضرورة وبمثابة هواء جديد ورجال جدد ، ولكنه اعتبر التناوب استمرارية للمسار الذي تم انتهاجه وليس نسخه أو تغييره" ، وقد بدأ البرلمان في أكتوبر ١٩٩٦ بدراسة وإقرار القوانين التنظيمية والإنتخابية الجديدة ، المحلية والعامة ، فضلا عن قانون "الجهة" الذي سيتم بموجبه تقسيم البلاد الى مجموعة جهات وفقا لخصائص طبيعية واقتصادية محددة . وسيتم المصادقة على القوانين الإنتخابية بالتراضي ، وليس الإحتكام الى منطق الأغلبية والأقلية وفقا لدعوة العاهل المغربي .

لقد حافظت الخارطة السياسية في المغرب على ثوابتها لمدة ثلاثين عاما ولكن الإستفتاء الأخير مثل بداية النهاية لحقبة تاريخية بتفاعلاتها الإيجابية والسلبية ، وأفرزت حقائق جديدة منها انتقال "الكتلة الديمقراطية" التي تضم أحزاب المعارضة الأربعة الى المقدمة ، كما أحدثت تحولا في توجهات هذه الأحزاب إذ باتت على قدر كبير من المرونة لدعم فكرة التناوب السياسي من دون شروط ثقيلة ، فقد عملت المعارضة على طمأنة قطاعات واسعة من الرأي العام داخل المغرب وخارجه بأن مشاركتها أو تحملها منفردة مسئولية تشكيلة حكومية يتوخى منها أن تكون إنعطافة في المسار الديمقراطي في المغرب .

وإذا كانت فكرة تناوب المعارضة على الجهاز التنفيذي تعد إنعطافة كبيرة لكنها لا تلغى التوقعات بالمخاطر المحتملة على مستقبل المعارضة السياسي وصدقيتها إذا ما عجزت عن تحويل شعاراتها الى واقع ملموس ، وفشلت في تنفيذ الحد الأدنى من وعودها في الإصلاح السياسي والإقتصادي نظرا لتوجهاتها التي يغلب عليها النهج الاشتراكي ، في وقت تتعرض فيه تجارب الإشتراكيين الأوروبية الى اختبارات جدية .

وتبدو الإنتخابات المقبلة وكأن بإمكانها تصحيح الأوضاع التي سادت سابقا ، خاصة أنها ستتم في أعقاب أول استفتاء شعبي يحظى بإجماع القوى السياسية المؤثرة ، وفي خضم الحوار القائم بين الحكومة والنقابات العمالية للبحث في المشاكل المطروحة بما يسهم في تكريس حالة الإنفتاح السياسي وإقرار المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .



قراءة تحليلية لانتخابات مجلس الأمة الكويتى

منى صالح عبدالرحمن

شهدت الكويت فى أكتوبر الماضى ثانى أنتخابات تشريعية منذ تحريرها، حيث توجه ٨٨٤٣٠ ناخبا كويتيا من بين ١٠٧١٦٩ مواطنا يحق لهم الانتخاب لاختيار أعضاء ثامن مجلس أمة فى تاريخ الكويت النيابى الذى بدأ عام ١٩٦٣، حيث تزامنت مع تصعيد عراقى يواجهه تصعيد أمريكى يهددان المنطقة بأسرها بحرب خليجية جديدة، كما أوضحت هذه الانتخابات أمتزاج التحديث والأخذ بالأساليب الديمقراطية الغربية بالقبلية والطائفية ومختلف القيم التقليدية لتؤكد خصوصية التجربة السياسية الكويتية، ولتبرز مرحلة التطور الديمقراطى التى تمر بها الكويت. كما عكست انتخابات ٩٦ مدى رضاء المواطن الكويتى عن ممارسات مجلس الأمة السابق الذى يتميز بمعاصرته لبداية مرحلة جديدة أرخ لظهورها تحرير الكويت وتطلع اليها الشعب الكويتى بمختلف فئاته وطوائفه، فعدت الانتخابات بمثابة تقييم لممارسات المجلس السابق.

بدأت المعركة الانتخابية مبكرة منذ بداية شهر سبتمبر ١٩٩٦. وتنافس المرشحون على الاتفاق على حملاتهم الدعائية حتى قدر البعض تكاليفها بـ ٣٠ مليون دولار فلم يقل ما أنفقه أى مرشح فيها عن ٥٠ ألف دينار كويتى وتضاعف هذا المبلغ فى الدوائر الساخنة. انتشرت ظاهرة شراء الاصوات التى رأى البعض أن لها دوراً ملموساً فى فوز العديد من المرشحين وقلب الموازين خاصة فى اللحظات الأخيرة.

كما اتسمت أساليب الدعاية الانتخابية بشئ الازدواجية فبالرغم من تركيزها على إقامة الولائم بل والاستعراضات الفنية الا أنها عكست ودعمت حرية الرأى لدى المواطن الكويتى فقد طرحت أكثر القضايا الكويتية حساسية للمناقشة فى المقرات الانتخابية المختلفة بداية من قضية الجمع بين رئاسة مجلس الوزراء وولاية العهد وحتى مشكلة تدنى مستوى الخدمات وذلك مرورا بقضية حماية المال العام التى احتدمت مناقشتها على مختلف الأصعدة وأثارت جدلا بين المرشحين وصل إلى تبادل الاتهامات.

ويحسب للتجربة الكويتية عدم حدوث أية اشتباكات بين المرشحين أثناء عملية الاقتراع سوى فى منطقة "الدعية" بين السنة والشيعة وهو ما أمكن تطويقة سريعاً.

ولم تشهد العملية الانتخابية أى تدخل حكومى، بل استضافت الحكومة الكويتية أكثر من ١٧٥ مراسلا من جميع إنحاء العالم ونظمت لقاءات بينهم وبين مختلف المرشحين فى مقارهم الانتخابية وبشكل لم تشهده الانتخابات التى تلت تحرير الكويت وذلك رغم الظروف المحيطة والتهديدات القائمة، حيث رأت الحكومة الكويتية فى الانتخابات فرصة لجذب أنظار العالم إلى الكويت بما يجرى داخلها من انتخابات وبما يحيط بها من تهديدات.

ولكن الحكومة الكويتية لم تبذل جهدا مماثلا لضمان تكافؤ الفرص أمام المرشحين فيلاحظ وجود اختلاف فى أعداد من يحق لهم الانتخاب بين الدوائر المختلفة حيث تحظى الدائرة

الحادية والعشرون بأكبر عدد ممن يتمتعون بحق التصويت ويبلغ ٩٧٤٠ ناخبا بينما يوجد أقل عدد ممن لهم حق التصويت في الدائرة الخامسة والعشرين حيث يقتصر على ١١٢٩ ناخبا ويترتب على ذلك اختلاف شاسع في عدد الأصوات التي تلزم المرشحين للفوز في الانتخابات فبينما سقط المرشح سعدون العتيبي في الدائرة الحادية والعشرين رغم حصوله على ٣٢٤٢ صوتا حصل نائبا الدائرة الخامسة والعشرون على ٥٩٢ صوتا و٥٥٣ صوتا مكنتهم من دخول البرلمان.

الهيئة الناخبة والمشاركة السياسية :

بلغت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية الكويتية ٨٢,٥٪ وشهدت الدائرة الرابعة عشرة أعلى نسبة مشاركة سياسية في الانتخابات الكويتية حيث توجه ٨٨,٨٪ ممن يحق لهم الانتخاب لممارسة هذا الحق، بينما كانت أقل نسبة مشاركة ٧٠,٣٪ في الدائرة السابعة عشرة وذلك لسيطرة قبيلة مطير عليها مما جعل انتخاباتها محسومة مسبقا. وقد واكب ذلك زيادة في عدد الناخبين نتيجة وصول الكثير من المواطنين الكويتيين إلى سن الحادية والعشرين حيث أرتفع عدد الناخبين إلى ١٠٧١٦٩ ناخبا بينما لم يتجاوز عددهم ٨١٤٠٠ ناخبا في عام ١٩٩٢، بينما انخفض عدد المرشحين من ٢٩٩ مرشحا في انتخابات عام ١٩٩٢ إلى ٢٣٠ مرشحا في انتخابات ١٩٩٦، وهو ما ارجعه البعض إلى استقرار العمل البرلماني.

ولكن من جهة أخرى مازالت الهيئة الناخبة الكويتية لا تتناسب مع عدد سكان الكويت الذي يبلغ ١,٨١٧,٣٩٧ مواطن فمازالت النساء وفئة "البدون" محرومين من حق الانتخاب والترشيح، وقد أثارت قضية الحقوق السياسية للنساء العديد من المرشحين، واعتصمت المرأة الكويتية تعبيرا عن مطالبتها بحقوقها السياسية أثناء عملية الاقتراع العام، كما نظمت مسيرة صامتة لبعض اللجان الانتخابية وشارك فيها الرجال، وقد صرح وزير الاعلام الكويتي ردا على اتهامات وجهها العقيد معمر القذافي للكويت في هذا الصدد موضحا أن الدستور الكويتي يكفل للمرأة الكويتية حقوقها السياسية ويساوي بينها وبين الرجل وأن ما تعانية الآن يرجع إلى قانون الانتخاب الذي ناقش المجلس السابق تعديله ولكنه لم يخرج بعد من اللجنة التشريعية لمجلس الأمة وأعرب عن أمله في أن يناقش هذا التعديل في مجلس ٩٦. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن النواب المنتمين إلى التيار السلفي في مجلس أمة ٩٢ عملوا على منع المرأة الكويتية من الحصول على حقوقها السياسية مما جعلها تتخوف من وجودهم في مجلس ٩٦.

أما فئة "البدون" فانهم محرومون من الجنسية الكويتية ذاتها وليس فقط من الحقوق السياسية وقد قدرت أعدادهم اللجنة التنفيذية للمقيمين في الكويت بصورة غير شرعية بـ ١٢١٢٨٦ نسمة وبالرغم من أن هذه اللجنة قد أوصت بمنح الجنسية الكويتية لـ ٦٢٦ شخصا منهم الا أن ذلك لم يحدث حتى الآن وقد أثار بعض المرشحين قضية "البدون" في حملاتهم الانتخابية.

دور القبيلة في انتخابات الأمة:

لعبت القبيلة كمؤسسة إجتماعية راسخة في المجتمع الكويتي دورا سياسيا واضحا في الانتخابات الكويتية منذ بدء الحياة البرلمانية بالكويت، وقد ساعد على ترسخ دور القبيلة تقسيم الدوائر الانتخابية الذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٨١ فقد أدى تقسيم بعض الدوائر مثل دائرة الأحمدي إلى تضاعف عدد نوابها. وكان من المتوقع أن يضمحل هذ الدور تدريجيا مع التقدم في مراحل التطور الديمقراطي خاصة بعد تحرير الكويت الذي فتح الطريق أمام مرحلة جديدة شهدت تبلور تيارات سياسية تمثل نواة لاحزاب لم يعترف بشرعيتها بعد، ولكن جاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتؤكد تقدم القبيلة على ما عداها من مؤسسات التجنيد السياسي.

وقد تقدمت القبائل بـ ١٠٠ مرشح إلى انتخابات ٩٦. وفازت بـ ٢٩ مقعدا من ٥٠ مقعدا هم عدد مقاعد النواب المنتخبين في مجلس الأمة الكويتي.

وقد شغل موقع الصدارة قبيلتا العوازم ومطير التي فازت كل منهما بـ ٧ مقاعد، ورغم تراجع عدد المقاعد التي يشغلها العوازم بمقدار مقعد عن الفصل التشريعي السابق فإن ذلك كان لصالح تحالف قبلي هو التجمع الشعبي في الدائرة ٢٣ ولم يكن بفعل تأييد الناخبين لتيار سياسي معين. وتتركز قبيلة العوازم في الدوائر ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ١، وتتفاوت نسب وجودها من دائرة إلى أخرى ويبلغ تعداد ناخبيها عشرة آلاف ناخب وقد كان لها بالمعركة الانتخابية ١٩ مرشحا. أما قبيلة مطير فتوجد في الدائرتين ١٩، ٢٠ وتحظى كذلك بوجود كبير في الدوائر ١٦، ١٤، ٢٢، ٢٣، كما تهيمن تماما على الدائرة ١٧ "جليب الشيوخ" التي تنفرد بتمثيلها منذ تأسيس مجلس الأمة، ولهذه القبيلة ثمانية آلاف ناخب و٢٥ مرشحا وقد كان لقبيلة مطير ٦ نواب فقط في المجلس السابق.

وتلي هاتين القبيلتين في الأهمية قبيلة عجمان التي فازت بأربعة مقاعد في المجلس الحالي بزيادة مقدارها مقعد عن المجلس السابق وتوجد قبيلة عجمان بشكل رئيسي في الدائرتين ٢٠، ٢٥، بالاضافة إلى وجودها في الدائرتين ١٥، ١٦، ويبلغ عدد ناخبيها زهاء سبعة آلاف ناخب وتقدمت في الانتخابات بـ ١٥ مرشحا.

ومن القبائل التي لعبت دورا في الانتخابات التشريعية الأخيرة والتي استطاعت توصيل مرشحيها إلى مقاعد البرلمان قبيلة تميم التي يمثلها في المجلس الحالي نائبان هما طلال العيارى وطلال السعيد نائبي دائرة الجهراء الدائرة الـ ٢٠.

كما اتاح السماح لحاملي الجنسية الثانية بالتصويت

الفرصة لقبيلة عنيزة لتفوز بمقعدين في المجلس الجديد يشغلهما خلف دميثير الدائرة ١٨ ومنيزل الفنزي الدائرة ١٩، وذلك بدلا من مقعد واحد كما في عام ١٩٩٢، فقد ارتفع عدد ناخبيها من ٢٠٨٥ ناخبا عام ١٩٩٢ إلى أكثر من أربعة آلاف ناخب عام١٩٩٦، ومن المعروف أن قبيلة عنيزة متكتلة في الدائرتين ١٩، ٢٠، كما أن لها وجود ملموس في الدائرة ١٨، وقد تقدمت للانتخابات بـ ٨ مرشحين.

ثم تأتي بعد ذلك قبيلة الهواجر التي فازت بمقعد واحد في مجلس ١٩٩٦ والتي يتركز وجودها في الدائرة ٢٤ كما توجد بشكل غير مكثف في الدائرتين ٢٠، ٢٥. وقبيلة العتيبة التي فازت باحد مقعدي الدائرة ١٤ محافظة على وضعها السابق في برلمان ١٩٩٢ وتمتلك قبيلة العتيبة ثلاثة آلاف صوت في الانتخابات وقد تقدمت بـ ٧ مرشحين. والجدير بالذكر أن بقية الدوائر لا يوجد للقبائل بها وجود يذكر. حيث يتركز معظم مرشحي القبائل في الدوائر الخارجية وتحديدا ما بين الدائرة ١٢ والدائرة ٢٥.

التحالفات القبلية:

شهدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة العديد من التحالفات القبلية التي أوضحت الدور الذي تلعبة القبيلة والانتماء القبلي في الحياة السياسية، فقد تحالفت قبيلتا الدواسر والعتبان في الدائرة ٢٤ وقبيلتا العوازم والعتيبان في الدائرة ٢٢ ويعد التحالف الناجح - الذي سمي بالتجمع الشعبي - الذي تم بين قبائل الظفير وعنزة وشمر والعجمان والمطران والسهول والسبعان بالإضافة إلى الحضر في الدائرة ٢٣ لكسر احتكار قبيلة العوازم لمقاعد هذه الدائرة أوضح مثل على الدور الذي لعبته التوازنات القبلية في الانتخابات وعلى استمرار القبيلة كمؤسسة لها وضعها السياسي، كما كرس هذا الوضع الانتخابات الفرعية.

الانتخابات الفرعية:

تعد الانتخابات الفرعية أسلوبا قبليا ابتدعته قبيلة العجمان عام ١٩٧٥ بهدف تجنب تشتيت أصوات القبيلة على عدد كبير من المرشحين وهو ما ينتج عنه فوز مرشحي قبيلة أخرى قد تكون أقل في عدد الأصوات، وقد تسابقت القبائل إلى إجراء الانتخابات الفرعية منذ ذلك الحين حتى وصل عدد الانتخابات الفرعية التي اجريت قبل الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦ إلى ١٦ انتخابا افرزت ٢٥ مرشحا وشارك فيها ١٥٪ من الناخبين الكويتين وقد أيدها البعض بدعوى فرز العناصر الجيدة من أبناء القبيلة وتدعيمهم في الانتخابات وتجنب تشتيت الأصوات، بينما هاجمها آخرون لكونها تعد تكريسا للوضع القبلي وأسلوبا لتفويت الفرصة على ذوى الكفاءات من الاقليات في الدوائر، وقد أثبتت التجربة وجود سلبيات واضحة لهذا الاسلوب فقد تطور الموقف الان إلى حد مطالبة أفخاذ وبطون القبائل بانتخابات تمهيدية تسبق الانتخابات الفرعية، وهو الأمر الذي وضح جليا في قبيلة مطير في الدائرة السابعة عشرة.

ولاشك أن الانتخابات الفرعية تدعم الوجود القبلي في الانتخابات وتجعل من التجمع على أساس صلة الدم بديلا عن التجمع القائم على الايمان بمبادئ سياسية مشتركة، وبالتالي فهي تسهم في وأد الأحزاب السياسية الناشئة، بالاضافة إلى تغذيتها للتعصب الطائفي، وجدير بالذكر أنه قد تقدم عدد من أعضاء مجلس أمة ٩٢ بمشروع قانون لتجريم الانتخابات الفرعية ألا أنه لم يحظ بالبحث في لجنة الداخلية والدفاع التي تسيطر عليها أغلبية قبلية أفرزتها الانتخابات الفرعية لقبائلهم، بينما استمرت الحكومة في صمتها إزاء الانتخابات الفرعية.

القوى السياسية الإسلامية والليبرالية في انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٦:

وكما أسهمت قوة القبائل في وأد القوى السياسي الكويتية فقد دعم ضعف هذه القوى وعجزها عن القيام بالدور المأمول منها في مجلس ١٩٩٢ الوضع القبلي، فلقد تنامى الشعور بالاحباط من أداء القوى السياسية خلال الأربع سنوات الماضية وهو ما أتضح في انخفاض أعداد المرشحين تحت لواء مختلف التيارات السياسية الليبرالية والإسلامية وزيادة أعداد المرشحين المستقلين ومنهم كثيرون كانوا ينتمون إلى أحد هذه التيارات وأعلنوا انفصالهم عنها لضمان فرصة أكبر في النجاح.

فقد اكتفى المنبر الديمقراطي الليبرالي بترشيح ثلاثة مرشحين بدلا من ثمانية كما كان هو الحال عام ٩٢ وفضل الكثيرون ممن يتبنون أطروحاته الترشيح كمستقلين.

وكذلك فعلت التيارات الإسلامية المختلفة فقد انخفض عدد مرشحي الحركة الدستورية (الاخوان المسلمون) من خمسة مرشحين عام ١٩٩٢ إلى أربعة مرشحين عام ١٩٩٦، كما لم تعلن الحركة الدستورية دعمها لأى مرشح اخر في حين دعمت ٢٠ مرشحا في عام١٩٩٢، وقد وجد المؤمنون بأطروحاتها في الانتخابات الفرعية للقبائل فرصة أفضل للحصول على مقعد في البرلمان ونفى كثيرون منهم صلتهم بها ومن أمثلتهم ناصر الصانع وأحمد الكليب وجاسم العمر وعبدالله الهاجري وذلك على الرغم من تطابق أفكارهم مع مبادئها وتأييدها لهم في انتخابات١٩٩٢.

كما خاض خالد العدوة وعايض علوش الانتخابات كمستقلين وبدعم قبلي بالرغم من ارتباطهما العميق بتيار السلف. وفضل معظم المرشحين الشيعة ترشيح أنفسهم كمستقلين بعيدا عن لواء الائتلاف الوطني الإسلامي (الشيعي).

وبالرغم من ذلك حافظت القوى السياسية الرئيسية على الساحة الكويتية على تواجدها في مجلس أمة ١٩٩٦ وربما استطاعت تدارك سلبياتها والنهوض من جديد في انتخابات

عام ٢٠٠٠، فبجانب نجاح معظم مرشحيها القلائل فإن كثيرا من النواب الذين دخلوا برلمان ١٩٩٦ كمستقلين ينتمون إلى هذه القوى السياسية ويتوقع أن يؤثر هذا الانتماء على أدائهم البرلماني وأن تحسب مواقفهم لصالح تلك القوى السياسية التي يؤمنون بمبادئها، ويرى البعض أن يجب حساب نتائج انتخابات ٩٦ بحيث يضم لكل تيار المستقلين الذين يتبنون أطروحاتها لتصبح نتائج الانتخابات كما يلي:

السلف: يصبحون الفائز الأول بين التيارات السياسية المختلفة وحصلوا على ٩ مقاعد وفاز بها فهد الخنة ومفرج نهار وأحمد باقر وعايض علوش ووليد الطبطبائي ومحمد عبدالعليم وخالد العدوة ووليد الجرى وعبدالسلام العصيمي.

الحركة الدستورية (الاخوان المسلمون): فاز من مؤيديها مبارك الدويلة وناصر الصانع وجمعان العازمي ومخلد العازمي وعبدالسلام الهاجري وبالتالي لم ينخفض عدد مقاعدها عن المجلس السابق.

المنبر الديمقراطي (الليبرالي): فاز أثنان من مرشحيه هما عبدالله النيباري وسامي المنيس، أي حافظ على مقعديه.

الشيعة: حافظوا على مقاعدهم الخمسة التي كانوا يشغلونها في المجلس السابق وفاز بهذه المقاعد عدنان عبدالصمد وحسين القلاف وحسن جوهر وعباس الخضاري وصلاح خورشيد.

وكما عكس ارتفاع النواب المستقلين في مجلس أمة ١٩٩٦ (٣٥ نائبا) مدى إحباط القوى السياسية المختلفة للمواطن الكويتي، فقد أوضح ارتفاع نسبة التغيير في مجلس ١٩٩٢ بل ودخول وجوه جديدة كثيرة إلى البرلمان لأول مرة عدم رضاء الناخب الكويتي عن أداء مجلس أمة ٩٢.

التجديد في مجلس الأمة عام ١٩٩٦:

أسفرت الانتخابات الكويتية الأخيرة عن تغيير واضح في نواب مجلس الأمة، فبالرغم من دخول البرلمان للمرة الأولى وهم: د. حمود الرقبة وعبدالوهاب الهارون وحسين القلاف وجاسم الضف وفهد الخنة ووليد طبطبائي ود. حسن جوهر وأحمد المليفي ومخلد العازمي وصلاح خورشيد وعباس الخضاري وبدر الجيعان وعبدالسلام العصيمي وسعود الرشيدي ومسلم البراك ووليد الجرى ومحمد العليم وحسين الدوسري ومرزوق العازمي.

كما عاد إلى مجلس الأمة ٦ نواب سابقين لم يكونوا نوابا في مجلس ١٩٩٢وهم: جاسم الخرافي وعبدالعزيز المطوع وجاسر الجاسر وعلى السعيد وسامي المنيس ومنيزل العنزي. وفي مقابل ذلك أخفق ١٦ نائبا في مجلس ١٩٩٢ في الاحتفاظ بمقاعدهم.

وبهذا تصبح نسبة التغيير في المجلس الجديد ٥٠٪ ترتفع إلى ١٠٠٪ في بعض الدوائر وإلى ٦٠٪ في أوساط المرشحين من الوزراء.

المثقفون والشباب في مجلس الأمة ٩٦:

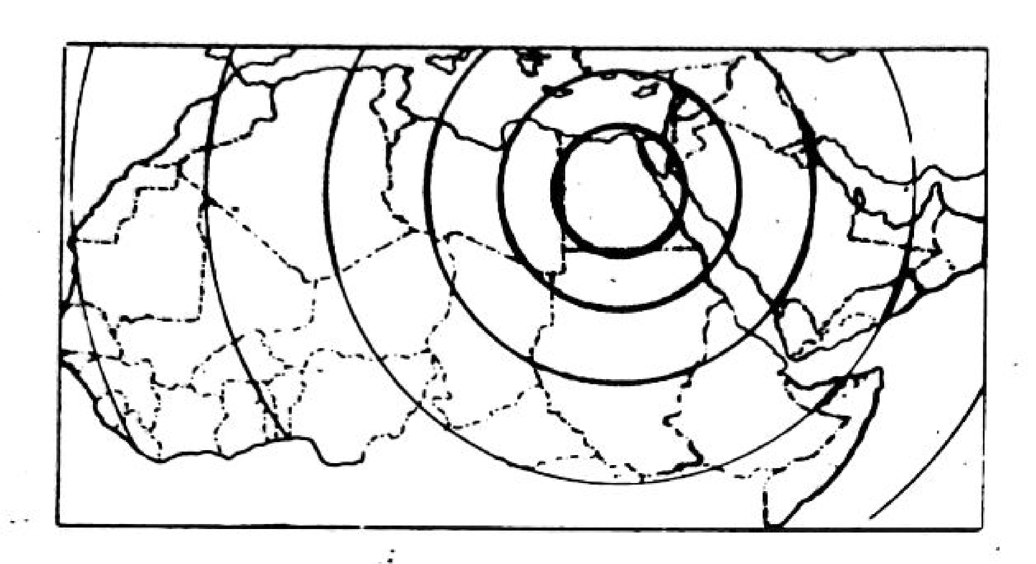
كما أبرزت نتائج الانتخابات تفضيلات الناخب الكويتي والتي تمثلت بالأساس في تفضيل المرشح المثقف الذي يحمل شهادة علمية وكذا شباب المرشحين وذلك لايمان الناخب الكويتي بفاعلية هاتين الفئتين من النواب وقدرتهم على تقديم أداء برلماني أفضل.

وقد صوت الشعب الكويتي لعضوين فقط يحملان شهادة متوسطة بينما اختار الـ ٤٨ عضوا ممن يحملون شهادة الثانوية العامة فما فوقها وذلك بنسبة ٩٦٪ من نواب البرلمان، كما تساوى عدد الأعضاء ممن يحملون شهادة الدكتوراه مع عددهم في الفصل التشريعي السابق، وزادت نسبة حملة الشهادة الجامعية فما فوق بما في ذلك الدكتوراه من ٦٦٪ في مجلس الأمة السابق إلى ٦٨٪ في المجلس الجديد.

كما أكد الناخب الكويتي دعمه للشباب فجاء المجلس الجديد يحوى ثلاثين عضوا تتراوح أعمارهم بين ٣٢ و٤٦ عاما.

وكما يعتبر برلمان ١٩٩٦ فرصة ذهبية للشباب والمثقفين والوجوه الجديدة ذاتها وفاعليتها السياسية فانه يعد فرصة أخيرة للتيارات السياسية الليبرالية والإسلامية لاستعادة وضعها السابق لبرلمان ١٩٩٢ والخروج بالمجتمع الكويتي من المرحلة القبلية التقليدية.

التعاون العربى فى ضوء التعاون الشرق أوسطى



زكريا محمد عبدالله

جاء الاتفاق على " صيغة مدريد " لمؤتمر السلام فى الشرق الاسط ، وما ارتبط بها من مفاوضات ثنائية مباشرة لانهاء الصراع العربى - الاسرائيلى ، ومفاوضات متعددة الاطراف حول مستقبل التعاون الاقليمى فى المنطقة ، ليضع الشرق الاوسط على مشارف حقبة جديدة تحكمها صيغة "التوجه نحو السلام" ، وليشكف عن فرص وتحديات وخيارات تتطلب منطلقات مغايرة لما اعتادت عليه المنطقة فى الماضى ، ولتفرض ضرورة التكيف مع عالم تبدلت معالمه ، وهو يتحرك بخطى ثابته نحو التكتل الاقتصادى وتطبيق نظريات الأمن الجماعى .

وإننا اذ نتابع سرعة التحولات الجذرية فى المنطقة ، وما ارتبط بها من افكار ومقترحات حول " نظام شرق اوسطى " أو " سوق شرق أوسطية " تستند فى جوهرها الى تعاون اقليمى للمنطقة على اساس انه السبيل المتاح للتنمية الاقتصادية الاخرى ، فاننا نضع فى اعتبارنا أن هذه التحولات قد فرضت على العالم العربى تحديات عديدة مباشرة وغير مباشرة ، فعليه أو محتملة - فى كافة المجالات وعلى جميع الاصعدة والمستويات ، وخاصة فى ظل الحديث عن احتمالات ان يصبح التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط بديلا للتعاون العربى .

ولاشك أن تلك التحديات تحتم على العالم العربى أن يعيد تنظيم نفسه وتحديد أهدافه وغاياته ، وتطويرها للتلاءم مع ظروف العصر ، وليصبح قوة لها تأثيرها ومكانتها سواء على الصعيد الاقليمى أو الدولى . ولاشك أن مدى النجاح العربى فى اجتياز تلك التحديات يشكل ، ليس فقط الاساس العملى للتعامل مع التحولات العميقة التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط بل ايضا لتحديد مصير المستقبل العربى خلال الفترة القادمة . وإذا كانت العلاقة بين النظام الشرق أوسطى الجارى بناء قواعده ومرتكزاته ، والنظام العربى الذى يواجه تعثرات عدة وتحديات متراكمة ، قد حظيت بالكثير من الجدل السياسى والايديولوجى فى أعقاب الاتفاق على صيغة مدريد لمؤتمر السلام ، بجانب الكثير من المناظرات السياسية والفكرية والاكاديمية التى تدور رحاها منذ فترة ، فإننا سنحاول بلورة رؤية عربية لاستراتيجية عربية شاملة - فى اطار جامعة الدول العربية - لمواجهة التحديات والافرازات الناجمة عن التحولات العميقة والواسعة التى تشهدها المنطقة ، وكيفية خلق موقف عربى فعال تكون ركيزته الاساسية تدعيم التعاون العربى لمواجهة تحديات التعاون الاقليمى المزعوم ، بل والتعامل العملى والواقعى معه حتى لايكون بديلا للتعاون العربى.

اولا : التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط من فكرة الى واقع:

إذا كان مفهوم التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط قد استخدم ووظف على نطاق واسع منذ الحرب العالمية الثانية لتحقيق أغراض سياسية تهدف الى إدراج البلدان العربية في مفهوم سياسي أوسع ، فإن التطورات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم والمنطقة العربية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات قد وفرت بيئة ملائمة ومشجعه لانتشار هذا المفهوم على نطاق واسع ، بل ومحاولة ترجمته من فكرة الى واقع يتم تاطيره نظاميا ومن بين هذه المقومات والتطورات :

أولا : المتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية في مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة ، والوصول الى سياسة التوافق والتعاون ، وإتجاه العالم إلى التفاعلات الجيواقتصادية وأولوياتها على التفاعلات الجيوسياسية والجيواستراتيجية ، الأمر الذي تطلب تغيرا في اسلوب تعامل القوى الخارجية في الشرق الاوسط من أجل نظام المحافظ على مصالحها في المنطقة ومن ثم بدأت مرحله جديدة تطرح خلالها الأفكار والمقترحات حول نظام شرق اوسطي قوامه سوق شرق اوسطية في مرحلة مابعد تحقيق السلام .

ثانيا : انفراد الولايات المتحدة بالتفوق السياسي والعسكرى مع انتهاء الحرب الباردة دفعها الى اعادة نظر شبه كليه في النظم الاقليمية في العالم وأهمه االنظام الاقليمي العربي .

ثالثا : التوافق الدولي الذى حدث في حرب الخليج الثانية والذى كان بمثابة بداية تحرك دولي في اتجاه جديد هو بداية عملية السلام الشامل في اطار التعاون الاقليمي في اطار التعاون الاقليمي واتفاقية الوصول الى استقرار سياسي واقتصادي وامني في الشرق الاوسط يكون اساسا لاستمرار مصالح القوى الخارجية واستقرارها .

رابعا : بروز البعد الجيواقتصادى في عملية الصلح العربية والاسرائيلية كما جاء في صيغة مدريد لمؤتمر السلام . فظهرت الى جانب المفاوضات الثنائية المفاوضات متعددة الاطراف لمناقشة خمس قضايا هامة هي : ضبط التسلح ، المياه ، اللاجئون النمو الاقتصادى ، البيئة ، كما دفعت الى العديد من المبادرات اللاسراع بالنمو والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط على رأسها القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا التي عقدت في الدار البيضاء في نهاية أكتوبر ١٩٩٤ ، والقمة الاقتصادية التي عقدت في العاصمة الاردنية عمان في اكتوبر ١٩٩٥ ، والمؤتمر الاقتصادي التي عقد بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٦ .

ثانيا : التعاون العربي .. والتعاون الشرق اوسطي :

لقد تزايد الجدل حول التعاون الشرق أوسطي مابين معارض يرى فيه مخاطر على النظام العربي والهوية والانتماء العربي ، خاصة في ظل تزايد المخاوف حول سيطرة اسرائيل وهيمنتها على الاقتصاد العربي سواء في مجالات الاستثمار او التجارة أو التمويل أو التكنولوجيا وغيرها ، في حين ترى وجهة النظر الاخرى أن النظام الشرق أوسطي تجسيد للمستقبل والضمان الاساسي للسلام ، وأن من الصعب تجاهل حقائق التغيرات الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية والتي من أهمها أن التعاون بين الاطراف المتحاربة وتأسيس النظام الاقليمي هو الذي يؤمن السلام وخير ضمان له ، وأيضا هناك وجهات نظر أخرى ترى إحداهما ضرورة الربط الزمني والعضوي بين مسار التفاوض وبين الدخول في مشروعات الأمن الاقليمي ، بينما ترى الثانية ضرورة تحقيق تقدم حقيقي وملموس في مسارات التعاون والاقرار بالحقوق العربية والاتفاق على مجمل الجوانب الامنية قبل الدخول في مشروعات للتعاون الاقليمي تكون فيها اسرائيل طرفا رئيسيا .

وعلى الرغم من هذا الجدل ، إلا أنه يجب التاكيد على قضية هامة وحيوية ، وهي أنه اذا كان قيام نظام شرق أوسطي أمر طبيعي فرضته الأحداث والمتغيرات ، فإنه يجب ألا يعني بالضرورة أن يكون نقضيا للنظام العربي من منطلق أن المرحلة الراهنة هي مرحلة بناء وتشييد أنظمة لأقلمة أدوار بعض القوى .

ولاشك أن ذلك يتوقف بالطبع على تصور طبيعة التطور السياسي العربي. فبستمرار حالة التمزق والضعف والعجز عن مواجهة المشكلات التي يعاني منها الواقع العربي تؤدي بالطبع الى عدم بقاء النظام العربي في إطار أوسع تحركة قوى فاعلة ومتحفزة للعمل وفقا لأدوار محددة . أما إذا تبلور إحساس عربي وإرادة عربية جماعية بخطورة المنعطف التاريخي الذي تمر به الأمة العربية يشير الى التمسك بالنظام العربي وآلياته ، فإنه لن يكون هناك تناقض بين النظامين ، إذ سيعبر كل منهما عن مستوى معين من التفاعل وفقا لخصوصيته وبناء على تطلعاته .

ولاشك أن الفرصة مهيأة الآن لانعاش النظام الاقليمي العربي وخلق درجة عالية من التماسك بين وحداته ، وتسمح بذلك عدة أمور أهمها : انتهاء مرحلة الاستقطاب الثنائي، واعتماد النظام العربي على الرابطة القومية بالدرجة الاولى ، والتجانس بين القوى العربية الرئيسية الفاعلة .

وربما تكون احدى ايجابيات تحدى الاطار الشرق اوسطي هو اتاحة الفرصة للعرب لإعادة تنظيم وتجميع صفوفهم ، خاصة أنه تحد مفروض يجب على العرب دخوله من باب التوحد والقوة وليس من باب الفرقة والتمزق حتى يضمنوا أن يحترم الاطار الشرق أوسطي الهويات القائمة بالاقليم وفي طليعتها الهويتان العربية والاسلامية وعدم الافتئات على الآليات القائمة في الاقليم وفي مقدمتها الجامعة العربية . من هنا ، وفي ظل هذه التحديات والمتغيرات المتلاحقة ، كان على جامعة الدول العربية ضرورة توفير ساحة للإرادة العربية الرشيدة في التعامل بشكل عملي وعقلاني مع هذه التحديات

والتغيرات وعلى رأسها تحدى التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط بكل مافيه من مواطن قوة وضعف ، بدءا بمناقشة جادة وصريحة لأحوال العالم العربى ، وضمانا لعدم فقدان العرب لما تبقى لهم من أوراق ضغط .

ومما لاشك فيه أن جامعة الدول العربية - رغم مشكلات الوضع العربى الراهن - يقع على عاتقها مهمة صياغة المصالح القومية العربية ازاء التطورات والمشروعات المقترحة للتعاون الاقليمى - وقد تجلى هذا فى موقف الجامعة إزاء هذا التعاون الشرق أوسطى المقترح والذى جاء فى بيانات وتصريحات كثيرة من الأمين العام للجامعة أكدت على مايلى :

١ - أن المقاطعة العربية لاسرائيل لايمكن إلغاؤها قبل أن تنتهى الأسباب التى أدت الى فرضها ، فالمقاطعة هى أداة دبلوماسية وقانونية تلجأ اليها كل الدول تجاه دول أخرى فى اوضاع تتسم بغياب السلام .

٢ - أن السلام مع اسرائيل لن يترتب عليه أن يكون لاسرائيل أية ميزة اقتصادية مع الدول العربية ، وإنما سيتم التعامل معها وفق معايير وضوابط تضعها كل دولة عربية وفق مصالحها الوطنية .

٣ - تحددت أهداف الجامعة العربية فى قمة الدار البيضاء الاقتصادية فى اكتوبر ١٩٩٤ فى تأييد السلام الشامل والعادل الذى يقوم على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من ناحية وتأكيد مبدأ " الأرض مقابل السلام" من ناحية أخرى . كما تحدد الهدف الثانى فى رسالة واضحة الى دول الجوار وخصوصا اسرائيل مضمونها أن جامعة الدول العربية بعد تحقيق السلام الشامل والعادل ترحب بالتعاون مع كافة الدول غير العربية فى المنطقة تحقيقا للمصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة .

٤ - أن كل دولة عربية تتمتع بسيادتها كاملة على كامل أراضيها وعلى كافة مقدراتها الوطنية ، وبالتالى لن يكون هناك إرغام أو اكراه فى التعامل مع اسرائيل .

٥ - أن أى ترتيب شرق أوسطى تكون اسرائيل طرفا فيه لايجوز أن يكون على حساب العلاقات العربية - العربية ، حيث أن هناك نصف قرن من التعاون العربى تجسد فى اتفاقات عربية ومؤسسات وشركات عربية . وهذه تسير فى طريقها ولايجوز أن تتأثر سلبا بأى اتفاق أو مؤسسة أو مشروع فى إطار التعاون الاقليمى .

ولاجدال فى أن هذا الموقف العملى والواقعى للجامعة العربية ازاء التعاون الشرق أوسطى المقترح يضع على عاتق الجامعة مهام وأعباء جمة فى مواجهة تحديات هذا التعاون المقترح حتى لايأتى التعاون الشرق أوسطى بديلا للتعاون العربى من ناحية وحتى لايكون سابقا للتفاهم السياسى بما سيمنح صفة الاستمرارية لسلام غير عادل أو غير شامل من ناحية أخرى - ولاجدال أن هذا يقتضى ضرورة بلورة جامعة الدول العربية لاستراتيجية شاملة وفعالة تأخذ فى إعتبارها تحقيق المهام التالية:

١ - ضمان عدم التخلى عن الهوية العربية مع السعى الحفاظ على الخصوصية العربية فى إطار أى نظام شرق أوسطى قادم على أساس ثقة العرب فى تاريخهم وإدراكهم الواعى لحركة التاريخ.

٢ - ضرورة الوقوف أمام أية محاولة تستهدف أن يسعى كل طرف عربى بمفردة الى البحث لنفسه عن دور فى قطار الشرق أوسطية ومعادلاتها بمعزل عن الآخرين بما قد يهدد بانفراط ماتبقى من التضامن العربى ، والتنسيق فيما بين الدول العربية وتأهيلها عن التعامل مع المتغيرات ، ومع أطراف أخرى فى إطار الشرق أوسطية فى ظل عدم وجود حد أدنى من الاستعداد العربى لهذه المرحلة.

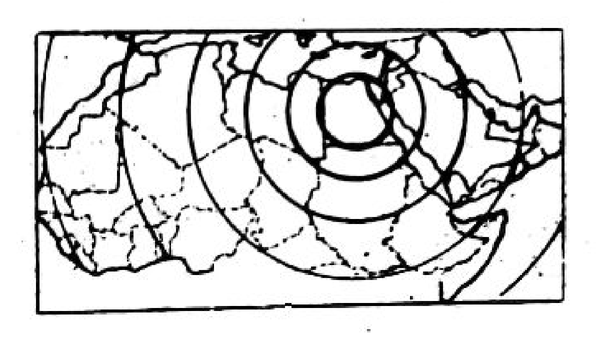
٣ - قيام الجامعة بدورها الاقتصادى المأمول فى الفترة القادمة والذى يأتى فى مقدمته إخراج استراتيجية التكامل الاقتصادى العربى التى أقرتها قمة عمان عام ١٩٨٠ الى حيز التنفيذ بعد مواءمتها مع التطورات الدولية والاقليمية والقطرية ذات الصلة منذ ذلك التاريخ ، وعلى أن يرتكز التعاون العربى على تحقيق المنافع والمصالح المتبادلة والمشتركة. كما يتضمن الدور الاقتصادى المستقبلى للجامعة ضرورة احياء السوق العربية المشتركة وتحويلها الى واقع ملموس ، وأخذ زمام المبادرة فى السعى نحو إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية قبل أن يتم ذلك مع الدول غير العربية ، وتسهيل الاستثمارات العربية وإنشاء مركز معلومات عربية ومنح القطاع الخاص فى الدول العربية حرية التحرك فيما بينها قبل أن يتم ذلك مع الأطراف غير العربية ، بالاضافة الى انشاء هيئة عربية لنقل التكنولوجيا تكون تابعة للجامعة العربية ، وإمكانية اقامة سوق مالية عربية ، والعمل على تحقيق توافق عربى فى مجال سياسة الاستيراد والجمارك ، ناهيك عن ضمان الجامعة توظيف موارد عربية أساسية فى المستقل مثل الماء والنفط وطرق النقل والمواصلات لخدمة المصالح العربية .

الخلاصة :

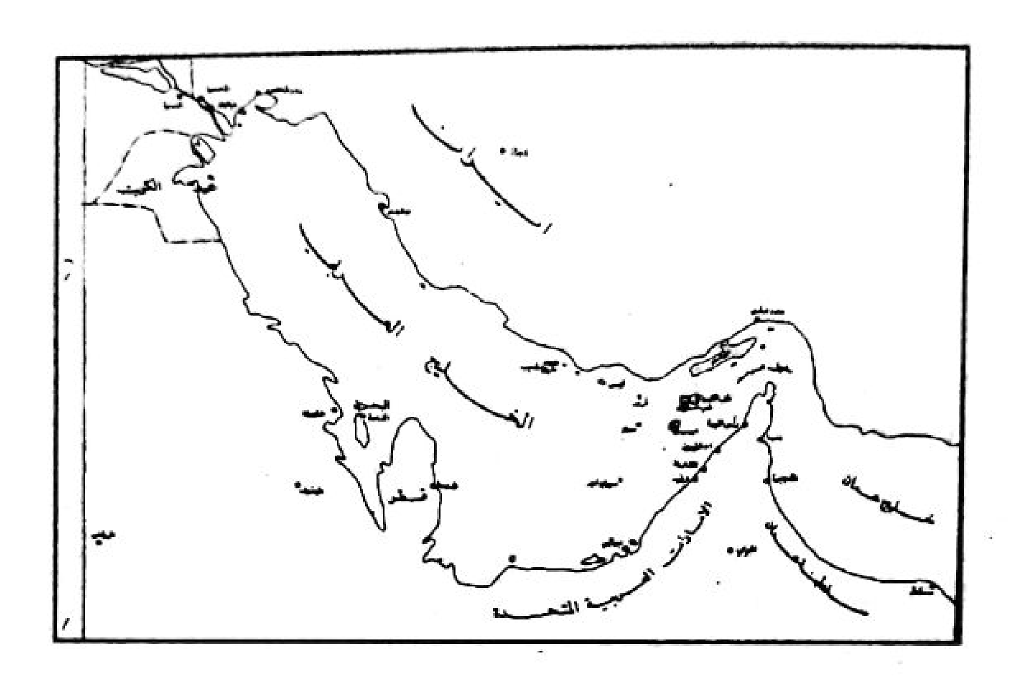
من كل ماسبق نخلص الى حقيقة هامة وهى أنه إذا كانت هناك موازنة مطلوبة من الجانب العربى لتقدم تصورات محددة حول العمل العربى المشترك تحقيقا للمصلحة العربية المشتركة ، فإن هذه الموازنة مطلوبة أيضا حتى يكون للجانب العربى صوته المؤثر بالنسبة لمستقبل التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، وأن تستغل المتغيرات التى حدثت ومايفرض السلام من أوضاع من أجل تعظيم المكاسب وتحجيم المخاطر . فمن المفترض أن النظام الشرق أوسطى تحت مظلة السلام لن يحمل معه مطالب الفرقة والخلافات العربية أو التضارب والتناقض بين المواقف العربية ، فليس هناك مايمنع من مواقف

عربية واحدة او مؤسسات عربية لها وزنها طالما أنها تتفاعل مع نظام أشمل وأوسع نطاقا من العالم العربى . وعلى الدول العربية المشاركة فى المفاوضات - طالما قبلت مبدأ المشاركة - أن لاتقف سلبية فى عملية التفاوض ، بل عليها أن تأخذ زمام المبادرة وتطرحها بقوة على مائدة المفاوضات وعلى الرأى العام العالمى والاسرائيلى ، فمعركة السلام لاتقل ضراوة عن معارك الحرب ، فهى تستدعى بناء القوة والاستخدام الرشيد لها نحو أهداف واضحة ومحددة.

خلاصة القول ، ان شروط الاطار الشرق أوسطى لم تكتمل أو تحسم بعد ، ومازالت أمام العرب فرصة التنسيق - فى إطار الجامعة العربية - لضمان المحافظة على مكاسب ومصالح استراتيجية ، ومركزية دورهم فى البناء الشرق أوسطى ، وقبل أن تتحول منطقة الشرق الأوسط الى تكريس لهيمنة طرف - أو أطراف خارجية - وتتويج دولة أو اكثر غير عربية كقوة إقليمية عظمى .



قمة الدوحة وتحديات التعاون الخليجي



د. صلاح سالم زرنوقة

على غير السوابق المعتادة، إنعقدت القمة السابعة عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في العاصمة القطرية (الدوحة ٧-٩ ديسمبر الماضي) في ظل تحديات إضافية ومن نوع جديد، فإلى جانب التهديدات الخارجية المعتادة والمستمرة التقى قادة دول المجلس في مناخ تخيم عليه بعض التهديدات الذاتية أو الداخلية التي أصبحت تلقي بالشكوك حول وحدة الصف الخليجي التي دأب هؤلاء القادة على ترسيخها في أذهان شعوبهم وحرصوا على تأكيدها للآخرين.

فثمة تباين في المواقف السياسية إزاء كثير من القضايا بين دول المجلس، ففي حين يرى تيار تقوده دولة الإمارات العربية المتحدة أنه قد آن الأوان لوضع حد لمعاناة الشعب العراقي ونسيان الماضي وفتح صفحة جديدة مع العراق وتحقيق المصالحة العربية الشاملة، يرى تيار آخر أن العراق مازال مصدرا للتهديد وأن المصالحة غير ممكنة ما بقي الرئيس صدام في سدة الحكم. أيضا تنقسم المواقف إزاء قضية إنضمام دول أخرى لمجلس التعاون الخليجي، ففي حين يرى تيار تقوده قطر أن إنضمام دول أخرى مثل اليمن الى عضوية المجلس يعد إضافة نافعة وإمتدادا طبيعيا لمسيرة التعاون الخليجي، يرى تيار آخر أن هناك اختلافات كثيرة بين اليمن ودول المجلس من أهمها تباين نظم الحكم والممارسة السياسية، وأن هذه الاختلافات لا تجعل اليمن مؤهلة للإنضمام الى المجلس. كذلك كان الإنقسام بشأن الموقف من إيران فيرى البعض أنها ليست مصدرا للتهديد على النحو الذي تصور به الأمور، بينما يرى آخرون أنها تسعى الى زعزعة استقرار الخليج والهيمنة على دول المنطقة.

وكانت قضية النزاعات الحدودية بمثابة حجر الزاوية في التهديدات الداخلية المطروحة على المجلس خصوصا وأنها كانت وراء قرار مقاطعة البحرين للقمة، ولعل البحرين تدرك تماما خطورة قرار المقاطعة الذي يعد أول سابقة من نوعها في تاريخ المجلس، وأن ذلك لن يقابل بارتياح من جانب دول المجلس رغم إبداء بعض دوله تفهمها لدوافع القرار البحريني. وعموما فقد كان مسار عمل المجلس بصفة عامة مثار جدل خصوصا من حيث تسليط الضوء على قضايا تبدو هامشية قياسا الى القضايا التي تمس صميم التعاون الخليجي، ففي حين تحظى قضايا مثل قضية البوسنة باهتمام واضح على جدول أعمال المجلس وتحتل مكانا بارزا في بيانه الختامي لم تجد قضايا النزاعات الحدودية أو القضايا الثنائية بين دول المجلس نفس القدر من الإهتمام.

وتأتي مقاطعة البحرين للقمة في مقدمة المستجدات على الساحة الخليجية والتي تلقى بظلال الشك حول مستقبل العمل الخليجي المشترك والتي جعلت الكثير من المراقبين يصفون القمة بأنها "قمة مفترق الطرق". هذا رغم أن التصريحات الرسمية الصادرة عن البحرين قد أكدت على أن المقاطعة جاءت بسبب مكان إنعقاد القمة في قطر وأنها لا تعني إنسحاب البحرين من أعمال مجلس التعاون الخليجي في إشارة الى عزمها المشاركة في القمة الثامنة عشرة القادمة في الكويت. بعبارة أخرى فقد دأبت البحرين على التأكيد على أن مقاطعتها تعبير عن رؤية سياسية لخلافها مع قطر وأنها لم تكن أبدا موقفا من مجلس التعاون الخليجي ، وأشارت الى أن هذه المقاطعة لن تؤثر على سير عمل المجلس، ومن جانبها أكدت دول المجلس أيضا نفس المعنى.

لكن يبدو أيضا أن البحرين أرادت من خلال المقاطعة أن تنبه الى ما يمكن أن يؤول اليه حال مجلس التعاون الخليجي إذا ما استمرت القضايا العالقة فيه دون الحل المرتجى النابع من داخل البيت الخليجي، وهي تشير بذلك الى النزاع الحدودي مع قطر حول بعض الجزر، والذي حدا بدولة قطر - من وجهة نظر البحرين - الى تقديم طلب منفرد الى محكمة العدل الدولية. وقد ذكر البيان الصادر عن وزارة خارجية البحرين بمناسبة انعقاد القمة أن جهود الوساطة التي بذلت في هذا الشأن لم تسفر عن تغيير يذكر في موقف قطر، وأن البحرين عندما ذهبت الى محكمة العدل الدولية وقدمت مذكراتها إنما كان ذلك استجابة لقرار المحكمة ورغبة منها في الدفاع عن قضيتها العادلة وعدم ترك ساحة المحكمة خالية أمام قطر لطرح ما لديها من إدعاءات ومزاعم تصل الى حد المطالبة بثلث مساحة دولة البحرين، الأمر الذي تعتبره البحرين تعريضا خطيرا لأمنها الوطني وانتهاكا لسيادتها على كامل أراضيها ومياهها الإقليمية.

واستعرض بيان خارجية البحرين ما وصفه بالمواقف "غير الودية" و "غير الأخوية" التي درجت قطر على اتخاذها تجاه البحرين بما يشكل تهديدا لإستقرارها، وذلك بدءا بالإعتداء المسلح في أبريل ١٩٨٦ على فشت الديبل وجرادة، واستغلالها لمحضر الدوحة ١٩٩٠ لتقديم طلبها المنفرد الى محكمة العدل الدولية، وحملاتها الإعلامية الموجهة ضد البحرين بما فيها استضافة أجهزتها الإعلامية لجماعات متطرفة معادية لدولة البحرين. وجدير بالذكر أن البحرين قد أعلنت قبل القمة بيومين عن القبض على إثنين من المواطنين القطريين اللذين تورطا في أعمال تجسس لصالح قطر، ورغم أنها أعلنت أنها لم تقصد بتوقيت الإعلان عن عملية التجسس إجهاض محاولات الوساطة لإقناعها بالمشاركة في القمة، إلا أن بعض المراقبين يرون أنها كانت ردا غير مناسب على هذه الجهود من ناحية ، وعلى ما أبدته قطر من مواقف بغرض تهدئة الأوضاع نظرا لحرصها على عدم مقاطعة البحرين للقمة. وعلى ما يبدو أن البحرين كانت تأمل من الوساطة تصفية الخلاف مع قطر وليس مجرد حملها على المشاركة في القمة، غير أن عنصر الوقت لم يكن عاملا مساعدا، وكان واضحا أنه من غير الممكن تحقيق ذلك في غضون أيام قلائل. ومن ثم فالبحرين مازالت تترك الباب مفتوحا لوساطة خليجية لحل هذا الخلاف في المستقبل القريب.

وقد ألقى غياب البحرين بظلاله على الجلسة الإفتتاحية وهو ما وصفه مصدر خليجي بقوله "إن الأمر محزن، ونأمل ألا تكون المقاطعة عادة سنوية، فلازال تطلعنا في أن يبقى هذا الكيان الوحدوي قائما دون زعزعة من أهل البيت". وهو ما أكده أمير قطر أيضا في كلمته الإفتتاحية عندما عبر عن بالغ أسفه "لإعتذار دولة البحرين وتغيب أخي العزيز الشيخ عيسى بن سلمان، الذي كنا نسعد بوجوده ..." وأضاف "إن تعزيز مسيرة المجلس سيمثل إضافة كبرى تستجيب لتطلعات شعوبنا وتزيد من تلاحمهما وتقوى المصالح المشتركة وتعزز قدرة المجلس على تحقيق أهدافه ...". وفيما عدا ذلك لم تأت إشارة واحدة الى مقاطعة البحرين للقمة طوال فترة إنعقادها. وحول ما تردد عن وجود مساع لإقناع البحرين بحضور الجلسة الختامية، نفى الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجية قطر ذلك بقوله "أعتقد أن الموضوع حسمه الإخوة في البحرين من خلال بياناتهم"، لكن ثمة تأكيد من جانب القمة على أن قراراتها ملزمة لجميع دول المجلس بما فيها البحرين بإعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجلس. وقد انتقدت البحرين ما وصفته بأنه "لا مبالاة" شركائها في مجلس التعاون الخليجي حيال "خديعة" قطر التي استضافت القمة. وكتبت صحيفة الأيام البحرينية "لقد اصطدم اخلاص البحرين ووفاؤها لمجلس التعاون الخليجي منذ البداية بالنيات المبيتة لدى قطر ولامبالاة الأعضاء الأشقاء الآخرين في مجلس التعاون" وأضافت الصحيفة "أنه في الوقت الذي كانت البحرين تتطلع لحل يأتي من داخل المجلس إيمانا منها به وبأهدافه، فإن المجلس نفض يديه وأدار ظهره ، في الوقت الذي كان الحدث أكبر من أن يعامل على هذا النحو من اللامبالاة والإذعان لمنطق القوة". ومن جانبه أكد وزير خارجية قطر أن غياب البحرين لم يؤثر على أعمال القمة، وإن كان قد ترك أثرا شخصيا على المشاركين.

والحقيقة أن دول المجلس لم تكن متحمسة لإدراج هذه المشكلة ضمن جدول أعمال القمة على اعتبار أن المشاكل الحدودية والثنائية ليس مكانها المجلس وإنما يجب أن تحل في إطار ثنائي. كذلك أحيل طلب اليمن بالإنضمام الى اللجنة القانونية لبحثه في ضوء الميثاق ولم يدرج ضمن أعمال القمة رغم محاولة وزير خارجية اليمن الدخول لقائمة القادة لإقناعهم بوجهة نظر بلاده في الإنضمام، وقد صرح الأمين العام للمجلس بأن الميثاق ينص على ضرورة تماثل الدول الأعضاء في الأنظمة السياسية والتشريعات. ولعل هذا المسلك يأتي ضمن توجه عام مؤداه عدم تأثير هذه المستجدات المطروحة

على نمط عمل القمة الذى بدا أنه تقليدى الى حد كبير ولم يختلف كثيرا عن السوابق، فقد تضمن جدول الأعمال والبيان الختامى نفس موضوعات الاهتمام فى القمم السابقة وهى الموقف من العراق وإيران وعملية السلام وموضوع التطرف والإرهاب وقضايا التعاون الخليجى المشترك.

فقد جاء فى البيان الختامى للقمة أن المجلس الأعلى لقادة دول المجلس عرض ما تحقق فى مسيرة التعاون المشترك فى مجالاتها المختلفة، وإطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزارى واللجان الوزارية، مؤكدا عزمه على دفع هذه المسيرة نحو آفاق أشمل، وذلك استنادا الى المبادىء والأهداف التى تضمنها النظام الأساسى لمجلس التعاون. كما عرض القضايا السياسية والأمنية الراهنة إقليميا ودوليا، فبحث فى مسار تنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن ولاحظ بأسف بالغ استمرار الحكومة العراقية فى سياسة المماطلة حيال تنفيذ جوانب أساسية فى التزاماتها الدولية، وفى مقدمتها استكمال إزالة أسلحة الدمار الشامل والإفراج عن الأسرى من مواطنى الكويت والدول الأخرى والإلتزام بآلية التعويضات وإعادة الممتلكات الكويتية والامتناع عن القيام بأى عمل عدوانى أو استفزازى للدول المجاورة. وأكد المجلس على استمرار دعمه لجهود اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ودعا المجتمع الدولى الى دعم جهودها. وجدد التعبير عن تعاطفه مع الشعب العراقى ورحب بصيغة النفط مقابل الغذاء، كما عبر عن قلقه إزاء الأحداث فى شمال العراق. وأكد على حرصه على استقلال العراق وسيادته، وأكد تأييده لمواقف وإجراءات دول التحالف إزاء العراق.

وناقش المجلس مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية ولاحظ استمرار إيران فى تنفيذ إجراءات ترمى الى تكريس احتلالها للجزر، وإصرارها على الاستمرار فى خطواتها الاستفزازية غير المبررة، وأعرب عن أسفه لعدم استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات المتكررة من جانب دولة الإمارات ومجلس التعاون الخليجى ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية لحل النزاع سلميا. وأكد على سيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث ودعمه المطلق لكل الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لإستعادة سيادتها على هذه الجزر، وجدد دعوته لإيران لإنهاء احتلالها لهذه الجزر. ودرس المجلس مستجدات العلاقات مع إيران إنطلاقا من أهمية إرساء العلاقات على أسس حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وحل الخلافات بالطرق السلمية وتوفير متطلبات الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها. وعبر عن قلقه إزاء نشر إيران لصواريخ أرض – أرض فى الخليج العربى وعلى الجزر الثلاث وإزاء سعى إيران المتواصل الى بناء ترسانة من أسلحة الدمار الشامل وتعزيز قدراتها التسليحية بما يفوق حاجتها الدفاعية المشروعة وهو ما يعرض دول المجلس للتهديد المباشر، ودعت المجتمع الدولى والهيئات الدولية ذات العلاقة الى بذل الجهود لجعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل.

واستعرض القادة أيضا تطورات عملية السلام وما يعتريها من تداعيات بسبب الممارسات الإسرائيلية التى تشكل خطرا حقيقيا تهدد فرص السلام وتنذر بالعودة الى التوتر وأعمال العنف وتضطر دول المجلس الى إعادة النظر فى الخطوة المتخذة تجاه إسرائيل فى إطار عملية السلام. وطالب المجلس الأعلى للقادة إسرائيل بضرورة الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالإتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية، والإنسحاب الكامل من القدس والكف عن إجراءات تغيير المعالم الإسلامية وتكريس الاحتلال فى الأراضى العربية، وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة كافة حقوقه المشروعة وحقه فى إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى، واستئناف المفاوضات مع سوريا من حيث انتهت اليه الجولات السابقة والإنسحاب الكامل من الجولان ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربى وفقا لمرجعية مدريد والقرارات الدولية فى هذا الشأن. وأكد على ضرورة مواصلة عملية السلام واستمرارها.

كذلك جدد المجلس نبذه واستنكاره لكافة أشكال التطرف والعنف والإرهاب خاصة تلك التى تضر بالأمن والاستقرار فى منطقة الخليج، داعيا المجتمع الدولى الى تنسيق جهوده لوقف هذه الأعمال وضمان مثول مرتكبيها أمام العدالة والحيلولة دون استغلال العناصر المتطرفة والإرهابية لأراضى أى دولة لأغراض الحصول على التمويل أو السلاح، وأدان المجلس الأعمال الإرهابية التى وقعت فى مدينة الخبر بالسعودية وفى البحرين، وشدد على وحدة المصير المشترك لدول المجلس وشمولية أمنها، وأكد على وقوفه الى جانب أية دولة من دول المجلس تتعرض لعمليات إرهابية.

وفى سياق مجالات التعاون الخليجى المشترك استعرض القادة قرارات اللجان الوزارية فى شأن تسهيل إنتقال الأيدى العاملة الوطنية بين الدول الأعضاء وما اتخذ من خطوات لتعميق المواطنة الخليجية. كذلك قرر المجلس الموافقة على توصيات وزراء الدفاع مؤكدا ضرورة الإستمرار فى تنفيذ كل الجوانب المتعلقة بمجالات التعاون العسكرى ورفع كفاءة القدرات الدفاعية الجماعية لدول المجلس وصولا الى تحقيق التكامل الدفاعى فيما بينها. ومن الجدير بالذكر أن هذه التوصيات شملت الملف العسكرى الخاص بتطوير قوات "درع الجزيرة" وشبكة الإنذار المبكر التى تغطى سماء الخليج. وفى مجال الشئون الأمنية درس القادة مسيرة التنسيق والتعاون الأمنى بين كل الأجهزة والقطاعات الأمنية فى الدول الأعضاء وذلك فى ضوء ما توصل اليه وزراء داخلية هذه الدول فى اجتماعهم الخامس عشر فى مسقط (نوفمبر ١٩٩٦). كما عرض المجلس نتائج أعمال اللجان الوزارية على صعيد التعاون الاقتصادى وتوصيات المجلس الوزارى وقرر: أولا

توحيد التعريفة الجمركية لدول المجلس وإقامة اتحاد جمركي بينها. واستكمالاً لخطوات إقامة السوق الخليجية المشتركة أقر المجلس عدداً من الإجراءات في سبيل تحقيق هذه الغاية مثال ذلك إستكمال تصنيف السلع إلى ثلاث فئات. ثانياً الموافقة على إقرار الصيغة المعدلة للسياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس. ثالثاً الموافقة على التوصية المرفوعة من لجنة التعاون المالي والإقتصادي للحد من أخطار التدخين. كما وافق القادة على وثيقة مسقط للنظام الموحد للأحوال الشخصية كقانون إسترشادي لمدة أربع سنوات. وتقرر أيضاً أن تواصل أجهزة الإعلام في دول المجلس مواكبة التطورات الدولية في المجال الإعلامي، وما يتيحه ذلك من سرعة نقل المعلومة ونشرها وإستثمارها لصالح وحدة الصف الخليجي، ونقل الصورة الحقيقية عن دوله بشكل إيجابي ينسجم مع تأصيل الروابط والقيم التي تجمع دول المجلس.

ومن الواضح أن إنجازات القمة جاءت نمطية إلى حد كبير، وأنها لم تستجب لكثير من المستجدات والمتغيرات التي كانت جديرة أن تؤخذ في الاعتبار. ومن ثم يرى بعض المراقبين أنه إذا كانت القمة قد نجحت في إخفاء الإنقسامات الداخلية بين دول المجلس، فذلك لن يحسب لصالح مسيرة العمل الخليجي، كما أنها لم تنجح في إخفاء محدودية هذه الانجازات قياساً إلى ما هو متوقع من المجلس بصفة عامة وعلى الصعيد الشعبي بصفة خاصة. ولعل ذلك يثير العديد من القضايا المتعلقة بمسيرة التعاون الخليجي وما تواجهه من تحديات، وأثر ذلك على مستقبل المسيرة، ويمكن في هذا الصدد طرح القضايا والملاحظات التالية:

أولاً: التباين في الرؤى السياسية وإنعكاساته على إمكانية بلورة رؤية موحدة وتصور مشترك لمجلس التعاون الخليجي، صحيح أن هذا التباين لم ينعكس على الاجماع الخليجي، وأن المجلس مازال يستخدم آلية أقرب إلى الحلول الوسط، لكن ثمة إشكالية في حالة تأثير هذه السياسات الفردية للدول على الكيان العام وهو المجلس سواء نتيجة إمعان بعض الأطراف في تبني توجهات معينة كوسيلة للضغط على دول المجلس، أو لتناقض هذه التوجهات أو تلك الرؤى مع الرؤية العامة للمجلس بحيث يصعب فيها التوصل إلى صيغة وسط. ويرى المراقبون أن احتمالات ذلك واردة إلى حد كبير، وذلك لأن دول الخليج أسيرة مخاوف تهدد أمنها، تدفعها إلى التعاون أو عقد الاتفاقات من منظور منطق خاص ورؤية ذاتية لمصالح الدولة ومن ثم فهي صحيحة من هذا المنظور، ويصعب الانحراف أو التخلي عنها لأنها تتعلق بقضية الأمن، فعلى سبيل المثال يكيف البعض مبادرة دولة الإمارات بتحقيق المصالحة مع العراق من منطلق المصلحة الوطنية للإمارات في باب تحقيق توازن مع التهديد الإيراني من خلال إعادة الدور العراقي إلى المنطقة، وأيضاً في البحرين تعاطف واضح مع العراق، وسواء كان المدخل هو تحقيق المصالحة العربية أو تخفيف معاناة الشعب العراقي فإن ذلك يتناقض مع رؤية دول أخرى مثل الكويت والسعودية لم تزل ترى في العراق خطراً يهدد أمنها. نفس الوضع نجده في الموقف من إيران حيث يلاحظ نوع من الانفتاح من جانب قطر تجاه إيران التي يعتبرها البعض التهديد الأخطر. أكثر من ذلك فإن الانقسامات في الرؤى قد تتخطى هذين الجناحين التقليديين للمنافسة في الخليج (العراق، وإيران) إلى مد الجسور مع إسرائيل أو قوى أخرى تكون بمثابة حليف إحتياطي. لكن هذا التباين لم يكن قاصراً على المسائل التي تتعلق بالأمن القومي فقط من حيث مصادر تهديده، وإنما يشمل أيضاً سياسات تحقيق هذا الأمن. مثال ذلك التباين في المواقف من طلب إنضمام اليمن إلى المجلس حيث يرى البعض أن إقامة نسق خاص من العلاقة بين الجانبين الخليجي واليمني قد أصبحت مسألة ضرورية لأنه لا يمكن توقع إستمرار اليمن في فراغ بالمعنى الإستراتيجي وأنه مالم يرتكز إلى نوع من التحالف مع دول المجلس فقد يلجأ إلى تحالفات أو محاور أخرى جانبية في منطقة الجزيرة العربية. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه حتى مع غياب مدخل سياسي أو أمني يحظى بقناعة مشتركة بين اليمن ودول المجلس، فإن المدخل الإقتصادي يمكن إعتماده كأساس للتنسيق بما ينطوي عليه هذا المدخل من إعادة العمالة اليمنية إلى مواقعها في الخليج كما يمكن لدول الخليج أن تزيد مساهمتها في عمليات التنقيب عن النفط في اليمن. ويرى آخرون العكس تماماً. إن ذلك يعني ضرورة العمل من أجل بلورة رؤية موحدة تأخذ في إعتبارها القواسم المشتركة بين مطالب الأعضاء ومصالحهم لاسيما في مجال الأمن والمفترض أنه يحظى بمفهوم كلي شامل على المستوى النظري.

ثانياً: أولويات العمل الخليجي المشترك والتي أصبحت بحاجة إلى إعادة نظر في ظل تصاعد التوتر بين بعض دول المجلس بسبب القضايا الثنائية التي تمثلت في مشاكل الحدود والتي لم تحظ بأدنى إهتمام على جدول أعمال المجلس على إعتبار أنه ليس مكاناً لحل هذه الخلافات إلا إذا أراد الطرفان ذلك وحسنت نواياهما، وكانت مشكلات الحدود بين دول المجلس أحد مسببات الأزمات الدورية. وقد برزت مشاكل الحدود منذ تكوين الدولة الحديثة في الخليج والتدخلات البريطانية التي عقدت من هذه المشكلة، رغم ذلك فقد وجدت دول المجلس بعض الحلول لبعض هذه المشاكل من منطلق الوضع الذي خلقته بريطانيا في المنطقة، فقد إخترع البريطانيون ما أسمي "المناطق المحايدة" مثال ذلك المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية والتي أعيد تسميتها "المنطقة المقسومة" على أساس إتفاق ثنائي يقضي بأن يستفيد الطرفان بالتراضي فيما بينهما بالإستثمارات المشتركة للموارد في هذه المنطقة وكان ذلك أحد الحلول. وهناك حلول أخرى تم إعمالها في نزاعات الحدود منها "خط الوسط" خصوصاً في المناطق البحرية وطبقتها دول الخليج مع جيرانها، ومنها نظام توزيع الجزر الذي طبقته أبوظبي مع قطر

بالتراضي، ومنها نظام إقتسام الموارد والذي طبقته المملكة العربية السعودية مع البحرين في حقل "أبو سعفة" النفطي ثم تنازلت الأولى عن كل موارده للثانية. أيضاً إستطاعت دول المجلس حسم الخلاف الحدودي بين السعودية وعمان عن طريق الاتفاق على ترسيم الحدود، وكذلك يمكن الإشارة إلى الإتفاق اليمني - السعودي الجاري، هذه الحلول تمت بإتفاقات ثنائية مع تحكيم العقل والمصلحة بعيدة المدى، لكن الأمر يختلف في مسألة الحدود القطرية - البحرينية، فتاريخها السابق والنزاع حولها وقربها الجغرافي تجعل الأمور أكثر صعوبة. وهنا يرى المراقبون أن عدم إهتمام المجلس بهذه النزاعات خصوصاً بعد مطالبة البعض بإدراجها ضمن جدول أعماله، هو الذي دفع بقطر إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وجدير بالذكر أن هناك خلافاً بين البلدين حول تفسير الإتفاق الثنائي الذي تم في قمة ١٩٩٠ حول هذا الموضوع. ورغم أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية يعد خياراً مشروعاً إلا أنه لا يتوافق مع تقاليد المنطقة الخليجية من ناحية فضلاً عن عدم جدواه عملياً من ناحية أخرى، فقد تصدر المحكمة حكماً "معنوياً" لصالح هذا الطرف أو ذاك لكنها ليس لديها القدرة على فرض هذا الحل أو تنفيذه على أرض الواقع. كما أن البديل والذي يقوم على الإتفاق الثنائي المؤسسي على تغليب الحكمة والتنازلات المتبادلة يبدو بعيداً اليوم أكثر من أي وقت مضى. وعلى هذا الأساس يرى المرقبون أن الخصوصية الخليجية تقتضي إعادة ترتيب أولويات القضايا بحيث تحظى القضايا الثنائية بصفة عامة بأهمية خاصة في المجلس، وإن لم يحدث ذلك فمن المحتمل أن يزداد عدم الثقة في القدرة الذاتية للمجلس وفي جدواه.

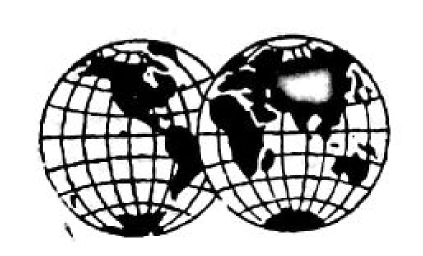
ثالثاً: ضرورة تعزيز آلية لحسم الخلافات بين دول المجلس، فالمراقب لمسيرة العمل الخليجي المشترك سوف يدرك بسهولة أن العلاقات بين دول المجلس ليست على ما يرام دائماً، وأن ثمة خلافات جوهرية لم تنجح في إخفائها البيانات الختامية التي تصدر في أعقاب إجتماعات المجالس الوزارية. ولم تكن مسيرة المجلس منذ إنشائه الرسمي وعقد قمته الأولى في أبوظبي (مايو ١٩٨١) خالية من الأزمات التي صادفتها في أكثر من منحنى والتي تنوعت مع إختلاف مراحل المسيرة، وكان آخر هذه الأزمات مغادرة الوفد القطري للقمة السابقة في مسقط (١٩٩٥) بشكل مفاجئ والتي إحتجت فيها قطر على تعيين الأمين العام الحالي من المملكة السعودية والتي إستغرقت حوالي ستة أشهر لحسمها. وقد فسر المراقبون الموقف القطري آنذاك بأنه أكثر من إحتجاج على الأمين العام إشارة إلى العديد من الأمور الثنائية التي كانت بحاجة إلى الحسم. وقبل ذلك أعلنت قطر عدم رغبتها في حضور قمة أبوظبي (١٩٩٢) وتغلبت الحكمة في آخر لحظة وتم تذليل العقبات ولم الشمل وكانت الأزمة الأكبر في مسيرة المجلس هي ما حدث في مؤتمر الدوحة في يناير (١٩٩٠) عندما نشب خلاف حاد بين قطر والبحرين حول جزيرتي حوار وفشت الديبل الأمر الذي كاد يعصف بإجتماع القمة في أحرج أوقاتها، فقد كانت الكويت آنذاك - وهي العضو المؤسس والنشط في المجلس - تحت الإحتلال العراقي. لقد تصاعدت الأمور بين قطر والبحرين اليوم إلى حد جعل المراقبين يصفون الأوضاع الخليجية بأنها وصلت إلى مستوى عال من الحرج ما لم تكن قد وصلت إلى نقطة اللا عودة والتي تمثلت في مقاطعة البحرين للقمة مما يضع منظومة التعاون الخليجي حقيقة في مفترق طرق إذ تواجه للمرة الأولى تحدياً علنياً لم تفلح الجهود في إخفائه. وفي تقدير الكثيرين أن هذه النتيجة تعد إمتداداً طبيعياً لتراكم الضغوط بسبب غياب آلية لحسم الخلافات الخليجية، بعبارة أخرى يرى البعض أن القرار البحريني بالمقاطعة لا ينشئ واقعاً جديداً وإنما يكرس واقعاً قائماً منذ قيام المجلس، وأن الجديد فيه هو مجرد الإعلان الرسمي عن هذا الواقع. ومن هنا فإن أكثر ما يخشى هو أن تصبح المقاطعة تقليداً جديداً لتعزيز القدرة التفاوضية للطرف الذي يمارسها، أو لحمل وإستغلال الإجماع أو التضامن الخليجي في خدمة مصالح خاصة، أو أن يتم تأخيره في سلسلة من ردود الأفعال المتبادلة بين الأطراف، أكثر من ذلك أن تكون المقاطعة إنعكاساً لقناعة بعدم جدوى المجلس، ومن ثم عدم جدوى الاستمرار في إيقاع النهج التقليدي للمجلس في حسم الخلافات والقائم على الحلول الوسط. لكن المأمول هو أن يكون القرار البحريني بالمقاطعة بمثابة جرس إنذار للمجلس ينبه إلى ضرورة تطوير آلية لحسم الخلافات بين أعضائه في إطار الأسرة الخليجية.

رابعاً: تواضع الإنجازات قياساً إلى ما كان متوقعاً من المجلس، فلا شك أن كثيراً من الجهود قد بذلت في سبيل تنمية التعاون بين دول المجلس في المجالات الإقتصادية والأمنية والإعلامية، ولا ريب في أن قسطاً من هذه الجهود كان فعالاً من حيث النتائج، لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لكي تتفق الانجازات مع تطلعات المواطن الخليجي الذي يرى المراقبون أنه لم يزل يتمنى الكثير وبات يشعر بأن الكثير من طموحاته لم يتحقق بعد. ولعل تقييم واقع التعاون الخليجي من وجهة نظر الطموحات الشعبية يظهر أنه مازال هناك الكثير، فوفقاً لرأي البعض لم يزل واقع التجارة البينية بين دول المجلس بعد خمسة عشر عاماً من التعاون الإقتصادي وعلى توقيع الإتفاقية الإقتصادية المشتركة قريباً من واقع التجارة البينية العربية، كما أن هذه التجارة لا تزال تتكون في معظمها من سلع أعيد تصديرها. كذلك فإن المشاريع المشتركة التي أقيمت حتى الآن لا تزال محدودة، وهي في الغالب إما مشاريع محلية كانت قائمة أصلاً فأصبح رأسمالها مشتركاً، وإما أنها مشاريع تمويلية وخدمية بوجه عام. أكثر من ذلك فثمة تساؤلات تدور في ذهن المواطن الخليجي عن العديد من الممارسات، مثل ذلك التساؤل حول مبررات المنافسة القائمة في بعض المجالات، فما هو مبرر إقامة حوض جاف لبناء وإصلاح السفن في جنوب الخليج ما دام هناك حوض في وسط الخليج يتمتع بكافة

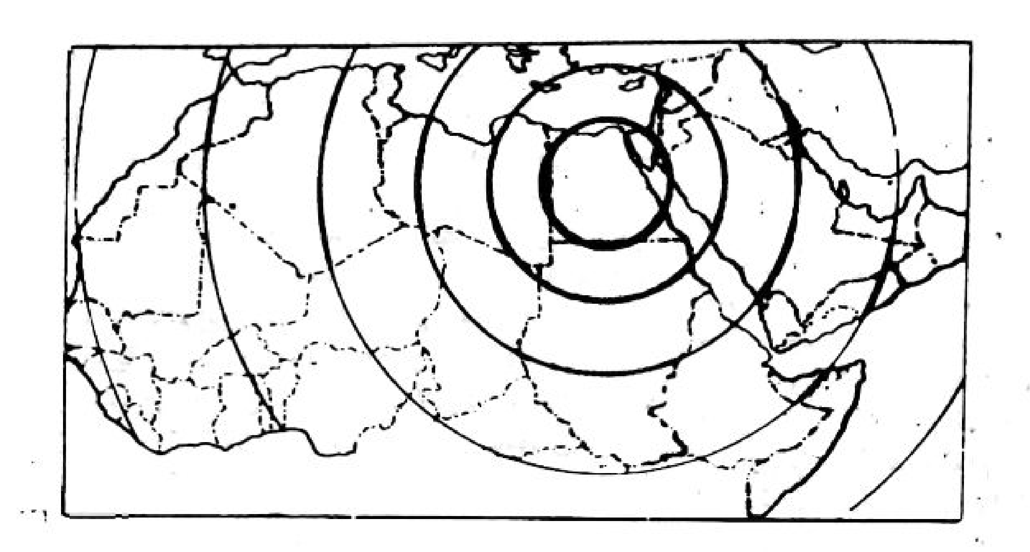
المواصفات والمعايير الدولية وقادر على تغطية المنطقة؟ وما هو مبرر وجود سبعة مصانع لإنتاج الحديد والصلب فى ظل ظروف تسويقية صعبة وغير مواتية؟ وكانت ثمة تساؤلات أيضاً حول إقرار التعريفة الجمركية الموحدة، والتى إعترض عليها البعض فى قمة مسقط ١٩٩٥، والتى كانت إحدى العقبات التى تعوق تحقيق التكامل الإقتصادى حتى فى القمة الأخيرة حيث عارضت الإمارات وهى مركز تجارى إقليمى رئيسى زيادة تعريفتها الجمركية أكثر من مستوى ما بين أربعة إلى ستة بالمائة وهو المستوى الذى تفرضه على معظم السلع، فى حين كانت السعودية تؤيد فرض تعريفة جمركية بنسبة ٢٠٪ على بعض السلع، والتى تم توحيدها بين دول المجلس لتتراوح بين ١٢,٨٪ لمعظم السلع. أيضاً هناك تساؤلات حول جدوى العمل الخليجى المشترك فى ضوء إستثمار البعض لأموالهم فى عواصم غربية دون إستثمارها فى دول المجلس والتى يبدو أن بعضها كالبحرين بحاجة إلى مزيد من فرص العمل، كما كانت بحاجة إلى المال اللازم منذ أعوام لإنجاز مشروع حيوى تمثل فى إقامة محطة إضافية لتحلية المياه ولم تر فى التعاون الخليجى حلاً لهذه المشكلة.

ومجمل القول، حسب ما يرى المراقبون، أن ثمة تنافساً سلبياً وتوجها نحو الاستئثار والمصلحة الخاصة على صعيد السياسات الإقتصادية والمالية. وعلى الصعيد العسكرى لا تزال قوات "درع الجزيرة" مجرد تدريبات موسمية تكاد تكون عديمة الأثر. ومن الناحية الأمنية يرى البعض أن تحقيق تعاون فعال لم يزل بحاجة إلى تدخل مباشر من جانب القيادات السياسية كما حدث فى مواقف سابقة وذلك نظراً لغياب التنسيق بين الأجهزة الأمنية. وأنه رغم إحساس قادة دول المجلس بتواضع الانجازات، ورغم توافر النوايا لبذل المزيد من الجهد وإتخاذ قرارات تبعث على إشاعة الاطمئنان فى نفوس المواطنين الخليجيين، إلا أن هذا الإحساس وتلك النوايا لم تترجم بدرجة كافية إلى واقع ملموس.

وفى ظل هذه التحديات المطروحة ليس من المتوقع لمسيرة التعاون الخليجى أن تؤتى ثمارها المرجوة ما لم يحدث تغيير فى آليات عمل المجلس بما يؤكد قدرته على مواجهة الأزمات وتفعيل دوره بشكل أفضل وإستثمار إمكانات دولة فى تعزيز أمن المنطقة وإستقرارها من ناحية والحفاظ على رخاء المواطن من جهة أخرى.



العلاقات العربية - الإيرانية بين الصراع والتعاون



خالد فياض

من واقع الاختلاف فى وجهة ومسار التطورات الدولية وجمعها الشيء وضده فى آن واحد معا ، أتت التفاعلات الإيرانية - العربية على نفس الشاكلة ومن الممكن تحديد أربعة تطورات دولية رئيسية لها تأثير بالغ على السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية . هذه التطورات تتمثل فى انهيار الامبراطورية السوفيتية وبروز القوة الأمريكية والتفاعل بين قوى الدمج والتفكيك (فكرة عزل إيران) ، وأخيرا حرب الخليج الثانية وما أعقبها من تطورات تتعلق ببداية عملية السلام فى الشرق الأوسط وتراجع الدور العراقى فى المنطقة .

وانطلاقا من هذه التطورات كانت العلاقات العربية - الإيرانية والتى يتنازعها اتجاهان ، اتجاه يعلى من قيمة التعاون مع الدولة الإيرانية واتجاه آخر يرى أن علاقة العرب مع إيران هى علاقة صراعية وذلك إن لم تكن علاقة أضداد . ولعل مما ساعد فى تكريس تلك الظاهرة ، هو أن استراتيجية واحدة لم تنظم علاقة العرب بالإيرانيين ، بل أخضعت تلك العلاقة للظروف الخاصة بكل دولة عربية على حدة وطبيعة رؤيتها لمصادر تهديد أمنها القومى . وفيما يلى عرض لأهم القضايا موضع الإتفاق بين العرب وإيران والقضايا محل الخلاف أو إن شئنا القول محل الصراع .

أولا : مصادر التعاون :

١- التعاون الاقتصادى :

مثلت عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وإيران مقدمة منطقية لتطوير علاقاتها الاقتصادية ، وفى معرض تطوير هذه العلاقات يلاحظ أن :

أ- منطقة الخليج بوصفها المجال الحيوى لإيران مثلت المختبر الأول لهذا التطور ، وأتت القمم الخليجية المتعاقبة لتشدد على أهمية تطوير التعاون مع إيران . وقد شهدت المبادلات التجارية الخليجية - الإيرانية دفعة قوية ، لكن ارتفاع حجم التجارة البينية الخليجية الإيرانية لم يكن هو الشكل الوحيد لنمو العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين ، ولا كان النطاق الخليجى على أهميته يمثل الوعاء الوحيد لنمو العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين ، فعلى المستوى الأول شكلت صيغة المشروعات المشتركة واحدا من أبرز مظاهر التعاون الإيرانى الخليجي، وكان أهمها على الإطلاق ذلك المشروع الذى عرف باسم الأنبوب الأخضر والذى يقضى بتوصيل مياه الشرب من نهر قارون جنوب إيران الى دولة قطر عبر خط أنابيب ضخم يبلغ طوله ١٨٠٠ كم ويمثل هذا المشروع بديلا لنظيره التركى "مشروع مياه السلام" .

ب – أما على المستوى الثاني الذى يعبر عن التطور الإيجابي في العلاقات العربية – الإيرانية خارج التعاون الخليجي فلقد جرت مشاورات إيرانية مغربية – تونسية من أجل تطوير التعاون الزراعي والصناعي بين الدول الثلاث .

جـ – وتعهدت إيران أثناء زيارة وزير خارجيتها على أكبر ولاياتي لبيروت في يونية ١٩٩٢ بالمشاركة في عمليات البناء والإعمار .

د – أما العلاقات الإيرانية – السودانية فقد كانت بحق هى الأكثر تطورا . فمع أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس الجمهورية الإسلامية للسودان في ديسمبر ١٩٩١ أعلن عن توقيع اتفاق ثنائي متعدد الجوانب بين البلدين ، ويشمل هذا الاتفاق بين ما شمل مقايضة النفط الإيراني باللحوم والمنتجات الزراعية السودانية ، كما نص على إنشاء خطوط ملاحية لإستيعاب التوسع المتوقع فى تجارة البلدين ، فضلا عن تضمنه التزام إيران بالمشاركة فى بعض المشروعات الاستثمارية السودانية ، ومن جهة أخرى تردد أنه ثمة جوانب غير معلنة فى الاتفاق السوداني – الإيراني تضمنت تعهد إيران بدفع ٣٠٠ مليون دولار للصين لتزويد السودان بأسلحة متطورة لقمع التمرد الجنوبي .

٢- الصراع العربي - الإسرائيلي :

تعاملت إيران منذ اندلاع الثورة الإيرانية مع الصراع العربي الإسرائيلي من منطلق أنه صراع حضارى بين الأمتين الإسلامية واليهودية أكثر مما هو صراع سياسى ، وعلى الرغم من هذا التصور إلا أن ظروفا اقليمية معينة فرضت نوعا من التمايز بين المسلك الإيراني تجاه المسارات المختلفة للصراع . فعلى حين كان التشدد واضحا فى الموقف الإيراني من المسارين الفلسطيني الأردني ، فإنه اتسم بقدر أكبر من المرونة تجاه المسار السورى – اللبناني – الإسرائيلي ، حيث التماس المباشر مع العلاقات السورية – الإيرانية وضرورة تكيفها تبعا لتوجهات القيادة السورية . ولعل هذه المرونة الإيرانية ترجع الى العلاقة المركبة بين كل من سوريا وإيران ، فالدولتان رغم أنهما تفرقهما الأيديولوجية (التوجه العلماني للنظام السورى والإسلامى للنظام الإيراني) ، فإنهما تجمعهما المصلحة (الحساسية المشتركة تجاه الولايات المتحدة واسرائيل ، ومعاداة العراق والمنفعة المادية المتبادلة) .

وإيران هى التى رعت فكرة تأسيس حزب الله اللبناني منذ طرحها فى يونيو عام ١٩٨٠ حتى تنفيذها فى فبراير عام ١٩٨٥ ليسير على النهج الفكرى للخميني ويدعمها . ولعل من أهم المؤشرات التى تبرز أهمية ورقة حزب الله فى يد المفاوض السورى هو الرفض السورى القوى للتقارير التى أشارت الى وجود اقتراح اسرائيلي بخصوص لبنان من شأنه طرح صيغة "لبنان أولا" والتى تقوم على أساس انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني فى مقابل نزع سلاح حزب الله وتوقف أعمال المقاومة الوطنية ضد اسرائيل .

وهكذا فإن ورقة حزب الله ومن خلفها الحليف الإيراني تشكل الآن أهم ورقة تفاوضية فى يد السوريين وذلك رغم الاختلاف فى المنطلق العدائي لإسرائيل (الانطلاق الإيراني باعتبار اسرائيل عدو حضارى للأمة الإسلامية ، ومنطلق سورى باعتبار الصراع مع اسرائيل صراعا سياسيا) . وإذا أضفنا الى التنسيق الإيراني – السورى فى مساعدة حزب الله على القيام بأعمال المقاومة الوطنية فإن ذلك لا يقلل من الدور الإيراني فى دعم الحركات الإسلامية فى الأراضى المحتلة فى فلسطين (حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامى) من خلال قيام إيران بنشر مفاهيمها الثورية بين هاتين الحركتين ، ورغم الفتور الذى يسود العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإيران فإن الدور الإيراني فى دعم الحركات الإسلامية داخل فلسطين شكل إحدى أوراق منظمة التحرير فى تفاوضها مع اسرائيل ، حيث تسعى اسرائيل الى قيام منظمة التحرير بدور حائط الصد ضد العمليات الفدائية التى تقوم بها حركتا حماس والجهاد الإسلامى ، وبالتالى فإن المنظمة أمامها الفرصة من أجل أن تؤكد على أهمية دور المنظمة فى هذا المجال وبالتالى أهمية قيام اسرائيل بإعطاء استقلالية أكبر للسلطة الفلسطينية فى ادارة الشئون الداخلية فى الضفة الغربية وغزة وتوسيع صلاحيتها فى هذا المجال ، على أن يكون ذلك مرحلة للفصل الكامل بين الكيانين الفلسطيني والإسرائيلي إذا أرادت اسرائيل فعلا اتقاء شر الحركات الإسلامية الفلسطينية ، ولعل تصريحات المسئولين العرب فى هذا الصدد خير دليل على أهمية الحركات الإسلامية فى عملية ادارة العملية السلمية بين العرب واسرائيل (التحذير الدائم والمستمر من تصاعد أعمال العنف والإرهاب فى المنطقة إذا حدث تراجع عن العملية السلمية فى الشرق الأوسط) . وأخيرا فرغم الخلاف السابق الإشارة اليه بين العرب وإيران من حيث مصادر الصراع العربي – الإسرائيلي (منطلق ثورى ومنطلق سياسى) فإنهما يتفقان فى التكتيك السياسى على الأقل فى المستقبل المنظور .

ثانيا: مصادر الصراع فى العلاقات العربية - الإيرانية :

١- أمن الخليج :

فى إحدى لحظاته الحماسية قال الخميني "إن بإمكاننا أن نحول الخليج الى كرة من النيران إن جرؤ أحد على المساس بنا ، وسواء وضع هذا التهديد موضع التنفيذ أم لا فإن أصوات مدفعية الخميني لم تترك أصداء منذرة بالسوء فى أى مكان أكثر مما تركت فى الخليج . ولقد أتت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج فى ظل رافسنجاني محملة بازدواجية واضحة ، فمن ناحية عمدت إيران الى تهدئة بعض القضايا المثارة فى علاقتها بتلك الدول وغذتها بأسباب التصعيد ، ولذلك فقد تراوحت العلاقات الإيرانية مع الدول الخليجية ما بين المد والجذر .

١- أما النموذج الأول من هذه العلاقات فقد جسده الموقف من تثوير الأقلية الشيعية فى دول منطقة الخليج والتى أولتها الجمهورية الإسلامية اهتماما بالغا فى بدايتها للنهوض بعبء تصدير الثورة ، ولقد ساعد على ذلك أن شيعة الخليج يشكلون نسبا معتبرة فى بعض دوله (أكثر من نصف سكان العراق) ، بيد أن عاملين أساسيين حملا حكام طهران من بعد على إعادة تقويم موقفهم من تثوير شيعة الخليج : العامل الأول هو موقف شيعة العراق من حرب الخليج الأولى وذلك بانخراط الكثير من الشيعة فى الجيش العراقى وخوضهم للحرب ضد إيران لاسيما بعد توغلها فى الأراضى العراقية ، وتكرر نفس الموقف فى حرب الخليج الثانية ، لذا فقد استخلصت إيران من خبرة حربين متعاقبتين فى منطقة الخليج ، إنه عند التعارض بين الإنتماءين الوطنى والمذهبى لشيعة الخليج فإن ولاءهم يكون لما تمليه المصلحة الوطنية ، أما العامل الثانى الذى يفسر تغير الموقف الإيرانى فقد كان هو الرغبة فى تحسين صورة الثورة فى العالم الإسلامى بوجه عام والعالم العربى بوجه خاص ذلك أن تركيز الثورة على الشيعة (عربا وغير عرب داخل وخارج إيران) قد خلع على سياستها لونا طائفيا فصلها عن قطاع السنة الذى يمثل أكثر المسلمين .

٢- أما نموذج الأسلوب الثانى فى التعامل الإيرانى مع دول الخليج والذى تمثل فى تحريك بعض القضايا الجامدة فلقد عبر عنه بوضوح مواقف الجمهورية الإسلامية تجاه جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وذلك ليس فقط لإطلالها على مضيق هرمز والذى يتدفق عبره نفط الخليج ولكن أيضا لأنها تمثل نقاطا لمراقبة سواحل العراق والسعودية وإيران .

الحركات الإسلامية :

وهى قضية يخالطها كثير من التشويه مبعثه الربط الميكانيكى بين إيران والحركات الإسلامية فى المنطقة العربية والتعامل من ثم مع إيران بوصفها تمثل مصدرا رئيسيا (أو بتعبير أدق المصدر الرئيسى) لدعم تلك الحركات وساعد على وقوع هذا التشويه كون الحركات الإسلامية أعربت عن تأثرها بالنموذج الثورى الإيرانى وعدته "نموذجا قابلا للتقليد" ومن جانبها اعتقدت إيران مبدأ العالمية الإسلامية وجاهرت أحيانا بدعمها لبعض الحركات الإسلامية على سبيل التخصيص من قبيل "أولئك الشبان فى مصر والجزائر والعراق والهند وطاجيكستان والهند" ، إلا أن حماس الحركات الإسلامية فى العالم العربى تجاه نموذج الثورة الإسلامية فى إيران ما لبث أن بدأ فى الفتور ، وذلك بسبب الخلافات المذهبية الشيعية والسنية وأسباب أخرى ترتبط بالتطورات على ساحة إيران وكذلك فى بيئتها الدولية . وأهم تلك الأسباب هو السبب الاقتصادى ، فإيران تعانى من أزمة اقتصادية وهذا يقتضى منها ترشيد الإنفاق الداخلى والخارجى ويفرض ضوابط معينة على تمويلها للحركات الإسلامية ، وفى نفس الوقت فإن تصاعد الحملة الدولية ضد الإرهاب واتخاذه مبررا لضرب الدول الراعية له يحمل إيران على إعادة تقييم موقفها من تلك الحركات التى تستخدم العنف لبلوغ أهدافها السياسية درء الإحتمال وإثارة عاصفة أخرى فى الخليج .

يبقى القول بأنه وحتى لو امتنعت إيران عن تقديم أى دعم من أى نوع حتى ولو كان معنويا فقط للحركات الإسلامية الراديكالية - وهو أمر مستبعد الى حد كبير - فإن بقاء الثورة الإسلامية فى الحكم فى إيران فى حد ذاته يمثل مصدر الهام للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة تلك ذات الطابع العنيف . كما أن العديد من هذه الحركات عبر العالم الإسلامى تعتبر إيران الملاذ والملجأ الأخير .

ثالثا : مستقبل العلاقة بين إيران والعالم العربى :

إن مستقبل هذه العلاقة يخضع لمعيار كيفية التعامل معها من خلال التفاعل بين السياسة الخارجية لكل من العرب وإيران وقد يكون من الأهمية الإشارة الى عدد من الملاحظات أهمها :

١- أن إيران فى نظر بعض المراقبين أصبحت تشكل ورقة من أهم الأوراق الرابحة فى عملية المفاوضات العربية الإسرائيلية خاصة على المسارين السورى واللبنانى وذلك باعتبار إيران هى الممول الرئيسى والداعم الأساسى لعمليات دعم حزب الله (دعما ماديا وعسكريا ومعنويا) ، وبالتالى فإن من شأن هذه العلاقة بين حزب الله وإيران تقوية الموقف التفاوضى العربى بوجه عام والسورى بوجه خاص .

٢- رغم أن إيران قد تفرض نوعا من التهديد لأمن واستقرار الخليج سواء من خلال محاولات تصدير الثورة الإيرانية أو الأطماع الإيرانية فى بعض الدول الخليجية ، ورغم البراجماتية التى بدأت تصطبغ بها السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد رافسنجانى إلا أن ذلك لا ينفى التهديد ، فهناك فى الوقت الحالى بدايات لصعود نجم بعض المتشددين فى إيران وخاصة وأن العد التنازلى لإنتخابات الرئاسة فى إيران قد بدأت ، وما يرتبط بذلك من أخطار على أمن واستقرار دول الخليج .

٣- رغم ضعف الأدلة التى يسوقها البعض على عدم وجود دليل على دعم مادى من جانب إيران للحركات الإسلامية فى العالم العربى إلا أن الدعم المعنوى والتأييد السياسى من جانب إيران لهذه الحركات يشكل قوة دفع للحركات الإسلامية فى العالم العربى ، إلا أن ذلك أيضا يفرض على الدول العربية أهمية النظر الى قضية تأييد المعارضة الإيرانية (حركة مجاهدى خلق مثلا) نظرة جدية حتى تكون ورقة موازية للورقة الإيرانية خاصة فى ظل المشاكل الاقتصادية التى بدأت تعانى منها الجمهورية الإسلامية .



إيــران ..
بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية

سفير احمد طه محمد

لوحظ فى الفترة الأخيرة تزايد الأنشطة والتحركات التى تقوم بها إيران على المستويين الدولى والإقليمى فى القارة الآسيوية ، خاصة فى مجال التكتل الاقتصادى ، وكانت إيران تعمل وتتطلع خلال السنوات القليلة الماضية لتصبح مركزا لعدة تكتلات نشطة فى القارة ، وقد ترمى من وراء ذلك الى إبراز مكانتها ونفوذها فى المنطقة المحيطة بها ، ودورها القيادى مع القوى الأخرى كروسيا وتركيا والصين والهند ، وفى الربط بين الجنوب الآسيوى والشمال الأوروبى .

وفى مايو ١٩٩٦ ، برز ما يعرف باسم (طريق الحرير) الذى افتتحت إيران مؤخرا خط السكة الحديد لربطه واستكماله ، وهو خط يصل الصين بأوروبا ، ويصل الشرق الأوسط والخليج العربى بالمحيط الهندى عبر إيران ، كما يربط إيران بدول آسيا الوسطى ، كما تردد قيام إيران بتخطيط مجموعة من المشروعات تستند الى هذا الطريق تشكل ما يمكن اعتباره تكتلا للتعاون الاقتصادى والتجارى بين دول (طريق الحرير)، ويضاف هذا التحرك الى تكتل (بحر قزوين) الذى قامت إيران بتنشيط العمل الاقتصادى فيه ، وهو تكتل يضمها مع روسيا وثلاث من الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ، فضلا عن تكتل منظمة التعاون الاقتصادى (إيكو ECO) التى تم إحياؤها ، وتضم إيران مع باكستان وتركيا وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى ، وتتخذ كل من المنظمتين (إيكو - وبحر قزوين) طهران مقرا لها .

وقد يرتبط تزايد الأنشطة والتحركات الإيرانية ، الإقتصادية وغيرها ، بالموقف الأمريكى من إيران ، حيث تتشدد الولايات المتحدة الأمريكية فى فرض العقوبات الإقتصادية عليها ، بل وممارسة الضغوط لدفع الدول والقوى الأخرى للمشاركة فى هذه العقوبات ، وقد بدأت هذه العقوبات منذ يونيو عام ١٩٩٤ ، ثم زادت هذه العقوبات منذ يونيو عام ١٩٩٦ ، بتقرير الولايات المتحدة معاقبة الشركات الدولية الأجنبية التى تقوم باستثمارات فى حقول النفط الإيرانية .

والواضح أن إيران قد ركزت فى أنشطتها وتحركاتها على الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى ، والتى برزت عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ، فظهرت بمظهر الراغب فى ملء الفراغ . وتمثل مجموعة دول الجمهوريات الإسلامية سوقا استهلاكية واسعة يمكن أن تستوعب ما قيمته حوالى عشرة بلايين دولار من الصادرات الإيرانية ، فضلا عن الكميات الكبيرة من البترول الخام التى يمكن لإيران تصديرها لهذه الدول .

إن مختلف الأنشطة والتحركات التى تقوم بها إيران ، وخاصة منها الأنشطة الإقتصادية ، تمتد وتنتشر على مساحة كبيرة ، تغطى عدة مناطق ذات أهمية وحساسية فى ظل التحولات الدولية والاقليمية ، وتضم آسيا الوسطى والقوقاز مع الشرق الأوسط والخليج العربى والمحيط الهندى ، بل والقارة الآسيوية برمتها .

منظمة التعاون الاقتصادى (إيكو) :

فى مايو ١٩٩٦ ، انعقد اجتماع القمة لمنظمة التعاون الاقتصادى (إيكو) فى مدينة (عشق أباد) عاصمة جمهورية تركمنستان ، ويرجع إنشاء هذه المنظمة الى عام ١٩٦٥ ، بين الدول الثلاث ، إيران وباكستان وتركيا ، ولعل هدفها كان مواجهة الاتحاد السوفيتي ، وبعد سقوط شاه إيران وقيام الثورة الإسلامية فيها تجمد نشاط المنظمة منذ عام ١٩٧٩ ثم بدأت فى التحرك من جديد فى أوائل التسعينيات ، وقررت الدول الثلاث فى ١٥ فبراير ١٩٩٢ ، استعادة هذا النشاط بمشاركة أفغانستان .

وفى ذلك التاريخ الأخير ، انعقد فى طهران أول اجتماع قمة المنظمة ، حيث أعلن قبول الإنضمام اليها من جانب الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى والقوقاز ، والتى ضمت أذربيجان ، وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرقيزيا وتركمنستان ، وشاركت فيها كازاخستان - بصفة مراقب - وكان الواضح أن الهدف من إقامة هذه المنظمة من جديد ، أن تكون منظمة اقتصادية اقليمية بين الدول الأعضاء ، تعمل على تحقيق التعاون الاقتصادى الذى يمهد لإنشاء سوق إسلامية مشتركة ، ويبدو أن هذا المفهوم الاقتصادى هو الذى شجع الجمهوريات الإسلامية للإنضمام اليها ، ولم يكن من صالح ولا رغبة هذه الجمهوريات أن تشكل فى هذا الإطار الإقليمى الجديد تحالفا عسكريا أو سياسيا تستخدمه القوى الكبيرة التى ارتبطت معها فيه لصالحها كإيران وباكستان .

وعندما انعقد اجتماع القمة فى (عشق أباد) فى مايو ١٩٩٦ ، برزت هذه الإشكاليـــــة ، إذ ثارت الشكوك لدى بعض الجمهوريات الإسلامية فى إمكانية استخدام المنظمة للأغراض السياسية ، خاصة من جانب إيران وباكستان ، حيث أثار الرئيس الإيرانى (هاشمى رافسنجانى) فى الاجتماع وجهات نظره ومعارضته للنظام الصهيونى والتسوية فى الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلى على لبنان مع مهاجمته للولايات المتحدة ولعملية السلام فى الشرق الأوسط ، وكذلك ركز الرئيس الباكستانى (فاروق ليغارى) فى الاجتماع على قضية كشمير المحتلة والممارسات الهندية ضد السكان المسلمين فى كشمير .

ويبدو أن إثارة المشكلة الأفغانية فى الاجتماع كان لها وضعها الخاص ، حيث دعا رئيس كازاخستان (نور سلطان نزار باييف) فى الاجتماع الى بحث الأزمة الأفغانية فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى ، لما لهذه الأزمة من تأثير على المنطقة بسبب الموقع الجغرافى ، وكان الرئيس الأفغانى (برهان الدين ربانى) قد أعلن فى الاجتماع رغبته فى الانفتاح على القوى المعارضة فى أفغانستان بهدف إخراج البلاد من المأزق السياسى المعقد بها .

ورغم ذلك ، فقد تمكنت قمة (عشق أباد) من التركيز فى قراراتها على التعاون فى مجالات المواصلات والاتصالات والتجارة والطاقة ، وما تم فى تنفيذ المشروعات الجوية والترانزيت ، ومشروع بنك التنمية والتجارة ، وشركة التأمين ، واتخاذ قرارات بشأن المشروعات الاقتصادية واتفاقات التبادل التجارى وتسهيل إصدار التأشيرات التجارية ، فضلا عن إنشاء شركة مشتركة للنقل البحرى ، كما قام الرؤساء ببحث مشروع التعاون الاستراتيجى بين الدول الأعضاء للسنوات العشر القادمة .

وقد أبرز الاجتماع أهمية خط السكة الحديد (مشهد - سرخس - تجان) المقرر أن يربط آسيا الوسطى مع موانىء إيران على الخليج العربى وبحر عمان ، بل وكذلك مع أوروبا من خلال تركيا ، واعتبروه أفضل الطرق التى ستربط بلدان آسيا الوسطى بأسواق المنطقة والأسواق الأوروبية ، حيث أن من شأنه اختصار المسافة التى تفصل غرب آسيا عن شرقها وآسيا عن أوروبا بآلاف الكيلومترات ، كما تقرر البدء بتشغيل شركة الخطوط الجوية المنبثقة عن المنظمة (إيكو - إير) ، وكذلك اختيار طهران لتكون مقرا دائما للمنظمة ، وأن تعقد القمة القادمة للمنظمة فى كازاخستان فى عام ١٩٩٧ .

وقد انتهزت إيران فرصة اجتماع القمة لعقد مجموعة من الاتفاقات للتعاون المشترك مع الدول الأعضاء ومنها اتفاقات مع قيرقيزيا ، وكذلك كازاخستان التى عقدت معها إيران اتفاقا بتروليا بمقتضاه تتسلم كميات من البترول الخام الكازاخى عبر موانيها على (بحر قزوين) على الحدود بين الدولتين ، بحيث تصدر إيران ما يعادل الكمية ذاتها من البترول المكرر عبر موانيها على الخليج العربى مقابل حصولها على فارق ، أى أن تقوم إيران من الناحية الواقعية بضخ البترول الكازاخى مع تغيير مسار خطها الى مصفاة طهران لتكريره واستهلاكه ، وفى مقابل ذلك تسلم إيران زبائن كازاخستان ما يعادل القيمة من البترول الإيرانى من موانيها على الخليج العربى .

منظمة بحر قزوين :

أما عن منظمة بحر قزوين (بحر الخرز) ، فهى تضم إيران وروسيا وكلا من أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان ، ورغم أن بحر قزوين من البحار المغلقة ، إلا أنه يتميز بما يتوافر فيه من بترول ، فضلا عن مخزون الغاز الطبيعى الهائل ، ويهدف تكتل هذه المنظمة الى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين فى استغلال الموارد الطبيعية التى يزخر بها ، فضلا عن تنظيم عمليات الملاحة الداخلية فيه .

وهناك مجموعة من الملاحظات حول تكتل (بحر قزوين) وبروز إيران فيه ، أولا ، أن هذا التكتل لا يضم تركيا المنافسة لإيران فى المنطقة ، على أساس أن تركيا من الناحية الجغرافية ليست من الدول المطلة على البحر .

ثانيا ، أن التكتل تشترك فيه إيران مع روسيا على قدم

المساواة ، وقد تضمن إيران بذلك محاولاتها للنفوذ فى الجمهوريات الإسلامية التى تضم أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان ، دون معارضة أو غضاضة من روسيا ، كما أن الأخيرة يهمها مواصلة علاقاتها مع هذه الجمهوريات إن لم يكن فى إطار الكومنولث الروسى وفى غيره من الإطارات والتكتلات .

ثالثا ، يمكن أن يسهم فى إبعاد الولايات المتحدة عن المنطقة لصالحها .

رابعا ، أنه فى الوقت الذى تعتبر فيه روسيا ، ومعها بعض دول آسيا الوسطى - كتركمنستان - بحر قزوين ، بحرا داخليا تدعو الى مراعاة مصالح كل الدول المطلة عليه ، فإن بعض الجمهوريات الإسلامية الأخرى فى المنطقة - كأذربيجان - تعتبر هذا البحر بحرا دوليا وترفض مشاركة الدول الأخرى فى أن تقتسم الثروات الموجودة فى الجرف القارى القريب من أراضيها .

خامسا ، أن تميل إيران للتوسع فى نشر نفوذها فى أذربيجان ، لاشك يهمها مواجهة الضغوط الدولية التى فرضت على الأخيرة ، والتى أدت الى إخراج إيران من (الكونسيتوم) الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة والذى أوكلت اليه مهمة استخراج البترول من الحقول البحرية الثلاثة الضخمة فى بحر قزوين لصالح أذربيجان .

سادسا ، دعت إيران لتشكيل هيئة مشتركة بين الدول المطلة على البحر ، بهدف تنسيق الاستثمار المشترك لثروات البحر ، وطالبت إيران بمنع أية دولة من القيام بالاستثمار بصورة منفردة ، وأبلغت إيران ذلك لروسيا ، مع المناداة بضرورة تحويل المنطقة الى منطقة للسلام والصداقة بين الشعوب المطلة عليه .

وكانت إيران قد عقدت فى أبريل ١٩٩٢ اتفاقا فى مؤتمر عقد فى طهران لتسهيل النقل والشحن البحرى بين دول المنطقة ، مع تحديد مجموعة من الموانىء المطلة على بحر قزوين لتكون موانىء ترانزيت للبضائع من والى هذه الدول ، وكانت إيران قد أدرجت ضمن هذه الموانىء ميناء (خمينى) وميناء (بندر عباس) ، وهما فى منطقة الخليج العربى بالقرب من (مضيق هرمز) ، والميناءان يعتبران إضافة هامة للمضيق الذى يعتبر المنفذ الطبيعى أمام دول الخليج ويعطى إيران موقعا استراتيجيا متميزا يربط بين الخليج العربى والمحيط الهندى ، وتستخدمه فى تصريف بترولها الذى تنتجه بكميات تصل الى ثلاثة ملايين برميل يوميا ، ويمر من المضيق البترولى الذى تعتمد عليه احتياجات الدول الصناعية الكبرى بما فى ذلك الولايات المتحدة ذاتها (٢٢٪) والاتحاد الأوروبى (٧٠٪) واليابان (٩٠٪).

افتتاح طريق الحرير :

وفى ١٣ مايو ١٩٩٦ ، افتتحت إيران خط السكة الحديد الذى يربطها بآسيا الوسطى ، وقامت مع تركمنستان بتمويل الشبكة التى تربط خطوط السكك الحديدية بهما ، بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار ، وسبق أن أنفقت إيران بليون دولار خلال عشر سنوات لإستحداث هذا الخط ، الذى يشكل الخط الجديد امتدادا لخطوط أخرى تقع داخل إيران ، وهو يوفر مجموعة من الإمكانات :

١- أن هذا الخط يختصر مسافة الخط السابق الذى يمر عبر طهران بمقدار ٩٠٠ كيلو مترا ، ويبلغ طول الخط الجديد ١٦٥ كيلو مترا ، ومن شأنه اختصار مدة تسليم البضائع بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط أسبوعا .

٢- أن شبكة خطوط السكك الحديدية ، الإيرانية سيصبح لها القدرة على نقل بضائع تصل الى ١٥ مليون طن سنويا ، كما أن من المقدر لطاقة الخط أن تستوعب نقل أكثر من نصف مليون راكب سنويا تزيد فيما بعد الى مليون راكب .

٣- أن الخط يربط بين مدينة (مشهد) الإيرانية الواقعة شمال شرق إيران عبر تلال مقاطعة خراسان الإيرانية شبه الصحراوية - بمدينة (سراخس) التى تقع على الحدود بين إيران وتركمنستان، وترتبط هذه المدينة بشبكة سكة حديد بجميع جمهوريات آسيا الوسطى والصين ، وأصبح من الممكن من خلال الخط الجديد تمام الربط بين (مشهد) وطهران عبر شبكة السكك الحديدية التى كانت تشكل (طريق الحرير) القديم عبر جبال (البرز) وصحراء (كوير) ، وقد أصبحت مدينة (سراخس) تضم مطارا دوليا يمكنه استقبال الطائرات الكبيرة ، كما أقيمت فيها منطقة تجارة حرة عند الحدود .

٤- أن الخط الجديد يوفر منفذا عبر إيران الى البحر الأبيض المتوسط ، حيث يتجه الى الغرب عبر تركيا ، ويمكن بافتتاح هذا الخط السفر برا بالسكة الحديد بين بكين فى الصين وباريس فى أوروبا عبر طهران بإيران واسطنبول فى تركيا .

٥- أن الخط يوفر منفذا الى الخليج العربى عبر إيران ، حيث يتم استخدام السكة الحديد للوصول الى ميناء (بندر عباس) الذى يعتبر منفذا رئيسيا لإيران الى الخليج العربى والمحيط الهندى .

ويمكن إبراز مجموعة من الملاحظات حول التوجه الإيرانى بإنشاء الخط الجديد وافتتاح (طريق الحرير) :

أولا إحياء الدور التاريخى القديم لإيران ، خاصة المركز الذى كانت تحتله فى المواصلات العالمية ، عندما كانت تخترق أراضيها الطرق القديمة الشهيرة ، مثل "طريق اللؤلؤ" و "طريق الهند والسند"، فضلا عن "طريق الحرير" القديم .

ثانيا ، من طموح إيران أن تكون قوة اقتصادية إقليمية بربط دول آسيا الوسطى معها ، سابقة بذلك كلا من تركيا وباكستان .

ثالثا ، أن إنجاز الخط الجديد قد تم دون اللجوء الى المساعدات والقروض الخارجية ، كما أنه يرتبط بخطط اقتصادية لتعاون المنطقة ، تضم مشروعات بإنشاء شركة طيران جديدة لتجمع (إيكو) - إيكو إير - ومشروعات خاصة بإنشاء شركة مشتركة للنقل البحرى ، فضلا عن شركة لإعادة التأمين ، وبنك للتجارة والتنمية ، هكذا يتمشى هذا الإنجاز مع معالم وتوجهات النظام العالمى الجديد بإقامة ودعم التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، ويتردد أنها ترى لمواجهة ضعف التجارة بين الدول أعضاء منظمة (إيكو) خاصة بالنسبة للجمهوريات الإسلامية بحث امكانية الغاء نظام التعريفات التفضيلية واستبداله بنظام للتجارة الحرة .

رابعا ، يعد التوجه الإيرانى الرد غير المباشر على محاولات عزل إيران على المستوى الدولى والتهوين من العقوبات المفروضة ، وإتاحة الفرصة لمزيد من التبادل التجارى بين إيران ودول آسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط ، كما أنه يدعم الطموحات الإيرانية بإقامة سوق آسيوية مشتركة يكون محورها (خط الحرير) الجديد ، وهى تمثل تكتلا كبيرا يضم حوالى ٣٢٠ مليون نسمة ، وتغطى سبعة ملايين كيلو متر مربع من مساحة الأرض ، فضلا عن أن الخط الجديد يبرز أهمية جديدة لإيران فى تجارة الترانزيت .

خامسا ، بالنسبة لدول آسيا الوسطى ، فإن الخط الجديد يفتح الطريق أمامها نحو أسواق المنطقة ، خاصة وأن هذه الدول كانت منعزلة عن العالم فى الماضى ، كما أنه يصلها بالبحار المفتوحة ، بالإمتداد من (بندر عباس) الى مياه الخليج العربى والى دول منظمة التعاون الاقتصادى (إيكو) ، أى أن من شأنه انفتاح سيبيريا وكازاخستان وآسيا الوسطى على العالم الخارجى ، من خلال موانىء إيران على الخليج العربى ، وموانىء تركيا التى تطل على البحر الأبيض المتوسط .

سادسا ، بالنسبة للشرق الأوسط والخليج العربى ، فإن الخط الجديد يفتح الأسواق الجديدة أمام تجارة دول الخليج خاصة تجارة دولة الإمارات العربية فى دبى مع الجمهوريات الإسلامية ودول الكومنولث الروسى ، كما أنه يقلل من أسعار السلع التى تصل الى دول الخليج العربى التى تعتمد على الإستيراد باستثناء البترول ومشتقاته ، وقد تأمل إيران أن يخلق الخط مصالح اقتصادية وتجارية جديدة تكون سندا لتحسين العلاقات على وجه العموم بينها ودول الخليج العربى .

ولعل مما شجع إيران على تمويل وافتتاح الخط لتكون معبرا هاما ورئيسيا للتجارة ، رغم توافر طرق أخرى من خلال الصين وأفغانستان وتركيا وروسيا ، هو أن لديها ميزة اختصار المسافات وطول الحدود البرية والبحرية ، فضلا عن خطوط الملاحة البحرية المساعدة فى (بحر قزوين) فى ناحية الشمال ، والخليج العربى والمحيط الهندى فى كل من ناحية الغرب وناحية الجنوب ، وقد يفرض الواقع الجغرافى على دول آسيا الوسطى والقوقاز أن يكون انفتاحها على الأسواق من خلال المعبر الإيرانى ، وكذلك الشأن بالنسبة لدول العالم الأخرى التى ترغب فى التوسع فى التبادل التجارى مع هذه المنطقة ، وقد لا يؤثر الطريق الجديد بدرجة كبيرة على حركة نقل البضائع بين الشرق الأقصى وأوروبا عبر قناة السويس والموانىء المصرية التى يتطلب الأمر الاهتمام بتحديثها .

التجمع الثقافى الفارسى :

والواضح من التكتلات والتجمعات السابقة ، أن طابعها اقتصادى ، ويعتبر ذلك فى حد ذاته تحولا هاما فى التوجهات الإيرانية ، حيث كان السائد منذ استقلال الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى أن إيران كانت تريد تصدير الأصولية والثورة الإسلامية الى هذه الجمهوريات ، ومن هنا ولتحقيق هذا رأت التركيز الى المجال الاقتصادى . وأبدت رغبتها فى إقامة الروابط مع الجمهوريات الإسلامية يرجع الى قربها الجغرافى والى العلاقات التاريخية والثقافية التى تربطها بها ، فضلا عن رغبتها فى اقامة علاقات اقتصادية معها وتحقيق الأمن والاستقرار على الحدود الإيرانية معها ، ورددت أنها وسعت علاقاتها فى الوقت نفسه مع الجمهوريات غير الإسلامية - السوفيتية سابقا - بنفس السرعة التى فعلت بها ذلك مع الجمهوريات الإسلامية ، والمثل على ذلك أنها عقدت صفقات قيمتها مليار دولار مع (أوكرانيا) فى مجالات البترول والغاز .

ويمكن القول بصفة عامة بأن الجمهوريات الإسلامية - السوفيتية سابقا - ليست على ما يبدو مهيأة للمد الأصولى من إيران ، حيث أن سكانها من أهل السنة ، كما أنها بلاد علمانية الى حد كبير ، وهناك تتوافر أقلية شيعية وهى على مذهب (الشيعة الإسماعيلية) التى تختلف عن الشيعة (الأثنى عشرية) السائدة فى إيران ، هذا فضلا عن أن تركيا من الناحية الأخرى ترى أن غالبية سكان هذه الجمهوريات ترتبط بها ، باعتبار أنهم يأتون من أصول تركية .

وقد سارعت إيران بالاعتراف باستقلالها وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها ومدها بالكثير من المساعدات ، إلا أن السنوات التى مضت منذ الاستقلال ، قد أفرزت معالم جديدة لديها ، فى ضوء معادلة كبيرة تربط بين مجموعة من العناصر ، منها الحاجة لتحقيق المصالح الاقتصادية فى إطار من اقبال مختلف القوى الإقليمية الأخرى مع إيران على التنافس عليها ، ومنها مراعاة موقف الولايات المتحدة بعد توليها أحادية القطبية ، فضلا عن بروز الاتجاهات الفكرية المتباينة التى أفرزها الخروج من إطار الحكم الشيوعى وسيادة أيديولوجيته وتأثيرها على المجتمع الإسلامى فى هذه الدول .

فقد لوحظ أن كازاخستان وقفت أمام هذه المحاولات ، وفضلت علاقات الود مع روسيا ، كما اتجهت أوزبكستان للتحالف مع تركيا العلمانية فضلا عن الولايات المتحدة واسرائيل التى أقامت معها العلاقات الدبلوماسية واستضافت كبار المسئولين فيها ، وهناك كذلك أذربيجان التى فضى دستورها الذى تم الاستفتاء عليه فى أكتوبر ١٩٩٥ بفصل الدين عن الدولة على الطريقة الغربية ، وعارضت سعى إيران لكى تعلن نفسها كجمهورية إسلامية على أساس المذهب الشيعى حسب غالبية السكان ، كما توجهت لتعزيز علاقاتها بالولايات المتحدة وبإسرائيل التى أقامت معها العلاقات الدبلوماسية وتطلعت للحصول على المساعدات الاقتصادية بل والعسكرية منها ، فضلا عما تردد فى العام ١٩٩٥ عن ضلوع إيران فى محاولات انقلاب بأذربيجان ، وطلبت الأخيرة من إيران إغلاق مكاتبها ومراكزها السياسية والثقافية والدينية فى المدن الأذربيجانية الواقعة على الحدود الإيرانية كيلا تستخدم ضد نظام الحكم فى أذربيجان .

وعلى أية حال ، فقد إكتفت إيران بإقامة "منظمة اللغة الفارسية" مع طاجيكستان والمجاهدين الأفغان ، بهدف تحقيق التقارب بين الدول المتحدثة بالفارسية ، كذلك فقد حاولت تركيا على الجانب الآخر تشكيل تجمع للدول الناطقة باللغة التركية فى دول آسيا الوسطى ، وتمت اجتماعات متتالية لهذا الغرض منها اجتماع القمة الذى عقد فى اسطنبول فى نهاية عام ١٩٩٤ ، وداعبت تركيا الآمال بإقامة منظمة على هذا الأساس ، أبرزت أن سياستها ستكون سلمية وهدفها تدعيم الصداقة والتعاون بين شعوب المنطقة ، ولكن هذا التحرك على ما يبدو لم يكلل بالنجاح ، وهو يضاف الى سلسلة الآمال التركية بتحقيق سوق تركية مشتركة أو كومنولث اسلامى بقيادتها .

إيران والموقف الروسى :

ولاشك أن إيران تولى فى أنشطتها وتحركاتها فى المنطقة اهتماما خاصا بموقف روسيا وتوجهاتها ، وهناك مجموعة من الاعتبارات التى تبرز الموقف الروسى من التطورات الخاصة بإقامة التكتلات والتجمعات الاقتصادية فى المنطقة :

أولا ، ما وضح من أن روسيا تسعى الى اقامة تكتل اقتصادى مع إيران فى المنطقة التى تضم دول آسيا الوسطى ولعلها تعتبر أن تركيا – وليست إيران – هى القوة المنافسة لها ، ويتلاقى التوجه الروسى مع الإحتياجات الإيرانية بإيجاد حليف لها والخروج من العزلة المفروضة عليها ، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا ، أنه فى ظل التحولات الدولية والإقليمية وبروز روسيا ، فقد لاحظت الأخيرة اشتداد التنافس وتزايد القوى الاقتصادية حولها بين منافسيها الصين وتركيا ، مما شجع توجهها نحو إيران فى الجنوب ، خاصة أن روسيا كانت تطمع فى فتح الأسواق الدولية الغربية أمام منتجاتها ، ولكنها لاحظت ضعف قبول منتجاتها فى هذه الأسواق .

ثالثا ، تسعى روسيا للحصول على المنافع الاقتصادية التى يحققها التوجه نحو إيران واقامة تحالف اقتصادى معها ، حتى لو كان فى ذلك ما يعد دعما لإيران من الناحية السياسية ، مادام هذا التحالف يحقق لها توسيع رقعة نفوذها فى المنطقة ، فضلا عن المكسب الاقتصادى ، ولعل روسيا تعتبر إيران سوقا هامة لمنتجاتها التى ترغب فى تسويقها فى الأسواق .

رابعا ، فى آخر عام ١٩٩٥ ، تم اتفاق روسيا وإيران ، على التعاون فى المجالات العسكرية والبترولية على مدار عشر سنوات ، فضلا عن الاتفاق على إنشاء شركات مشتركة فى مجال التنقيب عن البترول وانتاجه ، وكذلك التعاون فى مجالات الزراعة وبناء السدود والنقل ، بالإضافة الى الاتفاق على سداد الديون الإيرانية المستحقة لروسيا ، وكان توقف إيران عن سداد المستحقات لروسيا سببا فى فتور العلاقات بين البلدين ، حتى تم الاتفاق فى ديسمبر عام ١٩٩٥ على سداد إيران لديونها على دفعتين أولاهما قيمتها ١٥٠ مليون دولار ، والثانى بالبترول بما يوازى ما قيمته ٢٣٠ مليون دولار ، بل لقد ووفق مؤخرا على رد إيران للديون كاملة بحلول عام ١٩٩٩ بمعدل ٢٥٠ مليون دولار ، خاصة وأن هذه الديون بعد أن كانت فى حدود ٥٠٠ مليون دولار ارتفعت الى ٢ر١ بليون دولار نتيجة ما وقع من اتفاقات الى جانب العقد الخاص ببناء محطة (بوشهر).

خامسا ، فى أول سبتمبر عام ١٩٩٥ أعلنت الدول عن استئناف العمل بالخط البحرى التجارى فى (بحر قزوين) ، وهو الخط الذى سبق له التوقف عن العمل قرابة فترة طويلة ، بأن تقدم إحدى السفن الإيرانية بشحن كمية من الورق تصل الى ألف طن من ميناء (استراخان) الروسى ، وابحارها الى ميناء (بندرانزلى) على بحر قزوين .

سادسا ، أن استمرار روسيا فى حرب الشيشان والباهظة التكاليف قد يكون من دوافعها الصالح الروسى فى السيطرة على منطقة (الشيشان) لأسباب جغرافية واقتصادية ، على أساس استحداث خط أنابيب البترول الذى يربط حقول بترول (بحر قزوين) مع أوروبا ويمر عبر هذه المنطقة ، غير أنه أمكن بعد ذلك حسبما تردد استخدام خطين بديلين بمعرفة شركات عالمية لتصدير بترول البحر الى أوروبا ، أولهما يمر عبر جمهوريتى أذربيجان وجورجيا ، والثانى يمر عبر تركيا ، وكان قد سمح للإنتاج الأول من (بحر قزوين) بالمرور فى خطين من الأنابيب أحدهما عبر منطقة (الشيشان) بحيث يصل الى ميناء (نوفوروسيك) والثانى عبر جورجيا وتحتاج إقامة هذا الخط الثانى الى تكاليف تبلغ خمسة أضعاف تكاليف اصلاح خط الأنابيب الروسى .

سابعا ، أن روسيا وإيران تسعيان الى تقاسم الثروات

البترولية فى (بحر قزوين) وفتح أسواق لصادراتهما ، وقد أعلنت الدولتان فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ فى طهران ، عن المعارضة لأى تحرك من جانب واحد من ناحية الدول المطلة على البحر ، بالنسبة للتنقيب عن ثرواته أو استغلالها ، ووضح أن الدولتين تعارضان على وجه الخصوص أى تواجد قوى للمصالح الغربية ، وخاصة منها الأمريكية فى المنطقة .

ثامنا ، عارضت الدولتان من أجل ذلك ، ما قام به (الكونسريتوم) الدولى الذى تسيطر عليه الشركات الأمريكية والفرنسية من مشروع عقد وقع من أذربيجان بقيمة ٧,٥ بليون دولار ، تحت ضغط الولايات المتحدة بعد سحب المشروع من إيران ، وكانت بريطانيا عن طريق شركة (بريتش بتروليام) - بى بى - قد تعاقدت للحصول على ما قيمته ثمانية بلايين دولار من البترول الذى يستخرج من الجزء المقابل لأذربيجان ضمن ما وقعه الكونسوريتوم عام ١٩٩٤.

تاسعا ، أنه بالإضافة الى رغبة روسيا فى توسيع نطاق التعاون مع إيران ، فهى ترى كذلك أهمية لتعزيز تعاونها مع إيران فى المجال العسكرى ، وهناك مشروع لإنتاج الطائرات (اليوش ١١٤) ، وتردد أن روسيا ترغب فى زيادة مبيعات الأسلحة لإيران خلال السنوات العشر القادمة بما تصل قيمته الى أكثر من أربعة مليارات من الدولارات ، وبدأت خلال عام ١٩٩٤ بتصدير معدات وأجهزة تصل قيمتها الى ٤٣٧ مليون دولار ، وتستند روسيا الى التزامها بتنفيذ الصفقات التى كانت إيران قد عقدتها مع الاتحاد السوفيتى (السابق) والتى تضم طائرات ودبابات ومعدات أخرى بالإضافة الى التعاون فى المجال النووى للأغراض السلمية .

عاشرا ، أن هذا التعاون الأخير يرتبط بما أثير حول العقد الذى وقعته روسيا مع إيران ، والذى تحصل بموجبه الأخيرة على ما قيمته ٧٨٠ مليون دولار ، لتزويد محطة (بوشهر) فى جنوب إيران بمفاعل قدرته ألف ميجاوات ، وتم ذلك رغم احتجاجات الولايات المتحدة التى رأت أن هذا التحرك من شأنه تمكين إيران من استخدام التكنولوجيا الروسية المقدمة لها فى صناعة أسلحة نووية ، ورغم أن روسيا لا ترغب فى بروز قوة نووية إيرانية على حدودها ، إلا أنها ترى أن تعاونها مع إيران هو فى مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وأن هذا التعاون سوف يتم تحت الإشراف الدولى ، وهنا أبرزت روسيا رغبتها فى اتمام صفقتها مع إيران لإقامة المحطة .

آسيا والتحرك الإيرانى :

وفى مجال تزايد الأنشطة الإيرانية ، لوحظ أن إيران قامت خلال العامين السابقين بمجموعة من التحركات بهدف إضعاف الأثر من فرض العقوبات الأمريكية عليها ، ودعم وتعزيز وتوسيع علاقاتها الاقتصادية ، خاصة فى القارة الآسيوية ، وقد تردد أن إيران قد تمكنت من تأمين أسواق لإستيعاب كمية البترول التى كانت تستوردها الشركات الأمريكية والتى تبلغ ٦٠ ألف برميل يوميا ، بعد توقف هذه الشركات عن استيرادها نتيجة الحظر الاقتصادى والتجارى على إيران .

وقد قام الرئيس الإيرانى (هاشمى رافسنجانى) بجولة آسيوية فى العام الماضى ١٩٩٥ ، أبرز فيها رغبة إيران فى دعم علاقاتها مع جنوب وجنوب شرق آسيا ، وزار ضمن هذه الجولة فيتنام ، وهى الدولة التى أعادت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية معها ، وكانت إيران قد تعاقدت فى العام الماضى على شراء ١٥٠ ألف طن من الأرز ، وتوقفت هذه العملية بسبب الحظر الأمريكى ، الأمر الذى دفع إيران الى الحصول على الأرز وبكميات أكبر من مصادر أخرى ، وكانت فيتنام أهم هذه المصادر ، حيث تعاقدت إيران على شراء ٣٠٠ ألف طن من الإرز فيها ، بل أن مشتروات الأرز الإيرانية من فيتنام أدت الى ارتفاع أسعار الأرز الفيتنامى فى العام ١٩٩٦.

ومن الدول التى شملتها الجولة كذلك بنجلاديش فى أكتوبر ١٩٩٥ ، حيث تم بحث مساعدة إيران لها فى إنشاء مصفاة ثانية للبترول فى ميناء (شيتاكونج) التى تساهم إيران كذلك فى غرفة تجارية مشتركة فيها تم افتتاحها بمناسبة الزيارة ، وعلى الجانب الآخر استقبلت إيران بعد ذلك فى نوفمبر من نفس العام رئيسة وزراء باكستان (بينظير بوتو) ، وكانت الزيارة مناسبة لبحث عقد اتفاقات للتعاون الاقتصادى ، ومنها اتفاق لمشروع إقامة مصفاة مشتركة للبترول فى ولاية السند بالباكستان ، فضلا عن مد أنابيب لنقل الغاز بين الدولتين ، وكذلك بحث قضايا تهريب المخدرات والتعاون فى مكافحتها ، وقد تم ذلك رغم الاعتبارات السياسية التى أحاطت بالزيارة .

وفى منتصف أبريل ١٩٩٥ ، قام الرئيس الإيرانى بزيارة الهند ، وتردد ساعتها عرض الهند تزويد الترسانة العسكرية الإيرانية بالمزيد من الأسلحة ، وقد سبق أن زودت الهند البحرية ، الإيرانية بالخبرات اللازمة لتطوير وتعديل أربعة من الغواصات روسية الصنع من طراز (ليكو) لتتلاءم مع ظروف العمل فى مياه الخليج الدافئة ، وهو ما شجع إيران على التقدم بمزيد من الطلبات للهند فى هذا المجال .

وقد تم التوقيع بين الهند وإيران على ست اتفاقيات ، بينها اثنان لمد خط أنابيب الغاز من إيران للهند ، والآخر لنقل السلع للتجارة عبر إيران الى آسيا الوسطى ، فضلا عن ترتيبات مشتركة فى مجال مكافحة المخدرات .

وسبق فى مارس ١٩٩٤ ، خلال زيارة وزير الخارجية الهندى (دينيش سنج) لطهران أن أثير الاقتراح من جانب إيران بإنشاء حلف أو محور تكتل آسيوى ، يضم إيران والهند والصين بل واليابان ، لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة على العالم ، بل لقد طرحت إيران اقتراحا مشابها بمناسبة زيارة رئيسة الوزراء الباكستانية لطهران فى عام ١٩٩٣ .

ويبدو أن إيران قد حاولت باقتراحها أن تفيد من الخلافات القائمة مع الولايات المتحدة لإقناع هذه الدول بالتحالف فى إطار المحور المقترح ، غير أن فكرة الاقتراح رفضتها كل من الهند والصين ، بحجة أنهما لن يقدما بالتعاون العسكرى مع إيران ما لم تقم بسداد ما عليها من ديون شكلت ثمن أسلحة سابقة حصلت عليها ، وتبلغ ديون إيران للدولتين مليارى دولار ، كانت إيران تحاول الحصول على موافقة الدولتين على جدولتها .

ولاتزال المحاولات قائمة ، حيث تردد فى أول مارس ١٩٩٦ الحديث عن مشروع لإنشاء مؤسسة للأبحاث النووية بين إيران والصين والهند ، ومعها روسيا ، أطلق عليه اسم "مشروع الصندوق الأسيوى لأبحاث الطاقة الحرارية النووية" ، وهدفه بناء مفاعل نووى تجريبى بحلول العام ١٩٩٨ ، تستخدم فيه الطاقة النووية الحرارية للأغراض التجارية .

إيران وموقف الصين :

اعتبرت الصين خط السكة الحديد الذى افتتحته إيران مؤخرا والذى يربط بين بكين واسطنبول بمثابة (طريق الحرير للقرن الـ ٢١) ، وقد يشكل الطريق كتلة اقتصادية كبيرة تمتد من البحر الأسود حتى الصين ، والواقع أن خط السكة الحديد الجديد فيه إحياء كطريق الحرير القديم الذى ساهم فى ازدهار المنطقة حتى القرن السابع عشر وربط الشرق الأقصى بالشرق الأوسط .

وتهتم الصين أيضا بالتحولات الخاصة بالجمهوريات الإسلامية التى استقلت عن الإتحاد السوفيتى (السابق) ، ويبدو أن الصين قد أدركت الخطر الذى تتعرض له هذه الجمهوريات ، حيث وضح أن السنوات القليلة الماضية قد أظهرت لهذه الجمهوريات أن هناك خطرا على كيانها ومجتمعاتها ، خاصة إزاء النشاط والتحرك السريع من جانب دولة كإيران لها توجهاتها الدينية والثقافية وتسعى لنشر نفوذها فيها ، كما أن هذه الجمهوريات بصفة عامة تعرضت شعوبها لأيديولوجية أخرى أثرت فيها طوال الحكم الشيوعى ، فأصبحت راغبة فى الاعتدال حتى تهيىء لنفسها فرص التنمية والاستقرار .

وقد يرجع اهتمام الصين بذلك الى أنها تضم حوالى ستين مليون مسلم ، يعيش أغلبهم فى اقليم (سنكيانج ويغور) الذى يتمتع بثراء فى البترول وبحكم ذاتى ، ويعتبر شعب (ويغور) من الأصل التركى وتنتشر جماعات منه فى جمهوريتى كزاخستان وقيرقيزيا ، بل وفى روسيا ذاتها ، وقد سبق لهذا الشعب تأسيس دولة له فى العشرينيات تم قمعها بمعرفة الروس والصينيين ، ولكن حركة هذا الشعب لاتزال نشيطة وتطالب بإقامة دولة اسلامية مستقلة فى اقليم (تركستان الشرقية) ، وتردد أن الصين لاحظت أن الحركة تعرضت لإختراقات من جانب الأصوليين الإسلاميين المدربين في كل من إيران وأفغانستان ، وبرزت هذه الإختراقات فى بعض الأعمال الإرهابية فى (سنكيانج) بل وفى العاصمة بكين ذاتها .

ومن هنا ، فقد تردد فى مايو ١٩٩٦ ، أن معاهدة وقعت للقيام بالعمل المشترك لمكافحة (الأصولية) ، وشاركت فيها الصين مع أربعة من الجمهوريات الإسلامية هى كزاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقيرقيزيا ، كما تردد أن ثمة مباحثات مع تركمنستان لضمها للمعاهدة ، رغم الضغط الإيرانى عليها ، بل أن هناك احتمالات لضم دول أخرى فى المنطقة ، خاصة باكستان ، نظرا لعلاقاتها مع الصين من جهة ولتحقيق مصالحها الأمنية من جهة أخرى .

والواضح أن الصين ، قد اعتبرت المعاهدة المذكورة استكمالا للترتيبات على الحدود التى اتفقت فيها مع روسيا والجمهوريات الإسلامية المذكورة والتى بمقتضاها يتم منع التصادم العسكرى ، وتنظيم حركة القوات على الحدود المشتركة ، فضلا عن ترتيبات مراقبة القبائل التى تثير المشكلات فى المنطقة ، والتمكن من تطويق أية تحولات انفصالية عن الصين من جانب الإسلاميين فى اقليم (سنكيانج) .

أما من ناحية روسيا ، فقد استبعدت من هذه المعاهدة ، التى لها صيغة أمنية ، لعدم إثارة مشكلات بشأنها مع اليابان أو الولايات المتحدة على أن المفهوم أن روسيا لا تعارض مثل هذه المعاهدة من الناحية العملية ، وقد ترى أن عدم اشتراكها فيها يحقق لها صالحا بعدم إغضاب دولة كإيران منها .

فقد كانت الصين قد وقعت عام ١٩٩٢ عدة إتفاقات تقدم بمقتضاها ببناء مفاعلين لأغراض مدنية فى جنوب إيران ، تبلغ الطاقة الكهربائية لكل منهما ٣٠٠ ميجاوات ، وتتكلف حوالى ٨٠٠ مليون دولار ، وقد تم هذا الاتفاق أثناء زيارة الرئيس الإيرانى لبكين فى سبتمبر ١٩٩٢ ، وكان من المقرر إنشاء المفاعلين على ضفتى نهر (قارون) فى (خوزستان) ، وقيل بأن هناك بعض الفنيين الإيرانيين يتدربون لهذا الغرض فى مقاطعة (زيديانج) الصينية .

وكان المشروع الأصلى يستهدف بناء عشرين محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية فى جميع أنحاء إيران ، بحيث يفى بنصف احتياجات إيران من هذه الطاقة بحلول العام ٢٠٠٠ ، وقيل بأن غاية إيران من ذلك هى المحافظة على مصادرها من البترول والغاز للتصدير ولأغراض الصناعة بدلا من استخدامها وقودا ، وذلك رغم بعض الاعتراضات التى ثارت حول المشروع داخل إيران ذاتها عن خطورة تنفيذ مثل هذا المشروع فى بلد يعتبر منطقة زلازل ، وكانت ألمانيا منذ عشرين عاما قد اتفقت على قيامها بإقامة المحطة النووية فى (بوشهر) ولكنها انسحبت من المشروع عندما أعلنت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ .

غير أنه أعلن فى أواخر سبتمبر عام ١٩٩٥ ، أن الصين ألغت صفقة بناء المحطتين فى إيران ، وقيل بأن السبب يرجع الى افتقار إيران للتمويل اللازم للمشروع ، ولكن هناك قولا

آخر بأن الصين أقدمت على الغاء الصفقة تنازلا من جانبها للولايات المتحدة ، بل أن الأخيرة لم تكتف بذلك وطالبت الصين كذلك بالغاء الاتفاقات التى بمقتضاها تساعد الصين إيران على تطوير الصواريخ العابرة للقارات ، وهى الصواريخ التى يمكن أن يصل مداها الى جميع دول الشرق الأوسط ومنها اسرائيل ، ويبدو أن الصين كان من صالحها التخفيف من الارتباطات مع إيران للتمكن من معالجة قضية تايوان بينها وبين الولايات المتحدة .

تشدد الموقف الأمريكى :

ويبدو من متابعة الأحداث ، أن الولايات المتحدة ماضيه فى تشديد العقوبات التى فرضتها على إيران ، بل وفى زيادة الضغوط التى تمارسها من أجل إشراك القوى الأخرى فى فرض مثل هذه العقوبات ، وقد أعلن مؤخرا فى يونيو ١٩٩٦ ، عن إجراءات وافق عليها الكونجرس الأمريكى ، تتضمن حرمان الشركات التى تتعاون مع إيران من دخول السوق الأمريكية أو الحصول على ضمانات تزيد على عشرة ملايين دولار فى السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى ، وكذلك حظر الاشتراك بالعقود الحكومية أو الاتجار بالسندات التى تصدرها الخزانة الأمريكية ، فضلا عن إمكان منع مسئولى هذه الشركات من دخول الأراضى الأمريكية ، والمتوقع أن تكون من أوائل الشركات التى تتأثر بالعقوبات الجديدة شركات البترول الأوروبية الراغبة فى الاستثمار فى قطاع الطاقة فى إيران ، ومن أبرزها شركة (توتال) الفرنسية التى كانت قد وقعت عقدا قيمته ٦٠٠ مليون دولار لبناء حقلى بترول فى المياه الاقليمية الإيرانية فى الخليج العربى .

وواضح أن العقوبات والضغوط الاقتصادية الأمريكية تهدف الى محاصرة واحتواء إيران وإضعافها اقتصاديا ، وذلك إضافة الى المشكلات الاقتصادية والسياسية التى تدرك الولايات المتحدة أن إيران تعانى منها ، بالإضافة الى الواقع الذى يحيط بإيران ، وخاصة من ناحية الأوضاع غير المستقرة فى أفغانستان ، وكذلك من ناحية آسيا الوسطى المجاورة لها .

كذلك تركز الولايات المتحدة على إضعاف القوة العسكرية الإيرانية وقدرتها على الإستمرار فى برنامجها لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وخاصة الصواريخ والأسلحة النووية ، لأن من شأنه تهديد إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط ، وتنظر الولايات المتحدة لإيران بعين القلق لبروزها كقوة عسكرية أولى فى منطقة الخليج العربى بالذات ، بعد أن تم ضرب العراق بعد غزوه للكويت ، خاصة وأنه يمكن لإيران الحصول على الصواريخ والتكنولوجيا النووية من دول أخرى مثل كوريا الشمالية ، فضلا عن التعاون الواضح بين إيران وروسيا فى المجال العسكرى .

بل أنه فى مجال ملاحقة التحركات الإيرانية ، فقد عبرت الولايات المتحدة فى أبريل ١٩٩٦ ، عن قلقها من استمرار العلاقات بين البوسنة وإيران فى المجال الأمنى ، بعد أن ترددت معلومات بأن إيران عرضت على البوسنة مساعدات عسكرية وتدريبية تصل قيمتها الى مائة مليون دولار ، على الرغم من أن (اتفاق دايتون) للسلام يتطلب انسحاب العناصر والميليشيات الأجنبية من البوسنة ، ويقال بأن الولايات المتحدة قد تمكنت من اقناع حكومة البوسنة بالحد من اتصالاتها مع النظام الإيرانى، وترى الولايات المتحدة أن إيران فى تحركاتها فى المنطقة يهمها فى المقام الأول التواجد فى أوروبا لتتمكن من خلال ذلك الاستمرار فى دعم الإرهاب فى القارة ، وأن أية مساعدات تعرضها إيران على البوسنة تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة بل والمجتمع الدولى .

وطبيعى أن تهتم الولايات المتحدة بمراقبة الدور الإيرانى فى (بحر قزوين)، وبمعارضة مشاركة إيران فى صفقات الطاقة المستخرجة من البحر ، ولكنها فوجئت مع غيرها ، عندما أعلن مؤخرا فى يونيو ١٩٩٦ عن شراء مؤسسة إيرانية لحصة قدرها ١٠٪ فى مشروع (شاخ دينيز) الذى يضم أكبر الشركات البترولية البريطانية (بريتش) ، والنرويجية (مشتاتويل) ، والتركية (بتروليوم) ، والروسية (لوك أويل) ، والفرنسية (ألف اكتيان) .

وقد ترى الولايات المتحدة أن إحكام الحلقات لإحتواء وعزل إيران فى المنطقة يحول دون تحقيق تطلعاتها فى السيطرة على المنطقة عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا بما يهدد المصالح الأمريكية ، ولإحكام هذه الحلقات ، تقوم الولايات المتحدة بالتنسيق مع تركيا وغيرها من الدول ، كما أنها تحاول الضغط على اليابان وأوروبا كى توقف مساعداتها الاقتصادية لإيران ، وأنشطتها العسكرية معها ، وهو ما لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيقه على الوجه الذى تبتغيه .

الحوار اليابانى - الإيرانى :

من الواضح أن المصالح الاقتصادية هى الأساس الذى يحكم علاقات اليابان بإيران ، وقد بلغ حجم تجارتها مع إيران عام ١٩٩٤ حوالى أربعة مليارات من الدولارات ، كما أنها تستورد ١٠٪ من اجمالى وارداتها من البترول من إيران بما يصل الى ٤٥٤ ألف برميل يوميا ، بل أن ٧٠٪ من واردات اليابان من البترول يصلها عبر (مضيق هرمز) ، ولا يمكن من الناحية العملية أن يقل اعتماد اليابان على البترول القادم اليها من منطقة الخليج خلال سنوات قادمة ، إلا إذا تمكنت من تأمين احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة الأخرى .

ومن ناحية إيران ، فإن اليابان تعتبر الدولة الوحيدة من بين دول مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى التى تمد إيران بالمساعدات الرسمية ، وكانت اليابان قد فرضت حظرا لعدة سنوات على القروض المقدمة منها لإيران ، ولكنها رفعت هذا الحظر فى مايو عام ١٩٩٣ وقدمت لإيران ما قيمته حوالى ٤٠٠ مليون دولار ، تمثل المرحلة الأولى من القرض المقدم

لمساعدة إيران فى تمويل أحد أكبر مصانع الطاقة هناك ، وتردد أن اليابان سوف تستكمل القرض المقدم للإنتهاء من تنفيذ المشروع الإيرانى المقدر له عام ٢٠٠٠ .

وقد أبرزت اليابان سببين ، لإتخاذها هذا الموقف ، السبب الأول ، أن اليابان لم تحصل علي أدلة قوية تؤكد الدعاوى الأمريكية على محاولة إيران امتلاك القدرات النووية العسكرية وترى اليابان أن إيران شأنها شأن سائر الدول من حقها الحصول على المواد النووية والمعدات اللازمة لإنتاج الطاقة للاستخدامات السلمية .

والسبب الثانى ، أن المجتمع الدولى مفروض عليه التأثير على السلوكيات الإيرانية من خلال الحوار ، وليس من خلال المواجهة أو العزل عن المجتمع الدولى ، وعلى هذا فإن اليابان طالبت إيران بضرورة تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة وحثها على الرد صراحة على الإدعاءات الأمريكية ضدها ، والعمل على إعطاء اشارات واضحة لعدم تورطها فى أية أعمال إرهابية ، فضلا عن طلب دعمها لعملية السلام فى الشرق الأوسط .

ولعل الواضح بالنسبة لليابان ، أن قيامها بالاشتراك فى حظر التعامل مع إيران معناه الإضرار بمصالح الشركات الإيرانية التى تعمل هناك فى الوقت الذى لا تضار فيه الولايات المتحدة نظرا لوقف تعامل شركاتها مع إيران نتيجة الحظر ، وقد يكون هناك تفاهم بين الولايات المتحدة واليابان ، على عدم التمشى الكامل مع المطالبات الأمريكية بالاشتراك معها فى حظر التعامل مع إيران ، فى مقابل الإبقاء على اليابان كقناة للإتصالات السرية التى من صالح الولايات المتحدة نفسها القيام بها مع إيران .

ويمكن القول بأن اليابان فى الوقت نفسه قد ترى من صالحها تنشيط علاقاتها مع إيران ، ليس فقط حفاظا على المصالح الاقتصادية ، وإنما كذلك لإبراز التوجه الجديد لها ، بأنها ليست دولة تابعة بل لها سياستها الخاصة ، كما أن اليابان تسعى لكى يكون لها دور دولى فاعل فى إطار التحولات الدولية الجديدة ، وفى عالم تعدد القطبيات ، مع توقعات حصولها على العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، الأمر الذى يفرض عليها دعم علاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى كإيران ، خاصة لأهمية وحساسية المنطقة التى تقع بها .

إيران والموقف الأوروبى :

والى جانب الموقف اليابانى ، يأتى الموقف الأوروبى كذلك مناوئا لتوجهات الولايات المتحدة ، على أساس المصالح الاقتصادية التى تربط إيران بالدول الأوروبية ، وقد بلغ حجم المبادلات بين إيران والاتحاد الأوروبى حوالى عشرة بلايين دولار ، منها ثمانية بلايين قيمة واردات البترول الخام الذى تحصل عليه غالبية الدول الأعضاء فى الاتحاد ، بل أن التوقع قائم بزيادة المبادلات بين الطرفين ، خاصة مع حاجة إيران الى معدات التجهيز التى يمكن أن تحصل عليها من الدول الأوروبية لإستخدامها فى تطوير صناعات البترول ، فضلا عن المنتجات الصناعية والإئتمانات المصرفية اللازمة لإيران .

وتثير إيران مع أوروبا مجموعة من التوجهات ، أولها ضرورة التعاون على أساس المصالح المشتركة خاصة منها الاقتصادية والتجارية ، وكمثل على حجم التبادل التجارى المتنامى بين إيران وألمانيا ، فقد وصل حجم هذا التبادل فى العام ١٩٩٥ الى خمسة بلايين دولار ، وثانيها أن تجميد علاقات أية دولة أوروبية مع إيران لن تكون فيه إيران هى الخاسرة ، خاصة وأن لديها البدائل ممثلة فى روسيا والصين فضلا عن دول آسيا الوسطى ، وثالثها أن أوروبا لابد أن تكون لها شخصيتها المستقلة التى تقدر مصالحها فى مواجهة الولايات المتحدة ، ولابد ألا تنقاد أوروبا أو تستسلم أمام أى ضغط أمريكى .

ويبرز الموقف الأوروبى فى ضرورة استمرارية علاقات أوروبا بإيران ، على أساس ما أطلقوا عليه اسم النقد البناء ، وإن كان يروق لإيران تسميته الحوار البناء ، وقد يرى الاتحاد الأوروبى عدم أحقية الولايات المتحدة فى الإضرار بأطراف ثالثة فى العقوبات التجارية التى تفرضها خاصة منها المفروضة على إيران ، كما ينبغى ألا تحمل الولايات المتحدة هذه الأطراف بمسئولية التعامل بالأنشطة التجارية على الدول التى تستهدفها بالعقوبات ، وقد يؤدى ذلك الى بحث الدول الأوروبية لإمكانات اتخاذ إجراءات مضادة لاشك أنها ستؤثر بالسلب على مصالح الولايات المتحدة التجارية والاقتصادية فى أوروبا .

وقد لوحظ فى البيان الاقتصادى الصادر مؤخرا عن قمة الدول السبع الصناعية الكبرى التى انعقدت فى ليون بفرنسا فى ٢٨ يونيو ١٩٩٦ ، الانتقاد بطريقة غير مباشرة للولايات المتحدة بسبب القوانين التى أقرها الكونجرس الأمريكى لفرض عقوبات على الشركات غير الأمريكية التى تتعامل مع إيران (وليبيا وكوبا) ، وحث جميع الدول على عدم اتخاذ أية اجراءات بالنسبة للتجارة والاستثمار تتعارض مع قواعد وأحكام منظمة التجارة الدولية ، بل لقد أبرز الرئيس الفرنسى (جاك شيراك) بمناسبة القمة ، الموقف الفرنسى الخاص بضرورة الإبقاء على نوع من الحوار مع إيران ، وخطورة فرض العقوبات من جانب واحد على أية دولة دون موافقة الاتحاد الأوروبى .

إبراز الدور التركى :

وفى إطار التحولات الدولية والإقليمية ، تبرز أهمية خاصة لتركيا ، التى تعتبر القوة الإقليمية المنافسة لإيران فى منطقة آسيا الوسطى ، وتربطها بدول هذه المنطقة روابط عرقية ولغوية ، ومع بروز الجمهوريات الإسلامية ، كان من الطبيعى أن تشجع الولايات المتحدة تركيا على المبادرة بالنشاط فى هذه

الجمهوريات ، وعلى أن يبرز دورها الإقليمى فى المنطقة فى مواجهة إيران ، بل أنه فى ١١ فبراير عام ١٩٩٢ ، عقد الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت (جورج بوش) اجتماعا فى واشنطن مع رئيس الوزراء التركى (سليمان ديميريل) لدفعه الى ممارسة الدور القيادى التركى فى المنطقة ، وذلك قبل أيام من انعقاد قمة طهران التى شاركت فيها كل من تركيا وباكستان مع إيران فى ١٧ فبراير من ذلك العام ، لإحياء منظمة التعاون الاقتصادى (إيكو) .

ويتسند التوجه الأمريكى فى تشجيع النشاط والدور التركى فى المنطقة الى مجموعة من العوامل ، أولا ، ما أسفرت عنه حرب الخليج الثانية من هزيمة العراق العسكرية وبالتالى إخراجها من منظومة العلاقات التى سادت المنطقة قبل الغزو العراقى للكويت ، وبعد إنهائها لحربها مع إيران ، بل وتسليمها مجموعة الطائرات العراقية على النحو المعروف فى سيناريوهات حرب الخليج الثانية .

ثانيا ، انهيار الاتحاد السوفيتى وإعلان الولايات المتحدة قيام نظام عالمى، وما أحدثه هذا من فراغ فى المنطقة يشجع على بروز المحاولات الإيرانية للنفوذ فيها وممارسة دور قيادى سواء من الناحية الاقتصادية أم من الناحية السياسية والثقافية ، ثالثا ، أن الولايات المتحدة وهى تخشى من بسط إيران لأيديولوجيتها الثقافية الإسلامية فى المنطقة ترى أن تركيا هى القوة المناسبة المفضلة على إيران ، نظرا لأنها دولة ديمقراطية علمانية وعضو فى حلف الأطلنطى ، كما أن اقتصادها اقتصاد حر ، الأمر الذى يجذب اليها الجمهوريات الإسلامية الجديدة واعتبار نظامها السياسى هو الأنسب لها ، رابعا، أن الولايات المتحدة قد ترى أن تركيا تدور فى الفلك الغربى ، ولن تكون خصما لها فى مستقبل العلاقات فى المنطقة ، كما أنها فى الوقت نفسه تعتبر دولة أوروبية ، ورغم العوائق التى وقفت لفترة أمام انضمامها الى (الاتحاد الأوروبى) ، إلا أن الاتحاد وقد أظلها مؤخرا بمظلة الاتحاد الجمركى مع دوله .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الولايات المتحدة ترى أن إيران دولة معادية لها ، ولها مطامع اقليمية باعتبار أنها دولة اسلامية متشددة فى القارة الآسيوية ، وأنها تشكل خطرا على الولايات المتحدة إذا احتوت أو سيطرت على الجمهوريات الإسلامية فى منطقة آسيا الصغرى والقوقاز بصفة عامة ، يضاف الى ذلك التخوف لدى الولايات المتحدة منذ استقلال هذه الجمهوريات ، من الخطر الإيرانى من الناحية النووية على منطقة الشرق الأوسط ، خاصة لإحتمال تبادل الخبرات النووية بينها وبين هذه الجمهوريات ، التى تتوافر لدى بعضها الإمكانات فى المجال النووى ، خاصة توافر العلماء والخبراء فى الطاقة الذرية الذين قدر عددهم عقب انهيار الاتحاد السوفيتى (السابق) بثمانين ألف خبير ، وتردد أن إيران مع بعض الدول الأخرى قد تسابقت للحصول على هؤلاء الخبراء ، ويقال بأن بعض الجمهوريات الجديدة ، خاصة كازاخستان حوالى ١٧ ألف خبير نووى ، فضلا عن كميات من الأسلحة النووية التكتيكية .

ولاشك أن من صالح إيران محاولة إبعاد تركيا عن التأثر الكامل بالتوجهات الأمريكية ، وقد تكون قد حاولت جذبها بعيدا عن الإنضمام للإتحاد الأوروبى ، ولكن هذه المحاولة لم تحقق نتائجها ، بيد أنه برز على أى حال توافق كل من إيران وتركيا بالنسبة لإحياء منظمة التعاون الاقتصادى (إيكو) مع الدول الأخرى الأعضاء فى هذه المنظمة على الوضع السابق الذكر ، على الرغم من ضغط الولايات المتحدة ، ويبدو أن تركيا قد رأت أن من صالحها ألا تدع إيران تنفرد بإحياء هذه المنظمة التى تجمع معها على وجه الخصوص الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى .

إبعاد التحالفات العسكرية :

ورغم أن التكتلات التى تم عرضها فى إطار التحركات الإيرانية هى فى مجملها تكتلات اقتصادية ، مع التكتل الثقافى الصغير الذى يستند الى اللغة الفارسية ، إلا أنه فى ضوء ما يحدث من تطورات وتحركات فى المنطقة ، فقد تنشأ مصالح لقوى ودول أخرى مع القوى الحالية لإنشاء تكتلات أخرى ذات صبغة جديدة ، وقد لوحظ مؤخرا فى يونيو ١٩٩٦ أن اليونان وأرمينيا قررتا حسبما تردى إرساء الأسس لإقامة تجمع إقليمى تنضم اليه إيران وجورجيا ، مع جعل هذه المبادرة مفتوحة كذلك لإنضمام الدول العربية فى المستقبل ، وقيل بأن هذا التوجه يتوافق مع الاتجاه السائد نحو تكتل الدول التى تنتمى الى مجموعات إقليمية مختلفة ولكن يجمعها احترام الحدود والهوية القومية لسكانها والحاجة للتعاون وسياسة حسن الجوار التى لا تقبل بتهديدات قوى خارجية .

وواضح فى هذا التوجه البعد الخاص بعلاقة الصراع بين اليونان وتركيا ، وقد لا تريد اليونان ترك تركيا تعمل وحدها فى الإطار الإقليمى ، وقد سارعت بالاتفاق مع أرمينيا للتعاون العسكرى لتبادل المعلومات وتدريب الجنود والتركيز على قطاع التسلح ، بل أن أرمينيا تشجع أن تتخذ بلدان المنطقة نموذج التعاون القائم بينها وبين تركمنستان ، ولوحظ أن اليونان قررت تعيين ملحق عسكرى لها فى (بريفان) عاصمة أرمينيا ، كما لوحظ قيام تركيا على الفور بالتنديد بالاتفاق العسكرى الجديد بين البلدين ، واعتبرته ضمن محاولات اليونان لمحاصرة تركيا عسكريا ، وهو ما ترى فيه تهديدا لسلام واستقرار المنطقة .

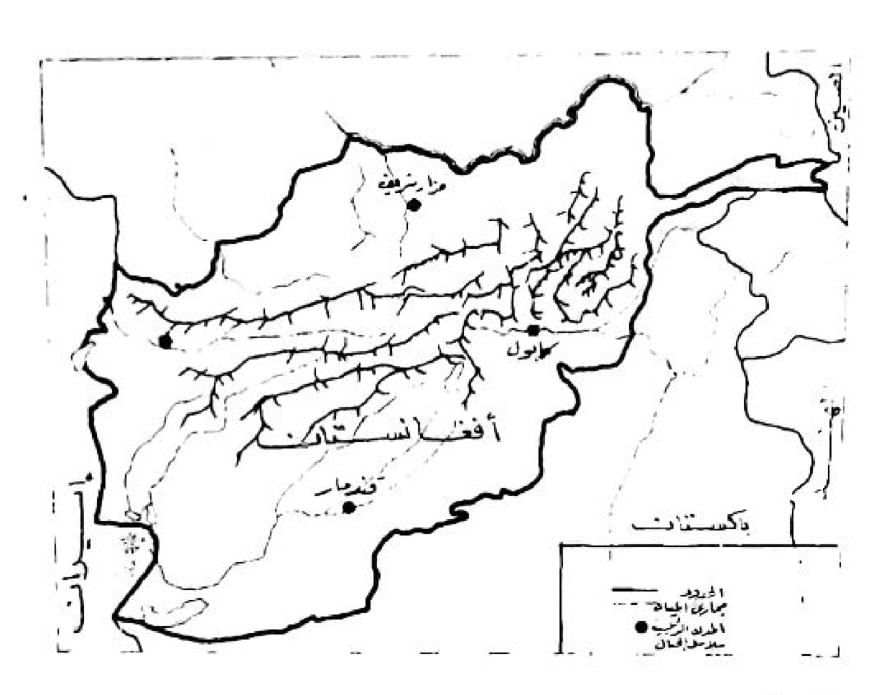
وهنا يبرز فى إطار الصراع القائم بين تركيا وإيران ، قيام تركيا نفسها بعقد اتفاق للتعاون العسكرى مع اسرائيل فى أوائل أبريل ١٩٩٦ ، وينص هذا الاتفاق على استخدام الطائرات الإسرائيلية للأجواء التركية والمرابطة هناك لبعض الوقت ، وقد انتقدت إيران هذا الاتفاق ، وحذرت من أن

التقارب بين تركيا واسرائيل من شأنه الحاق الأضرار بتركيا وبمصالحها الاستراتيجية فى المنطقة على المدى الطويل ، مع ما أثير من أن الاتفاق يشكل تطورا خطيرا فى الأوضاع السياسية والعسكرية فى المنطقة وعنصرا جديدا للتوتر وعدم الاستقرار ، فضلا عن التأثير على علاقات الجوار فى الشرق الأوسط .

ويرتبط بذلك ما حدث فى يونيو ١٩٩٦ من حشود عسكرية تركية على الحدود المشتركة مع سوريا ، والتى ذكرت تركيا أنها ضمن عملية تدريب عسكرى روتينى ، ولكن هذا التحرك الملاحظ أنه جاء بعد زيارة رئيس اسرائيل (عيزرا وايزمان) لتركيا واشارته الى تنسيق تركى - اسرائيلى من شأنه دفع سوريا لإعادة النظر فى سياستها ، ويضاف الى ذلك وصول حزب (الليكود) الى الحكم فى اسرائيل والتوجهات الجديدة التى أعلنها تجاه مسيرة السلام ، ولكن قد يثير وصول حزب (الرفاه الإسلامى) للحكم فى تركيا مؤخرا التساؤلات حول التحالف بين اسرائيل وتركيا من حيث مدى امكانية قيام نظام الحكم الجديد فى تركيا بإعادة النظر فى الاتفاق مع اسرائيل والتوجه لحل المشكلات وتحسين العلاقات مع الجيران العرب.



"الطالبان" ومستقبل الاستقرار فى افغانستان



معتز محمد سلامة

تتبدل التحالفات فى أفغانستان ، ويتناوب أطراف الأزمة الانتصارات والهزائم ، وتظل الأزمة قائمة يختلف أشخاصها وتحالفاتها وطبيعة علاقات القوى بينهم ، لكن تظل القسمات العريضة للأزمة الأفغانية كما هى منذ أربع سنوات . لقد كان سقوط العاصمة كابول فى أيدى "الطالبان" فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦ بداية حقبة جديدة فى مسار الأزمة الأفغانية ، رغم أن تسارع وتيرة الأحداث لم تمكن العديد من التحليلات من ملاحقة واستجلاء جوانب التغيير النوعى الحادث ، لكن سبر الغور فى الشأن الأفغانى يظهر تحولا كيفيا فى مسار الصراع ، ولم يكن ذلك بالطبع نتاج أشهر قليلة وإنما هو نتاج سنوات من الأزمة .

إن التحول الجديد فى الصراع الأفغانى يطرح تساؤلات عديدة : هل الأزمة مقبلة على مستقبل جديد ؟ ما هى فرص واحتمالات الاستقرار السياسى فى أفغانستان فى ظل حكم "الطالبان" ؟ ما هى الأشكال المحتملة لعلاقات القوى الأفغانية ؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب معرفة مجموعة حقائق بشأن حركة "طالبان" الحاكم الأفغانى الجديد ، كيف نشأت ؟ وبم تتكون ؟ ويتطلب أيضا معرفة دلالات انتصارها ، ونظام حكمها ، وعلاقتها الحالية مع نخب الجهاد الأفغانى ، أو مع أطراف الأزمة الأفغانية.

اولا : نشأة "طالبان" :

"الطالبان" هم طلاب المدارس أو المعاهد الشرعية الأهلية الأفغانية الذين كانوا يدرسون العلوم الدينية فى مدينة بيشاور الباكستانية ، وهى مدارس يشرف عليها الشيوخ التقليديون وهذه المدارس تديرها "جمعية علماء الاسلام الباكستانية" . وتحظى برعايتها . وهناك اختلاف حول أسباب نشأة الحركة . فبينما يرى البعض أن الحركة نشأت كرد فعل تلقائى على الاقتتال بين فرق المجاهدين الأفغان ، يرجع آخرون نشأة الحركة الى عاملين :

أ- أن الحركة نشأت بدافع وتحفيز من علماء الإسلام فى الجمعية الباكستانية الذين حفزوا الطلبة على الجهاد من خلال الأمر بإغلاق المدارس أمام الطلبة الأفغان ، ومنع التسجيل فيها لمدة خمس سنوات ، وأبلغ العلماء الطلبة بأن الجهاد فرض عين بينما العلم فرض كفاية ، وأن عليهم أن يتفرغوا للجهاد حاليا من أجل إقامة الدولة الإسلامية فى أفغانستان ، ثم يفرغوا بعد ذلك الى علمهم .

ب - إن الحركة نشأت بتحفيز سياسى باكستانى ، وفى هذا

الصدد يرد اسم وزير الداخلية الباكستاني نصير الله بابر باعتباره الراعي الرئيسى للحركة والتى كانت إحدى أفكاره بهدف التصدى للحركات الإسلامية الحزبية "المجاهدين".

تكوين الحركة :

تكونت حركة "طالبان" من جماعات متعددة هي :

١- طلاب المدارس الشرعية الأفغان الذين كانوا يدرسون في المدارس الدينية بباكستان وأغلبهم من اللاجئين الأفغان الذين يقطنون في "بلوخستان" والأقاليم الواقعة شمال غرب باكستان . وهؤلاء يشكلون عصب الحركة .

٢- العديد من قيادات الحركة وعناصرها كانوا من قيادات الصف الثاني والثالث في تنظيمات المجاهدين ، والبعض منهم شارك في الجهاد الأفغاني ضد السوفييت من بينهم زعيم الحركة محمد عمر الذى يختلف بشأن انضوائه من قبل في جماعة الحزب الإسلامي (جناح يونس خالص) ، أو حركة انقلاب اسلامي بقيادة (محمد نبيه محمدى) . كما استقطبت الحركة (الطالبان) ذات الأغلبية البشتونية ، العديد من أنصار الحزب الإسلامي (حكمتيار) والجمعية الإسلامية (رباني).

٣- فئات من ضباط جيش كابل السابقين ممن فروا الى باكستان معلنين التوبة ، وقد قام هؤلاء بدور رئيسي في عمليات التدريب وقيادة الطائرات والدبابات وتشغيل الأسلحة الثقيلة التى لا يمتلك الطلبة القدرة الفنية على آدائها .

٤- ضمت الحركة أعضاء من جهاز المخابرات الأفغاني السابق "الخاد" واستوعبتهم داخل جهاز الحسبة الذى أنشأته الحركة ، ورغم معرفة قادة طالبان أن هناك العديد من الشيوعيين السابقين داخل الحركة فإنهم يؤكدون أنهم قد تغيروا .

الى جانب هذه الفئات فإن الحركة ، اجتذبت العديد من الأفغان المحبطين غير المسيسين .

كيفية انتصار "طالبان" :

طرح الانتصار السريع الذى حققته "طالبان" أسئلة عديدة حول قوة الحركة وتنظيمها ومدى تماسكها . ومن خلال ما توافر من تحليلات ومعلومات يتبين أن مصدر قوة الحركة الرئيسى يتمثل في ضعف خصومها وصراعاتهم البينية . فالحركة غير جيدة التنظيم وغير مدربة على نحو أكمل ، وكانت بداية انتصارات طالبان في أكتوبر ١٩٩٤ ، إثر قيامها بهجوم على ميلشيات أفغانية سعت للإستيلاء على قافلة تجارية باكستانية تضم ٣٠ شاحنة كانت في طريقها لآسيا الوسطى عبر طريق قندهار . وكان الانتصار الثاني للحركة في أواخر أكتوبر ١٩٩٤ حين استولت على قندهار دون مقاومة كبيرة ، وبمساعدة من الأهالي . ثم تتالت انتصارات الحركة ، وخلال الفترة من نوفمبر ١٩٩٤ الى مارس ١٩٩٥ استولت طالبان على محافظات غزني - لوجر - ميدان دون مقاومة . وفي معارك متتالية تمكنت الحركة من القضاء على أقوى الأحزاب الأفغانية "الحزب الإسلامي" وزعيمه حكمتيار .

أسباب انتصار "طالبان" :

يرجع الانتصار السريع للحركة على خصومها الى عدة أسباب منها :

- الصراعات البينية داخل الأحزاب الأفغانية وبينها ، وسوء ممارساتها داخل مناطق نفوذها حيث ظلت الأقاليم الأفغانية شبيهة بإقطاعيات عسكرية .

- الدعم الذى لقيته الحركة من الأهالي ومن بعض حكام الأقاليم الذين تعاونوا معها بعد انتشار عمليات الابتزاز والسطو وافتقاد الأمن وشيوع الفقر .

- شيوع مفاهيم أن "الطالبان" هم طلبة علم والعلماء لهم احترامهم في المجتمع الأفغاني ، ساعد على ذلك انتشار بعض الشائعات والأساطير بشأن ما يمكن أن يتعرض له من يعارض الحركة من بلاء وعقاب . وقد تحدث البعض عن استخدام "طالبان" لأساليب مثل الرشوة.

- الدعم الذى لقيته الحركة من مشايخ الدين التقليديين من غير النخب الجهادية ، والذين كرسوا الإيمان بأن النخبة الجهادية أفسدت الدين والعقيدة واستبدت بها المصالح الشخصية .

- لقيت الحركة في بدايتها دعما وتعاطفا من "رباني" و "عبد ربه الرسول سياف" ، خاصة بعد أن امتد نفوذ الحركة الى الولايات الجنوبية لكابل . إذ اعتقدا أن الحركة ستكون ضد عدوهما "قلب الدين حكمتيار" ، وقد كان لذلك أهميته في تمكين الحركة من الصعود في البداية .

دلالات انتصار "طالبان" :

إن دلالات انتصار الحركة تبدو في ثلاث ، هي أيضا تعبيرات عن مدى التحول ، وتمثل علامات في طريق المستقبل الأفغاني :

١- تجديد وتبدل النخبة الافغانية :

فقد مثل استيلاء "طالبان" على الحكم في أفغانستان بداية أفول نجم نخبة الجهاد الأفغاني التى شغلت التاريخ الأفغاني المعاصر . ورغم أن المستقبل الى الآن غير واضح تماما ، لكن بأى حال فقد تعرضت مصداقية نخب الجهاد الأفغاني للتآكل لحساب نخبة جديدة من الشباب الدارس للعلوم الفقهية .

٢- من الشرعية الجهادية الى الشرعية الفقهية :

فشرعية الجهاد الثورية التى حكم على أساسها المجاهدون أخذت تتآكل طيلة السنوات الماضية ، وحلت محلها بقدوم "الطالبان" الشرعية الفقهية النابعة من العلم بأمور الفقه الشرعي . وساعد "الطالبان" على ذلك أنها أتت في وقت

انهارت فيه الشرعية الجهادية .

٣- من القبلية الى الدين :

بمعنى أن "الطالبان" رغم انطلاقتها من قاعدة بشتونية بالأساس ، إلا أنها تستند الى أساس دينى فى الحكم . ففى المرحلة الأولى تمحور الصراع الأفغانى حول العقيدة والجهاد ، وهى المرحلة التى تتحدد بعقد الثمانينات فترة الجهاد الأفغانى ضد السوفييت . ثم فى المرحلة التالية اختلف القادة الأفغان حول التصورات المثلى للحكم الإسلامى وافترقوا بهذا الشأن حول محاور عديدة ، وهذه المرحلة هى التى أعقبت الانسحاب السوفيتى حيث اختلطت فيها المثالية الثورية الناتجة عن عقد من الإعلام المكثف عن الجهاد الأفغانى فى ربوع العالم الإسلامى ، اختلطت ببعض الأزمات الواقعية الناتجة عن أخطاء وعثرات الممارسة السياسية . ثم برز فى مرحلة تالية ، الوجه المجتمعى للصراع الداخلى الأفغانى . وفى هذا الصدد تركزت التحليلات حول أبعاد القبلية - الطائفية - المذهبية فى أفغانستان . لأنه كان من اليسير تمييز الانقسامات والتحالفات الأفغانية على محاور القبلية والعرق .

لكن بعد استيلاء "الطالبان" على الحكم فى أفغانستان أصبح من الصعب الارتكان الى منطلقان عرقية قبلية فى تحليل الصراع الأفغانى ، لأن هناك العديد من الأقاليم الأفغانية غير البشتونية ممن أيدوا "طالبان" . ولذلك فالآن يتمحور "جوهر الصراع" بين جيلين أو نخبتين ، الأولى : النخبة الجهادية بكافة أحزابها وتنظيماتها ، يضاف اليها تنظيمات أخرى طائفية ومذهبية ، والثانية : هى نخبة الطالبان ، والدليل على ذلك أنه رغم الصراعات بين تنظيمات النخب الجهادية وفيما بينها وبين الأحزاب والتنظيمات الطائفية المذهبية ، فقد برزت سلسلة من التحالفات السريعة والمتعددة فى أوساط تلك التنظيمات وبينها وبين التنظيمات غير الاسلامية تماما .

كما برز الإنجذاب والتحالف فى أوساط النخبة الجهادية واضحا فى التحالف الأخير فى أكتوبر ١٩٩٦ بعد انتقال السلطة الى طالبان - ما بين تنظيمات دوستم وحكمتيار وأحمد شاه مسعود وربانى وكريم خليلى وعبد ربه الرسول سياف ، وفى أكتوبر ١٩٩٦ أيضا وقع عبد الرشيد دوستم ومسعود وكريم خليلى على اتفاق ينص على أن يعمد الطرفان الآخران الى الدفاع عن الطرف الثالث الذى يتعرض للهجوم وعلى تشكيل مجلس أعلى للدفاع .

حكم "طالبان" :

ينطلق فكر الطالبان فيما يتعلق بنظام الحكم من منطلقات شرعية دينية خالصة ، فمنهجها فى الحكم وحسب ما عبرت عنه وممارسته الى الآن يقوم على تطبيق الحدود والأحكام الشرعية . فقد أعلنت الحركة أن الاسلام هو دين الدولة والشريعة هى أساس الحكم ، وأعلنت عن تطبيق الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالحدود .

وفيما يتعلق بتشكيل السلطة أعلنت الحركة قيام حكومة انتقالية تتألف من ستة أعضاء برئاسة الملا محمد ربانى لرئاسة شئون البلاد خلال الفترة القادمة . وفيما يتعلق بآليات انتقال السلطة والموقف من الديمقراطية ، فإن الحركة أكدت أن الانتخابات تقليد غير إسلامى لأنها تسوى بين صوت العالم والجاهل . وقد صدرت فتاوى من مجلس العلماء التابع للحركة يحرم التحزب والانتماء لأحزاب شتى ورغم ذلك فالحركة أعلنت عن بعض المواقف التى تدلل على نوع من المرونة .

ومن ناحية أخرى ، أكد مجلس شورى الحركة أن "الطالبان" ليست ضد الحركيين (يقصدون المجاهدين والحركة الإسلامية الأفغانية الحديثة) ، ونفى أن تكون الحركة ضد السلفيين .

مستقبل الاستقرار الأفغانى :

طيلة سنوات الأزمة الأفغانية لم يبرز دور المجتمع الأفغانى ، إذ انحصر الصراع بين التنظيمات والأحزاب السياسية الممثلة للأعراق والقبائل الأفغانية المختلفة . وليس من السهل تقدير مدى التغيرات والتحولات التى أحدثتها فترة أربع سنوات من الحرب المتواصلة منذ ١٩٩٢ تحديدا منذ سقوط نجيب الله . وقد يكون حكم "الطالبان" هو بداية الاصطدام أو التفاعل ما بين عوامل الحداثة والتقليدية داخل المجتمع الأفغانى ، فمن شأن تولى "الطالبان" بنظام حكمها الشرعى الجامد أن يكشف عن جوانب التغير داخل المجتمع ، إذ أنه يتقلص الصراع الفصائلى القبلى ، وفى المقابل يتنامى الصراع بشأن الخيارات والتوجه المستقبلى ، وبمعنى آخر الصراع حول تقرير صورة أفغانستان التى يرتضيها الأفغان ، واختزال صراعات الأعراق والقبائل والمذاهب فى صراع ما بين الحداثة والتقليدية ، أى ما بين المجتمع الأفغانى الذى ليس هناك معلومات كافية عن مدى تقبله لحكم "الطالبان" ، وإن كان الى الآن ليست هناك ردات فعل عنيفة ، وبين الحركة من جانب آخر التى يصعب تقدير مدى تماسكها مستقبليا والتى ستسعى من جانبها الى تكريس تميزها عن النخب الجهادية .

وتبقى وضعية النخب الجهادية والتنظيمات العرقية مسألة غير محسومة ، فهذه التنظيمات تمتلك الرغبة والقدرة على فرض تحديات وقلاقل عديدة لحكم "الطالبان" يدعمها فى ذلك تلكؤ المجتمع الدولى وجيران أفغانستان عن الاعتراف بنظام "الطالبان" .

والأزمة فى النهاية ستبقى محكومة ما بين قدرة الحركة على التجاوب مع احتياجات المجتمع الأفغانى والمرونة فى تطبيقها وفى مفهومها للشريعة ، وما بين قدرة المجتمع الأفغانى على تحليل واستنباط صيغة الحكم الجيدة بالنسبة اليه . وعلى كل الأحوال فإن المجتمع الأفغانى يوازن ما بين خيارين صعبين هما خيار الحرية مع غياب الأمن الذى تطرحه تنظيمات المجاهدين ، وخيار غياب الحرية مع توافر الأمن نسبيا الذى تطرحه الطالبان ، إن المعادلة هى - بحق - صعبة على مجتمع متدين يعشق الحرية .



الباكستان : تحديات مابعد إقالة الحكومة

بدر حسن شافعى

أثار قرار الرئيس ليجارى فى الرابع من نوفمبر الماضى بشأن إقالة حكومة رئيسة الوزراء بينظير بوتو، وحل البرلمان والدعوة إلى إنتخابات جديدة، دهشة العديد من المراقبين لشئون الوضع الباكستانى، ولعل مرد هذه الدهشة يرجع إلى كون ليجارى ينتمى إلى نفس الحزب الذى ينتمى إليه بوتو (حزب الشعب الحاكم). كما أن بوتو هى التى أيدت الرئيس الحالى فى إنتخاباته الرئاسية عام ١٩٩٣.

ولكن الرئيس الباكستانى قدم عدة مبررات خاصة فى هذا الشأن، واستند إلى النص الدستورى فى المادة ٨ التى تعطى لرئيس الجمهورية الحق فى حل البرلمان والحكومة فى حالة انتشار الفساد وسوء الإدارة. ومن بين المبررات التى أستند إليها "ليجارى" مايلى:

١- انتشار الفساد فى البلاد بصورة كبيرة وعدم إتخاذ أية خطوات عملية تجاهه.

٢- قيامها بتعيين زوجها عاصف زردارى وزيراً للإستثمارات دون مشاورته، فضلاً عن أن زوجها كانت تحوم حوله بعض الشبهات قبل تولى هذا المنصب، لدرجة أنه أطلق عليه السيد ١٠٪، كناية عن نسبة العمولة التى يتقاضاها لإتمام أية صفقة حكومية.

٣- تطبيقها لسياسة الخصخصة بصورة إنتقائية، بمعنى أنها خدمت بعض الفئات (الأغنياء) دون غيرهم (الفقراء).

٤- قيامها ببعض التصرفات الشخصية دون مشاورته فى الأمر، مثل إقدامها على إقالة رئيس حكومة البنجاب من منصبه، كما أنها تقوم بعزل وتعيين القضاة دون الرجوع إليه.

٥- إتهامها للرئاسة بأنها متورطة فى قضية مقتل شقيقها.

٦- قيام الجماعة الإسلامية بزعامة "قاضى حسين أحمد" بتنظيم مظاهرات مطالبة بالقضاء على الفساد وأسقاط الحكومة.

لكل هذه الأسباب، أقدم "ليجارى" على قرار إقالة بوتو؛ خاصة وأن بعض المحللين يرون أنه إذا تأخر بعض الشئ؛ فسوف تزداد الأوضاع سوءاً. مما قد يدفع إلى تدخل المؤسسة العسكرية مثلما فعلت فى الأيام الأخيرة من عهد رئيس الوزراء السابق نواز شريف عام ١٩٩٣، بعد تزايد الخلافات بينه وبين رئيس الدولة آنذاك. "اسحاق خان"، وأمام وساطة - بل ضغط الجيش - قدم الطرفان استقالتيهما. ولذا خشى الرئيس الحالى من فقدان منصبه. فأقدم على إقالة الحكومة، وتعيين "معراج خالد" (رئيس البرلمان خلال حكومة بوتو الأولى ٨٨-١٩٩٠) رئيساً للحكومة المؤقتة، إلى أن يتم إنتخاب حكومة جديدة فى فبراير القادم. وهى أقصى مدة حددها الدستور لوجود حكومة انتقالية (ثلاثة أشهر).

ويبدو أن قرار الحل لم يساهم فى حل الأزمة - كلية، خاصة وأن بوتو لم تستسلم بعد، بل سعت إلى العمل من خلال محورين:

الأول: اللجوء إلى القضاء، وذلك للطعن فى المادة ٨ حيث أقدمت على تقديم عريضة للمحكمة العليا تطالبها بالغاء قرار الإقالة: مستندة فى ذلك إلى قرار المحكمة ببطلان قرار الرئيس الأسبق "اسحاق خان" ضد شريف عام ١٩٩٣. حيث أن المحكمة قد أبدت آنذاك قرار العودة وذلك بأغلبية عشرة من القضاة ضد (واحد) العودة، وكان المعترض الوحيد على ذلك هو رئيس القضاة الحالى سجاد على شاه الذى يرى أن قرار عودة شريف فيه تحيز واضح على إعتبار أنه من البنجاب، فى حين أن المحكمة فى السابق قد أيدت قرار حل كل من رؤساء الوزراء السابقين (ذو الفقار على بوتو - محمد خان جوينجو ١٩٨٨ - بنظير ١٩٩٠) وكلهم من إقليم السند.

وربما كان وجود سجاد على شاه هذه المرة، عاملاً أساسياً فى رفض المحكمة الطعن - المقدم إليها، بل أتهمت بوتو بأنها صاغت الطعن بأسلوب مشين فيه تجريح لرئيس الدولة والقائمين على القضاء.

الثانى: الحصول على دعم الشعب لها من جديد، من خلال إبراز زيف الدعاوى التى يروج لها "ليجارى" فى قراره. خاصة فيما يتعلق بتورطها فى حادث أغتيال شقيقها، وقد قامت بوتو فى الأونة الأخيرة بتنظيم بعض المسيرات الإجتماعية من أجل جذب التأييد الشعبى إليها.

وفى الواقع، وكما سبق القول، فإن قرار الحل لم يساهم فى نهاية المشكلات فى البلاد، بل إن هناك مجموعة من التحديات الإقتصادية والإجتماعية والعرقية، فضلاً عن السياسية تواجه البلاد فى ظل الحكومة المؤقتة الحالية.

أولاً: التحديات الإقتصادية:

تواجه البلاد حالة من التدهور الإقتصادى بشكل عام، مما ترتب عليها إنخفاض قيمة الروبية بصورة كبيرة. بلغت نسبتها ٢٠٪ فى النصف الثانى من ١٩٩٥، بل إن قيمة العملة قد أنخفضت بنسبة ٨,٥٪ فى الاسبوع السابق على الأقالة وقد أدى ذلك إلى ارتفاع جديد فى أسعار بعض السلع الأساسية مثل البنزين والغاز (١٠٪). وقد دفع ذلك إلى قيام حكومة بوتو السابقة بفرض ضرائب جديدة - بخلاف ضريبة الدخل التى تبلغ ٥٪ - على الزراعة والمنتجات الزراعية، ولعل الحكومة الحالية مطالبة بضرورة النظر فى هذه الضرائب التى أثقلت كاهل المواطن الباكستانى الذى لم يزد دخله السنوى حسب تقديرات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ عن ٤٠٠ دولار بل إن الحكومة الحالية والقادمة أيضاً مطالبتان بضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة للقطاعات الخدمية والتعليمية والإجتماعية. خاصة بعدما أضطرت حكومة بوتو السابقة إلى أقتطاع ٢٠ بليون روبية من الأموال المخصصة لهذه المشروعات من أجل مواجهة العجز فى الموازنة العامة.

ثانياً: التحدى الإجتماعى:

ويتمثل أساساً فى وجود فوارق كبيرة وهائلة بين طبقات الشعب الباكستانى. ففى الوقت الذى يوجد فيه ٦٥٪ من أفراد الشعب تحت خط الفقر ويعانون من الأمية إلا أن هناك قلة قليلة تسيطر على مقاليد الأمور فى البلاد، ولعل أحد أسباب هذا التفاوت الصارخ هو انتشار الفساد والرشوة و المحسوبية بصورة كبيرة.

بل إن الفساد والرشوة طالت أجهزة الأمن الداخلية، فقد اعترف رئيس وزراء مقاطعة - السند السابق "عبدالله شاه" بأن الشرطة تحولت إلى عصابات وأكد أن هناك ملفات قضائية جنائية لنحو أربعة آلاف شرطى.

ويلاحظ كذلك وجود تفاوت إجتماعى على مستوى الإقاليم، ففى الوقت الذى يتركز فيه الأغنياء فى إقليمى السند والبنجاب، إلا أن الإقليمين الآخرين يتركز بهما غالبية الفقراء (بلوشستان - الشمال الغربى)، بل إن إقليم السند معقل بوتويغلب على سكانه طائفة ملاك الأراضى والفلاحين، (أى الأرستقراطية القديمة) فى حين أن إقليم البنجاب (معقل زعيم المعارضة نواز شريف) يغلب عليه وجود طبقة الرأسمالية الجديدة (رجال الأعمال وكبار الرأسماليين).

ثالثاً: التحدى العرقى والدينى:

تواجد باكستان منذ فترة طويلة مشكلة حركة المهاجرين القومية بزعامة ألطاف حسين، والتى تطالب بأن يعامل المهاجرون الذين قدموا من الهند إلى باكستان عقب قرار تقسيم شبه القارة الهندية ١٩٤٧، بنفس المعاملة - من حيث الحقوق والوجبات - التى يتعامل بها المواطن الباكستانى العادى. وقد أدى عدم استجابة الحكومات المتتالية لمطالبهم، وإستخدامها العنف ضدهم، إلى وقوع صراعات بين الجانبين أسفرت عن وقوع مئات من الضحايا. وقد أعترفت الحكومة الباكستانية بذلك.

إلا أنها سعت إلى تقليل حجم الخسائر، فقد أعترف وزير الداخلية نصير الله بابر فى رده على أستجواب أحد نواب البرلمان، بوقوع ضحايا عنف، وأورد إحصائية مفادها أنه فى الفترة من أكتوبر ١٩٩٣ سبتمبر ١٩٩٦، وقع ٤٥٢ ضحية، منهم ١٤٥ فى البنجاب، ١٣٧ فى السند، ١٩٦ فى الأقليم الشمالى الغربى، إلا أن هذه الإحصائية غير دقيقة إذ بلغ عدد القتلى فى مدينة "كراتشى" - عاصمة أقليم السند- عام ١٩٩٤ ما يقرب من ١٨٠٠ قتيل، وفى النصف الأول من ١٩٩٥ ما يقرب من ٨٠٠ ضحية.- ومن ناحية ثانية فإن الفترة القليلة الماضية، شهدت مواجهات عنف من نوع آخر بين "السنة" و"الشيعة" فى أقليم السند أيضاً، وأسفرت عن قيام "الشيعة" باقتحام أحد مساجد "السنة" أثناء إحدى الصلوات، مما دفع هؤلاء إلى الرد وقتل أحد زعماء الشيعة، ويرى الطاف حسين أن الحكومة الباكستانية مسئولة عن الفتنة الطائفية فى كراتشى وذلك من خلال دعمها لجماعة "حقيقى" التى تساهم فى إذكاء نار الفتنة بينهما.

رابعاً: التحدى السياسى:

حيث أصبحت هناك حيرة بين أوساط السياسيين الباكستانيين، بل بين أفراد الشعب الباكستانى بشأن الأوضاع السياسية فى البلاد، وإلى أين تسير؟ ومن الذى سيفوز فى الانتخابات القادمة. وهل ستكون هذه الحكومة مثل سابقتها أم لا؟ كل هذه التساؤلات مطروحة الآن. لكن هناك حقيقة واحدة يجمع عليها الجميع فى باكستان، ألا وهى أن الحكومة القادمة ستكون حكومة إئتلافية بمعنى أنه لن تتمكن أى قوة سياسية من الفوز بمفردها بأغلبية مقاعد البرلمان والبالغ عددها ٢١٧ مقعداً.

بل أكثر من ذلك فإن هناك حيرة أخرى بشأن من سيفوز حتى بالأغلبية النسبية. فالبعض يراهن على حزب الشعب مرة أخرى، على أعتبار الخبرة التاريخية الطويلة التى حكمت فيها عائلة بوتو منذ استقلال البلاد - باستثناء فترات الحكم العسكرى ويرون أن بوتو ستتمكن من جذب أصوات الشعب الباكستانى إليها مرة أخرى.

لكن هناك فريقا من المحللين يقللون من إمكانية فوز حزب الشعب وذلك لأن القوى المعارضة قد تتكاتف جميعاً ضده. فعلى سبيل المثال قد يحدث تحالف فى أقليم السند بين حركة المهاجرين بزعامة ألطاف حسين، وحزب الشعب - جناح مرتضى بوتو. وقد يسقط هذا التحالف بوتو فى معقلها.

من ناحية أخرى، هنا لاعب الكريكيت الشهير "عمران خان" الذى سطع نجمه فى الفترة الأخيرة بعد تأسيسه "حركة تحريك الأنصاف" (أى حركة العدالة) وبالرغم من أنها حركة إجتماعية خدمية - بالأساس. إلا أنها تحولت فى الفترة الأخيرة إلى حركة سياسية طالبت الشعب بالانضمام إليها من أجل مواجهة الفساد، ويرى المراقبون أن خان قد يستفيد من حركة - الإنقسام الأخيرة فى البلاد ليصبح أبرز المرشحين لتشكيل الحكومة الجديدة.

لكن مازالت الشكوك تحيط بخان على اعتبار أنه وثيق الصلة ببعض المؤسسات اليهودية، خاصة وأنه متزوج من أبنة المليونير اليهودى - البريطانى. وبالرغم من أنها أسلمت، إلا أن فريقاً من المحللين يرون أن الشعب الباكستانى - المسلم - قد يرفض خان من هذه الزاوية ويراهن فريق أخر على القوى الإسلامية التى لم تستطع أن تحقق نجاحاً يذكر فى الانتخابات السابقة (٩ مقاعد فقط). فى أن تتمكن من الفوز بالاغلبية فى هذه الانتخابات، وقد كان من مؤيدى هذا الاتجاه الكاتبة الباكستانية الشهيرة "تهمينا دورانى" فى كتابها واسع الإنتشار - "سيدى ومعلمى" - والتى أكدت فيه أن زيادة نسبة الفقر ستؤدى إلى تزايد نفوذ الإسلاميين.

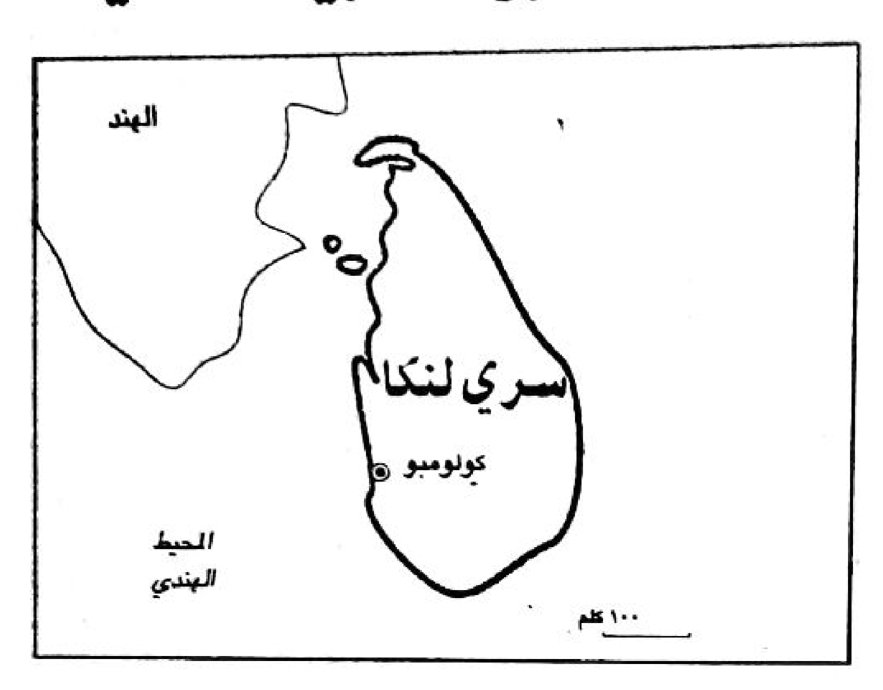
ومما يدعم هذا الاتجاه التطورات الأخيرة فى البلاد. إذ نجحت الجماعة الإسلامية بزعامة "قاضى حسين أحمد" فى تسيير عدة مظاهرات فى الأيام الأخيرة لحكومة بوتو. مما دفع بعض المحللين إلى الربط بين إقالة بوتو، ومظاهرات الجماعة التى أنضم إليها زعيم المعارضة نواز شريف.

ويبدو أن القوى الإسلامية - قد عملت على تلافى أخطاء الانتخابات الماضية، والتى خاضتها بدون أدنى تنسيق فيما بينها، بل إن بعض هذه القوى مثل جمعية علماء الإسلام فضلت التعاون مع حزب الشعب. لكن هذه القوى بدأت التنسيق مؤخراً فى الفترة الأخيرة، وأعلنت خمس منها عن التنسيق فيما بينها لمواجهة التيار العلمانى (حزب الشعب) هذه القوى هى الجماعة الإسلامية - جمعية أهل الحديث - جمعية علماء الإسلام - جمعية علماء باكستان - جماعة ساجد نحوى.

وربما يحدث نوع من التنسيق بين هذه القوى، وحزب الرابطة الإسلامية بزعامة نواز شريف. والذى يعتبر الجماعة أقرب الجهات إليه، بالنظر إلى عدائه الشديد مع حزب الشعب.

لكن على أية حال، فإن جميع الاحتمالات لا تزال قائمة، بحيث لا يستطيع أحد أن يجزم من الذى سيفوز بالأغلبية فى الانتخابات القادمة. وكل ما تقدم عبارة عن مجموعة من التحليلات قد تخطئ وقد تصيب. وستبقى الإجابة الحقيقية لدى الناخب الباكستانى التى سيفصح عنها فى شهر فبراير القادم.

الصراع العرقى فى سريلانكا ومستقبل التسوية السلمية



مختار شعيب

عم العاصمة السريلانكية أجواء التفاؤل بقرب التوصل إلى حل لمشكلة التاميل الذين يقاتلون منذ أكثر من ١٣ عاماً لإقامة وطن قومى لهم فى المقاطعات الشمالية والشرقية من البلاد. فقد أعلنت الحكومة خطة للسلام وأعلن نمور التاميل قبولهم التفاوض على أساسها، وهى تلك الخطة التى طالما رفضها التاميل منذ عام ١٩٥٦. فما أسباب ذلك التحول فى موقف نمور التاميل ومستقبل التسوية السلمية؟

أسباب التحول فى موقف جبهة نمور التاميل:

أدت مجموعة من العوامل إلى تغيير موقف جبهة نمور التاميل أهمها:

- نجاح الحملة العسكرية الحكومية المسماة "عملية الشمس المشرقة" ضد نمور التاميل فى تحقيق أهدافها بعد سيطرة القوات الحكومية على معاقل نمور التاميل فى شبه جزيرة جافنا وأهمها العاصمة الاقليمية جافنا لأول مرة منذ عام ١٩٩٠.

تلك العملية التى بدأت فى نوفمبر ١٩٩٥ وانتهت فى أكتوبر ١٩٩٦ والتى تم خلالها طرد المتمردين إلى الأحراش والجبال بعدما لحق بهم من خسائر فادحة وتم القاء القبض على زعيم المتمردين ثم أطلقت الحكومة سراحه بعد قبول نمور التاميل بمبدأ التسوية السلمية.

- فقدان التعاطف الداخلى خاصة من قبل شعب التاميل حيث أقترنت أكثر عملياتهم بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

- إضافة إلى الانقسامات الداخلية فى الحركة بين حركة نمور تاميل إيلام التى تسعى للانفصال وإنشاء دولة تاميل إيلام وحركة "قوة إيلام" المتطرفة التى لا تختلف فى أهدافها عن حركة نمور تاميل ولكنه صراع على من له أحقية تمثيل التاميل.

- التناقض الحاد فى عدد المقاتلين حيث تتمسك قيادة الحركة بمذهب قتالى متشدد يفرض على المقاتل تناول كبسولة من السيانور لينتحر بها بدلاً من الوقوع فى الأسر، إضافة إلى الخسائر البشرية فى مواجهتهم لجيش نظامى أكثر عدة وعتاداً وتمويلاً.

- انخفاض شعبية قضيتهم فى الخارج خصوصاً فى أوروبا إثر المذابح التى نفذوها ضد المدنيين من السنهال والمسلمين وأبناء التاميل أنفسهم، علاوة على إنخفاض الدعم الهندى السياسى والمادى لهم خاصة بعد تورطهم فى حادثة أغتيال راجيف غاندى فى مايو ١٩٩١.

طبيعة الصراع :

تدور حرب انفصالية بين الحكومة السريلانكية السنهالية وميليشيات التاميل بالاقليم الشمالي والشمالي الشرقي من الجزيرة الذي تقطنه أغلبية تاميلية متمايزة عرقياً ودينياً وثقافياً ولغوياً.

ويعد الصراع في سري لانكا صراعاً عرقياً طائفياً ممتداً وعنيفاً منذ القرن السادس عشر حتى الآن فيما بين التاميل والسنهال. ومن أهم مصادر هذا الصراع:

– الخريطة الإجتماعية العرقية لسرى لانكا التى يبلغ عدد سكانها ١٨ مليون نسمة منهم ٦٩٪ سنهال، ١٧٪ تاميل، ٨٪ مسلمون، ٨٪ أقليات أخرى أهمهم المسيحيون.

والواقع أن سريلانكا تعيش وضعاً غريباً. ففي الشمال يوجد بالفعل كيان تاميلي مستقل يغطي الجزء الأكبر من الإقليم الشمالي وعاصمته جافنا ثاني أكبر مدن الجزيرة، وهو الأقليم الذى يشكل التاميل فيه ما يزيد على ٩٥٪ من عدد السكان بينما يشكلون ٤٣٪ من إجمالي سكان الأقليم الشرقي.

فبالإضافة إلى الاختلاف العرقي بين السنهال من أصل أيرياني والتاميل من أصل درافيدي، هناك الاختلاف الديني، فالسنهال يدينون بالبوذية والتاميل يدينون بالهندوسية ولكل طائفة لغة وثقافة خاصة بها حيث تنتشر ثلاث لغات في سري لانكا هي السنهالية، التاميلية، الإنجليزية.

– شعور التاميل بالعزلة والتهميش الإجتماعي والإقتصادي والسياسي. إذ يعاني التاميل من سيطرة الأغلبية السنهالية على المناصب القيادية الهامة مع حرمان التاميل من هذه المناصب والوظائف العامة العليا بصفة خاصة، والتفرقة في المعاملة فيما بينهم وبين السنهال وسوء الأحوال التعليمية، إضافة إلى فرض التعليم الحكومي الذى يكرس سيطرة السنهال عليهم، فضلاً عن تردي الأحوال الإقتصادية والمعيشية في المناطق الشمالية والشرقية حيث تتجاهلها الحكومة الى تركز أهتمامها على المناطق ذات الأغلبية السنهالية، إذ لا يزيد نصيب الفرد التاميلي في المتوسط سنوياً من ٦٠ – ١٦٠ دولار من الدخل القومي، لذا يطالب التاملي باعتبارهم يشكلون أكبر الأقليات بعد السنهال بمساواتهم بهم داخل الوطن الواحد.

– ولأن الحكومة التى يغلب عليها العناصر السنهالية رفضت الاعتراف بحقوقهم السياسية كأقلية تشكل خمس السكان، وتبعاً لذلك أخذ التاميل يطالبون بقيام حكم ذاتي لا يخضع للمركز إلا في سياستين: الخارجية والدفاع. وعندما وصلت الحكومة رفض مطالبهم أصر التاميل عليها وأعلنوا في عام ١٩٧٨ الانفصال وقيام "دولة تاميل إيلام" غير أن هذا التطور حرك ضدهم السنهال وأعلنت الحكومة الحرب على التاميل الذين تعرضوا لأعمال عنف وحشية ضدهم، ومع بداية أغسطس ١٩٨٣ شهد الوضع الطائفي في سري لانكا تدهوراً خطيراً بعد إصدار البرلمان قانوناً يقضي بتجريم كل الدعاوى الانفصالية بهدف القضاء على جبهة نمور تحرير إيلام مما أضطرها إلى تشكيل مجموعات عسكرية وصل عدد أفرادها إلى المليون، كما تمتلك وحدات عسكرية نسائية لا تقل كفاءة أو ضراوة عن باقي أفراد القوات من الرجال ولديهم قوى أنتحارية يطلق عليها "النمور السوداء" راحت تثأر لأبناء جلدتها وهكذا أختار التاميل أسلوب حرب العصابات لتحقيق مطالبهم بعد أن أجبرتهم الدولة على التخلي عن أسلوبهم السابق المتمثل في العمل السياسي وعبر المؤسسات الشرعية.

– وقد مورست مختلف صور العنف من أساليب الاحتجاجات السلمية والمظاهرات إلى استخدام السلاح في عمليات الاغتيالات السياسية وحوادث تدمير المنشآت والمصالح العامة والحكومية، إضافة إلى أساليب حرب العصابات. وأدت الحرب الأهلية حتى الآن إلى مصرع ٢٨٠ ألف شخص وإعاقة ١٢٥ ألف آخرين، وقد دمرت المعارك أحياء بأكملها وقرى خصوصاً في جافنا، وأدت هذه الحرب إلى تشريد نصف مليون فرد داخل البلاد و٢٥٠ ألف خارجها، كما قام المتمردون بأعمال تخريبية واسعة النطاق فقاموا بتدمير عدة مستودعات للوقود في كولومبو وتدمير منشآت تقدر بـ ٢٩ مليون دولاراً في الفترة من ٩٠ – ١٩٩٥.

ولقد كانت التأثيرات الإقتصادية والإجتماعية للحرب الأهلية جلية خصوصاً في شرق البلاد حيث بارت الأرض بعد أن هجرها مئات الألوف من الفلاحين الذين لجأوا إلى المدن الواقعة جنوب البلاد الأمر الذى أدى إلى زيادة نسبة المتعطلين عن العمل.

كما قام المتمردون بعمليات إغتيال سياسي عديدة أهمها إغتيال راجيف غاندي رئيس وزراء الهند في مايو ١٩٩١، وإغتيال رئيس سريلانكا رانا سينج بريما داسا في ٢٨ مارس ١٩٩٣، وإغتيال زعيم المعارضة لاليث أتولا تمود في أواخر أبريل ١٩٩٣، و٢٩ شخصاً من أبرز سياسي السنهال في نفس العام، وإغتيال كمارافي جكندا رئيس منظمة تحرير شعب تاميل المنافسة في أغسطس ١٩٩٥.

وأمتد العنف الذى يمارسه التاميل ضد المسلمين الذين يشكلون ٨٪ من جملة السكان لإجبارهم على الدخول في الصراع الطائفي إلى جانبهم. ويهدف التاميل من هذه العمليات إلى إجبار الحكومة على التخلي عن مواصلة العمليات العسكرية واسعة النطاق على مواقع التاميل وتحويل أهتمام الحكومة إلى حماية المواطنين.

مستقبل التسوية السلمية :

مرت عملية تسوية الأزمة التاميلية – السنهالية بعدة مراحل أولها مرحلة ما قبل عام ١٩٧٧ حيث كانت ترفض الحكومة السري لانكية مطالب التاميل ولا تعترف بوجود تنظيماتهم السياسية إلا في عام ١٩٧٧ حيث تم منحهم حكماً ذاتياً موسعاً تم إجهاضه واستمرت المعارك حتى يناير ١٩٨٤ حيث

بدأت المحادثات بين الطرفين لتسوية الأزمة وفشلت دون تحقيق أهدافها وأنتهت مفاوضات عام ١٩٨٥ أيضاً دون أن تسفر عن شئ، إلا أنها قد أدت إلى إعلان الانفصاليين التاميل قيام حكم ذاتي موسع في شبه جزيرة جافنا في ١٩٨٧، وعندئذ حاصرت الحكومة شبه الجزيرة ومنعت عنها الامدادات مما دفع الحكومة الهندية إلى التدخل العسكري لفك الحصار السري لانكي عن التاميل مما جعل الرئيس جايواردين يوقع في نفس العام معاهدة سلام مع الهند يتم بموجبها إعطاء التاميل الحكم الذاتي وإجراء انتخابات عامة في البلاد على أن يسلم التاميل أسلحتهم في ظل وجود القوات الهندية لإقرار المعاهدة التي واجهت معارضة شديدة من قبل الأغلبية السنهالية الذين اتهموا الرئيس جايوردادين بالخيانة على إثرها تم إغتياله على أيديهم، كما رفض رئيس الوزراء المعاهدة وكذلك التاميل وتجددت المعارك بين الطرفين، مما دفع بالهند إلى سحب قواتها في ١٩٨٩.

وكانت المفاوضات بين الطرفين قد تجددت في أعقاب فوز السيدة تشاندريكا كوماراتونجا باندرانيكا في الانتخابات التشريعية التي جرت في منتصف العام ١٩٩٤ وتشكيلها الحكومة في أغسطس ١٩٩٤ إذ أعلن فيلوبيلاي باراباكماران زعيم جماعة نمور تحرير إيلام عن وقف إطلاق النار من جانب واحد وبدأت الجولة الأولى من المفاوضات بين الجانبين في أغسطس ١٩٩٤ وتوقفت في أكتوبر من نفس العام بسبب أتهام جبهة نمور التاميل بإغتيال زعيم المعارضة جاميني ديساناياكي و٥٦ آخرين من المسئولين.

وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات في ١٩ ديسمبر ١٩٩٤ وتم التوصل لوقف إطلاق النار بين الطرفين في يناير ١٩٩٥ أشرف على تطبيقه مسئولون من حكومات النرويج، وهولندا، وكندا في إطار ست لجان للسلام تم تشكيلها، وقد تمت إقامة خط ساخن فيما بين الرئيسة وزعيم التاميل وخطوط آخرى فيما بين الكوادر المحلية للتاميل والقادة العسكريين الميدانيين لحل أي مشكلة تطرأ فيما يتعلق بالمحافظة على إتفاق وقف إطلاق النار الأول من نوعه منذ عام ١٩٩٠.

وبدأت المفاوضات على أساس منح التاميل حكماً ذاتياً موسعاً وفقاً لاتفاق ١٩٥٦ بين رئيس الوزراء الأسبق بندرانيكا وزعيم التاميل شلفانيا حام، وفشلت المباحثات في التوصل لاتفاق على إثرها تم تأجيل الجولة الثانية من المباحثات، فتجددت المعارك في ٢٠ أبريل ١٩٩٥ بين الطرفين.

وبدأت الحكومة هجوماً كاسحاً على معاقل التاميل في إطار عملية "الشمس المشرقة" بـ ١٣٥ ألفاً من الجنود فانهت حركة التمرد التي استمرت ١٣ عاماً بسيطرتها على شبه جزيرة جافنا، وقامت بحملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف التاميل.

وفي أكتوبر الماضي أعلنت رئيسة الوزراء عن برنامة للأقلية التاميلية يضمن لها سلطات واسعة النطاق في الشمال والشرق، وبالرغم من موافقة مختلف الأحزاب السياسية عليه، إلا أن الأغلبية السنهالية رفضته جملة وتفصيلاً. وأعلنت حكومة تحالف الشعب الحاكم أن مبادرتها للسلام سيتم طرحها في إطار محادثات بين الجانبين بعد قبول التاميل لها وأنها تهدف إلى إعطاء التاميل حكماً ذاتياً موسعاً في التعليم والحكم المحلي والإسكان، والزراعة، والتنمية الصناعية، والمحاكم وقوات الشرطة الخاصة، والضرائب أما الشئون الخارجية والأمن القومي فهما مسئولية الحكومة الفيدرالية. وحتى الآن لم تبدأ محادثات للسلام بين الطرفين رسمياً.

وتهدف الحكومة من تسوية هذه المسألة إلى بدء عملية إصلاح إقتصادي شامل لضمان الاستمرار في السلطة والحيلولة دون فوز اليمين في الانتخابات القادمة، كما أن برنامج الإصلاح الإقتصادي مرهون نجاحه بالاستقرار السياسي الذي لا يمكن تحقيقه سوى بتسوية هذه المشكلة.

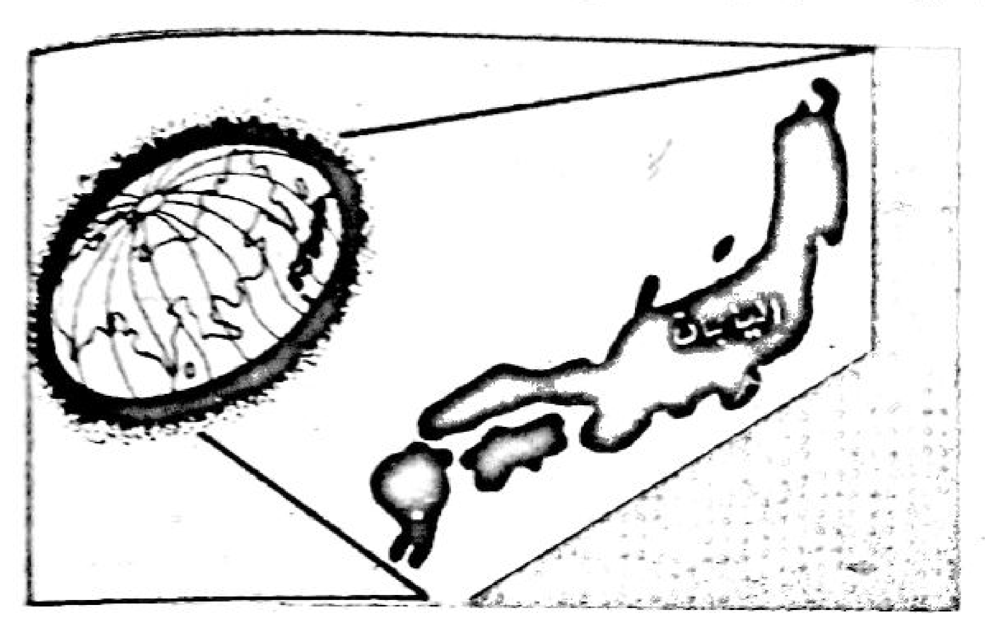
وما يساعد على التوصل إلى حل لها أيضا ادراك التاميل "نمور إيلام" أن الحل العسكري غير ممكن وأنه لا يمكن تحقيق أهدافهم ومصالحهم إلا من خلال المباحثات خاصة بعد خطوط الدعم الهندي لهم. ألا أن هناك صعوبات تواجه الحل السلمي إذا تم تجاوزها يمكن أن تتحقق التسوية السلمية:

أولها: الخبرة التاريخية المتعلقة بفشل مباحثات السلام السابقة دون التوصل إلى حلول بسبب إصرار كل طرف على موقفه منذ ١٩٥٦ وحتى الآن.

ثانيها: رفض الأغلبية السنهالية إعطاء صيغة الحكم الذاتي للتاميل ورفضهم لمبادرة أو خطة السلام الأخيرة التي أعلنتها الحكومة في أكتوبر الماضي.



الحكومة اليابانية الجديدة فى مواجهة المستقبل



نبية الأصفهانى

فى ٢٧ سبتمبر الماضى ، وقف رئيس الحكومة اليابانية "ريوتارو هاشيموتو" خلال جلسة غير عادية عقدها البرلمان ، ليدلى أمام الجميع بقراره بحل مجلس النواب المنتخب ، وليحدد يوم ٢٠ أكتوبر موعد إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة . وكان قد سبق هذا الإعلان اتفاق تم مع الحزبين الآخرين اللذين يشاركان الحزب الليبرالى الديمقراطى فى تشكيل الحكومة الإئتلافية وهما : الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يرأسه "موراياما" ، و "حزب الرواد" الذى يتزعمه "شوتس إيدى" . والجدير بالملاحظة هو التأييد الحماسى الذى لاقاه هذا القرار من قبل جميع النواب . ففى صوت واحد أعلن هؤلاء عن موافقتهم على حل عضويته وإجراء انتخابات جديدة تحدد إجراؤها فى يوم ٢٠ أكتوبر .

فى مثل هذا الجو الحماسى والتعبئة للقوى السياسية فى اليابان ، بدأ رئيس الوزراء واثقا من نفسه ، متحديا بذلك ما شهده من انسلاخ عدد من أعضاء الحزبين اللذين يشكلون مع الحزب الليبرالى الديمقراطى الإئتلاف الحكومى ، لينضموا الى تشكيلة حزبية جديدة ظهرت تحت تسمية "الحزب الديمقراطى" ، ولكنه ، من جهة أخرى ، كانت بعض المشاكل التى كانت تواجهها الحكومة قد بدأت تتجه الى التسوية مثل : مشكلة القواعد الأمريكية المتمركزة فى جزيرة "أوكيناوا" حيث بدأت السلطات المحلية اليابانية فى التخلى عن موقف المواجهة لصالح التفاوض ، مما شكل بادرة طيبة لحكومة هاشيموتو .

أما عن الانتخابات التشريعية الجديدة فقد اتسمت بالصفات التالية :

- أنها ستجرى وفقا لنظام تمثيلى لم يسبق لليابان أن تعامل به من قبل وهو يجمع بين التمثيل الفردى (بالنسبة لـ ٣٠٠ مقعد داخل البرلمان) وبين التمثيل حسب القوائم النسبية (فيما يتعلق بالـ ٢٠٠ مقعد الباقية) .

- خفض عدد المقاعد داخل مجلس النواب اليابانى ليصبح ٥٠٠ مقعد بدلا من ٥١١ مقعدا .

- وتعد هذه الانتخابات الأولى من نوعها منذ يوليو ١٩٩٣ التى شهدت فقدان الحزب الليبرالى الديمقراطى للسلطة بعد أن حكم البلاد وحده منذ ٣٧ عاما .

- تم تقسيم جديد للدوائر الانتخابية استهدف أساسا الحد من سيطرة "مجموعات الضغط" على قرارات السياسيين وإتاحة مزيد من الفرص أمام هؤلاء لإجراء الإصلاحات المطلوبة ، ويمكن القول ، بصفة عامة ، بأن هذه الانتخابات المبكرة قد جرت تحت شعار مطلب جماهيرى هام وهو "الاصلاح الإدارى" . فإن جميع الأحزاب قد عبأت حملتها

الانتخابية بطرح برامج اصلاحية على نحو لم تشهده اليابان من قبل . فقد انتاب الأحزاب نشاط اصلاحى لم يخل من مزايدات الى حد أن الحزب الليبرالى الديمقراطى نفسه لم يتورع عن المطالبة بخفض عدد الوزارات الى النصف . وكانت المناقشات حول الاصلاح المطلوب قد ركزت هجومها بصفة خاصة على وزارة المالية التى تعد معقل البيروقراطية اليابانية ومحور السلطة التى تمارسها على السياسيين . فقد تبنت جميع الأحزاب المطلب الجماهيرى بالغاء ضريبة الاستهلاك ، ولكنها اختلفت حول كيفية ووقت الغائها ، على سبيل المثال رأى كل من الحزب الشيوعى والحزب الديمقراطى "منشيتو" وحزب التقدم الجديد "سينشيتو" أن هذا الإلغاء يجب أن يسبقه تحقيق اصلاح إدارى جذرى .

وعند حلول موعد هذه الانتخابات توقع المراقبون بأن المعركة بين الأحزاب ستكون شديدة الوطيس ، وقد اتسمت توقعاتهم بأكثر من تكهن :

- رأى البعض بأن أيا من التشكيلات الحزبية لن يتمكن من الحصول على الأغلبية ، وبالتالى فإن الحل المتوقع سيكون فى شكل حكومة ائتلافية جديدة ، وبالتالى فعلى الأحزاب أن تعد نفسها لعقد تحالفات جديدة .

- توقع البعض الآخر فى قيام "حكومة انقاذ وطنى" قد يتزعمها حزب التقدم الجديد "سينشنتو" وخاصة أن زعيمه "إيشيرو أوزاوا" كان يأمل فى الحصول على أكثر من ٥٥٠ مقعدا .

- أما الحزب الديمقراطى "منشنتو" ، فقد كان يتطلع الى أن يصبح حجر زاوية أى ائتلاف حكومى مقبل وأن يكون دوره أشبه بالقطب الحزبى الثالث . ويمكن استخلاص ثلاثة أهداف رئيسية من برنامج الحزب الجديد : ١- وضع حد للهيمنة البيروقراطية على الحياة السياسية . ٢- تكريس الأولوية للمجتمع المدنى . ٣- إقامة مجتمع الرخاء .

هكذا رأى الحزب الديمقراطى بأنه يجسد من خلال برنامجه آمال الجيل السياسى الثانى ، وإن كان الحزب الجديد مازال يفتقد التماسك الكافى ، وإن كان برنامجه يتضمن نوايا طيبة إلا أنه لايقدم مقترحات ملموسة . هذا بالإضافة الى أنه مازال يبحث عن مكانة له على الرقعة السياسية اليابانية ، وخاصة بالنسبة للحزب الليبرالى الديمقراطى العتيق الذى اكتسب دراية واسعة فى ادارة شئون البلاد . ولكن بصفة عامة ، فإن أهمية ظهور هذا الحزب كانت تكمن فى أنه يمنح نوعا من السيولة للحياة السياسية اليابانية ، وهى تعبر مرحلتها الانتقالية . هذا بالإضافة الى أن الحزب الجديد قد يجتذب اليه العديد من الشباب والمترددين الذين ملوا اللعبة السياسية التقليدية التى أصبحت تسيطر عليها "الزبائنية" وعمليات "شراء الأصوات" فى الدوائر التى تضم مرشحين من نفس الحزب .

نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة (٢٠ أكتوبر ١٩٩٦) :

على الرغم من أن الهدف الأساسى لهذه الانتخابات ، التى كانت بمثابة الاختبار العملى الأول لنظام التصويت الجديد ، هو معالجة الآفات التى أصبحت تلازم النظام السياسى فى اليابان ، فإن هذا المزج بين نظام التصويت الفردى والتصويت وفقا للقوائم النسبية لم يؤد الى النتائج المتوقعة على نحو حاسم . فقد كان من المتوقع أن ينشأ حوار عن طريق شد انتباه الناخب الى البرامج المطروحة بدلا من الشخصيات الحزبية . ولكن ما حدث هو العكس ، خاصة فى الدوائر الانتخابية الصغيرة ، وبالتالى اشتدت المنافسة واتسمت بالعنف أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى . فقد ساد هذه الانتخابات شعور عميق لدى الناخب بخيبة الأمل إزاء هذه الأحزاب التى تدعى بأنها ستحقق الإصلاحات المنشودة . وعلى هذا فإن أغلبية الذين أدلوا بأصواتهم قد اختاروا الاستقرار ، أى منح الحزب الليبرالى الديمقراطى فرصة جديدة لكى يسيطر من جديد على الساحة السياسية .

وأهم ما تعكسه نتائج هذه الانتخابات هو مدى فقدان الناخبين الأمل فى إجراء اصلاح جذرى للنظام السياسى اليابانى . ويمكن استخلاص عدد من الملاحظات تبلورت عن هذه الانتخابات :

١- حصل الحزب الليبرالى الديمقراطى ، الذى هيمن على الحياة السياسية اليابانية منذ ١٩٥٥ حتى ١٩٩٣ على ٢٣٩ مقعدا من مجموع ٥٠٠ ، أى بزيادة ٢٨ مقعدا ، ولكنه مع ذلك فشل فى الحصول على الأغلبية التى تؤهله لكى يشكل حكومة جديدة . كل هذا على الرغم من الشعبية التى يتمتع بها "هاشيموتو" لدى الناخب اليابانى .

٢- إنهار الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، إذ فاق فشله كل التوقعات بعد أن خسر نصف المقاعد التى كانت لديه (٣٠ مقعدا) فى الانتخابات السابقة . ويعلق المحللون على هذا التدهور الذى أصاب الحزب بأنه خلال مشاركته فى الحكم قد تخلى عن العديد من مبادئه السياسية التى كانت قد جعلته طوال سنوات حكم الحزب الليبرالى المعارض الأول والمنافس له .

٣- نجح الحزب الشيوعى فى زيادة عدد المقاعد التى حصل عليها (٢٦ مقعدا) ويرجع هذا الفوز الى تمسك الحزب بمبادئه والتزامه بها ، مما أكسبه شعبية ما فى صفوف الناخبين .

٤- لم يفز الحزب الديمقراطى الجديد سوى بـ ٥٠ مقعدا بعد أن كان يأمل فى الحصول على ٧٠ مقعدا . ولكن المستقبل مازال مفتوحا أمام الحزب الجديد الذى لا يزيد سن زعيميه عن الخمسين عاما .

٥- خابت آمال أكبر جبهة منافسة للحزب الليبرالى الديمقراطى ، وهو حزب "الشيشنتو" الذى يتزعمه "آشيرو

أوزاوا" ، فلم يحصل سوى على ١٥٦ مقعدا ، وبذلك لم يحقق الأغلبية التى كان يتطلع اليها . وقد أدى هذا الفشل الى العديد من الإنقسامات الداخلية للحزب الى حد قول البعض بأن مستقبل الحزب قد أصبح مهددا . والملاحظ بأن زعيم الحزب المعارض "أشيرو أوزاوا" كان يأمل فى التفوق على الحزب الليبرالى عشية الانتخابات ، وخاصة أن "أوزاوا" يتمتع بمكانة وشخصية قوية الى حد أن بعض الدوائر الأمريكية قد قدمته على أنه المنافس الأول "لهاشيموتو" فى سباق الرئاسة الحكومية .

٦- سجلت هذه الانتخابات إقبالا ضعيفا من قبل الشعب ، فلم تتجاوز نسبة المشاركة الـ ٥٩٪ من اجمالي الناخبين المسجلين ويبلغ عددهم ٩٨ مليون ناخب . فكان أدنى مستوى للمشاركة شهدته البلاد منذ تطبيق "دستور السلام" فى عام ١٩٤٦ . ويرجع هذاالتراجع فى ثقة الناخبين فى الأحزاب الى تزايد الاقتناع بتشابه السياسات التى تطرحها برامج هذه الأحزاب حول مسائل تهم الناخب اليابانى منها : مصير ضريبة الاستهلاك ، وأيضا القواعد الأمريكية المتمركزة فى "أوكيناوا" والاصلاح الإدارى والسياسى . فما بدا من اختلافات فى البرامج المقدمة ، لم يمس جوهر هذه القضايا ، بل أنصب على بعض الجوانب الهامشية لها .

من حكومة الأغلبية الى حكومة الأقلية :

يتفق الجميع على حقيقة لا جدال فيها وهى : تواجد الحزب الليبرالى الديمقراطى على ساحة السياسة اليابانية وملازمته الدائمة لحركة النهوض التى شرع فيها هذا البلد . فطوال الفترة التى حكم فيهاالحزب - وهى تمتد من ١٩٥٥ حتى عام ١٩٩٢ - شهدت اليابان حركة نمو متواصلة فى ظل ثنائية حزبية تعكس فى ظاهرها القطبية الثنائية التى أوجدتها الحرب الباردة وإن كانت فى جوهرها وفى حماية الوجود الأمنى الأمريكى ، تكرس فترة استقرار أتاحت لليابان التفرغ للنهوض الاقتصادى . وكانت أهم الآليات تلك التى سمحت "بلم الأشلاء" فى الفترة الأولى ثم الإنطلاقة التى أثارت إعجاب العالم فى الفترة التالية ممثلة فيما سمى فى ذلك الوقت "بالمثلث الحديدى" وهو يتمثل فى ثلاثية نفوذ "الحزب - الإدارة الحكومية - أوساط رجال الأعمال" . وقد تميز عصر هذه السيطرة الثلاثية المحكمة بتطبيق نظام اقتصادى نابع عن تطلع وطنى الى العمل بذكاء شديد على تخطى الهزيمة التى منيت بها العسكرية اليابانية . فاتجهت الى التنمية الاقتصادية القائمة على تطبيق سياسة حمائية تحد من الاستيراد لكل ما لا يلزم الاستهلاك مع الاقتصار على استيراد المواد اللازمة للصناعة التى يفتقر اليها اليابان ، وفى الوقت نفسه التركيز شبه الكلى على "التنمية من أجل التصدير" .

ومن المعروف بأن اليابان قد حققت فى ظل هذه التركيبة الثلاثية نجاحا باهرا ، حيث قادتها الى أن تصبح إحدى الدول السبع الكبرى فى العالم . والملاحظ أيضا بأن حفاظ اليابان على حجم متواضع لقواتها الدفاعية - حيث أنها قد تركت منذ معاهدة سان فرانسيسكو للسلام ، شئون الدفاع والأمن من اختصاص الولايات المتحدة ، مع عدم تورطه فى تحركات عسكرية خارج البلاد ، كل هذا قد أكسب القطاع المدنى أهمية إذ ركز جل موارده البشرية والصناعية من أجل التنمية . ومن خلال التحسين المتواصل لمستوى الحياة لم يلق نداء اليسار - الممثل فى الحزب الإشتراكى المعارض ، بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة اهتماما كبيرا من قبل الرأى العام ، وفى الوقت نفسه استطاع الحزب الليبرالى الديمقراطى أن يحتفظ بأغلبية ثابتة داخل البرلمان لمدة ٣٨ عاما ، وخلال هذه الفترة أصبح اليابان "ديمقراطية صناعية ذات رخاء" كما نجح فى تحقيق تنافسية دولية داخل اقتصاد دولى متفتح نسبيا . فوصل الى الحد الأقصى فى توزيع المكاسب الاقتصادية فى هذا المجال .

نقطة التحول :

بدأت نقطة التحول التى أدت فى ١٩٩٣ الى فقدان الحزب الليبرالى الديمقراطى الأغلبية فى الانتخابات العامة ، والخروج من السلطة لفترة وجيزة فى عام ١٩٨٥ الذى يصفه المعلقون اليابانيون بأنه قد مهد الطريق أمام عملية "إعادة إحياء السياسات العليا فى اليابان" . وقد ركز الحزب الليبرالى الديمقراطى على مطلبين هامين : أولا ، ضرورة تقوية الإمكانيات الدفاعية لليابان حتى تتوافق مع قوتها الاقتصادية وثانيا ، إجراء اصلاح اقتصادى وسياسى جذرى . وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادى ، فإن أهم بند كان يتمثل فى محاولة جذب مزيد من المنتجات الأجنبية الى الأسواق اليابانية . وكان هذا يعنى أساسا وضع حد للسياسة الحمائية المتبعة وربط هذا الهدف بإمكانية تولى اليابان مسئولية أكثر توافقا مع مكانتها لقوة اقتصادية عظمى . وفى هذا المجال جاء "تقرير مايكاوا" (أبريل ١٩٨٦) ليؤكد ضرورة تحول طابع اقتصاد متجه أساسا الى التصدير الى طابع أكثر توافقا وتلبية للمطالب الداخلية . فلم يعد الهدف هو الوصول الى أقصى حد من الدخل الوطنى والفردى ، بل الإسهام الأكبر فى شئون المجتمع الدولى . وكان هذا يعنى المضى فى تحرير التجارة والخدمات المالية والإسهام الأكثر فعالية فى الاستثمارات الدولية المشتركة .

اتفق الجميع على هذا الالتزام الدولى ولكن نظر لما يستوجب التحرك فى هذا الاتجاه من برامج اصلاحية فى كافة المجالات - وخاصة الجهاز الإدارى - فإن طرح الأولويات قد أدى الى تفشى الخلافات داخل الحزب العتيق ، إذ قامت مجموعات من العناصر السياسية المسئولة داخل الحزب بالإنسلاخ عنه لكى تنشىء أحزابا جديدة مثل "حزب الشينشينتو" الذى تزعمه "أشيرو أوزاوا" ، وحزب "نيهوشينتو" (اليابان الحديثة) الذى رأسه "هوزوكاوا" و "حزب الرواد" الذى يقوده "تاكيمورا" ،

وعلى هذا النحو ولأول مرة فقد الحزب الليبرالي الديمقراطي الأغلبية عند إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ يوليو ١٩٩٣ ، فكانت هذه النتيجة أشبه بالزلزال السياسي . ولأول مرة أيضا شكلت حكومة ائتلافية جديدة مناهضة للحزب - الذي قاد البلاد الى بر الأمان - تحت رئاسة "هوزوكاوا" . ولكن لم يمض عام حتى كان الحزب الليبرالي قد عاد مرة أخرى ليشارك في حكومة ائتلافية مع الحزب الاشتراكي تحت رئاسة ممثل هذا الأخير "تومازو مورایاما" ، ومع حزب الرواد "ساكيجاكي" . هكذا أثبتت هذه التجربة الأولى ، فشل اليابان في التعامل مع نظام التعددية الحزبية . فإن بقاء "الترويكا" الحاكمة الجديدة لم يدم طويلا وبعد أقل من سنتين ، قدم رئيس الحكومة الاشتراكي "موراياما" استقالته بعد أن لمس مدى تدهور مكانة حزبه . فقد تنازل وهو في الحكم عن معظم مطالبه التي كافح من أجلها طوال السنوات التي كان يمثل فيها المعارضة . وبهذا عادت اليابان مرة أخرى الى نقطة البداية ، لتمضي في لعبة توالي الوزارات قصيرة الأمد .

العودة الى الحكم :

عندما استقال "موراياما" الاشتراكي عن رئاسة "الترويكا الإئتلافية" (الحزب الليبرالي الديمقراطي - الحزب الاشتراكي - حزب الوسط "ساكيجاكي) حل محله في الرئاسة "ريوتارو هاشيموتو" بعد أن انتخب رئيسا للحزب المحافظ ، وبهذا أصبح الحزب الليبرالي الديمقراطي القوة الرئيسية داخل التشكيل الثلاثي الحكومي . ولنتذكر بأن قرار الحكومة تطبيق النظام الانتخابي الجديد كان أشبه بسلاح في يد الحزب الليبرالي لكي يستعيد الأغلبية المفقودة التي قد تتيح له تولي مقاليد الحكم في اليابان والعبور به الى القرن الـ ٢١ . ومن فرط هذا التطلع لم يعد الحزب المذكور أن يحتمل انتظار التاريخ المحدد للإنتخابات التشريعية المقبلة ، وعلى هذا ، بادر "ريوتارو هاشيموتو" باعلانه حل الحكومة أمام البرلمان والشروع في انتخابات تشريعية مبكرة تحدد تاريخا في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦ . حقا كان لتنحي العنصر الاشتراكي عن رئاسة الحكومة الإئتلافية أن تحقق لليبراليين المحافظين خطوة الى الأمام في طريق السلطة . وقد أراد أن يكرسها من خلال إجراء انتخابات مبكرة وفقا لنظام انتخابي كي يؤكد للحزب العتيق إن لم يكن الأغلبية ليحكم وحده ، فعلى الأقل المشاركة في الحكم كاكبر قوة سياسية من خلال حكومة ائتلافية جديدة.

ولكن الرياح لم تات بما تشتهيه السفن ، فلم تسفر الانتخابات المبكرة عن حصول الحزب الليبرالي الديمقراطي على الأغلبية التي كان يتطلع اليها فحسب ، بل أن تواجده كقوة سياسية رئيسية لم يمكنه من تشكيل وزارة ائتلافية جديدة ، وخاصة بعد أن اعتذر كل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب "ساكيجاكي" (حزب الرواد) عن مشاركته في حكومة "ترويكا" جديدة ، وإن كانا مع ذلك قد التزما بالتصويت داخل البرلمان لصالح تجديد تكليفه . وعلى هذا ، وأمام تراجع الحزبين اللذين كانا يدعمان الائتلاف الحكومي السابق ، قام البرلمان في ٧ نوفمبر بتفويض "ريوتارو هاشيموتو" لكي يرأس حكومة اقتصرت على حزبه ولكنها حكومة أقلية .

الحكومة الجديدة في مواجهة المستقبل :

يتساءل اليوم العديد من المراقبين : هل ستكون حكومة الأقلية الجديدة أكثر تأهيلا من سابقتها لإتخاذ الخطوات الحاسمة التي ستؤدي الى تجديد الحياة السياسية اليابانية والى إعطاء البلاد الدفعة الحاسمة لكي يتحقق التجديد المنشود ؟ قد يكون من الصعب حاليا الإجابة على هذا التساؤل وخاصة في هذا الوقت الذي تطمح فيه اليابان الى أن تستقبل القرن الـ ٢١ وقد تم له التكريس الشرعي للثقل الفعلي الذي أصبح يتمتع به على الساحة الدولية فيما بين الدول العظمى . وقد أصبح مقتنعا بأن هذه الشرعية الدولية هي من حقه ، ومع ذلك يمكننا بأن نتلمس بعض المؤشرات المشجعة :

١- قد تواجه هذه الحكومة معارضة داخل البرلمان قويت شوكتها ، وامتدت الى عدة أحزاب وبذلك قد تكون أكثر قدرة على شل حركتها ، ولكن من جهة أخرى فإن هذه الحكومة تضم عناصر متجانسة ، وبالتالي فإن تحركاتها ستكون أكثر تنسيقا ، كما أنها تتمتع بتاريخ حافل بالإنجازات ، وإن كانت في اتجاهاتها تعكس مصالح كبار رجال الأعمال والعناصر المحافظة وكبار المزارعين . فمازال الحزب العتيق يحتفظ بالعديد من الشخصيات ذات الخبرة والدراية الواسعة في القيادة وفي تناول كافة المشاكل السياسية .

٢- إن الحزب الليبرالي الديمقراطي قد أدرك اليوم ضرورة دعم تناسق صفوفه والتخلي عن التحرك الأشبه "بمجموعة من العشائر القيادية" كما كان حاله في الماضي .

ومع ذلك يتنبأ المعلقون السياسيون بأن الحكومة الجديدة ستواجه العديد من الخلافات قد تفوق قدراتها على تسويتها.

- قد تتعرض الحكومة لأزمات عندما تواجه خلافات تتعلق بالأمن وبإبقاء القواعد العسكرية الأمريكية ، وبالميزانية المخصصة للدفاع ، أو بالشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية .

- ثم إن اليابان يفتقد الخبرة الكامنة لحسم الأمور من خلال حكومة أقلية . ولنذكر هنا بأن عملية إبرام الاتفاقيات قد تستوجب جهدا أكبر من قبل أعضاء البرلمان ، وبالتالي فمن المتوقع بأن تستغرق عملية اتخاذ القرار في مسائل ذات حيوية كبرى وقتا أطول . كما أن أية سياسة ذات طابع ابتكاري حول الدور الذي يطمع اليابان في القيام به على الساحة الدولية ، لن يكون من السهل الاتفاق عليه داخل برلمان لا تتمتع الحكومة فيه بأغلبية حاسمة .

- وعلى الصعيد الداخلي ، فإن قدرات حكومة الأقلية

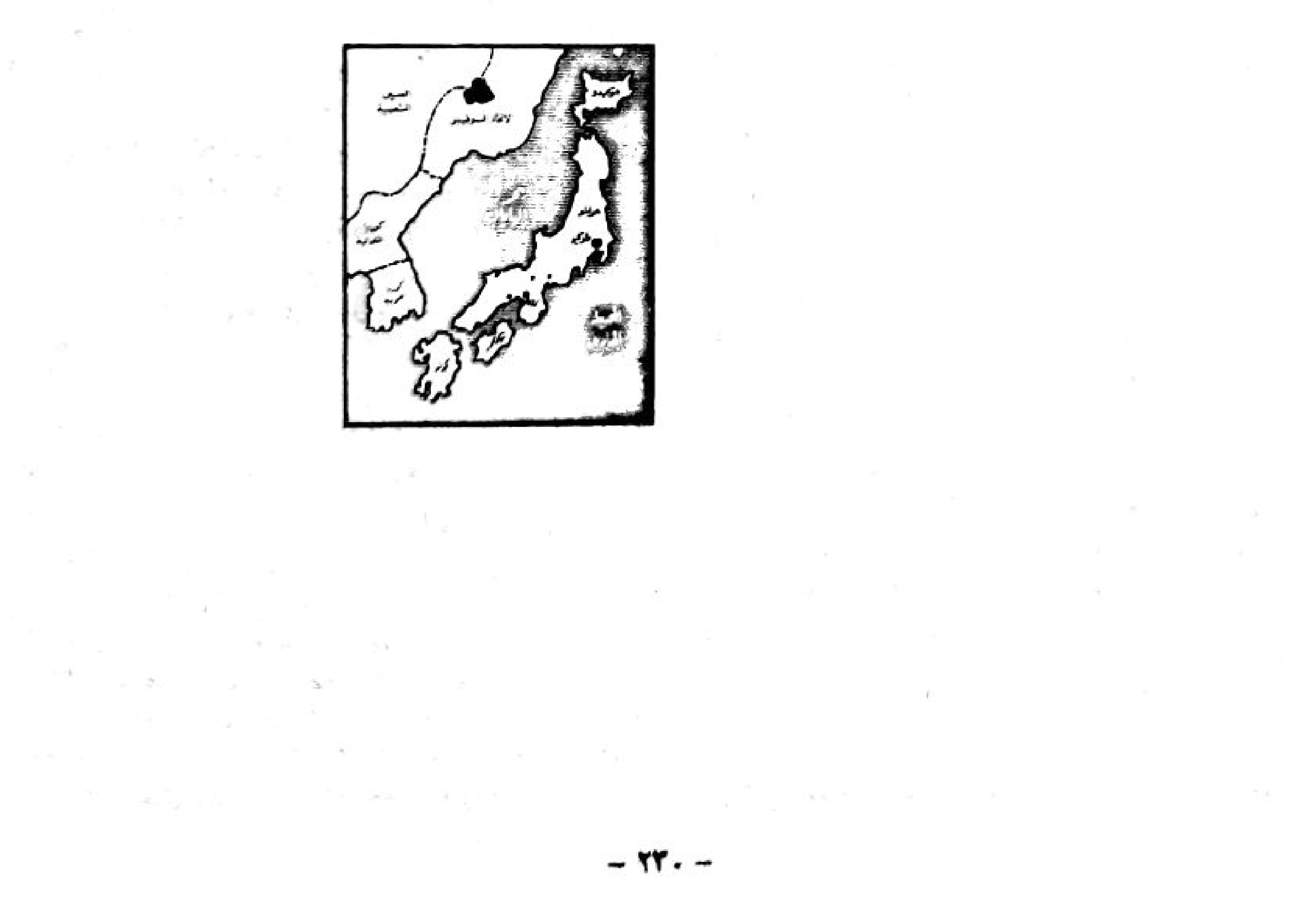
ستتضاءل وهي تحاول انجاز الاصلاح الإداري المنشود ، خاصة وأن ميزان القوى داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي تغير كثيرا عما كان عليه .

– ثم إن الإصلاح الإداري هذا تضمن ملفا عويصا للغاية يختص بوزارة المالية ، وهو موضوع يتطلب تكتل الجهود وأيضا وهو الأهم ضرورة إعادة صياغة الدور الذي يقع على السلطة التنفيذية في مواجهة أوضاع صعبة ناتجة عن توالي الفضائح والفساد .

– فما هي قدرة حكومة هاشيموتو في رد الفعل الإيجابي المطلوب في حالة حدوث كوارث مثل الزلزال الذي أصاب "كوبي" أو سلسلة الجرائم التي قامت بها "جماعة أوم" ؟

– وأخيرا مازالت هناك حواجز فكرية تقف في مواجهة وعرقلة التحويل في اليابان سواء كان هذا التحويل سياسيا أو اقتصاديا . فطوال فترة النهوض التي عرفتها اليابان حرص الحزب الليبرالي على غرس تطلعاته التحررية في عمق مواقف تقليدية وأساليب فكرية اتسمت بنوع من الإنعزالية فرضتها على الشعب "الطبيعة الجزيرية" وهي مازالت كامنة في عادات فكرية تلازم سلوك الياباني العصري وممارساته عند عقد صفقات تجارية ، هذا يفسر الى حد كبير ما تلاقيه سياسة التوسع في الاستيراد من صعوبات . ولنذكر في هذاالمجال الضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة لكي تقبل اليابان بامتعاض شديد استيراد أرز أجنبي ، وأيضا إقامة شركات أجنبية على أرضها .

هذه هي بعض الحواجز التي تقف في طريق التحويل الحقيقي الذي تتطلع اليه اليابان وهي على أبواب القرن الـ ٢١ . وهي تتفاعل على أرضية سياسية يسودها الإستياء من جهة ، والوضع السياسي المبهم الذي أبرزته على السطح انتخابات ٢٠ أكتوبر الماضي ، والتي لم تحله بل زادته تعقيدا من جهة أخرى .





بريطانيا والعد التنازلى لسقوط الحزب الحاكم

سوسن حسين

يمر حزب المحافظين البريطانى الحاكم فى الوقت الحالى بأحلك فترة فى تاريخه منذ تولى الحكم عام ١٩٧٩ . فقد تكاتفت الظروف الداخلية والخارجية على إحراجه ووضعه فى موقف لا يحسد عليه ، هذا بالإضافة الى المعارك الطاحنة التى اشتعلت بين أجنحته المختلفة ، وأطاحت بوحدة الحزب وتماسكه ، والتى تصور جون ميجور زعيم الحزب ورئيس الحكومة أن بإمكانه القضاء عليها عندما أقدم فى نهاية ١٩٩٥ على مغامرته السياسية الكبرى وجازف بمستقبله السياسى ، فقدم استقالته من الحزب داعيا معارضيه لمنازلته انتخابيا لوضع حد لهذه المهاترات وتحديد المواقف ، وعلى طريقة ، فليتقدم المعارضون لسياساتى الى الحلبة الانتخابية ، فإما الإنتصار أو الصمت الى الأبد !

ولكن حلم ميجور فى تحقيق الوحدة السياسية لحزبه قد ذهب أدراج الرياح . حقا أن الهدوء النسبى قد ساد الجناح المعارض بعض الوقت ، ولكن ما لبثت الخلافات أن عادت أشد ضراوة واندلعت المعارك الشرسة التى مزقت الحزب وشوهت صورته ، وتخطت الانتقادات اللاذعة المتبادلة مقار الحزب الى وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية ، بحيث افتقد الحزب مصداقيته وشعبيته ، وبالتالى فقد الشعب البريطانى الثقة فى حكومته وفى قدرتها على حل مشاكله !

هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسهم حزب العمال المعارض بقيادة زعيمه الشاب "تونى بلير" واكتسب مزيدا من التأييد الشعبى والمصداقية ، وبدا كما لو كان يخطو بخطى ثابتة فى اتجاه ١٠ داونينج ستريت .

ميجور والموقف الصعب :

فى الواقع أن أساس الخلاف داخل حزب المحافظين الحاكم هو موقف بريطانيا من الاتحاد الأوروبى ، فالجناح اليمينى فى الحزب - وهو ليس بأقلية - يعارض بشدة سياسة بريطانيا الأوروبية ، ويحارب بضراوة انضمام "الاسترلينى" الى العملة الأوروبية الموحدة ، ويصرخ بأعلى صوته : أن بريطانيا ستفقد سيادتها إذا اندمجت فى الاتحاد وأصبحت جزءا من كل ، لأن كيانها سيذوب فى كيان أوسع ، وسيتحدد مصيرها فى بروكسل وليس فى لندن . ويحذر الجناح المعارض من أن المجموعة الأوروبية لم تعد هى نفسها التى وافق الشعب البريطانى على الانضمام اليها عام ١٩٧٥ ، فقد تحولت من مجموعة اقتصادية يمكن أن تستفيد منها بريطانيا اقتصاديا عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها ، الى اتحاد سياسى يمكن أن يطيح بالسيادة البريطانياة ويجعل من لندن تابعة لبروكسل . كما أن اندماج العملة البريطانية فى العملة الأوروبية الموحدة سينقل القوة الاقتصادية من بريطانيا الى مؤسسات أوروبية أخرى .

وقد جسدت تاتشر طوال فترات حكمها هذا الاتجاه المتطرف وتعاملت مع أوروبا من هذا المنطلق ، واعتبرت أن انضمام بريطانيا الى المجموعة الأوروبية ، كان كارثة ، ولابد من الوقوف فى وجه أية محاولات أخرى فى هذا الاتجاه .

أما الاتجاه الآخر المؤيد للاندماج فيرى أن بريطانيا ستتخلف عن ركب التقدم لو فضلت العزلة ، وسيضر ذلك بمصالحها في المستقبل ، ولن تجد لنفسها مكانا على الخريطة في القرن القادم .

أما جون ميجور زعيم الحزب ورئيس الوزراء سيتزعم الجناح المعتدل الذي يقف في الوسط ، فهو يدعو للاندماج ولكن ليس بطريقة عشوائية ومتطرفة ، فلابد من إتاحة الوقت والسلوك الصحيح والدراسة المتأنية حتى يفرض الاندماج نفسه .

وقد حاول ميجور تدعيم الاتجاه المعتدل من خلال التعديلات الوزارية المتعددة التي قام بها منذ تولى الحكم عام ١٩٩٢ ، واقناع الفريق المعادي للاعتدال داخل الحزب بالالتزام بمصلحة الحزب أولا ، ولكنه فشل في ذلك تماما وبلغت هذه المعارك الداخلية مبلغا خطيرا ولم تعد الخلافات مثل تلك التي تثور داخل أي حزب من الأحزاب ، وإنما أصبحت تشبه الخلافات الأيديولوجية التي تفرق بين حزب وآخر ، بحيث لا يمكن أن تستقيم معها سياسة موحدة للحزب .

والأمر الذي يعد تهديدا حقيقيا لحزب المحافظين هو استقالة بعض أعضائه البارزين من مناصبهم ومن الحزب وانضمامهم الى حزب العمال مثل انشقاق "آلان هيوارد" وزير التعليم السابق وأحد أبرز النواب المحافظين في مجلس العموم وانضمامه الى حزب العمال . وهذه الواقعة تعتبر سابقة لم يعرفها حزب المحافظين البريطاني من قبل ، وتعبر عن الأزمة الحقيقية التي يمر بها الحزب ، والذي زاد من مرارتها أنها حدثت عشية انعقاد مؤتمر الحزب السنوي في نوفمبر الماضي . وقد أعلن آلان هيوارد في أسباب استقالته أنه يتفق تماما مع توني بلير زعيم حزب العمال في جميع آرائه السياسية وخاصة فيما يتعلق بقضية التعليم الذي يعتبرها قضية سياسية بل واقتصادية أيضا . وكان جون ميجور قد وضع أخيرا ورقة خاصة بسياسة الحكومة التعليمية تمنح الحكومة سلطة التدخل في شئون المجالس التعليمية المنتخبة ديمقراطيا مما أدى الى سيل من الانتقادات اللاذعة إنهال على رأس حكومة المحافظين لمحاولتها السيطرة على المجالس المستقلة . وأدان الزعيم المستقيل سياسة الحزب المتغطرسة والمنحازة للأثرياء وأعلن عدم موافقته على تخفيض الضرائب لأن ذلك سيؤدي الى نتائج اجتماعية بالغة الخطورة ، ومن الجدير بالذكر أن عددا كبيرا من أعضاء حزب المحافظين يشاركون النائب المستقيل آراءه .

ضربة قاصمة أخرى تلقاها حزب المحافظين هي استقالة "جيمس كران" وزير الدولة لشئون ايرلندا الشمالية بحجة التفرغ لدائرته الانتخابية ، ولكن السبب الحقيقي هو التفرغ لمهاجمة السياسة الأوروبية للحكومة التي تتسم بالغموض ، ومطالبتها باتخاذ موقف صريح وواضح ورافض للانضمام للاتحاد الأوروبي .

وكذلك أدت وفاة النائب المحافظ عن دائرة ساوث ويرال الى هز الأغلبية البرلمانية للمحافظين . فقد فاز مرشح حزب العمال بهذه الدائرة في الانتخابات المحلية التي تمت في مايو الماضي وسجل فيها حزب العمال انتصارات ساحقة .

ومن العوامل التي أثرت تأثيرا بالغا على شعبية حزب المحافظين أزمة "جنون البقر" وما أدت اليه من انعكاسات داخلية وخارجية ، وفشل الحكومة في معالجتها وحالة الذعر والقلق التي أصابت المجتمع البريطاني وردود الفعل الغاضبة لدى جماهير المزارعين البريطانيين الذين طالبوا الحكومة بوضع مصالحهم قبل أية اعتبارات أخرى خاصة بعد عملية إعدام البقر المصاب ، والقرارات الصعبة التي كان يجب على الحكومة اتخاذها ، كل ذلك أطاح بما تبقى للمحافظين من رصيد لدى الشعب .

هذا بالاضافة الى الفضائح المالية التي تفجرت تباعا وأصابت الحزب في مقتل ، فقد أعلن زعيم إحدى جماعات الضغط السياسية أنه قدم لحزب المحافظين حوالي ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه استرليني خلال السنوات الماضية وأنه ساعد ميجور في حملته الانتخابية السابقة ، وأن الحزب يطالبه حاليا بتقديم أموال أخرى للمساعدة في الحملة القادمة .

وقد دفعت روح اليأس التي تفشت بين زعماء حزب المحافظين الى تصرفات أقل ما يمكن أن توصف به هو السخافة مما زاد الطين بلة . وانحصرت استراتيجية الحكومة في مجرد ردود فعل مستنكرة لما ينادي به حزب العمال وفي محاولات النيل من زعماء الحزب ! وقد حاول جون ميجور أن يعطي الإنطباع بأن حزبه مازال قويا ووعد في خطبه بالقضاء على ما تبقى من الاشتراكية في بريطانيا وإزالة أي أثر لها بعد فوز المحافظين للمرة الخامسة بالحكم في الانتخابات التشريعية القادمة ، وأكد أن الثوب الجديد الذي يرتديه حزب العمال سينخلع عنه قريبا ليظهر تحته الذئب العمالي الحقيقي .

وقد وضع ميجور خطته لمقاومة تصاعد قوة حزب العمال على أساس محاولة استرضاء الجناح اليميني في حزبه لتوحيد صفوف الحزب من أجل درء الخطر العمالي القادم فسمح أخيرا لوزير الدفاع بالإدلاء بتصريحات تهاجم فكرة اشتراك بريطانيا في جيش أوروبي موحد مؤكدا أن بريطانيا لن تصبح في يوم من الأيام عبدة لبروكسل. وهو بذلك يثير الحمية الوطنية والنعرة القومية لدى الشعب البريطاني ولم يفكر "جون ميجور" في مغبة استرضاء صقور الحزب وما سيترتب على ذلك من زيادة قوة الجناح المعارض للإندماج مع أوروبا والذي حاول تحجيمه والإقلال من نفوذه طوال فترة حكمه وأن هذه الاستراتيجية ستؤدي على العكس الى مزيد من انشقاق الحزب وضعفه .

وقد يلجأ ميجور الى تعديل وزاري محدود قبل الانتخابات لإستبعاد الشخصيات التي لا تتمتع بشعبية مثل وزير الزراعة

الذى أثار سخط الجماهير الزراعية خلال معالجته لأزمة جنون البقر ، ولكن مثل هذا التعديل سيضر أكثر مما ينفع ، وسيستغله حزب العمال لإظهار مدى تخبط الحكومة وضعفها .

في الواقع أن هناك نقطتين ايجابيتين في استراتيجية حزب المحافظين للفوز بالانتخابات القادمة وهما :

أولا : التأكيد على انجازات حكومة ميجور في المجال الاقتصادى . فقد عرف الاقتصاد البريطاني بالفعل بعض الازدهار بعد سنوات تاتشر العجاف ، كما قامت الدولة بتسديد جزء كبير من ديونها (٣٩٣ر٤ مليار استرليني) وارتفعت قيمة العملة البريطانية في مواجهة الدولار والمارك الألماني في البورصات والأسواق المالية العالمية ، وانخفضت نسبة البطالة والتضخم .

ثانيا : الموازنة الجديدة لعام ١٩٩٧ التى قدمها وزير الخزانة وتعتبر بحق تخليا عن التشدد الذى عرف به الحزب واسترضاء لقطاعات كثيرة من الشعب البريطاني . وقد أكد وزير الخزانة أن مصلحة بريطانيا الاقتصادية تأتي في المقدمة وأن هذه الموازنة ستتيح للبلاد مزيدا من الازدهار والنمو ليس خلال ١٩٩٧ فقط وإنما لسنوات كثيرة أخرى قادمة ، مشيرا بذلك الى استمرار المحافظين في حكم بريطانيا .

وقد انهالت المعارضة بالهجوم على هذه الموازنة التى اعتبرتها الورقة السياسية الأخيرة في يد المحافظين . ووصفتها بأنها خطوة فاشلة لحكومة يائسة . وقال تونى بلير أن الشعب البريطاني لن يثق مرة أخرى في وعود المحافظين الذين سبق أن وعدوا في دعاياتهم السابقة ولم ينفذوا حرفا مما وعدوا به !

الصورة الملونة الجديدة لحزب العمال البريطاني :

في مواجهة الحالة الرثة التى وصل اليها حزب المحافظين نتيجة لمعاركه الداخلية ، نجد أن حزب العمال على العكس متماسك تماما ويتقدم ويكسب مزيدا من التأييد والشعبية ويستعد لتوجيه الضربة القاضية الى خصمه المترنح في الجولة الانتخابية القادمة . ويعود الفضل في ذلك الى الشخصية الجذابة والحضور القوى ومرونة الفكر التى يتمتع بها زعيم الحزب الشاب ذو الثلاثة وأربعين عاما الذى تولى قيادة الحزب منذ عام أو أكثر قليلا . فقد استطاع خلال هذه الفترة الوجيزة أن يجعل لحزب العمال البريطاني وجودا قويا على الساحة السياسية البريطانية ويستحوذ على مشاعر الشعب البريطاني وتأييده ، بل أن مارجريت تاتشر أشهر زعماء حزب المحافظين قد أبدت اعجابها بالزعيم العمالي الشاب في مجالات مختلفة ، وهى ليست الوحيدة في هذا الصدد. بل أن بعض المحافظين قد تخلوا عن حزبهم وانضموا الى حزب العمال اعجابا بالمضمون الجديد للحزب الذى صاغه هذا الزعيم الشاب ذو العقلية المتطورة .

لقد قام تونى بلير بثورة حقيقية داخل حزب العمال ، فدرس أسباب استبعاد العمال عن الحكم لمدة ١٧ عاما ، وبجرأة نادرة أطاح بالعقبات الأيديولوجية التى حالت دون بلوغ الحزب مقاعد السلطة هذه المدة الطويلة واستطاع تغيير الخطاب السياسى للحزب وتخلى عن الأفكار الاشتراكية التقليدية ، فقام بالغاء البند الرابع لن ميثاق الحزب الذى ينص على ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، ولم تعد الدعوة الى التأميمات أو استخدام الضرائب كنوع من اعادة توزيع الثروات من الأفكار التى يعمل من أجلها الحزب . وبذلك بلور "تونى بلير" رؤية جديدة للاشتراكية كما يجب أن تكون في القرن الحادى والعشرين لمسايرة المناخ الدولى الجديد ، وجعل الحزب ينهج منهجا يتمشى مع متطلبات العصر الحديث . ومما لاشك فيه أن هذه الصيغة الجديدة لحزب العمال ترتبط أكثر بمصالح الناس وباحتياجات بريطانيا المستقبلية "حزب عمال جديد ، معناه أمل جديد" .

كما استطاع بلير بذكاء مفرط أن يجعل الحزب بجميع اتجاهاته يقف وراءه ويسانده ، وحدد لكل جناح من أجنحة الحزب الدور الذى رسمه له ، فأبقى على علاقاته الطيبة بالنقابات ، ونفذ لها بعض مطالبها فوافق على الحد الأدنى للأجور ولكنه سلبها قوة التحكم في سياسة الحزب والسيطرة عليه ، فلم يعد هناك في حزب العمل الجديد عمال في مواجهة أرباب عمل ، فالجميع يقف في خندق واحد ، ولم تعد المصالح متضاربة .

وفي ظل مثل هذه السياسة الاشتراكية الجديدة لم يعد هناك مكان للتطرف ، وقد اندفعت العناصر المتطرفة الى خارج الحزب في هدوء ، فمثلا "آرثر سكارجيل" زعيم المناجم الشهير ترك الحزب اقتناعا منه بأن حزب العمال البريطاني قد فقد هويته الاشتراكية وكون حزبا جديدا أطلق عليه "حزب العمال الاشتراكي" ، وقد تم ذلك دون اثارة معارك داخلية .

ولكن هذا لا يمنع أن هذه التجديدات الأيديولوجية تثير قلق بعض أعضاء الحزب القديم الذين يرون أن هذا الزعيم اليسارى الشاب ذا الميول اليمينية قد يفقد اليسار البريطاني هويته الى غير رجعة ويتساءلون هل هو بالفعل واحد منهم ؟

وفي الواقع أن هزيمة حزب العمال الرابعة عام ١٩٩٢ قد جعلت من الاصلاح ضرورة حتمية . وقد خطى جون سميث الزعيم العمالي الشهير وأبرز دعاة الاصلاح خطوات واسعة في طريق هذا الاصلاح واستطاع أن يخفف كثيرا من سيطرة النقابات على الحزب وبعد وفاته عام ١٩٩٤ خلفه تونى بلير لتكملة المسيرة .

إن الأمر الذى وجد صدى رائعا ووقعا جميلا لدى الدوائر الاقتصادية والمالية الدولية هو تأكيدات بلير المتكررة بأن حزب العمال البريطاني الجديد سيعمل على تأمين مصالح الاستثمارات الخارجية في بريطانيا ، وأن رجال الاقتصاد في

جميع أنحاء العالم يمكنهم الاعتماد على حكومة العمال عندما تتولى الحكم .

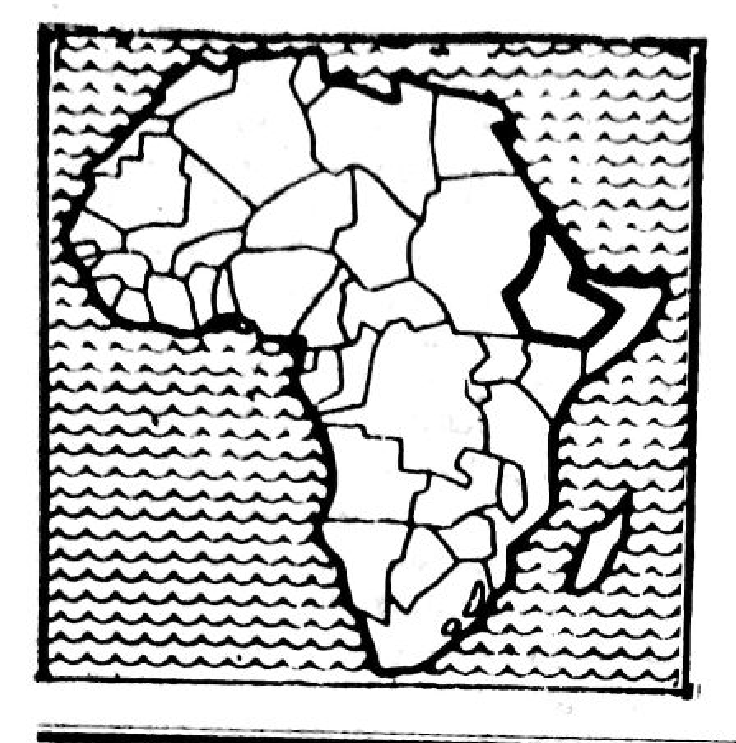
وتشير جميع استطلاعات الرأى التى تمت فى الفترة الأخيرة لقياس الرأى العام البريطانى فيما يتعلق بالانتخابات القادمة الى تفوق حزب العمال ، ولو نجح تونى بلير فى هذه الانتخابات سيكون أصغر رئيس حكومة بريطانى منذ عام ١٧٨٢ ، كما أن حزب العمال البريطانى الجديد سيقدم الحل بالنسبة للأحزاب اليسارية الأوروبية الأخرى خاصة فى فرنسا والمانيا ، فهو أول حزب يسارى يضع برنامجه على أساس وسطى ، ويتحدث عن المرونة والتنافسية وستكون التجربة البريطانية بمثابة السابقة والاختبار التى يمكن تقليدها للتخلص من النظريات التقليدية والقوالب الجامدة المعادية لأى اصلاح أو تحديث .

****

فى الحقيقة أن العقبة الكبرى أمام أى حزب بريطانى يتولى الحكم سواء كان محافظا أو عماليا هى سياسة بريطانيا الأوروبية . فعلى الرغم من مرور أكثر من ٢٠ عاما على انضمام بريطانيا الى المجموعة الأوروبية إلا أن الخلاف مازال مشتعلا بين المؤيدين والمعارضين لهذا الانضمام وحول الحجم الذى يجب أن يكون عليه اندماج بريطانيا فى الاتحاد الأوروبى . ونذكر تماما كيف تحطم مستقبل مارجريت تاتشر السياسى على الصخرة الأوروبية ! إن زعماء الأحزاب يجدون المخرج الوحيد أمامهم لمواجهة هذه القضية الخطيرة هو اللجوء الى الاستفتاء الشعبى . فنجد أن بلير قد أفلت من المأزق الأوروبى بأن أعلن أن الشعب البريطانى سيقول كلمته فى هذا الصدد ، كما صرح جون ميجور الذى سبق بأن وعد بجعل بريطانيا قلب أوروبا ، أنه سيجرى استفتاء عام بشأن انضمام العملة البريطانية الى العملة الأوروبية الموحدة ، ويحاول ميجور الإمساك بالعصا من الوسط . فقد كتب أخيرا فى جريدة الموند الفرنسية مقالا مليئا بالغزل الصريح لفرنسا يدعوها للتعاون مع بريطانيا من أجل بناء أوروبا المستقبل كما يتمناها جميع الأوروبيين ، وقال أن بريطانيا وفرنسا معا يمكنهما بلوغ هذا الهدف ، واستشهد باندماج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية بين البلدين ، وبالاستثمارات المتبادلة التى بلغت حجما لم يسبق أن بلغته من قبل ، وأكد أن هذه هى الروح التى ستبنى أوروبا المستقبل ، وليس الطريقة المتسرعة العمياء !!

إن عدم اضطرار ميجور حتى الآن الى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة سيعطيه الفرصة حتى أول مايو القادم لاصلاح صورة الحزب قليلا ، ولكنها مهمة صعبة جدا . فقد انخفضت شعبية حزب المحافظين بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحزب. فهل ستشفع له انجازاته الاقتصادية ؟ مما لاشك فيه أن ميجور سيلعب بهذه الورقة وسيؤكد على تصاعد القوة الاقتصادية البريطانية واستمرار هذا التصاعد فى السنوات القادمة ، كما سيلعب ورقة أوروبا أيضا محذرا من أن قضية الاندماج مع أوروبا تحتاج الى خبرة وحنكة سياسية يفتقر اليها الزعيم العمالى الشاب الذى لم يمض على زعامته للحزب سوى عام وبالتالى لن يستطيع قيادة دفة البلاد وتقرير مستقبلها فى هذه الفترة الحرجة وفى مفترق هذا الطريق الصعب .

وأخيرا نتساءل : هل سيسقط الحزب البريطانى الحاكم فى أعقاب اللطمات القاسية المتلاحقة التى تلقاها - أم سيستطيع التماسك مرة أخرى والفوز بثقة الناخبين للمرة الخامسة ؟ إن جميع الدلائل تشير الى حتمية سقوط المحافظين واكتساح العمال فى الانتخابات التشريعية القادمة ، بل وفوزهم بالأغلبية المطلقة أيضا، ولكن هناك دائما مفاجآت فى العملية الانتخابية واعتبارات كثيرة يمكن أن تغير اتجاهات الرأى العام فى آخر لحظة ، فربما يفكر الناخب البريطانى مرتين قبل اختيار الزعيم العمالى الشاب رغم انبهاره به تخوفا من عدم خبرته السياسية الكافية ، أو ربما تسود الشكوك بشأن حقيقة الصورة الجديدة للحزب ، فتدفع البعض الى التصويت لصالح المحافظين ! وقد يمتنع بعض جمهور حزب العمل التقليدى عن التصويت فيساعد ذلك عن غير قصد على فوز الحزب المنافس ! وعلى كل حال فإن مايو القادم لناظره قريب .



افريقيا وجهود التنمية الاقتصادية

عمرو الشربينى

إذا نظرنا بشكل عام الى أثر الاوضاع الاقتصادية الدولية على أفريقيا ، سنجد أن الغالبية العظمى من دول القارة تعانى منذ الاستقلال من ظروف اقتصادية سيئة إنعكست فى إنخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وإزياد الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي والاعتماد المتزايد على الاستدانة الخارجية التى تحولت الى أزمة خانقة تلتهم أعباء خدمتها جانبا كبيرا من العوائد المالية للبلدان الأفريقية .

وتقدر إحصاءات الأمم المتحدة عدد الدول الأكثر فقرا فى أفريقيا بـ ٣٣ دولة من أصل ٤٨ دولة على مستوى العالم ، حيث يعيش نحو ٣٦٥ مليون أفريقى فى ظل ظروف إقتصادية بالغة السوء . صاحب ذلك إرتفاع شديد فى معدل النمو السكانى ، وإنخفاض ملحوظ فى مستويات الدخول الى درجات من مثيلاتها خلال العقدين الماضيين .

أدى كل ذلك بدوره الى تعاظم دور مؤسسات "بريتون وودز" فى توجيه السياسات الاقتصادية للدول الافريقية ، خاصة فيما يخص برامج التصحيح المالى والهيكلى التى لجأت إليها كافة البلدان الأفريقية فى محاولة للخروج من ازمتها الاقتصادية حيث نظم الصندوق والبنك الدوليان اكثر من مائة برنامج تصحيح لمعالجة مشكلات عجز الموازنة وميزان المدفوعات واختلال سعر الصرف والتضخم .

ومع إنتهاء الثنائية القطبية فى مطلع التسعينات ، وما صاحبها من تغير طبيعة البيئة الاقتصادية الدولية ، إنعكس ذلك على افريقيا فى صورة تطويرن أساسيين تمثل الأول فى التهميش المتزايد لغالبية الدول الأفريقية فى النظام الإقتصادى والتجارى العالمى . أما الثانى فبدأ فى اتجاه البلدان المناحة والمؤسسات التمويلية الدولية أو الإقليمية ، الى تقسيم القارة الى مجموعات فرعية حسب درجة النمو الاقتصادى ، مثل البلدان الأقل نموا وتلك ذات المديونية العالية أو المنخفضة ، وما يستتبع ذلك من اختلاف المعاملة بين بلدان القارة وإعطاء ميزات نسبية لمجموعات من الدول على حساب الأخرى .

إلى جانب ماسبق ، تراجعت نسبة الإستثمارات الاجنبية المباشرة الموجهة الى أفريقيا الى ٣٪ إجمالى الإستثمارات الأجنبية الموجهة الى دول العالم النامى ، وهى نسبة تعتبر ضئيلة جدا إذا ماقورنت بنسبة الإستثمارات الأجنبية التى تجذبها مناطق أخرى مثل شرق آسيا التى تجذب حوالى ٤٠٪ من حجم هذه الاستثمارات . وإلى جانب انخفاض حجم رؤوس الاموال المستثمرة فى أفريقيا ، نجد أنها مركزة فى قطاعات محدودة فى ٧٠٪ من هذه الاستثمارات تنحصر فى قطاع الصناعات الهيدروكربونية والتعدين.

كذلك تناقصت قيمة صادرات الدول الأفريقية من ٤,٤٪ من إجمالى الصادرات العالمية عام ١٩٧٠ الى ٢٪ عام ١٩٩٥ . ووصل معدل التضخم الى ٢٥,٨٪ وإرتفع الدين الخارجى للقارة فى العام نفسه ليصل الى ٣١٣ مليار دولار بما يساوى حوالى ٢٠٠٪ من دخل الصادرات الأفريقية و ٨٠٪ من الناتج القومى الأجمالى لدول القارة .

جهود التنمية فى افريقيا

على الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة ، تشير التقارير الاقتصادية الصادرة خلال العامين المضايين عن المؤسسات التمويلية الدولية الى وجود بعض التحسن الملموس فى الموقف الاقتصادى لعدد من الدول الأفريقية وإن كان بدرجات منخفضة ومتفاوتة . فتوضح دراسة " قارة فى مرحلة إنتقال" الصادرة عن البنك الدولى أن إجمالى الناتج المحلى للقارة قدر بنسبة ٢,١٪ خلال عام ١٩٩٤ وإرتفع معدل النمو من ٠,٧٪ عام ١٩٩٣ الى ٢,٤٪ عام ١٩٩٤ ثم ٣,٢٪ عام ١٩٩٥ فى ٣,٥٪ فى العام الحالى كذلك ظهرت بوادر تحسن للأحوال الاقتصادية والمالية لبلدان مثل اثيوبيا وساحل العاج وغانا واوغندا وكينيا والسنغال . وقد أرجعت الدراسة هذا التحسن الى إلتزام حكومات تلك الدول الأفريقية جنوب الصحراء بخطط الإصلاح الاقتصادى الكلى خاصة أسعار الصرف وتحقيق التوازن المالى .

كذلك تعمل الدول الأفريقية جاهدة على تحسين قدرتها الإنتاجية والتصديرية وإرتياد الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تحسين تنافسية المنتج الأفريقى وتوفير المناخ الاستثمارى اللازم للإنتاج الصناعى والزراعى . وفى هذا الإطار تحتاج البلدان الأفريقية الى اتخاذ خطوات فعالة لتشجيع الإنتاج الزراعى خاصة من الغذاء حيث تشير الإحصاءات الى أن القارة لاتستغل سوى ٨٪ فقط من مواردها الغذائية الهائلة ، الأمر الذى يضعها فى مواجهة أزمة غذائية تهدد نحو ٢٢ مليون أفريقى ويكلفها اموالا ضخمة تذهب لسداد فاتورة الغذاء المستورد من الخارج .

بنك التنمية الافريقى :

يعانى بنك التنمية الأفريقى من أزمة مالية منذ ثلاث سنوات أدت الى توقفه عن العمل بعد أن نضبت موارده المالية التى مكنته فى السابق من توفير قروض تمويلية منخفضة الفائدة توجه الى المشروعات الاقتصادية والتنموية فى البلدان الأفريقية .

وفى محاولة أفريقية لبعث دور البنك من جديد ، شهدت ابيدجان عاصمة ساحل العاج فى شهد مايو ١٩٩٦ الاجتماعات السنوية لمجلس محافظى البنك لمناقشة مشروع الزيادة السابقة لموارده ، والتى قدرت ميزانيتها بـ ٢,٦ بليون دولار امريكى مقسمة عل ثلاث سنوات . وقد أكد مجلس محافظى البنك وقمة ليبرافيل بالجابون فى يوليو الماضى على أهمية الحفاظ على الهوية الأفريقية للبنك ومواجهة محاولات الدول المانحة لإعادة تنظيم جهازه الإدارى أو تغيير أهدافه .

جهود منظمة الوحدة الافريقية فى الميدان الإقتصادى :

منذ بداية عملها ، إنصبت جهود منظمة الوحدة الأفريقية على معالجة القضايا السياسية للقارة كقضايا التحرر السياسى والإستقلال وإنهاء التفرقة العنصرية فى جنوب القارة.

إلا أنه منذ أزمة الديون الأفريقية فى عقد الثمانينيات بدأت المنظمة تدلو بدلوها فى قضية التنمية ومعالجة أسباب التخلف الإقتصادى والفقر فى أفريقيا . فلعبت المنظمة ، كمنبر معبر عن مصالح الدول الأفريقية ، دورا هاما فى عقد الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لمواجهة الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا . ثم تلا ذلك مؤتمر القمة الأفريقى الإستثنائى فى أديس أبابا عام ١٩٨٧ لمناقشة وبحث قضية المديونية الأفريقية التى تبنتها المنظمة منذ ذلك الحين وحتى الآن فى جميع دوراتها وعبرت عنها مقررات دورات القمة الأفريقية بما فى ذلك القمة الاخيرة فى ياوندى . كذلك عملت المنظمة على حث المجتمع الدولى على الاضطلاع بدوره أزاء التنمية فى أفريقيا من خلال برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الإقتصادى والتنمية فى أفريقيا للأعوام من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ ثم برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى افريقيا خلال التسعينات الذى تبنته المنظمة الدولية منذ خمس سنوات .

فضلا عما سبق ، روجت المنظمة لفكرة التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية كعامل مساعد فى جهود التنمية . فطرحت فكرة التكامل الاقتصادى الأفريقى ، ووقع القادة الأفارقة فى قمة أبوجا فى يونيو ١٩٩١ على المعاهدة الخاصة بإنشاء الجماعة الإقتصادية الأفريقية التى دخلت حيز التنفيذ فى ١٥ مايو ١٩٩٤ .

وتهدف الجماعة الى النهوض بمستويات التنمية فى البلدان الأعضاء عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى ، وصولا الى تحقيق التكامل بين الاقتصاديات الأفريقية ، على أن يتم ذلك على عدد من المراحل الزمنية .

ورغم بدء سريان المعاهدة منذ عامين ، إلا أن عملية التنفيذ على أرض الواقع تصطدم بعدد من الإشكاليات ، مثل طبيعة الهيكل الإدارى للجماعة ، والعلاقة بين الجماعة والمنظمة . كما تفتقر الجماعة لوجود اليه للتنسيق بين التجمعات الاقتصادية الاقليمية فى افريقيا مثل الصادق والايجاد والإيكواس ، وضرورة المواءمة بين هذه التجمعات من عملية التنفيذ الخاصة بالمعاهدة ، وهو ماينطبق على تجمعى الإيكواس فى غرب القارة والصادق جنوبها .

كذلك من المطلوب قيام المنظمة بإيجاد آلية متابعة لما تم تحقيقه من مراحل المعاهدة عند التنفيذ لخلق الإلتزام بالتعاون الإقتصادى الإقليمى بين الدول الأفريقية والمساهمة فى إنجاح المشروع .

إعلان إعداد افريقيا لدخول القرن الحادى والعشرين :

أصدرت القمة الأفريقية الأخيرة فى يوليو الماضى فى ختام أعمالها بالعاصمة الكميرونية ياوندى ، وإعلان اعداد افريقيا لدخول القرن الحادى والعشرين الذى يحدد الخطوات اللازمة

لتحقيق التنمية والتخلص من حالة التخلف السائدة في العديد من مناطق أفريقيا عن طريق السعى لإيجاد الحلول المناسبة لأزمة الديون ، وتشجيع التبادل التجارى بين بلدان القارة والإسراع بتطوير هياكل البنية الأساسية فى قطاعات النقل والإتصالات والطاقة لجذب رؤوس الأموال الخارجية اللازمة لعلميات الإنتاج والتنمية .

ويلاحظ أن المنظمة تحاول القيام بدور فى هذا الشأن ، فى وقت تشهد فيه تراجعا ملحوظا فى أسلوب عملها فى معالجة القضايا الأفريقية السياسة والإقتصادية ، وأزدياد التوجه لدى بعض الأطراف الدولية الى إتباع سياسة نفض اليد من أفريقيا .

برنامج عمل للأمم المتحدة لمساعدة أفريقيا:

طرح الأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى فى ١٥ مارس ١٩٩٦ مبادرته الخاصة بأفريقيا والتى تقوم على أساس برنامج مالى متعدد الأطراف يوجه لخدمة عملية النمو الأفريقى والإسراع بخطاه خلال العشر سنوات القادمة خاصة فى قطاعات التعليم الأساسى والعناية الصحية وحسن الإدارة وتحقيق الأمنين الغذائى والمائى .

يعتمد البرنامج على قيام الوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة بالمساهمة بدور أكثر فعالية فى مشروعات التنمية فى أفريقيا على أن يسبق تنفيذ المبادرة عاما كاملا يتم خلاله تحريك الأطراف الدولية لتقديم الالتزامات والمساندات اللازمة لتنمية أنشطة الدول الأفريقية فى المجالات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية والتى تكاد تنعدم فى عدد من هذه الدول.

وسيتم الحصول على المبالغ المالية اللازمة لهذه المبادرة ، والتى قدرت بـ ٢٥ مليار دولار ، من خلال إعادة تحديد أولويات الميزانيات الوطنية الأفريقية ، والمساعدات الثنائية والدولية ، والموارد المالية الجديدة . كذلك ستسعى الأمم المتحدة إلى جذب مصادر تمويل جديدة من خلال تفضيل التعاون بين دول الجنوب ، وزيادة فرص التجارة ونقل التكنولوجيا الحديثة .

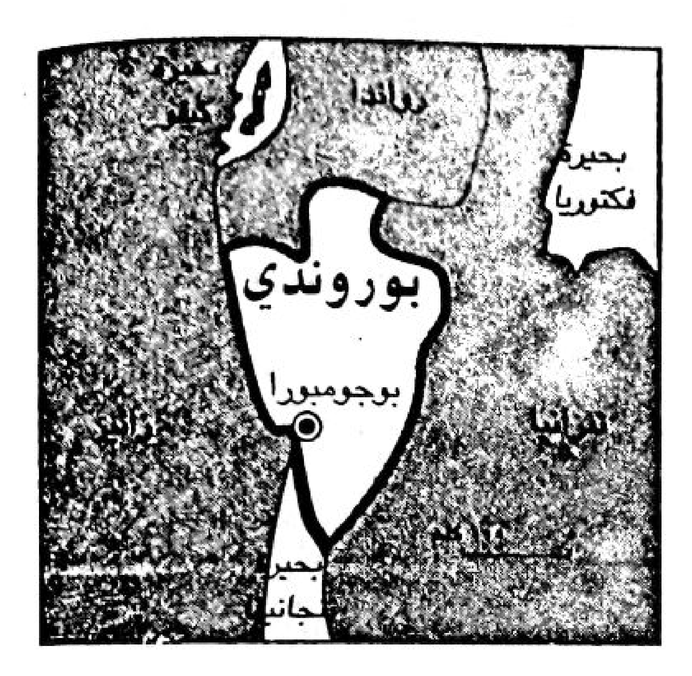
وتشير تقديرات الأمم المتحدة الى توافق هذه المبادرات مع الأولويات والإهتمامات الأفريقية فضلا عن تحركات مؤسسات التمويل الدولية ، كما تتواصل مع الجهود السابقة من جانب المنظمة لدفع التنمية بمفهومها الشامل فى أفريقيا وذلك من خلال اللجنة الإقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى أفريقيا خلال التسعينات UN- NA DAF .

كذلك أكد البرنامج على مساندة جهود حماية البيئة فى أفريقيا خاصة مايتعلق منها بحماية مصادر المياه من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجى ومواجهة خطر التصحر الذى تتعرض له ١١٪من أراضى القارة .

فضلا عن ماسبق تسعى المنظمة الدولية لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين والمشردين فى أفريقيا والحد من إستفحالها بعد أن وصل عدد اللاجئين فى القارة الى سبعة ملايين لاجئ والمشردين الى عشرين مليون مشرد ، مما يعتبر عائقا أمام محاولات تحقيق الإستقرار السياسى المساعد لعملية النمو الاقتصادى وجذب الإستثمارات الخارجية .

من خلال الإستعراض السابق لمجمل الظروف الإقتصادية السائدة فى أفريقيا وموقع القارة على خريطة التفاعلات الاقتصادية الدولية ، يتضح لنا أنه رغم كل الجهود الأفريقية والدولية التى بذلت خلال العشر سنوات الماضية والتى تمثلت فى ارتفاع نسبة النمو والتحسن الاقتصادى والمالى لبعض بلدان القارة التى تمر بمرحلة انتقال ، الا انه مازالت هناك خطوات عديدة ينبغى على دول القارة ومنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية ، إتخاذها لتحقيق معدلات مرضية من النمو الاجتماعى والاقتصادى تتوافق مع ماهو محقق على مستوى العالم ، فلابد من وجود الارادة السياسية اللازمة لمواجهة عمليات التهميش التى تتعرض لها المنظمة والدول الأفريقية الأعضاء . وإيجاد الآليات المناسبة لمتابعة جهود التنمية الأفريقية ومساندة الجهود الرامية الى وقف العنف السياسى فى افريقيا لتهيئة المناخ الملائم للتنمية وحشد الموارد وبناء القدرات .

بوروندى بعد انقلاب يوليو الماضى



ريمون ماهر كامل

مما لاشك فيه ان الصراع القبلى الدموى فى بوروندى يمثل أزمة من الأزمات الأفريقية المزمنة التى أثرت ومازالت تؤثر سلبا على أمن القارة الافريقية بصفة عامة وأمن حوض النيل بصفة خاصة ، ومن ثم الأمن القومى المصرى خاصة بعد أن صدر مؤخرا عن منظمة العفو الدولية بيان ينذر بالخطر مع الانتشار الواسع لعمليات التعذيب والقتل فى بوروندى .

ولعل ما أكسب الوضع فى بوروندى مزيدا من الأهمية بعدان هامان:

البعد الأول هو الانقلاب العسكرى الاخير الذى قام به الجيش بزعامة الجنرال بيير بويويا - الرئيس السابق للبلاد - فى ٢٥ يوليو الماضى والوقفة الحاسمة التى وقفها المجتمع الدولى وخاصة منظمة الوحدة الافريقية فى مواجهة هذا الانقلاب .

والبعد الثانى هو أعمال العنف الدموى التى شهدتها شرق زائير فى اكتوبر الماضى واتهام زائير لرواندا وبوروندى بمساندة المتمردين هناك .

أبعاد الصراع :

الواقع أن الصراع القبلى الدموى أصبح طابعا اكتسبته الدول الأفريقية منذ استقلالها لأن العامل الجغرافى كان هو المعيار الأساسى الذى استند اليه الاستعمار فى تقسيمة دون مراعاة التقسيم العرقى ، فكانت النتيجة عشرات من العمليات الانقلابية من أجل الصراع القبلى على السلطة - خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولم تكن بوروندى لتستثنى من هذا الصراع خاصة أنها ذات طبيعة قبلية مميزة ، فالسكان ينتمون الى قبيلتين : قبيلة الهوتو وتمثل ٨٥٪ ، بينما قبيلة التونسى تمثل ١٥٪ فقط ورغم ذلك فان الهوتو يعملون ولايحكمون ، بينما التوتسى يحكمون ولايعملون فهم يحتكرون السلطة والحكم فى البلاد منذ الاستقلال عن بليجا فى عام ١٩٦٢ .

ومن ثم فان هذه التركيبة القبلية مع الخط السياسى الذى سارت عليه الدولة طوال العقود الثلاثة الماضية كان الدافع القوى وراء تفجر الصراع بين القبيلتين ووقوع أربعة انقلابات قبل الانقلاب الأخير :

فقد وقع الانقلاب الأول فى عام ١٩٦٦ ، وقام به الكابتن ميشيل ميكومبيرو وأطاح فيه بالملك نتارى الخامس وأسقط النظام الملكى الذى كان قائما فى البلاد منذ القرن الخامس عشر الميلادى ، ومنذ ذلك الوقت بدأ استئثار التوتسى بالسلطة والحكم ، وقد شهدت تلك الفترة فى ظل حكم ميكومبيرو صراعا مسلحا بين القبيلتين عام ١٩٧٢ أدى الى مصرع مائة الف شخص معظمهم من الهوتو . ثم قام "جان باجازا" بالانقلاب الثانى فى عام ١٩٧٦ واطاح بالرئيس " ميكومبيرو" ثم جاء الجنرال " بيير بويويا الى الحكم بعد انقلاب عسكرى غير دموى فى ١٩٨٧ وقام بعزل باجازا ونفيه .

وفى ظل عهد بويويا وتحديدا فى عام ١٩٨٨ نظم الفلاحون

من أبناء الهوتو – الذين يسكنون على الحدود المتاخمة لرواندا – ثورة شعبية أخمدها الجيش بعد مصرع حوالي خمسة الاف شخص ، ولذا قرر "بويويا" البحث عن حل سلمي دائم لهذا الصراع القبلي ورغم أنه ينتمي الى التوتسي الا أنه قام بتشكيل حكومة يتقاسمها أبناء القبيلتين ، فعين أحد أفراد الهوتو رئيسا للوزراء لأول مرة منذ الاستقلال . بل وزاد على ذلك بان وعد باجراء انتخابات رئاسية عامة في البلاد ونفذ ما وعد فجرت أول انتخابات حرة في يونيو ١٩٩٣ فاز فيها ميلشيور نداواى فالتزم بويويا بوعده وتخلى عن السلطة رغم ان نداواى واحد من ابناء الهوتو فكانت قمة الديمقراطية وبدوره لم يتردد "نداواى" في أن يقود مصالحة وطنية فأسرع بضم أفراد من التوتسي الى حكومته وفي مقدمتهم رئيسة الوزراء "سيلفي كينجي " بل وأصدر عفوا عاما عن الرئيس السابق " جان باجازا" وسمح له بالعودة من منفاه . ثم قام الجيش بالانقلاب الرابع في اكتوبر ١٩٩٣ واغتيل الرئيس نداواى ، ومن ثم وئدت التجربة الديمقراطية في بوروندى وهي مازالت بكرا بعد ثلاثة أشهر فقط من بدايتها ورغم تنصيب شيبر نيانتا ريما بيرا رئيس البرلمان ليحل محل نداواى الإ أنه قتل في حادث إسقاط طائرة الرئيس الرواندى في ١٦ ابريل ١٩٩٤ ، ثم تم تنصيب "نتونجانيا" رئيس البرلمان محله كرئيس للبلاد . ولكن منذ انقلاب اكتوبر ١٩٩٣ والصراع الدموى المسلح عاد ليتفجر مرة أخرى بشكل سافر ، وبدأ يسود البلاد جو من الفوضى العارمة وعدم الاستقرار .

البعد الأول الانقلاب العسكرى الأخير

قام الجيش بهذا الانقلاب في ٢٥ يوليو الماضي واطاح بنتانتونجانيا الرئيس الشرعي للبلاد ونصب الجنرال " بيير بويويا" حاكما عسكريا للبلاد. وقد قام "بويويا" عقب استيلائه على السلطة بالغاء الأحزاب السياسية وحل البرلمان وفرض حظر التجول ، كما دعا الى تفهم دولي للانقلاب مؤكدا ان أول أهدافه هو وقف موجه العنف العرقية التي تجتاح البلاد .

وفي أول رد فعل افريقي عقب الانقلاب بستة أيام عقدت منظمة الوحدة الافريقية مؤتمر قمة في مدينة أروشا بتنزانيا يوم ٣١ يوليو حضرته سبع دول أفريقية هي تنزانيا وكينيا ورواندا واوغندا وزائير واثيوبيا والكاميرون وخرجت القمة بقرار ينص علي فرض عقوبات اقتصادية على بوروندى حتى يتم اعادة الحاكم الشرعي للبلاد.

ولذا سعى الحاكم العسكرى في بوروندى الى اتخاذ عدة خطوات ايجابية في محاولة منه لكسر هذا الحصار وامتصاص غضب الدول الافريقية فقام بتعيين "بساكال ميزين نديميرا رئيسا للوزراء وهو من الهوت كما وعد بأن ينضم اعضاء الجبهة الديمقراطية – التي يمثلها اغلبية الهوتو – الى الحكومة ، كما قام باقالة ثلاثة من كبار القادة العسكريين وعين ثلاثة ن أنصاره مكانهم وهم رئيس الاركان وقائد الحرس الوطني والقائد العسكرى لقصر الرئاسة ، كا تعهد بالمصالحة والعودة الى الديمقراطية ، وأعلن استعداده لاجراء محادثات مع ثوار الهوتو إذا نبذوا العنف .

ثم طالبته الدول الافريقية برفع الحظر عن الاحزاب السياسية والسماح للبرلمان باستئناف عمله ومنحته مهلة شهر حتى ينفذ المطلب الثالث الخاص باجراء مفاوضات سلمية مع متمردى الهوتو من أجل ايجاد حل سلمي ودائم للصراع في البلاد .

وبالفعل نجح بويويا في تنفيذ المطلبين الأولين الا أنه فشل في تنفيذ المطلب الثالث – رغم الجهود الدولية والافريقية التي بذلت في هذا الشأن – بسبب رفضه المتكرر لاجراء هذه المحادثات .

ومن ثم عقدت أروشا اجتماعها الثاني في اكتوبر الماضي بنفس اعضائها السابقين مع حضور وزير الخارجية الامريكية وقررت استمرار تمديد العقوبات الاقتصادية على بوروندى لحمل الحكومة العسكرية الجديدة على الدخول في مباحثات سلام جادة مع الهوتو .

البعد الثاني احداث العنف في شرق زائير

فقد قام متمردو البانيا ميولينج – وهم إحدى فصائل التوتسي التي هاجرت من رواندا الى شرق زائير في القرن الثامن عشر وتستوطن هذه المنطقة ويبلغ تعدادهم ٢٥٠ الف نسمة وترفض السلطات في زائير منحهم الجنسية الزائيرية – بحركة تمرد مسلح ضد الحكومة الزائيرية في اكتوبر الماضي .

وقد اتهمت زائير كلا من رواندا وبوروندى بمساندة ودعم هؤلاء المتمردين بالقوات والاسلحة – خاصة وان بوروندى سبق ان اتهمت زائير بايواء متمردين من الهوتو يشنون عليها هجمات مسلحة وتم اغلاق الحدود بينهم في ابريل الماضي – ودعم ان بوجمبورا وكيجالى نفتا هذه الاتهامات الا أن زائير قدمت شكوى رسمية لمجلس الأمن الدولى تحمل هذا المضمون كما قرر البرلمان الزائيرى قطع العلاقات الدبلوماسية مع رواندا وبوروندى واوغندا .

ورغم ذلك أعلن الجنرال " بويويا" استعداده لحضور المؤتمر الاقليمي الذى دعت اليه الامم المتحدة يوم ٥ نوفمبر الماضي لحل النزاع القائم في شرق زائير ، ورحب – لأول مرة – بتدخل عسكرى دولى لمساعدة اللاجئين في شرق زائير ولكنه عارض تشكيل قوة عسكرية لحل مشاكل بوروندى السياسية .

الموقف الاقليمي والدولي :

منظمة الوحدة الافريقية :

أشاد معظم المراقبين الدوليين بالمواقف التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية إزاء الاحداث الأخيرة في بوروندى فكانت بحق نموذجا مثاليا للمنظمة الاقليمية التي تضطلع بدورها فكانت مسايرة للأحداث وتطورها خطوة بخطوة وكان ردها

رادعا إزاء كل تطور جديد .

فبعد وقوع الانقلاب بأربعة ايام أى يوم ٢٩ يوليو عقد وسيط المنظمة الرئيس التنزانى السابق "جيوليوسى نيريرى" اجتماعا مع الرئيسين الاوغندى والتنزانى لبحث كيفية مواجهة الموقف وكيفية التعامل مع نظام الحكم العسكرى الذى أطاح بالرئيس الشرعى المنتخب فى بوروندى ، فكانت هذه المباحثات - التى اطلق عليها " مباحثات كمبالا" - بمثابة الأساس او النواة التى امكن من خلالها تكوين رد فعل دولى وفى نفس الوقت التمهيد لاجتماع القمة الافريقى الطارئ الذى عقد فى أروشا بتنزانيا والذى قررت فيه دول شرق ووسط افريقيا المجاورة لبوروندى فرض حصار اقتصادى بحريا وجويا وبريا شاملا عليها، وبالفعل التزمت كل الدول الافريقية - المشاركة فى القمة بما فيها رواندا رغم انها كانت المنفذ الأخير للبوروندبين الى الخارج خاصة بعد اغلاق زائير لحدودها مع بوروندى فى شهر ابريل الماضى - بالحصار ايمانا منها بأن هذه العقوبات ضرورية لوقف حدوث مزيد من التدهور للموقف فى بوروندى ، وسرعان ما أنتج هذا القرار أثره فانعزلت بوروندى عزلة تامة عن العالم حيث توقفت رحلات الطيران ، بل وبدأت السلطات البوروندية الجديدة توزيع قسائم الاستهلاك الوقود حددته بعشرين لترا شهريا لكل سيارة ... الخ ، ثم طالبت المنظمة الحاكم العسكرى الجديد باعادة الحياة الشرعية للبلاد من خلال ثلاثة مطالب : رفع الحظر عن الاحزاب السياسية واعادة البرلمان للعمل واجراء مفاوضات سلمية مع الهوتو الا أنه التزم بالمطلبين الاولين ، ولم يلتزم بالثالث فمنحته مهلة شهر حتى ينفذه بل وساعدته فى ذلك من خلال سعيها - بمساندة امريكية - الى عقد جولة من المفاوضات السلمية بينه وبين الهوتو فى العاصمة الايطالية روما فى اغسطس الماضى .

ولكن مع فشل هذه المحاولات بسبب رفض بويويا المتكرر لاجراء هذه المفاوضات عقدت المنظمة الاجتماع الثانى لقمة اروشا وقررت فيه استمرار فرض العقوبات الاقتصادية على بوروندى واكد الامين العام للمنظمة أن العقوبات الاقتصادية ليست هى العنصر الوحيد للضغط على النظام العسكرى . فالتدخل العسكرى أمر غير مستبعد إذا استمرت الحكومة العسكرية فى تقاعسها عن التعاون من أجل احلال السلام فى بوروندى .

الأمم المتحدة :

فور وقوع الانقلاب ، أصدر الامين العام للامم المتحدة بيانا ندد فيه بالانقلاب وطالب قادته والأطراف المتصارعة بضبط النفس والعودة الى الديمقراطية ، كما دعا مجلس الأمن الدولى القادة العسكريين الى إعادة الحكم الدستورى ودعا كل الأطراف هناك الى الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها إشعال حمامات الدم العرقية فى البلاد ، وأعرب المجلس عن أسفه لأن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يحلوا خلافاتهم من خلال الأساليب الدستورية .

ثم عاد الأمين العام ليطرح الفكرة التى سبق أن طرحها من قبل والخاصة بتشكيل قوة تدخل عسكرى دولية للتدخل فى بوروندى وتصحيح الأوضاع هناك .

وحينما عقدت قمة أروشا اول اجتماع لها وقررت فرض عقوبات اقتصادية على بوروندى ، اكد " آلان ديجاميه (الفرنسى) رئيس مجلس الأمن وقتها ان الأمم المتحدة متخوفة من العواقب الانسانية التى قد يسببها فرض عقوبات على بوروندى خاصة وأنها من أفقر دول العالم - حيث ان متوسط الدخل السنوى للفرد خمسون دولارا طبقا لاحصاءات البنك الدولى لعام ١٩٩٤ - ولن تتحمل هذه العقوبات وقال : " ان المقترح هو قصر فرض العقوبات على المسئولين هناك " .

وفى تطور آخر ، طرح مجلس الامن مشروع قرار تقدمت به شيلى يقضى بفرض حظر على توريد الأسلحة لجميع الفصائل البوروندية ، وطالب المشروع بان تبدأ المفاوضات دون شروط من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة خلال ستين يوما من صدور القرار الدولى ، كما دعا المشروع الأمين العام للأمم المتحدة الى تنظيم مؤتمر للدول المانحة تتعهد فيه بتقديم مساعدات الى بوروندى فى حال التوصل الى تسوية سياسية ، الا أن بويويا رفض هذا التهديد ودعا الأمم المتحدة الى ارسال مراقبين دوليين للعاصمة بوجمبورا للتأكد من استقرار الاوضاع فى البلاد، وقال : ان وجود فريق من المراقبين الدوليين سوف يساعد على كشف خطأ المزاعم الخاصة بانتشار المذابح فى بوروندى " ومع رفض بويويا المتكرر لاجراء مفاوضات سلامية مع الهوتو وافقت الأمم المتحدة على العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الدول الافريقية على بوروندى .

هذا الدور لمجلس الأمن والامين العام جاء متزامنا مع الدور الذى قامت به المفوضية العليا لشئون اللاجئين - التابعة للامم المتحدة - من عمليات الاغاثة والايواء للآلاف من أبناء بوروندى الذين فروا الى الدول المجاورة ذات الحدود المشتركة هربا من المذابح الدموية هناك ، خاصة بعد أن غادرت كل المنظمات الانسانية المنطقة بعد اغتيال ثلاثة مندوبين للصليب الاحمر الدولى فى مايو الماضى .

والواقع ان التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن الأزمة كان مستمرا من خلال جهاز آلية فض المنازعات الافريقية ومن خلال الاتصالات المكثفة بين الأمينين العامين للمنظمتين .

الموقف الامريكى :

الواقع ان الموقف الأمريكى إزاء التطورات الأخيرة فى بوروندى كان غامضا ، ففى الوقت الذى لم تحدد فيه الولايات المتحدة موقفها من امكانية فرض عقوبات اقتصادية على

بوروندى تماثل ما التزمت به دول شرق ووسط افريقيا بعد قمة أروشا ، إلا أنها جمدت - عقب الانقلاب - مساعدات مالية لبوروندى بحوالي ١,٧مليون دولار . وفي الوقت الذى كانت تعترف فيه بنتبانتونجانيا رئيسا شرعيا للبلاد - خاصة بعد أن لجأ الى السفارة الامريكية فى " بوجمبورا " محتميا بها بعد الانقلاب - إلا أنها واصلت اتصالاتها بالحاكم العسكرى الجديد ، وما يؤكد ذلك ان الولايات المتحدة اقترحت مشروع اتفاق يقضى بالاعتراف بالحاكم العسكرى لبوروندى فى مقابل ان يعترف هو بالبرلمان الذى تم حله ويعيده للعمل ويبدأ فى مفاوضات حول اتفاق سلام مع الهوتو ، وقد ساندته الولايات المتحدة فى ذلك حينما دعت الى عقد جولة المفاوضات السلمية التى عقدت فى روما وكان للولايات المتحدة حضور قوى فيها حيث حضرها - الى جانب جوليوسى نيريرى - هيوارد دولب المبعوث الخاص للرئيس الامريكى والمكلف بالملف البوروندى . كما حضر وزير الخارجية الأمريكى الاجتماع الثانى لقمة أروشا وطالب بتخفيف العقوبات الاقتصادية ، معللا ذلك بان الحاكم العسكرى اتخذ خطوات ايجابية بالغاء الحظر المفروض على البرلمان والأحزاب السياسية الا أنه فى نفس الوقت أعلن احتمال حدوث تدخل أجنبى لإنهاء النزاع فى بوروندى إذا ازداد الوضع سوءا ، إلا أنه عاد وعدل الفكرة واقترح ان يكون التدخل من خلال قوة أفريقية إلا أن "نيلسون مانديلا " رئيس جنوب افريقيا رفض ان يكون الاقتراح امريكيا واكد انه يجب ان تأتى المبادرة من الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية ، وألا تصدر عن بلد واحد لأن ذلك يعطى ذرائع لمعارضى الفكرة.

وبعد أحداث العنف فى شرق زائير اعادت الولايات المتحدة الحديث عن هذا الاقتراح - تشكيل قوة افريقية خالصة يصل قوامها الى عشرة آلاف فرد لمواجهة هذه الأزمات مستقبلا - وتحركت جديا بان حصلت على موافقة ست دول افريقية على الفكرة وهى مالى واوغندا ورواندا وتنزانيا واثيوبيا وغانا .

الموقف الفرنسى :

الواقع ان تحرك الاتحاد الاوروبى بصفة عامة كان محددا إزاء الوضع فى بوروندى ، فقد اقتصر على إيقاف مساعدات التنمية لبوروندى بعد الانقلاب وحث الحكومة العسكرية على احترام المبادئ الديمقراطية بالاضافة الى المشاركة فى جهود الاغاثة الدولية للاجئين البوروندييين .

ومن ثم كان الموقفان الفرنسى والبلجيكى يدوران فى نفس الإطار فقد اقتصرا على جهود الاغاثة واجراء مشاورات فى مجلس الأمن تهدف الى إعادة النظام الدستورى الى بوروندى وتحض الرئيس الجديد للبلاد على تنظيم مفاوضات متعددة الأطراف ، وتعربان عن دعمها للجهود التى تبذلها لها الدول الافريقية المجاورة لبوروندى . وحتى عندما تقدمت شيلى الى مجلس الأمن بمشروع قرار يقضى بفرض حظر على توريد الأسلحة لجميع الفصائل البوروندية ، أشار دبلوماسيون غربيون الى أن دعم باريس لهذا المشروع يبدو غير مؤكد على اعتبار أن فرنسا تفضل ترك المبادرة للدول الافريقية لفرض عقوبات على بوروندى.

ولم تتحرك فرنسا بشكل قوى فى المنطقة الا بعد أحداث العنف فى شرق زائير ، فشعر المراقبون بنشاط فرنسى ملحوظ - فقد أبدت استعدادها للقيام بعملية لاغاثة اكثر من مليون لاجئ هناك شرط حصولها على تفويض دولى. وقد جاء الاقتراح على لسان وزير الخارجية الفرنسى الذى دعا الى عقد اجتماع افريقى - اوروبى - أمريكى لهذا الغرض . كما حاولت فرنسا ان تدفع مجلس الأمن الى السماح لدول اعضاء - على أساس عاجل ومؤقت - بالتعاون مع الأمين العام للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية باتخاذ الاجراءات الضرورية لإتاحة توزيع المساعدات الانسانية بكل أمان على الاشخاص المعرضين للخطر فى زائير ، كما اعلنت فرنسا استعدادها للمشاركة فى القوة التى قد تنتشر فى زائير ، وشددت على ضرورة تحديد ترتيبات الدعوة الى عقد مؤتمر دولى حول السلام والأمن والتنمية فى منطقة البحيرات العظمى .

الموقف المصرى :

مما لاشك فيه أن مصر تنظر الى الوضع فى بوروندى بصفة خاصة ومنطقة البحيرات العظمى بصفة عامة بمزيد من الاهتمام والترقب الشديدين لأن المعادلة الأمنية البديهية تقول إن عدم استقرار أى دولة من دول حوض النيل من شأنه ان يهدد الأمن القومى المصرى .

ولذا فمنذ بداية توتر الوضع الاخير فى بوروندى ، ناشدت مصر أطراف الصراع ضبط النفس ومحاولة اجياد حل سلمى للأزمة ، كما ايدت مصر فكرة الأمم المتحدة بتشكيل قوة لحفظ السلام فى بوروندى ، وأعلنت عن استعدادها للمشاركة فيها ، واكدت على لسان وزير خارجيتها : " أن وجود قوات للامم المتحدة فى بوروندى ضرورى لأن انسحاب هذه القوات من نقاط التوتر يضعف الدور الدولى ويشجع على العودة الى التوتر والصراع واننا نؤيد وندفع استمرار وجود الامم المتحدة من خلال عضوية مصر فى مجلس الامن او خارجه " .

ومع تطور الأحداث الاخيرة فى شرق زائير ، اعرب الرئيس المصرى - فى كلمة مصر امام قمة دول الـ ١٥ بهرارى فى نوفمبر الماضى - عن قلقه من تفجر اعمال القتال والعنف فى شرق زائير . كما اعرب مسئول بالخارجية المصرية عن قلق مصر ازاء أحداث العنف فى منطقة البحيرات العظمى عامة . وقال ان مصر تعمل اقليميا ودوليا على احتواء الموقف وايجاد حلول حاسمة للمشكلات التى ادت الى اندلاع الصراع وتشارك فى مشاورات مجلس الأمن التى تبلورت حول بعض العناصر اهمها الحفاظ على وحدة اراضى دول المنطقة والشروع فورا فى مباحثات بين حكوماتها وايجاد حلول

حاسمة لمشكلة اللاجئين واعادتهم لأوطانهم .

الرؤية المستقبلية :

الواضح - مما سبق عرضه - ان الأزمة البوروندية قبلية عرقية معقدة تحتاج الى قدر كبير من الحكمة فى معالجتها . والاحتمال الاقرب للتحقق هو استمرار الحكومة العسكرية فى البلاد خاصة وان بويويا سبق له حكم البلاد فى الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٣ ، وسبق أن اتخذ عدة خطوات ايجابية على طريق الديمقراطية مثل تعيين رئيس للوزراء من الهوتو واجراء انتخابات رئاسية حرة تنازل فيها عن الرئاسة بعد أن خسرها أمام الرئيس نداواى . وهذا يدل على أن بويويا واع تمام الوعى بحقيقة الصراع القبلى فى البلاد ، ومن ثم فانه متوقع - هذه المرة - ان يستمر فى مثل هذه الخطوات ولكن العملية ستأخذ بعض الوقت حتى يتم ايقاف عمليات العنف وإراقة الدماء المستمرة فى بوروندى .

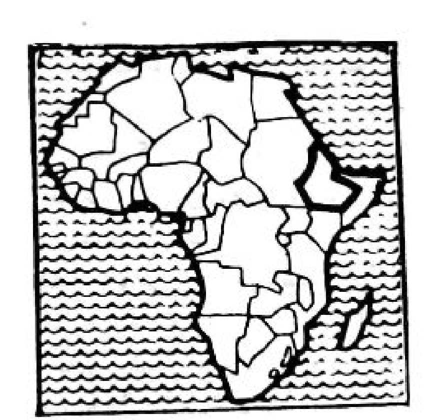
ولكن لابد أن تسعى بويويا الى خطوات اكثر جذرية من هذه مثل :

١ - اجراء مفاوضات سلمية جادة مع الهوتو تؤدى الى اتفاق سلام شامل يلتزم به الجميع .

٢ - إدماج عناصر من الهوتو فى مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات التى يحكم التوتسى سيطرتهم عليها مثل الجيش والقضاء .

٣ - ان يبتعد الجيش عن التدخل فى عمليات الابادة العرقية للهوتو وان يكون دوره حاميا للدولة بكل ابنائها .

- ومن ثم ستبدأ الدول الافريقية فى إعادة النظر فى العقوبات الاقتصادية التى فرضتها على بوروندى وتعمل على تخفيفها مع كل تحرك ايجابى تقوم به حكومة بويويا حتى يتحقق نوع من المصداقية الاقليمية والدولية لهذه الحكومة وفى هذه الحالة سيتم رفع العقوبات نهائيا ويتم فتح الحدود مع الدول الافريقية المجاورة وتعود الحياة الى طبيعتها فى بوروندى ومن ثم فى هذه الحالة يستطيع بويويا القيام بالخطوة الرابعة وهى الاصلاح الاقتصادى الشامل فى البلاد بمساندة الهيئات التابعة للامم المتحدة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .





دلالة نتائج انتخابات نيكاراجوا

د. السيد عوض عثمان

وسط أجواء اعلامية، ومعطيات اقليمية ودولية مغايرة، بالمقارنة بانتخابات فبراير ١٩٩٠، جرت في العشرين من أكتوبر الماضي، استحقاقات الانتخابات الرئاسية في نيكاراجوا. إضافة لانتخابات نائب الرئيس، ونواب ورؤساء ومستشارين للبلديات. وجرت هذه المنافسات في ظل إشراف ومراقبة دولية لأكثر من ٦٠٠ مراقب، برز منها وفد أمريكي ضم ٢٧ شخصية أمريكية، شملت الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر"، ووزير الخارجية الأمريكي السابق "جيمس بيكر".

وتتبدى أهمية هذه الانتخابات من منظور أنها تعد حجر الزاوية بالنسبة للمستقبل السياسي لنيكاراجوا، حيث تمثل أول عملية انتقال سلمي فعلية للسلطة، من رئيس مدني الى رئيس مدني آخر في تاريخ البلاد. كما تمثل معركة فارقة وفاصلة بالنسبة للجبهة الساندينية ومستقبلها على الساحة السياسية.

اولا: مضمون النتائج:

في ضوء التعديلات الدستورية الأخيرة، بشأن خفض مدة الولاية الرئاسية من ست الى خمس سنوات، ومنع إعادة انتخاب الرئيس لولاية ثانية، ومنح المغتربين - قرابة نحو مليون مغترب - حق التصويت للمرة الأولى، انحسرت منافسات مقعد الرئاسة، بالأساس، بين "دانيال أورتيجا"، الرئيس السابق، ومرشح الجبهة الساندينية، من ناحية، "ومازاغوا أرنولد اليمان"، زعيم حزب التحالف الليبرالي اليميني، ورئيس بلدية العاصمة السابق، من ناحية أخرى.

وطبقا لما أعلنه المجلس الأعلى للانتخابات في نيكاراجوا، في التاسع من نوفمبر الماضي، فقد فاز اليمان، بعد ما حصل على ٥١٪ من جملة الأصوات بمقعد الرئاسة، مقابل ٣٧ر٧٪ لمنافسه أورتيجا. غير أن الجبهة الساندينية، ومعها عشرة أحزاب أخرى، كانت قد طالبت بإعادة فرز الأصوات، ورفعوا طلبا بهذا الشأن الى المحكمة الانتخابية العليا. وبالفعل، أقرت "روزا مارينا زيلايا"، رئيسة المجلس الانتخابي الأعلى، حينها، بحدوث بعض "التجاوزات" في عمليات الاقتراع، وفي النتائج التي نقلتها مكاتب الاقتراع. وعليه، رفض مرشح اليسار، أورتيجا، الاعتراف بهزيمته، متهما خصومه الليبراليين بالتزوير والغش ضد إرادة الشعب، مؤكدا أنه سيواصل العمل "بالوسائل الشرعية" ضد نتائج الانتخابات.

وبناء على هذه الاتهامات، فقد تباينت هذه الانتخابات الرئاسية عند تلك التي أجرتها الجبهة الساندينية في فبراير ١٩٩٠، بتوفير كافة الضمانات التي تؤهلها لتكون انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، تقبل فيها أورتيجا فوز "فيوليتا تشامورو"، زعيمة التحالف المعارض، برئاسة المعارضة، ومهد لها إنتقالا سلميا منظما لرئاسة البلاد.

ثانيا: هزيمة الجبهة الساندينية ورد الفعل الأمريكي:

بصفة عامة ، اتسم رد الفعل الأمريكي تجاه الانتخابات الرئاسية في نيكاراجوا ، بدرجة أقل من الاهتمام والتورط ، والتركيز على نية اضفاء طابع الوسطية على برنامج مرشح اليمين المتشدد ، في حال انتصاره ، والتهديد بقطع المساعدات المالية الأمريكية إذا لم يسترجع كبار الملاك الأمريكيين ، أو النيكاراجويين ، حاملي الجنسية الأمريكية ، لأراضيهم المصادرة . ومن الناحية الموضوعية ، ومع الإقرار بأن انتخابات نيكاراجوا قد تزامنت مع أجواء حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، فقد المعطيات الإقليمية والدولية ، تمثل مدخلا تحليليا لتباين رد الفعل الأمريكي عن مثيله في انتخابات فبراير ١٩٩٠ ، إزاء نيكاراجوا ، والتي تقع في "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة ، وتعد الحصن الشيوعي الثاني ، مع كوبا ، في أمريكا اللاتينية ، وذلك بالنظر الى الاعتبارات التالية :

١- نيكاراجوا ، التي نعرفها اليوم ، اكتشفها الأسبان عام ١٥٢٢، واحتلوها حتى عام ١٨٢١، لتدخل في اتحاد مع المكسيك ، ثم مع دول أمريكا الوسطى ، قبل أن تصبح جمهورية مستقلة عام ١٨٣٨ . ومع عهد الاستقلال ، بدأ تشابك المصالح بين تلك الدولة الصغيرة والفقيرة ، وبين الولايات المتحدة ، تلك القوة الجبارة والعملاقة في عالمنا الجديد. وقاد الجنرال "أناستازيو سوموزا" في عام ١٩٣٤ ، وهو ضابط كان قريبا من القوات الأمريكية التي أهلته لقيادة الحرس الوطني ، عملية اغتيال الزعيم الوطني ، الجنرال "سيزار أوجوستو ساندينو" ، والانقلاب على حكومة الرئيس "خوان باتيستا ساكاسا" ، الليبرالية ، وأسس نظاما ديكتاتوريا عسكريا . غير أنه ومع حلول عام ١٩٥٦ ، أغتيل "ساموزا" ، ليخلفه ابنه لويس حتى وفاته عام ١٩٦٧ ، ليتقلد ابنه الديكتاتور "أناستازيو" مقالدي السلطة ، حتى عام ١٩٧٩، عندما قامت الثورة بقيادة الجبهة الساندينية للتحرير الوطني ، والتي مثلت تهديدا خطيرا للمصالح الأمريكية الحيوية في القارة اللاتينية .

٢- تبدت القيادة الجماعية لليسار ، ما بين يوليو ١٩٦٧ وحتى أبريل ١٩٨٠ ، وعملت الجبهة الساندينية على المزج في سياساتها ، بين الطرح القومي والنهج الاشتراكي . وفي سياق ذلك ، تشكلت حكومة "إعادة الإعمار" المؤلفة من تحالف ضم عددا من القوى الوطنية ، بما فيها فيوليتا تشامورو - والتي استقالت في أبريل ١٩٨٠ . وأورتيجا ، قبل أن يتعمق العداء السياسي بينهما . وعملت الدولة على إنشاء التعاونيات والمزارع الجماعية على النمط السوفيتي ، وأقرت قانونا للإصلاح الزراعي لتحقيق العدالة الاجتماعية ، بمصادرة كافة الأراضي غير المستثمرة والمستصلحة ، وإعادة توزيعها على صغار المزارعين والتعاونيات الزراعية . إضافة الى قيادة القطاع العام لعملية التنمية ، وملكية الدولة لوسائل الانتاج ، أي بناء هيكلية اشتراكية ، وتحقيق مكتسبات اجتماعية .

وعلى صعيد التفاعلات السياسية ، أدى التقارب مع كوبا ، الى إزدياد مخاوف الولايات المتحدة ، إبان ادارة رونالد ريجان ، والتي بادرت الى تعليق مساعداتها الاقتصادية لنيكاراجوا ، في ٢٣ يناير ١٩٨١ ، بعد اتهامها بمساعدة الثوار اليساريين في السلفادور ، وتلقى أسلحة سوفيتية ، لتمضى العلاقات بين ماناجوا وواشنطن ، نحو مزيد من التدهور ، وشرعت الولايات المتحدة علانية في تدعيم متمردي "الكونترا" المتمركزين في أراضي "هندوراس" و "كوستاريكا" المجاورتين ، بمئات الملايين من الدولارات ، في حرب اقتصادية - عسكرية منظمة ، كشفت جوانب منها فضيحة "ايران - جيت" . وبفعل هذا الدعم ، تمكن متمردو "الكونترا" من بسط سيطرتهم على نحو ٦٠٪ من أراضي نيكاراجوا ، وشن حرب أهلية طاحنة ، حصدت قرابة ٢٠ ألف ضحية ، خاصة منذ ١٩٨٥ . ولتكثيف حدة الخناق ، فرضت الولايات المتحدة ، مع منتصف الثمانينات ، حظرا اقتصاديا على التبادل التجاري مع نيكاراجوا ، ساعد على تدهور الأوضاع الاقتصادية لحكم الجبهة الساندينية ، مما دفعها الى مزيد من التقارب مع دول المنظومة الاشتراكية ومع كوبا .

٣- ألقت التحولات الجذرية العنيفة ، منذ عام ١٩٨٩ ، في أوروبا الشرقية ، وتخفيف الاتحاد السوفيتي حدة المواجهة مع الولايات المتحدة ، بظلالها على اضطرار النظام الحاكم في نيكاراجوا ، للتحول صوب الاعتدال ، والإذعان للمطالبة بحل الأزمة النيكاراجوية عن طريق المبادرة بإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ، جرت في فبراير ١٩٩٠ ، وأسفرت عن انتقال الجبهة الساندينية الى مقاعد المعارضة ، النشطة والمؤثرة .

وبالإجمال ، تضافرت عدة عوامل في تفسير هزيمة الجبهة وفقدانها للسلطة الرئاسية ، مثل الحصار الاقتصادي ، ودعم نشاط متمردي "الكونترا" الذى استوجب تخصيص ثلث الموازنة العامة لأغراض دفاعية ، ونضوب المساعدات المالية الخارجية ، إضافة الى القصور في معالجة بعض أخطاء التجربة ، في ضوء الممارسة العملية ، مثل افتقار القطاع العام للديناميكية اللازمة لتطوير حاسم للاقتصاد الوطني ، وعدم ترشيد الانفاق العام ، وسوء إدارة الأموال العامة في مشروعات يراعى فيها التوازن ، أو التناسب المعقول ، بين الخدمة العامة والإدارة الاقتصادية ، وضعف انتاجية القطاع الزراعي بفعل غياب التدفقات المالية ، مما أسفر عن محدودية التوظيف فيه ، وبالتالي تصاعد مؤشرات البطالة . ومع غياب الجبهة عن شدة الرئاسة طوال ست سنوات ، فإن هزيمة مرشحها في الانتخابات الأخيرة ، جاءت بفعل التخوفات من أن يؤدى فوزه الى غياب الدعم الأمريكي ، ومن ثم زيادة حدة تردى الأوضاع الاقتصادية، وليس فقط بدافع النقمة على تجربة حكم الجبهة من جانب شرائح اجتماعية متضررة موضوعيا ، أو من جانب قوى مصلحية أفرزتها التحولات

السياسية والاجتماعية فى نيكاراجوا .

وعلى الصعيد الذاتي ، فقد عانت الجبهة الساندينية من انشقاقات وتصدعات حادة ، تجلت بوضوح في مؤتمرها العام في مايو ١٩٩٤ ، حيث برز انقسام مؤثر بين صفوفها ، وانتهى بإنتصار التيار "الأرثوذكسي" ، ممثلا في "دانيال أورتيجا" . وتبع ذلك خروج تيار اليسار المعتدل ، والذى تمثل بحركة "التجدد الساندينى" والتى أسسها "سيرجيورا ميريز" عقب انشقاق حدث عام ١٩٩٥ .

ورغبة فى استقطاب التأييد الشعبى ، عمدت الجبهة ، فى حملتها الانتخابية ، الى بلورة برنامج سياسى ارتكز على مفاهيم تشكيل حكومة ائتلاف وطنى تعمل على إعادة الاستقرار الى البلاد ، وإعادة توزيع الأراضى ، ودعم الانتاج ومنح مساعدات خاصة للقطاع الزراعى ، كالتعاونيات والمزارع الجماعية ، ومعاودة تنظيم الضمانات الصحية والاجتماعية وتصويب مسار القطاع التربوى ، وغيره من الخدمات والمرافق العامة . ولم يغب عن هذا البرنامج اشارات واضحة ، استهدفت إضفاء الطمأنينة لأنصار اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة ، واحتواء التضخم ، واستقرار العملة الوطنية ، وتخفيض عجز الموازنة العامة ، وتدابير أخرى لإنعاش اقتصاد البلاد "المريض" .

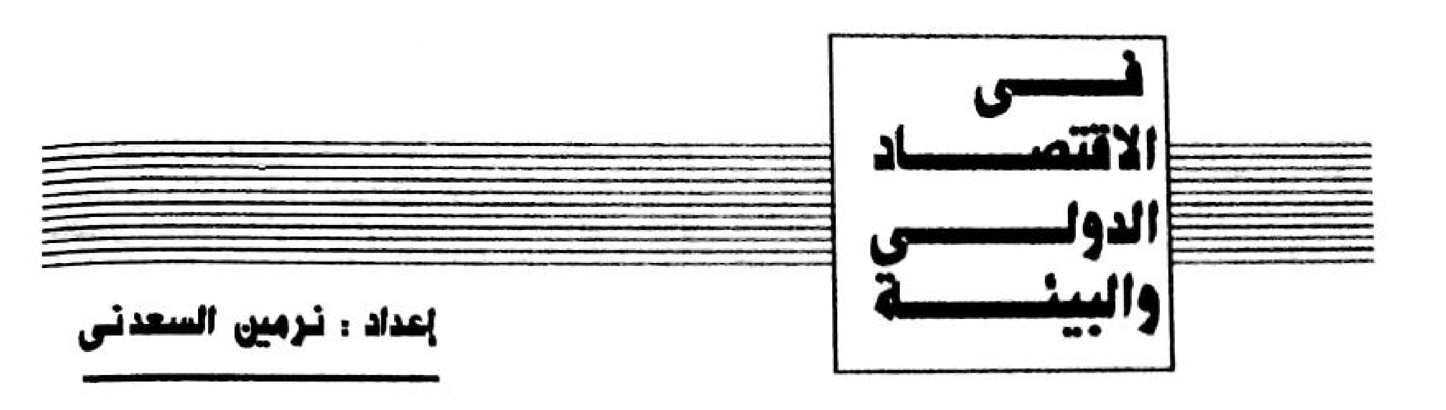
ثالثا : انتصار اليمين المتشدد .. والتحديات الصعبة :

يجسد اليمان اليمين المتشدد ، ومعارضة جذرية لتجربة حكم الجبهة الساندينية ، وسياسات الرئيسة السابقة "تشومورو" على حد سواء . فقد اخفقت ست سنوات ، ورغم الانتقال من الحكم "اليسارى" الى الحكم "الديمقراطى" ، فى تحقيق الانتعاش والتطور والقضاء على مظاهر التخلف . وجاء هذا الاخفاق فى الاتجاه المعاكس لتطورات ايجابية ، أبرزها ، رفع الحظر الاقتصادى الأمريكى ، ووقف عمليات متمردى "الكونترا" ، وتجاوز دوامة العنف والحرب الأهلية .

وتبرز قراءة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فى نيكاراجوا ابان فترة حكم الليبراليين الجدد ، أن سياساتهم فى تفكيك الهيكلية الاشتراكية السابقة، وتبنى آليات السوق والتحرير الاقتصادى ، ومشروع الخصخصة ، وتجاوز المكتسبات الاجتماعية لحكم اليسار ، بهدف تصويب البنية الاقتصادية ، استجابة لضغوط صندوق النقد الدولى ، أفضت الى نتائج معاكسة ، وعواقب خطيرة ، عمقت الفجوة الاجتماعية وحدة التوتر الاجتماعى بين معسكرى الأغنياء والفقراء ، وإزدياد النقمة فى الأوساط الشعبية . وعمليا ، راهنت الرئيسة "تشامورو" على القضاء على التضخم بواسطة الحد من الطلب ، أى خفض الاستهلاك ، وفرض اقتصاد حر دون أى تدخل من جانب الدولة . غير أن هذه السياسة أدت الى جمود حركة البيع المحلية ، بسبب عجز الأفراد عن الشراء لتدنى مستوى دخولهم . وتبنت حكومة اليمين سياسات حادة للتقشف الاقتصادى ، ضمن تدابير منهج الاصلاح الاقتصادى ، مثل نقل ملكية الشركات الحكومية الى القطاع الخاص ، كالمناجم والغابات والمؤسسات العامة ، وبيعها بأسعار زهيدة ، وتقليص أعداد العاملين بالقطاع العام ، عبر تسريح جماعى ، مما ساهم فى ارتفاع حشود العاطلين عن العمل والمهمشين . وبدلا من أن يتجه القطاع الخاص الى توظيف استثماراته، بارتياد قطاعات منتجة تخلق فرص عمل جديدة ، وتسهم فى زيادة الناتج القومى ، تحول الى نشاطات مثل المضاربة وأعمال السمسرة والمشروعات التى تزيد من الميل الحدى للاستهلاك . وبهدف تخفيض العجز فى الموازنة العامة ، شرعت حكومة اليمين فى خفض موازنة الدفاع وتقليص بنية المؤسسة العسكرية ، بتقليل عدد أفراد الجيش بنسبة فاقت أكثر من ٥٠٪ من أفراده . والغت الحكومة الإعانات والضمانات الاجتماعية ، وتولدت مردودات سلبية لآليات السوق . فقد أدى تحرير التجارة ، ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية ، الى القضاء على معظم المؤسسات الصناعية المحلية المنتجة ، جراء منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية . وانعكس مجمل ذلك ، فى انخفاض حاد للأجور ، وتصاعد مستمر فى معدلات البطالة التى سجلت رقما قياسيا (٨٠٠ ألف عاطل من اجمالى ٢ر١ مليونا يمثلون اجمالى قوة العمل) . اضافة الى انخفاض العملة الوطنية وتدنى قيمتها الشرائية . ولم تستشعر الشرائح الاجتماعية المعدمة أدنى استفادة من عائدات برنامج الخصخصة الذى تم فيه توظيف هذه العوائد لتسديد الدين العام الخارجى وخفض قيمته .

ومع ازدياد معدل النمو السكانى ، تعمقت حدة الأزمات الاجتماعية لتواصل غياب الدور الاجتماعى للدولة، مما انعكس سلبا على تدنى مستوى الخدمات العامة ، وبالتالى على الأوضاع الاجتماعية . وتشير الاحصاءات الى أن ٦٠٪ من سكان نيكاراجوا يعيشون تحت عتبة الفقر ، وأن ٤٣٪ منهم يعانون من الفقر المدقع ، ومن إنعدام الضمانات الصحية والحماية الاجتماعية ، مما يولد مناخا ملائما لشيوع أنماط العنف والجريمة ومظاهر الانحراف الأخلاقى ، خاصة فى مناطق الشمال والوسط ، حيث تتزايد كثافة القوى الاجتماعية المدينية المعدمة . ونجم عن غياب الدعم الحكومى للسياسة التربوية فساد النظام التعليمى ، وإزدياد معدلات التسرب ، والانضمام الى حشود جيش البطالة .

وفى التحليل الأخير ، يمكن القول أن تفضيلات الناخبين لم تمثل انحيازا أيديولوجيا لسياسات اليمين ، خاصة المتشدد منه ، بقدر ما تعكس حالة فقدان الأمل بقدرة هذا الفصيل السياسى أو ذاك ، على تحسين أوضاعهم المعيشية ، وإزاحة شبح البطالة والفقر والمرض ، الذى يجثم على صدورهم منذ سنوات ، والخوف من العداء الأمريكى لتكرار تجربة حكم الجبهة الساندينية ، وتجفيف منابع الدعم والتأييد لمرشحها



إعداد : نرمين السعدنى

مؤتمرات التعاون الشرق أوسطى الإيجابيات والسلبيات

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات العالمية والإقليمية على المستويين السياسى والإقتصادى، فأصبح الإتجاه السائد فى الخريطة العالمية هو تعميم ما يعرف بـ "Globalization"، أو بعولة. وأصبحت - أيضاً - أهم الصراعات المتفجرة فى شتى أنحاء العالم يغلب عليها الطابع الإقتصادى أكثر من الطابع السياسى.

بل أن مشكلة مثل غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٢ كان من بين أسبابها تبنى الكويت، ودول خليجية أخرى، لسياسة تعسفية نفطية خفضت من خلالها الأسعار المحددة من قبل الأوبك لسعر البرميل، ومن ثم إرتفعت حصتها من الصادرات مما أضر كثيراً بالإقتصاد العراقى، وبهذا إنطلقت شرارة أغرب حروب القرن العشرين. كما أن العالم - الآن - أصبح يشهد سيادة التكتلات الإقتصادية. فلم يعد الأمر يقتصر على تكتل أو آخر، وإنما إنتشر التكتل - أو التكامل - فى بقاع كثيرة من دول العالم، فهناك الآسيان فى آسيا، النافتا فى الكتلة الأمريكية، الاتحاد الأوروبى فى أوروبا. ذلك بالإضافة إلى تدشين إتفاقيات دولية هامة لعل من أهمها إتفاقية الجات للتجارة الحرة والتى بمقتضاها يتحرر السوق العالمى من كافة قيوده الكمية والمادية وينخرط العالم فى مظلة تجارية حرة تدعمها المنافسة بين الدول المشتركة، بحيث يكون البقاء للأفضل أو الأقوى على مستوى جودة السلع أو الخدمات التى يقدمها. يلى ذلك، بالتبعية، إزدياد أهمية الدور الذى يمكن، أو يستوجب، أن يلعبه القطاع الخاص على المستوى الدولى. فبعد إنهيار الشيوعية فى معاقلها خلت الساحة ليس فقط للرأسمالية بمبادئها المعروفة للجميع، وإنما أيضاً فتحت المجال ليسود مبدأ الليبرالية السياسية والإقتصادية، الأمر الذى يعنى حرية تدفق رؤوس الأموال والخدمات بشكل إنسيابى - دون عرقلة - بين أقطار العالم المختلفة، وهو أمر يتطلب ضمنياً تحجيم الدور الحكومى فى الإستثمار والإقتصاد وشغل مساحة أكبر بالقطاع الخاص، حتى وإن كان الإستثمار فى مجالات حيوية أو إستراتيجية لما يتمتع به رأس المال الخاص من يسر فى التحرك وزيادة خبرته التقنية والفنية وإمكانية إستخدامه دون الدخول فى مشاكل بيروقراطية أو حكومية يتعذر حلها.

ولا يخفى أنه فى ضوء هذه المتغيرات تضمحل مكانة العالم العربى الذى يشكل مساحة وموقعا إستراتيجيا على الخريطة الدولية. فهذا العالم العربى - الذى يحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال القارة الأفريقية - تخلف عن الركب العالمى كثيراً لعدة أسباب، لعل من أهمها الصراع العربى - الإسرائيلى الذى إمتد لعقود من الزمان، الأمر الذى أدى إلى ترك بصمات واضحة ليس فقط من الناحية السياسية والإقتصادية بل أيضاً من الناحية الإجتماعية والنفسية على كافة دول المنطقة. وتعبير "دول المنطقة" هنا لا يعنى فقط الدول العربية، بل يشمل أيضاً دولة إسرائيل بإعتبارها - وهو أمر واقع - إحدى دول الإقليم. وآثار الصراع المشار إليه لم تؤثر فقط فى الكيان العربى، وإنما أثرت أيضاً فى الكيان الإسرائيلى: السياسى، والإقتصادى، والإجتماعى. ودون الدخول فى تفاصيل الصراع نفسه نعود بالتاريخ إلى عام ١٩٧٩ عندما قام الرئيس الراحل أنور السادات بمبادرته للسلام فى كامب ديفيد، فمنذ هذا التاريخ دخلت المنطقة، المشار إليها، مرحلة جديدة من العلاقات، بل والصراعات، فمبادرة الرئيس الراحل أثارت العديد من التساؤلات والإستنكارات، وإنقسم العالم العربى ما بين مؤيد

للإتفاقية، ومعارض لها، أو سلبى تجاهها. ولكن بغض النظر عن الآراء حول معاهدة كامب ديفيد يمكن القول أن السلام المصرى – الإسرائيلي حينذاك كان أول شرارة لحقبة جديدة من التعاملات العربية – الإسرائيلية إستغرقت ما يقرب من أحد عشر عاماً تبعتها حقبة تالية بدأت بعقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حيث تلاحقت الأحداث بعد ذلك التاريخ فبدأ العالم ينظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – كمنطقة يمكن إعتبارها منطقة جذب إقتصادى كبير فى حالة الوصول لإتفاق سلام شامل وعادل. وطالما أن العالم، فى الوقت الحالى، يغلب عليه الطابع السابق ذكره من تكتلات إقتصادية وتجارية عالمية وإزدياد الهيمنة الإقتصادية على معظم آليات التحاور، وجد العالم العربى نفسه منغمسا فى شعارات جديدة – تختلف كلية عما عهده لسنوات من عمره – وهى شعارات التعاون الإقتصادى الإقليمى. بل تحديداً وجد العرب أنفسهم يواجهون تحديا من نوع جديد وهو إمكانية – بل ضرورة – التعاون مع إسرائيل كشرط أساسى لحلول السلام. ودون التحيز لموقف أو لآخر، يستعرض هذا التقرير المتغيرات الإقتصادية الحديثة التى طرأت على إقليم الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد للسلام، وإتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى فى ١٩٩٣، مروراً بمؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٤)، وقمة عمان (١٩٩٥)، ثم آخيراً – وليس آخرا – مؤتمر القاهرة (١٩٩٦)، وذلك لالقاء الضوء على التطور العام الذى يشهده العالم العربى على مشارف القرن الحادى عشر، مشيراً إلى أهم التحديات التى يتحتم عليه مواجهتها فى المستقبل القريب.

اولاً: خلفية تاريخية عن التعاون الإقليمى العربى :

كما سبقت الاشارة، شهد العالم خلال القرن الحالى ظهور العديد من التكتلات الإقتصادية والتجارية بين مختلف الدول. ولم يغب العالم العربى من تلك التطورات، وإن كانت محاولاته للتكتل لم تحظ بنجاح أهدافها فى كثير من الأحيان. فتحديداً تم إنشاء جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥، ثم وقعت تلك الدول على معاهدة الدفاع العربى المشترك فى أبريل ١٩٥٠، وأنشئ المجلس الإقتصادى العربى عام ١٩٥٣، ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة بين سوريا، الأردن، ليبيا، موريتانيا، العراق، ومصر، فى عام ١٩٦٤. وعند حلول عقد السبعينات وبزوغ البترول على رأس الثروة القومية للإقتصاد العربى، بدأت الدول العربية فى إدخال بعض الصناعات إلى أسواقها مثل تكرير البترول، البتروكيماويات، صناعة الألومنيوم والحديد والصلب والأسمنت. ومن ثم بدأت الدول العربية فى تصدير منتجات مصنعة وليس مواد خاما فقط. وعليه ظهرت الحاجة إلى نوعية أخرى من الإتحادات، فتم إنشاء مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ لحماية الثروة البترولية وللدفاع عن دول المجلس تجاه التهديد الإيرانى المتفجر فى ذلك الوقت. كما أنشئ مجلس التعاون العربى – بين مصر، العراق، الأردن، اليمن الشمالية، عام ١٩٨٩. وفى نفس العام أنشئ إتحاد المغرب العربى بين المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا(١).

وجدير بالذكر أن أيا من الإتحادات السابقة لم تسفر عن نتائج إيجابية أو لم تحقق – بعبارة أخرى – النتائج المرجوة منها. فلا تزال التجارة العربية البينية تشكل حوالى ٨٪ من إجمالى التجارة العربية مع العالم الخارجى. وهى نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بحجم التجارة بين أقطار الإتحاد الأوروبى التى وصلت إلى ٦٠,٤٪ عام ١٩٩٠، أو بنسبة التجارة البينية للنمور الآسيوية التى قدرت بحوالى ١٨,٤٪ عام ١٩٩٠(٢).

ولعل من المفيد فى هذا السياق الإشارة إلى أسباب فشل قيام سوق عربية مشتركة أو تكتل عربى متكامل حيث غياب إرادة سياسية عن الساحة العربية تشجع على نجاح علاقات التبادل التجارى بين الدول. بجانب عدم وجود مؤسسات متخصصة تعمل على التقريب والتنسيق بين الانشطة ذات الأولوية المطلقة وبين تبادل المعلومات المطلوبة لذلك، الأمر الذى أدى فى كثير من الأحيان إلى ضياع فرص للإستثمار وتشتيت جهود المستثمرين، ومن ثم هروب رأس المال العربى للدول الأجنبية حيث المناخ الأكثر ملاءمة للإستثمار وتكاثر رأس المال. ومن ناحية أخرى، فإن إختلاف النظم التجارية والنقدية بين الدول العربية أدى إلى صعوبة تنفيذ مشروع إنشاء السوق العربية المشتركة – السابق الإشارة إليه. أضف إلى ذلك الفجوات الكبيرة بين مستويات النمو مما يتطلب تطبيق برامج إصلاح إقتصادى بهدف التقريب بين المستويات الإقتصادية المختلفة حتى يمكن فتح الأسواق دون الخوف من حدوث إغراق لبعض الأسواق أو هيمنة سوق بعينه على بقية الدول. ثم أن موقف الدول العظمى – من ناحية أخرى – طالما كان معارضا لفكرة إنشاء تكتل عربى مستقل عن منظومة الشرق الأوسط التى تدخل فيها إسرائيل كطرف أساسى حتى تتاح لها الفرصة لتكثيف علاقتها الإقتصادية بالمنطقة وتأمين مكانة إسرائيل بين الأقطار العربية.

وتعتبر النقطة الأخيرة هى العامل الرئيسى الذى يهيمن على إقليم الشرق الأوسط. فما أن تم عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، حتى بدأت صيغة التعاون "الإقتصادى" الإقليمى تعلو فوق كل الإعتبارات وكأن السلام قد شمل كل – وليس بعض – الدول العربية بما فيها سوريا ولبنان. وأصبح الحوار ينطلق من مبدأ أن التعاون الإقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل وإقامة مشروعات تجارية بينهم بل وفتح المجال للقطاع الخاص للتوغل فى إستثمارات مختلفة سوف يعزز من عملية السلام ويدعم بنودها. وذلك فى مقابل المبدأ الذى ساد لفترة وهو ضرورة إستكمال السلام الشامل أولاً حتى يمكن خلق المناخ الملائم للإستثمار. ومن هذا المنطلق قام الملك الحسن الثانى بإعلان الاستعداد لإستضافة أولى خطوات التعاون الشرق أوسطى فى مؤتمر الدار البيضاء لبلورة خطة العمل الإقتصادية للمنطقة وتدعيم المبدأ الأول السابق الإشارة إليه.

ثانيا: مؤتمر كازابلانكا (١٩٩٤)

كما سبقت الإشارة، قام الملك الحسن – عاهل المغرب – بدعوة ممثلين من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الأوروبية والآسيوية لحضور مؤتمر استمر ثلاثة أيام بمدينة الدار البيضاء. كما قام أيضاً بتوجيه الدعوة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب لحضور ذات المؤتمر. وذلك فى محاولة لكسر الجمود الذى يخيم على عملية السلام، وفتح مجال لمناقشة وإستكشاف الأساسيات والآليات الضرورية اللازمة لإنشاء علاقات إقتصادية ناجحة مع بداية القرن الحادى والعشرين. وعليه، فقد وصل الحضور فى مؤتمر الدار البيضاء إلى حوالى ثلاثة آلاف شخصية، ما بين رؤساء الدول أو ممثليها وبعض الشخصيات العامة ورجال الأعمال من حوالى ٦١ دولة مشاركة. وربما كان هذا المؤتمر من أوائل اللقاءات التى تجمع ما بين العرب والإسرائيليين فى حوار

مفتوح لمناقشة سبل التعاون الممكنة فى مجالات شتى.

ليس هذا فقط وإنما - يمكن القول - أن مؤتمر كازابلانكا كان أولى خطوات ما سمى، فيما بعد، بتخصيص عملية السلام حيث دعت إلى عقد المؤتمر منظمتان غير رسميتين هما مجلس العلاقات الدولية بأمريكا ومنتدى ديفوس العالمى. ومن هنا كانت فكرة مشاركة رجال الأعمال والقطاع الخاص مما يتيح الفرصة لهم للمساهمة فى تعزيز عملية السلام.

وإنطلاقاً من هذا، كان هدف المؤتمر المعلن هو إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فى شكل آلية دائمة تسمى "المجموعة الإقتصادية والإستراتيجية للشرق الأوسط".

أما الهدف غير المعلن لذات المؤتمر فكان إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بكافة درجاتها، وتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية والإعتراف بالدولة الإسرائيلية كدولة من ضمن دول المنطقة الأساسية.

معنى هذا إن مؤتمر الدار البيضاء إستهدف وضع حجر الأساس لبرنامج التعاون الإقليمى البينى، وإرساء القواعد المنظمة لتعاملات هذا الإقليم مع دول العالم الخارجى. وبعبارة أخرى فإن المنطق الذى كان وراء المؤتمر هو أن المنطقة تشهد تحولا سياسيا تاريخيا منذ مؤتمر مدريد فى ١٩٩١ والذى تبعه توقيع إتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى، ثم معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل والقرارات التونسية والمغربية لفتح قنوات ومكاتب للتعاون مع إسرائيل. وكلها نتائج تبشر بإقامة سلام شامل وعادل يشمل حتى منطقة الجولان بسوريا وجنوب لبنان، ومن ثم لابد وأن يدعم بتنمية إقتصادية وأمنية لشعوب المنطقة(٣). ولكن غاب عن الجانب العربى ضرورة توحيد وتنسيق الأدوار العربية بحيث يتفاعل الجميع - خلال أيام المؤتمر - ككيان واحد متكامل له نفس الأهداف والمتطلبات وعليه نفس الإلتزامات والواجبات. ومن ثم إذا ما نظرنا إلى أوراق المؤتمر ونتائجه نجد أن المؤتمر قد نجح لصالح إسرائيل على حساب مصالح الدول العربية. فقد ذهبت إسرائيل إلى الدار البيضاء بما يقرب من ١٥٠ مشروعا إستثماريا تغطى كافة المجالات الإستراتيجية والحيوية بالنسبة لها، وفى المقابل قدمت مصر ٤٠ مشروعاً، الأردن عشرة مشروعات، والمغرب ثلاثة. الأمر الذى يوضح مجريات الأمور فى الدار البيضاء فإسرائيل لم تذهب فقط بالنصيب الأكبر من المشروعات، وإنما ذهبت أيضا بإستراتيجية واعية لمتطلباتها الإقتصادية فى المرحلة القادمة. وذلك لإن فكرة الشرق أوسطية قديمة لدى الإسرائيليين، بالرغم من كل التوترات والصراعات التى شهدتها المنطقة وانشغل المفكرون والكتاب الإسرائيليون بصياغة سيناريوهات لأشكال التعاون الإقتصادى الذى يمكن أن يقام بينهم وبين العرب. وطبيعى أن تكون هذه السيناريوهات مصاغة بما يتناسب مع مصلحة دولة إسرائيل نفسها بالدرجة الأولى بصرف النظر عن المصالح المتحققة للاقتصاديات العربية. فى ضوء ذلك يمكن النظر إلى المشروعات التى تم الإتفاق عليها خلال أيام المؤتمر، حيث نجد أن قطاع السياحة حظى بعدة مشروعات، إحدها بين إسرائيل والمغرب لإنشاء مدينة سياحية ضخمة تقدر إستثماراتها بحوالى أربعة مليارات دولار، ومشروعات السياحة العلاجية على البحر الأحمر فى خليج العقبة، ومشروع إنشاء نفق يصل بين المغرب وأسبانيا بطول ٢٥ كيلو متراً. أما قطاع النقل، فقد تم الإتفاق بين الأردن وإسرائيل على إنشاء طريق يصل ميناء العقبة بموانى إسرائيلية على البحر الأحمر والمتوسط حيث ولا يخفى أن مثل هذه الطرق سوف تخدم حركة التجارة الإسرائيلية بشكل خاص حيث تفتح منفذ لها على القارة الآسيوية من الجنوب، والقارة الأوروبية من الشمال. والمقصد الهدف تقدمت إسرائيل بمشروع لإنشاء منطقة تجارة حرة بين دول الإقليم يكون مركزها مصر، وإسرائيل، والأردن. وهو مشروع من غير المتحقق أن يتم خاصة فى ظل الظروف الإقتصادية التى لا تزال تعوق إنشاء سوق عربية مشتركة، والتى سبقت الإشارة إليها، فما بال إنشاء منطقة تجارة حرة عربية - إسرائيلية أى بين كيانين غير متجانسين من حيث النظم الإقتصادية والسياسية تتمتع فيه فى كل منهم بمكانة فيما يخص التفوق التكنولوجى والخبرات الفنية والتقنية.

وإذا كان مؤتمر الدار البيضاء قد شهد مناقشة مشروعات إستثمارية ضخمة غلب عليها الطابع أو الصبغة الإسرائيلية فى أغلب الأحيان، وعقدت الكثير من الصفقات الثنائية أو الثلاثية دون الأخذ فى الإعتبار المصلحة العامة للدول العربية مجتمعة وخاصة عندما تعمدت إسرائيل مناقشة مشروعات بعينها مع دول معينة وراء "كواليس" المؤتمر لضمان الحصول على الموافقة دون الأمر لم يخل من مناقشة الموارد المالية المطلوب توفيرها لتمويل مثل هذه المشروعات. أى أن مؤتمر الدار البيضاء قد تعرض لمناقشة إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الذى طالما سعت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة إلى إنشائه ومن هذه النقطة يتطلب الأمر تحليل بعض ما جاء فى البيان الختامى للمؤتمر والتوصيات الملحقة به.

ولعل أهم ما أثير فى البيان الختامى للمؤتمر هو وجوب تشجيع عملية التنمية الشاملة للمنطقة محل المناقشة مما يتطلب ضرورة التخلص من كافة العوائق التجارية على التجارة والإستثمار بل وأيضاً حرية تنقل الأفكار والحوارات لما لها من أثر إيجابية على عملية التنمية. وكان من الطبيعى - فى هذا السياق - المطالبة بحتمية إلغاء المقاطعة الإقتصادية بدرجتيها الثانية والثالثة مع إسرائيل لضمان تحقيق الإنسياب المطلوب فى تدفق السلع والخدمات بين أقطار الإقليم من ناحية ولكى يكون الهدف الحقيقى للمؤتمر قد تحقق، من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك نقطة أخيرة هامة فى البيان وهى إتخاذ قرار بإنشاء ثلاث مؤسسات متخصصة لمتابعة المفاوضات متعددة الأطراف بكل مجالاتها السياسية الإقتصادية، والإجتماعية وتحديداً فقد اتخذ قرار بإنشاء "بنك التنمية" السابق الإشارة إليه وذلك لتوفير التمويل والخبرات المطلوبة لتعمير المناطق التى خربتها الحروب، والقرار الثانى كان إنشاء "مجلس السياحة الإقليمى"، والثالث خاص بإنشاء "مكتب التجارة والأعمال"، وهما مسئولان عن تسهيل السياحة والتجارة بين دول الإقليم.

وبهذا أنهى مؤتمر الدار البيضاء أعماله تاركاً الكثير من التساؤلات حول المنفعة الحقيقية له والفائدة التى عادت على الدول العربية منه. ولا يخفى أن نتائج المؤتمر - من وجهة النظر العربية - جاءت سلبية إلى حد كبير حيث إنحصر العرب نتيجة لعدم التنسيق فيما بينهم إلى الإنخراط أو، يمكن القول، التورط فى كثير من المشروعات مع مشروعات إسرائيلية لن يستفيد منها سوى إسرائيل نفسها. أما الجانب الإسرائيلى فخرج منتصراً أكثر مما كان يتوقع إسرائيل من

الدولة "المجنى عليها" من قبل الدول العربية! وقد يكون من الممكن التماس العذر للدول العربية على ما وصل إليه مؤتمر كازابلانكا على أساس أنه أول لقاء يجمع بينهم وبين إسرائيل – تحت مظلة أمريكية – لمناقشة أوجه تعاون إقتصادى وإستثمارى، وليس لإدارة حوار سياسى حول أحقية العرب فى أراضيهم أو لإستعادة الأراضى المحتلة. وعلى هذا ذهب العرب متشككين ومفككين دون وجود كيان عربى واحد متصل لمواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية الأوسطية.

ولكن المثير للدهشة أنه بنفس البنية العربية "المهزوزة" ذهب العرب إلى قمة عمان فى ثانى لقاء لهم مع إسرائيل. بل أن فى تلك المرة ظهرت نوعية أخرى من السلبيات تمثلت فيما عرف "بالهرولة الإقتصادية" كما سيتضح فى الجزء التالى.

ثالثاً: قمة عمان (١٩٩٥):

كانت إحدى توصيات مؤتمر الدار البيضاء هى الإتفاق على الإجتماع مرة ثانية فى العاصمة الأردنية، عمان – بعد سنة من إنهاء أعماله. وبالفعل إجتمع نفس الحشد من ممثلى الحكومات المعنية ورجال الأعمال، فوصل عدد المشاركين حوالى ٢٠٠٠ ممثل عن ثلاثة وستين دولة بهدف إنشاء الهيكل المؤسس اللازم لتنفيذ توصيات أو نتائج الدار البيضاء. ولكن بالرغم من تماثل المؤتمرين شكلياً، إلا إن الظروف المحيطة بوقت إنعقاد كل منهما إختلفت كلية. فكما سبقت الإشارة، إنعقد مؤتمر الدار البيضاء فى سياق توقيع إتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل وفلسطين، والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، وغيرها من المؤشرات التى أعطت إنطباعاً قوياً عن إمكانية إستكمال مفاوضات السلام المتعثرة – وخاصة المتعلقة بمنطقة الجولان وجنوب لبنان – والوصول إلى حل يرضى أطراف الصراع. فى حين أن قمة عمان صاحبتها توترات سياسية كثيرة ومتلاحقة حتى خلال الأيام الأولى من المؤتمر.

ففى تلك الفترة أغتيل فتحى الشقاقى – الأمين العام لمنظمة الجهاد الإسلامى – وأكد إسحاق رابين رئيس الوزراء الراحل على أن القدس هى العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ثم صدرت تأكيدات الكونجرس الأمريكى على هذا المبدأ بل وإتخذ قراراً بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بنهاية عام ١٩٩٩. والولايات المتحدة – فى هذا القرار – تكون قد تجاهلت القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن التى تنص على أن القدس تعامل كمدينة تقع تحت الإحتلال شأنها شأن أى أرض محتلة أخرى إلى أن يتخذ قرار فيها من قبل المجتمع الدولى.

لقد أحرجت الولايات المتحدة بهذا القرار قادة الدول العربية أمام شعوبها. فتلك الدول أمضت سنة كاملة فيما بين المؤتمرين تحاول تعبئة الرأى العام وتهيئته لكى يتقبل، فى الأصل، فكرة التعاون – أو التطبيع – مع إسرائيل، على أساس أن الحكومة الإسرائيلية صادقة فى نواياها تجاه إقامة تعاون إقتصادى "عادل" مع دول الجوار العربى.

أضف إلى ذلك إن مؤتمر الدار البيضاء – كما سبقت الاشارة – لم يشهد تنسيقاً عربياً – عربياً متكاملاً يستطيع به مواجهة الإستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية. وقمة عمان – من ناحية أخرى – لم تشهد فقط تنسيقاً عربياً – عربياً بأى صورة فحسب، وإنما شهدت "هرولة"، بلفظ وزير الخارجية المصرى/ عمرو موسى، من قبل بعض الدول مع إسرائيل. فالأردن تحديداً إنطلقت فى مناقشة مشروعات ثنائية مع إسرائيل، وتبعتها قطر بنفس الخطى. واتهمت مصر فى ذلك السياق بأنها كانت أول من هرول إلى إسرائيل عند توقيع معاهدة السلام معها عام ١٩٧٩ بكامب ديفيد.

وقد أسفرت القمة فى نهايتها على بلورة عدد من النتائج – سواء كانت تلك النتائج فى صالح أو ضد الدول العربية.

أولى هذه النتائج، وأكثرها إثارة للجدل، كانت إستكمال إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط. وفى الحقيقة، فلم يكن من المتوقع أن تمر فكرة إنشاء بنك التنمية بسهولة دون إثارة أكثر من تساؤل أو شك حول جدواها الحقيقى. ذلك لأن المنطقة العربية يوجد بها بالفعل أكثر من صندوق إنمائى وبنك للتعمير. إذن فان فكرة إنشاء البنك لا تهدف لخدمة الدول العربية فى المقام الأول بقدر ما إنها تنفذ لخدمة الإقتصاد الإسرائيلى على وجه التحديد. فإسرائيل – نتيجة للمقاطعة العربية معها – ظلت محرومة من الأموال العربية ومساعدات البنك الدولى، ومن ثم يشكل بنك الشرق الأوسط فرصة مواتية لكى تحصل إسرائيل على الأموال العربية بشكل مقنن ومنطقى من خلال آليات البنك المختلفة. ثم أن الولايات المتحدة ترى أن من مصلحتهاأن ينشأ هذا البنك على أساس أنه، يحقق تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل ويتم زرعها فى وسط المنطقة العربية كمركز متقدم تكنولوجياً وإدارياً: فهى تشارك بخبرتها وإمكانياتها مقابل الأموال والأيدى العاملة العربية فضلاً عن أن البنك يخفف العبء عن الموازنة الأمريكية كنتيجة لتخفيف المعونات الأمريكية لإسرائيل. وعلى أية حال فقد جاءت شروط البنك تحتم التعامل مع القطاع الخاص فقط – دون الحكومات – لتقوية مكانة القطاع الخاص الإسرائيلى الذى يتفوق بالفعل على مثيله العربى(٤). ولهذه الأسباب واجهت فكرة إنشاء البنك العديد من الإعتراضات العربية والأوروبية. فالدول الأوروبية، منذ مؤتمر الدار البيضاء، وهى تلعب دورا ثانويا فى المخططات الأمريكية للشرق الأوسط، ولا تحظى بكثير من الإهتمام فى القرارات الدولية التى تتخذ بشأن تلك المنطقة. وسواء كانت الولايات المتحدة متعمدة تهميش الدور الأوروبى أم لا، كان من المنطقى أن ترفض الدول الأوروبية الكبرى، بزعامة ألمانيا، فكرة تمويل مؤسسة يسيطر عليها الدولار الأمريكى والقيادة الأمريكية. أما الرفض العربى – وبخاصة السعودى، للمشاركة فى تمويل البنك فنبع فى الأساس من عدم الإقتناع بفكرة إنشاء البنك من الأصل حيث توجد عدة صناديق عربية للتنمية بالفعل يمكن تطويرها بحيث تكفى إحتياجات المنطقة بشكلها الجديد بدلاً من إنشاء مؤسسة تمويلية ذات جنسية أجنبية عن المنطقة.

أما النتيجة الثانية لقمة عمان فكانت مؤسسة السياحة الإقليمية، فقطاع السياحة يعتبر من القطاعات الحيوية جداً بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وطالما إن الهدف الواضح للمؤتمرين، الدار البيضاء وعمان، هو تعزيز مكانة إسرائيل بين الدول العربية بل وإعطاؤها دوراً قيادياً لحد كبير نتيجة لتفوقها التكنولوجى والإدارى، كان لابد من إدراج بند "السياحة" ضمن خطة إعادة تنظيم الشرق الأوسط من جديد. وتهدف مؤسسة السياحة إلى خلق آلية لتنمية التبادل السياحى بين دول الإقليم، بجانب ترويج السياحة الخارجية (بين الإقليم والدول الأجنبية). على أساس إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من مناطق الجذب السياحى، ويتطلب الأمر وجود نوع من

التعاون الإقليمي لتنشيط المنطقة سياحياً وتحقيق أكبر قدر من الإستفادة في هذا المجال(٥).

وتأكيداً للهدف الأخير للمؤتمر، جاءت النتيجة الثالثة لتعزيز الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص بالمنطقة. فمجلس الأعمال والتجارة الإقليمي يفترض أن يشارك فيه رجال أعمال والشركات الخاصة التي تعمل بالمنطقة دون تدخل الحكومات في أعماله. الأمر الذي يؤكد مصطلح "خصخصة السلام" الذي تسعى إليه إسرائيل - بمساعدة الولايات المتحدة - من منطلق أن تدخل القطاع الخاص يمكن أن يشكل أداة الضغط على الحكومات لإستكمال محادثات السلام بنوع من الرضوخ لمطالب إسرائيلية قد تكون مجحفة بالنسبة للعرب. ثم إن إسرائيل إستمرت في ترويج فكرة تفوقها الإداري وتقدم القطاع الخاص بها لدرجة أقلقت قطاع الأعمال العربي حيث - بهذا الشكل - لن يتعدى دورهم سوى تقديم أيدي عاملة أو مواد خام للصناعة الإسرائيلية.

وعموماً إنتهى مؤتمر عمان بنجاح مزعوم ومكلل بإعلان بدء أعمال المنظمتين الأخريين - للسياحة والتجارة - وإعطاء فرصة ستة أشهر تالية للبدء في أعمال بنك التنمية الأمر الذي أكد فكرة إنخراط العرب في المنظومة التي صاغتها إسرائيل في الأصل للتعاون الإقليمي. فبجانب تلك النتائج الأساسية للمؤتمر نوقشت عدة مشروعات أخرى مثل تحديث مطاري العقبة ورأس النقب بسيناء ليكونا مطارين دوليين، ومشروع ريفيرا البحر الأحمر بين مصر وإسرائيل والأردن. بجانب مشروع آخر - تم وراء الكواليس - وهو نقل الغاز الطبيعي من قطر لإسرائيل ويلاحظ أن معظم المشروعات المتفق عليها تخدم مصلحة إسرائيل في المقام الأول، أما المشروعات التنموية التي يمكن أن تكون ذات نفع للدول العربية فلم يصل النقاش بشأنها لأي نتيجة إيجابية، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى إستراتيجية إسرائيل المسيطرة للحصول على أكبر قدر من المنفعة الإقتصادية من خلال مثل هذه اللقاءات.

وقد خرجت إسرائيل من المؤتمرين وقد حققت نجاحات كثيرة ويكفي إنها دخلت من خلال تلك المؤتمرات، ولأول مرة، مرحلة جديدة من تطبيع العلاقات مع العرب، الأمر الذي طالما سعت إليه لفترات طويلة دون تحقيق النتيجة المرجوة.

وقد يكون السبب المباشر لهذا التحول الحادث في مجريات الأمور بين الدول العربية وإسرائيل خلال السنوات الأخيرة هو إتجاهات حزب العمل الإسرائيلي الحاكم.

فإسحاق رابين ومن بعده شيمون بيريز - بالأخص - طالما تبنيا فكرة بناء السوق الشرق أوسطية، وطالما سعيا لتحقيق قدر من التعاون الإقليمي، حتى وإن كان أسلوبهما أو نواياهما ترتبطان بالمصالح الذاتية لإسرائيل بالدرجة الأولى وهو أمر يتضح بسهولة في حالة مقارنته بالتغيير الذي حدث في الحكومة الإسرائيلية بعد تولي حزب الليكود اليميني زمام الحكم. فمنذ أن تولى "بنيامين نيتانياهو" رئاسة الوزراء تجمدت كافة أشكال التعاون بسبب التصريحات المتعسفة التي صدرت من الحكومة الجديدة. وبات العالم يترقب حدوث نوع من التغيير أو المرونة في السياسة الجديدة على الصعيد السياسي حتى يمكن إستكمال خطوات السلام التي بدأها حزب العمل من قبل دون ظهور أمل حقيقي في إمكانية حدوث هذا التقدم في المسار السياسي. وبالرغم من ذلك إستمر الضغط الإسرائيلي - الأمريكي والتشديد على ضرورة إنعقاد قمة القاهرة - الجولة الثالثة لمؤتمرات التعاون الإقتصادي. وكان العرب بلا حيلة تجاه المطالب الإسرائيلية والدولية، وبالتالي كان من المنطقي أن تتغير الصيغة المفترض إنعقاد قمة القاهرة بها كلية، بل وإعادة تشكيل الجبهة العربية لمواجهة التحدي الجديد المتفجر أمامها.

رابعا، مؤتمر القاهرة الإقتصادي (١٩٩٦)،

إنفرد مؤتمر القاهرة الذي إنعقد في نوفمبر الماضي بأحداث سياسية عنيفة ومتلاحقة أدت في مجملها إلى تكوين جبهة من الرفض العام لانعقاده ليس فقط في مصر وإنما على مستوى الدول العربية وبعض الدول الأجنبية أيضاً. فمنذ أن تولى الليكود الحكم برئاسة نيتانياهو والعالم العربي، أو منطقة الشرق الأوسط كلها تشهد تدهورا ملحوظاً في عملية إستكمال السلام التي بدأت في مدريد ١٩٩١. بل أن العلاقات العربية - الإسرائيلية أصبحت على قدر كبير من التوتر والقلق مرة أخرى بعد أن كانت العلاقة على وشك الإستقرار، حتى وإن كان هذا الإستقرار ظاهرياً وليس جذريا.

ودون الخوض في تفاصيل التوتر السياسي في حد ذاته، يمكن القول أن سياسة الليكود ترفض ضمنياً مبدأ الشرق أوسطية الذي طالما نادى به حزب العمل الإسرائيلي من قبل. ذلك لأن الشرق أوسطية - في نظر الليكود - قد أضعفت الموقف الإسرائيلي في التفاوض بشكل أجبره كثيراً على قبول شروط سياسية في مفاوضات سلام مجحفة بالنسبة له(٦).

كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي يؤكد على فكرة أن إسرائيل دولة تتفوق في كثير من النواحي السياسية، والإقتصادية، والتكنولوجية والأهم من ذلك النواحي العسكرية على معظم الدول العربية وهذا يمكنها من توليها زمام القيادة بالمنطقة. الأمر الذي طالما سعت إسرائيل إلى تأكيده خلال مؤتمري الدار البيضاء وعمان في حين أن حقيقة الأرقام تشير إلى أن الإقتصاد الإسرائيلي - على سبيل المثال - يعاني العديد من الإضطرابات: فالناتج المحلي الإجمالي هناك يصل إلى ٥٣ مليار دولار - أي أنه يماثل الجزائر ويقل عن السعودية (٩٢ مليار دولار) وكذلك عن إيران (١٣٩ مليار دولار)، أضف إلى ذلك إن معدل النمو الإسرائيلي فهو تقريباً ٢،٣٪ في حين أن نفس المعدل في مصر ٤،٣٪(٧).

معنى هذا إن إسرائيل كأي دولة أخرى - تعاني من خلل في هيكلها الإقتصادي، قد تكون متفوقة صناعياً أو تكنولوجياً في بعض المجالات في بقية الدول بالمنطقة العربية، ولكن ذلك لا يعني إطلاقا إنها دولة يتوافر لها كل - آليات القيادة. نقطة أخيرة في هذا الشأن، أن إسرائيل ظلت لسنوات طويلة العدو الأول للكتلة العربية مجتمعة ومصدر تهديد رئيسيا لها بالتالي فمن غير المنطقي أن يتقبل العرب ترك زمام أمورهم الإقتصادية بالكامل لإسرائيل. صحيح أنه يمكن خلق نوع من التعاون المقنن بينهم ولكن على أساس المساواة بين الجانبين - العربية والإسرائيلية - وليس على أساس تفوق جانب على الآخر.

كل هذه الحقائق تجلت بوضوح - بل وتفجرت - عندما تراجع الإسرائيليون عن شروط السلام والإتفاقات الموقعة منذ عام ١٩٩٣ مع الفلسطينيين. فقبل ذلك - أي خلال زمن إنعقاد الدورتين الأوليين للتعاون الإقليمي - كان الحوار السياسي بشأن السلام مفتوحاً وبه

قدر من المرونة تشجع على إنشاء علاقات تعاون إقتصادى بينى. أما بعد التراجع عن مسار السلام الإسرائيلى لم يعد أمام المسئولين فى الدول العربية سوى رفض السياسة التعسفية الإسرائيلية، ورفض إقامة مؤتمر القاهرة من أساسه، فى بادئ الأمر.

تلك هى الروح التى سادت المنطقة لفترة طويلة قبيل إنعقاد المؤتمر الأخير. ولكن، ببعض المرونة والفطنة من قبل الحكومات العربية تغيرت صيغة المؤتمر جذرياً فتحول من مؤتمر إقليمى على مستوى رؤساء الدول وقادتها لمناقشة أوجه التعاون المباشرة التى يمكن أن تحدث بين العرب وإسرائيل، إلى مؤتمر إقتصادى دولى تناقش فيه بحرية مسائل التعاون العربى - العربى، والتعاون العربى الدولى مع الدول الأجنبية بما فيها إسرائيل، وبالتالى تعامل إسرائيل مثل أى دولة أخرى غير متمتعة بحصانة زائفة أو بوضع متميز عن بقية الدول.

وبهذا المفهوم بدأ الإستعداد للمؤتمر الذى تشكل مما يقرب من ١٤٠٠ فرد معظمهم من رجال الأعمال العرب والأجانب، بخلاف رجال الأعمال المصريين الذين زاد عددهم عن ٥٠٠ شخص. ويلاحظ أن المشاركة السياسية قد إنخفضت خلال مؤتمر القاهرة فلم تتعد مستوى وزراء الخارجية حتى يتحقق الهدف الضمنى للمؤتمر من إبعاد السياسة من جدول الأعمال وعدم إعطاء فرصة لإثارة موضوعات سياسية شائكة، الأمر الذى لم يكن ليحدث - حتى لمجرد التفكير - خلال القاءين السابقين عندما كانت مجريات الأمور خارج نطاق الإدارة العربية. ومن ثم أثيرت أكثر من مشكلة - كما سبقت الاشارة - كان من الممكن أن تؤدى لفشل المؤتمرين.

وجدير بالذكر فى هذا السياق الاشارة إلى تشكيل الوفد الإسرائيلى. حيث كان من اللافت للنظر إن الوفد تكون من ٦٩ شخصاً - بعد تردد فى حذف وإضافة أسماء كثيرة - منهم خمسة من عرب إسرائيل(٨).

ومنذ اليوم الأول لإنعقاد مؤتمر القاهرة ومؤشرات نجاحه بدأت فى الظهور، وكذلك أوجه الإختلاف الجذرى بينه وبين ما سبقه من لقاءات تجلت فى الوضوح. فتنظيم المؤتمر فى حد ذاته وتقسيم جلساته و ندواته يؤكد أهداف المؤتمر الإقتصادية. فبشكل عام، تم تقسيم أيام المؤتمر إلى نوعين من الجلسات، النوع الأول يشتمل على جلسة مفتوحة لمناقشة مسائل إقتصادية عامة خاصة بالمنطقة وتفيد المستثمر الأجنبى فى التعرف على طبيعة الإقتصادات العربية وإمكانية الإستفادة منها. أما النوع الثانى فيحتوى على تقديم ومناقشة للمشروعات التى تقدمت بها الدول المختلفة. فعلى سبيل المثال، نوقشت فى الجلسات المفتوحة موضوعات هامة على غرار: "الدور الحكومى لخلق بيئة جاذبة للإستثمار"، "ممارسة المسئولية النقدية والمالية"، "تنويع الصناعات التى تخدم الصادرات لتحقيق التنمية الإقتصادية والنمو"، "دراسة متعمقة للإقتصاد الفلسطينى"، "إعادة صياغة الهياكل والسياسات المنظمة لخلق سوق حقيقية بالمنطقة"، "توزيع الأدوار ما بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق التنمية"، "تحرير التجارة الإقليمية البينية لجذب الإستثمارات الخاصة"، "المياه". أما ورش العمل التى لحقت بالجلسات المفتوحة فكانت لمناقشة: "الشراكة الأوروبية - المتوسطية"، "النظام البنكى الإقليمى وقدرته على المنافسة"، "التخصيصية: أين نحن منها إلى أين نصل من هنا"، بجانب مناقشة بعض القطاعات الهامة بالإقليم مثل "الكيماويات والأدوية"، "الطاقة"، "الاتصالات والمعلومات"، "المنسوجات"، "السياحة"، "النقل"، "الزراعة"(٩).

إذن إشتمل المؤتمر على كافة الموضوعات والقطاعات الإقتصادية الحيوية بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط، والتى فى ذات الوقت تعتمد عليها معظم المشروعات التى تقدمت بها الدول العربية. بمعنى آخر، يمكن القول أنه كان هناك نوع من التركيز على ماهية الإستفادة التى يمكن للدول العربية أن تحظى بها من مثل هذا اللقاء طالما أنه لا مفر من إنعقاده.

فكما يتضح من التحليل السابق، يمكن التفرقة بين أمرين غاية فى الأهمية: الأول منهما معلن منذ إتفاق أوسلو، وهو تحقيق مبدأ "الأرض مقابل السلام"، والثانى الموازى له منذ نفس التاريخ هو "الإندماج" الإقتصادى والسياسى لإسرائيل فى المنطقة ولا يجوز إطلاقاً التفكير فى أى "مبادرة إقليمية" تغيب عنها إسرائيل بأى شكل. وفى مؤتمر القاهرة وقع العرب تحت طائلة الرغبة الأمريكية فى تحقيق تلك المبادئ حتى عندما كان ذلك على حساب تفككهم بسبب الرفض السورى لمشاركة إسرائيل إقليمياً قبل أن تحل المشاكل السياسية القائمة بينهم أولاً، كى لا تقع تحت ضغط يجبرها على قبول شروط سلام غير عادلة بالنسبة لها. ولكن عندما بدأت إسرائيل - بزعامة الليكود تتملص من شروط وإتفاقيات السلام، بدأت الدول العربية فى التراجع والتروى فى دخول "المفاوضات المتعددة" إلى أن تثبت إسرائيل حسن نواياها فى تحقيق الإشتراطات المطلوبة منها(١٠).

وإلى أن تستطيع إسرائيل أن تثبت هذا المقصد لم تسع الدول العربية - مجتمعة هذه المرة حتى دون تنسيق مسبق - سوى أن تتجنب مناقشة مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، ومنعت تماماً المناقشات الثنائية التى كانت تعتبر أساس التفاوض الإسرائيلى فى المؤتمرين السابقين. وبالرغم من ذلك، شكلت إسرائيل مجموعة من أربعين شخصاً طالبت بالتشاور مع مجموعة رجال الأعمال المصريين خارج نطاق الجلسات المعلنة على أساس توضيح موقفهم تجاه سياسة رئيس وزرائهم ورفضهم لها، وطلبهم بضرورة إستمرار التعاون الإقليمى، الأمر الذى رفضه المصريون لأنه تحايل ضمنى على الرفض العربى للتعاون الجماعى - الثنائى مع إسرائيل والذى فرضته الظروف المحيطة بالمؤتمر(١١). وجدير بالذكر، فى هذا السياق، أن إسرائيل كانت قد تقدمت بورقة عمل متكاملة أيضاً - مثلما حدث فى المؤتمرين السابقين - عن المشروعات الإقليمية التى تخدم مصلحتها المباشرة فى المقام الأول. الفرق الوحيد، هذه المرة، أن العرب أيقنوا تلاعب أو عدم جدية الطرف الإسرائيلى فى مفاوضات السلام. الأمر الذى أدى إلى إتخاذهم موقف "المتفرج" أكثر من "المشاركة" خلال طرح إسرائيل لمشروعاتها. وقد وصل عدد المشروعات التى تقدمت بها إسرائيل إلى حوالى ١٦٢ مشروعاً بإجمالى ٢٧ مليار دولار أمريكى. تخيلت إسرائيل حتى وقت المؤتمر بأنها ستحقق نجاحا فى إقناع بقية الوفود المشاركة بتلك المشروعات التى بلغت قيمتها ٦ مليارات لمشروعات المياه، ١,٥ مليار لمشروعات الزراعية، مليار لمشروعات تعمير الصحراء، ٢,٥ مليار لمشروعات سياحية فى إيلات والعقبة، ٤ مليارات لمشروعات النقل، ٦ مليارات للطاقة، مليارين للأقمار الصناعية الإسرائيلية، مليار للمناطق الحرة والصناعية، وثلاثة مليارات لمشروعات البيئة. وأهم المشروعات التى

جمدت أو رفضت كانت في المجال الزراعي بين إسرائيل والمغرب ومصر والأردن وقطر، وأوقفت الأردن مشروع إنشاء المطار المشترك والذي كان يفترض أن يكون في إيلات والعقبة لأجل غير مسمى، وربطت فتح المجال لمناقشته بالتقدم في مسيرة السلام(١٢) حتى الهرولة القطرية للتعاون مع إسرائيل التي شهدتها قمة عمان وأسفرت عن إتفاقية مشروع ثنائي لنقل الغاز الطبيعي إلى تل أبيب إنتهت بالتجمد بسبب عرقلة الحكومة الإسرائيلية الجديدة لمفاوضات السلام. وجدير بالذكر في هذا السياق التأكيد على فكرة إن مصر، أو أي دولة عربية أخرى، لم تسع إلى عزل إسرائيل أيام المؤتمر. وإنما طبيعة الأحوال التي مر بها إقليم الشرق الأوسط كله خلال الفترة التي سبقت عقد المؤتمر هي التي أدت إلى شيوع نفور عام من قبل الدول المشاركة وخاصة العربية منها تجاه المشروعات الإسرائيلية. حيث كان من الواجب - تحت هذه الظروف ترسيخ فكرة إمكانية قيام تعاون إقليمي - عربي دون الإحتياج للوجود الإسرائيلي ضمن هذه المنظومة طالما أن إسرائيل لا تلتزم ببنود أوسلو للسلام.

وعموماً وبالرغم من أن إسرائيل فلم تحقق مكاسب كثيرة خلال المؤتمر إلا إنها أصرت - وذلك على لسان ممثل وزارة الزراعة الإسرائيلي - على الإعلان أن هناك ما يقرب من خمس عشرة شركة خاصة مصرية تتعاون في المشروعات الزراعية الإسرائيلية. وهي بالفعل مشروعات كانت قد وقعت خلال المؤتمرين السابقين وبالتالي فهي في مرحلة الإستكمال. ثم أن الحكومة المصرية ليست على الإطلاق ضد التعاون مع إسرائيل. فهناك مقترح فعلي - وإن كان لم ينفذ بعد - بتكوين مجموعة عمل مصرية - إسرائيلية، تتشكل من رجال أعمال من البلدين لمناقشة ومتابعة المشروعات الثنائية التي يمكن أن تقام بينهم(١٣). كل ما في الأمر إن السياسة المصرية ملتزمة بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل أولاً قبل الإستغراق في مشروعات إقليمية إقتصادية.

وإذا كانت إسرائيل قد نعتت بأنها أكبر خاسر في مؤتمر القاهرة، فإن مصر حققت إنتصارات ملموسة. فقد بلغ عدد المشروعات المصرية ١٠٩ مشروعات، وهو ما يفوق عن أي مشاركة في المؤتمرات السابقة وذلك بتكلفة قدرها ١٢ مليار دولار للإستثمار في كل المجالات: فحظى القطاع الزراعي بخمسة مشروعات، وعشرة أخرى في مجال الكهرباء، ١٤ مشروعا للكيماويات، ١١ مشروعا للصناعات الهندسية، ١٠ مشروعات للمنسوجات، ١٤ مشروعا للنقل، ٤ مشروعات للتعاون و١٧ مشروعا سياحيا كانت إستثماراتها منفردة ٨٤٥,٥ مليون دولار أي حوالي ١٧٪ من مجمل المشروعات(١٤). وذلك بجانب قطاع المياه هناك ثلاثة مشروعات و٦ مشروعات للمواد الغذائية، ومشروع واحد لبناء مدينة ثقافية وآخر للتنمية والأبحاث باسم "Seismic and Flash Flood Hazard Risk Assesment of the Gulf and Aqaba Region"

ويقع هذا المشروع في مدينة نويبع على خليج العقبة لتأمين شبه جزيرة سيناء من حظر الفيضانات والسيول التي تجتاحها من حين إلى آخر(١٥). وجدير بالذكر أن المشروعات المصرية وضعت بعد أن قام رجال الأعمال المصريون بعدة جولات وسفريات للكثير من الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية لتفقد أهم المجالات التي تجذب المستثمر الأجنبي من ناحية، وجس نبض المشروعات الإسرائيلية - من ناحية أخرى - بحيث لا تتعارض مشاريع الدولتين أو يحدث تنافس بلا مبرر. أضف إلى ذلك، أن مصر قد ركزت في ورقة العمل التي قدمتها على المشروعات ذات الطبيعة المحلية حتى تكون الإستفادة مباشرة للإقتصاد المصري(١٦).

ولا يغيب عن الأذهان أن مصر في تحضيرها للمؤتمر قد أكدت على بعض المفاهيم الهامة التي تمس صلب التعاون الإقليمي. فمنذ أولى خطواته سادت فكرة أن إسرائيل هي المحور الذي يجب أن يدور حوله ذلك التعاون، وبالتالي جاء مؤتمر القاهرة فرصة لمصر لكي تنقض خطأ هذا المبدأ. على أساس أن بالمنطقة دولا أخرى يجب ألا تمتهن أو تقلل مكانتها، ثم أن مبدأ التعاون - أي تعاون - لا يمكن أن يبنى بسيطرة طرف على طرف، وإنما مشاركة طرفين لتحقيق هدف موحد وفي حالة التعاون الشرق أوسطي يكون الهدف هو تنمية الإقليم والنهوض بمستوى المعيشة فيه. ومن ثم - ولأول مرة - تسعى الدولة المضيفة للمؤتمر لعقد لقاءات قبل موعد إنعقاده لتحقيق التنسيق والتجانس المطلوب بين الدول العربية لمواجهة التحدي الحقيقي لهم والمتمثل في المحاولات المستمرة لتفكيك وحدة الصف العربي بل ومحاربة أي محاولة لإحياء تكامل أو تعاون عربي - عربي.

وجاءت نتيجة هذه الإستراتيجية بالنفع ليس فقط على مستوى المؤتمر كله - بحيث إستطاعت مصر من خلالها وضع كل طرف في مكانته الحقيقية - وإنما عادت بالنفع أيضاً على الإقتصاد المصري لإنها أعطت الفرصة لرجال الأعمال والهيئات المصرية أن يعبروا عن نواتهم وإمكانياتهم بكل وضوح وبشكل يجذب المستثمر الأجنبي.

وقد وصلت قيمة الإيرادات المصرية خلال الثلاثة أيام، وهي عمر المؤتمر، إلى ١٠ ملايين دولار تنوعت ما بين إيراد الفنادق، أو تذاكر الطيران، أو التنقلات، والمعدات التي أستخدمت وغيرها. أما بالنسبة للصفقات التي أبرمتها مصر فقدرت بحوالي ١٠ مليارات دولار في مجالات البترول والصناعة والتعدين والطاقة(١٧). ولعل أهم صفقة حظيت بها مصر كانت صفقة تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى تركيا والتي بمقتضاها يتم تصدير ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً بدءاً من عام ٢٠٠٠، بتكلفة قدرها ٦ مليارات دولار. وجدير بالذكر، أن من ضمن ما روجت له إسرائيل خلال المؤتمرين السابقين أنه يصعب تصدير الغاز الطبيعي لأي دولة من دول الإقليم إلا عن طريقها. وبالتالي كانت صفقة مصر بمثابة خسارة أخرى لإسرائيل وتأكيداً على حقيقة دور مصر بالمنطقة، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى. ومشروع الغاز الطبيعي هذا لن يعود بالنفع فقط على قطاع التصدير المصري، وإنما أيضاً سيفتح مجالا لتشغيل أيد عاملة حيث يصدر في شكله "المسال"، بجانب تعمير مناطق صحراوية وإقامة مجتمعات عمرانية حولها(١٨).

أيضاً وقع البنك الأهلي عدة صفقات مع مؤسسات خليجية - سعودية وإماراتية - لإصدار شهادات إيداع دولية بقيمة ٥٠ مليون دولار، وإقامة شركة مصرية - كويتية برأسمال ٥٠٠ مليون دولار للإستثمار في المشروعات الزراعية والصناعية، وشركة أخرى برأسمال ٥٠ مليون دولار، مصرية - سعودية، لإنشاء مصنع ألومنيوم، وحظيت شبكة الصرف الصحي المصرية بقرض من الصندوق الكويتي للتنمية يصل لحوالي ١٩٠ مليون دولار لإعادة تحديث الشبكة. أما بالنسبة للمشروعات الأجنبية المصرية، فوصلت

قيمة الصفقات التى عقدت إلى أكثر من ٥٢٦ مليون دولار مع كل من أمريكا، ألمانيا، الدنمارك، إيطاليا، هولندا(١٩). وبالنسبة لقطاع السياحة، ظهر الإهتمام الهولندى بإقامة مارينا لليخوت بمركز رشيد/ إدكو السياحى، كما عقد مستثمر أمريكى مع نظيرة المصرى صفقه لتنمية منطقة شرم اللولى فى إطار مشروع وادى الجمال على البحر الأحمر.

وبشكل عام - كتقييم لأعمال المؤتمر - يمكن القول أن الغالبية العظمى لمشروعات التعاون التى وقعت خلال أيامه الثلاثة كانت بين الأطراف العربية المشاركة، أو كمشروعات عربية بتمويل أجنبى. كما ركزت أعمال المؤتمر على مشروعات تنمية مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى التى خصص لها أكثر من جلسة وورشة للعمل للنهوض بالبنية الأساسية هناك والتنمية الزراعية والصناعية.

أما فيما يخص الهيئات الثلاث المقرر إنشاؤها خلال قمة عمان وهى: بنك تنمية الشرق الأوسط، مجلس السياحة الإقليمى، غرفة التجارة والأعمال. فلم تحظ هذه المؤسسات بالكثير من النقاش أو التطور خلال مؤتمر القاهرة. فبنك التنمية منذ إقراره وهو يواجه بأكثر من مشكلة هيكلية فى إنشائه - كما سبق الذكر - والتطور الوحيد الذى حدث هو تحقيق قدر من المرونة لدى الكونجرس الأمريكى للموافقة على تمويل حوالى ٥٢ مليون دولار سنوياً لمدة خمس سنوات، وصل عدد الدول التى أبدت استعدادها للمشاركة فيه إلى ١٩ دولة بما فيها الصين. كما تم تعديل بنوده على أساس أن يكون نشاط البنك مكملاً للنشاطات التى تقوم بها الصناديق العربية الإنمائية المقامة بالفعل وليس متعارضا أو لاغياً لها.

أضف إلى ذلك أن حياة البنك وإستمراريته مرتبطة إرتباطا وثيقا بالتقدم الذى يحدث على مسار عملية السلام، فلن يبدأ البنك أعماله إلا بحدوث تقدم فى هذا المسار شأن أى مشروع إقليمى آخر. وبالنسبة لمؤسسة السياحة الإقليمية، فجدير بالذكر أنه تم عقد إجتماع من قبل مؤسسيها على جانب المؤتمر لمناقشة الدور المنوط لها وإمكانية جذب مزيد من السياحة للبلدان المشاركة بشكل خاص، ولإقليم الشرق الأوسط بشكل عام. وقد تحددت تونس كمركز رئيسى لها والقاهرة كفرع. ولكن أيضاً إرتبطت الموافقة عليها بعملية السلام والتطورات الحادثة فيها. أما فيما يخص مجلس الأعمال والتجارة الإقليمى فمن المعروف أنه قد شهد الكثير من العقبات منذ إجتماعه التأسيسى الأول بسبب خلافات فى وجهة النظر الإسرائيلية والأردنية والمصرية حول طبيعة المهام الموكلة له. ولعل أهم هذه الخلافات هى سعى إسرائيل للحصول على مقعد رئيس المجلس بجانب ثلاثة أعضاء من إجمالى عشرة أعضاء. ومن ثم - فى ظل التوترات السياسية التى صاحبت المؤتمر بسبب التشدد الإسرائيلى فى موقفه تجاه عملية السلام - لم يشهد مجلس الأعمال أى تطورات على الإطلاق.

تلك كانت أهم ما وصل إليه مؤتمر القاهرة من نتائج، ولكن هذا المؤتمر إختلف كما سبقت الاشارة عن المؤتمرين السابقين سواء من حيث التنظيم والإعداد له، أو فيما يخص إستراتيجيته وأهدافه. وإذا كنا قد تناولنا الإستراتيجية العامة للمؤتمر فى الجزء السابق، فنذكر بايجاز بعض الهيئات التى دعمت تنظيم المؤتمر وأكملت أعماله وسوف نركز بالتحديد على الدور الذى قام به كل من: منظمة "الريدويك - REDWEG"، "السكرتارية التنظيمية للمؤتمرات الإقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - MENA"، ومؤسسة "ميديا - MEDA" التابعة لبرنامج المشاركة الأوروبية - المتوسطية.

١- مجموعة الريدويك REDWEG :

هى مجموعة عمل خاصة بالتنمية الإقتصادية الإقليمية، ويتفرع منها الكثير من مجموعات العمل الفنية المتخصصة فى قطاعات بعينها، بالإضافة إلى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى الذى يرعى مشروع الشرق الأوسط - الولايات المتحدة. وتختص تلك المجموعة بإدارة المشروعات التابعة للحكومات حيث نشأت فى الأساس كنتاج للمحادثات المتعددة الأطراف، ومن ثم يرتبط عمل "الريدويك" إرتباطا وثيقا بعملية السلام نفسها بين كل الأطراف المعنية، وتسعى للوصول إلى إتفاقات بشأن سوريا ولبنان أيضاً بجانب فلسطين والأردن.

وخلال مؤتمر القاهرة إنقسمت أعمال تلك المجموعة إلى ثلاثة محاور: الأول: يتعلق ببرامج تطوير مناطق بعينها واشتمل على تطوير وادى الأردن (الأردن - إسرائيل)، تطوير منطقة إيلات - العقبة - طابا بإشراف المفوضية الأوروبية، وأخيراً تنمية منطقة الشرق جنوب شرق البحر المتوسط (مصر - إسرائيل - فلسطين) أيضا بإشراف المفوضية الأوروبية. ولكن المشكلة الأساسية فى تنفيذ تلك البرامج هى إيجاد كوادر إدارية وفنية متخصصة، ومن ثم يجرى تشكيل لجنة تضم خبراء فنيين لمباشرة الأعمال المطلوبة. المحور الثانى يعنى بإقامة مشروعات إقليمية وهى تحديداً سبعة مشروعات: مشروع الربط الكهربائى، ريفيرا جنوب شرق البحر المتوسط، مشروع الكبارى ونقاط العبور، مشروع التطوير السياحى لخليج العقبة، مشروع التطوير السياحى لمنطقة البحر الميت، خط أنابيب الغاز، مشروع المناطق الإقتصادية الخاصة. وبالنسبة للمحور الثالث فترك مفتوحاً لمناقشة أفكار وبرامج جديدة تظهر فيما بعد(٢٠).

٢- السكرتارية التنفيذية للمؤتمرات الإقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

طبقاً للبيان الختامى لمؤتمر كازابلانكا، تم إنشاء سكرتارية تنفيذية لمؤتمرات التعاون الإقليمى وخلال قمة عمان بدأت السكرتارية التنفيذية تدخل حيز التنفيذ، وأصبح مقرها الرئيسى بالرباط. ويمكن القول إن المهمة الرئيسية لتلك المجموعة ترتبط إرتباطا وثيقا بمؤسسات التعاون الإقليمى، وتقوم بمد القطاع العام والخاص بكافة المعلومات والإتصالات وأوجه الإستثمارات الممكنة بالإقليم.

كذلك متابعة المشروعات التى تم الإتفاق عليها خلال أى من المؤتمرات، ومدها بكافة المعلومات والمساعدات الإدارية والفنية التى قد تحتاج إليها لإستكمالها. وقد قامت السكرتارية التنفيذية بتشكيل ثلاثة برامج وهى: البرنامج الأول لترويج الإستثمار الإقليمى، والثانى لتبادل المعلومات الفنية والعلمية، والثالث لتنشيط تدخل ومشاركة القطاع الخاص فى الإستثمارات بأنواعها(٢١).

٣- مؤسسة ميديا - "MEDA":

فى منتصف عام ١٩٩٦، قام الإتحاد الأوروبى بتشكيل برنامج لتنمية القطاع الخاص المصرى برأسمال قدرة ٢٥ مليون وحدة نقد

أوروبية وعرف بإسم: "PSDP"، ويهدف هذا البرنامج إلى إمداد المشروعات المصرية الصغيرة والمتوسطة الحجم بخدمات إستشارية تساعد على رفع مستوى الخدمات المقدمة والتقنيات المستخدمة لتنفيذها. وخلال مؤتمر القاهرة، تولى برنامج "PSDP" مهمة التقريب والتوفيق بين الشركات المصرية والأوروبية على وجه التحديد(٢٢).

ن • س

المراجع :

(١) د. عبدالمنعم سعيد، "الإقليمية فى الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد" السياسة الدولية – العدد ١٢٢ – أكتوبر ١٩٩٥ – ص ص ٦٢-٦٤.

(٢) د. حسن أبوطالب "التعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط" – السياسة الدولية – العدد ١٢٢ – يناير ١٩٩٦ – ص٧٢.

(3) Internet: "Casablandca Coferevce", Web: htt p : // WWW. Meua. 09

(٤) نيرمين السعدنى "الأبعاد الثلاثة لمشروع بنك تنمية الشرق الأوسط" – السياسة الدولية – العدد ١٢٦ – أكتوبر ١٩٩٦ – ص ص ١٥٢-١٥٤.

(5) Internet, "Amman Summit", Web: htt p : // WWW. Meua. 010

(٦) عبدالفتاح الجبالى "مؤتمر القاهرة والتعاون الإقليمى" – الأهرام – ١٩٩٦/١١/٢٥.

(٧) عادل الجوهرى "تفاصيل خطة مبارك لمحاصرة إسرائيل" – الوطن العربى – رقم ١٠٢٩ – ١٩٩٦/١١/٢٢.

(٨) الأهرام – الوفد "الإسرائيلى يتضمن خمسة عرب للتموية وضباط موساد للتجسس" – ١٩٩٦/١١/٢٢.

(٩) المشروع المبدئى لبرنامج مؤتمر القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٥.

(١٠) د. برهان غليون "تنمية الشرق الأوسط أكثر من مسألة إقتصادية" – الأهرام ١٩٩٦/١١/٢٣.

(١١) "الوفد الإسرائيلى يضم خمسة عرب ..." – مرجع سابق.

(١٢) "خسائر إسرائيل فى مؤتمر القاهرة الإقتصادى" – العالم اليوم – ١٩٩٦/١١/١٩.

(13) Samia N Krumha, "The Chanling Faceol MENA" - Al - Ahram Weekly - 21/11/1996.

(١٤) زينب إبراهيم – "مصر مستعدة للمؤتمر الإقتصادى غداً – الأهرام الإقتصادى – ١٩٩٦/١١/١١.

(15) Internet - "Cairo Conference" - Web: htt p : // WWW - Cairo 96. gov.

(١٦) عادل الجوهرى – "تفاصيل خطة مبارك ..." – مرجع سابق.

(١٧) "ثمار مؤتمر القاهرة" – العالم اليوم – ١٩٩٦/١١/١٧.

(١٨) عادل إبراهيم – "إتفاقية تصدير الغاز الطبيعى إلى تركيا" – الأهرام – ١٩٩٦/١١/١٤.

(١٩) "ثمار مؤتمر القاهرة ..." – مرجع سابق.

(٢٠) مجدى عبيد – "إنقضى المؤتمر الإقتصادى وبيزنس الحكومات مستمر" – الأهرام – ١٩٩٦/١١/٢٢.

(21) Internet: "Mena Web - Op. Cit.

(22) Internet: "Cairo Conference" - Op. Cit.

جدل الوحدة النقدية الأوروبية

نزيرة الأفندى

هل يمكن أن تصبح نسبة العجز فى الميزانيات القومية للدول الأعضاء فى "الاتحاد الأوروبى" هى العنصر الحاسم والوحيد فى تحديد مدى أهلية هذه الدول للانضمام الى اتفاقية الاتحاد النقدى الأوروبى ؟ نقصد بذلك نسبة الـ ٣٪ الخاصة بقيمة العجز فى الميزانيات منسوبة الى إجمالى الناتج المحلى ؟

كان هذا التساؤل موضع الجدل واسع النطاق الذى شهدته "بروكسل" والدول الخمس عشرة الأعضاء فى الاتحاد الاوروبى ، منذ عام ١٩٩١ و حتى الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٦ ، وقبل إطلالة عام ١٩٩٧ ، والذى عكف وزراء مالية الدول الأعضاء على فحصه ودراسته فى سبيل تقديم الاجابة العملية المقنعة والمتوافقة مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل دولة على حدة ثم تم تصعيد المداولات الى مستوى القمة الأوروبية فالمشهد العام على ساحة دول الاتحاد الأوروبى يشير الى تفجر قضايا المواجهة بين هذه الدول فيما بينها ونقصد بذلك خلافات الرأى فيما بين الحكومات المعنية . ثم المواجهة بين حكومة فى دولة ما ، والبنك المركزى القائم بها ، وأخيرا المواجهة بين الحكومات المعنية وبين الرأى العام فى الدول التابعة لها .

تلك قضية أساسية ذات أبعاد ثلاثية ولكنها تصب جمعيا فى طبيعة التحديات التى تواجه دول الاتحاد الأوروبى وهى بصدد إستكمال مسيرة الوحدة النقدية مع حلول عام ١٩٩٩ ، وانتقاء الأطراف المؤهلة للانتماء الى العملة الأوروبية الموحدة .

وحيث أن هذا الانتماء كان مرهونا بالمحددات التى صاغتها معاهدة "مستريخت" وبخاصة نسبة العجز فى الميزانيات القومية سوف نجد أن الصراع امتد الى مابعد القدرة على الالتزام بهذا المحدد الى المحاولة الألمانية لضبط ايقاع الأمور المالية والنقدية فى فترة مابعد الانضمام الى الوحدة النقدية ، وما سنتناوله فيما بعد باشارات سريعة الى ماشهدته الدوائر الحكومية والمالية والشعبية فى الدول المعنية ، وعلى صعيد الاتحاد الاوروبى حول الوحدة النقدية ونسبة الـ ٣٪ ، وكيف يمكن إحكام انضباطها من خلال اتفاقية أو اتفاق الاستقرار ، التثبيت ، وما يتضمنه من عقوبات وغرامات .

وقد كان المسرح الأساس القومى ، ممثلا فى اجتماعات وزراء المالية التى مهدت لقمة دبلن الأوروبية (١٣-١٤ ديسمبر ١٩٩٦) .

وقد شهدت الأيام السابقة لاجتماع وزراء المالية فى دول الاتحاد الاوروبى ، مجموعة من التطورات التى نظر اليها البعض بعين التشاؤم والحذر ، ونظر اليها البعض الاخر بعين التفاؤل والأمل إنطلاقا من الخبرة السابقة فى مجال تتبع مسار الأحداث على صعيد التكامل الاوروبى منذ منتصف الستينات وحتى الآن فغالبا ماتحتدم المناقشات وتزداد سخونتها ثم تنتهى الأمور الى الاتفاق والوفاق ولو بعد حين .

ومن أبرز التطورات عودة ايطاليا مرة أخرى الى نظام سعر الصرف الاوروبى بعد أن انفصلت عنه فى عام ١٩٩٢ ، نتيجة تصاعد المضاربة ضد الليرة الايطالية إلا أن العودة لم تكن بذات القيمة الفعلية ، حيث فقدت الليرة نسبة تقترب من ثلاثين فى المائة من قيمتها فى مواجهة المارك الالمانى ، فقد كان معدل التبادل يبلغ ٨٠٢,٥ ليرة وأصبح فى الوقت الراهن ٩٩٠ ليرة مقابل المارك .

ويلاحظ ان هذ التطور من جانب ايطاليا يعد الخطوة الاخيرة فى سلسلة الخطوات التى قطعتها رغبة منها فى الاستعداد للانضمام الى الاتحاد النقدى الاوروبى . حيث سبق إقرار ميزانية عام ١٩٩٧ ، متضمنة تخفيض عجز الموازنة الى الحدود التى تتطلبها معاهدة مستريخت الى جانب فرض ضريبة جديدة تعرف باسم " الضريبة الأوروبية من أجل الحصول على مزيد من الايرادات السيادية لدعم الانخفاض فى عجز الميزانية مقارنة باجمالى الناتج المحلى .

وإذا كانت ايطاليا قد عادت بغية الانضمام الى الاتحاد النقدى الأوروبى فى عام ١٩٩٩ ، فان الأمر لايعد بهذه السهولة ، حيث يتعين عليها ، طبقا لأحكام "مستريخت" المحافظة على تقلبات سعر صرف عملتها فى مواجهة المارك فى حدود ٢,٥ فى المائة ارتفاعا وانخفاضا ، على مدى العامين منذ ١٩٩٧ وحتى عام ١٩٩٩ . وتعتنق المانيا وجهة النظر الحذرة والمحذرة فيما يتعلق بامكانية ايطاليا واسبانيا ، الانصياع لأحكام الوحدة النقدية ومتطلبات الحفاظ على العملة الموحدة ومن ثم كانت دعوتها الى عدم التعجيل بتطبيق احكام الوحدة النقدية بصورة عملية من ناحية ، والاصرار على اتفاق التثبيت" من ناحية أخرى ثم التركيز على أن تبدأ الوحدة النقدية بكل منها ، وفرنسا من ناحية ثالثة

الشروط الألمانية :

تمثلت هذه الشروط فى صياغة اطار عام "لاتفاق الاستقرار"

أو لتثبيت من جانب الحكومة والبنك المركزى الالمانيين وقد اثارت جدلا مجددا فى دوائر حول الاتحاد ، وفى المفوضية الاوروبية ذاتها .

فعلى الرغم من ان الهدف الرئيسى لها ، هو ضبط إيقاع السياسات المالية والنقدية للدول الخمس عشرة ، بحيث توازن بين اتفاقها العام وايراداتها ولاتعود الى الاختلاف فى الانفاق منسوبا الى الناتج المحلى الاجمالى ، وأن يتم هذا الانضباط من خلال تطبيق عقوبات وفرض غرامات مالية محددة ، بصورة تلقائية دون انتظار لأية تداولات أو مشاورات .

إلا أن النسب التى حددتها المقترحات الالمانية بالنسبة للعجز وعدم تحديد حد أقصى لنسبة الغرامات أدت الى تفجر موجة انتقادات من جانب الدول الأعضاء فى الاتحاد . فقد تمثلت المقترحات فى تطبيق العقوبة والغرامات المالية فى حالة تراوح الانخفاض بين ٥ر٪ ، ١٪ فى الناتج المحلى الاجمالى ولجوء الدولة الى الاقتراض للتمويل.

أما إذا قفزت نسبة الانخفاض فى الناتج المحلى الى ٢٪ لاتطبق عليها الغرامة فى حالة لجوئها الى الاقتراض وهناك دولة تقع بين الفئتين الأولى والثانية ، وتتقررنسبة الغرمة وحجم العقوبات المفروضة عليها ، فى اطار المشاورات بين الوزراء .

المتاعب الفرنسية :

بالنسبة لفرنسا لاتعد التطورات الاخيرة ذات صفة مواتية بالنسبة لطبيعة دورها المتحالف مع المانيا فى قيادة الدول الاعضاء فى الاتحاد ، تجاه الوحدة النقدية والعملة الاوروبية الموحدة . فقد جوبهت بسلسلة متتالية من الاضرابات كان آخرها إضراب سائقى وعمال سيارات النقل إحتجاجا على ظروف العمل والأجور ، وزادت الامور سوءا فى ظل التوسع فى تطبيق الغاء الحواجز فيما بين دول الاتحاد الاوروبى ، ومن ثم تزايد المنافسة الاوروبية لفرنسا . على صعيد حركة الشحن والنقل .

وتبدو طبيعة " الحلقة المفرغة" التى تحيط بفرنسا على الصعيد القومى وفى الاطار الاقليمى ، من واقع الاشارة الى سلسلة الاضرابات والاحتجاجات التى تعرضت لها حكومة آلان جوبيه ، منذ تولى الرئيس جاك شيراك لمنصبه . حيث يلاحظ أن الدافع الأساس لها ، يكمن فى رغبة الحكومة خفض الانفاق العام (استقطاع ميزانية التأمين الاجتماعى والمعاشات) .

ومن هنا كان تخوفها الشديد وحذرها من تمسك المانيا بموقفها فيما يتعلق باتفاق الاستقرار او التثبيت ، وشروطه المشددة حيث أن التحديات الاجتماعية والسياسية التى تواجه الرئيس شراك ورئيس وزرائه فى الفترة الاخيرة ، جديرة بالتروى فى الالتزام بقيود مشددة بعد الدخول من البوابة السحرية للوحدة النقدية ، إضافة الى ان " بون " وباريس " يمثلان معا الأعمدة الرئيسية لهذه الوحدة وماليها من " عملة أوروبية موحدة " وقد ترجم هذا الموقف الحذر من جانب " باريس" إزاء التعديلات المقترحة من جانب " ايرلندا" على معاهدة "مستريخت" والتى طرحت فى قمة "دبلن " إضافة الى استمرار المشاورات مع المانيا حول تلك النقاط المختلفة .

ويلاحظ فى هذا الصدد انه على الرغم من اتفاق وزراء المالية فى اجتماعهم الذى عقد فى بداية شهر ديسمبر ١٩٩٦ ، على تقريب وجهات النظر وعبور فجوة الثقة بين الأطراف الاساسية المهياة للانضمام الى الاتحاد النقدى والعملة الأوروبية الموحدة .

إلا ان الخلاف ظل قائما – على المستوى الوزارى فيما يتعلق بكيفية تطبيق العقوبات فى حالة تزايد العجز المالى الحكومى وماهية المعدلات التى سيتم فرضها . ومن هنا كان اللقاء الفرنسى الألمانى على مستوى القمة قبل إنعقاد القمة الاوروبية الجماعية فى دبلن ١٣ – ١٤ ديسمبر ١٩٩٦ ، ولكن الجانبين فشلا فى التوصل الى اتفاق . حول الوحدة النقدية وبخاصة فيما يتعلق باتفاقية الاستقرار او التثبيت التى تعالج مشكلة ارتفاع العجز فى الموازنات العامة .

ويلاحظ فى هذا الصدد ، ان وجهة النظر الفرنسية تتلاقى والمقترحات التى طرحها رئيس اللجنة النقدية الاوروبية ، خلال اجتماعات وزراء المالية فى بداية شهر ديسمبر الماضى . وقد تلخصت هذه المقترحات فى :

– فرض الغرامة بصورة أتوماتيكية فى حالة انخفاض الناتج المحلى بنسبة لاتتجاوز ٥ ,٠٪

– لاتفرض غرامة فى حالة انخفاض الناتج بنسبة ٢٪ او اكثر مما يدفع الحكومة المعنية الى اللجوء للتمويل بالعجز .

– يتولى وزراء المالية تحديد الموقف فيما بين الوضعين الاول والثانى . على ألا تتجاوز قيمة الغرامة ٥ ,٠٪ من الناتج الاجمالى وذلك على النقيض من وجهة النظر الألمانية التى تطالب بعدم تحديد حد أقصى .

الجدل البريطانى يتصاعد :

وبالانتقال الى بريطانيا سوف نجد أن الوضع مختلف مقارنة بما هو عليه فى المانيا وفرنسا وكذلك التطورات التى شهدتها ايطاليا فمن المعروف ان الاسترلينى " خرج من نظام سعر الصرف الأوروبى عام ١٩٩٢ . ومنذ ذلك الحين لم تبد " لندن " أية رغبة فى العودة اليه وعلى الرغم من التحسن الواضح فى ادائها الاقتصادى والذى عكسته الميزانية المعلنه مؤخرا ، الخاصة بعام ١٩٩٧ فقد تضمنت خفض الاقتراض الحكومى من ٢٦,٥ مليار جنيه استرلينى فى السنة المالية ٩٦ – ١٩٩٧ ، الى ١٩ مليار جنيه استرلينى فى السنة المالية ٩٧ – ١٩٩٨ ، على أن تحقق فائضا فى ميزانية ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ .

إلا ان احتدام المعركة السياسية الحزبية حول موقف بريطانيا من الاتحاد النقدى ، أدى الى استمرار إحتلال لندن لمنصب المشاغب الأول على صعيد دول الاتحاد الخمس عشرة . وقد اتضح ذلك فى الموقف البريطانى من "البروتوكول الاجتماعى " الذى وقعته باقى الدول الاعضاء امتدادا لمعاهدة ماستريخت ، ثم حالة الانقسام الى سادت الحكومة البريطانية وامتدت الى مجلس العموم مما أفقدها الأغلبية فيه لأول مرة منذ عام ١٩٨٩ .

وإذا كانت دوائر المفوضية الأوروبية تعلق آمالها على الضغوط التى ستمارس من جانب قطاعى الأعمال والمال فى بريطانيا لحث الحكومة على اللحاق بركب الوحدة الاقتصادية والنقدية – على حد تعبير " جاك سنتر" رئيس المفوضية الأوروبية

، إلا أن الأمور تحتاج الى مزيد من التأني في هذا المجال ، حيث أن الرغبة في الدفاع عن المصالح القومية والسيادة الوطنية البريطانية - تصطدم تقريبا - بكافة التحركات او المقترحات التي تطرح على الساحة الأوروبية الموحدة . ومن هنا كانت المعارضة لاتفاق الاستقرار حتى حينما كانت بريطانيا خارج اطار الوحدة النقدية والعملة الموحدة . لأن الهدف الأساسي من هذا الاتفاق هو حماية ودعم "العملة الجديدة" من خلال السياسات المالية الحكيمة من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد ، إضافة الى "الوضع القانوني" الذي يكفل ضمان وسلامة تحويل الآلاف من مليارات الدولارات ، قيمة العقود المختلفة المحولة من العملات الوطنية الى العملة الأوروبية الموحدة.

وقد اشار الى هذه التطورات المتوقعة ، رئيس الوزراء البريطاني "جون ميجور" في مجال دفاعه عن سياسة وزير الخزانة الموالية لأوروبا ، إزاء حملة الهجوم الضارية ضده ، فعلى الرغم من اعلانه عدم رغبته في كشف أوراقه الخاصة بالتفاوض والمساومة الاوروبية ، إلا أنه اكد على أن مصالح بريطانيا معرضة للخطر في حالة تدافع الدول الأعضاء الى الاتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحدة ، بينما يظل الاسترليني خارج هذا النطاق مما يعرضه لحمى المضاربة في أسواق العملات الدولية ، ومن ثم الآثار السلبية المترتبة على صعيد الاقتصاديات ككل .

"الوفاق في دبلن":

وقد جاءت القمة الاوروبية في "دبلن" لتدفع بالأطراف الاساسية الى إلتقاط انفاسها ، حيث حدث انفراج نسبي تمثل في الاتفاق على كيفية المحافظة على قيمة العملة الاوروبية الموحدة ، والوضع القانوني الخاص بها ، وترجم في الكشف عن التصميم الخاص "بالعملة المتوقعة" مما أعطى اشارات قوية لأسواق المال والعملات ، توضح أن العملة الأوروبية الموحدة ، قادمة في موعدها المحدد في أول يناير ١٩٩٩ .

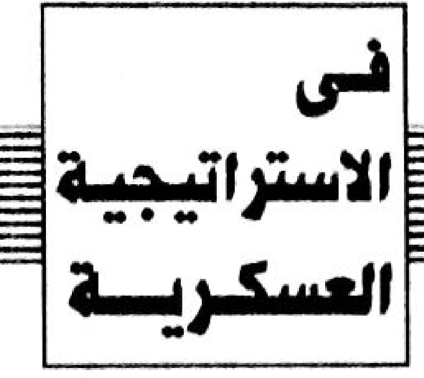
وقد تمثل الانفراج في الاتفاق على أن تعفى الدولة من الخضوع لغرامة مالية وعقوبات في حالة تعرضها لكارثة طبيعية ، او انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بنسبة اثنين في المائة على الاقل ، على مدى العام .

وفي حالة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ، بنسبة تتراوح بين ٠,٧٥٪ - ٢٪ يقوم وزراء المالية بتحديد ما اذا كان الامر يتطلب فرض عقوبات مالية أم لا ، اخذين في الاعتبار شدة ودرجة الانخفاض في الدخل .

اما حالة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ، بنسبة تقل عن ٠,٧٥٪ ، فسوف تخضع للعقوبات والغرامة المالية .

ويلاحظ أن الخلاف الفرنسي الالماني ، إزاء اتفاقية الاستقرار أو التثبيت "، وأن كان قد انكمش ظاهريا ، في ظل الاعلان عن التوصل الى خطوط عامة للإتفاقية ، إلا أنه يلاحظ تمسك كل طرف بتفسيره لمفهوم الاتفاقية . فبينما ترى المانيا ان وجهة نظرها قد فازت من حيث الانضباط المالي للميزانيات القومية في فترة مابعد الوحدة النقدية ، نجد أن فرنسا ، ترى انها فازت باعادة تسمية الاتفاقية بحيث تصبح " اتفاقية الاستقرار والنمو " ، وبما يعني من وجهة نظر باريس إعطاء وزراء المالية الكلمة الأساسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنات الخاصة بدولهم ، والدول الأخرى بما في ذلك فرض العقوبات والغرامات المالية في حالة تزايد نسبة العجز المالي ، عن النسبة المقررة طبقا لمعاهدة "ماستريخت" . اضافة الى إستخدام العملة الموحدة لخدمة أغراض النمو وخلق المزيد من فرص العمل.

ونظراً لأن كل طرف يفسر مفهوم اتفاقية الاستقرار طبقا لرؤيته وأمنياته . كما ان فرنسا والمانيا حريصتان على عدم الاخلال بالتوافق الاوروبي بينهما ، ولو ظاهريا ، فسوف تكشف لنا الأشهر المقبلة في العام الجديد ، مزيداً من الجدل والنقاش حول الوحدة النقدية الاوروبية ، في مجالات وجوانب متعددة . بين الدولتين الرائدتين لفكرة الوحدة، ناهيك عن الدول الأخرى الأعضاء في " الاتحاد الاوروبي" ، ولكن تظل الرغبة الأساسية متمثله في التعاون والتقارب والتوفيق بين السياسات الوطنية والاقليمية ولو بعد حين .



الليكود .. ومسألة التسلح النووى الإسرائيلى

محمد عبد السلام

فى مناظرة تلفزيونية بين "شيمون بيريز " و" مناحيم بيجن " خلال حملة انتخابات عام ١٩٧٧ ، قال بيريز فى اطار تعداده لإنجازات المعراخ التاريخية " ولدينا شئ ما فى دايمونا" ، مشيرا – بطريقته التقليدية فى التعبير – الى أن حزب العمل هو الذى قام ببناء القدرات النووية الاسرائيلية. سواء بالتفكير فى اقامة برنامج نووى ، أو الحصول على متطلبات بناء هذا البرنامج ، أو بدء تشغيل برنامج نووى عسكرى ، أو إتخاذ قرار انتاج السلاح النووى ، أو تطوير وسيلة نقل صاروخية له ، أو إدارة العملية السياسية المتصلة بذلك . وكان ذلك صحيحا الى حد كبير فيما يتصل بحزب العمل وشيمون بيريز شخصيا، لكن بعد عام ١٩٧٧، الذى وصل فيه الليكود الى السلطة فى اسرائيل لأول مرة ، أصبحت مسألة القدرات النووية "إسرائيلية" بصفة عامة ، وليست خاصة بحزب العمل فقط ، إذا اتخذت حكومات الليكود التى شكلت بعد ذلك ، أو شاركت فى الإئتلافات الحكومية ، قرارات أساسية تتصل بتطوير القوة النووية الاسرائيلية . وربما لاتكون تلك القرارات بحجم القرارات الكبرى التى إتخذت فى فترة ١٩٤٨ – ١٩٧٧ ، لكنها لاتقل فى أهميتها الاستراتيجية ، واندفاعها أحيانا، عن كثير مما قام به حزب العمل فى الفترات السابقة ، سواء بحكم توجهات استراتيجية قد لاتختلف نسبيا عن توجهات قادة المعراخ التى دفعتهم الى السير فى الطريق النووى العسكرى ، أو بحكم التطور الذاتى الطبيعى لبرنامج نووى عسكرى يسير استنادا على أسس استراتيجية / تكنولوجية – غريزية لايملك أحد القدرة على الوقوف أمام حركتها ، أو يمكنه – بالمعايير السائدة داخل اسرائيل خلال المرحلة الماضية – أن يتحمل مسئولية ذلك .

ويحاول هذا التقرير أن يطرح بعض جوانب العلاقة المعقدة بين حزب الليكود ومسألة التسلح النووى الاسرائيلى من عدة زوايا تتصل بدور الليكود فى عملية تطوير القوة النووية الاسرائيلية ، وتوجهات قادة الحزب التاريخيين والحاليين بشأن استخدام الأسلحة النووية الاسرائيلية ، ثم تصورات الليكود الخاصة بإزالة الاسلحة النووية فى اطار عملية التسوية السلمية فى ضوء البيانات المتاحة بهذا الشأن ، وذلك فى ظل مجموعة محددات تتصل بأبعاد داخلية اساسية لقضية التسلح النووى فى اسرائيل ، يمكن رصدها فى النقاط التالية :

١ – أن قضية القوة النووية الاسرائيلية كانت دائما داخل اسرائيل قضية قيادات سياسية وعسكرية ، وربما علمية ، وليست قضية مؤسسات وهياكل سياسية رسمية أو حزبية ، أو رأى عام ، رغم أن تاثير تلك الهياكل والمؤسسات والرأى العام ، ربما يزداد نسبيا مع الوقت ، ببطء شديد ، وعلى مستويات محدودة . فقد تم اتخاذ كافة القرارات الخاصة بإمتلاك البنية العسكرية والأسلحة النووية ، وتم تحديد الإطار الاستراتيجى لاستخدام تلك الأسلحة ، والصيغة الخاصة بمستقبلها إقليميا ، من خلال مجموعات قيادية محدودة عملت أحيانا فى ظل آليات خاصة غير رسمية ، تتم السيطرة من خلالها على الشئون النووية ، باستشارة المؤسسات الرسمية أو بدون علمها ، لكنها كانت قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها ، فى أغلب الأحيان ، وكانت مخولة بشكل عرفى من جانب الهيكل الأوسع لصنع القرار بالقيام بذلك ، باعتبار أنهم "حراس الأمن " الاسرائيلى ، كما حدث من جانب مجموعة بن جوريون / بيريز / دايان / بيرجمان فى انشاء البرنامج النووى العسكرى ، وكما حدث من جانب دايان / آلون فى صياغة استراتيجية الغموض النووى القائمة ، وكما حدث من جانب مجموعة رابين / بيريز / آلون فى تحديد صيغة التعامل الاقليمى مع التسلح النووى . وكما حدث من جانب مجموعة بيجين / شارون / ايتان فى إعلان مبدأ المحافظة على الإحتكار النووى ، بل أن الظروف قد سمحت أحيانا لشخصيات مثل " موشى دايان" وحده ، بموافقة الآخرين أو تغاضيهم ، باتخاذ واحد من أهم القرارات النووية فى تاريخ اسرائيل ، وهو قرار انتاج السلاح النووى عام ١٩٦٨ ، فالقضية – من حيث المبدأ –

ترتبط بقيادات اكثر مما ترتبط بمؤسسات ، رسمية أو حزبية .

٢ – أن مسألة القوة النووية الاسرائيلية كانت عادة قضية استراتيجية ، وليست قضية سياسية، فهناك توافق عام يصل الى حد الاجماع أحيانا بشأن التوجهات الأساسية المتصلة بها ، سواء على المستوى الرسمي أو الاكاديمي ، فلاتوجد انقسامات جوهرية حولها بصورة تتيح الحديث عن تيارات حقيقية ، وإنما وجهات نظر في ظل إطار محدد ، ولم تستخدم بوضوح من جانب الأحزاب الاسرائيلية لاعتبارات سياسية داخلية ، فالرأي العام يبدو بعيدا عن الموضوع . فقد جرت نقاشات عامة ورسمية أحيانا داخل اسرائيل حول السياسة النووية التي يجب اتباعها أو تطويرها في الفترات التي بدا أن اسرائيل بصدد إتخاذ قرارات ذات أهمية بهذا الشأن ، كما حدث عام ١٩٥٨ ، وعام ١٩٦١ ، وعام ١٩٦٥ ، وعام ١٩٦٨ ، وعام ١٩٧٤ ، وعام ١٩٧٦ ، وعام ١٩٨٢ ، وعام ١٩٨٦ ، وعام ١٩٩١، وعامي ١٩٩٤ – ١٩٩٥ ، حول قضايا مختلفة بدأت بما إذا كان يجب أن تقيم اسرائيل برنامجا نوويا عسكريا أم لا ، وصولا الى ما إذا كان يجب ان تقدم اسرائيل على اتخاذ خطوة في إتجاه ازالة الاسلحة النووية أم لا ، مرورا بقضايا تفصيلية هامة كإتباع اسراتيجية نووية معلنة أم الاستمرار في استراتيجية الغموض النووي ، وكانت هنا دائما ضوابط لمثل هذه الجدالات ، بحيث يمكن القول أن المقولات والتصورات الأساسية الخاصة بالإعلان أو عدم الاعلان عن وجود السلاح النووي ، وشكل استراتيجية استخدامه ، وكيفية التعامل معه اقليميا ، قد استمرت "سياسيا" على ماهي عليه دون اهتزازات هامة . فتبعا لتعبير شهير قاله عيزرا وايزمان – رئيس اسرائيل الحالي – عندما كان وزيرا للدفاع أواخر السبعينات حول السلاح النووي " إن الرجال يحبون دفن رؤوسهم في التراب عندما يقفون أمام أشياء لايجدون في أنفسهم القدرة على مواجهتها " . فهذه القضية تتسم بجمود نسبي .

٣ – أن الميراث النووي الاسرائيلي يرتبط في الأساس – كما سبقت الاشارة – بحزب العمل ، رغم إسهام الليكود الكبير في تطوير القوة النووية الاسرائيلية . فبعيدا عن القضايا الخاصة باقامة البنية الأساسية لانتاج الأسلحة ، وإتخاذ قرار انتاجها بالفعل ، وبدء عملية واسعة لتطويرها كما وكيفا ، فإن حزب العمل قد أرسى ثلاثة أسس رئيسية حددت مسار المسألة النووية الإسرائيلية الاسرائيلية الى حد كبير ، وهي :

أ – الاستمرار في تطوير عناصر القوة النووية الاسرائيلية . فطبيعة الصفقة النووية التي عقدت بين اسرائيل وفرنسا عام ١٩٥٧، وخلفيات قرار التجميد النووي عام ١٩٦٦ ، ومجموعة قرارات أوائل السبعينات ، قد جعلت من مسألة الاستمرار في التطوير قضية اساسية ، يصعب التعامل معها بصورة مرنة في حدود معينة .

ب – ارساء استراتيجية الغموض النووي المقصود ، فمنذ أن إتخذت هذه الاستراتيجية شكلها المتكامل عام ١٩٦٩ ، استمرت العبارة المرتبطة بها (إن اسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي الى المنطقة ، لكنها لن تكون الثانية التي تفعل ذلك) تتردد ، وفشلت محاولات الانتقال لاستراتيجية معلنة رسميا ، رغم أن ذلك قد حدث عمليا إلى حد كبير .

د – إرساء أسس التصور الاسرائيلي الخاص بالتعامل مع المشكلة النووية في الشرق الأوسط ، فقد رفضت اسرائيل في اواخر الستينات الانضمام الى معاهدة NPT ، وأعلنت عام ١٩٧٥ عن تصوراتها الخاصة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ، ولاتزال تلك الاسس تحكم الرؤية الاسرائيلية بدون تعديلات ذات أهمية .

فتحركات الليكود على هذا المستوى قد استندت الى قاعدة ارساها حزب العمل في الاساس وكانت استمرارا لها على بعض المستويات ، لكن ليس بشكل آلي ، وتجاوزت المعدلات المتصورة لحركتها في حالات أخرى .

في هذا الاطار يمكن رصد النقاط التالية :

اولا : الليكود وتطوير القوة النووية الاسرائيلية .

لم تكن سياسة الليكود في عملية تطوير القوة النووية الاسرائيلية مجرد استمرار للأطر التي وضعها حزب العمل بهذا الشأن ، ولم تكن كذلك استمرارا متسارعا لها ، وانما ماهو اكبر من ذلك . فقد تولى الليكود السلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧ بزعامة مناحيم بيجين ، واستمر في الحكم حتى عام ١٩٨١ ، حيث تمكن من الفوز مرة اخرى في الانتخابات واستمر في السلطة حتى عام ١٩٨٤ ، وتشكلت بعد ذلك حكومتان ائتلافيتان تم تبادل السلطة خلالها بين شيمون بيريز واسحق شامير حتى عام ١٩٩٢ ، حيث فاز حزب العمل في الانتخابات ، واستمر في السلطة بزعامة اسحق رابين حتى عاد الليكود مرة أخرى الى الحكم عام ١٩٩٦ ، فقد كانت سنوات السلطة المنفردة بالنسبة لليكود هي سنوات ١٩٧٧ – ١٩٨٤ ، وهي سنوات مثيرة بالنسبة لعملية تطور القوة النووية الاسرائيلية ، اذا أنها شهدت مايلي :

١ – رفع طاقة مفاعل دايمونا من ٧٠ ميجاوات الى ١٥٠ ميجاوات . فقد كانت مصادر مختلفة قد اكدت ان طاقة مفاعل دايمونا قد رفعت الى ٧٠ ميجاوات في النصف الثاني من السبعينات ، ثم اشارت مصادر أخرى الى حدوث عملية رفع كبيرة لطاقة المفاعل الى ١٥٠ ميجاوات في نفس الفترة. وثمة جدل حول ما اذا كانت عملية التطوير الاخيرة قد تمت خلال أواخر فترة حكم حزب العمل ، أم بمجرد وصول الليكود الى السلطة . وترجح معظم المصادر أنها حدثت بعد وصول الليكود الى السلطة ، اذا لم تكن اللجنة الوزارية للشئون الامنية " (جماعة الأمن) التي تشكلت في اسرائيل بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تضم من بين الصقور النوويين سوى "شيمون بيريز" بينما كانت القياداتان الاخريان (اسحق رابين ، ايجال آلون) من الحذرين تقليديا تجاه السلاح النووي . لذا يؤكد سيمورهيرش – مؤلف كتاب الخيار شمشون – أن قرار رفع طاقة المفاعل قد اتخذ في فترة ١٩٧٧ – ١٩٧٩ عندما تولت حكومة مناحيم بيجين السلطة . وربما يؤكد ذلك ايضا ان مصادر أخرى تقرر أن طاقة المفاعل قد رفعت عام ١٩٨٣ ، وليس قبل ذلك .

٢ – اجراء تجربة جزر " الأمير إدوارد" النووية عام ١٩٧٩ . فقد اتخذت حكومة الليكود أحد اخطر القرارات النووية في تاريخ اسرائيل ، وهو قرار إجراء تجربة نووية يوجد يقين بشأن وقوعها .فرغم ان عملية انتاج وتطوير الاسلحة النووية الاسرائيلية قد بدأت اواخر الستينات ، الا أن أية حكومة لم تقدم على اجراء

تجربة [illegible] في [illegible] الاسلحة النووية ، [illegible] (الكمبيوتر) الفعلي ، أو تطوير [illegible] أخرى [illegible] النووية [illegible] الأرض ، [illegible] عام ١٩٦٨ [illegible] اسرائيل قد [illegible] بالحاسبات الكمبيوترية [illegible] أو الحصول على [illegible] الامريكية ، أو [illegible] الاسلحة النووية ، لذلك [illegible] النووية ، الى أن [illegible] حكومة [illegible] قرب [illegible] تفجيرا نوويا جنوب شرق رأس الرجاء الصالح ، بالتعاون مع جنوب إفريقيا ، في سبتمبر ١٩٧٩ ، تم من خلالها [illegible] تطوير ترسانة اسرائيل النووية ، رغم [illegible] يمكن أن ينتج عن ذلك من مخاطر على مستوى علاقات اسرائيل الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة وبعض الدول [illegible] .

٣ – تطوير أسلحة نووية هيدروجينية ونيوترونية . فقد قامت اسرائيل في فترة (١٩٨٠ – ١٩٨٣) ببناء وحدات إنتاج مواد الليثيوم – ٦ والتريتيوم ، والديوتيريوم ، في منطقة مفاعل ديمونا بمركز النقب النووي ، إضافة الى منشأة خاصة (إم – إم ٢) لتجميع تلك المكونات وتصنيعها وتحويلها الى مكونات قنابل حرارية – نووية (هيدروجينية) ، وهي مسألة أثارت جدلا في دوائر مختلفة يتصل بأهداف اسرائيل من انتاج مثل هذه القنبلة غير الملائمة للاستخدام عمليا في ساحة الشرق الاوسط الضيقة ، ورجحت بعض التحليلات أن هدف اسرائيل ربما يكون انتاج أسلحة نووية نيوترونية – تكتيكية في الاساس مع عدد قليل من الرؤوس الهيدروجينية ، وذلك بعد أن كانت قد قامت بإختبار ١٩٧٩ لهذا الغرض . وقد ترافقت هذه التطورات مع اكتشاف عملية تهريب حوالي ٨١٠ من أجهزة كرايترون من الولايات المتحدة الى اسرائيل في نفس الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٣) ، واعتراف وزير الدفاع الاسرائيلي بذلك وهي اجهزة يمكن أن تستخدم لضبط عملية التفجير في الاسلحة النووية ذات التصميمات المعقدة . وقد أثار ذلك تساؤلات أخرى حول عدد الاسلحة التي كانت اسرائيل قد قررت انتاجها من النوعيات المشار اليها .

إن هذه التطورات توضح أن حكومة الليكود قد اندفعت في عملية تطوير القوة النووية الاسرائيلية الى مدى لم يكن متصورا قبل ذلك ، وأنها كانت مصممة على القيام بما تعتقد أن عليها أن تقوم به على المستوى النووي . فهذه النوعية من القرارات تحديدا تقترب من كونها "قفزات" الى درجة أنها لاتزال تثير تساؤلات مختلفة حتى الآن (١٩٩٦) حول ما اذا كانت قد تمت بالفعل ام لا ؟ فما قام به الليكود اكبر بكثير من مجرد استمراره في اتباع سياسة العمل النووية .

ثانيا : الليكود واستخدام القوة النووية الاسرائيلية

لقد كانت حكومة حزب العمل قد قامت بصياغة استراتيجية لاستخدام الاسلحة النووية تقوم على مبدأ الغموض النووي المقصود ، أي الاعتماد على تأثيرات سلاح لايوجد يقين حول وجوده بحيث لاتستطيع الدول العربية تجاهل احتمالات وجوده ، وتقدم على القيام باعمال تهدد كيان اسرائيل وفي نفس الوقت [illegible] خطط طوارئ لاستخدام اسلحة نووية لمواجهة تهديدات نووية محتملة . وكان من المرجح حسب معظم المحللين أن التصورات الرسمية لاستخدام الاسلحة النووية الاسرائيلية في هذه المرحلة ، تركز على استخدامها كسلاح "ردع نهائي" في اطار سيناريو الملاذ الأخير ، لمواجهة أية عمليات عسكرية عربية شاملة تهدد وجود اسرائيل ، اضافة الى الاستخدامات السياسية المتصلة باستخدام السلاح النووي كأداة مساومة أو ضغط في مواجهة الدول العربية والولايات المتحدة . وكان العدد المتصور للرؤوس النووية التي تمتلكها اسرائيل حتى وصول الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ محدودا بصورة يصعب من خلالها تصور تجاوز النوايا الاستراتيجية الاسرائيلية استخدامات الردع النهائي والمساومة السياسية الى استخدامات أخرى .

لكن عندما تولى الليكود الحكم في اسرائيل عام ١٩٧٧ ، بدأت التقييمات الخاصة باستخدامات الاسلحة النووية الاسرائيلية تختلف الى حد كبير عما كانت عليه . استنادا على تصريحات رسمية من جانب قيادات الليكود ، ووقائع فعلية جرت خلال فترة ١٩٧٧ – ١٩٨٤ ، اضافة الى مصادر معلومات مختلفة حول مايدور على هذا المستوى داخل اسرائيل . فقد كانت هذه الفترة قد شهدت مايلي :

١ – بروز بوادر التفكير في امكانية استخدام الاسلحة النووية في "الاجبار" بهدف اكراه الدول العربية عن طريق التهديد المستتر ، على قبول ماتريده اسرائيل ، أو قيامها فعليا بفرض ماتريده تحت مظلة القوة النووية . فقد كانت لدى رئيس الوزراء مناحيم بيجين ، ووزير الدفاع (في اوائل الثمانينات) إرئيل شارون ، ورئيس الأركان رفائيل ايتان ، وهي المجموعة التي تشكل قيادة القوات النووية ، تصورات خاصة بالسيطرة في منطقة الشرق الأوسط ، وممارسة مستويات من الاجبار ضد الدول المحيطة باسرائيل ، واللجوء الى استخدام القوة المسلحة بكثافة غير معتادة ، دون ان يكون ذلك خيار أخير ، استمرار لأفكار كان "موشي دايان" قد حاول تطبيقها قبل ان يتوارى ، خاصة وان حجم وتعقيد الترسانة النووية الاسرائيلية كان قد بدأ يصل الى مستوى يسمح لقيادات الليكود بالتفكير في ذلك .

٢ – إعلان اسرائيل رسميا مبدأ المحافظة على الإحتكار النووي الاسرائيلي في الشرق الاوسط . ففي ٩ يونيو ١٩٨١ أعلن رفائيل ايتان رئيس الاركان ، ما أصبح يسمى "مبدأ بيجين" بقوله "أن اسرائيل لن تتحمل وجود أسلحة نووية في أيدي العرب ، كما أنها لن تسمح لأى دولة عربية أن تطمح في الحصول على السلاح النووي لاستخدامه في تدمير اسرائيل" ، وذلك في أعقاب قيام اسرائيل بقصف مفاعل أوزيراك العراقي بعدة أيام ، وكان ذلك يعني أن اسرائيل لن تتفاوض ، أو تتساوم سياسيا لاخلاء الشرق الاوسط من الاسلحة النووية ، وإنما ستفعل ذلك بوسائلها الخاصة ، ومنها استخدام القوة العسكرية . فقد وضح بصورة أخرى أن الحكومة الاسرائيلية قد إعتمدت "سياسات القوة" كاطار للتعامل مع دول الشرق الاوسط .

٣ – قيام اسرائيل بعملية نشر واسعة ، غير مسبوقة ، لعناصر قوتها النووية ميدانيا بحيث تكون جاهزة للاستخدام ،

وتوسيع دائرة الاهداف المحتملة لرؤوسها النووية لتشمل كافة الدول الرئيسية فى المنطقة ، وبعض القوى الكبرى خارجها ، فقد أشارت تقارير مختلفة أن اسرائيل قد قامت لأول مرة بنشر بعض وحدات صواريخها النووية فى النقب والجولان فى أنفاق ، أو محملة على عربات ،عام ١٩٨١ بحيث أصبحت بالفعل خارج السرداب ، وأدت رؤية شارون الواسعة لأمن اسرائيل الى توجيه بعض الصواريخ لجنوب "الاتحاد السوفيتى" على النحو الذى فجر أزمة فيما بعد بين الطرفين عام ١٩٨٧ ، عندما قامت اسرائيل باختبار صاروخ جيركو - ٢ . وأوضحت تطورات لاحقة جرت عام ١٩٩١ ، خلال فترة حكم "اسحق شامير" أن حكومة الليكود كانت تفكر بجدية فى احتمالات استخدام الاسلحة النووية "المعدة للاستخدام" ضد العراق فى حالة استخدامه " الاسلحة الكيماوية "ضدها .

وفى الواقع ، فإن خبرة فترات حكم الليكود بالنسبة لاستخدام الاسلحة النووية تشير الى أنه لايوجد تصور محدد متماسك يستند على أسس استراتيجية لدى الليكود بهذا الشأن . فقد تم التفكير من جانب قيادات أوائل الثمانينات فى استخدام " التهديد، النووى" لأغراض الاجبار ، وليس الردع، ثم منيت استراتيجية اسرائيل الأمنية بشبه كارثة فى حرب لبنان التى تمت خلالها محاولة لتطبيق الاجبار. واهتزت حكومة الليكود (١٩٩٠-١٩٩١) بشدة من جراء الاعلان عن وصول العراق الى العتبة النووية ، بعد أن كانت تظن أن سياسة المحافظة على الاحتكار النووى قد حققت أهدافها بفعالية. وأدت عملية تضخيم وتنويع الرؤوس النووية الاسرائيلية ، وتوسيع دائرة أهدافها المحتملة الى ارتباك شديد فى التصورات الخاصة بأنماط استخدامها ، على نحو ما وضح فى الكتابات الاسرائيلية التى طورت أفكار الردع العام والردع المحدود وحروب السحق والتصعيد، وما اليها . اضافة الى أن معظم قيادات الليكود ذاتها لم تخرج من المعسكر النووى ، ولم تستوعب محدداته بشكل متوازن ، فمناحيم بيجين كان يعلن عام ١٩٦١" أنه لايوجد سبب يمنع اسرائيل من الحصول على القنبلة النووية " فى الوقت الذى كان بن جوريون يحاول فيه أن يبعد أنظار العالم عن مفاعل ديموانا ، كما أن تاريخ إرئيل شارون يشير الى عدم قناعته بجدوى السلاح النووى ، ووقوفه ضد "دايان " فى محاولاته لنقل الاستراتيجية الاسرائيلية من الاطار التقليدى الى الاطار النووى فى أواخر السبعينات ، مع أنه فكر خلال حرب لبنان فى إستخدام ما للسلاح النووى لحل مشكلته فيها . لذا فإنه لاتوجد لدى الليكود أفكار مستقرة متوازنة حول استخدام الاسلحة النووية ، رغم أن معظم قياداته يعتقدون أنه هام للغاية ، ومؤثر بشدة ، وهذا هو مصدر القلق الحقيقى بهذا الشأن . فمن الممكن أن يطرح ، أو يحدث ، أى شئ .

ثالثا : الليكود وإزالة الاسلحة النووية الاسرائيلية :

ارتبطت تصورات الليكود الخاصة بالتعامل مع مشكلة التسلح النووى فى الشرق الاوسط بما تمت وراثته من حزب العمل بهذا الشأن ، فهناك اطار واحد يحكم التفكير الاسرائيلى فى هذه المسألة ، وهو " إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط". وفقا للمحددات والتصورات الاسرائيلية الخاصة بها . لكن ثمة خصوصية لليكود على هذا المستوى تتصل بنقطتين :

أ - أن حكومات الليكود لاتبدو مستعدة للتفاهم حول هذه المسألة ، أو مقيدة بشدة فى القيام بذلك ، فهى ترفض التفاوض حولها بصورة شبه رسمية .

ب - أن حكومات الليكود تربط - فى الكتابات والتفاهمات غير الرسمية - تنفيذ هذا التصور بتفصيلات وتعقيدات تجعله غير ممكن التنفيذ عمليا .

فأحيانا يبدو أن حكومات الليكود تفضل ترك التعامل مع هذه القضية لغيرها ، أو أنها - حسب تعبير وايزمان- لاتجد فى نفسها القدرة على الوقوف أمامها .

إن التصور الاسرائيلى العام ، الذى ارساه ايجال آلون وزير الخارجية الاسرائيلى عام ١٩٧٥ ، وتم تطوير التفاصيل الخاصة به حتى مايو ١٩٩٦ ، يقوم على إمكانية اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الاوسط ، لكن - فى ظل عملية التسوية السلمية القائمة حاليا - على أساس مايلى :

١ - أن يتم التفاهم حول إقامة هذه المنطقة بعد "تحقيق السلام". وليس هناك مفهوم محدد لما يعنيه تحقيق السلام ، لكن تبعا للرؤية الاسرائيلية، فإنه ليس توقيع معاهدات سلام ، وإنما اثبات الالتزام بما يتم التوقيع عليه ، وتعاون واسع مع اسرائيل ، وبالطبع يمكن طرح أسئلة أخرى حول " معايير الالتزام" ، "ومدى التعاون". وهكذا لايوجد توقيت محدد من جانب اسرائيل للتفاهم حول إزالة الاسلحة النووية من المنطقة ، على النحو الذى يمكن من خلاله فهم أسس الكتابات الاسرائيلية التى تشير الى أن فالسلاح النووى لايزال ضرورى لأمن اسرائيل ، وضمانا للإلتزام بما يتم التوصل اليه ، وجزء من الحل المطلوب للمنطقة ، ويمكن التعايش معه ، فهو عنصر استقرار إقليمى فى التصورات الإسرائيلية .

٢ - أن يتم تطبيق صيغة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية استنادا على "معاهدة اقليمية" عامة ، مثل معاهدة تيلاتيلولكو ، التى تم التفاوض بين أطرافها قبل توقيعها لعدة سنوات ، ولم تدخل حيز التنفيذ الفعلى إلا بعد ٢٨ سنة تقريبا من عرضها للتوقيع. وتضيف اسرائيل الى ذلك ضرورة استناد المعاهدة الاقليمية الى معاهدات ثنائية تتم بينها وبين كافة الدول الرئيسية فى المنطقة ، بما فيها ايران وليبيا والعراق ، وهى دول غير أطراف فى المفاوضات الاقليمية لضبط التسلح والأمن الاقليمى ، لأسباب مختلفة ، واستنادها كذلك على نظام إقليمى للرقابة والضمانات يمارس عمله بأسلوب "التفتيش الخاص" وتطرح فى خلفية هذه الخطوات صفقة كبرى يتم من خلالها تخلى اسرائيل عن السلاح النووى مقابل ترتيب الاوضاع الأمنية فى المنطقة، وفقا لتصورات اسرائيل.

إن هذا التصور يمثل جوهر رؤية حزب العمل ، كما يمثل جوهر رؤية تكتل الليكود ، للتعامل مع المشكلة النووية فى المنطقة ، فلاتوجد لليكود رؤية مختلفة جوهريا للإطار العام ، لكن خبرة تعامله مع عملية "التفاهم" حول تطبيق هذا الإطار فى ظل عملية التسوية السلمية ، تشير الى مايلى :

١ - أن حكومة الليكود - شامير قد رفضت خلال الجلسات

التحضيرية للمفاوضات متعددة الاطراف بموسكو فى فبراير ١٩٩٢ والدورة الأولى للجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى التى عقدت فى واشنطن خلال مايو ١٩٩٢ الحديث عن المسألة النووية بأية صورة . وقد تطور هذا الموقف ابتداء من الدورة الثانية التى عقدت فى سبتمبر ١٩٩٢ فى ظل حكومة العمل - رابين نحو ابداء الاستعداد لمناقشة كافة أنظمة التسليح الموجودة فى المنطقة ، ووصل الامر الى تقديم وعد بمناقشة قضية التسلح النووى فى دورة نوفمبر ١٩٩٤ بعمان ، لكن حكومة العمل - رابين قد إتخذت قرارا ، رغم ذلك ، فى ابريل ١٩٩٥ ، برفض ادراج موضوع المشكلة النووية على جدول أعمال المفاوضات، وإن لم يمنع ذلك اجراء نقاشات غير رسمية حوله ، فالخلافات بين العمل والليكود على هذا المستوى طفيفة الى حد كبير وترتبط بالتطبيق باكثر مما ترتبط بالتصور العام .

٢ - أن حكومة الليكود - شامير قد طرحت فى الجولة الأولى تصورا يركز على أولوية النقاش حول اجراءات بناء الثقة بين اطراف عملية التسوية ، قبل الدخول فى مفاوضات حول قضايا التسلح . ومشكلة اجراءات بناء الثقة أنها تعبر عن مجموعة من ترتيبات الأمن التى تبدو بلا حدود واضحة ، ويختلط فيها ماهو "آلية" بما هو "قضية" ، وقد تم الإتفاق فى الجولات التالية على التعامل بشكل متوازى مع اجراءات بناء الثقة وقضايا ضبط التسلح ، لكن تم الاستغراق فى مناقشة اجراءات بناء الثقة ، وتم الاتفاق بالفعل على انشاء مجموعة من المراكز والشبكات والترتيبات فى اطارها باعتبار انها " الممكن فى الوقت الحالى وتؤدى أية محاولة من جانب الدول العربية لطرح القضية الاساسية الى توتير الاجواء ، ووقف المفاوضات فهناك جمود فى الطرح التفاوضى الاسرائيلى، ولايختلف الليكود عن العمل كثيرا . لكن يبدو أحيانا أيضا ان الليكود اكثر "عصبية" فى التعامل مع المسألة النووية على هذا المستوى من العمل كما يبدو أنه يأمل فى تنفيذ تصوراته الأمنية الإقليمية كاملة قبل فتح الملف النووى .

فى النهاية ، فان تكتل الليكود قد قام بدور أساسى فى عملية تطوير القوة النووية باتخاذ قرارات استراتيجية "متطرفة" تتصل بها فى إطار رؤيته لأهميتها فى الحفاظ على أمن اسرائيل، لكن لاتوجد لديه تصورات متوازنة لاستخدامها ، فقد حاول أيضا تجاوز إطار الاستخدام الذى أسسه حزب العمل فى اتجاه أنماط متطرفة أيضا لاستخدام القوة النووية ، وتقتصر مواقفه الخاصة بإزالتها على مضاعفة التعقيدات الخاصة بإطار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية الذى شكله حزب العمل ، وهى كلها أمور يمكن أن تكون ذات انعكاسات أساسية على مستقبل التسوية السلمية ، كما إنعكست من قبل على مسار الصراع قبل عام ١٩٩١ . فالمسألة النووية ، كلها ، لا تتسم بالتوازن فى فترات حكم الليكود.





المؤتمر السنوى للجمعية السويسرية للشرق الأوسط والحضارة الإسلامية

لوزان : (١٠ - ١١ اكتوبر ١٩٩٦)

استضافت جامعة لوزان فى ١٠ و ١١ أكتوبر ١٩٩٦ المؤتمر العلمى الذى نظمته الجمعية السويسرية للشرق الأوسط والحضارة الإسلامية بعنوان "الإسلام والتغيير الاجتماعى" . وقد تضمن المؤتمر ست ورش عمل تناولت الموضوعات الآتية :

أولا : أشكال التعبير عن التدين وعن الحداثة فى الإسلام ، وقد رأس هذه الورشة الأستاذ الدكتور منذر كيلانى من تونس ، وتضمنت ست أوراق مقدمة من عدة باحثين عرب وسويسريين تناولت العلاقة بين الإسلام والعلمانية من منظور تاريخى فى الوقت الراهن ، مع تركيز على التجربة العلمانية فى تونس فى عهد الرئيس السابق بورقيبة والتجربة الإسلامية فى ايران بعد ثورة ١٩٧٩ ، وكذلك التأثير الاجتماعى للإسلام السنى ، والعلاقة بين التقاليد التاريخية الإسلامية والراديكالية الإسلامية المعاصرة .

ثانيا : المجموعات الدينية والعرقية ومفهوم الدولة القومية ، وقد رأس هذه الورشة الأستاذ الدكتور أحمد بنانى من المغرب ، وقد استمعت هذه الورشة الى خمسة متحدثين تناولوا الشيعة فى لبنان ، والعلاقة بين القبيلة والدولة فى اليمن ، ومسلمى البوسنة ، والإسلام فى فرنسا ، وأخيرا بناء الدولة وعملية السلام فى الأردن .

ثالثا : تعددية الإسلام : المفاهيم والممارسات ، وقد رأس هذه الورشة الباحث الإيرانى الدكتور فارسين بانكى وتضمنت ست أوراق قدمها الدكتور وليد عبد الناصر حول مفهوم الاشتراكية الإسلامية لدى الدكتور مصطفى السباعى (١٩٤٩-١٩٦١)، والعلاقة بين المنفى والشتات والتغيير الاجتماعى فى أفغانستان للباحثين السويسريين بيير ميشلين سنتليفر ، والإسلام فى أفريقيا السوداء للباحثة السويسرية ماريان شينو ، كذلك كانت هناك أوراق حول "الإسلام فى تنزانيا" ، "الإسلام والحركات الاجتماعية فى أفريقيا جنوب الصحراء" ، و "التغيير الاجتماعى وتصورات أوروبا عن الاسلام" .

رابعا : الديمقراطية والعولمة والمجتمع المدنى ، وكان أبرز المتحدثين فيها الدكتور سمير أمين الذى تناول "العولمة وأزمة الدولة القومية : حالة العالم الإسلامى" . كذلك تحدث الأستاذ الدكتور منصف دجازيرى من تونس حول "الدولة ، الإسلام ، والتغيير الاجتماعى فى العالم العربى" ، وتناولت الباحثة سليمة غزالى "الصحافة وحرية التعبير" ، بينما قدمت ورقتان أخريان حول "الأبعاد الاقتصادية لعملية التحول فى العالم العربى" ، و "التغيير الاجتماعى فى علاقته بالإسلام والديمقراطية بتركيا" . كما تحدث فى نفس الورشة الأستاذ الدكتور أحمد الأشقر من مصر عن "حقوق الإنسان فى الإسلام" .

خامسا : القوى والحركات الاجتماعية ، وترأس هذه الورشة الدكتور منصف دجازيرى وتضمنت مساهمة قيمة للأستاذة الدكتورة فوزية العشماوى من مصر حول "التطور الاجتماعى للمرأة فى الإسلام : الحالة المصرية" ، بالإضافة الى أوراق أخرى تناولت المرأة ، الأسرة والتغيير الاجتماعى ، دور الشباب كفاعل اجتماعى فى المغرب ، والشباب والإسلام فى فرنسا ، والحركات النسوية والتغيير الاجتماعى .

سادسا وأخيرا : خصصت ورشة العمل تلك للغة ، الثقافة والمجتمع ، وترأستها الأستاذة الدكتورة هيلارى كيلباتريك من سويسرا وهى من قيادات الجمعية السويسرية للشرق الأوسط ، وقدمت خلالها ورقة قيمة حول "العوامل السابقة على الإسلام وتأثيرها فى الرواية العربية الحديثة" ، كما قدم الأستاذ الدكتور أحمد بنانى من المغرب ورقة حول "اللغة والأمة والأيديولوجيا" ، بينما قدم كلايف هولز ورقة حول "تأثير ظاهرة التحضر على اللغة العربية الحديثة" .

وقد تخلل المؤتمر أيضا عرض فيلم "صمت القصور" للمخرجة التونسية مفيدة طلاطلى . وتم اختتام المؤتمر بجلسة عمل تم فيها تلخيص نتاج ورش العمل الست وما دار من مناقشات .

وبالرغم من محدودية ورش العمل فى مؤتمرات الجمعية السويسرية للشرق الأوسط مقارنة بمثيلاتها فى بريطانيا وفرنسا على سبيل المثال ، تظل هذه المؤتمرات ذات قيمة خاصة فى ضوء تعدد المصادر الثقافية والأطر المعرفية للمشاركين فى أعمالها لكونهم متأثرين بمناهج ومدارس فكرية فرنسية وإيطالية وألمانية، وذلك بالإضافة الى الباحثين العرب والباحثين الغربيين من ذوى الثقافة الأنجلوساكسونية . ويصبح العامل مصدر إثراء لاشك فيه فى أعمال مؤتمرات الجمعية السويسرية للشرق الأوسط والحضارة الإسلامية . ولاشك أن نجاح المؤتمر الأخير هو شهادة لجهود كل من الأساتذة الدكاترة هيلارى كيلباتريك وفوزية العشماوى ومنصف دجازيرى ، ومنذر كيلانى وأحمد بنانى وفارسين بانكى .

٤٠٩

"ندوة " الاقتصاد من اجل مستقبل عربى

القاهرة : (١٢ - ١٤ اكتوبر ١٩٩٦)

احمد خليل الضبع

إلتقى مائة من رجال الفكر والاقتصاد والاعمال العرب يتقدمهم الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ندوة بالأهرام حول " الاقتصاد من أجل مستقبل عربى ، من ١٢ - ١٤ اكتوبر الماضى وقد ناقشوا على مدى ست جلسات ثلاثة محاور أساسية هى :

١ - العلاقات العربية - العربية .

٢ - العلاقات الاقتصادية العربية الاقليمية والدولية .

٣ - إنشاء المنتدى الاقتصادى العربى ليكون مركزا للتفكير الاقتصادى الاستراتيجى العربى .

ولدعم دور القطاع الخاص العربى فى العمل الاقتصادى العربى المشترك دعت ورقة الاستاذ / عبد الفتاح محمد عبد الفتاح مستشار شركة الصناعات الكويتية الى ضرورة اتخاذ المزيد من الاجراءات للقضاء على معوقات الاستثمار داخل الأقطار العربية وكذلك القيود على حركة الاستثمار فيما بينها وضرورة دعم الآليات التى تنشؤها وتمولها وفى طليعتها إتحاد المستثمرين العرب بإعتبارها أداة للتواصل وتنسيق الجهود وبحث المشاكل وتذليلها فضلا عن إصدار قانون عربى موحد للشركات المشتركة وفى هذا الاطار ايضا جاءت ورقة د . حسن عباس زكى وزير المالية الأسبق التى دعت الى توحيد التشريعات الضريبية والجمركية والقيود على إنتقالات الأفراد ورؤس الأموال بالإضافة الى أهمية تزايد عدد الشركات العربية العملاقة خاصة فى مجالات تجارة السلع الدولية لتشجيع التجارة البينية والتجارة مع العالم الخارجى الى جانب العمل على تطوير أسواق المال العربية وربطها وبحث قيام مصرف عربى دولى للتنمية .

أما عمر عبد الله كامل فقد أكد ضرورة الإسراع بانشاء منطقة تجارة عربية حرة فى نطاق السوق العربية المشتركة ودعا الباحث ورجل الاعمال الى استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ترتكز على عدة مفاهيم أهمها : -

- تحديد العمل الاقتصادى العربى كوسيلة حمائية للانشطة الاقتصادية العربية المشتركة تجاه الخدمات السياسية العربية والتنبية على أن العمل الاقتصادى العربى المشترك أكثر إتساعا وشمولا من مجرد اقامة المشروعات المشتركة ومن مجرد حدوث تدفقات عمالية ومالية بصفة تلقائية عبر الحدود والقطرية بالاضافة الى أن التنمية القومية تفيد حتما من مسيرة التنمية الوطنية فى كل قطر ولكنها تتسارع وتزداد صلابة اذا اعتمدت الأسرة العربية باسرها مبدأ التنسيق والتكامل والاندماج بين مسيراتها التنموية .

- وطرح على نجم المحافظ السابق للبنك المركزى رؤيته لنجاح برامج التحول الاقتصادى والخصخصة فى العالم العربى وبالتطبيق على إستخدام البورصة لتحقيق ذلك فى مصر وأكد على ضرورة مراعاة عدة نقاط أهمها . دراسة القدرة الإستيعابية للسوق والعمل على تحقيق التوازن بين المعروض والطلب عليه والقيام بعملية توعية تسبق كل عملية طرح والإهتمام بوجود مستثمر ذى خبرة فى مجال تخصص الشركة المطروحة للبيع والعمل على كسب ثقة المجتمع الدولى فى الاقتصاد المصرى والعربى وتذليل الصعاب التى تواجه المستثمر الأجنبى وكذلك الإعلان التفصيلى لبرنامج الخصخصة خلال السنوات المقبلة فضلا عن إعطاء الأولوية لطرح أسهم الشركات العامة وذلك قبل طرح المؤسسات المالية.

وعن التحديات الإقليمية التى يواجهها الاقتصاد العربى عقد عدنان برجى مدير عام المركز الوطنى للدراسات والنشر فى ورقته مقارنة تبين الاقتصادات العربية والاقتصاد الاسرائيلى فى بعض المجالات فالبنسبة للدخل الوطنى فيبلغ ٦٧,٦ مليار دولار فى اسرائيل بينما هو فى مصر والاردن وسوريا ومنطقة الحكم الذاتى يبلغ ٥٤,٤ مليار دولار أما متوسط دخل الفرد فى اسرائيل فيبلغ حوالى ١٣ ألف دولار فى مقابل ٤,٦ ألف دولار للمواطن العربى . كما بلغت نسبة الموجودات المصرفية لعدد السكان مامتوسطه ١٤٢٢ دولار فى الدول العربية فى مقابل ١٧٠٠ دولار فى اسرائيل كذلك أشار الى الفارق فى التقدم والتكنولوجيا فى القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعية والخدمية والزراعية وهو مايزيد من أهمية التعاون العربى المشترك لخلق كيان اقتصادى عربى قادر على المنافسة الإقليمية والدولية .

وقد توصلت الندوة الى عدد من التوصيات أهمها .

- الاعلان عن إنشاء المنتدى الاقتصادى العربى ليكون مركزا للتفكير الاستراتيجى العربى يتعاون وينسق مع المراكز والمنتديات العاملة فى مجال اهتمامه بكل البلدان العربية.

- مطالبة الرئيس مبارك بالدعوة الى قمة عربية اقتصادية تختص بمناقشة الأوضاع والقضايا المتعلقة بالاقتصاد وكل مايتصل به .

- أهمية تحقيق السلام العادل فى منطقة الشرق الاوسط

لضمان استمرار النمو الاقتصادى وتوفير المناخ المناسب لزيادة القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية على المستوى الاقليمى والدولى .

– ضرورة توافر الإرادة السياسية العربية للتعامل فى مواجهة التطورات الإقليمية والدولية وكذلك طرح استراتيجية عربية لاتقتصر فقط على المشاريع الفردية وانما تتضمن صيغة عملية وعملية تخدم كل الأهداف وتحقق التكامل بين إمكانات الأمة العربية.

– أهمية ان تولى الدول العربية عناية خاصة لتطوير التشريعات الحاكمة للنمو الاقتصادى من خلال موسوعة التشريعات المساندة للتنمية والمؤازرة لرأس المال خاصة أن معظم الدول العربية أخذت فى تنفيذ برامج التكيف الهيكلى والتحول نحو إطلاق آليات عمل السوق .

– أهمية إدراك المصارف والمؤسسات التمويلية العربية لتحديات العصر وتطوير عملها لتهيئة المناخ المناسب لنمو حركة التجارة . ودعم حركة رؤوس الأموال وتطوير عمل البورصات العربية وربطها فى إطار عربى يسمح بإصدار جميع الأوراق المالية وبحرية دخول وخروج رأس المال .

– العمل على تقارب الأنظمة الاقتصادية فى البلاد العربية تدريجيا والعمل على إيجاد آليات جديدة لتطوير التكامل مع النظم المتباينة مما يجعل من السهل إقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة فى إطار العمل العربى الجماعى.

– سرعة إتخاذ خطوات إيجابية للإسراع فى إقامة منطقة تجارة حرة عربية بوضع جدول زمنى وبرنامج عمل يتيح حركة إنتعاش وتكاملا إقتصاديا فى جميع قطاعات الإقتصاد العربى .

– الإهتمام بالتنمية البشرية العربية وتأهيلها ورعايتها وفق متطلبات العصر ودعوة العقول العربية والخبرات المغتربة بالإضافة الى اعطاء الأولوية لإحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية فى الدول العربية تدريجيا كلما أمكن ذلك .

– ضرورة زيادة الاعتمادات المخصصة لمراكز ومؤسسات البحث العلمى المتماثلة فى الدول العربية المختلفة مع حفز شركات القطاع الخاص لتحمل أعباء البحث العلمى والعمل على إيجاد نظام للعلوم والتكنولوجيا على المستوي العربى يرتبط باحتياجات المجتمع العربى .

– العمل والإهتمام بالبنية المعلوماتية ونشر المعلومات على المجتمع ورجال الأعمال بما يساهم فى تحقيق رؤية لمجالات وفرص الإستثمار والتجارة والبحث والدعوة الى إنشاء تشكيلة معلومات عربية والعمل على تحديث الإدارة التى زادت أهميتها خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى والعلاقات الدولية .

– العمل على ايجاد نظام تعليمى تربوى حديث على المستوى العربى يعنى بإعداد بشر قادر على الإبتكار العلمى والتكنولوجى والإدارة والتسويق وقيادة التطوير والتقدم وصنع المستقبل .

– تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات العربية الأمر الذى يدعو إلى إيجاد شركات عربية ، عملاقة تتولى جهود الأبحاث لضمان جودة المنتجات والقيام بأعمال التسويق والترويج الخارجى مع دعم الحكومات العربية للتصدير بإزالة المعوقات ومنح الحوافز للمصدرين.

– إنشاء لجان نوعية تجمع بين الشركات المتجانسة والمتماثلة فى الإنتاج للتنسيق فيما بينها وتوفير خدمات مشتركة وبحث إمكانية إنشاء شركات عملاقة .

– الدعوة الى تأسيس مصرف عربي للتنمية على أن تشارك فى تأسيسه المصارف العربية بنصف رأس المال ويطرح النصف الآخر أسهما فى الأسواق وذلك لخدمة الإقتصاد العربى بأفرعه المختلفة .

– إشتراك القطاع الخاص ممثلا فى الإتحادات النوعية والمنظمات والمنتديات فى عملية صنع القرار بجميع مراحله .

– ضرورة التنسيق العربي– العربى قبل مؤتمر القاهرة الإقتصادى مع العمل على توظيف الهياكل والمؤسسات الإقليمية المختلفة لدعم برامج الإصلاح الإقتصادى فى الدول العربية .

" ندوة " نزع السلاح النووى والرقابة على التسليح التقليدى

إسلام آباد - الباكستان ، (٢٨- ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦)

طارق حسنى ابو سنة

إنعقدت بإسلام أباد فى الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦ ندوة دولية بعنوان "نزع السلاح النووى والرقابة على التسليح التقليدى بما فيها الأسلحة الخفيفة" نظمتها مؤسسة "أبحاث البيئة الدولية والتنمية والأمن الوطنى" بالتعاون مع مؤسسة "هانز سيدل" الألمانية ومقرها ميونيخ، وقد شارك فى الندوة باحثون متخصصون من كل من ألمانيا والمجر وإيران والصين والباكستان.

الجلسة الأولى: فى نطاق البحوث تضمنت عرضاً لأصول عملية نزع السلاح النووى والإتجاهات المستقبلية، والعمليات المتعلقة بجدوى إزالة أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك الجوانب الأخلاقية:

١- لابد من التفرقة بين الحد من التسلح ونزع السلاح خاصة وأن الأمم المتحدة فشلت فى هذه المجالات ويجب على العالم مواجهة المعاملة التمييزية المتحيزة من قبل الدول النووية ضد الدول غير النووية بما فيها صراعها لمنعها من الحصول على التكنولوجيا النووية، وهذا يمس أمن الدول النامية. وقد أنعكست عدم العدالة أيضا فى حوار الشمال والجنوب وقد فقدت إتفاقية حظر الإنتشار النووى مصداقيتها. ولهذا فإن باكستان لم تنضم بسبب عدم قيامها بتوفير ضمانات حقيقية لأمن الدول المنضمة لها. فمثلاً إسرائيل قامت بضرب مفاعل العراق النووى ولم تعاقبها الأمم المتحدة، ومن ثم فهذا الوضع من الممكن جداً أن يتكرر مع الباكستان. وبالنسبة لإتفاقية حظر التجارب النووية، فقد تأكد مرة أخرى أن الدول النووية لا تريد إزالة تلك الأسلحة النووية، بل تريد أن تعطى لنفسها أوضاعا مميزة أكثر وغير عادلة، ومن ثم فيجب أن تمضى باكستان فى برنامجها النووى.

٢- ترى الهند أن إتفاقية حظر التجارب النووية ما هى إلا إتفاقية لحظر التفجيرات وليست لإزالة الأسلحة النووية.

٣- يوجد شعور بالفشل حيال عدم الإنحياز والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى فى ردع المعتدى، وهذا تسبب فى ظاهرة عدم الإستقرار والتوتر فى العالم، وخاصة جنوب أسيا، وبالتالى أصبح من حق كل دولة البحث عن رادع لديها لأى عدوان ضد المعتدى وهذا ما حدث ضد الباكستان من قبل الهند، كما أن غرب باكستان يشهد ظروفا غير عادية مثل أفغانستان وإضطهاد الولايات المتحدة لإيران والعراق إسرائيل وفلسطين. ومن ثم فلا يجب أن تنضم الباكستان سواء لإتفاقيتى حظر الإنتشار النووى أو التجارب النووية حتى لو لم يكن لديها قدرات نووية لأن الردع مطلوب وذلك بجانب وجود نظام سياسى وإقتصادى قوى.

الجلسة الثانية: تضمنت بحث العوامل التى تخرج ظاهرة موضوعات نزع السلاح بما فيها حظر الإنتشار النووى وإحتمالات المستقبل، وكذا التجربة المجر من أجل بحث التعاون العالمى من خلال تبادل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية

١- لوحظ وجود معايير مزدوجة فى سياسة الولايات المتحدة تجاه دول معينة خاصة فى موضوعات فرض العقوبات على دول لديها برامج نووية، مثل الباكستان بمعنى أن الولايات المتحدة تطبق معيار العقوبات بشكل إختيارى. ففى عام ١٩٧٦ وقعت عقوبات على الباكستان إلى أن جاءت الأحداث فى أفغانستان فرفعت العقوبات بدعوى أن الشكوك التى كانت موجودة دفعت إلى إنسحاب السوفييت، فرجعت العقوبات مرة أخرى. كما أن الهند لم توقع عليها عقوبات بل التعاون العسكرى الأمريكى - الهندى قائم وسوف يستمر.

٢- أن القدرات النووية الباكستانية متواضعة فهى فقط لغرض الدفاع الرادع ضد الهند وليس لشن حرب شاملة، ووجودها أحدث إستقراراً فى المنطقة رغم حالة العداء بين البلدين، ويجب على الهند والباكستان حل مشاكلهما سلمياً من خلال التفاوض من أجل إقناع العالم النووى بضرورة إحترام دول جنوب أسيا من أجل الحصول على المزيد من التكنولوجيا النووية، ولعل نموذج باكستان - الصين فى التعاون النووى السلمى نموذج يحتذى به فالصين ليس لديها مشاكل من الباكستان وتساعدها فى تحقيق الإعتماد على الذات.

الجلسة الثالثة: تعرضت لموضوع القوى النووية فيما بعد الحرب الباردة، وكذا تجارب كل من الصين وإيران:

١- أن باكستان لن تترك الهند تسيطر نووياً على جنوب أسيا مثلما فعلت إسرائيل فى الشرق الأوسط وتحاول فرض سلام غير حقيقى وهشا، حيث خضع العرب للضغوط الأمريكية ووافقوا على إتفاقية حظر الإنتشار النووى لذلك لم تسلك باكستان نفس النهج.

٢- يرى الغرب أن الإسلام أكبر تهديد للحضارة الغربية الرأسمالية بعد هزيمة الشيوعية ولازال الغرب يحارب الباكستان وإيران وغيرهما.

الجلسات الرابعة والخامسة والسادسة: ناقشت موضوعات الأسلحة التقليدية التى هى القاتل الرئيسى للعنصر البشرى وكيفية تحويل الصناعات العسكرية للصناعات المدنية فى كل من ألمانيا وأوروبا الشرقية، وكذا كيفية السيطرة على عوامل العنف والإرهاب،

وأيضا الجوانب الإنسانية والنفسية في عملية الردع النووي:

١- مطلوب تقييم لدور الأمم المتحدة في نزع السلاح خلال الخمسين عاما الأخيرة.

٢- يجب بحث الأسباب والعوامل التي تنجم عنها الصراعات سواء الداخلية أو الخارجية، وضرورة مواجهتها لأنها العلاج الناجع تجاه نزع السلاح.

٣- أن إجراءات بناء الثقة يجب أن يكون الحديث عنها شاملاً وعالمياً ولا يجب التركيز على الموضوع من زاوية ضيقة وهي النزاع الهندي - الباكستاني من أجل توفير مناخ صحي ملائم في المستقبل.

٤- يجب التمييز بين الإرهاب وظاهرة الكفاح المسلح العادل.

٥- يجب محاربة ظاهرة الشفافية التي تقوم على أن الأقمار الصناعية تكشف كل ماهو موجود على سطح الأرض، وهي حجة إستعمارية من قبل الولايات المتحدة، لأن هذا يفقد الدول سيادتها واستقلالها.

٦- أن لجوء الدول لمسألة الخيار النووي لا تتعلق بمسائل أخلاقية مثالية بل بالمصالح المطلوب تحقيقها وبظروف القوى المحيطة، فهي قضية نسبية.

ثانياً: أما أهم مادار في المناقشات يتمثل في التالي:

١- لا يجب أن يتم تعامل الباكستان مع الهند في القضية النووية مرتبطاً بالولايات المتحدة أو غيرها من خلال طلب الوساطة أو ضغوط معينة، ومن ثم فيجب أن يكون الإتصال ثنائيا وبشكل مباشر.

٢- لا يمكن للهند مهاجمة باكستان نووياً سواء بشكل محدود أو واسع بسبب حالة الردع النووي بينهما.

٣- لا يشترط أن يكون تطابق موقف باكستان مع الهند تجاه اتفاقيتي حظر الإنتشار أو التجارب النووية هو لربطه بما سوف تفعله الهند، وإنما يكون لأسباب أخرى مستقلة وثابتة للسياسة الباكستانية تتعلق مثلاً بمبدأ العدالة. كما أن سياسة الهند النووية ليست موجهة أساساً لجنوب آسيا ولكن لها علاقة بالقوى النووية الخمس، ومن ثم فهي ليست للهيمنة على المنطقة. وبالنسبة لإجراءات بناء الثقة بين باكستان والهند فتوجد إقتراحات من الجانبين كما توجد إتفاقيات موقعة بالفعل، ويمكن أن يكون هناك أكثر في المستقبل، فمثلاً يوجد إتفاق بعدم الهجوم على المنشآت النووية، كما أن الهند تلجأ لأسلوب التدريج تجاه إتفاقية حظر التجارب وليس صحيحاً أن الهند كانت سوف تقوم بعمل تفجير نووي كما ذكرت الصحف الأمريكية التي أرادت إحداث توتر أمريكي مع الهند وكذا إحداث توتر باكستاني - هندي كما ذكرت مصادر أمريكية التي أرادت إحداث توتر أمريكي مع الهند وكذا توتر باكستاني هندي.

٤- تمنع الدول الغربية منح الطلاب الباكستانيين أي فرصة لدراسة العلوم النووية في بلدانها.

٥- يجب التفرقة بين حركات التحرير الوطنية وحقها في الدفاع عن نفسها وتحقيق أهدافها الشرعية وبين الإرهاب - غير الشرعي والمتطرفين ضد الحكومات والدول.

٦- تواجه الدول الصغيرة مشاكل جمة في الدفاع عن نفسها خاصة ضد الدول الكبيرة، وهذا يؤثر على البيئة الدولية المحيطة ويزيد من عناصر الصراع الداخلي في هذه الدول.

٧- سوف تستمر الصين في دعمها للدول النووية لتطوير برامجها النووية السلمية، كما أن قدرات الصين النووية هي فقط للدفاع عن النفس وليست لأغراض أخرى.

٨- توجد فجوة كبيرة في المعلومات والتكنولوجيا المتاحة، خاصة من قبل الدول النووية لغير النووية.

الملاحظات الختامية:

١- لابد أن يوجد أمل تجاه التوصل لنزع سلاح نووي حقيقي، ولكن في نفس الوقت يجب تطوير سياسة تدعو لكيفية التعامل مع القوى النووية لتحقيق الإستقرار المنشود قبل الحديث عن إزالتها بما يعني تطبيق مفهوم الردع النووي.

٢- الردع النووي الذي بدأ في السبعينات بين الهند والباكستان أدى لتحقيق الإستقرار ولم تقع حروب بينهما منذ ذلك الوقت، فباكستان بدأت في برنامجها النووي منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٧. وقد تم وضع قيود على البرنامج النووي من قبل الولايات المتحدة، فتم تخفيض نشاطه من ٩٥٪ إلى ٥٪ في عدة أيام بعد أن حقق البرنامج هدفه، وبالتالي فالبرنامج لم يجمد أو يلغ.

٣- أن الصين والهند خفضتا قواتهما على حدودهما وكذلك الصين وروسيا، ويمكن للباكستان والهند أن تسلكا نفس النهج حيث تخفض القوات التقليدية في ظل وجود ردع نووي.

" ندوة " حرب السويس بعد اربعين عاماً

القاهرة : (٢٩ اكتوبر ١٩٩٦)

آمال اسعد

عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ندوة "حرب السويس بعد أربعين عاما" ، وقد شاركت أقلام العديد من المتخصصين فى هذه الندوة ، فتناولت موضوع الندوة من مختلف النواحى مما أعطى للندوة طابعا مميزا ، ومن بين الأبحاث التى قدمت على سبيل المثال :

البحث الذى تقدم به الدكتور عبد الحميد أحمد شلبى عن "العرب والعدوان" ، وفيه أشار الى أنه شهدت المنطقة العربية خلال فترة الخمسينات واحدة من أهم وأخطر الصراعات العربية - الإسرائيلية والغربية ألا وهى أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وقد كان للعرب موقفهم من تلك الأزمة - قبل وأثناء وبعد العدوان على المستويين الرسمى والشعبى .

فبالنسبة للموقف الرسمى للدول العربية منفردة : فقد أشار الباحث الى أنه قد تفاوت من دولة لأخرى ، ويمكن تقسيم الدول العربية - وقتئذ - الى دول موالية لمصر كسوريا ، والأردن ، والسعودية ، واليمن ، وأخرى غير موالية وعلى رأسها العراق ولبنان . وأنه بذلك يتضح لنا أن الموقف فى البلاد الموالية لمصر كان موقفا مساندا ومؤيدا لمصر فى تلك الأزمة فى مختلف مراحلها بدءا من التأميم وحتى توقف العدوان . أما الدول غير الموالية ، فبالرغم من تصريحاتها المعلنة بأنها تقف الى جانب مصر فى تلك الأزمة ، إلا أن الشبهات قد حامت حول بعض تلك الدول وخاصة العراق ، حتى أن معظم التقارير والمصادر ذكرت أن العراق ساند بريطانيا فى العدوان على مصر ، وأنه فتح مطاراته ومستشفياته للطائرات والجرحى البريطانيين ، وأشار الباحث الى أنه قد أوضح من خلال المعطيات التاريخية الموجودة آنذاك أن تلك الأقاويل تخالف تلك المعطيات وأهمها وجود القواعد البريطانية فى قبرص ، فضلا عن إشتراك اسرائيل الفعلى فى القتال وهى أقرب من العراق الى مصر.

وقد حامت الشبهات - أيضا - حول ليبيا بشأن القاعدة البريطانية التى كانت موجودة فوق أراضيها ، إلا أن الشبهات لم تكن بالقدر الذى شهده العراق . هذا عن الدول العربية المستقلة ، أما الدول غير المستقلة - أو حديثة الإستقلال فلم يصدر عنها أى تصريحات رسمية ، أو أى رد فعل رسمى سوى تونس والمغرب والسودان .

وعلى وجه الإجمال ، فإن الدول العربية لم يكن لها موقف ثابت ، ولم تتخذ موقفا عمليا سواء على المستوى الجماعى أو على المستوى الفردى ، مما أفقد مؤتمراتهم وتصريحاتهم المصداقية وظلت قراراتهم حبرا على ورق . ومهما يكن من أمر ، فإن ذلك العدوان قد خلف عدة نتائج هامة على المستويات الدولية ، والإقليمية والعربية ، أما أهم تلك النتائج على المستوى العربى فهى بروز القومية العربية بصورة واضحة ، وقد وصف البعض ذلك بقوله "أن الدرس المستفاد من معركة السويس هو هذا اللقاء بين عبد الناصر والجماهير العربية ، التى تحولت لأول مرة الى قوة فاعلة وحاسمة فى صنع الأحداث" . ومن النتائج الهامة - أيضا - أن القناة أصبحت ملكية خالصة لمصر ، وأصبح عبد الناصر بطلا قوميا ورائدا لحركة القومية العربية .

وعن الموقف الدولى من العراق ، تقدمت الدكتورة لطيفة سالم ببحث أشارت فيه الى أنه عندما وقع الهجوم الإسرائيلى على شبه جزيرة سيناء فى غروب يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، تحركت الولايات المتحدة سريعا ، وطلبت عقد مجلس الأمن قبل أى تحرك سوفيتى ، وحاول أيزنهاور إثناء بريطانيا وفرنسا عن المضى فى تنفيذ خطة العدوان ، وتقدمت واشنطن بمشروع لمجلس الأمن لوقف القتال بين اسرائيل ومصر وانسحاب الأولى الى خط الهدنة ، وتقدمت موسكو هى الأخرى بمشروع مماثل ، ولكن بريطانيا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو ، لذا كان اللجوء الى الجمعية العامة ، وفى نفس الوقت نفذت بريطانيا وفرنسا خطتهما بشأن العدوان على مصر . وأصدرت الجمعية العامة قرارها بوقف اطلاق النار الفورى وانسحاب القوات المعتدية .

ورغم الموقف السوفيتى المؤيد منذ بداية الأزمة ، فإن صوت موسكو خفت مع الأحداث ، نظرا لثورة المجر وانشغالها بها ، ولم تقدم المساعدات العسكرية التى توقعتها مصر منها ، ولكن سرعان ما تحرك الاتحاد السوفيتى دبلوماسيا ، وبعث برسائل تهديد القوى المعتدية ، وهذا الموقف دفع واشنطن لمزيد من الضغط - لوقف العدوان - خاصة على بريطانيا لإقصاء التدخل السوفيتى ، كما تعرضت بريطانيا لضغط آخر من كندا مما أسفر عن توقف العمليات الحربية ضد مصر فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ .

وأسهم الموقف الدولى فى موافقة الجمعية العامة على تشكيل قوة الطوارىء الدولية ، بناء على اقتراح كندى للإشراف على وقف اطلاق النار . ولم تكن الكتلة السوفيتية ومصر مؤيدتين ذلك ، واستبعدت الدول الكبرى من هذه القوة ، وقد تمكن المندوب المصرى فى الأمم المتحدة مع دول باندونج من إبعاد اشتراك بريطانيا وفرنسا فى القوة ، أيضا حرصت واشنطن على أن يكون السوفيت بمنأى عن هذه القوة ، وقدمت خدماتها . كذلك كان لعبد الناصر شروطه التى أملاها بشأن تشكيل القوة ، وقد قام السكرتير العام للأمم المتحدة بدور ايجابى فى تقريب وجهات النظر . وفى نفس الوقت لم تنسحب القوات المعتدية تنفيذا لقرارى الجمعية العامة التى واصلت جلساتها ، وبرز دور الاتحاد السوفيتى فيها ، كذلك طالبت الولايات المتحدة بضرورة انسحاب

المعتدين ، وكشفت اتصالاتها بلندن ، وعرضت المقابل الذى تمثل فى المساعدات المالية ، حيث تدهورت الحالة الاقتصادية فى بريطانيا ، وبالتالى أجبر إيدن أن يعلن عن اتفاقه مع زميله الفرنسى بشأن سحب القوات المشتركة ، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ تم انسحاب القوات الأنجلو فرنسية ، وحلت مكانها قوة الطوارىء الدولية .

وجاء الدور على اسرائيل التى راوغت وماطلت فى الانسحاب ، وأعلن مسئولوها عدم الانسحاب إلا إذا حصلت على ضمانات ، تمثلت فى السماح للسفن الإسرائيلية بعبور خليج العقبة ، وكثفت الجمعية العامة نشاطها ، وطالبت الدول الأفروآسيوية بضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضى المصرية ، كما طالبت همرشولد بذلك ، وأيدت بعض الدول اسرائيل مثل فرنسا واستراليا ونيوزيلندا وبنما . وحاولت الجمعية العامة استنفاذ جميع المحاولات لإرغام اسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وهاجم المندوب السوفيتى اسرائيل ، ومارس وزير الخارجية الأمريكى ضغوطه على اسرائيل من ناحية ، لكنه فى ذات الوقت لوح بقرارات مجلس الأمن الخاصة بحرية الملاحة فى خليج العقبة وقناة السويس من ناحية أخرى .

وما لبث أن بعث الرئيس الأمريكى الى تل أبيب يطالب بالإنسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية مقابل ضمان حق اسرائيل فى المرور البرىء بخليج العقبة ، ورفضت اسرائيل ، ومضت وفود الدول فى الأمم المتحدة تتناقش حول فرض العقوبات على اسرائيل ، ولم يكن ذلك ليوافق الولايات المتحدة التى استمرت فى ممارسة ضغطها على تل أبيب حتى أعلنت جولدا مائير فى أول مارس ١٩٥٧ عن موعد الانسحاب ، وانتهى الأمر بعودة قطاع غزة لمصر ، ولكن فرض عليها اسقاط الحظر على الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة .

وساندت الدول مصر فى تطهير القناة لما لها من أهمية بالغة لدى هذه الدول التى تحملت الخسائر الإقتصادية لتوقف الملاحة طوال فترة العدوان . وقد قام السكرتير العام للأمم المتحدة بدور نشط فى هذا الصدد . وتم التطهير فى وقت وجيز ، وتحملت الدول النفقات ، وأسهمت الولايات المتحدة بنسب عالية ، وعادت القناة الى حالتها الطبيعية فى ٢٩ مارس ١٩٥٧ .

وأراد الغرب أن يعيد المفاوضات من جديد بشأن ادارة القناة ، وفقا لما سبق أن أتفق عليه قبيل العدوان ، لكن عبد الناصر رفض تماما ، ورأت بريطانيا وفرنسا عرض المسألة على مجلس الأمن ، فردت مصر على ذلك بإصدار تصريح فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ يقضى بقبولها مبدأ التحكيم والولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية فيما يختص بالخلافات القانونية بشأن القناة . ومع هذا اجتمع مجلس الأمن ، وتمت مناقشة التصريح المصرى . ورغم أنه لم تتم الموافقة على النظام الذى أقترحته مصر لإدارة القناة ، إلا أنه سمح به على سبيل التجربة ، ومن ثم كان التسليم بالأمر الواقع ، كذلك فقد أوفت مصر بالتزاماتها وعوضت حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة . وبذلك وصلت أزمة السويس الى نهاية المطاف ، واتضح الموقف الدولى إزاءها ، وقد أسفرت عن نتائج ساعدت فى تغيير المقاييس على الساحة الدولية ، كما كانت ترجمة لخبايا الدول فكشفت أوراقها وتمكنت من استخدامها جيدا وفقا لمبادئها .

كما تقدم الدكتور سيد عشماوى ببحث عن "المقاومة الشعبية أثناء العدوان الثلاثى على مصر" وقد حاول البحث المقدم وضع "المقاومة الشعبية" أثناء عدوان ١٩٥٦ فى إطارها التاريخى ، وقد أبرز بصفة خاصة النقاط التالية :

١- الأهمية التاريخية لهذه المقاومة ومدى ما حققته من أهداف فى الداخل والخارج .

٢- فكرة المقاومة لدى القيادة السياسية - العسكرية خاصة فى الفترة التى أعقبت تأميم شركة قناة السويس وحتى بداية العدوان الثلاثى ومدى الاستعدادات التى اتخذت ، بل والأدهى إبراز دور المذبذبين الرافضين - ولو فى البداية - للمقاومة داخل مجلس قيادة الثورة وبعض الساسة القدامى .

٣- القوى والفئات الإجتماعية وموقفها من المقاومة ، ودور المؤسسات الدينية (الأزهر والكنيسة) فى تدعيم الوحدة الوطنية والدعوة الى الجهاد والمقاومة ، ودور الهيئات النسائية ... الخ .

٤- الأشكال التنظيمية للمقاومة مثل : اللجنة العليا للمقاومة الشعبية ، لجان المقاومة ، المعسكرات ، لجان الوعى السياسى ، الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية ، فرق المقاومة خاصة داخل بورسعيد ، اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية ، لجان التعبئة الشعبية ، إسهام القوى السياسية خاصة قوى الحركة الشيوعية المصرية فى المقاومة والعمل المشترك بينهم وبين رجال عبد الناصر.

٥- أنواع هذه المقاومة وأشكالها المختلفة من :

(١) عنيفة مسلحة (كمائن ، اغتيالات ... الخ) .

(٢) سلمية (مظاهرات ، مقاطعة ، تبرع ، دور وسائل الإعلام والدعاية) .

٦- أهم الأطر المرجعية لهذه الدراسة خاصة مذكرات الذين شاركوا فى أحداث هذه الفترة ودورياتها المختلفة .

وعن "ديناميكية ادارة الحرب والنتائج" تقدم الدكتور ممدوح أنيس ببحث تناول فيه ثلاث نقاط رئيسية من بينها النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية المباشرة للحرب ، وفيه أشار الباحث الى أنه : لقد تمثلت النتائج السياسية فى : قوة التضامن العربى ، وخسارة بريطانيا لقاعدة قناة السويس ، حصول اسرائيل على وعد بالملاحة فى خليج العقبة ، وتقارب الاتحاد السوفيتى مع بعض أنظمة الحكم فى البلاد العربية ، ودخول الولايات المتحدة بثقلها لملء فراغ خروج بريطانيا من المنطقة .

وعن النتائج الاقتصادية ، فقد تمثلت فى ظهور الناقلات العملاقة للنفط ، إنشاء خطوط أنابيب بترول عابرة للدول ، تواجد فرنسى فى جيبوتى ، استعادة مصر سيطرتها على قناة السويس ودخلها بالعملة الأجنبية ، والخسارة الاقتصادية لبريطانيا .

أما النتائج العسكرية ، فقد تمثلت فى سعى بريطانيا لتخفيض قواتها فيما وراء البحار ، وبروز أهمية إنشاء وتنظيم قيادات مشتركة لإدارة العمليات الحربية لأكثر من دولة ، أهمية الحصول على معلومات دقيقة وموقوتة عن العدو ، أهمية التجهيز وتنظيم الدفاعات وتدريب القوات ، كما أكدت الحرب على ضرورة اعتماد اسرائيل على قواها الذاتية لتحقيق مصالحها وأطماعها ، وأهمية وضوح العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية .

"ندوة" مصر مابعد المعونات : نحو مزيد من الاعتماد على الذات

القاهرة : (١٩ نوفمبر ١٩٩٦)

د . صلاح سالم زرنوقة

تأتى أهمية هذه الندوة التى عقدها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت هذا العنوان من عدة أمور : ١ - ضرورة البحث فى مدى إسهام المعونات الخارجية فى التنمية الاقتصادية فى مصر ، فقد لوحظ أن تلقى مصر للمعونات ، خلال الفترة منذ أواخر الستينات وحتى اليوم قد إقترنت بزيادة فى حجم الديون وإنخفاض معدلات النمو ٢ - أن الدول التى تقدم المعونات قد أعربت عن رغبتها فى خفض حجم المعونات التى تقدمها ، ومن ثم فمن المهم أن نحتاط لتلك اللحظة . ٣- أن هناك جوانب سياسية مرتبطة بالمعونات ، ومن أبرز الأمثلة فى هذا الصدد سابقة الضغط على الحكومة المصرية بقطع المعونات من أجل حملها على تغيير سياساتها . ومعنى ذلك أن طرح الموضوع للحوار يستهدف رفع القدرة المصرية فى الاعتماد على الذات ، وتوسيع مساحة الحرية المتاحة لصانع القرار المصرى . ومن هنا كان المركز حريصا على إشراك أكبر عدد ممكن من الخبرات المصرية خصوصا من أجهزة الدولة المعنية .

وانعقدت الجلسة الأولى برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق الذى عايش الفترة ٦٧ - ١٩٧٥ كمسئول ، وهى فترة السنين العجاف ، كما وصفها . ويخلص منها الى القول بأنه عندما يتعلق الأمر بالغذاء ، فإن المسألة تتخطى حدود الاقتصاد لتدخل فى باب الأمن القومى ، ذلك أن توفير الغذاء يعد قضية استراتيجية لأى دولة ، وتلك مسألة لايجوز الاعتماد فيها على المعونات تحت أى مبرر . وأكد على أن الشعب المصرى - لا المعونات - هو الذى تحمل عبء تمويل المعركة فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر ، ومن ثم فإن قضية الاعتماد على الذات تعد قضية حيوية على الأقل لدعم القدرة على المساومة على المعونات نفسها . ثم أثار قضية تكيف المعونة وهل هى صدقة تخضع لهوية المانح ومايريد ان يمليه من شروط ، أم أنها حق لايجوز فيه فرض شروط معينة ، كما طرح فكرة تحصيل الزكاة على البترول والذى تبلغ عوائده حوالي ٦٠٠ أو ٧٠٠ مليار (وهى مايطلق عليه الركاز) وعلى الأموال المهربة خارج مصر (والتى تبلغ ١٢٠ مليار مع التحفظ على دقة الأرقام) ، ومن ثم فقد تعجب لماذا نعول كثيرا على معونة لاتزيد عن مليارين نصفها تقريبا عسكرية ولدينا زكاة على البترول والأموال الهاربة قد تصل الى ٣٠ مليارا فى العام الواحد ؟! .

فى هذه الجلسة قدم أ . عبد الله شحاته بالاشتراك مع أ . لبنى عبد الحميد ورقة ألقيا فيها الضوء على المصادر المختلفة لتقديم المساعدات ، والغرض أو الهدف الذى يسعى اليه كل من المرسل والمتلقى للمساعدة . ثم قدما عرضا حاشدا وضافيا للمساعدات الاقتصادية المقدمة الى الدول النامية فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٤ من حيث أهم الدول المانحة والمستقبلة ، والتوزيع النوعى والقطاعى لاحجام المعونات ، وذلك مع تركيز خاص على المعونة الأمريكية لمصر ، والتى تأتى فى المرتبة الثانية بعد إسرائيل من حيث حجم المعونات الموجهة من الولايات المتحدة الأمريكية الى دول العالم فى إطار مايسمى بدبلوماسية المعونات (حصلت مصر على معونة امريكية تزيد عن ١٤ مليار دولار فى الفترة مابين ١٩٩٠ و ١٩٩٥) ، ويبلغ حجم المساعدات التى تتلقاها مصر حوالى ٦,٥٪ من اجمالى الناتج القومى .

ثم قدم الدكتور مصطفى كامل السيد (مدير المركز ورقة عن " الجوانب السياسية للمعونات" . فميز بين المدرسة المثالية فى هذا الشأن والتى تقر ذلك بدوافع اخلاقية ، وبين المدرسة الواقعية والتى تذهب الى وجود أهداف سياسية من وراء تقديم المعونات . ومن منظور المدرسة الواقعية عرض لأهم الإبعاد السياسية للمعونات فى فترة الحرب الباردة والتى رأى أنها إرتبطت بطبيعة النظام الدولى ، وأن حجم الآثار السياسية كان يتوقف على طبيعة كل من الدولة المانحة والدولة المتلقية ، وعلى طبيعة المعونة ذاتها . وأوضح أن الوضع قد إختلف فى ظل النظام العالمى الجديد فلم تعد الأهداف السياسية للمعونات سرا أو مجالا للإجتهاد وإنما أصبحت قراءة فى وثائق المنظمات الدولية ، فعلى سبيل المثال أوضحت تقارير لجنة المساعدات الإنمائية منذ ١٩٨٩ ضرورة توجيه المعونات على أساس تبنى مفهوم جديد للتنمية قوامه رأس المال الاجتماعى (مقدار الثقة بين الأفراد فى التعامل) ورأس المال البشرى (مستوى التأهيل) ، ومن ثم تحديد أهداف للمعونات هى : تشجيع التطور الديمقراطى ، ودعم تطور المجتمع المدنى ، وتشجيع تحقيق المساواة بين الجنسين، وإدارة البيئة على نحو سليم . ولم تستطع دول الجنوب الرفض إزاء هذه الأهداف التى تدعيها هى الأخرى . والواضح ان هذه الأهداف تقيد من مجالات استخدام المعونة ، وأنها مطاطة قد تستخدم ذريعة لإيقاف المعونة فى أى وقت ، فضلا عن التناقض الذى تنطوى عليه ، فقدر كبير من هذه المعونات يذهب الى دول لاتتبنى الديمقراطية . لكن المهم هو أن هذه الأهداف أداة هامة للهندسة الاجتماعية ، أى لإعادة تشكيل مجتمعات الجنوب على نحو تحقيق مصالح الدول الغربية .

كذلك قدم الدكتور محمد دويدار (أستاذ الاقتصاد السياسى بحقوق الاسكندرية) ورقة عن " التنمية فى المجتمعات المتخلفة والاعتماد على الذات " ، فتحدث عن الإطار التاريخى للتنمية من منظور الاعتماد على الذات ، خصوصا فيما يتعلق بما أطلق عليه تبديد قوى الانتاج وإهدار القدرات السياسية ، وخلص إلى أننا بحاجة إلى إسترجاع الذات وليس مجرد المزيد من الاعتماد على الذات . ثم حدد تصوره لفكرة الاعتماد على الذات والتى تقوم على تطوير الاقتصاد المصرى كجزء من الاقتصاد العالمى وفقا لاستراتيجية تركز على الانسان المصرى بتغيير نمط معيشته ورفع مستوى تأهيله ، وذلك بهدف نفى العلاقات الدولية القائمة على التبعية . ثم تحدث عن الاطار العام لاستراتيجية الاعتماد على الذات من حيث الأهداف والوسائل ومايمكن أن يثيره ذلك من مشاكل وكيفية النظر اليها ومعالجتها ، لاسيما استقلالية القرار .

وفى الجلسة الثانية التى رأسها الدكتور محمود عبد الفضيل (أستاذ الاقتصاد بالكلية) ثم تقديم ثلاث أوراق تطبيقيه ، تدور حول

كيفية اعداد الاقتصاد المصرى لمواجهة انقطاع المعونات أو تقليصها ، أو إعداده للاستغناء ذاتيا عن هذه المعونات قبل ان تفرض عليه عملية انقطاعها . قدمت الدكتورة منال متولي (مدرس الاقتصاد بالكلية) ورقة عن " المعونات والمدخرات المحلية ، عرضت فيها لحجم المعونات المتدفقة الى مصر والعوامل المؤثرة فيها والتى يغلب فيها البعد السياسى ، ثم التوزيع القطاعى لهذه المعونات ومدى مساهمتها فى المجالات التى استخدمت فيها ، وأثارت قضية التكنولوجيا وكيف أن الفن الانتاجى المستخدم لم يراع ظروف الاقتصاد المصرى . ثم تحدثت عن المنافع التى تعود على الاقتصاد الأمريكى من وراء المعونات (بلغت المعونات الأمريكية لمصر ٦٦٣ مليون دولار فى الفترة ٧٥ - ١٩٩٤ مقابل ٢١٢٨ مليون دولار كمتوسط لقيمة الواردات المصرية من أمريكا فى نفس الفترة) كذلك وضعت الورقة نموذجا لرفع معدل الإدخار المحلي كاحدى آليات الاعتماد على الذات ، وذلك على أساس إنخفاض معدل الادخار المحلي والذى إنعكس سلبيا على الاستثمار المحلى الإجمالى ، وعلى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى أيضا ، ويمثل هذا النموذج أحد الحلول العملية التى يمكن أن يسترشد بها صانعو السياسة الاقتصادية فى مصر .

ثم قدم الدكتور على عبد العال خليفة (نائب مدير مركز بحوث الاقتصاد الزراعى) ورقة حول موضوع "التغلب على الفجوة الغذائية فى مصر" تحدث فيها عن أزمة الغذاء العالمى والتى بدأت فى الستينات نظرا للزيادة السكانية ولجوء الدول المتقدمة الى الحد من انتاجها للحفاظ على الاسعار مما حال دون حصول الدول النامية على احتياجاتها من الغذاء من السوق العالمى ، ثم عرض للفجوة الغذائية فى مصر وفى مقدمتها الفجوة الغذائية للحبوب حيث تحتاج مصر سنويا حوالى ٨ ملايين طن من الحبوب ، هذا رغم ارتفاع الانتاج المصرى من الحبوب من ٧,٧ مليون طن فى ١٩٨٠ الى ١١,٢ مليون طن فى ١٩٩٢ . أيضا هناك الفجوات الغذائية فى الألبان والاسماك واللحوم الحمراء والسكر ، وأن هذه الفجوة الغذائية مجتمعة كانت تكلف مصر ١,٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ وصلت الى ٧,٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٣ . وأخيرا تناول أهم استراتيجيات التغلب على هذه الفجوة من خلال ترشيد الاستهلاك وتعظيم الانتاج وسرد العديد من الوسائل المدعمة بالأرقام والبيانات للتدليل على قدرة مصر على تجاوز أزمة الغذاء ، وامكانية الاستغناء عن الخارج ، بل وقد تستطيع التصدير فى بعض السلع الغذائية كالأسماك بما يدعو الى التفاؤل .

الورقة الثالثة فى هذه الجلسة قدمها الدكتور عبد السلام سلطان (مركز تنمية الصادرات) حول " آفاق الصادرات المصرية فى ظل توقف أو انخفاض المعونات ، بمعنى آليات واحتمالات تطوير الصادرات المصرية للإحلال محل النقد الأجنبى أو المعونة، ومن منطلق أن التوجه التصديرى قد أصبح خيارا استراتيجيا . فتحدث عن المؤثرات الخارجية على الصادرات المصرية ، ثم عن المعونات الخارجية ودورها فى تنمية الصادرات (خصوصا الصادرات الزراعية ، ومشروعات البنية التحتية التى تخدم الصادرات ، وتطوير قناة السويس ، وتطوير خدمات الشحن والتعبئة والتغليف) ، ثم تناول أهم وسائل تعزيز الصادرات فى ظل تفعيل الجات وعلى أساس الصور العديدة للتكامل الاقتصادى والتى تعد من قبيل المعونات غير المباشرة ، سواء كانت هذه الصادرات سلعية أو خدمية ، وعلى نحو يسهم فى تخفيف أزمة النقد الاجنبى وبخاصة فى الميزان التجارى .

وأثار الدكتور محمود عبد الفضيل رئيس الجلسة عددا من النقاط ، فذكر أن الموضوعات الثلاثة مترابطة حيث يجمع بينها منطق واحد هو منطق إمكانية الاحلال محل المعونات ، ومن ثم فهى تصب كلها فى مقومات بناء القدرة الذاتية والتى تعنى أن يكون لدينا أمن غذائى جيد ، وادخار محلى جيد ، وسلع قوية للتصدير على الاقل لتحسين شروط المساومة على المعونة والحصول على افضل الشروط وليس بالضرورة الاستغناء عنها . وأضاف ان أزمة مصر فى مجال الادخار ليست فى نقص المدخرات وإنما فى توظيفها ، وأن أحد أهم أسباب الفجوة الغذائية هو سوء توزيع الدخل والنظم الغذائية ، وأن الصادرات التى تتمتع فيها مصر بالقدرة التنافسية لاتدخل ضمن قطاع المنافسة فى ظل الجات ، وهنا علينا الا نطمئن خصوصا وأن أثر الجات ينعكس على الميزان التجارى والذى يترتب عليه أزمة هيكلية ولعل أزمة المكسيك من هذا النوع ، ثم أشار الى ضرورة التعرف على الجزء الفعال فى المعونات وهذه يدخل فى الدورة الدموية للاقتصاد المصرى ، والجزء الذى يصل بالفعل الى الأغراض المستحقه له ، ومايمكن أن يذهب به الفساد فى سبيل آخر . كما أنه يجب التمييز بين نوعين من المعونات أحدهما يستخدم فى تشييد البنية التحتية وينتهى أمره ، وآخر يرتبط بمصالح أجنبية طويلة المدى من خلال آثاره الهيكلية وهو ما يرتب إدمانا لدى الدول المتلقية للمعونات.

فى الجلسة الثالثة والتى رأسها اللواء أحمد فخر (مدير المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط) ثم مناقشة ورقتين : الأولى قدمها الدكتور نبيل فؤاد طه حول " إنعكاسات توقف المعونة الأمريكية على الأمن القومى المصرى ، فإستعرض تطور العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية ، ثم عرض للبرامج المختلفة للمساعدات العسكرية لمصر، وناقش التوازن الاستراتيجى فى المنطقة فى شقيه العسكرى بمفهومه العام، وفى جانب الردع ، وفى ضوء هذه الأبعاد قدم أكثر من سيناريو الاحتمالات تأثير قطع المعونات العسكرية جزئيا أو كليا على الأمن القومى المصرى ، وذلك على أساس طبيعة المناخ السياسى الذى يشكل الاطار العام لتوقف المعونة أو تقليصها ، ومن منظور مجموعة من العناصر تتعلق بالأمن ، ونقل التكنولوجيا ، والحفاظ على الكفاءة الفنية والقتالية ، ثم التدريب ورفع المستوى القتالى ، وخلص الى مجموعة من النتائج المتوقفة على طبيعة كل سيناريو ، وأثار قضية من يساعد من ؟ بما يعنى أن أمريكا مستفيدة من المعونات العسكرية، وأن مصر تدفع ثمنا بشكل أو بآخر لقاء هذه المعونات وأن الاستغناء ممكن من جانب مصر لو توافرت شروط معينة .

وقدم الدكتور ابراهيم عاصم الورقة الثانية بعنوان " توقف المساعدات العسكرية لمصر والبدائل المتاحة " تحدث فيها عن مفهوم الانفاق العسكرى ، وتطور حجم هذا الانفاق مع المقارنة بين مصر وإسرائيل ، ثم استعرض قضية الصناعات العسكرية وضرورة تبنى استراتيجية عربية لاقامة قاعدة صناعة عسكرية مشتركة ، ثم ناقش البدائل المتاحة لتوقف المعونات العسكرية لمصر ، وذلك من أكثر من منظور : منظور الأمن القومى منظور تنمية موارد القوات المسلحة ، منظور التصنيع الحربى ، وفى كل منظور طرح حزمة من البدائل التى يمكن أن تعزز من قدرة مصر الذاتية فى المجال العسكرى .

وفى تعقيبه على الورقتين أثار اللواء طلعت مسلم قضية هامة وهى العلاقة الاستراتيجية المصرية - الأمريكية والتى تلقى المعونة العسكرية فى اطارها أو كجزء منها والتى تطرح إشكالية هامة وهى أن المعونات تصب فى مجال التوازن العسكرى فى المنطقة ، فالمفترض أنها تعمل أو تساعد على تصحيح الخلل فى هذا التوازن بين مصر واسرائيل ، وأن التوازن العسكرى جزء من الأمن القومى المصرى ، لكنه ليس مرادفا له ، فالأمن القومى أوسع من ذلك بكثير ، فإذا كان الأمن القومى يشهد العديد من التهديدات : مثل القيود على دخول الأسلحة الى سيناء ، ومحاولات فصل جنوب السودان عن شماله ، والقوات الاسرائيلية فى جزر حنيش فى مدخل البحر الأحمر ، والحصار على ليبيا ، الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ، الاتفاق العسكرى بين إسرائيل وتركيا .. الخ وإذا كانت الدولة التى تقدم المعونة هى صاحبة اليد الطولى فى هذه التهديدات، فما قيمة المعونة إذن خصوصا وأنها لم تؤد الى تصحيح التوازن العسكرى فى المنطقة ؟

الاختراق الإعلامى للوطن العربى

القاهرة: (٢٣ - ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦)

عبد القادر ياسين

نظم معهد البحوث والدراسات العربية ندوة "الاختراق الإعلامى للوطن العربى" ، بفندق شبرد بالقاهرة فى ما بين (٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٦) ، شاركت فيها نخبة من خبراء الإعلام والمتخصصين فيه ، أثروا موضوع الندوة .

افتتح الجلسة الأولى مدير المعهد د. أحمد يوسف أحمد ، مشيرا الى مصطلح "الاختراق" المثير للجدل ، مؤكدا بأن نظرية المؤامرة قد لا تكون ضرورية أو مفيدة ، منوها بأن خصوم هذه الأمة يحاولون إعادة تنظيم المنطقة ، غير أن رجال الأمة يعترضونهم . ودعا د. أحمد الى تصحيح النظام الإعلامى العالمى ، بحيث يتمكن المواطن من إقامة توازن بين انتمائه العربى وبين اقباله على الثقافات الأخرى .

ترأس الجلسة الأولى عميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة د. فاروق أبو زيد ، الذى توجس خيفة من مصطلح "الاختراق" ، فهو تخفيف للهيمنة ، التى ترتب عليها تبعية تامة . ونبه أبو زيد الى ضرورة التفريق بين الاختراق وبين الحوار مع الثقافات الأخرى .

ألقى المحاضرة الأولى الإعلامى المصرى المرموق سعد لبيب ، الذى أشار الى أن مصطلح "الاختراق" مواز للغزو ، والإحتلال ، والتبعية الإعلامية والثقافية ، ونبه المحاضر الى اختلال التدفق الإعلامى بين الدول . وإن أكد الى أن دخول التليفزيون فى حياتنا لم يتسبب فى تغيير السلم القيمى ، وحذر لبيب من الجرى "وراء الشعارات التى نصنعها بأنفسنا" . ودعا الى أن نضع فى اعتبارنا المبادىء التالية : الانفتاح على الثقافات الأخرى ، حرية المواطن فى تلقى المعلومات من أى مصدر ، استعداد المتلقى للتأثر بالمواد التليفزيونية .

ولفت المحاضر الانتباه الى أن كثرة القنوات التليفزيونية أدت الى هبوط مستوى البرامج . كما أن المحطات الخاصة حريصة على أن تقدم ما لا يمكن أن تعترض عليه الحكومات ، مما يجعل هذه المحطات تكتفى بالحد الأدنى ، فى الوقت الذى يتوقف فيه المتلقى عند المواد الترفيهية ، غالبا .

أما الأنترنت ، فينقل الصالح والطالح ، وهو محطة المحطات ، وله انعكاساته ، حيث يصعب حجب المعلومات ، تتراخى قبضة الدولة ، مما ينقل مسئولية الرقابة من الحكومة الى الأفراد ، تبدأ الحكومات بالقنوات المحلية والإقليمية المحدودة ، كما تعمد الى تدعيم وسائل إنتاجها المحلى ، لمواجهة الهجمة .

وأعاد لبيب ضعف مصداقية وسائل الإعلام الى سيطرة الدولة على الكثير منها ، مما دفع المتلقى الى محطات الخارج . حتى عندما أخذت هذه الوسائل تنتج ما تنافس به الغرب ، فإنها غالبا ما عمدت الى تقليد هذا الغرب والتشبه به . كما أصبحت القنوات الأجنبية مصدرا أساسيا لوكالات الأنباء والأنظمة نفسها . أى أن فى البيئة العربية ما يساعد على هذا الإحلال الإعلامى دون جهود عربية تذكر للتطوير .

وانتهى المحاضر الى أن المحدد الرئيسى للاختراق يكمن فى الإجابة على سؤال : هل التعرض لهذه المواد شككنى فى قيمى الأساسية وثقافتى العربية الإسلامية ؟

وتدخل رئيس قناة ايه.آر.تى A.R.T. الدولية ، حمدى قنديل ، فاتفق مع فرضيات لبيب ، أما الاختراق فمشروط - برأيه - بإحلال المنتج الإعلامى الأجنبى بالضغط ، بينما ما يجرى "اختراق عن طريق الخطأ" . كما أن المنتج جاء ليلائم بلد المنتج . وأعاد قنديل ما جرى الى انهزام ، وانحدار ، أو تسليم ، وتمنى "الا نكون قد رفعنا الراية" . ولاحظ بأن انتاجنا التليفزيونى لم يتطور كيفا ، بشكل مواز لتطوره الكمى. ورأى المعلق بأن الاحتكار تم بسبب الاحتكار الحكومى للإعلام . وسجل بأن الصحافة فى بعض الأقطار العربية حظيت بحرية نسبية ، لكنها أقل من أن تستجيب لإحتياجات المرحلة والجمهور .

أعادت د. نسمة البطريق - الأستاذ بكلية الإعلام - جامعة القاهرة ، "الاختراق" الى النظام غير المتوازن بين الدول الكبيرة والصغيرة ، حيث تحتكر المؤسسات الأجنبية الضخمة المنتج ، وتعيد ضخه . حيث يدعم الغرب أفكارا تدعم قيمه ضد قيمنا . مما يدعو الى الحفاظ على الأمن الثقافى القومى ، فصناعة الثقافة سلاح جديد لغزو الشعوب .

وعلق د. كمال بشر ، مشيرا الى أن ٨٥٪ من المصريين يعيشون فى واد ، و ١٥٪ يعيشون فى واد آخر ، وحذر من التساهل فى المجال الثقافى ، وطالب بالاهتمام بالإعلام المحلى ، لمواجهة هذا الخطر . وتساءل د. خليل صابات عما إذا كانت الظاهرة اختراقا ، أم تحطيما للاستحكامات الإعلامية ، أم هذا وذاك . مشيرا الى أن أغلب القنوات الفضائية أفضل من التليفزيون المحلى . وأشار الخبير التونسى د. عبد القادر بن الشيخ الى أن القنوات الخاصة تسلك ، بطريقة خفية ، ممارسات القنوات الحكومية . وإذا كان مشاهدو التليفزيون يتفاعلون مع القنوات العربية ، فمن باب التكامل . فيما المرأة محبوسة مسيجة فى مضامين ترفيهية ، وممارسات استهلاكية واضحة ، فى القنوات المحلية والعالمية . وأعاد المفكر اليمنى د. محمد

على الشهارى الاختراق الى تحرك العالم نحو "العولمة" ، والوضع الإعلامى الداخلى متواضع الإمكانات .

"الاختراق فى مجال الأخبار والمعلومات" كان موضوع الجلسة الثانية ، وقدم ورقتها رئيس قناة المعلومات وقناة النيل الدولية حسن حامد . وقد أخذ عليه المعقب د. محمود علم الدين ، أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة ، أنه لم يشر الى الاختراق الإعلامى ، كما لم يقدم البديل العربى لأهم القنوات الأجنبية . وأكد بأن كل العالم "مخترق" ، إعلاميا ، نتيجة ثورة المعلومات ، كما أن مجمل النشاط الإعلامى الوافد يهدد القيم المحلية بالخطر .

فى اليوم التالى ترأس الجلسة د. على عجوة ، وكيل كلية الإعلام بجامعة القاهرة ، حيث ألقى د. محمود الشريف أستاذ الصحافة بجامعة حلوان ، محاضرة عن "الاختراق فى مجال الصحافة" ، وفيها أشار الى أن تدفق الأخبار الضخم يتيح تسلل أخبار ذات دلالة ، على غير هوانا ، ذلك أن وكالات الأنباء توظف خبراتها لصالح اسرائيل . ولاحظ المحاضر بأنه مع كل حملة صحافية ضد جرائم اسرائيل ، يتم نشر جملة من الموضوعات لصالح اسرائيل ، كنشر أخبار خفيفة ، تقدم اسرائيل فى صورة انسانية متحضرة . حيث تلجأ اسرائيل الى الأخبار ذات الأبعاد المزدوجة ، أولها طريف وثانيها هادف مغرض . وعارض المعقب د. حسن رجب أستاذ الصحافة بالجامعة الأمريكية ، مؤكدا بأن ما يحدث تسرب وليس اختراقا . وتساءل عن مدى الاختراق السياسى ، وتمنى د. محمد حسام لو أن الباحث قدم آليات التحصن من الاختراق .

وترأست د. ماجى الحلوانى وكيل كلية الإعلام بجامعة القاهرة الجلسة الرابعة ، فيما ألقى المحاضرة د. سعيد اسماعيل على أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس ، وحملت عنوان "الاختراق الإعلامى فى مجال التربية" ، حيث أشار الى أنه بتقوض "المعسكر الاشتراكى" ، أصبحت عقول الناس وقلوبهم ساحة للصراع ، وأصبح السلاح الكلمة والفكرة . وعن سؤال ما الذى جعل الإعلام على هذه الدرجة من الفاعلية فى التكوين التربوى ؟ أجاب على أن التليفزيون يمتلك شكلا جذابا لما يقدمه ، وهو "تحت الطلب" ، طوال الأربع وعشرين ساعة ، وعلى درجة من التنوع تستحيل على المدرسة ، ومشاهدته لا تتطلب جهدا ، وفى التعامل معه يمارس المشاهد حقا عزيزا هو "الحرية" ، كما أنه لا يجد نفسه مضطرا لإستعادة ما سمعه ، ولتواضع المستوى الفكرى لمشاهدى التليفزيون ، لذا هم الأكثر تأثرا بما يشاهدون ، على أن ما يعرضه "الآخر" يمتلك ميزات تضاعف من تأثيره .

ونوه المحاضر بأن مجال "التربية" هو مجال "الحياة" ، وحدد المستويات الثلاثة للتربية ، حيث تتم التربية فى المستوى الأول بطريقة آلية ، وكأنها "عدوى اجتماعية" ، بينما نجد فى المستوى الثانى قدرا بسيطا من القصد والنية ، على أن المستوى الثالث ينظم الخبرات التى يتعرض لها الأفراد ، بقصد تعليمهم أو تدريبهم ، وللأجهزة الإعلام تأثير واضح فى المستويين الأولين .

حدد د. على مظاهر الاختراق فى : اللغة ، مفاهيم مراوغة ، والذات والآخر ، والقيم ، ونظم التعليم ومناهجه ، وتشكيل العقل والتفكير ، والتذوق الجمالى .

وترأس الجلسة الأخيرة الكاتب السياسى صلاح الدين حافظ ، وفيها ألقت د. منى الحديدى رئيس قسم الإذاعة بكلية الإعلام محاضرة حول "اختراق القائم بالاتصال" ، بادئة بالإشارة الى ما يشبه مرادفات مصطلح الغزو الثقافى ، مثل الاختراق الإعلامى ، والهيمنة الفكرية ، والاستعمار الثقافى ، والاغتراب الفكرى ، والإحلال الثقافى . وتتجلى كلها فى سيطرة المواد الإعلامية الأجنبية ، وغلبة الفكر الأجنبى التجارى . وتنتقل د. منى من التجريد الى التحديد ، فترصد ظاهرة الاعتماد على المواد الإعلامية المستوردة ، وأحيانا الكوادر الإعلامية الأجنبية . كما بددت المحاضرة الوهم بأن ساعات البث المديدة قد تحقق للدولة الهيبة ، حيث تنعدم العلاقة بين كثير مما يقدم من مضامين وأشكال والواقع الاجتماعى والثقافى ، مما يؤثر سلبا على منظومة القيم والأفكار . حتى أن بريطانيا تخشى على لهجتها من اللكنة الأمريكية ، مما جعلها تحد من استيراد برامج الأخيرة . فيما توسعت فرنسا فى هذا الحد . وفى حالتنا ، فإن مثل هذه البرامج تولد حالة من الإغتراب لدى الكوادر الإعلامية ، فضلا عن الشعور بالدونية ، وبالعجز عن التفاعل والمشاركة فى تسيير حركة مجتمعهم ، وتنفيذ برامج التنمية . أى أن هذه الكوادر تتحول الى أدوات بيد أجهزة أو سلطات أجنبية . ويزداد التصاق هذه الكوادر بالثقافات الأجنبية . فضلا عن تحول المجتمعات الغربية الى مثل يحتذى . وتبتعد وسائل الإعلام المحلية عن طرح قضايا ومشاكل بناء الدولة . وعلقت د. ليلى عبد المجيد ، وكيل كلية الإعلام ، مثنية على ما قالته د. منى الحديدى ، متكئة فى هذا الصدد على إيفاد بعثات تدريب الإعلاميين الى الخارج ، وأكدت المعقبة بأن "المؤهل للاختراق هو من لا يملك رؤية للعالم" .

واختتم الجلسة الأخيرة رئيسها بالتحذير من صعود الهيمنة الأمريكية فى الإعلام ، ملتقطا مفارقة مؤداها أن محاولتنا مواكبة السباق الفضائى أوقعنا فى "الضجيج التليفزيونى" ، الذى غدا حصان طروادة ، فتم اختراق إعلامنا بواسطته .

لاحظ مدير المعهد – محقا – بأن الندوة انتهت فى حرارة بدايتها عينها ، مما عكس مدى جدية موضوعاتها ، والمناقشات التى أثارتها ، فضلا عن رقى المشاركين فيها . ودعا الى أن نجعل فى مقدمة خطواتنا لمواجهة محاولات الاختراق هذه الوصول الى حياة سياسية وثقافية صحية ، مع مضاعفة الاهتمام ببناء الكادر الإعلامى .

الحركات الإسلامية فى آسيا

القاهرة، (٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦)

رضا محمد هلال

شغلت الحركات الإسلامية بصفة عامة حيزا هاما فى كثير من الدراسات السياسية الصادرة منذ أوائل الثمانينات حتى الآن ، وبالرغم من رصيد المعلومات والبيانات الضخم الذى أضافته هذه الدراسات إلا أنها بعدت الى حد ما عن التأصيل لهذا الموضوع حول "الحركات الإسلامية فى آسيا" ، لهذا جاء مؤتمر مركز الدراسات الآسيوية يومى ٢٤-٢٥ نوفمبر ، ليشكل اضافة قيمة فى هذا الموضوع خاصة فى دول ومناطق تعانى الأدبيات السياسية العربية نقصا كبيرا فيها .

وقد شارك فى هذا المؤتمر أكثر من أربعين متخصصا فى حقل الدراسات الآسيوية ما بين مقدم دراسة ومعقب ورئيس جلسة ، وتم تقسيم جلسات المؤتمر الى ثمانى جلسات وجلسة ختامية.

ورأس الجلسة الأولى أ.د. سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون ، وقدمت ورقتان الأولى للدكتور عبد العاطى محمد ، الباحث بمؤسسة الأهرام نحو "تعريف للحركة الإسلامية" ، وتعرض موضوع الدراسة للتأصيل النظرى للحركات الإسلامية على أنها شكل من أشكال الحركات الاجتماعية والسياسية ، كما أنها تخضع لنفس الاعتبارات النظرية التى يثيرها موقف الحركات الاجتماعية والسياسية من بعض قضايا التطور السياسى ، وقسم الباحث الدراسة الى جزءين الأول يعالج فيه الصعوبات المنهجية والتعريفات المختلفة لمفهوم الحركة الاجتماعية والسياسية وخصائص وأسباب قيام الحركة الاجتماعية والسياسية وملامحها العامة.

وخصص الجزء الثانى لمدى مطابقة المفاهيم والمقومات النظرية للحركة الاجتماعية والسياسية على الحركات الإسلامية ، بالإضافة الى استعراض محددات نشاط الحركات الإسلامية والتى تنقسم الى نوعين : محددات داخلية تتعلق ببنية الحركة الإسلامية ، وهى التى تحدد كثافة النشاط ومحتواه ، ومحددات خارجية تتعلق بالمتغيرات التى من خارج هذه البنية ولكنها تؤثر بشدة على نشاط الحركة من حيث تحديد النشاط ذاته .

وقدم د. سيف الدين عبد الفتاح الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت عنوان "أطروحات منهاجية فى دراسة الظاهرة الإسلامية مع اشارة الى خصوصيتها فى آسيا" ووضع الباحث هدفا لدراسته يتمثل فى تحريك عناصر الدراسة المنهجية للظاهرة الإسلامية من خلال البحث عن المداخل والمفاهيم والتصنيفات فضلا عن بقية العمليات المنهجية والتحليلية والتفسيرية والتعميمية الأخرى ، كما قدم الباحث مجموعة من الخصائص للظاهرة الإسلامية .

وانتقل الباحث الى الظاهرة الإسلامية ومقاربات للتفسير يركز على مقاربتين ، الأولى ماركسية واتخذ الباحثة الروسية بولنسكايا نموذجا لها ، والثانية تفسيرية واعتمد على منظور دكمجيان فى تحديد الظروف العامة لظهور حركة أصولية ما ، وبيان العوامل التى تتحكم فى صيرورة هذه الحركة . وختم د. سيف الدين عبد الفتاح دراسته ببيان العام والخاص فى دراسة الظاهرة الإسلامية فى القارة الآسيوية .

فى الجلسة الثانية التى رأسها السيد المستشار طارق البشرى ، قدمت د. علا أبو زيد استاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد دراسة بعنوان "الحركة الإسلامية فى باكستان وبنجلاديش" ، وذلك من خلال التعرض بالتحليل لأيديولوجية "الجماعة الإسلامية" ولأجندتها السياسية مع تخطيها الى غيرها من فصائل الحركة الإسلامية إذا لزم توضيح أمر بالجماعة الإسلامية ، وركزت الدراسة فى قسمها الأول على تناول ملامح أيديولوجية الجماعة الإسلامية خاصة تلك المرتبطة بأجندة تحركها السياسى ، وخصصت القسمين الثانى والثالث لإستراتيجية تحرك الجماعة ، وكيفية تطور وتغير هذه الإستراتيجية فى مواجهة متطلبات البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية المحيطة .

وتبنت الدراسة مقولة مؤداها أن الجماعة الإسلامية هى محاولة لإحداث نوع من التغيير فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى القائم ، وأن التغير يسرى عليها فالجماعة أثناء كفاحها لتغيير البيئة المحيطة ، تتغير هى أيضا من خلال تفاعلها مع البيئة المحيطة واستجابتها لمعطياتها . ولكن هذا التحول لا يجب أن يفهم على أنه تغير فى أيديولوجية الجماعة ، وإنما هو موائمة منها لإستراتيجية تحركها التى تهدف الى تحقيق الغاية الأيديولوجية الثابتة ، وهذا التغير فى استراتيجية التحرك سيكسبها قوة كمنظم جماعة ضغط مؤثرة على النظام ولكن ثبات الأيديولوجية سيفقدها القاعدة الشعبية ، فيصير التناقض بين كونها منظمة قوية ومؤثرة ولكنها فى ذلك الوقت لا تتمتع بتأييد جماهيرى واسع .

وتعرضت أ. باكينام الشرقاوى - المدرسة المساعدة بكلية الاقتصاد فى بحثها "الحركة الإسلامية فى إيران" لخصوصية الحالة الإيرانية ، وأعطت الدراسة على عكس المعتاد على الساحة الآسيوية الثقل الرئيسى للحركات والتيارات السياسية المتعددة داخل النظام السياسى . وخلصت الورقة الى صعوبة الحركات الإسلامية المعارضة فى كسب أرضية جماهيرية من منطلق "إسلاميتها" وطابعها الإسلامى ، ولا يتبقى أمامها إلا مدخل نقد الحركة من منطلق تقويم

ممارسات النظام وعجزه عن حل المشاكل ، أى خرج هنا الهجوم على "الحركة – الدولة" من نطاق عدم الإسلامية الى عدم الكفاءة .

وفى الجلسة الثالثة التى رأستها أ.د. حورية مجاهد ، تقدم د. على الشرعة أ. بجامعة آل البيت بالأردن بدراسة "الحركات الإسلامية فى الهند" والتى نبعت أهميتها من طبيعة المجتمع الهندى وموقع الأقلية الإسلامية فيه والبعد التاريخى المتعلق بوصول الإسلام الى الهند ، والتحديات والمشكلات التى تواجه الأقلية الإسلامية فى الهند يضاف لما سبق ارتباط دراسة الحركات الإسلامية فى الهند بقضايا الاستقرار السياسى وطبيعة النظام السياسى ولذا قسم الباحث دراسته الى ثلاثة أقسام : أولا نشأة وتطور الحركات الإسلامية فى الهند ، وثانيا الحركات الإسلامية فى النصف الأول من هذا القرن ، وثالثا أهم التحديات التى تواجه الحركات الإسلامية فى الهند فى الوقت الحاضر ، ثم خلص الباحث الى أن عدة عوامل مثل عدم وجود تمثيل نسبى للأقليات فى البرلمان بالإضافة الى التشتت الجغرافى للمسلمين ، علاوة على التحديات الطائفية والعنصرية وسيطرة الأئمة والعلماء والمسلمين والذين تنقصهم الخبرة السياسية على قيادات الحركات الإسلامية ، ساهمت فى ضعف الحركات الإسلامية فى الهند .

وفى الجلسة الرابعة التى رأسها أ.د. مصطفى علوى جاءت ورقة د. ابراهيم عرفات المدرس بكلية الاقتصاد لتعالج موضوع "حركات إسلامية فى آسيا الوسطى !!" وتعرضت هذه الدراسة للحركات الإسلامية فى آسيا الوسطى بجمهورياتها الخمس : أوزبكستان ، تركمنستان ، طاجيكستان ، قرغيستان ، وكازاخستان ، وتتميز هذه الحركات بسبب عدم مشروعيتها بالضعف الشديد والذى لا يمكنها أن تمثل بديلا للسلطات الشرعية فى الجمهوريات ، أو أن تشكل تحديا صعبا لها سواء فى الوقت الراهن أو فى المستقبل المنظور . وتفسر الورقة ضعف هذه الحركات بعاملين : الأول : هو عامل التنافس بين الصورة التى تقدمها حركات الإسلام السياسى والصور التى يقدمها كل من الإسلام الرومانسى والإسلام الرسمى ، والعامل الثانى هو البيئة التى تعمل فيها هذه الحركات .

ومع رئاسة أ.د. ودودة بدران للجلسة الخامسة ، قدم د. محمد السيد سليم الأستاذ بكلية الاقتصاد ، ومدير مركز الدراسات الآسيوية دراسة للحركات الإسلامية فى ماليزيا ، وقد بدأها بوضع عدد من القضايا السياسية منها معضلة بناء حركة إسلامية تسعى لتطبيق الشريعة فى مجتمع يشكل غير المسلمين نصف سكانه ، وتعامل الحركة الإسلامية مع نظام يرفع لواء الأسلمة وتطبيق الشريعة ويسمح بقدر من الديمقراطية يمكن من خلاله الوصول المحدود لبعض الحركات الإسلامية الى السلطة ، وأخيرا إشكالية علاقة العنف بين الحركة الإسلامية والنظام السياسى .

وأوضحت الدراسة بالنسبة للحالة الماليزية أن نشأة الحركات الإسلامية ليس مرتبطا بوجود أغلبية من المسلمين فى الدولة ، ويعتمد ذلك بصفة أساسية على مدى التلازم بين الدين والهوية القومية ، فكلما كان هذا التوافق قائما يزداد احتمال نشوء حركات سياسية دينية كفاحية كأداة للحفاظ على تلك الهوية .

من ناحية أخرى فإن مشاركة الحركات الإسلامية فى العملية الديمقراطية قد أوجد لها قنوات للتعبير السياسى وميكانيزمات لاختيار واقع الشعارات السياسية ، ولهذا نجد أن تلك الحركات لا تستعمل العنف المسلح فى التعاون مع المجتمع أو السلطة ، ليس فقط بسبب ارتفاع معدل التنمية ، ولكن أيضا بسبب ثقة تلك الحركات فى فاعلية صناديق الانتخابات فى التعبير عن رأيها ، وكذلك فإن استجابة الحكومة الماليزية برئاسة مهاتير محمد ١٩٨٢ لمطلب الأسلمة أدى الى إضعاف عضوية الحركات الإسلامية وتجمد معدل نموها وأصبحت الحكومة أكثر قدرة على ضبط مظاهر التطرف فى تلك الحركات .

وفى الجلسة السادسة برئاسة أ.د. نادية مصطفى تقدم د. محمد نور الدين أ. بالجامعة اللبنانية (بيروت) ببحث حول "الحركة الإسلامية فى تركيا" وقد تناولت الدراسة الحركات الإسلامية فى تركيا بمختلف اتجاهاتها فى ربع القرن الأخير من خلال وضعها فى سياق تاريخى موجز امتد من العام ١٩٢٣ الى العام ١٩٧٠ وهو تاريخ نشوء أول حركة إسلام سياسى فى تركيا الحديثة ، ثم عرض لواقع هذه الحركات والطرق الدينية التاريخية منها الحديثة والحركات الراديكالية المعاصرة ، مع تخصيص لفصل مستقل ومفصل عن حزب الرفاه ، وسلفية النظام الوطنى من خلال عرض برنامج وطروحات ومواقف قادته وصولا الى دوره فى الحياة السياسية التشريعية والتنفيذية على امتداد ربع قرن ، وانتهت الدراسة الى محددات مستقبل الحركة الإسلامية فى تركيا وتمثلت فى مسألة العضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبى بالإضافة الى اقرار الحركة الإسلامية بصورة نهائية بالجوانب الإيجابية فى الفكر السياسى الغربى المعاصر ، مع اقرار قوى النظام العلمانى بكون الحركة الإسلامية جزءا لا يتجزأ من قوى المجتمع الحية الأخرى لها حقوقها وتطلعاتها المشروعة .

وفى الجلسة السابعة برئاسة أ.د. السيد عبد المطلب غانم عرضت د. ماجدة صالح الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد دراسة للحركة الإسلامية فى الفلبين ، وانطلقت الدراسة من مقولة أساسية مؤداها أن انقسام مسلمو الفلبين الذى ينعكس بالأساس فى تعدد حركاتهم الإسلامية أدى لزيادة مشاكل موائمة المطالب المتعددة لهذه الحركات ، وبالتالى لتعقيد مسألة حصول المسلمين على حكم ذاتى فى الجنوب ، ولمعالجة هذه المقولة قسمت الباحثة دراستها الى أربعة أجزاء هى السياق التاريخى لنشأة الحركات الإسلامية فى الفلبين ، وأيديولوجية الحركات الإسلامية فى الفلبين ، وموقف الحكومة الفلبينية من الحركات الإسلامية ، وتقويم فعالية الحركات الإسلامية فى الفلبين ، وأكدت د. ماجدة أن الأمر يتطلب توحيد الجهود بين الجبهات الإسلامية ، وإيجاد حل لمشكلة نقص التمويل المادى لها بالإضافة الى احتياج هذه الحركات للمساندة القوية من قبل العالم الإسلامى .

وفى الجلسة الثامنة برئاسة أ.د. حسن نافعة ، وللتعرف على نشاط دور الحركة الإسلامية فى الصين قدم د. جمال زهران الأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة قناة السويس دراسته والتى اتضح منها أن هناك حركة إسلامية كبيرة مستمرة ومتدفقة ونتاج حركات اجتماعية وتمردات وسلسلة من الاحتجاجات والثورات على مدار فترات تاريخية عديدة . وبالرغم من بعض مساوىء الثورة الشيوعية وما حدث منها فقد أيدت قيادات الحركة الزعيم "ماو" من خلال مرحلة جهاده مما أسهم فى اعطائهم الحكم الذاتى كحد أدنى ١٩٥٥ ،

بالإضافة لمساهمة المد الإسلامي العالمي في دعم الحركة الإسلامية في اقليم سينكيانغ في الثمانينات ، مما جعل الدولة أكثر هدوءا ورشادة في التعامل مع الحركة وقيادتها ، وفشل سياسة التهجير المتعمدة ، ولذلك فإنه من المستبعد أن تتلاشى الحركة الإسلامية استنادا الى عمقها التاريخي وقدراتها التنظيمية وامكانياتها الحركية والظروف الإقليمية المستجدة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وميلاد الجمهوريات الإسلامية المحيطة في وسط آسيا .

وسعت دراسة د. هدى ميتكيس أ. بكلية الاقتصاد حول الحركات الإسلامية في أندونيسيا الى الإجابة على عدد من التساؤلات الخاصة بوضعية ومكانة الإسلام في المجتمع الأندونيسي وأثر ذلك على الممارسات السياسية ، وموقع الحركة الإسلامية على الساحة السياسية هناك في ظل قيادة سلطوية وهيمنة عسكرية ، وفيما إذا كان تقارب القيادة الحالي مع الاتجاهات الإسلامية يعد مؤشرا نحو رغبة القيادة في تحجيم المؤسسة العسكرية الرافضة لتنامي النفوذ الإسلامي ، وتطرقت الدراسة الى القاء الضوء على البعد القيمي لكل من النظام السياسي والحركة الإسلامية .

وفي الجلسة الختامية لأعمال المؤتمر قدم د. محمد السيد سليم رؤية عامة للأوراق المقدمة والتي أخفقت جميعها في تقديم تعريف عام وشامل للحركة الإسلامية بالرغم من تقديمها لعدة أطر ومناهج لدراستها ، بالإضافة الى قصور بعض الأوراق المقدمة في معالجة رؤية هذه الحركات لقضايا التنمية الاقتصادية والثقافية مما يدعو الى عقد مؤتمر آخر يناقش قضية الإسلام والتنمية في آسيا ، وأشاد د. سليم بتعاون كافة أجهزة الدولة في سبيل نجاح أعمال المؤتمر بدءا من وزارة الخارجية والأجهزة الأمنية الى المراكز والباحثين المصريين والعرب .

مؤتمر مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة

القاهرة: (٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦)

محمد جابر أبو الوفا

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية تحت عنوان "مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة" ، وذلك في الفترة من ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦ . وفيما يلي عرض لأهم ما طرح في الجلسات والنتائج والتحليلات التي توصل إليها المشاركون :

المحور الأول :

مصر وتجديد المشروع القومي والنظام الإقليمي العربي :

الجلسة الأولى : وعقدت برئاسة د. عبد الملك عودة ، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والذي أكد على أن مشروعات النظام الإقليمي العربي تستحق التحليل والتفسير والحوار وأنها مطروحة للنقاش منذ أوائل القرن العشرين مع اختلاف طبيعة هذه المشاريع .

وقدم أ. السيد يسين مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بحثا عن "حول ضرورات تجديد المشروع القومي وصياغة نظام عربي جديد" ، وتعرض فيه لإشكالية تشخيص أزمة النظام العربي والرؤى المختلفة حولها ، ومدى ضرورة تجديد المشروع القومي العربي ، كما تعرض للجدل حول النظام العالمي الجديد ، والتأثير المحتمل لدول الجوار على المنطقة .

وقام د. علي الدين هلال بالتعقيب على البحث مؤكدا على ضرورة تحديد المقصود بالمشروع القومي ، وأشار الى وجود مشاريع قومية مختلفة من حيث المضمون وانتقد قصر أسباب فشل المشروع العربي على غياب الإرادة العربية .

وكان د. أحمد الرشيدي - أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد هو ثاني المتحدثين حيث قدم بحثا بعنوان "تحديث مؤسسات العمل العربي المشترك كمدخل لبناء مشروع قومي عربي جديد" ، وكانت مداخلته الأساسية أن الإبقاء على الوضع الراهن في نطاق العلاقات العربية - العربية لم يعد أمرا مقبولا ، ليس فقط من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية العليا بل والمصالح القطرية أيضا .

الجلسة الثانية : وكانت برئاسة أ. محمد فائق وقدم أ.د. أحمد ثابت الأستاذ المساعد للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد بحثا عن "تجديد المشروع القومي العربي في الفكر المصري" ، وكانت مداخلته الأساسية أن الفكر القومي العربي في حاجة ماسة للتجديد الإبداعي ، وإعادة النظر في عديد من المقولات والأفكار المنهاجية ، وكذلك ضرورة امتلاك رؤية معرفية لتجديد هذا الفكر وتحديد ثوابته ، كما تعرض لمقومات واستراتيجيات هذاالتجديد القومي .

وقد قام أ. محمد فائق بالتعقيب على البحث السابق ، وأبدى عدة ملاحظات منها : أن الفكر القومي قد شهد عملية مراجعة للمنظومة الفكرية القومية وبدأت منذ اعلان ٣٠ مارس ١٩٦٨ واستمرت في السبعينات والثمانينات ، وحاولت تقويم التجربة الناصرية مع التأكيد

على عناصر استمرارية معينة ، وأشار الى أهمية المشروع القومى محددا شروط تجديد هذا المشروع والتحديات التى تواجهه .

وكان د. محمود محيى الدين الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد ، هو المتحدث الثانى حيث قدم بحثا بعنوان "التعاون الاقتصادى العربى فى السياسة الاقتصادية المصرية" إنطلقت مداخلته الأساسية من أن لمصر مكاسب اقتصادية عديدة من تعاونها مع الوطن العربى ، وأنه من تحليل واقع العلاقات الاقتصادية المصرية - العربية من حيث التبادل التجارى ، المساعدات الإنمائية ، المشروعات المشتركة ، والعمالة يثبت الأهمية المحورية لهذا التعاون .

وقام د. على سليمان بالتعقيب على البحث السابق ، منتقدا التحليل السابق بأنه تحليل إستاتيكى لا يضع الإعتبارات الدينامية فى الحسبان ، وتساءل حول كيف يؤثر الموقع فى الإتجاه نحو الإقليمية الجديدة ، وانتقد خطأ المقارنة بين التجارة البينية العربية ، والتجارة البينية الأوروبية .

وأثار المشاركون مناقشات تركزت حول ضرورة تحديد مفهوم المصلحة ، دور الموقع فى الترتيبات الإقليمية الجديدة ، ومدى دلالة الأرقام فى التحليل.

الجلسة الثالثة : وكانت برئاسة د. سمعان بطرس - أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، وقدم د. أحمد يوسف أحمد مدير معهد البحوث والدراسات العربية بحثا حول "مصر وإعادة بناء المشروع القومى العربى" ، وكانت مداخلته الأساسية هى ضرورة الفعل المصرى لتجديد المشروع القومى العربى ، والمصلحة المصرية فى ذلك ، والمتطلبات الغائبة فى قيام مصر بهذا الدور .

وقد قام د. أسامة الغزالى حرب - رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية بالتعقيب على البحث السابق ، حيث أشار الى قصر د. أحمد يوسف المشروع القومى على المرحلة الناصرية فقط وضرورة التعامل بصورة أكثر إتساقا من ذلك . وأشار الى وجود إرهاصات لمشروع عربى جديد فى مواجهة عمليات التسوية ، وأثار مسألة البحث عن نقطة توازن بين العوامل الداخلية والخارجية فى تأثيرها على فشل المشروع القومى.

وكان د. حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد هو المتحدث الثانى ، وقدم بحثا بعنوان "إنعكاسات تجديد المشروع القومى العربى على مكانة مصر العالمية" ، أثار فيها إشكالية المشروع القومى فى علاقة مصر بالعرب ، وكيفية العثور على صيغة تتيح لمصر دورا قياديا فاعلا فى العالم العربى دون إثارة القوى المهيمنة .

وعقب د. سمعان بطرس مؤكدا أن المشروع العربى هو أفضل البدائل المطروحة أمامنا للحفاظ على مكانة مصر الإقليمية والعربية ، ومؤكدا أننا لا يجوز لنا التعامل مع المشاريع المطروحة إلا بعد ترتيب البيت العربى وليس قبل ذلك .

هذا وقد أثار المشاركون مناقشات تركزت حول الإشارة الى الوضع غير المتكافىء على الصعيد الإقليمى والعالمى وكيفية التحرك فى ظل هذا الوضع ، ومدى أهمية منظور المصلحة بحساب التكلفة والعائد فى التحرك المصرى نحو أى من هذه المشروعات المطروحة .

المحور الثانى :

الجلسة الرابعة : مصر ومشروع الشرق أوسطى : وكانت برئاسة أ. طارق البشرى ، نائب رئيس مجلس الدولة ، وبدأت ببحث قدمه أ. محمد سيد أحمد الكاتب الصحفى بالأهرام حول "الشرق أوسطية الأبعاد السياسية والثقافية" وتقوم مداخلته الأساسية على أن الشرق أوسطية كآلية إنما تتقرر جغرافيتها حسب متطلبات الوظيفة السياسية المنشود تنفيذها . ويرى أن هذه الآلية تسعى الى إقامة سوق حرة أولا ثم تحالفات عسكرية بدأت بالإتفاق الإسرائيلى التركى وتسعى لضم دول أخرى اليه .

وكان د. طه عبد العليم نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية هو ثانى المتحدثين وقدم بحثا بعنوان "الشرق أوسطية الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية" . وإنطلقت مداخلته الأساسية من ضرورة امتلاك رؤية استراتيجية عربية - ومصرية بالذات - تجاه التفاعلات والتداعيات الاقتصادية المحتملة للتطبيع والتعاون والتكامل ضرورة لا غنى عنها من أجل تقليص الخسائر وتعظيم المكاسب والفرص .

وأكد د. جودة عبد الخالق الأستاذ بكلية الاقتصاد على ضرورة تحديد الثوابت والمتغيرات حينما نتحدث عن الشرق أوسطية ، والبحث عن القوى الدافعة له ، وتأمل الآثار والنتائج المحتملة له . ومؤكدا على أن الشرق أوسطية تعنى إعادة كتابة القاموس السياسى للمنطقة .

وقد أثار المشاركون مناقشات حول قضايا منها : ضرورة التمييز بين الشرق أوسطية كمفهوم جغرافى وكواقع عملى ، والتعرض لإشكالية من يعبر عن المصلحة القومية ، ومسألة تحديد الأولويات للهوية المصرية ، وإثارة فكرة المؤامرة فى مشروع الشرق أوسطية .

الجلسة الخامسة : وكانت برئاسة د. عبد المنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وقدم فيها د. حسن أبو طالب ، رئيس وحدة النظم العربية بالمركز ، بحثا بعنوان "الشرق أوسطية فى الفكر المصرى" ، وقامت مداخلته على أساس أن الشرق أوسطية تمثل ليس فقط تحديا سياسيا واستراتيجيا لكنه تحد ثقافى وفكرى يستلزم التعامل معه ، وسعى الباحث الى إبراز البيئة العامة التى تفاعل فيها الفكر المصرى مع الشرق أوسطية والتيارات الفكرية المختلفة التى تعاملت معها .

وقام د. سيف عبد الفتاح - أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بالتعقيب على البحث السابق حيث أكد أن مفهوم الشرق أوسطية ولد عملاقا ضمن مفاهيم الصمويات وفى إطار الحديث عن التطبيع والسلام ، وأشار الى أن الباحث لم يحاول تحليل النصوص وأكد على أهمية المسكوت عنه فى الخطاب ، والحديث عن القابليات ضمن النظام العربى ثم التدخلات الخارجية .

وكان د. عبد العليم محمد رئيس تحرير مختارات اسرائيلية الصادرة عن مركز الدراسات بالأهرام ، هو ثانى المتحدثين ، وقدم بحثا بعنوان "الشرق أوسطية فى السياسة المصرية" ، وقامت مداخلته الأساسية على أن الرؤية المصرية حرصت على إبراز الفارق بين الإنتماء للنظام العربى كهوية ، وثقافة وحضارة ، والإنتماء للشرق أوسطية من منطلق عملى مصلحى براجماتى .

وقام د. عبد المنعم سعيد بالتعقيب مؤكدا على أن الفكرة العربية مواجهة بالعديد من الأفكار التي يتحتم عليها مواجهتها . وأشار الى أهمية قيام التجمعات الإقليمية على أساس كونها نابعة من الداخل وقائمة على إعتبارات الهوية ، والثقافة المشتركة . وإتساقا مع ذلك ، أثار الحضور مناقشات حول : كون مشروع الشرق أوسطية يهدف الى فرملة دور مصر القيادي في المنطقة ، وكيف يمكن التعامل مع الشرق أوسطية ، وما هي تأثيرات النظام العالمي على طرح مثل هذه المشروعات .

الجلسة السادسة : وعقدت برئاسة د. محمد عبد اللاه : وكان د. مصطفى علوى أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد هو أول المتحدثين وقدم بحثا بعنوان "الشرق أوسطية ومكانة مصر الإقليمية" منطلقا من مداخلة أساسية مفادها أن أقصى ما تمثله الشرق أوسطية كفكرة بالنسبة لدور مصر الإقليمي هو تحدى لا يستحيل مواجهته أو التعامل معه بقدر غير قليل من النجاح .

أما د. محمد عبد الشفيع عيسى ، فقد قدم بحثا بعنوان "الشرق أوسطية ومكانة مصر العالمية" وكانت مداخلته الأساسية على أن تركيز الإنتماء للدائرة العربية القومية ، والحضارية الإسلامية هو وحده الذي يمكن أن يصنع مكانة مصر العالمية .

وقد قام د. محمد السيد سعيد ، نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعقيب على البحثين مؤكدا اقتصار البحثين على المعالجة المنهجية اللغوية أكثر من الواقعية التاريخية ، ونسخ مفهوم الشرق أوسطية ببيريز وأمريكا وإهمال أن د. بطرس غالي تحدث عن هذه الفكرة في السبعينيات ، وأثار إشكالية لماذا نفترض الإنقطاع ولا نفترض الاستمرارية خاصة في ظل وجود بعض العوامل المشتركة بين الدول الشرق أوسطية ، ومؤكدا أن الهوية العربية بمفردها لا تكفي لتطوير سياسة خارجية عربية لمصر .

وقد أثار المشاركون قضايا هامة مثل ، مدى صحة مقولة أن مصر غير قابلة للإختراق المباشر ، ومقولة د. سعيد حول كون الهوية العربية بمفردها لا تكفي لتطوير سياسة عربية لمصر ، وهل يمكن مع تغير السلوك الإسرائيلي أن يزيد من احتمالات نجاح هذا المشروع .

المحور الثالث :

الجلسة السابعة : مصر والمشروع المتوسطي : وعقدت برئاسة د. حسن حنفي أستاذ الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة ، وكانت د. نادية مصطفى الأستاذ المساعد للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد أول المتحدثين وقدمت بحثا بعنوان "حول المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية" ، حيث أثارت الباحثة إشكالية ماهية المشترك من تهديدات ومصالح والتي تدفع نحو هذا المشروع ، وما هي التحديات التي تواجهها وسعت الى تقديم رؤية للأبعاد السياسية للمشروع المتوسطي.

وكان أ. أحمد النجار الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية هو ثاني المتحدثين وقدم بحثا بعنوان "المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية" أكد فيها على أهمية العلاقات الاقتصادية المصرية – الأوروبية باعتبار أوروبا الشريك الأول تجاريا وسياحيا لمصر ، مؤكدا على تعديل نطاق الشراكة ليشمل كل الدول العربية والتأكيد على ضرورة بناء منطقة تجارة حرة عربية لتعظيم الاستفادة من هذه الشراكة .

أما د. نيفين عبد الخالق – أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، فقد قدمت بحثا بعنوان "الأبعاد الثقافية للمشروع المتوسطي" . وتقوم مداخلتها الأساسية على أن الدورالمتوسطي يعد هام لكنه يعد تكميلي لا يمكن أن يكون بديل للدور العربي ، كما أشارت الى قبول هذا المشروع مقارنة بالشرق أوسطي لإختلاف وضع اسرائيل في المشروعين ، وقد أثارت الباحثة إشكالية هل هناك ثقافة متوسطية تصلح لبناء نظام إقليمي متوسطي .

وقام د. محمود عبد الفضيل الأستاذ بكلية الاقتصاد بالتعقيب على البحوث الثلاثة ، وأبدى عدة ملاحظات هي على التوالي : أن المشروع الأوروبي المتوسطي ليس مشروع كل الاتحاد الأوروبي ، وأن هناك خلافا في التوجهات بين دول الاتحاد وأن الإطار الجماعي العربي في المساومة مع أوروبا يدعم الموقف العربي ويعظم مكاسبه . وطرح فكرة باندونج جديدا مع الدول الأسيوية خاصة الأسيان يمكن أن تكون بديلا مطروحا حول هذا وقد أثار المشاركون قضايا منها أن المتوسطية تحمل مدلولات ثقافية واقتصادية وسياسية تحمل بديلا لفكرة القومية العربية بل ومحطمة لها ، وإثارة قضية إنهيار القيم وتأثير ذلك على ضياع الهوية .

الجلسة الثامنة : وعقدت برئاسة د. يونان لبيب رزق ، وكانت د. نازلي معوض – أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد أول المتحدثين وقدمت بحثا بعنوان "المتوسطية في الفكر المصري الحديث" ، وقامت مداخلتها الأساسية على أن عموم العقل الجماعي المصري في أرقى تعبيراته وهو الفكر يدرج المتوسطية ضمن المفاهيم الخلافية الحادة ، وضمن رؤى المراجعة المستمرة . وتظل أهمية المتوسطية لدى العقل المصري في كونها اعتبارا استخداميا وضرورة أداتية ظرفية تقتضيها تحولات معينة في حياة المجتمع المصري .

وقام د. يونان لبيب رزق ، بالتعقيب على البحث السابق حيث أثار مسألة اعتماد محللي العلاقات السياسية على بعض المسلمات التاريخية في إطار العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وأشار الى مسألة الشرقية في الفكر المصري ، والحالة الهلامية للمتوسطية المصرية .

وكان المتحدث الثاني هو د. حمدي عبد الرحمن أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد وقامت مداخلته الأساسية أن البعد المتوسطي الجديد لمصر أمر لا مفر منه وأنه خيار استراتيجي ولابد من الاستناد الى الاعتبار الجيواقتصادي والجغرافيا السياسية ، والتأكيد على الدائرتين الأفريقية والعربية .

وأشار الى عدة ملحوظات منها : أن الحوار المتوسطي – المصري بدأ منذ أوائل ١٩٩٠ في المجال الأمني أساسا وتطورت بعد الوحدة الأوروبية . وأشار لوجود قضايا متعددة مثل البيئة – إزالة الألغام – حماية التراث في هذا الحوار. وأكد على خطأ مقولة غياب البعد المتوسطي في عهد عبد الناصر وأن ذلك أثير في عهد عبد الناصر في قضية قبرص –الهجرة اليهودية – عبر موانيء أوروبا – ووجود الأسطول الأمريكي السادس في المتوسط.

وقد أثار المشاركون مناقشات حول : هل يمكن نجاح تكتل عربي – متوسطي – ووضع المتوسطية كمكون من مكونات الهوية المصرية – المزايا التي ستعود على مصر من الانضمام للمتوسطية .

الجلسة التاسعة والأخيرة : وعقدت برئاسة د. محمود اسماعيل رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، وكان أول المتحدثين د. محمد سعد أبو عامود ، أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعة حلوان ، وقدم بحثا بعنوان "المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية" ، وقامت مداخلته الأساسية على أن مكانة مصر في إطار المشروع المتوسطى لازالت محل التكوين والتشكيل ، وتعتمد على مدى نجاح أو فشل الدبلوماسية المصرية في تعظيم موارد قوتها وعلاج الخلل في القوة الاقتصادية .

وكانت د. خالدة شادى - أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ثانى المتحدثين وقدمت بحثا بعنوان "المتوسطية ومكانة مصر العالمية" وتنطلق مداخلتها الأساسية من أن المشروع المتوسطى يقدم الى مصر الكثير من المعطيات الأساسية التى يمكن توظيفها فى مشروع النهضة الشاملة وبناء الدولة العصرية .

وقام سفير د. خير الدين عبد اللطيف بالتعقيب على البحثين مؤكدا على عدة ملاحظات منها : أهمية الأداة الإعلامية فى تعبير الدولة عن مكانتها . ومسألة التمييز بين التوجه والتحرك المصرى فى الدائرة المتوسطية . وأن حالة عدم توازن المكانة العالمية لمصر كان مستمرا نتيجة التهديدات الخارجية المستمرة ، كما أثار المشاركون قضايا هامة منها : مدى استقلالية صانع القرار المصرى فى اختبار هذه المشروعات - وحجم التداخل بين الإقليمية والعالمية فى السياق المتوسطى ، والى أى حد عناصر قوة مصر فعالة وموظفة جيدا .

المؤتمر السنوى الثانى للدراسات الآسيوية
"أثر التحولات العالمية على آسيا"

القاهرة : (٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦)

سامح فتحى غالى

يأتى انعقاد المؤتمر السنوى الثانى لمركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة وعلى مدى يومين ، تحت عنوان "التحولات العالمية على آسيا" والذى شاركت فيه نخبة كبيرة من الخبراء والأساتذة ورجال الدبلوماسية المصرية ، ليعكس ادراكات الأهمية المتزايدة للقارة الآسيوية فى النظام العالمى وأهمية خبرات التنمية الآسيوية .

وفى افتتاحه لأعمال المؤتمر أكد د. محمد السيد سليم أنه قد قصد من فكرة عقد المؤتمر خلق جماعة بحثية متكاملة مهتمة بالقارة الآسيوية والدراسات الخاصة بها لبناء قاعدة معلوماتية أساسية يمكن الإرتكان اليها .

وفى كلمته بالجلسة الافتتاحية عبر د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة عن أهمية عقد المؤتمر وتأكيده على تفرد تجربة دول شرق آسيا وأهمية تحليلها للوصول الى أسباب هذا النجاح والاستفادة منه . وذلك فى الوقت الذى أضحت فيه آسيا من دوائر الاهتمام الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية . وطرح د. على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى كلمته عدة أفكار لتكون تحت نظر المشاركين فى أعمال المؤتمر أهمها :

١- هل أدت نهاية الحرب الباردة الى اختفاء أو ظهور الحروب الإقليمية أم لا؟ وما انعكاس ذلك على الصراعات الإقليمية الناشبه لآسيا .

٢- الحديث عن الموجة الثالثة للديمقراطية وارتباط ذلك بإعلاء عدد من القيم التى تحترم حقوق الإنسان والمفاهيم الليبرالية الغربية لهذه الحقوق . والتساؤل ينصب هنا على مدى تأثير هذا التحول فى الوضع العالمى على دول القارة الآسيوية .

٣- التطورات الاقتصادية العالمية والمتمثلة فى اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية والسياسات الخاصة بالاصلاح الهيكلى ، ومدى انعكاس هذا التطور العالمى على اقتصادات الدول الآسيوية ، وربطه بالتوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية .

ثم جاء دور السفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية ، مؤكدا على أهمية موضوع المؤتمر وتوافقه الزمنى بالنسبة للعمل الوطنى ، حيث أصبح لآسيا تأثيرها الواضح على ايقاع مناطق أخرى من العالم ، وأن كل هذه التحولات العالمية لها انعكاسات واسعة على التحركات والسياسات الدبلوماسية المصرية ، ومن هنا تبرز أهمية متابعة أعمال هذا المؤتمر لإنكشاف المزيد من الرؤية .

وقد عالجت أوراق المؤتمر فى دراستها لأثر التحولات العالمية على الدول الآسيوية عددا من المحاور ، التى حاول المؤتمر تغطيتها .

إنصب المحور الأول على دراسة مشكلات الأمن فى القارة الآسيوية ، وفى هذا الإطار قدمت ورقتان بحثيتان فى الجلسة الأولى للمؤتمر برئاسة د. محمود اسماعيل ، وتعرضت هذه الجلسة للإشكاليات الأمنية فى القارة الآسيوية والأوضاع الأمنية بها .

فالقسم الأول من الدراسة التى قدمها السفير أحمد طه محمد يتعلق بالحرب الباردة ومظاهر استمرارها وفيها يعرض للحرب الباردة والكوريتين ثم النزاع حول جزر (تاكشيما) وجزر (دیايو) ثم

النزاع حول جزر (سبراتلى) في بحر الصين الجنوبى . أما القسم الثانى فتتعلق بقضايا التوحيد أو إعادة التوحيد ، وفيها يعرض الباحث أولا لقضية توحيد الكوريتين ثم قضية التوحيد الصينى ، ثم قضية جزر (كوريل) بين روسيا واليابان . وأهتم القسم الثالث بقضايا الإنفصال وعرض فيها لثلاثة قضايا ، أولها قضية (مورو) فى الفلبين ، وثانيها قضية (التاميل) فى سيريلانكا ، وثالثها قضية (تيمور الشرقية) فى أندونيسيا .

بينما تناولت ورقة د. محمد سعد أبو عامود "الإشكاليات الجديدة للأمن فى أسيا" وتنقسم الى :

١- المفهوم الجديد للأمن . ٢- الإشكاليات الجديدة للأمن فى أسيا . ٣- الإستجابة الأسيوية لإشكاليات الأمن الجديدة .

وفى تعقيبه بالجلسة أشار د. سمير اسحاق الى الدور الأمريكى فى أسيا وأن هذه السياسة لم تكن إلا رد فعل ، ولم تكن فعلا قائما بذاته ، وتساءل عن ملامح السياسة الأمريكية فى المرحلة الحالية فى المنطقة . كما تساءل عن كيفية استفادة مصر على وجه الخصوص مما هو حادث فى أسيا الآن .

أما د. جمال عبد الجواد المعقب الثانى للجلسة ، فقد كانت له بعض الملاحظات من أهمها :

١- أن ما يوصف بالتحديات الأمنية الجديدة ليست كلها كذلك مثل الصراعات العرقية ، العنف السياسى ، الفقر ، المرض ... الخ ، فكلها من المشاكل القديمة ، ولكن مظاهر الجدة التى طرأت عليها إنما تتمثل فى زيادة حدة هذه المشاكل و.

٢- صعوبة الحديث عن أسيا كوحدة سياسية واستراتيجية واحدة ، مما يجعل من الحديث عن قضايا آسيا الأمنية كوحدة واحدة أمرا صعبا .

المحور الثانى : وتعرض المحور الثانى للقوى الأسيوية الجديدة وذلك من خلال تناوله فى الجلسة الثانية والتى رأستها د. نادية مصطفى ، وكانت الورقة البحثية الأولى مقدمة من د. ممدوح أنيس المعنونة "بالأدوار الجديدة للقوى الكبرى فى أسيا" ، إحدى ورقتين بحثيتين قدمتا بهذه الجلسة . والورقة تعنى بالأدوار الخاصة للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبى فى المنطقة . وقد هدفت لوضع دراسة تحليلية وصفية للدور الجديد لهذه القوى الكبرى . وتحاول هذه الورقة البحث فيما إذا كانت هناك أدوار جديدة لهذه القوى ، أم أنها ظلت تلعب نفس أدوارها السابقة ؟ فبالنسبة للدور الأمريكى أشار الباحث الى أن الاستراتيجية الأمريكية قد تم إعادة تقييمها فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة والاتجاه نحو بلورة استراتيجية أمنية أمريكية جديدة فى أسيا . أما الدور الروسى فقد بدت عليه بوادر التعامل مع المجتمع الدولى والبيئة الإقليمية ، وبالنسبة للدور الجديد البازغ للاتحاد الأوروبى فى أسيا ، يلاحظ عليه السعى الدؤوب نحو ايجاد موطىء قدم داخل القارة الأسيوية .

أما الورقة الخاصة بتحولات أدوار القوى الإقليمية الأسيوية والمقدمة من د. أحمد فارس عبد المنعم ، فتستهدف تحليل أبعاد الأدوار التى تسعى القوى الإقليمية فى أسيا خاصة اليابان والصين والهند الى القيام بها فى عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة . وقد ركز البحث على ثلاث نقاط أساسية هى : المحددات الواقعية لأدوار القوى الإقليمية (سواء كانت قدرات أو قيودا) ثم رؤية هذه القوى الإقليمية لأدوارها ، ثم أبعاد هذه الأدوار .

وقد تساءل د. جمال زهران فى تعقيبه عن امكانية الحديث عن دور أوروبا ككيان موحد أم دول قائدة داخل هذا الكيان ، وماهية آفاق الدور الأوروبى مستقبلا . وتساءل د. محمد سليم فى إحدى مداخلاته عن وجود دلائل أمريكية تشير بالفعل الى موافقة على العلاقة الأوروبية الأسيوية الجديدة ، وماهية دلالات ذلك بالنسبة لمشروع عربى للقارة الأسيوية .

وانصب المحور الثالث على قضايا التكامل الإقليمى فى أسيا ، وذلك من خلال انعقاد الجلسة الثالثة التى رأستها د. ودودة بدران وكان المعقبان عليها السفير حسين كامل و أ. مدحت أيوب ، وقدمت ورقتان فى هذه الجلسة ، الأولى تحت عنوان "التكامل عبر الإقليمى" ومقدمها د. محمد عبد الشفيع عيسى ، وقد تم تقسيم البحث الى جزءين رئيسيين الأول : عنى بدراسة وصفية تاريخية ، تتناول البعد المؤسسى بدأ بلمحة تاريخية لتطور فكرة اقامة الأبيك مرورا بالعضوية وخصائصها الجغرافية والموضوعية ثم البناء المؤسسى القائم ، وانتهاء بهيكلية النشاط . ثم انتقل الباحث الى السياسات ، وفيها قدم استعراضا مفصلا لوثيقة (أوزاكا) الصادرة عن الاجتماع غير الرسمى للقادة عام ١٩٩٥ .

أما الجزء الثانى فهو دراسة تحليلية تتناول تحليلا شبكيا للعلاقات المتبادلة داخل الأبيك كنموذج للتكامل عبر الإقليمى فى عالم اليوم .

أما الورقة الأخرى المقدمة فى هذه الجسة فمقدمها أ. عماد جاد ومعنونة "باتجاهات التكامل الإقليمى فى أسيا" . وفيها أشار الى أن وجود التحديات والتهديدات الخارجية يعد عاملا كافيا لدفع الأقطار نحو التكتل ، التضامن أو الوحدة ، ولكنه يعود فيشير الى أن وجود التحديات والتهديدات الخارجية ليس شرطا أن يؤدى الى الوحدة أو التكتل أو التضامن الإقليمى .

ويتناول الباحث فى ورقته التجارب الأربع التى شهدتها القارة وهى :

١- رابطة أمم جنوب شرقى أسيا (الأسيان) . ٢- منظمة جنوب أسيا للتعاون الإقليمى (السارك) . ٣- منظمة التعاون الاقتصادى (الأيكو) . ٤- منظمة تعاون دول بحر قزوين .

وفى تعقيبه أشار السفير حسين كامل الى أن الأسيان تعلم جيدا أنها إذا لم تفتح قنوات اتصالية مع التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى فسيؤدى ذلك الى إنعزالها . أما أ. مدحت أيوب فقد أشار فى تعقيبه عدم استطاعة تناول أى تنظيم اقتصادى وخصوصا الأبيك بعيدا عن دور الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الرئيسى كضابط لإيقاع التفاعلات فى المنطقة .

أما المحور الرابع يختص بالتحولات العالمية والاقتصادات الأسيوية فقد ناقشتها الجلسة الرابعة برئاسة د. محمود عبد الفضيل وعقب على الجلسة د. محمد رئيف و د. محمد محيى الدين . وقدمت د. نوال قاسم الورقة البحثية الخاصة باتجاهات الاصلاح الاقتصادى

فى آسيا . فقد أصبح الاصلاح الاقتصادى ولاشك مطلب جميع دول العالم ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين لمواجهة التحولات العالمية ، فقد سعت الدول المتقدمة اليه بغرض الحفاظ على مستويات عالية للنمو الاقتصادى لها الى جانب قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية . بينما سعت اليه الدول النامية لمحاولة دفع عجلة التنمية بها للحاق بالدول المتقدمة . وتحاول الدراسة مناقشة اتجاهات الاصلاح الاقتصادى فى آسيا من خلال تناول ثلاث نقاط أساسية: الأولى خاصة بالإطار النظرى لبرامج الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة . والثانية تقدم أربعة نماذج للنمو طبقت سياسات الاصلاح الاقتصادى فى آسيا وهى تجارب الفلبين وأندونيسيا وتايلاند وسنغافورة . أما القسم الثالث فيقدم أهم العوامل التى ساهمت فى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فى قارة آسيا الى جانب العوامل التى من الممكن أن تساند هذا النمو مستقبلا . ثم تنتهى الدراسة الى استخلاص إطار عام لنموذج شرق آسيوى فى التنمية .

أما الباحثة أ. نيفين عزوز فقد تقدمت بدراسة أسمتها "اتجاهات الاستثمار الأجنبى فى آسيا" وهدفت دراستها الى الوقوف على تطور حركة تدفق الاستثمار المباشر من والى آسيا فى التسعينات ومعرفة أسبابها ونتائجها ، وذلك من خلال ست مباحث .

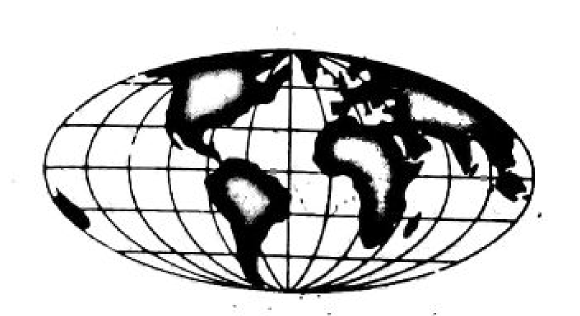
المحور الخامس : وهو المحور الخاص بالوحدة القومية والتحول الديمقراطى فى آسيا ، وتمت مناقشته فى الجلسة الخامسة برئاسة د. حورية مجاهد ، وقام بالتعقيب على هذه الجلسة د. السيد عبد المطلب غانم ، د. هدى راغب . وتقدم د. إكرام بدر الدين دراسته المسماة "اتجاهات التحول الديمقراطى فى شرق آسيا" وتستند دراسته الى أربعة محاور أساسية وهى :

١- التعريف بعملية التحول الديمقراطى . ٢- امكانية التحول الديمقراطى فى شرق آسيا . ٣- الدروس المستفادة من التحول الديمقراطى فى شرق آسيا . ٤- دراسة التحول الديمقراطى فى كل من اليابان وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية والصين .

أما البحث المقدم من د. ماجدة صالح والخاص بـ "اتجاهات الوحدة القومية فى آسيا : كوريا والصين" فقد انطلق أساسا من الجدل الدائر حول قضية الوحدة الوطنية بين الدول المجزأة والذى انتشر على مستوى صانعى القرار السياسى فى هذه الدول للوصول الى ميكانيزم أو مقترب يعد هدفه النهائى تحقيق هذه الوحدة .

ومن هذه الخلفية انطلقت الباحثة لدراسة محاولات امكانات تحقيق الوحدة السياسية بين كوريا الشمالية والجنوبية من جهة وبين الصين وتايوان من جهة أخرى . وفى نهاية الورقة أشارت الى أن الحوار حول الوحدة يعد من القضايا غير المرفوضة لدى الأطراف الأربعة محل الدراسة .

والمحور السادس والأخير : كان بحث د. محمد السيد سليم ، وقد تمت مناقشته فى الجلسة التى رأسها د. حسن نافعة وقام بالتعقيب عليها د. هدى ميتكيس و د. ابراهيم عرفات و د. محمد فراج وكان بعنوان "التحولات العالمية والتنافس الدولى على آسيا الوسطى" ، حيث أشار الى أنه فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ساحة لتنافس دولى بين مجموعة من القوى الإقليمية أخذت شكل مباراة استراتيجية كبرى - بين تلك القوى لتحديد من سيكون له الفصل فى تلك المنطقة - أو ما يمكن أن يطلق عليه اسم المباراة الكبرى الجديدة تمييزا لها عن المباراة الكبرى التى دارت فى القرن التاسع عشر . وقد أثار هذا التنافس الدولى عدة قضايا كبرى متعلقة بفهم ديناميه التحول السياسى والسياسة الخارجية لآسيا الوسطى ، ولعل أهم هذه القضايا هو لماذا ثار التنافس الدولى حول آسيا الوسطى ؟ وما هى أهم معالم وقضايا هذا التنافس ؟



مكتبة السياسة الدولية

إشراف د. نهى المكاوى

الأمم المتحدة والعذاب المعاقب عليه: تقييم العقوبات المفروضة على العراق من زاوية حقوق الإنسان

"U.N. Sanctioned Suffering" : A Human Rights Assessment of United Nations Sanction on Iraq, by: Center for Economic Social Rights, May 1996

يتضمن التقرير تقييمها من منظور حقوق الإنسان للعقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق والتى يعدها من أشد العقوبات قسوة ، ولكنها رغم ذلك لم تؤد الى التخلص من نظام الرئيس العراقى صدام حسين ، بل أصابت القطاعات الهشة وخاصة الأطفال ، حيث توفى ما يزيد على نصف مليون طفل عراقى تحت سن خمس سنوات ، أى أكثر من ضحايا القنبلتين النوويتين على اليابان وضحايا التطهير العرقى فى يوغوسلافيا السابقة . وحتى الآن لم ينجح المجتمع الدولى فى مواجهة المعضلة الأخلاقية وهى معاناة المجتمعات والشعوب من جراء العقوبات التى تفرض على القادة غير المرغوب فيهم .

يتناول الفصل الأول "العقوبات والأزمة الإنسانية فى العراق" حيث تم فرض العقوبات فى ٦ أغسطس ١٩٩٠ بالقرار رقم (٦٦١) لمجلس الأمن ، ثم قرر المجلس السماح فقط باستيراد المواد الغذائية الضرورية والأدوية تحت رقابة لجنة العقوبات طبقا لنص القرار رقم (٦٨٧) . وفى اغسطس ١٩٩١ عرض مجلس الأمن اتفاق النفط مقابل الغذاء بالقرارين (٧٠٦) و (٧١٢) ليسمح للعراق ببيع ما قيمته ٦ر١ مليار دولار من النفط كل ستة شهور ، بينما قدرت الأمم المتحدة احتياجات العراق بـ ٦ر٣ مليار دولار سنويا ، ولكن العراق رفضه . وفى ٢٠ مايو ١٩٩٦ تم التوصل الى اتفاق يسمح للعراق ببيع ما قيمته مليار دولار كل ثلاثة أشهر .

أما عن آثار العقوبات فتتلخص فى :

– الإنهيار الاقتصادى : لقد انخفض الناتج المحلى الإجمالى (GDP) بما يعادل ٧٥٪ فى عام ١٩٩١ ، وهو يساوى قيمته فى عام ١٩٤٠ ، وإنهار الدينار ليباع بـ ٣٠٠٠ دينار لكل دولار واحد ، وقد ارتفعت أسعار الغذاء ١٥ مرة على الأقل ، وانخفض الإنتاج الزراعى وتعرض لخسائر كبيرة ، رغم أن العراق كان يستورد من ٧٥–٨٠٪ من احتياجاته الإستهلاكية قبل حرب الخليج الثانية . وقد أصبح نظام توزيع الحصص هو الوسيلة الرئيسية لحياة الأسر ، حيث تزود كل مواطن بـ ٥٣٪ فقط من السعرات المطلوبة ، ثم انخفضت الى ٣٤٪ فقط .

– الظروف الصحية : كان العراق يمتلك نظاما صحيا متقدما ، ولكن مع العقوبات تم تدمير ذلك البرنامج ، فانتشرت الأوبئة والأمراض وتلوثت المياه ، وترك الأطباء أعمالهم بسبب ضعف الأجور ، وهناك نقص شديد فى المستلزمات الطبية مثل الأدوية وأدوات الجراحة والتخدير ، وتوفى أكثر من نصف مليون طفل عراقى .

وتوصلت الدراسة الى أن اتفاق النفط مقابل الغذاء (مايو ١٩٩٦) سيخفف من حدة الأزمة بتوفيره ٦ر١ مليار دولار ، وهى أقل من نصف احتياجات العراق للدواء والغذاء طبقا لتقديرات الأمم المتحدة ، مع أنه لم يأخذ فى الاعتبار الحاجة الى إعادة البنية الأساسية للصحة والإقتصاد .

تقييم قانونى للعقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق:

لقد تأسس مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة ليحفظ السلم والأمن الدوليين ، وأجاز له فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية . ولكن مجلس الأمن مقيد بحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية طبقا للميثاق والقانون الدولى . حيث تستدعى حالة العراق تحديد قيود قانونية على المجلس ، أى أن مجلس الأمن يجب عليه أن يلتزم بحقوق الإنسان والمبادىء الإنسانية عندما يفرض عقوبات على الدول .

ويمكن تصنيف الواجبات القانونية على مجلس الأمن فى :

١- واجبات إجرائية : تتضمن التزاماته بدعم واحترام حقوق الإنسان، وإجراءات رصد ومحاسبة المجلس عنها .

٢- واجبات أساسية : تضمن أن تصرفاته لن ينتج عنها انتهاك لهذه المبادىء خاصة بين الفئات المنكشفة كالأطفال والنساء .

إنتهاكات العقوبات لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى :

١- الإنتهاكات الإجرائية : لقد فشل مجلس الأمن فى إدراك مسئوليته القانونية فى حماية حقوق المواطنين العراقيين وفشل فى رصد آثار العقوبات على حقوق الإنسان ، وبينما يحمل مجلس الأمن الرئيس العراقى المسئولية ، فإنه أعطى لنفسه حرية فرض عقوبات جماعية على الشعب العراقى ليتخلص من حكامه .

٢- الإنتهاكات الأساسية : لقد انتهك مجلس الأمن حق الحياة وهو الحق الأسمى ، وأسهم فى انتهاكات الحقوق الصحية ومستوى المعيشة المناسب ، وقد توفى مئات الآلاف من الأطفال وهم من المجموعات المنكشفة التى يجب حمايتها بسبب الصراع السياسى بين حكومتهم ومجلس الأمن . وبينما استمرت العقوبات لم يتخذ المجلس إجراءات قوية لمنع معاناة الأطفال ، رغم أن من واجبات المجلس الأساسية أن يضمن أن تصرفاته لن تسبب أضرارا بالغة بحقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بقانون الحرب "القانون الإنسانى" فقد انتهك مجلس الأمن القانون الإنسانى خاصة فى مجال التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية ، فقد تسببت العقوبات فى إنهيار اقتصادى وموت آلاف المدنيين بحجة التأثير على النظام .

إن الخمسين سنة الأخيرة شهدت تطور قانون حقوق الإنسان ليصبح أكثر قبولا بدءا من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وحتى ميثاق حقوق الطفل ١٩٩٠ ، وهو ما يعد تطويرا للرؤية الأصلية لحقوق الإنسان فى ميثاق الأمم المتحدة لتشكل بذلك قيدا على مجلس الأمن .

التوصيات :

١- تعديل اتفاق النفط مقابل الغذاء لإزالة الحدود على الدخول النفطية من أجل سد الإحتياجات الإنسانية ، فتعسف مجلس الأمن بتحديد مبلغ معين فقط هو غير قانونى وغير أخلاقى .

٢- إيجاد بدائل للعقوبات الشاملة والكلية على العراق والحالات المستقبلية، فلا تفرض العقوبات على المواطنين لمعاقبة حكامهم ، فهناك أشكال أخرى من الضغوط الإقتصادية والحظر العسكرى والعقوبات الدبلوماسية .

٣- تأسيس إطار قانونى واضح يحكم عقوبات مجلس الأمن ، وإيجاد آليات مستقلة لرصد التنفيذ الفعلى لأنظمة العقوبات المختلفة ، وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تكشيل لجنة لإعداد مسودة حول ذلك الموضوع .

احمد تهامى عبد الحى

التجربة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية

Latin America And The Caribbean, The Economic Experience of the Last 15 Years, United Nations Commission for Latin America and The Caribbean.

تهدف هذه الدراسة الى تقييم الأداء الاقتصادى للدول اللاتينية خلال الخمس عشرة سنة الماضية و ذلك من خلال الربط بين النشاط الاقتصادى الجزئى والخلفية الاقتصادية الكلية مع التأكيد على الدور الذى يلعبه الاطار التنظيمى والمؤسسى . وتنقسم الدراسة الى ثلاثة محاور : ١ - عملية التثبيت والنمو الاقتصادى. ٢ - تطور الادخار والاستثمار. ٣ - اعادة هيكلة الانتاج والتطور التكنولوجى.

ويتم تناول المحاور على مدى ثلاث مراحل زمنية الأولى تمتد من أزمة الديون المكسيكية فى عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٠ والثانية من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤ وأخيرا مرحلة ما بعد الأزمة المكسيكية فى عام ١٩٩٤ .

يتناول المحور الأول خصائص كل مرحلة من حيث مستوى النشاط الاقتصادى ، معدلات التضخم، سياسات التثبيت ، تدفق رؤس الأموال الأجنبية ، المؤشرات المالية وأخيرا مشكلات البطالة والعدالة الاجتماعية . ففى المرحلة الأولى لجأت الحكومات الى سياسات الاصلاح الهيكلى أملا فى تحقيق فائض فى الميزان التجارى يغطى الفجوة المالية الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة العالمية وتدهور معدلات التبادل التجارى ، الا أن السياسات الانكماشية التى تبنتها الحكومات لم تنجح فى كبح جماح التضخم بل ترتب عليها ارتفاع فى معدلات البطالة. كما لم تنجح سياسة خفض قيمة العملة المحلية فى إحداث الزيادة المرجوة فى الصادرات وترجع الدراسة الفائض المتحقق فى الميزان التجارى فى تلك الفترة الى انخفاض الواردات الناتج عن السياسات الانكماشية و على صعيد آخر شهدت تلك الفترة تزايد العجز فى الموازنة العامة نتيجة تزايد الدين العام بسبب ارتفاع معدلات الفائدة العالمية وانخفاض القاعدة الضريبية الناتج عن ازدهار القطاعات غير الرسمية هذا وقد أدى التمويل التضخمى لهذا العجز الى انخفاض الأجور الحقيقية كما كان لخفض الانفاق العام فى المجالات الاجتماعية والاستثمارات العامة تكلفة اجتماعية كبيرة و نتيجة لكل ما سبق تؤكد الدراسة سوء الأحوال الاقتصادية الكلية مما أدى لانخفاض الانتاجية ومعدلات النمو.

وفى المرحلة الثانية انخفضت معدلات الفائدة العالمية مما خفف من عبء المديونية ، كما حدث تحسن فى معدلات التبادل التجارى وقد بدأت الحكومات فى تلك الفترة فى اتباع سياسات

أقل انكماشية عن ذى قبل وتبنى وسائل أكثر فعالية لمعالجة العجز فى الموازنة العامة مثل اصلاح النظام الضريبى و زيادة كفاءة وعدالة الانفاق العام وقد ساعد ذلك بالاضافة الى انخفاض ديون القطاع العام على انخفاض الاختلال المالى مما ساهم فى السيطرة على التضخم. كما شهدت تلك الفترة انتعاش الاستثمار و زيادة معدلات النمو نتيجة انخفاض الاختلال وسياسات الاصلاح الهيكلى والخصخصة وانخفاض معدلات الفائدة العالمية و مع زيادة التدفقات المالية الخارجية وانخفاض ديون القطاع العام ارتفعت الانتاجية فانخفضت معدلات البطالة وأصبح فى الامكان رفع قيمة العملة المحلية مما ترتب عليه أثران متضادان - إضعاف المركز التنافسى للصادرات ومن ثم زيادة العجزفى الميزان التجارى من ناحية - وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من ناحية أخرى.

ونأتى بعد ذلك للمرحلة الأخيرة وهى مرحلة ما بعد الأزمة المكسيكية فى عام ١٩٩٤، وترجع الدراسة هذه الأزمة الى اعتماد المكسيك على التدفقات المالية الخارجية قصيرة الأجل مما ساعد على سرعة هروبها فور نشوب الاضطرابات السياسية فى ذلك العام كما ترجعها أيضا الى تبنى سياسات نقدية توسعية فى الوقت الذى كانت البلاد تفقد احتياطياتها العالمية وتتزايد فيها ديون القطاع العام .

و تشرح الدراسة الكيفية التى تمت بها السيطرة على الأزمة المكسيكية بحيث لم تمتد آثارها السلبية الى باقى دول المنطقة وهو ما ترجعه الدراسة الى عوامل خارجية تتمثل فى: ١ - ارتفاع أسعار المواد الأولية. ٢ - انخفاض معدلات الفائدة العالمية. ٣ - ضعف الدولار الأمريكى وأخرى داخلية تتمثل فى: ١ - الاصلاح الاقتصادى. ٢ - انخفاض الاختلالات المالية. ٣ - انخفاض معدلات التضخم .

و يتناول الفصل الثانى من الدراسة تطور الادخار والاستثمار خلال الفترة محل البحث. فقد شهد الادخار منذ الثمانينات تذبذبا كبيرا نتيجة تذبذب الدخل القابل للانفاق ، ويمكننا القول أن الجزء الأكبر من الزيادة فى الدخل يتم امتصاصها من خلال الاستهلاك وليس الادخار . هذا عن الادخار المحلى أما الادخار الخارجى فقد زاد نتيجة تدفق رؤوس الأموال الخارجية فى التسعينات وتعتبر هذه الزيادة على حساب الادخار المحلى اذ تشير الدراسة الى أن زيادة الادخار الخارجى بنسبة ١٪ فوق معدلاتها المعتادة تؤدى لنقص الادخار المحلى بنسب ٥ر٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

أما الاستثمار فقد شهد اختلافا بين الثمانينات والتسعينات ففى الثمانينات أدى انخفاض أسعار الصادرات الى عدم تشجيع الاستثمار فى قطاعات التصدير كما أدى خفض قيمة العملة المحلية الى ارتفاع تكلفة استيراد الالات مما كان له أثر سلبى على الاستثمار بشكل عام وبالنسبة للتسعينات فقد كان لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة درجة التثبيت الاقتصادى . أثر ايجابى على الاستثمار الأجنبى المباشر FDI. وتشير الدراسة الى اعتماد التراكم الرأسمالى على عدة عوامل : ١ - مستوى المديونية . ٢ - معدلات التبادل التجارى . ٣ - التمويل الخارجى خلال فترة الاصلاح الهيكلى - ٤ - درجة التحرير الاقتصادى .

هذا و تقسم الدراسة الدول اللاتينية حسب درجة التثبيت الاقتصادى الى :

١ - اقتصادات حققت درجة عالية من التثبيت الاقتصادى تشمل شيلى وكولومبيا.

٢ -اقتصادات تتجه نحو التثبيت تشمل المكسيك و كوستاريكا والسلفادور و جواتيمالا.

٣ -اقتصادات ذات معدلات تضخم مرتفعة تشمل الاكوادور و أوروجواى و فنزويلا.

٤ -الاقتصادات ذات الركود التضخمى و تشمل البرازيل و بيرو والأرجنتين.

و تخلص الدراسة أن درجة احلال الادخار العام محل الخاص و الادخار الخارجى محل القومى تتناسب عكسيا مع درجة التثبيت الاقتصادى.

و يتناول الفصل الثالث من الدراسة اعادة هيكلة الانتاج و التطور التكنولوجى و نبدأ بحقبة السبعينات حيث شهدت المنطقة تغيرات هيكلية تمثلت فى سرعة نمو القطاعات المحلية مقارنة بقطاعات التجارة و التى بدورها شهدت تأخر قطاعى الزراعة و التعدين مقارنة بالقطاع الصناعى.

و بحلول الثمانينات و نتيجة للأزمة الاقتصادية التى مرت بها المنطقة خلال تلك الفترة، أدى تغير الاطار الاقتصادى الكلى الى خلق حوافز لتشجيع الاستثمارات قصيرة الأجل مما أثر سلبا على قطاعات الزراعة و الصناعة والتعدين، الا أنه نظرا لانخفاض الانتاج الزراعى بنسبة أقل من نسبة انخفاض الناتج الاجمالى فقد استعاد القطاع الزراعى أهميته النسبية .كما شهدت تلك الفترة أيضا استمرار نمو القطاعات المحلية على حساب قطاعات التجارة.

و باستعراض تطور الانتاجية على المستوى القطاعى نجد الآتى:

زيادة انتاجية عنصرى الأرض والعمل فى قطاع الزراعة باطراد منذ السبعينات، و من ثم فان انخفاض معدل نمو هذا القطاع فى الثمانينات لا يرجع الى مشاكل فى العرض و انما يرجع الى مشاكل فى الطلب تمثلت فى انخفاض الأسعار العالمية على السلع الزراعية بالاضافة الى انخفاض الطلب المحلى .هذا و يعانى قطاع الزراعة بشكل عام من عدة مشاكل هيكلية: ١ -انخفاض الانتاجية مقارنة بالحدود الانتاجية العالمية. ٢ - عدم تجانس النشاط الزراعى . ٣ - مواجهة الصادرات الزراعية لحماية قوية فى الأسواق العالمية .

و ترجع الدراسة هذه المشاكل الى عدة عوامل: ١ - ضعف ادارة الأراضى الزراعية. ٢ - ضعف وسائل الرى. ٣ -عدم كفاءة استخدام الأسمدة. ٤ - انخفاض مستوى الميكنة الزراعية.

هذا و تشير الدراسة الى ارتفاع انتاجية المحاصيل غير التقليدية نتيجة لقدرتها على التغلب على العوامل السابق ذكرها.

أما قطاع التعدين الذى شهد تطورا ايجابيا من حيث كميات الانتاج ونصيب المنطقة من الانتاج العالمى وأخيرا التطور التكنولوجى الذى ساهمت فيه الشركات العالمية التى انجذبت الى السوق اللاتينية بدافع الحصول على الخامات ذات النوعيات الجيدة بعد أن تم استنزافها فى الدول المتقدمة و ساعد على ذلك سياسات الاستثمار الأجنبى التى انتهجتها الدول اللاتينية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد زادت انتاجيته كما زادت قدرته التصديرية الا أن الملاحظ أن النسبة الكبرى من الصادرات الصناعية مازالت تتركز فى الصناعات كثيفة المواد الأولية و التى تعانى من نقص الطلب عليها فى أسواق دول منظمة التعاون

الاقتصادى

و التنمية (OECD)، و ترجع الدراسة تزايد أهمية هذه الصناعات لعدة عوامل:

١ - توافر المواد الأولية بكثرة فى المنطقة. ٢ - الدعم الذى كانت توفره الحكومة لهذه الصناعات فى الماضى. ٣ - ارتفاع انتاجيتها.

و أخيرا بدراسة قطاع الطاقة نجد أنه على الرغم من أن المنطقة تحتوى على ٣٥٪ من الاحتياطات العالمية للطاقة الا أن هذا القطاع لايزال يعانى من ضعف الكفاءة و يمكن الاستدلال على ذلك بالنظر الى ارتفاع كثافة الطاقة أى استهلاك وحدة الناتج من الطاقة. وترجع الدراسة ذلك الى عاملين أساسيين هما : ١ - عدم ترشيد استخدام الطاقة. ٢ - السياسات الائتمانية و الضريبية التى لا تشجع على تقديم تكنولوجيا ذات كفاءة عالية فى استخدام الطاقة.

و تختتم الدراسة بالتعرض للقدرة التنافسية لصادرات المنطقة اذ ترى أنه على الرغم من ارتفاع الصادرات منسوبة الى الناتج المحلى الاجمالى وارتفاع نسبة السلع المصنعة و نصف المصنعة الى اجمالى الصادرات، الا أن الصادرات بشكل عام مازالت أقل من مثيلتها فى الاقتصادات الآسيوية البازغة. و من ثم ترى الدراسة ضرورة زيادة الصادرات من السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة و التى أصبحت تمثل الجزء الأكبر من واردات OECD.

• • •

وهكذا تعتبر التجربة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من التجارب الجديرة بالدراسة نظرا لكونها منطقة نامية مرت بظروف صعبة بدءا بمرحلة الاختلالات الهيكلية فى الثمانينات، و مرورا بمرحلة الاصلاح الاقتصادى و ما صاحبها من مشاكل، و انتهاء بالأزمة المكسيكية فى عام ١٩٩٤ و ما ترتب عليها من لفت الأنظار إلى خطورة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل، يمكن الاستفادة من هذه التجربة فى البرنامج المصرى للاصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى .

نهى حمدى الجبالى

الإسلام السياسى فى المواجهة

L'Islamisme en Face
Francois Burgat
Editions de la Decouverte
Paris 1995

يحاول (فرانسوا بورجا) فى هذا الكتاب تناول موضوع الإسلام السياسى فى المنطقة العربية بصفة عامة ، بعيدا عن أية صبغة إعلامية يحاول الغرب أن يلونه بها . حيث يشرح العوامل التى أدت الى تنامى حركات الإسلام السياسى فى المنطقة العربية سواء كانت متعلقة بأزمة الهوية فى المجتمعات العربية أو المشاكل الاقتصادية والسياسية .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة فصول رئيسية . فى الفصل الأول يتطرق الكاتب الى الدوافع الحقيقية التى أدت الى انتشار حركات الإسلام السياسى محاولا فى الوقت نفسه تحديد أهم الصعوبات التى حالت دون إدراك وفهم الغرب لمفهوم الإسلام السياسى .

فيستعرض الكاتب فى البداية السياق التاريخى للصور الإعلامية التى ألصقها الغرب بالعرب المعادين لسياساته . ففى زمن الاحتلال الأوروبى للبلدان العربية ، صور الإعلام الغربى العرب المعارضين للاحتلال كقطاع طرق أو (فلاجا : كما كان يطلق على الثوار الجزائريين) ، وبعد حدوث تنافر نسبى بين الغرب وبين تيارات الإسلام السياسى المنتشرة فى البلدان العربية حلت محل الصورة القديمة صورة المتطرفين . واعتبر أنصار تلك القيادات - دون تمييز بينهم - أولئك الذين يلجئون الى (الفتاوى) لتبرير مفهوم (الجهاد) الذى ينحصر فى عمليات اغتيال الرؤساء .

وينتقد "بورجا" الإعلام الغربى وكذلك غالبية محلليه السياسيين بسبب طريقة تعاملهم مع أنصار تلك الحركات ، متهمهم بتجاهل الأفكار المعتدلة التى قد تتضمنها شعارات ممثلى هذه التيارات السياسية وبالمبالغة فى تشويه أى قيم قد تتنافى مع قيمهم الغربية ، معتبرا أن الغرب قد خلق بذلك أحقادا لا مبرر لها بينه وبين هذه الحركات .

ويشرح "بورجا" إشكالية البحث عن الهوية لدى الشعوب العربية من خلال ثلاث شخصيات عربية انتقلت من أيديولوجيات الاشتراكية والقومية العربية الى شعارات الإسلام السياسى وهذه الشخصيات هى (طارق البشرى - عادل حسين - راشد الغنوشى) .

ثم يستعرض الكاتب بعد ذلك مواقف الدول العربية من شعارات العلمانية والإسلام السياسى منذ مرحلة الثورات ضد الاحتلال . فيرى بعض الغربيين أن التوسع فى التطبيق العلمانى فى العالم العربى بدأ مع الاحتلال الغربى الذى استخدم العلمانية كسلاح أيديولوجى لإضفاء الشرعية على عملية إنهاء التطبيق الموسع للقواعد الإسلامية والشريعة وقصر تطبيقها على تنظيم الأحوال

الشخصية مثل الزواج والإرث . ويرى بورجا أن الهوية الجامعة للشعوب العربية في تلك المرحلة كانت هوية وطنية واضحة ممتزجة ببعض مبادىء العلمانية . أما التيارات السياسية الإسلامية فلم تكن غائبة عن العمل الوطني السياسي .

وبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة ، تزعمتها الصفوة السياسية التي شاركت في إجلاء المستعمر . واتسمت تلك المرحلة بشيوع استخدام المفردات الاشتراكية مثل (التأميم) و (مواجهة الإمبريالية) و (ضرورات التنمية) و (تحديث المجتمع) و (مواجهة الرجعية) . كما اقترنت المرحلة بمواجهات شاملة بين الأنظمة السياسية وبين كل ما يتصل بالدين خارج المؤسسات الدينية الرسمية .

ومع نهاية تلك الفترة في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات ، بدأت سلبيات تجارب التنمية في الظهور وأدت الى اضطرابات اجتماعية بسبب سوء توزيع الدخول ، وباتت العلمانية بالرغم من كونها أكثر القيم تقديرا من قبل الغرب تعتبر نوعا من الإدانة التي يوجهها الخصوم السياسيون العرب لبعضهم البعض .

كما أصبح واضحا بنهاية الستينيات ، أن الغرب لم يعد قادرا على انتاج أية مفاهيم أيديولوجية جديدة سواء ذات صبغة ماركسية أو ليبرالية ، كما أن مصداقيته تجاه مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت تتراجع دون أن يعي أنه "بدأ في حفر قبره بيديه" . وأصبح المسرح السياسي العربي الخالي من أية هوية واضحة ، مواتيا لإستيعاب عملية إعادة بناء نظام كامل وضع لبناته تيار سياسي إسلامي معارض بمفردات مستقلة وثقافة غير مستهلكة مستوحاة من التراث المحلي وجاذبة لأعداد كبيرة من الشعب العربي .

في الفصل الثاني يتناول الكاتب ظاهرة العنف التي انتشرت بقوة في العالم العربي منذ بداية التسعينيات . فحتى عام ١٩٩١ ، لم يكن العالم العربي قد عرف بعد عمليات إرهابية واسعة المدى أو عمليات اغتيال سياسي منظمة، على الرغم من أن العنف كان يحتل منزلة هامة في فكر الغالبية العظمى من ممثلي الحركات الإسلامية .

ويقسم الكاتب عنف هذه الحركات الى قسمين تبعا لأهدافها : الأول أطلق عليه اسم (العنف الثوري أو الرأسي) وهو عنف موجه ضد رموز الحكومات ، والثاني هو (العنف الخاص أو الأفقي) وهو عنف موجه ضد أشخاص رأت تلك الحركات أنهم قد تعدوا (الحدود) وفقا لتفسيرهم لمعنى (الحدود) .

ويستعرض الكاتب تاريخ تشريع استخدام العنف في حركات الإسلام السياسي منذ ابن تيمية وحتى سيد قطب ، كما يتناول مبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) واستخدام (اليد) لتطبيق ذلك المبدأ ، وهي الطريقة التي كانت تنتهجها الجماعات الإسلامية في صعيد مصر . ثم تناول الكاتب ظاهرة العنف السياسي في كل من مصر والجزائر وفلسطين . فتناول في حديثه عن مصر مظاهر الفتنة الطائفية ثم ينتقل الكاتب الى الجزائر حيث المواجهات الدموية العنيفة بين الإسلاميين والمثقفين من جهة ، وبين الإسلاميين والحكومة من جهة أخرى . وأرجع الكاتب سبب استمرار الأزمة الجزائرية الى كل من جبهة الإنقاذ والحكومة الجزائرية . ثم تناول بورجا العنف في الأراضي المحتلة الفلسطينية ، مؤكدا أن أسباب تفاقمه ترجع لفشل فكرة القومية العربية في ايجاد حل المشكلة الفلسطينية وبالتالي سيطرة البديل الإسلامي - باسلوب عمله - على الشارع الفلسطيني .

ويحاول الكاتب في الفصل الثالث الذي يحمل عنوان الإسلام السياسي والديمقراطية أن يتعرف على إمكانية التوافق بين المد السياسي الإسلامي وديناميكيات الحداثة في المجتمعات العربية (الديمقراطية ، تحرير المرأة ...) ، فيتناول بورجا في البداية الإشكالية التي يطرحها الكثير من الباحثين الغربيين حول عدم التوافق بين كل من الديمقراطية والإسلام السياسي والتي ترجع أسبابها الى ثلاثة مستويات ، الأول (بنائي) بسبب التباين بين مذاهب أوروبا الصناعية في القرن ١٩ وبين الفكر الإسلامي التقليدي ، الثاني (ظرفي أو عارض) ويرجع لرفض ممثلي الإسلام السياسي للاصطلاحات الفنية الخاصة بالديمقراطية وفقا للمفهوم الغربي ، أما الثالث (فتجريبي) ويتمثل في فشل التجارب الإسلامية (إيران والسودان) في التحول لأنظمة مرجعية لبقية حركات الإسلام السياسي .

ثم ينتقل بورجا الى علاقة الإسلام السياسي بالمرأة . فيبدأ بتقسيم النساء في العالم العربي الى فئتين : فئة التقليديات وفئة المتمدينات . ثم يدرج تحت الفئة الأولى النساء اللاتي حصلن على قدر بسيط من التعليم . أما الفئة الثانية الخاصة بالمتدينات فتتضمن النساء اللاتي تبنين ، بسبب حصولهن على قدر عال من التعليم ، شعارات الحداثة في المجتمع واللاتي ينتهجن السلوك الغربي ، خصوصا في مجال اقتحام الحياة العملية . ويقسم بورجا هذه الفئة الى مجموعتين :

المجموعة الأولى : وهي مجموعة الإسلاميات وتندرج تحتها النساء اللاتي اخترن انتهاج نظام التمثيل الإسلامي دون إجبار وبدافع من اختياراتهن الثقافية والاجتماعية والثقافية . وتنظر هذه المجموعة - التي تنمو باطراد في العالم العربي - الى الحجاب باعتباره رفضا للحداثة المستوردة والدخيلة ووسيلة لإثبات النفس في مجتمع مازال الذكر فيه هو السيد . أما الغرب ، فلايزال ينظر الى الحجاب - حتى ولو كان اختيارا حرا وليس إجبارا - باعتباره وسيلة الرجل الشرقي لإذلال المرأة وإهانتها والسيطرة عليها .

أما المجموعة الثانية من هذه الفئة فتتضمن النساء الرافضات لشعارات الإسلام السياسي ، ولا يعتبر رفض هذه المجموعة للحجاب رفضا عقائديا وإنما رفضا للمدلولات السياسية التي يتضمنها وضعه . وغالبية هذه المجموعة تنتمي الى طبقة اجتماعية واقتصادية مميزة ، الأمر الذي يجعلها مستهدفة من قبل الحركات الإسلامية .

وفي الجزء الأخير من هذا الفصل ، يتناول بورجا مشكلة الحداثة مشيرا الى رأي بعض المحللين الغربيين بأن السبب الرئيسي في ابتعاد المجتمعات الإسلامية عن كثير من نتاج الحداثة الغربية يرجع أساسا الى غلق باب الاجتهاد في القرن العاشر . ولكن ذلك لا يمنع بورجا من مطالبة الغرب بضرورة تقبلهم لفكرة الاعتراف بحق ثقافة من دول الجنوب في انتاج قيم خاصة بها تتفق وإطارها التاريخي ، وفي حرية اختيارها للأشكال التي تريد أن تظهر بها هذه القيم .

وفي خاتمة كتابه ، يؤكد بورجا على أن الإسلام السياسي لا

يمكن تعريفه بأنه مجرد أيديولوجية أو برنامج أو طريقة عمل سياسية محددة وغير قابلة للتغيير ، أو ظاهرة منغلقة داخل قاعدة اجتماعية محددة ، بل أنه يطالب المراقبين الغربيين بضرورة ادراك الآليات الحقيقية المحركة للتيار الإسلامي فى العالم العربي .

وحول تحديد ما إذا كان هناك خوف من خطر إسلامي ، يوضح بورجا ضرورة عدم الإنجراف وراء الآراء الغربية المتطرفة فى هذا الصدد يمينية كانت أم يسارية ، فاليمين فى الغرب يجد فى الحركات الإسلامية خطرا حقيقيا على الحضارة الأوروبية والمسيحية ، بينما يرى اليسار فى الغرب أن حركات الإسلام السياسى ما هى إلا خطر مزيف صنعته الدول الغربية من أجل إعادة فرض هيمنتها على دول جنوب المتوسط.

ويطالب بورجا فى نهاية كتابه الثقافة الفرنسية على وجه الخصوص بأن تشرع فى إقامة حوار متبادل وبناء مع محيطى الجغرافى والسياسى الجنوبى ، مؤكدا أن أساس التفوق الثقافى الفرنسى يكمن فى القدرة على امتلاك الأسلحة الثقافية والفكرية الطرف الآخر وعدم الإكتفاء باتخاذ مواقف الدفاع . ويردد فى النهاية مقولة لكاتب غربى "بأن التاريخ علمنى أن الثقافة الإنسانية استطاعت ليس فقط أن تستمر وتتدحر بالرغم من العقبات التى اعتضرت طريقها ، بل استطاعت كذلك أن تسيطر عليها وتتحكم فيها" .

داليا محمد رضا

الديمقراطيـــة فى الهـــند

Richard Henslin, Democracy in India, London, Macmillan, 1996

أهم ما يميز الهند أنها صاحبة أكبر وأفقر ديمقراطية فى العالم ، وهذا ما دعا البعض للمراهنة على فشل هذه الديمقراطية ، وهذا الجسد الهندى رغم كل عاهاته ، فإن روحه لاتزال ديمقراطية ، وهذا ما أعطى للتجربة الهندية قيمتها مقارنة بجارها العملاق الصينى ، فالنجاحات الاقتصادية فى الأعوام الأخيرة قد ضاعفت دخل الفرد الصينى مرتين على الأقل مقارنة بدخل الفرد الهندى الذى لا يتعدى ٣٠٠ دولار بالأرقام المطلقة . ومع ذلك فإن الصين لم تستطع أن تنزع عنها لقب أكبر ديكتاتورية فى العالم .

وربما كان نجاح التجربة الهندية نابعا من تعدديتها . فالهند لا تبدو موحدة بالمعنى الإثنى للكلمة مقارنة مع الصين . ففى حين أن ٨٣٪ من سكان الصين هم من "الهــات" ، وعلى الرغم من أنهم يتكلمون لهجات عديدة فإنهم يستطيعون التفاهم فيما بينهم بالنظر الى أن أبجديتهم واحدة . أما الهند فلا تتعدى نسبة "الهنود" فيها ٤٠٪ من السكان . كما أنها من وجهة النظر اللغوية تبدو وكأنها "بابل" حقيقية ، فهى تتكلم أكثر من مائتى لغة وألف لهجة ، دون أن تتمتع أى منها بصفة اللغة الغالبة. فالهندية ، وهى أولى لغات الهند ، لا يتكلمها سوى ٢٥٠ مليون نسمة ، أى أقل من ٣٨٪ من السكان ، وهناك أربع لغات أخرى ، هى البنغالية والماراتهية والتاملولية والتلوجية . يتحدث بكل منها نحو خمسين مليون نسمة ، وتأتى بعد ذلك الأردية وست لغات أخرى - آخرها البنجابية - يتراوح عدد المتحدثين بكل منها بين ٢٠ و ٣٠ مليونا ، ثم تتالى بعد ذلك عشرات من اللغات التى يتراوح عدد الناطقين بها بين المليون والخمسة ملايين . وإذا كانت هناك لغة واحدة يتكلمها ويكتبها الهنود على اختلاف إثنياتهم ولغاتهم فهى لغة المستعمرالسابق ، الإنجليزية .

إذن ، فالهند هى أقل أمم الأرض قابلية لإنطباق نظرية الأمة/اللغة عليها . وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الهند عبارة عن اتحاد فيدرالى ، وأنها تتألف من ٢٥ ولاية أو دولة متحدة فإنها لا تصبح قابلة للتعريف بأنها دولة أمة أو دولة قومية . والواقع أن الهند لم تعرف الوحدة السياسية قبل العهد الاستعمارى وحتى وجودها كدولة متحررة معاصرة ليس إلا ثمرة لرحيل المستعمر . كما أن الحضارة المستمرة منذ أربعة آلاف سنة غير قابلة للوصف حتى بأنها هندوسية . صحيح أن الهندوسية (ديانة ٨٢٪ من السكان) هى أولى السمات المميزة للشخصية الحضارية للهند ، ولكن الهندى لا يرادف الهندوسى . ويكفى أن نذكر أن الهند - حتى بعد إنفصال باكستان عنها عام ١٩٤٧ - تضم أكبر أقلية فى العالم : المسلمين الذين يزيد تعدادهم على ١١٠ ملايين نسمة . وبالإضافة الى الديانتين الرئيسيتين الهندوسية والإسلام ، فإن فى الهند حوالى ٢٠ مليون مسيحى و ١٨ مليون سيخى و ١٥ مليون بوذى ، وهؤلاء جميعا لا يجمعهم على مستوى "الاتحاد الهندى" سوى الإطار الديمقراطى العلمانى . ولو أن الهند كفت عن أن تكون تعددية ، لتمزق الاتحاد الهندى إربا ، فالديمقراطية التعددية خيار إجبارى للهند مادامت تريد الحفاظ على وحدتها السياسية والحضارية .

من هنا تبدو طبيعة المخاطر التى تهدد التجربة الهندية ، فليس يهدد الفسيفساء الهندية شىء كتغليب عنصر من عناصرها على ما عداه ، وهذا ما يسميه الهنود بالأصولية . والأصولية الأولى والأشد خطورة فى الهند هى الأصولية الهندوسية . فالطابع الغالب للهندوسية كديانة وحضارة يغرى المتطرفين من الهندوس بتحويلها الى هوية وإنزالها منزلة القومية ، وهذا ما استطاع حزب المؤتمر أن يتفاداه ، حيث أدرك قادته على مر السنين طبيعة المجتمع الهندى القائم على مبدأ التنوع فى إطار الوحدة ، وآمنوا بأن إلغاء التنوع ولو لصالح الوحدة ليس من شأنه سوى أن ينسف الوحدة ، وقد

كانت تجربة انفصال باكستان عبرة لهم ، حيث انقسمت الوحدة على نفسها ، وعبر التنوع عن نفسه بصورة أحادية من خلال دولتين واحدة اسلامية والأخرى ذات غالبية هندوسية .

وإذا كانت الأصولية الهندوسية التى تتمتع بالأغلبية تهدد الديمقراطية الهندية فى تعدديتها وعلمانيتها ، وتنذر بالتحول الى سياسة الدمج القسرى ، فإن أصولية الأقليات فى المقابل تتجه الى أن تأخذ الطابع الإنفصالى ، وذلك هو واقع حال الأصولية الإسلامية فى ولاية كشمير ، وأصولية السيخ المتطرفين فى البنجاب ، ورغم ما يحدث بين الحين والآخر بين هذه الأصوليات المتناحرة من صراع دموى وما يستتبع ذلك من فتن طائفية يذهب ضحيتها المدنيون ، فليس من الصعب إدراك الصلة المشتركة التى تجمع بينها ، فكلها تحول الدين الى قومية وهوية ومعيار لتنظيم السياسي وتتفق سياساتها جميعا على رفض الطابع العلمانى للدستور الهندى .

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن حزب المؤتمر نفسه يشهد انقسامات متتالية وفضائح ، وأنه لم يعد فى كثير من الولايات حزب الأغلبية ، فلا غرو أن يبدو مصير الاتحاد الهندى والديمقراطية برمتها مهددة بالعودة الى طور ما قبل الحداثة وتصير الهند ركاما فسيفسائيا من إثنيات وقوميات وطوائف متناحرة . والنتيجة التى نخلص اليها هى أن مصير الوحدة والديمقراطية الهندية مرتبط بالحفاظ على التعددية التى هى الضمان الأول والأخير لنجاح التجربة الهندية .

ع ٠ ص

النظام الديمقراطى ومواجهة والارهاب

■■ بنيامين نتانياهو ، محاربة الارهاب: كيف يهزم النظام الديمقراطى الارهاب المحلى الدولى ، يديعوت أحرونوت، اسرائيل ١٩٩٦ ■■

בנימין נתניהו
מלחמה בטרור
ידיעות אחרונות

لقد كتب نتانياهو رئيس الوزراء الاسرائيلى حتى الآن ثلاثة كتب وهذا هو الكتاب الثالث فى سلسلة أعماله ويتكون من ١٣٥ صفحة تشمل سبعة فصول ، ويتحدث فيه عن محاربة الارهاب المحلى والارهاب الدولى .

يبدأ الكاتب فى التمهيد لكتابه مبينا مدى خطورة الارهاب على عملية السلام ومستقبل دولة اسرائيل ثم يؤكد عدم امكانية وجود السلام والارهاب سويا وهذه حقيقة لايمكن ان ينكرها أى سياسى اسرائيلى . ثم يلقى الكاتب الاتهام على حكومة اليسار السابقة وذلك من أجل عقدها لاتفاقات اوسلو والقاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويرى الكاتب ان هذه الحكومة قد تركت مهمة محاربة الارهاب، الأمر الذى أدى الى زيادة الارهاب وعدم تحقيق سلام حقيقى .

وفى نفس الوقت يدعو الكاتب الى عدم اليأس من إمكانية تحقيق سلام حقيقى مع الجيران بما فيهم الفلسطينيون .

ويذكر الكاتب أن صعود وظهور الارهاب الاسلامى فى الغرب هو نتيجة مباشرة لتضخمه فى منطقة الشرق الاوسط ، واعتماده على دول ارهابية مثل ايران والسودان وجنوب لبنان وغزة ومن الوسائل التى يعرضها الكاتب والتى يعتبرها قاعدة هامه أنه لن يحاربالارهاب الموجه ضد اسرائيل عبر القوات الاسرائيلية . وان هذا الصراع ضد الارهاب سوف يمهد الأرض لسلام حقيقى بين اسرائيل والفلسطينيين .

ضربة الارهاب المحلى :

ظهر نوع جديد من العنف فى المجتمع فبعد الجريمة المنظمة ومهاجمتها لكل المؤسسات – وإفسادها لرجال الشرطة ، ظهر نوع جديد من العنف وهو العنف الموجه ضد المجتمعات الديمقراطية ، وتعرض دول الغرب الى ضربات الارهاب ومن بين هذه الدول بريطانيا ، فرنسا ، المانيا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة ... فليس هناك أية دولة فى سلام منه . ويختلف هذا النوع من العنف عن عنف الجريمة المنظمة . فعنف الجريمة المنظمة يكون الهدف منه ماديا ، لكن عنف الارهاب اهدافه سياسية. لذلك فان حجم العنف الاجرامى أقل من العنف الارهابى .

فالارهاب هو هجوم موجه ومنظم ضد المواطنين من أجل فرض السيطرة لأهداف سياسية . والرسالة الأساسية للارهاب هى ان كل شخص فى المجتمع مذنب ، وأن أى شخص يمكن أن يكون ضحية وليس هناك أحد محصن ضدهم . وعلى الرغم من أن شعاراتهم المعلنة هى الحرية والنضال من

أجل حقوق الانسان ، لكن هناك تناقضا بين هذه الشعارات وبين سبل تنفيذها .

هناك حقيقة واضحة وهي أنه لايوجد شئ يبرر الارهاب وأن الارهاب هو شر بطبيعته ولأسباب مختلفة سواء كانت حقيقة اولا ، يحاول الارهابيون تبرير أعمالهم بها . ولقد حاولت البشرية في طريق تحولها من البربرية والبدائية الى الحضارة أن تضع حدودا للخلافات والنزاعات وقامت بوضع قوانين الحرب التي تمنع أي هجوم مقصود ضد المدنيين العزل حتى في أوقات الحرب . وبدون هذا القانون فليس هناك أي معنى لمفهوم (جرائم الحرب) .

إن الارهاب يحاول أن يعودنا على التعايش مع أعمال العنف الوحشية كردود فعل طبيعية لأية ظروف سياسية غير مقبولة . لكن بذلك نجدهم يدمرون الأسس الاولى للحضارة . إن محاربة الارهاب يجب ان تكون مثل محاربة الجريمة المنظمة يجب ان تدار دون أي حلول وسط . ويجب التعامل مع الارهاب على انه اجرام واعتبار الارهابيين مجرمين .

مسألة حريات المواطن :

ان فرص القيام بأي هجوم ارهابي داخلي ضد النظام الديمقراطي الحديث قليلة من الناحية النظرية . لكن الانظمة الديمقراطية تتردد في مقاومة الارهاب بصورة عنيفة . ومن أجل الوصول الى أصل المسألة يجب معرفة أن محاربة الارهاب الداخلي تتكون من استراتيجيتين:

الاولى : ترتكز على النظام الأمني ، حيث يتم التأمين ضد حدوث أي هجوم ارهابي على الاهداف الحيوية وان كان ذلك من أجل الردع أو إجهاض نتائج أي عمليات هجومية محتملة .

ويتطلب هذا الاسلوب تعيين عدد كبير من أفراد الحراسة ، والمراقبة الدقيقة لكل من يقترب من أي هدف محتمل مثل المؤسسات الحكومية ، والمواصلات العامة ، علاوة على الحذر الشديد من جانب المواطنين .

كما يحدث في اسرائيل حيث أن نسبة كبيرة من رجال الاحتياط هم في وحدات قتالية ويحمل عدد كبير منهم الأسلحة الخفيفة ، الأمر الذي يحد كثيرا من امكانية تنفيذ أي عملية ارهابية ناجحة . لكن يصعب ذلك الأمر في دولة كبيرة كالولايات المتحدة نظرا لكبر حجمها وعدد سكانها ، لذلك فيصعب على الولايات المتحدة الحفاظ على كل المنشآت الحيوية ونرى ذلك فيما حدث في مركز التجارة العالمي ، لذلك فان عليها استخدام الوسائل الحديثة لمعرفة الارهابيين وتحديد أماكنهم .

ثانيا : تواجه الحكومات في المجتمعات الحرة ، التي تضطر الى مواجهة الارهاب مشاكل كبيرة منها ، اذا لم يستخدموا الوسائل المتاحة لهم ، فانهم سيعرضون المواطنين للخطر ولو استخدموها سوف يعتبرون حكومات تهدد الحريات التي من المفروض ان يحافظوا عليها .

لكن التجربة تشير وتبرهن على أن الانظمة الديمقراطية ليست كالأنظمة الفاشية والماركسية التي تعتبر الديمقراطية نظاما ضعيفا لايمكنه حماية ايديولوجيته ، والعكس صحيح ، فان الانظمة الديمقراطية الغربية هي أنظمة قوية جدا بطبيعتها وذلك بفضل - العلاقات الايديولوجية الوطيدة التي توحد شعوبهم .

لذلك علينا الاعتراف بالمبدأ العام الذي يقول انه : احيانا يجب ان نحد من حرية المواطن ، ليس فقط عندما يؤذي الغير بل عندما يحرض أيضا على العنف او يخطط او ينظم له ، أي أن حق النظام الديمقراطي هو حماية المتجمع من هؤلاء الذين يحاولون هدم حريته.

الثمانينات : نجاح ضد الارهاب الدولي :

ان الديمقراطيات الغربية قادرة على تدمير وإنهاء الارهاب الداخلي لو حددت فقط الوسائل المتاحة لها . فالارهاب الدولي هو عدو قاس للغاية . وعلى الولايات المتحدة والأنظمة الديمقراطية الأخرى التغلب ليس فقط على الاهارب الداخلي ، بل أيضا على الارهاب الدولي الذي أدى الى تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك . لكن ما السبيل الى ذلك ؟

ثم يعرض الكاتب بداية الارهاب الدولي وكيف وصل الى هذه الصورة الحالية ، ويذكر في تعريفه للارهاب الدولي بانه استخدام العنف الارهابي ضد دولة معينة بواسطة دولة أخرى تستغل الارهابيين لشن حرب بواسطة عملاء ، أو كبديل لحرب تقليدية .

الفصل الرابع : التسعينات : ظهور الإسلام المتطرف :

إن ردع العنف الارهابي عملية تتطل حذرا دائما ، وذلك مثل مقاومة أي نوع من العنف . فليس من الممكن أن تتخذ الأنظمة الديمقراطية حلولا للعمل ضد جذور الارهاب ، ثم تنسى المشكلة بعد ذلك .

ولاشك أن القوى الجديدة التي تقف وراء الارهاب في التسعينات هي جمهورية ايران الاسلامية والحركات الاسلامية المتطرفة التي أخذت الشكل الدولي . ولقد صعدت هذه القوى نشاطاتها في السنوات الاخيرة وتعتبر المصدر الروحي والمادي لمنظمات الارهاب الاسلامي .

وأبرز هذه المنظمات منظمة" الحرس الثوري الايراني" الذي ظهر مع ثورة الخوميني في ايران ١٩٧٩ ومن بعد ذلك ارسلوا خلاياهم وكتائبهم خارج ايران ... وبعد أن تمركزوا في لبنان قاموا بدور فعال في انتشار حزب الله وهو منظمة شيعية تتمتع بالحماية السورية والايرانية وكان وراء الهجمات الارهابية التي أدت الى خروج القوات الامريكية من لبنان في منتصف الثمانينات .

ظاهرة غزة :

وادعى رئيس الوزراء الارسرائيلي أن ضمن التعزيزات الهامة التي حصل عليها الارهاب الاسلامي منذ قيام الجمهورية الاسلامية في ايران ، كان قيام الحكم الذاتي

الفلسطيني عقب اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ولكن كيف تولدت هذه الصفقة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ؟ بعد حرب ١٩٦٧ استطاعت اسرائيل توسيع حدودها شرقا وجنوبا وشمالا ، وذلك من أجل الحفاظ على جبهتها الداخلية الأمر الذي جعل من الصعب على العرب القيام بأى اعمال عسكرية ضد اسرائيل حتى حرب ١٩٧٣ استطاعت اسرائيل أن ترد العرب ثانية الى ماوراء خطوطهم.

وبعد هذه الحرب ظهرت نظريتان عند العرب ، الأولى : التعايش مع اسرائيل وابرام اتفاقيات سلام معها . والنظرية الثانية ضرب اسرائيل فى الداخل بواسطة العمليات الارهابية وذلك لردها الى حدودها الاولى قبل ١٩٦٧ واستخدام الضغوط الدبلوماسية على الغرب بان يطلب من اسرائيل الانسحاب.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية هى حاملة لواء الاتجاه الثانى على مدار اكثر من عشرين سنة . وحتى عام ١٩٩٢ حاولت حكومات اسرائيل تقوية الاتجاه الاول فى العالم العربى وتطلعت الى سلام مع العالم العربى وخلق حدود أمنه بينهما . وكان هناك اتفاق فى اسرائيل على عدم السماح بقيام دولة منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد أدى انهيار الاتحاد السوفيت الى خلق ظروف دولية أفضل لتحقيق سلام بين اسرائيل والعرب على هذا الأساس . ومن هذا المنطلق بدأت اسرائيل فى - المباحثات مع جاراتها فى مؤتمر السلام بمدريد ١٩٩١.

ولكن وصول حزب العمل للسلطة عام ١٩٩٢ غير السياسة الخارجية لاسرائيل بشكل تام . ولسذاجة حكومة العمل اعتبرت أهداف المنظمة المعلنة دعاية للأغراض الداخلية . وحاولت حكومة العمل الاستجابة لمطالب المنظمة بأمل أن تتوصل معها الى اتفاق . وبالفعل وضعت حكومة العمل الأسس الأولى - فى أوسلو - لبرنامج المراحل الخاصة بالمنظمة : انسحاب تدريجى الى حدود ١٩٦٧، وخلق الظروف المناسبة لقيام دولة منظمة التحرير المستقلة على حدود دولة اسرائيل .

رياح الارهاب النووى العاتية :

ان اتساع الاسلام المتطرف وزيادة قوته فى تهديد العرب والتسبب فى اضرار شديدة ، سوف يزيد لو نجحت الجمهورية الاسلامية الايرانية فى التزود بأسلحة غير تقليدية مثل الأسلحة الكيمائية والبيولوجية أو حتى النووية . ووفقا للمعطيات الحالية فان امام ايران ٣ سنوات فقط أو خمس سنوات للتجهيز بالوسائل الأساسية - المطلوبة لانتاج الأسلحة النووية. وسوف تستطيع بعد ذلك أن تنتج أسلحة نووية دون حاجة الى استيراد مواد أو تكنولوجيا من الخارج .

ويوجد فى ايران اليوم مفاعلان نوويان ، الأول مولته ألمانيا الغربية عندما كانت ايران تحت حكم الشاه ولقد توقف العمل فى هذا المفاعل (فى بوشير) عام ١٩٧٩ وذلك بصعود الخومينى الى الحكم . وكان قد تم استكمال ٨٥٪ من العمل فى المفاعل و٦٥٪ من الأعمال الكهربية المتطلبة للمنشأة . وقد قصف صدام حسين هذا المفاعل فى الحرب العراقية الايرانية.

وفى ١٩٩٢ وقعت ايران على اتفاق مع روسيا لإعادة بناء هذا المفاعل . وفى بداية ١٩٩٥ تم الاتفاق على نقل مفاعلين أخرين كان قد تم الاتفاق على بنائهما الى بوشاير .

ومما يتعين القيام به :ان التاريخ لم ينته بانهيار الشيوعية السوفيتية . ويدرك الجميع ذلك . وقد أدى انهيار الشيوعية الى تقدم الاسلام المتطرف فى بعض أجزاء من الشرق الاوسط . لذلك فان على قادة الأنظمة الديمقراطية تنبيه الشعب وممثليه بالوضع الذى تواجهه بالاضافة الى تعبئة الجهود وتأييد السياسة المعادية للارهاب.

ومن الوسائل التى يمكن استخدامها للقضاء على الارهاب وأهدافه فى كل المجالات :

١ - وضع القيود على مصدرى التكنولوجيا النووية للدول الارهابية.

٢ - فرض القيود السياسية والاقتصادية والعسكرية على الدول الارهابية نفسها .

٣ - تحديد أماكن الارهاب والقضاء على الارهاب فيها .

٤ - تجميد ممتلكات الدول الارهابية والمنظمات الارهابية .

٥ - التعاون فى مجال المخابرات .

٦ - تغيير فى التشريعات تمكن من متابعة ومطاردة المنظمات المساندة للعنف وذلك من خلال :

أ - إبعاد التمويلات المادية عن المنظمات الارهابية .

ب - السماح بالتحقيق مع الجماعات المساندة للارهاب والتى تخطط لإسقاط الحكم .

ج - تعديل شروط الاعتقالات فى حالات العمليات الارهابية .

د - الحد من حق حيازة السلاح .

هـ - التشديد على قوانين الهجرة.

و - الدراسة المرحلية للتشريع وذلك من أجل الحفاظ على حرية المواطن .

٧ - المطاردة الفعالة للارهابيين .

٨ - عدم اطلاق سراح الارهابيين المعتقلين.

٩ - تدريب القوات الخاصة لمحاربة الارهاب .

١٠ - نشر الوعى بين الجمهور .

وبهذه الوسائل يرى الكاتب انه من الممكن الحد من الارهاب بل واستئصاله فى الدول الديمقراطية .

ياسر عبد الحكيم طنطاوى

الاقتصاد الإيرانى بعد الثورة

The Post-Revolution Iranian Economy
Foundation for Iranian Studies Iran Nameh #XIII, Winter-Spring 1995, Special Issue, 274 p.

يتولى عدد من الاقتصاديين الإيرانيين مهمة تحليل حالة الاقتصاد الإيرانى منذ عام ١٩٩٠ فى عدد خاص لمجلة "إيران نامى" التى تصدر باللغة الفارسية فى الولايات المتحدة الأمريكية . يركز أمير رمادى من جامعة رتجرز الأمريكية فى المقال الأول على الخطة الخمسية التى وضعت عام ١٩٩٣ شارحا أهداف الخطة والتعديلات التى طرأت عليها . يقرر الكاتب أن الاقتصاد الإيرانى حائر بين التصنيع لإحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير وأن أهداف الخطة الخمسية لم تتحقق رغم ارتفاع معدل النمو خلال سنواتها بمتوسط ٧٪ لعدم واقعية واضع الخطاب وخطأ تقدير القدرة الإيرانية على المنافسة العالمية . وتتوالى المقالات شارحة ومفصلة لأسباب فشل التخطيط رغم الظروف المواتية التى واجهها الاقتصاد الإيرانى فى التسعينات .

وفى المقال الثانى يرد الأستاذ نوشرقانى - بجامعة كولومبيا - أسباب الفشل الى القرارات الاقتصادية والسياسية المتضاربة وتأخر صانع القرار فى ملاحقة الآثار المترتبة على السياسات المعلنة . فقد باعت إيران العديد من الشركات الصناعية والخدمية الى القطاع الخاص مسجلة بذلك تميزها ضمن مجموعة الدول الشرق أوسطية المقدمة على التخصيص ولكنها قامت فى الوقت نفسه باستثمارات جديدة فى القطاع العام . كذلك قامت الدولة باتباع سياسة نقدية من شأنها تشجيع التصدير والحد من الإستيراد ولكنها لم تواجه بسرعة وكفاءة كافية حالة التضخم التى أدت الى زيادة تكلفة الصناعة مما أثر سلبا على قدرة إيران على التصدير . وفى أثناء سنى الخطة ارتفعت معدلات الاستهلاك العام والخاص دون أن يقابلها ارتفاع فى معدلات الاستثمار الإنتاجى .

وتوضيحا لإختلاف الواقع عن الصورة التى رسمتها وتوقعتها الخطة الخمسية يذكر هاشم بازاران من جامعة كمبريدج الإنجليزية أن الودائع الخاصة زادت بمعدل ٢٥٪ بينما توقعت الخطة معدل ٤ر٩٪ ومعدل التضخم وصل الى ٣ر٢٥٪ مقابل ٧ر١٥٪ حسب توقعات الخطة وكذلك زاد معدل الاستهلاك الى ٩ر٧٪ مقابل ٧ر٥٪ كما توقعت الخطة . ويرجع الباحث هذا التضارب بين الواقع والخطة الى سياسة تحرير التجارة التى أدت الى زيادة حجم الإستيراد خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة بمعدل ٣٠٠٪ .

وقد استدعى هذا التقييم الماكرو دراسة تفصيلية لقطاعات الاقتصاد الإيرانى فقام أمير باغر مادانى من جامعة طهران بدراسة الاستثمار فى القطاع الخاص الذى تراجع معدله عما كان متوقعا له فى الخطة الخمسية لعدة أسباب أهمها : ١- انعدام ثقة المستثمر الخاص فى الاستقرار القانونى وفى استقلالية القضاء . ٢- ضعف شبكة المواصلات والاتصالات . ٣- هبوط انتاجية العامل الإيرانى . ٤- تقادم الآلات والتكنولوجيا التصنيعية .

ويركز صالحى أصفهانى بجامعة فرجينيا الأمريكية على قطاع البترول والغاز الطبيعى مسجلا أن معدل الإنتاج والتصدير قد هبط بعد الثورة لأسباب عديدة مما أدى لهبوط نصيب الفرد من الدخل البترولى الى عشر معدله قبل الثورة . كذلك اختلفت طبيعة الاستهلاك للبترول الإيرانى الذى أصبح سلعة للاستهلاك الداخلى أكثر منه سلعة تصديرية فارتفع معدل الاستهلاك الداخلى من ربع مليون برميل يوميا فى عام ١٩٧٣ الى أكثر من مليون برميل عام ١٩٩١ مما أدى الى تراجع الدور الإيرانى فى منظمة الأوبك على حد قول خبير البترول بارفيز مينا .

ويعالج مقال الأستاذ فاروخ نجم آبادى الخبير بالبنك الدولى السياسة التصنيعية فى إيران . يقدر الكاتب فى دراسته أن السياسة التصنيعية الإيرانية قبل الثورة وبعدها تشترك فى بعض الملامح الهامة كاعتماد الصناعة على رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية وتخلف مستوى المهارات والمستوى التعليمى . ويشير الأستاذ نجم آبادى مشكلة أساسية تحول دون تقييم موضوعى لمدى كفاءة القطاع التصديرى وهى مشكلة ندرة المعلومات المتوافرة عن تكلفة الانتاج بعد الثورة .

وفى مقال خاص بقطاع الزراعة قام محمد قولى مجد من جامعة نيويورك بتسجيل السمات الأساسية لهذا القطاع وهى دعم الدولة للعملية الانتاجية خاصة للميكنة الزراعية وتدهور معدل النمو الزراعى بنسبة ٦٠٪ عما كان عليه قبل الثورة وإزدياد معدل الاستهلاك الفردى بحوالى ٢ الى ٣٪ مما يسبب بعض الاختناقات .

وقد تناول مهران بمنظمة العمل الدولية فى الدراسة الديموجرافية أهم معالم الهرم السكانى والوظيفى مسجلا اتجاها متزايدا نحو قطاع الخدمات الذى يشغل ٧ر٦٪ مليون إيرانى (١٩٩١) مقارنة بـ ٨ر٢ مليون عام ١٩٧٦ . وفى نفس الوقت زاد حجم القوة العاملة فى قطاع الصناعة من ٣ مليون الى ٥ر٣ مليون ولم يتغير حجم القوة العاملة فى الزراعة . كذلك زاد نصيب القوة العاملة فى القطاع العام الى ٣١٪ (مقابل ١٩٪ عام ١٩٧٦) بينما انخفض نصيب القوة العاملة فى القطاع الخاص من ٣٥٪ الى ١٧٪ .

أخيرا يتناول مستشار البنك الدولى بهانجير آموزيجار الدستور الإيرانى بالنقد فيقول أنه لا يولى الأهداف الاقتصادية أهمية واصفا الإزدهار الاقتصادى بأنه وسيلة لا غاية ورافضا لمفاهيم الثروة والربح . ولذلك يرحب الدستور بعمليات التأميم ويتوقع من الأغنياء أن يتحملوا أعباء التخفيف عن الفقراء . أى أن الدستور الإيرانى يكشف عن توتر فى العلاقة بين الأهداف المادية والروحية مهملا الرفاهية الاقتصادية والتنافسية العالمية وهى أهداف أساسية وملزمة لأى نظام حكم من وجهة نظر كاتب هذا الجزء من العدد الخاص لمجلة إيران نامى .

ورغم الأهمية الواضحة لأى دراسة تعرف بالاقتصاد الإيرانى وبانجازاته إلا أن هذا العمل ينقض تحليل سياسى لعلاقة المشاركة الشعبية ودور المؤسسة البرلمانية فى عملية صياغة سياسة اقتصادية إيرانية . كذلك لا يتطرق المشاركون فى هذا العمل الى مفهومين هما غاية فى الأهمية وهما مفهوم العمل ومفهوم العقد . فهناك العديد من الدراسات الاجتماعية والسياسية التى تفرق بين المجتمعات الصناعية فى الغرب وبين المجتمعات الشرقية بتحديدها لمفاهيم متباينة تخص أخلاقيات العمل والاستثمار والربح من ناحية وأخلاقيات التعاقد والالتزام وقانونية الشخصية الفردية والشخصية العينية . هنا يلزم وقفة موضوعية بدراسة حالة إيران بعد الثورة وهو ما لم يتوافر للمشاركين فى هذا العمل .

ن٠م

عن عرض للورش

بمجلة أورينت الالمانية

الرأسمالية المصرية قبل ١٩٥٢

Robert Vitalis When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt Berkeley: University of California Press, 1995, 303 p.

دراسة تاريخية للدور الذى قام به رجل الأعمال المصرى عبود باشا كأحد أعمدة الرأسمالية المصرية فى الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٥٠ . يتحدى روبرت فيتاليس التفسيرين الليبرالى والماركسى رافضا توصيفات مثل البورجوازية الوطنية والبورجوازية الكمبرادورية ويقدم دراسة تحليلية للدور السياسى للرأسمالية المصرية تضيف وجهة نظر جديدة الى وجهتى النظر المقدمتين فى الثمانينات من خلال كتاب روبرت تيجنور "الدولة والقطاع الخاص والتحول الاقتصادى فى مصر من ١٩١٨ حتى ١٩٥٢" الذى نشر عام ١٩٨٤ وكتاب إريك ديفز "بنك مصر وتحدى الاستعمار" الذى نشر عام ١٩٨٣ .

بينما يقدر روبرت تيجنور فى كتابه أن الرأسمالية المصرية كانت أضعف من أن تحقق هدف التنمية المستقلة ويعارض فيتاليس هذا التحليل مؤكدا أن الرأسمالية المصرية لم تفشل فى تحقيق هذا الهدف لأنها أبدا لم تعمل لهذا الهدف وحالها هذا كحال أى رأسمالية فى أى مكان فى العالم حيث تعمل الرأسمالية أولا بهدف الاستثمار الأمثل لا لأهداف قومية سامية .

وبينما يقدر إريك ديفز فى كتابه عن بنك مصر وطلعت حرب أن الأخير ومجموعة بنك مصر كانوا يمثلون الرأسمالية الوطنية التى خرجت من تحت عباءة الملاك الزراعيين هادفة الى تحقيق المشروع الصناعى المستقل يعارض فيتاليس هذا التحليل مشككا فى بساطة الربط بين الأهداف الاستثمارية الذكية وبين المشاريع الحضارية ومشككا كذلك فى صحة التفريق بين الرأسمالية المصرية والأجنبية . فمن واقع دراسته لاستراتيجيات الاستثمار لكل الرأسماليين الذين عملوا فى مصر يرى فيتاليس أن متطلبات الاستثمار الأمثل استدعت من الكل سياسة استثمارية توزع المخاطرة ما بين قطاعات ومشاريع مختلفة وتستغل امكانيات الدولة الى أبعد حد وتتجنب بقدر الإمكان آليات السوق والمنافسة ويؤكد فيتاليس أن طلعت حرب لم يختلف فى تقييمه لأمثل الإستراتيجيات الإستثمارية عن غيره من الرأسماليين فقد تعاون مع رأس المال الأجنبى والمتمصر كما شارك عبود باشا فى حزب الوفد عام ١٩٢٦ ثم انفصل عنه بين ١٩٢٨ و ١٩٥٠ ليعاود تشجيعه

للوفد ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٢ .

وبنفس الطابع التحليلي الذي يعتمد على مفهوم المصلحة أكثر من اعتماده على نوعية الخطاب الأيديولوجي السائد يتابع فيتاليس تحليله مذكرا بأن الحكومة السعدية في فترة الأربعينات بدأت بخطوات التنمية المستقلة بتأميمها لشركة ترام الأسكندرية ومحاولتها السيطرة على قطاع البترول بينما كانت أول حكومة ثورية بعد ١٩٥٢ على استعداد للتعاون مع رأس المال الأجنبي .

قد يختلف الكثيرون مع فيتاليس معارضين فكرة إهمال الخطاب الأيديولوجي السائد أو التقليل من شأن الميول الشخصية لأفراد النخبة الرأسمالية كالتقليل من الأهمية التحليلية لميول طلعت حرب الإسلامية والشعبية . كذلك سيختلف الكثيرون مع فيتاليس لعدم اعطائه المزيد من الاهتمام لواقع الامتيازات الأجنبية التي أدت بالفعل لإختلافات جوهرية في طبيعة الفرص الاستثمارية المتاحة لجناحي الرأسمالية في مصر .

ن . م

إسرائيل : الحليف الأمريكي

Dore Gold Israel as an American non-Nato Ally Boulder, Colorado: Westview Press, 1993

دراسة مهمة لطبيعة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية تتميز بخروجها عن حدود المعهود كالتركيز على اللوبي اليهودي أو على المصلحة القومية وكأنها كل لا يتجزأ ومعطى لا يتغير . تسلط هذه الدراسة الضوء على بعد هام لفهم طبيعة العلاقة بين هذين البلدين وهو البعد الصناعي والتكنولوجي وتتبع الدراسة أسلوبا تحليليا يفهم المصلحة القومية على أنها مفهوم مفتوح ومتعدد بتعدد المؤسسات البيروقراطية في الدولة الواحدة . يتعرض الكاتب - وهو خبير بمعهد يافا بتل أبيب ومستشار سابق بحكومة شامير - لعلاقة التعاون بين أمريكا وإسرائيل واصفا إياها بأنها علاقة حلفاء . ويقدر الكاتب أن هذه العلاقة الوطيدة تعتمد على شبكة معقدة من الأولويات والمصالح داخل المؤسسة العسكرية - الصناعية الأمريكية ومنها استمرار التسلح الأمريكي على مستوياته الحالية وحماية تكنولوجيا السلاح الأمريكية وخلق فرص عمل في قطاع الصناعة تعتمد على العلاقة الأمريكية الإسرائيلية كذلك على شبكة معقدة من الأولويات والمصالح كما يفهمها الكونجرس ووزارة الخارجية ووزارة التجارة وجماعات الضغط .

تغطي هذه الدراسة فترة الثمانينات والتسعينات ملقية الضوء على أهمية إدارة الرئيس السابق رونالد ريجان من خلال خلفية تاريخية قصيرة لتطور المؤسسة العسكرية الصناعية في أمريكا ولآثار الأحداث الأخيرة على هذه المؤسسة لإنتهاء الحرب الباردة وأزمة الميزانية الأمريكية وحرب الخليج الثانية .

يتكون العمل من جزءين . يتناول الجزء الأول مصالح الدولتين فيما يخص التعاون بينهما . فيحدد الكاتب المصالح الإسرائيلية كالآتي : أولا تأمين مستقبل صناعة السلاح بضمان استمرار استقلاليتها المالية وتقدمها التكنولوجي . ثانيا الاعتماد على الذات في توفير متطلبات الجيش الإسرائيلي لتجنب الآثار السلبية التي قد تترتب على خفض ميزانية الدفاع الأمريكية . يتضمن هذا الجزء كذلك تحليلا لتأثير مؤسسات البنتاجون والكونجرس ووزارة التجارة وجماعات الضغط المختلفة على عملية تعريف المصلحة القومية وعلى عملية توظيف التعاون بين البلدين لخدمة تلك المصلحة . يتناول الكاتب - على سبيل المثال - القوانين التي تنظم التعاون العسكري الصناعي بين أمريكا وحلفائها مثل قانون Buy America Act الذي يحمي الصناعة الأمريكية من المنافسة الخارجية والقانون الأكثر ليبرالية المعروف باسم National Defense Authorization Act لعام ١٩٨٧ والذي يرفع التعامل بين إسرائيل وأمريكا الى مرتبة حلفاء الناتو ويعطي لإسرائيل حق المنافسة على أي مشروع عسكري تصنيعي في أمريكا . والمشاهد - على حد تعبير الكاتب - أن القانون الثاني يعطي لإسرائيل امتيازات كثيرة بينما يستخدم القانون الأول من قبل بعض المؤسسات البيروقراطية الأمريكية لمعارضة التعاون والتشكيك في قدرة أحد الأطراف على منع معلومات التصنيع من التسرب الى أطراف أخرى .

يتضمن الجزء الثاني من الكتاب العوامل المؤثرة على علاقة التعاون في المستقبل القريب . أولها حرص الكونجرس على تخفيض العجز الأمريكي ربما يؤدي الى تخفيض ميزانية الدفاع أو التدقيق في كل المشاريع التصنيعية المقترحة . ثانيا اتجاه المعسكر الصناعي داخل أمريكا الى التعاون مع كل وأي شريك يوفر تكلفة أقل وربحا أعلى دون التزام بعلاقات تعاون خاصة . ثالثا تعقيدات اتفاقيات الحد من انتشار السلاح وتصدير التكنولوجيا المتطورة وهو ما يدفع إسرائيل لتأكيد تفوقها التكنولوجي حتى تقلل من اعتمادها على الولايات المتحدة من ناحية وتضمن رغبة الصناعة الأمريكية في التعاون

من ناحية أخرى .

يختتم الكاتب عمله باستقراء المستقبل الإيجابي للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية رغم الصعاب سابقة الذكر معتمدا على توقع محدد وهو استمرار الاحتياج الأمريكي للأسلحة التقليدية والخفيفة لمواجهة المشاكل الإقليمية والحروب الأهلية التي هي سمة الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة . فإذا استمر احتياج أمريكا للسلاح التقليدي ربما استمرت المصروفات الأمريكية على مستوياتها المعروفة وبذلك تستمر العلاقة بين البلدين دون تهديد . إن لم يحدث كل هذا فإن التفوق التكنولوجي الإسرائيلي سوف يضمن لها مكانا على خريطة الحلفاء الأمريكيين .

ن ٠ م

عن عرض لرالف كيرش

بمجلة أورينت الألمانية

مؤلفات حديثة

■ الشرق الأوسط :

Uri Avnery Zwei Volker, Zwei Staaten. Gesprach uber Israel und Palastina Heidelberg: Palmyra Verlag, 1995, 193 p.

"شعبان ودولتان" :

حوار مع أروى أفنرى عضو الكنيست الإسرائيلي الذي التقى بأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات حين كان الإلتقاء بأحد أعضاء المنظمة جريمة يعاقب عليها القانون الإسرائيلي . يحكى أفنرى قصته لإقناع الحكومة والشعب الإسرائيليين بضرورة التفاوض مع الشعب الفلسطيني واحترام آماله . ينتهي أفنرى من سرد قصته مع بداية المفاوضات المباشرة بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية ناقدا الوضع الراهن لأن الاتفاقات لم يواكبها وعى كاف برغبته الفلسطينية في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية وبتعويضات لمليون فلسطيني تضرروا من حربين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

Mark Cohen Under Crescent and Cross Princeton: Princeton University Press, 1996, 304 p.

"في ظل الهلال والصليب" :

يتناول مارك كوهين أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة برنستون الأمريكية موضوع تاريخ اليهود في الشرق الأوسط في العصور القديمة والوسطى عاقدا مقارنة بين علاقة يهود الشرق الأوسط بالأغلبية المسلمة وبين العلاقة نفسها في الغرب المسيحي يعتمد الكاتب على عدد كبير من المصادر اليهودية وغير اليهودية بالشرق الأوسط ودراسته هذه تأخذ طابعا أنثروبولوجيا اجتماعيا .

■ آسيا :

Ng Chee Yuen, ed., State Owned Enterprise Reform in Vietnam Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 182 p.

"إصلاح القطاع العام في فيتنام" :

يجمع هذا العمل بين عدد من قيادات القطاع العام الفيتنامي وعددا من الخبراء الآسيويين المتخصصين في اقتصاديات السوق يتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء أولها يتضمن معلومات نادرة عن عملية الإصلاح الاقتصادي الفيتنامية . يتعرض الجزء الثاني لبعض القضايا التي تهم صانع القرار ومنها تجربة اقتصاد السوق والاصلاح القانوني في اليابان ودول أسيوية أخرى . أما الجزء الأخير فيتضمن اقتراحات بحلول على ضوء ما ورد في الجزءين السابقين بهدف اصلاح الاقتصاد الفيتنامي بحيث يستطيع التعامل والتكامل مع اقتصاديات المجموعة الآسيوية التي انضمت فيتنام اليها في يوليو ١٩٩٥ .

Anek Laothamatas, ed. Dmocratization in Southeast and East Asia Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 286 p.

"الديمقراطية في جنوب شرق، وشرق آسيا" :

يتعرض عدد من الخبراء في الشئون الآسيوية لعملية التحول الديمقراطي كنتاج للتحول الاقتصادي ويتابعون تطور الفكر والقيم السياسية في هذه المنطقة . يحتوى الكتاب على دراسات حالة لكل من جنوب كوريا وتايوان وتايلاند والفلبين وسنغافورة

وماليزيا وأندونيسيا . يتبين من عملية الربط بين التحولات السياسية والاقتصادية فى المنطقة أن هناك علاقة وثيقة بين التحول الى الديمقراطية وبين طبيعة البناء الطبقى الذى يختلف فى بلد عنه فى بلد آخر حسب اختلاف عملية التحول الاقتصادى .

R. Cassen & V. Joshi India: The Future of Economic Reform Oxford: Oxford University Press, 1995, 382 p.

"مستقبل الاصلاح الاقتصادى فى الهند" :

عمل لأستاذين بجامعة أكسفورد متخصصين فى الاقتصاد والتنمية . يتناول الكاتبان عملية التنمية الهندية بالتفصيل عارضين للمسائل الاقتصادية والمالية التى تؤثر على تطور الاقتصاد . يتعرض الاستاذان كذلك لقطاعات الزراعة والصناعة وسوق المال ويحللان النظام الضريبى ونظام التأمين الاجتماعى . أخيرا يولى الكاتبان أهمية خاصة للعلاقة بين المركز والولايات كعامل مهم فى تحديد مستقبل الاصلاح الاقتصادى الهندى .

J. Cameron, ed., Poverty and Power Oxford: Oxford University Press, 1995, 310 p.

"الفقر والقوة" :

ثلاثة عشر باحثا يتناولون أسباب تفشى ظاهرة الفقر فى آسيا . فتركز معظم الأسباب الواردة بهذا العمل حول دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة فى عملية توزيع الدخل وفى عملية المشاركة فى تحمل أعباء السياسات الاقتصادية التى تعتمد على الدولة وتلك التى تعتمد على آليات السوق .

S. Haggard & R. Kaufman The Political Economy of Democratization Princeton: Princeton University Press, 1995, 360 p.

"الاقتصاد السياسى فى آسيا وامريكا اللاتينية" :

يتناول الكاتبان موضوع التحول الى الديمقراطية من منظور مقارن مستخدمين أسلوب الاقتصاد السياسى فى تحليلهما . تشترك جميع الدول الوارد ذكرها بهذا العمل فى ظاهرة تزامن التحول الديمقراطى مع أزمات اقتصادية ومحاولات اصلاح ليبرالية . يتساءل الكاتبان عن علاقة التطور الديمقراطى بالمعطيات الاقتصادية فى كل بلد ويقدمان عرضا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تساعد البناء الديمقراطى على الاستقرار وشرحا لأثر التقاليد الاستبدادية الموروثة على عملية دعم الديمقراطية . يتخلل الكتاب شرح لأثر الإئتلافات الحكومية وعلاقاتها بالمعارضة وبالأحزاب السياسية الناشئة على عملية التحول السياسى الاقتصادى .

■ علاقات دولية :

Paul Stares Global Habit: The Drug Problem in a Borderless World Washington: Brookings Institute, 1996, 240 p.

"المخدرات فى عالم مفتوح" :

يتطرق الباحث بمعهد بروكنجز الأمريكى لظاهرة التجارة فى المخدرات والتى تعتبر من أكثر الأنشطة التجارية ربحية فى السوق العالمية . فحجم السوق العالمى فى تجارة المخدرات يقدر بـ ١٨٠ بليون دولار ، بينما تصل بعض التقديرات الى ٣٠٠ بليون دولار . يتكون الكتاب من خمسة فصول من بينها فصل عن تاريخ تجارة المخدرات كتجارة عالمية . يحتوى الكتاب على فصل تفصيلى يشرح أبعاد السوق العالمى بما فى ذلك أهم المزارعين والبائعين والمشترين للمخدرات . أخيرا يتطرق الكاتب لموضوع أساليب مكافحة تجارة المخدرات فيعدد مزايا وعيوب تجريم التعامل فى المخدرات وكذلك مزايا وعيوب إباحة التعامل فيها ويقدر فى الخلاصة أن المصالح والقوى العالمية التى تلعب دورا رئيسيا فى تجارة المخدرات تستوجب سياسة تعاون وتنسيق دولية تتعدى حدود البلد الواحد .

Robert Rotberg Reporting Suffering Washington: Brookings Institute, 1996, 250 p.

"نشر المعاناة" :

يتعرض مدير مؤسسة السلام العالمى والخبير بمعهد هارفارد للتنمية الدولية للدور الذى تلعبه التغطية الصحافية والاعلامية للمآسى العالمية وأثر هذا الدور على عملية التصدى لأسباب هذه المآسى والتعامل مع عواقبها الإنسانية والاستراتيجية . يتكون الكتاب من أربعة أجزاء من بينها جزء يصف الوضع الراهن لشبكة الاتصال العالمية ويوضح العلاقة بينها وبين صناعة القرار السياسى . يتطرق الكاتب فى هذا الجزء لحالة المجاعة فى السودان . كذلك يتضمن الكتاب جزءا عن التغطية الاعلامية لحالات التعدى على حقوق الانسان وحالات زحف اللاجئين الى خارج حدود وطنهم كاشفا عن الدور الإعلامى فى التوعية بتعقيدات الموقف والتعبئة العالمية من أجل إيجاد حل ما . يتطرق الكاتب فى هذا الجزء لحالة شبكة السى . إن . إن .

William Zartman Elusive Peace Washington: Brookings Institute, 1995, 354 p.

"السلام الصعب" :

قام ويليام زارتمان استاذ العلاقات الدولية بجامعة جون

هوبكنز الأمريكية وعدد من الخبراء فى عملية المفاوضات بدراسة ظاهرة الحروب الأهلية التى يزخر بها مسرح الأحداث منذ انتهاء الحرب الباردة . يؤكد المشاركون فى هذا العمل على صعوبة التفاوض فى حالات الحرب الأهلية وصعوبة التوصل الى حلول سلمية عادلة ترحب بها كل الأطراف المتصارعة . يتضمن الكتاب ثلاثة عشر فصلا كل منها يتعرض لدراسة حالة واحدة فى محاولة من المشاركين فى هذا العمل لإيجاد الظروف المثلى لنجاح المفاوضات . يتضمن الكتاب دراسة لحالة أسبانيا وأنجولا وأرتيريا ولبنان وأفغانستان والسودان.

T. Risse-Kappen Cooperation among Democracies Princeton: Princeton University Press, 1995, 264 p.

"التعاون الأوروبى الأمريكى" :

يتعرض استاذ العلاقات الدولية بجامعة كونستانس الألمانية الى العلاقة الأمريكية الأوروبية خلال الحرب الباردة وما بعدها . يتضمن الكتاب وجهة نظر مغايرة للدراسات العديدة التى تعاملت مع العلاقة الأمريكية الأوروبية على أنها علاقة أحادية أى علاقة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية . يقول صاحب هذا العمل أن أوروبا لعبت دورا محسوسا فى التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية حتى فى المراحل التى ظهر فيها التفوق الأمريكى . ويقوم الكاتب للتعليل على مقولته هذه بدراسة تفصيلية لأزمة كوريا عام ١٩٥٠ وأزمة كوبا عام ١٩٦٢ حيث يوضح وجود ثلاث قنوات تساعد أوروبا على تأكيد دورها ونفاذ وجهة نظرها الى داخل دائرة صنع القرار الأمريكية وهذه القنوات الثلاث هى الهيئات غير الحكومية التى تربط المجتمع الأمريكى بالمجتمعات الأوروبية وشبكة العلاقات البيروقراطية التى تربط بين الأجهزة التنفيذية على جانبى المحيط الأطلسى وأخيرا تقليد المشورة المبكرة أثناء الأزمات .

Tony Smith America's Mission Princeton: Princeton University Press, 1995, 480 p.

"الرسالة الأمريكية" :

يتناول الكاتب - أستاذ العلوم السياسية بجامعة تافتز الأمريكية وأحد خبراء مركز الدراسات الأوروبية بجامعة هارفارد موضوع نشر الديمقراطية كهدف السياسة الخارجية الأمريكية معتمدا فى تحليله على الفلسفة الويلسونية التى أثرت على سياسة الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى . يفترض الكاتب أن أسمى أهداف السياسة الخارجية الأمريكية هو نشر مبادىء ومؤسسات الديمقراطية خارج أراضيها ثم يقوم بتعقب السياسة الخارجية الأمريكية فى مواضع عدة شارحا للحالات التى نجحت فيها الولايات المتحدة والحالات التى فشلت فيها .

Richard Ned Lebow We All Lost the Cold War Princeton: Princeton University Press, 1995, 566 p.

"كلنا خسرنا الحرب الباردة" :

يتناول أستاذ العلاقات الدولية بجامعة بيتزبرج الأمريكية المقولة السائدة : أن أمريكا كسبت الحرب الباردة وخسرتها روسيا . ينتقد الأستاذ ليبو هذه المقولة مستخدما معلومات جديدة طرحت للاستغلال البحثى مؤخرا والعديد من المقابلات التى أجراها مع قيادات أمريكية وروسية عايشت اثنتين من أهم الأزمات فى تاريخ الحرب الباردة وهما أزمة كوبا والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ . يستخلص الكاتب فى نهاية عمله هذا أن سباق التسلح النووى قد خلق جوا للأزمات مد من عمر بعضها أكثر مما كان يستوجبه منطق المصلحة القومية للأطراف المتصارعة وعليه فقد خسر الجميع الحرب الباردة لا الاتحاد السوفيتى وحده وقد يستفيد الجميع من نهاية تلك الحرب لا الولايات المتحدة وحدها .

B. Hoekman The Political Economy of the Global Trading System Oxford: Oxford University Press, 1995, 240 p.

"النظام التجارى العالمى" :

أول عمل يتناول بالتفصيل المنظمة العالمية للتجارة (WTO) التى تخلف الجات بعد دورة أوروجواى . يقوم هوكمان الخبير بالبنك الدولى بتعريف هذا البناء المؤسسى والقانونى ويشرح آليات التعامل فيه وآثاره المرتقبة على التجارة العالمية خاصة فى مجال تنظيم حقوق التملك للمنتجات الثقافية والفكرية والتحكم فى الآثار البيئية والاجتماعية للتجارة العالمية .

* * *

Jacques Sapir, Le Chaos Russe, Paris: La Découverte, 1996, 288 pages

الفوضى الروسية :

يقول الكاتب أن هذا الكتاب ليس تقويما تاريخيا للتفكك الذى شهده الاتحاد السوفيتى السابق ولا سردا لاحتمالات المستقبل وإنما هو بحث دقيق عن منطق الفوضى الروسية .

وقيمة هذا الكتاب تكمن فى ثلاثة أمور : الأول أنه يسترجع السنوات الخمس الأخيرة ، أى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، الثانى أنه يعطى للفوضى مفهوما لغويا مرتبطا بمفهومى المعارضة والتفكك ، والثالث أن الفوضى الروسية تمثل جزءا - ولكنه هام - من الفوضى فى العالم .

وقد عارض الكاتب تشعب الأفكار وبلبلتها من ناحية وخدع الإنفصال عن الماضى من ناحية أخرى محاولا وضع المعانى فى أماكنها .

فتحدث عن ألمانيا على سبيل المثال ، وقال أن هذه الصورة من صور الجريمة توضح وجهة حقيقية للفوضى الروسية ، فوراء ألمانيا بعض الحقائق والأساطير التى تهيب الحكومة فتمنحها نوع

من الشرعية الخفية بشكل لا يخرق القوانين التى تحمى الشعب بشكل سافر ولكن فى نفس الوقت تحقق مصالحهم ، فلم تعد وسائل المافيا هى القتل والاغتيال فى مواجهتها مع السلطات وإنما محاولة كسب النظام السياسى لصالحها .

ومن ثم باستيضاح الماضي ، فإن الفوضى الروسية تمثل إنذارا للحاضر والمستقبل رغم أن تفشي الفوضى في عهد يلتسين لم تجعل لهذا الإنذار أهمية كبيرة ، فالانتخابات الرئاسية أظهرت - رغم نجاح يلتسين - أن الفوضى ناشئة داخل مجتمع مدنى ناضج رغم الميل التاريخي للنظام .

Jean François Furnemont, Le Vatican et L'Ex-Yougoslavie, Paris: L'Harmatan, 1996, 220 pages

الفاتيكان ويوجوسلافيا السابقة :

يحاول هذا العمل أن يجيب على عدة أسئلة أهمها : ما الدور الذى لعبه الفاتيكان فى انفجار الوضع فى يوجوسلافيا السابقة ؟ وما هى المواقف التى اتخذها الفاتيكان خلال سنوات الحرب العرقية في البوسنة ؟ وما هو التأثير الذى مارسه الفاتيكان فى مفاوضات السلام هناك ؟ ولماذا كان موقف البابا يوحنا بول الثانى بابا الفاتيكان متناقضا بين ضرورة التعايش السلمى بين العرقيات المختلفة فى يوجوسلافيا السابقة وبين تقسيمها؟

ورغم أن الثقل الدينى للفاتيكان وبابا الفاتيكان كان يمكن أن يلعب دورا هاما فى توحيد يوجوسلافيا السابقة إلا أنهم اختاروا استراتيجية التقسيم وكان هذا خطا واضحا وثابتا للفاتيكان وضح حين اعترف وسريعا باستقلال سلوفينيا وكرواتيا .

ورغم كل الخلافات والملابسات ، فإن دبلوماسية الكرسى المقدس كانت تبدو أحيانا غامضة لأنها كانت تغلف نفسها بمبدأ تحمل مسئوليته وهو "تحرير الشعوب البلقانية من الاستعباد الشيوعى" ومن ثم كان يجب أن تتدخل فى الأزمة .

Claude Moisy, L'Amérique en Marche Arriére, Paris: Hachette, 1996, 238 pages

أمريكا الى الوراء :

الكاتب بدأ بتعريف أمريكا بعدد كبير من المفاهيم الصحفية التى تستهوى الرأى العام . وقد بدأ بشك جماعى فى حقيقة أثبت من خلالها أن ٧٦٪ من الأمريكيين معارضون للدولة ، فكانت هذه الحقيقة نتيجة طبيعية لعملية التفجير التى جرت فى مدينة أوكلاهوما .

وبجانب هذه الحقيقة الرئيسية بدأت تظهر بعض القضايا الفرعية مثل مشكلات الأقليات وثمن الهجرة .

يقول الكاتب فى الجزء الأخير من الكتاب أنه رغم هذه الحقائق الجديدة ، إلا أن المجتمع الأمريكى مازال به عدد من القيم القديمة المحافظة والمرتبطة بالأسرة والدين والأخلاق ودور العلم .

Pierre Poggioli, Journal de Bord d'un Nationaliste Corse, La Tour-D'Aigues: Editions de L'Aube, 1996, 315 pages

قراءة قريبة عن القومية الكورسيكية :

يشرح الكاتب تاريخ الحركة الوطنية الكورسيكية وتياراتها وخاصة منذ عام ١٩٨٧ وتحديدا مع ذهابه هو - أى الكاتب - الى هناك فى ١٩٨٩ .

وبإسراف الكاتب فى التفاصيل أصبحت الرؤية الداخلية جلية ، توضح الحقيقة الجزيرية لكورسيكا وتشرح التناقضات التى توجد بها .

والكاتب يدافع فى هذا الكتاب عن الحركة الوطنية الكورسيكية فى مواجهة استراتيجيات الحدود ومحاولات الهيمنة العسكرية .

Ernest Moutoussamy, L'Outre-Mer Sous la Présidence de François Mitterrand, Paris: L'Harmattan, 1996, 187 pages

ما وراء البحار تحت رئاسة فرانسوا ميتران :

يقدم الكاتب فى هذا الكتاب كل التقدير والاحترام للرئيس ميتران ورئاسته خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٥ ، ويقول : "إن مفهوم ما وراء البحار قد زال فى عهد ميتران بسبب الوجود الكلى لسلطات الدولة ، ويقول أيضا : "إن الحركات القومية التى كانت تؤمن بالحرية والاستقلال كانت أكبر الضحايا للامركزية".

ومن ثم فإن السياسة التى تبنى على المعرفة الجيدة لما وراء البحار والسيطرة عليها لا تدع لأحد أن يضع هذا الموضوع موضع سؤال .

Eric et Jean Melchior, La Nation Face à la Mondialisation, La Tour-d'Aigues: Editions de L'Aube, 1996, 192 pages.

الوطن فى مواجهة العالمية :

الكاتبان يقدمان - من خلال هذا الكتاب - دراسة مقارنة بين مفهوم الدولة - الوطن ومفهوم العالمية والتى اتضحت من خلال الهيكل الداخلى للسياسة الفرنسية .

وقد أظهر الكاتبان كيف كانت المشاركة فى بناء الوطن

الفرنسي بعد مرور عدة عقود ، والمقصود هنا بالبناء الربط بين حقوق المواطنة والحقوق الاجتماعية ، وقد نادوا فى هذا الشأن باقتراح سياسى جديد بالدراسة من أجل توحيد الحقوق الوطنية والاجتماعية . فقد أدركوا المخطط من خلال الانقلابات التى تكاثرت على الخريطة العالمية وخاصة حركة الاضرابات التى سادت فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٥ .

Marcel David, La Souveraineté du Peuple, Paris: Presses Universitaires de France, 1996, 337 pages

سيادة الشعب :

إن مفهوم سيادة الشعب وراءه قصة طويلة يرويها الكاتب فى دراسة ثرية توضح مدى الإطلاع بالمفهوم وتفسر أيضا مراهنات استراتيجية محددة .

فالكاتب يقول أن هناك تقلبات أساسية مرتبطة بفكرة السيادة وأيضا بفكرة الشعب أدت الى عدم استقرار مفاهيمى حقيقى منذ أواخر القرن التاسع عشر . ففكرة السيادة كان يغلب عليها نوع من الخلط أو عدم التمييز حتى القرن الثامن عشر ، أما فكرة الشعب فأصبحت محبوسة فى تعريفه الاجتماعى العادى "عامة الناس" ، وبذلك ابتعد عن المسار السياسى بعض الشىء.

ر٠م٠ك

■ دور النشر التى وردت بهذا العدد :

- Oxford University Press, Distribution Services, Saxon Way West, Corby, Northamptonshire NN169ES, England, Fax.: 0044-536-746337.

- Princeton University Press, c/o John Wiley & Sons, Ltd., Distribution Centre, 1 Oldands Way, Bognor Regis, West Sussex PO22 9SA, England, FAX.: 0044-1-243-820250.

- Brookings Institute 1775 Massachusetts Ave., N.W., Washington, D.C. 20036, USA, Fax.: 001-202-797-6195.

- Westview Press, 5500 Central Ave., Boulder, Colorado 80301, U.S.A.

- Institute of Southeast Asian Studies, Heng Mui Keng Terrace, Pasir Panjang Road, Singapore 119596, Fax. 0065-775259.



المؤلفات العربية السياسية

□□ نبيل عبد الفتاح (إشراف) - تقرير الحالة الدينية فى مصر - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة. ١٩٩٦ □□

لماذا "الحالة الدينية في مصر"؟ سؤال يجيب عليه الدكتور عبد المنعم سعيد فى تقديمه للكتاب فيقول : "إن العلاقة بين الدين والحياة العامة أصبحت خلال العشر سنوات الأخيرة من أهم الموضوعات التى انكبت على دراستها أقسام العلوم السياسية فى الجامعات ومراكز البحوث السياسية والاستراتيجية بانواعها المختلفة وموضع الإهتمام من المؤتمرات والندوات على كافة الأصعدة الدولية" .

أما نبيل عبد الفتاح والذى أشرف على تحرير هذا التقرير فيقول : "إن دراسة ظواهر التدين والاعتقاد الإسلامى والمسيحى فى عمل علمى أكاديمى سنوى يعطى تأكيدا لمفهوم الوحدة والتكامل .

المؤسسات الدينية .. إسلامية ومسيحية :

إن القسم الأول من الكتاب يضم كما هائلا من المعلومات حول بناء وهيكلة المؤسسات الدينية فى مصر بداية من ظروف إنشائها مرورا بتطورها فى الحقب التاريخية المختلفة وإنتهاء بتنظيمها الهيكلى ومستويات إتخاذ القرار بها .

ففى الجزء الخاص بالمؤسسات الدينية الإسلامية وتحديدا الأزهر ، ينبهنا التقرير الى "أن المماليك والعثمانيين على السواء حافظا على استقلال الأزهر ، بيد أن الدولة العثمانية لم تقم بتعيين أى عالم عثمانى فى منصب شيخ الأزهر ، ولم تتدخل فى اختيار أحد المصريين لمنصب المشيخة ولم تحتم أن يكون الشيخ حنفى المذهب ، بل تركت إختيار شيخ الأزهر مطلقا من كل قيد مذهبى ومنوطا بالمشايخ أنفسهم .

ولم يختلف الأمر الى أن جاءت ثورة ١٩١٩ وقيام الأزهر بدور متميز فى إذكاء الروح الوطنية . وكانت النتيجة أن تدخلت الدولة ، ومنذ عام ١٩٢٠ والأزهر تابع بصورة أو باخرى للدولة ولم يختلف جوهر العلاقة .

أما عن الجزء الخاص بالأوقاف ، فيشير التقرير الى "أن قضية الأوقاف" كانت من القضايا المهمة المثارة على الساحة خاصة فى مجلس الشعب وقد زاد الحديث عنها عام ١٩٧٦ بعدما أثيرت قضية إنحرافات هيئة الأوقاف فى مجلس الشعب .

الأقباط والحياة العامة المصرية :

مع الإنفراجة حدث التعصب .. لماذا .. هذا ما يجيب عليه تقرير الحالة الدينية فماذا يقول ؟

شهدت السبعينات تنامى واضح للتيارات الأصولية الإسلامية ، الأمر الذى انعكس على الأقباط المصريين .

فرغم محاربة الدولة لهذه التيارات إلا أنها فى عقد السبعينيات قدمت للأصوليين عددا من التنازلات المهمة يكفى اتجاه الدولة شبه الثيوقراطى ، فصار الحديث عن الدين كثيفا واتسعت المساحات الإعلامية فى الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية على السواء ، كل هذا كان من نتيجته أن يفر الأقباط الى مؤسساتهم يحتمون بها طالبين التمسك بها وهكذا زادت الروابط وتعمقت بين الأقباط ومؤسساتهم الدينية وكذا الحديث عن الاضطهاد الذى يلاقيه الأقباط وتحدثت وسائل الإعلام الغربية كثيرا عن اضطهاد أقباط مصر . فى هذا السياق نمت المؤسسة الدينية المسيحية وصار لها دور ملموس فى الحياة العامة خصوصا فى ظل رئاسة "البابا شنودة" البطريركية المرقسية ففى ظل قيادة البابا شنودة تم دخول أجيال جديدة الى سلك الكهنوت واستطاع بحكم تكوينه وخبراته وقدراته القيادية استيعابهم تحت قيادته "الكارزمية" وتوسيع نطاق الهياكل المؤسسية الداخلية فى الكنيسة سواء فى الداخل أو فى الخارج.

وينتقل بنا التقرير الى القسم الثانى "الحركات الدينية غير الرسمية" باعتبارها أحد "أنماط القوى السياسية والاجتماعية" التى يحجب النظام القانونى والسياسى الشرعية عنها . أما عن أهمية دراستها والحديث عنها فهذا يعود الى عدد من الاعتبارات الأساسية حيث أننا إزاء نمط متميز من الجماعات السياسية التى ترتكز على قاعدة اجتماعية وتتسم هذه الركيزة الاجتماعية بالسيولة ، مع غياب دراسات سوسيولوجية معمقة لهذا الأساس الاجتماعى وخصائصه وسماته ومناطق تركزه جغرافيا ومحليا داخل البلاد ومن ناحية أخرى تتسم القاعدة الاجتماعية لهذه الجماعات بالتغير وعدم الثبات سواء فى موجاتها المختلفة أو فى أجيالها العديدة . إضافة الى الخصائص العمرية ، والاجتماعية ، والمهنية لهذه الجماعات على اختلافها مازالت أمرا مسكوتا عنه فى الدرس الأكاديمى المصرى المعاصر وكذلك الفوارق بين الأنظمة الفكرية ، والمعيارية ، والتنظيمية وأنماط التنشئة والتجنيد السياسى لها لازالت أمرا مجهولا نظرا لغياب بنية معلوماتية عن البناء التنظيمى والحركى لهذه الجماعات .

ورغم هذا وبعيدا عن الإشكالات المنهجية التى تثار بشأن هذا التقسيم إلا أن التقرير كان موفقا فى قيامه بدراسة عن أقباط المهجر باعتبارهم كقوة ضغط بدأت غير منظمة ، ثم ظهرت بعض منظماتها فى الخارج وتطرح مجموعة من الرؤى تحتاج الى رصدها وتحليلها ونقص عواملها المتعددة .

القسم الثالث : العمل الأهلى والطوعى ، وبذلك يفرد التقرير قسما خاصا عن الجمعيات الأهلية الإسلامية والمسيحية ، ويخلص التقرير فى الجزء الخاص بالجمعيات الأهلية الإسلامية "بأن الدولة ليست ضد هذه الجمعيات بشكل مطلق ، بل هناك الجمعية الشرعية التى تلقى قبولا كبيرا من الدولة ، ورغم ذلك نجد أن "الدولة مازالت متمسكة بالقانون الذى يفرض قيودا على حركة مثل هذه الجمعيات" والغريب أنه رغم وجود مثل هذا القانون إلا أن هذا لم يمنع بعض الجمعيات من الاشتغال بالسياسة حتى الجمعية الشرعية ذاتها تقوم بدور سياسى ضمنى .

ينتقل التقرير الى الجمعيات الأهلية المسيحية ، فيتحدث عن نشأتها وتطورها ثم يتوقف بشكل خاص عند جمعية جامعى القمامة بمنشية ناصر "باعتبارها دراسة حالة للعلاقة بين المؤسسة الدينية والواقع الاجتماعى

المحلى" ، ويأخذ نموذجا لتقييم نمط التنمية قامت به جمعية أهلية غير أن التقرير بعد أن يقدم لنا "الخلفية العامة" لإنشاء هذه الجمعية وآليات العمل داخلها والهيئات الخارجية التى تساهم فى تمويل مثل هذه الجمعية .

ويختم التقرير هذا القسم بدراسة "مسهبة" عن الحركة الصوفية ، وبدورنا لن نتوقف إلا عند مواقف الحركة من القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية ، وبالنسبة للأولى سنجد إتساقها مع توجهات الدولة الأساسية ففى الوقت الذى طالبت فيه الحركة الصوفية الناس أثناء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بضرورة "أن يذهب المسلمون الى صناديق الاقتراع لإختيار من يمثلهم باعتبار أن ذلك شهادة ، ودعت الى انتخاب المرشح الذى يتسم بالنزاهة والأمانة ، واعتبرت العملية الانتخابية مظهرا من مظاهر الشورى فى الإسلام محذرة من مغبة الغش والتزوير الذى هو فى نظرها "خيانة لله تعالى" أو اختيار المرشح على أساس القرابة والعصبية ، ووصفت ذلك بأنه جريمة شرعية .

أما المواقف الثقافية والاجتماعية فهى على النقيض تماما ، صحيح أن الدولة لم تعلن موقفها بشكل مباشر وعلنى من قضية نصر أبو زيد إلا أنه كان واضحا تحيزها لنصر أبو زيد ، ومع هذا قامت الحركة الصوفية بشن حملة هوجاء عليه ورحبت بطبيعة الحال بحكم المحكمة الذى قضى بالتفريق وبالنسبة للقضايا الاجتماعية نجدها توافق على ختان الإناث معترضة بذلك على رؤى المفتى والتى تمثل توافقا ما مع الدولة وإن كانت على إتساق مع مواقف شيخ الأزهر الراحل جاد الحق على جاد الحق التى شكلت منحنى مختلفا لخط الدولة؟!

وينتقل بنا التقرير الى القسم الرابع والأخير : العلاقات والتفاعلات ، إن المشرف على تحرير التقرير لم يجد غضاضة فى أن يشير الى السلوك الشائن الذى سلكه البعض فى الانتخابات النيابية الأخيرة حينما لجأوا الى "أساليب فى الدعاية الانتخابية على أسس عقائدية ودينية تؤدى الى المساس بالقيم والتقاليد القومية المصرية" .

الى هنا يفرد التقرير قسما خاصا عن العلاقات والتفاعلات بين المسلمين والمسيحيين وذلك بهدف "إبراز مدى التداخل والتفاعل بين القوى الرسمية وغير الرسمية والأحزاب السياسية مع الفواعل الدينية ومع الأطروحات السياسية التى ترفع الشعارات والمبادىء كمدخل لتحقيق بعض الإنجازات السياسية وتأثير ذلك على نمط التفاعلات فى الحياة السياسية والحزبية ، ومن ثم يبدأ التقرير فى استعراض ودراسة "التيار الإسلامى والمسيحى على السواء فى انتخابات ١٩٩٥ ويخلص الى "أن الانتخابات الأخيرة تحولت من المجال السياسى القومى والمحلى على أسس ومعايير سياسية واجتماعية ومصلحية الى معايير أخرى للتمييز على أسس الإنتماء الدينى والقبلى والعائلى .

ويتوقف التقرير بعد ذلك عند تحليل الخطاب الدينى المؤسسى فى مصر فيقول : "لا تعنى دراسة توجهات وآليات الخطاب الدينى فى هذا القسم الخوض فى مسألة العقيدة أو الإيمان المطلق بالغيبيات إنما تتناول دراسة آليات وتوجهات خطاب كل من القيادات الدينية المؤسسية متمثلا فى كل من الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومفتى الجمهورية على الصعيد الإسلامى والبابا شنودة ممثلا للكنيسة المصرية القبطية الأرثوذكسية على الصعيد المسيحى" .

ويخلص التقرير الى عدد من النتائج الهامة يمكن إجمالها فى النقاط التالية :

– أن القيادات المؤسسية الثلاث تتفق على أن وظيفة القيادة الدينية المؤسسية هى وظيفة دينية وليست الإشتغال بالسياسة .

– أنه بالرغم من التمييز بين التخصص فى الدين والتخصص والاشتغال بالسياسة كشيئين بينهما حد واضح إلا أن هذا الأمر خاصة طبقا لكل من الإمام الأكبر شيخ الأزهر ومفتى الجمهورية لا يتعارض مع مقولة الإسلام دين ودولة وأنه لا فصل بين الدين والسياسة .

– تجسدت مقولات وأفعال الوحدة الوطنية بين القيادات الإسلامية والمسيحية فى مناسبات عديدة وجسدت الحرص الكبير لدى هذه القيادات على تدعيم مسيرة الوحدة الوطنية .

– وبالنسبة لقضايا مثل القدس وإسرائيل والتطبيع والموقف العربى هناك تطابق تام حول هذه القضايا حتى أن فتوى الإستشهاد لمن يقتل من رجال المقاومة فى فلسطين أو جنوب لبنان التى أقرها كل من الإمام الأكبر ومفتى الجمهورية نجدها متطابقة مع موقف البابا الذى أيد مقاومة الاحتلال بكافة الطرق المشروعة .

– كذلك إتفق الخطاب الدينى الإسلامى والمسيحى تجاه مقاومة التطرف ونبذ العنف ، فالمؤسسات الإسلامية والمسيحية تدركان قوة الدولة فى مواجهة الإرهاب والتطرف كما أن مصر ليست الجزائر وأن وضع الإرهاب فيهما مختلف لأسباب عديدة .

– كذلك اتفقت المؤسستان الدينيتان الإسلامية والمسيحية على أن الوضع فى مصر غير الوضع فى فلسطين . وهنا أفاد خطاب المؤسسة الإسلامية متمثلة فى كل من الأزهر ودار الإفتاء بأن أعمال القتل التى يقوم بها من يسمون أنفسهم بالجماعات الإسلامية هى إجرام وخروج عن القانون فى مصر ، ولكن أعمال القتل التى يقوم بها الفلسطينيون هى أعمال مقاومة للعدوان والاحتلال وهو أمر مشروع وقد انتهى خطاب البابا شنودة الى نفس الرأى .

نجوى نظمى مينا

□□ لواء حسن البدرى ود. فطين احمد فريد - حرب التواطؤ الثلاثى - العدوان الصهيونى الانجلو فرنسى على مصر (خريف ١٩٥٦) - المكتبة الاكاديمية - القاهرة - ١٩٩٦ □□

تعرض الشرق الأوسط خلال الالف الثانى من الميلاد لثلاث غزوات من الغرب، كانت أولاهما عندما زحفت الحملات الصليبية بدءاً من عام ١٠٩٩ لتسيطر على المنطقة وتمارس فيها استعماراً استيطانياً تحت مزاعم الدين الذى كان منها بريئاً. وجاءت الغزوة الثانية مع مطلع القرن التاسع عشر لتفرض الرأسمالية الغربية على الشرق الأوسط من خلال علاقة تبادل إقتصادى غير متكافئ تقوم على اعتبار أن الغرب الأوروبى هو مركز تجميع فائض القيمة الإقتصادية المنتزعة من دول الهامش العربية التى كان عليها أن تكتفى بوظيفة دعم آلة الانتاج الغربية. ثم جاءت الغزوة الثالثة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية من صورة محاولات خبيثة لملء الفراغ المزعوم والذى ترتب على التغيرات التى دخلت على الخريطة السياسية الجديدة بعد تلك الحرب وكمحاولة لفرض الأحلاف فى منطقة الشرق الأوسط. وقد تعرض العالم العربى خلال تلك الغزوة الثالثة إلى أزمتين طاحنتين: الأولى : بقيام دولة إسرائيل فى قلب الوطن العربى وأعز أراضيه وفشل الدبلوماسية السياسية والعسكرية العربية فى الحفاظ على عروبة فلسطين.

ثم نشبت الازمة الثانية كرافد للأولى، عندما توالت الانقلابات والثورات

لإسقاط نظم الحكم، لتقيم مكانها نظما أخرى عصرية إلا أنها سرعان ما اصطدمت بالتناقضات الحادة بين الامكانات المتواضعة المتاحة وبين الغايات الضخمة المنشودة، وراحت هاتان الأزمتان تدفعان الوطن العربى نحو ساحة صراع إقليمى يتربص الغرب فيه بالعرب بهدف استدراجهم إلى صراع مسلح بالاصالة والوكالة ليستعيد هيمنته على الوطن العربى، فيما عرف بالعدوان الثلاثى على مصر.

يقول المؤلفان فى هذا الكتاب إن العدوان الثلاثى على مصر تميز بأنه الحرب التى كسبتها مصر سياسيا، بينما كسبها الطرف الآخر عسكريا، كما أنها كانت نقطة التحول فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط بنزوح القوى الاستعمارية عنه ودخول القطبين العظميين بنفوذهما إليه الترث الولايات المتحدة المركز الذى كانت بريطانيا وفرنسا تتمتعان به فى تلك المنطقة، بينما سعى الاتحاد السوفيتى إلى أن يحقق حلم القياصرة بالوصول إلى المياه الدافئة فى الشرق الأوسط.

وقد خرجت مصر من هذه الحرب بمكاسب سياسية واقتصادية ومعنوية عظيمة، إذ حررت ارادتها الوطنية واستعادت سيطرتها على قناة السويس، وقامت بتمصير اقتصادها، كما تبوأت المكانة الأدبية الرفيعة بين دول العالم الثالث. وصار كفاحها وصمودها فى وجه دولتين كبيرتين مثلا يحتذى به بين الأمم، لما يمكن أن تفعله الشعوب المقهورة، إذ سرعان ما اشتعلت حركات التحرر الوطنى فى معظم دول العالم، فعجلت بسقوط النظم الحاكمة الموالية للاستعمار.

إلى جانب موقف مصر برز الموقف العربى فى أفضل صورة لدعم وجهة نظر مصر، وليؤكد قدرة العالم العربى على التأثير فى مجريات الأمور ووعيه بحقائق إمكاناته السياسية والاقتصادية والعسكرية ويقينه بحتمية الوحدة العربية، فضلا عن أن مصر حققت ٦ مكاسب سياسية هامة بعد خروجها من حرب التواطؤ الثلاثى، تمثلت فى إنهاء مشكلة تأميم قناة السويس والغاء المعاهدة البريطانية المصرية واستيلاء مصر على القاعدة العسكرية البريطانية على ضفتى القناة وتمصير الاقتصاد المصرى وتحرير الارادة المصرية، وإعلان شأن مصر إقليميا ودوليا.

وتبقى اشارة هامة إلى أن كتاب حرب التواطؤ الثلاثى يقع فى ما يقرب من ٨٠٠ صفحة من الحجم المتوسط تشمل ثمانية أبواب رئيسية يتفرع منها ٢١ فصلا تتناول كافة التفاصيل الدقيقة لهذه الحرب الخبيثة، بالاضافة إلى ملف كامل من الخرائط التى توضح اتجاه الهجمات من جانب الدول الثلاث على الأراضى المصرية.

ولعل أهم ما يختتم به هذا العرض هى تلك الوثيقة التى أوردها الكتاب فى ملف وثائقة والتى تتضمن "بروتوكول سيفر" فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ والذى وقع بين المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل وينص على الآتى:

- تقوم القوات الإسرائيلية بخلق صراع مسلح على مشارف القناة لتستغله بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكرى ضد مصر.

- توفر القوات الفرنسية الحماية الجوية لإسرائيل بالاضافة لحماية المياه الاقليمية لها.

- تصدر بريطانيا وفرنسا انذاراً مشتركا لكل من مصر وإسرائيل لوقف أعمال القتال والابتعاد عن القناة مع قبول مصر لاحتلال القناة احتلالا مؤقتا بواسطة القوات الانجلو فرنسية لحماية الملاحة بها.

- تقوم القوات الجوية البريطانية بتدمير المطارات والطائرات والأهداف العسكرية المصرية وتحقق السيطرة الجوية على مصر.

- تدافع فرنسا عن موقف إسرائيل فى الأمم المتحدة وتبذل بريطانيا جهودها بصفة سرية لمساندة إسرائيل.

- تتعهد الحكومة الفرنسية بامداد إسرائيل بمفاعل ذرى له القدرة على انتاج قنابل ذرية.

واعتقد أنه لا يجب التعليق بعد هذه الوثيقة التى أكدت أبعاد المؤامرة والتواطؤ فى حرب ١٩٥٦ ضد مصر من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل

هانى عمارة

□□ حبيب عائب - المياه فى الشرق الأوسط - الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات - مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام -١٩٩٦ □□

عند الحديث عن موارد المياه فى الشرق الأوسط، يتجه التفكير إلى كون المنطقة تتميز بالنقص المائى المزمن، ذلك رغم إنتشار العديد من الأنهار والواحات.

وقد تناول الكاتب الحديث عن المياه فى منطقة الشرق الأوسط فى أربعة أجزاء.

فى الجزء الأول تحدث عن حوض نهر الأردن، هذا النهر الذى لا يزيد التصريف فيه عن ١,٥ مليار متر مكعب سنوياً، إلا أن أغلب النزاعات فى منطقة الشرق الأوسط تنتشر حول حوض هذا النهر.

روافد نهر الأردن تمر فى: لبنان (الحصبانى)، سوريا (بنياس، اليرموك)، إسرائيل (الدان)، والأردن (اليرموك وغيره).

وقد كان نهر الأردن الأصل فى رسم الحدود الموروثة عن عهد الوصايه، وقد يصف البعض قيام حرب ٦٧ - حيث إستولت إسرائيل على المنابع الشمالية للنهر. بانها حرب مياه (رغم أن هذا الرأى يعد قاصراً إلى حد كبير). ويلاحظ أيضاً أن الدول المعنية لا تستطيع التدخل فى منابع النهر دون أن تلاحظ الأطراف الأخرى، مما يفسر لماذا لم يتم بناء أى مشاريع مائيه على أى من روافد النهر. وقد تم تشكيل لجنة للمياه فى المفاوضات العربية الإسرائيلية.

ثم إنتقل بالحديث إلى الموقف القانونى للنهر الذى يراه كل من الجانب العربى، والجانب الإسرائيلى، حيث يؤكد العرب على كون نهر الأردن هو حوض محتل تحكمه إتفاقيات جنيف لذلك يجب إستبعاد إسرائيل. وبالتالى لا يتوافق حوض نهر الأردن مع معايير رابطه القانون الدولى فى بيان هلسنكى هذا بالإضافة إلى التأكيد على مفهوم "الحقوق المكتسبة".

وفى السرد التاريخى لهذه الفتره يتحدث الكاتب عن الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ حلف بغداد، الوحدة المصرية السورية، حرب اليمن، ثم حرب ١٩٦٧.

فى الجزء الثانى من الكتاب يتناول نهرى دجله والفرات، حيث منابعهما فى الأراضى التركية والنزاع حول النهرين يعود إلى عدة عقود مضت، حيث أديا إلى مواجهات بين تركيا وكل من العراق وسوريا، وأيضاً بين العراق وسوريا.

جميع المحادثات حول النهرين لم تؤد إلى إتفاق نهائى أو تراخ، وذلك نتيجة للخريطة الجيوسياسية للمنطقة الناتجه عن تفكك الإمبراطورية العثمانية. والسياسات الخاصة بالدول التى استعمرت المنطقة فى السابق. كما أن مواقف الدول الثلاث يتدخل فيها الإعتبارات الداخلية والخارجية.

الوضع القانوني لدجلة والفرات: النزاع حول النهرين يدور حول الوضع القانوني لهما. حيث تصر تركيا على أنهما ليسا نهرين دوليين، لعدم صلاحيتهما للملاحه وبالتالي تكون حرة في إستخدام المياه كما ترى، وإقامة المشاريع الخاصة. في حين أن كلا من سوريا والعراق تحاولان تأكيد صفه النهر الدولي عليهما نظراً لمرورهما في أكثر من دوله ثم الوصول إلى البحر، كما تصلح بعض الأجزاء فيها للملاحه، وتطالبان بتوزيع نهائي ومنصف لمياه النهرين. وإلى الآن لم يحدث توقيع أى إتفاقيات ثنائيه. حيث تحاول كل دولة فرض سيادتها المائيه دون النظر إلى ردود أفعال الدول الأخرى.

وينتقل في الجزء الثالث إلى الحديث عن حوض النيل، قاصراً الحديث على مصر والسودان فقط وليس باقي الدول التسع المشتركة في حوض النيل.

في البداية تحدث عن السودان ذاكراً تاريخ هذه المنطقة منذ عهد محمد علي وفتح السودان ١٨٢١، فالإحتلال البريطاني لمصر، وأثر ذلك على العلاقات المصرية السودانية، فالحرب ضد المهدي، وفرض إتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩، فمعاهدة ١٩٣٦، وإلغائها في ١٩٥١، وإستفتاء السودان ١٩٥٣ فالإستقلال.

ثم ينتقل بالحديث عن السد العالي، بادئاً بالثورة في يوليو ١٩٥٢، ومعركة التمويل للسد، فصفقة الأسلحة التشيكية، وتأميم القناة، والعدوان الثلاثي فبناء السد العالي. ويتحدث عن إتفاقية ١٩٥٩ بين مصر السودان موضحاً أنها الإتفاقية الوحيدة التي قبلت مصر توقيعها مع أحد بلدان النهر، والوحيدة التي أبرمت بين دولتين معنيتين هما مصر والسودان وليس سلطات الإحتلال مثل إتفاق ١٩٢٩.

ويذكر أيضا مميزات السد العالي، من توفير مياه الري، وتوسع حضري وإنتاج كهرباء أدى إلى قيام العديد من الصناعات مثل مصنع السماد الكيماوي في أسوان، الألمونيوم في نجع حمادي، الحديد والصلب في حلوان. كما يتناول مشكلات المياه في مصر والناتجه عن الزيادة السكانية، ويوضح الموارد المائية في مصر، مقسمة إلى داخلية وخارجية. فالموارد الداخلية تتمثل في السد العالي، ويوفر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً. والمياه الجوفية في الدلتا والوادي توفر ٢,٩ مليار متر مكعب سنوياً. وإعادة إستخدام مياه الصرف، حوالي ٢,٣ مليار متر مكعب سنوياً، ولكن إستخدامها قاصر على الملاحة وإنتاج الكهرباء فقط.

أما موارد المياه الخارجية فهي: - قناة جونجلي على النيل الأبيض، وسدود أعالي النيل التي يمكن أن توفر ٧,٥ مليار متر مكعب سنوياً. إلا أن العمل في مثل هذه المشروعات متوقف لوجود بعض المشكلات بين أثيوبيا ومصر بخصوص مياه النيل، وأيضاً طعن بعض السودانيين في إتفاقية ١٩٥٩، والمطالبة بإعادة النظر فيها، في الوقت الذي تصر فيه مصر على رفض إعادة النظر في إتفاق ١٩٥٩، وتنادي بالتعاون بين مجموع دول الحوض لبناء سلسلة من المنشآت الهيدروليكية على منابع النيل الأبيض، والأزرق بشرط ألا تسبب هذه المنشآت الخاصة بالنيل الأزرق في إحتجاز أى كمية مهما كانت ضئيله من حصة مصر من مياه النيل والتي سبق تحديدها بإتفاقية ١٩٥٩.

ثم يتناول الحديث عن قناة جونجلي، وظروف الحرب الأهلية الأولى في السودان والتي إنتهت في ١٩٧٢، ورفض سكان جنوب السودان لمثل هذه القناة بسبب المعتقدات التاريخية والإشاعات عن وصول الجيش المصري إلى الخرطوم، ثم قيام الحرب الأهلية الثانية منذ ١٩٨٣ وحتى الأن والذي أدى إلى توقف العديد من المشاريع في جنوب السودان ومنها قناة جونجلي.

كما ذكر أيضا مشكلة حلايب وأثرها في العلاقات المصرية السودانية موضحاً أنها تمثل كلمة السر أو الإشارة الحمراء الدالة على وجود أزمة حادة بين الحكومات المصرية والسودانية.

ويذكر الكاتب في نهاية هذا الجزء الموقف الأثيوبي الرافض لإتفاقية ١٩٥٩ والمؤكد لكون نهر النيل لا يحمل صفة النهر الدولي بسبب عدم صلاحية أغلب مجراه للملاحة وهو عكس الموقف المصري، والهدف الأثيوبي من ذلك هو عدم الإعتراف بالحقوق المكتسبة لدول الوادي وخصوصاً مصر والسودان، وتهدف إلى إقامة ما تراه من منشآت قد تضر بحصة مصر من النيل. وينتهي بالحديث عن المشاريع الهيدروليكية الأثيوبية.

أما الجزء الرابع الخاص بعملية السلام الراهنة، فيؤكد فيه على أهمية توصل الدول التي يعبر فيها نهر الأردن إلى حل لمشكلة نقص المياه، والإتفاق على تقسيم منصف للمياه المتاحة، وذلك قبل قيام أى تعاون بين دول المنطقة.

ويرى الكاتب أن في ظل إتفاقيات السلام، كان الهدف الأول لمفاوضي الأردن وفلسطين هو معالجه قضية السيادة على الموارد المائية، في حين كان هدف إسرائيل هو إستبعاد مشاكل المياه من الإطار السياسي للسيادة وتكون مقتصره على الجانب التقني فقط. وقد وضح ذلك في إتفاق السلام الأردني الإسرائيلي، حيث إعترفت إسرائيل للاردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً زيادة على إستهلاكه العالي، والمساهمة في مشاريع مشتركة بهدف تزويد الأردن بـ ١٠٠ مليون متر مكعب إضافي في السنة، وإيضاً إعتراف البلدان بحقوقها المشروعة على نهري الأردن واليرموك وعلى طبقات المياه الجوفية في وادي عربة. أما بالنسبة للجانب الفلسطيني، فلم يتم وضع أى إتفاق حول تقاسم الموارد المائية المشتركة، إلا أن إسرائيل إعترفت للفلسطنين بحقوق مشروعة في مياه نهر الأردن والضفة الغربية، ولكن دون التطرق لمسألة السيادة.

ويؤكد الكاتب على أهمية إيجاد إدارة لأزمة نقص المياه المزمن، فهناك بالفعل بعض الحلول لتحسين الإستخدام الراهن للمياه، وتنمية تقنيات جديدة، نقل المياه الإقليمية من أحواض إلى أحواض أخرى. وبالفعل هناك مشروعان طرحا وهما نقل مياه النيل إلى فلسطين، ونقل مياه تركيا من شرق الأناضول إلى الدول العربية في الشرق الأوسط والخليج بالإضافة إلى إسرائيل. وقد عرض الكاتب نبذة تاريخية عن فكرة نقل مياه النيل لفلسطين، والمشكلات التي أثارها السادات بعرض هذه الفكرة على مناحم بيجين الذي رفضها. كما ذكر أن خطوط أنابيب السلام التركية، ما هي إلا محاولة تركية للعودة إلى مناطق النفوذ القديم التي خسرتها بإنهيار الإمبراطورية العثمانية، كما تمثل المياه أحدى أدوات الدولة التركية في الوقت الذي تسعى فيه للعب دور جيوسياسي حاسم في المنطقة، وكذلك تهدف إلى مقايضة الماء بالبترول.

وفي خاتمة الكتاب تحدث عن السياسة المائية في ظل السلام، موضحاً وجود ثلاث قضايا موضع تفاوض وهي: السيادة على الموارد المائية القائمة، خصوصاً سيادة سوريا على منابع نهر الأردن. - تقاسم الموارد وإستغلالها. - حلول إقليمية تشمل اللجوء إلى أحواض أخرى مثل النيل والفرات.

داليا فايز فرج

□□ لمياء محمد المغربى - السلام فى الشرق الأوسط وأثره الإقتصادى على المنطقة العربية - ماجستير فى الإقتصاد - كلية التجارة جامعة عين شمس - □□

انتهت الحرب الباردة بانهيار المعسكر الاشتراكى، وبدأ عصر جديد من السلام الدولى وبرز اتجاه يرى أن المدخل الملائم لترسيخ السلام فى منطقة الشرق الأوسط يتمثل فى إقامة علاقات إقتصادية متوازنة بين العرب وإسرائيل تحقق مصالح مشتركة للجانبين، وتؤهل المنطقة لمواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية المحيطة بها. مما يضع العالم العربى أمام مهمة تاريخية صعبة للتعامل معها، وسيتطلب ذلك تطوير العمل الإقتصادى العربى المشترك، هذا البحث يقوم بتحليل مقارنات للنتائج المحتملة لهذه التطورات على إقتصاديات الدول العربية، وعلى العمل الإقتصادى العربى المشترك والبدائل الممكنة للتعامل معها.

واستهدف هذا البحث تقييم دور اتفاقيات السلام على إقتصاديات دول المنطقة، وبصفة خاصة مصر، ودراسة دور الدول العربية فى مواجهة هذه الاتفاقيات، وتتمثل فروض البحث فى أن اتفاقية (غزة - أريحا) سوف تساعد الشعب الفلسطينى على بناء كيانه الإقتصادى وأن لها تأثيرا إيجابيا على دول المنطقة، وهى قد تؤدى إلى هيمنة إسرائيل على إقتصاديات المنطقة.

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أبواب، وقسمت الأبواب إلى فصول، وقسم كل فصل إلى أربعة مباحث. ويمكن إيجاز خطة البحث فيما يلى:

الباب الأول: تناول مفهوم الشرق الأوسط وتطوره الإقتصادى وأهم مشاكله، من خلال ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول مفهوم الشرق الأوسط، وتناول الفصل الثانى مشكلة المياه فى الشرق الأوسط، وتم التركيز على هذه المشكلة فى أربع من دول الشرق الأوسط من خلال أربعة مباحث، وهى على الترتيب: (فلسطين، إسرائيل، الأردن، مصر).

والفصل الثالث تعرض لوضع الطاقة فى الشرق الأوسط، وأيضاً تم التركيز على الأربع دول السابقة من خلال أربعة مباحث.

الباب الثانى: تناول هذا الباب الأوضاع الحالية لاقتصاديات الدول الأربع من خلال أربعة فصول، حيث تعرض الفصل الأول لإقتصاد فلسطين، وتعرض الفصل الثانى لإقتصاد إسرائيل، وتعرض الفصل الثالث لإقتصاد الأردن، وتعرض الفصل الرابع لإقتصاد مصر.

الباب الثالث: لقد تناول هذا الباب مستقبل الاقتصاد الفلسطينى فى ظل السيناريوهات والمشاريع، من خلال فصلين، حيث تناول الفصل الأول مستقبل الاقتصاد الفلسطينى فى ظل السيناريوهات المقترحة، والفصل الثانى يتناول مستقبل الاقتصاد الفلسطينى فى ظل المشاريع المقترحة.

الباب الرابع: يختص هذا الفصل بتقييم الآثار الإقتصادية للسلام على المنطقة العربية، وذلك من خلال فصلين. الفصل الأول يتعرض (للسوق الشرق أوسطية)، والفصل الثانى يتعرض لتصورات أولية لرؤية عربية للتعامل مع (منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية).

من خلال هذه الدراسة أنتهى الباحث إلى أن أى تعاون إقليمى لدول المنطقة تكون إسرائيل طرفا فيه بجانب الدول العربية يجب أن لا يتم إلا بعد تحقيق السلام العادل والشامل، وبعد وفاء متطلباته. وذلك بانسحابها من كافة الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ فى كل من سوريا ولبنان (مرتفعات الجولان، والجنوب اللبنانى)، والتزام إسرائيل بقرارات مجلس الأمن رقم ٣٣٨ و٢٤٢، واستعادة الشعب الفلسطينى لكافة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف، وضرورة أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، لأن احتفاظها بترسانتها النووية يهدد دول المنطقة، لما يجره من سباق فى التسلح بدلاً من الانصراف إلى التنمية الشاملة.

كما أن أى تعاون إقليمى فى المنطقة لا يجب أن يكون على حساب المصالح العربية/ العربية، مما يؤكد أهمية تبنى إقامة (منطقة تجارة حرة عربية) تمكن المجموعة العربية من التعامل الجاد الإيجابى مع (السوق الشرق أوسطية).

وانطلاقا مما سبق، سجلت الدراسة عدداً من الأمور، نوجزها فيما يلى: أولا: بالنسبة للدول العربية: لابد أن تتجه مجهودات العمل الإقتصادى العربى المشترك فى المرحلة القادمة إلى:

١- إنشاء مركز معلومات عربى له فروع فى جميع الدول العربية يقوم بمراقبة وجمع المعلومات الخاصة بالعمليات التمويلية.

٢- إقامة معارض دائمة لتسويق المنتجات العربية داخل الدول العربية.

٣- إنشاء هيئة عربية لنقل التكنولوجيا تكون منبثقة عن جامعة الدول العربية، مهمتها القيام بعمليات البحث العلمى.

٤- التفكير فى إنشاء بنك عربى للتنمية الزراعية والصناعية، على أن يقوم هذا البنك بدراسة المشاريع ذات الجدوى الإقتصادية والأكثر ملاءمة وفقاً لخطط التنمية الإقتصادية فى الدول العربية، بحيث يحقق للبلد المضيف لهذه المشروعات تشغيل ٥٠٪ من العمالة بها، وتكون النسبة الباقية للعمالة العربية.

٥- تطوير قاعدة البحث العلمى.

٦- رفع كفاءة السياسة الجمركية العربية.

٧- تطوير المؤسسات الإنتاجية العربية.

٨- تحسين المنتجات العربية.

٩- التوسع فى إقامة الشركات العربية المشتركة، وتسهيل انتشارها بين الدول العربية.

أما بالنسبة لمصر فيرى الباحث أنه من الأهمية اتخاذ مايلى:

١- ضرورة أن تستغل مصر موقعها، لأن الرفاهية لمصر ستأتى من موارد خارج مواردها الحالية، من القارات الثلاث ومن التعاون الإقليمى نفسه. فلقد تحولت مصر إلى نقطة عبور، وركزنا تعاملنا مع التجارة العالمية فى منطقة قناة السويس وأهملنا سيناء، وهى جوهرة، والفرصة متاحة الآن ولو ببداية متواضعة وباستثمارات محلية.

٢- إن التعاون الإقليمى يلزم أن يتبع الواقع الجغرافى، وتاريخياً هناك محوران للتجارة العالمية خلال العالم العربى، والمحور الشرقى والمحور الغربى، وكانت الشام دائما هى همزة الوصل بين المحورين، حتى جاءت إسرائيل وقسمتها عنوة. أما الآن فإن السلام يربط بين المحورين من جديد ويفتح الشام، ويمكن التعاون الإقليمى لتسهيل الاتصالات بين المحورين.

٣- إن مصر كلها هبة الموقع بطولها وعرضها وشمالها وجنوبها، فمصر فى مركز الالتقاء فالانتشار بالنسبة للعالم العربى، وحتى تستفيد مصر من ذلك فإن التعاون الإقليمى مطلوب للاستثمار، لبناء البنية التحتية لتسهيل الاتصالات.

٤- إن السوق المالية العالمية هى أكبر فى حجمها من التجارة البينية عشرات المرات، ومن هنا لابد لمصر أن تستغل موقعها من عقرب الساعة - الوسط - فعندما تنام اليابان فى آسيا، وقبل أن تستيقظ أمريكا الشمالية يبدأ اليوم فى مصر، وبالتالى تكمل مصر الأربع والعشرين ساعة المطلوبة

لتجارة الأموال العالمية بين القارتين، ولابد أن تعد مصر البنية الأساسية المطلوبة لجذب هذا النشاط. ٥- لابد أن تستغل مصر موقعها السياحي، وأن تستفيد من نظام (الكارتل) العالمي، الذي يطبق بنجاح في منظمة (الأوبك) و(الأوبك) للبترول، وهو تحالف تشترك فيه الدول لتجذب اليها السياح، برسم استراتيجية لذلك.

عبدالعزيز احمد عبدالعزيز

□□ د. محمود محمد محمود خليل - ازمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري - رسالة ماجستير - مقدمة لمعهد الدراسات العربية - إشراف د. محمد صفي الدين أبوالعز - ١٩٩٦ □□

تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من صدق الفرض القائل بأن هناك علاقة طردية إيجابية بين الأوضاع المائية للدول العربية وأمنها القومي وأن هناك علاقة عكسية بين الأضاع المائية لدول الجوار الجغرافي (تركيا - إسرائيل - أثيوبيا) وبين الأمن القومي العربي بصفة عامة، المصري على وجه الخصوص. ومن هنا اشتملت الدراسة على أربعة فصول رئيسية: تناول الفصل الأول تحليل الأوضاع المائية للدول العربية من خلال دراسة دول حوض النيل والقرن الأفريقي ودول المغرب العربي ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية ودول المشرق العربي، تناول الفصل الثاني: تحليل الأوضاع المائية لدول الجوار الجغرافي من خلال دراسة الوضع المائي الإسرائيلي والتركي والأثيوبي وانعكاس هذا الوضع على الأمن القومي العربي، تناول الفصل الثالث: الأمن القومي العربي والمصري من خلال تناول تأصيل مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي، بالاضافة إلى الأمن القومي المصري، وتناول الفصل الرابع: تأثيرات أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط من خلال تناول ودراسة الأمن المائي العربي، ثم الأمن الغذائي وعلاقته بالأمن المائي، ثم التركيز على تناول التأثيرات السياسية لأزمة المياه في الوطن العربي، وأخيراً التأثيرات الفنية لأزمة المياه في الوطن العربي. وبالتالي فإن أهداف الدراسة هي:

١- توضيح أبعاد مشكلة المياه في الشرق الأوسط وذلك من خلال تحليل الأوضاع المائية وإلقاء الضوء على الجوانب القانونية.

٢- تحديد التهديدات القائمة والمحتملة والتي قد تنتج عنها صراعات إقليمية نتيجة أزمة المياه في المنطقة.

٣- الوقوف على تأثيرات أزمة المياه في الشرق الأوسط على الأمن القومي العربي والمصري والإستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذا التهديد.

وحول الإستراتيجية العربية لتأمين الاحتياجات العربية من المياه فمن المؤكد أن الاحتياجات المستقبلية بالنسبة للوطن العربي من المياه تؤكد حدة هذه المشكلة وحدتها تعكس درجة أهميتها وخاصة وأن مصر هي أكثر بلاد العالم اعتماداً على الزراعة المروية. وتعتمد على المياه الجوفية بالصحراء الغربية وسيناء في زراعة ١٪ من الأرض وهنا نطرح سؤالا: كيف يمكن للدول العربية تامين احتياجاتها المائية ومواجهة التحديات والعقبات التي تحول دون ذلك؟ وبادئ ذي بدء ستثور معضلة الصراع أم التعاون؟ هل تختار الدول العربية أسلوب التصعيد، تحاول بشتى السبل المحيلولة بين جاراتها وبين استكمال مشروعاتها ولو بالقوة، أم أن على الدول العربية أن تبحث عن أسلوب لتبادل المنافع مع الجيران؟ ونجد أن الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية والقومية لا تسمح للدول العربية بتبني أسلوب التصعيد والمواجهة.

وهكذا يخرج الصراع والأداة العسكرية من دائرة آليات تحقيق الأمن المائي العربي ولا يبقى سوى التعاون. وفي هذا الإطار ما هي الأبعاد المختلفة للإستراتيجية المقترحة؟ هنا يوجد بعد سياسي وإقتصادي وقانوني وفني.

أ- البعد السياسي: يعتبر البعد السياسي ونوعية العلاقات بين الدول المطلة على النهر الدولي الواحد أحد الأبعاد الهامة التي يمكن أن تؤثر في تصعيد أو تخفيف حدة الخلاف حول كيفية إستغلال مياه النهر. فأصل المشكلة ليس فقط ندرة المياه أو سوء استغلالها بل وقبل كل ذلك سوء العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في مصدر مياه مشترك. وجوهر تاثير العلاقات بين تلك الدول على أزمة المياه تكمن في أنه في حالة تحسن العلاقات بين تلك الدول، فانه يسهل التوصل إلى اتفاقيات ملزمة لكافة الأطراف تضمن كافة الحقوق والالتزامات المقررة. ولكن في نفس الوقت فانه قد تكون المشاكل المثارة بشان كيفية استغلال المياه سبباً في تدهور العلاقات السياسية بين الدول الواقعة على نهر واحد. ويتعين أن نضع في أعتبارنا أن مناخ العداء الذي سيطر على العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل طوال الأربعة العقود الماضية كان هو السبب الرئيسي في شروع إسرائيل لسرقة المياه العربية. ولا ننسى العلاقات التركية السورية العراقية في نهر الفرات حيث أن وجود خلافات بين الجانب التركي من جهة والجانب السوري العراقي من جهة أخرى، أدى إلى تصعيد مشكلة المياه وعدم التوصل إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف، كما أن طبيعة العلاقات السورية العراقية والخلاف المزمن بين الدولتين قد دعم الجانب التركي وجعله يستغل هذا الخلاف لصالحه بل ويستخدم المياه كورقة ضغط على كلتا الدولتين.

ب- البعد القانوني: وهذا البعد يعد الترجمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعد السياسي ذلك أن تحسن العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في نهر دولي واحد من شانه أن يؤدي إلى الاتفاق حول استغلال المياه وتقنين استغلالها بما يتناسب مع احتياجات وحقوق كل دولة. ومن هنا تتضح أهمية تسوية الخلافات السياسية بين دول الجوار الجغرافي والدول العربية حتى تتبلور في شكل معاهدات واتفاقات قانونية ملزمة تبرمها الأطراف بمطلق إرادتها.

جـ- البعد الإقتصادي والتعاون بين الدول العربية ودول الجوار الهدف منه هو خلق درجة من الاعتماد المتبادل بين الدول العربية ودول الجوار يتم إطارها تنفيذ عدد من المشروعات عبر القومية التي يستفيد من مزاياها العديد من الدول والتي يتم في إطارها تبادل الخبرات ورؤوس الأموال بين الدول المشتركة وخاصة وأن مثل هذه المشروعات غير القومية تلقى تأييداً من الدول المانحة ومن المؤسسات الإقتصادية الدولية.

د- البعد الفني: يتمثل في التعاون المائي ويعتبر أحد أهم أساليب حل الأزمة المائية للوطن العربي تتمثل أهمية هذا البعد في أنه يضمن حسن استغلال المياه المتاحة وتقليل الفاقد منها وهذا يؤدي بدورة إلى تخفيف حدة الأزمة المائية داخل الأقطار العربية.

اشرف محمد عبدالله

□□ عبد الوهاب المسيرى . اسرار العقل الصهيوني - دار الحسام - ١٩٩٦ □□

يكتسب هذا الكتاب أهمية متزايدة في اللحظة الراهنة التي يقود الدولة الإسرائيلية فيها حكومة يمينية تطرح رؤى جديدة ملتبسة حول ما استقر عليه إدراكنا نحن العرب حول العلاقات معها ضمن إطار التسوية السلمية

التي وصلت الآن الى وضع الجمود . والكتاب ينقسم الى مقدمة بعنوان "في الإدراك والسلوك والتبعية الإدراكية" وأربعة فصول أساسية هي : الإدراك الصهيوني للعرب ، الإدراك الإسرائيلي للعرب ، في الإدراك الغربي لليهود ، في تفكيك الإدراك الصهيوني .

وتنطلق المقدمة من حقيقة أن العقل الإنساني ليس مجرد مخ مادي يعمل كصفحة بيضاء تتراكم عليها المعطيات المادية ، وإنما هو عقل مبدع له مقدرة "توليدية" وهو مستقر كثير من الخبرات والمنظومات الأخلاقية والرمزية ومستودع كثير من الذكريات والصور المخزونة في الوعي واللاوعي ، ولذلك حينما يسلك الإنسان سلوكا، فإنه لا يسلك كرد فعل للواقع المادي بشكل مباشر ، وإنما كرد فعل للواقع كما يدركه هو بكل تركيبته . ومن خلال عقله المبدع الذي يتفاعل ويقيم ومن خلال ما يسقطه على الواقع من أفراح وأتراح وأشواق ومعان أو رموز وذكريات ، ومن خلال المنظومات الأخلاقية والرمزية التي تحدد له مجال الرؤية فتبقي وتستبعد وتؤكد وتهمش . كل هذه العمليات المركبة هي التي تمنح الإنسان ذاتيته وخصوصيته حتى يصبح من الصعب التنبؤ بسلوكه من خلال القوانين المادية والطبيعية .

وبعد هذه المقدمة التي عرضنا لها بإيجاز ، يتحول الكاتب من تحليل عملية الإدراك كقضية عامة ، الى تحليل بنية الإدراك الصهيوني للعرب كنوع من دراسة الحالة تضمنت الفصول الأربعة التالية .

ففي الفصل الأول بعنوان "الإدراك الصهيوني للعرب" يتحدث الكاتب عن كيف نظرت الصهيونية لنفسها على أنها جزء من التشكيل الحضاري الإستعماري الغربي حتى تستفيد من نظرية الحقوق والواجبات السائدة في الغرب في القرن التاسع عشر ، والتي عرفت واجب الإنسان الأبيض بأنه إدخال الحضارة في المناطق الأقل تحضرا في آسيا وأفريقيا ، وذلك عن طريق الإحتلال الفعلي للقارتين ، حتى لو أدى ذلك الى إبادة السكان الأصليين .

ويضيف : أن هذه الرؤية مثلت الحل الإمبريالي لمشاكل أوروبا بتصديرها الى الشرق حيث اتسع نطاق "نظرية الحقوق" ليبتلع حقوق الآخرين "المتخلفين" في آسيا وأفريقيا والأمريكتين حيث توجد تشكيلات حضارية بدائية لا قيمة لها إنسانيا ، ومواد خام يمكن استخدامها لتزويد الآلة الصناعية . ومن هنا اكتسبت بنية الرؤية الصهيونية لكل من العرب وحتى اليهود نفس الملامح ، فالحركة الصهيونية بدأت بين اليهود بإعلان التمرد على الدين اليهودي ، والشريعة اليهودية ، وقام الصهاينة بإحلال اليهودي ذاته والإثنية اليهودية محل العقيدة اليهودية كمصدر أساسي للقيمة ، وأصبحت هذه الذات هي المطلق الذي يبحث عن التحقق في التاريخ وكأنها كلمه الله .

ويحدد الكاتب عناصر الرؤية الصهيونية للإنسان العربي في أربعة هي العربي المتخلف ، العربي ممثلا للأغيار ، العربي الهامشي ، والعربي الغائب .

والعربي المتخلف يبدو تماما في رؤية الصهاينة للإنسان الفلسطيني ، فبدلا من رؤيته كإنسان حقيقي يزرع ويعيش فوق أرضه لينتج أشكالا حضارية تستحق الإحترام ، يتحول الى انسان شرقي متخلف لا يستغل الأرض على أكمل وجه .

ثم يصبح الإنسان الفلسطيني – العربي نفسه ممثلا للأغيار ، كل البشر من غير اليهود ، عليه أن يدفع ثمن الكوارث التي حاقت باليهود عبر التاريخ . ثم يظهر هذا الإنسان على أنه شخصية هامشية تفتقد أية هوية قومية أو حضارية أو سياسية ، ولذا يصبح هناك لا معنى مثلا للدولة الفلسطينية أو القومية العربية أو حتى الثقافة الإسلامية .

ثم يصل التجريد الى ذروته حينما تنكر الأدبيات الصهيونية وجود هذا العربي أساسا وتغفل الإشارة اليه بحيث يصبح هذا الغياب هو محورها الرئيسي وغرضها النهائي ، وقصدها الخفي في معظم الأحيان ، والمعلن في أحيان قليلة .

والفصل الثاني بعنوان "في الإدراك الإسرائيلي" حيث يحاول الكاتب التركيز على الخطاب السياسي لدولة اسرائيل مستكشفا منه نمط إدراكه للعرب والذي يعد تطبيقا لنمط الإدراك الصهيوني العام . ففكرة العربي المتخلف تجد تطبيقها في رؤية الكثيرين في اسرائيل الذين ينظرون لأنفسهم على أنهم حملة شعلة الحضارة الغربية في الشرق الأوسط ، وأن العرب هم ممثلو الشرق المتخلف ، ومن هنا كانت رؤية أبا إيبان أن اسرائيل في الشرق الأوسط ولكنها ليست منه ، ويتبعه في ذلك بن جوريون وبيجين وصولا لدعوى الشرق أوسطية لدى بيريز . وفكرة العربي ممثلا للأغيار تمثل أيضا إدراكا سائدا في اسرائيل حيث فسر المفكر والعالم "يشياهو ليبوفتز" ما أسماه "الصراع العربي – اليهودي" على أنه تعبير عن الجوهر الأزلي لمأساة الشعب اليهودي التاريخية .

أما الحديث عن العربي الهامشي فيظهر في الرؤية الإسرائيلية فيبدو في تصور اسرائيل له على أنه شخص ذو حقوق مدنية فقط يمكن ممارستها داخل مجالس البلديات والقرى ، ولكن ليست له حقوق سياسية أو قومية ينبغي التعبير عنها ، والمفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي لا ينفصل عن ذلك .

ويأخذ التغييب الصهيوني في الإدراك الإسرائيلي فكرة تهجير الفلسطينيين ودفع تعويضات لهم وتشجيعهم على الهجرة الى الغرب حتى يمكن تفريغ الأرض من سكانها .

وأخيرا يتحدث الكاتب عن الإدراك الإسرائيلي للعربي الحقيقي ، فيؤكد على أن اسرائيل الآن لديها مؤسسات تدرس العربي الحقيقي ، وأنها أدركته فعلا ، ولكن إدراك الإسرائيليين للعربي الحقيقي لا يترجم نفسه بالضرورة الى فعل فاضل وإنما تنتج عنه استجابات ثلاث هي :

١- أن يتخلى الإسرائيلي عن صهيونيته .

٢- أن يعدل الإسرائيلي من صهيونيته في ضوء إدراكه فيتحول الى شخصية هامشية أو مبهمة .

٣- أن يتمسك بصهيونيته ، فيزيد إدراكه من ضراوته وشراسته لإحساسه بالخطر المحدق .

ويؤكد الكاتب على أن الإستجابة الأخيرة هي السائدة حتى الآن .

وفي الفصل الثالث المعنون "في الإدراك الغربي لليهود" يتحدث الكاتب عن أربعة عناصر إدراكية فرعية هي الإدراك الغربي لليهودي كعنصر نافع داخل الحضارة الغربية ، ثم إدراكه كمسلم في أفران الغاز المسماة بالهولوكست ، ثم الإدراك النازي لمفهوم الحكم الذاتي ، الإدراك الغربي والصهيوني لحروب الفرنجة الصليبية . وفيما يتعلق باليهودي كعنصر نافع في الحضارة الغربية يتحدث الكاتب عن ظاهرة تاريخية هامة تسمى "بالجماعة الوظيفية" وهي جماعة بشرية يستجلبها المجتمع لتؤدي وظائف يأنف منها المجتمع "كالبغاء" أو يعجز عنها "القتال" مثلا ، وينظر المجتمع الى عضو هذه الجماعة نظرة وظيفية لا إنسانية فيعتبره نافعا بمقدار أدائه لوظيفته . ولذا نظر لليهودي في الحضارة الغربية على أنه عنصر نافع لأنه أدى الوظيفة القتالية في العصور القديمة والوظيفة التجارية في العصور الوسطى ، ثم الوظيفة الإستيطانية الإستعمارية في الوقت الراهن مع بقاء اليهود كشاهد في كل العصور يدل وجودهم المتدني على عظمة الكنيسة الكاثوليكية .

ومن إدراك اليهودي كمسلم في أفران الغاز ، يتحدث الكاتب مؤكدا على أن الجريمة النازية ليست غريبة عن شيء أصيل كامن في الحضارة الغربية الحديثة ، فهي مثل الصهيونية ليست إنحرافا عن هذه الحضارة إنما هي تعبير متبلور عنها .

ويضيف الكاتب مفسرا "أنني لاحظت اشارات خفية للضحايا الذين شهدتهم معسكرات الغاز وخاصة معسكر "أوشفتس" حيث تكررت كلمة مسلم لوصف هؤلاء الضحايا في مقال عن التدرج الإجتماعي في هذا

المسكر" .

ويفسر الكاتب هذا الأمر بأن العقل الغربي حينما كان يدمر ضحاياه كان يرى فيهم الآخر ، والآخر منذ حروب الفرنجة الصليبية هو المسلم .

وهنا تتبدى طبيعة الإدراك الغربي للحروب الصليبية التي يرى فيها الغرب المسلمين مثل اليهود مصدر عداء وكراهية المسيح ، وهناك لوحات لتعذيب المسيح تصور الرسول "ص" وهو يقوم بضرب المسيح بالسياط . ولذا يؤكد الكاتب على أن التجربة النازية هي بنت الحضارة الغربية ، وأن الصهيونية هي تكرار للنازية ضد الإنسان المسلم الذي تم توسيع حقله الدلالي ليشمل الآخر الشرقي ، والإنسان العربي الذي اتسع نطاقه الدلالي هو الآخر ليشمل كل الأغيار ، ولذا يجب وضعه في الجيتو المسمى بالحكم الذاتي كما كان اليهود في جيتو النازية .

وفي الفصل الرابع والأخير وتحت عنوان "في تفكيك الإدراك الصهيوني" يفسر الكاتب كيف نجح الصهاينة في إشاعة إدراكهم للواقع عن طريق تناول أحداث ووقائع وأساطير العداء لليهودية بعد تجريدها من سياقها التاريخي والإجتماعي والإنساني بحيث يمكنهم فرض معنى صهيوني عليها .

ويقول د. المسيري أن الصهيونية في هذا الإطار تعتمد على خلط نموذجين معرفيين شديدي التناقض ، النموذج الأول الكامن خلفها يحمل ملامح الرومانسية ، والموقف الرومانسي يتلخص في أنه موقف يؤمن بمقدرة عقل الإنسان "بمعناه الواسع الذي لا يستبعد العاطفة" على الإدراك المبدع للعالم وعلى صياغته وتشكيله . وأهم ملامح هذا النموذج هي البحث عن مطلق يتجاوز السطح ، ولذا فالفكر الصهيوني يدور حول مطلقات ثابتة غير خاضعة للتغيير مثل الشعب اليهودي المختار ، وحق الشعب اليهودي ، والأرض اليهودية المقدسة ، وهذه كلها مطلقات تتجاوز التاريخ وسطحه وحدوده ومصدر إطلاقها كلها ، هي أنها يهودية والنموذج المعرفي الثاني الكامن خلف الفكر الصهيوني ، هو الفكر النيتشوي حيث أن نيتشه من أهم الفلاسفة الغربيين في العصر الحديث ، وهو فيلسوف الإمبريالية والداروينية الأكبر وهو الذي بلغ قمة الفلسفة المادية وعزف معزوفتها العدمية . والصهيونية تستوحي الفكر النيتشوي في إيمانها لا بالرجل المتفوق ولكن بالأمة المتفوقة وبكل القيم الداروينية التي تحتقر الفضيلة وتمجد القوة ، ولذا فالصهيونية مثل النيتشوية أصدق مثل على ما يسمى "دين دون إله" حيث الإيمان بحقيقة مطلقة دون أخلاقيات ، بحيث تصبح الذات هي المطلق الوحيد ، ولهذا المزيج بين الرومانسية والمادية في بنية الفكر الصهيوني ينسب د. المسيري القدرة الصهيونية - الإسرائيلية على خلق الإسطورة التي تمثل نوعا من الإبداع الرومانسي العقلي للعالم ، ثم اقناع العالم بها وإثباتها من خلال وقائع مادية يتم تجريدها من سياقها الإجتماعي والتاريخي لتعطى المضمون والمعنى الصهيوني .

صلاح سالم

□□ اسامة فاروق مخيمر - التعاون بين دول البحر المتوسط: دراسة للمبادرات والقضايا - رسالة ماجستير في العلوم السياسية إشراف: د. محمد السيد سليم - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ □□

تحظى هذه الرسالة بجانب كبير من الأهمية نظراً لحيوية وحداثة موضوع الرسالة الذي يعتبر أحد موضوعات الساعة التي تشغل العلاقات الدولية. وقد قسم الباحث دراسته إلى ستة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

يتناول الفصل الأول التعريف بالبحر المتوسط والخصائص التكوينية للدول المتوسطية، وينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول تعريفا عاما بجغرافية البحر المتوسط من حيث الوصف العام ثم المضايق والممرات والجزر. ثم ينتقل في المبحث الثاني إلى تعريف الدولة المتوسطية هو المعيار الجغرافي والمعيار الإستراتيجي لدراسة تلك الدول ويخلص الباحث إلى أن الدول المتوسطية وفقاً للتعريف الجغرافي هي تلك الدول التي لها عشرون دولة (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية، ألبانيا، اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، قبرص، مالطا).

ويتناول الفصل الثاني الإطار العالمي والإقليمي للتعاون المتوسطي حيث تعرض الفصل بداية إلى النماذج التاريخية التي سيطرت على البحر المتوسط مثل نموذج الامبراطورية الرومانية والدولة الإسلامية ونموذج القطبين المتصارعين في المتوسط وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ثم ينتقل الباحث إلى استعراض تجربة الحوار العربي - الأوروبي من حيث دوافع الأطراف للحوار ثم مراحل الحوار. فموقف القطبين من الحوار والدروس المستفادة من الحوار وانعكاسها على الحوار المتوسطي. ثم ينتقل الباحث في المبحث الثالث من الفصل إلى دراسة المتغيرات العالمية والإقليمية التي أثرت على البحر المتوسط وحيث اختار الباحث دراسة تأثير كل من مؤتمر مدريد، الثورة الصناعية الثالثة، إنهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية على التعاون المتوسطي. وعن مؤتمر مدريد أشار الباحث إلى أن المؤتمر فتح الباب أمام عملية السلام في المتوسط والشرق الأوسط وبالتالي دفع الاتجاه نحو التعاون المتوسطي.

أما الفصل الثالث فيأتي بعنوان مبادرات التعاون المتوسطي حيث تناول دراسة خمس مبادرات للتعاون المتوسطي هي: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية، المبادرة الإيطالية - الاسبانية، المبادرة الفرنسية، مبادرة الاتحاد البرلماني الدولي، مبادرة الاتحاد الأوروبي: اتفاقيات الشراكة ومؤتمر برشلونة.

ويتعرض الفصل الرابع للمبادرة المصرية للتعاون المتوسطي. فتناول الباحث في المبحث الأول المناظرات الفكرية التي دارت حول إنتماء مصر المتوسطي، فدرس حوار الثلاثينات بين القطبين الرئيسيين له وهما طه حسين مع استعراض لأهم آرائه في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" الصادر عام ١٩٣٧ وساطع الحصري أحد رواد ودعاة القومية العربية مع استعراض لأهم آراء كل من د. حسين مؤنس، د. جمال حمدان عن المتوسطية وثراء شخصية مصر وتعدد أبعادها. ويمكن تلخيص حوار الثلاثينات في سؤال مصري دار حول: أعرب نحن أم متوسطيون؟!

المبحث الثاني من الفصل تطرق إلى منتدى البحر المتوسط بداية من طرح فكرة المبادرة أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في نوفمبر ١٩٩١ ثم إجتماعات المنتدى في كل من الاسكندرية، سانت مكسيم، طبرقة، رافائيللو. ثم يتطرق الباحث إلى مستقبل وآفاق المنتدى وأهم العوائق التي تقف أمام المتوسطية في المبادرة المصرية.

الفصل الخامس ويسلط الضوء على قضايا التعاون المتوسطي التي تشكل في وجهها الآخر مشكلات تقف أمام التعاون المتوسطي ومع تعدد وتشعب وتشابك تلك القضايا نجد أن أهم القضايا المحورية في التعاون المتوسطي تتمثل في الأمن، الهجرة، الإرهاب، البيئة. وإذا تطرقنا إلى موضوع الهجرة نجد أن قضية الهجرة من القضايا التي شغلت شمال المتوسط وجنوبه على السواء، فهي قضية مشتركة بين الجانبين. على أن هجرة السكان قد اتجهت أساساً من الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط إلى الشاطئ الشمالي. وقد لعب القرب الجغرافي والتقارب التاريخي وحضارة البحر المتوسط، إضافة إلى عامل اللغة دوراً هاماً في تدعيم الهجرة من جنوب المتوسط وخاصة من دول المغرب العربي إلى شمال المتوسط، وخاصة إلى فرنسا في البداية، ثم بعد ذلك إلى دول أوروبا الغربية الأخرى، وخاصة بلجيكا وهولندا وألمانيا. وطبقاً لتقديرات عام ١٩٨٨ مثل الأجانب

من دول المغرب العربي في دول الجماعة الأوروبية حوالي ١٤٪ من إجمالي الاجانب سواء من دول أخرى داخل الجماعة أو خارجها. وتنظر دول الشمال إلى مشكلة الهجرة كمشكلة ديانة وعادات وتقاليد وقيماً سرعان ما تتكتل بشكل طبيعي ليكون لها مصالح قد تصل إلى حد التعارض مع مصالح الدول الأوروبية.

ويتناول الفصل السادس مستقبل التعاون المتوسطي وذلك من خلال تسليط الأضواء على القيود والتحديات التي تقف أمام التعاون وأخيراً آفاق التعاون المتوسطي. فمن حيث القيود والتحديات يوجد غموض في فكرة التعاون المتوسطي، وإختلاف أهداف ومنطلقات التعاون المتوسطي، فقدان الثقة المتبادلة بين الأطراف، والوجود الدائم للقوى الكبرى في البحر المتوسط. أما عن الفرص والامكانيات فمن أهمها حدوث مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية لصالح التعاون المتوسطي، التقارب الجغرافي والتاريخي والثقافي، وجود مصالح متوسطية مشتركة وبالتالي القدرة على رؤية واحدة ومتعددة الزوايا للمشكلات. وقد خلصت الرسالة إلى أن الفجوة بين شمال المتوسط وجنوبه وشرقه في حاجه إلى العمل على تحجيمها والوصول إلى علاقة "توازن" بين الطرفين من خلال الارادة السياسية الواضحة، المصالح المشتركة، والرغبة في التفاعل مع حضارة الغير.

احمد المسلمانى

◻◻ عبد الباسط دردور: العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي - دار الأمين - القاهرة- ١٩٩٦ ◻◻

يدعو هذا الكتاب إلى نبذ العنف بكل صوره ويدعو إلى الحوار والاستفادة من أخطاء الآخرين، وذلك من خلال دراسة موضوعية حاول الكاتب فيها تتبع ظاهرة العنف السياسي وتطوراته وأسبابه والعوامل التي ساعدت عليه. كما يستعرض أزمة التحول الديمقراطي واجهاضها. ويقع هذا الكتاب في خمسة فصول:

الفصل الأول: يتناول المداخل المختلفة لظاهرة العنف السياسي في الجزائر وهي: المدخل الثقافي وأزمة الهوية: وهذه الأزمة ممتدة منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، فمرور أي بلد بفترة ١٣٢ عاما من الاستعمار لهي كافية بتدمير ثقافته ومسخ هويته. فقد قام الاستعمار الفرنسي بتدمير التراث الوطني الجزائري من كتب ووثائق ومخطوطات. وأكبر دليل على ذلك حرق المكتبة الشهيرة للأمير عبدالقادر واصدار قوانين بمنع تدريس اللغة العربية وجعلها لغة أجنبية ثانية. ومشكلة الجزائر الثقافية هي وجود تيارين من الثقافة: المثقفون الوطنيون (لغة عربية) والمثقفون التغريبيون (لغة فرنسية) وكلاهما يمضي في طريق معاكس للآخر فأصبحت مشكلة الجزائر هي: هل الجزائر العربية الإسلامية أم الجزائر الفرنسية؟ ولو حددت الجزائر إلى أي منهما تنتمي لقللت من حجم خسائرها الثقافية والاجتماعية والإقتصادية.

المدخل السياسي وأزمة السلطة: أغتصبت النخبة العسكرية السلطة منذ الإستقلال بزعم التحرير والوحدة والتنمية بخنق الحريات وإستخدام وسائل القمع. وبما أنهم لا توجد قدرة لتغيير الحكم بغير العنف وفي ظل المعارضة السياسية الضعيفة أصبح العنف هو البديل المتاح سواء من جانب الشعب الساعي إلى التغيير أو من جانب السلطة التي تحاول ترسيخ أقدامها. وأكبر دليل على فساد الحياة السياسية في الجزائر هو إلغاء الانتخابات النيابية عام ١٩٩١.

المدخل الإقتصادي: لقد رفعت الجزائر شعاراً للجميع: العمل - السكن - الصحة - التعليم ... إلا أن التحالف السياسي الجديد بعد الرئيس بومدين عجز من الاستمرار في عملية التنمية التي بدأت في الستينيات وأختار الطريق الأسهل وهو الاستهلاك مما أدى إلى ضعف الحالة الإقتصادية للبلاد فكانت هناك مصانع ومؤسسات على الورق فقط، يعتمد لها الميزانيات الباهظة بل ويضاف اليها مكافآت تشجيعية. فكان المهم هو الصرف فقط ولم يسأل أحد أين يصرف هذا المال؟ كما قامت السلطة بالغاء كل ما هو مجاني ورفع الدعم عن الموارد الرئيسية، فازدادت الحالة الإقتصادية سوءاً.

ويتناول الفصل الثاني أطراف العنف السياسي في الجزائر وهم:

النظام الجزائري: كان الجيش ومازال في الجزائر هو مركز اتخاذ القرار ولذلك كان معظم النظام الجزائري من العسكريين ولأهمية الجيش في النظام الجزائري أحتفظ الرئيس بومدين بوزارة الدفاع لنفسه. والنظام الجزائري هو صراع الاشقاء والاغتيالات والتصفية الجسدية. وأكبر دليل على ذلك مصطفى بلوصيف أمين عام وزارة الدفاع الذي رقي إلى رتبة لواء، ثم رئيساً لهيئة الأركان والقائد الفعلي للجيش وأصبح نفوذه قويا وتأثيره كبيراً ولذلك شعر الرئيس بانه يسعى للاستيلاء على الحكم فتم اسقاطه بسهولة غريبة. وبعد ذلك تم تقليص دور الجيش ثم الاستعانة به لضبط الأمن.

الحركات الإسلامية وأولى جماعات العنف: وجد الاتجاه الإسلامي منذ الاستقلال ولكنه كان في البداية متطابقا مع جمعية العلماء المسلمين ولكن في ظل هيمنة السلطة على الجماعات الإسلامية بعد ذلك، وحظر نشاط جمعية القيم والاطاحة برئيس الجمعية من منصب السكرتير العام لجامعة الجزائر في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٦.

أما أولى جماعات العنف فهي جمعية تكونت على يد عامل عادي كان أحد أعضاء جماعة التبليغ وأختارته الجماعة قائدا عسكريا لها رجلا متمرسا من المجاهدين القدماء وهو أمي لا يجيد القراءة والكتابة وبدأت الجماعة تعد للانقلاب على النظام فقاموا بضم مدير الشئون الدينية بمدينة بليدة وطلبوا منه أن يعد بيانا يعلنون فيه عن هويتهم وأهدافهم ولكنه كان على صلة بأجهزة الأمن فقام بالتبليغ عنهم.

يتناول الفصل الثالث تحليل انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ ونشأة الجبهة الإسلامية للانقاذ أولا: تحليل انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨: كان خطاب بن جديد في ٢٠ سبتمبر، أي قبل الأحداث بـ ١٥ يوما هو الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة إذ هاجم فيه البيروقراطية تحت أسم الفرانكوفيين متحدثا اليهم بلهجة تهديد ووعيد، قائلا لهم (اللى حاكم السماء يطلقها) أي إذا كنتم تتصورون أنكم ترفعون السماء فدعوها تسقط وبالفعل أطلقوها عليه فكانت المظاهرات والتحطيم ثم حركات القمع عن طريق الجيش.

ثانيا: نشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ظهرت فكرة إنشاء حزب إسلامي سياسي في ذهن الشيخ الهاشمي سحنوني ولكنه لم يصرح بهذه الفكرة إلى أن التقى بعلي بلحاج الذي عبر له عن نفس الفكرة فقوى هذا التفاهم بينهما فذهب لمقابلة الشيخ عباس مدني الذي رحب بالفكرة وبدأت الاتصالات بالوعاظ الجزائريين للانضمام اليهم. ولكن المفاجأة التي أذهلتهم جميعا هي قرار بن جديد في ١٩٨٩ بفتح باب الساحة السياسية أمام الأحزاب الدينية وعلى هذا الاساس تكونت الجبهة الإسلامية للانقاذ.

يتناول الفصل الرابع: التجربة الديمقراطية واجهاضها. فبعد ظهور الجبهة الإسلامية واعتمادها مارست عملها وكان أول نصر حققته هو المطالبة بالافراج عن أعضاء جماعة بويعلي وبالفعل تم الافراج عنهم وتوغلت الجبهة في جميع أنحاء البلاد وأنضم اليها العديد من الشباب العاطل عن العمل فأصبحت صاحبة الكلمة العليا وتقرير ما يجوز وما لا يجوز، وبسبب تضخم نفوذ الجبهة الإسلامية وتراجع جبهة التحرير ظهرت جبهة ثالثة من الأحزاب السياسية الصغيرة تحت شعار (لا جبهة تحرير ولا

جبهة انقاذ نريد الديمقراطية) ولكن هذه الجبهة لم تستمر نظرا لتوجهاتها الفكرية وقلتها العددية وغلبت الفرانكوفونية عليهم وأيديولوجيتهم العلمانية. وبعد فوز الجبهة بالانتخابات النيابية التى الغيت أصبح الجيش فى مواجهة مع الجبهة الإسلامية للانقاذ.

ويتناول الفصل الخامس مصادر وطرق دخول السلاح إلى الجزائر والمستفيدين منها: حيث أن حدود الجزائر المترامية الأطراف مع ست دول أفريقية بالاضافة إلى الواجهه البحرية صعب على السلطة تغطية هذه الحدود المترامية وجعل تهريب الاسلحة إلى الجزائر مهمة سهلة وبسيطة. هذا إلى جانب شبكات تهريب قديمة ومدربة منذ حرب التحرير التى كانت تقوم بتهريب السلاح إلى جبهة التحرير لمحاربة الفرنسيين وبعد التحرير أستمرت هذه الشبكات فى جلب الأسلحة للأفراد بهدف الصيد أو الاستعمال الشخصى إلى أن جاء الغاء الانتخابات فاستخدمت هذه الأسلحة ضد السلطة وتهريب الاسلحة إلى الجزائر عن طريق أربع بوابات: الحدود المغربية – الحدود الليبية والجنوب الفرنسى – الحدود المالية النيجيرية – البوابة البحرية. أما مصادر هذه الاسلحة فهى (إسرائيل – ليبيا – السودان – ايران) لكن هناك دولا أخرى تشكل مصاد مهمة ونقاط عبور رئيسية وهى (إيطاليا – فرنسا – ألمانيا) والمستفيدون من تهريب هذه الأسلحة هم المافيا – الأفغان المنضمون تحت أسم الجماعة الإسلامية المسلحة – الجماعات المنافسة التى تدين بالولاء للقيادة الشرعية لجبهة الانقاذ – مليشيات سعيد سعدى.

احمد عكاشة

محمد عاشور مهدى عاشور - الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الافريقية - رسالة ماجستير - قسم النظم السياسية والاقتصادية - معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦

تكتسب دراسة الحدود السياسية أهميتها من اعتبارات نظرية وأخرى عملية . فعلى الصعيد النظرى ترتبط دراسة الحدود فى حقيقتها وجوهرها بدراسة الدولة ، حيث تمثل الحدود جماع أركان الدولة بالمفهوم القانونى – فهى من ناحية تمثل الإطار الخارجى لإقليم الدولة ، وهى بهذه الصفة تحدد حجم وطبيعة الركن الثانى من أركان الدولة وهو الشعب والذى يتمثل فى مجمل المواطنين القاطنين على هذا الإقليم . ومن ناحية ثالثة فإن الحدود السياسية إذ تؤطر إقليم الدولة فإنها باتساعها أو ضيقها تتحكم فى حجم الموارد المتاحة وطبيعة الشعب من حيث الإتساق والتجانس ، وبالتالى فإنها تؤثر بقوة فى الركن الثالث من أركان الدولة وهو السلطة الحاكمة فى ضوء ما تتيحه الخصائص السابقة من فرص وما تضمه من تحديات . وعلى الصعيد العملى يكتسب الموضوع أهميته من الطبيعة الكلية للدراسة والتى تسعى الى الإسهام فى بناء شبكة معلومات حول منازعات الحدود المثارة وبؤر التوتر الكامنة لها على صعيد القارة . وكذلك بلورة تصورات عملية للتعامل مع واقع ومستقبل قارة أفريقيا فيما يتصل بمشكلات الحدود وبناء إطار معرفى يسهم فى التنبؤ بمسار هذه المشكلات وأثارها المحتملة ، الأمر الذى يمكن معه التحسب لها والتعامل معها بما تستحق من اهتمام وبادرات فعالة ، قبل أن تفاجىء صانع القرار .

وفى إطار ما سبق تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة أبواب ، الأول "التعريف بالحدود السياسية واتجاهات تصنيفها ووظائفها وتطورها على صعيد القارة الأفريقية" ، وذلك من خلال فصلين مستقلين اختص أولهما بالتأصيل لمفهوم الحدود السياسية لغة واصطلاحا ثم أهم اتجاهات تصنيف الحدود وخصائص هذه الأنواع من الحدود . وعرض لوظائف الحدود السياسية الدفاعية والأمنية – الاقتصادية والاجتماعية) . موضحا أنه بقدر اقتراب الحد السياسى من تحقيق هذه الوظائف بقدر فعالية وجوده . أما الفصل الثانى من هذا الباب فقد خصص لمتابعة نشأة وتطور الحدود الأفريقية ، حيث عرض هذا الفصل بالرصد والتحليل لأهم وجهات النظر بشأن الحدود السياسية فى أفريقيا قبل الحقبة الاستعمارية وأثر الاستعمار عليها ، ليخلص الى أن مفهوم الحدود السياسية لم يكن غائبا عن الفكر والتطبيق الأفريقى قبل الاستعمار ، وأنه عند تقييم هذه الحدود فإنه يجب تقييمها فى اطار اللحظة التاريخية التى كانت تمر بها وليس من منطلق المفاهيم المعاصرة التى قد لا تتسق ومتطلبات المرحلة التاريخية موضع الاعتبار .

أما الباب الثانى من البحث فقد خصص للنظر فى أسباب منازعات الحدود السياسية فى أفريقيا وسبل إدارتها وتسويتها . فكما سلف البيان – أنه رغم تعدد بؤر النزاع الكامنة فى القارة فإن ما نشب من نزاعات حدودية فعلية على نطاق واسع كان محدودا فى عدده – الأمر الذى دفع الى تخصيص الفصل الأول من هذا الباب للتعرف على الأسباب المختلفة لقيام المنازعات الحدودية فى أفريقيا حيث تبين تعدد وتنوع هذه الأسباب ، إلا أن البحث يكشف عن فعالية الأسباب السياسية الأمر الذى يرسخ الطبيعة السياسية لمنازعات الحدود . وذلك أنه رغم تعدد وتنوع أسباب المنازعات الحدودية فى أفريقيا فإن قرار إدعاء مطالب حدودية وكيفية تتبع هذه المطالب يظل رهين الإرادة السياسية للدولة وطبيعة علاقتها بالدولة الأخرى الطرف فى النزاع . كما أن طبيعة العلاقة بين الجانبين تحكم بدورها سبل ادارة وتسوية النزاعات وهو الموضوع الذى يهتم الفصل الثانى من هذا الباب بدراسته .

وسعيا لتفهم أسباب استمرارية الدول الافريقية فى نطاق الحدود الموروثة عن المستعمر رغم كافة عيوبها يعرض الباب الثالث لأهم اتجاهات تفسير السلامة الإقليمية فى الفقه والقضاء الدوليين وكذا فى المواثيق الدولية والإقليمية على صعيد قارة أفريقيا ، كما يعرض ذات الفصل الى علاقة مبدأ السلامة الإقليمية بمبدأ حق تقرير المصير فى ظل التعارض المتصور بين المبدأين فى كثير من الأحيان . ويخلص الفصل الى معنى محدد بالنسبة للسلامة الإقليمية وهو الحفاظ على الدولة فى إطار حدودها الواقعية الموروثة عند الاستقلال ، الأمر الذى يعنى بدوره إعلاء مبدأ السلامة الإقليمية على مبدأ حق تقرير المصير عند التعارض ، وهو ما تكشف عنه بالفعل خبرة موقف كل دول قارة أفريقيا (وليست جميعها) من المبدأين .

ويعرض الفصل الثانى للإتجاه القانونى فى تفسير السلامة الإقليمية للدول الافريقية والذى ينقسم الى قسمين يعتمد أولهما فى تفسير السلامة الإقليمية على مبدأ قدسية الحدود المستمد من القرار رقم ١/١٦ الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الافريقية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ . ويذهب القسم الثانى من الاتجاه القانونى الى القول بأن الاعتراف الدولى لاسيما من جانب القوى الدولية الفاعلة هو – دون غيره – العنصر الفاعل – وإن لم يكن الوحيد فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الافريقية حيث أن إدراك الكثير من الدول والجماعات أن مطالبها الحدودية او الإنفصالية لن تحظى بقبول المجتمع الدولى قد حال فى كثير من الأحيان دون حدوث تغيير فى الحدود ، كما أدى الى فشل كافة المحاولات التى جاءت بالمخالفة لواقع الإعتراف الدولى .

ويكشف الفصل ذاته عن قصور هذا الاتجاه فى تقديم تفسير كامل

السلامة الإقليمية للدول الأفريقية لإعتبارات موضوعية تتعلق بأن مبدأ قدسية الحدود ليس هو السبب الأول فى الحفاظ على السلامة الإقليمية حيث يظل التساؤل لماذا احترمت الدول الأفريقية هذا المبدأ وتمسكت به دون غيره من مبادىء فى معظمها ، فضلا عن تعارض هذا المبدأ مع مبدأ حق تقرير المصير ، ناهيك عما تثيره إشكالية صياغة القرار الوارد به هذا المبدأ بشأن الحدود عند الاستقلال نظرا لإفتقار بعض الحدود للتحديد النهائى المقبول عند الاستقلال كما هو الحال بشأن الحدود الصومالية الأثيوبية ، فضلا عن إمكانية المنازعة فى المراد بعبارة عند الاستقلال فى ظل تفاوت الخبرة التاريخية لدول مثل (المغرب ، أثيوبيا ، ليبيريا ، سيراليون) ، عن غيرها من الدول الأفريقية فى هذا الشأن .

ويذهب الفصل الثالث الى أن واقع الدولة فى أفريقيا بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو العنصر الرئيسى الفاعل فى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول الأفريقية معبرا عنها باستمرارية حدودها دون تغيير حيث أدى الضعف الاقتصادى بمؤشراته المختلفة الى عجز الدول الأفريقية عن تحمل تكلفة منازعات الحدود لاسيما وأن احتمالات تطورها الى حرب عسكرية ليست بالقليلة . وعلى الصعيد الاجتماعى لوحظ أن الإنقسامات العرقية عبر حدود الدول الأفريقية وإن مثلت فى جانب منها عنصرا سلبيا فإنها أيضا - لاسيما فى حالات عدم التعسف فى فصل الحدود - كانت بمثابة عنصر تهدئة وضبط حفاظا على وشائج الصلة بين الطرفين . وعلى الجانب السياسى فإن إخفاق خطط التنمية متضافرة مع التعددية العرقية التى تعانى منها معظم الدول الأفريقية وكذلك مع فشل النظم السياسية الأفريقية بعد الاستقلال فى معظمها - لاسيما فيما يتعلق بالتعبير عن المصالح والتجنيد والتنشئة السياسية والعجز وعدم الرغبة أحيانا فى تحقيق المشاركة السياسية - كل هذه العوامل والاعتبارات كانت بمثابة ضغوط على النظم السياسية فى الدول الأفريقية أدت الى إنكفاء هذه الدول داخليا على مشكلاتها الذاتية دون حاجة لإثارة منازعات إضافية مع الدول المجاورة قد يكون لها تداعيات تؤدى الى الإطاحة بالجماعة الحاكمة لصالح جماعة أخرى من الجماعات الطامحة للسلطة .

وتعرض خاتمة البحث الى أهم الخلاصات المستنتجة وأهم المسارات المتصورة لقضية الحدود السياسية فى أفريقيا ، وتتمثل أهم الخلاصات فى :

- أن الحدود السياسية فى أفريقيا قضية متعددة الأبعاد وتتطلب معالجات أكثر شمولا باقترابات متعددة الزوايا للوصول الى فهم أعمق بصدد هذه القضية .

- أنه عند تقييم نشأة وتطور الحدود فى أفريقيا قبل الاستعمار لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار طبيعة المرحلة التاريخية وطبيعة ظاهرة الحدود فى هذه الفترة بحيث لا يتم إسقاط مفاهيم الحدود بمعناها الخطى المعاصر على المرحلة موضوع الاعتبار مما يقود الى استنتاجات خاطئة .

- إن الاستعمار الأوروبى فى ظل التحليل المعتبر فى هذا البحث قد أثر سلبيا على التطور السياسى للوحدات السياسية بالقارة الأمر الذى أسفر عن قيام وحدات سياسية (دول) مشوهة عند الاستقلال لا تقوى على - ولا ترقى الى - القيام بأعباء ومتطلبات الدولة .

- وعلى صعيد أسباب منازعات الحدود السياسية أوضحت الدراسة تعدد وتنوع هذه الأسباب مع وضوح فعالية وحيوية العوامل السياسية التى تمثل فى كثير من الأحيان العامل المستقل فى إثارة أو إخماد النزاعات بشأن الحدود السياسية بين دول القارة .

- وعلى صعيد سبل وأدوات تسوية المنازعات الحدودية أوضحت الدراسة - على نحو ما سلف البيان - أهمية دور الوساطة السياسية فى تهدئة هذه المنازعات على نحو يجعل هذه الأداة - الوساطة - أهم وأبرز الأدوات التى تلجأ اليها الدول الأفريقية فى إدارة منازعاتها .

- وتوصلت الدراسة كذلك الى أن الواقع الأفريقى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - الناجمة فى جانب كبير منها عن الطبيعة المشوهة للحدود التى نشأت فى إطارها الدولة الأفريقية - كان مسئولا الى حد بعيد عن ثبات واستمرار هذه الحدود الموروثة عن المرحلة الاستعمارية رغم كافة ما يعتور هذه الحدود من مثالب وعيوب .

أما فيما يتعلق بالمسارات المتوقعة بشأن الحدود السياسية على الساحة الأفريقية فيمكن الإشارة الى ثلاثة تصورات فى هذا الصدد . التصور الأول : يذهب أنصاره الى أنه مع تراجع أهمية القارة فى سلم أولويات النظام الدولى - انطلاقا من انهيار نظام القطبية الثنائية - فإنه من المتصور تفاقم المشكلات الداخلية لدول القارة على النحو الذى يؤدى الى تفتت هذه البلدان . أما التصور الثانى : يذهب مؤيدوه الى أن الدول الأفريقية سوف تستمر فى إطار حدودها القائمة ، انطلاقا من واقع تبعية هذه الدول فى ظل النظام الدولى القائم وانطلاقا من واقعها الذاتى . فالنظام الدولى بطبيعته المحافظة يحول دون إحداث تغييرات على غير رغبة القوى الفاعلة فى هذا النظام . والتصور الثالث : يقع موقعا وسطا بين التصورين السابقين حيث يعترف أنصار هذا الاتجاه بأن واقع الدولة الأفريقية سوف يحول دون تغير الحدود السياسية دفعة واحدة أو تفتت هذه الدول الأفريقية الى وحدات أصغر أنه يمكن تصور تغير هذه الحدود من خلال اندماج الدول الأفريقية فى تكتلات وتجمعات اقتصادية أكبر تتحول مع الوقت الى تجمعات واتحادات سياسية على غرار التجربة الأوروبية .

وتكشف النظرة الفاحصة فى التصورات الثلاث سالفة البيان وشروطها عن أن الأقرب للحدوث هو استمرارية حدود الدول الأفريقية كما هى فى معظم أرجاء القارة مع تفجر بعض بؤر التوتر الكامنة لاسيما فى منطقة القرن الأفريقى والشمال الغربى (قضية الصحراء الغربية) ، كما أن منطقة الجنوب مرشحة هى الأخرى لقيام منازعات حدودية لاسيما بعد التحول السياسى الذى حدث فى دولة جنوب أفريقيا وكذلك فى حالة استقرار الأوضاع الداخلية فى كل من أنجولا وموزمبيق بحيث يتحول الإهتمام من الداخل الى الخارج .

احمد على سالم

□□ د. على خليفة الكوارى - تنمية للضياع ! أم ضياع لفرص التنمية ؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط فى بلدان مجلس التعاون) - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - ١٩٩٦ □□

ما محصلة التغيرات المصاحبة للنفط فى دول المنطقة لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؟ هذا هو السؤال المركزى الذى حاولت هذه الدراسة فى كتاب "تنمية للضياع ! .. أم .. ضياع لفرص التنمية ؟" الذى يقع بين أيدينا أن تجيب عنه من خلال دراسة "حالة قطر" ، والإجابة التى أكدتها فصول الدراسة المشرة تشير الى أن تلك التغيرات - الفجائية والعشوائية - لم تكن عملية تنمية بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم التنمية بمسمياتها كافة ، ابتداء بمصطلح التنمية الاقتصادية ومرورا بمصطلح التنمية الاقتصادية - الاجتماعية أو التنمية الشاملة ، الى جانب مصطلح التنمية المعتمدة على الذات والتنمية المستقلة ، وانتهاء بمصطلح التنمية البشرية الذى اعتمده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ومما يؤسف له حقا أن تأثير تلك المحصلة التى أسفرت

عنها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها دول المنطقة ، منذ أن بدأ تصدير النفط من كل منها ، لم تقف عند مجرد ضياع فرص التنمية فى الماضى ، وإنما أصبحت معطياتها وتداعياتها تهدد مجتمعات المنطقة فى الوقت الحاضر – بنمط من "تنمية" الضياع ، نتيجة تراكم مشكلات هيكلية مزمنة ، وإفراز إشكاليات اجتماعية معقدة ، وبروز أوجه خلل متعددة – أخذت جميعها فى التفاقم تدريجيا . وتنقسم الدراسة الى أربعة أقسام :

أولها : حول الإنسان ، ويتضمن ثلاثة فصول هى : السكان ، وقوة العمل ، والتعليم ، وهنا عودة الى تناول الخلل السكانى فى قطر من خلال عرض حجم السكان وتركيبهم وخصائصهم ، الى جانب الإعتماد على العمالة غير العربية ، بالإضافة الى تناول قراءة عامة لواقع التعليم الحديث فى قطر فى ضوء مسيرته منذ بداية تصدير النفط عام ١٩٤٩ .

وثانيها : الموارد الاقتصادية ، ويتضمن خمسة فصول هى : الزيت ، والغاز الطبيعى ، والميزانية العامة ، والموارد الزراعية ، والموارد البحرية .

وثالثها : الإدارة ، ويتضمن فصلا واحدا أطلق عليه "إدارة اليسر" وذلك من أجل تفسير وجهات الإدارة الحكومية وأساليبها التى ابتعدت بالإدارة فى المنطقة عن محتواها الفنى والمهنى . كما وضعتها فى مأزق عندما تراجعت عائدات النفط ، وأصبح أمر مواجهة ذلك المأزق يتطلب اليوم إصلاحا جذريا شاملا يتعدى نطاق الإدارة العامة .

ورابعها : يتناول المجتمع باعتباره الوعاء الذى صبت منه التغيرات المصاحبة للنفط فوضعته محصلتها على مفترق طرق ، فإما أن يعيد المواطنون الاعتبار الى دورهم الإنتاجى والسياسى والثقافى ويصبحون – قولا وفعلا – التيار الرئيسى فى المجتمع ، أو أن ينزلق المجتمع الى التفكك والنكوص – لا قدر الله – هذا إذا استمر فقدان النسق الاجتماعى ، واستمرت التغيرات العشوائية فى مسارها ، واستحال أن يتم ضبطها بقيود اجتماعية الهدف وعقلانية المنهج لما فيه تحقيق المصالح العليا لشعوب المنطقة .

ويستخلص المؤلف موضوع الكتاب فى خمس نقاط :

أولا : مفهوم التنمية : ويوضح المؤلف منه عناصر مفهوم التنمية والتأكيد على مقوماتها وبيان مؤشراتها الكمية والنوعية ، ويشير بعد ذلك الى مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادى . لعل إدراكنا لمعنى النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية يبين أسباب تعنينا أيضا حتى صيغة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى عن محصلة "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية" التى شهدتها المنطقة فى عصر النفط .

فالتنمية الاقتصادية جرى تعريفها منذ مطلع الستينيات بأنها "العملية التى يتم بواسطتها ، فى بلد معين ، تزايد مطرد فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد عبر فترة طويلة من الزمن" . ويلاحظ أن التعريف يؤكد أن التنمية عملية وليست حالة ، ولذلك اشترط اطراد تزايد الدخل الحقيقى للفرد سنويا ، عبر فترة طويلة من الزمن لا تقل عن عقدين أو ثلاثة ، وذلك تعبيرا عن وجود تحولات هيكلية تؤدى باستمرار الى مزيد من نمو القدرات وإطلاق الطاقات التى تعكس نفسها فى زيادة انتاجية الفرد وانتاج المجتمع . أما النمو الاقتصادى فإن تعريفه المتفق عليه فى علم الاقتصاد – كما توصل اليه سيمون كوزنت ، أستاذ الاقتصاد فى جامعة هارفارد ، عند دراسته التاريخية المقارنة للنمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة – يؤكد أن النمو الاقتصادى هو "الزيادة المستدامة (Sustained) فى متوسط انتاج الفرد أو العامل" . وبذلك نجد أيضا أن النمو الاقتصادى يعنى وجود اتجاه مستمر غير متارجح لنمو انتاجية الفرد عبر فترة طويلة من الزمن (هذا وإن كان نموا تلقائيا مقارنة لعملية التنمية) . وهكذا يوضح لنا المؤلف أنه من تحديد معنى مصطلح التنمية بكل مسمياتها الإيجابية يتبين لنا أنها مفهوم مركب . فالتنمية عملية (Process) ، كما أنها آلية (Mechanism) . هذا الى جانب كونها أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية .

ثانيا : ماهية التغيرات المصاحبة للنفط ، حيث يجرى المؤلف هنا مقارنة موضوعية بين مفهوم التنمية السابق الإشارة اليه ، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية – الفجائية والعشوائية المتقلبة – التى شهدتها المنطقة فى عصر النفط ، ويصل فى ذلك الى مدى ابتعاد تلك التغيرات عن نهج التنمية ، ويتأكد لنا أنها لا ترقى الى مستوى عملية تنمية ، بأى من التسميات المستحبة ، بل إن مسار تلك التغيرات ، أخذ تدريجيا عبر حقب اليسر والعسر ، يصبح أقرب الى "تنمية الضياع(منه الى أى من تسميات التنمية المتعارف عليها .

ثالثا : ضياع فرص تنمية محتملة: ويصل المؤلف هنا إلى أن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التى شهدتها المنطقة فى عصر النفط لم ترق حتى إلى مستوى نمو إقتصادى، فضلا عن تصورها عن بلوغ مستوى عملية تنمية ، بسبب إفتقارها الى عقلانية المنهج واجتماعية الهدف . ولذلك أضاعت تلك التغيرات العشوائية المتقلبة على المنطقة فرص تنمية محتملة ، نتيجة عجزها عن إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية – مؤسسية وبشرية ومادية – بداية من النفط ، تكون قادرة ذاتيا على أن تحافظ على مستويات معيشة معقولة – ليست بالضرورة مستويات المعيشة نفسها التى سمح بها ريع النفط – وفرص عمل مجدية وكريمة ، عندما تنضب الثروة النفطية أو يؤدى التقدم التقنى الى تآكل ريعها الاقتصادى تدريجيا .

كما يبين لنا المؤلف قصور تلك التغيرات ، عن بلوغ مرتبة التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادى ، من خلال تطبيق مؤشرات النمو الاقتصادى أو العملية الاقتصادية على الأداء الاقتصادى لدول المنطقة . فدول المنطقة شهدت طفرات فى الدخل بسبب تصدير ثروة طبيعية ناضبة ، تهيأت لها أسواق خارجية مواتية . لذلك كان من الطبيعى جدا أن تتارجح مستويات الدخل كلما تغيرت تلك العوامل التى أدت الى طفرته فى المقام الأول . من هنا لم تستطع أية من دول المنطقة خلال أى عقد من العقود التى صاحبت عصر النفط أن تحقق تزايدا مطردا فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، باعتبار ذلك مؤشرا على إطراد ارتفاع إنتاجية الفرد أو العامل ، ودليلا على استقرار العملية الإنتاجية ، نتيجة بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية فى استدامة النمو المستمر فى متوسطات الدخل الحقيقى للفرد ، عبر فترة طويلة من الزمن .

رابعا : نمط "تنمية" الضياع : والسؤال المنطقى الذى يطرح نفسه هنا بإلحاح على أهل المنطقة والمعنيين بمستقبل شعبها – فى الوقت الحاضر – فى ضوء المحصلة السلبية التى أسفر عنها المسار الخاطىء فى الماضى – هو الى أين سوف يؤدى استمرار ذلك المسار الخطر بمجتمعات المنطقة وشعوبها فى المستقبل ؟ لقد فوتت التوجهات الاستهلاكية على المنطقة فرصة بناء قاعدة انتاجية بديلة من النفط ، وضيعت بالتالى فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على كل من دولها . فهل تدفع اليوم التوجهات التى مازالت تحكم مسار الحاضر ، بمجتمعات المنطقة الى الضياع ، لا قدر الله ، بعد أن ضيعت توجهات الماضى فرصا ثمينة لبدء عملية تنمية مستدامة ؟

ويرتكز المؤلف فى الإجابة هنا الى المعطيات التى أفرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط ، إضافة الى المستجدات الاقتصادية والأمنية التى تشهدها المنطقة فى الوقت الحاضر ، كلها مع الأسف – تدفع بدول المنطقة بشكل عام ، والدول الأصغر فيها بشكل خاص ، الى نمط "تنمية" الضياع ، إن جاز تسمية التغيرات الراهنة "تنمية" . إن احتمالات التراجع الاقتصادى الحاد وانهيار مستويات الدخول – ولاسيما بالنسبة الى ذوى الدخل المحدود – وتفشى ظاهرة البطالة السافرة الى جانب البطالة المقنعة ، وتردى الخدمات العامة وتسهيلات البنية الأساسية ، بسبب عدم القدرة على نفقات صيانتها ، لم تعد مجرد احتمالات ، وإنما أصبحت واقعا محسوسا . والتفكك الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى وارد فى ما يتعلق بكل دول المنطقة . وطمس الهوية وتحول المجتمعات العربية فى المنطقة الى مجتمعات متعددة الجنسيات ومتناقضة الثقافات يظل احتمالا

واردا بالنسبة الى الدول الأصغر فيها .

خامسا : تشابه دول المنطقة : هل تتشابه دول المنطقة الى الدرجة التى تسمح لنا بسحب حالة قطر – التى ركزت على أوضاعها فصول هذه الدراسة – على تلك الدول ؟ وهل هناك مبرر لإعتبار محصلة التغيرات التى صاحبت عصر النفط فى قطر مشابه المحصلة التى صاحبت عصر النفط فى دول المنطقة الأخرى ؟ هذا سؤال يتطلب الإجابة بسبب العنوان الفرعى الذى تحمله الدراسة .

والإجابة هنا حرى بها المؤلف أن تكون بالإيجاب . فقطر عضو فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ودول المجلس تمثل شريحة عربية تتماثل أو تتشابه – على الأقل – فيها الأوضاع والمعطيات والتداعيات . وهذا هو السبب وراء قيام تجمع دول المجلس "بهدف التعاون وصولا الى وحدتها" .فنظم الحكم واحدة ، والتحالفات الدولية واحدة ، ومقومات الاقتصاد متطابقة ، والبناء الاجتماعى متماثل ، والمشكلات الهيكلية والإشكاليات الاجتماعية وأوجه الخلل متشابهه ، إن لم تكن متطابقة أو مماثلة فى كثير من الأحيان . وتوضح أدبيات التنمية فى المنطقة إن أوجه الخلل المتعددة التى تعمقت فصول هذه الدراسة فى تناولها، ليست خاصة بقطر وحدها ، وإنما كان هناك قدر من الإختلاف من حيث الكم بين دولة وأخرى ، أو من حيث الزمن – سبق دولة لغيرها – فإن تلك الفوارق من حيث الكيف والاتجاه ليست كبيرة بالدرجة التى تجعل المقارنة غير واردة .

اسلام عفيفى

▭▭ ممدوح على منيع - مشروعية قرارات مجلس الأمن فى ظل القانون الدولى المعاصر - رسالة ماجستير - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ ▭▭

تمثل القضية البحث الرئيسى للدراسة فى مناقشة مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولى والمتعلقه بالسلم والأمن الدوليين، ومدى مراعاة المجلس لقواعد المشروعية الدولية عند اصداره هذه القرارات. وتأتى أهمية هذه الدراسة فى ضوء ما يثار حول ازدواجية تعامل مجلس الأمن مع النزاعات الدولية، خاصة فى ضوء الآثار بالغة الخطورة للمتغيرات الدولية التى لحقت بالنظام الدولى.

– تشكيل مجلس الأمن وسلطاته فى حفظ السلم والأمن الدوليين: عكست طريقة تكوين مجلس الأمن وطبيعة الاختصاصات التى أسندها إليه ميثاق الأمم المتحدة مدى الأهمية التى أعطاها الميثاق للمجلس فى اضطلاعه بوظيفة حفظ السلم والأمن الدوليين. فناقشت الدراسة فى هذا الباب عدداً من القضايا المتصلة بتشكيل مجلس الأمن وسلطاته فى حفظ السلم والأمن الدوليين وأثر هذا التشكيل على سلطات واختصاصات المجلس، ثم انتهى هذا الباب بمناقشة القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن. وكشفت الدراسة عن عدد من الحقائق التى يثيرها تشكيل مجلس الأمن بوضعه الراهن من حيث سيطرة الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية على عملية صدور القرارات أهمها أن المجلس بتشكيله الراهن لم يعد يتفق والفلسفة التى سيطرت على عملية تشكيله فى ضوء تغيير نمط توزيع القوة فى العالم، إذ فقدت بعض الدول دائمة العضوية وزنها المؤثر بينما تصاعدت قيمة دول التكتلات أخرى، ومن ناحية أخرى فإن هذا التشكيل يعد تكريساً للفوارق بين أعضاء الأمم المتحدة، ونقضا صريحاً لمبدأ المساواة الذى تقوم عليه المنظمة.

– مصادر المشروعية القانونية لقرارات مجلس الأمن: وقد ناقشت الدراسة مصدرين رئيسيين لمشروعية قرارات مجلس الأمن. الأول وهو ميثاق الأمم المتحدة والذى يعد بمثابة المعاهدة الدولية الجماعية بالمعنى الدقيق، بل أنه يسمو على المعاهدات الدولية فى عدد من الخصائص. إذ لا يجوز التحفظ على ميثاق الأمم المتحدة، ولم يتضمن هذا الميثاق تحفظا من أى من الدول الموقعة على هذا الميثاق، أو الدول الأعضاء. إذ أن التحفظ لا يتفق وطبيعة المواثيق المؤسسة للتنظيمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، مما يؤدى إليه من الاخلال بمبدأ المساواة الذى تقوم عليه المنظمة. ومن ناحية ثانية تميز الميثاق على المعاهدات الدولية الجماعية بجواز تعديله بأغلبية ثلثى أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن يكون من بينهم الأعضاء دائمو العضوية بمجلس الأمن. ويسرى التعديل فى هذه الحالة على جميع الدول الأعضاء بما فيهم الدول التى ترفض التعديل، وذلك على العكس من حالة المعاهدات الدولية الجماعية، إذ يصبح التعديل ملزماً فقط للدول التى توافق عليه.

أما المصدر الثانى لمشروعية قرارات مجلس الأمن، فيتمثل فى مبادئ العدل والقانون الدولى، وفقا للمادة الأولى من الميثاق التى نصت على تسوية المنازعات الدولية بما يتوافق مع مبادئ العدل والقانون الدولى. وإذا كان المصدر الأول لا يثير كثيراً من النقاش، فإن المصدر الأخير قد أثار قدراً من النقاش الذى يتعلق بالتمييز بين مبادئ العدل من ناحية ومبادئ القانون الدولى من ناحية أخرى. والسؤال هو أنه إذا جاز القول بوجود تمايز بين هذين النوعين من المبادئ؛ هل يجوز لمجلس الأمن تجاهل بعض قواعد أو مبادئ القانون الدولى بدعوى تحقيق مبادئ العدالة؟ وميزت الدراسة هنا بين اتجاهين، الأول يذهب إلى أن المجلس يستطيع أن يتجاهل بعض مبادئ القانون الدولى من خلال سلطته فى التوصية بتسوية معينة لنزاع دولى لا تتوافق مع القانون الدولى. إذا ما رأى المجلس أن هذه التوصيه تحقق مبادئ العدالة، بينما يرفض الاتجاه الثانى إمكانية تجاهل المجلس لقواعد القانون الدولى بدعوى تحقيق العدالة، ولا يتلمس هذا الاتجاه على أولوية قواعد القانون الدولى على قواعد العدالة، ولكنه يتلمس هذا رفض القول من الأصل بوجود تمايز بين كلا النوعين من المبادئ والقواعد.

وبالاضافة إلى المصادر السابقة، ناقشت الدراسة مجموعة أخرى من الضوابط التى تحكم مشروعية قرارات مجلس الأمن هى مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول، مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وأخيراً عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً فى حل النزاعات الدولية.

– أثر المتغيرات الدولية الراهنة على فاعلية مجلس الأمن: وأخيراً فقد خصص الباحث الباب الثانى لمناقشة أثر المتغيرات الدولية الراهنة على فاعلية مجلس الأمن، ويعد هذا الباب من أهم مساهمات الدراسة فى مجال تقييم الأدوار المحتملة لدور المجلس فى حفظ السلم والأمن الدوليين فى ضوء المتغيرات الدولية الراهنة. فعلى الرغم من أن انهيار الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى، قد أدت إلى صعود موجة من التفاؤل حول مستقبل مجلس الأمن فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين مقارنة بفترة الحرب الباردة والتى وضعت الكثير من القيود على فاعلية نظام الأمن الجماعى خاصة، إلا أن هذه التطورات لم ترتبط بتطور كبير فى هذا النظام. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من دراسات الحالة هى: دور مجلس الأمن فى الأزمة العراقية – الكويتية، دور المجلس فى الأزمة الليبية – الغربية، المشكلة الصومالية، مشكلة البوسنة والهرسك. وانتهت الدراسة من تناول هذه الحالات الى التأكيد على مجموعة من الخلاصات أو النتائج المتعلقة بأثر المتغيرات الدولية الراهنة على فاعلية مجلس الأمن، أهمها أن ممارسات الأمن الجماعى مع بداية التسعينات أوضحت اتساع مفهوم ونطاق الأمن الجماعى بحيث امتد ليشمل مجالات لم تكن داخلة فى إطاره أصلاً، كما أوضحت الانتقائية الواضحة فى تحديد أولويات التدخل أو عدم

التدخل فى النزاعات الدولية، فقد أعطى المجلس نفسه حق التدخل فى مجالات وعمليات جديدة لم تكن داخله فى اختصاصه مثل مراقبة عمليات الانتخابات، أو التحقق من احترام حقوق الانسان والديمقراطية، أو التدخل فى المجالات الانسانية ومشاكل اللاجئين، مجال مكافحة الارهاب، إذ لم تكن هذه الموضوعات ضمن مجالات تدخل المجلس قبل ذلك. ومن ناحية أخرى فقد اشارت ممارسات مجلس الأمن فى الحالات السابقة إلى حدوث تغير فى القواعد القانونية المتعلقة بممارسة الأمن الجماعى فى فترة الحرب الباردة والقواعد المتعلقة باختصاص مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسئول عن تنفيذ تدابير الأمن الجماعى وحفظ السلام والأمن الدوليين، وأصبحت الواقعية القانونية هى مصدر المشروعية الرئيسى لقرارات المجلس.

وانتهت الدراسة إلى ضرورة تنشيط دور محكمة العدل الدولية كأحد المداخل الضرورية لتطوير الأمم المتحدة من ناحية ولمقابلة عدم فاعلية مجلس الأمن فى معالجة النزاعات الدولية أو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد اقترحت الدراسة فى هذا الصدد عدداً من التوصيات من أجل تعزيز دور المحكمة.

وأخيراً فقد انتهت الدراسة إلى التأكيد على عدد من النتائج أهمها أن المجلس بطبيعة وتشكيله الحالى مازال لا يعبر عن ارادة المجتمع الدولى، ولا يقدم خريطة عادلة للقوى فى العالم، وأنه مازال يلعب دوراً سلبياً فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال تمتعه بسلطة تقديرية كبيرة فى تناوله للنزاعات الدولية والتعامل الانتقائى مع هذه النزاعات، ومن ثم أصبح من الضرورى إعادة النظر فى هيكل واختصاصات المجلس.

محمد فايز فرحات

□□ معتز بالله محمد عبدالفتاح - الوظيفة الاقتصادية للدولة : دراسة فى نظرية الدولة - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ □□

تنقسم الدراسة الى ثلاثة فصول ، اضافة الى فصل تمهيدى وخاتمة . يتناول الفصل الأول تأصيل مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة من منظور المذهب الفردى ومنظور المذهب الجماعى .

ويتناول الباحث نشأة الدولة القومية إذ شكل عصر النهضة مرحلة انتقالية شديدة الاهمية بين العصور الإقطاعية والعصر الحديث ، كما أنه يشكل نقطة انطلاق هامة فى تبلور مايسمى بالمدرسة الفردية فى مواجهة المدرسة الجماعية، حيث كان الشغل الاساسى للساسة فى عصر النهضة هو كيفية بناء الدولة المركزية - القومية وذلك ببناء نظمها السياسية والمؤسسية ، وضمان إشباع حاجات أفرادها الاقتصادية وعلاج المشكلات الاجتماعية داخلها . ومن المفكرين الذين ساهموا فى إثراء هذا المنظور مكيافيللى مؤلف كتاب "الأمير" الذى قدم للحاكم مجموعة من النصائح يسترشد بها فى حكمه لضمان قوة الدولة ووحدتها . كما قدم بودان أساسا قانونيا يستند إليه الحاكم فى الضرب على يد كافة القوى التى تسعى الى تفتيت الدولة الناشئة أو تحد من صلاحياتها فى التدخل فى كافة شئون الأفراد . وقد تمثل هذا الاساس القانونى فى مفهوم السيادة فى كتابه "الكتب الستة للجمهورية" . ولاشك أن محورية دور الفرد ، وإعلاء قيمة الحرية، وتعظيم المنفعة الشخصية هى من أهم أسس المدرسة الفردية.

ثم يوصل الباحث لمفهوم الوظيفة الاقتصادية من منظور المذهب الجماعى ، وهى على نقيض المدرسة الفردية . وتعتبر "الاشتراكية" من أهم العقائد أو المدارس المؤسسة فعليا للمذهب الجماعى . وقد تباينت اتجاهات هذه المدرسة حول مدى قوة تدخل الدولة فى الاتجاه الاقتصادى والذى تبلور فى مدرستين هما " اشتراكية الدولة " ، " الاشتراكية الثورية " وتعود الأصول الفلسفية للمذهب الجماعى إلى مجموعة من الأسس هى : محورية دور الجماعة حيث ترى هذه المدرسة أن دور الجماعة والترابط الجماعى هما الأساس الذى يقوم عليه المجتمع الانسانى ، ومن دعاه دور الجماعة - فى إطار محورية دور الدولة - سان سيمون الذى وجه انتقادات شديدة للمجتمع الرأسمالى لأنه يقوم على الفوضى التى خلقتها النظم الفردية ولذلك لابد من وجود قوى فوقية حيث لايجب الاكتفاء بطاقات الافراد التى ينتج عنها مصالح متناقضة ، ومن هنا دعا الى أن تكون الملكية عامة لأدوات الانتاج خاصة فى مجال الصناعة مع بقاء الملكية الخاصة فى أدوات الاستهلاك . الثانى هو إعلاء قيمة المساواة . وهذا الاساس هو من أهم أسس المذهب الجماعى حيث ينتقد أصحاب المذهب الجماعى النظام الاقتصادى الحر الذى يتسبب فى قيام فوارق حادة فى توزيع الثروة .

فنتيجة لهذا النظام توجد طائفة صغيرة من الأغنياء والأقوياء الذين استطاعوا بفضل قوتهم الحصول على قدر كبير من الثروة مقارنة مع عدد كبير من الفقراء .

يتناول الفصل الثانى مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة والنظريات المشتقة ذات الأصول الفردية حيث يتناول فى النظرية "الكينزية" ، النظرية الديمقراطية الاجتماعية ، نظرية الاقتصاد المؤسسى ، النظرية الليبرالية الجديدة . ونتعرض الى نظرية الاقتصاد المؤسسى التى تعد واحدة من أهم نظريات القرن العشرين وتنسب الى عدد من المفكرين على رأسهم الاقتصادى الأمريكى ثورستين فبلن فى كتابه " نظرية الفراغ" وجون ديوى فى كتابه " إعادة بناء الفلسفة " فى حين يذهب عدد من الباحثين إلى أن أول من وضع اللبنات الأولى للفكر المؤسس هو عالم الاجتماع الالمانى ماكس فيبر فى إطار المدرسة التاريخية الألمانية حيث يعد المفهوم المحورى فى إطار هذه النظرية هو مفهوم "السلوك البيروقراطى" والذى يعرف بانه " نتائج العمليات الروتينية والقواعد المنظمة لأفراد والتى تهدف الى إيجاد أنماط سلوكية مستقرة لتلبية المطالب وتحقيق الإهداف " . وبناء عليه فقد رأت نظرية الاقتصاد المؤسسى أن مؤسسات الدولة هى المحدد الاساسى لقواعد الحركة فى المجال الاقتصادى ، لذلك لابد من الاهتمام بدراسة دور الدولة والقواعد التى تضعها من أجل تنظيم التطور التكنولوجى وقواعد الملكية والحقوق والتنظيم القانونى لها.

وعلى أية حال فقد تم توجيه نقد شديد للنظرية المؤسسية على اعتبار انها ذات ميول ماركسية ، بيد أن المؤسسية فى حقيقة الأمر قد قدمت رؤية مغايرة لما جاء به ماركس تماما . فاذا كان رأى ماركس أن الوعى سوف ينمو عند البروليتاريا ، الأمر الذى يدفعها الى الثورة ضد البرجوازية ومن ثم يصبح التوفيق بينهما مستحيلا . فان الفكر المؤسسى يرى أن الطبقات الدنيا ليست فى صراع على المصالح مع الطبقات العليا ، فالعمال يسعون الى التأسى بالمديرين وأصحاب العمل واعتبارهم مثلا يحتذى باعتبارهم يؤدون أعمالا أكثر احتراما وبالتالى يصبح مفهوم الارتقاء الى تلك الوظائف وتكون وظيفة الدولة هنا هى أن توفر وتضبط الإطار التنظيمى والقيمى الذى يسمح بحدوث مثل هذا الحراك الاجتماعى متى توافرت عوامله بما يضمن للمجتمع استقراره .

الفصل الثالث : ويأتى بعنوان تطور مفهوم الوظيفة الاقتصادية للدولة: النظريات المشتقة ذات الأصول الجماعية، وينقسم هذا الفصل الى أربعة مباحث : النظرية اللينينية ، النظرية الادماجية والسلطوية البيروقراطية ، نظرية التبعية والتبعية الجديدة ، النظرية الماركسية الجديدة . وسوف

تتطرق هنا الى النظرية اللينينية ، فتنتسب أفكار الماركسية اللينينية الى أفكار لينين ، حيث يشكل لينين الامتداد العملي لأفكار كل من ماركس وانجلز وقد أكد لينين في كتابه "الدولة والثورة" أن الثورة البلشفية قامت في مجتمع يختلف عن المجتمع الذي تحدث عنه ماركس وإنجلز كمرحلة سابقة على الثورة الاشتراكية . كما أن لينين يواجه متطلبات قيام المجتمع الاشتراكي في بيئة غير مستعدة لاستقباله لغياب الوعي الثوري لدى الفلاحين الروس .

ويتناول الباحث أفكار لينين مقارنة مع افكار ماركس وما آلت إليه تلك الأفكار . فقد اتفق الاثنان على ضرورة تحطيم البيروقراطية مركز الدولة ، وأن بيروقراطية الدولة وتدخلها سوف يختفي تدريجيا مع تنامي ديكتاتورية البروليتاريا ، ولكن ماحدث فعليا يختلف عن ذلك ولم يتحقق تصور أي من ماركس أولينين . فما حدث فعليا في كل البلاد الاشتراكية هو نفسه ما اضطر إليه لينين ومن ساروا على نهجه، ففي المجتمع الاشتراكي الجديد نمت البيروقراطية وتدخل جهاز الدولة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في معظم الأحوال على حساب الطبقة العاملة . وبحيث ظهرت الدول التسلطية التي تتركز في يدها القوة السياسية ، والدولة الاشتراكية التي تحتكر كافة عناصر القوة الاقتصادية . ومن حيث الوظيفة الاقتصادية للدولة أكد لينين في كتابه "الامبريالية : أعلى مراحل الرأسمالية" على أن الدولة هي الجهاز الذي تتركز فيه السلطة والثروة على حساب الأرباح الضخمة التي ينتجها العمال ولا يتلقون لقاءها سوى أجور ضئيلة ، بيد أن هذا لاينفي الأزمات التي تواجه النظام البرجوازي بسبب الركود والتنافس بين الدول المختلفة على الموارد الخام . ومن هنا تقترن الدولة وظيفتها الاقتصادية بوظيفة عسكرية تقوم على البحث عن أسواق للبضائع وعن منابع للمواد الخام ، ثم السعي للسطرة عليها عسكريا . وهنا يفقد النظام الرأسمالي الافتراضات التي قام عليها .

أسامة فاروق مخيمر

□□ د. سامة خضر صالح: البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي دراسة في المشاركة وإتخاذ القرار - إصدار اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - القاهرة - ١٩٩٦ □□

الجامعة .. مؤسسة تعليمية لها دور بالغ الأهمية في تنمية القوى البشرية المنتجة وذلك من خلال تزويد الأفراد بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الابتكار والتجديد والمساهمة الايجابية في صنع المستقبل، كما أنها تعمل على غرس قيمة العلم كقيمة أساسية من قيم المجتمع المعاصر. في هذا الاطار تقدم لنا د. سامية خضر صالح كتابها الذي يحمل عنوان "البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي – دراسة في المشاركة وإتخاذ القرار" والذي يضم بين دفتيه ثمانية فصول بدأت بموضوع البحث وأهميته ومفاهيمه والمداخل النظرية لدراسة الجامعة، ثم البعد السياسي للجامعة كمؤسسة تعليمية وقناة شرعية للتنشئة السياسية وعلاقة مثل هذا المجتمع العلمي بالأمن البيئي، وأهمية الشباب كخلايا فعالة في حركة التطوير، والمرأة كمصدر للتغيير وليست كوعاء للتكاثر، والتواصل المستمر بين الدارسين والأكاديميين، والتنسيق بين مطالب الشباب وهموم المجتمع كواقع سياسي. وقد عمق الكتاب دراسته العلمية النظرية بدراسة تطبيقية على عدد من أساتذة الجامعة للتوصل إلى جذور تلك المشكلة.

يهتم الكتاب إذن بالبعد السياسي للجامعة والأمن البيئي وكيفية أستخدام هذا الدور في دعم الأمن البيئي داخل المجتمع المعاش، سواء من أجل البقاء اليومي أو في إتجاه تطور البشرية ونمائها في المستقبل، أو الاعتراف بمبادئ القوانين والمؤسسات والسلطة التي تحمي الأمن وتكلفه.

وقد استطاعت الباحثة الوصول إلى جذور المشكلة، التي هي بصددها، وطرق حلها، حتى تأتي المعالجة وقد حققت كل الأغراض، وتجنبت ما يمكن أن ينشأ من سلبيات، فمثلا يهتم البحث بالبيئة ليست كمظهر طبيعي فقط ولكن كتركيبة إيكولوجية وإجتماعية وسياسية، يحدث داخلها صراع أحيانا وتبعية في أحيان أخرى، حيث لا يمكن النظر إلى الانسان إلا داخل بيئة محتوية لكل تلك العناصر، هي التي تعمل على تعليمه وتوجيه سلوكه ووعيه أو تغييبه عما حوله، فالتعليم بالنسبة للعصر الحديث يمثل بكل المعايير امتلاك القوة والمبادرة وتحسين النمط السياسي وتهيئة بيئة آمنة، بما تحتويه من سكن ومعيشة مناسبة، بالاضافة إلى تعميق ونشر ثقافة المشاركة على أن هذا الكتاب يشير إلى ملاحظة مهمة وهي تلك التي تتعلق بالفراغ السياسي الذي يعيشه الشباب، وكيف أن هذا الفراغ يدفع هذه الفئة المتلئة بالحماس والقوة والرغبة في التغيير، إلى الوقوع في دوامة الانحراف والادمان أو الانزلاق إلى هاوية الإرهاب، وغالبا ما يتم ذلك بدون قصد، ولكن برغبة هائلة في الاحساس بالهوية القومية والارتباط بنسيج الوطن، لذلك تصبح المؤسسة الجامعية هي الوعاء الشرعي لربط مجتمع الدارسين بالبيئة السياسية وجعل الأمن البيئي والحفاظ عليه ضرورة شخصية ومهمة وطنية. ومعنى ذلك أيضا أن الجامعة يجب أن تتفاعل مع المجتمع بمشاكله حتى يتحول إلى مجتمع أفضل، والانطلاق من رؤية أن المجتمع والجامعة في بيئة واحدة، هذه البيئة إن لم يساندها العلم بفروعه المختلفة تضافرت عليها المشاكل ودمرتها، وصناعة المستقبل صناعة علمية، والاستفادة من الخبرات الفكرية تخلق تواصلا بين الأجيال وطريقا حادا لصد الأخطار، فالزاد الثقافي يحقق حصانة للشباب ويحفزه للمشاركة بفاعلية، وطريق المعرفة يمنع الانزلاق في براثن الانحراف والإرهاب. ويؤكد الكتاب في النهاية أن بداية إصلاح أي مجتمع تتوقف على السياسة التي تتبعها حكومة ومدى ملاءمتها للأوضاع السكانية واحتياجاتها ومدى مشاركة الجماهير وتعاطفهم أو رفضهم وتذمرهم، ويشير إلى جماعات الضغط وما تمثله مصالحها والتي غالبا ما تتسم داخل الدول النامية بالانانية والتي تركز جهودها في تغيير خطط التنمية لمنفعتها الخاصة، مما يستدعي من المسئولين ضرورة الوقوف بجانب الشرعية لكسب التأييد الشعبي لتنجح الحكومة في تحقيق خطتها بالاصلاح.

علي عياد

□□ د. علي الصاوي (محرر) العشوائيات ونماذج التنمية : مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩٦ □□

يعتبر موضوع العشوائيات من الموضوعات المثيرة للجدل خصوصا في علاقتها بقضايا التنمية ، ولعل مايلفت الانتباه هو التباين في التحليلات التي تفسر ظهور العشوائيات ومقترحات تطويرها ، من هنا جاء هذا الكتاب ليطرح العديد من القضايا التي يمكن أن تسهم في فهم المشكلة :

(١) القضية الأولى تتعلق بتعريف العشوائيات سواء من الناحية الواقعية او التحليلية :

أ – التعريفات الواقعية تستند الى عدد من المعايير كأساس للتصنيف مثل : معيار النشأة التاريخية والذي يميز بين الأحياء الأكثر فقرا أو

ازدحاما Slums وهى ليست بالضرورة تعبيرا عن إنتهاك قوانين التخطيط العمرانى ، وبين Squatters وهى تلك التى تنشأ بوضع اليد والإستيطان التلقائى غير القانونى . المعيار الإقليمى ويرصد عدة أنواع منها مناطق الاستيطان التلقائى الهامشى أو قطاع الإسكان غير الرسمى وهى مناطق تنشأ باغتصاب الأراضى العامة أو الخاصة غير المستعملة ، والمساكن الجوازية كالعشش وبيوت الصفيح وتسمى المساكن القزمية ومساكن القبور أو الجبانات ، ذلك بالاضافة الى معايير أخرى كطبيعة ونمط الاسكان والاقتصاد السياسى للعشوائيات .

ب - التعريفات التحليلية تستند هى الأخرى الى عدد من المداخل فى تعريفها مثل المدخل القانونى / الادارى وينظر للمنطقة العشوائية باعتبارها منطقة لايجوز البناء عليها ، والمدخل التخطيطى / العمرانى: ويراها تجمعا عمرانيا بلا خطة ، وأخيرا المدخل الاقتصادى / الاجتماعى الذى يراها مرادفة لجيوب الفقر وإفراز غير متوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) القضية الثانية تتعلق بتفسير ظاهرة العشوائيات :

ترجع نشأة العشوائيات كنتيجة للزيادة السكانية (الطبيعية أو نتيجة للهجرة) ، والتى تعود فى أغلبها الى الستينيات خاصة مع بداية الهجرة المكثفة من الريف الى المدينة بسبب تحسن احوال المدن عن الريف ، والتى بلغت ذروتها فى السبعينيات مع موجات الانفتاح الاقتصادى ورواج الحياة الاقتصادية أملا فى تحقيق عائد مادى سريع وكبير ، لكن القطاع الاقتصادى الرسمى بالمدن لم يتمكن من تشغيل وإستيعاب هذا الكم الهائل من النازحين مما أدى لظهور ما يعرف بالقطاع الاقتصادى العشوائى ولجوء العاملين به الى الإقامة بتجمعات عشوائية على أطراف المدن .

ويمكن تحديد أهم خصائص الهجرة من الريف الى الحضر كسبب رئيسى فى ظهور العشوائيات فى أنها أحادية الاتجاه فهى غالبا ماتكون من الجنوب الى الشمال (من الصعيد الى القاهرة والوجه البحرى والأسكندرية) وذلك بسبب تركز المشروعات بالمدن الكبرى التى تتمتع أصلا بالخدمات والمرافق والتمويل الحكومى - وهى ظاهرة واضحة فى الدول النامية - ، الأمر الذى أدى الى تعميق وإبراز التفاوت بين الحضر والريف ، وأدى ذلك الى تحويل الريف الى مصادر طاردة والحضر الى مناطق جاذبة للهجرة ، كما يلاحظ أن كثيرا من المهاجرين يقع معظمهم فى فئة الشباب الذين تركوا الريف بحثا عن الرزق والسكنى ، فى النهاية تغذى تلك الهجرة حلقة مفرغة للهجرة والعنف والعشوائيات .

(٣) القضية الثالثة عن حجم المشكلة فى مصر :

وفقا للتقديرات الرسمية يبلغ حجم العشوائيات (١٠٣٤) منطقة فى (٢٤) محافظة من المحافظات الست والعشرين (لاتوجد عشوائيات حسب التعريف والتصنيف الرسمى فى محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد) ، من هنا قدرت التكلفة الاجمالية لتنمية وتطوير العشوائيات بحوالى (٧) مليارات جنيه عام ١٩٩٤ . تشغل العشوائيات مساحة واسعة فى المدن الحضرية وعلى هوامشها والأراضى الزراعية بما يعادل (٣٣٤كم٢) ويقطنها حوالى ١١,٥٦ مليون نسمة وفى تقديرات أخرى يبلغ تعداد سكانها ١٢,٦ مليون نسمة أى مايبلغ ٤٦٪ من إجمالى سكان الحضر فى مصر وخمس سكان مصر بوجه عام .

(٤) القضية الرابعة هى الآثار السياسية للعشوائيات :

يلاحظ أن غياب سلطات الدولة بتلك المناطق وازدحامها وعدم تخطيطها جلعها مأوى لعدد كبير من المجرمين والهاربين من أحكام القانون ، لذلك كانت العشوائيات على درجة كبيرة من الخطورة السياسية والأمنية خاصة بعد أن ثبت مدى ضلوعها فى افراز وحضانة وتشجيع الإرهاب . كل ذلك دعا لضرورة عدم التباطؤ فى تنمية تلك المناطق بل وإعطائها أولوية فى جهود التنمية ومواردها .

(٥) القضية الخامسة عن السياسات العامة لتطوير العشوائيات :

فمنذ منتصف الثمانينات بدأ تعامل الدولة مع تلك المشكلة - جديا - وقد سار فى إتجاهين متوازيين احدهما إنشاء وحدات سكنية اقتصادية تستوعب سكان بعض تلك المناطق والثانى هو تشجيع إهتمام الوكالات الدولية المانحة بتلك المناطق من النواحى الاجتماعية والصحية .

لكن علاج المشكلة ينبغى أن يركز على مصادرها وأسبابها ، الأمر الذى يمكن الدوائر المسئولة من صياغة إستراتيجية ملائمة للتعامل معها ، ومن خلال مشاركة أطراف المشكلة مع الأجهزة التنفيذية والدوائر الاكاديمية يمكن تحويل الخطة الى واقع فعلى ، وذلك أن علاج تلك المشكلة وإن كان يقع عبؤه فى المقام الأول على عاتق أجهزة الدولة تخطيطا وتمويلا وتنفيذا ، إلا أنها من نوع المسئولية الاجتماعية التضامنية التى يجب أن تتضافر معها ، كافة الجهود والموارد الحكومية وغير الحكومية.

كذلك ينبغى التمييز فى إطار التعامل مع المشكلة بين إستراتيجية تصحح مسار التنمية بما يحقق التوازن بين الريف والحضر على المدى الطويل من ناحية ، ومجموعة من الحلول التنفيذية أو حزمة من السياسات العاجلة، الأولى تهدف الى تجفيف منابع المشكلة والثانية تسعى الى تحاشى تداعياتها السلبية وعلاج جوانب القصور فيها .

سناء السيد جمعة



رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



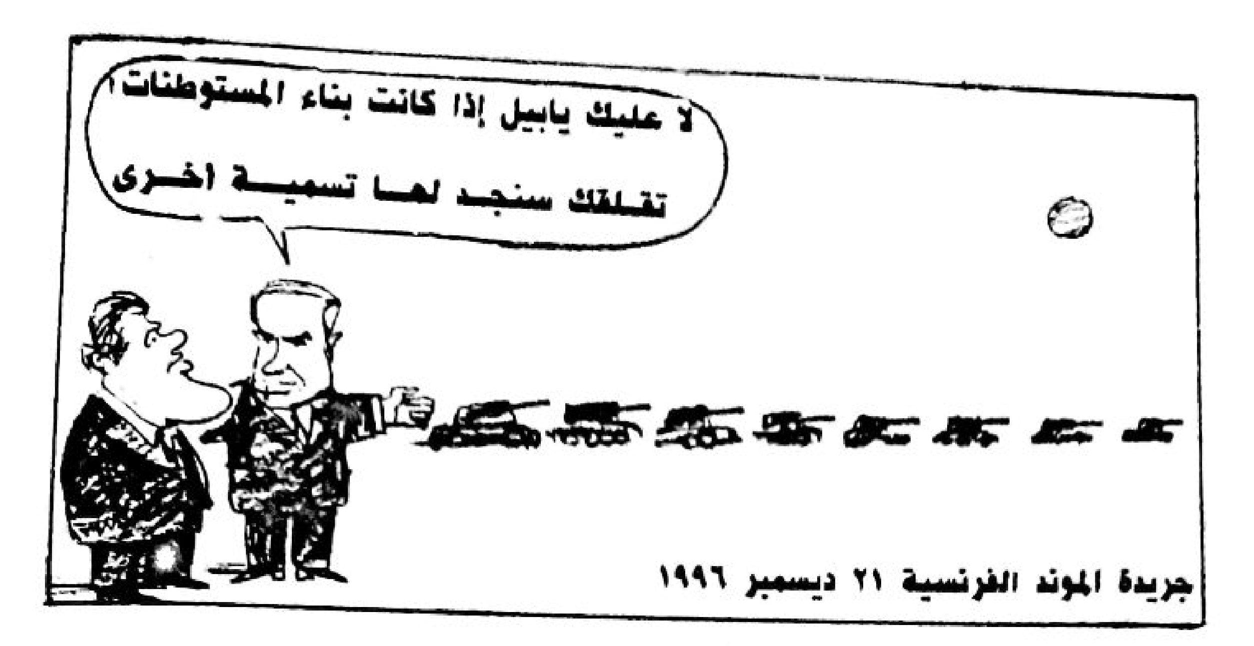
جريدة ليبراسيون الفرنسية ٦ ديسمبر ١٩٩٦



"إنما فقط مسألة وقت"

مجلة التايم الامريكية ١١ نوفمبر ١٩٩٦

Scanned with CamScanner



جريدة الموند الفرنسية ٢١ ديسمبر ١٩٩٦



جريدة الموند الفرنسية ٣٠ اكتوبر ١٩٩٦



مجلة النيوزويك الامريكية ١١ اكتوبر ١٩٩٦



نحو ألفية جديدة : تحدى الإسلام

إعداد : د . هدى راغب عوض

Orbis

Orbis Vol. 40, Number 3, Summer 1996

A Sober Survey of the Islamic World

Ira M. Lapidus

دراسة صحيحة فى العالم الإسلامى

لرا لابيدوس

إن الإسلام يثير خيال وأحلام الغرب لأنه يسترجع عصور الحروب المقدسة والفرسان والدراويش والتعصب والصراعات والاغتصابات . هذا الى جانب بما أثاره الخومينى والقذافى وصدام حسين من شعارات الاستشهاد والموت لأعداء الإسلام . كل هذه الأحداث تساعد على تصعيد أوهام الغرب ومخاوفه من الإسلام . ويضيف الغرب مزاعم أخرى حول وضع وأحوال المرأة فى الإسلام ، وطبقا للقصص التى ترويها جريدة وول ستريت والتى تعد من أعلى الجرائد مبيعا عن الحريم وجرائم الاغتصاب على أيدى الجماعات الإسلامية ، لأنها ترضى شغف الغربيين بمعرفة كل ما يدور فى الدول الإسلامية . فقد داوم الصحفيون والمفكرون على تذكيرنا بمقالة هانتنجتون "صراع الحضارات بين الشرق والغرب" . أن جماعات المصالح السياسية وحكومات إسرائيل ومصر والجزائر وتونس ودول أخرى تسعى نحو المساندة الأمريكية . وهذه الدعاية حول الخطر الإسلامى فى عدد يناير فى New York Times كتبت الصحفية Elaine Scioling عن المناظرة حول الفزع والخوف من الزحف الإسلامى . وباختصار فإن الإسلام أصبح أكثر من كونه مشكلة سياسية وهذه المقالة تحوى آراء وأفكارا متحضرة ومتطورة عن الإسلام . أن المعلومات والزوايا التى تتناولها هذه المقالة من أدباء ومفكرين وأفكار عن الإسلام يمكن أن تساهم وتساعد فى فهم أوضح لكل القضايا المتعلقة بالإسلام .

مشكلة الإسلام :

أولا : ليس كل ما يحدث فى الدول الإسلامية يمكن أن ينسب الى الدين الإسلامى – مثله فى ذلك مثل السلوكيات الغربية والتى لا يمكن أن تنسب الى الديانة المسيحية . فإن الإسلام والمسيحية ليس لهما رسالة واحدة وقانون واحد بل مجموعة من المفاهيم الدينية . والمسلمون يخضعون لهذه المفاهيم الدينية عن طريق اختيار بعض المفاهيم أو بتجاهلها جميعا . كما أنه لا يوجد ما يسمى بالإسلام الليبرالى.

إن الجمود الدبلوماسى بين الدول الغربية والإسلامية ليس بالضرورة نتيجة مشاكل متعلقة بالشريعة الإسلامية . هناك دول غربية لها علاقة طيبة مع دول متشددة إسلاميا مثل المملكة العربية السعودية والمغرب وباكستان . وفى الحقيقة أن هذه الدول الغربية مستاءة من غياب القيم الديمقراطية فى هذه الدول الإسلامية ، وهذا السبب ليس له علاقة بالدين الإسلامى . وهناك خلافات بين الغرب وإيران وليبيا ولكن ليس لاعتبارات

دينية بالدرجة الأولى وإنما لاعتبارات سياسية . فهناك خلافات كثيرة بين دول الغرب وبعضها البعض على المصالح القومية . إذا فالخلافات التي تثار بين الدول تعتبر مسألة عادية وطبيعية ولا تتعلق بالديانات إنما بالمصالح القومية والقضايا الدولية مثل منع انتشار الأسلحة النووية واقتصاد النفط .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ، هل توجد حركة إسلامية موحدة منتشرة بين الدول الإسلامية تعتنق مبدأ الجهاد وتدمير الغرب ؟ وبالرغم من عداء إيران الظاهر للمصالح الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية ، إلا أن معظم الدول الإسلامية تتعاون مع الغرب وأيضا بالرغم من أنه يوجد شبكة دولية للإرهاب لجماعات سياسية مناهضة للغرب إلا أن هذه الشبكات محدودة ، ومعظمها مدعمة من دول مثل إيران وسوريا وليبيا وهي على علاقة تنافس مع بعضها البعض كما أنها متورطة في أنشطة عدائية ضد الغرب . كما أن الأزمات التي تجتاح جنوب أوروبا مرورا بالشرق الأوسط حتى وسط أوروبا ليست بسبب انتشار الحركة الإسلامية إنما هي طاعون يجتاح المنطقة نتيجة المشاكل المستعصية التي يصعب إيجاد حلول لها .

الحركات الإسلامية النشطة :

هذه الحركات يطلق عليها الأصوليون "حركات إسلامية" وهي تشمل خليطا من الإخوان المسلمين أو الجماعات المتطرفة في مصر والجزائر وتونس ، والجماعات الإسلامية في باكستان وجنوب شرق آسيا . إن الإسلاميين يعتقدون أن الإسلام سوف يوفر نظاما متكاملا ومنهج حياة للمجتمع والحكومة . وهم يرون الإسلام على أنه بديل جامع شامل للنظم الرأسمالية والشيوعية والديمقراطية ونظم وأيديولوجيات وثقافات غربية تتسم بالمادية والإباحية الجنسية . كما أنهم يؤمنون أن الحكومات الفاسدة والنفوذ الأجنبي دائما يولد ظلما في المجتمعات ويحط من القوانين الطبيعية وأيضا العلاقات الطبيعية بين الرجل والمرأة والعائلة بشكل عام . فهم لديهم حلول دينية وسياسية لمشاكل مجتمعاتهم ولقلب الحكومات الفاسدة ولفظ النفوذ الأجنبي خارج مجتمعاتهم حتى يستطيعوا أن ينهضوا بمواطنيهم طبقا للشريعة الإسلامية ؟!

لكن هؤلاء الإسلاميين لا يتفقون فيما بينهم على كيفية الوصول لهذه الأهداف السامية . إن المسلمين المعتدلين يفضلون الوعظ والتعليم والأنشطة الجماعية – لكي يبنوا مجتمعا إسلاميا من أسفل الى أعلى لكي تلفظ الأمة الإسلامية الفساد . والشيء الهام هنا أنهم يرون أن أهم الوسائل هي الضغط على الزعماء السياسيين من أجل تطبيق الأحكام الإسلامية ، أما المتطرفون فيفضلون العنف والثورة من أجل إحداث تغيير جذري وسريع .

الإحياء الإسلامي :

إن التاريخ الإسلامي قد شهد حركات اصلاح متكررة وقد حاول أنصار هذه الحركات تنصيب أنفسهم قادة لإعلاء كلمة القرآن وتطبيقه حتى يستطيعوا إيجاد مجتمع يشابه المجتمع الإسلامي الأول أيام الرسول . إن الإسلام مثل المسيحية ، ديانة تخلق في المؤمنين نزعة نحو العدالة والمثالية . وهناك حركتان معاصرتان في الإحياء الإسلامي هما : حركة حسن البنا عام ١٩٢٠ مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة المودودي عام ١٩٣٠ مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان . إلا أن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين قد تعرضوا للسجن والتعذيب في أيام حكم جمال عبد الناصر في الخمسينات . أما الجماعة الإسلامية في باكستان فقد استمرت في نشاطها وكان لها نفوذ على الرئيس ضياء الحق في الثمانينات .

إن فترتي السبعينات والثمانينات زاخرتان بأنشطة جماعة الإخوان المسلمين في إحياء الحركة الإسلامية ، فقد ظهر جيل جديد يسمى الإندماج في الحركات الإسلامية . وفي الحقيقة أن هذا الإحياء الديني كان نتيجة لتعاليم سيد قطب وهو من جماعة الإخوان المسلمين في مصر ، وقد سجن ثم أعدم في عهد جمال عبد الناصر . وقد دعم سيد قطب حركة الإحياء بأفكاره وكتبه التي أعطت روحا جديدة خاصة في الوقت التي فشلت فيه الدول العربية في هزيمة إسرائيل وكان لابد من خلق دافع جديد يعطي القوة والحماس للقضية الفلسطينية والفلسطينيين . لاشك أن قرار مقاطعة الدول العربية لتصدير البترول الى الدول الغربية قد أعاد الثقة والقوة للمسلمين على مستوى الحكومات والشعوب . كل هذه العوامل مجتمعة قد خلقت مدا اسلاميا جديدا وبالرغم من اختلاف الظروف ، إلا أن الحركات الإسلامية ظلت في أساسها حركات وطنية وقومية .

هناك قاسم مشترك بين كل الحركات الإسلامية برغم وجود اختلافات بينها وهو عداؤها ومناهضتها لنظام الدولة الحديث ، خاصة بعد الحصول على الاستقلال إبان الحرب العالمية الثانية . وذلك لأن النظم المتبعة في هذه الدول لم تنهض بمجتمعاتها . فقد كانت حكومات الدول تتسم بطابع العنف والعسكرة التي تتولاها شلة أو جماعة من العسكريين كما كان الحال في الجزائر والعراق وسوريا أو حكومة العائلات كما هو الحال في دول الخليج . أما رجال الأعمال والتجار الذين هم خارج الشلة الحاكمة فلم يكن لهم نصيب في الوصول الى الحكم . وقد تبنت هذه الدول عدة أيديولوجيات منها الماركسية والاشتراكية واليسارية الى جانب العداء الواضح للغرب بالرغم من الدعم الذي تقدمه هذه الدول لهم . لذلك ففي غياب الديمقراطية وروح المنافسة وحقوق الإنسان في هذه المجتمعات لابد من وجود بديل أخلاقي وروحاني هو الإسلام .

التنظيم :

إن مفتاح فهم القوة والضعف وحدود الحركات الإسلامية هو شكل التنظيم الذي تتبعه . إن الحركات الإسلامية تعتمد على اختلافات بين قادتها وأتباعها يعملون في اطار حركة دينية أوسع وأشمل . إن جوهر هذه الحركات الإسلامية هو أن المجتمعات الدينية قد أسست على نظام القيادة وحلقات المناقشة . كما أن هذه الحركات ترعى وتدعم النوادي التعليمية والاجتماعية والرياضية الى جانب العيادات والصناعات الصغيرة . أما الجامعات والمدارس التي تدمج العلوم بالدين فلها أهمية خاصة لدى هذه الحركات التي بدورها تدرب شبابها على الفنون العسكرية والالتزامات الدينية .

لاشك أن نتائج هذه الاستراتيجية التي تتبناها الحركات الإسلامية لها نتائج متشعبة لاختلاف المصالح والأنشطة داخل اطار العمل الاسلامي . إن هذا الشعب قد يسمح بالمرونة المطلوبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية في وقت العنف ووقت السلم – إلا أنها قد تتسبب في خلق تناقضات ونزاعات بسبب اختلاف المصالح .

القيادة والاتباع :

إن القيادة النشطة للحركات الإسلامية مصدرها طلبة المدارس والجامعات والذين يعملون في مهن مختلفة من أساتذة ومثقفين ومهنيين وعدد غير قليل من خريجي المدارس والجامعات الفنية . في الجزائر نجد

أن معظم أعضاء الحركة الإسلامية من خريجي الكليات العربية التي لا يستطيع الفرانكوفون أن يلتحقوا بها وهؤلاء الخريجون ليس لهم مستقبل في مجال الصناعة وعليهم أن يعملوا في مجال التجارة أو الوظائف الصغيرة التي لا تتطلب مهارات فنية أو لغوية - أو عليهم أن يهاجروا الى دول أخرى . إن المصدر الأساسي لتأييد الحركات الإسلامية هم الطلبة وصغار المثقفين والمتعلمون الذين ليس لهم مستقبل علمي مستقر . وعادة ما يكون اتباع هذه الحركات من الشبان والشابات ذوى النشأة الريفية والذين نزحوا الى مدن كبيرة لكي يلتحقوا بالجامعة إلا انهم يفتقرون الى التكيف مع الحداثة التي تؤهلهم لمستقبل واعد . كما انهم بسبب قلة مواردهم المادية لا يستطيعون الزواج إلا في أعمار متقدمة في الثلاثينات . إذا فكل الشبان الذين لا يستطيعون العمل في مراكز مرموقة في الحكومة أو أى مجال اقتصادى مربح يلجئون الى العمل بالتجارة والحرف الصغيرة ، لذلك فهم المصدر الأساسي للتعبئة في الحركات الإسلامية وقد يتعاطف معهم كل الذين نزحوا من الريف الى المدينة وقد فقدوا علاقتهم بذويهم وأهلهم .

الرؤية :

١- السياسة : يحاول قادة الجماعات الإسلامية أن يقلدوا الحركات الإسلامية الكبيرة مثل الإخوان المسلمين في مصر . إن الحزب الإسلامي ما هو إلا نواة للدولة الإسلامية وتتكون من رئيس ومجلس شورى وجهاز إدارى ومساعدين وجيش وأقسام لتشغيل الفلاحين والعمال والطلبة والمهنيين ، والقائد عادة ما تكون له صفة الزعامة والشخصية القوية .

ب - اقتصاديا : في المجال الاقتصادي - فإن الإسلاميين ينقسمون الى اليسار واليمين ، واليساريون يفضلون أن يوجهوا الاقتصاد من الناحية الاشتراكية التي تعترف بالملكية الخاصة لكن على الدولة أن تسيطر على جميع الثروات القومية بما فيها الملكية الخاصة لكي يتم توزيع الثروات بالعدل على المواطنين . أما اليمينيون فهم لا يقرون نظام البنوك العلمانية إلا أنهم ينكرون على الذين يشتغلون بالعمل الحر مصلحتهم في زيادة أرباحهم . لذلك فإن البنوك الإسلامية تعامل مودعيها على أنهم أصحاب أسهم يتحملون الربح والخسارة . فمن وجهة نظر الإسلاميين أصحاب هذا الاتجاه - فإن البنوك الإسلامية مثلها مثل السوق إلا أنها يمكنها أن تعطى قدرا من الأمان والضمان لمودعيها لكن في حدود ضيقة.

جـ - اجتماعيا : إن الحركات الإسلامية في مجملها تريد دائما حركات تتسم بالشمولية خاصة وأنها دائما تعد اتباعها بوجود حلول سريعة وحاسمة لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية أيضا الى جانب أنها قادرة على إحياء الروح الدينية وتغيير النظام السياسي وإعادة بناء المجتمع - بما يتفق والأخلاق الدينية وذلك عن طريق تطبيق الشريعة الإسلامية .

عودة الى العصور الوسطى :

إن حركة الإحياء الدينية الإسلامية والتي تنادى بالأخذ بأحكام القرآن والسنة وتطبيق الشريعة الإسلامية ، قد أثارت بعض التعليقات السلبية عن أن هذه الحركة تعتبر عودة الى الوراء والى العصور الوسطى ، إلا أنه من الخطأ الحكم على هذه الحركة بالتخلف والعودة الى الوراء . ذلك لأن الأفكار الدينية التي تتبناها هذه الحركات ليست تقليدية . وهؤلاء الدعاة للحركات الإسلامية ليسوا العلماء التقليديين إنما فريق جديد من الدعاة المثقفين الذين خرجوا عن التعاليم التقليدية أو الكلاسيكية للفلسفة الإسلام . وقد استبدلوا الممارسات والتعاليم التقليدية للإسلام بالمفاهيم الحديثة - مثلما فعل أتباع المذهب البروتستانتي عندما خرجوا عن طقوس وتقاليد الكنيسة الكاثوليكية . هذا الإسلام الجديد يركز على الأهداف السياسية كما أصبح الرمز السياسي هو الوجه الجديد للإسلام وبذلك قد اختلف عن النمط التقليدي والتاريخي .

وفي إطار هذا التطور فقد عكست الحركات الإسلامية التحولات القيمية والثقافية والتقليدية للإسلام الى الحداثة . وبمعنى آخر فإن هذه الحركات الإسلامية تحاول جاهدة أن توجد أساسا شرعيا لبناء دولة إسلامية حديثة تتوافق مع علوم وتكنولوجيا واقتصاد القرن الحادى والعشرين . لذلك تحاول هذه الحركات أن تستقطب المثقفين والمهنيين من المهندسين والأطباء والفنيين . وفي كتاب Oliver Roy The Fail-ure of Political Islam - فشل الإسلام السياسي - سجل فيه الكاتب أن الحركات الإسلامية ليست صدى للحداثة والتطور ، إنما هي نتاج لهما . وذلك يعني أن الحداثة والتطور لا يعنيان بالضرورة العلمانية والليبرالية والديمقراطية فقط بل وأيضا بالإحياء الديني .

فشل ونجاحات الإسلام :

هناك دراسات جادة عن الحركات الإسلامية الحديثة تناولت نقاط الضعف والقوة لدى هذه الحركات . لاشك أن الثورة الإيرانية تعد من أنجح الحركات الإسلامية والتي حققت نظاما سياسيا قائما على حكم رجال الدين ، كما أصبحت هذه الثورة ملهمة رائدة لكثير من الحركات الإسلامية في معظم أنحاء العالم . إن إيران مازالت الدولة الإسلامية المعادية للولايات المتحدة ولإسرائيل ومصالحها . إلا أن الثورة الإيرانية حالة فريدة لا يمكن تكرارها في أى مكان آخر . أما عن العناصر الفريدة التي أهلت نجاح الثورة الإيرانية في وجود تنظيم شامل للعلماء على مستوى الدولة العلماء ومنهم آيات الله الخوميني وهم القائمون على تفسير الإسلام وأحكامه ، هذا التنظيم لرجال الدين استطاع أن يعبيء جميع الشعب الإيراني ويكتسب تأييده للثورة التي تزعمها الخوميني في ذلك الوقت لقلب النظام السياسي لشاه إيران . هذا التنظيم لرجال الدين لا يوجد مثله في أى دولة إسلامية أخرى .

وبالرغم من نجاح الثورة الإيرانية إلا أن تأثيرها على المؤسسات السياسية والتأسيسية كان محدودا . فلم تكن الشريعة هي القانون الأوحد السائد في البلاد ، وفي عام ١٩٨٩ صدر الدستور الجديد الذى قوض سلطة رجال الدين وأعاد السلطات الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء . وأصبح رجال الدين هم القائمون على السلطة التشريعية والقانونية ولم يكن للإسلام نفوذ على الاقتصاد أو توزيع الثروات والسياسات والقضايا المحلية . وقد شملت الشريعة الإسلامية النظام القانوني والتشريعي والإعلام وبرامج السياسة العامة الخاصة بالنساء . وهذا يعني أن النظام الإسلامي المطبق في إيران لم يشمل جميع أوجه السياسة العامة بشكل جذرى مثله في ذلك مثل ما هو مطبق في أى دولة إسلامية .

أما الدول الإسلامية السنية فإن الحركات الإسلامية التي ظهرت فيها ليس لها نفس التأثير أو النفوذ الذى في إيران إلا في السودان . إن حكومة السودان الحالية تسعى لتطبيق وفرض الشريعة على شمال وجنوب السودان بدليل أعمال العنف والضغط الذى تمارسها ضد رعايا الجنوب ومعظمهم يدينون بالديانة المسيحية . وهناك أيضا الحركة الإسلامية في تركيا التي بدأت تقوى سياسيا مثل حزب الرفاه الإسلامي والذى أصبح أقوى حزب سياسي في تركيا وحصل على ٢٠٪ من

The World Today

The World Today / August / September 1996

Towards Global Mellennium: The Challenge of Islam

Akbar Ahmad

نحو ألفية جديدة : تحدى الإســـلام

أكبر احمد

بما أننا على وشك استقبال ألفية جديدة ، يصبح فيها العالم قرية واحدة ، لا يحدها حدود سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو حتى جغرافية فكيف إذا يمكن للثقافات المختلفة أن تتعايش مع بعضها البعض ؟ وكيف لكل ثقافة أن تحافظ على هويتها وكيانها برغم وجود الأقمار الصناعية والتليفزيون والتكنولوجيا المتطورة التى جردت الثقافات من خصوصيتها وقوميتها ؟

لاشك أن هذه الأسئلة تعكس قدرا كبيرا من التشويش وعدم الوضوح . وليس من الغريب أن نحصل على استفسارات وإجابات مبهمة سطحية . إن العلاقة بين الإسلام والغرب أكبر مثال على ما سوف نواجهه فى الألفية الجديدة والنظام العالمى الجديد . إن عدم وضوح الرؤية أو ايجاد الوسائل لدمج الثقافات والقوميات المختلفة فى إطار مشكلة من أكثر المشاكل تعقيدا والتى يجب على النظام العالمى الجديد أن يحتويها . إن هذه المقالة تتناول العلاقات الإسلامية الغربية والتى تثير جدلا كثيرا لأن هذه العلاقة مازالت غير واضحة ومبهمة . يحاول الكاتب أحمد أكبر أن يكتشف بدائل منهجية لفهم ما يحدث فى العالم الإسلامى من خلال دراسة ومناقشة النظام الإسلامى السياسى والقيادة . وذلك سوف يساهم فى فهم الأخطاء والعلاقات المتعثرة بين الإسلام والغرب وسوف يقترح الكاتب طرقا لتحسين وتوثيق العلاقات بين الإسلام والغرب .

فى البداية يجب طرح بعض الأسئلة التى يمكن أن توضح الرؤية لكى نستطيع فهم أبعاد هذه العلاقة بين الإسلام والغرب فى الوقت الحالى . من الذى يتكلم نيابة عن المسلمين ؟ هل صلاح الدين رمز الفارس البطل ؟ أم صدام حسين رمز الديكتاتورية العسكرية الحديثة ؟ لماذا يكون الإسلام

الأصوات فى الانتخابات البرلمانية مؤخرا وهو يمثل البلاد والقرى الصغيرة والمهاجرين من الريف الى المدينة . وقد حظا هذا الحزب بسمعة طيبة لما يتصف به من النزاهة ومحاربة الفساد الذى يتفشى فى حكومة أنقرة والذى تسبب فى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء . أما بالنسبة للسياسة الخارجية لهذا الحزب فمرجعه للغرب ولحلف الناتو ولإنضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبى . إلا أنه عندما تولى رئيس الحزب أربكان رئاسة الوزارة بالتحالف مع تانسو تشيلر (حزب الوطن الأم) وهو حزب علمانى تراجع أربكان عن معارضته إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبى .

أما الحركة الإسلامية التى تعد من الحركات الراديكالية سياسيا فهى حزب حماس الفلسطينى والذى يواصل حملاته الإرهابية ضد إسرائيل . ويعتبر حزب حماس الاسلامى الفلسطينى معاصرا للرئيس عرفات ولمنظمة التحرير الفلسطينية ولإتفاقية السلام مع إسرائيل . والسؤال هنا ، الى أى مدى يمكن للعمليات الإرهابية التى تمارسها حماس ضد إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أن تكون ذات فاعلية ؟ والإجابة هنا أنه لا يمكن الإستهانة بحزب حماس وأعمال العنف التى يمارسها ، إلا أنه ليس بالفعالية التى يمكن أن ينافس بها شعبية ياسر عرفات .

إن الحركات الإسلامية التى تتسم بالعنف والتطرف فشلت فى أن تضع برامج سياسية . وربما يكون هناك تراجع فى مصداقية هذه الحركات التى فشلت فى تحقيق أهدافها السياسية . وكثير من الدول العربية والإسلامية مثل السعودية والمغرب وباكستان قاومت الحركات الإسلامية عن طريق ربط شرعيتها بالإسلام مباشرة . ففى السنغال على سبيل المثال هناك تعاون كبير بين رجال الدين والصفوة الحاكمة . كما نجد فى مصر والجزائر واليمن دعم الدولة للبرامج الدينية خاصة الإسلام . أما فى أفغانستان فإن وجود الصراعات والتنافس بين الجماعات الإسلامية قد أضعف من قوتهم ومن وصول أى جماعة منهم الى الحكم . وفى العراق وسوريا فقد هزمتهم السلطة تماما حتى لم يعد لهم وجود علنى . أما فى مصر لم تهزم تماما الجماعات الإسلامية ، فمازال لهم وجود على الساحة الاجتماعية والاقتصادية ، أما سياسيا فقد قوضت السلطة نشاطهم الى حد كبير .

وخلاصة القول هنا هو أنه لابد من إعطاء هذه الحركات قنوات مشاركة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم . ولابد أيضا من دراسة الظروف التى سمحت بظهورهم . وفى حقيقة الأمر أنه ليست هناك ضرورة لإعطاء هذه الجماعات قوة أكبر من حجمها ، إلا أنه لا يمكن أيضا الاستهانة بهم .

(*) كاتب هذه المقالة إيرا لابيدس ، أستاذ تاريخ فى الدراسات العليا فى جامعة كاليفورنيا بيبركلى وهو أيضا رئيس جمعية دراسات الشرق الأوسط ، وقد نشر كتابين عن تاريخ المجتمع الإسلامى وعن الحركات الإسلامية المعاصرة .

رمزا للمعارضة التى نجدها فى كثير من بلدان العالم فى الشيشان والقوقاز وحماس فى فلسطين ؟ هل الخلاف بين الغرب والإسلام أى المسلمين أمر محتوم لا مفر منه ؟

إن فهمنا للإسلام أمر هام لأنه يوجد حوالى أربع وأربعون دولة إسلامية وحوالى أكثر من بليون مسلم فى العالم . هذا الى جانب أن المسلمين يسيطرون على احتياطى الزيت والغاز فى العالم والمسلمون الذين يعيشون بصفة دائمة فى الغرب يشكلون أعدادا كبيرة . إن أهمية التيار الإسلامى فى بلاد مثل تركيا ومصر والجزائر يعتبر تحديا واضحا للغرب ومساندته لإسرائيل ضد حركة حماس الفلسطينية .

فى خلال الأعوام القليلة السابقة برزت قضايا وأطروحات وأحداث متعلقة بالإسلام والعقيدة الإسلامية . فقد حاول الغرب إثارة المسلمين بترويج كتاب "الآيات الشيطانية" لسلمان رشدى ، الى جانب أحداث الخليج ومذابح البوسنة ولبنان . وفى هذا المناخ المعادى للإسلام والمسلمين ظهرت ثلاث مقالات ، واحد لصامويل هانتينجتون "صراع الحضارات" والأخرى لفوكوياما "نهاية التاريخ" والثالثة لفليب أرمستو "الألفية" . بدت وكأنها مؤامرة ضد الإسلام والفكر الإسلامى وحتى المعتدلين أو المحايدين من كتاب الغرب يرون أن الغرب الغنى عليه أن يواجه مآسى وكوارث القارة الأفريقية والآسيوية (أى العالم الإسلامى) .

صراع الحضارات :

إن مقالة هانتينجتون "صراع الحضارات" كان لها أثر على المسلمين والغربيين بالأخص لأنها لمست وترا حساسا بالنسبة لهم . فقد استخلص هانتينجتون فى مقالته هذه أن الصراع بين الشعوب سوف يكون بسبب الثقافات وليس بسبب الأيديولوجيات أو الاقتصاديات كما كانت فى الماضى ، وقد اعتبر الثقافة الإسلامية على أنها العدو الأول للغرب . وقد علق برنارد لويس على مقالة هانتينجتون بأن الغرب يواجه حركة أقوى وأكثر انتشارا من القضايا والسياسات والحكومات التى تحاول مقاومة هذه الحركة التى لا تقل أهمية عن صراع الحضارات . إن الإسلام له أبعاد صراعية كما سجل هانتينجتون ، لكن كلا من المسيحية واليهودية لهما نفس هذه الأبعاد الصراعية ، مثال ذلك ما حدث فى البوسنة والهرسك وفلسطين والشيشان وكشمير . والسؤال هنا : هل ما سجله هانتينجتون فى مقاله "صراع الحضارات" يعتبر نبوءة لما سوف يحدث فى المستقبل ؟ أوليس الصراع الحقيقى يكمن فى الدول الإسلامية مثل الجزائر وباكستان وأفغانستان . أو ليس الزعماء الإسلاميون هم المستهدفون - لأنهم فشلوا فى لم شمل شعوبهم ، فهناك العديد من القصص والأشاعات حول ثروة هؤلاء الزعماء المهربة فى بنوك بالخارج بينما شعوبهم تعانى من الفساد والفقر والقسوة فى الداخل . على سبيل المثال وليس الحصر ، ففى سوريا تعرضت جماعة الإخوان المسلمين الى الإبادة فى حماة ، كما تعرض الاكراد للمذابح فى حلبجة والشيعة فى العراق - الى جانب العمليات الإرهابية التى تستنزف أرواح الأبرياء والتى هى فى الحقيقة أعمال عنف ليست لها علاقة بالرسالم - هذا من ناحية ومن الناحية الاستراتيجية نجد أن الغرب له مصالح مباشرة فى كثير من الدول الإسلامية والتى تعتبر معظمها حليفة للغرب . وهناك خمس دول اسلامية لها علاقة مباشرة مع الولايات المتحدة هى الجزائر وتركيا ومصر وباكستان وأندونيسيا .

السؤال هنا ماذا عن عشرين مليون مسلم يقيمون بصفة دائمة فى الغرب ، وهؤلاء قد تجاهلهم هانتينجتون تماما فى مقاله ؟ هؤلاء المسلمون يمكن اعتبارهم الجسر الممتد بين الحضارتين الغربية والإسلامية . وعلى هانتينجتون أن يعترف بأن هناك جيلا بأكمله من شباب المسلمين يعيشون فى الولايات المتحدة والدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وبها ما يقرب من خمسة ملايين مسلم يشكلون عشر سكان فرنسا . ثم تأتى فى المرتبة الثانية الولايات المتحدة ومعظم المسلمين الذين يعيشون هناك من الطبقة المتوسطة والتى تدخل فى النسيج السياسى والاجتماعى - الى جانب المسلمين السود الذين يشكلون قوة جديدة صاعدة فى الولايات المتحدة . وفى الألفية الجديدة سيكون لهم دور فعال فى صنع السياسات العامة وداخل الكونجرس ونفس الشىء سيحدث للمملكة المتحدة - وأهم من كل ذلك أن هذا الجيل من شباب المسلمين يرون أنفسهم على أنهم مسلمون أمريكيون أو مسلمون انجليز أو فرنسيون . على المستوى العالمى ، لابد أن يكون لهذا الجيل الجديد من مسلمى الغرب دوراً مؤثراً فى تقريب وجهات النظر بين الغرب والإسلام .

نهاية التاريخ :

إذا كان هانتينجتون يرى الإسلام مصدر تهديد لليبرالية الغربية ، فإن فوكوياما يدعم هذا الإدعاء - فهو يساوى بين الأصولية الإسلامية والتعصب والعنف والتى هى أيضا من صفات الفاشية الأوروبية . ومن المثير للدهشة أن فوكوياما قد توصل الى هذا الرأى دونما الإشارة الى أساتذه متخصصين فى تحليل الإسلام وهم يعملون ويقيمون فى واشنطن مثل جون اسبوسيتو وادوارد سعيد وجيمس بيسكاتورى وكليفورد جريتز .

النموذج القرآنى :

فى حقيقة الأمر مازال الغرب حائرا فى بحث وتفسير ما يحدث فى العالم الإسلامى لكى يتوصل الى نظرية شاملة لذلك كان لابد من البحث فى القرآن الكريم نفسه لكى يفسر سلوك المسلمين خاصة الأصوليين منهم ومن الغريب أن لا أحد من الأساتذة المشتغلين بهذا المجال كان لديه الاهتمام بشأن اللجوء الى القرآن والبحث فيه فكلهم يحاولون تفسير ظاهرة الإسلام من خلال أراء شخصية لذلك لم تفسر محاولات هؤلاء على أنها تفسير موضوعى ومنطقى بل أقرب منه الى الذاتية والسطحية .

وفى رأى علماء الإسلام أنه كلما كان سلوك الزعماء السياسيين طبقا لما ورد فى القرآن والسنة (منهج الرسول) - كلما قلت الصراعات والعنف داخل المجتمع وهذا يعنى أنهم كلما ابتعدوا عن المنهج الالهى كلما زاد العنف وعدم الاستقرار . ولكن تبقى حقيقة وهى أن الإسلام سيظل رمز المقاومة للغرب وكل ما هو غربى وقد تأخذ هذه المقاومة أشكالا مختلفة إما صلاح الدين أو صدام.

(*) اكبر أحمد هو أستاذ بكلية سلوين بكامبريدج وهذه المقالة أخذت من محاضرة القاها فى Chatham House .

Foreign Affairs

Foreign Affairs Vol. 75 No. 5 September/October 1996

The Muslims of France

Milton Viorst

مسلمو فرنسا

ميلتون فيرست

فى فرنسا اليوم حوالى خمسة ملايين مسلم يشكلون عشر سكانها ، نصف هذا العدد يحمل الجنسية الفرنسية . ومن الثابت أن الذين يعيشون ويعملون فى فرنسا أصبحوا أكثرية إذا قورنوا باليهود أو البروتستانت الذين يعتبرون فى مقابل أغلبية كاثوليكية .

ولاشك أن هؤلاء قد ساهموا فى انتشار الإسلام فى فرنسا . فقد هاجر كثير من الجزائريين بأعداد كبيرة خلال حرب التحرير الجزائرية بين عامى ١٩٥٤-١٩٦٢ وفى عام ١٩٦٠ فتحت فرنسا أبوابها للعمالة الأجنبية إلا أنه بداية من عام ١٩٧٠ هبطت نسبة الهجرة الى الصفر تقريبا بعد أن تزايد عدد المهاجرين . إلا أن المسلمين فى فرنسا ظلوا فى تزايد وبسبب هذا التزايد اضطرت الحكومة الفرنسية الى وضع سياسات لدمج هؤلاء بالمجتمع الفرنسى وإعطاء حقوقهم السياسية . ففى كل سنة يحج الى مكة حوالى ٣٠٫٠٠٠ مسلم فرنسى (حاملين الجنسية الفرنسية) . كما أعطت الحكومة الفرنسية الرعايا المسلمين حرية بناء المساجد ، وقد تم بناء المسجد الكبير فى باريس على غرار الفاتيكان فى روما - ليصبح أكبر مسجد فى أوروبا .

فى سبتمبر ١٩٩٤ ، افتتح المسلمون مسجدا كبيرا فى ليون ثانى اكبر مدينة فى فرنسا وبتمويل سعودى ويسمى مسجد بيضاء الثلج وهو خليط من المعمار الحديث والقديم .

أما عن اندماج المسلمين الذين يعيشون فى فرنسا فى المجتمع والثقافة الفرنسية - فهم يرفضون هذا الإندماج لأن الثقافة الإسلامية مختلفة قلبا وقالبا مع الثقافة الفرنسية . مثال على ذلك مسألة الحجاب للمرأة المسلمة كان من أهم القضايا المثارة منذ ١٩٨٩ ، عندما فصلت ثلاث طالبات من مدارسهم لارتدائهن الحجاب . وقد أعلن بعد ذلك أنهم لسن متطرفات إنما مؤمنات . وقد علق أحد أساتذة الاجتماع على الحجاب بأنه رمز دينى لدى المسلمين كما أنه يعتبر رمزا أيضا لكثير من شباب المسلمين الذين يعيشون فى فرنسا والدول الغربية التى لها ثقافة وعادات مختلفة عن تعاليم الإسلام . إن قضية الحجاب تعكس أيضا قضية الحرية الشخصية فبينما تحاسب المدارس الطالبات اللاتى يرتدين الحجاب ، تشجع الطالبات التى يذهبن الى مدارسهن بزى بعيد عن الاحتشام بل قد يكون مثيرا ، وذلك من قبيل الحرية الشخصية . والحجة التى تساند سياسة التعليم هذه أن المدارس تشجع عدم التطرف والتعصب الدينى . إن كثيرا من المثقفين الفرنسيين قد ربطوا بين الحجاب والقبلية التى تعتبر حاجزا وعقبة أمام التطور والتقدم أو الترقى الذى يدعيه المسلمون .

وبالرغم من عدم تقبل الحكومة الفرنسية لهذه الممارسات الدينية لرعاياها المسلمين إلا أن هناك دعاية واسعة لنشر الحجاب وتشجيع الفتيات المسلمات على ارتدائه . وفى فرنسا ينتشر حوالى ٢٠٠ من الجماعات الإسلامية التى تبشر بالدين الإسلامى الحنيف . ويعتقد بعض المواطنين الفرنسيين أن هذه الجماعات تنتمى الى جماعة الإخوان المسلمين التى أنشئت فى مصر منذ سبعين عاما أو تكون أحد فروعها وهذه المجموعات مهمتها نشر الكتب الإسلامية وأشرطة الفيديو والكاسيتات للدعاية الإسلامية الى جانب المعسكرات والندوات لتدريب المسلمين الجدد الذين ينضمون الى هذه الجماعات.

إن الدين هو العقبة الوحيدة أمام اندماج المسلمين فى المجتمع الفرنسى . وقد رحبت فرنسا بالمسلمين من قبل ثلاثة عقود عندما كانت تفتقر الى العمالة . والآن أصبح الجيل الجديد من هذه العمالة عبئا على الدولة خاصة وأنهم ليسوا بجدية آبائهم وأجدادهم . بل أصبحوا متطرفين ويستخدمون أساليب العنف والقتل حتى مع شيوخ المساجد ، فقد قتلوا إمام مسجد باريس الشيخ عبد الباقى شعراوى لأنه أدان التطرف .

وقد علق أحد المواطنين وهو مسلم ويدعى أبو بكر أنه فى فرنسا لا أحد يستطيع أن يعطى مفهوما واضحا للإسلام : هل هو ثقافة أم حضارة أم دين ؟ وذلك لأن كل مسلم فى فرنسا له مفهومه الخاص فى الدين . ففى مسجد باريس الذى يستقبل كثيرا من المسلمين للعبادة يحرص إمام المسجد على أن يؤكد أن التطور والعقلانية هما أساسيات الدين الإسلامى . وقد أدان إمام مسجد باريس الأصولية والتعصب وركز على أن الإسلام يركز على اسلوب الحوار لحل كل الخلافات دون اللجوء الى العنف .

كما أدان باسكا وزير داخلية فرنسا السابق الجماعات والتنظيمات الإسلامية على أنها غير منظمة بمعنى أن أى شخص يعيش فى فرنسا يدعى أنه مسلم يمكن أن ينصب نفسه إماما للمسلمين حتى ولو كان لا يعرف اللغة الفرنسية . لذلك يجب على الحكومة الفرنسية أن تساند الإمام الذى يساهم فى عملية إدماج المسلمين فى المجتمع الفرنسى وليس الإنعزال كما تفعل الجماعات التى تدعى الأصولية ، والتى يبلغ عددها حوالى ١٠٠٫٠٠٠ مسلم وتشجع على أعمال العنف .

(*) ميلتون فيرست هو مؤلف كتاب The Arabs in Search of the Modern World كما أنه يؤلف حاليا كتابا عن الإسلام السياسى .

دوريـــات جديـــدة

نظم سياسية :

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 5, September/October 1996

Why Yeltsin Won

Daniel Treisman

لماذا كسب يلتسين : دانيال تريزمان

أرجع الصحفيون إعادة انتخاب يلتسين الى الحملات الانتخابية المضادة للشيوعية ، بالرغم من استمرار الحرب ضد الحركات الإنفصالية للشيشان

Chinese Realpolitik

Thomas Christensen

السياسة الواقعية للصينو : توماس كريتينسن

إن الصين دولة السياسة الواقعية فى العالم فى الفترة ما بعد الحرب الباردة . لذلك فإن الصفوة المدنية والعسكرية تنظر بعين الشك الى الدول المجاورة والحليفة . وطبقا للسياسة الواقعية للصين فإنه كلما زاد التوتر بين الولايات المتحدة واليابان كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للصين . إلا أن الصين تخشى من إعادة تسليح اليابان أكثر من انتشار القوات الأمريكية التى تحافظ على الوضع القائم فى شرق آسيا . ويجب على الولايات المتحدة أن تدرج السياسة الواقعية للصين فى استراتيجيتها الجديدة .

Will Canada Unravel?

Charles Doran

هل ستنقسم كندا ؟ : شارلز دوران

حوالى ٥٣ الف صوتوا ضد اقتراح كوبيك للانفصال فى أكتوبر الماضى . وبالرغم من أن المواطنين الفرانكوفون يريدون هذا الانفصال إلا أنهم يرون كندا وحدة واحدة .

International affairs Vol. 72 No. 4 October 1996

The US Presidential Election, 1996

Martin Walkes

انتخابات الرئاسة الأمريكية ١٩٩٦ : مارتن والكس

Mexico: What Kind of Transition?

Stephen Fidler

المكسيك : أى نوع من الانتقال ؟: ستيفن فيدلر

Moscow's Plans to Restore Its Power

Richard Staar

خطط موسكو لاستعادة قوتها : ريشتارد ستار

The World Today Vol. 52 No. 8-9 August/September 1996

Two Cheers for Russian Democracy

Margot Light

تحية الى الديمقراطية السوفيتية : مارجوت ليت

علاقات دولية :

Foreign affairs Vol. 75 No. 5 September/October 1996

The Middle East: No More Treaties

Richard Hass

الشرق الأوسط : لا اتفاقيات أخرى : ريتشارد هاس

إن نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج كانت بمثابة الشرارة التى أسفرت عن محادثات مدريد للسلام بين إسرائيل والأردن والحكم الذاتى فى الضفة الغربية . إلا أن هذه الأيام قد خلت وحل محلها حزب الليكود بقيادة بنيامين نيتانياهو . هذا بالإضافة الى المشاكل الاقتصادية التى مازال يواجهها العرب ، الى جانب التحديات التى تواجه النظم السياسية العربية والتهديدات الأمنية من جانب العراق وإيران .

Foreign Policy No. 104 Fall 1996

Sino-American Relations: Back to Basics

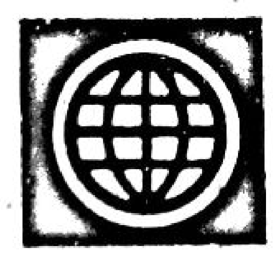
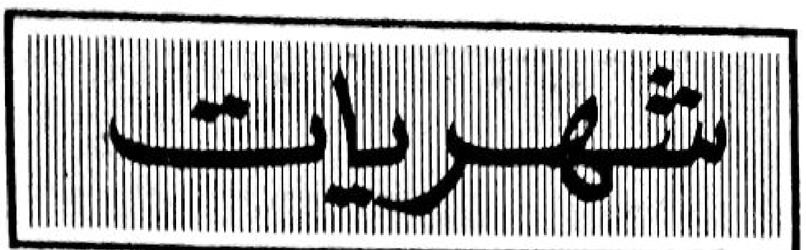
Chas W. Freeman

العلاقات الأمريكية الصينية : تعود الى الوراء: شاس فريمان

Securities: The New World Wealth Machine

John Edmund

قضايا أمنية : آلة الثروة فى العالم الجديد : جون أدموند



إعداد : ابو السعود إبراهيم

سبتمبر ١٩٩٦

أثيوبيا:

٢٠- المحكمة العليا تقضى بإعدام المتهمين الثلاثة فى محاولة اغتيال مبارك.

الاردن:

١٦- الاردن تنفى تنقيب إسرائيل عن البترول فى أراضيها.

- السلطات القضائية توجه ثلاث تهم لمثيرى مظاهرات الخبز فى الشهر الماضى.

١٨- اختتام المناورات الاردنية البريطانية المشتركة والتى استغرقت ثلاث اسابيع.

٢٢- الملك حسين يستقبل مستشار نيتانياهو لبحث دفع عملية السلام.

٣٠- الكباريتى يستدعى السفير الإسرائيلى بعمان لابلاغه احتجاج الاردن على الممارسات الإسرائيلية.

ارمينيا:

٢٥- المعارضة تتهم الرئيس بتيروسيان بالتزوير فى الانتخابات الرئاسية.

- مصادمات بين الشرطة الارمينية والآلاف من انصار المعارضة.

إسرائيل:

٣- نجل رابين يطالب باستقالة بيريز من زعامه حزب العمل.

٤- شركة "العال" تحصل على جهاز أمريكى متطور للكشف عن المتفجرات.

٩- باراك يعلن ترشيح نفسه لرئاسة حزب العمل.

١١- محكمة تل أبيب تدين قاتل رابين بالتآمر مع شريكين لاغتياله.

- جريد ايديعوت احرونوت: رابين تعهد لكلينتون بانسحاب إسرائيل من الجولان.

١٢- نيتانياهو يعلن عدم التزامه بتعهد رابين بالانسحاب من الجولان.

١٤- نيتانياهو يطالب بتعديل اتفاق الانسحاب من الخليل.

١٨- بيريز يقرر عدم خوض الانتخابات الإسرائيلية عام ٢٠٠٠.

٢٠- إسرائيل تقيم ١٣ منزلاً متنقلاً فى مستوطنتين بالضفة الغربية.

٢١- نيتانياهو فى حديث لمجلة فرنسية: اتفاقات أوسلو لا تشمل الأحياء العربية بالقدس والمستوطنات بالضفة.

٢٢- نيتانياهو يصرح: الفلسطينيون لن يحصلوا أبداً على السيادة المطلقة.

٢٣- إسرائيل تقرر فتح نفق اسفل المسجد الأقصى.

٢٤- الاضراب يسود القدس احتجاجاً على فتح النفق.

٢٧- القوات الإسرائيلية تقتحم المسجد الاقصى بعد صلاة الجمعة وتقتل وتصيب العشرات.

- إسرائيل تغلق نفق المسجد الأقصى ليوم واحد.

٢٨- ٣٠ ألف إسرائيلى يطالبون باستئناف مسيرة السلام.

٢٩- إسرائيل تعيد فتح نفق المسجد الاقصى وتشق نفق جديد تحت الحرم الإبراهيمى بالخليل.

- مجلس الأمن يطالب إسرائيل بوقف جميع الاعمال التى فجرت الأزمة.

أفغانستان:

٣- حركة طاليبان تشن هجوماً صاروخياً على العاصمة كابول.

١٣- حركة الطاليبان تستولى على اقليم "لاجمان" شرقى أفغانستان.

- ٤ آلاف مدنى يفرون للحدود وباكستان ترفض دخولهم.

٢٥- استيلاء حركة الطاليبان على ضواحى كابول الشرقية وتقضى على قوات حكمتيار نهائياً.

٢٧- سقوط كابول فى أيدى قوات حركة الطاليبان.

- تشكيل حكومة انتقالية من ٦ أعضاء.

- هروب ربانى وحكمتيار إلى وادى بانجشير بالشمال.

- إعدام الرئيس السابق "نجيب الله".

٣٠- قوات حركة الطاليبان تصعد عملياتها العسكرية بالشمال لمطارده قوات ربانى.

إيطاليا:

١٣- "أومبرتو بوسى" يبدأ مسيرته لإعلان إستقلال بادانيا الشمالية.

١٥- أومبرتو بوسى يعلن إستقلال "بادانيا" الفيدراليه بشمال إيطاليا.

١٨- الشرطة الإيطالية تداهم مكاتب ومنازل أعضاء رابطة الشمال الانفصالية.

باكستان:

٢٠- مصرع "مرتضى بوتو خلال اشتباك مع قوات الشرطة بكراتشى.

٢٢- اشتباكات بين الشرطة

الباكستانية وأنصار "مرتضى بوتو".

٢٣- بى نظير بوتو تعلن أن اغتيال شقيقها مؤامرة لزعزعة استقرار حكومتها.

بريطانيا:

٦- الغاء مؤتمر الإرهاب بلندن بعد ضغوط مصر والدول العربية والإسلامية.

- بريطانيا تتراجع عن مشروع قرارها لادانة العراق لتدخله فى كردستان.

٢٤- ميجور ونيتانياهو يبحثان دفع عملية السلام.

٢٧- ١٥ إسرائيلياً يطلبون اللجوء السياسى لبريطانيا.

بوروندى:

٣- مصرع عديد من المدنيين فى قتال عنيف بين التوتسى والهوتو.

- الهوتو يهاجمون مواقع الجيش لاجبار التوتسى على المفاوضات.

١٣- بويويا يعيد البرلمان ويلغى الحظر على الاحزاب السياسية.

البوسنه والهرسك:

١٤- بدء انتخابات البوسنة تحت أضخم أشراف دولى.

١٦- منظمة الأمن الأوروبى ترفض شكاوى مسلمى وصرب البوسنة بعد اتهامات متبادلة بالتلاعب فى الانتخابات.

١٨- بيجوفيتش يفوز فى الإنتخابات الرئاسية بالبوسنة.

تركيا:

١٨- ديميريل يرفض إستخدام القواعد الأمريكية بتركيا فى الهجوم على العراق.

٢٠- البرلمان الأوروبى يقرر قطع المعونات المالية عن تركيا.

٢٧- تركيا تتراجع عن اتفاقية لنقل الغاز الطبيعى لإسرائيل.

الجزائر:

٩- حزب التجمع الجزائرى يعلن مقاطعته مؤتمر المصالحة الوطنية.

١٤- بدء مؤتمر المصالحة الوطنية بمشاركة غالبية الاحزاب والقوى السياسية والإجتماعية.

١٨- مجلس الحكومة يوافق على تعديل قانون الانتخابات ليشمل أفراد الجيش والمقيمين بالخارج.

٢١- زروال يشكل لجنة لتنظيم الاستفتاء على الدستور.

٢٣- مصرع وإصابة ٦٠ فى انفجار سيارة ملغومة وقنبله بالجزائر.

سرى لانكا:

٢٧- اشتباكات دامية بين القوات الحكومة وجبهة التاميل وإصابة وقتل المئات من الجانبين.

٢٩- القوات الحكومية تستولى على معقل متمردى التاميل فى شمال البلاد.

السودان:

١- مظاهرات ضخمة احتجاجاً على اختفاء الخبز وتردى الاحوال المعيشية.

٢- مصرع وإصابة ٩ سودانيين فى أعمال شغب بالخرطوم وأم درمان.

٨- مقتل ١٥ جندياً حكومياً فى هجوم للمعارضة على موقع عسكرى.

- رافسنجانى يصل للسودان قادماً من أوغندا فى محاولة للوساطة بين الدولتين.

٩- السودان وأوغندا توقعان اتفاقاً لتطبيع العلاقات.

١٦- استقبال سودانى غير لائق لطائرة اغاثة مصرية لمنكوبى السيول السودانيين.

٢١- محاكمة ٤٤ متهماً بمحاولة قلب نظام الحكم بالسودان.

٣٠- حل جميع النقابات السودانية ودمجها فى ١٣ نقابة جديدة.

سوريا:

٣- سوريا تدعو إلى تجميد المفاوضات مع إسرائيل.

١٦- الاسد والحريرى يبحثان عملية السلام فى الشرق الأوسط.

٢٠- الهراوى يبحث مع الأسد الموقف فى جنوب لبنان.

٢٢- إسرائيل تعزز قواتها بالجولان.

- سوريا تتهم نيتانياهو بتصعيد المواجهة.

العراق:

١- القوات العراقية تواصل قصفها لليوم الثانى مواقع الإتحاد الوطنى الكردستانى.

- التليفزيون العراقى يعلن الإنسحاب من مناطق الأكراد وسط التهديدات الأمريكية.

٣- هجوم أمريكى بالصواريخ بعيدة المدى على العراق.

- ٢٧ صاروخاً تقصف مراكز الدفاع الجوى ومنصات الصواريخ بجنوب بغداد.

- مجلس الأمن يقرر إستمرار الحظر على العراق.

- واشنطن تطالب رعاياها بمغادرة العراق.

٤- الصواريخ الأمريكية تقصف المنشآت العسكرية العراقية لليوم الثانى.

- صدام يعقد إجتماعاً طارئاً للقادة العسكريين.

٥- الطيران الأمريكى يقوم بتوسيع الحظر الجوى إلى خط عرض ٣٣.

- اشتباكات بين قوات برزانى وطالبانى بشمال العراق.

٨- قوات برزانى تسيطر على مدينتين كرديتين بالشمال.

٩- قوات برزانى تستولى على مدينة السليمانية على الحدود الايرانية.

١٠- نزوح ٧٥ ألف كردى لايران.

- برزانى يصدر العفو العام عن طالبانى وكل الأكراد.

١٢- العراق يطلق ٣ صواريخ على طائرات أمريكية بجنوب العراق.

١٣- بغداد تعلن وقف هجماتها الصاروخية وسط استعدادات عسكرية أمريكية.

٢٠- طلائع القوات الأمريكية تصل إلى الحدود بين العراق والكويت.

فرنسا:

٢٢- ١٢ ألف شخص يتظاهرون بباريس احتجاجاً على تفاقم مشكلة البطالة.

٢٥- شيراك ونيتانياهو يبحثان تطورات الوضع فى الشرق الأوسط.

٣٠- اضراب المدرسين الفرنسيين احتجاجاً على سياسة الحكومة المالية.

فلسطين:

٢- عرفات يكشف تجسس أجهزة الأمن الإسرائيلية عليه.

٤- فى أول لقاء بينهما: عرفات ونيتانياهو يتعهدان بمواصلة عملية السلام.

- نيتانياهو يرفض تحديد موعد الإنسحاب من الخليل.

٢٤- السلطة الفلسطينية تتقدم بشكوى

لمجلس الأمن احتجاجاً على سياسة الإستيطان الإسرائيلى.

٢٥- القوات الإسرائيلية تقتحم مناطق الحكم الذاتى بعد مواجهة مسلحة مع الشرطة الفلسطينية.

- أضراب عام ومظاهرات عارمة فى المدن الفلسطينية احتجاجاً على فتح إسرائيل لنفق أسفل المسجد الأقصى.

- القوات الإسرائيلية تعتدى على وزراء التعليم والمالية والأوقاف الفلسطينيين.

٢٦- استمرار المواجهات الدامية بين الفلسطنيين والقوات الإسرائيلية.

كوريا الجنوبية:

١٨- إعلان حالة التأهب فى الجيش بعد تسلل غواصة تابعة لكوريا الشمالية.

١٩- مصرع ٧ أشخاص أثناء محاولتهم التسلل لكوريا الجنوبية.

٢٨- تصاعد الحرب الكلامية بين الكوريتين، قوات سول تقتل نائب قائد الغواصه المتسلله.

٣٠- سول تقيم حاجزاً أمنياً على الحدود مع كوريا الشمالية.

الكومنولث الجديد:

١٠- يلتسين ينقل صلاحيات الأمن القومى لتشيرنومردين استعدادا لاجراء عملية فى القلب.

- تشيرنومردين مارس صلاحيات رئيس الدولة فى روسيا.

١٢- تعليق انسحاب القوات الروسية من الشيشان للخلاف حول تبادل الأسرى.

١٧- اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة فى الشيشان لحين إجراء الإنتخابات.

٢٧- زيوجانوف يطالب يلتسين بالاستقالة لتجنب أزمة سياسية.

٢٨- معارك عنيفة بين المعارضة الطاجيكية والحرس الروسى عند حدود أفغانستان.

- احباط نشاط ٣٩ روسياً عملوا لحساب مخابرات أجنبية.

- يلتسين يحذر حلف الاطلنطى من التوسع شرقاً دون الاتفاق مع روسيا.

لبنان:

١- بدء المرحلة الثالثة للإنتخابات اللبنانية وسط إجراءات أمنية مشددة.

٢- فوز ساحق للحريرى فى الانتخابات اللبنانية.

١٩- مقتل جنديين إسرائيليين فى هجوم بجنوب لبنان.

٢١- إسرائيل تقصف جنوب لبنان بالمدفعية الثقيلة.

مصر:

١- مبارك وليفى فى الإسكندرية:

- ضرورة تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها تجاه السلام.

٨- الألفى فى لقاء بشباب الحزب الوطنى: مؤتمر لندن كان يهدف لقلب انظمة الحكم العربية.

١٠- بدء المناورة الإستراتيجية (بدر ٩٦).

١٢- سفير إسرائيل بمصر غادر القاهرة دون ترشيح خلفا له.

١٥- وزراء الخارجية العرب فى ختام اجتماعاتهم بالقاهرة:

- التأكيد على احترام وحدة وسلامة العراق وحدوده الوطنية.

- اقتراح خطط عربية لدفع عملية السلام سياسياً.

١٦- مبارك فى حديث للتليفزيون الإسرائيلى:

- إسرائيل ستخسر ثقه المنطقة إذا تخلت عن اتفاقاتها.

- مبارك فى إجتماع مع الوزراء بالإسكندرية:

- عقد القمة الإقتصادية فى موعدها دعوة لجميع الأطراف لتحمل مسئوليتها.

١٨- مبارك يبحث مع روس تطورات الموقف فى المنطقة.

- فى ختام إجتماع وزراء المالية والإقتصاد العرب بالإسكندرية: انشاء منطقة التجارة العربية الحرة فى عشر سنوات بالتدريج.

٢١- مبارك فى حديث لمجلة "دير شبيجل": مصر لا تؤيد أى هجوم على العراق وترفض تقسيم العراق.

٢٥- مصرع ٥٦ شخصاً فى حادث غرق مركب شراعى بالمنيا.

٢٦- استشهاد ضابط شرطة مصرى برصاص الشرطة الإسرائيلية بمنطقة رفح المصرية.

٢٨- إفتتاح منطقة "الكنوز الذهبية" بدهشور.

٣٠- مبارك وعرفات يبحثان بالإسكندرية قمة واشنطن المزمع عقدها لدفع عملية السلام.

- مبارك يقرر عدم المشاركة فى قمة واشنطن.

الهند:

٦- الهند تصدق على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية.

١٤- ناروسيماراو يعلن تمسكه بزعامة حزب المؤتمر متحدياً قيادات الحزب المعارضة له.

٢٠- وفاة ٥٠ شخصاً وإنفجارات بكشمير عقب الانتخابات البرلمانية المحلية.

٢١- استقالة ناروسيماراو من رئاسة حزب المؤتمر بعد اتهامه بالغش.

الولايات المتحدة:

٩- الكونجرس يستدعى مستشار كلينتون "موريس" لتقديم معلومات فى فضيحة الملفات الفيدرالية.

١٠- كلينتون ونيتانياهو يبحثان عملية السلام.

١٧- بدء أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٥٥ بنداً على جدول الأعمال أبرزها إعادة ترشيح غالى.

١٨- بيرى يعلن مسئوليته عن التقصير الذى سهل وقوع انفجار الخبر بالسعودية.

٢٤- موسى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: مصر تؤكد على خطورة تصاعد التسلح الإسرائيلى على أمن المنطقة.

- القوى النووية الخمس "الولايات المتحدة - الصين - روسيا - بريطانيا - فرنسا" توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٥- إسرائيل توقع على المعاهدة الدولية لحظر التجارب النووية.

٢٩- كلينتون يدعو مبارك وحسين وعرفات ونيتانياهو لقمة عاجلة بواشنطن.

اليابان:

١- أعضاء الحزب الحاكم يطالبون هاشيموتو بحل البرلمان.

٨- استفتاء فى جزيرة أوكيناوا حول الوجود العسكرى الأمريكى بالجزيرة.

١٣- حاكم أوكينوا يجدد العقود للقواعد العسكرية الأمريكية.

٢٢- هاشيموتو يتحالف مع الحزب الديمقراطى تمهيداً لانتخابات أكتوبر.

٢٧- هاشيموتو يحل البرلمان اليابانى.




نشاط الأمم المتحدة

إعداد: نادية عبد السيد

الجمعية العامة:

– وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كاسحة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فى الغلاف الجوى أو تحت سطح الأرض لتصبح المعاهدة جاهزة لتوقيع الدول الأعضاء، وكانت نتيجة التصويت على مشروع القرار الذى أقترحته أستراليا موافقة ١٥٨ دولة ومعارضة ثلاث دول هى الهند وبوتان وليبيا وامتناع خمس دول عن التصويت هى كوبا ولبنان وسوريا وموريشيوس وتنزانيا(٩/١١).

– دعا د. بطرس غالى إلى المصادقة على المعاهدة سريعا "حتى يعيش أطفالنا وأحفادنا بلا خطر انتشار الأسلحة النووية"(٩/١١) وفى تطور لاحق أعلنت الأمم المتحدة أن عدد الدول المصدقة على المعاهدة بشكل نهائى بلغ ٦٥ دولة وهو العدد اللازم لبدء تطبيقها وأن المعاهدة سوف يبدأ سريانها فى ٢٩ أبريل القادم(١١/١٠).

– عرض د. بطرس غالى خلال الجلسة الأخيرة للدورة الخمسين تقريرا فى حوالى ٤٠٠ صفحة حول أنشطة المنظمة الدولية أكد فيه أن المنظمة تمر بمرحلة تحول جذرى لا يمكن وصفها بالسلاسة أو السهولة مشيرا إلى وجود فتور فى معالجة القضايا الحساسة المدرجة على جدول الأعمال. وتناول التقرير موضوعات أخرى منها حقوق الانسان والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام ونزع السلاح وإصلاح المنظمة والتعاون مع المنظمات الإقليمية. واحتل التقرير مكان الصدارة فى جدول أعمال الجلسة الأخيرة الذى تضمن ٤٥ بندا أخر رحلت جميعها إلى الدورة ٥١ من بينها قضية فلسطين والشرق الأوسط ومسألة قبرص والوضع فى البوسنة والتمثيل العادل فى مجلس الأمن وتوسيع نطاق عضويته(٩/١٧).

– بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها العادية والخمسين فى إجواء قاتمة وسط أزمات مالية وشكوك تحيط بدورها وقال وزير الخارجية البرازيلى لويز فيليب بالميرا أمام الجمعية العامة: أن هناك أزمة ملحة تضفى شعورا غير مريح بعدم الأمان فيما يتعلق بمستقبل الأمم المتحدة"، وقد انتخب مندوب ماليزيا رئيسا للدورة السنوية مكان البرتغالى ويضم جدول أعمال الدورة ١٦٠ موضوعا(٩/١٧).

– سيطرت قضيتا الوضع المالى للأمم المتحدة وإعادة انتخاب د. بطرس غالى كأمين عام للمنظمة الدولية على جدول أعمال اليوم الثانى من إجتماعات الجمعية العامة، وفاجأ السفير الماليزى إسماعيل رضا على الرئيس الجديد للجمعية العامة الدول الأعضاء بالقائه خطابا هاجم فيه المصالح الوطنية الضيقة لدى بعض الدول والألفة التى تسود الوسط الدبلوماسى والتى أضعفت من فرص إصدار أحكام حاسمة(٩/١٨).

– واجهت الولايات المتحدة انتقادات عديدة غير مباشرة بسبب عدم تسديد ديونها للمنظمة الدولية وقالت متحدثة باسم الأمم المتحدة أن واشنطن دفعت ٤٠ مليون دولار فقط وهو ما يمثل قدرا ضئيلا جدا من ديونها للمنظمة الدولية(٩/٢٤).

– حض الرئيس كلينتون فى خطابه أمام الجمعية العامة المجموعة الدولية على مواصلة عزل العراق وإيران وليبيا، وتحدث عن إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لمكافحة الإرهاب مشددا على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وقال أن الأمم المتحدة "تخدم مصالحنا" وجدد تعهده العمل لتوسيع دائرة السلام فى الشرق الأوسط "لتشمل جيران إسرائيل" وقال كلينتون انه كان أول من وقع معاهدة الحظر الشامل لاجراء التجارب النووية التى وصفها بأنها ستساعد على منع القوى النووية من تطوير أسلحة أشد تقدما وأكثر خطورة(٩/٢٤).

– تناول السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى كلمته أمام الجمعية العامة دور الأمم المتحدة فى الظروف الدولية المستجدة خاصة فى مجالات السلم الدولى والتنمية والعدالة والمساواة، كما أكد على ضرورة استئناف عملية السلام على جميع المسارات وفقا للمرجعيات المتفق عليها، وحذر موسى من التراجع عن الالتزامات التعاقدية وأكد مجددا على ضرورة اخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وطالب إسرائيل باخضاع جميع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية(٩/٢٤).

– جدد رئيس الوزراء المغربى عبداللطيف الفيلالى فى كلمته أمام الجمعية العامة التزام بلاده بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية ودعا الفيلالى مدريد إلى الدخول فى مفاوضات مع المغرب للبحث فى مستقبل مدينتى سبته ومليلة اللتين تحتلهما أسبانيا(٩/٢٤). وفى تعقيب ممثل أسبانيا فى الأمم المتحدة على ذلك قال "أن الأمر يتعلق بمدينتين أسبانيتين سكانهما ممثلون بشكل قانونى فى البرلمان الأوروبى"(٩/٢٥).

– طالب الاتحاد الأوروبى فى كلمة ألقاها وزير خارجية أيرلندا أمام الجمعية العامة باستئناف المفاوضات فى وقت مبكر بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين وسوريا ولبنان واحترام سيادة ووحدة الأراضى اللبنانية وقال أن عملية السلام التى قبلتها جميع الأطراف طبقا لأطر مدريد واتفاقيتى أوسلو هى الطريق الوحيد لأمن وسلامة إسرائيل والفلسطينيين

والدول المجاورة(٩/٢٥).

– قدم رئيس بولندا إلى الجمعية العامة مشروع معاهدة لوقف انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب في العالم التي قال أنها تهدد الديمقراطية والحريات الديمقراطية وأضاف أن الجريمة المنظمة أصبحت ظاهرة عالمية وطالب بجهود دولية منسقة لتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول(٩/٢٥).

– دعت بريطانيا في كلمة ألقاها مالكوم ريفكند وزير الخارجية إلى إصدار إعلان دولي يحرم الإرهابيين من الحصول على حق اللجوء السياسي لدى الدول الأخرى وأنه يجب إلا يستفيد الإرهابيون من ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الذي تضمن حق اللجوء السياسي للاجئين الذين يخشى على حياتهم في دولهم لأسباب سياسية(٩/٢٥).

– تعهد رئيس وزراء اليابان في كلمته أمام الجمعية العامة أن تقوم بلاده بدور أنشط في الأمم المتحدة لأجل السلام والأمن الدولين حتى تتمكن من الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وطالب الدول الأعضاء بالعمل بسرعة لاصلاح المنظمة الدولية(٩/٢٥).

– ذكر رئيس وزراء ماليزيا في كلمته أمام الجمعية العامة أنه رغم انتشار المعرفة بسبب أجهزة المعلومات إلا أنها قد تؤذي القيم الأخلاقية من ناحية أخرى بشكل لا يقل تأثيره عن تلوث البيئة أو تهريب المخدرات وأضاف أنه يجب على الدول التضامن لمكافحة مهربي البرامج السيئة على الكمبيوتر كما يجب أن تتوقف الدول الغربية عن نشر برامج تعمد إلى تشويه صورة الدول النامية ومستوى تفكيرهم(٩/٢٨).

– أكد مندوب الصين لدى الأمم المتحدة في كلمته أمام اللجنة السادسة ضرورة عدم اللجوء إلى العقوبات كوسيلة رئيسية لحل النزاعات الدولية وأن العقوبات تسبب مصاعب بالغة بالدول النامية وأضاف أن الأمم المتحدة والدول المعنية يجب أن تضع في أولوياتها اختيار أكثر الوسائل مباشرة وسرعة لمساعدة دول العالم الثالث التي تأثرت بالعقوبات وقدم اقتراحا بتقديم المساعدة والتعويضات للدول المتأثرة بالعقوبات لتنميتها من خلال مشروعات التعاون التفضيلية مثل تقديم القروض في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية الإقتصادية(٩/٢٨).

– حذر الرئيس البوسني عزت بيجوفيتش في كلمته من تجدد القتال في البوسنة بعد رحيل القوات الدولية في ديسمبر ما لم تعمل كل من الولايات المتحدة وباقي الدول الكبرى على الزام جميع الأطراف بتنفيذ مبادئ اتفاق دايتون للسلام في البوسنة(٩/٢٦).

– أدان وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد إجراءات إسرائيل في القدس وطالب إسرائيل بوقف ممارساتها حالا والتقيد بالتزاماتها، كما طالب بحمل العراق على التعاون المخلص مع قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها الكشف عن مصير الأسرى المحتجزين والزام العراق بالتعاون مع لجان التفتيش الدولية(٩/٢٨).

– حذر وزير خارجية لبنان من أن العنف السائد في فلسطين وجنوب لبنان يعكس سلبية طروحات الحكومة الإسرائيلية وينذر بتفاعلات وخيمة أن سقطت عملية السلام نهائيا، وشدد في خطابه أمام الجمعية العامة على أن لبنان قادر على مواجهة الصعوبات ومقاومة التحديات(١٠/١).

– حذر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع من اختيار الحكومة الإسرائيلية طريق المواجهة وأشار إلى إتخاذ العرب "من السلام اختيارا إستراتيجيا" وأكد أنه "جرى الاتفاق بين سورية وإسرائيل على الانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ ثم استمرت المفاوضات حول عناصر السلام الأخرى، وحصل كل ذلك باشراف الولايات المتحدة ومشاركتها" وأتهم الشرع الحكومة الإسرائيلية بأنها تريد إطلاق مفاوضات جديدة لا مرجعية لها وتحاول نسف كل ما تحقق خلال السنوات الخمس الماضية(١٠/٢).

– طالب وزير خارجية الأمارات إيران بإزالة كل ما دشنته من منشآت مدنية وعسكرية في الجزر الثلاث وقال أن إيران تسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع أمعانا في تكريس احتلالها غير عابئة بخطورة أبعاد هذه السياسة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وأعرب عن حكمة التوجهات السلمية الهادفة إلى ترسيم الحدود وحل الخلافات وفقا للقانون الدولي(١٠/٢).

– أكد وزير الخارجية القطري أن اصرار إسرائيل على فتح النفق تحت المسجد الأقصى يهدد بنسف عملية السلام وشدد على أن السلام الشامل في الشرق الأوسط "لن يتحقق إلا بحل قضية القدس" وأضاف أن مطالبة العراق بتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن يجب إلا تخرج عن إطار الشرعية الدولية(١٠/٣).

– أعرب وزير خارجية البحرين في كلمته أمام الجمعية العامة عن حرص دولة البحرين على وحدة العراق وسلامة أراضيه ودعا إلى الاسراع في تنفيذ القرار ٩٨٦، وأضاف أن استمرار احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الأمارات يشكل مصدر قلق لدولة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي ودعا إيران إلى الاستجابة لدعوات دولة الأمارات لحل قضية الجزر من خلال المفاوضات الثنائية وغيرها من الوسائل السلمية لحل المنازعات بين الدول بالتراضي(١٠/٣).

– قال وزير الخارجية الإسرائيلي في خطابه أمام الجمعية العامة أن "أحد أهدافنا المباشرة هو استئناف المفاوضات مع سوريا على أسس مبادئ مدريد التي دشنت الحوار بين الدولتين" وشدد على أن "التزام حكومة نيتانياهو باحترام اتفاقات أوسلو مرتبط بصورة وثيقة بعملية السلام كما صيغت مع جيراننا، مصر والأردن" وكرر ليفي موقف إسرائيل بأنها على استعداد لبدء البحث التفاوضي في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار ولكن بعد توقيع الاتفاقات السلمية الثنائية بين إسرائيل وجميع دول المنطقة(١٠/٣).

أعرب الأردن أمام الجمعية العامة عن تأييده مجددا للاقتراح الإيطالي الذي دعا إلى أن يكون هناك المزيد من الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن في الوقت الذي يتم فيه شغل المقاعد الدائمة بالتناوب بين عدد يتم اختياره من الدول، ودعا الأردن إلى إعادة النظر في العقوبات الإقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة وأشار أن الأردن تكبد خسائر تقدر قيمتها بمليارات الدولارات نتيجة للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق، وأعرب عن الأمل في تدخل راعي السلام الأمريكي والروسي لاعادة تصحيح مسيرة السلام وتوقف كل ما من شأنه أعاقتها وتعطيلها(١٠/٧).

– تبنت الجمعية العامة قرارا قدمته ليبيا دعا إلى "الانهاء الفوري للقوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الاقليمية وتفرض عقوبات على شركات وأشخاص لدول أخرى" وقد بذلت الولايات المتحدة جهودا كبيرة لافشال تبني القرار(١١/٢٨).

– طالبت اللجنة الإجتماعية التابعة للجمعية العامة، العراق بالتعاون مع اللجنة الثلاثية الدولية الخاصة بالأسرى الكويتيين واللجنة الفنية المنبثقة عنها لتحديد مكان أو تحديد مصير مئات من الأشخاص مازالوا مفقودين، وأدانت اللجنة انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة التي يعتبر العراق مسئولا عنها(١١/٢٨).

العراق:

– أعلن د. بطرس غالي انسحاب القوات العراقية من مدينة أربيل الكردية وأن قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني هي التي تسيطر على المدينة(٩/٢).

– أبقى مجلس الأمن العقوبات الإقتصادية على العراق بعد أن عقد إجتماعا خصص للمراجعة الدورية التي تتم كل ٦٠ يوما(٩/٣).

– أعلن السفير ادوارد غنيم أن ظروف مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة في ٢٠ مايو قد تغيرت في أعقاب أرسال صدام حسين قواته إلى المناطق الكردية الشمالية وتوقع غنيم أن يستغرق تنفيذ الاتفاق شهورا أخرى(٩/٣).

– أجل د. بطرس غالي تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء وقال أنه لا يستطيع أرسال موظفي الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ الاتفاق لأنه يخشى على سلامتهم(٩/٣).

– قال مراقبو الأمم المتحدة أن الهدوء يخيم على المنطقة المنزوعة السلاح الواقعة عند الحدود الكويتية العراقية المشتركة في اعقاب الهجوم الصاروخي الذي شنته الولايات المتحدة على أهداف في جنوب العراق(٩/٣).

– تقدمت بريطانيا بمساندة الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدين الهجوم العراقي على الاكراد ويدعو إيران إلى وقف تورطها في شمال العراق، وتقدم المندوب

الروسي سيورجي لافروف بمذكرة غاضبة تفيد أنه سيعارض القرار وطالب مجلس الأمن بدعوة الجميع إلى الامتناع عن إستخدام القوة بما فى ذلك الولايات المتحدة والعراق وإيران(٩/٤).

– شنت الولايات المتحدة هجوما صاروخيا ثانيا على مواقع فى جنوب العراق وأوضح الناطق باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن هذه الضربة الثانية شملت أهدافا لم تصب أو لم تدمر كليا فى الهجوم الأول وأن الهجوم كان ضروريا لتأمين سلامة الطائرات والفرق العاملة فى منطقة الحظر الجوى الموسعة حتى خط الحظر ٣٣(٩/٤).

– فشل مجلس الأمن فى التوصل إلى اتفاق حول مشروع القرار البريطانى الداعى لإدانة العراق بسبب دخول قواته إلى مدينة أربيل واعلنت روسيا أنها ستستخدم حق الفيتو لاجهاض مشروع القرار البريطاني وتركز الخلاف حول ثلاث نقاط أولها إصرار الوفد الروسي على استبعاد أدانة العراق ثم رغبة فرنسا فى تعديل الفقرة الرابعة من مشروع القرار لدعوة البرزاني والطالباني للتفاوض مع الحكومة العراقية وليس التفاوض بينهما فحسب وأخيرا أصرار روسيا والصين ودول عدم الانحياز على استبعاد فقرة من المشروع حول قرار الأمين العام تأجيل نشر المراقبين الخاصين بتنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء وابدالها برسالة من رئيس المجلس إلى الدكتور بطرس غالي تدعوه لتطبيق الاتفاق عندما يرى ذلك ممكنا(٩/٥).

– تراجعت بريطانيا والولايات المتحدة عن مساع لاصدار قرار من مجلس الأمن ضد تحريك القوات العراقية المسلحة فى شمال العراق وأعلنت السفيرة الأمريكية مادلين أولبرايت أن مجلس الأمن أوقف مشاوراته فى شأن مشروع قرار بريطانى لاقى معارضة روسيا والصين ودول أخرى فى المجلس وقالت أنها "نتيجة مؤسفة"(٩/٦).

– ذكر مسئول فى الأمم المتحدة أن اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل فى العراق قررت وقف طلعات الطائرات الهليكوبتر التى تقوم بعمليات مراقبة العراق خشية أن يسقطها العراقيون مصادفة خلال المواجهات مع الولايات المتحدة(٩/٦).

– ذكر مسئول بالخارجية التركية أن بلاده قدمت إلى لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة تقريرا مفصلا عن خسائرها من جراء العقوبات المفروضة على العراق منذ ١٩٩٠ وطالبت فيه بتعويضات مالية فى صورة مزايا إقتصادية أو امدادات طاقة(٩/١٠).

– هددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق إذا ما أعادت حكومة بغداد بناء الدفاعات الجوية التى دمرتها الصواريخ الأمريكية كروز بعيدة المدى(٩/١١).

– رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا المبادرة الإيطالية التى تدعمها روسيا لاستصدار بيان رئاسى من مجلس الأمن يرمي إلى التنفيذ السريع لاتفاق "النفط مقابل الغذاء" وربطتا تنفيذ الاتفاق بالظروف الملائمة فى شمال العراق(٩/١١).

– أعلنت بغداد أنها ترفض التهديدات الأمريكية بتوجيه ضربات عسكرية جديدة للعراق أثر إطلاق العراق صاروخ على مقاتلة أمريكية كانت تحلق فوق مناطق شمالية وتعهدت بغداد بالرد على أى هجوم(٩/١٢).

– عززت الولايات المتحدة وجودها العسكرى استعدادا للقيام بعمل عسكرى محتمل ضد العراق فى الوقت الذى قرر فيه مجلس قيادة الثورة العراقى وقف التصدى للطائرات الغربية التى تحلق فوق منطقتى الحظر الجوى اللتين لم يتم تحديدهما على أى أساس مشروع فى القانون الدولى أو قرارات مجلس الأمن. كما وجه وزير الخارجية العراقى مجموعة رسائل إلى د. بطرس غالى سجلت احتجاج حكومته على فرض التحالف الغربى منطقتى الحظر فى شمال العراق وجنوبه بما "يخالف القانون الدولى"(٩/١٣).

– أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها قررت أرسال ٥٠٠٠ جندى إلى الكويت تعززهم الدبابات والعربات المدرعة فى إطار حشودها العسكرية فى الخليج لمواجهة الوضع فى العراق(٩/١٤). وعلى صعيد آخر أعرب العراق عن أمله بأن يساهم قراره وقف التعرض لطائرات الولايات المتحدة فى نزع فتيل التوتر العسكرى بين البلدين(٩/١٤).

– أعلن جيان سانتيلو قائد قوة بعثة مراقبى الحدود بين العراق والكويت أن بعض الهجمات الصاروخية التى شنتها الولايات المتحدة على العراق انتهكت المنطقة المنزوعة السلاح بين العراق والكويت وأن تحليق طائرات حربية مجهولة الهوية فوق المنطقة يمثل انتهاكا لوضع نزع السلاح على الحدود(٩/١٨).

– وصل إلى الكويت ٣٩٠ جنديا يمثلون أول دفعة من قوة مؤلفة من ثلاثة آلاف جندى أمريكى صدرت لها أوامر بالتوجه للصحراء قرب الحدود العراقية الكويتية، كما قامت الولايات المتحدة بنشر ثمانى طائرات قاذفة من طراز "ستيليت" وراجمات صواريخ باتريوت خشية شن العراق هجمات بصواريخ سكود على جيرانه(٩/٢٠).

– صرح د. بطرس غالى بأن تطبيق الاتفاق حول صيغة النفط مقابل الغذاء مازال يواجه صعوبات وهو ما يجعل استئناف تصدير النفط العراقى قبل نهاية العام الحالى أمرا غير مؤكد(٩/٢٠).

– صرح رالف أكيوس بأن طائرات هليكوبتر عراقية كانت ترافق طائرة هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة تجنبت دخول منطقة الحظر الجوى التى وسعتها واشنطن أخيرا وهو ما يثبت اعترافا من العراق بمنطقة الحظر الجوى الجديدة كأمر واقع(٩/٢١).

– طلب المؤتمر السنوى الأربعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية من المدير العام للوكالة مواصلة مشاوراته مع دول الشرق الأوسط لتسهيل مهمة الحصر الشامل لجميع الأنشطة النووية بالمنطقة تمهيدا لوضع تصوير لاتفاقية نموذجية لاخلائها من السلاح النووى. ودعا المؤتمر العراق إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٦٨٧، ٧٠٧، ٧١٥ وتسليم جميع المعدات والمعلومات النووية إلى فريق التفتيش التابع للوكالة والتعاون الكامل وغير المشروط مع الفريق الذى سيمارس حقه فى إتخاذ كل التدابير التى تكفل الكشف عن الانشطة النووية التى يحجبها العراق عن الوكالة(٩/٢٣).

– التقى وزير الخارجية العراقى محمد سعيد الصحاف فى نيويورك مع د. بطرس غالى وتناول الإجتماع "توثيق التعاون بين الجانبين من أجل أستعجال تنفيذ "صيغة النفط للغذاء" كما قدم الصحاف إلى الأمين العام موجزا عن التطورات الأخيرة فى شمال العراق وما أسفرت عنه من استقرار فى المناطق الكردية(٩/٢٨).

– أعلن مساعد الأمين العام للشئون الانسانية ياسوتش اكاش أن القرار ٩٨٦ يمكن أن يدخل حيز التنفيذ قبل نهاية السنة وأضاف أن الأمم المتحدة تأمل بالبدء فى تنفيذ القرار قبل نهاية المهلة التى حددها نداء تم توجيهه لتقديم مساعدات بقيمة ٣٩,٩ مليون دولار إلى الشعب العراقى(٩/٣٠). وعلى صعيد آخر طلب مسعود برزانى رئيس الحزب الديمقراطى فى شمال العراق من الأمم المتحدة الاسراع بتنفيذ القرار وأبدى تعهده بالحفاظ على حياة موظفى الأمم المتحدة العاملين بشمال العراق(٩/٣٠).

– أبلغ تشارلز دولفر نائب رالف أكيوس رئيس اللجنة الخاصة السلطات العراقية أن التقارير "النهائية" التى قدمتها فى أغسطس فى شأن تدمير ما لديها من أسلحة الدمار الشامل "معيبة وناقصة" وأضاف أنه أبلغ المسئولين العراقيين أن تقويم الأمم المتحدة المبدئى أظهر تضاربا فى التقارير الخاصة بقدرات العراق الكيماوية والبيولوجية والصاروخية(١٠/١). وفى تطور لاحق حملت بغداد على تصريحات دولفر وقال وزير النفط العراقى أن تصريحاته تفتقر إلى الموضوعية(١٠/٢).

– أزيلت عقبتان رئيسيتان أمام إستئناف إجراء تنفيذ القرار ٩٨٦ وبدأت الأمانة العامة للأمم المتحدة بوضع قائمة باسماء المراقبين الدوليين النفطيين الذين يفترض أن يتوجهوا إلى شمال العراق لوضع الترتيبات اللازمة لمراقبة ضخ النفط، وأكد رئيس لجنة العقوبات أن فى امكان اللجنة مباشرة أعمالها من دون انتظار وصول المصادقة على المعادلة التسعيرية للنفط من الولايات المتحدة(١٠/٢).

– أجتمع وزير الخارجية الكويتى الشيخ صباح الأحمد مع رالف اكيوس لبحث المشاكل التى تعانى منها اللجنة الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وصرح اكيوس أنه ابلغ الوزير أنه فى حال تنفيذ القرار ٩٨٦ سيتم توفير جميع الاحتياجات المالية للجنة(١٠/٢).

– غادر تشارلز دولفر نائب رالف اكيوس بغداد بعد أن تسلم من السلطات العراقية سبع

"رسائل توضيحية" عن برامج التسلح العراقي تتعلق بالبرامج العراقية الكيماوية والبلستية والبيولوجية وأكد مجددا أن العراق لم يبدد حتى الآن شكوك اللجنة في شأن الأسلحة المحظورة التي يزال يخفيها(٣/١٠).

– قال وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة أن تحريك العراق قواته في الشمال يندرج "ضمن نطاق سيادته على الإقليم الكردي، وأن العراق لم يقم بأي تصرف يخالف الميثاق أو قرارات مجلس الأمن كي يبرر قيام الولايات المتحدة بعدوان عسكري عليه" وشدد على تطبيق صيغة "النفط للغذاء" في أقرب وقت(٣/١٠).

– تلقت وزارة الخارجية المصرية مذكرة عراقية تطالب بمشاركة مصر في نشاطات اللجنة الخاصة وذلك لضمان عدم خروج اللجنة عن عملها(٤/١٠).

طالب العراق المفوضية العليا للاجئين بزيادة المساعدة للاجئين المقيمين في العراق والذين يصل عددهم إلى ٧٠ الفا وقال برزان التكريتي ممثل العراق لدى الأمم المتحدة في كلمته أمام اللجنة التنفيذية للمفوضية أنه على رغم الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها العراق فإنه يتحمل عبء استضافة هؤلاء اللاجئين وأنه يوجد نحو ٤٠ الف لاجئ أيراني منهم ٢٣ الفا في معسكر الطاش في محافظة الأنبار وأن الباقين موجودون في محافظتي واسط وميسان(١٠/١٠).

– وصف العراق بيان الأمم المتحدة الذي أكد أن الوقت لم يحن بعد لتنفيذ اتفاق "النفط مقابل الغذاء" بأنه غير مقبول وغير مقنع ودعا المنظمة الدولية إلى إتخاذ موقف من "الاعتداءات الأمريكية"(١٠/١٠).

– أكد رالف اكيوس في تقريره نصف السنوي الذي قدمه إلي مجلس الأمن أن اللجنة لم تصل إلى المرحلة التي يمكنها فيها أن تعلن باقتناع التخلص من المواد المحظورة في العراق "وأن العراق لم يقدم بيانا كاملا عن الأسلحة الجرثومية التي انتجها وتلك التي دمرها" من دون علم اللجنة(١١/١٠).

– بحث سفير العراق لدى الأمم المتحدة نزار حمدون مع سينمايا غاريخان أحد مستشاري الأمين العام للأمم المتحدة الترتيبات الخاصة لوضع القرار ٩٨٦ موضع التنفيذ(١٢/١٠).

– من خلال التقرير الذي أعده عن أعمال المنظمة الدولية والذي ناقشته الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر د. بطرس غالي عن قلقه حول استمرار تعنت العراق وعدم تنفيذه كل قرارات مجلس الأمن. وأشاد مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة بما طرحه د. غالي عن عدم تنفيذ العراق القرارات المتعلقة بإطلاق الاسرى وتخلف العراق عن اعادة الممتلكات الكويتية المسروقة(١٢/١٠).

– أكدت لجنة تعويضات حرب الخليج التابعة للأمم المتحدة أنها ابلغت العراق أن مجلس الأمن وحده هو الذي يمكنه إتخاذ قرار في شأن طلبه الحصول على أموال لتسديد نفقات الدفاع القانوني في مواجهة طلبات التعويض(١٧/١٠).

– وجه نزار حمدون ممثل العراق لدى الأمم المتحدة رسالة إلي د. بطرس غالي أكد فيها أن زورقين كويتيين اعترضا زورقا تابعا لمركز علوم البحار في جامعة البصرة وأطلقا عليها النار داخل المياه الإقليمية العراقية طالبا منه التدخل لايقاف هذه الأعمال العدوانية(١٩/١٠).

– بعث وزير العراق محمد سعيد الصحاف برسالة إلي د. بطرس غالي ركزت استمرار انتهاكات القوات التركية لأراضي العراق ومجاله الجوي". ومن جهة أخرى بعث مندوب العراق لدى الأمم المتحدة نزار حمدون برسالة إلي د. غالي تناول فيها "تاثير الحصار الإقتصادي على حقوق الانسان في العراق" وضمنها ورقة أعدتها الحكومة العراقية عن هذه الأضرار "ومدى تعارضها مع الحقوق التي أقرتها المواثيق الدولية"(٢٤/١٠).

– وصل إلي البصرة ثلاثة مراقبين كلفتهم المنظمة الدولية بالاشراف على إستئناف تصدير نفط عراقي في إطار صيغة "النفط للغذاء" وبدأوا تفقد المنشآت النفطية في إطار الاتفاق على الإجراءات التي تتيح للأمم المتحدة الأشراف على كميات النفط الخام التي ستصدر واستيراد المواد الغذائية والادوية(٢٧/١٠).

وجهت الأمم المتحدة نداء إلي دول العالم حثتهم فيه على تقديم مساعدات انسانية إلي العراق مؤكدة تدهور الوضع الانساني هناك بسبب العقوبات الإقتصادية الشاملة المفروضة عليه إضافة إلي انخفاض مستوى المساعدات الإنسانية الدولية في الأشهر الأخيرة(٢٩/١٠).

– اتهمت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة مادلين اولبرايت الرئيس صدام حسين بتعمد منع تنفيذ القرار ٩٨٦ ووصفت مشكلة "المعادلة التسعيرية" التي يصر عليها العراق بانها "مسألة مزيفة" واتهمت العراق بالتقدم بمطالب "تتنافى مع مذكرة التفاهم" التي وقعتها مع الأمم المتحدة، وقالت أن المعادلة التسعيرية تتغير شهرا بشهر ونحن سننظر في المعادلة التسعيرية عندما تكون ذات صلة مع الزمن الذي يتم فيه بيع النفط فعلا"(١/١١).

– وافق مجلس الامن على استمرار العقوبات المفروضة على العراق وعقب هذه المراجعة الخامسة والثلاثين لنظام العقوبات ضد العراق نفت مادلين أولبرايت قيام بلادها تعطيل القرار ٩٨٦ وقالت أن الرئيس صدام حسين يبث معلومات مغرضة لالقاء المسئولية على عاتق الولايات المتحدة(٢/١١).

– غادر تشارلز دولفر رالف اكيوس بغداد بعد أن تسلم من السلطات العراقية سبع "رسائل توضيحية" عن برامج التسلح العراقي تتعلق بالبرامج العراقية الكيماوية والبلستية والبيولوجية وأكد مجددا أن العراق لم يبدد حتى الآن شكوك اللجنة في شأن الأسلحة المحظورة التي لا يزال يخفيها(٣/١٠).

– قال وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة أن تحريك العراق قواته في الشمال يندرج "ضمن نطاق سيادته على الاقليم الكردي، وأن العراق لم يقم باي تطرف يخالف الميثاق أو قرارات مجلس الأمن كي يبرر قيام الولايات المتحدة بعدوان عسكري عليه" وشدد على تطبيق صيغة "النفط للغذاء" في أقرب وقت(٣/١٠).

– تلقت وزارة الخارجية المصرية مذكرة عراقية بمشاركة مصر في نشاطات اللجنة الخاصة وذلك لضمان عدم خروج اللجنة عن عملها(٤/١٠).

– طالب العراق المفوضية العليا للاجئين بزيادة المساعدة للاجئين المقيمين في العراق والذين يصل عددهم إلى ٧٠ الف وقال برزان التكريتي ممثل العراق لدى الأمم المتحدة في جينف في كلمته أمام اللجنة التنفيذية للمفوضية أنه على رغم الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها العراق فإنه يتحمل عبء استضافة هؤلاء اللاجئين وأنه يوجد نحو ٤٠ الف لاجئ إيراني منهم ٢٣ الفا في معسكر الطاش في محافظة الأنبار وأن الباقين موجودون في محافظتي واسط وميسان(١٠/١٠).

– وصف العراق بيان الأمم المتحدة الذي أكد أن الوقت لم يحن بعد لتنفيذ اتفاق "النفط مقابل الغذاء" بأنه غير مقبول وغير مقنع ودعا المنظمة الدولية إلى إتخاذ موقف من "الاعتداءات الأمريكية"(١٠/١٠).

– أكد رالف اكيوس في تقريره نصف السنوي الذي قدمه إلي مجلس الأمن أن اللجنة لم تصل إلي المرحلة التي يمكنها فيها أن تعلن باقتناع التخلص من المواد المحظورة في العراق "وأن العراق لم يقدم بيانا كاملا عن الأسلحة الجرثومية التي انتجها وتلك التي دمرها" من دون علم اللجنة(١١/١٠).

– بعث محمد سعيد الصحاف برسالة إلي د. بطرس غالي ناشده فيها " انهاء التدخلات الأمريكية في شئون العراق ووصف الصحاف خطط الاجلاء الأمريكية ومنح ٢١٠٠ عراقي ممن تعاونوا مع ضباط المخابرات الأمريكية الذين تسللوا إلي العراق "الهوية الأمريكية" بأنها انتهاك لقواعد القانون الدولي وقواعد التعامل الدولي والقنصلي المعمول به بين دول العالم(٧/١١).

– أحال د. بطرس غالي إلي الجمعية العامة تقرير ماكس فان درشتويل المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان عن حال حقوق الانسان في العراق تضمن توصيات بأن تلغي الحكومة العراقية كل القوانين والمراسيم التي تنص على "معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة" وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يساهم في انعدام الأمن ويضر بالمدنيين(١٥/١١). وفي تطور لاحق احتجت السلطات العراقية على التقرير ووصفته بأنه "يفتقر إلي الموضوعية" ويسعى إلي تكريس

الالتزامات ضد العراق(١١/١٩).

– صرح جوران وولين الذى يرأس مركز المراقبة والتحقيق التابع للجنة الخاصة أن اللجنة ستنقل صواريخ سكود المراقبة التى جرى تدميرها فى عام ١٩٩١ إلى خارج العراق من أجل تقييم مزاعم بغداد بأنها دمرت جميع هذه الصواريخ(١١/١٨).

– بعث وزير الخارجية العراقى الصحاف برسالة إلى د. غالى تناول فيها استمرار انتهاك القوات التركية أراضى العراق وأجوائه وطالبت الحكومة العراقية بفتح "تحقيق فورى شامل" فى توغل قوات تركية داخل أراضى العراق وزيادة "فريق مسح تركى" شمال العراق لاجراء دراسة وجمع معلومات عن الأحوال الشخصية والإجتماعية (للسكان) والديموجرافية والسياسية(١١/٢١).

– وصل إلى بغداد تشارلزدولفر نائب رئيس اللجنة الخاصة فى بداية مهمة للتأكد من حسن سير عمل نظام الرقابة الذى تطبقه اللجنة على الترسانة العسكرية العراقية(١١/٢٢).

– صرح رالف أكيوس لوكالة الانباء الكويتية أن بغداد لم تقدم معلومات مقبولة حول أسلحتها البيولوجية والكيماوية أو الصواريخ التى لديها، وأعرب اكيوس عن قلقه من إحتمال احتفاظ العراق بمحركات صواريخ سكود ومحاولة اخفاء ذلك بتدمير محركات الصنع، وأضاف أن تكاليف بعثته لعام ١٩٩٧ تبلغ ٣٠ مليون دولار، وقد تعهدت الكويت بتغطية قسم من النفقات(١١/٢٤).

– أعلن سفير العراق لدى الأمم المتحدة أن بغداد وافقت على كل شروط الأمم المتحدة حول تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء وتوقع إمكان تصدير النفط العراقى فى شهر ديسمبر(١١/٢٥).

– فشل رالف اكيوس فى الحصول على مساعدات للجنة الخاصة من دولة الامارات وجددت الامارات دعوتها إلى رفع الحظر عن العراق ووجهت انتقادا عنيفا لأكيوس واللجنة(١١/٢٧).

– طالبت اللجنة الإجتماعية التابعة للجمعية العامة العراق بالتعاون مع لجان الصليب الأحمر الدولى وهى اللجنة الثلاثية الدولية واللجنة الفنية المنبثقة عنها لتحديد مكان أو تحديد مصير مئات من الأشخاص مازالوا مفقودين ومن أسرى الحرب من الكويتيين والجنسيات الأخرى(١١/٢٨).

فلسطين:

– دعا بيتر هانسن المفوض العام لوكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" الدول المانحة والدول العربية غير المضيفة للاجئين الفلسطينيين إلى تقديم تبرعات مالية للوكالة التى تعانى عجزا أدى إلى تقليص خدماتها فى شكل يهدد الأوضاع المعيشية للاجئين(٩/٢٤).

– قال ناصر القدرة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة فى رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أن الحكومة الإسرائيلية تواصل حملة مستعمرات الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك القدس وأن ذلك يتناقض والقانون الانسانى الدولى ويتنافى مع عدد كبير من قرارات أجهزة الأمم المتحدة وقد يتسبب بانتكاسة عملية السلام برمتها(٩/٢٤).

– أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا عقب إجتماع المجلس عبر فيه عن قلق المجلس ازاء التطورات الأخيرة فى القدس ورام الله التى اسفرت عن تفجر الأوضاع بين الفلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلى فى اعقاب اقدام السلطات الإسرائيلية على فتح نفق أسفل المسجد الأقصى فى القدس الشرقية(٩/٢٦).

– طالب مجلس جامعة الدول العربية بالتدخل السريع وإتخاذ الاجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف جميع الممارسات التى تمس الأماكن المقدسة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة(٩/٢٦).

– دعا مجلس الأمن إلى "حماية الفلسطينيين" ووقف "جميع الأعمال" التى أدت إلى تفاقم الوضع بينهم وبين الإسرائيليين ودعا إلى "استئناف" عملية السلام فى الشرق الأوسط "فورا"، وتبنى المجلس هذا القرار مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت فيما اعتبرت إسرائيل القرار غير متوازن"(٩/٢٩).

– أعرب د. عصمت عبدالمجيد فى كلمة القاها أمام مجلس الأمن عن شكره للمجلس لدعوته من أجل شرح وجهة نظره بشأن الأحداث الأخيرة فى الأراضى الفلسطينية وقال أن هذا يعتبر تأكيدا لمشاركة الجامعة العربية فى أنشطة الأمم المتحدة تنفيذا لاتفاق سبق عقده بين المنظمتين، ودعا عبدالمجيد مجلس الأمن إلى أن يحيطة علما بما سوف تسفر عنه عملية متابعة تنفيذ القرار ١٠٧٣ بشأن ازالة الأسباب التى أدت إلى تدهور الموقف مؤخرا فى الأراضى الفلسطينية(١٠/٤).

سوريا:

– جدد مجلس الأمن بالاجماع ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فصل الاشتباك بين سوريا وإسرائيل ستة أشهر أخرى تنتهى فى ٢١ مايو ١٩٩٧.

ليبيا:

– أبلغت ليبيا الأمم المتحدة رسالة وجهتها إلى د. بطرس غالى أن العقوبات التى فرضت عليها بسبب اتهامها بالتورط فى انفجار طائرة بان أمريكا فوق بلدة لوكربى عام ١٩٨٨ تسببت فى خسارتها أكثر من ١٨.٧ بليون دولار خلال الفترة من منتصف أبريل ١٩٩٢ حتى نهاية ١٩٩٥(٩/٢٠).

– نددت ليبيا بقرار مجلس الأمن بتمديد العقوبات المفروضة عليها فى إطار عملية مراجعة قرار الحظر التى تتم كل ١٢٠ يوما(١١/١٦).

السودان:

– وصل إلى الخرطوم الأخضر الإبراهيمى مبعوث د. غالى للتحقق من الجهود التى تبذلها الحكومة السودانية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٠ الذى يدعوها إلى تسليم ثلاثة مصريين متهمين فى محاولة أغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس ابابا فى يونيو ١٩٩٥(١٠/١٢).

– أحال د. غالى على الجمعية العامة تقريرا أوليا عن حقوق الانسان فى السودان أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان فى السودان جاسبار بيرو ويشمل توصيات محددة موجهة إلى الحكومة السودانية والجمعية العامة، وأوضح التقرير أن عدد حالات الاعتقال والسجن بدون محاكمة والتصفية الجسدية أرتفع بشكل ملحوظ فى شرق السودان ويتعرض رجال الدين الإسلامى والمسيحى لاعتقالات تعسفية(١١/٩).

– قرر مجلس الأمن تأجيل إتخاذ اجراءات اضافية ضد السودان لمدة شهر، وكان د. بطرس غالى قد رفع تقريرا إلى المجلس تضمن نتائج زيارة مبعوثه الخاص وجاء بالتقرير أن "الوضع لم يتغير"(١١/١٠).

الصحراء الغربية:

– أبلغ د. بطرس غالى الجمعية العامة تقريرا تفصيليا عن الجهود التى بذلت لحل نزاع الصحراء الغربية منذ اقرار التسوية السلمية وموافقة المغرب وجبهة بوليساريو عليها فى عام ١٩٩١ وأبدى د. غالى قلقه ازاء استمرار الصعوبات التى تعترض تنفيذ التسوية الدولية، وطلب من اعضاء مجلس الأمن "المساعدة فى إيجاد حل للمشكلة من خلال اتصالاتهم الخاصة والمشاورات الثنائية مع الطرفين(٩/١٧).

– صادقت اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار فى شأن الصحراء الغربية تدعو بموجبه إلى "اتصالات مباشرة" بين المغرب وجبهة بوليساريو(١٠/٢٩).

– وافق مجلس الأمن بالاجماع على توصية بتمديد فترة ولاية البعثة الدولية فى الصحراء الغربية فترة ستة أشهر أخرى ورحب بالخطوات التى اتخذها طرفا النزاع لابداء حسن النية(١١/٩).

– أبدى المغرب أسفه ازاء مضمون قرار مجلس الأمن رقم ١٠٨٤ الخاص بنزاع الصحراء الغربية ورأى السفير المغربى فى الأمم المتحدة أحمد السنوسى أن القرار يتجاهل التزامات "المينورسو" فى عمليات تحديد هوية السكان المنحدرين من أصول صحراوية وقال أن بلاده كانت تأمل أن يعطى القرار اشارات لا يكتنفها أى غموض للاهتمام بعودة اللاجئين الصحراويين إلى بلدهم(١١/٢٨).

البوسنة والهرسك

– أعلن الناطق باسم الخارجية الأمريكية جلين ديفيس أن الانتخابات فى البوسنة

ضرورية لإقامة المؤسسات اللازمة للوحدة في المصالحة العرقية وأنه لا يوجد أي مخطط لإرجاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عن موعدها المقرر(١/٩).

– رفضت بلجراد تسليم ٣ ضباط صربيين للمحكمة الدولية لمجرمي الحرب(٢/٩).

– أعلن حسين رامو فيتش رئيس وزراء البوسنة أنه من المحتمل مقاطعة الانتخابات في حالة عدم الغاء قرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالسماح للناخبين بالمناطق التي يريدون العيش فيها بالتصويت في الانتخابات الأمر الذي يعني أضفاء الشرعية على عمليات التطهير العرقي(٣/٩).

– أعلنت هيئة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشرفة على الانتخابات البوسنية أنها وافقت على مشاركة ٣٣٩٨ مرشحا في الانتخابات في البوسنة/ الهرسك وأن القوائم تشمل المرشحين لرئاسة كل من البوسنة/ الهرسك والاتحاد الفيدرالي والجمهورية الصربية وبرلماني الاتحاد الفيدرالي والجمهورية الصربية(٥/٩).

– في خطاب القاه الوسيط الأمريكي السابق ريتشارد هولبروك في أوسلو عبر عن مخاوفه من أن تسفر الانتخابات في البوسنة/ الهرسك عن تولي أشخاص عنصريين وفاشيين ومن دعاة الانفصال في السلطة وأوضح أن الحاجة تتطلب عقد مؤتمر دولي ثان لاحلال السلام في البوسنة/ الهرسك بعد الانتخابات(٦/٩).

– أقر البنك الدولي قرضا ذا فائدة منخفضة قيمته ٩٠ مليون دولار للبوسنة لمساعدتها في إعادة بناء المؤسسات الحكومية وإجراء اصلاحات مصرفية وفي مجالات أخرى، ويسدد القرض على ٣٥ عاماً ويهدف إلى تعزيز الوضع الاقتصادي من خلال إقامة هيكل حكومي جديد وتطوير القطاع الخاص، وتساهم بولندا بمبلغ ٢٠ مليون دولار اضافية لهذا البرنامج(٧/٩).

– أكد متحدث باسم المفوضية العليا للاجئين أن المنظمة هددت بوقف مساعداتها لصرب البوسنة إذا ما استمروا بمنع اللاجئين من العودة الى ديارهم(١١/٩).

– أدلى الناخبون البوسنيون باصواتهم في أول إنتخابات تجرى في البوسنة منذ انتهاء الحرب الأهلية وصرح مسئول بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي أشرفت على الانتخابات بأن كل شئ كان يسير على ما يرام وأن قوات حفظ السلام وضعت في حالة تأهب لمواجهة أي أحداث عنف، وأوضح الناطق باسم الأمم المتحدة في سارايفو الكسندر ايفانكو "أن الحوادث القليلة التي حصلت لم تشكل عائقا أمام نجاح عملية الانتخابات"(١٤/٩).

– رفضت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي شكوى مسلمي وصرب البوسنة مما وصفه كل طرف بالتلاعب في الانتخابات، وأكدت المنظمة أن نسبة الأقبال على التصويت تراوحت بين ٦٠٪ و٧٠٪ فيما ارتفعت في المنطقة التي يسيطر عليها الصرب إلى حوالي ٩٠٪(١٦/٩).

– انتقد القاضي ريتشارد جولد ستون رئيس محكمة جرائم الحرب الدولية حلف الاطلنطي لفشله في اعتقال مجرمي الحرب الصرب الدانين رادوفان كاراجيتش وراتكو ملاديتش وأضاف ان عملية المحاكمة فشلت بسبب تصرفات السياسيين المسئولين عن هذه المسألة(١٧/٩).

– حذر د. بطرس غالي من مغبة انسحاب قوات حفظ السلام من البوسنة في الظروف الراهنة وأضاف أنه يتمنى تمديد فترة النقاهة لتجنب حدوث انتكاسة ولفت إلى ضرورة إيجاد صيغة من شأنها الابقاء على وجود عسكري دولي في البوسنة(٢٠/٩).

– أعربت روسيا عن رغبتها في رفع جميع العقوبات عن الصرب في ٢٤ سبتمبر وفقا لبنود قرار مجلس الأمن ذي الصلة واستبعد دبلوماسيون غربيون الالتزام بهذا الموعد(٢١/٩).

– قرر مجلس الأمن تأجيل مناقشاته الرسمية حول مسألة انهاء العقوبات المفروضة ضد يوغسلافيا السابقة بسبب الخلافات حول عدم انجاز الشروط اللازم توافرها لرفع العقوبات نهائيا(٢٥/٩).

– طلبت قيادة قوات السلام الدولية من شكان قرية "يوسيتش" البوسنية الذين كانوا قد عادوا اليها قبل اسبوع وهي تقع في المناطق الصربية مغادرتها على أن يقدموا طلبا للمفوضية العليا للاجئين حتى تكون عودتهم مستوفية للشروط التي وضعها اتفاق دايتون(٢٩/٩).

– في الاجتماع الذي عقده مجلس رئاسة البوسنة الثلاثي في سراييفو تعهد اعضاء المجلس بالدفاع عن دستور الدولية البوسنية الموحدة ووافق الاعضاء على استخدام اللغات الثلاثة وهي الصربية والكرواتية والبوسنية واطلاق سراح بقية الأسرى الذين لا يخضعون لأوامر اعتقال صادرة من محكمة الحرب الدولية(١/١٠).

– أشادت الأوساط الدولية باتفاق التطبيع الشامل للعلاقات بين بلجراد وسراييفو في المجالات السياسية والإقتصادية الذي تم التوصل اليه في باريس بين الرئيسين البوسني والصربي(٣/١٠).

– ندد البيت الأبيض الأمريكي بمقاطعة الصرب لافتتاح أعمال البرلمان البوسني المنتخب الجديد في الوقت الذي انسحب فيه ممثلو كروات البوسنة من أعمال المجلس الإقليمي "البوسني الكرواتي المشترك" احتجاجاً على عدم حماية حقوق الكروات في سراييفو(٦/١٠).

– بدأ الجنود الأمريكيون انسحابهم من توزلا حيث كانوا منتشرين في إطار قوة حفظ السلام المتعددة الجنسية (ايفور) كما غادر ٢٤٠ جنديا أمريكيا مدينة سلافونشلي الكرواتية متوجهين إلى هنغاريا(٩/١٠).

– وقعت المانيا وجمهورية يوغسلافيا صربيا والجبل الأسود على اتفاق يقرض إعادة اللاجئين اليوغسلافي إلى بلادهم (١٣٠ الف لاجئ) القسم الأكبر منهم الباني من منطقة كوسوفو هربوا بعد اندلاع الحرب الأهلية في البلقان(١٠/١٠).

– وصل مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوروبية جون كورين بلوم إلى سراييفو وتركزت محادثاته مع الأطراف البوسنية الثلاثة على قضية الانتخابات البلدية المقرر لها يومي ٢٣، ٢٤ نوفمبر بعد أن رفضت المعارضة هذا الموعد باعتباره ليس ملائما وبعد أن هدد صرب البوسنة بمقاطعة هذه الانتخابات إذا لم يتم تأجيلها(٢١/١٠).

– بعد ثلاثة أسابيع من المماطلة أدى مومشتلوكر يشغل ممثل الصرب في مجلس الرئاسة البوسنية الثلاثي يمين الولاء للدولة البوسنية الموحدة موقع على بيان يؤكد فيه التخلي الفعلي عن الأهداف التي دفعت الصرب للحرب في البوسنة(٢٣/١٠).

– اتهمت الولايات المتحدة رئيسة صرب البوسنة بليانا بلاسفيتش بأنها تعرقل جهود المجتمع الدولي لاجراء الانتخابات المحلية في البوسنة والهرسك وأكدت التزامها بمساندة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في الاشراف على هذه الانتخابات(٢٤/١٠).

– أوضح متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن صرب البوسنة ارتكبوا مخالفات جسيمة لاتفاق دايتون للسلام وأكد كارل بيليت المبعوث الدولي أن أربعة من المتهمين بارتكاب جرائم حرب من الصرب يعملون ضباط شرطة في المناطق الصربية(٣٠/١٠)، وفي تطور لاحق وافق المسئولون في الاتحاد الكرواتي المسلم على مطلب أمريكي خاص باقصاء نائب وزير الدفاع البوسني كشرط لتسليم معدات عسكرية قيمتها ١٠٠ مليون دولار لسراييفو(٢/١١).

– صدق الاجتماع الدولي حول البوسنة الذي عقد في باريس وشاركت فيه هيئة الرئاسة الجماعية في البوسنة على خطة من ١٣ نقطة تتعهد بتقديم مساعدات دولية في مقابل استكمال تشكيل المؤسسات المشتركة في البوسنة، وصرح كارل بيليت أنه يتعين وجود قوة في البوسنة خلال عامي ترسيخ السلام(١٤/١١).

– صرح وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي عقب لقاء أعضاء مجلس رئاسة البوسنة بوزراء خارجية الدول الكبرى في باريس بأنه أخطر مجلس رئاسة البوسنة بأن مجلس الأمن سوف يبحث فرض عقوبات على أي طرف يمتنع عن الوفاء بالتزامات اتفاق السلام(١٥/١١).

– رحب علي عزت بيجوفيتش الرئيس البوسني بقرار الإدارة الأمريكية الاستمرار في تواجدها العسكري في البوسنة خلال العام المقبل وأكد استجابته للطلب الأمريكي باقالة وزير الدفاع البوسني ونائبه(١٦/١١).

– وافق الجنرال راتكو ملاديتش الذي قاد جيش صرب البوسنة خلال الحرب على الاستقالة منهيا بذلك صراعا على السلطة مع زعمائه السياسيين وأكد أنه سلم السلطة إلى

نائبه الجنرال مانويلو ميلوفانوفيتش(٢٨/١١).

زائير:

– أعلنت المفوضية العليا لشئون اللاجئين أنها اقترحت خططا بشأن الاغلاق التدريجي لمعسكرات اللاجئين الروانديين في كل من زائير وتنزانيا بهدف تشجيع إعادة توطين اللاجئين الروانديين الذين يزيد عددهم على مليون ونصف مليون لاجئ إلى بلدهم(٩/١٠).

– أكد المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة روبرتو جارويتون في تقرير حول الوضع في شرق زائير أنه في حال أدى الوضع السياسي في زائير إلى تفجر العنف فإن العواقب ستكون أخطر مما حصل في رواندا وبوروندي وأوضح أن الحل الوحيد الممكن لتفادي توسع رقعة العنف هو أرسال بعثة مراقبين عسكريين إلى المنطقة من الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية(١٢/١٠).

– أكد الناطق باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن ٢٢٠ الف لاجئ مسجلون لدى المفوضية في منطقة البحيرات العظمى "أصبح الجميع خارج المخيمات وكثيرون منهم يتجهون شمالا نحو بوكافو"(٢١/١٠).

– صرح د. بطرس غالي بأنه على اتصال مستمر مع حكومة زائير وأعرب عن تخوفه من تدهور القتال الدائر بين جيش زائير ومتمردي قبائل التوتس وأضاف "أن الشئ الوحيد الذى يمكننا عمله هو أن نعرض المساعدة، ولا أعتقد أننا سنكون قادرين على نشر مراقبين أو يكون لنا أي وجود عسكري على الأرض"(٢٣/١٠).

– استقبل نائب وزير العلاقات الخارجية الزائيري سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وأكد لهم أن الأمر يتعلق فعلا بهجوم من قبل رواندا وبوروندي وليس تمردا داخليا كما تزعم بعض الجهات(٢٤/١٠).

– طلب مجلس الأمن من أطراف النزاع وقف إطلاق النار في شرق زائير وأعلن دعمه لفكرة تعيين وسيط من الأمم المتحدة مكلف بالاعداد لمؤتمر إقليمي بالتشاور مع الدول الأوروبية والأفريقية، وهى الفكرة التي دعا إليها د. بطرس غالي بارسال بعثة عاجلة إلى زائير يليها مؤتمر دولي لمنع انتشار الحرب في كل انحاء افريقيا الوسطى(٢٦/١٠).

– دعا وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى اثر اجتماعهم في لوكسمبورج رواندا وزائير إلى وقف أعمال العنف وأكد وزير خارجية ايرلندا الذى كان يرأس إجتماع لوكسمبورج أن أكثر من نصف مليون نسمة لا يمكن الوصول اليهم في المنطقة ولم يعد بالامكان مدهم بأى مساعدة انسانية(٢٩/١٠).

– طالب مجلس الأمن بوقف اطلاق النار فورا في شرق زائير مع وقف التوغل عبر الحدود وطلبت الدول الخمس عشرة الاعضاء في المجلس من جميع الدول احترام سيادة ووحدة أراضي الدول المجاورة مع البدء في اجراء مفاوضات. كما طالب المجلس بعقد مؤتمر دولي لحل الازمة(٣/١١).

– أكدت الحكومة الزائيرية انها لن تشارك في القمة الإقليمية لدول البحيرات العظمى التى تعقد في نيروبي لبحث الموقف المتدهور في شرق زائير ورفضها المشاركة في أى إجتماع ما لم تنسحب القوات الروانديه التي تتهمها زائير بدعم المتمردين التوتس من أراضيها الشرقية(٤/١١)، وعلى صعيد آخر وجهت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين نداء عاجلا لاقامة ممرات امنة شرقي زائير لانقاذ مئات الألوف من اللاجئين من الموت وتأمين عودتهم إلى رواندا وبوروندي(٤/١١).

– أعرب مجلس الأمن عن القلق ازاء تدهور الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى خاصة في شرقي زائير وأعلن رئيس المجلس أن المجلس بدأ البحث بشكل عاجل لاتخاذ اجراءات مناسبة لوقف المعارك والاهتمام بالوضع الانساني للاجئين(٦/١١).

– قدمت المانيا وفرنسا بشكل منفصل إلى مجلس الأمن اقتراحات حول الوضع في شرقي زائير وطلبت باريس من مجلس الأمن السماح بنشر قوة خاصة في هذه المنطقة، كما عرضت المانيا مشروع قرار يدعو الأطراف المتحاربة إلى أن تقيم بنفسها "مناطق محايدة" للاجئين(٦/١١).

– في محادثات مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص ريمون كريتيان أيد الرئيس الزائيري المبادرة الفرنسية بتشكيل قوة متعددة الجنسيات لإيصال مواد الاغاثة إلى اللاجئين من رواندا وبوروندي ومساعدتهم في العودة إلى ديارهم(٧/١١).

– وافق مجلس الأمن على مشروع قرار يطالب الدول الاعضاء باتخاذ الاجراءات اللازمة لارسال قوة متعددة الجنسيات إلى شرقي زائير لتأمين ارسال وتوزيع المساعدات الغذائية والطبية على حوالى ١.٢ مليون لاجئ وأرجأ المجلس اصدار قرار بشأن ارسال القوة المقترحة فورا وطالب د. بطرس غالي بوضع تصورات حول عمليات واطار عمل تلك القوة وتقديم تقرير إلى المجلس بحلول ٢٠ نوفمبر ودعا الدول الأعضاء بالرد على طلب المجلس في أسرع وقت(٩/١١).

– أعلنت الولايات المتحدة انها بحاجة إلى مزيد من الوقت للمساعدة في وضع حل دولي لأزمة اللاجئين ونفى المتحدث باسم الخارجية الأمريكية صحة ما تردد بشأن اعاقة واشنطن تشكيل قوة دولية لمساعدة اللاجئين وأضاف ان واشنطن تحاول تقرير أفضل السبل التي يتعين إتخاذها موضحا أن القوة الدولية لن تتمكن من تنفيذ مهمتها الا إذا حظيت بتأييد الدول الافريقية المجاورة لزائير(١١/١١).

– وافق مجلس الأمن على قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة رحب فيه بعرض كندا تنظيم وقيادة القوة المتعددة الجنسيات المؤقته وحدد انهاء عملياتها في ٣١ مارس ١٩٩٧ إذا لم تحقق اهدافها قبل ذلك ودعا القرار إلى وقف إطلاق النار فورا وحدد مهام القوة في القيام بأغراض انسانية وتسهيل العودة الفورية للمنظمات الانسانية وقيام منظمات الاغاثة المدنية بالايصال الفعال للمعونة الانسانية(١٦/١١).

– أعلن برنامج الغذاء العالمي أنه قرر التخلي من خطط توزيع المواد الغذائية على اللاجئين الروانديين في شرق زائير نظرا لشروعهم في العودة إلى ديارهم، وعلى صعيد آخر أعلن المبعوث الكندى الخاص بالمشكلة أن الحاجة إلى القوة الدولية لا تزال قائمة على الرغم من عودة الآلاف من لاجئ رواندا لأن هناك عددا ضخما من اللاجئين مازالوا موجودين في شرق زائير(١٧/١١).

– اتخذت الولايات المتحدة قرارا بعدم ارسال قوات إلى زائير "مؤقتا" فيما اعلنت المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن الحاجة إلى القوات متعددة الجنسيات مازالت قائمة على رغم عودة مئات الآلاف من اللاجئين إلى رواندا(١٩/١١).

– ناشدت ساداكو أوجاتا رئيسة اللجنة العليا لشئون اللاجئين المجتمع الدولي المساعدة في توصيل المساعدات إلى لاجئ رواندا الذين مازالوا في شرق زائير، وأعلن مسئولو الأمم المتحدة أن آلاف اللاجئين الروانديين بدأوا يظهرون من مخابئهم في الغابات والعودة إلى المدينة بوكافو الزائيرية على الحدود مع رواندا (٢٤/١١)، وفي تطور لاحق اعلنت رواندا رفضها السماح بدخول قوة دولية إلى أراضيها لمساعدة اللاجئين(٢٥/١١).

– أعلنت الحكومة الزائيرية معارضتها "بشكل كامل وقاطع" عمليات انزال المؤن بالمظلات لتوزيعها على اللاجئين والنازحين الموجودين على أراضيها، وأعلنت واشنطن أنها تدعم الاقتراح الكندى إقامة قيادة عامة متعددة الجنسيات للعملية الانسانية في عنتيبي أو رواندا وأنها تريد التأكد من أن عملية القاء المواد الغذائية من الطائرات لن تشكل أى خطر على اللاجئين وأنهم "ستحثهم على العودة إلى رواندا"(٢٨/١١).

رواندا:

– الغى مجلس الأمن قرار حظر تصدير السلاح إلى رواندا مع استمرار الحظر على جميع المقاتلين والوحدات العسكرية غير الخاضعة لسلطة الحكومة الرواندية(١٥/٩).

نيجيريا:

– أكدت الأمم المتحدة في تقرير لها عن حقوق الانسان أن الحكومة العسكرية في نيجيريا لم تبذل الكثير من الجهد لوقف احكام الاعدام المتعجلة والاعتقالات التعسفية وتعذيب المعتقلين السياسيين(١٩/١١).

انجولا:

– تبنى مجلس الأمن بالاجماع قرارا أعرب فيه عن استعداده للنظر في فرض

عقوبات تجارية وقيود على السفر ضد حركة يونيتا في مسعى للضغط عليها وحملها على التنفيذ باتفاق السلام المبرم في عام ١٩٩٤(١٠/١٢).

افغانستان:

– دعت منظمة النساء الافغانيات في كابول الأمم المتحدة إلى ممارسة الضغط على حركة طالبان المعارضة لاقناعها بفتح مدارس البنات التي أغلقتها الحركة في ولاية هراة، وتضمنت رسالة المنظمة دعوة إلى د. بطرس غالي لممارسة نفوذه وأن يتدخل لحل هذه الأزمة(٩/٤).

– أعلن متحدث باسم الحكومة الافغانية أن القوات الحكومية سيطرت على مدينة جلال أباد وأن المقاتلات الحكومية واصلت قصف مواقع الطالبان التي تسيطر عليها بإقليم نيفجارهار وحول بلدة خوجياني وأعلنت بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتقديم المعونات الانسانية لجلال أباد أنها تراقب الموقف وأنه ليست هناك خطة لاجلاء فريق العمل من المدينة(٩/١١).

– أوضحت المتحدثة باسم د. غالي أن القتال الدائر في شرق افغانستان تسبب في خسائر مؤسفة في الأرواح وأدى إلى أزدياد عدد المشردين داخل البلاد وأكدت المتحدثة تصميم الأمم المتحدة على المضي في جهودها لدعم التسوية السلمية من خلال المفاوضات(٩/١٣).

– أعلن مارك جولدنج أنه يأمل أن يقر مجلس الأمن نداء بوقف إطلاق النار واجراء مفاوضات بين الأفغان وترافق ذلك مع تحذير اطلقة جولدينج من تزايد احتمال سقوط كابول(٩/٢٥).

– عقد مجلس الأمن جلسة عاجلة بطلب من الحكومة الافغانية التي نددت بالتوغل "المكشوف والواسع" من قبل "ميليشيات باكستانية تدعم قوات طالباني" وقال رئيس المجلس أن اعضاء المجلس أعربوا عن القلق العميق نتيجة لتصاعد المعارك وطالب المجلس بالوقف الفوري للمعارك وقرر المجلس متابعة تطور الوضع في افغانستان عن كثب(٩/٢٦).

– أعلن ناطق بلسان اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف أنها أجلت قرابة خمسين أجنبيا من كابول هم أعضاء في منظمات انسانية عاملون في السفارات بينهم قنصل فرنسا فيما تواصلت المعارك الطاحنة للسيطرة على العاصمة الافغانية(٩/٢٦).

– أدانت الأمم المتحدة إعدام الرئيس الافغاني السابق نجيب الله الذي خطف من مبنى الأمم المتحدة وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان نوربرت هول أن خطفه من مبنى الأمم المتحدة يشكل انتهاكا للحصانة التي يضمنها القانون الدولي لكل مباني الأمم المتحدة في العالم باسره وأن اعدامه من دون محاكمة يلقي شكوكا على عزم الحكام الجدد في كابول على تحقيق المصالحة وإقامة العدل(٩/٢٧).

– عاد نوربرت هول للقاء محمد رباني رئيس مجلس الشورى المؤقت الذي شكلة حركة الطالبان لحكم افغانستان لمدة سته أشهر بعد أن زار بلدة مزار الشريف الشمالية معقل عبدالرشيد دوستم وصرح بان محادثاته مع دوستم كانت جيدة، وأعلن أنه حصل على وعد من الطالبان بالتعاون لاحلال السلام في افغانستان(١٠/٢).

– أعلنت حركة الطالبان أن حكومتها تعتبر الأمم المتحدة قد "غدرت بها وخانتها" ما لم تعترف بالحكومة الجديدة في كابول وأن الحركة تستحق مقعد أفغانستان في المنظمة الدولية، وفي الأمم المتحدة اكتفت لجنة اعتماد الوفود في المنظمة بالاشارة إلى وجود صراع بين الحكومة الافغانية المخلوعة وحركة الطالبان على عضوية افغانستان بعد أن تلقت اللجنة مذكرتين من الطالبان تطلب فيهما طرد الممثلين الافغان الحاليين، وجاء ارجاء قرار حسم المشكلة بناء على اقتراح الولايات المتحدة(١٠/١٢).

– طالب أحمد شاه مسعود قائد القوات الموالية للحكومة الافغانية المخلوعة حركة الطالبان بالانسحاب من العاصمة وتسليم المدينة لقوة حفظ سلام دولية محدودة تخضع لاشراف الأمم المتحدة(١٠/١٨).

– صرح د. بطرس غالي أنه إذا تم التوصل إلى هدنة في افغانستان فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون له وجود أكبر من خلال مراقبين عسكريين أو مدنيين حتى نضمن نزع سلاح كابول كمدينة، وقال أن هؤلاء المراقبين يمكن أن يكونوا قوة متعددة الأطراف أو مجموعة من منظمات إسلامية، وأن لم توحد ارادة سياسية بين الفئات الأفغانية فسوف يكون صعبا مساعدتهم وستكون مساعدتنا محدودة(١٠/٢١).

– أعلن نوربرت هول أنه لم ينجح في الحصول على وقف لاطلاق النار بين جميع الفصائل المتحاربة في افغانستان(١٠/٢٣).

– أعربت رادهيكا كومارا سوامي المحققة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الانسان عن قلقها بسبب تقارير اساءة معاملة حركة الطالبان للنساء وتقدمت بالتماس عاجل إلى الملا محمد عمر رئيس المجلس الأعلى لحركة الطالبان من أجل العودة إلى احترام حقوق المرأة عن طريق رفع الحظر الذي فرضته الحركة على مشاركة المرأة في المجتمع(١١/٨).

– أعلنت بعثة الأمم المتحدة إلى افغانستان أنها استكملت اعداد وثيقة تتضمن الاقتراحات التي قدمتها الأطراف الافغانية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، وتمثل هذه الوثيقة جزءا من مسودة اتفاق يعرض على المشاركين في مؤتمر دولي يعقد في ١٨ نوفمبر عن افغانستان في نيويورك(١١/١٤).

– قال الملا حاكم مقاطعة هرات في غرب افغانستان أن الآلاف من الافغان المشردين قد يواجهون الموت ما لم تصلهم مساعدات أغاثة دولية عاجلة، وأعلنت المفوضية العليا لشئون اللاجئين أنها تأمل في ارسال مساعدات عن طريق الجو إلى هرات وطالبت المفوضية الطالبان بتوفير طائرات نقل لجسر أغاثة جوي(١١/٢٠).

– صرح المسئول عن مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن برامج المفوضية ستظل مجمدة إلى أن يعود موظفوها وتقوم السلطات بضمانات أمنية(١١/٢٣)، وكشفت وكالة إعلامية تسيطر عليها حركة الطالبان أن موظفين في المفوضية العليا لشئون اللاجئين ينقلون معلومات عسكرية للمعارضة(١١/٢٤).

– وجهت الأمم المتحدة نداء لجمع ١٣٣ مليون دولار من أجل تلبية احتياجات انسانية طارئة واعادة الاعمار في افغانستان التي دمرتها الحرب الأهلية طوال الـ ١٧ عاماً الماضية(١٢/٢).

إيران:

– احالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان إلى الجمعية العامة مشروع قرار طرحته الدول الأوروبية بادانة مختلف اشكال انتهاكات حقوق الانسان في إيران، وطالب مشروع القرار الحكومة الإيرانية بالكف عن ملاحقة الايرانيين من الخارج(١١/٣٠).

هايتي:

– وافق مجلس الأمن على تمديد مؤقت لفترة بقاء قوات حفظ السلام في هايتي لمدة خمسة أيام بهدف فتح المجال للدبلوماسيين باقناع روسيا بالموافقة على مد هذه القوات لفترة أطول(١١/٣٠).

الأمين العام:

– أعلن د. بطرس غالي تعليق تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء وصرح د. غالي أنه لا يستطيع أرسال موظفي الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ الاتفاق لأنه يخشى على سلامتهم(٩/٣). وأضاف د. غالي "بأنه يأمل في تخفيف حدة التوتر بسرعة ليتسنى لنا المضي في عملنا التخفيف من المعاناة التي تؤثر على جميع قطاعات المواطنين العراقيين".

– أفتتح د. بطرس غالي المؤتمر العشرين للدولية الاشتراكية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بحضور ١٢٠ حزبا وتنظيما وجمعية من مختلف إنحاء العالم للبحث في المشاكل المنبثقة عن حفظ السلام وتطوير الدولية الاشتراكية(٩/٧).

– أكد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية د. سالم محمد سالم أن المنظمة تجمع على موقف واحد من موضوع التجديد مرة أخرى للأمين العام د. بطرس غالي(٩/١١).

– بحث د. بطرس غالي والسيد محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني الأوضاع الحالية في السودان وصرح الميرغني أن نظام الحكم بالسودان مازال يرعى الإرهاب وينتهك حقوق الإنسان وطالب بضرورة الانتباه إلى طبيعة النظام العدوانية ومعاناة الشعب السوداني(٩/١٢).

– استبعد د. بطرس غالي في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أن تستأنف قريبا عملية تحديد الهوية في إطار خطة استفتاء الصحراء الغربية نظرا إلى المواقف الراهنة لكل من حكومة المغرب وجبهة بوليساريو وناشد الطرفين أن يتحليا بالمرونة ويتعاونا مع ممثله الخاص في جهوده الرامية إلى المساعدة على إيجاد حل لخلافاتهما(٩/١٢).

– أجتمع د. غالي مع سفير السودان الجديد لدى الولايات المتحدة السيد إبراهيم المهدي وبحث الأمين العام السودان للتعاون مع بعثة الأعمال الانسانية التابعة للأمم المتحدة في السودان(٩/١٤).

– حذر الممثل الخاص للأمين العام للشئون العامة في كلمة القاها أمام الاتحاد البرلماني الدولي في بكين من أن المنظمة الدولية تواجه أسوأ أزمة مالية نتيجة للمتأخرات في سداد مصروفات حفظ السلام والتي وصلت حاليا إلى ثلاثة مليارات دولار منها مليار يمثل دين الولايات المتحدة(٩/١٦).

– أكد د. غالي أصراره على المضي قدما في السعي لانتخابه لتولي فترة ثانية كأمين عام المنظمة الدولية ودافع غالي عن سجله أبان توليه المنصب وعارض التقارير التي تشير إلى أن تولي شخص غيره المنصب من شأنه تمكين الأمم المتحدة من أنهاء أزمتها المالية(٩/١٧).

– قال د. بطرس غالي في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أن شعب طاجيكستان يواجه أزمة حادة ووصف التقرير اتفاقا لوقف اطلاق النار تم التوصل اليه في يوليو الماضي بالفشل وأن القتال مستمر في منطقة تافيلدارا وسط طاجيكستان وازداد حدة في أقليم جارم إلى الشمال ودعا د. غالي الحكومة والثوار إلى استئناف الاتصالات المباشرة وأضاف أن ممثله الخاص سيساعد في عقد مثل هذا الاجتماع(٩/١٩).

– حذر د. غالي من مغبة انسحاب قوات حفظ السلام التابعة لحلف الاطلنطي من البوسنة في ظل الظروف القائمة وعبر عن تأييده للإبقاء على هذه القوات بعد انتهاء المهلة المحددة في اتفاق دايتون للسلام في نهاية العام وأكد أنه يجب إيجاد صيغة للإبقاء على وجود عسكري دولي في البوسنة(٩/٢٠).

– صرح السفير الروسي لدى الأمم المتحدة سيرجي لافروف بأن روسيا تؤيد بطرس غالي .. لقد أدى مهمته بشكل طيب ولا ترى ما يدعو إلى القول بأنه غير كفء بهذه المهمة(٩/٢١).

– كشفت مجلة دير شبيجيل الألمانية أن حلا وسطا قدم إلى العواصم المعنية يقترح تمديد ولاية الأمين العام سنتين اضافيتين من دون إمكان إعادة انتخابه وأشارت المجلة إلى أن وزير الخارجية الألماني سيسعى إلى أقناع الأوروبيين باتخاذ "موقف موحد" من هذه المسألة(٩/٢٢).

– خلال مأدبة غذاء أقيمت على شرف شخصيات تشارك في الدورة السنوية للجمعية العامة دافع د. غالي عما حققه على رأس المنظمة مؤكدا أنها تشهد تبدلات "على كل الأصعدة" أكانت إدارية أو تنظيمية أو حكومية وقال "لقد كيفنا المساعدات الانسانية وعمليات حفظ السلام مع الظروف الجديدة" وأضاف "أن المحافظة على هذه الدينامية تحتاج إلى توافق كبير حول دور الأمم المتحدة وطبيعة عملها"(٩/٢٣).

– في خطاب القاه د. بطرس غالي أمام الاجتماع التذكاري الذي أقيم احتفالا بالذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس حركة عدم الانحياز دعا د. غالي إلى إحياء حركة عدم الانحياز إلى أن تكفل وجود أمم متحدة أكثر قوة(٩/٢٥).

– أجتمع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن د. بطرس غالي لبحث أهم التطورات على الساحة الدولية وأعربوا عن ترحيبهم بموافقة الجمعية العامة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية(٩/٢٧).

– التقى وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف د. بطرس غالي وبحثا توثيق التعاون بين الجانبين من أجل استعجال تنفيذ "صيغة النفط للغذاء" بموجب القرار ٩٨٦ كما قدم الصحاف إلى الأمين العام موجزا عن التطورات الأخيرة في شمال العراق وما أسفرت عنه من استقرار في المناطق الكردية(٩/٢٨).

– أكد د. بطرس غالي في إجتماعه بوزير خارجية سريلانكا دعم المنظمة الدولية لخطط سريلانكا الرامية إلى تعمير شمال البلاد الذي أصيب بالخراب نتيجة الحرب الأهلية(١٠/١).

– قال د. بطرس غالي في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن عن عملية السلام في الصحراء الغربية أن حكومة الرباط تمنت على مجلس الأمن إستئناف دوره وكذلك دور الأمين العام وفق خطة التسوية بوصفها الاطار الوحيد لتطبيق قرارات المجلس ذات الصلة واتهمت حكومة المغرب بوليساريو بعرقلة عمليات تحديد الهوية والاستفتاء برمته. وقالت جبهة بوليساريو أن التقرير يتسم بالتشويش وينطوي على تشجيع لما يعمد إليه المغرب من الاعاقة وما يبديه من العناد(١٠/٥).

– جدد رئيس جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا دعمه لترشيح د. بطرس غالي أمينا عاما للأمم المتحدة لولاية ثانية أكد أنه لن يرفض لقاء الذين يريدون أثارة ترشيح غالي (في إشارة إلى وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر) الذي يقوم بجولة في أفريقيا(١٠/١٠).

– رفضت الدول الأعضاء بمجلس الأمن طلب الولايات المتحدة أن يبدأ المجلس الشهر الجاري إجراءات اختيار الأمين العام الجديد للأمم المتحدة وقررت ارجاء ذلك إلى نوفمبر بعد إنتهاء الانتخابات الأمريكية(١٠/١١).

– أجتمع د. بطرس غالي مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك في قصر الاليزية وصرح د. غالي بعد الاجتماع أن "مشكلات الشرق الأوسط تثير قلقه الشديد"(١٠/١٦).

– وصل د. بطرس غالي إلى هامبورج في زيارة لألمانيا المشاركة في تسلم ٢١ قاضيا مهامهم في المحكمة الدولية لقانون البحار وجاء في بيان صدر عن الخارجية الألمانية أن المسئولين بحثوا موضوع إصلاح الأمم المتحدة والقضايا الأفريقية والوضع في أفغانستان والبوسنة والهرسك(١٠/١٧).

– دافع وزير الخارجية الألماني كلاوس

كينكل عن الأمين العام د. بطرس غالى رافضا "الانتقادات الهدامة" الموجهة اليه وأشار إلى أنه يجب إصلاح المنظمة الدولية " وأنها فى حاجة إلى التزام الدول الأعضاء وليس إلى إنتقادات هدامة" ودعا د. غالى فى كلمته التى القاها بمناسبة تسلم ٢١ قاضيا مهامهم فى المحكمة الدولية لقانون البحار أعضاء الأمم المتحدة إلى اقتراح أفكار حول الاصلاحات المطلوبة(١٨/١٠).

– أعرب د. غالى عن قلقه ازاء الوضع المتدهور فى شرقى زائير وأعلن عن مخاوفه من إحتمال تصاعد القتال بين الجيش الزائيرى والمتمردين التوتسى فى المنطقة وأوضح أن الأمم المتحدة ازاء هذا الوضع لا تستطيع أن تفعل شيئا سوى تقديم المساعدة مستبعدا ارسال قواتها أو مراقبين للفصل بين المتحاربين(٢٣/١٠).

– وجه د. بطرس غالى رسالة إلى العالم بمناسبة الاحتفال بالذكرى الحادية والخمسين لقيام الأمم المتحدة أكد فيها أن عملية الإصلاح والتجديد فى المنظمة الدولية التى تسير قدما أدت لبلورة رؤية جديدة للمستقبل توجه من خلالها الجهود الدولية لخدمة الانسانية(٢٤/١٠).

– دعا د. غالى فى خطاب القاه فى جامعة هارفارد إلى وضع إتفاقية دولية جديدة ملزمة وشاملة لمكافحة الإرهاب الدولى بكافة إشكاله وأضاف أن هناك ١١ إتفاقية ضد الإرهاب حاليا ولكنها غير كافية وتفتقر إلى آلية فعالة للمراقبة(٢٥/١٠).

– أعلن د. بطرس غالى أنه يعتزم أرسال وسيط إلى منطقة شرقى زائير لتأمين وقف إطلاق النار بين الجنود الزائريين والمتمردين التوتسى، وأيد مجلس الأمن فكرة تعيين وسيط من الأمم المتحدة ويلى ذلك الاعداد لمؤتمر إقليمى بالتشاور مع الدول الأوروبية والأفريقية(٢٦/١٠).

– حذر وكيل الأمين العام للشئون الانسانية ياسوش اكاش من الوضع الانسانى الخطر فى العراق وعبر فى مؤتمر صحفى عن "القلق البالغ من التدهور الخطر فى الظروف الانسانية فى العراق وقال أن من الضرورى " معالجة الوضع الآن"(٢٨/١٠).

– أصدر د. بطرس غالى قرارا بتعيين بيتر هانس كمنسق خاص للأمم المتحدة فى الأراضى المحتلة بدلا من تارجى رود لارسن الذى عاد للنرويج للانضمام إلى الحكومة الجديدة هناك(٣/١١).

– أحال د. بطرس غالى على الجمعية العامة تقريرا أوليا عن حقوق الانسان فى السودان اعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان فى السودان جاسبار بيرو يتضمن توصيات محددة موجهة إلى السودان والجمعية العامة(٨/١١).

– فى حديث لصحيفة واشنطن تايمز الأمريكية قال د. بطرس غالى أن السبب فى المعارضة الأمريكية لإعادة ترشيحه ربما يكون نتيجة تصرفه باستقلالية زائدة كرئيس للمنظمة الدولية(١٢/١١).

– تقدمت مصر رسمياً بطلب ترشيح د. بطرس غالى لولاية ثانية كأمين عام للأمم المتحدة ولم تبرز بعد أى مؤشرات إلى تغيير فى الموقف الأمريكى(١٣/١١).

– طالب الرئيس حسنى مبارك وعمرو موسى وزير الخارجية المصرى وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر خلال لقائهما معه فى القاهرة على هامش المؤتمر الإقتصادى أهمية مراجعة واشنطن موقفها من رفض التجديد للدكتور غالى وأبلغاه أن ذلك سيؤدى إلى انفراج الاجواء وسيكون له أثره البالغ على صعيد عمل المنظمة أو على العلاقات الثنائية(١٥/١١).

– بدأت معركة انتخاب الأمين العام للأمم المتحدة ونفذت واشنطن تهديدها واستخدمت حق الفيتو لمنع اعادة ولاية د. بطرس غالى الذى صوت كل الاعضاء الأربعة عشر الآخرين فى مجلس الأمن لصالحه فى جلسة رسمية مغلقة عقدت للتصويت على مشروع قرار قدمته مصر وتبنته ١١ دولة لتأييد ولاية د. غالى حتى عام ٢٠٠١(١٩/١١).

– قال د. غالى أنه عليه أن يحترم الموقف الأمريكى لأنه بدون تعاون الولايات المتحدة "لن يمكننى اداء مهام وظيفتى" وقالت سيلفانا فاو المتحدة باسم الأمم المتحدة أن الأمين العام باق حتى يتخذ مجلس الأمن قرارا نهائيا(٢٠/١١).

– أبلغت مصر والمجموعة الأفريقية رئيس مجلس الأمن باستمرارها فى ترشيح د. غالى لفترة ثانية بالرغم من إستخدام الولايات المتحدة حق الفيتو، وأعرب د. غالى عن امتنانه للموقف المصرى والأفريقى وقال أن قرار إعادة إنتخابه هو قرار الدول الأعضاء وأنه يتقبل قرارها بصدر رحب(٢١/١١).

– أكدت موسكو أنها ستستخدم حق الفيتو لمنع انتخاب شخص غير د. بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة(٢١/١١)، وعلى صعيد آخر اتهمت الصين الولايات المتحدة باللجوء إلى أسلوب "الابتزاز المالى" لمنع انتخاب د. غالى(٢٢/١١).

– انتقد نيلسون مانديلا رئيس جنوب أفريقيا موقف واشنطن الرافض لاعادة د. بطرس غالى واصفا هذا الموقف بانه مثال سيئ للديمقراطية فى العالم إلا أنه أكد أن هذه المسألة لن تؤثر فى العلاقات الودية بين واشنطن وجوهانزبرج(٢٤/١١).

– فى تقرير قدمه د. بطرس غالى إلى مجلس الأمن أعلن د. غالى أن معظم الترتيبات اللازمة لوضع القرار ٩٨٦ موضع التنفيذ قد تم اتخاذها وأعرب عن أمله بأن تنتهى العراق من تصليح الأنبوب النفطى المزدوج الذى يربط حقول النفط فى كركوك بميناء يومورتاليك التركى مطلع شهر ديسمبر كى يتوجه ١٤ مفتشا دوليا إلى موانى البكر وزاخو فى العراق وجيهان فى تركيا، ووافق تقرير د. غالى إلى مجلس الأمن اعتماد المعادلة التسعيرية فى لجنة العقوبات من دون اعتراض أية دولة(٢٧/١١).

– مدد قرار اتخذه مجلس الأمن مهمة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر وطلب من د. بطرس غالى أن يقترح فى تقريره التالى "خطوات بديلة فى إطار خطة التسوية" التى وضعتها الأمم المتحدة إذا لم يحدث تقدم ذو مغزى نحو ازالة العقبات التى تعترض سبيل تنفيذ الخطة"(٢٨/١١).

– أعتبر د. بطرس غالى فى رسالة نشرت فى جنيف لمناسبة اليوم العالمى للتضامن مع الشعب الفلسطينى أن التنمية الإجتماعية والإقتصادية لهذا الشعب مازالت مهمة وضخمة وأشار إلى خطورة الوضع المالى لوكالة أونروا وطالب بجهد جديد كى تتمكن الوكالة من ابقاء خدماتها(٢٩/١١).

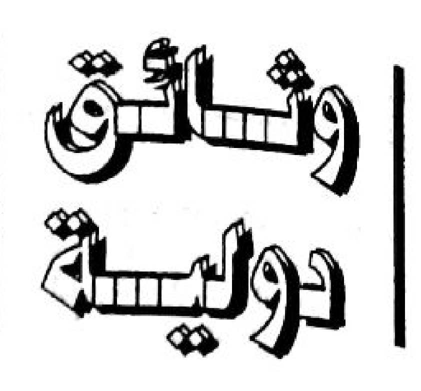
– اقترح رئيس إيطاليا اوسكار لويجى فى مؤتمر صحفى مشترك مع الرئيس حسنى مبارك بالقاهرة "التمديد لغالى فترة عام أو عامين كحل وسط" لخلخلة الموقف الأمريكى الرافض التجديد للأمين العام(٣٠/١١).

– قالت سيلفانا فاو المتحدثة باسم د. بطرس غالى أن الأمين العام مصمم على البقاء فى السباق لعدة أسباب من بينها أن هناك كثيرا من الاحتياجات يتعين الوفاء بها(٣٠/١١).

– قال د. غالى فى تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أن الطريقة العملية لتفادى حدوث كارثة انسانية فى شرقى زائير هى إقامة شكل من اشكال الوجود العسكرى فى المنطقة وأن المنظمة الدولية يجب أن تضع اللاجئين فى صدارة أولوياتها وحذر من "العودة إلى سياسة الأمر الواقع أو العودة إلى إقامة مخيمات للاجئين فى شرق زائير"(٣/١٢).

–أعلنت مصر على لسان السفير قاسم المصرى مساعد وزير الخارجية للعلاقات الدولية متعددة الأطراف أن الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى مازال مرشح القارة الأفريقية الوحيد ومن ثم ليس هناك مجال لاعادة اجراء التصويت على أسم غالى فى هذه المرحلة(٣/١٢).

– علق د. بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة بصفة مؤقتة ترشيح نفسة للبقاء فترة ولاية ثانية على رأس المنظمة الدولية وصرح للصحفيين "أطلب من مجلس الأمن إلا يقترع على أسمى حتى اطرح أسمى للاقتراع" مازلت مرشحا ومازلت المرشح الوحيد لأفريقيا(٥/١٢).



كلمة الأمين العام للأمم المتحدة

د. بطرس بطرس غالى

فى افتتاح مؤتمر قمة السلام بشرم الشيخ

[١٣ مارس ١٩٩٦]

لقد أعلن الارهاب الحرب ضد السلام والأمن.

كلنا فى هذا المؤتمر نعلم الألم والخوف من جراء الإرهاب ضد عائلاتنا، أصدقائنا وأوطاننا.

إن الإرهاب ليس مقصورا على هذه المنطقة وحدها. فالإرهاب يمكن أن يضرب فى الولايات المتحدة، فى أفريقيا، فى أوروبا أو فى آسيا. لا يوجد شخص فى العالم يمكن أن يسلم من الإرهاب وما يصاحبه من رعب.

أن مكافحة الإرهاب استمرت لمدة سنوات. وقد عملت أعداد كبيرة من الرجال والنساء الذين يتسمون بالشجاعة على منع الإرهاب، وكشف الإرهابيين، وتحطيم أمبراطورية الرعب.

ولكن لابد من عمل الكثير. لماذا؟ لان الإرهاب ورعبه قد أصبحا ظاهرة كونية، فالإرهابيون يتلقون المال والسلاح والتعليمات من الخارج، كما يتدربون خارج أراضيهم ولأن الإرهابيين يجدون الملجأ فى الخارج بعد ارتكاب جرائمهم.

ولكن الإرهاب كظاهرة كونية يستمر، ذلك أنه يسهل تجاهل الإرهاب حين يحدث فى مكان بعيد، فضلا عن أن الدول مقيدة فى قدرتها على التحرك القانونى، ولأن بعض الدول قد تستخدم الإرهابيين لتحقيق أهدافها، كما أن الإعلام يمنح الإرهابيين الدعاية التى يسعون اليها، ولأن الإرهاب والمخدرات متصلان عالميا، ولأن التحرك من جانب واحد، أو حتى ثنائياً، لا يكفى لمواجهة خطر هو فى طبيعته خطر كونى.

أن الأمم المتحدة هى الساحة التى يمكن من خلالها وضع أساس التحرك الكونى.

ففى أول إجتماع عقد للدول الأعضاء فى مجلس الأمن فى عام ١٩٩٢، وفى الجلسة الخاصة للجمعية العامة فى ١٩٩٥، وافق رؤساء الدول والحكومات على العمل معا لمحاربة الإرهاب.

وتبنت دول العالم، من خلال قرار الجمعية العامة فى ١٩٩٤ حول الاجراءات الخاصة بالقضاء على الإرهاب الدولى، خطة عمل ملموسة وشاملة.

وقد ادرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يناير الماضى، الإرهاب كوصمة.

أن هذه الالتزامات مهمة، وهى كونية، ولكنها مازالت فى طور البيانات فالمهمة التى أمامنا هى أن نتخذ من هذا العرف المتفق عليه قاعدة للتحرك السريع والحاسم.

والأمم المتحدة مستعدة لخدمة هذه القضية، ولتكون أداة للتعبئة على المستوى العالمى. فالأمم المتحدة تنتظر توجيهاتكم.

وشكرا

تذييل لخطاب الأمين العام:

الاتفاقيات المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة

١- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها. اعتمدتها الجمعية العامة فى ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ٩١ دولة.

٢- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن. اعتمدتها الجمعية العامة فى ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٧٧ دولة.

٣- الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفى الأمم المتحدة والأفراد

المرتبطين بها. اعتمدتها الجمعية العامة فى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وهى لم تدخل بعد حيز النفاذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ٩ دول (مطلوب ٢٢ تصديقا أو انضماما لدخولها حيز النفاذ).

اتفاقيات مودعة لدى منظمة الطيران المدنى الدولى، أو المنظمة البحرية الدولية، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

٤- الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات وقعت فى طوكيو فى ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ وهى نافذة المفعول، وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة.

٥- إتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات. وقعت فى لاهاى فى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو انضمت إليها ١٥٦ دولة.

٦- إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدنى. وقعت فى مونتريال فى ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ١٥٦ دولة.

٧- البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة فى المطارات التى تخدم الطيران المدنى الدولى. وقعت فى مونتريال فى ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٨، وهو نافذ المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليه أو أنضمت إليه ٦٥ دولة.

٨- إتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. أعتمدت فى فيينا فى ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ٥٥ دولة.

٩- إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية. وقعت فى روما فى ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٨، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ٣٢ دولة.

١٠- البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الرصيف القارى. وقع فى روما فى ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٨، وهو نافذ المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليه أو أنضمت إليه ٣١ دولة.

١١- إتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. وقعت فى مونتريال فى ١ آذار/ مارس ١٩٩١، ولم تدخل بعد حيز التنفيذ وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ٢٣ دولة. (مطلوب ٣٥ تصديقا أو انضماما لدخولها حيز التنفيذ)، وأضافة إلى ذلك فإن الاتفاقيات الإقليمية الثلاث الرئيسية هى:

١٢- إتفاقية منع الأعمال الإرهابية التى تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص والابتزاز المتصل بها، التى لها أهمية دولية، والمعاقبة عليها. اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية فى ٢ شباط/ فبراير ١٩٧١، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ١١ دولة.

١٣- الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب. اعتمدتها الدول الأعضاء فى مجلس أوروبا فى ٢٧ كانون الثانى/ يناير ١٩٧٧، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ٢٥ دولة.

١٤- الاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب. اعتمدتها الدول الأعضاء فى إتحاد جنوبى آسيا للتعاون الإقليمى فى ٤ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٧، وهى نافذة المفعول وبلغ عدد الدول التى صدقت عليها أو أنضمت إليها ٧ دول.

